



مركز الدراسات الاستراتيجية
والاستراتيجية بالأهرام

القرار الاستراتيجي العربي

١٩٨٥

القاهرة

١٩٨٦

مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام

- مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية مركز علمي مستقل يعمل في اطار مؤسسة الاهرام ومن اهدافه دراسة العلاقات الدولية بهدف تقديم بحوث علمية للتطورات وللصراعات ذات التأثير على الشرق الاوسط عامة وعلى الصراع العربى والاسرائيلى بصفة خاصة . ويدخل في هذا الاطار :
 - التغييرات الرئيسية التى يمر بها النظام الدولى .
 - المنازعات الدولية المعاصرة وطرق تسويتها .
 - المنظمات الدولية والتكتلات والتحالفات السياسية والاقتصادية والعسكرية .
 - الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية للمجتمع العربى عامة والمجتمع المصرى بوجه خاص .
 - يتكون البناء التنظيمى للمركز من مجلس المستشارين ، مجلس الخبراء ، رئيس المركز ، مدير المركز .
 - يتناول جهاز البحوث بالمركز بالبحث والدراسة الاهتمامات الرئيسية للمركز وهى : (ا) الدراسات السياسية والاستراتيجية .
(ب) الدراسات العربية والفلسطينية والاسرائيلية .
(ج) الدراسات التاريخية المعاصرة .
 - تضم مكتبة المركز الكتب والدوريات والنشرات والاحصاءات والاطالس المتخصصة التى تخدم موضوعات البحث والدراسة بالمركز ، فضلا عن قسم خاص بالرسائل الجامعية وارشيف للمعلومات .
- ادارة المركز : مبنى جريدة الاهرام - شارع الجلاء - القاهرة -
ت : ٧٥٥٦٥٠ ، ٧٥٥٥٠٠ ، ٧٤٥٦٦٦ ، ٧٥٨٣٣٣
تلكس : ٩٢٠٠١ - ٩٢٥٤٤

مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية
جميع المقررة بمقر مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية
القاهرة ١٩٨٦
يصح بالافتتاح بعد الاشارة للمصدر

أهـ د ٢٠٠٥

أ.د. محاسن محمد الحميد
جامعة الإسكندرية



مركز الدراسات السياسية
والاستراتيجية بالأهرام

التقرير الاستراتيجي العربي

١٩٨٥

المشرف ورئيس التحرير :

السيد يسين

مدير مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية

القاهرة - ١٩٨٦

المشاركون في التقرير

المشرف ورئيس التحرير : السيد يسين

المنسق العام ومدير التحرير :

د . عبد المنعم سعيد

مجموعة النظام الدولي والإقليمي :

د . سامي منصور مستشاراً

د . عبد المنعم سعيد مقرر

د . عبد المنعم المشاط

الفت اغا

فتحي عثمان

هالة مصطفى

مجموعة النظام الإقليمي العربي :

د . سعد الدين ابراهيم مستشاراً

د . محمد السيد سعيد مقرر

د . مصطفى كامل السيد

وحيد عبد المجيد

جمال عبد الجواد

عمر عز الرجال

مجموعة جمهورية مصر العربية :

د . علي الدين هلال مستشاراً

د . اسامة الغزالي حرب مقرر

د . جهاد عودة

د . احمد عبد الله

حسن أبو طالب

مجموعة البحوث الاقتصادية :

د . نادية رمسيس فرح مقرر

د . طه عبد العليم طه

مجدى صبحي

عبد الفتاح الجبالي

احمد النجار

عمر سعد الدين

صفاء جمال الدين

البحوث العسكرية :

لواء أ. ح / طلعت مسلم

باحثون مساعدون :

سيد عبد المجيد

منار الشوربجي

مشيرة موسى

تيتي صلاح الدين

مقدمة تحليلية

نحو رؤية عربية للدراسات الاستراتيجية

السيد يسين

أولاً : الاتجاهات الراهنة في الدراسات الاستراتيجية

هناك اجماع بين الباحثين على أن الدراسات الاستراتيجية قد نمت نمواً غير مسبق عقب الحرب العالمية الثانية باعتبارها ميداناً فرعياً من ميادين العلاقات الدولية من ناحية ، وبحسبانها مجالاً متميزاً للبحث من ناحية أخرى .^(١)

والدراسات الاستراتيجية - كما عرفها أحد الثقات في الميدان - هي « تلك التي تعنى بدراسة جوانب السياسات الدولية التي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بظاهرة الحرب » .^(٢)

وهي بذلك تركز أساساً على موضوعات القهر والصراع واستخدام الوسائل العسكرية لتحقيق الأمن القومي . وقد أدى هذا التركيز إلى تحديد هذا الميدان الفرعي من ميادين العلاقات الدولية وجعله يدور في إطار نموذج محدد من بين النماذج المتعددة لدراسة العلاقات الدولية . وقد كان لهذا جوانب إيجابية وجوانب سلبية معاً . وتتمثل الجوانب الإيجابية في أن هذا التركيز سمح بتعميق البحث في الجوانب العسكرية لأهداف الدولة القومية ، والمنافسة بين القوى الراضية عن نمط العلاقات الدولية وغيرها من القوى غير الراضية ، والجوانب الاستراتيجية الخاصة بالقوى العظمى ، وعملية بناء التحالفات بين الدول ، والمشكلات الخاصة بسيادتها واستقلالها ، والأسس الاقتصادية للقوى الاستراتيجية ، بالإضافة إلى تحليل مواضع الصراع في الساحة العالمية ، ومشكلات الحفاظ على استقرار النظام الدولي .

غير أن الجوانب السلبية تتمثل في أن ربط الدراسات الاستراتيجية بنموذج القوة في العلاقات الدولية أدى إلى أنها أصبحت إلى حد كبير دراسات متمحورة حول الذات ، ونعني أساساً حول الذات الغربية . ويمكن القول بغير مبالغة أن أغلب الاجتهادات النظرية في مجال الدراسات الاستراتيجية قد خرجت من « معطف » كلاوسفيتز المنظر الألماني الشهير ، الذي ترك وما يزال بصماته على التفكير الاستراتيجي المعاصر . ولما كان كلاوسفيتز معنياً أساساً بمشكلات السياسة الأوروبية في عصره وعلى وجه الخصوص صراعات الدول القومية الأوروبية ، وأن كانت نظرياته تجاوزت بحكم إصالتها وتفردها حدود الزمان والمكان ، فإنه يمكن أن يثار السؤال حول مدى عموميتها ، وصلاحية تطبيقها على مشكلات العالم الثالث .

لقد أدى التعريف البالغ الضيق لدراسات الأمن القومي - التي تستخدم في كثير من الأحيان كمرادف للدراسات الاستراتيجية - والذي يذهب إلى أنها تتعلق بضروب التهديد الخارجية والصراعات بين الدول ، إلى عدم وضع سمات صراعات العالم الثالث في الاعتبار . بعبارة مختصرة ليس لدى هذه الدراسات الاستراتيجية ما تقدمه بصدد ضروب التهديد الأساسية التي تواجه دول مجتمعات العالم الثالث ، بل وحتى بقاها ذاته .^(٣)

وقد أدى تبني سيادة نموذج القوة في العلاقات الدولية الذي عبر عنه تعبيراً جامعاً مورجنتاؤ وتومسن عام ١٩٥٦ حين ذكروا أن « جوهر العلاقات الدولية هو الصراع في سبيل القوة بين الدول ذات السيادة » ، إلى ظهور جوانب قصور أربعة أساسية فيما يتعلق بتطبيقه في مجال الدراسات الاستراتيجية^(٤)

أولاً : أصبح الفاعل الأول في العلاقات الدولية هو الدولة ، وبذلك تغيب أدوار الفاعلين الآخرين أولاً بحسب حسابها ، مثل الشركات دولية النشاط ، أو المنظمات الدولية .

ثانياً : لم ينظر للنظام الدولي فقط باعتباره تفاعلاً بين دول ، بل ان التركيز كان يتم على الدول الأقوى التي تكمن في قلب النظام ، بالمعنى العسكري - الاقتصادي للكلمة .

ثالثاً : حين كان يتم الالتفات الى دول « الهامش » ، فإنها كانت تدرج في إطار النموذج السائد باعتبارها أطرافاً ثانوية في لعبة القوة .

رابعاً : وأخيراً ، فهناك تمييز جوهري في النموذج السائد بين « الموضوعات الهامة » أو السياسات العليا « في مقابل السياسات الدنيا » . وهكذا فموضوعات الصراع بين الدول والأمن القومي تعبر - في هذا النموذج - عن سياسات عليا ، في حين أن موضوعات مثل الثقافة والاقتصاد ، وحتى المجتمع ، فهي تتعلق بالسياسات الدنيا ، وهي غالباً ما تقع خارج اهتمام النموذج السائد . ان أحادية النظر في النموذج السائد ، يرد إلى إعطاء الأولوية للدولة كفاعل رئيسي ، بل وأكثر من ذلك لنمط من الدول يمثل الدولة الأوروبية في القرن الثامن عشر والقرن التاسع عشر ، وقد أدى هذا إلى ظهور ظاهرة « المركزية الأوروبية » التي تركت آثارها على الدراسات الاستراتيجية ، وإن كانت ظاهرة عامة أثرت على مجمل النظرية السياسية والاجتماعية الغربية ، وعلى وجه الخصوص في منهج وطريقة تناولها وفهمها لمشكلات العالم الثالث .



وإذا طبقنا نظرية فيلسوف العلم الأمريكي توماس كون في كتابه الشهير « بنية الثورات العلمية » عن النموذج العلمي الرئيسي الذي يسود في حقبة ما ، وعن ضعف قدرة هذا النموذج عبر الزمن عن فهم الظواهر وتفسيرها ، وبالتالي ظهور نموذج أو نماذج بديلة ، فإننا نجد نفس الظاهرة بالنسبة للدراسات الاستراتيجية .

لقد سقطت إلى الأبد التفرقة بين « السياسات العليا » و « السياسات الدنيا » وأصبحت الجوانب الاقتصادية والاجتماعية بل والنفسية من المكونات الأساسية لمفهوم الأمن القومي بمعناه الحديث . ودخلت قاموس الدراسات الاستراتيجية مفاهيم مثل « نوعية الحياة » quality of life بالمعنى الفيزيقي والسيكولوجي والمساواة الاجتماعية والعدالة ، والتنمية القومية الشاملة ، والاعتماد المتبادل بين الدول ، والمشكلات البيئية العامة ، والتعاون الدولي^(٥) . وإذا كان بعض الباحثين في

استعراضهم لنمو وتطور ميدان الدراسات الاستراتيجية يقررون أن إتساع هذا الميدان وتعدد جوانبه في السنوات الأخيرة يمثل ملمحاً بارزاً ، فإن الملمح الثاني هو ظهور « موجة ثانية » أو توجهات جديدة في الميدان تكشف عنها إدخال المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية في مفهوم الأمن القومي .

ومن الظواهر الملحوظة في العالم الثالث في السنوات الأخيرة زيادة الاهتمام بالدراسات الاستراتيجية في الجامعات ومراكز الأبحاث ، وإن كان الوقت مكرراً للتساؤل عن المناهج المتميزة ، أو التوجهات المستحدثة لهذه الدراسات والتي يمكن أن تميزها عن الدراسات الاستراتيجية الغربية .

ولعله مما يلفت النظر بشدة ان عددا من الباحثين من دول العالم الثالث بدأوا يطرحون سؤالا هاما بشكل مباشر : هل الاطار المفاهيمي السائد في الدراسات الاستراتيجية الغربية قادر على معالجة المشكلات الاستراتيجية في العالم الثالث ؟

والإجابة لديهم بالنفي . وهم يبنون إجابتهم الراضة على أساس أن تعريف الاستراتيجية الغربية المستقى أساسا من فكر كلاوسيفيتز والذي عرفها بأنها « فن استخدام المارك كوسيلة لتحقيق الهدف من الحرب » ، والذي ركز على العنف المسلح ، وعلى سير الحرب أكثر من التخطيط لها ، أصبح لا يصلح لمجابهة الظروف المتغيرة .

وهذه التغيرات هي التي أدت إلى توسيع الاطار المفاهيمي الاستراتيجي المعاصر في جوانب محددة هي :

١ - أول تغير هام يتعلق بالوسائل . فمفهوم الاستراتيجية اليوم يتجاوز بكثير استخدام العنف المسلح ، ليعطى كل مجموعة الوسائل بما في ذلك الوسائل السياسية والاقتصادية والايديولوجية والتكنولوجية . لقد أصبحت الحرب اليوم صراعاً تدخل فيه الأمة بأكملها بكل ما تملكه من قوة شاملة ، ومن هنا فلم تعد الاستراتيجية معنية فقط بتوجيه وقيادة الصراع المسلح من زاوية عسكرية بحتة ، بل أصبحت هي توجيه الحرب الشاملة من منظور قومي .

٢ - وإذا كان صحيحا أن الاستراتيجية تتعلق أساسا بالحرب ، وقيادة وتوجيه المعارك العسكرية ، إلا أنها تتعلق بأكثر من مسألة الانتصار في الحرب . هي أساسا تتعلق بالوسائل التي يمكن بها للقوة العسكرية أن تستخدم لتحقيق الاهداف السياسية للدولة . وهكذا تجاوزت الاستراتيجية حدود الميدان العسكري لكي تضم بين جنباتها الأنشطة العسكرية في وقت السلم ، والردع ، وإدارة الأزمات ، والسيطرة على المخاطر .

وهذا التوسيع في مفهوم الاستراتيجية أشار إليه ليدل هارت حين عرفها بأنها « فن استخدام وممارسة الوسائل العسكرية لتحقيق أهداف السياسة » وهي نفس النظرة التي سبقه إليها فون مولتكه .

وقد صاغ هذا المفهوم بشكل محدد إدوارد ميد أيرل في كتابه «صناع الاستراتيجية الحديثة» الصادر في الولايات المتحدة عام ١٩٤٤ .

٢ - وكنتيجة لكل ما سبق فإن توسيع إطار مفهوم الاستراتيجية قد لحق الوسائل والأهداف معاً . وطبقاً لهذا فإن الاستراتيجية قد عرفت بأنها استخدام مجمل قوة الدولة أو مجموع إمكانياتها وقدراتها الاقتصادية والسياسية والايديولوجية والعسكرية وغيرها ، لتحقيق مجمل أهدافها السياسية . ومن هنا ظهرت فكرة « الاستراتيجية العليا » Grand strategy لتغطي كل هذه الميادين . ويصل هذا الاتجاه إلى أقصاه عند هنرى كيسنجر حين يعرف الاستراتيجية بأنها « نمط البقاء لمجتمع ما » ،^(٦) وفي موضع آخر وهو يصدد تعريف سياسة الأمن القومي بأنها في العصر الذري تذهب إلى أبعد من المفهوم التقليدي لتجميع القوة الفائقة . وأنها تتضمن العوامل السياسية والنفسية والاقتصادية والاجتماعية . هي في معناها الواسع كل فعل يحاول من خلاله أى مجتمع أن يضمن بقاءه أو أن يحقق مطامحه في المجال الدولي ،^(٧) ومع ذلك فلا يمكن القول ان النموذج الجديد الذى يضم بين جنباته الجوانب الاقتصادية والسياسية والاجتماعية قد اصبح نموذجاً سائداً يتبناه صانعى القرار اوحتى الباحثين الاكاديميين ، وان كان يشق طريقه بصعوبة ليجابه التحيزات القديمة للجوانب العسكرية .



وخلاصة ما سبق أن النموذج الأساسى الغربى للدراسات الاستراتيجية أصبح موضع شك وتساؤل من قبل الباحثين في العالم الثالث . ومن هنا تصاعدت الدعوات لنقده وتجاوزه ، بصياغة مفهوم جديد للاستراتيجية وللدراسات الاستراتيجية ينهض على السمات المتميزة للمشكلات التى تجابهها دول العالم الثالث^(٨) ومن أبرزها :

١ - مصادر التهديد للأمن :

ضروب التهديد للأمن القومى في الدول الغربية المتقدمة تأتي من الخارج وليس من الداخل . وبالتالي فمشكلة الأمن لديها تتسم بتوجه خارجى ، وبعلاقة وثيقة بنظام الأمن الذى يقوم على المحاور والتكتلات . ومن هنا فهذه الدول تميل الى تحليل مصادر التهديد وطرق مجابهته في ضوء مفاهيم مثل « توازن القوى » والتوازن الاستراتيجى « والردع » « وإدارة الأزمات » ، والسيطرة على المخاطر » .

غير انه بالنسبة لغالبية دول العالم الثالث فإن مصادر التهديد للأمن القومى داخلية في أغلبها بالإضافة إلى المصادر الخارجية . والواقع فإن جوانب الضعف التى تؤثر فيها العوامل الخارجية بالنسبة لدول العالم الثالث تزيد ، كلما كانت المصادر الداخلية نشطة وحية .

٢ - الافتقار إلى التكامل القومى :

هذه المشكلة ترتبط بالمشكلة السابقة . فى كثير من دول العالم الثالث نجد السكان منقسمين إلى جماعات مصالح متعددة وفق خطوط تقسيم سلالية ودينية وإقليمية وأحياناً مهنية . فهناك الحضر فى مقابل الريف ، ودين مقابل دين آخر ، وقبيلة ضد قبيلة ، والمدنيين ضد العسكريين ، والبيروقراطيين فى مواجهة الأكاديميين ، كل هذه الانقسامات تؤدى إلى موقف منافسة غير صحى ويؤدى إلى مشكلات معقدة ، وتؤثر هذه الانقسامات على قضية التوحد مع الأهداف والمطامح القومية . وكثيراً ما نجد أجزاء كبيرة من السكان ترسف فى إطار التقاليد القديمة ولا تكاد تمد نظرها إلى أبعد من دائرة مصالحها المباشرة الضيقة . وقد يؤدى هذا إلى حدوث تضاد بين الطرق التقليدية فى الحياة ومتطلبات الحياة التى تفرضها الدولة الحديثة بقوانينها وتشريعاتها . ومن جانب آخر ، فإن عمليات التحديث التى لا تصل إلى كل جنبات هذه المجتمعات ، عادة ما تخلق ازدواجية فى البناء الاجتماعى بين قطاع تقليدى وقطاع حديث مما يفتح الباب أمام مشكلات جسيمة . ويظهر ذلك فى شكل ضروب شتى من التوتر والصراعات ، مما من شأنه أن يعوق من خطط التنمية ، وقد يتيح الفرصة للغزو الإيديولوجى الخارجى ، والهيمنة الأجنبية ، مما يهدد فى النهاية الأمن القومى . ومن هنا فإن المسألة الأساسية الخاصة بـ «بمعمار» بناء الأمة ينبغى أن يأخذ اهتماماً أكبر من الاعتبارات التقليدية الخاصة بالمفهوم التقليدى الذى يركز على أمن الدولة من وجهة النظر الدفاعية ، بصورة لا تقلل من أهمية مسألة الأمن والدفاع .

٣ - الافتقار إلى الإجماع القومى :

كثير من دول العالم الثالث تعاني من الافتقار إلى الإجماع القومى حول تعريف المصالح القومية والأهداف القومية وترتيب أولوياتها على المدى القصير والمدى الطويل .

ويبدو خطورة هذه الظاهرة حين تتعلق بالخلافات الحادة حول مسائل أساسية إجتماعية وسياسية وإقتصادية ، مثل نوعية التوجه الإيديولوجى الذى يؤثر على استراتيجية التنمية الإقتصادية أو أهداف وتوجهات السياسة الخارجية ، أو دور الدين فى الدولة .

وإذا كان الخلاف فى الرأى مقبولا ، فإن المشكلة المعوقة ، إنه غالباً حين يتغير النظام السياسى ، تعاد صياغة الأهداف الأساسية والقيم ، مما قد يجعل عملية بناء الأمة تعود الى نقطتها الأصلية التى بدأت منها .

٤ - ضعف معدلات المشاركة السياسية :

وهناك مشكلة لصيقة بالمشكلة السابقة وهى ضعف مستوى التنمية السياسية الذى يترجمه ضعف المؤسسات فى المجتمع ، وقد يكون هذا الضعف فى حد ذاته هو أصل المشكلة . فالانقسامات الحادة بين الجماعات السياسية ، والترديد اللفظى للشعارات الإيديولوجية بغير الالتزام الحازم بالمصلحة القومية أصبح من سمات عديد

من الممارسات السياسية في العالم الثالث ، مما أدى الى ظاهرة عدم الاستقرار السياسي ، الذى يستدعى في كثير من الأحيان تدخل العسكريين ، مما من شأنه أن يعوق التنمية السياسية .

بل ان شرعية النظم ذاتها قد يصبح مشكلة في مجال العلاقات الخارجية للدولة ، وخصوصا في سعيها نحو توفير موارد للتنمية .

٥ - شرعية جهاز الدولة :

يمكن القول انه نتيجة لتأصيل عملية التنمية في الدول الحديثة في العالم الغربي الصناعى فإن الدولة تتمتع بشرعية غير مشروطة . ومن ثم فهى دول يمكن وصفها بأنها قوية ومتماسكة . وعلى العكس فإن ابنية الدولة في العالم الثالث لا تتمتع عادة بهذه الشرعية غير المشروطة ، لأن هذه الدولة شاركت في نظام الدولة الحديث في وقت متأخر . وقد أدى هذا الوضع الى أن هذه الدول تكاد ان تكون معوقة بالنظر الى قدراتها في التعامل الفعال مع النظام الدولى ، والذى يدور أساسا حول الدولة باعتبارها فاعلا رئيسيا .

٦ - صراعات غير محولة واثار الميراث الاستعماري :

مازالت بلاد كثيرة في العالم الثالث محملة بالمشكلات الناجمة عن الميراث الاستعماري مثل قضايا الخلاف حول الحدود ومشكلات الصراع بين الجماعات السلافية المختلفة ، التي تؤدي أحيانا الى صراعات ليست محلية فقط وإنما اقليمية .

٧ - الفقر وانخفاض مستوى التنمية ونُدرة الموارد :

هناك ندرة في الموارد وقصور شديد في المعارف التكنولوجية في كثير من بلاد العالم الثالث مما يؤثر على قدراتها في رفع معدلات التنمية . ان الفقر ونقص معدلات التنمية التي هي في الواقع المؤشرات المجمع عليها التي تميز بلاد العالم الثالث ، لا تخلق فقط مشكلات اجتماعية وإنما تؤدي عادة الى أزمات سياسية حادة . لدرجة ان الفقر يمكن اعتباره اكبر مهدد للأمن في العالم الثالث . ذلك لأنه يدفع لالتماس المعونة من الخارج ، بما يترتب عليها عادة من تبعية سياسية ، واعتماد اقتصادى ، وانعكاسات ذلك على الضيق الشديد لمجال المناورة في مجال السياسة الخارجية .



يتبين من العرض السابق ان النموذج الغربي للدراسات الاستراتيجية قد لا يصلح لتحليل وفهم مشكلات بلاد العالم الثالث ^(١) . هذه البلاد التي مازالت تشغلها قضايا السيادة والشرعية وازمة المشاركة السياسية ، والافتقار الى الموارد ، ومشكلات بناء الدولة بشكل عام . وهى مشكلات مازالت تعانى منها البلاد العربية أيضاً . ومن هنا تدعو الحاجة الى صياغة نموذج جديد للتفكير الاستراتيجى ، يصلح لتناول مشكلات العالم الثالث بصورة ملائمة . ويضيق المقام عن استعراض المحاولات البارزة في هذا المجال ، لمفكرين استراتيجيين من

العالم الثالث . أما فيما يتعلق بالعالم العربي ، يمكن القول انه بدأت تباشير الاهتمام بالدراسات الاستراتيجية . وإذا كان ليس هناك مركز في العالم العربي للدراسات الاستراتيجية سوى مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بمؤسسة الأهرام فهناك مشاريع لإنشاء مراكز جديدة في إطار بعض الجامعات العربية . فقد أنشئ مركز للدراسات الاستراتيجية بالجامعة الأردنية في عمان ولم يبدأ نشاطه بعد . وهناك مشروع لإنشاء مركز للدراسات الاستراتيجية في الجامعة المستنصرية بالعراق . ونأمل ان يكون ذلك دافعا لزيادة دائرة الاهتمام بالدراسات الاستراتيجية في العالم العربي .

* * *

ثانيا : التقرير الاستراتيجي العربي الأصول والتوجه المستقبلي

صدر التقرير العربي الاستراتيجي الأول لعام ١٩٨٥ ، يمثل حدثا فكريا ينبغي ان نتوقف عنده قليلا لنأمل في دلالاته . فهو أول تقرير استراتيجي يصدر عن رؤية عربية للنظام الدولي والنظام الاقليمي العربي والمجتمع المصري . وهو بذلك يجمع بين جنباته خلاصة خبرة خبراء وباحثي مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية الذي أنشئ عام ١٩٦٨ في مؤسسة الأهرام وتطور عبر الزمن ، وبالدات منذ عام ١٩٧٢ حيث لم يعد يقتصر على دراسة الصهيونية والمجتمع الاسرائيلي والمشكلة الفلسطينية ، وانما اصبح اختصاصه دراسة الموضوعات السياسية والاستراتيجية بشكل متكامل .

ويمكن القول انه منذ عام ١٩٧٥ ، وبعد ان اكتملت فرق المركز البحثية ، بدأ التفكير المنهجي في صياغة أول برنامج بحثي سياسي استراتيجي تحقيقا للأهداف التي من اجلها تحول من مركز للدراسات الفلسطينية والصهيونية الى مركز للدراسات السياسية والاستراتيجية . وقد صيغ هذا البرنامج البحثي المتكامل وطبع ووزع على مراكز الأبحاث المصرية والعربية .

وحين أعود الى مقدمة هذا البرنامج التي كتبها في يناير ١٩٧٦ ، نستطيع ان نجد بذور التقرير العربي الاستراتيجي وتوجهه المنهجي العام (١٠)

تقرر المقدمة :

« يمكن القول أن البرنامج البحثي المترابط للمركز يغطي عدداً من الدوائر :

١ - نجد أولاً الدائرة المصرية حيث ينطلق المركز لأول مرة ليتناول عدداً من المشكلات المصرية الهامة الاقتصادية والاجتماعية ، من خلال منهج نقدي متميز ، مما يجعل تناوله لهذه المشكلات يختلف عن تناول غيره من مراكز البحوث الاجتماعية المصرية .

٢ - نجد ثانياً الدائرة العربية حيث يهتم المركز بمنطقة الخليج العربي على وجه الخصوص ، لبحث التغيرات السياسية والاجتماعية فيها .

٣ - ثم نجد أخيراً الدائرة الدولية ، حيث يبحث البرنامج عدداً من المشكلات الاقتصادية والسياسية الدولية » .

وتضيف المقدمة فيما يتعلق بالمنهج : « والمركز يحرص في بحوثه على تبني منهج نقدي ، لا يقنع بسرد المعلومات ولا تحليلها ، وإنما يحرص على أن يبرز رأيه في المشكلات المطروحة . وهو يتيح لباحثيه وخبرائه حرية كبيرة في التعبير عن آرائهم واجتهادهم في حدود قواعد الموضوعية ونزولاً لدى تقاليد البحث العلمي » .

ثم تتحدث المقدمة بعد ذلك عن أن البرنامج هو محصلة جهود جماعية متناسقة ، وأنه يمثل نموذجاً للتخطيط العلمي الديمقراطي الذي تتمثل أولى قواعده في أسهام الباحثين أنفسهم من خلال مختلف الوحدات بتقديم مقترحاتهم البحثية .

ولو القينا نظرة سريعة على محتويات البرنامج السياسي الاستراتيجي الأول للمركز لوجدنا على سبيل المثال - خططا مدروسة لدراسة الموضوعات الآتية :

سياسة الانفتاح الاقتصادي ، إسرائيل والسوق الأوروبية المشتركة ، الشركات متعددة الجنسية ، سوسيولوجية التوحيد العربي ، استيعاب المهاجرين في إسرائيل ، اتجاهات التغيير السياسي والاجتماعي في الخليج العربي ، تنافس القوتين العظميين في البحر المتوسط والأمن المصري ، مصر والاتحاد السوفيتي : دراسة تاريخية لتطور العلاقات المصرية السوفيتية (١٩٥٢ - ١٩٧٥) السلوك الأمريكي ازاء ازمته الشرق الأوسط ١٩٥٦ - ١٩٦٧ ، التغيرات التي حدثت في جيش الدفاع الاسرائيلي بعد حرب اكتوبر ١٩٧٣ ، الكيان الفلسطيني ، الرفض في إسرائيل ، ومشروع مسح سنوي للمجتمع الاسرائيلي بالاضافة الى دراسة تاريخية عن مصر قبيل الحرب العالمية الثانية . هذه مجرد امثلة للموضوعات البحثية التي ادرجت في البرنامج الاول والتي وصل عددها خمسة وعشرين بحثاً .

وتتالى بعد ذلك البرامج البحثية السنوية ، ونشر المركز سلسلة كتب شهرية تضمنت نتائج بحوثه ، بالاضافة الى سلسلة اخرى صدرت بالاتفاق مع الهيئة العامة للكتاب ، وسلسلة ثالثة قام بنشرها للبحوث المطولة ، وسلسلة رابعة لنشر محاضر الكنيست بالاشتراك مع مؤسسة الدراسات الفلسطينية .

كل ذلك بالإضافة الى مجلة « السياسة الدولية » التي أصبحت تصدر عن المركز ، وكذلك صفحة خاصة لمقالات باحثي المركز خصصت له في الاهرام ، ونشر فيها عبر السنوات الممتدة آلاف المقالات التي ساعدت على نشر الوعي العلمى لدى الرأى العام المصرى والعربى بالمشكلات الاستراتيجية فى العالم بوجه عام وفى العالم العربى بوجه خاص .



لقد نشر مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية حتى الآن قرابة مائة كتاب غطت موضوعات متعددة فى ميادين العلاقات والمشكلات الدولية ، والعالم العربى ، والصراع العربى الاسرائيل والقضية الفلسطينية والقضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية لمصر ، والتاريخ المصرى والعربى .

غير اننا احسبنا - من واقع الممارسة - فى مجال الدراسات السياسية والاستراتيجية لسنوات طويلة - ان القوت قد حان لكى يصدر عن المركز تقرير سنوى استراتيجى . وقد بدأ التفكير فى هذا المشروع منذ وقت مبكر ، غير ان الظروف الموضوعية المتعلقة باكتمال الخبرات البحثية فى المركز لم تسمح بالشروع فيه إلا عام ١٩٨٥ .

وقد استمر التخطيط له فترة طويلة ، وشارك فى هذه العملية بفعالية كل اعضاء مجلس الخبراء ، ومن ثم فخطه التقرير الاستراتيجى العربى هى محصلة المناقشات والمداولات الطويلة لمريق عمل متجانس ، وثمره للجهد البحثى الدعوب لكل الباحثين الذين شاركوا فيه سواء من داخل المركز او من خارجه .



ولو تأملنا منهج التقرير الاستراتيجى العربى ، ولو استعرضنا بدقة قائمة البحوث التى نشرها المركز لادررنا اننا تبيننا النموذج الناشئ للدراسات الاستراتيجية الذى يرفض الاقتصار على دراسة الجوانب العسكرية ، وانما ينطلق ليدخل فى اطاره الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والثقافية .

غير أن طموحنا لا يقف عند حدود تبين النموذج الناشئ للدراسات الاستراتيجية بل انه ليتعدى ذلك ، لكن يحاول بلورة رؤية عربية للدراسات الاستراتيجية .

وإذ كنا كما ذكرنا من قبل نوافق على الانتقادات التى يوجهها عدد من المفكرين الاستراتيجيين فى العالم الثالث للنموذج الغربى السائد ، إلا اننا لا نريد ان نقف عند حدود النقد ، ولكننا ينبغي ان نتجاوزه لكى ندخل دائرة ابداع نموذج عربى متميز .

ونحن في الحقيقة نغير هنا عن الحركة الفكرية العامة في اوساط الباحثين العرب التي تركز منذ سنوات - في اطار العلوم الاجتماعية - حول ضرورة نقد النظرية الغربية في المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية ، وأهمية صياغة نظرية عربية متكاملة . ولعل الدعوة الى « علم اجتماع عربي » التي نشطت في السنوات الأخيرة تعد مؤشرا على هذا الاتجاه المتصاعد . كما ظهرت دعوات مماثلة في مجال علم السياسة ، وإن لم تترجم بعد الى أعمال فكرية ملموسة . ويهمننا أن نؤكد هنا أن هذه ليست دعوة للانغلاق الفكري في عالم أصبح سمة من سماته حوار الحضارات ، والاعتماد المتبادل ، وثورة المواصلات ولكنها محاولة لمواجهة مشكلة « القطيعة الفكرية » التي حدثت بين تراثنا الخصب وبين العصر الحديث وفتوحه المنهجية واكتشافاته النظرية .

وهي دعوة ضرورية تنطلق من خصوصية تاريخنا الفكري والاجتماعي والسياسي . ليس بالمعنى المتعصب للخصوصية بمعنى التميز المطلق عن الآخرين ، وإنما بمعنى ضرورة دراسة وتحليل تراثنا وإعادة تأسيس تقاليدنا القومية بصورة تجعلنا نحسن فهم ماضينا وتدير حاضرتنا ، والتشوف لمستقبلنا . ولن يتم ذلك بغير تفاعل خلاق بين تراثنا الفكري ومنجزات العصر^(١) .

وإن كان تحقيق هذا الهدف يبدو مهمة صعبة في مجال علم الاجتماع أو علم السياسة فإنها مهمة أكثر صعوبة في مجالات العلاقات الدولية والدراسات الاستراتيجية . غير أن الصعوبة لا ينبغي أن تثني عن بداية السير في الطريق . وإذا كان التقرير الاستراتيجي العربي الأول لعام ١٩٨٥ ، لابد أن يكون طابعه تجريبيا بالضرورة ، شغلنا فيه أساسا خطته العامة ، وادوات التحليل ، وطريقة العرض ، ومشكلات التكامل بين اجزائه المختلفة ، فإننا نتوقع مع صدور التقرير الثاني والتقارير التالية له أن شاء الله ، أن يزداد اهتمامنا بالمشكلات النظرية والمنهجية ، ليس من خلال المناقشة المجردة ، ولكن في ضوء التطبيق ، وفي اتجاه بلورة رؤية عربية متميزة للدراسات الاستراتيجية ، تعكس رؤيتنا النقدية للنظام الدولي ، وتعتبر عن مطامحنا وأمالنا في النظام الاقليمي العربي ، وتعكس اهتماماتنا الاصلية بالتحديات التي تواجهها المجتمع المصري .

وفي كل هذه المجالات ، نطمح في أن يستمر ولاؤنا لعدد من القيم الاساسية التي تم ترسيخها في المركز منذ سنوات طويلة ، واهمها ان الموضوعية العلمية لا تتنازل ابدًا مع الالتزام القومي بقضايا امتنا العربية ، بل ان هذا الالتزام هو شرطها الاساسي . وإن الباحث العلمي لابد أن يلعب في نفس الوقت دور الناقد الاجتماعي ، واضعاً في اعتباره طبيعة المرحلة التاريخية ، ومستوى التطور السياسي والاقتصادي . وفي ختام

هذه المقدمة التحليلية التي أردت لها أن تكون بياناً لموضع التقرير الاستراتيجي العربي من نشاطات مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بمؤسسة الأهرام ، أدعو القراء من صانعي القرار في العالم العربي ومن الأساتذة والباحثين والمنقّفين والمهتمين بشكل عام أن يوافقوا المركز بملاحظاتهم النقدية للتقرير . فالتقرير الاستراتيجي العربي وإن كان يصدر من القاهرة ، إلا أنه يصدر للوطن العربي كله ، ولذلك فإن فريق البحث سيسعده تلقي كافة الملاحظات والاقتراحات سواء بالنسبة للتقرير الأول ، أو بالنسبة للتقارير التالية .

وفي النهاية لأبدى ، أن أعبر عن شكر المركز للاستاذ إبراهيم نافع رئيس مجلس إدارة الأهرام ورئيس التحرير ، الذي دعم فكرة إصدار التقرير الاستراتيجي العربي معنوياً ومادياً ، وذلك في ضوء تشجيعه المستمر للنشاط العلمي للمركز ، تقديرًا منه للدور الاساسي الذي يلعبه في مصر وفي المحيط العربي وعلى الساحة الدولية في مجال البحث والدراسة ، والعرض الموضوعي لمشكلات وطننا العربي والدفاع عن قضايانا القومية العادلة .

والمواقع أن الاستقلال العلمي للمركز الذي حافظت عليه مؤسسة الأهرام منذ انشائه ، وحرية البحث والتفكير والنقد التي يمارسها باحثوه ، لتعد مثالا يحتذى لكيفية ممارسة الحرية الأكاديمية والحفاظ عليها ، في بيئة عربية لا تتسامح كثيراً مع الرأي المخالف ، ومازالت تفتقر الى ترسيخ تقاليد الحوار الديمقراطي .

فليكن إصدار التقرير الاستراتيجي العربي من القاهرة ، دعوة لمزيد من الحرية والحوار بين الباحثين والمنقّفين العرب على اختلاف اتجاهاتهم الفكرية ، وعلامة على أننا نستطيع أن نصدر تقريراً استراتيجياً يقف موقف النقد من التقارير الاستراتيجية التي تصدر من تل أبيب ولندن وباريس . لقد تجاوزنا - على الصعيد العلمي - مرحلة الدفاع وانتزعنا زمام المبادرة .

واش ولى التوفيق ...

القاهرة اول مايو ١٩٨٦

السيد يسين

مدير مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية

هوامش ومراجع المقدمة

- (١) اعتمدنا في عرض الإتهامات الراهنة في الدراسات الاستراتيجية على عدد من المراجع الأساسية في الميدان . غير أننا أثينا - حتى لا ننقل الهوامش بمراجع متعددة - الاقتباس من عدد محدود من المراجع ، أغلبها لباحثين من العالم العربي والعالم الثالث ، بالإضافة إلى أن هؤلاء الباحثين يتبنون نظرة نقدية للدراسات الاستراتيجية انظر
- بهجت قرني ، الدراسات الاستراتيجية والعالم الثالث : تلويح نقدي ، **تقرير غير منشور** ، مقدم لليونسكو ، (باللغة الانجليزية) ، ١٩٨٦
- عبد الرب خان ، الدراسات الاستراتيجية في العالم الثالث : نهج مقترح - مقال (بالانجليزية) ، نشر في **مجلة معهد بنجلاديش للدراسات الاستراتيجية** ، مجلده ، عدد ٢ ، ١٩٨٤ ، ١١٧ - ١٣٥ .
- عبد الحميد المشاط ، **الامن القومي في العالم الثالث** ، (بالانجليزية) بولدر ولندن ، وستليور ، ١٩٨٥
- علي الدين هلال ، مفهوم الاستراتيجية في العلوم الاجتماعية **الفكر الاستراتيجي العربي** ، عدد ٤ ، أبريل ١٩٨٢ ، ٧ - ٢٨
- علي الدين هلال ، **الامن القومي العربي** - دراسة في الاصول ، **شؤون عربية** ، العدد ٣٥ ، يناير ١٩٨٤ ، ٦ - ٢١ .
- (٢) انظر في التبريرات المختلفة للاستراتيجية والامن القومي علي الدين هلال ، المرجعين السابقين
- (٣) انظر في ذلك : بهجت قرني ، المرجع السابق ، وكذلك عبد الرب خان - المرجع السابق .
- (٤) انظر في ذلك : بهجت قرني ، المرجع السابق
- (٥) انظر : عبد الحميد المشاط ، المرجع السابق
- (٦) مذكور في عبد الرب خان ، مرجع سابق .
- (٧) هنري كيسنجر ، **مشكلات الاستراتيجية القومية** ، (بالانجليزية) ، نيويورك ، برانچر ، ١٩٦٥ ، ص ٧
- (٨) نعتمد في عرض هذه المشكلات بصفة أساسية علي : عبد الرب خان ، مرجع سابق
- (٩) انظر في تأثير فكر كلايف هيرتز علي المذهب العسكري الإسرائيلي والتحديات التي ادخلت عليه بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣ براسننا ، السيد يسين ، **الاتفاق الاستراتيجي الامريكي - الاسرائيلي ونظرية الامن القومي** ، مجلة **الفكر** ، العدد الاول ، يناير ١٩٨٥ ، ٣٢ - ٤١ .
- (١٠) انظر : السيد يسين ، مقدمة البرنامج العلمي للمركز لعام ١٩٧٦ ، غير منشور ، مكتبة مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية
- (١١) راجع في هذا الصدد : السيد يسين (معهد) وآخرون ، **التراث وتحديات العصر في الوطن العربي (الاصلالة والمعاصرة)** ، بحث ومناقشات الدوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٨٥ .

موجز التقرير

شقه الثاني - يتعرض هذا العام لثلاثة من الصراعات الاقليمية التي تشترك فيها دولة عربية أو أكثر مع دول خارج النظام الاقليمي العربي ، وهى الصراع العربى - الاسرائيل الذى اعطى نتيجة اهميته المركزية اهتماما خاصا ، والصراع العراقى الايرانى ، واخيرا الصراع الليبى التشادى . وثانيتها سيتعرض للنظام الاقليمي العربى بتفاعلاته الداخلية وادائه الخارجى ، وثالثتها يركز على الابعاد الداخلية والخارجية للنظام السياسى فى جمهورية مصر العربية . ولم يكن التركيز على مصر فى جزء خاص من التقرير اختيارا قطريا بقدر ما هو اختيار عربى فى الأساس ، فالاهمية المركزية لدور مصر العربى هى أحد الحقائق التي يلصق عنها التاريخ القريب والبعيد للنظام الاقليمي العربى ، ومن ثم فقد أوليناها اهتماما خاصا فى هذا التقرير . فيما يلى عرض لاهم النتائج التى اسفرت عنها دراسة الابعاد الثلاثة للتقرير الاستراتيجى العربى .

النظام الدولى الاقليمي :

يمثل النظام الدولى محددا هاما للتفاعلات داخل النظم الاقليمية المختلفة فى العالم ومن بينها النظام الاقليمي العربى . ومنذ نهاية الحرب العالمية الثانية أصبحت العلاقات السوفيتية الأمريكية والتفاعلات بين موسكو وواشنطن تشكل جوهر النظام الدولى الذى أخذ يعكس نفسه على مجمل العلاقات الدولية . وقد مرت هذه العلاقات بثلاثة مراحل تاريخية : أولا تلك المرحلة التى عرفت بالحرب الباردة ، امتدت منذ نهاية الأربعينات وحتى عام ١٩٦٨ ، وثانيتها المرحلة التى عرفت بالولفاق وامتدت حتى منتصف السبعينات ، وثالثتها وهى المرحلة التى نعيشها حاليا والمعروفة باسم الحرب الباردة الجديدة . وخلال العام ١٩٨٥ فقد لوحظ استمرار نمط التفاعلات الخاصة بهذه المرحلة الأخيرة متمثلا فى استمرار سباق التسلح وعجز الدولتين عن

ليس هناك جدال حول الأهمية الاستراتيجية التى تمثلها منطلقتنا العربية ، أو حول الدور التاريخى الذى لعبته وسوف تلعبه فى الساحة العالمية وفى تقرير العديد من سياسات القوى الكبرى . كذلك فإن الوطن العربى يعيش مرحلة هامة من تاريخه تتصاعد فيه حدة التفاعلات الداخلية بدرجة غير مسبقة سواء على المستوى القطرى أو الاقليمى العربى أو بينه وبين الاطار الاقليمى المحيط به أو بينه وبين النظام العالمى الذى يعيش فى ظله . وفى ضوء هذه التفاعلات التى تتراوح بين التعاون والصراع ، أصبحت هناك حاجة ملحة إلى إصدار « التقرير الاستراتيجى العربى » سنويا من قبل مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بمؤسسة الاهرام لكى يرصد الأحداث والوقائع فى المنطقة ويحلل أنماط التفاعل داخلها وبينها وبين النظامين الدولى والاقليمى .

والتقرير الاستراتيجى العربى بهذا المعنى يسعى إلى أن يكون أول سجل سنوى عربى يجمع بين مطالب الدراسة الأكاديمية الجادة ، مما سيجعل مصدرا يعتمد عليه الباحثون والدارسون فى العالم العربى وفى الخارج والالتزام بوجهة النظر العربية القومية . وهو بذلك يكون المعادل الموضوعى لما تفرجه مراكز الأبحاث الاسرائيلية من تقارير استراتيجية عن المنطقة ، مشبعة بوجهة النظر الاسرائيلية مشوهة لوجهة النظر العربية ، مهما تفتحت بقناع الأكاديمية وارتدت سلاح العلم .

وينقسم التقرير إلى ثلاثة أجزاء رئيسية : أولاها يسعى إلى وضع منطلقتنا فى إطار النظام الدولى ، ويركز تقرير هذا العام على هذا الوضع فى إطار تفاعلات القوتين العظميين ، الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى ، أخذا فى الاعتبار أن تركز فى الاعوام القادمة - بالإضافة إلى ذلك - على موقعه إزاء القوى الكبرى الأخرى فى العالم . كذلك فإن هذا الجزء - فى

النمط من العلاقات نفسه على المنطقة ، فإنها بدورها ساهمت في تعميق هذا النمط أذاك (الحرب الباردة ، الوفاق ، الحرب الباردة الجديدة) . وخلال العام ١٩٨٥ فإن نمط الحرب الباردة الجديدة في العلاقات بين العملاقين استمر بالنسبة للشرق الأوسط ، وهو الأمر الذي تمثل في إصرار الولايات المتحدة على استبعاد الاتحاد السوفيتي من أية مبادرات سلمية تتعلق بالصراع العربي الاسرائيلي ، من ثم فإن هذا الصراع بقي بعيدا عن مجالات التحسن الشكلي في العلاقات بينهما التي أشرنا لها مسبقا .

ونتيجة استمرار التنافس الاستراتيجي بين العملاقين في المنطقة ، فإن السياسة العسكرية والامنية الأمريكية في الشرق الأوسط تتجه إلى زيادة في إظهار أشكال القوة باستخدام وتدعيم الموقف الاسرائيلي ، والسعي للحصول على تسهيلات عسكرية جديدة مع زيادة الضغط على الدول الصديقة للاتحاد السوفيتي مع العمل على زيادة معدلات المناورات المشتركة مع دول المنطقة ، ومطالبة منظمة التحرير الفلسطينية باسم الحرب ضد الارهاب مع تحسين قدراتها على نقل قوات القيادة المركزية للتدخل لحماية المصالح الأمريكية . ومن المنتظر أن تسعى الولايات المتحدة خلال الفترة المقبلة للحصول على تسهيلات عسكرية في كل من الجزائر والعراق والسعودية والسودان ، مع العمل على مد أجل التسهيلات الممنوحة لها في عمان ، مع تحسين التسهيلات الموجودة في باقي دول المنطقة . كما ينتظر أن تسعى للقيام بمناورات بحرية مشتركة مع مصر في نهاية عام ١٩٨٦ ، بينما تسعى إلى الضغط على سوريا عن طريق استمرار الطلعات الجوية الاسرائيلية فوق لبنان ، وعلى ليبيا بإجراء طلعات استطلاعية أمريكية فوق خليج سرت مع العمل على حدوث اصطدام مسلح بينها وبين مصر .

اما بالنسبة للسياسة العسكرية والامنية السوفيتية فإنها تتجه إلى تدعيم الوجود السوفيتي في المنطقة عن طريق استمرار الاعداد بالأسلحة والمستشارين وأحيانا بوحدة الدفاع الجوي والوحدات البحرية مع تحسين علاقاتها مع الدول التي لها علاقات بها بالاستعداد لتزويدها بالأسلحة مستغلة الرفض الأمريكي لتزويد أغلب الدول العربية بالأسلحة ، في محاولة لمواجهة الوجود الأمريكي في المنطقة والاستفادة من الاموال العربي في محاولة لمواجهة الوجود الأمريكي في المنطقة والاستفادة من الاموال العربية في تنمية الاقتصاد

إحراز أى تقدم في مباحثات الحد من الأسلحة بكافة أبعادها ، فضلا عن استمرار درجة عالية من التوتر وتوجيه الاتهامات من كليهما للطرف الآخر ، إلا أن الجديد الذي قدم هذا العام والذي بدأت بوادره في الظهور في الربع الأخير من عام ١٩٨٤ هو وجود درجة من التحسن الشكلي في هذه العلاقات نبعث من كثافة اللقاءات الرسمية وغير الرسمية بين البلدين والتي بلغت ذروتها في اللقاء بين زعميي البلدين ميخائيل جورباتشوف ورونالد ريغان في ١٩ و ٢٠ نوفمبر ١٩٨٥ ، ومن استئنافهما لعدد من مجالات التعاون التي كانت قد جمدت تماما خلال عام ١٩٨٢ و ١٩٨٤ وأهمها ولا شك استئنافهما لمباحثات الحد من التسلح . إن هذا التحسن الشكلي قد يكون مقدمة تفرض بالتراكم أثارا بعيدة المدى على مجمل علاقاتهما إذ لم تعترف فيها أزمات جديدة تعصف بها لما حدث لفترات تحسن مماثلة في الماضي .

ومن الناحية العسكرية فإن الميزان العسكري السوفيتي الأمريكي يتجه إلى مزيد من التوازن بينهما ، إذ يسعى الاتحاد السوفيتي إلى الوصول إلى توازن مع الولايات المتحدة في عدد الرؤوس النووية ، وهو الأمر الذي اقترب منه في منتصف عام ١٩٨٥ ، بعد أن كان منزلا فيه بدرجة كبيرة . ومن جهة أخرى تسعى الولايات المتحدة إلى تقريب الفاصل بينها وبين الاتحاد السوفيتي في المجال التقليدي ، وإن كان الفرق لا يزال شاسعا خاصة بالنسبة للقوات البرية . ويسعى الاتحاد السوفيتي من جانبه إلى الاحتفاظ بالتوازن الحالي عن طريق الاتفاق على خفض متبادل في الأسلحة النووية مع تجميد البرنامج الأمريكي لأسلحة الفضاء للمحافظة على التوازن الحالي القائم على الردع المتبادل وإيقاف التجارب النووية بينما تسعى الولايات المتحدة إلى تحقيق التفوق وخاصة في مجال أسلحة الفضاء من خلال ما هو معروف باسم مبادرة الدفاع الخاصة . ومن المتوقع خلال عام ١٩٨٦ أن يسعى الاتحاد السوفيتي إلى السعي لغزاء الولايات المتحدة لكي توقف سباق التسلح النووي وبرنامج الدفاع الاستراتيجي مقابل تجميد ترسانته النووية أو حتى تخفيضها ، بينما تسعى الولايات المتحدة إلى استمرار تحقيق التفوق في مجال الفضاء .

وتعتبر منطقة الشرق الأوسط بشكل عام والاقليم العربي داخله بشكل خاص من مناطق التنافس والصراع بين موسكو وواشنطن ، ويقدّر ما عكس هذا

السوفيتي . وفي هذا المجال سيدي الاتحاد السوفيتي استعدادا للانسحاب من أفغانستان في حالة ضمان بقائها غير منازحة للولايات المتحدة لتحصين صورتها في الدول العربية والإسلامية . ولذلك ينتظر تدعيم الوجود السوفيتي في كل من سوريا وليبيا واليمن الجنوبية وإمداد كل من العراق والجزائر واليمن الشمالية والكويت والأردن والسودان بالأسلحة مع الاستعداد لأمداد مصر بقطع الغيار . أما في مجال العلاقات الدبلوماسية فبعد قيام كل من عمان والإمارات العربية بإنشاء علاقات دبلوماسية مع موسكو فمن المنتظر أن يسعى الاتحاد السوفيتي لكي يقيم هذه العلاقات مع باقي بلدان مجلس التعاون الخليجي مع إعطاء الأسبقية والأولوية للمملكة العربية السعودية وفي مجال حرب الخليج يتجه الاتحاد السوفيتي إلى القيام بدور الوساطة بين العراق وإيران مع استمرار الدعم العسكري للعراق .

وأخيرا فإنه يمكن القول أن الميزان العسكري والاستراتيجي السوفيتي الأمريكي في الشرق الأوسط لم يطرأ عليه تغير جوهري خلال عام ١٩٨٥ ، وينتظر أن يستمر ذلك خلال عام ١٩٨٦ إلا أن التغيرات المتوقعة تتركز في احتمال زيادة عدد حاملات الطائرات السوفيتية في المنطقة وفي زيادة قدرات النقل الأمريكي لقوات القيادة المركزية بحيث يمكن اختصار فترة وصولها إلى المنطقة .

ويعيش العالم العربي في إطار اقليمي ، له معه صراعات وتعاون ، وقد اختار التقرير الاستراتيجي العربي لعام ١٩٨٥ التركيز على ثلاثة صراعات رئيسية ، يقع في مقدمتها الصراع العربي الإسرائيلي ذو الأهمية المركزية بالنسبة للنظام الاقليمي العربي .

ومن الملاحظ من الناحية السياسية أنه خلال عام ١٩٨٥ ارتكزت جهود التسوية للنزاع على ما يسمى « بالخيار الأردني » ، وكان الاتفاق الأردني الفلسطيني المعروف باتفاق عمان الموقع في ١٦ فبراير ١٩٨٥ هو الصيغة العملية التي عبرت عن هذا الخيار . ورغم تكثف الجهود الدولية والإقليمية حوله طوال العام ، فإنه ما لبث أن وصل إلى طريق شبه مسدود قبيل نهاية العام بسبب قضية التمثيل الفلسطيني في مفاوضات التسوية ، حيث اعترضت كل من إسرائيل والولايات المتحدة على أي اشتراك لمنظمة التحرير فيها ، وعلى الجانب الآخر لم يرحب الاتحاد السوفيتي بالاتفاق في الوقت الذي رفضته تماما سورية ، وهي العوامل التي

أدت إلى خسوف هذا الخيار في نهاية الأمر . ومن هنا وفي الربع الأخير من عام ١٩٨٥ بدأ البحث عن صيغة أخرى للتسوية السلمية تحظى بقبول أوفر من قبل الأطراف المعنية فتردد الحديث عن تسوية شاملة تحت مظلة مؤتمر دولي ، ومن المرجح أن يكون ذلك هو موضوع ومحور الصراع السياسي خلال عام ١٩٨٦ .

ومن الناحية العسكرية ، فإن دور الصراع المسلح كان ثانويا خلال عام ١٩٨٥ وربما يبقى كذلك خلال عام ١٩٨٦ فليس هناك ما يدل على احتمال حدوث صراع مسلح على مستوى كبير بين العرب وإسرائيل ، ولا يمنع هذا من استمرار المقاومة الفلسطينية في القيام بالأعمال الفدائية ضد إسرائيل سواء في فلسطين أو لبنان أو خارج الوطن العربي ، مع استمرار إسرائيل بالقيام بضربات لمقار منظمة التحرير الفلسطينية داخل الوطن العربي وخارجه . كما تستمر إسرائيل في نفس الوقت في تدعيم ترسانتها النووية سواء بالرويس النووية أو بوسائل إطلاقها مثل صواريخ أريحا - ٢ ، أو الطائرات ونشر صواريخها واستعراض قواتها بإجراء مناورات قريبة من الحدود العربية . وخلال عام ١٩٨٥ حدثت تغيرات طفيفة في الميزان العسكري العربي الإسرائيلي نتيجة لزيادة محدودة في عدد دبابات دول المواجهة خاصة في سوريا ومصر بينما زادت عدد طائرات القتال الإسرائيلية زيادة كبيرة نسبيا . كذلك تحسنت نظم الدفاع الجوي في الدول العربية عموما وخاصة في كل من سوريا وليبيا والمملكة السعودية ومصر ، ومن المنتظر استمرار التحسن في هذه النظم بزيادة وصول نظم الإنذار المبكر لكل من السعودية ومصر وتحسين نظم الدفاع الجوي في سوريا وليبيا وإنتاج نظم دفاع جوي في مشروع واستلام مصر وتونس لبعض طائرات الميراج ٢٠٠٠ .

ويحتل الصراع العراقي - الإيراني دائرة الاهتمام العربي الثانية بعد الصراع مع إسرائيل ، ويعتبر العام الخامس للحرب (سبتمبر ١٩٨٤ - سبتمبر ١٩٨٥) وبداية عامها السادس علامة واضحة على أن الحرب مع استمرارها هذه السنوات لم تعد صراعا على الأرض بل أصبحت صراعا على الإرادة السياسية للدولة يهدف لم يكن تغييرها فعلي الأقل تطويعها بما يتفق وإرادة الدولة الأخرى ، وكان ذلك هو الحاجز المنيع أمام كل محاولات المجتمع الدولي لانتهاء الحرب . ومن الناحية العسكرية البحتة فقد تميز عام ١٩٨٥ بتركيز العراق على الأهداف الاقتصادية في إيران سواء بضرب المدن

مربطة بقدرتها الاقتصادية النابعة من ثروتها البترولية وهو الامر الذي ينتظر له أن يقلص بشكل حاد خلال العام ١٩٨٦ بعد أن تراجع بشدة خلال العام السابق وهو الامر الذي ينتظر أن يضع قيودا قوية على الامكانيات الليبية مما سوف يعطى القوى المحلية والاقليمية والدولية قدرة اكبر على مناوره التواجد الليبي وربما دفعه إلى التراجع .

النظام الاقليمي العربي :

في هذا الجزء من « التقرير الاستراتيجي العربي » حاولنا أن نلقى نظرة شاملة وعامة على النظام السياسي للاقليم العربي وعملياته المختلفة . ومثل أية نظرة شاملة ، فإن التقرير قد يقتقد إلى التركيز المطلوب لاستخراج نتائج أو توصيات . وربما لم يكن ذلك هو الهدف الرئيسي من هذا التقرير . فإذا كان هناك هدف رئيسي فهو على وجه التحديد محاولة إبراز الجوانب التي تستحق التأمل والتحليل لدى الحكم على الأوضاع العربية الراهنة والتي لا يصح أن يصدر رأى أو برنامج أو توصية بدون وضعها موضع الاعتبار . وقد كان هذا الهدف - من زاوية ما - محتما في هذا التقرير الاستراتيجي الاول ، فإذا كان التقرير قد نجح في تحقيق هذا الهدف لأمكنا أن ندلف في الاعوام المقبلة إلى موضوعات أضيق تسمح بدراسات متخصصة ومتعمقة وباستخراج نتائج وتوصيات توضع على جدول أعمال المهتمين بتنمية الواقع العربي .

فإذا ما جال القارئ ببصره في انحاء هذا الجزء من التقرير ، فربما يخرج بنتائج تؤكد له استمرار واقع التفتت والتفرق العربي . ومن هذا المنظور لا يفتقر عام ١٩٨٥ عما سبقه من الاعوام العشرة الماضية من حيث افتقار مؤسسات النظام العربي للفاعلية ، بل وصعوبة جمع شمل هذه المؤسسات بعد ذاته . فالمؤسسة الرئيسية للنظام - أي جامعة الدول العربية - قد أصبحت منتدى للمساجلات والمشاحنات بين الأنظمة العربية ، وخاصة مجلس الجامعة . وقد كان من الصعوبة بمكان التمكن من عقد مؤتمر القمة العربي بالرباط هذا العام بعد عامين من انقطاع هذه المؤسسة الجوهرية في نظام الجامعة . ولكن هذا المؤتمر كان ناقصا نتيجة مقاطعة ما يسمى بالدول العربية الراديكالية بالاضافة إلى لبنان . وكان انعقاده بعد ذاته شاهدا على الفشل في اتخاذ قرار بتعديل الأوضاع العربية ، وكل ما خرج به من قرارات هامة هو السعى

وناقلات البترول ثم التركيز خلال النصف الثاني من العام على قصف ميناء البترول الايرانى الرئيسى في خرج مما أحدث به خسائر كبيرة ، مع الاستمرار في الاستعداد لصد الهجمات البرية الايرانية التي تركز أغلبها في منطقة اهورا الجوزية مع أحداث خسائر كبيرة فيها . وتركزت أعمال إيران على قصف مدينة البصرة بالمدفعية والقنابل بهجمات برية بهدف قطع طريق البصرة بغداد ، وقصف العاصمة العراقية بالصواريخ . وبالنسبة للميزان العسكرى ، ونتيجة جهود الدولتين خلال عام ١٩٨٥ فمن المنتظر تحسن الميزان العسكرى الايرانى نتيجة لبعض ما استورده من اسلحة ، ورفع قدرات الصناعة العسكرية الايرانية والدعم السورى والليبي إلا انه بصفة عامة سوف يظل الميزان خلال عام ١٩٨٦ لصالح العراق ، خاصة مع توقع قيام الاتحاد السوفيتى بمد القوات العراقية بأسلحة حديثة . وفي الوقت نفسه فإنه من المنتظر أن يقل دعم دول الخليج للعراق وهو الامر الذي ترتب نتيجة مؤتمر مسقط لقمة مجلس التعاون الخليجي وزيارة الخارجية الايرانى للسعودية كما يتوقع أن يقل تأثير القصف العراقي لميناء خرج نظرا لاتجاه إيران لوسائل بديلة لتصدير البترول بنقلها بسفن صغيرة إلى جزيرة سيرى أو بآنابيب البترول إلى موانئ أخرى في جنوب الخليج بعيدا عن مدى الطائرات العراقية .

وأخيرا يمثل الصراع الليبي التشادى نموذجا لسمى ليبيا إلى تصحيح التفاوت الذى تشع به بين ثقلها الاقليمي والعالمى المحدود بإمكانياتها البشرية من جهة وبين ثرائها البترولى من ناحية أخرى . وتتمثل المحاولة الليبية لتصحيح هذا التفاوت في السعى إلى توسيع دائرة التأثير السياسى المباشر على محيط الجوار بدرجة مكثفة ثم على محيطات أوسع بدرجات متفاوتة وذلك من خلال صهيغ مختلفة مثل صيغة الوحدة السياسية (مصر والسودان وتونس ومالطة وأخيرا المغرب) ثم محاولة الضغط السياسى والاقتصادى في حالة فشل المحاولات الوجدية (مع مصر والسودان وتونس ومالطة) ثم محاولة الضغط العسكرى وهو ما يتضح من التدخل الليبي عسكريا في تشاد ، والتردد في الانسحاب منها ، مع استمرار التمسك بأحقية ليبيا في شمال تشاد . وتشير اتجاهات العام ١٩٨٥ إلى استمرار هذا التوجه الليبي مع استمرار مقاومته من جانب القوى المحلية التشادية والقوى الاقليمية والدولية . ورغم قدرة ليبيا على الاستمرار في استراتيجيتها فإنها سوف تظل

لتحسين الأجواء العربية ، الأمر الذي بدا أن اللجنة التي شكلت لتحقيقه قد نجحت فيه جزئياً بعقد المصالحة بين الأردن وسوريا وفشلت فيه جزئياً نتيجة تعذر إيجاد أسس مشتركة لدفع الحياة إلى العلاقات السورية - العراقية . بل إن المؤتمر لم يناقش كثيراً من القضايا المحورية لمستقبل النظام العربي مثل عودة مصر إلى مؤسسات النظام وعندما ناقش بعضها مثل « الاتفاق الأردني الفلسطيني » تردد في اتخاذ قرار حاسم بشأنها .

وقد كان ذلك انعكاساً لاستمرار الفجوات في المواقف العربية من القضايا الساخنة والجوهرية في النظام العربي مثل الصراع مع إسرائيل « وهو صراع مشترك من حيث البدا بين جميع الدول والشعوب العربية » والصراع بين الجزائر والمغرب حول الصحراء الغربية والانقسام العربي حول الحرب العراقية الإيرانية والحرب الأهلية في تشاد وفي السودان . الخ .

ويكشف التقرير أيضاً عن أن المصادمات بين المواقف العربية إزاء القضايا الساخنة ليست غير ترجمة لتناقضات أعمق جذورها بين « المشروعات » أو « التوجهات » العربية في سياسات الاقطار الفاعلة الرئيسية في النظام العربي ، وأن ذلك قد يمثل نوعاً من الدعوة لترسيم تجزئ النظام إلى كتلتين إقليميتين فرعيتين مثل مجلس التعاون الخليجي ، والتكامل المصري السوداني ، والخلاف المغربي الذي يجمع علاقات صراع وتوافق معقدة بين دول المغرب العربي .

وإلى جانب ذلك كله يكشف تتبع التطورات الداخلية للنظام العربي حتى نهاية عام ١٩٨٥ . إن هذه المرحلة التي بدأت ما أن انتهت حرب عام ١٩٧٢ من جملة من الملامح الأساسية التي تركز واقع العجز والتفتت العربي . فمن ناحية أولى يبدو أن العالم العربي قد ولج منذ فترة إلى حالة من « الاختلاط الثقافي والسياسي » لم يعد يتبين معها على وجه التحديد طريقة إلى التقدم . فبعد فترة من التمسك بمنطلقات « القومية الاقتصادية » عاد العديد من أقطار العالم العربي إلى تجربة سياسات « الليبرالية الاقتصادية » بما في ذلك الانفتاح على القوى الاقتصادية الجارية الفاعلة في النظام الدولي في ميدان التكنولوجيا والاستثمار والمال والتجارة على أساس شروط مبالغ في سخائها أحياناً . وفي نفس الوقت أصبحت ظاهرة انتفاضات الخبز تفتاح أكثر من قطر عربي واحد . كما أنه في هذا الوقت بالذات انشغلت بعض مؤسسات النظام العربي بالتحضير

« لاستراتيجية العمل الاقتصادي والعمل الاجتماعي العربي المشترك » الذي يرتفع في ظله شعار التنمية المستقلة .

وكذلك في الوقت الذي بدأت فيه الشعارات الديمقراطية تشغل حماس أقسام هامة من الرأي العام العربي بل وتجذب العديد من النظم السياسية العربية ذاتها مجبرة فيه على التأقلم باتباع نمط أو آخر من التسامح السياسي إلى حد تبني شكل أو آخر من أشكال الليبرالية السياسية ، نجد أن العالم العربي لا يزال يعاني من انتشار وتجدد الصراعات العراقية . وفي الناحية المقابلة ، فإنه في الوقت الذي بدا العالم العربي فيه مستعداً للانفتاح الاقتصادي والسياسي على العالم الخارجي يبدو أن الانكفاء التلقائي على الذات قد أصبح سمة غالبية في المجتمعات العربية وهو ما يعطى أساساً لتصاعد الحركات الدينية السياسية ذات الطابع المغالي في سلفيته وتشده . وفي أقطار عديدة من العالم العربي نجد هذه الظواهر جميعاً : انتهاء نحو الليبرالية الاقتصادية واستمرار واقع الهيمنة السياسية بما تعنيه من سيادة حزب أو اتجاه سياسي واحد واستمرار واقع الهيمنة السياسية بما تعنيه من سيادة حزب أو اتجاه سياسي واحد وما قد يؤدي إليه من قمع للجماهير وتصفية للمنظمات السياسية والثقافية المستقلة وتصفية أسس حقوق الإنسان . انفتاح اقتصادي وسياسي يصاحبه مزيد من تصاعد للحركات الدينية المؤلفة في السلفية والجنوح السياسي ، في نفس الوقت .

كل هذه الظواهر ، نتيجة لما تفرزه من تنازع حول التوجه المستقبل ومن عجز عن حسم معنى ومضمون التنمية والتقدم والانفتاح القومي تقضي إلى إصابة النظام العربي بالمزيد من الحوار وتكرس واقع « الانهزامية القومية » في مواجهة « التوسعية الصهيونية » واستئناف الردة شبه الاستعمارية على الصعيد العالي « وهذا ما يبرهن عليه طبيعة وتقييم الأداء الخارجي للنظام العربي . فالنظام العربي يبدو وكأنه قد عاد إلى خنادق ما قبل السبعينات حين قاد هذا العالم حركة إنشاء « نظام اقتصادي عالمي جديد ، وناصر بفعالية مطالب الاستقلال السياسي والاقتصادي وبدا وكأنه يتأمل إمكانية تثبيت المواقع المتقدمة لحركة عدم الانحياز بعد ما كادت مبادئها أن ترسخ في النظام الدولي في عصر الوفاق .

مع كل هذه الأوجه للفشل والترنح في النظام السياسي العربي فإن القارئ المتخصص قد يجد أيضاً في هذا

التقرير ما يبرهن على صحة إيمانه « بقدره الوحدة » لهذا الجزء من العالم . فباديء ذي بدء فالنظام العربي ليس كغيره من النظم الإقليمية في العالم الثالث . فناميك عن التجانس الثقافي فإنه نظام له مهمة تكاد تكون جزء لا يتجزأ من منطقته وتكونه ذاته ، وهي مهمة حل المشكلة الفلسطينية لقد اعتبر النظام حتى في أقصى حالات ترويه هذه المهمة جزءا من طبيعته ووظيفته . اختلقت الدول العربية حول سبل إنجاز هذه المهمة ، ولكن أحدا لم يعلن تخليه عن الالتزام بهذه المهمة بطريقة أو أخرى .

وإذا عقدنا مقارنة منصفة بين هذا النظام وأى نظام إقليمي آخر في العالم الثالث فإن التقدير الموضوعي لأوجه تفردها النظام لا ينبغي أن يقتصر على ما أظهره النظام من تناقضات وصراعات ، وإنما يجب أن يشتمل على ما كان من الممكن أن يبيده من مدى ونطاق هذه التناقضات والصراعات لو كانت عوامل التكامل والتعاسك غائبة . ويتعبير آخر فإن واقع أن النظام العربي لا يفتقر إلى عوامل التماسك يمكن توضيحه من خلال تصور المدى الذي كان يمكن أن تدفع إليه التناقضات بين الدول العربية . مهما كانت هذه التناقضات حادة ، فإن النظام العربي يفرض مجددا بين الحين والآخر ، حدودا معينة على حدة ونطاق الصراعات ولا أدل على ذلك من استمرار التوافق بين سوريا والسعودية بالرغم مما بين الخطوط السياسية للقطرين من تعارض .

إن الشعور العميق بالفشل وخيبة الأمل لدى النخب العربية المثقفة ، وحتى الحاكمة يظهر أن هناك رصيدا حقيقيا لاستئثار العمل على تقوية واستنهاض النظام العربي بل إن هناك من الظواهر ما يكشف عن أن معظم الاقطار العربية زاهدة عن المضي في الطريق الذي قاد إلى ما أصبح يسمى بالأزمة العربية . إن ذات وحدة الشعور بهذه الأزمة وما تؤدي إليه من تفاعلات في العقل الظاهر والباطن العربي يعزز الاعتقاد بأن هناك سبلا عديدة لاستنهاض الواقع العربي . ويعمق من قوة هذا الدليل إن الواقع الحالي ليس في مصلحة معظم الاقطار العربية موضوعيا ، كما أن النخب العربية ، حتى تلك الحاكمة ، تسجل صراحة ويوضح مثل هذا الموقف في بياناتها الرسمية وفوق ذلك فإن تناقضات هذه المرحلة من التطورات الداخلية في الاقطار العربية ليست جميعها في جانب نفى وتضعيف النظام والأهداف الرئيسية للنظام العربي ، هناك حوار عميق مع الذات لم تتضح اتجاهات حله بعد . ولكن مجرد حدوث هذا الحوار هو

أمر إيجابي . أصبحت القيم الديمقراطية ذات رصيد حقيقي في المجتمعات العربية بعد استخلاص خبرة ما يربو على ثلاثة عقود من الاستبداد في ظل « الاستقلال » . قد ينتهي الأمر مع صعود الحركات الدينية السلفية المولغة في التطرف إلى « كارثة » للديموقراطية والإنجاز الاقتصادي على الساحة العربية مثلما حدث في إيران ، ولكنها قد تساعد فقط على ترسيب في أعماق الوجدان العربي قيم الأصالة الحضارية وتعزيز الشعور بالكرامة والمشاركة الإيجابية في الثقافة العالمية كتيار فريد وخالق . وكذلك فإن تجربة الليبرالية الاقتصادية قد تكشف عن دليل « تاريخي جديد » على حتمية القومية الاقتصادية في هذه المرحلة من التطور العربي بما أفضت إليه من خيبة أمل وتضعيف في الهياكل الاقتصادية وتوسيع وتعميق قنوات التبعية التي تربط هذا العالم بالسوق العالمي .

هذه الأمور كلها قد تصمم في واقع السياسة العربية ، وربما لن تصمم في الأجل القصير ، لأنها تعكس قضايا أصيلة في التجربة التاريخية التي يستحيل أن تتغذى على شروطها الموضوعية في واقع مختلف . ولكن الأمر الذي يمكن أن نراه وراء الأكرام من الأدلة والأحداث أن تيار التاريخ العربي ومستقبله ليس حكرًا لمجموعة واحدة من العوامل التي أدت إلى ما تشهده من تآزم سياسي واقتصادي وفشل بارز في مواجهة « المهمة المركزية » للنظام العربي .

بل إن الواقع ، كما يمكن أن نراه من خلال هذا « التقرير » هو أن السنوات القليلة الماضية تعكس آثار « التوازن » بين مجموعات متعارضة من العوامل بعضها يقود إلى الأزمة السياسية والتضعيف الاقتصادي والاختلاط الثقافي وأخيرا إلى انهيار وسقوط « النظام الإقليمي » ذي الأساس القومي ، وبمعناها الآخر يحث على النهضة والاستقلال الاقتصادي والتواصل الثقافي وأخيرا إلى تمتين الروابط في النظام العربي باتجاه إندماجه ومواجهته الجادة لمهته المركزية : أي مواجهة التوسعية الصهيونية وهذا التوازن كان ذا طبيعة ركوبية في السنوات الأولى من الثمانينات ، ولكن عوامل النهوض تتقوى ببطء ، وقد تقضى إلى تغيير الاتجاه .

كان عام ١٩٨٥ تعبيرا مثاليا عن هذا « التوازن والركوب » ، ولكن علاقات تغيير الاتجاه لم تكن غائبة تماما . وموعدا مع التقرير الاستراتيجي العربي القادم لنرى ما قد يضيئه عام ١٩٨٦ من تطورات في هذا الصدد .

جمهورية مصر العربية :

مثلا حمل عام ١٩٨٥ - في سياق تطور الدولة والمجتمع في مصر - الكثير من مظاهر الاستمرارية والاستقرار ، فقد حمل أيضا بعض مظاهر التغير والاضطراب . ويصدق هذا على النواحي السياسية والاقتصادية والعسكرية ، مثلا يصدق على المبادئ الداخلية والخارجية . وفي حين أن بعض التغيرات تبدو عارضة غير ذات تأثير حقيقي على المسار العام للتطورات فإن بعضها الآخر يمكن أن يكون مقدمة - ولو ضعيفة - لتطورات وتراكمات كمية - تهيئ لتغيير كفي على المدى المتوسط أو البعيد .

وكما جاء في مقدمة الجزء الخاص بجمهورية مصر العربية فقد عاشت مصر في عام ١٩٨٥ في ظل التحولات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية العميقة التي أخذت تطبع الدولة والمجتمع منذ ما يقارب من عقد ونصف من الزمان : انفتاح اقتصادي لا يحول القطاع العام وبعض منجزات الستينات (الاشتراكية) من توجهه الراسمالي الجامح ، وتعدد حزبي لا يمنع تشابه الحزب الحاكم فيه مع التنظيم الواحد في الخمسينات والستينات ، من رفع لواء الليبرالية وحق الجميع في التعبير وسياسة خارجية تحفظ بعلاقات خاصة وثيقة مع الولايات المتحدة وترفع في ذات اللحظة لواء عدم الانحياز وتحرض عليه ، وقوة عسكرية مسلحة تأثرت بأجواء السلام مع إسرائيل وتسمى في نفس اللحظة للاحتفاظ بفاعليتها وقوتها التي ازدهرت في حرب عام ١٩٧٣ . هذه الميادين الأربعة للتطور في مصر (أى : السياسة الداخلية ، والأوضاع الاقتصادية ، والسياسة الخارجية ، والدفاع والقوة العسكرية) يعالجها التقرير سواء من حيث ملامح الاستمرارية العامة لها أو علامات التغير فيها .

فعلى الصعيد الداخلي ، وفي الإطار الدستوري الذي أقر منذ بداية السبعينات أثبتت ممارسات سلطات الدولة المختلفة استمرارية الدور المركزي للسلطة التنفيذية وغلبيتها على ما عداها من سلطات وخاصة من خلال رئيس الجمهورية ومع ذلك ، فإن حيوية وتعدد القضايا التي يحثها مجلس الشعب ، والدور الذي لعبته المعارضة فيه كان حقيقة جديرة بالتسجيل .

على أن رؤية السياسة الداخلية المصرية ، من منظور السلطات الرسمية يقصر كثيرا عن رصد كافة القوى والتفاعلات على الساحة المصرية . فالممثل الحزبي في

البرلمان لا يعكس الواقع الحزبي في المجتمع ، وهذا الواقع الحزبي بدوره - ولأسباب قانونية وعملية - لا يعكس بشكل سليم كافة القوى والتيارات السياسية . وإذا كانت هناك جماعات ضاغطة معينة تقوم بتلك المهمة فالواقع أيضا أن هناك تقاوتا كبيرا في حجم ووزن الجماعات الضاغطة تلك ، وفاعليتها في التأثير على تطور المجتمع ، وتوجهاته ، العامة ، وبفضلها عن ذلك ، تمنى الأحزاب من سمة نخوية واضحة ، وتفتقد إلى حد بعيد القاعدة الشعبية العريضة حتى وإن تغيرت الصورة بعض الشيء في أوقات المراكز الانتخابية وفي حين أخذت كثير من القوى المسيطرة اجتماعيا واقتصاديا في تشكيل أطرها التنظيمية التي تعبر من خلالها عن مصالحها وهي الظاهرة التي برزت بشدة في عام ١٩٨٥ من خلال نشاط بعض رجال القطاع الخاص ، فإن قوى أخرى عديدة لم تكن بنفس النشاط وإن ظلت الضغوط عليها ومطالبتها قوة كاملة قابلة للتفجر في أي لحظة ولذلك كله لم يكن غريبا ، إن أخذت الحياة السياسية في مصر تشهد إجماعا متزايدا حول الدعوة إلى التخلص من كافة القيود القانونية والفعلية التي تحول دون حق كافة القوى والاتجاهات الاجتماعية والسياسية في التنظيم والتعبير عن آرائها بحيث يتسق الإطار الرسمي للحياة السياسية مع حجم ووزن القوى الفعلية في المجتمع . وبفضلها عن ذلك ، فإن الوجود الرسمي للأحزاب وجماعات الضغط يظل محدود الفاعلية ما لم تتولد وترسخ اليات تسمح لها بالتأثير الحقيقي على مجرى السياسات العامة ، وتصحيح الأخطاء أو التجاوزات .

هذه الصورة العامة للحياة السياسية ترتبط بشدة بتطور الأوضاع الاقتصادية ، لقد مثل عام ١٩٨٥ بداية العقد الثاني لتطبيق سياسة « الانفتاح الاقتصادي » التي جرى التأريخ لها بإصدار القانون ٤٣ لسنة ١٩٧٤ بشأن الاستثمار الأجنبي وكان هذا العام من ناحية نهاية للعام الثالث وبداية للعام الرابع من الخطة الخمسية ١٩٨٣/٨٢ - ١٩٨٧/٨٦ ، هذه الخطة التي جسدت بتوجهاتها وتناجزها استراتيجية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في ظل تحولات داخلية وخارجية مجتمعة . ومن ناحية أخرى فقد شهد استمرار محاولات ترشيد أداء الاقتصاد المصري بإصلاح بعض مظاهر اختلالاته والحد من تفاقم مشاكله ، والحلمة من أجل المشاركة في سداد ديون

مصر الخارجية في نهايته مروراً بمظاهرات المنطقة الحرة ببورسعيد ضد محاولات ترشييد الاستيراد .

في هذا الإطار ، فإن التطورات الاقتصادية في هذا العام تشير إلى استمرار تطبيق سياسة « الانفتاح الاقتصادي » في مطلع العقد الثاني لتطبيقها تعمل نفس المضمون الذي تبلور تدريجياً على امتداد العقد السابق بدءاً من نقاط الانطلاق - الأهداف الأصلية المعلقة لهذه السياسة . وهكذا استمرت سياسات « تحرير القطاع العام » وتحرير القطاع الخاص ، وإن حمل مفهوم « التحرير » مضموناً مختلفاً في الحالتين - تمثل في الأولى في « التقييد » والثانية في « التشجيع » . واستمرت سياسة الاستثمار في اتجاهها نحو « تشجيع الاستثمار الأجنبي » ، وسياسة العملة نحو « تشجيع هجرة المصريين » ، والسياسة التجارية نحو « تحرير التجارة الخارجية » ، وسياسة الصرف نحو « تحرير الجنيه المصري » وسياسة الائتمان نحو « تحرير الجهاز المصرفي » الخ .

وعلى الرغم من استمرار الوزن النسبي المرتفع للقطاع العام في المراكز القيادية للاقتصاد القومي ، الصناعة والمال ، فقد تغير دوره وموقعه ، وصفت سيطرته في قطاع الصناعة واحتكاره في مجال المال ، واحتدمت مشكلاته على حين اشتد ساعد ونفوذ القطاع الخاص .

وإذا كانت سنوات « الانفتاح الاقتصادي » قد شهدت تدفقاً واسعاً للنقد الأجنبي عبر تعاملات عائدات البترول وتحويلات المهاجرين والدخل من القناة والسياحة ، وهو الأمر الذي ميز إيجابياً هذه السنوات عن الفترة السابقة لها ، فإن استخدام هذه الموارد التي تتسم إما بطابع مؤقت أو متقلب أو غير واعد بمزيد من النمو ، قد جرى كما هو الأمر في البلدان العربية التي انتتها « ثورة » أسعار النفط بموارد استثنائية . وهكذا فقد جرى توسيع في قطاعات التوزيع والخدمات بمعدلات أعلى بالمقارنة مع قطاعات الانتاج المادي (القطاعات السلعية) وعلى حسابها ، وشهدت الصناعة التحويلية والزراعة تراجعاً في أهميتها النسبية في الانتاج القومي .

وحيث أضفى المجتمع المصري يستهلك أكثر مما ينتج ويستثمر بأوسع مما يدره ويستورد بأكثر مما يصدر فقد تزايدت مخاطر هذه الاختلالات المادية/ المالية ، وبشكل خاص أعباء ومخاطر تعامل الدين العام الخارجي والداخلي . وبشكل خاص ، فإن الاقتصاد المصري في عام ١٩٨٥ قد شهد استمرار تفاقم العجز في

موازنة الدولة وفي الميزان التجاري وفي ميزان المدفوعات ، وتعاظم المديونية الخارجية مع استمرار التمويل بالعجز . ولقد استمر احتدام مشكلة تناقص الاكتفاء الذاتي من الغذاء في ظروف ضعف نمو الانتاج الزراعي واحتدمت مشكلة الاستنزاف ، تميز الاقتصادى لموارد البترول وإجمالاً الاستخدام غير الرشيد للطاقة رغم تراخي معدلات تطوير مصادرها واستمر احتدام مشكلات القطاع العام الصناعي في إطار تفاقم مشكلات الصناعة القومية والقطاع العام . ولقد عانى الاقتصاد المصري من تراجع أسعار صادرات البترول واستمرار الدور السلبي للبنوك الأجنبية في نزح الودائع بالعملات الأجنبية إلى خارج البلاد أو بعيداً عن الانتاج ، واستمر التدهور في قيمة الجنيه المصري في ظل المضاربة عليه لصالح العملات الأجنبية خاصة الدولار ، فضلاً عن هذا فقد تواصل تبديد تحويلات العاملين في الخارج مثل غيرها من موارد النقد الأجنبي في الاستيراد الاستهلاكي للسلع الكمالية وغير الضرورية رغم محاولات تقييد نشاط تجار العملة وتعطيل هذه التحويلات عبر البنوك وترشييد الاستيراد بدون تحويل عملة .

ولقد اتسم بمغزى هام ، استمرار الدعوة إلى « الانفتاح الانتاجي » من ناحية من زاوية تأكيد واقع استمرار الوزن الهزيل لتدفق رأس المال الأجنبي لأغراض الاستثمار الانتاجي سواء في شكل فروع للشركات متعددة الجنسية أو في الشكل الأوسع للاستثمار الأجنبي وهو المشروعات المشتركة بما في ذلك مع شركات القطاع العام ، ومن ناحية أخرى من زاوية استمرار توظيف رأس المال النقدي المتراكم لدى القطاع الخاص المصري ، سواء ضمن مشروعات القانون ٤٢ لسنة ١٩٧٤ أو خارجة ، بعيداً عن الاستثمار الانتاجي الصناعي .

وعلى امتداد عام ١٩٨٥ تواصلت محاولات ترشييد إداء سياسة الانفتاح الاقتصادي (بترشييد الاستيراد وتنظيم الصرف الخ) ولحد من مظاهر الأزمات الهيكلية والدورية (بزيادة الانتاج السلمي ورفع معدلات النمو الخ) ويتوقف الإصلاح في المدى المباشر على نجاح هذه الحالات . على أن تطور الاقتصاد المصري وتجاوزته لازماته ومشكلاته ، يتوقف في المدى الأبعد على إجراء تحول في استراتيجية التنمية يعطى الأولوية للصنيع ، أى استكمال بناء قاعدة صناعية متكاملة قادرة على توفير مقومات التطور على أسس

قومية وهو الأمر الذي يجد ركيزتين أساسيتين في الدور القيادي للقطاع العام وتقليص الاعتماد على العالم الخارجى .

أما على الصعيد الخارجى فقد تبلورت في السياسة المصرية المعاصرة خاصة في العقود الأخيرة مجالات محددة للاستراتيجية القومية المصرية وهى مواجهة الخطر الاسرائيلى من الشرق عبر جزيرة سيناء وتأمين العمق الافريقى لمصر سواء في اتجاه حوض وادى النيل جنوبا أو في اتجاه ليبيا والمغرب العربى غربا والوفاء بالالتزام القومى العربى لمصر والاحتفاظ بمكانتها العربية . وتدعيم العلاقات مع بلاد العالم الثالث وخاصة البلاد الاسلامية ، ثم الحياد بين القوى الدولية الكبرى والابتعاد عن مناطق نفوذها . وفى حين تستمد هذه المبادئ الاستراتيجية العامة مصداقيتها من مقتضيات الموقع الجغرافى لمصر ومن دروس التاريخ المصرى العريق ، فإن فعالية السياسة الخارجية المصرية في أى مرحلة إنما تقاس إلى حد بعيد بمدى اقترابها أو ابتعادها عن الوفاء بتلك المبادئ . وفى ضوء تلك الحقائق يستعرض الشق المصرى من التقرير الاستراتيجى السياسة الخارجية المصرية عام ١٩٨٥ وكذلك سياسة الدفاع والقوة العسكرية المصرية .

ففى مجال السياسة الخارجية والعلاقات الدبلوماسية على وجه التحديد استأثرت العلاقات مع العالم العربى والولايات المتحدة وإسرائيل بالنصيب الاوئى من الاهتمام . ومع ذلك ، فإن سعى السياسة الخارجية المصرية ، لتحقيق مزيد من الاتساق مع ما تمليه المبادئ الاستراتيجية القومية لمصر ، انعكس عام ١٩٨٥ في شكل محاولات لموازنة التوجه المصرى إزاء الولايات المتحدة وإسرائيل ، ليس فقط بالتوجه المكثف للعالم العربى ، وإنما أيضا لاصلاح بعض الجسور المقطوعة مع الاتحاد السوفيتى من ناحية ، وكذلك لبث مزيد من الفاعلية لعلاقات مصر مع العالم الثالث وخاصة في القارة الافريقية وعلى صعيد عدم الانحياز . وفضلا عن ذلك فقد اهتمت الدبلوماسية المصرية بتأمين المعونات الاقتصادية التى استلزمته

طبيعة التطور الاقتصادى المصرى الراهن كما وجدت نفسها أيضا إزاء تحدى العنف السياسى أو الارهاب الدولى الذى طبع الربع الأخير من عام ١٩٨٥ .

على أن القوة العسكرية المسلحة كأداة أساسية لتحقيق السياسة الخارجية المصرية ، تعرضت بدورها لتغيرات هامة تحت تأثير عاملين : أولهما ، انتقال المصدر الرئيسى للسلاح من الاتحاد السوفيتى والكتلة الشرقية إلى الولايات المتحدة والكتلة الغربية ، وهو ما تم في البداية تحت اسم تنويع مصادر السلاح ، وثانيهما : توقيع معاهدة السلام المصرية الاسرائيلية ، بما تضمنه ذلك من تغيير في أولويات القوات المسلحة وغموض في أهدافها البعيدة . وفضلا عن ذلك ، فإن القوات المسلحة تظل تتأثر إلى حد بعيد بالمشاكل العامة التى يعانى منها المجتمع ، خاصة على الصعيد الاقتصادى .

لقد انعكس كل ذلك على تقليص حجم القوة العسكرية المصرية مقارنة بجيرانها على الجانبين الشرقى والغربى من الحدود ، وهو أمر حاولت القيادة المصرية تعويضه عن طريق رفع الكفاءة والتدريب واستخدام المعدات الأكثر تقدما . ومن ناحية أخرى ، فإن النشاط « المدنى » المكثف الذى مارسه القوات المسلحة « لصالح باقى أجهزة الدولة » والذى أثار مجادلات كثيرة لم يسهم فقط في حل أزمات محددة للقوات المسلحة وإنما أسهم أيضا في حل أزمات قومية عامة في كافة النواحي ولكن يظل من المهم دوما ألا يؤثر هذا النشاط على فاعلية الدور الأساسى للقوات المسلحة في الدفاع عن التراب الوطنى . على أن من أبرز التطورات التى حملتها الثمانينات والتى تأكدت عام ١٩٨٥ في ميدان التسليح والقوة العسكرية إنما هى المضى قدما في طريق التصنيع الحربى في مصر ، والانتساع المطرد في نوعيات الأسلحة والذخائر التى يجرى إنتاجها محليا جزئيا أوكلها وفى ضوء التقدم الملموس الذى تحقق في هذا الميدان وبالرغم من كافة القيود أو التحفظات حوله يفتح بابا واسعا للتفائل وللثقة بالنفس .



النظام الاقليمي والدولى

القسم الاول الشرق الاوسط فى السياسة العالمية

١ - العلاقات السوفيتية - الأمريكية بين الصراع الاستراتيجي والتعاون من أجل الحد من التسلح

١ - مقدمة : تطورات النظام الدولي :

منذ نهاية الحرب العالمية الثانية ، أصبحت العلاقات السوفيتية الأمريكية والتفاعلات بين موسكو وواشنطن تشكل جوهر النظام الدولي الذي أخذ يعكس نفسه على مجمل العلاقات الدولية . وبشكل من التبسيط فإن دراسي العلاقات الدولية يميزون بين ثلاث مراحل رئيسية للفترة التي تلت الحرب ، عرفت درجات مختلفة من التداخل ، ولكن يبقى لكل منها خصائص متميزة وغلبة نوع من التفاعلات على غيرها . وأولى هذه المراحل هي تلك المرحلة التي عرفت بالحرب الباردة ، وامتدت منذ نهاية الأربعينيات وحتى عام ١٩٦٨ وتلتها المرحلة الثانية والتي عرفت باسم الوفاق وامتدت حتى منتصف السبعينات وأخيرا جاءت المرحلة الثالثة ، والتي نعاشها حاليا والمعروفة باسم الحرب الباردة الجديدة . وبدون الدخول في كثير من التفاصيل التاريخية فسوف نعرض لأهم خصائص كل من هذه المراحل الثلاث .

أولا - الحرب الباردة :

وتميزت هذه المرحلة بالخصائص التالية .

١ - حدث تغير كفي في طبيعة السلاح بإنتاج الأسلحة الذرية ، وهو الانتاج الذي عرفته الولايات المتحدة في الشهور الأخيرة من الحرب الثانية ، والاتحاد السوفيتي في عام ١٩٤٩ . هذا التغير في طبيعة السلاح شكل اختلالا خطيرا في العلاقة ما بين الاهداف المعروفة السياسة الخارجية للدول ، والنتائج المدمرة التي يمكن أن يسفر عنها استخدام القوة العسكرية .

٢ - انقسم العالم إلى معسكرين اشتراكي ورأسمالي تقود كل منهما دولة عظمى هما الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي وتملك كل منهما من القوة العسكرية ما يفوق تلك التي لدى حلفائهما مجتمعين . ويندرج كل من المعسكرين في منطقتين للدفاع المشترك هما حلف شمال الاطلنطي وحلف وارسو .

٣ - يتسلح كل من المعسكرين بأيدولوجية عالمية شاملة ، بمعنى أن لها محتوى أخلاقيا ولها القدرة على تفسير التاريخ الانساني وتحديد الاهداف البشرية وطرق الوصول إلى تحقيقها هما الأيدولوجية الليبرالية وتلك الماركسية اللينينية .

٤ - امتداد مفهوم الأمن القومي لكل من المعسكرين خارج حدودهما وأن كان المعسكر الغربي أكثر توسعا في هذا المجال من المعسكر الشرقي ، فلم يعد يقتصر الأمن القومي لهذا المعسكر على الأمن المباشر للدول الأعضاء في حلف الاطلنطي وإنما ليشمل أمريكا اللاتينية واليابان وكوريا الجنوبية ومنطقة الشرق الأوسط . وجنوب شرق آسيا من خلال المبادئ الأمنية المعروفة مثل مبادئ مونرو ، وترومان ، وإيزنهاور ، ومن خلال الأحلاف العسكرية كحلف بغداد والحلف المركزي وحلف جنوب شرق آسيا ومن خلال اتفاقيات الدفاع الثنائية مثل الاتفاقية الأمريكية اليابانية .

٥ - تميزت مدركات كل من المعسكرين للأمر بالعداء الشديد وتصورت أن الشر المطلق ممثل في الطرف الآخر بينما الخير المطلق ممثلا في الإدراك للذات كذلك فإن كليهما تصور الطرف الآخر كوحدة أيدولوجية وأمنية واحدة وغير قابلة للتجزئة .

٦ - حكمت العلاقات بين المعسكرين معادلة صفرية ، ظهرت في شكل توترات شديدة ، جعلت العلاقات الصراعية بينهما تتفق بمراحل على العلاقات التعاونية . وقد ظهرت هذه التوترات في شكل أزمات حادة (كوريا - برلين - السويس - كوبا - فيتنام) ، وفيها اقترب كل منهما فيها من المواجهة المباشرة دون الدخول فيها فعليا .

٧ - ساد هذه المرحلة اختلال في موازين القوى العسكرية لصالح المعسكر الغربي ، وفي ظل هذا

للمعسكرين فإن كلا منهما أصبح يعطى لحلفائه القدرة على التحرك الذاتي لحماية أمنه القومي دون الاستناد إلى قوة المعسكر ككل .

٥ - قل العداء الأيديولوجي بين الطرفين ، وأصبح كلاهما يدرك بالتمييزات داخل المعسكر الآخر .

٦ - أصبحت العلاقات بين المعسكرين تمثل معادلة غير صفيرية ، بحيث أصبح من الممكن تصور تحقيق فوائد مشتركة في عدد من المجالات الاقتصادية والثقافية والاجتماعية وبذا قل التوتر بشكل عام بين المعسكرين وتغوتت العلاقات التعاونية على تلك الصراعية .

٧ - مع الاستمرار في تكييف صراعات العالم الثالث على ضوء التناقض بين الشرق والغرب فقد أصبح مطروحا بقوة أن ما يحدث في العالم الثالث من صراعات وتوترات إنما يعود إلى ظروف ذاتية ، محلية وإقليمية وعلاقات الشمال والجنوب ، ومن ثم فإنها لا تستوجب التدخل العسكري من كلا المعسكرين وإنما تتطلب السعي نحو إقامة علاقات اقتصادية جديدة .

٨ - ساد هذه المرحلة تكافؤ في التوازن العسكري بين المعسكرين وأصبح المبدأ الاستراتيجي المزعج لـ كليهما هو الردع المتبادل المؤكد Assured Destruction بينهما .

٩ - اعترف المعسكران بالنتائج التي أدت إليها الحرب العالمية الثانية على المسرح الأوربي ومن ثم اعترف كلاهما بالامر الواقع في أوروبا من خلال اتفاقيات هلسنكي للأمن الأوربي الموقعة عام ١٩٧٥ مما نجم عنه اختفاء التوتر على المسرح الأوربي .

١٠ - بدأت عمليات تنظيم سباق التسلح بين الطرفين من خلال اتفاقيات من الأسلحة الاستراتيجية الأولى والثانية والمعروفة باسم SALT وعدد من الاتفاقيات الأخرى التي تقلل من احتمالات نشوب الحرب النووية مع فتح الباب للمفاوضات حول الحد من التسلح في الأسلحة النووية متوسطة المدى وأسلمة التدمير الشامل البيولوجية والكيميائية وأخيرا الأسلحة التقليدية .

ثالثا - الحرب الباردة الجديدة :

وتتميزت هذه المرحلة بالخصائص التالية :

١ - حدثت تغيرات كيميائية جديدة في أنواع التسلح نتيجة استيعاب التطورات العلمية للثورة الصناعية الثالثة ، مما أدى إلى أسلحة متناهية الدقة وأصغر حجما مع القدرة المتزايدة على استخدامها انطلاقا من

الاختلال تبني المعسكر الغربي مبدأ الانتقام الكلي Massive Retaliation لردع الاتحاد السوفيتي في الوقت الذي اعتمد فيه المعسكر الشرقي على تفوقه في القوات التقليدية على المسرح الأوربي لردع المعسكر الغربي .

٨ - تبني المعسكر الغربي لاستراتيجية الاحتواء والتشكيك في شرعية النظم الحاكمة في أوروبا الشرقية ومدى مصداقية التفسير السوفيتي لاتفاقيات يالطا التي استند إليها الاتحاد السوفيتي في إقامة نظم حكم اشتراكية في شرق أوروبا .

٩ - سباق شديد للتسلح بين المعسكرين فبعد تعجير القنابل الذرية قام الطرفان بإنتاج القنابل الهيدروجينية ثم طورا من وسائل نقل هذه الأسلحة فبعد أن كانا يعتمدان على الطائرات القاذفة طويلة المدى فلما بإنتاج الصواريخ الباليستكية العابرة للقارات وبذلك أصبح بمقدور كل طرف توجيه ضربة مدمرة للطرف الآخر وإن ظل المعسكر الغربي لديه تفوق في هذه الأسلحة الاستراتيجية من حيث الكم والنوعية .

١٠ - خلال هذه المرحلة تم تكييف الصراعات والتوترات في العالم الثالث في إطار العلاقات الصراعية بين الشرق والغرب ، بحيث تستوجب التدخل من قبل القوتين الأعظم من هذه الصراعات بأشكال مختلفة .

ثانيا : الولاقي - وتميزت هذه المرحلة بالخصائص التالية :

١ - حدثت تغيرات كيميائية جديدة في أسلحة التدمير الشامل ، خاصة مع اختراع الصواريخ النووية المستقلة متعددة الرؤوس MIRV والصواريخ الدفاعية المضادة للصواريخ ABM .

٢ - استمر الانقسام العالمي إلى معسكرين ولكن مع ظهور قوى مستقلة بدرجات مختلفة داخل كل معسكر (الصين ويومانيا في الشرق وفرنسا وألمانيا في الغرب) ، هذه القوى ذات الاستقلال النسبي كانت لها مبادراتها الذاتية في التعامل مع المعسكر الآخر . وكان النزاع الصيني - السوفيتي وما سببه من انشطار في المعسكر الشرقي أكثر هذه المتغيرات أهمية من حيث تأثيره على توازنات القوى الدولية .

٣ - استمرت الأيديولوجية العالمية لكلا المعسكرين ولكن مع امتزاجها بأفكار أخرى تدعو إلى الواقعية والبرجماتية في اعتراف كل معسكر بوجود المعسكر الآخر ، مع ضرورة السعي لتجنب الحروب النووية .

٤ - في الوقت الذي استمرت فيه الالتزامات الأمنية

الفضاء الخارجى .

تدعيم كل منهما لقواته التقليدية والنووية متوسطة المدى (مثل صواريخ SS-20 وبيرشينج وكروز) على المسرح الأوروبى .

١٠ - عودة سياق التسلح بين المعسكرين وخاصة بعد عجز الولايات المتحدة عن التصديق على اتفاقية الحد من التسلح النووى الثانية (سالت الثانية) ووصول باقى أنواع المفاوضات الخاصة بالأسلحة الاستراتيجية ومتوسطة المدى والتقليدية إلى طريق مسدود .

٢ - العلاقات السوفيتية الأمريكية بين سياق التسلح والحد منه :

يعد موضوع سياق التسلح ومحاولة الحد من هذا السياق مؤشرا هاما لدرجة الصراع ومدى التعاون بين الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة ومعسكرهما . فكما رأينا فإن السياق ارتبط دائما بالحرب الباردة بينهما سواء القديمة أو الجديدة بينما ارتبطت محاولات الحد من التسلح بمرحلة الولاقي . والملاحظ أنه منذ نهاية السبعينات لم تنجح القوتان في احراز تقدم يذكر في الحد من التسلح في أى من المجالات . وعلى العكس من ذلك فقد دخل الطرفان في مرحلة جديدة من السياق فيه ، ففي عام ١٩٧٩ وضع حلف الاطلنطي لنفسه هدفا أن يزيد من الانفاق العسكرى الحقيقى بنسبة ٢/٣ سنويا . وفي ميزانية ١٩٨١ الدفاعية وضعت الولايات المتحدة خطة لخمس سنوات للانفاق العسكرى تقضى بزيادته بمعدل حقيقى قدره ٤٪ سنويا وحتى عام ١٩٨٥ . وخلال السنوات الخمس الأخيرة بدأت الولايات المتحدة في برنامج موسع للتسلح يستند إلى استيعاب نتائج الثورة الصناعية الثالثة في تكنولوجيا السلاح في المجالات التالية :

١ - الترقية الكبيرة للاتصالات الاستراتيجية التى يمكن أن تؤدى إلى الإبقاء على كفاءة مراكز القيادة والتحكم في القوات أثناء وبعد العمليات الاستراتيجية للتبادل النووى .

٢ - تحديث قوة قاذفات القنابل بتعزيزها بطائرات جديدة من طراز B-IB و BTB القادرة على إطلاق صواريخ الكروز ، وحتى يتم ذلك فإن القوة الحالية من طائرات B-52 سوف يتم تحديثها وتقوية جسم الطائرة وتزويدها بمعدات الكترونية اضافية وبصواريخ كروز مع إعادة نشرها في قواعد جديدة وفي نفس الوقت تغيير محركات طائرات التزويد بالوقود KC-135 بمحركات أقوى وأحدث .

٢ - مع استمرار الانقسام العالمى إلى معسكرين فإن الصين خرجت نهائيا من المعسكر الشرقى وأصبحت ذات علاقات اقتصادية وثيقة مع المعسكر الغربى وهناك احتمالات قوية لتطوير علاقات عسكرية فيما بينهما في الوقت نفسه فإن الاتجاه المحافظ أصبح أكثر سيطرة على دول المعسكر الغربى مما أدى إلى درجة أكبر من التماسك داخل هذا المعسكر خاصة فيما يتعلق بالسياسات العسكرية والأمنية .

٣ - عودة التأكيد على عالمية وشمولية ايديولوجية كل معسكر ، خاصة في المعسكر الغربى مع تلاشى الحديث عن الواقعية والبرجماتية .

٤ - التأكيد على عالمية الأمن القومى لكلا المعسكرين مع امتداده لى يشمل الفضاء الخارجى .

٥ - عودة العداء الايديولوجى بين المعسكرين بصورته الحادة التى كان عليها خلال الخمسينات .

٦ - عودة تكيف صراعات ونزاعات وتوترات العالم الثالث لى تقع في اطار العلاقات الصراعية بين الشرق والغرب وتستوجب التدخل بشتى الأشكال بما فيها التدخل العسكرى المباشر (أفغانستان وجيرانادا) .

٧ - عودة العلاقات بين المعسكرين لى تشكل معادلة صفرية ، تتميز بتوترات حادة تأخذ شكل أزمات متعاقبة (القرن الأفريقى ونيكاراجوا ، بولندا ، أفغانستان) بحيث عادت العلاقات الصراعية تتفوق على تلك التعاونية .

٨ - عودة الاختلال في موازين القوى العسكرية والاقتصادية بين المعسكرين لصالح المعسكر الغربى نتيجة قدرة الأكبر على استيعاب نتائج الثورة الصناعية الثالثة مع وجود المؤسسات (منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية) التى تجعله أكثر قدرة على رسم سياسات مشتركة وحل المشكلات الداخلية في المعسكر ومواجهة المعسكر الشرقى . وفي الوقت الذى استمرت فيه حقيقة الردع المتبادل المؤكد بين المعسكرين فإن هذه الحقيقة أصبحت تتعرض لعدم الاستقرار واحتمالات التغير نتيجة نزوع كل منهما لاتباع استراتيجية الرد المنزلى في تطوير نظم التسلح .

٩ - عودة المعسكر الغربى لاستراتيجية الاحتواء والتشكيك في شرعية النظم الحاكمة في أوربا الشرقية ورفض التفسير السوفيتى لاتفاقيات يالتا مما أدى إلى عودة التوتر للسطح الأوروبى مرة أخرى ، خاصة مع

٣ - تحديث قوة الصواريخ العابرة للقارات ICBM بإضافة ١٠٠ صاروخ على الأقل من طراز MX .

٤ - تحديث قوة الصواريخ العابرة للقارات البحرية SLBM بأن يضاف لها صواريخ أكثر دقة من طراز Trident 11 (D-5) القوية والقادرة على اختراق صوامع الصواريخ الأرضية المحصنة تحصيناً عالياً ، وفي نفس الوقت تزويد الغواصات البحرية بصواريخ كروز النووية .

٥ - زيادة الانفاق على نظم الدفاع الاستراتيجي بما فيها ترقية نظم المراقبة والاستطلاع وتكوين قوة قاذفات دفاعية متعددة وتكوين نظام مضاد للأقمار الصناعية ، والتوسع في برنامج للدفاع المدني .

٦ - أن يتم ذلك كله مع زيادة في ميزانيات البحوث والتنمية ، وتطوير القوات التقليدية القادرة على القتال لفترة طويلة وفي أكثر من مسرح للعمليات في وقت واحد .

ورغم أنه لا يوجد إحصائيات مماثلة عن الاتحاد السوفيتي وبرنامجهم الاستراتيجي والتقليدي في تنمية قواه الدفاعية ، فإنا يمكن أن نتصور أن هناك تطورات مماثلة ، وأن اختلفت في التركيز من قطاع لآخر بحيث يحافظ على التكافؤ مع الولايات المتحدة . ووفقاً لبعض التقديرات فإن السوفييت نجحوا في تقليل الفجوة بينهم وبين أمريكا في كل نوعيات السلاح ، وفي الوقت الذي لا يزال يتقدم فيه الأمريكيون بمسافة تتراوح ما بين ٧ - ٢ سنوات في استخدام الإلكترونيات الدقيقة والحاسب الإلكتروني والآلات الطائرات فإن السوفييت حققوا تفوقاً في الأسلحة الموجهة للطاقة Directed-Energy Weapons وما يرتبط بها من مصادر للطاقة الكهربائية . ويتميز التسليح السوفيتي بكونه يتميز بالحدأة ، حيث أن أغلبيته لا يزيد عمره عن خمس سنوات في الوقت الذي يزيد فيه عمر الأغلبية في الأسلحة الأمريكية على ١٥ عاماً .

وفي الوقت الذي يشهد فيه سباق التسلح على هذا المستوى الجديد من التكنولوجيا فإن مجهودات الحد من التسلح وصلت خلال السنوات الماضية إلى طريق مسدود تماماً في نهاية عام ١٩٨٣ كما نرى فيما يلي :

(١) ضبط التسلح الاستراتيجي Strategic Arms Control

منذ بداية الخمسينات وكل من الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة تطور في قوته الاستراتيجية بحيث أن

صانعي القرار لدى البلدين كان يسعى لردع الطرف الآخر عن مهاجمته . وخلال معظم الخمسينات فقد اعتمد البلدان على قاذفات القنابل بعيدة المدى من أجل تحقيق هذا الردع ، إلا أنه مع إطلاق السوفييت أول صاروخ عابر للقارات (ICBM) عام ١٩٥٧ وهو الأمر الذي حدا بالولايات المتحدة إلى تنمية صواريخها على الأرض وفي الغواصات SLBM وكذلك فعل الاتحاد السوفيتي وأصبحت القوات النووية لكلا البلدين تقوم على ثلاثة أقدام ، هو الأرض والغواصات وقاذفات القنابل . ومع عام ١٩٦٧ فإن الولايات المتحدة توصلت إلى أن امتلاك ١٠٠٥٤ من صواريخ ICBMs و ٦٥٦ من صواريخ SLBMs تعد كافية لردع الاتحاد السوفيتي نظراً لكفايتهم لتدمير ما بين ٢٠٪ و ٢٥٪ من سكانه و ٥٠٪ من قدرته الصناعية حتى ولو هاجم السوفييت أولاً . ومع نهاية الستينات فإن موسكو نجحت في أن تحقق تكافؤ Parity مع واشنطن في هذا الصدد .

ورغم التكافؤ الحادث فقد كان لكل دولة منهما نقاط للثغور . فمع مطلع السبعينات فإن السوفييت كان لديهم عدد أكبر من الصواريخ العابرة للقارات لها قدرة تدميرية Throwweight ، مع دفاعات مدنية وجهاز دفاع متفوق على مثيله في الولايات المتحدة . أما هذه الأخيرة فقد كانت متفوقة تكنولوجياً على السوفييت من حيث دقة الصواريخ العابرة للقارات بوجعها ، فضلاً عن أن بعضها منها أصبح قادراً على حمل أكثر من رؤوس نووي (MIRV) وكانت واشنطن أيضاً متقدمة في مجال بحوث الصواريخ المضادة للصواريخ ABMs بالإضافة إلى تفوقها في قاذفات القنابل وفي غواصاتها (أسرع وأهدأ ومن ثم صعوبة الاكتشاف) .

وبعد مفاوضات مرهقة ، تدخلت فيها عوامل كثيرة . تمكن الطرفان في مايو ١٩٥٢ من التوصل إلى اتفاقية سالت الأولى SALT-I وفيها تم وضع عدد وكمية على عدد حاملات الصواريخ العابرة للقارات البرية ICBMs بحيث لا تزيد عددها في الولايات المتحدة عن ١٠٠٥٤ والاتحاد السوفيتي ١٠٦٠٧ ، أما تلك الحملة على الغواصات SLBMs ، فقد كان لأمريكا منها ٦٥٦ والسوفييت ٧٤٠ صاروخاً وقد كان لكل طرف الحق في استبدال حاملات الصواريخ البرية بأخرى بحرية بحيث لا يزيد الحد الأقصى منها للولايات المتحدة عن ٧١٠ والسوفييت ٩٥٠ وقد تقرر أن تستمر هذه الاتفاقية حتى عام ١٩٧٧ حتى يتم التوصل إلى اتفاقية أخرى . ولم يوضع في هذه الاتفاقية أية حدود عن

Strategic Arms Reduction Talks (START) وبالفعل فقد بدأت هذه المباحثات في يونيو ١٩٨٢ ، وتوقفت تماما في ديسمبر ١٩٨٣ نظرا لبدء الولايات المتحدة نشر صواريخها متوسطة المدى من طراز بيرشينج ٢ وكروز في أوروبا . ورغم أن ذلك السبب المباشر لانسحاب السوفييت فإن المباحثات كانت وصلت بالفعل إلى طريق مسدود نظرا لتباين وجهات نظر الطرفين حول ما يجب تخفيضه ، فبينما يركز الأمريكيون على نقاط القوة السوفيتية المتمثلة في الصواريخ البرية عابرة القارات ICBMs والتي يرونها تهدد القوات النووية الأمريكية في الوقت الذي يركز فيه السوفييت على الصواريخ البحرية الأمريكية عابرة القارات SLBMs والصواريخ المحمولة جوا وصواريخ MX وصواريخ Trident D-5 المتعددة الرؤوس .

(ب) ضبط التسليح في الأسلحة متوسطة المدى Intermediate Nuclear Force (INF)

متلما حدث في محادثات سالت SALT فقد حدث مع محادثات الحد من الأسلحة النووية متوسطة المدى وهي الخاصة بالمرسح الأوربي للعمليات العسكرية فكما اشرنا مسبقا في التطور التكنولوجي الحادث في هذا الصدد والذي أدى إلى بروز امكانيات للحرب المحدودة في أوروبا . فمع نهاية السبعينات قام الاتحاد السوفيتي بوضع أنواع جديدة من الصواريخ ذات دقة عالية هي صواريخ SS-20 ولذلك فإن دول حلف الاطلنطي قررت وضع ٥٧٢ صاروخا من طراز بيرشينج ٢ وكروز لمواجهة هذا التطور ، وبدأت بالفعل في وضعها في ديسمبر ١٩٨٣ . قبل ذلك فإن محادثات موسعة ومتعددة بين الطرفين بهدف منع اضافة عامل جديد للتوتر العسكري بينهما . وقد تركزت المقترحات

الأمريكية على مقايضة صواريخها الجديدة بسحب الاتحاد السوفيتي لصواريخه من أوروبا . أما السوفييت فقد ركزوا على ضرورة مواجهة القوة النووية لكل من بريطانيا وفرنسا وأخذها في الحسبان ، وعلى أي الأحوال فإنه عقب بداية وضع الصواريخ الأمريكية في أوروبا ، فإن السوفييت انسحبوا من هذه المباحثات في نوفمبر ١٩٨٣ .

(ج) المفاوضات متعددة الأطراف :

ولم يقتصر الشلل في محاولات ضبط التسليح على المحادثات والمفاوضات بين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة وإنما تعدتها إلى المحادثات متعددة الأطراف

نوعيات الصواريخ أو عدد الرؤوس النووية الحاملة لها . وقد الحق بهذه الاتفاقية واحدة أخرى خاصة بالصواريخ الدفاعية ABMs حيث تعهد الطرفان بإقامتها في موقعين فقط احدهما العاصمة والآخر موقع للصواريخ عابرة القارات يبعد على الأقل ١٣٠٠ كيلو متر عن الموقع الأول بحيث لا يزيد عدد الصواريخ الدفاعية في كل موقع عن ١٠٠ صاروخ . وفي مايو ١٩٧٤ وقع الطرفان بروتوكولا يسمح لهم بموقع واحد . وأخيرا فإن أيام الطرفين لم يقم ببناء هذا الموقع حتى الآن . وقد اتفق الطرفان على عدم التدخل في وسائل الطرف الآخر للاستطلاع والتأكد من الالتزام باحكام المعاهدة .

وبعد مفاوضات مضنية استمرت ست سنوات ، واعترضتها التطورات التكنولوجية الجديدة في السلاح لدى الطرفين فقد توصلنا إلى اتفاقية سالت الثانية SALT-II في ١٨ يونيو ١٩٧٩ في فيينا ، وقد تضمنت هذه الاتفاقية ما يلي

١ - الحد الأقصى لجميع الحاملات الناقلة للصواريخ سواء كانت برية ICBMs أو على الغواصات SLBMs أو الطائرات ASBMs لا تزيد على ٢٤٠٠ حامل لدى الطرفين تنخفض في عام ١٩٨١ إلى ٢٢٥٠ .
٢ - من هذا الرقم الأخير لا تزيد الحاملات متعددة الرؤوس عن ١٢٢٠ بالإضافة إلى قاذفات القنابل المزودة بصواريخ كروز .

٣ - من الـ ١٢٢٠ لا يزيد عدد حاملات الصواريخ متعددة الرؤوس البرية والبحرية عن ١٢٠٠ .
٤ - من الـ ١٢٠٠ لا يزيد عدد الحاملات البرية عن ٨٢٠ .

ومن الملاحظ أن اتفاقية سالت الثانية في الواقع قد رفعت من الحد الأقصى المتاح لكل الطرفين ، فضلا عن السماح بأسلحة أكثر فتكا ودقة مثل الصواريخ متعددة الرؤوس وصواريخ كروز ، وهكذا فإن عملية ضبط التسليح لم تكن في الواقع أكثر من تنظيم للسباق ، ومع ذلك فإن الكونجرس الأمريكي لم يصدق على هذه الاتفاقية نظرا للغزو السوفيتي لأفغانستان ومنذ ذلك الوقت فقد حدث العديد من التطورات السياسية والتكنولوجية . فمع تولي رونالد ريجان للسلطة في الولايات المتحدة فقد دعا إلى محادثات ليس للحد من الأسلحة النووية Strategic Arms Limitation Talks (SALT) وإنما لمحادثات لخفض الأسلحة النووية

مثل الخاصة بخفض القوات التقليدية في أوروبا Mutual and Balanced Force Reduction (MBFRs) بدأت منذ السبعينيات لتخفيض التوتر في أوروبا عن طريق خفض التبادل لكل من حلفي وارسو والاطلنطي لقواتهما في وسط القارة . أما بالنسبة لمحددات ضبط الأسلحة الكيماوية (CW) Chemical Weapons والتي تقع تحت إشراف لجنة الأمم المتحدة لنزع السلاح في جنيف ، وقد وصلت هي الأخرى إلى طريق مسدود حول مسألة التفقيش والإشراف على تدمير الأسلحة الكيماوية ففي الوقت الذي تصرفه الدول الغربية على حدود ذلك مباشرة وبناء على الطلب في المواقع المشكوك فيها لدى الدول المنتجة للسلاح الكيماوي ، فإن الاتحاد السوفيتي لا يزال مصمما على حدوث ذلك وفقا للأماكن والتوقيتات التي تختارها الدولة المنتجة .

في كل هذه المباحثات ، والتي لا تزال متخلفة بشكل كبير عن سباق التسليح الفعلي . فإن هناك عددا من المشكلات التي هيمنت عليها والتي يمكن إيجازها فيما يلي :

١ - ترتبط محادثات الحد من التسليح بالمناح السياسية العام في العلاقات الدولية وخاصة درجة التوتر بين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة ، فالدخول في المفاوضات فضلا عن التوصل إلى نتائج فيها هي مسألة ترتبط بقرار سياسي في المقام الأول ، ومن ثم فإن سلوكيات الدولتين في العالم ورويتهما لمصالحهما الإقليمية كثيرا ما أثرت على مسار المفاوضات . فقد أجل التدخل السوفيتي في تشيكوسلوفاكيا محادثات سالت الأولى ، كذلك فإن تدخله في أفغانستان ساهم في عدم التصديق على معاهدة سالت الثانية من جانب الولايات المتحدة . كما أن الأوضاع السياسية ومدى تأييد الرأي العام لهما ، والظروف الاقتصادية والاجتماعية لهذه الدول تساهم في مدى حماس كل دولة للتوصل إلى نتائج في المفاوضات وينطبق ذلك بشكل واضح على الولايات المتحدة الذي أدى تحول الرأي العام فيها إلى اليمين إلى مزيد من التشدد في مواقفها من التسليح فضلا عن أن الكساد الاقتصادي ١٩٧٩ - ١٩٨٢ جعل من صناعة السلاح عنصرا هاما في انتشال الاقتصاد الأمريكي من وهدة ، وفي كل الحالات فإن ذلك كان يؤثر على المباحثات المتعددة التي دخلت فيها الولايات المتحدة .

٢ - تطرح التكنولوجيا الجديدة والتي تتسارع معدلات التجديد فيها ، مشاكل معقدة وفنية لا يزال من الصعب على فرق المفاوضات الخاصة بالحد من التسليح

أن تستوعبها استيعابا كاملا ، حتى بين الفنيين المشتركين في هذه الفرق . وقد بات ذلك واضحا بشكل كبير خلال المفاوضات لاتفاقية سالت الثانية ، حيث كان للتقدم الكبير في تكنولوجيا الصواريخ متعددة الرؤوس MIRV وتلك المتعددة الرؤوس ذات القدرة على المناورة MARV ، بالإضافة إلى الأنواع الجديدة من الطائرات مثل بالكافير السوفيتية وصواريخ كروز الأمريكية فصل كبير في تأخير التوصل إلى هذه المعاهدة . والآن فإن محادثات سالت - التي توقفت لأسباب سياسية - كانت تواجه صعوبات جمّة في استيعاب أنواع جديدة من تكنولوجيا السلاح في الفضاء خاصة مع توفر البحوث الخاصة بها ، وامكانيات وضعها موضع التطبيق مثل نظم الدفاع المضادة للصواريخ الفضائية :

Space-based Ballistic Missile Defense (BMD)

فضلا عن تطوير النظم القائلة للأقمار الصناعية Anti-Satellite (ASAT) إن ذلك كله يخلق قائمة طويلة ومتنوعة من الأسلحة الجديدة والتي لا يزال بعضها في طور التطوير - تزيد من درجة التعقيد في التعامل مع الأسلحة ومحاولة تقييمها من أجل الحد منها .

٣ - وفي الوقت الذي يطور فيه كل من المعسكرين الغربي والشرقي من أسلحته فإن ذلك لا يتم بشكل متوازن ومتوازي بالنسبة لكل سلاح ، فكل معسكر له فلسفته في تطوير نظمه الدفاعية مما يخلق مشكلة كبرى تتعلق بترجمة ذلك إلى اتفاقيات متوازنة وعادلة للطرفين . فمن الطبيعي أن يسعى كل طرف إلى التركيز على نقاط القوة في أسلحة الخصم لكي يتم الحد منها في الاتفاقية المراد التوصل إليها . ويرتبط بهذه المشكلة مشكلة أعمق وهي تحديد طبيعة السلاح وعما إذا كان استراتيجيا أو تكتيكي ، ولكن مع التطور التكنولوجي الضخم فإن الخطوط بين المفهومين لم تعد واضحة . فقد اتفق - على سبيل المثال - في اتفاقيات سالت الأولى أن يعد السلاح استراتيجيا إذا ما كان له القدرة على الوصول إلى الاتحاد السوفيتي أو الولايات المتحدة انطلاقا من أراضي الطرف الآخر . ومع ذلك فإن صواريخ بيرشنج الأمريكية التي يمكنها الانطلاق من أوروبا فإنها تعد سلاحا استراتيجيا بالنسبة للسوفيت وتكتيكية بالنسبة للولايات المتحدة حيث لا تنطلق من أرضها وهكذا في أسلحة أخرى مثل كروز .

٤ - ونتيجة الشكوك العميقة والمتبادلة بين المعسكرين فإن قضية الالتزام بأحكام المعاهدة التي يتم التوصل إليها ، أثارت قضية التفقيش للتأكد

مشاكل تحقيق التكافؤ بينهما .

٣ - العلاقات السوفيتية - الأمريكية ١٩٨٤ - ١٩٨٥ :

كان عام ١٩٨٢ ذروة الحرب الباردة الجديدة بين موسكو واشنطن حيث وصلت مع نهايتها كافة مباحثات نزع السلاح إلى طريق مسدود وانسحب الاتحاد السوفيتي من مباحثات ستارت الخاصة بالحد من التسلح في الأسلحة الاستراتيجية ومباحثات ضبط التسلح في الأسلحة متوسطة المدى والخاصة بالمسرح الأوربي كما أسلفنا . بالإضافة إلى ذلك فقد تميز العام باشتداد حدة التوتر والذي تمثل في الاتهامات المتبادلة بين الطرفين خاصة مع إعلان رونالد ريغان في فبراير ١٩٨٢ بمبادرة الدفاع الخاصة المعروفة بحرب النجوم ومع تصريحاته الحادة أثناء الحملة الانتخابية الأمريكية خلال عام ١٩٨٤ فإن التوتر بين الدولتين وصل إلى مداه ورغم ذلك فإن النصف الثاني من عام ١٩٨٤ وخلال عام ١٩٨٥ بدأت بعض المؤشرات تشير إلى بعض التحسن النسبي والشكل في العلاقات بينهما والذي تمثل في كثافة اللقاءات بين الطرفين مع عودة لبعض التعاون في المجالات غير السياسية . ويمكن تحديد المؤشرات الإيجابية في التفاعل بينهما على الوجه التالي :

(١) كثافة اللقاءات الرسمية وغير الرسمية بين البلدين :

منذ سبتمبر ١٩٨٤ بدأت الدماء في العودة إلى عروق العلاقات السوفيتية الأمريكية في شكل تكثيف اللقاءات الرسمية بين البلدين وهو الأمر الذي أدى إلى تقدم محدود في العلاقات بينهما . فقد اكتفى وزيراً خارجية البلدين جورج شولتز وأندريه جروميكو في ٢٦ سبتمبر ١٩٨٤ في مقر الأمم المتحدة ، وكان ذلك أول لقاء بينهما يعد تسعة أشهر من آخر لقاء . وأعقب هذا اللقاء آخر بين رونالد ريغان وجروميكو في ٢٨ سبتمبر تم الاتفاق فيه على مواصلة الاتصالات وهو الأمر الذي تحقق بوثائق سريعة نسبياً . فقد التقى وزيراً خارجية البلدين مرة أخرى في جنيف خلال يومي ٧ و ٨ يناير ١٩٨٥ للاتفاق على استئناف مباحثات الحد من التسلح . وقام جورج بوش نائب الرئيس الأمريكي بزيارة موسكو في ١٥ مارس ١٩٨٥ للتعزية في وفاة تشيرنينكو حيث اجتمع مع ميخائيل جورباتشيف السكرتير الجديد للحزب الشيوعي السوفيتي ووجه دعوة لعقد مؤتمر قمة

Verification من هذا الالتزام . وقد استطاعت اتفاقية سالت الأولى أن تجد حلاً لهذه المشكلة بالتزام كلا الطرفين بعدم التدخل في وسائل استطلاع الطرف الآخر (باستخدام الرادار أو الأقمار الصناعية) وقد ساعد على ذلك ضخامة أحجام الصواريخ النووية عابرة القارات والتي يصعب إخفاؤها وإخفاء حواملها ولكن المشكلة الآن هي أنه رغم قدرة وسائل الاستطلاع الجوية والفضائية على رصد هذه الصواريخ فإنه من المستحيل التأكد من عدد الرؤوس النووية وقدراتها المزدوجة بها . ويضاف إلى ذلك أن التطور التكنولوجي أصبح يتيح الآن إنتاج صواريخ صغيرة الحجم ، ومن ثم بات من الصعب جداً مراقبتها بهذه الوسائل . كل ذلك طرح مسألة التفتيش مرة أخرى على المفاوضات الدولية المتعددة ، ومن الملاحظ هنا أن الدول الغربية اتخذت موقفاً إيجابياً من هذه القضية حيث طرحت إمكانية التفتيش المباشر بناء على رغبة الطرف الآخر ، أما الاتحاد السوفيتي فقد رأى في مثل هذا التفتيش ذريعة للتجسس .

٥ - لقد أصبحت نظم التسلح متداخلة بشكل كبير ، فلم تعد المشكلة فقط التمييز ما بين ما هو استراتيجي وتكتيكي في الأسلحة النووية ، وإنما تمتد أسلحة التدمير الشامل للأسلحة الإشعاعية إلى أخرى كيميائية وبيولوجية ، كذلك فإن الأسلحة التقليدية ذاتها أصبحت ذات قدرات تدميرية هائلة ، وحتى الآن فقد جرى العرف على فصل هذه الأنواع وإبقائها ضمن مفاوضات مستقلة ، ولكن المستقبل سوف يشهد تزايد صعوبة الفصل هذه .

٦ - إن سياق التسلح لا يقتصر على الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة فقط وإنما يشمل دولاً أخرى ، أهمها بريطانيا وفرنسا والصين والتي طورت قدرات استراتيجية وتكتيكية نووية ، ومن ثم فإن معضلة الأطراف الثلاثة أصبحت إحدى المشكلات التي تواجه العاملين في مباحثاتها المتعلقة بالأسلحة الاستراتيجية وتلك المتوسطة المدى ، فالاتحاد السوفيتي يضع في اعتباره القدرات النووية لهذه الدول كمصدر للتهديد . ومن ثم فإنه يرغب دائماً في حساب نظمها الدفاعية مضافة إلى تلك الأمريكية عند التوصل إلى اتفاقيات للحد من التسلح ، ولكن الولايات المتحدة ، وهذه الدول نفسها ترفض هذا المنطق وترغب في إبقاء نظمها مستقلة عن محادثات العاملين ، مما يضيف إلى

سوفيتية أمريكية . والتقى شولتز وجروميكر مرة أخرى في فينا في ١٥ مايو ١٩٨٥ للمشاركة في الذكرى الثلاثين لاستقلال النمسا . ثم اجتمع شولتز مع شيفرنز - وزير الخارجية السوفيتية الجديد - في ٣٠ يوليو ١٩٨٥ في هلسنكي في إطار الاحتفال بمرور عشر سنوات على عقد اتفاقيات هلسنكي الخاصة بالأمن الأروبي ثم عادا للائقاء ثانية خلال شهر سبتمبر في اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة .

وقد قادت هذه الاجتماعات كلها إلى اتفاق الدولتين على لقاء جوربا تشيف وريجان في جنيف في ١٩ و ٢٠ نوفمبر ١٩٨٥ . وفي هذا اللقاء أعاد الزعيمان تأكيدهما على أن الحرب النووية لا يمكن كسبها ولا ينبغي خوضها ودعيا إلى ضرورة السعي قدا في مباحثات الحد من الأسلحة الاستراتيجية والعمل على تجنب الدخول في سياق تسلح في الفضاء والعمل على منع انتشار الأسلحة النووية وبناء الثقة ونزع السلاح في أوروبا . وكان من أهم نتائج المؤتمر تحقيق التعاون بين الزعيمين مع عودتهما إلى أستاناف لقاءاتهما سنويا مع الدعوة إلى عقد عدد من الاتفاقيات الثنائية خاصة بالطيران المدني والقنصليات وتبادل الخدمات الجوية وتوسيع مجالات التعاون العلمي والطبي والتعليمي والرياضي .

بالإضافة إلى ذلك - وعلى مستوى أقل - تزايدت نسبة الزيارات المتبادلة بين البلدين ففي ٦ يناير ١٩٨٥ قام البونيل أولر نائب وزير التجارة الأمريكي بزيارة موسكو ولقاء فلاديمير سوسكوف نائب وزير التجارة الخارجية السوفيتي ، وفي المباحثات بينهما تمت مناقشة تعزيز التبادل التجاري بين الطرفين في المجالات غير الاستراتيجية . وفي الأسبوع الأول من مارس قام فلاديمير شيريبيتسكي عضو المكتب السياسي السوفيتي والسكرتير الأول للحزب الشيوعي السوفيتي في جمهورية أوكرانيا بزيارة الولايات المتحدة على رأس وفد يضم ٣٠ عضوا حيث قام بقاء ريجان والاجتماع مع أعضاء لجنة الشؤون الخارجية التابعة لمجلس النواب الأمريكي . وقام توماس أونيل رئيس مجلس النواب الأمريكي بزيارة موسكو في ٧ أبريل ١٩٨٥ مع عدد من نواب الكونجرس . وفي ١٩ مايو ١٩٨٥ قام مالكولم بالدورج وزير التجارة الأمريكي بزيارة لموسكو واتفق أثناء الزيارة على إزالة بعض الحواجز التي تعوق التوسع في التجارة بينهما . وفي ٥ سبتمبر ١٩٨٥ قام وفد من مجلس الشيوخ الأمريكي بزيارة موسكو ولقاء جورباتشيف .

(ب) تخفيف حدة التوتر وزيادة التعاون بين البلدين :

تدرجيا ومنذ منتصف عام ١٩٨٤ بدأت الروح تعود إلى العديد من مجالات التعاون بين موسكو وواشنطن والتي كان قد تم تجميدها بنهاية عام ١٩٨٣ فقام الطرفان في يونيو ١٩٨٤ بتجديد اتفاقية التعاون الفني والصناعي لمدة عشر سنوات ثانية بعد أن كانت الاتفاقية قد وضعت للفترة الأولى في عام ١٩٧٤ . وأخذ رونالد ريجان تدريجيا في ادخال عدد من التعبيرات الإيجابية التي تسعى إلى تحسين العلاقات مع السوفيت . ففي أثناء خطابه في الجمعية العامة للأمم المتحدة في ٢٤ سبتمبر ١٩٨٣ دعا ريجان إلى « مناخ جديد » من التفاهم مع الاتحاد السوفيتي وكان ذلك خروجاً جديداً على خطاباته السابقة التي اقتصرت على اتهام الاتحاد السوفيتي بأنه يراكم سجلا من الطغيان وباخضاعه لأوروبا الشرقية وإقامة حائط برلين والتدخل في أفغانستان وتدمير ضرب نقابة العمال الحرة في بولندا وتأييد الإرهاب في الشرق الأوسط وأمريكا الوسطى ضد حقوق الإنسان أو عدم الالتزام بالمعاهدات الحالية الخاصة بالحد من التسلح وبروتوكول جنيف لعام ١٩٢٥ الخاص بعدم استخدام الأسلحة الكيميائية .

وخلال شهر أكتوبر ١٩٨٤ قام كل من الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة - بالتعاون فيما بينهما - بجهود مكثفة لوقف المناقشات داخل الأمم المتحدة بشأن القارة القطبية الجنوبية والتي يحكمها اتفاقية موقعة منها عام ١٩٥٩ حينما عملا على وقف مقال في جريدة الأمم المتحدة حول الموضوع . ويبدو أن الدولتين تسعيان إلى إبقاء المنظمة الدولية بعيدة عن الموضوع .

وفي ديسمبر ١٩٨٤ أعلنت الدولتان انهما سيستأنفان التعاون بينهما في المجالات العلمية والفنية والزراعية والتي كانت قد فرضت عليها قيود في عام ١٩٨٠ . وجاء هذا الاتفاق في أعقاب زيارة قام بها وزير الزراعة السوفيتي لواشنطن .

وفي نفس الشهر وحدت الدولتان جهودهما لمحاربة ارتفاع الاتفاق في الأمم المتحدة . وقالت جين كيركباتريك رئيسة الوفد الأمريكي في الأمم المتحدة أن « التحالف الأمريكي السوفيتي » في مجال خفض الانفاق في المنظمة الدولية قد حقق تقدما في تبنيه الأعضاء إلى ضرورة تحمل الأعباء المالية التي بلغت حدود مفرقة على حد تعبيرها .

توقفت في ديسمبر ١٩٨٣ .

ورغم هذه التطورات الايجابية في العلاقات بين الطرفين فإنها تظل محدودة باستمرار التوتر الحاد فيما بينهما والذي يمكن استخلاصه فيما يلي :

(١) استمرار سباق التسلح :

استمرت كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي في تدعيم مواقعهما الدفاعية بنشر الأسلحة وتطوير الجديد منها استعدادا لادخال اجيال جديدة منها إلى ساحة السباق بين الدولتين . فبالنسبة للاتحاد السوفيتي فقد قام خلال شهر سبتمبر ١٩٨٤ بنشر حوالي ١٠٠ صاروخ من طراز SS-20 في ألمانيا الشرقية وتشيكوسلوفاكيا يبلغ مداها ١٠٠٠ كيلومتر ، وقد أضيق هذا الصواريخ إلى ٢٨٧ صاروخا على نفس الطراز ويبلغ مدى كل منها ٤٥٠٠ كيلومترا ويحمل كل منها ثلاثة رؤوس نووية وطبقا لمصادر غربية في ٢٩ مارس ١٩٨٥ فإن الاتحاد السوفيتي قام بنشر ثلاثة أنواع جديدة من الصواريخ العابرة للقارات . اما بالنسبة للولايات المتحدة فقد واصلت نشر صواريخها متوسطة المدى على السرح الأوربي . ووافق مجلس النواب الأمريكي في ٢٩ مارس ١٩٨٥ على بناء ٢١ صاروخا اضافيا من طراز MX . وقبل ذلك في ٢٥ يناير ١٩٨٥ انطلق مكوك الفضاء الأمريكي « ديسكفري » في أول رحلة عسكرية له من مركز كينيدي للفضاء وعلى مقته خمسة من ضباط الجيش . وحمل المكوك قمرا صناعيا للتجسس على الاتصالات اللاسلكية والتجارب الصاروخية للاتحاد السوفيتي . ويمكن لهذا القمر - الذي تكلف ٣٠٠ مليون دولار - التقاط الاتصالات الدبلوماسية والعسكرية في معظم دول أوروبا وآسيا وأفريقيا . وفي ٣١ مارس ١٩٨٥ أعلن رونالد ريغان عن اعتراف الولايات المتحدة اقامة محطة دائمة مأمولة في الفضاء ودعا حلفاء الولايات المتحدة إلى الاشتراك في هذا المشروع ، مؤكدا أن المشروعات الأمريكية الخاصة بدفاع الفضاء لا تستهدف نقاط الدفاع عن الولايات المتحدة وإنما أيضا الدفاع عن كافة الدول الحليفة (وخلال شهر سبتمبر اختبرت الولايات المتحدة صاروخا مضادا للأقمار الصناعية في الفضاء) . وبشكل عام فإن سباق التسلح الكيفي بين القوتين العظميين قد استمر بلا هوادة على مستوى الأبحاث واختيار الأسلحة ونشرها سواء في مجال الأسلحة الاستراتيجية النووية أو في نظم المراقبة والاستطلاع المبكر أو في مجال الأسلحة التقليدية .

وفي نهاية شهر يونيو وقع الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة وثيقة تفاهم رسمية باتخاذ اجراءات مشتركة في حالة حدوث تهديد اراهبي باستخدام أسلحة نووية وكان ذلك تجديدا لتفاهم وقعه الدولتان عام ١٩٧١ .

وفي ١٩ يونيو ١٩٨٥ أعلن دانييل استونز وكيل وزارة الزراعة الأمريكي أن الدولتين انتهتتا مع وضع تفاصيل اتفاق جديد للتعاون بين الدولتين في المجال الزراعي . وقال أن الجانبين اتفقا على التعاون في نحو ٢٠ من مجالات النشاط الزراعي بما في ذلك تبادل الخبرات الفنية والتكنولوجية وتنظيم زيارات متبادلة لصغار المزارعين .

وخلال عام ١٩٨٥ اتفقت الدولتان على تبادل وجهات النظر فيما يتعلق بالنزاعات الإقليمية وقد عقد الاجتماع الأول في جنيف في شهر مارس بخصوص أزمة الشرق الأوسط ، والثاني في نهاية مايو بخصوص الوضع في أفريقيا الجنوبية في باريس ، والثالث في واشنطن في نهاية يونيو بخصوص أفغانستان ، والرابع في شهر سبتمبر بخصوص الوضع في جنوب شرق آسيا والمحيط الهادئ في موسكو . وقد تمت هذه الاجتماعات على مستوى مساعدى وزراء الخارجية في البلدين والمختصين بهذه الاقاليم ..

(ج) استئناف مباحثات الحد من التسلح :

بناء على اتفاق مسبق تم في جنيف خلال يومي ٧ و ٨ يناير ١٩٨٥ لقاء بين جروميكو وشولتز حيث اتفق على استئناف مباحثات الحد من التسلح . ووافق الطرفان على أن يكون موضوع المباحثات هو مجموع القضايا المتعلقة بالأسلحة الفضائية النووية الاستراتيجية والمتوسطة المدى على أن تبحث وتعالج هذه المسائل بصورة مترابطة وإن تكون الغاية من المباحثات اعداد الاتفاقيات الفعالة الرامية إلى درء سباق التسلح في الفضاء وإيقافه على الأرض وإلى تقييد وتقليص الأسلحة النووية وتعزيز الاستقرار الاستراتيجي . اتفق أيضا على أن تجرى المباحثات بين وفد واحد يمثل كل طرف ومقسم إلى ثلاث مجموعات على أن تكون المباحثات شأنها شأن الجهود عموما في مجال الحد من التسلح أداة في نهاية المطاف إلى نزع السلاح النووي تماما وفي كل مكان .

وفي ١٢ مارس ١٩٨٥ بدأت في جنيف المحادثات الخاصة بالحد من التسلح بين الدولتين والتي كانت قد

(ب) العجز عن التقدم في مباحثات الحد من الأسلحة :

في الوقت الذي استمر فيه سياق التسلح بين الدولتين العظيمين فإن جهودهما من أجل الحد من التسلح والتي استؤنفت في مارس ١٩٨٥ لم تحدث أى تقدم ولا زالت أسيرة للعقبات التي أشرنا لها مسبقا ، مما يحتم أن تجاوزها لا يمكن أن يتم إلا بقرار سياسي من قبل الطرفين وهو الأمر المتعذر حدوثه بسبب استمرار التوتر والحرب الباردة بين الطرفين . وبذلك فإن الحلقة الجهنمية للعلاقات بينهما تستحكم رغم التحسن النسبي في العلاقات بينهما والذي أشرنا له مسبقا . وقد وضع الاتحاد السوفيتي ثلاثة شروط لاجراز أى تقدم في الحد من الأسلحة الاستراتيجية وهي :

* أن تتخلى الولايات المتحدة عن مبادرة الدفاع الخاصة في الفضاء والمعروفة بحرب النجوم .

* وضع حد لنشر الصواريخ الأمريكية متوسطة المدى في أوربا .

* أن أسلحة فرنسا وبريطانيا يجب أن تؤخذ في الاعتبار كجزء من القوة الغربية .

وقد ردت هذه الشروط كافة المصادر السوفيتية وعلى كافة المستويات طوال العام وبالمقابل فقد رفضتها المصادر الأمريكية المختلفة وندد ريجان أكثر من مرة بموقف الاتحاد السوفيتي تجاه برنامج حرب النجوم حيث أكد أن السوفييت لديهم الآن أكثر نظم الدفاع الجوى وأكثر النظم المضادة للأقمار الصناعية تقدما في العالم . كذلك أعلنت المصادر الأمريكية أن الولايات المتحدة ليس بمقدورها أن توقف نشر صواريخ حلف الاطلسي لأن ذلك يعنى السماح بتفوق سوفييتي كبير تصل نسبته ١٠ إلى ١ . فيما يتعلق بالشروط الثالث فقد أوضحت المصادر الأمريكية المختلفة أن الغرض من وضعه هو الدعاية ونشر الخلافات في حلف الاطلسي .

وفي سياق عدم الثقة المتبادلة بين الطرفين فإن كليهما رفض المبادرات التي تقدم بها الطرف الآخر فلم يستجب الاتحاد السوفيتي للمبادرة التي قدمها الرئيس الأمريكي ريجان في شهر أكتوبر ١٩٨٤ والتي دعت إلى التجميد المتبادل بين الطرفين لتجارب الأسلحة المضادة للأقمار الصناعية كخطوة أولى في سبيل الحد من التسلح . وكذلك لم تستجب الولايات المتحدة للمبادرة السوفيتية التي أعلنت في نهاية شهر يوليو ١٩٨٥ والتي

نصت على وقف التفجيرات النووية من جانب واحد اعتبارا من ٦ أغسطس ١٩٨٥ وحتى يناير ١٩٨٦ وكانت قد سبقتها مبادرة سوفيتية أخرى في شهر أبريل ١٩٨٥ بوقف نشر الصواريخ متوسطة المدى في أوربا من جانب واحد .

وخلال المؤتمر الأوروبي للحد من التسلح وإجراءات الثقة والأمن في أوربا والذي افتتح في ١٧ يناير ١٩٨٥ وأخذ في عقد دورات للتفاوض حول الموضوع وحضرته ٣٥ دولة الموقعة على اتفاقية هلسنكي للأمن الأوروبي عام ١٩٧٥ فإن وجهات النظر بين الطرفين ظلت متباعدة حول النقاط الأساسية الواجب توافرها في اتفاقية جديدة لاجراءات بناء الثقة بينهما ، وأولويات هذه النقاط ومعناها عمليا . فقد قدمت الدول الأوروبية مشروعا يقوم على ست نقاط هي :

١ - تبادل المعلومات حول تنظيم ومواقع القوات العسكرية في الـ ٣٥ دولة المشاركة في بداية كل عام .

٢ - تقديم سجل سنوي بالتدريبات العسكرية المتوقعة والتي سوف يتم الإبلاغ عنها لهذه الدول قبل وقوعها .

٣ - إبلاغ جميع الدول بالأنشطة العسكرية الهامة قبل وقوعها بـ ٤٥ يوما .

٤ - دعوة مراقبين من هذه الدول لهذه الأنشطة العسكرية .

٥ - توفير الوسائل اللازمة للبرهنة Verification على التزام الدولة بالالتزامات التي سوف يتم التوصل إليها في المؤتمر .

٦ - تنمية وتحسين وسائل الاتصالات بين الدول المشاركة لكي تساعد في تطبيق هذه الاجراءات والمساعدة على حل الخلافات بين الدول .

وفي الوقت الذي قدمت فيه الدول الغربية تفصيلات في كل من النقاط الست السابقة ، فإن الاتحاد السوفيتي قدم مشروعا مضادا يقوم على النقاط التالية :

١ - التزام جميع الأطراف بعدم استخدام الأسلحة النووية أولا .

٢ - معاهدة تتضمن عدم استخدام القوة العسكرية في حل المنازعات .

٣ - تجميد ثم تخفيض الاتفاق العسكري .

٤ - منع نشر الأسلحة الكيماوية في أوربا .

٥ - إن الاتحاد السوفيتي ينظر نظرة ايجابية

- حذرت الولايات المتحدة في ٤ أبريل ١٩٨٥ من حدوث تصعيد خطير في القوة البحرية السوفيتية في الشرق الأقصى .

- في ٢٤ مارس ١٩٨٥ حدثت أزمة بين البلدين نتيجة مصرع ارثر نيكلسون الضابط بالبعثة العسكرية الأمريكية في ألمانيا الشرقية عندما أطلق عليه أحد الحراس السوفيت النار . وفي الوقت الذي قدمت فيه البعثة الأمريكية في برلين احتجاجا شديدا للهجة إلى الاتحاد السوفيتي فإن المسؤولين السوفيت أعلنوا أن الضابط الأمريكي ضبط مثلثا أثناء قيامه بتصوير مؤسسات ومعدات عسكرية سوفيتية في منطقة عسكرية محظورة رغم وجود تحذيرات مكتوبة باللغتين الروسية والألمانية .

- في ٣١ أغسطس ١٩٨٥ احتجت الولايات المتحدة لدى الاتحاد السوفيتي متهمة إياه باستخدام مواد كيميائية لتتبع الموظفين الأمريكيين بالسفارة السوفيتية بموسكو موشحة المضار العملية لاستخدام هذه الكيمائيات .

*** وهكذا فإنه رغم وجود قدر من التحسن في العلاقات السوفيتية الأمريكية خلال العام المنصرم فإنها من حيث الجوهر لا تزال تعكس نمط الحرب الباردة الجديدة التي أشرنا لها في المقدمة والذي لا يزال يتحكم في نمط هذه العلاقات خلال الثمانينات . وسوف يهتاج الطرفان بعض الوقت للاستقرار على نمط جديد للعلاقات والتفاعلات فيما بينهما .

٢ - الميزان العسكري السوفيتي الأمريكي

إن تقدير القدرة العسكرية لأي دولة عملية صعبة ، وبالتالي فإن دراسة الميزان العسكري لكلا القطبين أكثر صعوبة لتعدد جوانبها ولذا فإن الدراسة ستعصب على بعض المؤشرات المتيسرة عن القدرات العسكرية لكلا القطبين ، إلا أن هذه الدراسة لا تستطيع أن توضح مدى القوة أو التفوق العسكري الحقيقي لدى أحد الجانبين .

وتمثل البيانات العامة تعداد سكان الدولتين ، وأجمالي القوات المسلحة ، والنتائج القومية العام ، ومعدل التضخم ومعدل نمو الانتاج المادي والديون وكان مفروضا أن يشتمل على الاتفاق العسكري .

ويوضح الميزان أن تعداد الاتحاد السوفيتي يسمح له باستخدام قوة بشرية أكبر قليلا من الولايات المتحدة الأمريكية ، كما يمكنه من احتمال خسائر أكبر في قوته البشرية بينما يوضح أن حجم القوات المسلحة

لاتجاه انشاء منطقة حرة من الأسلحة النووية في أوروبا .

٦ - وضع حد أعلى للتدريبات العسكرية الأرضية والتي تتم بشكل مستقل أو بالمشاركة مع وحدات جوية أو بحرية بما فيها قوات الفتل البحري أو الجوي في أوروبا والبحار والمحيطات والأجواء المحيطة بها .

- الإبلاغ المسبق عن المناورات العسكرية الرئيسية والتي تتجاوز مستوى معيناً على الأرض أو الجو أو البحر والتي تتم بشكل مستقل أو مشترك في أوروبا والبحار والمحيطات والأجواء المحيطة بها .

- الإبلاغ المسبق عن التحركات والتحويلات الجوهرية (التي تتعدى مستوى معيناً في القوات البرية والجوية في أوروبا والبحار والمحيطات والأجواء المحيطة بها .

- تنمية الإجراءات الحالية والخاصة بدعوة مراقبين لحضور المناورات العسكرية الرئيسية .

- ايجاد أشكال مناسبة للبرهنة على اتباع إجراءات بناء الثقة والأمن .

(ج) استمرار التوتر والاتهامات المتبادلة :

خلال عام ١٩٨٥ استمرت الاتهامات المتبادلة بين الطرفين . ففي مارس ١٩٨٥ شن ريجان هجوما قاسيا على الاتحاد السوفيتي واتهمه بانتهاك اتفاقيات يالتا ومعاهدة جنيف لحظر الأسلحة الكيميائية واتفاقية سالت الثانية واتفاقيات حقوق الانسان بهلسنكي كما اتهمه بحظر الأديان وقمع الديمقراطية وقال « إن العالم ما زال يكافح للتخلص من القمع الشيوعي » وبالمقابل فإن الاتحاد السوفيتي على لسان وكالة تاس السوفيتية وجروميكو وجوربا تشيف اتهم الولايات المتحدة بعدم الالتزام باتفاقيات سالت واستغلال محادثات جنيف كستار للاستعدادات العسكرية وبالإضافة إلى هذه الحاور من الاتهامات والتوترات فإنه يمكن رصد ما يلي :

- اتهمت وكالة تاس السوفيتية ضمينا في ٢ نوفمبر ١٩٨٤ المخابرات المركزية الأمريكية بالتواطؤ في حادث اغتيال أندريأ غاندي وبعد رفض وزارة الخارجية الأمريكية لهذا الاتهام قام ريجان في ٤ نوفمبر باتهام الاتحاد السوفيتي بمحاولة ترفيق مكاسب سياسية من اغتيال أندريأ غاندي .

- في ٢٨ نوفمبر ١٩٨٤ اتهمت الولايات المتحدة الاتحاد السوفيتي بإرسال طائرات ميغ إلى نيكارجوا وهو الأمر الذي يهدد بتصعيد التوتر في أمريكا الوسطى .

١٩٨١ إلى ١١٠ مرة اطلاق وأنه استقر عند رقم المائة حتى أوائل عام ١٩٨٠ ، في حين يدور هذا الرقم في الولايات المتحدة الأمريكية حول العشرين وأن ٨٠٪ من هذه المرات كانت ذات طبيعة عسكرية محضة .

وتشير هذه البيانات إلى أن الاتحاد السوفيتي لديه قواعد برية لأسلحة الليزر يمكنها التداخل مع أقمار الولايات المتحدة الصناعية ، وأن لديه أبحاثا متقدمة في استخدام الليزر للدفاع ضد الصواريخ الباليستكية ينتظر أن تظهر العينات الأولى من أسلحتها التي تطلق من قواعد أرضية في أواخر الثمانينات ، وأن يبدأ انتشار مبدئي لقواعد جوية لأسلحة الليزر في بداية التسعينات .

كما تشير هذه المصادر إلى أن الاتحاد السوفيتي يحتفظ بكثير أنظمة الانذار المبكر من المقذورات الباليستكية والدفاع الجوي امتدادا ويشتمل على شبكة أقمار تكشف الاطلاق ، ورادارات فوق الأفق Over-the-horizon ، وسلسلة رادارات منتظمة الأدوار ، وأن نظام الدفاع المضاد للأقمار الصناعية متعدد المدارات « أسات » ASAT ، يصبح من أسلحة الفضاء بمجرد اطلاقه ، وأن عنده قاعدتين أرضيتين لأسلحة الليزر قادرتان على مهاجمة الأقمار الصناعية في مدارات مختلفة ، وأن لدى السوفيت نظاما مضادا للأقمار الصناعية في مدارات مختلفة منذ عام ١٩٧١ تمكنهم من اعتراض الأقمار الصناعية في المدارات القريبة من الأرض بقذيفة اعتراض من القواعد الأرضية ، بينما يمكنهم مهاجمة هدف في مدارات مختلفة باستخدام مستشعر راداري ورأس حربية كروية وأن لديهم ثمانية نظم اطلاق إلى المدارات المختلفة .

ويحتفظ السوفيت بمحطات فضاء تحمل أفرادا في الفضاء الخارجي معظم أيام السنة مما يمكنهم من القيام بوظائف مختلفة في الفضاء ويقومون بتطوير مركبتين أحدهما متوسطة والثانية ثقيلة الدفع بالإضافة إلى مكوك الفضاء الذي سبقتهم إليه الولايات المتحدة .

وفي مجال محطات الفضاء التي تحمل أفرادا ، فقد وصل الاتحاد السوفيتي إلى رقم قياسي في عام ١٩٨٤ حيث قضى ثلاثة رواد ٢٣٧ يوما على ظهر السفينة « ساليوت ٧ » كما أن مجموع ما قضاه الرواد السوفيت في الفضاء حتى نهاية عام ١٩٨٤ قد وصل إلى ٣٦٩١ رجلا/يوم مقارنا برقم الولايات المتحدة ١٢٨٩ بما يقرب من ثلاثة أمثاله (٢,٨٦) وبيل هذا على أن

السوفيتية يزيد عن ضعف القوات الأمريكية وأن على الولايات المتحدة - في حالة اعتمادها على نفسها - أن تحقق تفوقا نوعيا بنفس النسبة لتصل إلى حالة التعادل ، أو أكثر للتفوق .

بينما توضح مقارنة الناتج القومي العام قدرة الاقتصاد الأمريكي على مواجهة نفقات الدفاع والحرب بما يساوي حوالى ضعف قدرة الاتحاد السوفيتي دون تأثير كبير على مستوى معيشة الشعب بشرط أن يتحمل الشعب الأمريكي هذا التأثير المحدود ، أما معدل النمو في الانتاج المادى العام فيوضح أن التفوق الاقتصادي الأمريكي على نظيره السوفيتي ارتفع فجأة عام ١٩٨٤ ، ويوضح حجم الدين أن الاقتصاد الأمريكي يعتمد على الدين بحوالى تسعة أمثال اعتماد الاقتصاد السوفيتي عليها ، مما يعكس مرة أخرى أهمية الاعتماد المتبادل للولايات المتحدة عنه للاتحاد السوفيتي .

وكان من المفترض أن تقارن حجم الانفاق العسكري للدولتين إلا أن البيانات المنشورة عنه متفاوتة تفاوتاً كبير بحيث تصل أحد التقديرات إلى خمسة أمثال التقدير الآخر أحيانا ، وعموما فإن البيانات المتيسرة عن الانفاق الدفاعي السوفيتي عن عام ١٩٨٥ تقول أنه يعادل ٢٣,٤ بليون دولار أمريكي ، في حين أن الانفاق العسكري للولايات المتحدة الأمريكية في عام ١٩٨٤ حسب تقديرات حلف الاطلنطي يساوي حوالى ٢٥٠ بليون دولار أى ما يزيد عن عشرة أمثال الانفاق السوفيتي ، والمقارنة بين الدولتين رغم ما يبدو من تفوق سوفيتي في كثير من النواحي يوحي بعدم صحة البيانات عن الاتحاد السوفيتي ، ويوحي في نفس الوقت بأسراف زائد في الانفاق الأمريكي لا يعكسه واقع عسكري يجعل الاتحاد السوفيتي قادرا على تحقيق تفوق عسكري حاسم على الولايات المتحدة بسرعة ، ما لم يتغير نمط الانفاق لدى الدولتين تغييرا جذريا .

يجدر بنا - قبل أن ننقل إلى مقارنة القوات الاستراتيجية النووية لكنتا الدولتين - أن نشير إلى أن الميزان الرقمي لا يشير إلى أسلحة الفضاء لعدم توفر بيانات رقمية كافية عنها ، إلا أن المصادر الأمريكية تشير إلى اتجاه السوفيت للحصول على التفوق العسكري في الفضاء ، وإلى أن عدد مرات اطلاق الاتحاد السوفيتي لأجسام إلى الفضاء الخارجي في أشكالها المختلفة قد فاق نظيره في الولايات المتحدة الأمريكية منذ نهاية الستينات إلى الآن ، بحيث وصل في أوائل الثمانينات إلى خمسة أمثاله حيث وصل في عام

السوفيت قد وجدوا في بقاء الأفراد في الفضاء فوائده تشجيعهم على استمرارها ، وإن كانوا لم يطنوا ، أو ينشروا شيئا عن النتائج أو حتى الصور .

تشير المصادر الغربية إلى أن الاتحاد السوفيتي يستخدم نظم الفضاء في مهام الاستطلاع ، وكشف إطلاق الصواريخ والإنذار بالهجوم ، والقيادة والسيطرة وعمليات الدفاع ضد الأقمار الصناعية "ASAT" .

بينما تؤدي الأقمار مزبوجة الأغراض مهام الاتصالات والمعاونة الملاحة ، والتنبيؤات الجوية ، والمراقبة التلفزيونية ، وأنه ليس لدى الولايات المتحدة الأمريكية نظير الأقمار السوفيت لاستطلاع المحيطات (قمر الاستطلاع الإلكتروني للمحيط (EORSAT) أو قمر الاستطلاع الراداري للمحيط ذو القوة النووية (RORSAT) وهي أربعة أقمار أطلقت عام ١٩٨٤ وتقوم بكشف وتحديد أماكن السفن الأمريكية وسفن حلفائها وتحديد أماكنها بدقة وتوجيه القذائف المضادة لها من المنصات السوفيتية إلى أهدافها .

استخدم السوفيت حديثا نظاما جديدا للأقمار الصناعية حاملة الرادارات مصممة لرصد تكوينات الثلوج في البقعة الجليدية للمنطقة القطبية مما يحسن قدرة الأسطول السوفيتي على العمل في المناطق المحدودة بالثلوج كما تساعد في ملاحقة سفن خطوط بحر الشمال وتحرك سفن الأسطول من أحواض بنائها في غرب الاتحاد السوفيتي إلى الموانئ الجديدة في المحيط الهادئ .

زاد معدل إطلاق الأقمار الصناعية السوفيتية إلى مدارات الثبات الجغرافي Geostationary orbits في السنوات الأخيرة بحيث زاد من معدل ١ - ٢ مرة سنويا عام ١٩٧٨ إلى ٨ مرات عام ١٩٨٤ ، ومن المفترض أن أغلبها أقمار اتصالات وقد سجل الاتحاد السوفيتي انتجابه إلى وضع حوالي ٤٠ قمر في ٢١ وضعا مختلفا في نطاق الثبات الجغرافي .

على أن أقمار الاتحاد السوفيتي أقصر عمرا من نظائرها الأمريكية وخاصة في منصات الاستطلاع مما يهتم إطلاقا متواترا للاحتلال ، على أنهم أطلقوا في عام ١٩٨٤ قمر للاستطلاع (التجسس) استمر في مداره مدة أطول بكثير من سوابقه ، مما يوحي بنظام جديد ، أو يعتبر تطويرا متقدما لسابقه يكشف عن تقدم وقدرات متزايدة .

وقد شوهدت خلال عام ١٩٨٤ سفينة سوفيتية

مساعدة جديدة مجهزة بقباب متسعة هوائي يوحى بأنها سفينة مساعدة للفضاء والصواريخ الجديدة ويمكثها القيام بمهام مختلفة بما في ذلك معاونة القوات الاستراتيجية على مستوى العالم .

ولا توضح المصادر الغربية كثيرا عن ميزان الفضاء الأمريكي أكثر من قيادة الفضاء التي تشمل على قيادة دفاع الفضاء الجوي لشمال أمريكا NORAD والمنظمة الأمريكية الكندية المشتركة ، ونظم الإنذار ، وتشمل أيضا نظام كشف ومتابعة الفضاء SPADATS وبه مركز عمليات الفضاء الدفاعية SPADOC الذي يقوم بمتابعة وتحديد وحصر جميع الأهداف الفضائية ، والقيادة والسيطرة والاتصالات لكل القيادات والوكالات المرتبطة بالفضاء ، ومساحة وحماية ومقاومة الأقمار الصناعية .

ويشمل أيضا على أقمار صناعية تشتمل على نظام الأقمار الصناعية للإنذار المبكر ، وأقمار الأرصاد الدفاعية ، وكثلة TRW-647 وتشمل قمرا فوق المحيط الهندي للنصف الشرقي من الأرض ، وقمرين في النصف الغربي للمسح بالاشعة تحت الحمراء ، ونظام للإنذار .

ويضاف إلى ذلك مجموعة من محطات وادارات الساحة والمتابعة والإنذار سواء كانت أرضية أو محمولة جوا ويحرا لكشف ومتابعة الأقمار الصناعية والصواريخ الباليستكية والغواصات .

وبالإضافة إلى ذلك هناك أقمار صناعية للاستطلاع (التجسس) والاستطلاع الإلكتروني للتطبيع المبرمج ويشمل قمرين للمستوى المنخفض ، وآخرين للمستوى المتوسط وأربعة أقمار صناعية لكشف السفن بالاشعة تحت الحمراء وادار كجزء من مساحة المحيط ، وقمر تابعا لوكالة المخابرات المركزية ، وقمر Rhyolite/Chalet (شاليه حمم الجرانيت) وليس من الواضح دوره .

وهكذا فإنه بقدر المعلومات المتيسرة عن نشاط الدولتين في الفضاء يمكن استنتاج أن الاتحاد السوفيتي تفوق تقوفا محدودا في بعض مجالات الفضاء وأن الولايات المتحدة ما زالت تسبقه في مجال مكوك الفضاء ، وفي طول عمر أقمارها الصناعية .

وقد قامت الولايات المتحدة الأمريكية بتجربة استخدام أشعة الليزر في تدمير الأجسام الفضائية بإنعكاسها على مرآة مثبتة على مكوك الفضاء ونجحت في ذلك خلال عام ١٩٨٥ .

تجوى دراسة ميزان القوات الاستراتيجية النووية للوهلة الأولى بأن الاتحاد السوفيتي يفوق الولايات المتحدة في مجال المخزونات الباليستكية البحرية والأرضية بينما تتفوق الولايات المتحدة في عدد القاذفات بعيدة المدى ، وأن الاتحاد السوفيتي يتفوق في مجموع الأسلحة النووية بنسبة ١٠ : ١ كما أنه يتفوق في الأسلحة المضادة للصواريخ تفوقا مطلقا . على أن المقارنات أصبحت لا تتوقف عند عدد الأسلحة أو الصواريخ ، وإنما تعداها إلى عدد الرؤوس الحربية النووية ، وقدرتها التدميرية ، وكل هذه العناصر لها أهميتها إلا أن المصادر المتيسرة لا تستطيع تقدير أعداد الرؤوس النووية وبالتالي قدرتها التدميرية بدقة نظرا لتشابه بعض التطويرات للطراز الواحد من الصواريخ وخاصة السوفيتية فالصاروخ س س - ١٨ له ثلاثة موديلات أحدهم له رأس واحدة والثاني أربعة ، والثالث ثمانية رؤوس والصاروخ س س - ١٩ له موديل ذوراس واحدة والآخر ذو ثلاثة رؤوس وتقدر عدد الرؤوس الحربية من قواعد أرضية سوفيتية بحوالى ٦٤٢٠ مقابل ٢١١٨ أمريكية .

أما الصواريخ الباليستكية التي تطلق من الفواصات SLBM فالصاروخ س س ن - ١٨ له ثلاثة موديلات أحدها له رأس واحدة ، والثاني له ثلاث رؤوس والثالث له سبعة رؤوس حربية على أن المصادر الغربية تشير إلى نمو القوة النووية السوفيتية ، وأن السوفيت يمكنهم الآن أحدث الأنواع المنفجرة حاليا في العالم ، وأنها أصبحت عالية الدقة وتحمل رؤوسا حربية أكثر من نظيرتها الأمريكية ، إلا أن الرؤوس النووية للصواريخ التي تطلق من الفواصات الأمريكية ما زالت أكثر من مثيلاتها السوفيتية نظرا لأن أغلب الصواريخ السوفيتية من هذا النوع لها رأس نووية واحدة . وتصل الرؤوس الحربية الأمريكية إلى ٥٣٦ رأسا بينما تقدر الرؤوس الحربية السوفيتية SLBM إلى حوالى ٢٧٨٧ رأسا .

وتشير المصادر الغربية إلى تفوق الاتحاد السوفيتي في عدد القاذفات العابرة للقارات ، وهي تجمع في ذلك القاذفات بعيدة المدى من طراز تو - ٩٥ ، وميا - ٤ « بيسون » اللذين يتراوح مداهما بين ١٢ ألف كم والطائرة تو (توبولوف) - ٢٤ التي يصل مداهما إلى ٨ آلاف كم فقط وتشكل ٢٣٠ قاذفة منها ١٠٠ في الأسطول والباقي في القوات الجوية . ويقابلها بأن تضم إلى القاذفات الأمريكية بعيدة المدى ب - ٥٢ القاذفة المتوسطة ف ب - ١١١ والتي يصل مداهما إلى

٤٧٠٠ كم فقط ويصل عددها إلى ٥٦ قاذفة ، وعموما فإن الولايات المتحدة الأمريكية تتفوق حاليا في عدد قاذفاتها بعيدة المدى بحوالى عشر قاذفات بينما يتفوق السوفيت في القاذفات متوسطة المدى بما يزيد على ٧٠٠ طائرة وبما يعادل حوالى أربعة عشر مثالا لمثيلاتها الأمريكية . ويمكن فهم سبب الاختلاف في أن كثيرا من أهداف القاذفات السوفيتية يقع داخل قارة أوروبا حيث لا يحتاج إلى القاذفات بعيدة المدى في حين أن أغلب أهداف القاذفات الأمريكية تقع بعيدة عن الولايات المتحدة الأمريكية مما يتطلب قاذفات بعيدة المدى ، وفي النهاية فإن مجموع القاذفات البعيدة والمتوسطة المدى السوفيتية يزيد على ثلاثة أمثال مجموع ما يملكها في الولايات المتحدة الأمريكية ، في حين أن عدد الصواريخ كروز السوفيتية المطلقة من الجو تفوق مثيلاتها الأمريكية بنسبة ١ : ١,٨ تقريبا ولكن إذا فزنت الصواريخ الجوية الأمريكية قصيرة المدى SRAM ضد الصواريخ السوفيتية المطلقة من الجو تشكل ٩٨,٠ تقريبا من عدد نظيرتها الأمريكية . على أنه يلاحظ أن مدى الصواريخ قصيرة المدى حتى ٦٠ كم مما يجعل احتمال تأثيرها على الاتحاد السوفيتي ضعيفا ، بينما يصل مدى الصواريخ كروز السوفيتية إلى ٨٠٠ كم . ويقدر عدد الرؤوس الحربية المطلقة من الجو السوفيتية بـ ٦٨٠ رأسا مقابل ٢٥٢٠ أمريكية وأن مجموع الرؤوس الحربية السوفيتية ٩٩٨٧ مقابل ١٠١٧٤ أمريكية .

بالرغم مما سبق واختلاف نسب التفوق فإن القوة الاستراتيجية النووية لكلا الدولتين لا تحلق تفوقا حاصما لأى منهما بل تعرض كلا منهما لخسائر كبيرة وأن أية زيادة قريبة في هذه القوة النووية لدى أى منهما لا تغير كثيرا من حجم نتيجة الصراع النووي - إذا دار - بينهما - كما أنه يجب أن يوضع دائما في الاعتبار أن الاتحاد السوفيتي يحتكر الأسلحة النووية في حلف وارسو . بينما تمتلك كل من بريطانيا وفرنسا أسلحة نووية في حلف شمال الأطلسي ، كما أن الاتحاد السوفيتي معرض للأسلحة النووية من الصين الشعبية .

يتضح من مقارنة القوات البرية للدولتين تفوق الاتحاد السوفيتي عدديا تفوقا كاسحا في أغلب العناصر المعروفة بياناتها ، وهي إن كانت تعنى تفوق الاتحاد السوفيتي على الولايات المتحدة في الصراع البري التقليدي ، إلا أنه يعكس في نفس الوقت مدى اختلاف

الولايات المتحدة الأمريكية .

أما القوات الجوية فعلى الرغم من أن عدد طائرات القوات الجوية السوفيتية يفوق مثيلاتها الأمريكية ، إلا أن هذا يرجع بالدرجة الأولى لعدم الحاجة إلى قنوات خاصة للدفاع الجوي عن الولايات المتحدة .

يخصص الاتحاد السوفيتي عددا من طائرات قتاله للدفاع الجوي غير ما يخصه للقوات الجوية ، بينما تخصص الولايات المتحدة ١٠٨ طائرات فقط . من قواتها الجوية - لأعمال الدفاع الجوي ويرجع هذا بالدرجة الأولى لقلّة تعرض أراضيها للهجوم الجوي من جميع الاتجاهات تقريبا ، وهو ما يفسر تشكيله السوفيت نقوات خاصة للدفاع الجوي عن البلاد ، والذي يشمل حوالي سدس طائرات قتاله ، وعددا كبيرا من قوافل صواريخ الدفاع الجوي ليس له مثيل في الولايات المتحدة الأمريكية (لدى كل من الجيش والاسطول والقوات الجوية الأمريكية وسائله الخاصة بالدفاع الجوي يقابلها وسائل مماثلة وبأعداد أكبر في نظائره السوفيتية) .

و يجدر بالذكر أن الاتحاد السوفيتي قد طوره هو الآخر قواته الجوية خلال السبعينات والثمانينات بحيث أصبحت تقارب إن لم تفق نظائرها الغربية في بعض الخصائص القتالية .

نتيجة لما سبق كان الحرص على إجمالى القوات التقليدية لكلا الدولتين في عناصرها الرئيسية كفرق ، ودبابات ، وطائرات قتال ، وطائرات عمودية مسلحة مما يوضح التوافق العددي العام للاتحاد السوفيتي في جميع العناصر عدا الطائرات العمودية المسلحة التي يقل عددها عن مثيلاتها الأمريكية مما يوحي بأنه على حوالى ألفى طائرة عمودية أمريكية أن تعوض حوالى ٢٨ ألف دبابة وحوالى ٢٠ ألف قطعة مدفعية أى أن تعوض الطائرة العمودية الواحدة حوالى تسع عشرة دبابة وخمس عشرة قطعة مدفعية .

ولم نشأ إجمال عدد القطع البحرية للتفاوت الشديد بين قطع البحرية المختلفة بما لا يسمح بمقارنتها . يوضح الميزان النووي التكتيكي للدولتين أن الاتحاد السوفيتي يملك تقوفا عاما في الأسلحة النووية التكتيكية في البر والبحر ويتعادل في الجو رغم غياب بعض بياناته فيما يخص بالمدفعية والهاونات مزودة الاستخدام ، وإن كانت توضح تفوق الولايات المتحدة في جوانب محددة مثل قذائف مقاومة الغواصات والاتغام النووية والقذائف قصيرة المدى التي تطلق من الجو

اعتماد الاتحاد السوفيتي على دول حلف وارسو مقارنا باعتماد الولايات المتحدة الأمريكية على دول حلف شمال الأطلسي .

فالإتحاد السوفيتي يمثل القوة الأكبر في حلف وارسو ، وتشكل فرقه حوالى ٦٧٪ من قوات الحلف ، بينما تمثل قوة الولايات المتحدة الأمريكية حوالى ٣١٪ فقط من قوات حلف الأطلسي ، وبالرغم من ذلك فإن قوات حلف وارسو ما زالت متفوقة عدديا في البر على مثيلاتها في حلف شمال الأطلسي ، كما يلاحظ أن الاتحاد السوفيتي يعتمد في تحقيق خفة حركته على القوات المدرعة وفي تحقيق قوة النيران على المدفعية بينما تعتمد الولايات المتحدة الأمريكية على تحقيق خفة حركة قواتها على الطائرات العمودية ، حيث لا تتفوق الولايات المتحدة على قوات الاتحاد السوفيتي البرية إلا في عدد الطائرات العمودية المسلحة بالقوات البرية حيث تصل إلى ضعف نظيراتها في الاتحاد السوفيتي وإن كان الاتحاد السوفيتي قد طور كثيرا سواء في عدد أو نوعية هذه الطائرات في الفترة الأخيرة .

تشير المقارنة العديدة للقوات البحرية للقطبين إلى مدى التقدم الذى أحرزه الاتحاد السوفيتي في بناء قوته البحرية رغم أنه ليس دولة بحرية بطبيعتها ، وأنه فاق الولايات المتحدة الأمريكية في عدد السفن بشكل عام إلا أنه يتخلف عنها في القطع البحرية الكبيرة ، وخاصة حاملات الطائرات والبوارج والطرادات النووية وطائرات الاسطول ، وما زالت حاملات الطائرات السوفيتية حاملات هليكوبتر أساسا .

يل هذا التباين على تفوق الولايات المتحدة في قدرتها على مد القوة البحرية في أعالي البحار ولعبير سواحلها أو سواحل حلفائها ، بينما يتفوق الاتحاد السوفيتي في العمل في البحار الدولية وبالقرب من السواحل ، كما يعطى مؤشرا للزيادة المستمر في قوة الاتحاد السوفيتي على مد قوته إلى أعالي البحار .

إلا أن الوضع الحالي يعنى قدرة الولايات المتحدة على نقل ميدان الصراع إلى أراضي الاتحاد السوفيتي دون أن يتمكن الاتحاد السوفيتي من القيام برد مماثل وهو يعكس في نفس الوقت أن حاجة الولايات المتحدة الأمريكية إلى العمل بعيد عن أراضيها لاعتمادها على حلفائها وأصدقائها أكثر من حاجة الاتحاد السوفيتي إلى ذلك وينطبق نفس التفسير على دراسة مشاة الاسطول للدولتين وإن كان الاتحاد السوفيتي قد زاد من قوة مشاة أسطوله لتقرب من قوة مثيلاتها في

وهو ما يؤكد ما سبق استنتاجه من أن الاتحاد السوفيتي يتخذ حتى الآن استراتيجية دفاعية تعتمد على القدرة على تحقيق النصر في الصراع داخل أوروبا وآسيا وأفريقيا مع عرقلة المساعدة الأمريكية لدول حلف الأطلسي دون مهاجمة الولايات المتحدة الأمريكية بقوات برية .

وإذا كان لا بد من الخروج باستنتاج عام من دراسة المقارنة العددية للميزان العسكري السوفيتي الأمريكي فإن الاتحاد السوفيتي بقوته الحالية وبافتراض تعادل العوامل الأخرى يستطيع أن يدير حربا تقليدية أو نووية في الكتلة اليابسة أوراسيا ، يحقق فيها تفوقا عاما على الولايات المتحدة وحلفائها داخل الحدود القارية ، ويتعرض فيها لضربات الولايات المتحدة وحلفائها داخل الحدود القارية ، ويتعرض فيها لضربات الولايات المتحدة وحلفائها ويوجه إليها ضربات

تقليدية ونووية دون القدرة على مهاجمتها بقوات برية على أراضيها أو أراضي حلفائها في أمريكا الجنوبية ، وأستراليا والمحيط الهادئ والهندى ، وأن هذه القدرة تزيد كثيرا لو تمكن من الاطمئنان إلى الصين الشعبية وجاراته من دول المسرح الجنوبي (الشرق الأوسط) ولكنه لا يستطيع - في الوقت الحاضر على الأقل - أن يطور هذا النجاح بعد ذلك لمهاجم الولايات المتحدة الأمريكية ، وربما يكون من الصعب عليه بعد ذلك مواجهة تهديدات الولايات المتحدة بعد فترة غير طويلة من تحقيق انتصاره على غرب أوروبا ، وأن التفوق الهائل لا يفرجه على شن الحرب على حلفاء الولايات المتحدة في غرب أوروبا لكنه يمكنه في نفس الوقت من تثبيت الأوضاع لصالحه في شرق أوروبا ، ومن الحصول على مكاسب محدودة عند توفر ظروف سياسية مناسبة في منطقة الشرق الأوسط وجنوب شرق آسيا .



الميزان العسكري السوفيتي الأمريكي

ملاحظات	الولايات المتحدة	النسبة	الاتحاد السوفيتي	بيانات عامة
			٢٧٦,٥	المخزون العام بالمليين
		٤٦	٥٣٠٠	إجمالي القوات المسلحة بالآلاف
		٥٣٠,٤٦	١٩٧٢ - ١٩٧٢	النتائج التقريمية العام عام ٨٤ بليون دولار
		٧٩ - ٦٢	٣,٤ - ٧	معدل التضخم ٨٣, ٨٤ %
		١,٤٤ - ١,٠٠٨	٣,٤	معدل نمو إنتاج القوي العام ٨٣, ٨٤ %
		٠,٦	٧٠	المدون ١٩٨٤ بليون دولار
				القوات الاستراتيجية النووية
		١,٥٢	٩٧٩	(١) مقلوبات صربية باليستكية SLBM
		٧,٠٨	٧٧	غواصة
		١,٢٧	١٣٩٨	(ب) قواصة أرضية صابرة للقوات باليستكية ICBM
انضمت أول قاعدة ١٠ - B إلى الخدمة في يناير ١٩٨٥	SLCM,SRAM ٧١٢	٠,٧	١٧٠	(ج) قاذبات بعيدة المدى
	SRAM ٥٦	١١,٢	٧٩٥	قذارات متوسطة المدى
	١١٠٠	١,٨١	١٩٩٠	مقلوبات كروز تنطلق من الجو ALCM
	٩٢٤	—	—	مقلوبات قصيرة المدى تنطلق من الجو SRAM
	GLCM ١٤	٦,٦	٤٢٣ IRBM	(د) مقلوبات قواصة أرضية متوسطة المدى
	MRBM ٤٨	٢,٥	١٢٠ MRBM	
	—	١	٣٢	(هـ) قذارات مضادة للصواريخ ABM
				الجيش :
	٤ + (لواء مستقل)	١١,٦	٥٩	فرقة مدرعة
	٦	٢٣ ٥	١٤١	فرقة مشاة ميكانيكية
	٢ + (٤ لواء مستقل)	صفر	—	فرقة مشاة
	١	٧	٧	فرقة مصفولة جوا
	١	٢,٧	(٨ لواء)	فرقة التكتل جوي
	٢	صفر	—	فرقة مشاة خفيفة
	١	صفر	—	لواء فرسان جوي
	٣	صفر	—	فرع فرسان مدرع
	—	١	١٦ + (٣ فرج)	لواء قوات خاصة
	٢٢	٩,٤٤	٢٠٧,٧	إجمالي اطق وما يملأها
	١٢٤٢٣	٢,٩	٥٢٦٠٠	مدفعية قتال رئيسية
	٢١٦٥٠	٢,٢	٧٠٠٠٠	مدفعية قتال مدرعة
	٢٥٥٠	٦,٢٩	٢٢٠٠٠	مدفعية مضادة
	١٤٨٠	٠,٧٤	١١٠٠٠	قوات ومدافع صدمية الارتداد
	١٧٧	٣٥,٢	٦٢٠٠	مدفعية صواريخ متعددة القواذف
	١٦٦٠٠	غير معروف	غير معروف	سلاح صدمية مضاد للقذارات
	٦٨٦	٢٠,٦	٢١٠٠٠	مدفعية مضاد للطائرات
مدفعية منوم ١٧٢	غير معروف	غير معروف	٤٢٠٠	صواريخ دفاع جوي
	٢٢٢	٦,٧٥	١٥٠٠	قذارات صواريخ أرض/أرض/جوي / تكتيكية
	٨٨٠٠	٠,٤٩	٤٢٠٠	قذارات صدمية للجيش
	٥٢٢	غير معروف	غير معروف	قذارات للجيش

تليع الميزان العسكري السوفيتي الامريكي

ملاحظات	الولايات المتحدة	النسبة	الاتحاد السوفيتي	
القوات البحرية				
	٤ ١	١٦,٥	٦٦	غواصة كروز
	٩٦ ١	٠,٧٩	٧٢	غواصة هجوم قوة تدرية
	٤ ١	٣٢,٧٥	١٢٦	غواصة هجوم قوة دويل
	٩٥ ١	٦,١٤	٢٠٢	إجمالي الغواصات الهجومية
	١٤ ١	٠,٤٢	٩	حاملة طائرات
	٢ ١	صفر	—	بارجة
	٩ ١	٠,٢٢	٢	طراد نووي
	١٩ ١	١,٩٥	٣٧	طراد صاروخي
	٣٧ ١	٠,٩٥	٣٥	دميرة صواريخ
	٣٦ ١	١,١	٢٤	دميرة مدفعية / مقاومة غواصات
	٤٨ ١	٠,٦٧	٣٢	فرقاطة صواريخ
	٥٢ ١	٢,٧	١٤٢	فرقاطة
	٨٩ ١	٧,٨٧	٧٠٠	سفينة سطح صغيرة
	٦٦ ١	١,٢	٧٩	سفينة برمائية
	٥٤ ١	١,٨٢	٩٩	نقل إزال عام
	٨٠ ١	٢,٨٦	٣٠٥	سفينة مدائية
	١٤ ١	٢٥	٣٥٠	سفينة مؤجرة
	١٣٥٠ ١	٠,٦٥	٨٧٥	طائرات قتال الأسطول
	١٦٠ ١	١,٩٢	٢٦٠	طائرة عمودية بالأسطول
	٣ مجرية محيطية	٢٨,٢	١١٥ محيطية	كاسحة اللام
مقاتلة الأسطول				
	٣ ١	١ تقريبا	١ (+ هـ / ل + ل)	فرقة مقاتلة أسطول
	٧١٦ ١	٠,٢٢	١٥٥	دمية قتال رئيسية
	٦٠٥	غير معروف	غير معروف	طائرة قتال
	١١٠	غير معروف	غير معروف	طائرة عمودية مسلحة
القوات الجوية				
	٣٧٠٠ ١	١,٥٩	٥٩٠٠	طائرة قتال
	١٧ ١	١٥٥,٩	٢٦٥٠	طائرة عمودية مسلحة
قوات الصاع الجوي				
	ليس للولايات المتحدة	—	١٢٠٠	طائرة إمبراشية
	قوات خاصة بالدفاع الجوي	—	٩٦٠	قاذف صواريخ مدافع جوي
إجماليات تقليدية				
	٢٥ ١	٨,٤	٢١٠	فرقة دما وعائلها
	١٤١٣٩ ١	٢,٧٢	٥٢٧٥٥	دمية قتال رئيسية
	٥٦٥٥ ١	١,٤٦	٧٩٧٥	طائرة قتال
	٩٠٨٧ ١	٨	٧٢٦٠	طائرة عمودية مسلحة

الميزان العسكري السوفيتي الأمريكي النووي التكتيكي

ملاحظات	الولايات المتحدة	النسبة	الاتحاد السوفيتي	
أسلحة نووية من قواعد أرضية				
١ - نشر في الولايات المتحدة	١٨٥	١	٧,٨	١٤٣٥
خلال فاسي ٨٢ ، ٨٤	٦٤	١	١,٥٦	١٠٠
٩ صواريخ بيرفنج ١١	٤٨	١	١١,٣٢	٥٤٣
في ألمانيا الغربية	٤١٤٦	١	٢,٤	٩٩٨٠
و ١٩ صواريخ كروز في	غير معروف		—	
كل من بريطانيا				
و إيطاليا كما تؤكد نشر				
١٦ صواريخ كروز في				
بلجيكا خلال عام				
١٩٨٥				
أسلحة نووية من قواعد بحرية				
٢ - من المنتظر أن ينشر	٩٦	١	٨,١	٧٧٨
٩٩ صواريخ بيرفنج ١١	١٣٦٦	١	٧,٧	١٠١٤
في ألمانيا الغربية		—	غير معروف	
و ١١١ صواريخ كروز في				
بريطانيا و ٩٦ في ألمانيا				
و ٩٣ في إيطاليا و ٤٨ في				
سويسرا و ١٧ في				
بلجيكا .				
أسلحة نووية تطلق من الجو				
	١٥٨٣	١	١,٧٢	٣٧٢٥
	٧٢٩	١	صفر	—
	٣٣١٢	١	١,١٨	٣٧٢٥
بالإضافة إلى ما سبق	٢٥٨	١	٠,٧٦	١٩٥
	١١٠٠	١	حتى ١,٨١	حتى ١٩٩٠
	٩٢٤	١	صفر	—
	٤٤٤٣	١	٤,٧٤	٢١,٥٨
	١٤١٢	١	١,٣٧	١٧٩٢
	٢٠٢٤	١	٩,٨	١٩٩٠
	٣٠٠ + (بحري)	١	٨,٥	٢٥٥٢

للإيجـ

IISS, The Military Balance,
1984 - 1985.

٣ - الشرق الأوسط في العلاقات السوفيتية الأمريكية مقدمة

مواجهة التحديات الإقليمية والمحلية التي يمكن أن تؤثر سلباً على الموقع المتميز للغرب في المنطقة .

وعلى الجانب الآخر ، فإن الاتحاد السوفيتي الذي طور مبادئ أمنية تتعلق بأوروبا وآسيا فإنه لم يفعل نفس الشيء بالنسبة للشرق الأوسط ، في معظم الأحوال فإن التوجه السوفيتي تجاه المنطقة تمثل دائماً في كونه رد فعل للسلوك الغربي عامة والأمريكي خاصة . ومن ثم فإن الترتيبات الدفاعية السوفيتية تمت دائماً على أساس ثنائي وليس متعدد الأطراف ولم يحدث أبداً أن ربط الاتحاد السوفيتي بين أمنه الذاتي وأمن أي بلد من الاقطار الإقليمية باستثناء أفغانستان التي كانت لها ظروفها الخاصة .

والواقع هو أن الصراع - العربي الإسرائيلي - وتصاعد حركة القومية العربية وحركة التحرر الوطني في المنطقة خلال الخمسينات ، هي التي سمحت في بعض الأحيان للاتحاد السوفياتي بإزعاج وأحياناً المنافسة مع الولايات المتحدة خلال الستينات . فرغم الاتفاق المبدئي بين الدولتين على قرار التقسيم الصادر من الجمعية العامة للأمم المتحدة في ٢ نوفمبر ١٩٤٧ الخاص

بفلسطين واعتراف كليهما بإسرائيل في ١٤ مايو ١٩٤٨ ، فإن هذا الاتفاق لم يستمر طويلاً فمع بداية الخمسينات أصبح الشرق الأوسط أحد الأماكن المحتملة للصدام بين القوتين العظميين . وفي عام ١٩٥٥ أصبح الصراع العربي - الإسرائيلي أحد الموضوعات الرئيسية للحرب الباردة بينهما . ففي إطار استراتيجيته « الاحتواء » الأمريكية ضد الاتحاد السوفيتي ، فإن الولايات المتحدة شجعت قيام حلف بغداد في ٢٤ فبراير ١٩٥٥ ، وبعد أربعة أيام من توقيع اتفاقية إنشاءها قامت إسرائيل بعدوانها على الجيش المصري في قطاع غزة وهو العدوان الذي دفع مصر بالإضافة إلى توجهاتها القومية للعمل على الحصول على السلاح الشرقي للدفاع عن نفسها ضد إسرائيل ، وهو ما حدث فعلاً في صفقة الأسلحة التشيكية في سبتمبر ١٩٥٥ . لقد أعطت هذه الصفقة الاتحاد السوفيتي الفرصة لكي يقيم لنفسه حضوراً في الشرق الأوسط ، وقد بلغت ذروة هذا الحضور في نهاية الستينات نتيجة المأزرة السوفيتية للموقف العربي في أعقاب هزيمة ١٩٦٧ . وقد لعبت العلاقات المصرية السوفيتية دوراً مركزياً في التواجد السوفيتي في المنطقة

منذ نهاية الحرب العالمية الثانية ، أخذت منطقة الشرق الأوسط التي تشمل الأقليم العربي والدول المجاورة غير العربية ، تشغل مكانة متزايدة في السياسة العالمية عامة والعلاقات بين القوتين العظميين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة بصفة خاصة . وبينما كانت المنطقة تمثل في معظم الأحوال منطقة للتنافس بين القوتين ، فإنها في فترات قليلة عرفت بعض أنواع من التعاون خاصة خلال فترة الوفاء .

ففي بداية الحرب الباردة ، فإن التنافس بين القوتين حدث على هامش الأقليم العربي في كل من تركيا وإيران واليونان ، وكانت أحداث اليونان في عام ١٩٤٧ سبباً في إصدار الولايات المتحدة لمبدأ ترومان الذي تضمن « تأييد الشعوب الحرة التي تقاوم محاولات الهيمنة من أقليات مسلحة أو الضغط من الخارج » . وكان المقصود بهذه العبارة الأخيرة الجماعات اليسارية والراдикаلية والشيوعية التي تلقى تأييد الاتحاد السوفيتي ودول شرق أوروبا ، مما يشكل بداية رسمية للاستقطاب بين القوتين العظميين . وقد تضمن بنوداً بتقديم المعونات العسكرية والاقتصادية لليونان على أسس ثنائية . وفي ١٧ أكتوبر ١٩٥١ فقد أضيف بروتوكولاً لهذا المبدأ يقوم بمقتضاه حلف الأطنطلي بتقديم ضمانات أمنية لكل من اليونان وتركيا ومنطقة شرق البحر المتوسط .

وكان مبدأ ترومان بداية لعدد من السياسات الأمنية الغربية التي عادت الأمن الأقليمي في الشرق الأوسط بأمن المعسكر الغربي في صراعه مع المعسكر الشرقي ، فصدر الإعلان الثلاثي لكل من الولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا في مايو ١٩٥٠ بضمان الحدود الإقليمية في المنطقة . وتم توقيع معاهدة حلف بغداد في فبراير ١٩٥٥ ، وصدر مبدأ أيزنهاور في يناير ١٩٥٧ ، ووقعت الولايات المتحدة اتفاقيات مع الدول الأعضاء في الحلف المركزي في مارس ١٩٥٩ ، كما صدر مبدأ كارتير في يناير ١٩٨٠ ، وكان كل ذلك تعبيرات في هذه الرؤية الغربية للأمن الأقليمي في المنطقة . وبطل جوهر هذه التعبيرات كلها الحفاظ على الأمر الواقع في الشرق الأوسط وليس فقط في مواجهة « التهديدات السوفيتية » ولكن أيضاً في

وهو الأمر الذي اعتبره السوفييت كسرا للاحتكار الغربي للنفوذ في المنطقة وأربع المكائنة والنفوذ السوفيتي في منطقة شرق البحر المتوسط .

الشرق الأوسط في مرحلة الوفلوق :

أصبح الصراع العربي - الإسرائيلي موضوعا مباشرا في التفاعلات الأمريكية السوفيتية في أعقاب حرب يونيو ١٩٦٧ بحيث أصبحت أزمة الشرق الأوسط واحدة من الموضوعات على قائمة أعمال العلاقات بينهما . ففي الاجتماع الذي تم في جلاسبور في يومي ٢٢ و ٢٥ يونيو ١٩٦٧ بولاية نيوجيرسي الأمريكية بين الرئيس الأمريكي جونسون ورئيس الوزراء السوفيتي اليكس كوسيجين والذي كان يرأس وفد بلاده في الدورة الطارئة للجمعية العامة للأمم المتحدة والخاصة بالشرق الأوسط ، بحث الطرفان الوضع في الشرق الأوسط بالإضافة إلى موضوعات أخرى أبرزها حرب فيتنام والمسائل المتعلقة بمنع انتشار الأسلحة النووية ولم تزد نتائج هذا الاجتماع عن الإشفاق على استمرار تبادل وجهات النظر بين الطرفين بصدد الوضع في الشرق الأوسط ومحاولة البحث عن قرار مقبول يقدم مبادئ لتسوية سلمية وقد أسفرت هذه الاتصالات عن توصيل المندوب الأمريكي في الأمم المتحدة آرثر جولدبرج مع السفير السوفيتي في واشنطن أناتوليس روبرتين إلى مشروع قرار يقدم للجمعية العامة يؤكد مبدأ عدم جواز غزو الأراضي بواسطة الحرب طبقا لميثاق الأمم المتحدة ويطلب من كل أطراف النزاع أن تقوم بلا تأخير بسحب قواتها من الأراضي التي تم احتلالها بعد ٤ يونيو ١٩٦٧ . ولكن الولايات المتحدة سحبت موافقتها على هذا المشروع بعد أقل من يومين . وقد أدى ذلك إلى إخفاق الجمعية العامة في التوصل إلى قرار بصدد الوضع في المنطقة . وعندما عادت القضية إلى مجلس الأمن الدول وبعد مناقشات عديدة من كليهما وافقا على القرار ٢٤٢ الخاص بالشرق الأوسط في ٢٢ نوفمبر ١٩٦٧ .

السنوات تالية فإن تفسير القرار ٢٤٢ أصبح محور المناقشات السوفيتية الأمريكية بخصوص الشرق الأوسط . وقبل افتتاح الجمعية العامة للأمم المتحدة عام ١٩٦٨ تقدم الاتحاد السوفيتي للولايات المتحدة بإقتراح يقضي بضمان القوى الكبرى سلاما يقوم على انسحاب إسرائيل إلى حدود ١٩٦٧ وإنهاء حالة الحرب ووجود للأمم المتحدة في مناطق تجلو عنها إسرائيل على

أن يتم التفاوض بشأنها قضايا أخرى (مثل المرور في قناة السويس ووضع اللاجئين ووضع القدس) في وقت آخر . ولكن الولايات المتحدة رفضت هذه المقترحات في ١١ أكتوبر ١٩٦٨ ودعت إلى التركيز على جهود الوساطة التي كان يقوم بها آنذاك جونار يانج ممثل السكرتير العام للأمم المتحدة . ومرة أخرى في ٣٠ ديسمبر ١٩٦٨ تقدم الاتحاد السوفيتي بمذكرة إلى الولايات المتحدة تدعو إلى انسحاب إسرائيل كاملا إلى خطوط ٥ يونيو ١٩٦٧ على أن يتم ذلك على مراحل ويتم الاتفاق على وضع قوات الأمم المتحدة على الحدود في سيناء وشرم الشيخ وقطاع غزة ويتم بعد ذلك إنهاء حالة الحرب بين إسرائيل والبلدان العربية . وفي ١٥ يناير ١٩٦٩ تقدمت إدارة جونسون الأمريكية بمذكرة إلى الاتحاد السوفيتي وقد كان الهدف من المذكرة الأمريكية كسب الموقف لحين تولى إدارة ريتشارد نيكسون الجديدة في الولايات المتحدة ، ولكنها تضمنت تناقضات كاملة مع المذكرة السوفيتية خاصة فيما يتعلق بتفسير قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ فيما يتعلق بمدى الانسحاب الإسرائيلي حيث أصرت على أن الانسحاب لا ينبغي أن يكون إلى خطوط الهدنة العربية الإسرائيلية وإنما إلى حدود آمنة يتفق عليها الطرفان .

وقد استمرت قضية الشرق الأوسط في كونها إحدى قضايا العلاقات بين موسكو وواشنطن من خلال إطارين للمباحثات . الأول فيما عرف بالمباحثات الرباعية والتي نشأت بناء على مبادرة من فرنسا التي دعت إلى مفاوضات رباعية يحضرها كل من الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا بصدد الشرق الأوسط ، وقد انعقدت بالفعل هذه المباحثات بدءا من ٢ أبريل ١٩٦٩ واستمرت بعد ذلك لأكثر من عامين ولم تحرز تقدما يذكر ، أما الإطار الثاني انبثق عن المباحثات الرباعية فكان إطارا ثنائيا بين موسكو وواشنطن في محاولة للتوصل إلى اتفاق بين القوى السياسية على إطار للمفاوضات يمكن أن تتم فيه مهمة يارنج ولم تسفر هذه المباحثات بدورها عن شيء . والواقع هو أن الولايات المتحدة تدريجيا أصبحت تعمل على الأفراد بمحاولة تسوية صراع الشرق الأوسط من خلال مبادرة روجرز . وتدرجيا فإن الصراع العربي - الإسرائيلي أصبح على هامش علاقات القوتين العظميين مع إنشغالهما خلال مرحلة الوفلوق بعدد من القضايا التي أصبحت ذات أولوية قصوى في العلاقات بينهما مثل الحد من الأسلحة النووية والأمن الأوربي وإنهاء حرب فيتنام .

وقد وضحت هامشية أزمة الشرق الأوسط في علاقات القوتين العظميين في كونها شكلت موقعا ذليلا في أهم مؤتمرات للوفاء السوفيتي - الأمريكي وهما مؤتمرا قمة مايو ١٩٧٢ في موسكو ، ويونيو ١٩٧٢ في واشنطن حيث لم تشغل قضية الشرق الأوسط سوى سطور قليلة في البيان الختامي لكلا المؤتمرات . ففي قمة مايو ١٩٧٢ أكد الطرفان على ضرورة تحقيق التسوية السلمية وفقا لقرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ ووعدا ببذل جهودهما لتحقيق هذه التسوية وأنه حسب وجهة نظريهما فإن إنجاز ذلك سوف يسمح بتطبيع الموقف في الشرق الأوسط وسوف يسمح على وجه التحديد أن يؤخذ في الاعتبار إتخاذ خطوات متقدمة في سبيل تحقيق الارتخاء العسكري في المنطقة . وفي قمة واشنطن في يونيو ١٩٧٢ لم تتغير أهمية الشرق الأوسط في علاقات القوتين حيث اكتفيا بالتأكيد على العموميات الخاصة بالاتفاق فيما بينهما دونما الخوض في نطاق النقاط الجوهرية للاختلاف والتي سادت العلاقات بينهما خلال الفترة السابقة ، حيث لم يزد ما ذكره في البيان النهائي للمؤتمر عن التدمير عن اهتمامهما البالغ بالوضع في المنطقة والوعد بضرورة بذل الجهود من أجل تحقيق أسرع تسوية ممكنة . هذه التسوية يجب أن تكون وفقا لمصالح جميع دول المنطقة ومتسقة مع استقلالها وسيادتها وأن تأخذ في حساباتها المصالح المشروعة للشعب الفلسطيني .

وقد كان هذا الموقف من الشرق الأوسط دلالة على أن موسكو وواشنطن قد جعلتا أزمة الشرق الأوسط واقعة خارج إطار الوفاق بينهما ، وفي إطار التناقض بينهما مما يعد استمرارا لسلوكيات الحرب الباردة وهو الأمر الذي اتضح بسرعة خلال حرب أكتوبر ١٩٧٣ فرغم أن اليات الوفاق قد تمتثل خلال الحرب في كثافة الاتصالات فيما بينهما إلا أن كلا منهما عملا على تحقيق مميزات استراتيجية من خلال أحداث المنطقة حيث عمد كلاهما على إلحاق الأطراف الوثيقة الصلة به بالسلاح خلال الحرب حيث أقامت الولايات المتحدة جسرا جويا لد إسرائيل بالسلاح وقامت الاتحاد السوفيتي بنفس الشيء إزاء مصر وسوريا والعراق . وهكذا فإن خطين متوازيين من التفاعل بين القوتين بخصوص الشرق الأوسط كانا في نطاق الحركة فقد أسفرت الاتصالات ذات الطبيعة الوفاقية عن توصلهما إلى اتفاق وقف إطلاق النار يوم ٢١ أكتوبر بناء على مفاوضات أجراها هنري كيسنجر وزير الخارجية الأمريكي في موسكو بدءا

من يوم ١٩ أكتوبر وانتهت إلى القرار ٢٣٨ الذي صدر عن مجلس الأمن الدولي والذي دعا إلى وقف إطلاق النار بين الطرفين وإلى قيام مباحثات سلام بين الأطراف المعنية . ولكن في نفس الوقت فإن العلاقات الصراعية والتنافسية فيما بينهما استمرت خاصة من جانب الولايات المتحدة التي سمحت لإسرائيل بخرق قرار وقف إطلاق النار ، وحق الأمر الذي أدى إلى دعوة مصر يوم ٢٤ أكتوبر للقوتين العظميين للتدخل للإشراف على التزام إسرائيل بوقف إطلاق النار ، وهو الأمر الذي رفضته الولايات المتحدة ولكن الاتحاد السوفيتي استجاب له في رسالة بعث بها برجنيف إلى موسكو تضمنت دعوة لتشكيل قوة دولية من قبل الطرفين للمحافظة على وقف إطلاق النار . وتضمنت الرسالة أنه إذا وجد الرئيس الأمريكي أن هناك استحالة بالنسبة للمشاركة الأمريكية فإن الاتحاد السوفيتي سوف يكون مضطرا لإتخاذ خطوات مناسبة من جانبه حتى لا يسمح لإسرائيل بالاستمرار في خرقها لقرار وقف إطلاق النار . وقد أدى هذا الموقف السوفيتي إلى أن رفعت الولايات المتحدة درجة استعداد قواتها المسلحة بما فيها قواتها النووية . وقد مثل هذا الموقف لخطر الأزمات بين القوتين العظميين خلال فترة الوفاق وانتهت الأزمة بتراجع الاتحاد السوفيتي في إرسال قواته إلى المنطقة والتوصل إلى قرار جديد من مجلس الأمن برقم ٢٤٠ يقضي بوقف إطلاق النار التزمته به إسرائيل هذه المرة .

لقد كانت حرب أكتوبر ١٩٧٣ إيذانا بعودة أزمة الشرق الأوسط إلى دائرة اهتمام القوتين العظميين ومن ثم فقد دفعت إلى عقد مؤتمر جنيف للسلام في الشرق الأوسط ورغم صدور قرار من مجلس الأمن برقم ٢٤٤ لعام ١٩٧٣ بأن يكون المؤتمر تحت إشراف الأمم المتحدة فإن الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي وبريطانيا وفرنسا امتنعت عن التصويت على القرار وتغيبت الصين ولذلك لم تلتزم موسكو وواشنطن بالقرار وسعيا إلى عقد مؤتمر يكون تحت رئاستهما المشتركة بحيث يخول للسكترير العام للأمم المتحدة رئاسة جلسة الافتتاح فقط ثم يتبادل الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الرئاسة . وبالفعل انعقد المؤتمر يوم ٢١ ديسمبر وحضروا بالإضافة إلى الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي وإسرائيل والأردن وتغيبت سوريا عن حضور الاجتماع . ورغم أنه كان متصور أن يكون مؤتمر جنيف معد الإطار الذي تتم فيه تسوية أزمة

الشرق الأوسط فإن المؤتمر لم يقدر له أن يعقد مرة أخرى . فقد أخذت الولايات المتحدة تدريجياً تنفرد بإدارة التسوية في المنطقة ففي خلال عقد اتفاقيات للفصل بين القوات تم التوصل إلى الاتفاقية الأولى في ١٨ يناير ١٩٧٤ بين مصر وإسرائيل والثانية في ٢٠ مايو ١٩٧٤ بين سوريا وإسرائيل ثم الثالثة في ١ سبتمبر ١٩٧٥ بين مصر وإسرائيل مرة أخرى . في هذه الاتفاقيات التي تمت من الناحية الشكلية في إطار مؤتمر جنيف فإنها من الناحية الفعلية كانت احتكارات أمريكية ولم يزد الموقف السوفيتي عن الوقوف موقف المتفرج والحصول على المعلومات التي توفرها له الولايات المتحدة نحو مفاوضات الدائرة في المنطقة .

وبعد عامين من توقيع اتفاقية سيناء الثانية فقد بدا أن الإدارة الأمريكية للصراع العربي - الإسرائيلي قد وصلت إلى طريق مسدود ، وكانت هذه الإدارة تتعرض لانقذات شديدة من الاتحاد السوفيتي الذي رأى فيها تناقضا مع الوفاق ، والنقد المقابل الذي تقدمه موسكو للنقد الأمريكي للاتحاد السوفيتي بخصوص انتهاك الوفاق في أفريقيا الجنوبية أي في أنجولا وموزمبيق . ولما كانت الدولتان بصدد انقاذ روح الوفاق فيما بينهما بالسعي نحو توقيع اتفاقية الحد من الأسلحة الاستراتيجية الثانية فقد رآيا أن خطوة في طريق تسوية الصراع العربي الإسرائيلي يمكن أن تصنع محتوى اقليميا للوفاق الدولي ، ولذلك فقد قامت الدولتان في أول أكتوبر ١٩٧٧ بتوقيع بيان أمريكي سوفيتي يضع لأول مرة تصورا مشتركا للتسوية في الشرق الأوسط . هذا البيان دعا إلى تسوية دائمة وعادلة في المنطقة وإنهاء حالة الحرب وإقامة علاقات سلمية وعادية رسمية على أساس الاعتراف المتبادل بمبادئ السيادة والسلامة للأراضي والاستقلال السياسي . واعترف البيان بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني . ودعا البيان إلى اشتراك كل أطراف النزاع في مؤتمر للسلام ليقر في جنيف بما في ذلك ممثلين للشعب الفلسطيني وفي حالة توصلهما إلى تسوية فإنها يمكن تقديم ضمانات دولية لتنفيذ الاتفاق مع استعداد موسكو وواشنطن لتقديم هذه الضمانات ، بالإضافة إلى إقامة مناطق منزوعة السلاح ووضع قوات للأمم المتحدة أو مراقبين لها بين الأطراف المتنازعة . وعن الملاحظ أن هذا البيان قد تضمن تنازلات مشتركة من قبل الجانبين فقد اعترفت الولايات المتحدة بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني « وهو تدبير يتضمن تقدما في الموقف الأمريكي الذي كان دائما

يتحدث عن « المصالح المشروعة للشعب الفلسطيني » حيث يشمل التعبير الأول حق تقرير المصير بينما لا يشمل الثاني . كذلك فإن الحديث عن الضمانات المختلفة بما فيها ضمانات الدولتين الأعظم كان يعنى ضمنا انسحاب إسرائيل من الأراضي العربية المحتلة . وبالمقابل فإن البيان لم يدع إلى مشاركة منظمة التحرير الفلسطينية وإنما إلى مشاركة ممثلين عن الشعب الفلسطيني وهو تنازل قدمته موسكو لواشنطن مقابل التنازلات السابقين .

الشرق الأوسط في مرحلة الحرب الباردة الجديدة :

لم يمض أكثر من شهر واحد بعد توقيع البيان السوفيتي الأمريكي ، حتى بدأت التطورات في الشرق الأوسط ذاتها لكي تنسف هذا البيان ، والأكثر من ذلك أهمية أنها وضعت واحدة من أهم بذور قيام الحرب الباردة الجديدة وإنهاء الوفاق بين الدولتين فقد شجعت مبادرة الرئيس أنور السادات بعقد سلام بين مصر وإسرائيل الولايات المتحدة على محاولة كسب مزيد من النفوذ في منطقة الشرق الأوسط على حساب الاتحاد السوفيتي من خلال الانفراد بإدارة الصراع العربي - الإسرائيلي ، وهو الأمر الذي حدث بالفعل خلال السنوات التالية ففي سبتمبر ١٩٧٨ تم توقيع اتفاقيات كامب ديفيد ، وفي ٢٦ مارس ١٩٧٩ تم توقيع معاهدة السلام المصرية - الإسرائيلية وتم دفن البيان السوفيتي الأمريكي نهائيا ، بل أصبحت الولايات المتحدة ترفض تماما عقد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الأوسط ، وهوما كان يعنى دائما استبعاد الاتحاد السوفيتي من المشاركة في التسوية .

ومنذ تلك اللحظة ، فإن الحرب الباردة الجديدة أخذت في الاستحكاك في المنطقة ، خاصة مع عزز الكونجرس الأمريكي عن التصديق على اتفاقية الحد من الأسلحة الاستراتيجية الثانية (سالت ٢) ، وقيام الاتحاد السوفيتي بغزو أفغانستان وقيام الثورة في إيران وما تلاها من الحرب العراقية الإيرانية مما دفع الولايات المتحدة بجانب انفرادها بعملية التسوية إلى الإعلان عن مبدأ كارتر في يناير ١٩٨٠ تتضمن تحذير الاتحاد السوفيتي من التدخل في شؤون الدول النشطة في الخليج العربي . واكد كارتر أن أي محاولة لأية قوة خارجية للتحكم في هذه المنطقة سوف يعد هجوما على المصالح الحيوية للولايات المتحدة تستدعي ردها بكل

الوسائل بما فيها القوة العسكرية ، وكان إعلان هذا البدأ عودة للمبادئ الأمنية الأمريكية خلال الخمسينات وفي ظل ظروف الحرب الباردة خلال تلك الفترة .

ومنذ احتدام الحرب الباردة الجديدة بين العملاقين خلال الثمانينات فقد خرج الشرق الأوسط من إطار التفاعلات المباشرة بينهما وإن استمر في إطار التنافس المحتدم بينهما خلال هذه الفترة . وقد ظهر ذلك واضحا ليس فقط من خلال مبدأ كارتر وإنما أيضا من خلال محاولة رونالد ريجان رئيس الجمهورية الأمريكية وإدارته إقامة ما هو معروف « بالاجتماع الاستراتيجي » في المنطقة ضد الاتحاد السوفيتي بحيث يجب الصراعات الإقليمية خاصة بين إسرائيل والدول العربية . وبعد أن اتضح اخفاق هذه السياسة فقد جنحت الولايات المتحدة إلى تطوير السياسة المعادية للسوفييت من خلال إقامة تعاون استراتيجي بين إسرائيل وواشنطن تم توقيعه في سبتمبر ١٩٨١ وتم تدعيمه خلال السنوات التالية عسكريا واقتصاديا من خلال توقيع اتفاقية منطقة للتجارة الحرة بين إسرائيل والولايات المتحدة . بالإضافة إلى ذلك فقد سعت الولايات المتحدة إلى تدعيم قواتها للانتشار السريع في المنطقة في مواجهة تلك السوفيتية . أما الاتحاد السوفيتي فمن جانبه فقد قبل تراجع مؤقتا من الساحة الشرق أوسطية . وظهر ذلك واضحا أبان الأزمة اللبنانية في صيف عام ١٩٨٢ بعد احتلال إسرائيل للبنان وقامت سياسته على دعم دفاع عدد من الدول الاستراتيجية في المنطقة وهي سوريا وليبيا واليمن الجنوبية وأثيوبيا في محاولة للتخندق داخل الشرق الأوسط بانتظار ظروف أفضل .

وخلال عام ١٩٨٥ ، فإن نمط الحرب الجديدة في العلاقات بين العملاقين استمر بالنسبة للشرق الأوسط ، وقد ظهر ذلك واضحا في اصرار الولايات المتحدة على استبعاد الاتحاد السوفيتي من أية مبادرات سلمية خاصة بالشرق الأوسط . وحينما عقدت الدولتان اجتماعا خاصا بمنطقة الشرق الأوسط في ٩ فبراير ١٩٨٥ في إطار سلسلة لقاءاتهما بخصوص القضايا الإقليمية الدولية ، فقد أعلنت الولايات المتحدة أن هذا اللقاء يهدف إلى تبادل وجهات النظر والمعلومات في القضايا المتعلقة بالشرق الأوسط ، وإن الاجتماع لن يؤدي إلى مفاوضات أوسع كما أنه لا يهدف إلى التوصل إلى أي اتفاق .

وأكثر من ذلك فإن الولايات المتحدة أخذت في وضع عدد من الشروط لمشاركة الاتحاد السوفيتي في أية مظلة دولية لجهود التسوية في المنطقة ، منها إعادة العلاقات الدبلوماسية مع إسرائيل وتشجيع هجرة اليهود السوفيت إليها . ولما كانت موسكو ليست على استعداد للاستجابة لهذه الشروط فإن واشنطن حاولت استبعاد قضية الشرق الأوسط من اجتماع القمة بين جورجا تشيف وريجان في جنيف في ١٩ و ٢٠ نوفمبر ١٩٨٥ . فرغم أنها قبل المؤتمر أصرت على مناقشة المنازعات الإقليمية فإن قائمة هذه المنازعات لم تشمل سوى أمريكا الوسطى وأفغانستان وجزر شرق آسيا ، وكان ذلك إشارة أمريكية بأن الشرق الأوسط هو منطقة خاصة بالولايات المتحدة لا يحق للاتحاد السوفيتي التفاوض حولها . أما الاتحاد السوفيتي الذي كان يرى أن إثارة موضوع المنازعات الإقليمية هو وسيلة أمريكية للتشهير بموسكو والتفطية على موضوع استراتيجي حرب الكواكب الأمريكية والذي كان على رأس أولويات موسكو في المؤتمر . ولذلك فقد أثار الاتحاد السوفيتي قبيل المؤتمر ضرورة طرح موضوع الشرق الأوسط كموضوع مضاد للموضوعات الأمريكية . وقد انتهى الأمر ببحث موضوع الشرق الأوسط في لقاء هامشي بين وزيرى خارجيتي البلدين على هامش أعمال المؤتمر ولم تتجاوز نتائج هذا الاجتماع عن تبادل وجهات النظر وهي لفقة دبلوماسية تقصر عمليا بأنه لا شيء جديدا ، وأن كل طرف لا يزال عند مواقفه السابقة بما يعنى استمرار الشرق الأوسط لمنطقة تنافس وصراع بين القوتين الأعظم .

٤ - السياسة العسكرية للولايات المتحدة الأمريكية في الشرق الأوسط :

تتبع السياسة العسكرية للولايات المتحدة الأمريكية في الشرق الأوسط من سياستها العسكرية الكونية ، ومن أهداف الأمن القومي الأمريكي ، وقد اختلفت هذه السياسة على مر السنين اختلافا محدودا نتيجة لاختلاف الأهداف ، وتقدير المخاطر التي تهدد الأمن الأمريكي .

لقد حددت الولايات المتحدة الأمريكية هدف أمنها القومي بعد الحرب العالمية الثانية باحتواء ، ومنع انتشار الشيوعية في أي مكان في العالم ، واعتبرت نفسها شرطيا عالميا . وقد اعتمدت في تحقيق أهدافها على استخدام القوة العسكرية بالإضافة إلى الوسائل الاقتصادية والسياسية وشبه العسكرية في العالم كله .

الكتاب بأنه « صراع مع الكفار المحدين في الكرملين » أو أنه دفاع عن الحرية والديمقراطية وتحرير الشعوب المستعبدة ، فقد سبق أن قبلت يوغوسلافيا الشيوعية كعضو في حلف البلقان كما أن معاداة حركات التحرر الوطني يتناقض مع الدفاع عن الحرية والتأثير على نتائج انتخابات الدول يتناقض مع الديمقراطية . أى أن الولايات المتحدة الأمريكية كانت تحارب الشيوعية من أجل الحفاظ على هيبتها الدولية ، كدولة عظمى ليس لها منازع ، أو أنها رجل الشرطة العالمى الوحيد .

كان لانهايار سياسة الاحلاف العسكرية بداية من حلف بغداد منذ عام ١٩٥٨ عند قيام الثورة العراقية ، وضعف حلف جنوب شرق آسيا ابتداء من عام ١٩٦٢ ونتيجة لتعاظم حركة عدم الانحياز ، ثم للحرب الفيتنامية أثر كبير على السياسة العسكرية الأمريكية التى ادركت بنهاية الستينات أن هناك لاستخدام القوة المسلحة . وقدرتها على التأثير على الأحداث حول العالم وأنها تستطيع أن تحقق احتياجات أمنها القومى ، ولا تستطيع وحدها أن تحافظ على حرية واستقلال الأمم غير الشيوعية في العالم ، وأن هذا لم يكن حيويًا للأمن القومى الأمريكى ، ولهذا فقد أعلن الرئيس الأمريكى السابق نيكسون مبداء في جوام في ٣ نوفمبر ١٩٦٩ ، والذي لم يتصل فيه ولم يعترف بخطأ السياسة السابقة وإنما أعلن أن على حلفاء الولايات المتحدة منذ ذلك الوقت (خارج غرب أوروبا واليابان) أن يتحملوا المسئولية الأولى عن أمنهم الخاص ، وأن الولايات المتحدة ستقدم إلى بلادهم بعض المساعدات ، ولكن عليهم هم في النهاية ، وليس على الولايات المتحدة أن يقرروا مصائرهم . لقد كشف التنفيذ الفعلى لهذا المبدأ الجديد أن الولايات المتحدة الأمريكية لم تغير هدفها ولكنها غيرت في الأسلوب فقط ، أى أنها استمرت في القيام بدور رجل الشرطة الأوجد في العالم . إلا أنه يعتمد على بعض مروجيه بدلا من أن يتدخل بنفسه إلا عند الضرورة القصوى . فقد عمدت إلى تشكيل قوى عملية تقوم باستخدام القوة العسكرية كوسيلة سياسية بدلا منها ، واستمرت في تقديم المعونات العسكرية والاقتصادية لهذه القوى ، وعملت على التأثير في نتائج الانتخابات وتغيير نظم الحكم لصالحها بطرق أكثر انتشارا ، وفى نفس الوقت فانها ضيق من تحديد عدوها ليكون الاتحاد السوفيتى ودول حلف وارسو بدلا من أن يشمل كل النظم الشيوعية ، وقد برزت هذه السياسة في منطقة الشرق الأوسط أساسا في الاعتماد

فقد عملت على احاطة العالم الشيوعى بأحلاف عسكرية ، قدمت مئات بلايين الدولارات على هيئة معونات عسكرية واقتصادية للنظم غير الشيوعية وتدخلت مستترة في بلاد كثيرة ، وعملت على التأثير في نتائج انتخابات الدول واستخدمت القوات المسلحة أكثر من ٢٠٠٠ مرة كوسيلة سياسية .

لقد بدأت سياسة الاحلاف عام ١٩٤٧ بمعاهدة ريو مع الدول الأمريكية ، ثم عام ١٩٤٩ بحلف شمال الاطلنطى ، وقد بدأ دخول الشرق الأوسط في سياسة الاحلاف عام ١٩٥٢ حينما أصبحت تركيا عضوا في حلف شمال الاطلنطى ، ثم بمحاولات انشاء حلف بغداد عام ١٩٥٤ ثم انشائه في عام ١٩٥٥ الذى أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية شريكا صامتا فيه بعد أن انضمت اليه كل من ايران والعراق وتركيا وباكستان وبريطانيا ، وكانت قد وقعت معاهدات دفاع مشترك ثنائية مع اليابان والفلبين عام ١٩٥١ ، ثم اقامت في نفس السنة حلف الانتوزس مع استراليا ونيوزيلندا ، ثم اقامت حلف جنوب شرق آسيا عام ١٩٥٤ . وقد ظلت الولايات المتحدة تتبع هذه السياسة وتعمل على تحقيق هذا الهدف رسميا على الأقل حتى عام ١٩٦٩ ، اعتمدت فيها على استخدام القوات المسلحة ووصلت إلى التورط في حربين كبيرتين طويلتين في كوريا الشمالية وفيتنام واستخدام فعلى للقوة في لبنان بالاشتراك مع قوة بريطانية في الأردن عام ١٩٥٨ وحصار كوبا عام ١٩٦٢ ، وتورط في الدومنيكان عام ١٩٦٥ كما اعتمدت على انشاء قواعد عسكرية أمريكية محيطة بالدول الشيوعية ، وتقوية العناصر الدفاعية للقوى العميلة أو المحالفة لها ، بالإضافة إلى نشر اساطيلها في المياه الدولية وأخيرا على الردع الروسى .

وهكذا فإن الشرق الأوسط برز في السياسة العسكرية الأمريكية بالدرجة الأولى على أنه منطقة ملاصقة للاتحاد السوفيتى يجب أن تكون تحت سيطرتها لتحقيق هدفها من منع انتشار الشيوعية ولم تبرز أهمية للأشراف على خطوط المواصلات البحرية ، أو كمصدر للمواد الحيوية الخام الاستراتيجية اللازمة للاقتصاد الأمريكى ، لا لغياب ذلك عن بال صانعى السياسة الأمريكية ، وإنما لأنه لم يكن هناك تهديد حقيقى لهما ، كما أن هدف منع انتشار الشيوعية ، وسياسة الاحلاف كانت تجب باقى الأهداف . وليس صحيحا أن الولايات المتحدة الأمريكية كانت تحارب الشيوعية بسبب العامل المعنوى الذى عبر عنه بعض

على نظام الحكم الموالي لها في إيران ، والصحيح بها في إسرائيل ، وعلى حكم الإمبراطور هيلاسيلاسي في أثيوبيا ، هذا بالإضافة إلى التواجد العسكري من خلال الأساطيل البحرية والقواعد والتسهيلات العسكرية الممنوحة لها ، ثم على الردع .

على أن مبدأ نيكسون لم يستطع أن يصمد طويلا نتيجة لعوامل عديدة كان أهمها التطور الكبير في البناء العسكري للاتحاد السوفيتي وحلف وارسو ، وتداعى بعض القوى الإقليمية التي اعتمدت عليها الولايات المتحدة مثل حكم الإمبراطور هيلاسيلاسي في أثيوبيا والقصور الخطير الذي ظهر في قوة إسرائيل عام ١٩٧٣ ، وتداعى حكم شاه إيران ، وظهور نظم حكم جديدة معادية للولايات المتحدة الأمريكية في كل من آسيا وأفريقيا مثل فيتنام وكمبوديا وإيران وأثيوبيا واليمن الديمقراطية وليبيا وأنجولا وموزمبيق والكونغو وما حملته هذه التغييرات من تهديد لطرق المواصلات البحرية الأمريكية ، ولم تقتصر العوامل المؤثرة على العوامل الخارجية بل أن بعض العوامل الداخلية كان لها تأثير كبير . فالنظام السياسي للولايات المتحدة الأمريكية يقيد سلطة الإدارة بحيث لم يكن من الممكن أن يحدث تغييرا شديدا في السياسة العسكرية الأمريكية ، كما أن النظام الاقتصادي الأمريكي جعل الولايات المتحدة الأمريكية تعتمد بشكل متزايد هي وحلفائها على مصادر أجنبية للمواد الحرجة لتوظيف اقتصادها إذ اتضح في أوائل السبعينات أن الاقتصاد الأمريكي كان يعتمد عندئذ على مصادر أجنبية لتوفير احتياجاته بأكثر من ٥٠٪ من خمس مواد خام حرجة ، وأن هذه النسبة ستزيد حتى نهاية القرن العشرين لتصل إلى ١١ مادة حرجة منها ثلاثة مواد بنسبة ١٠٠٪ ومادتين أكثر من ٩٠٪ ومادة أخرى أكثر من ٨٠٪ وثلاث مواد أخرى أكثر من ٦٠٪ . علما بأن هذه المواد لا تشتمل على البترول الذي يجب على الولايات المتحدة استيراد ٥٠٪ من احتياجاتها منه ، بينما يعتمد حلفاؤها في اليابان وغرب أوروبا باستثناء المملكة المتحدة على استيراد كل ما يحتاجونه من بترول . وهكذا أصبح واضحا أن الحفاظ على مستوى المعيشة في الولايات المتحدة الأمريكية يتوقف على قدرة الولايات المتحدة على تأمين المواد الخام اللازمة ، واستثمار أعالي البحار ، والوصول إلى الأسواق الخارجية . كما أن الوضع الجغرافي للولايات المتحدة الذي يجعل أكثر من ٦٠٪ من حدودها شواطئ على مياه دولية جعل أعداءها

يتواجدون أساسا وراء البحار كما أن تجارتها أيضا أصبحت أساسا مع دول وراء البحار معا دعاها باستمرار إلى فرض سيطرتها على البحار لتأكيد نجاحها في السلام ونصرها في الحرب ، كل هذا دفعها مرة أخرى إلى الميل لاستخدام قوتها العسكرية كوسيلة سياسية ، ولا ننسى في ذلك جماعات الضغط وخاصة الإسرائيلية في دفع الولايات المتحدة الأمريكية إلى استخدام قوتها العسكرية للتأثير في الأوضاع السياسية الدولية .

أدى كل ما سبق إلى قيام الرئيس كارتر بتعديل سياسة الأمن القومي للدولة حدد فيها خلال عامي ١٩٧٨ - ١٩٧٩ أهداف الأمن القومي الأمريكي بالآتي :

١ - ردع الهجمات النووية والتقليدية على البلاد وحلفائها خاصة في غرب أوروبا واليابان ومن الاتحاد السوفيتي ودول حلف وارسو .

٢ - المحافظة على خطوط المواصلات البحرية والجوية مفتوحة بين الولايات المتحدة وحلفائها وشركائها التجاريين .

٣ - توفير بيئة دولية تشجع التنمية الديمقراطية ، وتحسين احترام حقوق الإنسان ، والمحافظة على الحركة الحرة إلى أسواق أعالي البحار للاقتصاد الأمريكي .

٤ - الرغبة في إنهاء أي تهديد يحدث بأقل خسائر للولايات المتحدة الأمريكية وعلى أسس مناسبة للولايات المتحدة وحلفائها .

وقد اعتبر قادة الولايات المتحدة أن هناك ثلاثة تهديدات محددة للأمن والرخاء الاقتصادي للدولة وحلفائها ، وقد حصروها في الآتي : التحدى الناتج عن البناء التسليحي للاتحاد السوفيتي وحلف وارسو ، والصور المختلفة لعدم الاستقرار الموجود في العالم الثالث التي يمكن استغلالها بواسطة قوى خارجية مثل الاتحاد السوفيتي ، واحتمال أرباك الاقتصاد العالمي الذي يمكن أن يسبب إلى صحة اقتصاد ورخاء الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها وأهمها الطاقة .

لقد انعكست هذه الأهداف والتهديدات في الوثيقة الرئاسية رقم PD-18 التي أعلنت في أغسطس ١٩٧٧ ، وفي التعليمات المرفق بها Consolidated والتي عكست استمرارا محدودا وتغييرا لسياسات الأعوام السابقة . وكانت أهم التغييرات هو النص على القدرة على تنفيذ استراتيجية حقيقية ضد أهداف القوة المضادة A true, countervailing strategy ، كما تطلبت

القدرة على مقاومة حرب خاطفة في أوروبا لمدة ٣٠ يوما ، والقدرة على التجاوب بتأثير في نفس الوقت لحرب صغيرة أو تهديد في منطقة الخليج لأنها قد تهدد الموقف في أوروبا . وفي يناير ١٩٨٠ أعلن الرئيس كارتر أن « أي محاولة من أي قوة خارجية للسيطرة على منطقة الخليج ستعتبر اقتحاما على المصالح الحيوية للولايات المتحدة » ، وأن اقتحاما كهذا سيصعد بأى وسيلة بما فيها القوة المسلحة ، كما أنه أعلن مبداه الذى أدى إلى انشاء قوة الانتشار السريع التى يمكن إرسالها إلى مناطق الأزمات وهى ما سميت بعد ذلك بالقيادة المركزية Centcom وقد اتخذت إدارة الرئيس ريجان نفس الخط السابق مع الاعتماد على سياسة دفاع قوى .

وهكذا فإن السياسة العسكرية الجديدة للولايات المتحدة تستمر في اهتمامها بمنطقة الشرق الأوسط لتحقيق ثلاثة من أهداف أمنها القومى ، ولدرء الاخطار التى ترى أنها تهدد هذا الأمن ، فمن خلال قواتها العسكرية في المنطقة يمكنها ردع الهجمات النووية والتقليدية على حلفائها في غرب أوروبا وفي المنطقة ، حيث تقع المنطقة على الجناح الجنوبي الشرقى لحلف شمال الأطلسي حيث حلفائها في غرب أوروبا ، كما يتواجد بها حليفها الاستراتيجي اسرائيل ، وبالإضافة إلى الدول التى وقعت معها اتفاقات تعاون استراتيجي ، أو اتفاقات تمنحها تسهيلات عسكرية ، كما يمكنها المحافظة على خطوط المواصلات البحرية والجوية مفتوحة بينها وبين حلفائها وشركائها التجاريين حيث تقع في المنطقة أهم خطوط المواصلات البحرية والجوية حيث البحر المتوسط ، والبحر الأحمر والبحر العربى ، والخليج العربى والمضائق المتحكم في خطوط المواصلات البحرية هرمز ، وباب المندب ، وقناة السويس ، وجبل طارق ، كما تمر بها جميع الخطوط الجوية بين أوروبا الغربية وحلفاء الولايات المتحدة في جنوب شرق آسيا وأستراليا واليابان بصفة خاصة ، كما أن المنطقة مهددة لأن تدعى أمريكا أنها تنمى الديمقراطية وتعمل على احترام حقوق الإنسان بها ، كما تمثل سوقا هاما للاقتصاد الأمريكى .

أما عن التهديدات للأمن القومى والرخاء الاقتصادى للولايات المتحدة فإن المنطقة من أقرب المناطق إلى البناء العسكرى للاتحاد السوفيتى وحلف وارسو وهى - باعتبار دولها من دول العالم الثالث - ليست مستقرة تماما ويمكن استغلالها بواسطة قوى خارجية ، كما أنها تضم أكبر مخزون للطاقة العالمية من البترول .

على أنه يلاحظ أن الولايات المتحدة لم تعد تنظاها كثيرا بأن العامل المعنوى يمثل الدافع الأول لسياساتها الدفاعية فهى لا تقنع في اعتبارها أمن شعوب المنطقة نفسها وتتجاهل حاجة خصوصها إلى ردع هجماتها ، وحاجة دول المنطقة إلى ردع اسرائيل وهجماتها التقليدية والنووية ، وحاجة خصومها وشعوب دول المنطقة لحماية مواصلاتها البحرية والجوية ، وإلى بقاء خطوط المواصلات مفتوحة أمام جميع الدول بلا استثناء ، كما أن الديمقراطية وحقوق الإنسان لا يشترط أن تكون وفقا للمفهوم الأمريكى ولا تهتم بحرية الحركة لاقتصاد غيرها وخاصة دول المنطقة . كما أن التهديدات للأمن القومى الأمريكى لا تتمشى دائما مع متطلبات أمن دول المنطقة حيث تتجاهل - بل تمزج - التهديد الناتج عن البناء العسكرى الاسرائيل وهى تطلب الاستقرار الذى يناسبها في دول العالم الثالث حتى وأن كان لا يتمشى مع مصالح شعوب المنطقة ، كما أنها تهتم بصحة ورخاء اقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها حتى وأن تعارض مع صحة اقتصاد شعوب المنطقة .

يمكن حصر أدوات السياسة العسكرية (الدفاعية) للولايات المتحدة الأمريكية عموما في الآتى :

- ١ - المعاهدات والاتفاقات المختلفة بما فيها الحلاف العسكرية .
- ٢ - الامداد بالأسلحة والتعاون في مجال صناعة الأسلحة .
- ٣ - الخبراء العسكريون .
- ٤ - القواعد والتسهيلات العسكرية .
- ٥ - التواجد العسكرى المباشر .
- ٦ - المناورات العسكرية (المشروعات التكتيكية بجنود) .
- ٧ - التلويح باستخدام القوة العسكرية (الردع الاستراتيجي) .
- ٨ - الاستخدام الفعل للقوة العسكرية بشكل مباشر .

ويرتكز استخدام هذه الأدوات العسكرية على أصول ثابتة في المناطق المختلفة من المالم بالإضافة إلى المناورة بعناصر القوة المسلحة من قواعدا في الولايات المتحدة الأمريكية أو من مناطق تركزها المختلفة ، وتعتبر الركيزة الرئيسية للولايات المتحدة في منطقة الشرق الأوسط اسرائيل ، والأسطول السادس في البحر

المتوسط، ومفرزة المحيط الهندي البحرية وقوة الشرق الأوسط البحرية، وقاعدة ديبجوجارسيا. وتتكون عناصر المناورة الأساسية من قوات القيادة المركزية السابق ذكرها والمتمركزة في الولايات المتحدة الأمريكية.

لا تمثل الظروف السياسية لمنطقة الشرق الأوسط اوضاعاً مناسبة للولايات المتحدة الأمريكية لتحقيق هدفها الأول بردع الهجمات النووية والتقليدية السوفيتية على حلفائها في غرب أوروبا، إذ أن الدول الملائمة لحدود الاتحاد السوفيتي ليست على علاقة طيبة بها إذا اعتبرنا تركيا من دول أوروبا وأنها عضو في حلف شمال الأطلسي فيعد انسحاب باكستان من التحالف العسكرية عام ١٩٧٢، والإطاحة بحكم شاه إيران في عام ١٩٧٩، وبدخول القوات السوفيتية أفغانستان في عام ١٩٨٠ فقدت الولايات المتحدة معظم أصولها الثابتة التي كانت موجودة سابقاً في المنطقة، وخاصة افتقرت إلى عمقها بانسحاب العراق منها عام ١٩٥٨، إلا أن الولايات المتحدة الأمريكية تسعى إلى الاحتفاظ بأكبر قدر ممكن من بقايا هذه الأصول وتطويرها.

وهكذا فإن الولايات المتحدة سعت بعد دخول القوات السوفيتية إلى أفغانستان إلى تقوية صلاتها مع باكستان ولتدعيم قوات الثوار في أفغانستان عن طريقها. فقد سعت إلى الحصول على قواعد أمريكية في باكستان مقابل معونة اقتصادية، ويبدو أنها كانت تسعى إلى الحصول على قاعدة جوادار البحرية، وبيشاور الجوية. وبعض المواقع اللازمة للمخابرات قرب ممر خيبر. إلا أن باكستان رفضت هذه المطالب على أن إدارة الرئيس ريجان قد تقدمت بمعونة عسكرية إلى باكستان خاصة بتزويدها بما يقرب من ٤٠ طائرة طراز ف ١٦. يمثل السلاح الأمريكي حوالى ربع دبابت باكستان وأغلب عرباته المدرعة ومقذوفاته الموجهة المضادة للدبابات و٧٥٪ من المدرعات و٨٪ من طائرات قتاله إلا أنه يمثل كل مشترياته من العربات المدرعة والمدفعية وصواريخ الجوى و١٠٪ من الطائرات المقاتلة، أما ثوار أفغانستان فيبدو أن الولايات المتحدة تكفى بتقديم المعونة الاقتصادية لهم عن طريق باكستان، ولا تعتمد على تزويدهم بالأسلحة لصعوبة ذلك، بينما تزيد المخابرات الأمريكية الثوار بالقنابل اليدوية، والقوافل المضادة للدبابات وصواريخ الدفاع الجوى المحمولة على الكتف والذخيرة وبالاحتياجات

الطبية بطريقة سرية وليس عن طريق الحكومة الباكستانية، كما تقوم المخابرات المركزية بتدريب بعض الثوار في مدارسها وقد قامت الولايات المتحدة الأمريكية في نهاية عام ١٩٨٤ بالتعاقد مع باكستان على بيع مقذوفات ومعدات وأجهزة تصغير قيمته ٢٠ مليون دولار كما شحنت على وجه السرعة في يوليو عام ١٩٨٥ صواريخ جو/جو سبق التعاقد عليها وصواريخ استرج للدفاع الجوى بما قيمته ٨,٥ مليون دولار، كما يبدو أنها وافقت على بيع ١٥ نظام رادار AN/TPQ-36 لتحديد مبراض الهلونات قيمته ٦٥ مليون دولار، كما تشير بعض التقارير إلى شراء باكستان ٢ مجموعة ترانزستور بما قيمته ١,٦ مليون دولار لاسطولها من الولايات المتحدة.

ارتبطت الولايات المتحدة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية بإيران باتفاق ثنائي، ثم اشركتها في حلف بغداد (الحلف المركزي) الذي ظل قائماً رسمياً حتى عزل الشاه عام ١٩٧٩ وازداد اهتمامها بها خلال فترة السبعينات إذ اعتمدت عليها كقوة إقليمية فقد اهتمت بتزويدها بحوالى ٢٠٠ قاذفة مقاتلة من طرازى ف ٤، ف ٥، وحوالى ٧٧ طائرة من طراز ف ١٤، ونحو ١٥٠ طائرة عمودية من طراز كوبرا و٣٠٠ قتالية من أنواع مختلفة، كما أنها كانت على وشك أن تتعاقد معها على تزويدها بحوالى ٢٥٠ طائرة ف ١٨، و١١٠ من طراز ف ٥، و١٤٠ من طراز ف ١٦ و١٠ طائرات أنذار مبكر أو اكس، وقد بدأت الولايات المتحدة منذ أواسط السبعينات في بناء شبكة دفاع جوى شبه آلية متقدمة في إيران كان مفترضاً أن تكون أساساً لنظام دفاع جوى في الخليج كما رفعت قدرات رادارات المدى الطويل ووضعت فوق قمم الجبال الرئيسية، وقارت الانتهاء من شبكة مركزية بالالات الحاسبة الالكترونية تستخدم ٥٠ راداراً بنت مركز قيادة وسيطرة للدفاع الجوى الحديث بين مواقع الرادارات والدفاع الجوى في مختلف أرجاء إيران وكانت قد زودتها بوحدات صواريخ هوك وديابير. يبين كل ما سبق مدى ما كانت تتمتع به إيران من أهمية في النظام الأمنى الأمريكى إلا أنها فقدت هذه الميزة بعد الإطاحة بحكم الشاه، واحتجاز موظفي السفارة الإيرانية عام ١٩٨١ وعداوة النظام الإيرانى للولايات المتحدة. وقد اتخذت الولايات المتحدة سياسة متشددة حيال إيران وصلت إلى الاستخدام الفعلى للقوة العسكرية ضدها في محاولة انقاذ الرهائن الفاقلة، وحظر تصدير الأسلحة إليها،

أن تشتمل على الإدارة المشتركة بين تركيا والولايات المتحدة .

ويقدر الوجود العسكري الأمريكي بحوالى ١٢٠٠ رجل من الجيش و ٣٨٠٠ من القوات الجوية (تشمل على مركز قيادة ومجموعة طائرات قتال ومجموعتى قاعدة جوية وتعتبر أبرز القواعد والمنشآت العسكرية الأمريكية في تركيا هي :

١ - سينيوب :

موقع مراقبة ادارية واتصالات في شمال وسط تركيا ، يطل على البحر الأسود مهمته جمع معلومات عن النشاط السوفيتي في المجالين الجوي والبحري في البحر الأسود .

٢ - كارامور سيل :

محطة جوية على الشاطئ الجنوبي الشرقي لبحر مرمرة ، تتابع تحركات البحرية السوفيتية في غرب البحر الأسود ، والمناطق الناحضة لمضيق البسفور والدردنيل .

٣ - ديلبكير :

محطة جوية ، شرق تركيا الوسطى ، هامة لجمع المعلومات ، تشمل رادارا بعيد المدى .

٤ - بيليس :

محطة مراقبة الاختبارات النووية ، قرب انقرة العاصمة .

٥ - انيسيرليك :

القاعدة الجوية الرئيسية التكتيكية في تركيا ، قرب مدينة أضنة جنوب شرق تركيا .

٦ - الإسكندرونة :

قاعدة ادارية على الطرف الجنوبي الشرقي قرب الحدود السورية .

٧ - انقرة :

محطة جوية ، مقر القيادة الادارية الأمريكية في تركيا .

٨ - ازمير :

قاعدة مساندة للقوات الجوية الأمريكية ، ومقر القيادة الجنوبية الشرقية للقوات السرية لقوات حلف شمال الأطلسي ، مقر قيادة القوة الجوية التكتيكية السادسة للحلفاء .

٩ - ١٤ موقع انذار تابع لنظام ناجح في شتى انحاء البلاد وهو نظام حلف الأطلسي للدفاع الجوي في البيئة الأرضية .

واتجهت الى تطبيع علاقاتها مع العراق ، الا أنه يلاحظ انها منذ عام ١٩٨٤ سعت إلى اتخاذ موقف أكثر حياداً بين ايران والعراق للمحافظة على العلاقات التركية الايرانية ، على أنه يلاحظ أن ايران استطاعت الحصول بطريقة غير رسمية على بعض الأسلحة والمعدات الأمريكية بدت على أنها غير مشروعة ، على أنه لا يمكن القطع بأن الولايات المتحدة لم تسع إلى الاحتفاظ بعلاقة ما مع ايران خوفاً من تعاونها مع الاتحاد السوفيتي ، ويؤكد ذلك أن اتفاق الأمن المتبادل بين الولايات المتحدة وايران المنعقد في عام ١٩٥٩ لم يُلغِ حتى الآن .

تُكمل تركيا الخط الدفاعي المحيط بالاتحاد السوفيتي والذي يحقق الهدف الأول من أهداف الأمن القومي للولايات المتحدة الأمريكية بردع أي هجوم تقليدي أو نووي ضد حلفاء الولايات المتحدة في غرب أوروبا وقد صرح أحد مصادر الكونجرس أن «كالات جمع المعلومات (المخابرات) في تركيا قد دعمت خطط وسياسات وبرامج الولايات المتحدة لسنوات عديدة وتلعب المخابرات الالكترونية والاشارية ادواراً هامة تتصل بمنشآت كثيرة للنشاطات النووية الاستراتيجية مثلاً رادارات سمسون قرب سواحل البحر الأسود قامت بمتابعة تجارب إطلاق الصواريخ السوفيتية من كابو ستنديار (شرق فولجوجراد) منذ عام ١٩٥٥ بما في ذلك الصواريخ الباليستكية التي تطلق من الفواصات كما توفر تركيا نافذة على ميدان تايجوراثام (بجوار بحر ارال) حيث لا زالت تجرى اختبارات الصواريخ الباليستكية الجديدة لموسكو من طراز س . س - ١٨ ، وس . س - ١٩ وترتبط المحطات التركية بشبكة الولايات المتحدة السيزمية العالمية التي تكتشف التجارب النووية القريبة من الأرض من طبقة الكيلوطن المخفضة ، تغطي جهود جمع المعلومات التقليدية مجالاً متسعاً من الاتصالات السرية مع مصادر مختلفة إلى المساحة المتقدمة للأسطول السوفيتي وعملياته ، مستخدمة وسائل الكشف الطائرة وعلى الساحل وعلى الاجسام الطافية وربما فوق قاع البحر الأسود .

ترتكز السياسة العسكرية الأمريكية على معاهدات حلف شمال الأطلسي ، ومعاهدة ٩ يناير ١٩٨١ التي تضمن وضع القواعد والتسهيلات العسكرية الأمريكية ، والاتفاق الموقع في اواخر مارس ١٩٨١ الذي تضمن به تركيا حق الاستخدام الأمريكي للقواعد والمنشآت والتسهيلات الموجودة على أراضيها بشرط عدم استخدامها خارج منطقة عمليات الناتو ، وتحتمل

١٠ - بيريكليك :

مواقع إدارات متابعة FPS-79 تابع للقوة النووية الاستراتيجية الدفاعي .

١١ - سمسون :

موقع إدارات قرب البحر الاسود ، متابعة التجارب الصاروخية . وكان الاسطول السادس الأمريكي يتمتع ببعض الحقوق في ميناء استانبول وأزمير إلا أن ذلك انخفض بدرجة كبيرة نتيجة الاحتكاك مع السكان الأتراك . وتشترك القوات التركية في مناورات حلف شمال الأطلسي .

تمثل الأسلحة الأمريكية الجزء الأكبر من الأسلحة التركية وأن كانت تركيا قد سعت في الفترة الأخيرة إلى الحصول على حق انتاج بعض الأسلحة الأمريكية ، وقد أمدت الولايات المتحدة الأمريكية تركيا خلال عام ١٩٨٥ بعدد من طائرات S-2 لأعمال إكتشاف الغواصات بقدر بحوالي ١٨ - ٢٠ وحدة ، كما قدمت عرضاً لتزويدها بصفحة ١٥ هليكوبتر بل UH-1h في يونيو ١٩٨٥ .

تعتبر العراق وسوريا ولبنان والأردن وفلسطين عمقا للنظام الدفاعي الذي يمكن للولايات المتحدة استخدامه لتحقيق ردع الهجمات التقليدية والنووية السوفيتية ضد حلفائنا في غرب أوروبا وتعتبر هذا النطاق أيضا بعيدا عن وجود عسكري أمريكي مؤثر باستثناء إسرائيل .

اهتمت الولايات المتحدة بالعراق في أوائل منتصف الخمسينات لموقعها الجغرافي واشتركتها في حلف بغداد السوفيتي إلا أنها فقدت أصولها في العراق بقيام الثورة العراقية في ١٤ يوليو ١٩٥٨ واستمرت العراق بعيدة عن التأثير الأمريكي ، واستمرت هذه العلاقات متوترة خاصة بعد قطع العراق لعلاقاته الدبلوماسية مع الولايات المتحدة الأمريكية ، كما أدركت الولايات المتحدة العراق في لائحة الدول الأرمائية من المنظور الأمريكي . إلا أن العلاقات الأمريكية العراقية تحسنت إثر انسحاب القوات العراقية من الأراضي الإيرانية ، وتدهور العلاقات بين إيران والسوفيت وتطوير الدعم السياسي والعسكري السوفيتي للعراق . وكانت الولايات المتحدة قد أعلنت في عام ١٩٨٣ أنها تتبع سياسة تميل نحو العراق في صراعها مع إيران . وحلفته من الدول الأرمائية وأخيرا أعادت العلاقات الدبلوماسية معها في عام ١٩٨٤ مما أصبح له تأثير على زيادة عزلة إيران في حربها مع العراق ، وقد استطاع العراق من خلال خطوات تطبيع العلاقات مع الولايات المتحدة أن يحصل

على أغلب احتياجاته من الأسلحة الغربية المتطورة كما أن تحسين العلاقات واستعدادتها ينتظر أن يسول من مشترياتها من الأسلحة الغربية إذ أن الولايات المتحدة كانت تتأرض بيع الأسلحة الأوروبية التي تحتوي على اجزاء أمريكية الصنع إليه . وقد حصل العراق على ٦٠ طائرة مروحية أمريكية عام ١٩٨٢ وأبدى اهتماما بالحصول على طائرات هليكوبتر مدنية إلا أن بعض أعضاء الكونجرس الأمريكي قد عارضوا في ذلك ، ولا تشير أي بيانات إلى شراء العراق أية معدات عسكرية من الولايات المتحدة خلال عام ٨٤ - ١٩٨٥ سوى ٤٥ هليكوبتر Bell 214ST .

تعتبر سوريا من أكثر بلاد الشرق الأوسط بعدا عن الوجود العسكري الأمريكي فلا تربطها بها أي معاهدات أو اتفاقيات دفاعية ، وليس بها أي تسهيلات أو قاعدة عسكرية أو خبراء أو قوات عسكرية ، كما أنها تكاد لا تكون لديها أية أسلحة غربية ، وليس هناك ما يدل على احتمال شراء أسلحة أمريكية لسوريا . على أن الولايات المتحدة قد استخدمت قوتها العسكرية بشكل غير مباشر ضد سوريا بتعاونها مع إسرائيل على التغلب على وحدات صواريخ الدفاع الجوي ضد سوريا عام ١٩٨٢ ، الأمر الذي حقق نجاحا عسكريا ، ولكنه أدى إلى فشل السياسة العسكرية إذ الأمريكية إذ زادت أخطار الهجمات التقليدية والنووية ضد حلفائنا في غرب أوروبا بتدعيم الوجود العسكري السوفيتي في سوريا وفي شرق البحر المتوسط عموما .

تختلف لبنان عن سوريا نسبيا في هذا المجال حيث توجد علاقات طيبة بين الرئاسة اللبنانية والولايات المتحدة الأمريكية وقد أدى هذا إلى تدخل أمريكي عسكري مباشر في لبنان عام ١٩٥٨ ، لتدعيم الرئيس اللبناني السابق كميل شمعون . وقد ظلت القوات الأمريكية تتمتع ببعض المزايا حتى بداية الحرب الأهلية خلال السبعينات والتدخل السوري في لبنان إذ تضاوتت العلاقات الأمريكية اللبنانية ، إلا أن هذا لم يمه أدوات السياسة العسكرية الأمريكية في لبنان . لا ترتبط لبنان بأي اتفاقيات عسكرية مع الولايات المتحدة ، ولكن أغلب أسلحتها غربية وخاصة فرنسية . وقد تواجدت القوات الأمريكية خلال عام ١٩٨٢ في لبنان بما قدره ١٨٠٠ جنديا من مشاة البحرية كجزء من قوة السلام متعددة الجنسيات وحوالي ٦٠ - ٨٠ لتقوم بتدريب وحدات الجيش اللبناني ، كما قامت بتدريب حوالي ٦٠ ضابطا لبنانيا في فورت بيننج في جورجيا على مكافحة الإرهاب . كما اشتركت في إعادة بناء الجيش اللبناني وفقا لخطة

تعتبر إسرائيل الركيزة الأساسية للسياسة العسكرية للولايات المتحدة الأمريكية وأداة رئيسية في تحقيق أهداف أمنها القومي ، بما في ذلك ردع الهجمات التقليدية والنوية للاتحاد السوفيتي ، وهي يلعبها الأولى في المنطقة وربما في العالم كله ، إذ يصعب الوصول إلى الخط الفاصل بينهما إذ تتمتع إسرائيل بمزايا مختلفة في الولايات المتحدة وإسرائيل قديمة قدم وجود إسرائيل نفسها إلا أنها اتخذت صورة خاصة بعد عام ١٩٦٧ . حيث أصبحت المورد الرئيسي للسلاح لها ، ثم كانت المعونة العاجلة التي قدمتها لها أثناء الحرب عام ١٩٧٣ والتي سببت اختلافات بين دول حلف شمال الأطلسي والولايات المتحدة ، كما هددت باصطدام بين القوتين الأعظم . وقد أمدت الولايات المتحدة إسرائيل بمعلومات عسكرية ضخمة بعد الحرب وهي تواصل العمل على أن تحتفظ إسرائيل بتفوق عام على الدول العربية سواء عن طريق دعم القدرة العسكرية الإسرائيلية ، وإضعاف القدرة العسكرية العربية بوسائل مختلفة . كانت الولايات المتحدة قد عقدت في يوليو ١٩٥٢ اتفاقاً للدفاع المشترك مع إسرائيل ، وقد وقعت مذكرة اتفاق في ٢٦ مارس ١٩٧٩ تؤكد فيها التزاماتها نحو إسرائيل ، ثم اتفاق التعاون الاستراتيجي في أوائل عام ١٩٨٢ ثم مجموعة من الاتفاقات في مارس ١٩٨٤ ، ويشمل التحالف الأمريكي الإسرائيلي الصريح على المساعدات العسكرية والتحويل وأغلبها منع لاترد ، وإلى إقامة لجنة سياسية عسكرية مشتركة لوضع الخطط العسكرية ، والمناورات المشتركة ، صناعة إسرائيلية واشتراك الولايات المتحدة في الانتاج الحربي الإسرائيلي ويشمل ذلك انتاج كبارى احتقام وزوارق سريعة هجومية ، ومقاتلة قاذفة وغواصات كما تشتمل على تكثيف التعاون بينهما في مجال الأمن والخبرات وتبادل المعلومات الحربية ، وتوفير الحماية الجوية الإسرائيلية للقوات الأمريكية ، والتي تعمل في المنطقة ، وتطوير امكانات الاعاشة والايواء والخدمات الادارية والفنية داخل القواعد الاسرائيلية البرية والبحرية والجوية ، وتجهيزها لاستقبال عناصر قوى الانتشار السريع (القيادة المركزية) وتسهيل مهمة دفعها إلى مناطق التهديد المحتملة بالسرعة الواجبة ، وتنمية قدرات وطاقت الصيانة والاصلاح الاسرائيلية لخدمة القوات الجوية والبحرية الأمريكية التي تدعى للعمل أو البقاء في المنطقة ، ووضع المناطق الاسرائيلية تحت تصرف

وضعها البنجابيون في عام ١٩٨٢ ، وقد زودت الولايات المتحدة لبنان ببعض الأسلحة منها : ٤٢ دبابة - ٥١٤٨ ، و ٤٨٠ ناقلة جنود مدرعة م - ١١٣ ، و ٢٠٠ لوري كبير و ٦٠ عربة جيب و ٩٣ مركبة محملة بالهاون و ٢٥ مركبة قيادة ، وقد تورطت القوات الأمريكية في القتال إلى أن قتل ٢٣٩ جندياً من مشاة البحرية في ٢٣ أكتوبر عام ١٩٨٣ حيث انسحبت القوات إلى البحر وتلاشى وجودها وتأثيرها تدريجياً . وفي خلال عام ١٩٨٥ لوحث الولايات المتحدة باستخدام القوة بتحريك مدمرة أمريكية ومروها أمام السواحل اللبنانية أثناء أزمة الرهائن في طائرة الخطوط الجوية العالمية في يونيو من نفس العام وتشير الدلائل على أن لبنان قد طلب ٣٥٥ ناقلة م ٢١١٣ ، و ١٢ هاوتزر ١٥٥ م أمريكي .

تختلف الأردن عن الدول السابقة بأن لها علاقات حسنة مع الولايات المتحدة وأن كانت غير موثقة في معاهدات أو اتفاقات ، بل أن الولايات المتحدة الأمريكية تعمل على التنسيق معه في مسائل الأمن والسلام ذات الاهتمام المشترك دون معاهدات ، وتدهد بالأسلحة إلا أنها تعمل على ألا تكون لهذه الأسلحة تأثير على التفوق الإسرائيلي ، وتشمل الأسلحة الأمريكية حوالي ٤٧٪ من الدبابات الأردنية و ٩٦٪ من عرباتها المدرعة وأغلب مدفعيتها ودفاعها الجوي و ٦١٪ من طائراتها المقاتلة وطائراتها العمودية وتشكل الجزء الأكبر من مشترياتهما من الأسلحة ، إلا أن رفض الكونجرس الأمريكي بيع صواريخ الدفاع الجوي ستنجر للأردن دفعه إلى شراء بعض عناصر الدفاع الجوي من الاتحاد السوفيتي ، كما اتجه إلى شراء بعض قطع المدفعية وطائرات التدريب من النمسا وإسبانيا وقد أجل مجلس الشيوخ الأمريكي التصديق على صفقة أسلحة للأردن في أكتوبر ١٩٨٥ إلى مارس ١٩٨٦ وليست هناك دلائل محددة عن وجود عسكري مباشر أو خبراء للولايات المتحدة في الأردن إلا أنها لوحث باستخدام القوة المسلحة لصالح الحكم في الأردن في عام ١٩٥٨ وفي عام ١٩٧٠ (أثناء أزمة المقاومة الفلسطينية) .

وقد اشتركت الأردن خلال عام ١٩٨٥ (يوليو) في المناورات المشتركة الأمريكية وقد ترددت في الأوساط الأمريكية فكرة انشاء قوة انتشار سريع أردنية لمواجهة احتمال عدم الاستقرار الداخلي في الدول العربية الموالية للغرب ، إلا أنه لم تظهر أي دلائل تنفيذية على ذلك .

الاسطول البحرى الأمريكى ، وتوفير الدعم اللوجستىكى والفنى للقطع البحرية الأمريكية التى تعمل فيهما وتشير بعض الدراسات إلى أن إسرائيل قد انفتحت على بنائها العسكرى بعد عام ١٩٧٢ أكثر مما انفتحت مصر وسوريا والأردن مجتمعين على نفس الغرض ، وأن معظم هذه النفقات انفتحتها المعونة الأمريكية وقد أضاف الكونجرس مبلغ ٥١٠ ملايين دولار إلى الاقتراح الذى قدمته إدارة الرئيس ريجان عن السنة المالية ١٩٨٢ ، وأنها حصلت على زيادة فى عام ١٩٨٤ لا تقل عن ٣٠٠ مليون دولار وفى عام ١٩٨٥ طلب وزير الخارجية الأمريكى زيادة المساعدات العسكرية لإسرائيل من ١,٤ بليون دولار إلى ١,٨٥ بليون دولار كما وافق مجلس الشيوخ الأمريكى على إضافة ١,٥ بليون دولار إلى المساعدات الأمريكية لإسرائيل لتواجه أزمته التى كانت تبلغ ١,٢ بليون دولار معونة اقتصادية و١,٨ بليون دولار منحة عسكرية لا ترد وتشمل المعونة العسكرية أسلحة متفوقة وقطع غيار وامدادات . وقد إشتملت الأسلحة على الطائرات ف - ١٥ وف - ١٦ ، وهاتورتز ١٥٥ مم ذاتية الحركة ، وعربات إصلاح دبابات وقنابل ومقذوفات موجهة ودبابات م ٦٠ وعربات مدرعة م - ١١٣ ومدافع ١٧٥ مم ذاتية الحركة ، وصواريخ لانس بحر - بحر ، ومقذوفات مضادة للدبابات دراجون تو وصواريخ بحرية هاربون وصواريخ دفاع جوى هوك معدلة وصواريخ جو/جو طراز سايد ويندر وسيارو .

وقد ساعدت الولايات المتحدة الأمريكية إسرائيل فى انتاج الطائرة كليلر والصواريخ جابرييل وقنبلة الارتجاج ت . ١٠ ج . ١٠ ، والدبابات مركبافه وأخيرا فى انتاج الطاقة لاقى وفى عام ١٩٨٥ صرح جون ليغان قائد البحرية الأمريكية فى ختام زيارته لإسرائيل بأنهما قررتا الدخول معا فى مشروعات مشتركة لانتاج الصواريخ والطائرات بدون طيار وزوايق الحراسة لتحديث قواتهما البحرية بصورة اقتصادية ، وأن حجم التعاون بين البلدين فى هذا المجال سيزيد عن بليون دولار خلال سنوات قليلة قادمة ، كما صرح بأنه وقع اتفاقا مشتركا لتطوير انتاج نوع جديد من الصواريخ ولا يتوقف التعاون الأمريكى الإسرائيلى عند الأسلحة التقليدية بل أنه يمتد بشكل غير مباشر إلى الأسلحة النووية ، إذ نجد الولايات المتحدة قد أمدت إسرائيل بحوالى ٣٦٠ رطلا من اليورانيوم المنضب فى ١٩٦٥ وإن كانت قد أعلنت عن اختلافها مما يصعب تصديق

انتقاله إلى إسرائيل بعيدا عن الإدارة الأمريكية وقد كشفت المصادر الصحفية خلال عام ١٩٨٥ أن الرئيس كارتر قد تعمد فى عام ١٩٧٩ إخفاء نيا تجدير نووى إسرائيل فى سبتمبر عام ١٩٧٩ فى جنوب أفريقيا وفى ديسمبر من نفس السنة وأعلن البيت الأبيض الذى اكتشفه أحد الأعمار الصناعية الأمريكية يحتل ألا يكون تجديرا نوويا كما قامت السلطات فى لوس انجلوس بالتحقيق فى واقعة تزويد إسرائيل بجهاز «كريتورن» الذى يستخدم فى صناعة أسلحة نووية وأنها على استعداد لاعادة ما لم يستخدم منها بل أن التعاون الأمريكى لم يتوقف عند المعونة فى الانتاج بل وصل إلى التلويح باستخدام القوة النووية خلال عام ١٩٧٢ ، إذ كشفت المصادر الغربية خلال عام ١٩٨٥ أن إسرائيل كانت قد نشرت أثناء القتال فى عام ١٩٧٣ صواريخها النووية ولما قام الاتحاد السوفيتى بتحريك سفنه النووية صوب الاسكندرية قامت الولايات المتحدة الأمريكية برفع درجات استعداد قواتها النووية الاستراتيجية فى أنحاء العالم ، كما كشفت أيضا أن الرئيس الأمريكى نيكسون فكر خلال الحرب فى ضرب بعض المدن المصرية بالأسلحة النووية . والحقيقة أن العلاقات العسكرية بين الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل أكبر من أن تشملها صفحات تقرير واحد ، وأنه يصعب تبين الحد الفاصل بينهما ويمكن تصور احتمال الاستفادة من إسرائيل كقاعدة للصواريخ النووية لردع الهجمات السوفيتية كما أنها تمثل تهديدا للتواجد العسكرى السوفيتى (التقليدى) فى سوريا .

يمثل الشرق الأوسط جزءا هاما فى تحقيق الهدف الثانى للأمن القومى للولايات المتحدة إذ تمر فيه أهم خطوط المواصلات البحرية العالمية والتى تمر بها تجارة الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها وشركائها التجاريين . يمثل البحر المتوسط مركزا متميزا فى السياسة والاستراتيجية العسكرية للولايات المتحدة لأهميته لكل حلفائها فى غرب أوروبا ، وخصمها التقليدى الاتحاد السوفيتى ودول حلف وارسو وتزيد هذه الأهمية بزيادة تكلفة الوجود العسكرى السوفيتى فيه تعتبر الركيزة الأساسية لحماية المواصلات البحرية والجوية الأمريكية فى البحر المتوسط هى الاسطول السادس الأمريكى الذى يتمركز فيه ، ويصل عدد وحداته إلى ٤١ وحدة بحرية عادة ما تشتمل على ٦ غواصات نووية ، ١ - ٢ حاملات طائرات ومجموعة حاملة من سفن السطح وسفن المعاونة ، وقوة أعداد تمرکز (ملجأ) متوسط

شمال البحر المتوسط وإن كانت قد تقلصت مما يمكن استخدامه في الشرق الأوسط وقد سبق ذكر قواعدها في تركيا . وقد تمتعت الولايات المتحدة في السابق بعدة تسهيلات في اليونان مثل القاعدة الجوية « هيلينيكون » و « هيداكليون » في كريت والتسهيلات البحرية في « اليفيس » قرب أثينا والقاعدة البحرية في خليج صودا بالإضافة إلى إطلاق الصواريخ في كريت بالإضافة إلى مراكز الاتصالات ومواقع الرادار المرتبطة بشبكة حلف الأطلسي للموجات المبعثرة التريوسفيرية المسماه « ACE High » ونظام الاتصالات الدفاعي ، ونظام حلف الأطلسي للدفاع الجوي للبيئة الأرضية في صودا ونيماكري وأراكليون ، ومركز اتصالات الشرق الأوسط وهناك تسهيلات أخرى في ميناء بيريه تتمثل في ٢ مستودع امداد وقود للأسطول وقاعدة لانجارس للاتصالات والتخزين والرؤوس النووية ومركز دينيسيس لمراقبة الأقمار الصناعية السوفيتية ومراكز اتصالات في نيديل وكاتو سولي وتناجرا ، ولينكادا ، وأرجيروبوليس ويانيسا على أن هذه التسهيلات قد تعرضت للإغلاق عام ١٩٨١ بعد انتخاب اندرياس بابانديرو ولكنه أعلن في عام ١٩٨٢ ، أنه قد اتفق على استعرا القواعد الأمريكية الأربعة في اليونان لمدة خمس سنوات في مقابل معونة اقتصادية أمريكية ، على أنه بعد انتخاب حكومة بابانديرو مرة أخرى عام ١٩٨٥ أعلن بابا نديرو مرة أخرى عن اعتزامه إغلاق القواعد الأمريكية بانتهاء الفترة المتفق عليها ، ويصبح مستقبل هذه القواعد موضع شك كبير .

تتركز أغلب القواعد الأمريكية في شمال البحر المتوسط في إيطاليا وقد لعبت دورا هاما أثناء إغلاق القواعد في تركيا واليونان ، كما تمثل بديلا ما لقواعد اسبانيا وتمثل القواعد البحرية في إيطاليا نابولي وجيتا وامينانو وخاصة قاعدة الفواصات النووية في سيجيولا في صقلية ، ولامادالينا ومطار بيسومانو في سردينيا أهمية حيوية للأسطول السادس الأمريكي كما أن قاعدة سيجيولا الجوية في صقلية محطة متوسطة هامة للنقل إلى الشرق الأوسط ولتتمركز صواريخ كروز الأمريكية ويحتل تائر أوضاع القواعد الأمريكية في إيطاليا في حالة وصول الحزب الشيوعي إلى الحكم ، رغم أن زعماءه قد أنكروا أنهم قد يسعون إلى انسحاب إيطاليا من حلف شمال الأطلسي .

أمدت اسبانيا الولايات المتحدة بدعامة على أثر توقيع اتفاقية مع حكومة الجنرال فرانكو عام ١٩٥٣ شملت

المدى ٣ سفن امداد وتتمركز قيادته في قاعدة جايتا في إيطاليا ويستخدم قواعد سيجولاند ونابولي ولامادالينا في سردينيا في إيطاليا وقاعدة روتا في اسبانيا ، على أنه يستفيد بالتسهيلات البحرية التي توافق عليها دول الشرق الأوسط الصديقة للولايات المتحدة الأمريكية كما اشتركت في مناورات بحرية ومشتركة مع بعض دول الشرق الأوسط وقد سبق استخدام الأسطول السادس كوسيلة لاستخدام القوى أو التلويح بها في أكثر من مرة بالاشتراك مع وحدة المارينز (مشاة البحرية) البرمائية للبحر المتوسط ويكون التلويح بالقوة بمجرد الزيارة للموانئ أو بالمرور أمام السواحل أو بالقيام بالمناورات البحرية قريبا من المياه الإقليمية ، وبالاشتراك في مناورات مشتركة كما يكون الاستخدام الفعلي للقوة بالاشتراك بالطائرات من فوق الحاملة أو بغيران ومدافع أو صواريخ الأسطول ، أو بانزال قوات المارينز ، أو باستخدام وسائل الاستطلاع بأنواعه والأعمال الإلكترونية المضادة (الاعاقة الإلكترونية) قد قام الأسطول بكل ما سبق خلال الثمانينات إذ يقوم بزيارات دورية لموانئ اسرائيل ، ومصر ، وتونس ، والجزائر ، والمغرب كما قام بالمرور أمام الساحل الليبي واليبي عدة مرات ، وكان آخرها أثناء اختطاف طائرة شركة الخطوط الجوية العالمية في يونيو ١٩٨٥ ، وقام بمناورات بحرية مع القوات البحرية المصرية في نهاية عام ١٩٨٤ والتي أطلق عليها اسم « رياح البحر » كما يقوم بمناورات شبه سنوية في خليج سرت قريبا من المياه الإقليمية الليبية ، كما اشتركت مجموعة حاملة الطائرات « ريتيميز » في المناورات المشتركة « النجم الساطع ٨٥ » كما قامت الطائرات ومدفعية الأسطول بقصف عدة مناطق في لبنان عام ١٩٨٢ ، وقامت بانزال قوات المارينز في لبنان عام ١٩٨٢ ومن الطبيعي أنها تقوم بأعمال الاستطلاع بأنواعه ويصعب التاكيد من عدم استخدامها أعمال الاعاقة الإلكترونية وإن كان حادث السفينة « ليبيرتي » عام ١٩٦٧ ليس بعيدا . ويمثل الأسطول السادس قوة مناسبة لتحقيق كل من هدف الردع الاستراتيجي للهجمات النووية والتقليدية للاتحاد السوفيتي ودول حلف وارسو ضد غرب أوروبا ، وحماية المواصلات البحرية والجوية للولايات المتحدة وحلفائها على أن قدرته النووية قد تأثرت بعد سحب الفواصات النووية « بوسيدون » من ميناء « روتا » الأسباني بناء على طلب اسبانيا عام ١٩٧٩ .

تتمتع الولايات المتحدة بحق استخدام عدة قواعد في

قواعد وقاعدة للفواصات ومكافحة الغواصات في روتا ، ومزيجاً من التسهيلات الفنية المختلفة ، وقد أعيد النظر في الاتفاقية عامي ١٩٧٠ ، ١٩٧٥ مما أدى إلى خفض في منظومة القواعد الأمريكية في أسبانيا ، وقد وافقت الولايات المتحدة على سحب غواصات بوسيدون النووية من قاعدة روتا عام ١٩٧٩ على أساس الاستبدال المتوقع لهذه الغواصات بأخرى من طراز « ترايدنت » بعيدة المدى الذي ينتظر أن يتمركز في الولايات المتحدة فقط . ولكنها احتفظت بحق استخدام القواعد الجوية الأساسية في زاراجوزا « توريجون » ومورين في استيليه ورغم أن المعاهدة تطلبت انسحاب جناح طائرات « KC-135 » الحاملة للوقود إلا أنها سمحت باستمرار تمركز خمس طائرات فيها في زاراجوزا كما احتفظت أسبانيا بحق الاعتراض على حق استخدام القواعد في أزمات خاصة وكانت قد فعلت ذلك خلال الحرب في الشرق الأوسط عام ١٩٧٣ . على أنه في الوقت الحاضر تبقى التسهيلات الأسبانية هامة لنقل الطائرات والمواد الأخرى إلى شرق البحر المتوسط والشرق الأوسط في الظروف العادية كما يمكن أن تستخدم قواعد « زاراجوزا » و « روتا » ميناء قرطاجنة لقيام الطائرات الحاملة لطلعات مكرية إلى جبهات القتال المحتملة كما احتفظت المحطة الجوية البحرية في روتا بأهميتها كدعامة مركزية أساسية في نشاط مكافحة الغواصات بواسطة الولايات المتحدة الأمريكية في مضائق جبل طارق وحولها بالإضافة إلى محطات الاتصالات في سوميرير وهوموسا وهنوجي ومينوريكا وجواردامايل سيجورا وسونسكا ومورين وابدين وي استاكا - سنارليف خاراما وتوريجون - زاراجوزا . وكانت الولايات المتحدة تأمل في زيادة التسهيلات إثر دخول أسبانيا حديثاً في حلف شمال الأطلسي ثم قبولها عضواً في الجماعة الأوروبية اعتباراً من بداية عام ١٩٨٦ ، إلا أن اعتراضات أسبانيا خلال عام ١٩٨٥ على زيارة السفن النووية الأمريكية لموانئها لا تدع لهذه الآمال مجالا كبيراً للتحقيق .

تدخلت السياسة العسكرية الأمريكية مع السياسة العسكرية المصرية في أعقاب الحرب عام ١٩٧٣ بعد تنافر دام حوالي عشرين عاماً وتزايد هذا التدخل بشكل مطرد منذ ذلك الوقت بحيث أصبحت تحتل مكاناً في السياسة الدفاعية الأمريكية . وقد عقدت مع مصر في عام ١٩٨١ اتفاقية تمكن الولايات المتحدة من استخدام القواعد المصرية مع تحفظات متميزة من جانب مصر ،

كما أمدت مصر بكميات من الأسلحة والمعدات بحيث أصبحت المورد الرئيسي للأسلحة لها رغم أن مصر غير راضية عن كميات الأسلحة التي تمدها بها وحتى منتصف عام ١٩٨٥ كانت الأسلحة الأمريكية تمثل ٣٠.٥٪ من دياباتها الرئيسية وحوالي ١٥٪ من عرباتها المدرعة ولا تمثل شيئاً يذكر من مدفعيتها ، بينما تمثل نسبة ملموسة من مقذوفاتها الموجهة المضادة للدبابات ولا تمثل شيئاً يذكر في قواتها البحرية ، بينما تشكل كل طائرات الاستطلاع الإلكتروني وحوالي ٥٧٪ من طائرات النقل ، و ١٠٪ من الطائرات العمودية وحوالي ١٥٪ من طائرات قتالها على أنها قد تعاقبت على بيع ٢٥٠ دبابة ، ٥٠٠ عربة مدرعة و ٥٤ مدفعاً ١٥٥ مم هاوتزر ذاتي الحركة وحاملات هاونات وقذائف للمقذوفات الموجهة المضادة للدبابات وطائرات استطلاع الكتروني وطائرات نقل وطائرات عمودية لمكافحة الغواصات وصواريخ جوجو وجو أرض ، ودارات للدفاع الجوي وقذائف وصواريخ دفاع جوي ، وقد أعلن في عام ١٩٨٥ على أن الكونجرس الأمريكي قد وافق على تزويد مصر بـ ٩٤ دبابة م ٦٠ - ١ - ٣ كما أشارت بعض المصادر إلى أنه ينتظر أنه تسلم مصر في أغسطس من نفس العام مقلد دفاع جوي طراز جولد ببلغ ٧,٤ مليون دولار وأنه قدمت خطابات عرض من الشركات الأمريكية وتحسين إنتاج للصاروخ هوك قيمته ٦٣ مليون دولار ، وطائرة خامسة من طراز E2C هوكاي جرومان مع قطع غيارها قيمتها ٥٠ مليون دولار ، كما قامت بتسليم ١٠ محركات للدبابات ٥٥ - ١١ د . ومن جهة أخرى فقد أشارت بعض المصادر إلى أن مصر قد وافقت على إرسال ما لا يقل عن ٢٤ طائرة ميغ ٢١ و ٤ ميغ ٢٣ السوفيتية الصنع إلى الولايات المتحدة لتقييمها فنياً والتدريب عليها في قاعدة أنديان سبرنجز في ولاية نيفادا وتعاون الولايات المتحدة مصر في تطوير صناعتها الحربية وتجري في ذلك مفاوضات بين البلدين وتشير المصادر الغربية إلى أن مصر حصلت على حق تصنيع مشترك رادارات الدفاع الجوي من طراز AN/TPS-63 كما تسعى لإنتاج الطائرة ف - ٢٠ محلياً وتتشرط إنتاج ٨٠ منها محلياً ، وأنها بسبيل إصدار قرار حول إنتاج مدفع ذاتي الحركة عيار ١٢٢ مم مشتق من الهاوتزر السوفيتي د - ٣٠ وأن النموذج الذي قدمته شركة « ب - م » وإي الأمريكية يحمل رشاشاً ١٢,٧ مم مضاد للطائرات ، وأن الولايات المتحدة الأمريكية قد وافقت على تنفيذ برنامج صواريخ الدفاع الجوي من

ب- ٥٢ باقلاها من الولايات المتحدة مباشرة إلى منطقة القصف الجوي مع التزود بالوقود أثناء الطيران من جزر الأوزر زار جوزا في أسبانيا ، كما اشتركت في عام ١٩٨٥ قوات المارنز بالقيام بالابرار البحرى على ساحل البحر المتوسط غرب الاسكندرية ومجموعة حاملة الطائرات النووية نيمز ، كما اشتركت سفن قيادة النقل البحرى في نقل المعدات الثقيلة . وفى نهاية عام ١٩٨٤ اشتركت القوات البحرية المصرية في مناورة بحرية مع عناصر الاسطول السادس الأمريكى سميت « رياح البحر » وقد اشتركت القوات الأمريكية في عدة عمليات مرتكزة إلى بعض التسهيلات في مصر كان أهمها الاشتراك في محاولة تخليص الرهائن في السفارة الأمريكية في طهران إذ استندت إلى قاعدة رأس بناس الجوية ، كما استخدمتها طائرات الانذار المبكر من طراز أواكس في الربع الأول من عام ١٩٨٠ ، كما اشتركت البحرية الأمريكية في عملية تطهير مياه البحر الأحمر من الألغام عام ١٩٨٤ . وترجع أهمية مصر للسياسة العسكرية للولايات المتحدة الأمريكية بالدرجة الأولى إلى إشرافها على قناة السويس كممر ملاحى بالغ الأهمية للمواصلات البحرية للدول غرب أوروبا ولتجارة الولايات المتحدة الأمريكية ولقربها من خطوط المواصلات البحرية لهم في البحر المتوسط والأحمر ، والمواصلات الجوية بين الولايات المتحدة وغرب أوروبا وشرق السويس ، وهذا بالإضافة إلى موقعها القريب نسبيا من حدود الاتحاد السوفيتى وحدودها المشتركة مع قاعدتها الرئيسية في المنطقة (إسرائيل) مما يمكن أن يهدد أمن المصالح الأمريكية فيها .

تعتبر ليبيا - من وجهة النظر الأمريكية - مصدرا رئيسيا لعدم الاستقرار في منطقة الشرق الأوسط ومركزا لانتشار النفوذ السوفيتى في المنطقة ، وقد كانت الولايات المتحدة تتمتع بقاعدة « هويلس » الجوية القريبة من طرابلس العاصمة إلا أنها أخلتها بعد ثورة الفاتح من سبتمبر عام ١٩٦٩ ، ومنذ ذلك الحين تقلصت الأدوات العسكرية للسياسة الأمريكية بها إذ لا ترتبط معها بأى اتفاقيات ، ولا تملكها بالأسلحة وليس لديها أى وجود عسكري بها . وتقتصر السياسة العسكرية الأمريكية في ليبيا على التلويح باستخدام القوة من خلال إجراء مناورات للأسطول السادس الأمريكى بصفة شبه سنوية في خليج سرت قريبا من المياه الإقليمية الليبية مما أدى إلى حدوث إشتياك فعل عام ١٩٨٠ أسقطت فيه القوات الأمريكية طائرتين ليبيا وبالإشتراك في

طران « هوك » في مصر بتطويرها بأجهزة الكترونية جديدة مع خدمات صيانة ودعم الجيش وتدريبه كما حصلت على تصديق بانتاج محدود أو جمع ألف وحدة سنويا من القنبلة العنقودية MK-20 من شركة ISC الأمريكية ، وفى المقابل صرح وزير الدفاع المصرى بأن الولايات المتحدة أعجبت بالفكرة المصرية بتحميل الصاروخ سام ٧ الذى تصنعه مصر بتصميم مصرى ومزود بأجهزة تعارف وروية ليلية وأنها أخذت الفكرة وادخلتها في الصاروخ ستنجر الأمريكى . يقدر التواجد الأمريكى في مصر بنحو ٢٤٠٠ فرد ويقدر أحد المصادر أنهم يشتملون على الكتيبة ١٠١ من الفرقة المحمولة جوا جرى تغييرها في نهاية ١٩٨٥ بكتيبة من الفرقة ٩ مشاة التى تعمل ضمن القوة المتعددة الجنسيات في سيناء ، وحوالى ٢٠٠ فرد يقومون بأعمال التدريب وحوالى ٢٢٠ موظفا من الكونجرس يعملون في أماكن أخرى ، بالإضافة إلى ١٠٨ جنود في قاعدة جوية سرية تسمى "Site Mike" وتشير مصادر أمريكية إلى أنها تم اصلاحها وتحديثها وأنها استخدمت كقاعدة للطائرات أواكس الأمريكية أثناء تواجدها بعد أزمة القنبلة التى ألقيت على دار الإذاعة في أم درمان ، وأنها بها احتياجات عسكرية قيمتها ٧٠ مليون دولار وأن القوات الجوية الأمريكية قد خصصت ١٠ ملايين دولار للتسعيات وأن القاعدة تشمل لمناورة سربين من الطائرات المقاتلة ، وأنها موجودة في منطقة غير مأهولة مما يجعلها جيدة جدا للعمليات السرية . وتستقبل الولايات المتحدة سنويا اعدادا محسوسة من الضباط المصريين الذين يتلقون بعثات دراسية في الولايات المتحدة الأمريكية ، إلا أن القوات المصرية المسلحة مازالت تتبع حتى الآن قواعد فن الحرب الذى تلقته في الاتحاد السوفيتى مع الاستفادة بما تراه مناسبا لها في العقيدة العسكرية الأمريكية . وقد بدأت مصر في إجراء تدريبات عسكرية مشتركة في عام ١٩٧٩ بدأت مصر في إجراء القوات الجوية على الطائرة ف- ٤ فانتمز وفى عام ١٩٨٠ أجريت أول مناورات « النجم الساطع » المشتركة اشتركت فيها لأول مرة عناصر من أسراب النقل الجوى الاستراتيجى الثقيل ومن قوات الانتشار السريع (القيادة المركزية فيما بعد) وقد اشتركت أيضاً في المناورات التالية النجم الساطع عام ٨١ ، ٨٢ ، ١٩٨٥ ولوحظ فيها ازدياد حجم القوات الأمريكية المشتركة باضطراد واشتركت فيها القاذفات النووية الهجومية التابعة للقيادة الجوية الاستراتيجية من طراز

موانئ الجزائر زيارات ودية . وينتظر في حالة شراء الجزائر لمعدات أمريكية أن يصاحبها تواجد خبراء أمريكيين بها .

تتميز المغرب بموقعها الاستراتيجي الهام الذي يشرف مباشرة على مضيق جبل طارق ويشرافها على كل من ساحلي البحر المتوسط والمحيط الأطلنطي ، وهو بهذا يسيطر بالاشتراك مع أسبانيا - على خطوط المواصلات البحرية بين شرق الولايات المتحدة وجنوب أوروبا ، كما أنه يشرف على خطوط المواصلات البحرية بين موانئ أمريكا الجنوبية الشرقية وغرب أوروبا . تتميز المغرب أيضا بأنها أقرب دول الساحل الشمالي لأفريقيا من أسبانيا إحدى دول حلف شمال الأطلنطي مما يمكن أن يؤثر على أمن الدول . وقد وقعت الولايات المتحدة اتفاقية مع المغرب في مايو ١٩٨٢ تمكن الولايات المتحدة الأمريكية من استخدام القواعد المغربية .

كانت الولايات المتحدة قد حصلت على حق استخدام القواعد المغربية بعد استقلال المغرب وكانت تشمل على حوالي ثمانى قواعد أهمها قاعدة ميناء إيواثى لطائرات الاستطلاع الاستراتيجية وقاعدة القنيطرة كقيادة ومركز دعم لعناصر أسطول البحر المتوسط وقواعد سيدى سليمان وبن جريير الجويتين لقوات القيادة الجوية الاستراتيجية ، هذا بالإضافة إلى قاعدتي سبتة ومليلة البحريتين وموانئ طنجة والدار البيضاء . يمثل السلاح والمعدات الأمريكية نسبة محسوسة وأيسر بالكبيرة من معدات القوات المغربية . وخاصة دبابات القتال الرئيسية ومقاتلات الهجوم الأرضي وطائرات النقل الجوي ، على أن مشتريات المغرب من الولايات المتحدة تمثل الجزء الرئيسى من مشترياته عموما وليس هناك ما يدل على أن المغرب قد تعاقد خلال عامى ١٩٨٤ و ١٩٨٥ على صفقات أسلحة رئيسية من الولايات المتحدة وإن كانت المغرب قد سبق أن أبدت استعدادها لشراء طائرات ف - ٢٠ وتشير المراجع إلى وجود قاعدة متابعة ورصد أمريكية على قمة جبل جوريوجو ، وإلى أن الولايات المتحدة طورت إمكانيات مطار درموس .

تعتبر خطوط المواصلات البحرية عبر البحر الأحمر والبحر العربى امتداد لخطوط المواصلات فى البحر المتوسط إلا أنها تكتسب أهمية خاصة لقربها من مناطق الثروة البترولية ولزيادة كثافة الوجود العسكرى السوفيتى فى جنوب البحر الأحمر والمحيط الهندى والساحل الغربى لأفريقيا ، وإذا استثنينا مصر والسعودية فإن الأدوات العسكرية الأمريكية فى البحر

مناورات مشتركة أوبحرية مع مصر على الساحل الشمالى الغربى لهما وقربهما من الحدود الليبية ، ويعتقد أن الولايات المتحدة تسعى إلى الضغط على ليبيا بواسطة مصر وتسعى إلى حدوث اصطدام عسكرى بينهما إما باستاترة ليبيا للعدوان على مصر ، أو دفع مصر للهجوم على ليبيا على غرار ما حدث عام ١٩٧٧ وتحفظ ليبيا ببعض طائرات النقل العسكرية الأمريكية الصنع الا انه لا يبدو أن ليبيا تشتترى أى معدات عسكرية من الولايات المتحدة خلال الأعوام الأخيرة .

تبرز أهمية تونس فى السياسة العسكرية للولايات المتحدة نتيجة لأشرافها على ممر صقلية ومضيق بنترالريا البحرى وقربها من مضيق سينا وقاعدة سيجونلا فى صقلية وأهمية ذلك فى حماية المواصلات البحرية الغربية بين شرق وغرب البحر المتوسط واعتراض خطوط المواصلات البحرية السوفيتية فى نفس الوقت ، كما أن حدودها المشتركة مع كل من ليبيا والجزائر يجعل الوجود العسكرى الأمريكى فى تونس وسيلة مناسبة لاستخدام القوة العسكرية كوسيلة سياسية لتحقيق أهدافها . وقعت الولايات المتحدة وتونس اتفاقية للتعاون الاستراتيجى مع تونس فى نوفمبر عام ١٩٨١ . تمثل الأسلحة والمعدات العسكرية الأمريكية كل دبابات القتال الرئيسية التونسية ونسبة محدودة من العربات المدرعة وأغلب المدفعية والمقدوفات الموجهة المضادة للدبابات والصواريخ للدفاع الجوى والفرقاطة الوحيدة وكاسمحتى الألغام وكل طائرات القتال ولكنها تمثل كل مشترياتها من أسلحة الجيش والقوات الجوية كما أعربت تونس عن استعدادها لشراء طائرات أمريكية طراز ف - ٢٠ .

ما زالت السياسة العسكرية الأمريكية قاصرة فى الجزائر حيث ليست هناك أية علاقات عسكرية بين البلدين منذ استقلال الجزائر فى عام ١٩٦٢ ، ولا تتمتع بأية تسهيلات فى الجزائر كما أنها ليس لها خبراء أو قوات بها ، كما أنها لم تكن بحاجة إلى التلويح باستخدام القوة أو استخدامها فعلا جبالها ولا تمثل الجزائر أهمية خاصة من هذه الناحية إلا باعتبارها امتدادا للساحل الأفريقى دعما لكل من تونس والمغرب . على أنه ظهر تقارب فى العامين الأخيرين نتيجة لاتفاق الوحدة بين ليبيا والمغرب وقد أبدت الجزائر رغبتها فى شراء أسلحة ومعدات أمريكية أثناء زيارة الرئيس الجزائرى للولايات المتحدة الأمريكية فى إبريل عام ١٩٨٥ ، كما زارت بعض السفن الحربية الأمريكية

في المنطقة (إسرائيل) . وتمثل الأسلحة الأمريكية حوالى ١٠٪ من دبابات القتال الرئيسية في اليمن الشمالية وحوالى ٢٠٪ من عرباتها المدرعة و١٥٪ من الطائرات المقاتلة ويقدر عدد العسكريين الأمريكيين بها حوالى ١٠٠ فرد . وتتطلع الولايات المتحدة إلى زيادة وجودها العسكرى في اليمن الشمالية ، أما اليمن الجنوبية فتتخذ خطا معاديا تماما للولايات المتحدة وليس لديها الآن أى أسلحة أو خبراء أمريكيون ، وتمارس السياسة العسكرية للولايات المتحدة دورها فيها بالتلويح باستخدام القوة من حولها ، كما يحتمل أن تسعى إلى حدوث اصطدام عسكرى بينهما وبين جاراتها لإضعاف قوتها ، أو الإطاحة بنظام الحكم فيها نظرا لأهميتها ولأن لها الإشراف المباشر والفعل على مضيق باب المندب الذى يقع البحر الملاحي قرب جزيرة بريم التابعة لها .

تشارك كل من أثيوبيا وجيبوتى جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية في الإشراف على مضيق باب المندب وإن كان البحر الملاحي يبعد عنهما نوعا ما ، على أن لأثيوبيا أهمية أخرى في حدودها مع السودان ويوجد منابع النيل الهامة لكل من مصر والسودان وقد كانت أثيوبيا إبان حكم الإمبراطور هيلاسلاسى إحدى الركائز الأساسية للولايات المتحدة بالاشتراك مع كل من إيران وإسرائيل ، وكانت الولايات المتحدة تستخدم قاعدة كاجينو البحرية للقيادة البحرية والاتصالات التردد العالى لنظام الاتصالات الدفاعى وقاعدتى عصب ومصوع لإعادة الماء للقطع البحرية والإمداد ويبدو أن هذه التسهيلات لم تعد موجودة بعد الثورة الأثيوبية عام ١٩٧٤ كما أن أغلب الأسلحة الأمريكية التى زودت بها أثيوبيا لم تعد صالحة للاستعمال ويمكن القول بأنه لم يعد هناك وجود عسكرى أمريكى في أثيوبيا الآن ، وتسعى في المستقبل أن تستعيد بعض أصولها مستغلة ظروف الجفاف والفقر التى اجتاحت أثيوبيا خلال عامى ١٩٨٤ و ١٩٨٥ والمساعدة الاقتصادية التى قدمتها لها . على أنه من الملاحظ أن الولايات المتحدة لم تقم بخطوات إيجابية لدعم الثوار في أرتيريا لإضعاف النظام الأثيوبى كما لم تقدم معونة تذكر إلى السودان لمواجهة التمرد في جنوبه الذى تدعمه أثيوبيا .

تمثل جيبوتى نفس أهمية أثيوبيا في إشرافها على مضيق باب المندب بالإضافة إلى جزء من خليج عدن وقد كانت جيبوتى مستعمرة فرنسية قبل استقلالها وقد احتفظت فرنسا بموجب اتفاقية التعاون العسكرى معها

الأحمر تبقى هزيلة . وأهمية السودان للولايات المتحدة الأمريكية محدودة نتيجة أن شواطئه على البحر الأحمر محدودة وبعيدة عن المضائق . إلا أن أهميته ترجع أولا إلى أهميته بالنسبة لمصر ، ولوجوده على حدود أثيوبيا ، وقد قدمت الولايات المتحدة الأمريكية بعض الدعم للسودان خلال حكم الرئيس السابق نميرى كما أن السودان قد اشترك خلال فترة حكمه في المناورات الأمريكية المشتركة المعروفة باسم « النجم الساطع » عام ١٩٨٢ ، إلا أن السودان بعد ثورته الأخيرة قد رفض الاشتراك في هذه المناورات عام ١٩٨٥ وينتظر أن تعمل السياسة الأمريكية خلال الفترة الانتقالية على أن يتولى السلطة في السودان نظام يتمتع بصلات طيبة مع الولايات المتحدة وأن تسعى بعد ذلك للحصول على أكبر قدر ممكن من الوجود العسكرى بها وأن تمهد لذلك من الآن عن طريق تقديم مساعدات اقتصادية ، أو أن تلوح بها لاستغلال الأزمة الاقتصادية الطاحنة في السودان بأكبر قدر ممكن على أن هذا لن يكون سهلا نتيجة للأثار التى تركها حكم الرئيس السابق وعلاقته بالولايات المتحدة ، ويلاحظ أن نسبة الأسلحة والمعدات العسكرية في القوات السودانية محدودة فهي أقل من ٢٪ من الدبابات الرئيسية والمدفعية وحوالى ٩٪ من طائراته المقاتلة وإن كان يمثل ٢٨٪ من مشرباته الأخيرة من الطائرات المقاتلة وهكذا فإن الأسلحة الأمريكية لا تمثل عامل ضغط على السودان ويمكن أن تنافسها دول أخرى في هذا المجال بكفاءة أكثر .

تمثل اليمن منطقة بالغة الأهمية للسياسة العسكرية للولايات المتحدة الأمريكية بالاشتراك مع أثيوبيا لإشرافهم على مضيق باب المندب المسيطر على خطوط المواصلات البحرية جنوب البحر الأحمر ، ولقربهم من منابع البترول ذات الأهمية البالغة في المملكة العربية السعودية ، إلا أن الظروف السياسية الحالية غير مواتية تماما ، لتحقيق أهداف الأمن القومى الأمريكى بها بعد استقلال اليمن الديمقراطية الشعبية (الجنوبية) وبعد الثورة الماركسية في أثيوبيا والإطاحة بحكم الإمبراطور هيلاسلاسى والذى كان يمثل أحد القواعد الرئيسية للأمن الأمريكى في المنطقة على أن السياسة الأمريكية تسعى إلى الالتفاف حول هذه الظروف فهي تسعى لتطبيق اليمن الجنوبية من الشمال والشرق بتدعيم القوة العسكرية في عمان ولوجودها العسكرى هناك وتزويدها اليمن الشمالية بالأسلحة ومعها خبراتها ، وبالتسلل إلى أثيوبيا من خلال حليفاتها

في عام ١٩٧٧ بحق نشر قواتها فيها ويبدو أن فرنسا تسمح للولايات المتحدة الأمريكية باستخدام قاعدة جيبوتي وأن استخدام القوات الأمريكية للقواعد في تزايد مستمر. على أن الوجود العسكري الأمريكي في جيبوتي يقتصر على ذلك حيث أن أغلب أسلحتها فرنسية أو سوفيتية الصنع.

ترجع أهمية الصومال لقوات الولايات المتحدة الأمريكية في إشرافها على خليج عدن وعلى الساحل الغربي للمحيط الهندي وقربها من مصادر الثروة البترولية. ويوجد قاعدة بربرة القريبة من مضيق باب المندب، إلا أن التعقيدات السياسية في منطقة القرن الأفريقي جعلت الولايات المتحدة حريصة على ألا تتورط في الصراعات الداخلية في المنطقة واقتصرت على حق استخدام قاعدة بربرة وتقديم مساعدة عسكرية واقتصادية محدودة، واشتركت الصومال في المناورات المشتركة. وقد حصلت الولايات المتحدة على حق استخدام قاعدة بربرة في مقابل معونة اقتصادية وعسكرية قيمتها ٢٥ مليون دولار كجزء من معونات أخرى قيمتها ١٠٠ مليون دولار في أغسطس عام ١٩٨٠. وينتظر أن تستغل القاعدة لأعمال إصلاح السفن، وتكدسات الأسلحة والوقود كما ينتظر استخدام المرات الجوية لطائرات النقل الضخمة وطائرات تزويد الوقود والمقاتلات التكتيكية والقاذفات الاستراتيجية عند الضرورة. وقد اشتركت الصومال أعوام ١٩٨١ و ١٩٨٢ و ١٩٨٥ في المناورات المشتركة « النجم الساطع » وتمثل الدبابات الأمريكية أكثر قليلا من نصف دبابات القتال الرئيسية في الصومال كما زودتها الولايات المتحدة بمقذوفات موجهة مضادة للدبابات وعربات مدرعة.

تقع كينيا على حدود الأطراف الجنوبية للشرق الأوسط، ولذا فإن فائدتها بالنسبة للولايات المتحدة في المحافظة على الاستقرار في المنطقة أو لتهديد مصادر الثروة البترولية موضع شك ولكن تتركز أهميتها في السياسة العسكرية للولايات المتحدة في كونها مركزا لإمداد أسطول المحيط الهندي الأمريكي. وقد سمحت كينيا منذ زمن طويل لسفن الولايات المتحدة بزيارة موانئها (ممباسا، سامبا) كما احتفظت طائرات الاستطلاع الأمريكية من طراز ب-٣ بحق الهبوط في قاعدة نيروبي الجوية، وفي المقابل أصبحت الولايات المتحدة هي المورد الرئيسي للأسلحة إلى كينيا، كما قامت بمظاهرة عسكرية عندما مهدت أوغندا كينيا

إثناء حكم الرئيس السابق عيدي أمين. وفي عام ١٩٨٠ وسعت كينيا من استخدام القوات الأمريكية وتسهيلات البحرية والجوية وتلكيس الوقود والذخيرة كما يحتمل استخدامها لحظائر الطائرات ورغم أن كل أسلحة كينيا غربية إلا أن أغلبها ليس أمريكي الصنع إلا أن جميع طائراتها المقاتلة وطائراتها العمودية أمريكية الصنع كما يلاحظ أن لديها صواريخ جابريل البحرية الإسرائيلية الصنع.

تعتبر قاعدة ديجو جارسيا والأسطول السابع الأمريكي (مفاز المحيط الهندي) المكونان المكملان للنظام العسكري الأمريكي لحماية خطوط المواصلات البحرية والجوية في منطقة الشرق الأوسط.

تقع قاعدة ديجو جارسيا في الجزيرة التي تحمل هذا الاسم وهي أكبر جزر أرخبيل ناشونوس وتقع في موقع مركزي من المحيط الهندي. وتتميز بأن استراتيجيتها ليست مرهونة باستقرار الأوضاع الداخلية على الأرض التي تقع عليها لخلوها من السكان تقريبا إلا أن موقعها الجغرافي بعيد نسبيا عن منطقة البحر العربي. وقد استخدمتها الولايات المتحدة وحتى قبل إتمام منشأتها في أواخر السبعينات للقيام بمظاهرة لصالح جمهورية اليمن الشمالية ولحكم الشاه في إيران، كما أصبح الانتقال الجوي إلى المحيط الهندي - معتمدا بدرجة حرجية على الجزيرة البريطانية - في ذلك الوقت - ديجو جارسيا - وأعمدت عليها طائرات الاستطلاع من طراز P-3 وقد أصبحت الجزيرة ذات أهمية بالغة على أثر الأحداث المثيرة في إيران وأفغانستان عام ١٩٧٩ و ١٩٨٠ إذ احتشدت بها وغالفت قواعد الولايات المتحدة التي لا تستطيع أن تغطيها الأقمار الصناعية بعد أن أخلت قواعدها في كثير من المناطق. وقد آمنت الولايات المتحدة منشآت القاعدة في عام ١٩٨١ بحيث أصبحت قادرة بالإضافة إلى تمركز طائرات الاستطلاع P-3 على أن تستوعب طائرات النقل الضخمة وطائرات الإمداد بالوقود والقاذفات الاستراتيجية ب-٥٢، كما يسمح الرصيف الذي طوله ميل بأن تتركز مجموعة حاملة طائرات في الجبهة المواجهة في قلب الجزيرة. وأن تتسع لتسهيلات فنية متعددة للمواصلات واستقبال المعلومات من الأقمار الصناعية وقد أكدت بعض التقارير وجود وسائل لإذاعة معلومات استطلاع (مخابرات) الأقمار الصناعية فوراً اشتملت على محطة إرسال تليفزيوني وتقارير الرادار والمخابرات الالكترونية ومخابرات الاتصالات، ومحطات

يرتبط هدف حماية خطوط المواصلات البحرية والجوية بالمحافظة على حرية الحركة إلى أسواق أعلى البحار واحتمال إرباك الاقتصاد العالمي الذي يمكن أن يسبب إلى اقتصاد ورخاء الولايات المتحدة وحلفائها والطاقة بصفة خاصة . وتتركز الطاقة في دول مجلس التعاون الخليجي التي تحتل المملكة العربية السعودية مكانة بارزة فيه . وقد سعت الولايات المتحدة إلى تحقيق وجود أمريكي متميز بها واستطاعت أن تحقق نجاحا جزئيا في هذا المجال ، إلا أنها تقابل بعض الصعوبات نظرا لعلاقة دول الخليج بالصراع العربي الإسرائيلي .

كانت الولايات المتحدة تستخدم قاعدة الظهران الجوية في السعودية حتى أغلقت في عام ١٩٦٢ ومنذ ذلك الحين لم تعد لها قواعد في المملكة السعودية ورغم أن الولايات المتحدة حاولت استخدام الأحداث في أفغانستان وإيران وحرب الخليج في الحصول على تسهيلات وقواعد وعلى توثيق العلاقات الأمنية الأمريكية السعودية إلا أنه حتى الآن لا ترتبط الولايات المتحدة باتفاقيات أو معاهدات عسكرية مع السعودية وقد رفضت المملكة السعودية أن تمنح تسهيلات دائمة وأصررت على بحث كل حالة منفصلة ، كما يلاحظ أن طائرات الولايات المتحدة أثناء تحركها إلى إيران لمحاولة إنقاذ الرهائن أُلغيت حول الفضاء الجوي السعودي مما أدى إلى إطالة خط السير بدرجة كبيرة . على أن هذا لا يعنى أن العلاقات العسكرية الأمريكية السعودية ليست وثيقة ، إذ يقدر عدد العسكريين الأمريكيين بالسعودية بحوالى ٣٩٠ فردا و ٤ طائرات أواكس و ٤ طائرات وقود ، كما أن الأسلحة والمعدات الأمريكية تمثل أغلبية الأسلحة والمعدات الرئيسية الموجودة فعلا والمنتظر وصولها إلى المملكة السعودية وقد أرسلت الولايات المتحدة في سبتمبر عام ١٩٨٠ أربع طائرات إنذار مبكر من طراز أواكس إلى السعودية بناء على طلبها وامتدت فترة استخدامها مرة أخرى في عام ١٩٨٢ . ويتركز الأفراد العسكريين الموجودون بالسعودية في القيام بمهام صيانة قواعد وخدمة طائرات الإنذار المبكر على أن المهندسين العسكريين الأمريكيين يقومون بإنشاء بعض المنشآت العسكرية السعودية خارج الأعداد المعروفة . وتعتبر أهم صفقات الأسلحة السعودية مع الولايات المتحدة هي صفقة الطائرات أواكس الخمس على أن أحد المصادر يشير إلى أن الاتفاقية تنص على أنها ينقصها أربعة نظم هامة موجودة في إحدى نسخ هذه الطائرة ، وهي نظام توزيع

مشابهة للطائرات س-٧١ ، والاتصالات على الترددات العالية والعالمية جدا وفوق العالية والمنخفضة وتحت المنخفضة وتلعب القاعدة دورا متميزا في نظام اتصالات الأسطول عبر الأقمار الصناعية والمنشآت حديثا والذي يستخدم أربعة اقمار صناعية في مدارات جغرافية حيث تمثل وسيلة تبادل وتقابل مع نظم الاتصالات المختلفة والمعاونة في تصنيف وفرز وتحويل المعلومات ويرى البعض أنها قد تؤدي دورا في معاونة الغواصات النووية حاملة الصواريخ الباليستية إذا تم وضعها في قواعد المحيط الهندي مع نشر الصواريخ بوسيدون س-٤ والصواريخ ترانيدنت الجديدة التي ستحل محلها . وينتظر أن يجري توسيع المنشآت بالجزيرة وخاصة ميناءها ليصبح قاعدة لسفن الإمداد لقوات القيادة المركزية التي ينتظر أن تخصص للمحيط الهندي حيث تصبح الدبابات والاحتياجات الموجودة على ظهر هذه السفن في خدمة الإمداد السريع لقوات الولايات المتحدة في المحيط الهندي بالإضافة إلى قوات مشاة البحرية التي على ظهر أسطول (مغازل) المحيط الهندي وحتى نهاية ١٩٨٤ قدرت القوة الأمريكية في ديجو جارسيا بحوالى ١٣٠٠ فرد بما يسمى قوة التمرکز المسبق قريبة المدى التابعة للأسطول السابع الأمريكى وأنه من المخطط أن يتواجد بها نظام المساحة البصرى للفضاء العميق من قواعد أرضية التابع لنظم إنذار خاصة بقيادة الفضاء التي تمثل القوة الدفاعية للقوات النووية الاستراتيجية للولايات المتحدة الأمريكية .

تشكل قوة التمرکز المسبق قريبة المدى إحدى مغازل المحيط الهندي التابعة للأسطول السابع السابق الأمريكى المتمركز في غرب المحيط الهادى . وتتكون من ٣ سفن ذخيرة و ٧ سفن احتياجات و ٣ عبارات و ٣ ناقلات بترول وناقلة مياه بينما تشكل قوة الشرق الأوسط التي تتمركز في البحرين والخليج العربى من سفينة قيادة و ٤ مدمرات / فرقاطة ومجموعة حاملة طائرات تتكون من حوالى ٦ سفن سطح وعادة ما يجرى تدعيم هذه المغازل في وقت الأزمات بحيث تتضمن إليها مجموعة حاملة طائرات أخرى وهكذا فإن قاعدة ديجو جارسيا ومغازل المحيط الهندي لا تسعى إلى تأمين خطوط المواصلات البحرية والجوية للولايات المتحدة الأمريكية فقط ، بل أنها تساهم أيضا في تحقيق ردع الهجمات النووية والتقليدية للتهديدات المحتملة للولايات المتحدة وحلفائها في الغرب .

المعلومات التكتيكي المشترك وتحسينات الإجراءات الإلكترونية المضادة وتطوير الترددات فوق العالمية "Have Quick"، وثلاث وحدات إدارة كما يشير نفس المصدر إلى أن الطائرات الأربعة الموجودة فعلا والتي يفترض أن هذه النظم موجودة بها قد أظهرت سوء الأداء إذ فشلت في اكتشاف الطائرات الإيرانية التي قصفت منشآت النفط في الكويت، وطائرة ف- ٤ إيرانية هبطت في مطار الظهران في مارس ١٩٨٢ كما فشلت بعد ذلك بشهرين في اكتشاف طائرة عمودية إيرانية هبطت في مطار البحرين على بعد ٤٠ كم من السعودية. وتلى هذه الصفقة صفقة شراء ٦٢ طائرة ف- ١٥ التي استلمتها السعودية فعلا وتبرز أهميتها على ضوء اعتراض إسرائيل وبعض أعضاء الكونجرس عليها قبل عقدها خوفا من استخدامها ضد إسرائيل وتشكل الأسلحة الأمريكية ٤٠٪ من دبابات القتال الرئيسية والأغلبية العظمى من المدفعية والمقذوفات الموجهة المضادة للدبابات و ٨٥٪ من وحدات الدفاع الجوي وكل مقاتلات الهجوم الأرضي والمقاتلات الاعتراضية وكل مشروعاتها الأخيرة من الدبابات والمقذوفات الموجهة المضادة للدبابات و ٦٧٪ من صواريخ الدفاع الجوي وكل الطائرات المقاتلة والصواريخ جو جو وجو أرض .

وتعاقدت السعودية في فبراير ١٩٨٥ على نظام قيادة وسيطرة واتصالات "درع السلام" مع شركة بوينج قيمته ١,١ بليون دولارا كما أبلغت وزارة الدفاع الأمريكية الكونجرس عن إعتمادها بيع خدمات عسكرية إلى السعودية قيمتها ٤٥٠ مليون دولار لتحسين نظام صيانة معدات الجيش السعودي . بينما لا يبدو أن الكونجرس قد وافق على باقي مطالب السعودية من الأسلحة ، وقد عقدت السعودية صفقة مع بريطانيا عام ١٩٨٥ للحصول على طائرات لتفطية النقص وإن كانت مستمرة في طلب طائرات أمريكية .

تأتي عمان في الأهمية الثانية بعد السعودية وتعتبر أقرب دول الخليج إلى السياسة العسكرية للولايات المتحدة الأمريكية حيث تربطها باتفاقيات وبمساعدة عسكرية تسمح لها باستخدام القواعد العسكرية كما تشترك عمان في المناورات الأمريكية فقد توصلت الولايات المتحدة في ١١ فبراير ١٩٨٠ إلى زيادة حقوقها في القواعد العمانية التي سبق استخدامها لسنتين طويلة كقاعدة جوية لطائرات الاستطلاع البحري P-3 في جزيرة مسيرة ومسنم وفي سلالة ويشتمل على

استخدام قاعدة مسيرة الجوية وموانئ مسقط ومطرح وقواعد سيب وثورماي (تورميت) ولوان هذا الاستخدام قد خف نتيجة لغضب العمانيين من استخدام مطارات عمان في محاولة إنقاذ الرهائن الأمريكيين في إيران . ولا تشكل الأسلحة الأمريكية نسبة مؤثرة في القوات العمانية وأهمها ست دبابات - ٦٠ - ١ تمثل حاليا غالبية دبابات عمان إلا أن عمان قد اشترى ١٥ دبابة تشفتين بالإضافة إلى ما لديه منها وقد اشتركت عمان في مناورة النجم الساطع ٨١ حيث اشترك فيها ألف من مشاة البحرية الأمريكية على الأقل في المنطقة شرق سلالة في مقاطعة ظفار ببنال بحري هناك ومناورات "نمر الجاد" في ديسمبر ١٩٨٢ حيث يعتقد باشتراك حوالى ٢٥٠٠ من القوات الأمريكية ولم تعلن تفاصيل رسمية كما لم يعلن عن اشتراك عمان في مناورات النجم الساطع عامي ١٩٨٣ و ١٩٨٥ رغم أنه من المعروف أنها أجريت على أنه يبدو أن عمان في المفاوضات خلال عام ١٩٨٥ حول تجديد الاتفاق على التسهيلات الأمريكية اتخذت موقفا أكثر تشددا حول استخدام قواعدها الجوية وموانئها ولم يعرف بعد ما وصلت إليه المفاوضات .

تأتي البحرين في المقام التالي بعد دول الخليج حيث يسمح اتفاق بين الولايات المتحدة والبحرين للأسطول الأمريكي باستخدام تسهيلات الميناء ، حيث كانت تستخدم ميناء الجفير كقيادة لقوة الشرق الأوسط كجزء من مفاز المحيط منذ سمحت لها بريطانيا بذلك قبل استقلال البحرين ولا يمثل الأسلحة الأمريكية نسبة لها وزنها في القوات المسلحة البحرينية . وتسمح البحرين بوجود وحدة مساندة إدارية أمريكية لتولى المهام الإدارية المتعلقة بقوة الشرق الأوسط ، وتمنحها حق الأولوية في استخدام المرسى رقم ١ في رصيف ميناء سلمان لفترة لا يقل مجموعها عن ١٢٠ يوما سنويا وكذا قاعدة بمنطقة رأس البر تشمل مطارا وميناء وقاعدة أرضية .

لا تربط الولايات المتحدة بعلاقات عسكرية ذات قيمة مع كل من الإمارات العربية المتحدة وقطر ويبدو أن ذلك يرجع إلى عدم تميز موقعهما الجغرافي وإنتاجهما البترول بالإضافة إلى أنها يبدو أنها تكتفى بالعلاقات العسكرية مع الدول السابفة خاصة وأن القوات المسلحة لكل منهما متناهية الصغر وتقتصر التسهيلات العسكرية بها على معسكر القاسمين في الشارقة وميناء جبل على .

أما الكويت سادسة دول مجلس التعاون الخليجي - فتتخذ السياسة العسكرية الامريكية موقفا يتسم بالحرص حيالها نظرا لاتهاياتها الراديكالية وعلاقتها مع الاتحاد السوفيتي ومنظمة التحرير الفلسطينية من جهة وأهميتها بالنسبة لدول مجلس التعاون الخليجي وقربها من إيران من جهة أخرى . لا ترتبط الكويت بأية اتفاقيات عسكرية مع الولايات المتحدة وليس بها قواعد عسكرية أجنبية ، وتحتصر علاقتها العسكرية بالولايات المتحدة عسكرية في شراء بعض المعدات والأسلحة وارتباط نظامها الدفاعي بدول مجلس التعاون الخليجي عامة والسعودية بصفة خاصة . وتحتصر المعدات الامريكية في الكويت في العربات المدرعة حيث تمثل ٤٠٪ منها وكل مشتركياتها الجديدة لتمثل ٥٨٪ منها ، كما تشكل المقذوفات الموجهة المضادة للدبابات الامريكية أغلبية رصيد الكويت من هذه الأسلحة كما تشكل كل قاذفاتا المقاتلة وحوالي ٦٠٪ من طائراتها المقاتلة عموما وقد تعافتت في مايو ١٩٨٥ على شراء عدة لإصلاح وصيانة المعدات الالكترونية من شركة كولنيز سستز العالمية الامريكية ويرتبط الدفاع الجوي عن الكويت بنظام الدفاع الجوي لدول الخليج وبها اتصال مباشر للحصول على معلومات طائرات الأواكس بها وكانت الولايات المتحدة قد رفضت تزويد الكويت بصواريخ تستجر للدفاع الجوي في عام ١٩٨٤ مما دفع الكويت لشراء صواريخ دفاع جوي من الاتحاد السوفيتي .

ويرتبط الوجود العسكري الأمريكي في منطقة الشرق الأوسط بقوات القيادة المركزية التي شكلت في أعقاب الإطاحة بنظام شاه إيران وزاد الاهتمام بها بعد دخول القوات السوفيتية أفغانستان والتي عرفت باسم « قوة الانتشار السريع » وتشمل هذه القوات عند إتمام انتشارها على حوالي ٢٩٠ ألف فرد وتشمل على جيش وقوة بحرية وقوة جوية ويشتمل الجيش على قيادة فيلق مكون من فرقة ٢٤ ميكانيكية وفرقة ٩ مشاة خفيفة وفرقة ٨١ محمولة جوا ، وفرقة ١٠١ اقتحام جوي ولواء ٦ فرسان جو ، وقوات خاصة وصانقة وتشمل القوة البحرية على ٣ مجموعات حاملات طائرات ومجموعة سفن سطح قتالية ١٥ أسراب دورية لمكافحة الغواصات و١٧ سفينة مساعدة سابقة للتركيز و ١,٥ قوة مشاة بحرية برمائية تشمل على فرقة مدعومة وجناح جوي ومجموعة خدمة ومعاونة القوة ولواء ٧ مشاة بحرية برمائية يتكون من فوج اطلق إبرار ومجموعة جوية ومجموعة خدمة اللواء . ويجري تحديث

وإعادة تنظيم هذه القوات وفقا لخطة إعادة اختبار تنظيم وواجبات عناصرها مما يزيد من عبء الإدارة لتخطيط تحركها وإعادة إمدادها وقد زادت من عدد الدبابات من طراز « أبرام » والعربات المدرعة « برادلي » والطائرات العمودية AH-1 - 60, UH

كما قامت برفع قدرات النقل الجوي من طراز : "C-58", "C-141" وقدراتها على التزود بالوقود أثناء الطيران ما قامت باختيار هذه القدرات أثناء إجراء المناورات المشتركة « النجم الساطع » ٨٥ في نهاية يوليو وأوائل أغسطس عام ١٩٨٥ ويعتبر الشرق الأوسط المسرح الرئيسي لأعمال القيادة المركزية ، وإن كان هذا لا يمنع من استخدامها في المسارح الأخرى إلا أن حجم هذه القوة يوجب باحتمال استخدام الولايات المتحدة الامريكية العسكرية على نطاق واسع لتحقيق مصالحها وأهداف أمنها القومي في الشرق الأوسط .

ويبدو من الاستعراض السابق للعلاقات العسكرية الامريكية في الشرق الأوسط أنها بعد فترة الإنكماش خلال السبعينات تسمى منذ أواخر السبعينات إلى زيادة وجودها العسكري في الشرق الأوسط لفرض إرادتها بالقوة المسلحة ، وأنها نجحت في الوصول إلى عقد اتفاقات عسكرية مع كثير من دول المنطقة ، كما نجحت في الحصول على قواعد عسكرية في كثير من الدول ، وربطت هذه الدول بنظام أمنها القومي ، في الولت الذي تخسر فيه أغلب قواعدها في جنوب أوروبا لدى حلفائها في الغرب ، إلا أن قاعدتها الرئيسية لإختراق المنطقة هي « إسرائيل » وأن علاقاتها مع باقي دول المنطقة تتأثر تماما بمدى مشاركة الدول أو احتمال مشاركتها في الصراع العربي الإسرائيلي وأنها ستسعى في المستقبل إلى امتداد وجودها العسكري في دول المنطقة التي ليس لها وجود فيها وتعتبر الدول المرشحة الأولى في هذا المجال الجزائر والسودان والعراق ، كما أنها ستسعى إلى تغيير النظم السياسية في كل من ليبيا وسوريا عن طريق إثارة النزاع المسلح بين مصر وليبيا وسوريا وإسرائيل كما ستسعى إلى الضغط على السودان للحصول على تسهيلات عسكرية به وقد تعمل على قيام حكم موال لها بعد انتهاء الفترة الانتقالية كما قد تسعى إلى حدوث اصطدام عسكري بين القوات المصرية والسودانية للضغط على حكومة السودان .

وستستخدم مبيعات الأسلحة لإختراق المنطقة بتواجد الخبراء كما ستزيد معدلات المناورات العسكرية لقواتها في المنطقة إما منفصلة أو بالتعاون مع الدول

التي ترتبط معها بارتباطات عسكرية وقد تسعى في مرحلة متأخرة إلى نشر صواريخ أمريكية في أراضي هذه الدول . أما بالنسبة لإيران وباكستان وأفغانستان فستعمل على استعادة نفوذها في إيران بتقوية قوى المعارضة بها بشكل مستمر وستعمل على زيادة الارتباط العسكري مع باكستان وتقوية الثوار الأفغان على أن استخدام قوات القيادة المركزية غير متوقع في المستقبل القريب إلا في حدود ضيقة نظرا لإفئقارها إلى وسائل النقل الكافية ، في حين أن استخدامها على نطاق واسع سيكون بداية لمرحلة جديدة للسياسة العسكرية الأمريكية ستسعى فيها إلى فرض وجودها وإرادتها على المنطقة ككل .

٥ - السياسة العسكرية للاتحاد السوفيتي في الشرق الأوسط

يحتل الشرق الأوسط مركزا ملحوظا في السياسة والاستراتيجية العسكرية للاتحاد السوفيتي وتشكل عنصرا هاما من عناصر سياسته واستراتيجيته الكونية . وترجع الأهمية العسكرية للشرق الأوسط في السياسة والاستراتيجية العسكرية السوفيتية للعوامل الآتية :

أولا : أن دول الشرق الأوسط الآسيوية تشكل نطاق الأمن حول الحدود الجنوبية للاتحاد السوفيتي بين الصين في الشرق ودول حلف شمال الأطلسي في الغرب أو إمتداده .

ثانيا : أن دول الشرق الأوسط تطل على البحر المتوسط ويمكن أن تهدد الحدود الجنوبية لدول حلف شمال الأطلسي .

ثالثا : أن جانبا كبيرا من دول الشرق الأوسط يطل على خطوط المواصلات البحرية عبر البحر المتوسط والبحر الأحمر والبحر العربي (من المحيط الهندي) ، والخليج العربي وتحكم كليا في كل من قناة السويس ومضيق باب المندب ومضيق هرمز وجزئيا في ممر صقلية وجبل طارق في حين تتحكم تركيا في المضائق التركية .

رابعا : أن دول الشرق الأوسط تشتمل على ثروات طبيعية كثيرة وأن هذه الثروات وخاصة البترول ذات أهمية كبيرة للاقتصاد الغربي واليابان .

خامسا : أن الغرب نتيجة لعلاقاته التاريخية بالمنطقة

استطاع أن يوجد له تواجدا عسكريا في منطقة الشرق الأوسط تستطيع أن تهدد أمن الاتحاد السوفيتي وأن هذه العلاقات تسعى إلى التطور وزيادة الوجود العسكري بها وهو بذلك يهدد أيضا خطوط المواصلات البحرية السوفيتية .

سادسا : أن التعرض لخطوط المواصلات البحرية الغربية في الشرق الأوسط يمكن أن يؤثر بدرجة كبيرة على فاعلية الاقتصاد الغربي .

وتنعكس العوامل السابقة على التواجد العسكري السوفيتي في الشرق الأوسط بقدر ما سمحت الظروف بدرجة كبيرة . ولا شك أن العامل الأول منها يقع في الأسبقية الأولى بالنسبة لباقي العوامل الأخرى إذ أنها تمثل احتمالات التهديد المباشر لأمن الاتحاد السوفيتي نفسه ، ولا يقتصر على مصالحه أو على أنها تهدد أعداءه . وإذا فُزن اهتمامه بالتواجد العسكري السوفيتي فيها أكبر من غيرها وهو يسعى في نفس الوقت إلى تحسين علاقته بهذه الدول بحيث إن لم يمكنه أن يحقق تواجدا عسكريا فيها ، فإنه على الأقل يسمى ألا يتواجد بها وجود عسكري معاد له . وهكذا فُزن باكستان وأفغانستان وإيران وتركيا ويمثلون الأسبقية الأولى في اهتماماته العسكرية على أن الاتحاد السوفيتي لم ينجح في تحقيق وجود عسكري له بأى صورة من الصور في هذه الدول إلا في أفغانستان وبوجود اتفاق عسكري محدود مع إيران لا تعترف به إيران في حين تقع باكستان وتركيا في المعسكر المضاد له . كما أن إيران كانت لها علاقة وثيقة بالولايات المتحدة الأمريكية قبل قيام الثورة الإيرانية في عام ١٩٧٩ ، وتأتي في الأسبقية التالية دول الهند والعراق وسوريا ثم الكويت والمملكة السعودية والأردن ولبنان .

يحتفظ الاتحاد السوفيتي في مواجهة دول الشرق الأوسط بقوات المدرع الجنوبي المشكلة من ٣٠ فرقة مدرعة واحدة و٢٨ فرقة بنادق محمولة (مشاة ميكانيكية) وفرقة محمولة جوا بالإضافة إلى فرقتين من المدفعية . وحوالي ٨٩٠ طائرة تكتيكية تتمركز من هذه القوى فرقة مدرعة و٧ مشاة فرق ميكانيكية وفرقة مدفعية في مجال الفوقاز ، ١٢ فرقة مشاة ميكانيكية وفرقة مدفعية وراء الفوقاز و٦ مشاة ميكانيكية في تركستان و٣ فرق مشاة وفرقة محمولة جوا ولواء اقتحام جوي وما يماثل حوالي جيش جوي في أفغانستان . كما يتمركز أسطول بحر قزوين ويشتمل على ٥ سفن سطح رئيسية و٢٧ قطعة بحرية أخرى ،

العراق يعد رفض إيران التفاوض مع العراق ، واضطهاد حزب توده الشيوعي ، وطرد دبلوماسيين سوفيت بعد ذلك في مايو ١٩٨٣ .

ترجع الأهمية الجيوبوليتيكية للعراق في السياسة السوفيتية إلى عدة عوامل أهمها قرب موقعه الجغرافي من الحدود السوفيتية و حدوده المشتركة مع إيران وتركيا مما يجعله امتدادا لنطاق الأمن السوفيتي وعمقا لقاعدة الهجوم المعادية له ، وبالتالي فهو يمكن أن يؤثر بالسلب على امكانيات الهجوم على الاتحاد السوفيتي في حالة وجود عسكري سوفيتي مؤثر به . وبالإضافة إلى ما سبق فإن العراق لديها موارد ثروة طبيعية أهمها البترول ويمكن منها التأثير عسكريا على كل من إيران والكويت والسعودية . وتتمثل السياسة العسكرية للاتحاد السوفيتي في عقد معاهدة صداقة وتعاون مع العراق منذ أبريل ١٩٧٢ كما عقدت اتفاقا اضافيا في ديسمبر ١٩٧٨ ، وفي تزويد العراق بالأسلحة حيث تمثل الدبابات السوفيتية الصنع حوالي ٩٢٪ من مجموع الدبابات العراقية الرئيسية والتي تشتمل على عدد من الدبابات ت - ٧٢ المتقدمة وعدد من مركبات قتال المشاة المدرعة ب م ب ، وثاقلات الجنود المدرعة كما تشتمل المدفعية العراقية على كمية كبيرة من قطع المدفعية السوفيتية الصنع منها أنواع متقدمة مثل الهاوتزر ١٢٢ م د - ٣٠ ذاتي الحركة - والمدفع ١٣٠ م وعربات الصواريخ متعددة المواسير والصواريخ أرض أرض - من طراز فروج - ٩،٧ وسكوب ١٥ س س - ١٢ كما زود الاتحاد السوفيتي العراق بالمقذوفات الموجهة المضادة للدبابات ونظم الدفاع الجوي المختلفة وخاصة الصواريخ سام - ٦ التي تمثل العمود الفقري الجوي العراقي . وتمثل المعدات السوفيتية الجزء الأكبر من الأسطول العراقي وقواته الجوية وبعضها من الأسلحة الحديثة مثل القاذفات تو - ٢٢ والمقاتلة القاذفة ميغ - ٢٢ م ، والمقاتلة اعتراضية ميغ ٢٥ والطائرة العمودية مي ٢٤ ومن المنتظر أن يزودها قريبا بالمقاتلة ميغ - ٢٩ والركيزة الثالثة للسياسة العسكرية السوفيتية في العراق هي المستشارون السوفيت والفنيون ويقدر عددهم في العراق بحوالي ٦٠٠ فرد .

تأتي سوريا على رأس قائمة دول الشرق الأوسط في السياسة العسكرية السوفيتية حيث تقع في امتداد نطاق الأمن الجنوبي للاتحاد السوفيتي وعلى الحدود الجنوبية لتركيا وهي الدولة الوحيدة تقريبا من دول

تمثل هذه القوة بكاملها ٢٪ من عدد الفرق السوفيتية وحوالي ٢١٪ من الفرق المشاة الميكانيكية و ١٤٪ من الفرق المحمولة جوا وحوالي ١٣٪ من فرق المدفعية كما يمثل عدد الدبابات ١٠٪ من مجموع دبابات الاتحاد السوفيتي و ١٢٪ من قطع المدفعية والهاونات و ١٤،٥٪ من طائرات القتال التكتيكية له ، وتشكل القوة البحرية أقل من ٢٪ من سفن السطح الرئيسية ، وحوالي ٨٪ من سفن السطح الصغيرة .

تتواجد من هذه القوات داخل دول نطاق الأمن (في افغانستان) ٢،٢٪ من الفرق المشاة الميكانيكية السوفيتية و ١١٪ من الفرق المشاة الميكانيكية في المسرح وما يعادل ١٤٪ من الفرق المحمولة جوا للاتحاد السوفيتي وكل مالدئ المسرح من هذه الفرق و ٢٠٪ مما لدى المسرح من طائرات القتال التكتيكية وتبرز أهمية افغانستان للاتحاد السوفيتي في أنها الدولة الوحيدة التي تقع في نطاق أمنه الجنوبي التي استطاع أن يقيم معها علاقات تعاون والتي لم يكن - وليس لها ارتباط - عسكري بالولايات المتحدة والغرب سابقا ، في حين أن باكستان مازالت تتلقى مساعدات عسكرية مستمرة من الولايات المتحدة ، كما أن تركيا عضو في حلف شمال الأطلسي أما إيران فهي تعادى كلا من السوفييت والأمريكيين بعد الثورة الإسلامية .

أدى الموقف السابق إلى اهتمام الاتحاد السوفيتي بدول الاسيية التالية التي تمثل امتدادا لنطاق الأمن وطرق الاقتراب اليه ، كما تشكل عمقا لقاعدة الهجوم البرية على الحدود الجنوبية للاتحاد السوفيتي . من هنا ظهر اهتمام السوفييت لتحقيق علاقات عسكرية مع دول العراق وسوريا ثم الكويت والمملكة العربية السعودية والأردن ولبنان ثم باقي دول الخليج .

تمثل إيران وزمعا خاصا بالنسبة للاتحاد السوفيتي لحدودها المشتركة معه مما أدى إلى توقيع معاهدة مع إيران عام ١٩٢١ يحتفظ بموجبها الاتحاد السوفيتي بالحق في التدخل في شئون إيران الداخلية إذا هددت دولة ثالثة بالهجوم على الاتحاد السوفيتي من خلال الأراضي الإيرانية إلا أن إيران ألغت الفقرتين اللتين تنصان على ذلك من جانبها في نوفمبر ١٩٧٩ ، في حين رفض الاتحاد السوفيتي الاعتراف بهذا الاتفاق . ويحاول الاتحاد السوفيتي المحافظة على علاقات جيدة بإيران وقد أدى ذلك إلى أنه حظر توريد الأسلحة إلى العراق عند بدء حرب الخليج في عام ١٩٨٠ ، إلا أنه عاد في عام ١٩٨٢ إلى استئناف شحن الأسلحة إلى

طرطوس والانتشار الجوي البحري في مطار بياس وعادة

ما تتواجد في ميناء طرطوس سفينة إمداد بالمياه وسفينة اصلاح للغواصات السوفيتية بالإضافة إلى الاستفادة من مساحة تزويد بالوقود كما تقوم طائرات مكافحة الغواصات بزيارة دورية من زوج من الطائرات طراز ال - ٣٨ ماى لمطار تياس .

تسعى السياسة السوفيتية عموما والسياسة العسكرية السوفيتية كجزء منها لبناء موقف في صالحها في باقي دول العمق مثل الكويت والمملكة السعودية والأردن ولبنان وباقي دول الخليج الا انها حققت نجاحا محدودا في هذا المجال ، وهى ترى ان أى نجاح يمكن ان يؤدي إلى ضعف موقف الدول الغربية في المنطقة . وتتميز الكويت والسعودية بانهما بالإضافة إلى وجودهما في عمق نطاق الأمن أو على طرق الاقتراب اليه يمثلان مصدرا غنيا من مصادر الثروة الطبيعية والبترو بصفة خاصة . بينما تعمل لبنان والأردن مصدرا اضافيا لحصر الخطر الغربي المتمثل في اتفاق التعاون الاستراتيجي بين الولايات المتحدة الأمريكية واسرائيل . وقد استغل الاتحاد السوفيتي حاجة الكويت إلى تقوية قواتها المسلحة ورفض الولايات المتحدة الأمريكية لتزويد الكويت بصواريخ ستندجر للدفاع الجوي نظرا لملاقاتها القوية بمنظمة التحرير الفلسطينية فعقد صفقة أسلحة سوفيتية للكويت بمبلغ ٣٢٥ مليون دولار كما اثني وزير الدفاع الكويتي على استعداد الاتحاد السوفيتي لتزويد الكويت بكل ما تعتقد انها تحتاجه . من جهة أخرى لم ينجح الاتحاد السوفيتي حتى الآن في إقامة علاقات دبلوماسية مع المملكة العربية السعودية رغم محاولات الدول الصديقة للسوفييت وبالتالى فليس له أى وجود عسكري من أى نوع فيها . وهكذا فإن الأسلحة السوفيتية للكويت مازالت الوحيدة بين دول الخليج وتتمثل هذه الأسلحة أساسا في معدات الدفاع الجوي من طراز سام ٨ وسام - ٦ وسام - ٧ ، بالإضافة إلى الصواريخ فروج ٧ الموجودة قبلا . كما أنه لا يبدو أن لدى الكويت مستشارون أو خبراء سوفيت . وقد أبدى الاتحاد السوفيتي استعداداته لتزويد الأسلحة والمعدات العسكرية لكل من الأردن (حينما رفضت الولايات المتحدة الأمريكية تزويده بالصواريخ ستندجر) ولبنان لاعادة بناء جيش لبنان . وإذا كان السوفييت لم يحققوا نجاحا فإن أثر العرض يظل باقيا في أذهان حكومتى الدولتين عند الضرورة . على أنه يمكن القول بأن

حلف شمال الأطلسي التى لها حدود مباشرة مع الاتحاد السوفيتي (الترويج لها حدود قصيرة وليست ذات أهمية كبيرة) ولإطلائها على خطوط المواصلات البحرية في البحر المتوسط وللاصقتها لاسرائيل التى تربطها اتفاق تعاون استراتيجي بالولايات المتحدة الأمريكية ، بالإضافة إلى قربها من مصادر الثروة الطبيعية في الخليج . كما ان أى وجود عسكري غربى في سوريا يؤثر بدرجة خطيرة على أمن الاتحاد السوفيتي . وتقوم السياسة العسكرية السوفيتية في سوريا على أربعة أسس رئيسية : معاهدة صداقة وتعاون ، تواجد عسكري محدود ، تزويد بالأسلحة والمعدات ، وجود مستشارين وخبراء سوفييت وبالإضافة إلى ذلك فإن الطائرات والسفن السوفيتية تقوم بزيارات منتظمة للمطارات والموانئ السورية . وقع الاتحاد السوفيتي معاهدة للصداقة والتعاون مع سوريا في ١٨ أكتوبر سنة ١٩٨٠ . وقد أدت الخصائص السورية في القوات الجوية والدفاع الجوي في يونيو ١٩٨٢ إلى قيام الاتحاد السوفيتي بتدعيم وتطوير نظم الدفاع الجوي السورى وقد اشتمل ذلك على دعم هذه النظم بمجموعتين من صواريخ الدفاع الجوي سام - ٥ يعمل عليها افراد من السوفيت ويجدر بالذكر ان هذه أول مرة يخرج فيها هذا السلاح خارج الاتحاد السوفيتي وقد تردد خلال عام ١٩٨٥ أنه تم سحب جزء من الافراد الذين كانوا يقومون بتشغيل هذه المعدات وتتمركز هذه الانظمة في حصص والدأمر .

يشكل السلاح والمعدات السوفيتية الأغلبية العظمى من معدات قتال القوات السورية المسلحة وقد برز في الفترة الأخيرة تزويد سوريا بأسلحة حديثة بالإضافة إلى ما سبق ذكره في الدفاع الجوي . أهمها الدبابة ت ٧٢ ، والمدفعية ذاتية الحركة من عيار ١٢٢ مم ، و ١٣٠ مم ، و ١٥٢ مم والصواريخ أرض أرض س س ٢١ والهاون ٢٤٠ مم والطائرات من طراز ميغ ٢٣ ب م والمقاتلات من طراز ميغ ٢٥ - ١ والطائرات العمودية مي ٢٤ وكا - ٢٥ لمكافحة الغواصات وتشير الأنباء أنه تم في مارس وديسمبر ١٩٨٥ تسليم عدد من الوحدات البحرية غير معروف تخصصه .

ويختلف تقدير الافراد السوفييت في سوريا بين ٢٥٠٠ و ٧٠٠٠ على أنه من الواضح أن النسبة الأكبر منها في قوات الدفاع الجوي السورية .

تقوم القطع البحرية السوفيتية بزيارات إلى ميناء

للإتحاد السوفيتي وجود عسكري غير مباشر في لبنان من خلال الوجود العسكري السوري فيه .

تتخذ السياسة العسكرية السوفيتية سياسة مضادة لإسرائيل امتدادا لسياستها العامة ، فقد أعلن الإتحاد السوفيتي في يوليو ١٩٨٥ أنه يرفض إعادة العلاقات الدبلوماسية مع إسرائيل ، ويمكن تفسير العداء السوفيتي لإسرائيل على أساس أن لإسرائيل علاقات وثيقة بالولايات المتحدة ، زادت خطورتها بعد توقيع اتفاق التعاون الاستراتيجي بينهما ، كما أنه يرغب في المحافظة على علاقاته الطيبة مع الدول العربية الصديقة وخاصة سوريا والعراق . وتتمثل السياسة السوفيتية في هذا المجال بدعم القدرة العسكرية للدول العربية المحيطة بإسرائيل متعظا أساسا في سوريا ومحاولة إيجاد علاقات عسكرية مع كل من لبنان والأردن ومصر مع استمرار دعم المنظمات الفلسطينية . وتبرز محاولات لإيجاد علاقات مع مصر في تشجيعه لدول حلف وارسو لتزويد مصر بقطع الغيار اللازمة للأسلحة السوفيتية الموجودة لديها ، ونشر أنباء غير مباشرة عن استعداده لغزو مصر بأسلحة متقدمة والمساهمة في التصنيع الحربي المصري .

يولى الإتحاد السوفيتي الأهمية التالية - بعد الأمن المباشر لأراضيه - لتأمين مواصلاته البحرية ويلعب البحر المتوسط دورا رئيسيا في ذلك حيث تمر به ٤٠٪ من إجمالي وارداته وأكثر من ٥٠٪ من إجمالي صادراته (خارج رومانيا وبلغاريا) وأن كل وارداته من الحبوب تستورد من خلاله ، كما أن الجزء الأكبر من طاقته البحرية يعمل من خلاله . وقد أدى هذا إلى زيادة اهتمامه بدول الشرق الأوسط المطلة عليه ، وخاصة الدول التي تتحكم في المضائق البحرية . وتقع في الأسيقية الأولى تركيا لتحكمها في مضائق البوسفور والدردنيل واليونان لتحكمها في ممرات بحر إيجة (كلتا الدولتين تعتبران من خارج الشرق الأوسط ، علاوة على كونهما عضوين في حلف شمال الأطلسي) . ومصر لتحكمها في قناة السويس وتونس لتحكمها في مرسقلية والمغرب لتحكمها في مضيق جبل طارق وتأتي باقي دول البحر المتوسط وهي ليبيا والجزائر في أهمية تالية . لا شك أن هذا الترتيب يمثل في نفس الوقت أسيقية هذه الدول بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية والكتلة الغربية من بعدها ، مما جعلهم يسعون إلى الاحتفاظ بعلاقات طيبة مع دول الأسيقية الأولى ومما سهل على الإتحاد السوفيتي أن يحقق نجاحا أكثر مع دول

الأسبقية الثانية .

كان الإتحاد السوفيتي قد أولى مصر اهتماما كبيرا بدأ منذ نهاية عام ١٩٥٥ ، ووصل إلى ذروته خلال عام ١٩٧٠ ، ولكنه فشل في الاستمرار في تحقيق وجود عسكري مناسب بعد ذلك إلى أن تدهور بعد حرب عام ١٩٧٣ وقد بدأ هذا الوجود أولا بببيعات الأسلحة ثم تطور إلى وجود خبراء حتى عام ١٩٦٧ حيث أصبح له عدد كبير من الخبراء والمستشارين العسكريين وفي عام ١٩٧٠ حضرت إلى مصر وحدات من القوات الجوية وقوات الدفاع الجوي السوفيتية كما تواجدت وحدات بحرية في موانئ البحر المتوسط بصفة شبه مستمرة ، واستقادت البحرية والقوات الجوية السوفيتية من التسهيلات العسكرية في الموانئ والقواعد الجوية المصرية حتى عام ١٩٧٢ ، وقعت مصر معاهدة صداقة وتعاون مع الإتحاد السوفيتي إلا أن عام ١٩٧٢ شهد عملية ترحيل المستشارين العسكريين السوفيت بينما استمرت صفقات الأسلحة خلال عام ١٩٧٢ وعام ١٩٧٣ ليصل الإمداد بالأسلحة لذروته أثناء القتال في عام ١٩٧٣ وبعدها مباشرة إلا أنه توقف تماما بعد ذلك ، وخرج آخر الخبراء السوفيت عام ١٩٧٥ ويحاول الإتحاد السوفيتي بعد عام ١٩٨١ أن يبقى على بعض العلاقات مع مصر عسكريا ، إلا أنه لم يحقق نجاحا مقبولا . وترجع أهمية مصر للإتحاد السوفيتي عسكريا إلى موقعها الجغرافي بالدرجة الأولى لاطلالها على البحر المتوسط والبحر الأحمر ، وسيطرتها على قناة السويس وملاصقتها لإسرائيل وإلى أنها تمثل مركزا هاما في قلب العالم العربي يصل بين شرقه وغربه أو يفصل بينهما ، ويؤثر مباشرة على أمن الأردن والمملكة العربية السعودية والسودان وليبيا كما أنها تمتلك أكبر قوة بشرية عربية عددا ومهارة ، كما أن مناحها مناسبة لاستخدام جميع أفرع القوات المسلحة في أغلب أوقات السنة . ويمكن اعتبار أن الأسلحة السوفيتية الموجودة لدى مصر تشكل وجودا غير مباشر للإتحاد السوفيتي حيث تظل القوات المصرية في حاجة إلى قطع غيارها ، وهي ما يشجع الإتحاد السوفيتي دول حلف وارسو على إمداد مصر بها للحفاظ قدر الامكان على هذا التواجد الهامشي ، حيث يجري استبدال الكثير منها بأسلحة غربية بينما تخزن كاحتياطي أو تباع إلى دول أخرى تستطيع اصلاحها وتوفير قطع غيارها . تشكل ليبيا الركيزة الثالثة للسياسة العسكرية السوفيتية في الشرق الأوسط بعد سوريا والعراق وتبرز

أهميتها أساساً من خلال قربها من مصر وقناة السويس بصفة خاصة ، وتونس ومصر صقلية ، بالإضافة إلى تأثيرها المباشر على عدد كبير نسبياً من الدول الأفريقية وهي مصر والسودان وتشاد والنيجر والجزائر وتونس كما أن ليبيا غنية نسبياً بثرواتها الطبيعية مما يمكنها عن طريق شراء المعدات السوفيتية أن تسهم في معلونة الاتحاد السوفيتي اقتصادياً وكان الاتحاد السوفيتي قد بدأ في إنشاء علاقات عسكرية غير مباشرة مع ليبيا بعد ثورة الفاتح من سبتمبر ١٩٦٩ لكنه عمد إلى تقوية هذه العلاقات مع ليبيا بعد أزمتها مع مصر . تعتمد السياسة العسكرية السوفيتية في ليبيا أساساً على مبيعات السلاح ووجود خبراء ومستشارين سوفيت في القوات المسلحة كما تقوم القطر البحرية السوفيتية بزيارات محدودة ولكنها متزايدة إلى الموانئ الليبية كما تزور الطائرات السوفيتية المطارات الليبية على أنه يلاحظ أن الاتحاد السوفيتي لا يرتبط بمعاهدات صداقة وتعاون مع ليبيا ولا يتمتع بأي تسهيلات عسكرية فيها أو وجود وحدات عسكرية سوفيتية متكاملة . يشكل السلاح السوفيتي كل عناصر الدفاع الجوي ودبابات القتال الرئيسية و ٧٦٪ من المركبات المدرعة و ٧١٪ من قطع المدفعية وجميع الهاونات وعربات الصواريخ متعددة المواسير ، والصواريخ أرض أرض ، ٨٠٪ من طائرات القتال وجميع الطائرات العمودية المسلحة وحوالي ٤٢٪ من القطر البحرية في ليبيا . وتتميز بعض هذه الأسلحة بحدائتها مثل صواريخ الدفاع الجوي سام ٥ و ٨ و ٩ و ١٣ ودبابات القتال ت - ٧٢ ومركبة قتال المشاة ب م ب ، والهاوتزر ١٢٢ مم و ١٥٢ مم ذاتي الحركة موديل عام ١٩٧٣ و ١٩٧٤ والصواريخ سكودب والقاذبات تو ٢٢ ، والمقاتلات اعتراضية ميغ ٢٥ ، والقاذبات المقاتلة ميغ ٢٥ والطائرة العمودية مي - ٢٤ . يتراوح تقدير الأفراد السوفيت العاملين في ليبيا بين ١٤٠٠ و ١٨٠٠ فرد في أفرع القوات المسلحة المختلفة ويقومون بأعمال الصيانة للطائرات الحديثة وتدريب القوات الليبية بالتعاون مع خبراء من أوروبا الشرقية كما يقود بعض الطيارين السوفيت بعض الطائرات الليبية . تتمركز الوحدات البحرية السوفيتية عادة خارج المياه الليبية وقرباً من حدودها الشرقية وتقوم بزيارات للموانئ الليبية كما يحتمل أن طائرات مكافحة الغواصات من طراز ال ٢٨ تزور مطار أم عتيقة على أن كمية الأسلحة والمعدات السوفيتية الليبية تثير شكوكاً في إمكان استخدامها عند الضرورة بواسطة أفراد سوفيت .

يسعى الاتحاد السوفيتي إلى الاحتفاظ بصداقة الجزائر على الأقل لحماية مواصلاته البحرية في البحر المتوسط وحرمان الغرب والولايات المتحدة الأمريكية من السيطرة على غرب البحر المتوسط ، وخاصة مع توقيع تونس اتفاق تعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية في نوفمبر ١٩٨١ وتوقيع المغرب اتفاقاً معها في مايو ١٩٨٢ يسمح لها باستخدام قواعدها في ظروف معينة ، بالإضافة إلى اتفاق أسبانيا الدفاعي مع المغرب الذي يمكن أسطول أسبانيا - التي أصبحت عضواً في حلف الأطلس منذ مايو ٨٢ - من استخدام الموانئ المغربية . تنحصر السياسة العسكرية السوفيتية في الجزائر في مبيعات الأسلحة ، ووجود المستشارين العسكريين السوفيت وتمثل الأسلحة والمعدات السوفيتية جميع الدبابات والعربات المدرعة والمدفعية الأرضية ووسائل الدفاع الجوي والقوات البحرية والمقاتلات اعتراضية والمقاتلات القاذفة وطائرات الاستطلاع كما تشكل أغلبية باقي المعدات العسكرية الأخرى . على أن الجزائر قد سعت مؤخراً إلى شراء بعض المعدات الغربية ، كما سعى الرئيس الجزائري خلال زيارته للولايات المتحدة خلال عام ١٩٨٥ إلى الحصول على أسلحة أمريكية . وتشمل الأسلحة السوفيتية لدى الجزائر على بعض الأسلحة المتقدمة مثل الدبابات ت - ٧٢ ، وصواريخ الدفاع الجوي سام - ٦ ، سام - ٩ ، وطائرات ميغ ٢٢ ، وميج ٢٥ . يقدر عدد المستشارين السوفيت بالجزائر بحوالي ١٠٠٠ مستشار يعمل نصفهم تقريباً في مراكز التدريب والمدارس والأكاديميات المختلفة ، بينما يقوم الباقون في منشآت إصلاح الأسلحة وفي بعض الوحدات المقاتلة المحدودة مثل وحدات الدبابات ت - ٦٢ ، و ٧٢ وأسراب الميغ ٢١ ، ٢٢ ، ٢٥ وإنظمة الدفاع الجوي سام ٢ ، ٣ ، ٦ .

ورغم أهمية المغرب وتونس إلا أنه لا تبدو أية محاولة جادة من الاتحاد السوفيتي لإيجاد علاقات عسكرية بهما لإرتباطهما بسياسة الغرب ، وللمحافظة على العلاقات العسكرية السوفيتية بليبيا والجزائر .

ولا يقتصر الوجود العسكري السوفيتي في البحر المتوسط على العلاقات السوفيتية بدول حوضه ، وإنما يمتد إلى مياهه حيث يتواجد سرب البحر المتوسط التابع لأسطول البحر الأسود والذي عادة ما يشتغل على حوالي ٤٥ سفينة وغواصة لدعم السياسة وزيادة مجال الاختيار في الأزمان ، كما أنه يمكن تدعيمه من أسطول

الجنوبية عام ١٩٦٧ قيل ذلك إذ أصبح الاعتماد الرئيسى على اليمن الجنوبية (جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية) ، وأثيوبيا خاصة وأن نظم الحكم فيها له طابع ماركسى بالإضافة إلى تحكمهما في مضيق باب المندب وبعد فقدان القواعد السوفيتية في الصومال في عام ١٩٧٧ .

تستند السياسة العسكرية السوفيتية في جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية على النظام الماركسى ومجموعة من المعاهدات والاتفاقيات ، وعلى تزويدها بالأسلحة ويتواجد المستشارين العسكريين السوفيت والدول الشيوعية الأخرى بالإضافة إلى تمتعه بعض التسهيلات العسكرية . وقع الاتحاد السوفيتى معاهدة صداقة وتعاون مع اليمن الجنوبية في أكتوبر عام ١٩٧٩ لمدة عشرين عاما ، أصبحت نافذة المفعول في فبراير ١٩٨٠ ثم وقع اتفاقا للتعاون المشترك في يناير ١٩٨٢ كما أن معاهدة التحالف الثلاثي بين ليبيا واليمن الجنوبية وأثينا التي وقعت في ١٩٨١ تدعم السياسة السوفيتية في اليمن الجنوبية بعمل السلاح السوفيتى الصنع ١٠٠٪ من الأسلحة الرئيسية لليمن الجنوبية ، ويشمل على بعض الأسلحة الحديثة المتميزة مثل دبابة القتال الرئيسية ت ٦٢ ، ومركبة قتال المشاة ب م ب ، والصواريخ التكتيكية فروج ٧ ، والتعبوية سكوب ، وصواريخ الدفاع الجوى سلم - ٦ ، والمقاتلة الفاندة سوخوى ٢٢ والطائرة العمودية مى ٢٤ . ويقدر المستشارون السوفيت في اليمن الجنوبية بحوالى ١٠٠٠ بالإضافة إلى بعض الخبراء والطيارين من كوبا ودول أوروبا الشرقية كما يعتقد بأن بعض الطائرات يقودها طيارون سوفيت وكوبيون . ويتمتع الاتحاد السوفيتى بتسهيلات في الميناء الرئيسى في عدن ، كما بدأ استخدام طائرات الاستطلاع البحرية السوفيتية من طراز ال - ٢٨ لحار عدن الدول في نوفمبر ١٩٧٨ ، ومطار المندب العسكرى ويخدم العمليات البحرية الغربية ، كما أن للأسطول السوفيتى محطة لاسلكى عالية التردد في منطقة بير فاكوم ، كما تقوم سفن أسطول المحيط الهادى ، بالتدريب في منطقة جزيرة سموطرة حيث يعتقد أن بها قاعدة سوفيتية بها محطات مراقبة واتصال وسيطرة الكترونية وقواعد صواريخ أرض أرض ورصيف عائِم وممر هبوط رئيسى ، كما يعتقد بوجود تسهيلات بحرية وجوية سوفيتية ومحطات اتصال في جزيرة بريم التى تتحكم أساسا في الممر الرئيسى في بوغان باب المندب .

البحر الاسود بسرعة . ويقوم هذا السرب عادة بالتدريب على الاشتباك بسفن السطح ، ومقاومة الغواصات والدفاع الجوى كما يقوم بتدريب مشترك مع القوات السورية والليبية وأساطيل دول حلف وارسو الأخرى . وعادة ما تتابع الوحدات البحرية لسرب البحر المتوسط سفن دول حلف الاطلنطى ، كما أسس مناطق عمليات قرب مناطق الاختناق بحيث يمكنها التحرك بسرعة لإغلاق المرات الاستراتيجية الحيوية لمعاونة المنطقة الغربية لحلف شمال الاطلنطى وعادة ما يشمل السرب على ٨ - ١٠ غواصة ، ١ - ٢ طراد و ١ - ٢ مدمرة ، ٣ - ٥ فرقاطات و ١ - ٢ سفينة إبرار و ١ - ٢ كاسحة الغام و ١٧ - ٢٥ سفينة مساعدة و ٣ سفن جمع معلومات كما أن السياسة العسكرية السوفيتية ترى استخدام كل الإمكانيات البحرية بما فيها البحرية التجارية وأساطيل الصيد والأبحاث الكبيرة ويبدو ذلك في أن السفن التجارية التى بنيت خلال العقدين الأخيرين تشتمل على تجهيزات الوقاية من أسلحة التدمير الشامل ، وزيادة قدرتها على الاستمرار وعلى سرعة الإبحار وتحسين قدراتها على الخدمة الذاتية ، والاتصالات المتقدمة ونظم الملاحة والنظم الالكترونية المتقدمة بما في ذلك التعاون مع القوات الصديقة التى لا يزيد الغرب بها إلا سفن الأسطول . وقد قام سرب البحر المتوسط بحماية نقل القوات المغربية إلى سوريا في عام ١٩٧٢ ، كما قام بإبراز قوته النووية كوسيلة لنوع التهديد النووى الإسرائيلي خلال العمليات في نفس السنة .

زادت أهمية المحيط الهندى والبحر الأحمر في السياسة العسكرية السوفيتية بعد إعادة افتتاح قناة السويس للملاحة الدولية ، وبعد زيادة الوجود العسكرى للولايات المتحدة في المحيط الهندى في أعوام ١٩٧٩ - ١٩٨٠ بعد احتلال السفارة الأمريكية في طهران واحتجاز موظفيها كرهائن . وقد انعكس هذا في الوجود العسكرى السوفيتى في البحر الأحمر والبحر العربى ، وتمثل مصر وأثيوبيا واليمن الديمقراطية لشعبية أهمية خاصة لتحكمهم في المضائق البحرية للبحر الأحمر (قناة السويس ومضيق باب المندب) وتليهم اليمن الشمالية وجيبوتى والصومال ثم السعودية والسودان لقربهم من هذه المضائق وإشرافهم على البحر الأحمر . إلا أنه بتغيير الظروف السياسية في المنطقة في مصر بعد عام ١٩٧٢ ، وبقيام الثورة في أثيوبيا في منتصف عام ١٩٧٤ ، واستقلال اليمن

تعتبر أثيوبيا هي الركيزة الثانية لسياسة الاتحاد السوفيتي العسكرية في منطقة المحيط الهندي (البحر العربي) لقربها الشديد من بوزان باب المندب ولاشرفها على الساحل الجنوبي الغربي للبحر الاحمر ، بالإضافة إلى تأثيرها على السودان وكينيا والصومال وأهميتها لصر . وتستند السياسة السوفيتية في أثيوبيا على معاهدة دولية ، وعلى المساعدة العسكرية ، وعلى تسهيلات عسكرية ، بالإضافة إلى وجود عسكريين كوبيين ، مستشارين من ألمانيا الغربية ، وإلى معاهدة الصداقة بين أثيوبيا والمجر والتحالف الثلاثي مع ليبيا واليمن الديمقراطية الشعبية ونظام الحكم الماركسي فيها ، وقد عقدت معاهدة الصداقة والتعاون مع أثيوبيا في نوفمبر ١٩٧٨ وأصبحت سارية المفعول في ابريل ١٩٧٩ ، وعقدت المجر معاهدة صداقة مع أثيوبيا وموزمبيق في سبتمبر ١٩٨٠ . يقوم الاتحاد السوفيتي منذ عام ١٩٧٥ بتزويد أثيوبيا بالمساعدة العسكرية . ووقع اتفاقات قيمتها حوالي ٣ بلايين دولار أمريكي واتفق على ما يساوي بليون دولار آخر . وتمثل الأسلحة السوفيتية أكثر من ٩٥٪ من الدبابات وأغلب المركبات المدرعة والمدفعية وكل المقذوفات الموجهة المضادة للدبابات ووسائل الدفاع الجوي ، ٩٥٪ من القطع البحرية وكل القوات الجوية .

وتشتمل هذه المعدات على عدد محدود من الأسلحة الحديثة المتميزة تشتمل ٣٠ دبابة قتال رئيسية ت - ٦٢ ، ٤٠ مركبة قتال مشاة ب م ب ، والمقذوفات الموجهة المضادة للدبابات ساجر وبعض صواريخ الدفاع الجوي سام ٧ ، زوارق الصواريخ أوسا - ٢ ، ٣٥ طائرة ميغ ٢٣ ، ٢٤ طائرة عمودية مي - ٢٤ كما يعتقد أن أثيوبيا تعاقدت في يونيو ١٩٨٥ على فرقاطة سوفيتية من طراز بتيا - ٢ . يقدر عدد الخبراء والمستشارين السوفيت في أثيوبيا ما بين ١٥٠٠ ، ١٧٠٠ فرد بالإضافة إلى حوالي ٥٠٠٠ كوبي ، وحوالي ٢٥٠ ألماني شرقي يعملون كخبراء ومستشارين ويقومون بتشغيل طائرات قتال ومعدات ثقيلة ، كما يحتمل وجود قوات محدودة من جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية . تتمتع القوات السوفيتية ببعض التسهيلات وتشتمل على تسهيلات بحرية في جزيرة ذلك في البحر الاحمر حيث يوجد حوض جاف ٨٥٠٠ طن ومستودع للامداد بالمياه ، ومستودعات للذخيرة ، وورشة فنية للإصلاح ، ومواقع دفاع جوي ، ورسيف بحري عائم ، ومنطقة هبوط طائرات عمودية ، كما أن بها سفينة معاونة غواصات وعادة ما تتردد الطائرات

المسلحة بالصواريخ والغواصات التي تعمل بالطاقة النووية على جزيرة ذلك للامداد والإصلاح . وكان الاتحاد السوفيتي يخصص طائرتي مكافحة غواصات واستطلاع بحري من طراز إل - ٢٨ في مطار أسعرة إلى أن دمرتهم الارتيرية في مايو ١٩٨٤ كما يعتقد بتمتع السفن السوفيتية بتسهيلات في موانئ عصب ومصوع . حيث مركز مؤقت للقتال والقاعدة في مصوع ، وخدمات إدارية في كليهما ويحتمل انشاء قاعدة جوية سوفيتية في منطقة سوفومار في إقليم بالي .

قام الاتحاد السوفيتي في الستينات بإمداد الجمهورية العربية اليمنية بالأسلحة عن طريق مصر ، وما زالت لديها كميات محدودة من الأسلحة السوفيتية تمثل ٩٠٪ من الدبابات ، ٧٧٪ من العربات المدرعة وأغلب مدفعية الميدان وكل الهاونات وعربات الصواريخ متعددة المراسير ، وبعض المدافع المضادة للدبابات وأغلب وسائل الدفاع الجوي وكل زوارق الطوربيد ، ٥٠٪ من لنشات المروير وزوارق الانزال ، ٨٥٪ من المقاتلات وحوالي نصف طائرات النقل ، ٨٤٪ من الطائرات العمودية وكل صواريخ الدفاع الجوي ، وقد تأثرت علاقة الاتحاد السوفيتي بالجمهورية العربية اليمنية بالازمات بين اليمنين الشمالي والجنوبي مما دعا اليمن الشمالي للسمي للحصول على أسلحة من الغرب . ويرتبط اليمن الشمالي بمعاهدة صداقة مع الصين ويعتقد أنه يحصل على بعض قطع الغيار للأسلحة السوفيتية منها . وقد وقع الاتحاد السوفيتي معاهدة جديدة للصداقة مع اليمن الشمالية خلال عام ١٩٨٤ امتدادا لاتفاق لمدة عشرين عاما في سنة ١٩٦٤ ، ويقدر عدد المستشارين السوفيت بحوالي ٥٠٠ فرد يقومون بأعمال الصيانة والإصلاح ، والإرشاد الفني للمعدات السوفيتية الصنع ، إلا أنه لم يحصل على أية تسهيلات عسكرية لتمسكها الصارم بسياسة عدم الانحياز ، ورغبته في الحصول على مساعدة عسكرية أمريكية .

كان السودان قد حصل على بعض الأسلحة السوفيتية من مصر ولكن علاقته مع الاتحاد السوفيتي فترت منذ عام ١٩٧١ بعد محاولة انقلاب شيوعي وما زالت لديه بعض هذه الأسلحة ويرتبط السودان باتفاقية تعاون فني وتدريب مع رومانيا منذ نوفمبر ١٩٨٢ وليس لديه مستشارون سوفيت ، يمثل الصلاح السوفيتي حوالي ٩١٪ من دبابات القتال الرئيسية وحوالي ٢٤٪ من مجموع الدبابات وحوالي ٥٠٪ من المدفعية وكل الهاونات ، وكل المدافع المضادة للدبابات ، وكل صواريخ الدفاع الجوي وأغلب المدفعية المضادة

للطائرات ، ٦٧٪ من المقاتلات ، ٤٢٪ من المقاتلات القاذفة ولا يتمتع الاتحاد السوفيتي بأى تسهيلات فيه .

يتم الوجود السوفيتي في المحيط الهندي لحماية مواصلاته البحرية والقدرة على التعرض لضغوط المواصلات البحرية للغرب ، وكذا حرمانه من مصادر الثروة الطبيعية اللازمة له . ومواجهة القوة العسكرية الغربية في المنطقة عند قيامه بنشر جزء من قوته البحرية في منطقة المحيط الهندي والذي تتراوح قوته عادة بين ٢٠ - ٢٥ وحدة تشتمل على ٨ سفن سطح ٢ - ٣ غواصات هجومية وحاملة صواريخ كروز ، ١٢ سفينة معانة وحتى وحدتي إبرار بحري ويقوم بعمليات الحماية ، وزيارة الشواطئ والممرور ومادة ما يقوم الجزء الأكبر منه بالعمل في القطاع الشمالي الغربي من البحر العربي ، ويعتمد على التسهيلات في ذلك وسومطرة وتشير بعض المصادر إلى أنه يعمل على الحصول على تسهيلات في جزر سيشل وجزر القمر على أساس أن طائرات النقل السوفيتية قد بدأت في فبراير ١٩٨٤ في استخدام الجزر كمحطة متوسطة في طريقها إلى أفريقيا الجنوبية .

من المعتقد أن الاتحاد السوفيتي قوة محدودة ذات التدريب الخاص تسمى « سبترناز » وهو اختصار القوات المصممة للمهام الخاصة ، وأن هذه القوة تخضع مباشرة للإدارة الرئيسية للاستطلاع (المخابرات) للاركان العامة السوفيتية وانها مدربة على تنفيذ مجموعة من المهام المختلفة الحساسة والتي تشمل الاستطلاع والتخريب ، والاختيال وأن وحدة تقارب حجمها حجم اللواء مخصصة لكل أسطول من أساطيلها الأربعة وهكذا فانه من المحتمل أن تكون هناك قوة بهجم حوالى كتيبة مع سرب البحر المتوسط وأخرى بنفس الحجم مع سرب المحيط الهندي . ويعتقد أن الوحدة تنقسم إلى ايتام صغيرة بقوة ٥ - ١٢ رجل للوحدات يجرى نقلها إلى منطقة الهدف بواسطة طائرة أو غواصة أو سفينة سطح ، ومن المفروض أن تدفع قبل بدء الأعمال العدائية مباشرة . ويشتمل تدريب هذه القوات على القفز بالمظلات والغطس بمساعدة خزانات الهواء المضغوط لمسافات طويلة ، والمراقبة وانتقاء الأهداف ، بالإضافة إلى اللغات مثل الإنجليزية والفرنسية . ويعتبر أهم مهامها تخريب النظم النووية والمطارات ومواقع الدفاع الجوى والمخزونات النووية ، ومراكز الاتصالات . وبالإضافة إلى قوة المهام الخاصة

الحربية فينتظر أن تدعم قوة مشابهة العمليات المشتركة للجيئات التي تعمل في المسرح الجنوبي وتقوم بتنفيذ مهام مشابهة للمهام السابقة .

وأخيرا فإن الطيران والأسطول المدنيين والذين زاد نشاطهما في المحيط الهندي يمثلان إضافة إلى القوة العسكرية السوفيتية إذ انهما مجهزان لتفنيذ مهام عسكرية عند الضرورة ويخضعان باستمرار لتوجيهات القيادة العسكرية السوفيتية ، ويشتركان في تنفيذ تمرينات (مشروعات) تدريبية مشتركة مع الطيران والأسطول السوفيتي .

٦ - الميزان العسكري السوفيتي الأمريكي في الشرق الأوسط

تشمل محاولات تقييم الميزان العسكري عن طريق مقارنة القوة البشرية والتشكيلات الملقاة والمعدات عادة على درجة من عدم الدقة وعلى مقدار من اهتزاز الثقة بها .

وينطبق هذا بدرجة اكبر على محاولة تقييم الميزان العسكري السوفيتي الأمريكي في الشرق الأوسط لما يتميز به طبيعة المنطقة من خصائص سياسية واستراتيجية ، واختلاف دوافع الاهتمام بها لكل جانب ، واختلاف بعد كل من الدولتين عنهما ، واختلاف استراتيجية كل منهما .

تتميز المنطقة بميل أغلب دولها إلى عدم الانحياز وانتمائها إلى دول العالم الثالث التي تفرض سياسة الاحلاف العسكرية والقواعد العسكرية الأجنبية مما يصعب على القوتين العظميين أن يحصلوا على قواعد مستديمة لقواتهما فيها ، وبما الجاهما في أغلب الأحوال إلى استبدال القواعد بالحصول على تسهيلات محدودة ، وغالبا مشروطة في دول المنطقة كما تتميز بانكاس الصراع العربي الاسرائيلي على توجيهات هذه الدول مما أدى إلى اقتراب أغلب الدول بدرجات مختلفة - من الاتحاد السوفيتي ، وابتعادهم بنفس الدرجة تقريبا من الولايات المتحدة ، في حين أصبحت اسرائيل قاعدة مضمونة للولايات المتحدة وبالرغم من ذلك فانه يصعب احتساب القوات الاسرائيلية كجزء من القوة الأمريكية في المنطقة ، وأخيرا فإن المنطقة متداخلة مع مناطق أخرى يصعب فصلها تماما من مسرح أوروبا ، وخاصة عند تركيا حيث تنتمي إلى حلف شمال الاطلنطي ، وفي البحر المتوسط حيث تتواجد أساطيل كلتا الدولتين ولا شك أن مهام هذه الأساطيل الرئيسية تقع في أوروبا ،

ولكنها لا يمكن تجاهلها في أي صراع مسلح في الشرق الأوسط .

كما تتميز المنطقة بوجود أهداف استراتيجية متميزة مثل المضائق البحرية ، ومناطق الثروة البترولية ، وبمرور خطوط المواصلات الجوية بين الشرق والغرب مما جعل للمنطقة أهمية خاصة لدى كل من القطبين ، ودفع كلا منهما إلى تحقيق وجود عسكري له بهما .

إن اختلاف دوافع كل من القطبين يمكن أن يؤدي إلى اختلاف المقارنة بينهما في أي صراع في المنطقة لما له من تأثير معنوي على القوات . وعلى قوة الإرادة السياسية المساندة للقوة العسكرية ، والتي تخصص الموارد اللازمة للصراع .

فالاتحاد السوفيتي يدفعه بالدرجة الأولى - رغبة في المحافظة على أمنه وسلامة أراضيه ، بينما الولايات المتحدة تسعى إلى المحافظة على صحة اقتصادها وريختها ، وهو هدف - مهما كانت أهميته لديها - لا يمكن أن يرقى إلى أهمية المحافظة على أمن شعبها وسلامة أراضيهما .

أثر اختلاف بعد كل من الدولتين على الميزان العسكري في المنطقة ، إذ أن الاتحاد السوفيتي - بحكم موقعه الجغرافي موجود فعلا على حدود المنطقة وعلى اتصال برى مباشر ، واتصال بحري قريب بهما .

وعلى الجانب الآخر تقع الولايات المتحدة على بعد آلاف الأميال من المنطقة ، وتحتاج إلى أعمال نقل كبيرة لنقل قواتها إليها ، مما جعل الاتحاد السوفيتي أقدر - بالمقارنة - على تواجد قواته فيها .

وأخيرا فإن العوامل السابقة أدت إلى اختلاف استراتيجيات كل من القطبين إذ تعتمد الولايات المتحدة أساسا على حلفائها في الدفاع عن مصالحها خارج القارة الأمريكية بحيث تعتبر قوات هؤلاء الحلفاء جزءا من استراتيجيتها الدفاعية وتدخلها ضمن ميزانها العسكري ، بينما لا يعتمد الاتحاد السوفيتي - خارج أوروبا بصفة خاصة - على حلفائه بل يعتمد على قواته مباشرة .

وهكذا فإن المقارنة بين قوات الدولتين تحتمل خطأ اغفال قوات حلفاء الولايات المتحدة وإسرائيل وتركيا وبريطانيا وفرنسا في المنطقة ، رغم أن احتمالات معاونة هذه القوات في صراع مسلح لصالح الولايات المتحدة في المنطقة مشكوك فيه .

يمكن الخروج من استعراض العوامل السابقة بأن

العامل الحاسم الذي يغير من صورة الجدول المرفق لكلا الجانبين هو موقف دول المنطقة في كل حالة على حدة ، وقد يكون الصراع الذي دار ويدور في لبنان مثلا لذلك إذ قشلت القوات الأمريكية وحليفاتها القوات الإسرائيلية في تحقيق أهدافها من الصراع - رغم تفوقها العسكري - بينما نجحت القوات السوفيتية - رغم ضالة حجمها في تحقيق الجزء الأعظم من أهدافها .

كما أن التحالف الأمريكي التركي لم يكن كافيا لتدخل القوات التركية لتحقيق الأهداف الأمريكية ، في حين أن توافق أهداف سوريا ولبنان والمقاومة الفلسطينية مع أهداف الاتحاد السوفيتي عزز من تحقيق أهداف الاتحاد السوفيتي السياسية .

فإذا اتجهنا إلى تقدير الميزان العسكري للقطبين فقط فإننا يجب أن نضع في الاعتبار أن هناك بعض الخصائص التي يكاد يستحيل تقييمها مثل نوعية التشكيلات والمعدات وأساليب القتال ، والتكنولوجيا العسكرية وانتشار وتدريب القوات ومعاونتها الإدارية - وروحها المعنوية ، ونوعية القيادة - والمبادأة التكتيكية والإرادة السياسية بالإضافة إلى القدرة على العمل في الظروف الجغرافية والمناخية للمسرح .

كما أن قدرة القوات تختلف حسب اتساع الصراع وامتداده وأسلوب إدارته - إذ أن الصراعات الحديثة قد دلت على استهلاك الاحتياجات قد فاق كل التقديرات السابقة مما يعطي أهمية كبرى للقدرة على استمرار الامداد بالاحتياجات كما أن مقارنة أعداد المعدات لدى كل جانب تحتمل الكثير من الخطأ لتعدد أنواع المعدات ومدى قدرتها القتالية ، ويكفي أن نستعرض مثلا دبابات الاتحاد السوفيتي لنجد أنها تشمل خليطا من دبابات ت ٥٤ ، ٥٥ ، ٦٢ ، ٦٣ ، ٦٤ ، ٧٢ ، ٨٠ ولا شك أن القدرة القتالية لكل طراز تختلف عن الآخر وخاصة إذا قارنا بين الطراز الأول ، والآخر ، وفي القوات الجوية الأمريكية نجد الطائرات ف - ١٨ ، بينما في القوات السوفيتية قاذفات مقاتلة ميغ ٢١ ، ميغ ٢٧ ، وسوخوي ١٧ ، ٢٤ ، ٢٥ . وفي قوات الدفاع الجوي ميغ ٢١ ، ٢٣ ، ٢٥ ، ٢٩ ، ٣١ وسوخوي ١٥ ،

ويك ٢٨ ، مما يجعل المقارنة بين أعداد الطائرات والمعدات عموما شديد التقريب .

ومن جهة أخرى فإن المعلومات المتيسرة عن الوسائل المضادة سواء للدبابات أو الطائرات غير كافية ، كما أن

مقارنة وسائل الطرفين منها - رغم أهميتها - لا توحى بإشارة كافية .

قد لا يؤثر احتياطي القوة البشرية لدى الطرفين بدرجة كبيرة على صراع محدود بين الطرفين في الشرق الأوسط إلا أنه قد يصبح حاسما في حالة امتداد فترة الصراع وارتفاع نسبة الخسائر . والمعطوف أن الاتحاد السوفيتي يتمتع بوفرة احتياطي القوة البشرية المدربة نتيجة لاتباع نظام التجنيد ، بينما لا تتوفر لدى القوات الأمريكية احتياطات مشابهة لاتباع نظام التطوع وهكذا فإن الاتحاد السوفيتي لديه القدرة على تعبئة قوات جديدة ، واستخدامها في الصراع بسرعة تفوق قدرة الولايات المتحدة بدرجة كبيرة .

من الشائع أن هناك تفوقا تكنولوجيا للغرب والولايات المتحدة بصفة خاصة إلا أنه يصعب الحكم على قيمة هذا التفوق إلا بالاختبار في القتال وخاصة أنه لا يمكن الاعتماد على تقدير قيمته في الصراعات المحلية السابقة في الشرق الأوسط حيث لم تسلك أى من دول المنطقة بأخر ما لدى تشكيلات الاتحاد السوفيتي من تكنولوجيا ، وأن قوات الاتحاد السوفيتي في أفغانستان لا تواجه تسليحا أمريكيا متطورا . وتشير المراجع الغربية إلى مدى الطفرة التكنولوجية التي حدثت في البناء العسكري السوفيتي منذ أواخر الستينات مما يوحي بأن الفجوة بين الجانبين قد ضاقت في حالة وجودها ، وأن التكنولوجيا السوفيتية سبقت الأمريكية في بعض المجالات .

يختلف النظام الإداري لامتداد القوات بالاحتياجات

بالنسبة لقوات الجانبين في الشرق الأوسط ، إذ يعتمد الاتحاد السوفيتي على النقل المباشر للاحتياجات من قواعد في الاتحاد السوفيتي إلى القوات لقربها من حدوده ، بينما يحتاج نقل هذه الاحتياجات من القارة الأمريكية إلى الشرق الأوسط مجهود نقل كبير جوا أو بحرا ، مما يدفعها إلى العمل على توفير قواعد لقواتها تكسب بها احتياجات هذه القوات بحيث يتم السحب منها بعد وصولها بدلا من الاعتماد على قواعد في الولايات المتحدة ، وما زالت الولايات المتحدة تجد صعوبة في الحصول على مثل هذه القواعد ، وتعتبر قواعدها في تركيا والصومال وديجوجارسيا هي أقرب القواعد التي يمكن الاعتماد عليها في هذا الصدد حتى الآن مع اعتبار أن سحب الاحتياجات من قواعد حلف الاطلنطي في تركيا تظل بالميزان العسكري - المختل أصلا - في أوروبا .

وعلى ضوء كل هذه الاعتبارات فقد أصبح من الأفضل اجراء المقارنات الرقمية على أساس مقارنة للقوات الموجودة فعلا داخل دول الشرق الأوسط ، ثم مقارنة الأساطيل الموجودة في المنطقة والتي تخرج مهامها الرئيسية عن العمل في المنطقة ولكن يحتمل استخدامها لبعض مفازيها لصالح الصراع فيها ، ثم مقارنة القوات التي يحتمل استخدامها في المنطقة بشكل مباشر بمجرد بدء العمل العسكري ، ثم مقارنة القوات التي يحتمل استخدامها في المنطقة بعد بدء الأعمال العسكرية وتشمل احتياطي الاتحاد السوفيتي وقوات القيادة المركزية الأمريكية ثم مقارنة مجموع هذه القوات .



الاتحاد السوفيتي	القوة	الولايات المتحدة	ملاحظات
مقارنة القوة البشرية لقوة الدولتين بالآلاف			
القوة البشرية في الخدمة	٥٢٠٠	٢,٥	٢١٥٢
الاحتياطى (كل القوات المسلحة)	٥٤٠٠	١٠٤,٥	١٢١٢
اجمال القوات البرية	١٩٩٥	٢,٦	٧٨١
اجمال احتياطى القوة البرية	٢٥٠٠	١٠٤,٨	٢٢٩
القوات الموجودة فعلا بالسرحد			
قوة مشاة ميكانيكية	٢ ١/٢	مطلق	القوات السوفياتية في أفغانستان
قوة مصوية جوا	١	١٠,٩	كتيبة مدممة جوا في مصر (أمريكية)
قوة الاحتياط جوى	١	مطلق	
طائرات قتال	٢٥٧	مطلق	
عليكوتر مسلح	١٤٠	مطلق	
مضمر قتالية أخرى	١٢٠٠	١٠٢	سوفيت في سوريا وإليها - أمريكا السعودية
خبراء ومستشارين	١٢٠٠٠	١٦,٥	٢٠٠٠
استغلال الجانبين في			
الشرق الأوسط والمحيط الهندي :			
قواصات هجومية	١٥ - ١٨	٢ - ٣ حتى ٦	الاتحاد السوفيتي
حاملة طائرات	١٦ (عليكوتر)	٢,٢	أسطول البحر الأسود - مفرزة المحيط الهندي
سفن سطح قتالية رئيسية	١٦	١٠,٧	الولايات المتحدة
سفن برمائية	٤	١ - ٢٦,٥	الأسطول السادس - مطار البحر الأحمر
سفن مساعدة رئيسية	٢٩ - ٣٧	١ - ١,٢	٢٨١ - ١
للاذلات	٦٠٠	مطلق ١ - ٥	مطلق
طائرات قتال	٧٥	١,٦ : ١٢٥٦	
عليكوتر مسلح	٩٠	١,٥	٦٠١
قوة مشاة بحرية	١	١	١
قوات يمكن استخدامها فور بدء العمل			
التصكري (المسألة إلى الموجود فعلا بالسرحد)			
قوة مشاة ميكانيكية	١٨	مطلق ١ - ٦	قوات السرح الجندى للاتحاد السوفيتي
طائرة قتال	٢٨٠	مطلق ١ - ٦	عده الموجودة في أفغانستان وقوات شغل
عليكوتر مسلح	٢٨٠	مطلق ١ - ٦	للقيام (في مواجهة تركيا)
قوات تنافس إلى المنطقة بعد بدء الاتصال العسكرية			
قوة مشاة ميكانيكية	٤	١٠٤	الاتحاد السوفيتي ٢ فرقة من منطقة
قوة مصوية جوا	-	مطلق	أوجيسا العسكرية , وإفرا من منطقة
قوة الاحتياط جوى	-	مطلق	الفرانجا العسكرية
قوة افرسان جوى	-	مطلق	الولايات المتحدة قوات القيادة
حاملة طائرات	-	مطلق	٣
سفن سطح قتالية	-	مطلق	٨
قوة برمائية	-	مطلق	١ ١/٢ (+)
للاذلات	٦٠	١٠,٧	٥٠
للاذلات مقلدة	١٨٠	١٠,٨	٢٦٦
مقلات	٢٠٠	١٠,٦	٩٦
طائرات اذار وسيطر	٣ ع	ع ٣	٩
طائرات سطح	٤٠	١٠,٥	١٦
عليكوتر مسلح	١٦٠	غير معرفة	غير معرفة
المجموع النهائى			
قوة مشاة ميكانيكية	٢٥,٥	١٠,٥	١
فرق أخرى وما يماثلها	١ ١/٢	١٠,٢٢	٤ ١/٨
حاملات طائرات	٢	١٠,٢٢	٢
للاذلات	١٦٠	١٠,٦	٩٠
طائرات قتال	٨٢٥	١٠,٩	٤٤١
دبابات	٥٥٠٠	١٢,٧	٤٢٢

القسم الثاني : الصراعات الاقليمية

١- الصراع العربي - الاسرائيلي - ١٩٨٥ (١) محاولات التسوية

العوامل ما دفع الأردن إلى هذا الموقف . وأولها عدم امكانية تجاوز الشرعية العربية فلم يكن منطقيا الوقوف في وجهها أو تجاوزها خاصة وأن قرار الرباط جاء بعد المحادثات المصرية الأردنية التي أسفرت عن توقيع بيان الاسكندرية وهو البيان الذي أعطى الملك حسين اعترافا مصريا للتحدث باسم الفلسطينيين الذين يعيشون في الأردن . ولكنه ترك النص غامضا قابلا للتفسير والتأويل إذ لم يكن جاسما في تحديد الموقف من فلسطيني الضفة الغربية مما جعل الأردن حذرا في تحركه . يضاف إلى ذلك بعد دولي آخر تمثل في موقف الولايات المتحدة منه إذ رغم إرسال الملك حسين لبعض من قواته إلى الجبهة السورية في حرب ١٩٧٣ ، فقد تم استبعاده من مباحثات فك الاشتباك التي تلت الحرب وكان ذلك ايذانا باستبعاد الدور الأردني إلى حين وفقا لسياسة الخطوة خطوة التي أرساها كسينجر لاعادة رسم خريطة المنطقة ولكن لم يكن ذلك يعني استبعادا للخيار الأردني أو الغاء له . إذ أن القاموس السياسي للتسوية كان يحوي مضمونا آخر لهذا الخيار ليس عربيا وإنما اسرائيليا .

أما اسرائيل فقد عمدت دائما إلى طمس القضية الفلسطينية والقضاء على فكرة انشاء دولة فلسطينية مستقلة تشكل كيانا حضاريا جديدا في المنطقة ومن هذا المنظور طرحت مقولاتها حول تعدد البدائل أمام حل المسألة الفلسطينية والتي تركزت أساسا حول البديل أو الخيار الأردني ويدون كثير من السرد - فقد كان لحزب العمل الاسرائيلي اسبقية الحديث عن هذا الخيار كما كان له تصور قديم عنه . بروز بصفة خاصة بعد ١٩٦٧ حين طرح ايجال ألون - وكان يشغل وقتها منصب نائب رئيس الوزراء الاسرائيلي مشروعا يدعو فيه إلى اقامة اتحاد فيدرالي بين المناطق التي تجلو عنها اسرائيل في الضفة الغربية والأردن بحيث يأخذ الفلسطينيون مكانهم في هذا الاتحاد . على أن يتولى الهيئات المنتخبة من العرب في الضفة ممارسة نوع من الحكم الذاتي مستقلا عن الحكم العسكري الاسرائيلي

الاتفاق الأردني الفلسطيني الذي أعلن فيه في فبراير ١٩٨٥ أهم حدث على مستوى الصراع العربي الاسرائيلي هذا العام . فمن ضمن الحلول والمشاريع العديدة المطروحة برز الحل الأردني كخيار أخير أمام منظمة التحرير ، وكوسيلة عملية لاسترداد الأراضي المحتلة من اسرائيل ولا يعتبر هذا الطرح جديدا تماما فقد طرح أردنيا من جانب الملك حسين في ١٩٧٢ باسم المملكة العربية المتحدة التي تتكون تحت راية المملكة الأردنية الهاشمية من قطرين أحدهما فلسطيني في الضفة الغربية والآخر أردني في الضفة الشرقية على أن تكون عمان هي العاصمة المركزية والملك هو رئيس الدولة . أما القدس فتصبح عاصمة لقطر فلسطين .

وكان هذا هو أول مشروع عربي يبلور بوضوح وجهة النظر الأردنية في فكرة الخيار الأردني ولكنه عرض من جانب واحد أي دون التنسيق مع أي طرف رسمي فلسطيني وإذا لم يكن غريباً أن ترفضه المنظمة حتى جاءت حرب ١٩٧٣ . وتبدلت معطيات كثيرة وإن كان أهمها فلسطينيا هو حصول منظمة التحرير على اعتراف دولي رسمي واسع بها ووفق ذلك شرعية عربية مؤكدة باعتبارها ممثلا شرعيا وحيدا للفلسطينيين أعلنت في قمة الرباط في ١٩٧٤ .

وبعكس المتوقع أيد الأردن القرار رغم تعارضه أساسا مع مفهومه لامكانية تنفيذ (الحل الأردني) ولدور الأردن في استعادة الأرض المحتلة خاصة وأنه هو الذي حكم الضفة الغربية لمدة ١٥ عاما ولديه أكثر من مليونين من الفلسطينيين يحملون جوازات سفر أردنية . ويغض النظر عما صرح به الملك حسين وقتئذ حينما سئل عن كيفية موافقته على هذا القرار وتنازله بسهولة عن التحدث باسم الفلسطينيين حين قال (انني أرى الأحداث السياسية في المنطقة خلال العشر سنوات المقبلة بشكل واضح ، وبعد عشر سنوات سيهود الفلسطينيون لنا ، لنجد صيغة مشتركة للتحدث باسم القضية الفلسطينية) فيمكن القول أنه كان هناك من

مع بقاء شئون الدفاع والخارجية في أيدي إسرائيل .
مريزا بمشروع دايان في ١٩٦٩ وثيقة حزب العمل
في أغسطس ١٩٧٣ ، وثيقة الأربعة عشر بندا في نوفمبر
من نفس العام . والآخرى المعدلة في ١٩٧٧ إلى البرنامج
الانتخابي للكنيست العاشر لعام ١٩٨١ وكلها تتحدث
عن نوع من التسوية الإقليمية مع الأردن وبعد طرح
مبادرة ريجان في ١٩٨٢ طرا تغيير على موقف حزب
العمل مما دعا ممثليه لأن ينادوا بحصر الحكم الذاتي
للفلسطينيين في إطار الدولة الأردنية . على أن يقام في
بعض مناطق الضفة التي ستجول عنها إسرائيل والتي
ستحدد من خلال المفاوضات .

أما الليكود الإسرائيلي وإن كان يختلف مع حزب
العمل حول الموقف من الأراضي المحتلة التي يطالب
بضمها تحت اسم (جوديا وسامريا) أو أرض إسرائيل
التاريخية إلا أنه يقترب بشكل أو بآخر من الخيار
الأردني لحل القضية الفلسطينية ولكن بفرق تختلف
عن الأول . إذ يطالب بحصر الخيار الأردني في شرق
الأردن . ويتبنى مفهوم الإدارة الذاتية للسكان العرب في
إسرائيل على أن تكون تحت الهيمنة الإسرائيلية الكاملة
وقد ظهر ذلك من خلال مشروع بيجين للسلام الذي
قدمه إلى الكنيست في أواخر ١٩٩٧ .

ومعروف أن بيجين فسر قرار مجلس الأمن ٢٤٢ وفق
هذا المنطق حين أشار إلى أن القرار لا يلزم سوى
الأردن وإسرائيل فقط ، ليحددا بينهما (الحدود
الأمنة) .

ولحزب العمل مبرراته في طرح الخيار الأردني على
هذا النحو . وقد ترتكز هذه المبررات كما يفهم من
الكتابات الإسرائيلية حول مجموعة نقاط منها :

١ - أنه سيحرر إسرائيل من السيطرة المباشرة على
السكان العرب بما ينطوي عليه من مخاطر على المجتمع
الإسرائيلي الداخلي . فالعمليات الفدائية في الأرض
المحتلة بلغت وفقا للمصادر الإسرائيلية حوالي ٤٢٣
عملية خلال الأشهر الأخيرة فقط وهو أمر لن تستطيع
إسرائيل كبح جماحه على المدى الطويل فضلا عن أنها
بذلك تحقق فكرة الدولة اليهودية الخالصة .

٢ - ومن الناحية الإقليمية ، قد يؤدي تحقيق هذا
الخيار من وجهة النظر الإسرائيلية إلى تخفيف حدة
العداوة العربي لها وبالتالي مساعدتها على تحقيق
أطماعها الأخرى وأولها الحصول على الشرعية الإقليمية
في المنطقة والقضاء على فكرة العزلة العربية المقروضة

حولها .

٣ - أما العامل الأهم في طرح الخيار الأردني من
النظرة الإسرائيلية فهو القضاء تماما على فكرة الدولة
الفلسطينية المستقلة أو أي كيان مستقل للفلسطينيين
ولذلك يرفض حزب العمل التصور الذي يطرحه الليكود
عن الخيار الأردني بحصره في شرق الأردن لأنه قد
يتضمن على المدى الطويل تحويل الأردن إلى دولة
فلسطينية وهو منطق وتوحيد تماما على الأقل لإيمان
إسرائيل الذي سيكون هناك مطالب اقليمية وعقائدية
لهذه الدولة بعكس الدولة الأردنية .

٤ - وأخيرا فإن الخيار الأردني يتضمن ولا شك
شرطا رئيسيا لتحقيقه ، هو التفاوض المباشر مع الأردن
وتوقيع معاهدة سلام معه وهو جزء من الاستراتيجية
الإسرائيلية الشاملة وفهمها حول (الحدود الأمنة)
والتي تقضي في النهاية بتوقيع اتفاقيات سلام مع كل
دولة من الدول العربية المجاورة على حدة على أساس
التفاوض المباشر معها وذلك لتحقيق هدفين : التوصل
إلى تعيين الحدود الأمنة لها وتطبيع العلاقات معها .
ولذا فقد كانت أولى الحجج الإسرائيلية لرفض مشروع
الملكة المتحدة كما طرحه الملك حسين في ١٩٧٢ هو
إغفاله فكرة عقد اتفاق سلام مع إسرائيل وهي الذريعة
التي تمسكت بها جولدا مائير لرفض المشروع إلى جانب
ما ورد به حول الموقف من القدس التي ترفض إسرائيل
أي نقاش حول التنازل عنها كعاصمة أبدية موحدة لها .
فأغلب الظن أن الرفض الإسرائيلي لهذا المشروع لم
يكن رفضا لفكرة الخيار الأردني وإنما لمضمونه العربي
كما ورد به خاصة وأنه كان ينص على انسحاب إسرائيل
إلى حدود ما قبل ١٩٦٧ وهو ما رفضه إسرائيل تماما
على أساس أنها لم تعين حدودها النهائية بعد .

ولا شك أن وقوع حرب ١٩٧٣ وما صاحبها من
تغيير معطيات عداة كان له أثر كبير في توارى فكرة
الخيار الأردني خاصة بعد صعود نجم منظمة التحرير
سياسيا وأزدياد قوتها على الساحة وبالتالي كان على
إسرائيل أن تعمل جاهدة على ضرب هذه القوة المتنامية
فالخيار الأردني كما طرحه يشطب أي وجود للمنظمة في
المعادلة السياسية .

وبالتالي كان مفهومنا أن تتعقب القوات الإسرائيلية
قوات المنظمة في آخر معاقلها التي بقيت لها في لبنان بعد
خروجها من الأردن ولكن لم ينجح الجيش الإسرائيلي في
١٩٧٨ بعد الحرب التي شنها عليها في لبنان في تصفيتا

وإمام صمود المنظمة ومعها قوات الحركة الوطنية اللبنانية عاودت إسرائيل محاولتها وبدأت قيادتها العسكرية تخطط لحرب جديدة . بدأتها في الثمانينات تحت مسميات عديدة منها (العمليات الانتقامية والحرب الوقائية) حتى كان القرار بالاجتياح الشامل للبنان وضرب المنظمة ضربة قاصمة قاضية في ١٩٨٢ .

مبادرة ريجان تعيد طرح الخيار الأردني :

وقدمت الولايات المتحدة الوجه الآخر لهذه العملية بإعلانها عن مبادرة ريجان في سبتمبر من نفس العام التي سعت إلى تعميق فكرة كانت مصعبة التحقيق قبل اضعاف المنظمة والقضاء على وجودها العسكري في لبنان وهي اعطاء الأردن الدور المحوري الرئيسي للتفاوض المباشر مع إسرائيل حول الضفة وأحلال قيادة منظمة التحرير بقيادات أخرى بديلة من الأرض المحتلة تكون على استعداد للمضي في مثل هذا النوع من التسوية .

ومن هنا كان اعطاء الإدارة الأمريكية الضوء الأخضر لإسرائيل لغزو لبنان . بهدف تحطيم القوة الفلسطينية هناك تمهيدا لطرح مشروعها عن (البديل الأردني) الذي يمثل في نظرها حلا توفيقيًا قد يحظى بقبول عربي . وفي الوقت نفسه يمكن تمييزه إسرائيليا بما لإسرائيل وخاصة حزب العمل من تصور قديم عن الخيار الأردني .

ولذا اقترح هذا المشروع الأمريكي الذي عرف بمبادرة ريجان من تصور حزب العمل في إسرائيل عن مستقبل الضفة المحتلة وليس من تصور الليكود وقد ترجمت المبادرة هذه المعاني بالتفافها حول نقاط رئيسية تقول بأنه : لا عودة إلى حدود ١٩٦٧ ، عدم إقامة دولة فلسطينية في الضفة الغربية وغزة تجرى المفاوضات حول مستقبل المناطق المحتلة مع الأردن وليس مع منظمة التحرير وأخيرا إقامة حكم ذاتي للفلسطينيين في الضفة مرتبطا مع الأردن .

ويقترح مشروع ريجان بذلك من مشروع ايجال ألون الاسرائيلي إن لم يكن مطابقا له .

ولما كان الليكود هو الذي يمثل الحكم في إسرائيل وليس العمل فلم تكن الإدارة الأمريكية في عجلة لوضع هذه المبادرة موضع التنفيذ .

الأردن يؤيد المبادرة :

أما الأردن ، فقد أعلن تأييده للمبادرة باعتبارها

فكرة الخيار الأردني ووسيلة لاستعادة الأرض المحتلة في الضفة ولذا رأى فيها الكثير من النقاط الإيجابية ووصفها بأنها مبادرة شجاعة ولكنه لم يكن هو الآخر في عجلة من أمره لتنفيذها باعتبارات عدة ليس آخرها وجود الليكود الإسرائيلي المتشدد في الحكم وإنما لأسباب يمكن بلورتها في الآتي :

- أولا : احتياج الأردن إلى اتفاق مع المنظمة يعطيه الضوء الأخضر للتفاوض حول الأرض المحتلة وهذا يعني الخروج عما اتفق عليه عربيا في الرباط في ١٩٧٤ .

- ثانيا : رغبته في الحصول على تعهد أمريكي واضح ولموس بشأن وقف حركة الاستيطان الإسرائيلية في الأرض المحتلة .

- ثالثا : الانسحاب الإسرائيلي من لبنان فأى حديث عن تسوية سلمية والقوات الإسرائيلية ما تزال تهدس أرض لبنان يصبح لا معنى له .

ولا شك أن الملك حسين كان يعمل في تحقيق المولتين الأخيرتين على قوة الضغط الأمريكية على إسرائيل أما البند الأول الخاص بالمنظمة فقد كان يقتضي اتمام خطوات ثلاث ، تبدأ بموافقة منظمة التحرير ولو ضعفيا على التنازل عن صفتها كممثلة رسمية وممثلة الفلسطينيين إلى حصول الأردن على دعم ومساندة عربية تعطيه قدرا من الشرعية في أي تحرك نحو التسوية . موردا بدعم ومساندة الشعب الفلسطيني في الأرض المحتلة . فالأرجح أن العامل الأردني لم يكن متأكدا من صدق النوايا الإسرائيلية في الانسحاب من الضفة ولا وثقا من الرغبة الأمريكية في الضغط على إسرائيل بدون حصوله على تأييد عربي وفلسطيني وهذا هو سر احجامه عن المضي سريعا نحو تنفيذ المبادرة الأمريكية .

ولم يكن غريبا أن يسعى الأردن منذ ذلك الوقت للحصول على التأييد العربي الفلسطيني إلا أن الانشقاق الذي وقع في المنظمة وعدم رغبة الجانب المعتدل المتصل في قيادة منظمة التحرير في المبادرة بالتحرك مع الأردن إلى جانب استمرار إسرائيل في احتلالها للبنان واحكام الولايات المتحدة عن الضغط عليها لوقف نشاطها الاستيطاني في الضفة الغربية ، أجهضت هذه المساعي الأردنية التي تلقت ضربة جديدة بأعلان أمريكا عن تحالفها الاستراتيجي مع إسرائيل في ديسمبر ١٩٨٢ إلا أن هذا قد حمل مؤشرات أخرى أحييت الجهود الأردنية فقد تمت مقابلة

الملك حسين مع السيد ياسر عرفات في أكتوبر من نفس العام وبدأت العلاقات الأردنية الفلسطينية تتحسن تدريجياً خاصة وإن الانشقاق الذي أصاب المنظمة دفع قياداتها الشرعية إلى المضي نحو الأردن أمام ازدياد النفوذ السوري على العناصر المنشقة عليها .

وعاد الأردن إحياء أحياء برلانه الذي تشكل نصف أعضائه من ممثلي الضفة الغربية ويدعوة الأردن المنظمة لعقد اجتماعات المجلس الوطني الفلسطيني في عمان في نوفمبر ١٩٨٤ وقبلها أعاد علاقاته مع مصر بدأ واضحاً أن الأردن يسعى للسير في طريق التسوية الجديدة المطروحة وقد تضافرت عدة عوامل جعلته يسرع الخطى نحو هذا الطريق أهمها وصول حزب العمل الاسرائيلي إلى السلطة ضمن حكومة ائتلافية وبدء الحديث عن إجراءات الانسحاب من لبنان حتى بدأت تتشكل قناعة أردنية بأن عنصر الوقت لم يعد في مصلحة العرب ، وأنه ينبغي استغلال هذا الظرف لدفع الولايات المتحدة نحو التحرك خاصة وأنه كانت هناك مخاوف أردنية قديمة من أن عدم التوصل إلى حل المسألة الفلسطينية من خلال مفاوضات سلام مع اسرائيل سيؤدي في النهاية إلى تنفيذ اسرائيل لتهديدها المستمر للأردن بتوسيع حدودها إلى ما وراء النهر الأردني وتحدد التحرك الأردني في اطار مبادرة ريجان والقرار ٢٤٢ كأساس لمقايضة الأرض بالسلام والدعوة لاقامة كيان فلسطيني في الضفة متحداً مع الأردن ولكن مع الدعوة لدمج هذا التحرك بما جاء من مقررات قمة فاس التي أعلنت بعد ذلك منح الفلسطينيين حقوقاً أشمل على المدى الطويل تتضمن حقهم في تقرير المصير .

موقف المنظمة من المبادرة :

أما المنظمة فلم يكن هناك رفض صافٍ وصريح لمبادرة ريجان رغم التحفظات التي أبدتها المنظمة على لسان قياداتها . إذ وضعتها حرب لبنان أمام خيارين :

❖ إما الدخول في مواجهة عنيفة غير محسوبة نتائجها في تلك الفترة .

❖ أو الانضمام إلى المعادلة السياسية الجديدة التي افترضتها تداعيات ما بعد الحرب حتى لا تستبعد منها وحتى تتمكن على المدى الطويل من استعادة قدرتها العسكرية وقوتها التفاوضية .

واختارت المنظمة البديل الثاني فكان موقفها من مبادرة ريجان ومن فكرة الخيار الأردني التي انتابها ولم يكن هذا المنطق جديداً تماماً على سياستها . فهذا النهج

الذي يوصف (البراجماتية السياسية) بدأ يتشكل بعد حرب الأيام الستة وبالتحديد بعد قبول كل من مصر والأردن لمبادرة روجز الأمريكية في ١٩٧٠ . فقد بدأت منظمة التحرير تعاني من خوف الاستبعاد ومن عتدة عودة الضفة الغربية إلى الحكم الأردني ولذا لم يكن غريباً أن تقبل قياداتها الدخول من باب التسوية السياسية الذي فتح بعد حرب ١٩٧٣ حتى لا يكون هناك مجال للأردن أولغيره من الأنظمة العربية بأن يتفاوض نيابة عنها واستلزم ذلك قبولها بالصيغة التوفيقية أو الحل المرحلي وهو منطق اختلفت عليه الفصائل الفلسطينية وكان بداية لسلسلة طويلة من الخلافات الفلسطينية حول طبيعته وجدواه .

ولم تكن خطة ريجان وطروفاً ما بعد حرب لبنان أقل خطراً على المنظمة من الظروف التي تلت حرب ١٩٧٣ وظهور مشروع كسينجر للشرق الأوسط وبنفس المنطق بدأت المنظمة تعد للتحاور مع الأردن وهي تملك من الأوراق ما يعطى لها قوة تفاوضية وأهمها (ورقة الشرعية العربية) التي بدونها لن يلقى الأردن قبولاً لتحركه وتأييداً رسمياً له . . . والواضح أن ذلك كان هو هامش المناورة السياسية الذي بقي لها بعد حرب لبنان .

وبدا الحوار الأردني الفلسطيني يأخذ مجراه سريعاً واستمرت المرحلة الأولى له من بعد حرب ١٩٨٢ حتى ابريل ١٩٨٣ وتخللتها دورة المجلس الوطني الفلسطيني السادسة عشرة والتي شكلت منعطفاً هاماً في العلاقات الأردنية الفلسطينية . أما المرحلة الثانية فقد بدأت من صيف ١٩٨٤ واستمرت حتى الآن وكان أبرز أحداثها الدعوة لانعقاد المجلس الوطني الأخير في عمان ثم الاعلان عن الاتفاق الأردني الفلسطيني في فبراير ١٩٨٥ .

فمنذ زيارة أبوعمار لعمان في أكتوبر ١٩٨٢ والأحداث تتردد عن علاقة كوفندرالية تربط ما بين الدولة الفلسطينية المزمع اقامتها على الأراضي المحررة والأردن . ولم يتحول هذا المفهوم إلى صيغة مكتوبة إلا مع مقررات المجلس الوطني السادس عشر الذي انعقد في العام التالي ، والتي تضمنت نقطتين أساسيتين فيما يتعلق بفكرة الخيار الأردني :

- تؤكد الأولى على العلاقات الخاصة والمتميزة التي تربط الشعبين الأردني والفلسطيني .

- وتقرى الثانية ، أن العلاقات المستقلة مع الأردن ستكون على اساس علاقة كوفندرالية (وليس

فيدرالية) بين دولتين مستقلتين .

ورغم أن هذا الاعلان يشكل منعطفا أو مرحلة هامة على طريق العلاقات الأردنية الفلسطينية إلا أنه لم يكن كافيا لتطور هذه العلاقات أبعد من ذلك ويبدو أن ذلك يرجع لسببين :

١ - أن الأردن أراد تحركا مشتركا تكون ركيزته الأولى هو قرار مجلس الأمن ٢٤٢ الذي يراه الأساس الحقيقي لأي تسوية واقعية في المنطقة ومن ثم أراد موقفا واضحا منه من المنظمة قبل الحديث عن طبيعة العلاقة الكونفدرالية أو الفيدرالية مع الأردن .

٢ - اشتداد الخلافات على الساحة الفلسطينية ازاء فكرة الكونفدرالية التي أثبتت بها قرارات المجلس الوطني . . مما عرقل القيادة الفلسطينية عن المضى في هذا الطريق إلى أبعد من ذلك .

وتوقف الحوار مع الأردن ولكن بناء على طلب الحكومة الأردنية التي أصدرت بيانا في العاشر من أبريل تعلن فيه وقف الحوار مع منظمة التحرير ولم تبادر المنظمة باستئناف الحوار مع الأردن إلا مع بدايات ١٩٨٤ ويبدو أنها كانت مدفوعة في ذلك بالتطورات الداخلية التي شهدتها الأردن باحياء برلمانها الذي ضم ممثلين عن الضفة الغربية فكان ذلك نذيرا للمنظمة بقرب دخول الأردن تسوية ما يعد لها خاصة وأن المعالء الأردني لم يتحرك مناسبة إلا وحث فيها العرب على استغلال الفرص المتاحة للسلام بدعوى أن عنصر الوقت لم يعد في صالحهم وأن الحركة الاستيطانية في اسرائيل تتزايد وتتفادح حدثها مع مرور الوقت . وتكررت زيارات السيد ياسر عرفات للأردن رغم عدم الإجماع الفلسطيني عليها وانتهى الأمر بانقسام الساحة الفلسطينية ازاء العلاقة مع الأردن إلى محاور ثلاثة :

١ - تحالف يضم اللجنة المركزية لحركة فتح بقيادة عرفات ورئيس اللجنة التنفيذية للمنظمة بالإضافة إلى جبهة التحرير العربية (الموالية للعراق) ويدعو إلى إقامة علاقات أوثق مع الأردن وتحقيق تقارب مع كل من مصر والعراق .

٢ - التحالف الديمقراطي ويضم الجبهة الديمقراطية ، الجبهة الشعبية ، الحزب الشيوعي الفلسطيني وجبهة التحرير الفلسطينية ومثل محورا محايدا أوسطا .

٣ - التحالف الوطني الذي ضم الصاعقة ، القيادة العامة جبهة النضال الشعبي إلى جانب المعارضة

المنشقة عن فتح ويرفض التمازج مع الأردن ويصرح في المقابل علاقات وثيقة مع سوريا .

وأراد التحالف الديمقراطي أن يلعب دور الوسيط فدعا إلى حوار فلسطيني بين الطرفين الآخرين حتى توصلوا إلى اتفاق شامل تم برعاية الجزائر واليمن الديمقراطي عرف باتفاق عدن . إلا أن ياسر عرفات بعد ذلك قام بزيارة إلى القاهرة ثم موافقته على عقد المجلس الوطني الأخير في عمان ، فسر من قبل التنظيمات الفلسطينية الأخرى على أنه تجاوز كبير ومخالفة واضحة لقرارات عدن التي نصت على عدم العودة إلى مصر إلا بعد إلغاء كامب ديفيد . كما أن عقد المجلس في عمان كان يعني ترجيحاً لهذه الكفة على ما عداها بل ووصل الأمر إلى حد القول بأن القيادة الفلسطينية أرادت أن تقوم بعملية فرز على الساحة الفلسطينية حتى تتمكن من تنسيق مواقفها مع الأردن لأن عدم التمسك حرقيا ببندو (عدن) قد أخرج التحالف الوسيط فهاجمت الجبهة الشعبية تصريحات أبو عمار وامتنعت الجبهة الديمقراطية عن لعب دور الوسيط ولم يحضر اجتماعات المجلس إلا من يوافق على سياسة التقارب الفلسطينية الأردنية وليس مبالغة القول بأن اتخاذ القيادة الفلسطينية القرار بعقد المجلس في عمان كان نهاية لمرحلة كاملة وبداية حاسمة لمرحلة لاحقة تبلورت حول الاتفاق الأردني الفلسطيني الذي وقع عليه مع مشارف عام ١٩٨٥ .

٤ - الاتفاق الأردني الفلسطيني يحرك مبادرة ريجان :

كانت اجتماعات المجلس الوطني في دورته السابعة عشرة الأخيرة في العاصمة الأردنية في نوفمبر ١٩٨٤ مقدمة حقيقية لاتفاق عمان . إذ أعلن الأردن بصراحة ووضوح شديدين طوال الفترة التي سبقت اجتماعات المجلس استعداداً للتحرك نحو السلام على أساس مبادئ : الأرض مقابل السلام وقرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ الذي يحظى في نظر الأردن بقبول الأطراف المعنية فيما عدا الطرف الرئيسي وهو الفلسطيني وإزاء ذلك تقاسم المجلس تياران أحدهما يعلن رفضه لقرار ٢٤٢ والآخر يؤيد التحرك مع الأردن ولكن من خلال صيغة تتجنب الإشارة بشكل مباشر إلى القرار ولكن في النهاية لم يكن هناك خلاف حول تنسيق المواقف مع الأردن والتحرك المشترك معه .

والمتابع لجلسات المجلس الوطني في دورته الأخيرة يلحظ عدة ملاحظات :

● أن المجلس ضم أكبر عدد من العناصر الفلسطينية المعتدلة وبالتحديد تلك التي تقبل التحرك السلمي مع الأردن ومصر .

تشكيل لجنة تنفيذية جديدة يجمع بينها أيضا قاسم الاعتدال وتقبل بالتنسيق الأردني الفلسطيني وكانت غالبية عناصر هذه اللجنة ممن يقيمون في العاصمة الأردنية بشكل دائم مثل (محمد ملح) وفهد القواسمة الذي اغتيل والمطران ايليلا خوري .

هذا بالإضافة إلى أعضاء منظمة فتح الثلاثة وهم (فاروق القدومي) ومحمود عباس (أبو مازن) علاوة على السيد عرفات شخصيا .

أما الباقون وهم عبد الرحيم أحمد ويقيم في بغداد ممثلا عن جبهة التحرير العربية وجمال الصورياني الذي يقيم في القاهرة فليسا بعديين عن التحرك الأردني وأخيرا السيد محمد عباس (أبو العباس) ويقيم في تونس ويمثل جبهة التحرير الفلسطينية المنشقة عن الجبهة الشعبية ، القيادة العامة التي يتزعمها أحمد جبريل .

ولأول مرة لم تتضمن قرارات المجلس الوطني الفلسطيني في دورته السابعة عشرة الأخيرة رفضا صريحا معلنا للقرار ٢٤٢ وبرر السيد أبو اللطف (فاروق القدومي) ذلك بقوله : « إن تأكيدنا من المجلس على قرارات المجالس الوطنية السابقة هو رفض ضمني للقرار » .

ولذا يمكن القول أن كل الطرق كانت ممهدة أمام التحرك الأردني الفلسطيني المشترك بل وأن القيادة الشرعية للمنظمة كانت تضغط في هذا الاتجاه لادراكها بأنه ربما يكون الخيار الوحيد المطروح أمامها بعد خروج المقاومة من بيروت وتعرض كل محاولات المصالحة مع دمشق حتى لا تجد المنظمة نفسها في النهاية بعيدة عن تحركات السلام في المنطقة إذا ما بدأت .

ونتيجة لهذه الجهود المشتركة مع الأردن قدمت ورقتان أحدهما أردنية والأخرى فلسطينية تطرحان صيغة لمشروع عمل مشترك .

ونصت الورقة الأولى على المبادئ التالية :

١ - الأرض مقابل السلام .

(أ) كما ورد في قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ .

(ب) كما أكده قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ .

(ج) كما ورد في قرارات مجلس الأمن الدولي .

٢ - حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني .

(١) في إطار علاقة أردنية فلسطينية سقفا

كونفدرالي .

(ب) في إطار اتحاد أردني فلسطيني كونفدرالي .

٣ - وعلى هذا الأساس تجرى مفاوضات السلام في ظل مؤتمر دولي تحضره الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن وسائر أطراف النزاع بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي للشعب الفلسطيني وتكون المشاركة الأردنية الفلسطينية على قدم المساواة من خلال وفد مشترك .

٤ - حل قضية اللاجئين الفلسطينيين حسب قرارات الأمم المتحدة .

أما الورقة الفلسطينية فقد تضمنت الآتي :

١ - الأرض مقابل السلام كما ورد في قرارات الأمم المتحدة بما فيها قرارات مجلس الأمن .

٢ - حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني في إطار دولة فلسطينية ضمن اتحاد كونفدرالي أردني فلسطيني .

٣ - حل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين حسب قرارات الأمم المتحدة .

٤ - حل القضية الفلسطينية من جميع جوانبها .

٥ - على هذا الأساس تجرى مفاوضات السلام في ظل مؤتمر دولي تحضره الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن وسائر أطراف النزاع بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني .

وتكون المشاركة الفلسطينية على قدم المساواة ضمن وفد عربي مشترك .

وبذلك .. اختلفت الورقتان حول نقطتين أساسيتين وإن لم تختلفا جوهريا في أطارها العام . إذ نصت الورقة الفلسطينية على مشاركة أردنية فلسطينية على قدم المساواة ضمن وفد عربي مشترك بينما دعت الورقة الأردنية إلى مشاركة على قدم المساواة ضمن وفد مشترك دون تحديد . وكانت مسألة التمثيل هي نقطة الاختلاف الثانية حيث أغلقت الورقة الأردنية الإشارة إلى المنظمة كممثل شرعي (وحيد) للفلسطينيين كما جاء في الورقة الفلسطينية .

ولكن بوصول السيد ياسر عرفات إلى الأردن في العاشر من فبراير وعقده اجتماعا مع الملك حسين وبعد مباحثات مكثفة أعلن في اليوم التالي لهذا اللقاء عن توقيع اتفاق عمان أو الاتفاق الأردني الفلسطيني -

التقى فيه الطرفان على المبادئ التالية :

١ - الأرض مقابل السلام .

كما ورد في قرارات الأمم المتحدة بما فيها قرارات مجلس الأمن .

٢ - حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني .

يمارس الفلسطينيون حقهم الثابت في تقرير المصير عندما يتمكن الأردنيون والفلسطينيون من تحقيق ذلك ضمن إطار الاتحاد الكونفدرالي العربي المنوى انشاؤه بين دولتي الأردن وفلسطين .

٣ - حل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين حسب قرارات الأمم المتحدة .

٤ - حل القضية الفلسطينية من جميع جوانبها .

٥ - وعلى هذا الأساس تجرى مفاوضات السلام في ظل مؤتمر دولي تحضره الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن الدولي وسائر أطراف النزاع بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني ضمن وفد مشترك .

وكان النقاش قبل الاتفاق على الصيغة النهائية يتركز حول مسألتين :

الأولى : خاصة بعبارة (اللاجئين الفلسطينيين) والتي أثارت تساؤلات حول الفرق بينها وبين النص الوارد في القرار ٢٤٢ .

والأخرى : تتعلق بالعبارة التي تقول : « عندما يتمكن الأردنيون والفلسطينيون من تحقيق ذلك وكان السؤال هو من هم الفلسطينيون المقصودون في هذه العبارة وهل يقصد بها إقامة الدولة الفلسطينية والاستفتاء عليها من قبل الطرفين ، أم الاتحاد الكونفدرالي والاستفتاء عليه من كل طرف على حدة .

ولذا جاء التصديق الفلسطيني على الاتفاق مشروطا بموافقة الأردن على بعض التغييرات فكان تعديل النقطتين الثانية بما يتضمن الاعتراف بحق الفلسطينيين في تقرير المصير وإضافة عبارة (عندما يتمكن الفلسطينيون والأردنيون من تحقيق ذلك) . ضمن إطار الاتحاد الكونفدرالي العربي المنوى انشاؤه بين دولتي الأردن وفلسطيني .

وذلك حتى لا يفسر الأمر بما يتعارض مع الحق الفلسطيني الذي تنادي به المنظمة دائماً بأنه دولة مستقلة .

كما عدلت النقطتين الخامسة على أساس تشكيل وفدين مستقلين أحدهما أردني والآخر فلسطيني يشاركان في

الاطار وقد عربي موحّد في المؤتمر الدولي للسلام . وكانت هذه النقطة قد أشارت من قبل إلى تشكيل وفد أردني فلسطيني مشترك الأمر الذي فسره البعض على أنه يعني المشاركة في وحدانية تمثيل المنظمة للشعب الفلسطيني وهو ما يخالف جميع قرارات المجالس الوطنية السابقة .

ولا شك أن الاتفاق على هذا النخوة قد حمل بعضاً من ملامح مبادرة ريجان خاصة فيما يتعلق بالعلاقة الكونفدرالية والاتفاق على التحرك الفلسطيني المشترك مع الأردن والذي يعني بصورة أو بأخرى تفضيلاً (للخيار الأردني) محور المبادرة الأمريكية خاصة وأنه لم ينص صراحة على الدولة الفلسطينية المستقلة . ولذا لم يكن غريباً أن يفتتح بعده الباب وأسعا للحديث عن ترتيبات التسوية المقترحة وأن يكون هناك حضور أمريكي متزايد في هذا السياق خاصة وأن واشنطن قد وجدت من المبررات ما يجعلها تبدأ في وضع مبادراتها المجددة موضع التنفيذ ، ليس أخرها الجناح العمالي الإسرائيلي في الحكم على رأس حكومة ائتلافية وقراره بالانسحاب من لبنان ، الذي يعطى لها شرعية التحرك أمام الجانب العربي . وإنما يضم وهو الأهم وجود استعداد أردني عال للتحرك واتخاذ الأردن من الإجراءات العملية ، مما يتيح له الحصول على نوع من المساندة العربية ومن الدعم الفلسطيني من سكان الأرض المحتلة ، فلم تكن مصادفة أن يشارك في حكومة الرفاعي الأخيرة هذا الكم من الوزراء الفلسطينيين . صحيح أن الوزارات الأردنية قبل احتلال الضفة في ١٩٦٧ كانت تشكل مناصفة بين ممثلي الضفة الشرقية والغربية إلا أن عدد الوزراء الفلسطينيين تقلص بعد ذلك إلى حد كبير وكانت هذه هي المرة الأولى منذ ١٩٧٤ ، التي يأتي إلى مقاعد الوزارة الأردنية ١٢ وزيراً فلسطينياً من أصل ٢٣ وهو ما يتيح التقارب مع فلسطيني الضفة المحتلة إلى جانب شخص رئيس الوزراء المعروف بتقاربه مع سوريا . مما يجعله أقدر على التحاور معها فهي ليست فقط الرقم الصعب في هذه المعادلة الجديدة وإنما هي أيضاً مدخل الوصول إلى أكبر تأييد عربي ممكن . ولا شك أن جولة الملك حسين الخليجية الأخيرة تصب في هذا الاتجاه .

وبذلك جمعت خيوط عديدة لإسلاخ مبادرة ريجان مرحلة التنفيذ بعد الإعلان عن اتفاق عمان . وفي هذا الإطار جاءت الجولات المكوكية للبعوث الأمريكية ريتشارد مورفي إلى عدد من العواصم العربية وإسرائيل

وبقي الخلاف حول التفاصيل متمركزاً حول قضية التمثيل الفلسطيني في الوفد المشترك المقترح تشكيله على الجانب الأردني للتفاوض حول التسوية .

٥ - المنظمة والمزاق الراهن :

لقد اصطدمت مسألة التمثيل بعقبة رئيسية وضعتها إسرائيل وساندتها الادارة الأمريكية وتقضى باستبعاد أى تمثيل لمنظمة التحرير في الوفد والارجح استبعادها من هذه المعادلة السياسية .

فتوقع المنظمة على اتلاق عمان الذى يقوم على اساس قرار ٢٤٢ ومبدأ مقايضة الأرض بالسلام وموافقتها على (الكونفدرالية مع الاردن) او بمعنى آخر قبولها الصريح بفكرة (الحل الوسط) لم يلق أى استجابة أمريكية ولا ينفى أن محاولة مصر الوصول إلى صيغة توفيقية ترضى جميع الاطراف قد لقيت هي الأخرى تحفظاً من الادارة الأمريكية ، فالمعروف أن مصر حين طرحت مقترحاتها في اطار اتفاق عمان ارادت أن توجد مدخلا عمليا لتنفيذه فيما عرف باسم المبادرة المصرية التى اشتملت على مراحل ثلاث :

تقضى الأولى باجتماع فلسطيني في واشنطن بالادارة الأمريكية وتشير الثانية إلى اجراء مفاوضات مباشرة أردنية فلسطينية اسرائيلية سواء في القاهرة أو واشنطن بشأن مستقبل الاراضى المحتلة ووضع الدولة الفلسطينية المحتمل قيامها في اطار اتحاد كونفدرالى مع الاردن وأخيرا تنص المرحلة الثالثة على عقد مؤتمر دولي تشترك فيه الدول الخمس لاعطاء الشرعية الدولية اللازمة لضمان حل دائم للنزاع .

وبذلك اشتملت المبادرة المصرية على فكرة (التفاوض المباشر) الذى تصر عليه اسرائيل حتى لا توفلق مساعى التسوية على أن يكون تحت اشراف أمريكي بمعنى أن تبدأ المفاوضات بحوار أمريكي فلسطيني أردني وهى محاولة من مصر لأن تكون مقدمة لاعتراف أمريكا ولوطنينيا بمنظمة التحرير . وفي النهاية النص على عقد المؤتمر الدولى الذى يلج عليه السوفييت والسوريين ومن هنا قدمت الصيغة التوفيقية لجميع الاطراف ورغم ذلك اعترضت الولايات المتحدة على أن تجرى حوارا أمريكيا مع الطرف الفلسطيني قبل جلوسه للتفاوض المباشر مع اسرائيل مع الاشتراط بعدم تمثيل المنظمة في الوفد ، الا إذا اعترفت صراحة بالقرار ٢٤٢ وباسرائيل وقبلت بالتفاوض المباشر معها كما جاء على لسان مورفي .

ولم يبد الأردن اعتراضا على ما طرحه مورفي الا انه

كان واضحا أنه لن يستطيع التقدم بدون (شرعية) فلسطينية خاصة وأن تصريحات مورفي قد أثارت ردود فعل سلبية داخل حركة فتح تجاه الاتفاق الأردني الفلسطيني نفسه وتحدث ابو اياد صراحة ولأول مرة عن امكانية الغاء هذا الاتفاق .

وبهذا المعنى وضعت جولة مورفي سياسة الملك حسين ومبادرة عمان في مازق حقيقي ولذا حاولت الادارة الأمريكية تدارك الأمر بعد اصرار الأردن على عدم التحرك المنفرد فكان اقتراحها الأخير الذى قدمه جورج شولتز وزير خارجيتها خلال زيارته للمنطقة بقبول اشتراك أعضاء من المجلس الوطنى الفلسطيني في الوفد المشترك بشرط أن لا يطن هؤلاء انتماءهم للمنظمة وأن لا تتحدث المنظمة عن تمثيلهم لها .

ويبدو أن أمريكا ارادت بذلك أن تصيب هدفين في آن واحد . إذ يمكنها القول أمام المنظمة بأنها تقدمت خطوة إلى الأمام بموافقتها على أن يضم الوفد أعضاء من الهيئة التشريعية ومعروف أن في المجلس عناصر عديدة مرتبطة بالاردن ارتباطا وثيقا . هذا من ناحية ومن ناحية أخرى يمكنها التأكيد لاسرائيل أنها لم تغير موقفها الثابت بعدم الاعتراف بالمنظمة خاصة وأن المجلس يضم العديد من الشخصيات المستقلة .

والواضح أن الرئيس الأمريكي يريد أن يبدو في موقف أكثر مرونة تجاه مسألة التمثيل الفلسطيني بعد معرفته الأكيدة بأن الأردن لن يعفى وحده ولن يستطيع التحرك بدون شرعية عربية فلسطينية بالاساس وهذا هو سر العزل الأمريكي لقيادات المنظمة وللمقابلة السرية التى تمت في عمان بين السيد ياسر عرفات وعدد من المستشارين في ادارة ريجان قبل وصول ريتشارد مورفي اليها ثم اجتماعه بعد ذلك بالعديد من الشخصيات الفلسطينية ولا جدال في أن هذه المرونة مصسوبة أمريكا ولا تغير من موقف أمريكا الثابت تجاه المنظمة وتجاه الدور الذى ستلعبه في المفاوضات المقبلة . وخروجاً من هذا المازق حاول الأردن بمشروعه ذى النقاط الأربع الذى قدمه مؤخرًا أن يطرح حلاً توفيقياً جديداً لاستئناف مساعى السلام ، ويؤدى في الوقت نفسه إلى اجراء مباحثات مباشرة كما تصر واشنطن . فنص في مرحلته الأولى على اجراء جلسة تمهيدية بين وفد أردني فلسطيني لا يضم أعضاء بارزين في منظمة التحرير ووفد أمريكي يعقبه جلسة أخرى بين الوفد المشترك والادارة الأمريكية ليبدأ المؤتمر الدولى في المرحلة الثالثة ويتم التفاوض المباشر في المرحلة الرابعة والأخيرة . وعارضت الادارة الأمريكية على لسان وزير

بدأ يظهر في الشهر التالي لتوقيع الاتفاق حين أعلن في دمشق عن تشكيل تجمع فلسطيني جديد أطلق عليه اسم لجنة العمل الوجدوى برئاسة محمد زهدى النشاشيبي العضو المستقل السابق في اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير وذلك بهدف إسقاط الاتفاق . وانتهى الأمر بقيام جبهة الانقاذ الوطنية التي تكونت من أطراف التحالف الوطني السابق (القيادة العامة ، جبهة النضال الشعبي ، الصاعقة ، حركة المعارضة في فتح) بالإضافة إلى الجبهة الشعبية التي يتزعمها جورج حبش وجناح من جبهة التحرير الفلسطينية بينما رفضت الجبهة الديمقراطية بقيادة نايف حواتمة والحزب الشيوعي فضلا عن الجناح الأكبر من جبهة التحرير الفلسطينية الانضمام إليها .

اتفاق عمان - الاحتمالات المفتوحة :

هكذا ولد الاتفاق الذي وقعه الجانبان الأردني الفلسطيني وسط خلافات عديدة . وكان رهان المنظمة الأول على ما سيسفر عنه اتفاق عمان من نتائج إيجابية على أرض الواقع تمتص الخلافات التي أثارها إلا أن تداعي الأحداث في الآونة الأخيرة قد قلص بعض أسماء من هذا الرهان وفتح الباب أمام العديد من الاحتمالات .

إذا لم يحل قبول منظمة التحرير لعناصر التحرك السلمي دون الملاحقة الإسرائيلية المستمرة لها . ولم تكن مفاجأة أن تتخذ الحكومة الإسرائيلية قرارا بشأن غار على القواعد الفلسطينية في تونس رغم أنها ليست من دول المواجهة . وأغلب الظن أنها أرادت أن تؤكد على حقيقتين أساسيتين بالنسبة لها : الأولى أن منظمة التحرير لا تمثل سوى الارهاب وبالتالي يجب عزلها من أي تحرك سياسي ، والثانية الضغط على الأردن لدفعه للخروج عن منظمة التحرير كخيار وبالتالي الدخول منفردا في المفاوضات أو بمشاركة فلسطينية محدودة ليست من داخل المنظمة ولا شك أن اختيار تونس دون عمان رغم التهديدات الإسرائيلية المستمرة له عى مدى ما يقرب من شهره ما يبرره . فاسرائيل لم ترد أكثر من توجيه تهديد غير مباشر للأردن دون أن تغلق أمامه الباب لامكانية التوصل إلى صيغة مقبولة للشوسية . وبذلك وجهت اسرائيل أول ضربة للاتفاق الأردني الفلسطيني . ولم تكن هذه هي الضربة الوحيدة فقد واجهت الاتفاق انتكاسة جديدة في أعقاب هذه العملية عندما أقدمت الحكومة البريطانية على إلغاء اجتماع كان من المقرر عقده في لندن بين الوفد الفلسطيني الأردني

خارجيتها جورج شولتز الخطة الأردنية بحجة أنها (لا تؤدي إلى الهدف الأمريكي وهو إجراء مفاوضات مباشرة بين العرب واسرائيل) ولم يكن غريبا أن يسارع بيريير رئيس الوزراء الاسرائيلي بالكشف عن خطة اسرائيلية أخرى للسلام تستبعد أي اشتراك لمنظمة التحرير في عملية السلام ، وعقد مؤتمر دولي يشترك فيه الاتحاد السوفيتي إذ تضمنت الخطة استمرار المباحثات التي تجريها الولايات المتحدة مع ممثلي مصر واسرائيل والأردن وكذلك الوفود الفلسطينية التي لا تضم اعضاء من منظمة التحرير وتسير في المرحلة الثانية إلى تشكيل وفد اسرائيل وآخر اردني فلسطيني مشترك لاعداد جدول أعمال لمؤتمر اسرائيل اردني فلسطيني باشتراك الولايات المتحدة ليحصل على تأييد الاعضاء الدائمين بمجلس الأمن لاجراء مفاوضات مباشرة بين الأردن وفود فلسطيني واسرائيل في مرحلة ثالثة . وأخيرا تأتي المرحلة الرابعة بتعيين وفود فلسطينية من الأراضي المحتلة بحيث يمثلون مواقف السكان في الأرض المحتلة .

وبذلك الفى المشروع الاسرائيلي ذو النقاط الخمس فكرة المؤتمر الدولي والفكرة الأساسية التي طرحها المشروع الأردني بأن يتم حوار أمريكي مسبق مع الوفد المشترك .

ورغم أن منظمة التحرير ترفض إلى الآن اصدار أي بيان رسمي من جانبها بدون أي تعهد من جانب الولايات المتحدة التي ترفض التعامل معها ورغم تأكيدها على المفاوضات المقبلة إلا أن المازق الحقيقي في مسألة التمثيل هذه تكمن في طبيعتها المزدوجة فاشترك المنظمة المباشر في الوفد سيعني عمليا اعترافها باسرائيل وهي ورقة أمسكت بها المنظمة حتى الآن لأن موافقة واشنطن على الوفد المشترك تقتدر بشرط أمريكي آخر حاسم وهو أن يكون مقدمة للتفاوض المباشر مع اسرائيل . وعدم اشترك المنظمة في هذا الوفد سيضعها على هامش أي مفاوضات مقبلة مع ما يجعله هذا الوضع من خطر استبعادها وإفساح المكان للتسوية المنفردة مع الأردن ولا شك أن ذكريات مؤتمر ريجان الذي عقد في ١٩٤٨ وحصل بمقتضاه الملك عبد الله على تفويض فلسطيني بتوحيد الضفتين الشرقية والغربية تحت إمارته ما زال ما تلا في الأذهان .

وليس هذا هو المازق الوحيد الذي تعاني منه المنظمة فليس خافيا ما أحدثه التوقيع على الاتفاق الأردني الفلسطيني من انقسام حاد داخل الصف الفلسطيني

فتح أثناء الاجتماع الأخير الذي تم في العاصمة الأردنية بينهما .

ولكن رغم جميع هذه المؤشرات فما زال التكهن يقرب انتهاء اتفاق عمان ويخروج الأردن عليه صعبا . صحيح أن العامل الأردني في حاجة إلى تجميع أكبر قدر من الأوراق العربية وصحيح أنه يتعرض لضغوط أمريكية شديدة تدفعه لحسم الأمر بالدخول إلى مباحثات منفردة أو ثنائية مع إسرائيل ولكن ليس مؤكدا أنه يسعى إلى إسقاط منظمة التحرير كخيار وبالتالي إلغاء الاتفاق الذي وقعه معها ، فالأردن سيظل في حاجة إلى دعم وتأييد فلسطيني من الممثل الشرعي ، أي المنظمة حتى في حالة دخوله مفاوضات من أي نوع . إضافة إلى ذلك أن الملك حسين مازال متشككا في حقيقة النوايا الإسرائيلية ولن يرضى في المقابل باحتواء سورى للموقف الأردني في التسوية .

وفي ظل هذه المعطيات يصعب التنبؤ بإمكانية إلغاء الاتفاق خاصة وأن هناك جهودا مصرية مكثفة لتجاشي هذا الخيار بمعنى آخر قد يكون تجميد للاتفاق لاعادة ترتيب الأوراق ، أو تعديله لضمان المزيد من التنسيق بين الجانبين وهو الأمر الوارد خاصة بعد إعلان المنظمة (بيان القاهرة) الذي التزمت فيه بوقف جميع أعمال العنف ضد إسرائيل خارج الأراضي المحتلة . وكان ذلك مطلباً أردنيا لدفع عملية السلام ولاشك أن المنظمة بهذه الخطوة أرادت إثبات حسن النوايا بعد أن أشار الأردن أكثر من مرة إلى أن منظمة التحرير تفقد مصداقيتها كلما تعلق الأمر بسلوك عملي وليس باتفاق مكتوب .

المشترك وزير الخارجية البريطانية كمقدمة للقاء مماثل يعقد في واشنطن بين الوفد والمسؤولين الأمريكيين بحجة تراجع الجانب الفلسطيني (وكان يضم عضوين من اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير محمد ملحم وإيليا الخوري) عن اتفاق سابق بالتوقيع في العيش داخل حدود أمانة . ويبدو أن منطق المنظمة في ذلك ينبع من أن مثل هذا البيان سيعني اعترافها العلني بإسقاط مفهوم الكفاح المسلح لأن كلمة الإرهاب لفظ مطاط ليس له معنى محدد في القاموس الغربي والإسرائيلي فضلا عن أنه سيفقد من حركتها السياسية قبل أن تبدأ أي مباحثات . ووصلت الأمور إلى النقطة الحرجة عندما أيد الأردن الموقف البريطاني .

ولم تكن هذه هي المرة الأولى التي تظهر فيها بوادر الاختلاف في وجهتي نظر الجانبين . فقبلها أبدى العامل الأردني قلق بلاده من موقف القيادة الفلسطينية على أثر اعتراضها على ما صرح به في واشنطن عن قبول المنظمة القرار ٢٤٢ ولبدء المفاوضات المباشرة في ظل إطار دولي . وقد ثارت المشكلة نفسها عند تحديد أعضاء الوفد المشترك . ثم جاءت مقترحات بيريز الأخيرة التي يدعو فيها الأردن إلى التفاوض المباشر دون المنظمة لتضيف عبئا جديدا على العلاقة بين الطرفين وليثار نفس التساؤلات الصامتة حول مصير اتفاق عمان . خاصة وأن الأمر ارتبط بانفتاح أردني على سوريا . والتي تطالب هي الأخرى بإسقاط الاتفاق على أساس أنه يشكل نوعا من التحرك الثنائي لا يوافق السياسة السورية وهذا ما وضع الأردن أمام اختيار صعب وأثار شكوكا حول إمكانية استمراره في التمسك باتفاق عمان خاصة وأن تأكيد الالتزام به لم يأت الا على لسان قيادة



(ب) الاستراتيجية الإسرائيلية والاستراتيجية العربية

تقديم :

١ - تلجأ إسرائيل إلى استخدام مصطلح « الأمن »

كمبرر أو غطاء لكل أو لأحد أركان الاستراتيجية الإسرائيلية ، من ثم يصير مفهوم الأمن لدى إسرائيل وسيلة أو أداة وليس هدفا في ذاته وسوف نرى كيف تطور مفهوم الأمن الإسرائيلي بصورة تحقق الأهداف الاستراتيجية العليا لإسرائيل في المرحلة الراهنة .

٢ - كانت إسرائيل - خاصة في عقد الستينات - أكثر اطراف الصراع العربي الإسرائيلي حديثا عن السلام ، بيد أنه من الضروري أن توضح منذ البداية الخلاف الجوهرى في مفهوم السلام الإسرائيلي عن مفهوم السلام بصورة عامة ومفهوم السلام العربى بصورة خاصة .

فالسلام بين الاعداء يعنى التوصل إلى اتفاق ينهى حالة القتال ويضع الضمانات الكافية بعدم اشتعال الحرب من جديد والسلام بهذا المعنى لا يرتبط بشرط الدخول في علاقات تبادل أو تفاعل في أبعاد النشاط الدولى أو الاقليمى الأخرى .

إن مفهوم السلام الإسرائيلي يبدأ بالدخول في هذه العلاقات والمبادلات في كافة الأنشطة الدولية والانسانية .

إن مفهوم السلام الإسرائيلي ينطلق من الدخول في مثل تلك العلاقات والمبادلات في كافة الأنشطة الدولية والانسانية بل واشترط ذلك كمقدمة للدخول في تسوية سلمية للصراع مع العرب .

ففى خطاب أمام مؤتمر جنيف عام ١٩٧٤ حدد أبا إيبان وزير الخارجية الإسرائيلي في تلك الفترة مفهوم السلام بقوله : « إن السلام لا يعنى مجرد وقف إطلاق النار أو التوصل إلى هدنة . . إن الضمان الحقيقي لأى اتفاق سلام إنما يكمن في خلق مصالح اقليمية مشتركة تتميز بالكثافة والتنوع ، إن ذلك يحقق مزايا متبادلة من شأنها أن تمنع نشوب حروب أخرى » .

وينفس المعنى ذكر بن جوريون من قبل : « أن السلام ليس توقيع اتفاقية على قطعة من الورق بل هو الصداقة والتعاون المشترك » .

في تحليل الاستراتيجية الإسرائيلية تجاه العرب يلاحظ المرء مدى تمتعها بالاستمرارية والاتساق على مدى زمن طويل كما يلاحظ المرء كذلك تطور أدوات تحقيق تلك الاستراتيجية بما يتناسب مع التطورات المحلية والاقليمية والدولية .

بادئ ذي بدء فإن العلاقات الإسرائيلية العربية في السنوات الممتدة ما بين ٤٨ - ١٩٨٥ تتميز بدرجة عالية من العنف والصراع كما لم تتصف هذه العلاقات بالبعد السياسى أو الدبلوماسى الا منذ عام ١٩٧٩ حينما وقعت كل مصر واسرائيل اتفاقية واشنطن في ٢٦ مارس من العام المذكور .

كما يلاحظ في شأن الاستراتيجية الإسرائيلية الخلط بين تلك الاستراتيجية وبين الأهداف العليا للجمع الإسرائيلي بحيث تصير دراسة الاستراتيجية هى دراسة للأهداف العليا ، يضاف إلى ذلك أنه إذا كانت الاستراتيجية تحاول الوصول إلى الهدف النهائي لأى دولة فإنه من الصعب تحديد الهدف النهائي للجمع الإسرائيلي .

فقد يكون تأمين الدولة اليهودية هدفا وقد يكون تحول إسرائيل من مفهوم الدولة الشريك هدفا ، وقد يكون بناء دولة متعددة تشكل القاعدة الاقتصادية لاقليم الشرق الأوسط هدفا كما قد يكون بناء دولة بوليسية حارسة وقابضة على التطورات السياسية والاجتماعية في المنطقة هدفا آخر .

في مقابل ذلك ، فإننا نلاحظ أنه حتى عام ١٩٧٧ كان يمكن القول بوجود استراتيجية أو استراتيجيات عربية بمعنى استراتيجية تشترك فيها أو توافق عليها وتتبنها أكثر من دولة عربية ، وإن كانت التطورات التى اعقبت الحركة المصرية تجاه إسرائيل بدءا من نوفمبر ١٩٧٧ تشير إلى إمكانية وجود سياسات قطرية وليست عربية تجاه إسرائيل .

وقبل أن نحلل أبعاد الاستراتيجية الإسرائيلية علينا أن نبذى الملاحظات الآتية :

مجال الأسلحة التقليدية أو السلاح النووي في مواجهة النظام العربي ككل .

٣ - ضمان الحفاظ على يهودية الدولة الاسرائيلية ، وذلك بالتأكد على الاغلبية اليهودية سواء يجذب المزيد من اليهود من شتى انحاء العالم أو باتباع سياسات تهجير للفلسطينيين أو باتباع السياستين معا .

٤ - الحفاظ على العلاقة الخاصة بالولايات المتحدة الامريكية وكذلك بالحرص على الا يشكل النظام العربي أو أحد اطرافه بديلا ممكنا لاسرائيل في استراتيجية الولايات المتحدة .

٥ - الاعتراض على قيام دولة فلسطينية على أى جزء من ارض فلسطين .

٦ - تكثيف النشاط الاسرائيلي في افريقيا وذلك لمحاولة احباط السياسة العربية التى تستهدف تطويق النشاط الاسرائيلي .

اولا - التوسع الاقليمي وسياسات الاستيطان
- توسيع العمق الاستراتيجى وخدمة الأمن الاسرائيلي :

إن سياسات التوسع الاقليمي أى توسيع رقعة دولة اسرائيل هى سياسة ثابتة وتعود إلى بداية انشاء دولة اسرائيل ، وبالرغم من أن سياسات الاستيطان وبناء المستعمرات هى سياسة قديمة قدم مجتمعات الموشاف اليهودية بفلسطين الا انها اتخذت طابعا مميزا في اعقاب حرب ١٩٦٧ .

وفي هذا الإطار فانه يمكن أن نحلل كلا من سياسة التوسع الاقليمي وسياسة الاستيطان .

١ - التوسع الاقليمي :

في اعقاب صدور قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة عام ١٩٤٧ بتقسيم فلسطين إلى دولتين احدهما عربية والاخرى يهودية أصدر مناحم بيجين قائد منظمة الارجون الراهبية الأمر التالي :

« إنه لم يتم تحرير الارض بل تم بثرتها وسوف يتم استعادة ارض اسرائيل كل الارض لشعب اسرائيل وللايد » .

يضاف إلى ذلك ان بيجين كان قد استقال عام ١٩٧٠ من حكومة الوحدة الوطنية بزعمه جولدا مائير احتجاجا على قبولها قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ الصادر في نوفمبر عام ١٩٦٧ نظرا لأن القرار ينص على عودة الارض العربية المحتلة إلى العرب .

يضاف إلى ذلك أن مفهوم السلام الاسرائيلي يقوم على القوة ومفهوم الردع فقد ذكر اسحق شامير وزير خارجية اسرائيل أنه « طالما توجد القوة يوجد السلام . فالقوة توفر الفرصة للسلام والسلام ليس هدفا في ذاته ولكنه من وجهة نظر الاسرائيليين يضيف إلى الأمن وهكذا ذكر شيمون بيريز - رئيس الوزراء الاسرائيلي أن السلام انما يخدم الأمن .

ومفهوم السلام في اسرائيل بهذا المعنى انما يعادل مفهوم التعاون لدى الغرب وأن كان مفهوم التعاون وسياسياته انما تأتي في مرحلة لاحقة على التوصل إلى السلام وهكذا يستعجل الاسرائيليون الأمور حين يبنون سياساتهم على مفهوم يتطلب عمليات وتطورات كثيرة حتى يمكن التوصل اليه .

٣ - ليس هناك شك في أنه من الصعب تحديد الهدف النهائي للدولة الاسرائيلية ، هل تأمين الدولة اليهودية يعد هدفا ، هل يعد تحول اسرائيل من مفهوم الدولة الدخيل إلى مفهوم الشريك والدولة المركزية الاقليمية في الشرق الأوسط هدفا ، هل يعد بناء دولة متقدمة يشكل القاعدة الاقتصادية للاقليم العربي والشرق الأوسط هدفا ، وهل يعد بناء دولة بوليسية حارسة وقابضة على التطورات السياسية والاجتماعية في المنطقة هدفا ، إن صعوبة تحديد الهدف النهائي للدولة من شأنها أن تعكس آثارها على الاستراتيجية العليا تجاه اعداء أو اصدقاء الدولة .

٤ - تتنوع الأهداف الاسرائيلية وتتعدد ، وتختلط في كثير من الاحيان باستراتيجية تحققها بحيث يصعب الفصل احيانا بين تلك الأهداف وبين الاستراتيجية الاسرائيلية .

وإذا كانت الاستراتيجية تعنى خطة الدولة طويلة المدى من أجل تحقيق الأهداف القومية العليا ، فانه يمكن أن نجد الاهداء الآتية للاستراتيجية الاسرائيلية تجاه النظام العربي ، أما الاستراتيجية العربية فسوف نتحدث عنها في الجزء الثاني من الورقة .

الابعاد الإستراتيجية الإسرائيلية :

١ - التوسع الاقليمي سواء باتجاه الدول العربية المجاورة بطريق الاحتلال أو بالاستيطان في الاراضى الفلسطينية المحتلة أى الضفة الغربية .

ويصير هدف اسرائيل هنا توسيع العمق الاستراتيجى وخدمة الأمن كما تراه اسرائيل .

٢ - ضمان التفوق العسكرى الاسرائيلى سواء في

المجتمعات ورفضهم وبالتالي كافة قنوات الاندماج مع الشعوب الأخرى فلقد رأى بنسكرو مؤلف كتاب التحرر الذاتي « أن الشعوب الأخرى ظلت تنظر إلى اليهود ليس بمفهوم القومية وإنما بوصفهم أفرادا فقط ، فاليهود لا يشكلون أمة وذلك لأنه تنقصهم صفة قومية هامة تملكها جميع الأمم ، تلك هي القدرة الذاتية على إقامة معا في دولة واحدة وتحت حكم واحد . . وأضاف أيضا أنه « لا يوجد لدينا أي تبرير في أن نترك مستقبلنا ومصيرنا في أيدي الشعوب الأخرى ثم نلومهم على سوء حفظنا » .

أما برامج الأحزاب الإسرائيلية ، فإنها تبني - خصوصا كتلة الليكود - على عقيدة التوسع واكتساب الأراضي وإن اختلفت في تقديمها للأسباب والتبريرات .
فبرنامج الليكود تقوم على مفهومي القوة والتوسع كما رسمها جابوتنسكي في الربع الأول من هذا القرن ، وتقوم تلك البرامج على مجموعة من المبادئ العامة التي تؤكد الحق الإسرائيلي في الأراضي العربية المحتلة وخاصة الضفة الغربية وغزة بناء على اعتبارات دينية .

فقد أكد البرنامج السياسي لكتلة ليكود لانتخابات الكنيست الثامن والتاسع على السيادة الإسرائيلية على المنطقة الممتدة بين البحر ونهر الأردن ، وقد ظهر ذلك أيضا في جميع مراحل التفاوض فيما بعد بين مصر وإسرائيل ، خصوصا بشأن الضفة الغربية وغزة حين أصر بيجين على تأكيد السيادة الإسرائيلية على الأرض ، وعلى أن الحكم الذاتي لا يعنى انتزاع السيادة من على الأرض لأنها تخص فقط « الشعب اليهودي » .

وتميل أحزاب اليمين الديني إلى تبني بعض المفاهيم الدينية مثل « العودة إلى أرض الأجداد » ، « الحق التاريخي » ، « تكامل الأرض » .

أما الأحزاب العمالية والتي تشكل التجمع العمالي (المعراخ) فإنها تقوم على أساس فرض الأمر الواقع والحقائق الثابتة ومن هنا سبق وأنشط في إقامة المستوطنات بالضفة الغربية وغزة بل وفي الأراضي العربية المحتلة الأخرى .

ويعمل المعراخ على استخدام التبريرات الأمنية والسياسية في محاولة استمرار السيطرة الإسرائيلية على الأراضي المحتلة .

كما يقوم البرنامج السياسي للأحزاب العمالية على ما يعرف بمشروع إيجال ألون والفرضية الرئيسية في هذا المشروع هي أن أي هزيمة عسكرية لإسرائيل تعنى

وسياسة التوسع الإقليمي بالنسبة لإسرائيل تلعب دورا هاما من زوايا عديدة فهي تشكل من جانب ردا عمليا على ادراك إسرائيل لتواي العرب بإقامة دولة ممتدة من الخليج العربي إلى المحيط الاطلنطي ومن حدود تركيا إلى الحدود الجنوبية للسودان وهكذا فإن التوسع ضروري من أجل إحباط مثل تلك الأهداف العربية التي لا تتم الا على حساب إسرائيل بوضعيتها الجغرافية بين المشرق العربي والمغرب العربي .

ومن ناحية أخرى ، يخدم التوسع الإسرائيلي أهداف إسرائيل الاستراتيجية من زاويتين فهو من جانب يخلق منطقة عازلة هامة بين إسرائيل وبين جيرانها ولهذا فقد اعتبر الإسرائيليون الاتفاق المصري البريطاني في عام ١٩٥٤ بالتانسحاب البريطاني من منطقة القناة بمثابة تغيير خطير في توازن القوى الإقليمي حيث كانت تلعب القوات البريطانية دور القوات العازلة بين جيش مصر والجيش الإسرائيلي .

ومن جانب آخر فإن أراضي الدول المجاورة يضيف إليها عمقا استراتيجيا هاما وذلك بتحقيق بعد رئيسي من أبعاد نظرية الأمن الإسرائيلي والمتعلق بنقل الحرب إلى خارج أراضي إسرائيل بغرض تقليل الخسائر المادية والبشرية إلى أدنى حد ممكن .

وإذا نظرنا إلى التصريحات والوثائق الإسرائيلية وكذلك برامج الأحزاب فلنجد أن منهج التوسع الإقليمي يأتي في مقدمة الخطط الإسرائيلية تجاه العرب ففي أغسطس ١٩٦٧ رأى أبا إيبان على سبيل المثال أن : « خريطة الشرق الأوسط التي كانت قائمة قبل ٥ يونيو ١٩٦٧ قد أزيلت من الوجود ولن تعود أبدا » .

ويرتبط مفهوم التوسع بأهمية وجود دولة تجمع يهود الشتات فضلا عن ضرورة سيادة اليهود على ما عداهم ، أن هذه الخطوات والأهداف لا ينبغي النظر إليها فقط من الزاوية السيكولوجية وإنما ينبغي الربط بين البعد الاستراتيجي والبعد النفسي لفهم سياسة التوسع الإسرائيلي .

ذلك أنه عبر التاريخ تمت لدى اليهود مجموعة مشاريع تتعلق بالتفوق على الأعراب أو الأجانب أو غير اليهود ، من ثم ساد لدى اليهود شعور بأنهم يجب أن يستخدموا عقولهم في حين يستخدم الآخرون عضلاتهم لأداء الأعمال البدائية البسيطة .

بطبيعة الحال ، كان من الضروري أن تؤدي هذه المشاعر بالتفوق إلى خلق شعور عكسي لدى الغير ، مما أدى في أغلب الحالات إلى عزلة اليهود في هذه

نهاية إسرائيل سواء على مستوى السكان أو على مستوى الوجود السياسي للدولة اليهودية وأن خسارة حرب واحدة تعنى كل شيء .

من هنا يقوم المشروع على ضرورة التوصل إلى حدود آمنة معترف بها ويمكن الدفاع عنها . وقد يكون من المفيد في هذا الصدد أن نشير إلى بعض ملامح استراتيجية التوسع الإسرائيلية كما وردت أخيراً على لسان أرييل شارون وغيره ، فمن جانب يدعو شارون إلى أن يتقدم الجيش الإسرائيلي لاحتلال الأردن والكويت ليس فقط بغرض توسيع الرقعة التي تسيطر عليها إسرائيل وإنما أيضاً من أجل السيطرة على منابع البترول العربية ، ومن جانب آخر دعت أصوات عديدة في إسرائيل إلى ضرورة العودة إلى احتلال سيناء بصفتها تمثل ركيزة استراتيجية واقتصادية لإسرائيل فضلاً عن كونها مصدراً للطاقة في المدى الطويل .

ويرتبط التوسع بالصورة المشار إليها كذلك برغبة إسرائيل في توفير المياه التي تحتاجها وذلك بالسيطرة على مصادر المياه التي تحيط بها سواء نهر الأردن أو اللطاني . وهكذا فإن هذه الانهيار أصبحت تدخل في شكل التسوية الإقليمية النهائية بين العرب وإسرائيل .

٢ - سياسات الاستيطان :

باستثناء الشيوعيين الذين يرون بأن الحل الوحيد الذي سيحول دون تدهور الوضع والذي سيؤدي إلى تصفية مشكلة الأمن هو المخاطبة الفورية مع الشعب الفلسطيني وزعمائه من أجل إقامة إدارة فلسطينية في المناطق المحتلة بها في الضفة وفي غزة تمهيداً لإنشاء دولة فلسطينية تكون مرتبطة بإسرائيل باتحاد فيدرالي عسكري واقتصادي وسياسي ضمن إطار أرض فلسطين المتكاملة ، نجد أن كافة القوى السياسية الإسرائيلية تكاد تجمع على أهمية الاستيطان الإسرائيلي في الضفة الغربية وغزة وبعض المناطق المحتلة الأخرى مثل مرتفعات الجولان مع اختلاف في الدرجة .

ويسرف النظر عن التبريرات التي تقدم بشأن سياسات الاستيطان ، فإنها تشكل بعداً ما من أبعاد استراتيجية التوسع الإقليمي وخصوصاً في الضفة الغربية وغزة ، وبينما يقوم تبرير اليمين الإسرائيلي على اعتبارات دينية بشأن الحق الديني التاريخي في أرض الميعاد يقوم تبرير التجمعات العمالية خصوصاً حزب العمل على اعتبارات الأمن والحدود والتي يمكن الدفاع عنها بينما يجمع البعض بين التبرير الديني والتبرير الأمني كما فعل حزب الحريار المستقلين .

وقد انتهت إسرائيل من بناء ١١٨ مستوطنة إسرائيلية بالضفة الغربية وغزة وتتوقع الوكالة اليهودية أن يصل عدد اليهود في الضفة الغربية خلال الثلاثين عاماً القادمة إلى حوالي ١,٢ مليون يهودي ، وهو عدد يوازى الزيادة السكانية المتوقعة للفلسطينيين في نفس الفترة ، وستكون مهمة هؤلاء فضلاً عن سكنى الضفة وغزة التحكم في معظم الأراضي ومصادر المياه .

ولاشك أن وصول الليكود إلى السلطة عام ١٩٧٧ كان نقطة تحول رئيسية في سياسة الاستيطان الإسرائيلية نظراً لما تمثله من استجابة للمعتقدات الدينية لأحزاب الائتلاف .

وقد تمسك الليكود خلال جميع مراحل المفاوضات مع مصر بقى الإسرائيليين في الاستيطان في الضفة الغربية (يهودا والسامرة) وغزة ، ورفض تجريد المستوطنات ناهيك عن الانسحاب منها .

ويرتبط اليمين الديني في إسرائيل حركتان تسعيان إلى تشجيع الاستيطان وترتيب بين ذلك وبين محاولة طرد السكان العرب وهما حركة جوشي إيمونيم والتي نجحت فيما بين ٦٧ ، ١٩٨٠ في بناء حوالي ٢٧ مستوطنة بمساعدة الليكود ، وحركة كاخ التي يتزعمها الحاخام كاهانا والذي يؤمن بضرورة تفريغ الضفة الغربية وكافة أرض إسرائيل من غير اليهود وخصوصاً العرب .

ومن اللافت للنظر أن الأحزاب العمالية كانت القوة الأساسية التي بادرت بسياسة الاستيطان في الأراضي العربية المحتلة في أعقاب حرب ١٩٦٧ . ففي عام ١٩٧٧ - وهو عام تركهم الحكم كانوا قد انتهوا من بناء ٣٦ مستوطنة فضلاً عن أحياء يهودية في القدس الشرقية ومستوطنات أخرى بمرتفعات الجولان وغزة وشمال وجنوب شرقي سيناء .

وقد نفذ المراح سياسة الاستيطان بطريق ثلاث حركات تابعة له : حركة « إيمود هكفوسوت » فهكيبوتسيم ، وحركة « هكيبوتسي همنيوحاد » وحركة « هكيبوتسي ها أرتس » وبنى المراح خطته للاستيطان على أسس أمنية وسياسية واستراتيجية وديمقراطية متكاملة .

من هنا فإن حزب العمل وإن بدا أكثر مرونة عن كتلة الليكود إلا أنه في التسوية الإقليمية لا يزال يتمسك بحقه في الاحتفاظ ببعض المناطق ذات الأهمية الأمنية لإسرائيل في الضفة وغزة وبقية الأراضي العربية الأخرى المحتلة .

ثانياً - ضمان التفوق العسكري الاسرائيلي :

المقصود بالتفوق العسكري ليس فقط التفوق العددي أو الكمي وإنما - وهذا هو الأهم - التفوق النوعي في تطوير القدرات العسكرية وكفاءة استخدام الأسلحة وغيرهم من يهود العالم فضلاً عن الولايات المتحدة الأمريكية .

وهناك أسباب عديدة تدعو القيادة الاسرائيلية إلى محاولة ضمان وجود قوة عسكرية اسرائيلية متفوقة فمن جانب يرى الاسرائيليون أنه لا يمكن مواجهة التحدي العربي الجماعي لاسرائيل دون أن يكون بناء قوة عسكرية اسرائيلية متطورة وعصرية ، الشغل الشاغل لاسرائيل . ومن جانب آخر ، فإن مواجهة التفوق العددي العربي يتم بطريق التفوق التقني سواء في نوعية السلاح أو القيادة والتنظيم والتدريب .

وإذا كانت نظرية الأمن الاسرائيلي تقوم على عدة خصائص سواء الردع أو الحرب الخاطفة أو الهجوم المعتاد الاجهازي أو الحرب القصيرة أو الاعتماد على القوة الذاتية أو نقل الحرب خارج أرض اسرائيل ، فإن تحقيق ذلك لا يكون بدون تفوق عسكري اسرائيلي ملحوظ .

يضاف إلى ذلك ، أنه إذا كان مخطو الاستراتيجية الاسرائيلية ينظرون إلى النظام الاقليمي العربي من زاوية انقسامه إلى دوائر استراتيجية منفصلة وأنه من الحتمي استمرار الانقسام في هذه الدوائر فإن التفوق العسكري يصير الاداة الفعالة في ردع أي محاولة عربية للخروج عن هذا التقسيم الاستراتيجي كما يصير اداة لاجهاض اية محاولة عربية تقوم على أساس لم الشمل العربي .

هذه الدوائر الاستراتيجية الثلاث تتمثل في دائرة وادي النيل ومركزها مصر ، ودائرة الجزيرة العربية ومركزها المملكة العربية السعودية ودائرة الشام ويتصارع على قيادتها العراق وسوريا .

وتسعى اسرائيل إلى عدم السماح لأي دائرتين بالتنسيق معاً خصوصاً الدول التي تقود تلك الدوائر أو تشكل مركزها .

إذن القوة العسكرية الاسرائيلية تعد ضماناً هاماً لتحقيق أمن اسرائيل وأهدافها فضلاً عن احباط أو اجهاض اية أهداف عربية معادية ويرتبط بذلك بعداً نفسياً هاماً مفاده أن العرب سيتوصلون مع مرور الوقت إلى الاقتناع باستحالة استخدام القوة العسكرية في

استرجاع الاراضي العربية المحتلة .

وبالرغم من التفوق العسكري الاسرائيلي في مجال الأسلحة التقليدية على العرب إلا أن كثيراً من الاسرائيليين وبعض مستويات القيادة تسيطر عليهم بعض مشاعر عدم الأمن وهكذا فكان الاسرائيليون يصرون أثناء المفاوضات مع مصر منذ عام ١٩٧٧ على ضرورة الحصول على ضمانات للأمن سواء من الولايات المتحدة أو من مصر بالالتزام بعدم الاعتداء أو بإقامة مناطق منزوعة السلاح على الحدود بين البلدين .

كما طلبت اسرائيل من الولايات المتحدة التعمد ببناء مطارات في صحراء النقب بديلاً عن المطارات التي جلت عنها في سيناء وتعهدت الأخيرة بالفعل ببناء قاعدتين جويتين في صحراء النقب وتكلفتها ١,٠٧ بليون دولار تحمّلها الولايات المتحدة .

يضاف إلى ذلك ، أن معدلات الانفاق على التصليح في اسرائيل أعلى بكثير من مثيلاتها في دول المواجهة العربية بل أن هذه المعدلات قد زادت بصورة ملحوظة في أعقاب اتفاقية السلام المصرية الاسرائيلية عام ١٩٧٩ .

كما زادت النفقات العسكرية كنسبة من الناتج القومي الإجمالي وكنسبة من النفقات المركزية للحكومة وتصل إلى ٢٥٪ من هذا الناتج وهي النسبة التي سادت أثناء حرب أكتوبر ١٩٧٣ .

كما زادت في الوقت ذاته قيمة الاتفاقات الخاصة بالمبيعات العسكرية الأمريكية إلى اسرائيل من ٤٩٥ مليون دولار عام ١٩٧٧ إلى ٦٥٦ مليون دولار عام ١٩٨٢ .

وإذا انتقلنا إلى مجال الأسلحة النووية ، فإنه قد أصبح من المؤكد أن اسرائيل تمتلك القنابل النووية في الوقت الذي لم تستطع فيه اية دولة عربية أن تفعل ذلك .

هذا التطور الأخير يعد ضماناً رئيسياً ضد محاولات الدول العربية الإخلال بالتوازن الاقليمي الراهن والذي يحقق أمن اسرائيل .

بطبيعة الحال ، يحقق التفوق الاسرائيلي في المجال العسكري هدف اسرائيل الرئيسي وهو ردع القوات العربية ولكنه يحقق كذلك أهداف اسرائيل التوسعية التي أشرنا إليها من قبل ولعل الغزو الاسرائيلي للبنان يعد مثالا واضحا لوظائف القوات المسلحة الاسرائيلية إذ أنه نظرا لهذا التفوق فقد تطورت نظرية الأمن

الاسرائيلي وأهداف الحرب الاسرائيلية وأصبحت تقوم على عدة مفاهيم هامة مثل :

(١) مفهوم الحرب الاختيارية وهي الحرب التي تحدث زمانها ومكانها اسرائيل دون أن يفرض عليها دخول حرب اجبارية او دفاعية .

(ب) مفهوم الحرب التي تستهدف أحداث تغييرات سياسية كبرى وعدم الاقتصاد على مسائل الردع أو الاجهاض .

(جـ) التحول من حرب التخوم إلى حرب المدن الرئيسية بما في ذلك عواصم الدول .

ثالثا - ضمان يهودية دولة اسرائيل : استراتيجة التعامل مع الابعاد الديمقراطية .

تمثل الابعاد الديمقراطية أحد الابعاد الهامة في استراتيجة اسرائيل تجاه العرب وخاصة تجاه الأراضي العربية المحتلة وعلى رأسها الضفة الغربية وغزة كما تمثل أحد الابعاد التي تهتم بها اسرائيل في اطار تسوية الصراع العربي الاسرائيلي .

ومعذ انشاء الدولة عام ١٩٤٨ ، واسرائيل تنظر إلى ذاتها ويوعى شديد باعتبارها دولة يهودية ويرى القادة الاسرائيليون أن ضمان الاغلبية اليهودية في اسرائيل انما يحل الأولوية الرئيسية في سياسة اسرائيل سواء كان ذلك يعود إلى أسباب ايدولوجية أو أمنية أو اقتصادية .

السبب الرئيسي في هذا الاهتمام للمزيد بالابعاد الديمقراطية انما يعود إلى حقيقة أن اسرائيل كتجمع سياسي قامت على فكرة تدفق اليهود إلى فلسطين سواء قبل انشاء الدولة أو بعد انشائها .

وقد بدأت موجات الهجرة بالموجة الأولى عام ١٨٨٢ والتي تشكلت من حوالي ٣٠ ألف يهودي روسي وثلثها موجات عديدة كان أهمها من حيث عدد اليهود والذين هاجروا إلى اسرائيل الموجة الخامسة فيما بين ١٩٢٢ - ١٩٣٨ والتي حملت معها ما يزيد على ٢١٧ ألف يهودي اوروبي ، أما أهم الموجات من حيث وزن اليهود الذين قدموا في اطارها فهي الموجة الثانية والتي حملت الرعيل الأول من السياسيين اليهود الذين انشأوا الدولة فيما بعد .

لم تسر موجات الهجرة على وتيرة واحدة ، فقد تقلبت ما بين الزيادة والتناقص إلى الحد الذي دفع بجولدا ماثير إلى القول : « من غير المعقول أن يكون تحت حكمنا سكان يتكونون في جزء منهم من مواطنين اسرائيليين

وفي جزء آخر من غير مواطنين . . . إنني لا أريد دولة مزدوجة الجنسية وإنني لا أريد أيضا أن اضطر كل يوم لأن أقوم بتعداد عدد المواليد اليهود » .
وقد أثارت قضية هجرة اليهود خصوصا في أعقاب حرب ١٩٦٧ ، نظرا لخوف إسرائيل من أن يتحول اليهود إلى أقلية عديدة بنهاية الحرب وذلك بعد احتلال سيناء والجلولان والضفة الغربية وغزة .

ونظرا لأن معدلات زيادة السكان بين العرب تشير اليهود أعلى من مثيلاتها بين السكان اليهود ، فضلا عن تضائل المهاجرين من اليهود الجدد لاسرائيل فمتوسط عدد الأطفال الذين يمكن أن تتجبه المرأة العربية - مسلمة أو مسيحية - حتى سن ٤٩ يصل إلى حوالي ٩ ، بينما لا يزيد هذا العدد بالنسبة للمرأة اليهودية حتى سن ٤٩ عن ٣ أطفال .

ولهذا تشير بعض الدراسات التي تمت في إسرائيل إلى أنه إذا استمرت عادات الانجاب على ما هي عليه - خاصة بين السكان المتقنين - فإنهم سيأخذون في التناقص بنسبة ٧٪ في كل جيل .

والسؤال الذي يشغل بعض الباحثين في إسرائيل فضلا عن أجهزة صنع السياسة يتعلق بكيفية الحفاظ على الاغلبية اليهودية داخل إسرائيل في ظل ظروف غير مواتمة لذلك ، فمن ناحية بلغت نسبة الزيادة الطبيعية بين العرب والفلسطينيين حوالي ٣,٥٪ بينما لم تزد بين السكان اليهود عن ١,٥٦٪ ومن ناحية أخرى يقل عدد المهاجرين اليهود إلى إسرائيل سواء من الدول الاشتراكية أو من الولايات المتحدة ، بالإضافة إلى تزايد معدل الهجرة المعاكسة خارج إسرائيل .

وهكذا أصبح الحفاظ على يهودية الدولة هدفا في حد ذاته ، ليس فقط لأن هذا الطابع اليهودي هو الذي يبرر وجود الدولة ، وإنما لأن العلاقة بين اليهود وغير اليهود سواء داخل إسرائيل أو بينها وبين الدول المجاورة تشكل محورا هاما للسياسة الاسرائيلية في مجال الأمن والنشاط الاقتصادي « فالهجرة إلى أرض إسرائيل » كما ذكر ميخائيل منواي عضو الكنيست عن الحزب القومي الديني « هي جوهر وجودنا . . . والهجرة من الأمن .

وأصبح الهدف من الهجرة اليهودية إلى إسرائيل أن يتضاعف عدد سكان إسرائيل بنهاية القرن العشرين كما كان يذكر ليفي أشكول ولهذا يعبر الاسرائيليون عن قلقهم إزاء اندماج اليهود في المجتمعات التي يقيمون بها ، وقد حذرت جولدا ماثير الطوائف اليهودية من

الاندماج في الدول التي يعيشون فيها خارج إسرائيل .

ومن أهم الإجراءات الحكومية التي اتخذت من أجل علاج هذه المشكلة ، إنشاء وزارة الهجرة في أعقاب حرب ١٩٦٧ والتي تولاهما إيجال آنذاك ، ومهمة هذه الوزارة تحددت ببحث السبل الكفيلة بتشجيع اليهود في الدياسبورا للعودة إلى إسرائيل من أجل مواجهة مسئوليات سكنى وحماية المناطق الجديدة التي احتلت الكنيست في عام ١٩٧١ قرارا بفتح الجنسية الاسرائيلية لتلقائيا لأي يهودي يود الهجرة إلى إسرائيل حتى قبل أن يغادر الدولة التي ينتمى إليها ويحمل جنسيتها .

وقد بنيت خطة إسرائيل في تشجيع يهود الدياسبورا للهجرة إلى إسرائيل على أساس عقائدي ديني نظرا لصعوبة تهجير اليهودي الميسور لعدم توافر الحافز الاقتصادي لهجرة

ولهذا فإن المؤتمر الصهيوني الذي عقد بالقدس عام ١٩٦٨ ركز على هدف الصهيونية في تجميع الشعب اليهودي في موطنه « التاريخي » استنادا إلى التوراة والحق الإلهي في العودة .

وقد تبني المؤتمر الصهيوني في الثامن والعشرين عام ١٩٧٢ نفس هذا الخط الديني واعتبر أن الهجرة اليهودية هي جوهر الحركة الصهيونية وقرر أنه ينبغي غرس وهي الهجرة بين جماهير الشعب في الشتات . وقد انتقل الاهتمام بهذه الأبعاد الديمقراطية من نشاط المنظمات الصهيونية إلى برامج وأنشطة الأحزاب السياسية الاسرائيلية .

ففي مؤتمر لحزب رالي في أواخر عام ١٩٦٧ ، أعلن موسى ديان أن العلاقات العربية الاسرائيلية يجب أن تبني على خمس نقاط منها :

- ١ - الحفاظ على طابع إسرائيل كدولة يهودية .
- ٢ - اعتراف صريح بإسرائيل كدولة يهودية ذات سيادة من قبل جيرانها الدول العربية ، أما كتلة الليكود فإنها تبني خططها على أساس قدرة إسرائيل على القيام بحكم المليون فلسطيني (عربي) من غير مواطني الدولة والذين يعيشون في الضفة الغربية وقطاع غزة تحت سيطرة إسرائيل منذ ١٩٦٧ وكان متاحم بجيجين يعبر باستمرار عن تمسكه بإمكان استيعاب هؤلاء السكان من غير اليهود في دولة إسرائيل .

هذا البعد الديمغرافي والمتنم في مسألة نقاء يهودية

الدولة وضمان غالبية يهودية فيها يشكل معضلة أساسية لإسرائيل في أية تسوية مستقبلا ، هذا البعد لا بد وأن يلعب دورا كبيرا في تحديد حجم التنازلات الاقليمية وشكلها خصوصا فيما يتعلق بالضفة الغربية وغزة .

وهناك دراسات عديدة حول العلاقة ما بين التمسك بالأرض ومدى الحفاظ على الطابع اليهودي للدولة . فإذا تصورنا أن أمام إسرائيل أحد خيارات اقليمية ثلاثة تتمثل فيما يلي ، إما العودة إلى حدود ما قبل ١٩٤٧ أو التنازل عن القدس الشرقية وبعض مناطق من الضفة الغربية أو ضم جميع الأراضي المحتلة ، فإن القرار النهائي بشأن أي الخيارات أصلح بالنسبة لإسرائيل سوف يعتمد إلى حد كبير على البعد الديمغرافي المتعلق بنسبة اليهود إلى السكان المقيمين في تلك المناطق . وإذا فإن الخيار الثاني هو أكثرها ملائمة لكل من اعتبارات الحفاظ على يهودية الدولة .

أما السياسة الاسرائيلية المتعلقة بالحفاظ على الأراضي المحتلة إما بغرض التوسع أو الأمن أو لاعتبارات التحكم في مصادر المياه ، فإنها لا بد وأن تتضارب مع البعد الديمغرافي ولهذا فقد ظهر على المستوى الرسمي اتجاه يدعو إلى تفرغ المناطق المحتلة من السكان العرب ولهذا فإن كتلة الليكود طوال فترة المفاوضات بشأن الحكم الذاتي والتي توقفت بسبب الغزو الاسرائيلي للبنان واختلاف وجهة النظر المصرية مع وجهة النظر الاسرائيلية ، كانت تؤكد على أن المقصود بالحكم الذاتي هو السكان ولكنه لا ينصرف إلى الأرض ومدلول ذلك أن للسكان حرية الحركة ومنها بالطبع الهجرة خارج الضفة وغزة بينما يتمسك الاسرائيليون بالسيادة الاقليمية .

ومن جانب آخر ، فقد ظهرت بعض الجماعات والتنظيمات اليهودية المتطرفة التي لا تنادي فقط بحق اليهود الأبدى في الاستيطان بالضفة الغربية ، ولكنها تتخذ من التدابير وإجراءات العنف والارهاب كالتفكك ضد السكان الفلسطينيين ما يجبرهم على الهجرة ومن ذلك حركة جيش إيمونيم ومنظمة كاخ المتطرفين .

ويرتبط بمسألة الحفاظ على الطابع اليهودي للدولة أيضا محاولات إسرائيل المتكررة إيجاد دول أو بالأحرى دويلات أخرى في المنطقة تقوم على أساس ديني ، وذلك لتحقيق عدة أهداف من بينها ألا تكون إسرائيل هي الدولة الوحيدة في الشرق الأوسط التي تقوم على أساس ديني ، وكذلك محاولة خلق دول صديقة أو موالية أو على

الأقل غير معادية لإسرائيل ولعقيدتها في إنشاء دولة تقوم على أساس ديني .

ومن الملفت للنظر أن إسرائيل قد سعت منذ مدة طويلة لإنشاء مثل تلك الدويلات فالمراسلات التي جرت بين بن جوريون وموشي شاريت في منتصف الخمسينات تؤكد على اهتمام إسرائيل بإنشاء دولة مسيحية في لبنان ، وتشير الوثائق والكتابات الإسرائيلية المعاصرة إلى الرؤية الإسرائيلية بضرورة خلق مثل هذه الدويلات في لبنان ومصر وسوريا وربما السودان كذلك .

رابعاً - الحفاظ على العلاقة الخاصة بالولايات المتحدة ومنع ظهور بديل عربي لإسرائيل :

لا يختلف اثنان حول الطبيعة الخاصة التي تميز العلاقات بين إسرائيل والولايات المتحدة ، وهي علاقات لا تقوم على أساس الارتباطات أو الالتزامات العاطفية بين الدولتين ولكنها بالأساس علاقات تقوم على أساس الإدراك والرؤية للمصالح المشتركة بينهما واعتبارات الأمن المتبادل كما تراه القيادة السياسية في كل منهما .

كما تقوم هذه العلاقات كذلك على أساس فهم كل منهما لطبيعة النظام الاقليمي العربي وكيفية التعامل معه .

ويعود تاريخ هذه العلاقات إلى ما هو أبعد من عام ١٩٤٧ حينما وقعت الولايات المتحدة بثقلها المادي والسياسي وراء صدور قرار تقسيم فلسطين إلى دولتين إحداهما يهودية وإلى ما هو أبعد من عام ١٩٤٨ حينما اعترفت الولايات المتحدة قبل غيرها بدولة إسرائيل ، ففي العقد الثاني من هذا القرن تعاطفت الولايات المتحدة مع وعد بلفور ، كما طلبت من بريطانيا - الدولة المنتدبة على فلسطين - بفتح أبواب فلسطين لليهود والمهاجرين من أوروبا خصوصاً أثناء وفي أعقاب الحرب العالمية الثانية .

ومن الناحية الاستراتيجية وقعت الدولتان اتفاقاً للمساعدة بشأن الدفاع المشترك عام ١٩٥٢ وبناء على هذه الاتفاقية أكدت حكومة إسرائيل للولايات المتحدة أن المعدات والأدوات والخدمات العسكرية التي تقدمها الولايات المتحدة تستخدم فقط من أجل صيانة الأمن الداخلي ، وحاجات الدفاع الشرعي ، وللمساعدة في الاشتراك في الدفاع عن المنطقة في إطار إجراءات واتفاقات الأمن الجماعي والمقررة من جانب الأمم المتحدة وأنها تمتنع عن القيام بعدوان ضد أي دولة أخرى .

وعلى امتداد ثلاثين عاماً بلغ إجمالي المساعدات الأمريكية بما فيها التبرعات الخاصة لإسرائيل من اليهود وغيرهم من الأمريكيين حوالي ٤٠ بليوناً من الدولارات منها حوالي ٣٠ بليوناً معونات حكومية وصلت قيمة المعونات العسكرية منها حوالي ١٧ بليوناً ، كما وصل إجمالي المعونات التي قدمت في السنوات الأربع الأخيرة وحدها حوالي ٩,٥ بليون دولار .

والعرب - على الجانب الآخر ، يدركون خصوصية تلك العلاقة ولهذا فإنهم لا يسعون إلى محاولة التأثير سلباً عليها ، وإن كانوا يحاولون إقناع الولايات المتحدة بأنهم يمكن أن يقدموا لها خدمات تتعلق بحماية مصالحها في الشرق الأوسط وبصورة قد تزيد عن قدرة إسرائيل وقد رأى السادات على سبيل المثال أنه ليس من الواقعية في شيء أن يطلب العرب من الولايات المتحدة مالا تستطيع وما لا تريد أن تقعه وهو كسر هذه العلاقة الخاصة .

وينبغي أن نشير إلى أن ضمان قوة وأمن إسرائيل اعتبرت منذ البداية حجر الزاوية في السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط ، فإسرائيل - من وجهة النظر الأمريكية - خصوصاً في الدوائر العسكرية ودوائر الاستخبارات ستعد الحليف الوحيد الذي يمكن الاعتماد عليه لمواجهة النفوذ السوفيتي في المنطقة . أما إسرائيل ، فإنها تدرك أنه بدون المساعدة الضخمة من جانب الولايات المتحدة فإنها لا تستطيع أن تستمر في سباق التسلح في المنطقة . وتزيد قيمة مبيعات السلاح الأمريكية لإسرائيل عاماً بعد عام ، ففي عام ١٩٨٣ مثلاً زادت بمعدل ٢١٪ عن عام ١٩٨٢ ، وبلغت القيمة المطلقة لهذه المبيعات حوالي ١,٧ بليون دولار وهي أكبر قيمة مبيعات مقدمة لاية دولة في العالم .

وتشير التقارير الرسمية عن المساعدات الأمريكية لإسرائيل ، أن الأخيرة تعتمد تماماً على المساعدات المالية والفنية الأمريكية من أجل التوصل إلى بناء صناعة الأسلحة الخاصة بها .

وقد اتخذت هذه المساعدات صيغة سياسية وذلك بالتزام الولايات المتحدة بعد إسرائيل بما تحتاج إليه من أجل تنمية صناعاتها الحربية ، ففي مارس عام ١٩٧٩ صدرت مذكرة الاتفاق والتي لحق بها التزام صادر عن وزير الدفاع السابق هيج في أبريل عام ١٩٨١ لتوفير تلك المساعدات .

وقد نص الالتزام المشار إليه على أن تقوم الولايات

الرئيسي لها في الشرق الأوسط وعلى التفاهم التام حول التطورات الاستراتيجية في المنطقة .

خامسا - منع قيام دولة فلسطينية على أي جزء من فلسطين :

يشكل هذا البعد جوهر السياسة الإسرائيلية فيما يتعلق بالصراع العربي الإسرائيلي في إسرائيل لا تحاول فقط تشتيت مفهوم القضية الفلسطينية بمعنى إحداث تطورات اقليمية ترتبط بوضع إسرائيل الاقليمي بما يشغل الدول العربية وغيرها عن القضية الفلسطينية ولكنها تسعى كذلك نحو منع قيام دولة فلسطينية على أي جزء من فلسطين ويبنى هذا الرغز على أسس ايدولوجية وسياسية واستراتيجية وديمقراطية .

فعل الجانب الديني والايديولوجي تنظر إسرائيل إلى الضفة الغربية على أنها يهودا والسامرة ، أرض الميعاد التاريخية التي يجب أن يقتصر سكانها على اليهود وحدهم .

وهكذا فقد أكد مشروع بيجين للحكم الذاتي على أنه « ينبغي أن يضمن أي مشروع للحكم الذاتي ألا ينتج عنه قيام دولة فلسطينية بأى صورة في يهودا والسامرة وقطاع غزة وينبغي أن يضمن وجود الاستيطان اليهودي المقرر القائم والذي سيقام في يهودا والسامرة وقطاع غزة وكذلك تطويره وإزدهاره .

ومن أجل تحقيق هذه الأهداف وضع بيجين عدة مبادئ هامة تؤكد جملتها الحق التاريخي لليهود في الاستيطان في الضفة وغزة والوقوف بحزم أمام أية محاولة لانتشاء دولة فلسطينية على هذه المناطق .

يضاف إلى ذلك أن الاسرائيليين يرفضون مفهوم الشعب الفلسطيني أصلا ، كما يرفضون الاقرار بوجود هذا الشعب في أي وقت مضى ، بل إن جولدا مائير ذكرت من قبل أنه لا توجد أمة فلسطينية وأنه إذا كان هناك فلسطينيون فإنهم هم اليهود سكان إسرائيل .

فضلا عن ذلك ، كان الاسرائيليون يظهرون تخوفا من أن الميثاق الوطني الفلسطيني خاصة في مواده ٢٠ ، ٢١ إنما يدعو في الواقع إلى تدمير دولة إسرائيل .

فالمادة ٢٠ تنص على أن : « الادعاء بالروابط التاريخية والدينية لليهود بفلسطين تتعارض مع الحقائق التاريخية ، ومع المفهوم الصحيح ما يشكل التاريخ » ، بينما تنص المادة ٢١ على أن « الشعب العربي الفلسطيني والذي يعبر عن نفسه بطريقة الثورة الفلسطينية المسلحة يرفض كافة الحلول التي تقف دون

المتحدة بشراء ما قيمته ٢٠٠ مليون دولار في السنة من المنتجات العسكرية الاسرائيلية بقصد تشجيع الصناعات الحربية الاسرائيلية ولعل هذه المذكرة وهذا الالتزام يشكلان جزءا لا يتجزأ من اتفاق التعاون الاستراتيجي بين إسرائيل والولايات المتحدة والذي تم التوقيع عليه في ٢٠ نوفمبر ١٩٨١ ، ويقضى هذا الاتفاق بما يلي :

١ - يقوم سلاح الطيران الاسرائيل بتوفير غطاء لعمليات سلاح الجو الأمريكي في نقل قوات الانتشار السريع في الشرق الأوسط .

٢ - يتم تخزين الدبابات وغيرها من المعدات العسكرية في إسرائيل .

٣ - ترابط ١٥٠ طائرة مقاتلة من سلاح الجو الأمريكي من طراز ف - ١٥ ، ف - ١٦ في إسرائيل ويتولى الاسرائيليون صيانتها .

٤ - يقام مستشفى عسكري ضخم في إسرائيل ، يستخدم في حالة اندلاع القتال في الشرق الأوسط ، ولم يتم العمل بتلك المذكرة بل أنها جمعت من جانب الولايات المتحدة في ٢٩ نوفمبر ١٩٨١ نظرا لقيام إسرائيل بتطبيق القوانين الاسرائيلية على مرتفعات الجولان السورية وهو ما يعني ضم الجولان إلى إسرائيل .

وفي نوفمبر ١٩٨٢ تجددت المفاوضات بين البلدين بشأن التعاون الاستراتيجي وتم إحياء مذكرة عام ١٩٨١ .

هذه الوثائق بين البلدين تعبر في جانب منها عن القلق الاسرائيل إزاء تطور العلاقات المصرية الأمريكية في السنوات التي أعقبت اتفاقات كامب ديفيد خصوصا نمو العلاقات الاستراتيجية بين البلدين ، فمنذ ذلك الحين تقوم الدولتان ببعض السياسات المشتركة التي تعد مؤشرا لإسرائيل على أن مصر تسعى لكي تقدم بديلا استراتيجيا لإسرائيل سواء فيما يتعلق بالمناورات والتدريبات المشتركة أو تقديم التسليحات العسكرية للقوات الأمريكية إذا ما اقتضت الضرورة ذلك .

خلاصة هذا البعد تكمن في أن هذا البعد الدولي والذي يرتبط بالتركيب الداخلي في كل من البلدين نظرا للوشائج الدينية والقومية التي تربط الجماعات اليهودية والصهيونية الأمريكية بإسرائيل يشكل أحد محددات استراتيجية إسرائيل المستقبلية تجاه النظام العربي وخصوصا تجاه مصر ، فيسرائيل تحرص على أن تظل هي القاعدة الاستراتيجية للولايات المتحدة والحليف

وأهمية هذا الاتجاه تعود إلى أنه يحقق التوازن الأمني والديمقراطي لإسرائيل فضلا عن أنه يوفر لها القاعدة الاقتصادية والاستراتيجية التي تقدمها الضفة الغربية .

ولا يخفى للكيوك عن حزب العمل الإسرائيلي الذي يرى بأن الحل الأفضل يجب أن يتم في إطار دولتين مرتبطتين ، ففي حالة الدولة الأردنية الفلسطينية الموحدة ستجد الهوية الذاتية الفلسطينية تعبيراً لها في شرق الأردن .

وفي هذا الإطار ، فإن الاتفاق الأردني الفلسطيني الذي وقع في فبراير ١٩٨٥ يعد من وجهة النظر الإسرائيلية تطوراً هاماً نحو تهميش دور منظمة التحرير الفلسطينية وإبراز الدور التفاوضي للأردن في ضوء هذا البديل الأول .

الاتجاه الثاني - ضم الضفة الغربية إلى إسرائيل :

يتزعم هذا الاتجاه مناهج بيجين رئيس الوزراء السابق ، وجوهر الفكرة يتعلق بقدرة إسرائيل على استيعاب كل من الضفة الغربية وغزة فضلاً عن كل السكان المقيمين عليها وهو اتجاه يريد التخفيف من آثار البعد الديمغرافي السابق للإشارة إليه .

ويرى البعض أن الضفة الغربية وغزة قد تم ضمهما بالفعل إلى إسرائيل وإن كانت الإجراءات الرسمية (القانونية) لم تتخذ بعد ذلك أن عدم الضم الرسمي هام في هذه الفترة وذلك لأن مجرد وجود جماعة فلسطينية وليس مواطنين غير يهود لدولة إسرائيل - يمكن إسرائيل من التحكم فيهم من الناحية السياسية .

أما حزب العمل فإنه يعارض فكرة الضم الكامل للضفة الغربية وغزة استناداً إلى أن ذلك سوف يخلق دولة مزبدجة الجنسية ، ومخاطر هذه الدولة أكبر بكثير من مخاطر البديل الأول ، فعمل هذا الضم من شأنه أن يضع نهاية لأحلام اليهود بشأن إنشاء دولة يهودية كما سيؤدي إلى استمرار وتعمق الصراع بين العرب وإسرائيل لفترة زمنية طويلة .

إن هذا لا يعني أن حزب العمل يوافق على إنشاء دولة فلسطينية في الضفة الغربية وغزة ، ولكنه يعني أن الحزب يمكن أن يوافق على صيغة تسوية تمنع قيام مثل تلك الدولة في الوقت الذي تخفف فيه عن إسرائيل . بعض المشاكل السياسية والنفسية المرتبطة بالاحتلال العسكري للضفة وغزة .

التحرير الكامل لفلسطين ، وهكذا فقد رأى البعض في إسرائيل أن إنشاء دولة فلسطينية في الضفة الغربية لنهر الأردن ما هو إلا « روثة » للفوضى وتهديد لكل من إسرائيل والأردن ومن المحتمل أن تتحول إلى قاعدة للإرهاب وللتغلغل السوفيتي .

وعلى الرغم من إدراك البعض في إسرائيل من أن القضية الفلسطينية ستصير هي النقطة المحورية في السياسة الإسرائيلية في الثمانينات سواء على مستوى المجتمع الإسرائيلي أو مستوى علاقاته بالخارج ، فإنه على مستوى صناعة القرار السياسي في إسرائيل نجد رفضاً كاملاً للتعامل مع هذه القضية بصورة واقعية . ويمكن التمييز داخل إسرائيل بين ثلاثة اتجاهات في هذا الصدد :

الاتجاه الأول - الأردن كدولة للفلسطينيين :

ففي بداية السبعينات بنيت سياسة حزب العمل الإسرائيلي تجاه الفلسطينيين على أساس إمكانية التفاوض مع الأردن وليس مع أية جهة أخرى ، خصوصاً منظمة التحرير الفلسطينية ورفض إقامة دولة فلسطينية مستقلة ، ورفض حضور وفد فلسطيني مستقل لمؤتمر جنيف في حالة انقضاؤه .

وقد أعلن كل من أرييل شارون وزير الدفاع السابق ، وإسحاق شامير وزير الخارجية الحالي مراراً أن هناك دولة فلسطينية بالفعل وهي الأردن ، وأنه يجب على الفلسطينيين أن يسعوا إلى تحقيق هويتهم الوطنية في تلك الدولة .

كما يؤكد هذا الاتجاه أنه إذا ما قامت المنظمة بالاستيلاء على الأردن وإقامة دولة فلسطينية بدلاً منها فإن ذلك لن يغضب الإسرائيليين كثيراً ، لأن القضية ستتحول إلى مشكلة بسيطة تتعلق بوضع السكان المختلط داخل إسرائيل - يهود وغير يهود - ولن تمتد المشكلة إلى مسألة إنشاء دولة فلسطينية غير يهودية جديدة على الضفة الغربية .

تؤكد وثيقة أوبيد ينوي على نفس المعنى ، فهو يرى أنه كان يمكن للإسرائيليين أن يجنّبوا أنفسهم من الصراع المرير والخطير منذ عام ١٩٦٧ حتى الآن ، وذلك إذا كانوا قد أعطوا الأردن للفلسطينيين الذين يقيمون في الضفة الغربية لنهر الأردن ، فإذا كان الإسرائيليون قد فعلوا ذلك منذ البداية لكان بإمكانهم تحديد المشكلة الفلسطينية التي تواجههم اليوم ،

الاتجاه الثالث : الحكم الذاتي الإداري :

فقد اضيف إلى اتفاقات كامب ديفيد ملحق خاص بالحكم الذاتي للفلسطينيين في الضفة الغربية وغزة على أن يتم التفاوض بشأنه بين مصر وإسرائيل ، وتكون مدته خمس سنوات يقبىه استطلاع رأى الفلسطينيين في هاتين المنطقتين بشأن تقرير مصيرهم ومصير الاسرائيليين على أن يكون الحكم الذاتي بأى صورة من الصور مقدمة لانشاء دولة فلسطينية ومن هنا حدد الاسرائيليون مجلس الحكم الذاتي وصلاحياته كما يلى :

يتكون المجلس من أحد عشر عضواً تشمل انشطتهم التعليم والاديان والمالية والمواصلات والاسكان والتجارة والصناعة والسياحة والزراعة والصحة والعمل والرخاء وتوطين اللاجئين وإدارة القضاء والإشراف على الشرطة المحلية .

وهناك تصور آخر للحكم الذاتي قدمه الكاتب الاسرائيلي زلمان شوفاك ، فهواد تقسيم الضفة الغربية إلى كانتونات بها أغلبية عربية وأخرى في المناطق التي أقامت بها إسرائيل المستوطنات على أن يكون لكل كانتون إدارته الذاتية في كافة شئون الخاصة باستثناء السياسة الخارجية والشئون العسكرية ، أما السيادة على هذه الكانتونات التي تطلتها أغلبية عربية ، فينتخب هؤلاء نوابا في البرلمان الأردني . أما في الكانتونات التي تتكثف بها المستوطنات فإن المواطنة تكون اسرائيلية وينتخب سكانها نوابا إلى الكنيست الاسرائيلي .

والهدف من الحكم الذاتي كما يرى اسحق شامير وزير الخارجية الاسرائيلي هو أن يتمكن السكان في الضفة الغربية وغزة من إدارة شئونهم اليومية فضلا عن إيجاد الظروف الملائمة من أجل تعايش سلمى بين العرب واليهود .

بطبيعة الحال ، لا يعتبر الحكم الذاتي حلا نهائيا للقضية الفلسطينية لا من وجهة النظر العربية ولا من وجهة النظر الاسرائيلية ، فكل من الطرفين يرى أن صيغة الحكم الذاتي التي يمكن التوصل إليها لا تعدو ، أن تكون استثمارا للوقت حتى يتم الحل النهائي للمشكلة ، بل إن المفاوضات الخاصة بهذه الصيغة بين مصر وإسرائيل قد توقفت في أعقاب الغزو الاسرائيلي للبنان .

ومن هنا فإنه لا يمكن الحديث اليوم عن مثل هذه الصيغة . يضاف إلى ذلك أن تسوية هذه المناطق قد أصبحت من اختصاص الأردن بعد الاتفاق الأردني

الفلسطيني ، ولم تعد مصر هي الدولة العربية التي يمكن أن تستمر في هذا التيار من الأخذ والعطاء مع الاسرائيليين بشأن هذه المناطق .

الخلاصة أن الاسرائيليين سواء في الحكم أو في المعارضة يعارضون بشدة إنشاء دولة فلسطينية مستقلة على أى جزء من فلسطين بالرغم من أن هذا هو الهدف الرئيسى الذى يسعى إلى تحقيقه الفلسطينيون وغيرهم من القوى الوطنية العربية مما يجعل جوهر الصراع واضحا للعيان .

سادسا - تكثيف النشاط الاسرائيلي في افريقيا وإحباط السياسة العربية هناك :

نحن نعلم كيف تنشط إسرائيل في العديد من مناطق العالم خصوصا في العالم الثالث ، فلا يخفى على أحد النشاط العسكى والاقتصادى لاسرائيل في أمريكا اللاتينية بصورة خاصة ، أما في افريقيا فإن النشاط الاسرائيلي اهدافا واضحة ويتعلق في العديد منها بالإقليم العربى وعلاقاته بالقارة الافريقية .

فاسرائيل تسعى من جانب لكي تقدم نموذجا لدول القارة يمكن أن تسير على خطاه ، فهأهى دولة جديدة وصغيرة تخطت مرحلة بناء الأمة بنجاح شديد وأصبحت مصدرة للعديد من المنتجات وخصوصا العسكرية والتكنولوجية .

وهي دولة تهتم بصورة أساسية بالمساعدات الفنية والعلاقات التجارية دون أن تتمسك بالعلاقات الدبلوماسية أو السياسية بينها وبين دول القارة ، فهى تقدر الحساسية الخاصة بالتهديد العربى للدول الافريقية بقطع العلاقات الدبلوماسية ووقف المعونات إذا ما أعادت أية دولة علاقاتها الدبلوماسية بإسرائيل .

وإسرائيل دولة تركز على الأنشطة التي تحتاجها تلك البلدان كالنشاط العسكى أو التجارى خصوصا تجارة الدواء والسلاح فضلا عن تبادل الخبرة والتدريب في المجال الزراعى فضلا عن ذلك ، تركز إسرائيل على بعض الأنشطة التي تخدم مصالحها العليا فيما يتعلق بالمعلومات والتأثير على صناعة القرار السياسى فهى تتولى تدريب أجهزة البوليس والأمن والمخابرات في العديد من البلدان الافريقية كما تتولى التدريب على حماية القيادات السياسية والنخبة الوطنية .

وقد بلغت إجمالي الصادرات الاسرائيلية إلى إفريقيا في السنوات الأخيرة ما يعادل ٢٠٠ مليون دولار في الوقت الذى لم تزد وارداتها من القارة عن ١٤٠ مليون دولار .

أنها علاقات صراعية بالأساس كما يتضح ذلك من الرسم البياني رقم ١ والجدول رقم ٢ ، بينما وصلت كثافة الصراعات الإسرائيلية العربية حوالى ١٣٠٠ وحدة في منتصف الستينات ومنتصف السبعينات نجد أن كثافة التعاون لا تكاد تظهر على الرسم البياني إلا في شكل نقطتين فيما بين أعوام ١٩٦٥ ، ١٩٧٠ من جانب وأعوام ١٩٧٠ ، ١٩٧٥ من جانب آخر .

مدلول ذلك أن أحد التحديات الرئيسية إنما يتعلق بقدرة النظام العربى على الرد على هذه الكثافة الملحوظة للصراع الموجه إليه من إسرائيل .

والمسألة لا تقتصر على مجرد بناء علاقات سلام بين إسرائيل والدول العربية ولكنها أوسع من ذلك بكثير فهي تتصل بقدرة النظام العربى على : إما التعامل مع البيئة العدوانية التى تفرضها طبيعة الدولة الإسرائيلية ، وإما بالقدرة على تعديل هذه البيئة لتصبح أقل عدوانية أو أكثر تعاونية لا شك أن هذا التحدى يتسم بصفة العمودية كما أنه يتطلب جهودا جماعية وإقليمية من أجل تحديد كيفية التعامل معه . ولا شك كذلك أن عرض أبعاد الاستراتيجية الإسرائيلية بالصورة السابقة بضم عدة تحديات محدودة تعتمد في مضمونها على إدارة الجانب العربى بغض النظر عن نوايا أو إرادة الجانب الإسرائيلى .

ويمثل التحدى الأول في : قضية بناء استراتيجية عربية لمواجهة إسرائيل ، إذ أنه في حين استطاعت إسرائيل أن تحدد استراتيجية واضحة لها أهدافها ومنطلقاتها ومؤسساتها ، لم يستطع الجانب العربى أن يصل إلى هذا المستوى بعد .

ومع ذلك ، فإنه يمكن القول أن العرب قد استطاعوا في السنوات الأربعين المنصرمة أن يضعوا الأسس العامة لما يمكن أن يطلق عليه استراتيجيات التعامل مع إسرائيل ، بمعنى أنه قد وجد اتفاق على الحدود الدنيا اللازمة لبناء اتفاق استراتيجى ضد إسرائيل .

أما التحدى الثانى فيتمثل في ضرورة البحث عن وسائل بناء الكيان الفلسطينى في فلسطين أو في جزء منها وليكن الضفة الغربية وغزة ، ولا شك أن هذا التحدى يفرض على النظام العربى ضرورة الاختيار بين أسلوب التحرير القومى وبين أسلوب التفاوض السلمى بيد أن الاتجاه إلى أى من الأسلوبين أو التحول بينهما إنما يتطلب أولا الاتفاق على أهمية إنشاء كيان فلسطينى أو دولة فلسطينية في فلسطين ويرتبط بذلك أيضا أنه حتى على المستوى الفلسطينى لم يوجد إجماع بعد حول

وإسرائيل لا تقتصر في هذا المجال على التعامل مع الدول « سيدة السعة » مثل جنوب أفريقيا وزائير ، ولكنها تمد نشاطها - وهذا هو الأهم - إلى الدول الرئيسية في القارة مثل كينيا وهى مركز النشاط التجارى والسياسى في شرق أفريقيا ، ونيجيريا وهى من أهم الدول الأفريقية بعد مصر وهذا البعد الرئيسى في استراتيجية إسرائيل يبنى على أساس السعى نحو احباط المحاولات العربية الخاصة بتطويق النشاط الإسرائيلى في القارة ، فالدول العربية لا تعتمد فقط على التأييد الأفريقى لها في المجتمعات الدولية ، ولكنها أو أغلبها يعتبر أن أفريقيا إنما تشكل مجالا هاما من المجالات الحيوية للدول العربية اليوم ومستقبلا ، سواء تعلق ذلك بتبادل الموارد خصوصا الغذاء ، أو تنشيط التبادل التجارى .

فضلا عن أن الدول العربية كما سوف نرى تحاول بالفعل الحد من اعتماد أفريقيا على إسرائيل ويرتبط بالنشاط الإسرائيلى في أفريقيا أيضا النشاط الإسرائيلى المسمى والتقنى في البحر الأحمر والذى حاولت الدول العربية مرارا أن تدعو إلى أن يصير بحيرة عربية من الزاوية الأمنية .

وهكذا لا تنفصل الأهداف الإسرائيلية في أفريقيا عن رغبتها في التواجد المستمر في البحر الأحمر خاصة في القرن الأفريقى ، ولعل النشاط الإسرائيلى العسكرى والاقتصادى مع دولة كاثيوبيا إنما يؤكد هذا الربط بين هاتين المنطقتين . وتلجأ إسرائيل أحيانا إلى النشاط المشترك إذا ما واجهت صعوبة ما ، فهى إما أن تتعاون مع جنوب أفريقيا كما يحدث اليوم أو تتعاون مع الولايات المتحدة في دعم نشاطها في بعض الدول مثل كينيا وزائير وغيرهما .

ومن المتصور من قراءة التصريحات الإسرائيلية ومراقبة بعض الأنشطة والزيارات الإسرائيلية لبعض دول القارة أن يزداد التعاون الإسرائيلى مع أفريقيا في المجالات العسكرية خاصة ما يتعلق منها بالتدريب وتصدير السلاح ، ويكون الهدف ليس فقط « تطبيع العلاقات » مع دول القارة وكسب تعاطفها مع أهداف إسرائيل العليا ، وإنما أيضا تقوية الفرصة على بعض الدول العربية خصوصا مصر مثلا على توسيع نطاق تعاملها مع دول القارة في نفس هذه المجالات التنافسية .

الاستراتيجية العربية تجاه إسرائيل :

إن تحليل العلاقات الإسرائيلية والعربية يوضح لنا

١٩٥٠ إلى قرار تم بناء عليه وضع أسس استراتيجية الرفض ، فالقرار ينص على أنه « لا يجوز لأى عضو من أعضاء الجامعة أن يتفاوض منفردا مع إسرائيل بشأن اتفاق سلام أو أى اتفاق سياسى أو اقتصادى أو عسكرى ، أو التوصل فعليا إلى عقد اتفاق سلام ، وأى عضو يقدم على مثل ذلك سوف يفصل من الجامعة فى الحال طبقا للمادة ١٨ من الميثاق يضاف إلى ذلك ، التوصل إلى عقد اتفاقية الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادى بين الدول أعضاء الجامعة ، وهى الاتفاقية التى حرمت على أى عضو أن يعقد اتفاقا مع أية دولة لا يتفق ونصوص تلك الاتفاقية .

وباستعراض قرارات مؤتمرات القمة العربية ، وهى المؤسسة السياسية التى بدأت عام ١٩٦٤ خصيصا لبحث استراتيجية التعامل مع الخطر الاسرائيلى ، فإننا نجد بلورة واضحة لهذه الاستراتيجية فمؤتمر القمة العربى الأول بالقاهرة فى يناير ١٩٦٤ نظر إلى اسرائيل باعتبارها « الخطر الأساسى أمام الامة العربية » ولهذا فقد وافق الرؤساء والملوك العرب على إنشاء قيادة عربية موحدة لجيوش الدول العربية من أجل درء هذا الخطر .

بيد أن أهم المؤتمرات من زاوية بلورة صياغة نهائية لهذه الاستراتيجية كان مؤتمر القمة الرابع بالخرطوم عام ١٩٦٧ والذى أكد على وحدة الصف ووحدة العمل العربى وقرر « عدم الصلح مع اسرائيل » أو الاعتراف بها ، وعدم التفاوض معها .

بطبيعة الحال ، كانت هناك صعوبات جمة عند تطبيق تلك الاستراتيجية من هذه الصعوبات أنه كان من الضرورى لدى تطبيق تلك الاستراتيجية البعث عن مفهوم جماعى عربى اقليمى للأمن مع وضع الأسس الكفيلة بصيانته ، يضاف إلى ذلك أن الدول العربية خصوصا دول المواجهة مع اسرائيل اقتنعت بأهمية التفوق الكمى عسكريا وبشرياً فى مواجهة اسرائيل دون أن ترتقى بالسباق مع اسرائيل إلى مرحلة التفوق أو المساواة الكيفية ، كما أنها تنسق فيما بينها سواء فى نوع السلاح الذى يمكن الحصول عليه واستخدامه أو فى شكل وتنظيم القوات المسلحة العربية ، يضاف إلى ذلك أن العرب اكتفوا فى عملية خلق الاجماع القومى على النظر إلى التهديد الاسرائيلى باعتباره شرطا كافيا لتحقيق الاجماع دون النظر إلى الشروط الاجتماعية والسياسية الأخرى ومنها الاتفاق على الأهداف القومية العليا ، فضلا عن النظر فى مسألة التقريب بين الدول العربية فيما يتعلق بمراحل التطور والمستوى

أسلوب تحقيق الأهداف الفلسطينية بعيدا عن السياسات العربية ، إن جوهر المشكلة هنا يكمن فى أن العرب يضعون الحلول مسبقا لمشاكل لم تحدد أبعادها بعد ، ولهذا فإن تحديد المشكلة ومعرفة أبعادها إنما يساعد على صياغة استراتيجية التعامل معها من أجل التوصل إلى الهدف النهائي .

من هنا فإن الاستراتيجية العربية تجاه إسرائيل يجب أن تكون مزدوجة المقصد ، فهى من جانب تحدد قواعد التعامل مع اسرائيل كدولة فى المنطقة لها مصالحها وأهدافها واستراتيجيتها وهى من جانب آخر تحدد كيفية حل القضية الفلسطينية ولا شك أن المرحلة الحالية والتى تعد امتدادا لسنوات الصراع السابقة لم تشهد فصلا من المسائلتين وإن كنا نرى بإمكانية الفصل فى المستقبل .

ولا شك أن قراءة الوثائق العربية ، خصوصا قرارات مؤتمرات القمة العربية والتى بدأت فى الانعقاد منذ عام ١٩٦٢ خصيصا من أجل بحث كيفية التعامل مع إسرائيل يمكن أن تساعدنا فى التمييز بين ثلاث استراتيجيات عربية متميزة .

أولا - استراتيجية رفض إسرائيل : الحل العسكرى

وهى أقدم استراتيجية عربية وأكثرها بلورة وشيوعا وقبولا أيضا ، فقد بدأت فى العشرينات والثلاثينات حينما حارب الفلسطينيون والسوريون ومختلف العرب المستوطنات اليهودية فى فلسطين ، ووصلت ذروتها حينما دخلت جيوش سبع دول عربية عام ١٩٤٨ إلى فلسطين فى حرب ضد إسرائيل .

ولقد طبقت نفس الاستراتيجية فى حروب ١٩٥٦ ، ١٩٦٧ ، ١٩٧٣ ولقد بنى رفض اسرائيل على أساس أنها قد أنشئت بطريق الأجانب على أرض فلسطين العربية وأنها تمثل بذلك تهديدا للأمن القومى العربى ، يضاف إلى ذلك أن العرب نظروا إلى اسرائيل باعتبارها رأس حربة للقوى الاستعمارية وخصوصا الولايات المتحدة الأمريكية ، بمعنى أن اسرائيل لا تعدو أن تكون دولة تابعة لدولة عظمى وإنما تعمل بوظيفة رجل الشرطة لتلك الدولة وإنما لا تريد عن كونها كليا « للحراسة فى المنطقة » . ولقد حاول العرب طوال نصف قرن مضى أن ينشئوا مختلف المؤسسات المعدة عن تلك الاستراتيجية ، فميثاق جامعة الدول العربية ينص على أن من بين أهدافه تحرير فلسطين والوصول بها إلى الاستقلال كما توصل مجلس جامعة الدول العربية عام

الاقتصادى .

ترتب على ذلك نتيجتان سلبيتان : الأولى تكمن فى عدم القدرة على خلق جيل عربى يتميز بفهم دقيق للخطر الاسرائيلى ، فضلا عن الفشل فى بناء جيوش قومية تنسم بالفعالية والكفاءة فى مواجهة إسرائيل .

بيد أن الأخطر من ذلك ، أن هذه الاستراتيجية المعلقة ، دفعت بإسرائيل إلى بناء قوات عسكرية متطورة كما رأينا . وقامت إسرائيل بتصميم استراتيجية مواجهة للعرب مجتمعين وليس لكل دولة على حدة ، فالشعارات العربية حول العمل الجماعى لم تكن شعارات جادة ولهذا لم تتحول إلى سياسات إقليمية .

ويرتبط بتلك الاستراتيجية أيضا قرار مؤتمر القمة العربى الأول والثانى عام ١٩٦٤ بإنشاء منظمة التحرير الفلسطينية واعتمادها ممثلة للشعب الفلسطينى فى تحمل مسئولية العمل للقضية فلسطين ، كما أقر المؤتمر الثانى للقمة خطة المنظمة بإنشاء جيش التحرير الفلسطينى .

ويعود السبب الرئيسى لانشاء المنظمة إلى رغبة الدول العربية فى خلق تنظيم مضاد للوجود الاسرائيلى والتأكيد على رفض التعامل مع إسرائيل ، ويؤكد الميثاق الوطنى الفلسطينى على استراتيجية بالرفض خاصة المواد ١٩ ، ٢٠ ، ٢١ منه ، فالمادة ١٩ تعتبر أن تقسيم فلسطين الذى جرى عام ١٩٤٧ وقيام إسرائيل باطل من أساسه وتعتبر المادة ٢٠ أن تصريح بلفور وصك الانتداب باطلين . كما تنص المادة على أن الشعب الفلسطينى يرفض كل الحلول البديلة عن التحرير .

ومع ذلك ، فإن منظمة التحرير الفلسطينية تعاني من نفس المشكلات التى طبعته النظم والحكومات العربية فهى تتبنى استراتيجية معلقة دون أن توفر الأدوات والوسائل الكافية بتحقيقها .

وحتى اليوم لا تزال هذه الاستراتيجية هى اوسع الاستراتيجيات قبولا من الناحية النفسية والشعبية وإن كانت أقلها شيوعا من الناحية الرسمية .

ثانيا - استراتيجية تطويق الخطر الاسرائيلى (التطويق والاحتواء) :

تستهدف تلك الاستراتيجية تقييد الخطر الاسرائيلى دون حاجة إلى إقامة تفاعلات مباشرة مع العدو الاسرائيلى .

ولقد بنيت هذه الاستراتيجية على أساس الفرضية

التي ترى بإمكان العرب هزيمة إسرائيل ، وفى نفس الوقت فإنهم ليسوا على استعداد لقبول إسرائيل أو التعامل معها طالما ترفض إسرائيل الاعتراف بحق الفلسطينيين فى وطنهم وطالما ترفض الانسحاب من الأراضى العربية المحتلة .

وينبنى هذا الموقف على أساس أن العرب يحتاجون إلى وقت طويل حتى يتمكنوا من تحقيق أهدافهم فى التنمية بما فيها تنمية جيوشهم القومية ، وهكذا فطالما أنه من الصعب تحقيق الهدف القومى ، أى التحرير ، والهدف الاجتماعى ، أى التنمية فى نفس الوقت ، يصير من الحتمى محاولة تطويق واستئناس إسرائيل .

ولقد حاول العرب توظيف تلك الاستراتيجية طوال مراحل الصراع مع إسرائيل ، ففي أعقاب هزيمة عام ١٩٤٨ ، وقعت دول المواجهة العربية عدة اتفاقيات هدنة عام ١٩٤٩ مع إسرائيل ، وتدخل هذه الاتفاقيات ضمن محاولات تحديد الخطر الاسرائيلى .

ويمكن أن ننظر إلى جهود الدول العربية فى الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة على أنها تدخل فى إطار تلك الاستراتيجية ، فمحاولات الدول العربية عزل إسرائيل وتكرار الاستنكار الدولى لأعمالها العدوانية بل ومحاولات طردها من المنظمة الدولية فضلا عن استصدار قرارات تدوين وجودها وعقيدتها مثل قرار الجمعية العامة عام ١٩٧٥ باعتبار الصهيونية نوعا من العنصرية ، كل هذا يدخل فى إطار تلك الاستراتيجية .

ولم تكن هذه الاستراتيجية نظرا لانعدام الثقة بين الطرفين العربى والإسرائيلى فضلا عن تفاقم حدة تشوه الإدراك والرؤى بينهما يضاف إلى ذلك ، أن غالبية هذه المحاولات لم تكن إقليمية بالمعنى الشامل ، ولكنها كانت ثنائية على أحسن تقدير ، ومن هنا لم نكتسب هذه المحاولات أى تعاطف قومى شامل ، وتركزت لكل دولة أو مجموعة دول على حدة .

ومن المشكلات الأخرى التى صادفت هذه الاستراتيجية ، أن الولايات المتحدة وقفت بكل ظهها وراء إسرائيل ، فلقد انسمحت من الينسحب بسبب تدخلها فى « المسائل السياسية » وذلك بالادانة المستمرة لتصرفات إسرائيل فى الضفة وغزة والقدس وهددت بالانسحاب من الأمم المتحدة إذا ما قامت باستصدار أى قرار يمس عضوية إسرائيل ، ونددت بقرار الجمعية العامة عام ١٩٧٥ المتعلق بمساواة الصهيونية بالعنصرية .

ثالثا - استراتيجية التسوية السلمية :

من المهم أن نتذكر أن التسوية المصرية الإسرائيلية بعقد اتفاقيات كامب ديفيد ثم الاتفاقية المصرية الإسرائيلية عام ١٩٧٨ ، ١٩٧٩ على التوالي لم تكن الأولى في هذا الصدد ، ولكنها كانت حلقة في استراتيجية متكاملة للتسوية السلمية للصراع وهي الاستراتيجية التي تقوم على أساس الاعتراف والقبول أو على الأقل الاعتراف العربى بإسرائيل .

وتعود أسس هذه الاستراتيجية إلى عام ١٩٦٥ حينما دعا الرئيس التونسي الحبيب بورقيبة إلى ضرورة التسوية السلمية للصراع العربى - الاسرائيلى على أساس قبول إسرائيل بقرار تقسيم فلسطين الصادر عن الجمعية العام للأمم المتحدة عام ١٩٤٧ وإنشاء دولة فلسطين ووضع نهاية لحالة الحرب والعداء التي تميز العلاقات بين الطرفين وقد تقدم بورقيبة باقتراح مماثل عام ١٩٧٣ .

يضاف إلى ذلك أن الموقف الرسمى المصرى الذى صدر فى شكل إجابات مصرية على أسئلة السفير يارنج - ممثل الأمم المتحدة - فيما بين عامى ٦٨ ، ١٩٦٩ تقدم لنا إطارا متكاملا لحل الصراع فى الشرق الأوسط وهو إطار يتضمن الاعتراف بإسرائيل .

أما فى فترة السبعينات ، فقد شهدنا العديد من مقترحات السلام من جانب أطراف عديدة من أعضاء النظام الدولى ، وإن كانت الدول أطراف الصراع لم تلق

اهتماما كبيرا بتلك المقترحات .

والواقع أن مبادرة الرئيس المصرى السادات بزيارة إسرائيل وقبوله المفاوضات المباشرة تعتبر نقطة تحول رئيسية فى استراتيجية التسوية السلمية وموضوع الاعتراف بإسرائيل . يضاف إلى ذلك أن مصر أصدرت اقتراحا جديدا فى أبريل عام ١٩٨٢ يقضى بالاعتراف المتبادل والمترامان بين الفلسطينيين والاسرائيليين وحينما توصلت لبنان وإسرائيل إلى عقد اتفاق مشترك فى مايو ١٩٨٣ لم تقم أية دولة عربية بقطع علاقاتها الدبلوماسية بلبنان تطبيقا لنصوص ميثاق جامعة الدول العربية والتي استخدمت من أجل قطع العلاقات مع مصر .

وفضلا عن ذلك ، فإن مبادرة الأمير فهد عام ١٩٨١ والمشروع العربى الذى تمخض عن مؤتمر القمة الخامس بالمغرب عام ١٩٨٢ بالإضافة إلى الاتفاق الاردنى - الفلسطينى عام ١٩٨٥ كلها تقع فى إطار هذه الاستراتيجية التي وإن كانت مقبولة رسميا اليوم فإنها غير شعبية فى الأوساط العربية نظرا لعدم الوثوق فى النتائج النهائية التي يمكن أن تترتب عليها .

ومع ذلك ، فإن الحديث عن احتمالات تشكيل الوفد المشترك من الأردنيين والفلسطينيين للتفاوض مع الولايات المتحدة وإسرائيل تدعم هذه الاستراتيجية التي يبدو أنها تسيطر على المناخ العام بين العرب والاسرائيليين .



(جـ) اتجاهات الصراع المسلح

تميز الصراع العربي الاسرائيلي منذ بدايته بأنه صراع شامل اشتمل على كل عناصر الصراع بما فيها الصراع المسلح ، إذ لعب الصراع المسلح دورا رئيسيا منذ البدايات الأولى ، ولما كانت طبيعة الصراع المسلح أن يتخذ دورا قياديا بمجرد نشوئه فقد أصبح له الدور الرئيسي في الصراع العربي الاسرائيلي في أغلب فترة امتداده ، رغم أن هذا بالطبع لم ينف عنه صفة الصراع الشامل . فقد اشتمل الصراع أيضا على جوانبه السياسية والدبلوماسية والاقتصادية والمعنوية .

قد يكون التصنيف الطبقي للطبيعة السياسية الاجتماعية للصراع العربي الاسرائيلي سهلا باعتبار أن الصهيونية العالمية قوة استعمارية استيطانية ، إلا أن التقسيم الاجتماعي يتناقض نوعا مع التصنيف الطبقي للصراعات الدولية ، فإسرائيل يطلب عليها النظام الاشتراكي ، وتمثل القوة العمالية قوة رئيسية ومؤثرة في النظام السياسي الاسرائيلي ، رغم أنها تمثل جزءا لا يتجزأ من النظام الاستعماري الرأسمالي العالمي . وهي تتصف بالعنصرية الشديدة والرغبة الملحة في التوسع على حساب المجتمعات الأصلية الموجودة في المنطقة ، تسترهما بمزاعم حقوق تاريخية قديمة ترجع إلى حوالي قرنين من الزمن . كما يفلب على نظامها طابع الهيمنة الاقتصادية التي تسعى إلى استغلال ثروات المنطقة وفتح أسواق لها لأحكام السيطرة الاقتصادية على شعوب العالم العربي . ويمثل هذا بصفة خاصة في مفهومها للأمن الاسرائيلي الذي لا يكتفي لتحقيقه بتوقيع معاهدات سلام مع الدول المجاورة ، وإنما يشترط وجود علاقات طبيعية مع هذه الدول ، ويضع في رأس قائمتها علاقات التبادل التجاري كما يبدو عمليا في محاولات إسرائيل تأسيس مشروعات اقتصادية مشتركة مع مصر أثناء مفاوضات السلام . وفي اشتراط تطبيع العلاقات بين مصر وإسرائيل والشكوى من عدم تطبيع العلاقات المصرية الاسرائيلية بعد تنفيذ معاهدة السلام .

كما اتسم الصراع بأنه له جانبه المعنوي والروحي الخاص والشديد الحساسية ، إذ يتمثل الصراع - في أحد جوانبه - صراعا قوميا دينيا بين المستوطنين من

يشكل الصراع العربي الاسرائيلي صورة خاصة يندر وجودها في العصر الحديث ، إذ أنه يمثل بقايا الصراع بين قوى الاستعمار الاستيطاني والقوى الوطنية المتطلعة إلى الحرية في مناطق الاستيطان . ولا يشابه هذا الصراع من حيث طبيعته السياسية الاجتماعية في الوقت الحاضر - وإن كان لا يماثله سوى الصراع في جنوب افريقيا وتامبيا بين الأقلية من المستوطنين البيض والغالبية من المواطنين الزنوج ، وذلك بعد نجاح الحركات التحررية أخيرا في زيمبابوي ، وبعد حسم الصراع بين قوى الاستعمار الاستيطاني والسكان الوطنيين في مناطق كثيرة من العالم سواء في أمريكا الشمالية (الولايات المتحدة الأمريكية) أو جزر المالدين أو الجزائر رغم أن نتائج الصراع قد اختلفت ، إذ نهجت بعض عناصر المستوطنين في استعمار هذه المناطق والقضاء على المستوطنين الأصليين ، في حين نهجت بعض الشعوب في استعادة السيطرة على أراضيها والقضاء على حركة الاستيطان الأجنبي ، أو تحجيمها (الجزائر وزيمبابوي وموزمبيق) .

يقوم الصراع العربي الاسرائيلي بين طرفين : أحدهما استعمار استيطاني وهو الحركة الصهيونية العالمية المتمثلة في إسرائيل ، والشعب العربي في العالم العربي وخاصة في منطقة الشام (فلسطين وسوريا ولبنان) ومصر . وقد ارتبط الطرف الاسرائيلي منذ بداية نشأته بالنظام الاستعماري العالمي متمثلا أولا في بريطانيا العظمى ثم في فرنسا ، وأخيرا في الولايات المتحدة الأمريكية ، كل حسب دوره في النظام الاستعماري عموما ، وفي المنطقة بصفة خاصة . لم يرتبط الشعب العربي بقوة معينة ، وحاول أن يستعين بكل القوى العالمية المحبة للسلام . وقد حاول الاستعانة بالدول التي كانت تستعمره ولما اتضحت له صلاتها الوثيقة بإسرائيل حاول من خلاله حركة التضامن الآسيوي الأفريقي ، وحركة عدم الانحياز ، ثم أصبحت له صلات وثيقة بالعسكر الاشتراكي في الاتحاد السوفيتي والصين الشعبية وغيرها بعد أن فقد الأمل في معارضة أي من الدول الرأسمالية للوصول إلى حل عادل للصراع .

بتدمير هذه القوات قبل أن تصل إلى المرحلة التي تخل فيها بالتفوق العسكري الإسرائيلي .
وفي المقابل علقت القوى العربية على التزود بما يلزمها من أسلحة للدفاع عن نفسها ، واحتفاظا بحقوقها المشروعة واستعادة ما اغتصب منها ، إلا أن الدول الغربية عمدت إلى تحقيق التفوق العسكري الإسرائيلي على باقي الدول العربية وخاصة دول المواجهة مما دعا بعضها إلى كسر احتكار السلاح واللجوء إلى المعسكر الاشتراكي لتحصل على حاجتها منه . كما حاولت وما زالت تحاول أن تحقق لنفسها نوعا من الاكتفاء الذاتي بالاعتماد على نفسها في إنتاج أنواع مختلفة من الأسلحة .

تطور دور واهداف واساليب الصراع المسلح في الصراع العربي الإسرائيلي :

رغم أن الصراع المسلح لم يتوقف تقريبا منذ بداية الصراع العربي الإسرائيلي إلا أن دور الصراع واهدافه واساليبه اختلفت من وقت إلى آخر .

ففي أعقاب بدء الهجرة اليهودية الجماعية إلى فلسطين التي وضعت تحت الإنتداب البريطاني في أعقاب الحرب العالمية الأولى عين السير هيربرت صمويل (يهودي) مندوبا ساميا في فلسطين قامت الجماعات العربية الفلسطينية بالصراع المسلح ضدها ، وكان دور هذا الصراع مقاومة الاستيطان الصهيوني ومنعه من تثبيت قواعده في فلسطين ، وكانت أهدافه إرهاب وإضعاف حركة الاستيطان وإجبارها على التوقف وقد استخدمت في ذلك أسلوبا دفاعيا بالإغارة على مراكز الاستيطان والمستوطنات بمجموعات فدائية ، في حين أدار المستوطنون الإسرائيليون بالتعاون مع قوات الإنتداب البريطاني الصراع المسلح ضدهم بهدف تثبيت الاستعمار الصهيوني وفرضه عليهم وكانت أهدافهم إقامة مستوطنات في المواقع الهامة . بحيث يمكن أن تسيطر على المناطق المجاورة وتثبيتها وقد شارك في ذلك التنظيمات الصهيونية العسكرية : هاشومير - البالماخ - أرجون لامي - هاجانا - شتيرن ، وكان أسلوبهم مزيجا من الدفاع والقهر والإجبار وقد استمر هذا الشكل من الصراع لحين نهاية الإنتداب البريطاني بعد الحرب وظهر مشروعات التقسيم الأمر الذي دعا الشعب الفلسطيني - بمعاونة من الشعب العربي خارج فلسطين - إلى تكوين قوات شبه نظامية لمقاومة الاستعمار ومنع تقسيمه فلسطين في مواجهة

اليهود العنصريين الذين يرفضون الاختلاط بالعناصر الأخرى ، وبين أصحاب الأرض الأصليين من العرب ذوي القومية الأصلية ، والذي تنتمي أغليبيتهم إلى الاسلام وتعيش بين ظهرانيهم أقلية مسيحية أغلبها عربي الأصل ، ويعيشون معا في وئام منذ زمن بعيد . لقد زاد الطابع الروحي الناجم عن اليعد الديني من حدة الصراع لدرجة جعلته لا يخضع في كثير من الأحوال لمقاييس القوى التي تخضع لها باقي الصراعات المسلحة مثل التوازن العسكري ، والردع الاستراتيجي ، وتوازنات القوى ، إذ تمثل القوى الروحية ، عاملا فعالا في الصراع يصعب على أي باحث لوحتى على الطرفين أن يدخلوه في الحساب الدقيق لميزان القوى .

لقد أدت كل العوامل السابقة في الطبيعة السياسية الاجتماعية للصراع إلى أن الصراع المسلح لم يقتصر على أنه صاحب الصراع العربي الإسرائيلي منذ بدايته بل أنه تطورت أدواته واساليبه بدرجة فاقت كل الصراعات المسلحة المعاصرة ، وأصبح عاملا في تطوير الصراع المسلح في العالم كله ، وقد صاحب هذا التطور بقية التطورات السياسية في المنطقة ومراميل الصراع السياسي العالمي والإقليمي والتطور الاقتصادي وتطور العلاقات الدولية في المنطقة . ولقد أدت الطبيعة الاستعمارية الإسرائيلية والطبيعة الوطنية والقومية العربية الرافضة للاستعمار الاستيطاني إلى سياق عسكري بين القوى المتصارعة ، إذ سعت الحركة الصهيونية وإسرائيل منذ بداية تكوينها في المنطقة - بل وقبل ظهورها ككيان سياسي دخیل - إلى أن توفر لنفسها تفوقا عسكريا عاما على القوى العربية المواجهة لها ، وجندت لذلك كل وسائلها بما فيها الدول الاستعمارية التي كانت تسيطر على العالم العربي ، ثم الدولة الاستعمارية العظمى التي تقف على رأس النظام الرأسمالي العالمي ، بل أنها نجحت في توظيف النظام الاشتراكي لصالحها أيضا لفترة ما ، وما زالت توظف جزءا منه حتى الآن . وقد اتخذت في ذلك طريقتين أساسيتين : أولهما بناء القوة العسكرية الإسرائيلية بحيث تستوعب أكبر قطاع من السكان الإسرائيليين ، وأكبر قدر من الأسلحة والمعدات والتكنولوجيا العسكرية الغربية ، وثانيهما العمل على إضعاف القوة العسكرية العربية بالعمل على منع القوى العظمى من معاونة العرب على بناء قوتهم العسكرية أو عرقلة ذلك ، وكذا بإجهاض المحاولات العربية لبناء القوة العسكرية

القوات السابق ذكرها . وقد كان دور الصراع المسلح هو الدور الرئيسي حيث لم تكن السياسة والدبلوماسية والاقتصاد العربى قادرة على إدارة صراع على نفس المستوى لضعف الدول العربية وخضوعها للاستعمار حينذاك .

بإنهاء الانتداب البريطانى وإعلان قيام الدولة الصهيونية عام ١٩٤٨ انتهت مرحلة مقاومة الاستعمار الاستيطانى وبدأت مرحلة محاولة استعادة الأرض المقتضية فى حين بدأت إسرائيل فى تثبيت أركان الدولة وتوسيعها . لقد تمثل فى دخول الجيوش العربية إلى فلسطين وهنا اتخذ الصراع المسلح الدور الرئيسى وصاحبه جهد سياسى ودبلوماسى محدود فى حين لعبت المقاطعة الاقتصادية العربية لإسرائيل دورا ثانويا فى الصراع ، وفى المقابل كان الصراع المسلح صاحب الدور الرئيسى لدى إسرائيل وصاحبه جهد سياسى ودبلوماسى واقتصادى مؤثر أسهم فى سير ونتيجة الصراع . وقد اعتمد العرب على أسلوب يجمع بين الدفاع والقهر والإجبار والتزمت إسرائيل بسياسة القهر والإجبار بفرض الواقع على الدول العربية وكانت النتيجة فشل العرب فى تحقيق أهدافهم بينما تثبتت إسرائيل أقدامها وتوسعت على حساب الأرض العربية .

استمر الصراع المسلح بعد اتفاقيات الهدنة بين دول المواجهة وإسرائيل على شكل اشتباكات محدودة بين الجانبين ، وكان أهمها استيلاء إسرائيل بالقوة على قرية أم الرشراش الأردنية على ساحل البحر الأحمر لفتح الطريق البحرى فى مواجهة المقاطعة العربية والهجمات العربية داخل إسرائيل ، والهجمات الإسرائيلية على الضفة الغربية للأردن ، وعلى الحدود السورية والاشتباكات السورية ضد محاولات التوسع الإسرائيلية قرب الحدود السورية وسهل الحولة والاشتباكات الإسرائيلية فى قطاع غزة بهدف تدمير القوة الفلسطينية والمصرية التى تساندها .

انفجر الصراع المسلح بالعدوان الثلاثى على مصر عام ١٩٥٦ الذى حاولت إسرائيل فيه - بالتعاون مع بريطانيا العظمى وفرنسا - تدمير القوات المسلحة المصرية باعتبارها القوة العربية الرئيسية فى المنطقة لما كانت تتميز به مصر من ثقل سياسى وعسكرى بالمقارنة بباقى القوى العربية . وبعد فشلها حرصت على الحصول على مكسب سياسى يضمن حق المرور فى خليج العقبة ، إلا أن انتشار قوات الطوارئ الدولية فى سيناء وقطاع غزة حال بين استمرار الصراع المسلح على

الحدود المصرية وخط الهدنة معها ، وتحول الصراع المسلح إلى الضفة الغربية والحدود السورية - خاصة مع قيام الوحدة بين مصر وسوريا بين عامى ٥٨ ، ١٩٦٦ .

صممت إسرائيل بعد إنسحابها من سيناء وقطاع غزة عام ١٩٥٧ على أن تحقق أهدافها السابقة فى فرض وجودها والتوسع من خلال جولة أخرى من الصراع المسلح واستعدت لها فى حين سعت الدول العربية إلى قوتها الذاتية كما قامت بقيادة مصر بأول محاولة جدية لتوحيد العمل العسكرى العربى من خلال إنشاء قيادة عربية موحدة فى أوائل عام ١٩٦٤ . إلا أن العالم العربى كان يمر فى ذلك الوقت بمرحلة انتقالية اتسمت بعدم استقرار نظم الحكم وقيام الثورات واتساع الخلافات بين التجمعات العربية ، مما انعكس على قدرة القيادة الموحدة على قيادة عمل عسكرى عربى موحد فى الصراع المقبل . وهكذا اعتمدت إسرائيل إلى الاستعداد لإدارة صراع مسلح لإجهاض القدرات العسكرية العربية ، وفرض السلام على الدول العربية المجاورة وتحسين أوضاعها الاستراتيجية الحرجة بالتوسع وكان دور باقى القوى السياسية والدبلوماسية والاقتصادية التمهيد والإعداد للصراع المسلح المقبل ومساندته ، فى حين كان هدف القوات المسلحة العربية حماية عملية بناء القوة الذاتية ومنع إسرائيل من التوسع وفرض إرادتها على الدول العربية . فشلت القوى العربية فى تحقيق أهدافها باستخدام القهر والإجبار إذ احتلت إسرائيل أراضى مصرية وسورية وفلسطينية (فى الضفة الغربية) فاجهضت القوة العسكرية العربية وحسنت من أوضاعها الاستراتيجية الحرجة لكنها فشلت فى فرض السلام على الدول العربية المجاورة بل على العكس زاد رفضهم لها وتقارب قواهم العسكرية بدرجة أكبر .

لم يتوقف الصراع المسلح بصدد قرار مجلس الأمن سواء بوقف إطلاق النار فى يونيو ١٩٦٧ أو بالقرار رقم ٢٤٢ فى ٢٢ نوفمبر ١٩٦٧ ، إذ أن القوات المسلحة العربية فى مصر وسوريا والمقاومة الفلسطينية سرعان ما أدارت صراعا مسلحا متددا على ضفاف قناة السويس وفى مرتفعات الجولان وداخل فلسطين المحتلة ، وقد تراجع دور الصراع المسلح بعد الهزيمة العسكرية للدول العربية ليكون سندا للصراع السياسى والدبلوماسى والاقتصادى ، وأصبح الهدف السياسى العسكرى للدول العربية إزالة آثار النكسة (الهزيمة)

إثبات فشل نظرية الأمن الإسرائيلي ودفعها إلى إعادة الحقوق العربية المتغصبة وقد امتاز هذا العمل بأنه توفّر له زمن كاف ، وبوجود حافز قوى لدى كل من مصر وسوريا لتنسيق التعاون العسكرى بينهما ، وهو الإصرار على استعادة الأرض المحتلة وخاصة بعد فشل الجهد الدبلوماسى الذى بذله المبعوث الدولى ، وفقد اهتمام المجتمع الدولى عموما ، والقوتين الأعظم بصفة خاصة بإيجاد حل عادل للصراع .

حقق الصراع المسلح فى بدايته عام ١٩٧٣ نجاحا هاما نتيجة للتعاون العسكرى العربى ، ولكن هذا النجاح سرعان ما ضعف نتيجة لبدء تفكك هذا التعاون وهكذا نجح العرب فى هز ثقة إسرائيل فى نظرية الأمن ، ولكنهم لم يجبروها على إعادة الحقوق العربية المتغصبة وربما يكون أهم أدوار الصراع المسلح فى عام ١٩٧٣ أنه أثبت أن إسرائيل مهما حققت من نجاح عسكرى فى صراعها ضد العرب ، لا تستطيع أن يحقق لها أمنا ، بل تبعت إلى مزيد من الكراهية فى حين أن نجاح العرب فى صراعاتهم المسلح مع إسرائيل - لو أضعفوا الإعداد له - يمكن أن يقضى على إسرائيل لذا فقد أصبحت إسرائيل - لأول مرة - تعتمد على الصراع السياسى والدبلوماسى أساسا ، وأصبح الصراع المسلح وسيلة لدعم الأساليب الدبلوماسية والسياسية الأخرى ، كما أن الأوضاع التى انتهت إليها الصراع فرضت على الدول العربية أن تعود إلى الصراع السياسى والدبلوماسى وتراجع دور الصراع المسلح .

إن اختلاف دور الصراع المسلح لم يعن التخل عن استخدام القوات العسكرية لإسرائيل ولكنه أصبح وسيلة لدعم سياستها التوسيعية التى انحصرت مرحليا فى استيعاب المناطق المحتلة وتوفير نطاق من حولها ، وعلى الضغط على الدول العربية حتى تقتنع بعدم جدوى استمرار الصراع والتسليم بالوجود الإسرائيلى ، وقد لجأت فى ذلك إلى استخدام مزيج من تحقيق مكانة وهيبة دولية ، والقهو والإجبار والردع معا .

تحقق إسرائيل لنفسها المكانة الدولية عن طريق توفير أقصى قوة عسكرية لجيش الدفاع الإسرائيلى ، وقد وصلت فعلا بعد عام ١٩٧٣ إلى الحد الكفى الذى لا يمكنها زيادته عدنيا وبحقيق التفوق على دول المواجهة بالحصول على أكبر قدر من الأسلحة . ولما كانت لا تستطيع التفوق الكفى على الدول العربية مجتمعة أو حتى دول المواجهة مجتمعة ، فإنها سعت إلى تحقيق التفوق النوعى بالحصول على أكثر الأسلحة

واستعادة الحقوق المشروعة للشعب الفلسطينى وكانت الاستراتيجية التى حددها مؤتمر القمة العربى فى أغسطس ١٩٦٧ لا إعتراف بإسرائيل ولا مفاوضات ولا صلح معها وهكذا كان لابد من الصراع المسلح .

رغم أن نتائج الصراع حققت لإسرائيل توسعا أكثر من قدرتها على استيعابها ، إلا أنها فتحت شهيتها وبدأت أهداف التوسع الإسرائيلى بالإعلان عن رفض العودة إلى خطوط يونيو ١٩٦٧ وأن الطريق الوحيد هو المفاوضات المباشرة ، لقد بدأ الصراع المسلح حتى قبل مؤتمر الخرطوم بضربة الطيران المصرى فى يوليو ١٩٦٧ ، وبإطلاق إسرائيل النار على عناصر هيئة قناة السويس التى حاولت تطهير القناة ، وامتد الصراع إلى معركة رأس العش جنوب بورسعيد ، ثم تدمير المدمرة الإسرائيلية إيلات . وقد تصاعد هذا الصراع من الجانب العربى مع تراكم القوة العسكرية العربية لتنتقل من مرحلة الصمود (الدفاع) إلى مرحلة الردع . ودارت فى أوائل عام ١٩٦٨ معركة الكرامة فى الأردن كما دارت معارك المدافع فى نهاية عام ١٩٦٨ ليشع نطاق الصراع ليصل إلى ما سعى بحرب الاستنزاف ، ولقد تصاعد الصراع تدريجيا ليصل إلى قمته فى عام ١٩٧٠ حاولت الدول العربية من خلال دوره المساند للعمل السياسى والدبلوماسى أن تكيد إسرائيل خسائر يصعب عليها تحملها ، فى حين حاولت إسرائيل أن تدفع العرب إلى اليأس من استرداد حقوقهم بالقوة ، وفى عام ١٩٧٠ كان واضحا لدى الجانبين أن استمرار الصراع المسلح بهذا النمط لا يحقق أهدافه مما دعا الولايات المتحدة الأمريكية للتقدم ببيادرة روجرز لإتاحة فرصة أكبر للجهود الدبلوماسية ، إلا أن هذه الجهود لم تحقق أى نجاح كما كان متوقعا ، وبدأ العرب (دول المواجهة العربية) الاستعداد لجولة جديدة من الصراع المسلح ، بينما اطمأنت إسرائيل إلى قدرتها على الاحتفاظ بالأرض التى تحتلها . ورغم هدوء خطوط وقف إطلاق النار منذ أغسطس عام ١٩٧٠ إلى أكتوبر عام ١٩٧٣ لم يكن هذا الهدوء تاما حيث تخللتها اختراقات للمجالات الجوية من الجانبين ومعارك جوية محدودة بالإضافة إلى الضربات التى وجهتها القوات العربية إلى عمق إسرائيل وإلى مصالحها فى العالم سواء بالقوات النظامية أو الفدائية إلا أنها كلها كانت تلعب دورا ثانويا مدعما للصراع السياسى والدبلوماسى .

منذ منتصف عام ١٩٧٢ بدأ الإعداد للمحاولة الثانية لإدارة صراع مسلح عربى مشترك محدد بهدف

تطورا سواء عن طريق الشراء أو التصنيع المحلي بالإنتاج معتمدة على نفسها ، أو بالتعاون مع دول أخرى . ونظرا لأن العرب يمكنهم تجاوز هذه الفجوة تكنولوجيا خلال فترة محدودة من الزمن ، فقد سعت إسرائيل إلى امتلاك الأسلحة النووية التي كانت قد بدأتها في المحاولة للحصول عليها منذ بدء نشأتها وزيادة مخزونها من هذه الأسلحة ولم تكف إسرائيل بذلك ، بل وقعت اتفاق التعاون الاستراتيجي مع الولايات المتحدة الأمريكية الذي أصبحت إسرائيل بموجب امتدادها للولايات المتحدة وأصبحت المخزونات الأمريكية - بل وقواتها أيضا - احتياطا استراتيجيا لإسرائيل يوضع في الحسبان عند تقدير الموقف لإدارة صراع مسلح معها . وفي مواجهة احتمال تطوير الدول العربية للأسلحة النووية مما يمكنهم من اجتياز الفجوة النووية ، عمدت إسرائيل إلى تدمير المفاعل النووي العراقي ، كما أعلنت على لسان مسئولها أنها ستحدد للدول الجاورة مدى التقدم الذي يمكنه الوصول إليه .

وقد استخدمت إسرائيل أسلوب القهر والإجبار من خلال عمليات عسكرية في لبنان ضد قوات المقاومة الفلسطينية والقوات السورية . وقد نجحت في إجبار القوات الفلسطينية على الانسحاب من جنوب لبنان وإن ظلت في البقاع ونجحت في تدمير قواعد صواريخ الدفاع الجوي السورية وإسقاط كثير من طائراتها ، إلا أن هذا لم يؤد إلى قهر القوات الفلسطينية أو السورية إذا استمرت هذه القوات إلى جانب المقاومة اللبنانية تدير صراعا مع القوات الإسرائيلية في لبنان ، وبدلا من انسحاب القوات السورية من لبنان - حسب مطالب إسرائيل - اشتدت المقاومة ضد إسرائيل مما أجبرها على الانسحاب من لبنان لتجنب الخسائر البشرية والمادية والسياسية وهكذا فشل القهر والإجبار في تحقيق أهداف إسرائيل مما دعاها إلى تطويره عن طريق تعريب الصراع بثأرة العناصر العربية ضد بعضها ، واستمالة بعض العناصر المارونية في جيش جنوب لبنان ليقوم عنها بمهمة تأمين الحدود الإسرائيلية ، واستمالة بعض الطوائف اللبنانية للمعاونة في تأمين الحدود ، مع القيام من حين لآخر بضربات إنتقامية تحت ستر هذه العناصر ضد مراكز المقاومة تشتمل على حملات تفتيش وهدم المنازل والقبض على الشباب بدون تمييز وأعمال القتل العشوائية ، والقصف الجوي بهدف إرهاب المواطنين وتحذيرهم من إيواء عناصر المقاومة بما سمي بسياسة القبضة الحديدية .

إتخذت إسرائيل أسلوب الردع الاستراتيجي عن طريق اكتساب القوة العسكرية والتلويح باستخدامها وقد نجحت في ذلك في مصر بعد حرب ١٩٧٢ ، ومع الأردن بعد عام ١٩٧٠ ، ونجحت جزئيا مع سوريا في عدم تخفي القوات السورية للخط الأحمر ، أو نقض اتفاقية فض الاشتباك معها ومع العراق بتدمير المفاعل النووي العراقي بينما فشلت في إجبار سوريا على سحب صواريخ الدفاع الجوي من البقاع أو ردع المقاومة اللبنانية والفلسطينية عن توجيه الضربات إلى جيشها في لبنان ، أو إلى مستعمرات الحدود في شمال إسرائيل .

كان نجاح سياسة الردع الاستراتيجي في مصر يتمثل في أن إسرائيل امتلكت قوة عسكرية متفوقة بعد الحرب ، مما انعكس في التزام مصر الكامل باتفاقيات فض الاشتباك والفصل بين القوات رغم المماثلة الإسرائيلية بعد توقيع كل منها ، ثم إنها لوحت باستخدام هذه القوة في عام ١٩٧٧ بإعلانها عن إجراء مناورة بقوات كبيرة في سيناء في إشارة إلى إمكان استخدام هذه القوة مما دعا الرئيس المصري إلى القيام بمبادرته الشهيرة في نوفمبر من نفس السنة .

ونجح أسلوب الردع بالنسبة للأردن منذ عام ١٩٧٠ إذ أن تلويح إسرائيل باستخدام القوة ضد الأردن للقضاء على المقاومة الفلسطينية كان أحد أسباب القتال بين الأردن والمقاومة مما أدى في النهاية إلى ترحيل المقاومة من الأردن ، واستقرار خطوط وقف إطلاق النار معه حتى الآن رغم اندلاع القتال عام ١٩٧٢ ورغم أحداث لبنان .

نجح أسلوب الردع في سوريا بعد إتفاقية فض الاشتباك ، إذ أن إمتلاك إسرائيل لقوة عسكرية متفوقة ، والتصريحات الإسرائيلية المتتالية التي تعذر سوريا من أي عمل عدائي هو التفسير الوحيد لبقاء خطوط فض الاشتباك هادئة منذ عام ١٩٧٤ حتى الآن . كما أن عدم محاولة سوريا استعادة الجولان ، والتزام سوريا في لبنان بعدم اجتياز الخط الأحمر كلها أدلة على نجاح الردع الإسرائيلي ولا يقلل من قيمة هذه الحقيقة أن خروج مصر من المواجهة مع إسرائيل ترك سوريا وحيدة في مواجهة إسرائيل .

على أن الردع قد فشل في إجبار سوريا سواء على الانسحاب من لبنان أو على سحب صواريخ الدفاع الجوي من البقاع ، ويرجع ذلك إلى عدة أسباب ، أولها أن المواقع السورية في البقاع جيدة التحصين ، وبإتانة استطاعت وما زالت قادرة على صد الهجوم الإسرائيلي

المعدات وأنها لا تستطيع أن تزيد من حجم قواتها أكثر من ذلك .

● استمرار اعتماد إسرائيل على القوات الجوية والمدركات لتحقيق أهداف الصراع .

● فشل إسرائيل في تطوير مشاة متحركة قادرة على القتال في مواجهة مشاة تتخذ مواقع مجهزة وتستخدم نظاما متكاملًا من الأسلحة المضادة للدبابات .

● اعتماد إسرائيل على التطور النوعي لقواتها بتتمية قدرات الأسلحة والمعدات تعويضًا عن القوة البشرية للاحتفاظ بتفوقها .

● حسن الأداء العسكري العربي السوري والفلسطيني واللبناني في مواجهة الأداء الإسرائيلي .

● التوسع في أسلوب حرب العصابات والعمل الفدائي من الجانب العربي وعدم القدرة لإسرائيل على استمرار مواجهته لفترة طويلة .

● توسع إسرائيل في استخدام الطائرات العمودية لأغراض مختلفة .

● تورط القوتين الأعظم بدرجة أكبر في الصراع المسلح من الجولات السابقة .

التطورات الرئيسية في الصراع العربي الإسرائيلي بعد عام ١٩٧٣ وتأثيرها على دور وتطور الصراع في المرحلة المقبلة .

لقد حدثت تطورات سياسية واقتصادية وعسكرية ضخمة منذ توقف القتال عام ١٩٧٣ في المنطقة العربية . ولابد وأن يكون لهذه التطورات تأثير على دور وطبيعة الصراع المسلح في الصراع العربي الإسرائيلي في المرحلة القادمة ويمكن أن نلخصها في الآتي :

● التقارب المصري الإسرائيلي وعقد معاهدة السلام بين مصر وإسرائيل .

● زيادة الاستقطاب الدولي بعقد اتفاقات عسكرية ومنح تسهيلات للدول العظمى مع أغلب الدول العربية وإسرائيل .

● إندلاع الحرب العراقية الإيرانية .

● انقسام الدول العربية وقيام محاور عربية : محور سوريا - ليبيا - الجزائر - اليمن الديمقراطية ، ومحور مصر واليمن والعراق والسودان ومنظمة التحرير الفلسطينية ومحور دول مجلس التعاون

عليها وتمكنت من تكبيد القوات الإسرائيلية خسائر لم تتمكن من تحملها ، وثانيهما أن كلا من المواقع السورية وصواريخ الدفاع الجوي السورية كانت قد استقرت في أوضاعها وأن انسحابها كان يمثل ترك العمق السوري مكتسوفًا للهجوم الإسرائيلي ، وضربة قوية للحكم في سوريا ، وثالثهما أن انسحاب هذه القوات يكشف الجناح الأيمن للقوات السورية ويعرضها للتدمير . على أنه من الواضح أن سوريا التزمت بعدم اجتياز الخط الأحمر وعدم مهاجمة القوات الإسرائيلية سواء أثناء وجودها ، أو أثناء انسحابها من لبنان كما أن صواريخ الدفاع الجوي التي زودت السوفيت سوريا بها لم تستخدم ضد الطائرات الإسرائيلية رغم دخولها في مناطق تدميرها ، كما أن القوات الإسرائيلية كلفت عن محاولة الهجوم على القوات السورية أو اختراق المجال الجوي لها ولقواتها مما يعني أيضا أن هناك خطوطا محددة يعرفها الجانبان غير مسموح لأى منهما بتخطيها ، أي أنه حدث نوع من الردع المتبادل .

على أن الردع - بل وجميع الأساليب الأخرى - قد فشلت تماما في مواجهة المقاومة اللبنانية ، إذ أن الردع يعتمد على إحساس الطرف الآخر بأنه سيتكبد خسائر أكثر من أن يتحملها إذا قام بتصرف معين ، أو إذا لم يتم التصرف أخر في حالة أخرى . وطبيعة المقاومة الوطنية وحرب العصابات لا تقوم بحساب الخسائر ، وأن أغلب القائمين بها لا يبالون بما يمكن أن يحدث لهم ، بل أن بعضهم يقوم بتدمير نفسه أثناء تنفيذ مهمته . كما أن الشعور الوطني أو الطائفي العميق في لبنان جعل المدنيين من غير أفراد المقاومة يتحملون الضربات الانتقامية في صير ، ولا يتخلون عن إيواء عناصر المقاومة ، كما شكل صمود الشعب اللبناني في مواجهة الإرهاب الإسرائيلي ، وتمسكه بالبقاء في أرضه وعدم هجرته من قراه ومدنه قاعدة للعمل الفدائي ضد قوات إسرائيل وعملائها سواء في الجنوب اللبناني أو في مستعمرات شمال إسرائيل .

ولا يعتبر الصراع في لبنان جولة كاملة من الصراع العربي الإسرائيلي حيث لا تواجه إسرائيل قوة عربية شاملة - رغم أنها استخدمت حوالى ١٢٤٠ دبابة وهو أقرب إلى الاشتباكات التي دارت بين الجولات الأربع وخاصة حرب الاستنزاف بين عام ١٩٦٧ ، وعام ١٩٧٠ إلا أنه برز منها الآتي :

● إن قوات إسرائيل قد وصلت إلى الحد الكمي من الأفراد (حوالى ٥٠٠ ألف) بعد التعبه ، ومن

الخليجي .

● إندلاع الحرب الاهلية في لبنان ، والاحتلال الإسرائيلي لجنوب لبنان ثم إنسحابها وأثارة من التشردم الطائفي اللبناني - الخروج والتشتت الفلسطيني - زيادة الدور السوري في لبنان - تعريب الصراع مع إسرائيل .

● تعاطف القوى المسلحة في المنطقة وتساعد سباق التسليح العربي الإسرائيلي .

● بروز القدرة النووية الإسرائيلية ومحاولة إسرائيل تحقيق التفوق النوعي والتحول التدريجي إلى قوة إقليمية عظمى .

● انعقاد مؤتمر قمة فاس وهندور لإعلانه لمبادئ للوصول إلى تسوية سلمية .

● انغماس القوتين الأعظم عسكريا في المنطقة .

● تفاقم الأزمة الاقتصادية وبده انحصار العقبة النفطية العربية .

إن لهذه التطورات تأثيرا بالغا على طبيعة ودور الصراع المسلح في الصراع العربي الإسرائيلي في المرحلة الحالية كما أنها سيكون لتأثيرها امتدادات وعواقب في المستقبل .

لقد أدى التقارب المصري الإسرائيلي وتوقيع معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية إلى خروج مصر وكافة الدول العربية الأفريقية من مجال الاشتراك المباشر في الصراع المسلح كما أدى لإندلاع الحرب العراقية الإيرانية إلى خروج العراق وكافة دول الخليج من إمكان المساهمة حاليا في الصراع المسلح مع إسرائيل في حالة الاضطراب إليه كما أدى خروج جزء كبير من قوات المقاومة الفلسطينية من لبنان إلى إضعاف إمكانية مساهمة المنطقة في الصراع كما أن قيام محور مصر - الأردن - المقاومة الفلسطينية - العراق وما يشمله من الاتفاق الأردني الفلسطيني إلى خروج الأردن ولو مؤقتا - من الاشتراك في الصراع المسلح مما جعل الصراع المسلح الحالي يقتصر على بعض المنظمات اللبنانية (أمل - المراهطون - الدروز) وبعض عناصر المقاومة الفلسطينية (جبهة الانقاذ الفلسطيني) بتأييد وتدعيم من سوريا في مواجهة إسرائيل وهكذا فإن الصراع المسلح في حالة نشوبه حاليا يقتصر على هذه العناصر مع إمكان دعم غير مباشر من ليبيا واليمن الديمقراطية الشعبية . أي أن الصراع المسلح مع إسرائيل لم يعد صراعا مسلحا عربيا شاملا في الوقت

الحالي كما أن الصراع المسلح لم يعد يقوم بالدور الرئيسي في الصراع العربي الإسرائيلي تاركا المجال للصراع السياسي والدبلوماسي والاقتصادي ، في حين أن هذا الموقف يعني أيضا أن الصراع غير المسلح لا يمكن أن يحقق الأهداف العربية منه ، إذ أن الوضع السياسي لا بد وأن يعكس واقع القوى الفاعلة فيه وخاصة القوى العسكرية المساندة له . أي أن العرب إما أن يقبلوا بما هو دونه أهدافهم بكثير أو أن يعودوا إلى الصراع المسلح مرة أخرى .

وقد أدى سياق التسليح في المنطقة إلى وصول أغلب دولها إلى حدتها الكمي للقوات المسلحة ولم تعد قادرة على زيادة حجم قواتها المسلحة أكثر من ذلك فقد عمدت إسرائيل بعد عام ١٩٧٣ إلى زيادة قواتها العسكرية لتصبح قواتها العسكرية قوة إقليمية عظمى حتى وصلت إلى حالة التشعب ، كما أدت حرب الخليج إلى وصول العراق وأغلب دول مجلس التعاون الخليجي إلى أقصى ما تتحمله هذه البلاد من أجل تقوية قواتها في حدود قواتها البشرية وما تسمح به ظروفها السكانية والاجتماعية ونظامها السياسي ، وبالمثل حدث الأردن حذوها وسعت ليبي إلى تقوية مكانتها الدولية والعربية بأن بنت جيشا أكبر من طاقاتها للتجديد . وبوصول هذه الدول إلى حالة التشعب الكمي فإن صفات التسليح في المنطقة اتجه إلى التطور النوعي بالوصول على أنواع متقدمة جدا من الأسلحة وأصبحت المنطقة من أكبر المناطق استيرادا للأسلحة الحديثة ، ولا شك أن إسرائيل بعلاقاتها الخاصة جدا مع الولايات المتحدة الأمريكية تعتبر أكثر الدول تحركا في هذا الاتجاه ، كما أنها مستمرة في تنمية قدرتها النووية . ويعكس سياق التسليح ظلالة على إمكانيات تحقيق السلام مع إسرائيل ، فعلى حين أن الحصول على التكنولوجيا المتطورة يمكن أن يعوض الدول عن احتلال الأراضي بأجهزة الإنذار المبكر مع وجود مناطق منزوعة السلاح ، فإن الأسلحة المتطورة بداهما البعيد وقدراتها التدميرية الضخمة تمكن الدول من تهديد الأهداف الحيوية في عمق الدول المعادية ويبرز هذا الوضع أساسا في سياق التسليح بين سوريا وإسرائيل إذ يمكن لهاتين الدولتين إصابة الأهداف الرئيسية الهامة في عمق الطرف الآخر دون تحريك للقوات ، وتبرز المشكلة بشكل أكثر حدة عند إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة حيث تصبح أهداف إسرائيل والدولة الفلسطينية في مدى الأسلحة التقليدية للجانب المعادي . وهكذا فإن صفات التسليح يفرض مرة

الصراع المسلح وإن كان لا يعنعه وهو يضع ضوابط على سير ونتيجة الصراع يستحيل إغفالها ، إلا أن هذه القيود والضوابط غالباً ما تؤثر على الجانب العربي أكثر من تأثيرها على إسرائيل . فالقرار العربي لا بد وأن يتأثر بالجهة التي تلقى فيها الدولة العربية من الاستقطاب الدولي ، ولما كان الصراع المسلح مع إسرائيل يعنى مواجهة الولايات المتحدة الأمريكية فإنه يصعب على دولة عربية لها مصالح أو علاقات خاصة مع الولايات المتحدة الأمريكية أن تتخذ قراراً ببدء وإدارة صراع مسلح مع إسرائيل ، أما الدولة العربية التي اتجهت نحو الاتحاد السوفييتي والكتلة الشرقية فلأبد أن تضع لنفسها حدوداً حتى لا تفقد مساندة السوفييت لها ، ومن الواضح أن أهم هذه الحدود هو الإبقاء على إسرائيل كدولة في المنطقة . والوجود العسكري لأى من الدولتين لا بد وأن يحد من إمكان المساهمة العسكرية لبعض دول المنطقة في الصراع ، فوجود قوة أمريكية - رغم صغرهما في سببها يجب أن يوضع في الاعتبار في حالة تفكير مصر في الاشتراك في الصراع المسلح ، والوجود السوفيتي في اليمن الديمقراطية الشعبية يحتم موافقة السوفييت في حالة الرغبة في إعادة قفل بוגاز باب المندب في وجه الملاحية المتجهة إلى إسرائيل ، والوجود السوفيتي في سوريا يضع قيوداً على الصراع المسلح حتى لا يتحول الصراع إلى مواجهة عالمية بين القوتين الأعظم . بل إنه في الغالب سيتم سحب القوات السوفييتية قبل بدء الصراع المسلح من جانب سوريا . على أن تواجد القطبين في كل من إسرائيل وسوريا تضع على أن تواجد القطبين في كل من إسرائيل وسوريا يضع صراع عالمي بينهما . على أنه قد تكون هناك فائدة وحيدة ولكنها هامة - إذ أن الوجود السوفيتي في سوريا يمكن أن يوقف استخدام إسرائيل للأسلحة النووية ضد العرب خوفاً من الرد السوفيتي ومهما كان رد الفعل الأمريكي فلا بد وأنه سيوقف استخدام هذه الأسلحة . على أن هذا الاستقطاب الدولي وانغماس القوى العظمى في الصراع يفرض قيوداً أيضاً على محاولات إقرار السلام في المنطقة ، إذ يصبح الطريق إليه مرتبطاً إلى حد كبير بعقد مؤتمر يحضره كل من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي أو بالتفاهتهما على الأقل على أسس التسوية ، ويتوقف تحقيق الأهداف العربية بهذا الشكل بدرجة كبيرة على مدى معاونته الاتحاد السوفيتي وثبات تأييده للحقوق العربية إذ أن الولايات المتحدة الأمريكية تتحاز بالكامل للعاطل الإسرائيلي .

أخرى على العرب - باعتباره الجانب الذي يطالب بأرضه - أن يختاروا بين الشروط الإسرائيلية التي تضعهم تحت رحمتها أو أن يحصلوا على مطالبهم وأمنهم عن طريق الصراع المسلح ، إذ لا يتوقع أحد في مثل هذه الظروف أن تقبل إسرائيل أن تعاملهم على قدم المساواة معها . على أن البديل الأقرب احتمالاً أن تمارس سوريا صراعاً مسلحاً محدوداً معتمدة على قوتها العسكرية الذاتية بعد أن قامت ببناء قوة عسكرية لا يستهان بها ، بحيث تستطيع أن تتفاوض من موقع أفضل مما هي عليه الآن .

يفرض تزايد الاستقطاب الدولي والانغماس العسكري للدول العظمى في المنطقة قيوداً على الصراع المسلح بين العرب وإسرائيل . فالولايات المتحدة الأمريكية مرتبطة بالتفاني تملون استراتيجياً مع إسرائيل ، وتونس في نوفمبر ١٩٨١ . كما حصلت على تسهيلات عسكرية في مصر والمغرب في مايو ١٩٨٢ كما حصلت على موافقة عمان على استخدام قواعد صلالة ومسيرة كما وافقت البحرين على أن يستخدم أسطول الولايات الأمريكية تسهيلات الميناء . هذا بالإضافة إلى تواجدها ضمن القوات متعددة الجنسيات في سيناء وقوة الأمم المتحدة في لبنان وتواجدتها الدائم في منطقة الخليج بالأسطول السابع . ومن جهة أخرى وقع معاهدة صداقة وتعاون مع بريطانيا كل من البحرين وقطر والإمارات العربية المتحدة في عام ١٩٧٦ ، كما خولت اتفاقية الدفاع بين المغرب وإسبانيا الأسطول الأسباني حق استخدام الموانئ المغربية . أما الاتحاد السوفيتي فقد عقد معاهدات صداقة وتعاون مع العراق في عام ١٩٧٨ ومع سوريا عام ١٩٨٠ ومع اليمن الديمقراطية في نفس عام ١٩٨٠ تبعها اتفاق تملون مشترك في يناير ١٩٨٤ وتنتشر وحدات دفاع جوي سوفيتية في سوريا كما تستخدم الوحدات السوفيتية التسهيلات البحرية والجوية في عدن ، كما أن للاتحاد السوفيتي علاقات عسكرية مع ليبيا وإن كانت لم توثق في معاهدات أو اتفاقيات معلنه إلا أن الأسلحة السوفيتية الصنع تمثل نسبة كبيرة من السلاح والمعدات الليبية كما أن الأسطول السوفيتي يتركز أمام سواحل ليبيا وخارج مياهها الإقليمية كما تشير الأدلة إلى وجود وحدات سوفيتية في جزيرة سقطرة التابعة لجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية . إن هذا الاستقطاب والوجود العسكري يبل والانغماس العسكري في جوانب المواجهة في الصراع العربي الإسرائيلي يضع قيوداً على قرار الجانبين في اللجوء إلى

قدرة اسرائيل على ادارة الصراع المسلح تتناقص تدريجيا وبدرجة كبيرة مع استمرار الازمة الاقتصادية الحالية . ومن جهة اخرى فإن الازمة الاقتصادية ستؤثر بدرجة كبيرة على مدى اعتماد الجانبين على الدول العظمى ، فسوريا ستضطر إلى اعتماد أكثر على التسهيلات والمعونات التي يقدمها الاتحاد السوفيتي ، وتلبيها منظمة التحرير الفلسطينية ، ومصر ستضطر إلى تحديد قواتها بدرجة كبيرة على ما تقدمه لها الولايات المتحدة الأمريكية من معونات عسكرية ، كما أن اسرائيل ستضطر في اعتبارها احتمال توقف المعونة الاقتصادية الأمريكية وإن كان هذا الاحتمال بعيدا لما تملكه من قوى ضغط داخلية في الولايات المتحدة الأمريكية .

لقد انعكست هذه التطورات وأثارها على دور الصراع المسلح في الصراع الشامل ، إذ نجد أن الدول العربية قد أصدرت رسما ، ولأول مرة - قرارات بقبول السلام مع اسرائيل ، وتجسدت في مقررات مؤتمر فاس في ٤ سبتمبر ١٩٨٢ الذي تبني مبادئ لاقرار السلام في المنطقة والتي تشير إلى رغبة الدول العربية إلى مداومة النضال لتحقيق سلام مبنى على العدل وإلى خطة الملك فهد للسلام في الشرق الأوسط وإلى ضمانات السلام بين جميع الدول في المنطقة . وقد تلى هذه المقررات التوصل إلى الاتفاق الأردني الفلسطيني في ١١ فبراير ١٩٨٥ للتقدم لتحقيق تسوية عادلة لازمة الشرق الأوسط واجراء مفاوضات في إطار مؤتمر دولي تشارك فيه الدول الخمس الأعضاء الدائمين في مجلس الامن وجميع الاطراف المعنية بالصراع . ويوضح هذا كله أن الدول العربية قد استبعدت حاليا الصراع المسلح كوسيلة لتحقيق أهدافها في الصراع العربي الاسرائيلي . ومن جهة اخرى فإن اسرائيل ينسحبها من لبنان تكون قد استبعدت الصراع المسلح كوسيلة رئيسية لتحقيق أهدافها وإنما تكتفى - كما سبق أن أوضحنا - بالدية والمكائنة الدولية والردع الاستراتيجي وإنما تستبعد الدفاع والقهر والاجبار كأساليب . وإن كانت قد تستخدمها بشكل محدود . وهكذا فإن الصراع المسلح الدائر حاليا في جنوب لبنان ، وبشمال اسرائيل وفي الضفة الغربية للاردن هو صراع محدود سواء في حجمه أو أهدافه تهدف فيه اسرائيل إلى تأمين أوضاعها داخل المناطق المحتلة في فلسطين والحوالين بأقل خسائر ممكنة مع دفع العرب إلى القبول بشرطها تحت ضغط التلويح بالقوة المسلحة باستخدام إستراتيجية القبضة

تؤثر الازمة الاقتصادية وانحسار الحقة النفطية على دور الصراع المسلح في الصراع العربي الإسرائيلي حاليا ومستقبلا ، إذ أنها تقلل من قدرة الجانبين على تحمل أعبائه ، ويتباين تأثيرها على الدول العربية المختلفة وتختلف كلها في ذلك عن إسرائيل كما أنها تؤثر أيضا على مدى اعتماد دول المنطقة على القوى العظمى . تؤثر الازمة الاقتصادية على كل من سوريا والاردن بدرجة محدودة نظرا لما حققه اقتصاد الدولتين من تقدم في الثمانينات وإن كان بطيئا نسبيا ، على أن انحسار الحقة النفطية وهرب الخليج تقلل من امكانية حصولها على دعم عربي خاصة بعد أن أوقفت الكويت معونتها ويؤثر انحسار الحقة النفطية على منظمة التحرير الفلسطينية بدرجة أكبر لاعتمادها الكبير على المعونة العربية إلا أن نوع الصراع الذي تديره لا يحتاج إلى موارد اقتصادية كبيرة بقدر ما يحتاج إلى موارد بشرية وطاقات معنوية وروحية . وتؤثر الازمة الاقتصادية على مصر بحيث تضطر إلى قبول تخفيض انفاقها الدفاعي ، وإلى عدم الاشتراك في صراعات مسلحة إلا في حالة التهديد المباشر لمصالحها ، مما يجعل احتمال مساهمتها في جولة قائمة من الصراع المسلح مع اسرائيل بعيدا أو محدودا للغاية ، وأخيرا فإن الازمة الاقتصادية تحد من احتمالات حصول دول المواجهة على معونة عسكرية من دول شمال افريقيا واليمن الشمالي والجنوبي .

تؤثر الازمة الاقتصادية على القدرة العسكرية الاسرائيلية لادارة صراع مسلح ، وقد بدأ هذا الأثر بسرعة انسحابها من لبنان دون انتظار الوصول إلى اتفاق ، ويظهر هذا التأثير أكثر منه على باقي الدول العربية إذ يظهر في تصاعد معدلات التضخم بدرجة كبيرة وارتفاع حجم الدين ، وطلبات معونات مالية ضخمة من الولايات المتحدة الأمريكية وأخيرا في الإجراءات التقشفية القاسية التي اضطررت الحكومة الاسرائيلية لاتخاذها . إن الآثار العسكرية لهذه الازمة لا تتوقف عند انخفاض معدلات التدريب للقوات الاحتياطية ، والحد من النمو الكمي للقوات وتخفيض بعض البرامج التدريبية للقوات العاملة وانخفاض مستوى المخزون الاستراتيجي وتقليص القاعدة الصناعية لاسرائيل وتخفيض البرامج الخاصة في القوات الاسرائيلية . بل أنها تمتد إلى وعاء التجنيد نفسه إذ تؤدي إلى زيادة الهجرة المضادة من اسرائيل ، ويؤثر بدرجة كبيرة على معنويات المقاتلين مما يعنى أن

إلى تغيير دور وطبيعة الصراع المسلح فيه ، نستطيع أن نلخصها في الآتي :

• وصول الجهود الدبلوماسية والسياسية التي تبذلها الأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية للوصول إلى سلام عادل إلى نقطة نهاية ، قد تكون بالوصول إلى اتفاق سلام محدد - وهو احتمال ضعيف ، أي ياس الأردن والمنظمة أو أحدهما من الوصول إلى سلام مقبول .

• تصاعد سياق التسلح في سوريا إلى درجة تجعلها تعتقد أنها يمكنها القيام بعمل عسكري يحقق نتائج أفضل من الوضع الحالي ، أو احتمالات السلام المطروحة أو أن تحس إسرائيل بخطر القوة العسكرية السورية على أمنها .

• اشتداد الأزمة الاقتصادية في إسرائيل إلى درجة ترى فيها إسرائيل ضرورة قيامها بعمل عسكري يحقق إضافة مناسبة إلى الاقتصاد الإسرائيلي .

• الوصول إلى تسوية مقبولة من الطرفين للصراع العراقي الإيراني بما يمكن العراق من تقديم معونة عسكرية للأردن أو قرب الوصول إليها .

• حدوث تقارب مصري ليبي نتيجة لتغيير هاد في سياسة إحدى الدولتين .

تعتبر جميع الاحتمالات السابقة واردة ، إلا أن درجة الاحتمال في المستقبل القريب تختلف ، ويعتبر الاحتمال الأول أقربها إذ أن التحرك نحو السلام يمكن أن تبدو درجة حديثه واحتمالاته في غضون فترة وجيزة قد لا تتجاوز نهاية عام ١٩٨٦ ، ويمكن بعدها تحديد اتجاهات السير . ولا شك أن إحتتمالات النجاح ضعيفة ليعد الشقة بين المبادئ العربية الملنة والسلام المقبول لإسرائيل ، ولما ذكرناه من تأثير سياق التسلح على إمكانيات تحقيق السلام ، بالإضافة إلى القصور الواضح في القدرات العربية على استخدام قوتها وبعد المسافة بين الأهداف العربية والواقع الفعلي . فإذا فشلت جهود السلام فإنه ينتظر أن تحدث تغييرات عربية حادة قد تتضمن بها منظمة التحرير الفلسطينية مرة أخرى إلى سوريا ، وقد تليها الأردن مما قد يشجع الجميع على إدارة صراع مسلح مشترك لتحقيق أهدافهم على أنه من المتوقع أن تكون إسرائيل هي المبادرة بالصراع بمجرد اكتشافها لهذا التقارب وأن تهدف إلى احباط الاستعدادات العربية للصراع المسلح ، والتوسع بالاستيلاء على أهداف اقتصادية

الحديدية ، وهي في ذلك تكتفي أساسا بإبراز قوتها أو بممارسة الصراع المسلح ضد أهداف محدودة ، أغلبها غير عسكري من أهداف القيمة المضادة وبقوات محدودة .

هذا بينما تهدف القوى العربية المسلحة في لبنان والصفة الغربية في هذه الفترة إلى إبراز قدرتها على إدارة صراع مسلح محدود يهز الاستقرار الداخلي لإسرائيل ، ويكسبها خسائر لا تستطيع أن تتحملها في حالة فشل الوسائل السلمية ، وهي تسعى إلى تحقيق ذلك بتكثيف العمل الفدائي في الضفة الغربية وقطاع غزة وبالقصف الإزعاجي للمستوطنات شمال إسرائيل . على حين أن سوريا لا تبدو اتجاهها واضحا في هذا المجال إذ أنها لا تقوم بأى تقدم في اتجاه الصراع الدبلوماسي والتسوية السلمية كما أنها لا تقوم بعمل عسكري نشط في الصراع المسلح ويمكن تفسير ذلك بأحد احتمالين : الأول أنها تسعى للاستفادة من الصراع الدائر بين القوى العربية الأخرى وإسرائيل سواء كان هذا الصراع مصحبا أو دبلوماسيا للإفادة من نتائجه الإيجابية إذا تحققت دون التورط فيه ، والثاني أنها تسعى للوصول إلى حد معين من القوة العسكرية تراه قريبا يمكنها سواء منفردة أو بالتعاون مع قوى عربية أخرى (القوى الوطنية اللبنانية - حركة الانقاذ الفلسطيني - الأردن في حالة فشل جهوده الدبلوماسية) أن تستأنف الصراع المسلح بحيث يمكنها من تحقيق أهدافها بالقوة العسكرية أو من التفاوض من موقع أقوى من الحالي . على أن هذا لا يلغي من واقع أن سوريا حاليا تستبعد الصراع المسلح كوسيلة لتحقيق أهدافها .

إحتمالات دور وطبيعة الصراع المسلح في المرحلة القادمة :

إن استمرار الأوضاع الحالية والظروف السائدة بعد عام ١٩٧٣ يعمل على استمرار أداء الصراع المسلح لدور ثانوي في الصراع العربي الإسرائيلي مساند للصراع السياسي والدبلوماسي والاقتصادي والمعنوي . وهكذا فإن طابع الصراع المسلح سيظل من الجهة العربية هو العمل الفدائي والإرهاب والتخريب والقصف العشوائي لمستوطنات الشمال الإسرائيلي وتواجهه أعمال الردع الإسرائيلي بالقصف الجوي والغارات المسلحة ضد ما تعتبره إسرائيل مراكز لعناصر التخريب سواء داخلها أو في الدول العربية خاصة في لبنان والأردن ، على أن هذا الوضع لا يمكن استمراره لفترة

تساعد اسرائيل في التغلب على أزمته الاقتصادية من موارد مائية وتعدينية من فوسفات وأسمنت ويترول في شمال الأردن وفي جنوب سوريا كما قد توجه جزءا من صراعاها إلى مصر إذا أبدت أى نوع من التأييد للجوانب العربية الأخرى .

يعتبر الاحتمال الثانى اقل من الاحتمال الاول إذ أن الميزان العسكري السوري ما زال اقل منه في اسرائيل وخاصة في مجال القوات الجوية ، ولى الميزان النووي . وإذا كان من الممكن الاعتماد على الردع السوفيتى لمنع اسرائيل من استخدام الأسلحة النووية - كما حدث عام ١٩٧٣ - فإن التفوق الاسرائيلى في مجال القوات الجوية - وخاصة بعد التجربة السورية السابقة في لبنان - يجعل من الصعب على سوريا أن تصل إلى الدرجة التي تجعلها تعتقد بقدرتها على مواجهة اسرائيل وحدها ، كما أن اسرائيل من جهةها . ستعمل على ألا تترك سوريا تصل إلى هذا الحد على أن هذا يعنى في جميع الاحوال العودة إلى الصراع المسلح كمنصر رئيسى في الصراع . على أنه في حالة حدوث هذا الاحتمال فإنه من المنتظر أن يبدأ الصراع المسلح بين اسرائيل من جهة وسوريا ولبنان والفلسطينيين من جهة أخرى ، وأن تمثل سوريا فيه القوة الرئيسية . ولا يشترك فيه الاتحاد السوفيتى بصورة مباشرة بل يحتمل أن يقوم بسحب جميع قواته من سوريا قبل نشوب الصراع حتى لا يتورط في الحرب أو أن يكون سببها قبل بدء هجوم اسرائيل حتى لا يتورط اسرائيل في الحرب معه . فإذا أصبح للصراع المسلح دور رئيسى فإن هذا الدور سيتجسد في استعادة مرتفعات الجولان السورية وتوفير ظروف تمكنها من التفاوض من موقع أقوى لاستعادة الحقوق الفلسطينية في حين يكون دوره بالنسبة لاسرائيل تثبيت الوجود الاسرائيلى في الجولان ، واحباط الشعور القومى في سوريا وادى الفلسطينيين وثابت عدم جدوى الصراع المسلح العرب .

يعتبر الاحتمال الثالث « الأزمة الاقتصادية كدافع لعمل عسكري » مقابلا للاحتمال الثانى . إذ أن الأزمة الاقتصادية وصلت في نهاية عام ١٩٨٤ وخلال عام ١٩٨٥ إلى حد لم يسبق أن بلغته وهى تشكل عاملا ضاغطا على اسرائيل يهدد كيانها ولا يمكنها من الصمود على المدى الطويل ، حقيقة أن الولايات المتحدة الأمريكية عادة ما تستجيب لمطالب المكونة الاسرائيلية ، إلا أنها تباطأت في الفترة الأخيرة في الاستجابة لمطالبها وقد يتسبب انخفاض معدل النمو الاقتصادى في الولايات المتحدة الأمريكية في ضعف استجابتها في

المستقبل ، وإذا كانت الأزمة الاقتصادية في اسرائيل تشكل دافعا للإكتماش العسكري لخفض نفقات الدفاع وبالتالي إلى الابتعاد عن خوض الصراع المسلح لتكاليفه الباهظة ، إلا أنها في نفس الوقت تهدد الوضع الاسرائيلى ككل . فبقاء اسرائيل يستند بالدرجة الأولى على قوتها العسكرية وخفض نفقات الدفاع يؤدي إلى ضعف اسرائيل العسكري الأمر الذى يفقدها مكانتها كقوة عسكرية استطاعت أن تفرض وجودها في المنطقة ثم أنه قد يفقدها القدرة على الدفاع عن نفسها في مواجهة التسلح العربى المتزايد على أن الأخطر من ذلك كله أن اجراءات الإصلاح الاقتصادى قد تفقدها العنصر البشرى الذى يمكنها الاعتماد عليه في صراعاها المسلح . وهكذا فإن اسرائيل قد ترى أن تقوم بحل عسكرى للأزمة الاقتصادية على نمط الدول الاستعمارية في حلبة سابقة من التاريخ واستمرار لممارستها السابقة ، أى انها قد تدير صراعا مسلحا للحصول على موارد اقتصادية اضافية وفتح أسواق جديدة لمنتجاتها خالصة مع استمرار المقاطعة الاقتصادية العربية ومع خيبة أمل اسرائيل في العلاقات الاقتصادية مع مصر بعد توقيع معاهدة السلام . وهكذا فإنه ليس من المستبعد أن تبدأ صراعا مسلحا يهدف إلى الاستيلاء على موارد بترولية ومعدنية ومائية وفتح أسواق جديدة بالقوة سواء كان ذلك في سوريا والأردن ، أو الأردن والعراق أو السعودية أو في مصر على أن تقوم بتمهيد سياسى وإعلامى واسع لهذا الصراع وهكذا قد يلعب الصراع المسلح دور توفير موارد اقتصادية جديدة لانقاذ الاقتصاد الاسرائيلى والكيان الاسرائيلى ككل .

يعتبر الاحتمال الرابع « تسوية سلمية في الخليج » بعيدا نسبيا . إذ أنه ليست هناك أية مؤشرات لحدوثه حتى الآن ، ويبدو أن احتماله مرتبط بانحسار قبضة أية أله خمينى في إيران ، إذ يتوقف قبول إيران لتسوية سلمية للمشكلة ومقبولة من العراق على مكانته شخصيا في إيران . ويمكن أن يتم هذا إما بتحصنه عن السلطة في إيران نتيجة لتزايد الشعور والاتجاهات المضادة له ، أو بوفاته وكلا الاحتمالين السابقين ليسا بعيدين تماما ، ولكنهما يصعب تصور توقيتات مقبولة لحدوثهما . على أنه في حالة اقرار تسوية سلمية للصراع العراقى الايرانى فإن هذا يمكن أن يشكل إضافة إلى القوة العربية بقوات اكتسبت الكثير من خبرة القتال أثناء الحرب ، كما أن العراق حصلت على كمية كبيرة من الأسلحة المتقدمة خلال صراعاها مع إيران ما يمكن أن يغير كثيرا في الميزان العسكري العربى الاسرائيلى -

الفعال يحتاج لاعداد مسبق يختص بأعداد مناطق تركز القوات وترتيبات استقبالها والاعداد الادارى لاحتياجاتها وتبادل المعلومات عن القوات الاسرائيلية ، وتنظيم الاتصالات وغير ذلك ، كما أنه يحتاج إلى تصور مسبق على الأقل للمهام التي يمكن أن تسند إلى هذه القوات وأن تكون مدربة على مثل هذه المهام . وفي الظروف الحالية ينتظر أن يكون التعاون بين الأردن ومصر والعراق والمقاومة الفلسطينية محدوداً بينما يكون التعاون العراقي السوري ، والمصري السوري دون المستوى كما أن أي تعاون ليبي أو جزائري أو تونسي أو مغربي مع مصر سيكون محدود الفعالية بدرجة كبيرة ما لم يبدأ نوع من التفاهم بين الأجهزة العسكرية في مرحلة مبكرة سابقة لهذه الصراع المسلح .

ستختلف وسائل الصراع المسلح - في حالة حدوثه - عنها في الجولات العربية السابقة ، وستتميز بتعدد اسرائيل باستخدام الأسلحة النووية إلا أنها غالباً لن تستخدمها نتيجة للتهديد السوفيتي ، على أن من الأغلب أن تستخدم فيه الأسلحة فوق التقليدية كقذافات الحرب ووسائل الحرب البيولوجية والوسائل الحارقة . وستستخدم الصواريخ بأنواعها على نطاق واسع وخاصة الصواريخ أرض - أرض والصواريخ ذات المدى الكبير من الطائرات ، وصواريخ الدفاع الجوي ، والصواريخ البحرية والمقذوفات الموجهة المضادة للدبابات ، ويزداد دور المشاة الميكانيكية المسلحة بالأسلحة الحديثة بينما يتضائل الدور التقليدي للدبابات والمدفعية التقليدية ، وينتظر أن تلعب الفواصات دوراً هاماً في الحرب البحرية وكذا وسائل مكافحتها والألغام البحرية والزوارق السريعة ، كما ستصنف بالانحلال الكبير من الاحتياجات ، ويزداد نسبة الخسائر ، وتأثر المدنيين بآثار الصراع المسلح أكثر بكثير عن أي جولة سابقة .

أما عن دور القوتين الأعظم في الصراع المسلح المقبل فينتظر أن يقتصر على فرض ضوابط على الصراع بحيث لا يتصاعد ، ليؤدي إلى مواجهة مسلحة بينهما ، وأمداد الجانب الذي يزيده ، ومن الطبيعي أن تمد الولايات المتحدة الأمريكية اسرائيل ، ولا تمد أياً من أصدقائها العرب في صراعه مع اسرائيل ، في حين يمد الاتحاد السوفيتي الدول التي تربطه بها صداقة وثيقة ، ولا يمد الأخرى . وستلجأ أمدادات الأسلحة والضغوط الاقتصادية هي الوسائل الرئيسية للتحكم في سير الصراع إلا أن اعتماد الجانبين على القوتين الأعظم سيكون أقل منه في المراحل السابقة نظراً لزيادة مخزونها وتقدميهما في مجال التصنيع الحربي .

ورغم أن العراق لا بد وأن يحتفظ بجزء من قواته لتأمين حدوده الشرقية وأن يسمى إلى تخفيض نفقاته العسكرية لصالح أحواله الاقتصادية ، ويشير أحد التقديرات إلى إمكان مساهمة العراق في الجولة العربية الاسرائيلية القادمة بحوالى ٢٥٠ ألف مقاتل بما يمكن العرب في عام ١٩٨٦ من تجميع مليون وثلاثمائة وخمسة وثلاثين ألف مقاتل بعد انتهاء حرب الخليج مفترضاً اشتراك سوريا والأردن والعراق ودول الخليج والفلسطينيين مع استبعاد مصر وأن دول أفريقيا ستكتفي بقوات رمزية أو لا تشترك أصلاً .

وكما في الاحتمال الثاني فإنه من المتوقع أن تسارع اسرائيل بمجرد اقتناعها بقرب حدوث تسوية للحرب في الخليج إلى توجيه ضربة عسكرية لاجهاض القوة العربية قبل أن تكتمل ويصبح دور الصراع المسلح رئيسياً بهدف ضمان الاحتفاظ بالتفوق العسكري والمكانة الدولية لاسرائيل ، في حين يصبح دوره بالنسبة للحرب تغيير موازين القوة في المنطقة لصالح العرب واستعادة الحقوق العربية .

يشبه الاحتمال الخامس الاحتمال السابق في أنه ليست هناك أية مؤشرات لحدوثه ، ولا ينتظر حدوثه إلا مع حدوث تغيير هاد في سياسة أحد البلدين على الأقل ، ولو أنه لا يشترط فيه تغيير رئيسي في مواقع السلطة الحاكمة بقدر حدوث تغييرات سياسية تدفع الدولتين إلى التقارب ، وقد سبق حدوث تغييرات مشابهة في التاريخ العربي البعيد والقريب . ويتميز هذا الاحتمال بإمكان حدوث دعم عسكري عربي سريع للقوة العربية بقوات الدول الأفريقية مما يمكن أن يشجعها على القبول بمخاطرة الصراع المسلح في إطار عمل عسكري عربي مشترك لتحقيق الأهداف السياسية في حالة فشل الوسائل الدبلوماسية . إلا أنه أيضاً يرجح أن يكون اسرائيل هي البائدة بضربة اجهاض للقوة العسكرية العربية في مصر .

قد يتحول الصراع المسلح في حالة حدوثه إلى صراع عربي اسرائيلي شامل ، وخاصة أن الاحتمال الأكبر أن اسرائيل ستكون البائدة ، على أن مدى فاعلية القوات المشتركة سيكون محدوداً بمدى الاستعداد المسبق للاشتراك في الصراع . ويعتبر الوقت الحالي ظروفا لا يؤدي إلى تحقيق فعالية مناسبة للعمل العسكري العربي المشترك ، إذ أن انقطاع الصلات بين الأجهزة العسكرية العربية والصلات بين مصر وسوريا بصفة خاصة يجعل تحقيق التعاون في ظروف ادارة الصراع المسلح أمراً مشكوكاً فيه ، كما أن التعاون العسكري

(د) الميزان العسكري في الصراع العربي الإسرائيلي

لجأت إلى الاتحاد السوفيتي للحصول على حاجتها من الأسلحة ، وتبدو سوريا والعراق وليبيا على رأس هذه الدول .

أما التصنيع العربي المحل فقد سارت كل من الدول العربية وإسرائيل شوطا ملموسا فيه وتبرز في ذلك كل من إسرائيل ، ومصر والمملكة العربية السعودية ، كما خطت كل من العراق وليبيا والجزائر والأردن خطوات ملموسة في هذا الاتجاه ، ومن الطبيعي أن تكون مقتنيات الدول من انتاجها المحل غير معلنة .

وكما تقتني الدول الأسلحة فهي تتصرف في بعض موجوداتها من الأسلحة والمعدات إما بالبيع أو بالاهداء .

عادة ما تتبع الدول الأسلحة التي تقادمت أو أصبحت ليست في حاجة إليها أو تهديها لدولة صديقة ، كما أنها تبيع من الأسلحة والمعدات التي تنتجها بمعرفتها .

عوامل أخرى تؤثر على الميزان العسكري :

إذا ابتعدنا عن عنصر الزمن وآثاره التي لا بد أن تترك بصماتها على الميزان ، فإن الميزان العسكري المتعارف عليه لا يشتمل على كثير من العناصر المساعدة التي تؤثر على القدرة العسكرية التي نحاول عادة استنتاجها من خلال دراستنا للميزان ، ساهول أن أجملها في عدة مجموعات .

(١) الأسلحة والنظم المساعدة :

تشتمل على عناصر من المعدات العسكرية التي عادة ما تؤثر مباشرة على القتال ولكن تأثيرها غير المباشر يمكن أن يؤدي إلى نتائج هامة بل وحاسمة ، وهي وإذا كانت لا يرد ذكرها في الميزان العسكري فإن ذلك يرجع أولا إلى صعوبة معرفة ما لدى الدولة منها ، بالإضافة إلى أنها تزيد من صعوبة الوصول إلى استنتاجات عن القدرة العسكرية من دراسة الميزان العسكري ومثل ذلك معدات الاستطلاع ، ووسائل الاتصال والإنذار والذخيرة ، ومعدات إدارة التيران والمهندسين ، ووسائل النقل ومعدات الصيانة والإصلاح وهي لها

بثيت الدراسة على أساس مرجع المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية عن ١٩٨٦ وهو آخر ما أمكن الحصول عليه ، وهو أكثر المصادر المتيسرة التي يمكن الاستناد إليها في دراسة كهذه ، بالإضافة إلى بعض المراجع الأخرى التي يمكن الاستناد إليها .

ويمكن لنا دائما أن نضع في الاعتبار أن المعلومات الواردة يرجع أغلبها إلى النصف الأول من ١٩٨٥ ، واحتمالات التغييرات الممكنة خلال الفترة الماضية كبيرة خاصة وأن المنطقة تشتمل على عدة مناطق للصراعات الساخنة والتي تؤثر بشكل سريع ومتواتر على الميزان العسكري للدول محل الدراسة .

وإذا كانت هذه الصراعات مصدرا أساسيا للخصم من موجودات الدول من نظم الأسلحة والمعدات ، فإنها تؤدي إلى إضافة لهذه الموجودات نتيجة لما يستولى عليه كل طرف من الجانب الآخر .

وإذا كانت هذه الصراعات عاملا هاما في احتمالات التغيير ، فإن مقتنيات الأسلحة والتعرف فيها يمثلان أسبابا مؤكدة لتغيير الميزان خاصة وأن الدول المشتركة في الصراع العربي الإسرائيلي من أكثر دول العالم اقتناء للسلح ، وأن النظر إلى الدوريات المتخصصة في أمور الدفاع والتسليح والشؤون الخارجية ، بل والهراند اليومية أيضا توضح أن الميزان العسكري في المنطقة يتصف بالديناميكية العالية ، وأنه يكاد يتغير كل لحظة عن سابقتها .

ويتم اقتناء الأسلحة في دول الصراع - كما في معظم الدول - عن طريقين رئيسيين وبعض الطرق الأخرى .

والطرق الرئيسية هي : الاستيراد ، والتصنيع العربي المحل . وما زال الاستيراد هو الوسيلة الرئيسية لمقتنيات الدول العربية وإسرائيل من الأسلحة وعادة ما تتوافر المعلومات عن مقتنيات الأسلحة بالشراء من سوق السلاح العالمي وأن كان بعضه غير دقيق أو يخفى بعض عناصره ، إلا أن مقتنيات السلاح من دول الكتلة الشرقية عادة ما يصعب معرفتها وهي إذا عرفت فغالبا ما ينقصها الدقة ، وتكون لها صفة العمومية ومن المعروف أن دولا كثيرة في المنطقة قد

تأثير غير مباشر على القتال ولكنها بلا شك لها تأثير حاسم على نتائجهم .

(ب) اختلاف مواصفات الأسلحة والنظم :

تختلف مواصفات الأسلحة بدرجات مختلفة وبالتالي تختلف درجة فعاليتها في القتال من حيث قدرتها على تلبية مطالب تنفيذ المهمة ، أو القدرة على مواجهة مخاطر المعركة وإذا فُزن مقارنة دبابة بأخرى ، أو طائرة بطائرة أو ما يشابهها فيحتل قدراً كبيراً من التجاوز الذي عادة يتجاوز عنه لتسهيل المقارنة .

(جـ) عوامل غير مسيطر عليها : Uncontrolled Factors

لقد حاول كثير من المفكرين تحويل القدرة العسكرية للجوانب المتصارعة إلى تقدير كمي لهذه القدرة ، فعدوا كل طراز من المعدات والأسلحة إلى عدد معين من وحدات القوة العسكرية مسترشدين في ذلك بالخواص الفنية التكتيكية لكل منهما ، إلا أنهم وجدوا أن هناك عناصر أخرى تخرج عن نطاق الأرقام مثل الروح المعنوية والتدريب وما إلىه .

فقسموا عناصر القوة إلى عوامل مسيطر عليها Controlled Factors وأخرى غير مسيطر عليها ، ثم حاولوا تقييم تلك العناصر غير المسيطر عليها بمعامل رياضية يضرب في ناتج العوامل المسيطر عليها ليحقق النتيجة المطلوبة ، إلا أن تقديراتهم لهذه المعاملات كانت غير واضحة ، اللهم إلا فيما يتعلق بالتقييم الكمي للصراعات السابقة والتي اتضحنت نتيجتها فعلاً إذ تصبح نتيجة الصراع هي الدليل الرئيسي على صحة التقدير .

وأفضل أن أجملها في ثلاث مجموعات أساسية .

١ - العوامل السياسية والجغرافية .

٢ - العوامل الاقتصادية والاجتماعية .

٣ - العوامل العسكرية .

الميزان العسكري العربي الاسرائيلي العام :

يفترض هذا الميزان مسبقاً أن الدول العربية تواجه اسرائيل ، وبالتالي فهو يضع القوى العربية مجتمعة باستثناء الصومال وجيبوتي وموريتانيا - ليعدهم - عن مواجهة اسرائيل ، ويوضح الجدول رقم (١) مقارنة لبعض أوجه الميزان العسكري بين مجموع هذه الدول واسرائيل ، وقد انتقينا تلك الأوجه التي رأينا أن لها أهمية خاصة - غير متكرين لياقئ العناصر من أهمية -

ولكن التركيز يسهل من المقارنة .

يزيد حجم القوات المسلحة العربية العاملة عن عشرة أضعاف القوات المسلحة العاملة لاسرائيل وحوالي أربعة أمثال قواتها بعد التعبئة ويبلغ الانفاق الدفاعي لهذه الدول أكثر من أربعة أمثاله في اسرائيل ، ويزيد عدد دبابات القتال الرئيسية العربية عن أربعة أمثال الاسرائيلية ، وعدد المدافع والمهاونات عن تسعة أمثال ما لدى اسرائيل والمقذوفات الموجهة المضادة للدبابات عن ثمانية أمثال ما لدى اسرائيل وطائرات القتال عن خمسة أمثال والصواريخ أرض أرض عن أربعة خمسة أمثال ، وصواريخ الدفاع الجوي عن أربعة أمثال ، الغواصات سبعة أمثال ، وستة أمثال سفن السطح ، ستة أمثال الزوارق الصغيرة ، وهكذا .

على أن المقارنة بهذا الشكل ، وبافتراض صحة الأرقام الواردة بالميزان - خاصة وأن الميزان يشير في بعض أماكنه لوجود معدات بالمخازن ويتحدث عن معدات أخرى تديرها أطقم سوفيتية وكوبية وفلسطينية وباكستانية وعن معدات تنقصها قطع غيار وعن صعوبة تقدير خسائر الحرب ، وعن غنائم حرب غير مذكورة ، وعن قوات شبه نظامية بعضها يشمل الشرطة ، كل هذا يجعل المقارنة غير دقيقة بل أن الميزان لا يوضح قوات منظمة التحرير الفلسطينية ، وهي بلا شك إحدى القوى المؤثرة في الميزان .

على أن الأكثر والأخطر أهمية هو أن الميزان لا يذكر شيئاً عن الميزان النووي ، ولا عن الأسلحة فوق التقليدية ، أو ما يسمى بأسلحة التدمير الشامل ويقصد بها الأسلحة الكيميائية والبيولوجية والاشعاعية نظراً لأن الدول المالكة لها لا تعلن عنها ، وتحيطها بسرية كاملة .

والمعروف أنه تأكد امتلاك اسرائيل للأسلحة النووية والبيولوجية ، في حين يحتل امتلاك بعض الدول العربية للأسلحة الكيميائية وقد تعود الحديث عن ذلك في مرحلة تالية من الحديث عن الميزان العسكري .

اعتبارات لها تأثير على الميزان العسكري العربي الاسرائيلي العام :

إذا افترضنا صحة الأرقام المذكورة في الجدول ، وتجاهلنا الملاحظات السابقة فإننا لا نستطيع أن نتجاهل بعض الاعتبارات الجيو-بوليتيكية والجيوستراتيجية التالية .

الحدود المشتركة الشواطئ الساحلية :

وحين يفرض استبعاد هذه الدول فإننا لوجعنا قوى الدول المذكورة سابقا تركيا وإيران وأثيوبيا على قوة إسرائيل فإننا نجد أن الميزان قد اختلف تماما (جدول ٢) .

المسلحة والكثافة .

لا شك أن زيادة مساحة الدولة - أو مجموعة الدول تتطلب زيادة حجم القوات المسلحة لتمكن الدفاع عنها ، خاصة وأن التهديد لم يعد يقتصر على التهديد البرى والبحرى فقط بل تعداه إلى التهديد الجوى والصاروخى مما يتطلب تحقيق التوازن الدفاعى عن هذه المساحة وهكذا نجد أنه في حين أن الكثافة العامة للقوات المسلحة العربية تمثل حوالى ٠,١٧ جندي/كم^٢ . تصل هذه الكثافة في إسرائيل إلى حوالى ٨ جندي/كم^٢ في وقت السلم ، وإلى أكثر من ٢٢ جندي/كم^٢ بعد التعبئة ، وتصل كثافة الدبابات في الدول العربية مجتمعة إلى ١٢ دبابة كل ١٠٠٠٠٠ كم^٢ بينما تصل إسرائيل إلى ١٧ دبابة كل ١٠٠ كم^٢ أى إلى ١٦,٧٤٤ دبابة كل ١٠٠,٠٠٠ كم^٢ أما طائرات القتال ففى حين تصل كثافتها في الدول العربية إلى حوالى ٢ طائرة كل ١٠٠٠٠٠ كم^٢ ، تصل في إسرائيل إلى ٢,٦ طائرة كل ١٠٠ كم^٢ أى ٢٦١١ طائرة كل ١٠٠٠٠٠ كم^٢ وبمقارنة باقى العناصر نجد أن كثافة القوات المسلحة في الدول العربية تمثل حوالى ٠,٧ ٪ ، أو أغلب عناصر الميزان العسكرى بالنسبة لكثافتها في إسرائيل .

وحدة القيادة :

أولا - القيادة السياسية :

من المعروف أن الاستراتيجية العسكرية تخضع للسياسة ، وهنا نجد أن قوات إسرائيل تخضع لقيادة سياسية واحدة ، وأن رئيس الوزراء الاسرائيلى يستطيع - بعد أن يدرس من أجهزة صنع القرار في إسرائيل - أن يتخذ قرارا باستخدام القوات المسلحة في حين أن استخدام القوة المسلحة العربية يستلزم عادة اجماع مجلس قمة عربى يضم ٢٢ ملكا وأميرا ورئيسا . ولابد أن يصلوا إلى قرار بالاجماع باستخدام القوة المسلحة بما يحتاجه هذا الاجتماع من تحضيرات ، واجراءات طويلة نسبيا ، وبالإضافة إلى عدم كفاية أجهزة صنع القرار فانه يكفى ألا يوافق أحد الأعضاء لى يتوقف القرار .

ثانيا - القيادة الاستراتيجية :

ليست للقوات العربية قيادة إستراتيجية موحدة

فاسرائيل ليست لها حدود مشتركة إلا مع أربع دول عربية وهى لبنان ، وسوريا والأردن ومصر ومجموع أطوال هذه الحدود ٦١٥ ميلا ولها شاطئ ساحلى محدود على البحر المتوسط طوله ١٥٩ ميلا وشاطئه محدود للغاية على البحر الأحمر .

أما الدول العربية - ككل - فبالإضافة إلى حدودها السابق ذكرها مع إسرائيل ، فإن لها حدودا مشتركة أخرى مع تركيا ، إيران ، وأثيوبيا ، وكينيا ، وأوغندا ، وزائير ، وجمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد والنيجر ، ومالى ، والسنتال . أى أن لها حدودا مع اثنتى عشرة دولة غير إسرائيل ولها سواحل تمتد على الساحل الغربى للخليج العربى وخليج عمان والساحل الشمالى للبحر العربى ، وخليج عدن ، وعلى أكثر من خمسة أسداس سواحل البحر الأحمر ، وعلى الساحل الشمالى الشرقى للبحر المتوسط (في سوريا ولبنان) ، وعلى طول الساحل الجنوبى للبحر المتوسط (الشمالى لأفريقيا) والساحل الشمالى الغربى لأفريقيا على المحيط الاطلنطى .

إن هذه الحدود المشتركة والسواحل البحرية تمثل احتمالات للتهديد تختلف درجتها . وإذا كان من الممكن تصور أن معظم الحدود مع الدول الأفريقية مؤمنة ، فإننا لا نستطيع أن نتجاهل الحدود مع تركيا باعتبارها عضوا في حلف شمال الاطلنطى ، كما لا يمكن تجاهل القوة الإيرانية التى أدت إلى وجود صراعات مسلحة بصفة شبه مستمرة على الحدود الشرقية للوطن العربى ، كما لا يمكن تجاهل القوة الأثيوبية وقد استمر الصراع بينها وبين كل من الصومال والسودان لفترات طويلة ، وإذا أضفنا إلى ذلك الاخطار المختلفة التى تهدد السواحل البحرية والجزر العربية والنقى لا يقتصر تهديدها على الدول السابق ذكرها ، بل يمتد إلى دول أخرى وخاصة دول حلف شمال الاطلنطى ثم حلف وأرسو .

كما أن الدول الأفريقية ، ولو أنها لا تشكل خطرا حقيقيا في الوقت الحاضر ، إلا أننا نعلم أن الحدود الأفريقية قد رسمت بطريقة تسبب نزاعات مستمرة ، وإذا كانت منظمة الوحدة الأفريقية قد استقر رأيها على بقاء الحدود على ما هى عليه ، فإن ذلك لم يمنع من قيام بعض الصراعات المسلحة حول الحدود . ومن المحتمل أن يفرى إنشغالها الدول العربية الكامل بالصراع مع إسرائيل بعض هذه الدول للحصول على مكاسب اقليمية .

وبالتالى فانها لا تتبع سياسة واستراتيجية عسكرية موحدة ويكفى أن نراجع أسس بناء القوات المسلحة في الدول العربية من حيث الموارد البشرية ، ومصادر التسليح ومصادر العلم العسكري والروابط العسكرية مع الدول الأخرى لنعرف مدى الاختلاف فيما بينها (جدول ٢) .

هذه الأمثلة أسهل ، إذ أننا لو تطرقنا لأنواع الطائرات والدفاع الجوى لوجدنا اختلافات أضخم ، وإن أتحدث عن المدافع والمقذوفات الموجهة والصواريخ بأنواعها والقطع البحرية .

إن هذا كله يخلق مصاعب جمّة في مجالات التعاون بين قوات الدول المختلفة ، خاصة إذا اضطرت للعمل من قواعد خارج دولتها ، إذ يصعب توفير احتياجاتها من الذخيرة والوقود وقطع الغيار وأعمال الإصلاح والصيانة الرئيسية كما يصعب التعارف فيما بينها وبين قوات الدول العربية الأخرى مما يقلل من كفاءتها بدرجة كبيرة .

كما يصعب التفاهم بين القيادات العسكرية على مستوى العمليات والتكتيك بصفة خاصة ، والاستراتيجية بدرجة أقل وهذا يقلل من كفاءة السيطرة على القوات وبالتالي كفاءة أعمال قتالها .

وقد أدى اختلاف القيادات الاستراتيجية والسياسية إلى انعدام التدريب العربى المشترك تقريباً باستثناء قيام دول منظمة مجلس التعاون الخليجى مؤخراً بتدريب مشترك محدود ، بينما نجد دولاً عربية تجرى تدريبات مشتركة مع قوات الولايات المتحدة الأمريكية ، وقوات من المملكة المتحدة - ويؤدى انعدام التدريب المشترك إلى اختلاف مستوى التدريب ويقلل من درجة اعتماد القادة المحليين على القوات الوافدة اليهم من خارج دولهم وقد ظهر ذلك في جميع ملاحم الصراع العربى الاسرائيلى السابقة تقريباً .

النزاعات المسلحة :

١ - مع دول خارج المنطقة العربية :

تستنزف النزاعات مع دول غير عربية - غير اسرائيل - وتحولها إلى صراع مسلح ، قوى عربية لها ثقلها في الميزان ، وتخرجها من دائرة الصراع العربى الاسرائيلى تقريباً ، وإن كانت لا تجمعها من التهديد الاسرائيلى - وبالتالي فانه يصعب احتسابها في الميزان العسكرى العربى الاسرائيلى ، وتتركز في ثلاث مناطق رئيسية .

وتتميز هذه الصراعات بأنها ناتجة - عن عوامل خارجية تؤثر على الموقف العربى ، ولا يتوقف تأثيرها على العلاقات الداخلية بين الدول العربية وحتى في حالة الوحدة العربية الكاملة ، كما أنها في غالبيتها لها طابع الامتداد الزمنى الطويل .

١ - الخليج العربى :

ولو أن الصراع المسلح حالياً بين ايران والعراق إلا أنه يهدد ست دول عربية أخرى ، وقد سبق لأيران احتلال أراض عربية لبعض هذه الدول كما تدعى بملكية كافة الجزر العربية في الخليج واجزاء كبيرة من الساحل الشرقى له ويؤدى هذا التهديد إلى منع هذه الدول من المساهمة في الميزان العسكرى العربى الاسرائيلى ، كما أنه يستنزف بعض طاقات الأردن ومصر .

وطبيعة الصراع كنزاع حدود تجعله طويلاً ، يصل إلى حالة الحرب لفترات زمنية مختلفة ويهدأ لفترات أخرى ولكنه يبقى دائماً سبباً كامناً للصراع المسلح ، يؤدى إلى استبعاد أكثر من سدس مجموع تعداد الشعوب العربية ، وثلاث اعداد القوات المسلحة ، وثلاث دبابات القتال الرئيسية وطاقات القتال ، وربع الصواريخ أرض أرض خارج الميزان العربى الاسرائيلى في الوقت الحاضر ، والمستقبل القريب (جدول ١) .

٢ - القرن الافريقى :

وهو أيضاً نوع من صراعات الحدود يدور أساساً بين اثيوبيا والصومال إلا أنه يمثل تهديداً للسودان وهو دائم التجدد ، وإن كان السودان قد وقع اتفاق أمن واستقرار مع اثيوبيا في يوليو ١٩٨٢ .

ويتميز الصراع بأنه أقل ضراوة من الصراع في الخليج ، ويشجع الاتحاد السوفيتى لقوة اثيوبيا العسكرية لتدعيم تواجد في مضيق باب المندب الاستراتيجى ويوجد معاهدة تعاون بين ليبيا واثيوبيا واليمن الجنوبية عام ١٩٨١ .

٣ - الصراع في تشاد :

هو صراع داخلى بين جماعات متصارعة في تشاد وقد أدى تدخل ليبيا لصالح جماعة معينة ، وتأييد مصر والسودان للجماعة المضادة إلى استنزاف حوالى ٧٪ من قوة ليبيا ، إلا أنه صراع محدود ينتهى بحدوث استقرار سياسى داخلى في تشاد .

على أن حساب تأثير الصراع في القرن الافريقى ولى تشاد سيتك لإجماله ضمن حسابات أخرى .

(ب) النزاعات بين الدول العربية :

تتميز هذه النزاعات بأنها ناتجة عن عوامل داخلية عربية ، ويفترض أنها لا تؤثر على الميزان العسكري العربي نظرا لعدم جواز حل هذه النزاعات بالقوة تحت أى الظروف خاصة وأنها تزول تماما في حالة توحيد الدول العربية .

١ - النزاع العراقي السوري :

هو صراع عقائدي بالدرجة الأولى نتج عنه انشقاق جناحى حزب البعث العربى الاشتراكي ، اتخذ صورة اقتصادية بمطالبة سوريا بزيادة نصيبها عن مرور بتزول العراق داخل أراضيها وحجز كميات اكبر من مياه نهر الفرات يؤثر على الميزان العسكري العربى في صعوبة التعاون بين الدولتين اللتين تعتبران اقوى دول الجبهة الشرقية عسكريا في الصراع العربى الاسرائيلى - لم يصل النزاع - والحمد لله - إلى درجة الصراع المسلح بل ولم يمنع العراق من معونة سوريا عسكريا اثناء القتال في عام ١٩٧٣ - لم يظهر له تأثير مباشر اثناء الحرب العراقية الايرانية ، إذ لا تضطر العراق إلى ترك قوات لها وزنها على الحدود العراقية السورية ، الا انه يؤدي إلى ضعف فاعلية القوات في حالة قيامها بعمل مشترك وعلى العموم فلا ينتظر حسب ما سبق توضيحه اشتراك قوات عراقية في الصراع مع اسرائيل في المستقبل القريب .

٢ - النزاع المصرى الليبي :

هو نزاع سياسى اساسا نتيجة لاختلاف الاتجاهات السياسية منذ منتصف السبعينات ، يشمل خلفية حدودية قديمة ، وصل إلى حد الصراع المسلح لفترة محدودة له تأثير كبير على الميزان العسكري العربى الاسرائيلى حيث يستنزف حوالى سدس القوة المسلحة المصرية . بينما يمنع القوة العسكرية الليبية بالكامل من المساهمة في الميزان العربى - الاسرائيلى .

٣ - النزاع حول الصحراء المغربية :

صراع حدود يدور حول استقلال اقليم الصحراء او تبعية للمغرب - تدعم الجزائر جبهة البوليساريو في مطالبتها باستقلال الصحراء ، وترفض المغرب أى ادعاءات تخالف تبعية الاقليم للمغرب . يتخذ النزاع صورة الصراع المسلح من وقت لآخر ويستنزف جزءا هاما من امكانيات كل من المغرب والجزائر العسكرية .

(جـ) الصراعات المسلحة الداخلية في الدول العربية :

١ - الصراع الطائفى في لبنان :

يقوم على اساس طائفى دينى طبقى (مسيحي مارونى - مسلم سنى - مسلم شيعى - درزى) يتميز بوجود قوات شبه نظامية لكل طائفة تختلفت في قوتها العسكرية ولكنها عموما اقوى من جيش لبنان الرسمى - استطاعت اسرائيل استمالة عدة طوائف ضد المقاومة الفلسطينية ، وخاصة الطائفة المارونية وقد اكتشفت أغلب الطوائف خطأ علاقتها مع اسرائيل والمقتربت أخيرا من توحيد قواها بعد الانسحاب الاسرائيلى وفقدان جيش جنوب لبنان المسيحى لل دعم الاسرائيلى . يستنزف الصراع في الوقت الحالى أغلب القوى العسكرية اللبنانية وحوالى ١٠٪ من القوة العسكرية السورية .

٢ - التمرد في جنوب السودان :

يقوم على اساس دينى - عربى يطالب المتمردون بنظام شبه مستقل كانت ليبيا تعاونه ، من المحتمل تصفيتها بعد الثورة الاخيرة في السودان ، استنزف أغلب القوات المسلحة السودانية ، وأخرجها من حساب القدرة العسكرية في الميزان العربى الاسرائيلى في الوقت الحالى والمستقبل القريب .

معاهدة السلام المصرية الاسرائيلية :

أدت هذه المعاهدة إلى جلاء القوات الاسرائيلية عن الاراضى المصرية عدا مساحة صغيرة جدا ، مازالت تجرى محاولات لاتمامها . الا انها كان لها تأثير شديد على الميزان العسكري العربى في الصراع العربى الاسرائيلى ، إذ أنها رغم ما حققت لمصر لم تحقق الحد المقبول من باقى اطراف الصراع الذين شاركوها القتال وخاصة سوريا ومنظمة التحرير الفلسطينية ، كما أن شروط المعاهدة تجعل من الصعب على أية قوة عربية أن تدبر الصراع المسلح مع اسرائيل إذا أصبح ذلك ضروريا ، وتصبح من مواقف القوات المسلحة المصرية وأى قوة مسلحة عربية تساندها في حالة تعرض مصر لهجوم اسرائيلى جديد ، وحجبت كل القوات العربية المسلحة في افريقيا عمليا عن حسابها في الميزان العسكري العربى الاسرائيلى (بافتراض التغلب على المشاكل العربية الداخلية التى تمنعها من ذلك ، كما حدث في ظروف سابقة) .

ولتوضيح ما سبق يكفى أن نفترض بعض الاحتمالات :

الاحتمال الاول :

اشترك مصر وسوريا فقط ، أو بالاشتراك مع الأردن .
 فإذا وضعنا في الاعتبار أن سوريا يجب أن تحتفظ
 بجزء من قوتها (حوالى ١٤٪) في مواجهة تركيا ، وأن
 مصر تحتفظ بحوالى ١٧٪ من قوتها في مواجهة ليبيا نجد
 أن سوريا تتعامل مع إسرائيل في الدبابات وتقل عنها في
 باقى العناصر ، بينما تقل مصر كثيرا عن إسرائيل في
 أغلب العناصر القتالية عدا المدفعية وصواريخ الدفاع
 الجوى والفواصل وسفن السطح الكبيرة ، وأن
 مجموع مصر وسوريا يتفوق على إسرائيل بنسبة
 ١:١,٤٨ في الدبابات و١:١,٨ في الصواريخ
 أرض - أرض و ١:١,١٥ في الطائرات وأن هذه النسبة
 يمكن أن تكون مقبولة في حالة قيام صراع مسلح بين
 العرب وإسرائيل وتحسن بأضافة الأردن وأية إمكانيات
 عربية أخرى .

**عوامل أخرى تؤثر على الميزان العسكرى لدول
 المواجهة :**

القدرة على نمو حجم القوات المسلحة :

لقد أدت الضغوط الاقتصادية والواقع الاسرائيلى
 الاجتماعى الديموغرافى إلى فرض قيود موضوعية على
 النمو الكمى للقوات الاسرائيلية . وهذا يعنى أن القوة
 العسكرية الاسرائيلية أصبحت غير قادرة على النمو
 الأفقى وأن مجال نموها الوحيد هو النمو الرأسى أى
 بتحسين قدرات الفرد والمعدة .

وعلى الجانب الآخر نجد أن الدول العربية وخاصة
 دول المواجهة لديها القدرة على تحقيق النمو بمستوياته
 الأفقى والرأسى ، ويكفى معدل نمو السكان في مصر
 ٢,٧٪ وفى كل من الأردن وسوريا ٣,٧٪ سنويا بينما
 لا يصل في إسرائيل إلى ٢٪ . كما أثبتت ملاحم الصراع
 السابق أن النمو النوعى للقوات العربية يسير بسرعة
 متزايدة .

الروح المعنوية :

تلعب الروح المعنوية دورا حاسما في الصراع المسلح
 وبالتالي فإنها تغير مدلول الأرقام في الميزان العسكرى
 عموما وقد تميزت الفترة الأخيرة بتغييرات واضحة في
 مستوى الروح المعنوية لأطراف الصراع وخاصة في
 الصراع المسلح في لبنان ورغم بعض العوامل النسبية
 فيه .

لقد احتفظت قوى المقاومة اللبنانية بروحها المعنوية
 القتالية رغم الضائكر ، واستطاعت أن تجبر إسرائيل
 على الانسحاب دون فرض تسوية سياسية وهى مستمرة

محاولة سوريا المشروعة لاسترداد أراضيها بالقوة
 العسكرية أو مهاجمة إسرائيل - غير المشروعة -
 لسوريا لفرض السلام عليها .

الاحتمال الثانى :

محاولة إسرائيل الاستيلاء على الضفة الشرقية
 للأردن .

الاحتمال الثالث :

محاولة إسرائيل احتلال مصر أو جزءا منها (سيناء
 مثلا) .

خلاصة الميزان العسكرى العربى الاسرائيلى العام :
 أننا بعد كل ما سبق نجد أن السؤال عن العلاقة
 العسكرية بين قوة العرب وقوة إسرائيل لا محل له في
 القوت الحالى وفي المستقبل القريب . وأنه من المفضل أن
 البحث عن ميزان آخر يكون أكثر واقعية وأقرب
 للتحقيق ، رغم ما لا بد أن يعتريه هو الآخر من شكوك
 وتحفظات .

وإذا كانت هناك عوامل أخرى سبق ذكرها على أنها
 تؤثر بلا شك على الميزان العسكرى عموما ، والميزان
 العسكرى العربى الاسرائيلى بصفة خاصة ، فإنه من
 المفضل تأجيلها لدراستها مع الميزان الجديد .
**الميزان العسكرى لدول المواجهة العربية
 وإسرائيل :**

لا شك أن هذا الميزان أقرب للواقعية من الميزان
 العربى الاسرائيلى العام في الوقت الحاضر والمستقبل
 القريب ، نظرا لأنه يمثل الاخطار التى تواجه هذه الدول
 مباشرة ولا تستطيع تجاهلها ، وتكفيها لتجربة لبنان
 السابقة لتعرف مفهية التجاهل .

لذا فإن الميزان يشتمل على سوريا والأردن ومصر كل
 على حدة في مواجهة القوة العسكرية الاسرائيلية
 واجتماع كل دولتين منهم في مواجهتها ثم اجتماع ثلاثتهم
 في مواجهتها (جدول ٤) .

ولا شك أن القارئ بنظرة سريعة على الجدول يجد
 أن الأمثلة الثلاثة الأولى ترجح كفة الميزان لصالح
 إسرائيل بالنسبة لطائرات القتال والزوارق المسلحة
 لجميع الدول منفردة بالنسبة للدبابات للأردن ومصر
 وكذا بالنسبة للصواريخ أرض أرض وبالنسبة لجميع
 العناصر للأردن .

غير أن الميزان يصبح شبه متعادل عند اشتراك مصر
 والأردن فقط ، وأنه يميل للجانب العربى في حالة

حيث تقل احتياجات الدولة إلى الحصول على الأسلحة والمعدات من الخارج ، وتوفر للقيادات السياسية حرية أكبر في اتخاذ القرار .

سعت اسرائيل منذ نشأتها إلى انتاج صناعة حربية وقد تقدمت كثيراً في هذا المجال الا أن هذا لم يفنئها عن طلب المعونة العاجلة من الولايات المتحدة الأمريكية عام ١٩٧٣ .

وقد ازداد نشاطها في هذا المجال بعد الحرب وتعاونها مع الولايات المتحدة بشكل غير مسبوق ولعل أهم مجالات التعاون بينهما هو مشروع الانتاج المشترك للطائرة « لال » وللغواصات .

وقد تقدمت الدول العربية في مجال التصنيع الحربي وتبرز مصر في ذلك بصفة رئيسية عموماً وبالنسبة لدول المواجهة بصفة خاصة إذ سارت بخطوات حثيثة في تصنيع الذخائر المختلفة ، والمدافع ، ونظم الدفاع الجوي والطائرات ووسائل الاستطلاع والقيادة والاتصالات بينما تسعى لانتاج الدبابات في حين لا تشير التقارير إلى قيام سوريا بتصنيع حربي كبير وأنه يقتصر على انتاج الأسلحة الخفيفة للقوات البرية و ذخائرها وقد يرجع ذلك إلى اعتمادها على استيراد السلاح من الاتحاد السوفيتي وأنه في حاجة إلى ضمان أمنها بقدر لا يقل عن حاجتها اليه ، كما أنها قد تكون تتكتم ببياناته .

وتشير التقارير إلى قيام تصنيع حربي محدود في الأردن ويبدو أنه يتركز في صناعة الدبابات .

على أن اسرائيل مازالت تتقدم الدول العربية في مجال التصنيع الحربي .

مستوى التدريب والخبرة القتالية :

تتمتع القوات الاسرائيلية بمستوى عال من التدريب نتيجة للتأهيل والتدريب المستمر ويساعدها على ذلك ارتفاع المستوى التعليمي والثقافي للفرد كما أن القوات الاسرائيلية قد حصلت على خبرة قتالية كبيرة نتيجة لاشتراكها في الحرب مع الدول العربية في الصراعات السابقة وفي لبنان الا أن القوات الاسرائيلية غير قادرة في بعض الاحيان من الاستفادة من بعض هذه الخبرات المكتسبة نتيجة لظروف الدولة وطبيعة ميادين القتال وقد ابرز القتال في لبنان عجزها عن تطوير نفسها لمواجهة متطلبات القتال في المناطق الجبلية والمناطق المدنية المأهولة بالسكان .

وقد أثبتت الجولات السابقة وخاصة في عام ١٩٧٣

في توجيه ضرباتها الفدائية ضد قوات اسرائيل المنسحبة رغم سياسة القبضة الحديدية كما أظهر المقاتلون الفلسطينيون اصراراً على استمرار المقاومة داخل الأرض المحتلة ، وصعدوا في القتال في بيروت وهم يقاتلون إلى جانب المقاومة اللبنانية كما أن القوات السورية اظهرت روحاً معنوية عالية أثناء القتال عام ١٩٨٢ ولا شك أن هذه الروح قد ارتفعت بعد حصولها على أسلحة ومعدات جديدة وبعد تأكيد سوريا لأهميتها في الأوضاع في لبنان .

ولا شك أن هذا كله ينعكس على الروح المعنوية للقوات العربية الأخرى وخاصة دول المواجهة .

وعلى الجانب الآخر فإن التقارير تشير إلى انخفاض ملموس بل وشرخ في الروح المعنوية للقوات الاسرائيلية نتيجة للصراع المسلح في لبنان ، وقد صاحبه اهتزاز في الثقة بالقيادات وبالأهداف التي يجري الصراع من أجلها .

المستوى التكنولوجي للأسلحة والمعدات :

سبق أن اتضح أن مقارنة الأرقام وحدها لا تكفي ، وأن مستوى تجهيز المعدات بوسائل التكنولوجيا يؤدي إلى اختلاف قدرتها القتالية .

وعلى هذا الأساس فإن متابعة الميزان العسكري للدول العربية عموماً ودول المواجهة بصفة خاصة تدل على أن القوات العربية قد تقدمت في هذا المجال بدرجة كبيرة خاصة بعد أن أثبتت في عام ١٩٧٣ قدرتها على استيعاب التكنولوجيا الجديدة .

ويبدو من دراسة الميزان العسكري أن مصر والأردن قد قامت بتحديث أسلحتها بشكل جذري يصل إلى أن أكثر من ثلثي معداتها إلى فترة ما بعد عام ١٩٧٣ كما أن الاتحاد السوفيتي قام بتسليح سوريا بأسلحة متقدمة بعد ما تكبدت من خسائر في الهجوم الاسرائيلي على قواتها .

ولا شك أن اسرائيل تطورهى الأخرى من أسلحتها بمعاونة الولايات المتحدة الأمريكية والدول الغربية الأخرى الا أن هذا لا يمثل جديداً في الميزان العسكري العربي الاسرائيلي إذ تمكنت في المراحل السابقة من الحصول على أسلحة أكثر تطوراً ولكن الفجوة التكنولوجية قد تضاعفت وقد تكون قد سدت تماماً .

التصنيع الحربي :

يؤثر التصنيع الحربي على الميزان العسكري في تحقيق قدر من الاكتفاء الذاتي أثناء الصراع المسلح

وهي تحاول تعويض هذا النقص بعدة وسائل أخرى أهمها زيادة القوة التدميرية للأسلحة ، واستخدام معدات معقدة تحتاج إلى قوة بشرية أقل لإنتاج قوة نيران أكبر وبدقة أعلى وعلى مدى أبعد .

العوامل الاجتماعية :

يؤثر تركيب المجتمع والخصائص البشرية فيه على تكوين وبناء وقوة القوات المسلحة .

ويحتوي المجتمع الاسرائيلي باعتباره الوعاء البشري للقوات المسلحة على عناصر مختلفة مثل العرب (لا يخضعون للتجنيد) والدروز واليهود الاشكناز واليهود السفارديم وأخيرا الفلأشا وهي عناصر شديدة الاختلاف بينهما ، وإن كانت تقاربت من خلال الجيل الجديد « السابرا » إلا أن استعزاز هجرة عناصر جديدة يجدد هذه الاختلافات .

وفي المقابل فإن الدول العربية المواجهة تمثل قومية واحدة وإن كانت هناك احتمالات وجود اختلافات على أسس سياسية .

كما يؤثر المستوى الصحي والثقافي للشعب على تكوين القوات المسلحة وكفاءتها وتتميز اسرائيل بارتفاع نسبة الصالحين للتجنيد صحيا بالنسبة للمواطنين الذين في سن التجنيد وعليها الأردن ثم مصر ثم سوريا بينما تتميز سوريا بأعلى نسبة للأفراد القابلين للتجنيد بالنسبة لعدد السكان وتليها مصر ثم الأردن ثم اسرائيل وهذا يعني أن اسرائيل تتميز بقدرة أكبر على الاستفادة من سكانها في الخدمة العسكرية من دول المواجهة (جدول ٥) .

وقد أصبح المستوى التعليمي والثقافي له أهمية بالغة في بناء القوات المسلحة نظرا لما تتطلبه التطورات الكبيرة والسريعة في الأسلحة والمعدات .

وتدل البيانات الإحصائية على أن عدد الدارسين اليهود بمراحل التعليم المختلفة في اسرائيل يمثل ٣١,٩٧٪ من تعداد السكان في حين أن هذه النسبة في مصر ١٧٪ وفي سوريا ٢٤,٨٧٪ وفي الأردن ٢١,٨٥٪ مما يشير إلى أن اسرائيل تستطيع أن تستوعب التطور العلمي في المعدات أكثر من غيرها في المستقبل القريب بينما تليها سوريا ثم الأردن ثم مصر .

العوامل الاقتصادية :

يشكل الاقتصاد القومي القاعدة الرئيسية لقدرة الدولة على بناء القوات المسلحة وتسليحها وتدريبها والتصنيع الحربي .

ارتفاع مستوى المقاتل العربي في مصر من حيث التدريب ، كما اكتسب خبرة قتالية أثناء حرب الاستنزاف وحرب أكتوبر ، وتدل نتائج الصراع في لبنان على أن القوات السورية « قد استطاعت استخدام منظومة متكاملة من الأسلحة المضادة للدبابات في ابقاع خسائر كبيرة في الدبابات الاسرائيلية وأنها استخدمت المشاة استخداما مناسباً تماما للتضاريس التي كانت تقاتل فيها وأن القوات الاسرائيلية « لم تتمكن إطلاقاً من التعامل بشكل كاف مع التكتيكات السورية وأن السوريين « قد أوقعوا بها الجزء الأكبر من الإصابات » .

وقد صرح الجنرال اهارون ياريف رئيس مركز الدراسات الاستراتيجية في جامعة تل أبيب : « أن القول بأن حصول الدول العربية على أسلحة متطورة لا يهدد اسرائيل لافتقارها إلى الأفراد المخصصين في استخدام هذه الأسلحة خطأ فقد برهنت جميعها على قدرتها على استخدام هذه الأسلحة » .

التركيب التنظيمي للقوات :

يؤثر التركيب التنظيمي للقوات في الميزان العسكري نظرا لأنه يوضح نظم السيطرة على القوات ، كما أن اختلاف مشتملاته بدرجة كبيرة يمكن أن يؤدي إلى احتمال الخلط بين القوى نتيجة لاختلاف المكونات فمثلا قد يتراوح عدد الدبابات في كتيبة الدبابات بين ٣٠ و ٥٠ دبابة واللواء المدرع بين ٩٠ و ١٥٠ دبابة وهكذا فإن مفهوم الاسم الواحد قد يختلف ، على أنه يلاحظ اقتراب التركيب التنظيمي للقوات في كل من مصر وسوريا بينما يختلف نسبيا في الأردن ، كما أن اسرائيل اتخذت أخيرا تركيبا تنظيميا قريبا من التركيب المصري والسوري .

ويتقارب التركيب التنظيمي للفرق واللواءات المتشابهة في مصر وسوريا واسرائيل وإن اختلف عدد المعدات اختلافا ملموسا ولكنه ليس كبيرا مما يدل على أن خبرة القتال قد بلورت التركيب التنظيمي للقوات الجانبين بحيث أصبحت متقاربة .

على أنه يلاحظ أن اسرائيل لا تملك لواءات المشاة الرابكية وتقتصر على لواءات المشاة الميكانيكية ولواءات المظلات (أشهر في أحد المراجع إلى وجود لواء المشاة « جولاني » فقط) أي أنها تكاد لا تملك ولا تستطيع أن تستخدم المشاة المترجلة رغم اقتناعها بأهميتها والحاجة إليها من خلال الحرب سواء في عام ١٩٧٣ أو في لبنان .

أنها تملك الآن مالا يقل عن ثلاثين قنبلة نووية .
ويصل أحد التقديرات إلى مائة قنبلة وهي جميعها
احتمالات ممكنة والأغلب أنها تقل عن ٧٠ قنبلة نووية
٢٠ - ٢٥ كيلوطن وقد يزيد العدد بتقليل عيار القنبلة
إن لا حاجة لإسرائيل لقنبلة من عيار ٢٠ - ٢٥
كيلوطن .

أما الدول العربية فلا زالت لا تملك أى سلاح نووى
ولم تخط خطوات إيجابية لامتلاكها وتحتاج إلى حوالى
عشر سنوات لإنتاجها بعد البدء الجدى فى العمل
لإنتاجها .

وبالإضافة إلى ذلك فإن إسرائيل قامت بأبحاث
متقدمة فى علم الهندسة الوراثية وتطوير أسلحة
بيولوجية جديدة وهناك شواهد سابقة لاستخدامها
أسلحة بكتريولوجية فى مراحل الصراع السابقة ، بينما
لا توجد أية دلائل على اتجاه أى من الدول العربية
لتطوير مثل هذه الأسلحة .

أما عن الأسلحة الكيميائية فيحتل وجودها لدى
الطرفين نظرا لسهولة إنتاجها وهناك احتمال كبير أن
العراق قد استخدمها ضد إيران فى حرب الخليج ،
وبالتالى فإن احتمال تواجدها واستخدامها من أى من
الطرفين محتمل .

وأخيراً فإن الميزان العسكرى فى الصراع العربى
الإسرائيلى يمكن أن يشير إلى بعض عناصر القوة
العربية التى يمكن أن تجعل هذا الميزان فى صالح
الجانب العربى ، فى حين أن بقاء الظروف العربية
الحالية يخدم إسرائيل بدرجة كبيرة ويحول الجانب
الأقوى إلى جانب أضعف وهو يشير إلى الخطوات التى
يجب أن يتخذها العرب على المدى القريب والبعيد لبناء
قوتهم الذاتية بأقل استنزاف للطاقت العربية ، ولتكون
القوة المسلحة العربية سنداً للسياسة العربية فى
سعيها نحو السلام العادل والأمن والرفاهية للشعب
العربى ولشعوب العالم أجمع .

وتعانى جميع دول المواجهة وإسرائيل من مشاكل
اقتصادية حادة ، وتتقدم إسرائيل دول المواجهة فى هذا
المجال إن وصلت نسبة التضخم فيها إلى ٤٤٥٪ عام
١٩٨٤ وانخفض الناتج القومى العام بما يعادل ٢ بليون
دولار عام ١٩٨٤ ووصلت ديونها فى نهاية ١٩٨٤ إلى ٣٠
بليون دولار ووصل العجز فى ميزان المدفوعات فى عام
١٩٨٣ إلى ٥١٠٠ مليون دولار وتعتمد إسرائيل بصورة
شبه كاملة على المعونات الأمريكية التى تمثل رأس
قائمتها سواء عسكرياً أو مدنياً ، وكذا على تبرعات
اليهود فى الخارج وخاصة فى الولايات المتحدة
الأمريكية .

وتلى مصر إسرائيل وإن كانت الأرقام تشير إلى أنها
حققت معدل نمو فى عام ١٩٨٤ حوالى ٦,٥٪ إلا أن
انخفاض أسعار البترول وانخفاض حركة الناقلات
العابرة لقناة السويس وانخفاض تحويلات العاملين
بالخارج أدى إلى خلق مشاكل اقتصادية جديدة .

وتعتمد مصر بدرجة كبيرة فى أمور التصليح على
المعونة العسكرية الأمريكية . ورغم ظروف المواجهة فى
سوريا والمصاعب التى يواجهها الأردن إلا أن مشاكلهم
الاقتصادية ليست حادة وتعتمد الأردن بدرجة ما على
المساعدات الاقتصادية من الكويت والسعودية بينما
تحصل سوريا على قروض من البنك الدولى والجماعة
الاقتصادية الأوروبية ومؤسسات أخرى مختلفة
تساندها دول الأوبك بالإضافة إلى الدعم العسكرى
السوفيتى .

الميزان العسكرى فوق التقليدى :

يقصد هنا الميزان العسكرى لأسلحة التدمير الشامل
وهو عادة مالا يرد فى المراجع الرسمية المعروفة إلا أنه
من الثابت أن إسرائيل تملك تفوقاً نووياً مطلقاً على
جميع الدول العربية وأنه وإن اختلفت التقديرات عن
عدد الأسلحة النووية الموجودة لديها إلا أنه من المؤكد



مقارنة الميزان العسكري العربي
بالتحديات المحتملة

[illegible]

جدول (٣)
مقارنة بين بعض عناصر بناء القوات المسلحة في الصراع العربي^(١)

مصادر التعليم العسكري	مصادر وعدد طرازات الذخائبات الرئيسية				نظام التجنيد		المدولة
	محلية ^(٢)	صينية	غربية	شرقية	المدة ^(٣)		
					بالسنة	نوعه	
شراقي				٤	٢	اجباري	الجزائر
شراقي						تطوع	البحرين
شراقي			١	٢	٢	اجباري	مصر
مختلط		١	١	٥	٢	اجباري	العراق
شراقي	١		٥			تطوع	الأردن
مختلط			٣		٢	اجباري	الكويت
شراقي			١	—	١	اجباري	لبنان
شراقي			—	٤	مختلف	انتقائي	ليبيا
شراقي			—	١	١	اجباري	المغرب
شراقي			٢		—	تطوع	عمان
شراقي			١			تطوع	قطر
شراقي			٢			اجباري	السعودية
		١	١	٢		اجباري	السودان
شراقي		—	—	٤	٢	اجباري	مسوديا
شراقي			٢		١	اجباري	تونس
شراقي			٢			تطوع	الإمارات
			١	٢	٢	اجباري	اليمن الشمالية
شراقي				٢	٢	اجباري	اليمن الجنوبية
شراقي	٢		٤		٣	اجباري	إسرائيل

(٢) المذكور هو مدة التجنيد الإجباري لأغلب المجندين .

(٣) الدبابة خالدة الأردنية وميركافا الإسرائيلية .

**تابع جدول (٣)
العلاقات ذات الطابع العسكري مع الدول الأجنبية في الدول العربية**

الدولة	الاتحاد السوفيتي	دول صنف وارسو	الصين	الولايات المتحدة	دول بريطانيا وفرنسا كوريا الشمالية واللبنان الغربية
البحرين				تسهيلات استخدام موانئ	م . صداقة وتسليم (ب)
مصر		توريد قطع خيبار	تسليم	تسهيلات عسكرية تسليم أسلحة	تسليم ب و ف تسليم (ف)
العراق	م . صداقة وتعاون تسليم				تسليم ب تسليم ب تسليم ف
الأردن	تسليم				تسليم ف
الكويت					تسليم ف
لبنان		صداقة تعاون			تحالف وصداقة تعاون
ليبيا	تسهيلات عسكرية تسليم	مع بلغاريا ورمانيا			
المغرب				تسهيلات عسكرية	تسليم ف استخدام قواعد س
عمان				مساعدات عسكرية استغلال قواعد	تسليم ب م . تعاون دفاعي
قطر					م . صداقة تسليم ب
المصنوعة					تسليم ب
المسودان		تدريب وتعاون لبنى مع رومانيا	تعاون م وتسليم		تسليم ب مساعد تدريبي لبنى (١ . غ) وتسليم ب و ف
سوريا	م . صداقة وتعاون مشاركة تسهيلات عسكرية - تواجد قواعد تسليم				تسليم ف
تونس				اتفاقية تعاون استراتيجي	م . صداقة ب وتسليم ب
الإمارات المتحدة					
اليمن الشمالية	م صداقة وتعاون وتسليم		صداقة تعاون تسليم		
اليمن الجنوبية	م صداقة وتعاون تسهيلات عسكرية تواجد قوات تسليم	م صداقة وتعاون مع بلغاريا والنمجر			

م = معاهدة ، ب = بريطانيا ، ف = فرنسا ، ١ . غ = لثانيا الغربية ، س = إسبانيا .
المراجع : الميزان العسكري عام ١٩٨٤ / ١٩٨٥ . IISS

جدول رقم (٤)
الميزان العسكرى لدول المواجهة العربية وإسرائيل

الميزان	التعداد	القوات المسلحة	ديفلات رئيسية	صواريخ سطح سطح	طائرات قتال	زوارق الصواريخ
سوريا	١١,٤	٤٠٢,٥	٤٢٠٠	٥٤	٥٠٠	٣٢
إسرائيل	٤,٢	٥١٢	٣٦٠٠	٣٦	٦٨٤	٢٤
نسبة سوريا إلى إسرائيل	٢,٥٦	٧٩	١,١٧	١,٥	٧٣	١,٩٢
الأردن	٢,٦٥٥	٧٠,٣	٧٩٥	—	١٢١	—
نسبة الأردن إلى إسرائيل	٦٢	١٤	٢٢	صفر	١٨	صفر
مصر	٤٨,٥	٤٤٥	٢١٥٠	٢١	٤٢٧	٣٠
نسبة مصر إلى إسرائيل	١١,٢٨	٨٧	٦	٥٨	٦٢	١,٢٥
مجموع سوريا والأردن	١٣,٦٥٥	٤٧٢,٨	٤٩٩٥	٥٤	٦٢١	٣٢
نسبة سوريا والأردن إلى إسرائيل	٣,١٨	٩٢	١,٢٩	١,٥	٩١	١,٩٢
مجموع سوريا ومصر	٥٩,٥	٨٤٧,٥	٦٣٥٠	٧٥	٩٢٧	٥٢
نسبة سوريا ومصر إلى إسرائيل	١٣,٨	١,٦٦	١,٧٦	٢	١,٢٦	٢,١٧
مجموع الأردن ومصر	٥١,١٥٥	٥١٥,٣	٢٩٤٥	٢١	٥٤٨	٣٠
نسبة الأردن ومصر إلى إسرائيل	١١,٩	١,٠١	٨٢	٥٨	٨	١,٢٥
مجموع سوريا والأردن ومصر	٦٧,١٥٥	٩١٧,٨	٧١٤٥	٧٥	١٠٤٨	٥٢
نسبة مجموع سوريا والأردن ومصر إلى إسرائيل	١٤,٤٥	١,٧٩	١,٩٨	٢	١,٥٢	٢,١٧

جدول رقم (٥)
مقارنة بين تعداد السكان والقوات المسلحة
لدول المواجهة وإسرائيل عام ١٩٧٨

٢	٢	عدد القوات	عدد	نسبة	القوات	القوات	الاعداد	المساحة
البلدان	البلدان	في الخدمة	القوات من	القوات	البلدان	البلدان	البلدان	البلدان
في	في	بإسرائيل	البلدان	إلى تعداد	بإسرائيل	بإسرائيل	بإسرائيل	بإسرائيل
المساحة	المساحة		بإسرائيل	البلدان	(١)			
٩	١	٥١١,٨	٧٨٤	٠,٣٥	٩,٣	٨,٥٩	٣٩,٩	مصر
١١	١١	٣٤,٣	٣٧	٠,٧١	٤٤٤	٠,٣٤	٣	البحرين
٣١	١٤	٣٣٠,٥	٩٣	٠,٢٩	١,٠٧	١,٨٧	٨,١	سوريا
٣١	٣١	١٨٩,٦	٦٠	٠,٨١	٠,٣٥	(٣),٧٦	٢,٧	إسرائيل

الترتيب - Douglas J. Murray & Paul R. Voth: The Defense Policies of Nations, 1982, p. 407.
Central Intelligence Agency, National Basic Intelligence Factbook, 1978 : ج٢، ص١٠٠.
(١) القوات المسلحة مع السكان المسلحة في وقت السلم حسب المصنوعات العسكرية والمعدات
(٢) الإقليم في إسرائيل تشمل القدس أيضا

٢ - الصراع العراقي الايراني (١) التطورات السياسية والاستراتيجية في الصراع

والجذور التاريخية للصراع لم تكن مانعا من قيام تحالف عرف بطلف بغداد في فبراير سنة ١٩٥٥ ، جمع العراق مع ايران ودول أخرى مثل تركيا مقر الدولة العثمانية القديمة . هكذا يتضح أن البعد التاريخي لا يقدم العوامل الأساسية التي حركت الصراع ووصلت به إلى حالة الحرب . وإن كان ذلك لا يعنى إغفال أن هناك مشكلة على الحدود بين البلدين .

فقد تمت منذ استقلال العراق تسوية مشكلة الحدود مرتين الأولى في معاهدة ١٩٣٧ والثانية في معاهدة سنة ١٩٧٥ .

اتفاقية ١٩٣٧ تكونت من ٦ مواد وبروتوكول من خمسة بنود ، ومصدر الاتفاق هو رسم الحدود في شط العرب ملثما طالبت ايران تسير مع مستوى المياه المنخفضة . وتشكيل لجنة لتخطيط الحدود ووضع العلامات الدولية على أن يكون شط العرب مفتوحا بالتساوى للسفن التجارية لجميع الدول ومفتوحا لمروء السفن الحربية وغير الحربية بمعنى « غير التجارية » للطرفين .

وبقيت في هذه المعاهدة مجموعة من المشاكل الملحة منها بصيانة الممر الملاحي وهي التي ظلت مستمرة حتى إلغاء المعاهدة في سنة ١٩٦٩ . وذلك رغم استمرار الاتصالات بين البلدين طوال هذه السنوات للاتفاق على هذه المسائل التفصيلية .

وجاءت اتفاقية ١٩٧٥ بوساطة عربية لتكون أكثر شمولاً . فاعتبرت كل من الدولتين معاهدة حسن الجوار . وانتهت بموادها الثمانية وبروتوكولاتها الثلاثة تسوية شاملة للمشاكل ورسم الحدود « دائماً ونهائى » وتم تشكيل لجنة لرسم الحدود وقامت بعملها ولكن الاتصالات بين البلدين لن تصل إلى نتيجة بشأن إعادة الاراضى العراقية التي اتفق على أنها عراقية بعد رسم الحدود وذلك حتى قامت العراق بإلغاء المعاهدة في سنة ١٩٨٠ .

الملاحظ أن كلا من الدولتين قامت بإلغاء إحدى

يعتبر العام الخامس للحرب العراقية الايرانية (سبتمبر ٨٤ - سبتمبر ٨٥) علامة واضحة على أن الحرب مع استمرارها هذه السنوات لم تعد صراعاً على الأرض بل أصبحت صراعاً على الإرادة السياسية للدولة بهدف أن لم يكن تغييرها فعل الأقل تطويعها بما يتفق وإرادة الدولة الأخرى . ولعل ذلك هو الحاجز المنيع أمام كل محاولات المجتمع الدولي لانهاء الحرب .

ودراسة الحرب العراقية الايرانية لابد أن تبدأ بالمحركات الأساسية للصراع بين الدولتين . ونجد أن كثيراً من الدراسات التي عالجت هذا الصراع قد اتجهت إلى البحث في الجذور التاريخية .

فنجد أن هناك أبحاثاً تعود بالصراع إلى القرن السادس عشر حين كان طرفا الصراع هما الدولة الفارسية والدولة العثمانية وكانت الحدود مع العراق أحد أبعاد هذا الصراع . وخلال هذه الفترة عقدت أكثر من معاهدة بدأت بمعاهدة سنة ١٥٥٥ ثم معاهدة سنة ١٦١٢ وتتابع الاتفاقات دون حسم الصراع على الحدود .

والواقع أن العدة بجذور الصراع إلى هذا البعد التاريخي لا يقدم شيئاً عن طريق فهم المحركات الأساسية للصراع بين العراق وإيران ، بل ربما كان يؤدي إلى اللبس في المدلولات وضياح الدوافع .

فايران اليوم ليست دولة الفرس التي كانت في القرن السادس عشر كما أن طرف الصراع الثاني في ذلك الوقت وهو الدولة العثمانية لم يعد لها وجود في المجتمع الدولي المعاصر . والنظام الدولي في القرن السادس عشر يختلف تماماً عن النظام الدولي المعاصر وبالتالي فمقومات الصراعات تخضع لطروء وعناصر تختلف شكلاً وموضوعاً .

والعراق نفسه باعتباره طرف الحرب الحالية الثانى لم يكن له وجود مستقل قبل سنة ١٩٢٢ وبالتالي فهناك فارق بين أن تكون العراق أحد اقالييم الدولة العثمانية وأن تكون العراق دولة مستقلة .

المعاهدتين من طرف واحد وأنها أعلنت تقريبا نفس الحجج والمبررات للإلغاء مثل « تغير الظروف » واختلال بنود المعاهدة . ونجد أنه بعيدا عن البيانات الرسمية والمبررات القانونية فإنه كان هناك سببا مشتركا بين الدولتين جعل كلا منهما يعيد النظر في موقفهما . صحيح أن الموقف الإيراني في حالة إلغاء معاهدة ١٩٣٧ لم يصل إلى حد الحرب الشاملة مثلما فعلت العراق في حالة إلغاء معاهدة ١٩٧٥ فذلك يرجع إلى اعتبارات سياسية وعسكرية خاصة بكل حالة .

ونجد بوضوح أن العامل المشترك بين الحالتين هو « الخوف من عدوى الثورة » واحتمالات انتقالها إلى الطرف الآخر .

وتطبيق هذا التحليل على كل حالة يؤكد أن لها دورا حقيقيا فاعلا ففي الحالة الأولى وهي إلغاء إيران لمعاهدة ١٩٣٧ نلاحظ أن التغير في الموقف الإيراني حدث فور وقوع ثورة العراق في سنة ١٩٥٨ . فحدثت العراق إلى تسوية مشاكل الحدود بين البلدين وحل المسائل الملقة في المعاهدة .

وأمام عدم استجابة العراق قامت بتصعيد الصراع إلى حد المناوشات العسكرية حتى أنها قامت بمهاجمة أكثر من موقع عراقي وأن كان أكبر هجوم لم يكن بأكثر من ١٠٠ جندي .

وإيران كانت سواء بمحاولة تسوية المشاكل أو المناوشات العسكرية تسعى إلى شغل الثورة العراقية عن التأثير على الشعب الإيراني بأغلبية الشيعة .

وخلال عشرين سنوات شهدت العراق ثورة ٥٨ وثورة ١٩٦٣ وبعدها ثورة ١٩٦٨ وتعددت اتجاهاتها وفي جميع الحالات كانت تثير مخاوف النظام الإيراني فنجد أن تجدد الصراع كان يرتبط بقيام ثورة منها . فاتجاه عبد السلام عارف بعد ثورة ١٩٦٣ نحو الوحدة مع مصر وسوريا كان تأثيره سريعا على إيران التي عادت إلى سياسة الاستفزاز للعراق . ووصل الموقف الإيراني إلى درجة إلغاء معاهدة ١٩٣٧ في سنة ١٩٦٩ وذلك في أعقاب ثورة ١٩٦٨ . وبدأت مرحلة من التوتر تبادلت خلالها كل منهما الاتهامات ومنحت حق اللجوء السياسي لخصوم النظام الآخر . فالعراق منحت حق اللجوء السياسي لقائد الجيش الإيراني السابق وللأمام الخميني وإيران منحت الدعم المالي والعسكري للكراد .

وتعتبر أطراف السيناريو بعد تغير مراكز الثورة . إذ أن قيام الثورة في إيران أثار مخاوف النظام العراقي

وخاصة وأن الخميني الذي طردته العراق بناء على طلب إيران بعد ١٤ عاما عاشها بالعراق وبعد محاولة اغتياله في العراق والتي أدت إلى وفاة ابنه فإذا بالخميني نفسه هو قائد الثورة في إيران .

وهكذا بدأت خطوات نفس السيناريو مع انقلاب الأدوار بين الطرفين والفارق بينهما هو أن العراق صعد الصراع إلى حد الحرب . وأن كانت إيران لم تصل في الحالة الأولى إلى حد الحرب ووقفت عند حدود المناوشات العسكرية ، فإن الاطّار العام للموقف سواء كان بالبعد الداخلي أو الدولي هو الذي ساعد العراق على اتخاذ خطواتها .

فالتحليل الأخير للأحداث التي كانت تجري في إيران يصل إلى نتيجة ملخصها عجز إيران عن القيام بعمل عسكري وبالتالي ترجيح احتمال استئصالها في مواجهة أي عمل عسكري وهو ما أثبتت الأحداث أنه تحليل خاطئ وكانت أهم العناصر التي شكلت هذا التحليل هي :

- أن إيران الثورة كانت تقوم بعمليات تسريح جماعية للقيادات العسكرية مما جعل إيران بدون جيش نظامي فعال .

- أزمة الرهائن وما ترتب عليها من تصعيد في العلاقات بين إيران والولايات المتحدة ووصلت إلى محاولة عسكرية فاشلة للولايات المتحدة ضد إيران لانقاذ الرهائن .

- تصاعد الصراعات الطائفية والسياسية داخل إيران أمام عملية تصفية القوى التي شاركت في الثورة لصالح التيار الإسلامي الذي يقوده الخميني .

- زيادة العزلة الإيرانية في المجتمع الدولي وخاصة مع الاتحاد السوفيتي بعد الولايات المتحدة والدول الأوروبية .

- قوة الروابط العراقية بدول الخليج التي جمعها كلها الخوف من ثورة الشيعة الإيرانية .

وقد اجتمعت هذه العناصر كلها تزدى إلى نتيجة خاطئة وهي عدم قدرة إيران على الصمود . ومصدر الخطأ الأساسي في هذا التحليل يرجع إلى عدم فهم أبعاد الثورة الشمعية بالمعنى الكلاسيكي لها وخاصة وأن أمثال هذه الثورة في التاريخ العالمي قديمه وحديثه تكاد تكون محدودة لدرجة الندر .

وكانت النتيجة هي معالجة الصراع بالحرب وهو ما لم يحقق أهداف الحرب وكشف مدى الخطأ في كل

ثم الهند بنفس الصفة وحاولت مجموعة الدول الإسلامية من خلال وفد يمثل أكثر من دولة ولكن محاولات الوساطة جميعها لم تستطع تحقيق أى نجاح فى التوفيق بين وجهتى نظر الدولتين . إذ لم تقدم أى منهما تنازلات تكفى للوصول إلى اتفاق بتسوية الصراع وإنهاء الحرب .

ويبدو أن ثمن الاستمرار فى الخيار العسكرى لم يكن ضخما بالدرجة التى تعوض التنازلات وقبول التسوية . وقد يكون الثمن العسكرى باهظا ولكن المخاطر السياسية لكل منهما إذا لم يحصل على نصر كبير هى أكثر من المخاطر المترتبة على استمرار الحرب .

وهكذا دخلت الحرب عامها الخامس وقد اتخذت خلال العام الحالى ١٩٨٥ عدة مسارات .

كان المسار الأول هو استئناف العمليات البرية بهجوم إيراني كبير فى بداية العام وصل إلى عبور نهر دجلة . وهو أول هجوم برى من الجانبين منذ عامين ولم تستطع القوات الإيرانية الاحتفاظ بمواقفها التى احتلتها طويلا وخاصة أن العراق استخدم الأسلحة الكيميائية فى مواجهة هذه العملية الجريئة وقد نفت العراق ذلك وإن كانت المصادر الأمريكية أكدت وأعلنت ذلك بوضوح قيود على تصدير المواد الأساسية لهذه الأسلحة .

وقد أصدر مجلس الأمن قرارا فى ٢٠ ابريل بإدانة استخدام الأسلحة الكيميائية ضد الجنود الإيرانيين . ويلاحظ على القرار الأول من نوعه حيث أنه لم يذكر اسم العراق صراحة وإن كان قد حدد إسم الدولة التى تعرضت قواتها لهذه الأسلحة ودخل الأراضى العراقية .

وكان المسار الثانى هو ما أطلق عليه بحرب المدن حيث تعرضت المدن الرئيسية فى كل من الدولتين للهجوم وأصبح المدنيون هدفا من أهداف القتال .

والمسار الثالث كان ما أطلق عليه بحرب الناقلات حيث تعرضت ناقلات البترول للهجوم بالصواريخ وهى فى الأغلبية الساحقة عمليات قامت بها العراق إلى حد الانفراد بهذا الأسلوب حيث لم يذكر سوى حادث واحد أو اثنين اتهمت فيها إيران وأن كانت قد نفت ذلك بينما كان العراق تعلن على التوالى عن هذه العمليات تحت تعبير هدف بحرى .

وإن كانت الملاحظة هو أن المصادر البحرية الدولية لم تؤكد سوى ثلث العدد الذى أدلت البيانات العراقية

الحسابات والتوقعات التى قام عليها قرار الحرب ، وخاصة وأنه كان هناك أكثر من أسلوب لمعالجة قضية الحدود ، مثال لها ما افترضه العراق نفسها عند إلغاء إيران لمعاهدة سنة ١٩٣٧ باحالة الموضوع إلى محكمة العدل الدولية وهو اقتراح سبق أن قدمته العراق سنة ١٩٦١ .

ويمكن أن نجد فى سير الحرب عدة مراحل وذلك بعيدا عن التفاصيل العسكرية وأساليب كل طرف فى القتال .

المرحلة الأولى :

والتي بدأت مع بداية الحرب فى سبتمبر سنة ١٩٨٠ وانتهت تقريبا فى مايو سنة ١٩٨١ وكانت السيطرة الكلية فيها للعراق حيث تعتبر مرحلة الانتصار الكامل للعراق احتلت خلالها مساحة كبيرة من الأراضى الإيرانية .

المرحلة الثانية :

وهى التى بدأت بظهور القدرة الإيرانية على استعادة بعض المواقع الإيرانية المحتلة وذلك اعتبارا من يونيو ١٩٨١ وبدايتها كانت بالنجاح فى فك الحصار العراقى حول عبدان .

المرحلة الثالثة :

بدأت بعبور القوات الإيرانية للحدود العراقية وذلك فى يوليو ١٩٨٢ واحتلت بعض المواقع العراقية .

المرحلة الرابعة :

وقد جاءت بعد فترة امتدت لحوالى العام من جمود الموقف العسكرى وتزايد الجهد الدولى الدبلوماسى لتسوية الصراع ثم عادت العمليات العسكرية بطابع جديد وهو ما يمكن أن يطلق عليه بتدمير الذات حيث أخذت بشكل تبادلى ضرب المراكز والمراكز الصناعية والاقتصادية وذلك ابتداء من فبراير سنة ١٩٨٥ .

والحقيقة أن محاولات المجتمع الدولى وعلى وجه خاص دول عدم الانحياز وبعض الدول العربية للوساطة فى إنهاء الحرب قد بدأت منذ المرحلة الأولى للحرب ولكنها لم تستطع الوصول إلى الاتفاق على تسوية توافق بين موقف الطرفين .

وكانت أبرز الدول التى قامت بدور كبير فى الوساطة هى الجزائر حتى أنها فقدت وزير خارجيتها وهو الوسيط خلال هجوم بالصواريخ على طائرتها كما حاولت كوبا بصفتها رئيسا لحركة عدم الانحياز فى ذلك الوقت

الخام بریا عبر الأردن إلى ميناء العقبة وذلك في ٢٨ يوليو . ويتم بموجب الاتفاق شحن ٢٥٠٠ طن يوميا من البترول الخام ولدة سنتين .

ويتضح من ذلك أن هذا التكتيك في الحرب غير فعال الا في تدمير امكانيات مواجهة المستقبل بعد الحرب لكل من الدولتين . وهو يكاد يقترب من عمليات الانتحار المتبادل .

ثانياً : أن هناك احتمالا في رغبة أحد طرفي الحرب وبالتحديد العراق في توسيع دائرة الحرب وبالتالي إمكانية هزيمة الطرف الآخر من خلال دخول أطراف أخرى أو على الأقل تجنب الهزيمة ويؤكد ذلك « حرب الناقلات » فهي رغم استمرارها لم تمنع من استمرار نقل البترول . إذ أن البترول بصفتها سلعة استراتيجية فإن الحاجة اليه تطفئ على المخاطرة وتصبح المسألة مجرد زيادة الاعياء دون أن تدفع الأطراف الدولية للتدخل في الحرب وخاصة وأن هناك من يستفيد من ذلك وهي الدول المنتجة للناقلات والتي كانت تواجه موجة كساد قبل هذه الحرب .

ويؤكد ذلك أيضا عمليات ضرب حقول البترول الإيرانية وبالذات حقول نورين والذي سبق أن سبب تلوث الخليج بما عرف ببقعة الزيت والتي أثارت فزع الدول العربية الخليجية رغم كل ما تقدمه من دعم للعراق فإن ذلك لم يدفعها أمام العملية العراقية إلى تجاوز حدود القلق للمشاركة في الحرب بغير الأسلوب الدبلوماسي . وقد قامت قوات العراق البحرية في ٥ يوليو بهجوم جديد على نفس الحقل الذي تعرض منذ عامين للهجوم . وإن كانت المصادر الدولية قد أعلنت أن إيران استطاعت السيطرة على الحريق في حقول نورين .

ويبدو أن إيران تدرك الهدف من هذه العمليات وهي بذلك لم تستجب له على الأمل حتى الآن . ففي العملية الأخيرة للطائرات العراقية بالهجوم على محطة تصدير البترول في جزيرة خرج أعلنت العراق بشكل يهدف إلى الاعياء لإيران بأسلوب الرد على العملية بالقول على لسان مسئول عراقي « ليست مشكلة العراق أن ترد إيران على العملية بضرب أهداف في دول أخرى » . وفعلا أعلنت أكثر من دولة خليجية الطوارئ تحسبا لثلث هذا الرد وهو ما لم يحدث حتى الآن .

ثالثاً : أن الوساطات لانتهاء الحرب رغم تدخل أطراف جديدة لم تستطع تحقيق أي تقدم وكانت أبرز الوساطات خلال هذا العام هي وساطة السكرتير العام للأمم المتحدة الذي زار كل من طهران وبغداد في أبريل

عن اصابته . والمسار الرابع كان في ضرب الصناعة الاقتصادية مثل محطات توليد الكهرباء والمصانع . وقد تبادلت الدولتان ضرب هذه المواقع سواء بالطائرات العراقية أو الصواريخ الإيرانية فالتجربة مع اختلاف الأسلوب كانت واحدة .

والمسار الخامس يمثل ضرب موانئ التصدير البترولية وبالتحديد خرج الإيرانية والبصرة العراقية وكانت أكبر عملية هذا العام هي هجوم الطائرات العراقية على محطة تصدير البترول في خرج وأعلنت العراق أنها بذلك وجهت ضربة إلى قدرة إيران على استمرار الحرب ولكن المصادر البترولية الدولية أعلنت أن المحطة الإيرانية قد عادت إلى العمل في اليوم الثاني للعملية التي جرت في منتصف شهر أغسطس . وأن الأضرار الصناعية كشفت عن حرائق في المحطة بينما بقي ميناء البصرة مغلقا تقريبا .

والواقع أن معالجة هذه المسارات كأحد أساليب الحرب هو أمر ذو أهمية إلا أنه وحده لا يكفي لتوضيح دلالات ذلك سياسيا وهي في مجملها ثلاثة :

أولا : أنه أمام عجز كل من الدولتين عن تحقيق نصر عسكري حاسم على الدولة الأخرى اتجهت إلى ضرب القدرة الاقتصادية وذلك للتأثير على الإرادة السياسية سواء للقيادة السياسية أو الجماهير . وهو ما يكشف التحول الواقع في مسيرة الحرب في عامها الخامس وهو الصراع على الإرادة السياسية وتصبح الحرب حرب ارادات .

والخطأ السائد في هذا الاتجاه أن الضربات الموجهة إلى القدرة الاقتصادية أو المدنيين في حرب المدن يمكن أن تغير الإرادة بينما دراسات سيكولوجية الحرب تؤكد عكس ذلك فطالما الحرب مستمرة فإن الاحتمال الغالب هو تجنيد الامكانيات للاستمرار ودعم القدرة الشعبية على الصمود .

والغريب أن كلا من الدولتين استخدمت أسلوبا واحدا بل ومنفذا واحدا للتخلص من آثار ضرب القدرة على تصدير البترول . ففي الوقت الذي تصدر فيه العراق بترولها عبر الأراضي التركية بخط أنابيب كركوك - دريتون على شاطئ البحر الأبيض إذا بايران تعقد اتفاقا في بداية هذا العام (٢٢ يناير) مع تركيا لنقل البترول الإيراني عبر تركيا . ويتضح الاستفد الأول من العمليات التدميرية المتبادلة هي تركيا بينما يبقى للطرفين المتحاربين ثمن الدمار الاقتصادي . وقد عقدت العراق اتفاقا مع الأردن لنقل البترول

منهم ٥٠ ألف أسير عراقي مع ١٠ آلاف أسير إيراني .
وإن كانت ليست هناك أى مصادر يمكن الاعتماد عليها
في ذلك .

والمشكلة عرضت على مجلس الأمن في بداية مارس
بناء على طلب العراق ولكن المجلس بعد بحثه للمشكلة لم
يصل إلى وسيلة لعلاجها في ظل استمرار الحرب .
وهكذا استمرت الحرب بآثارها المدمرة على العالم
العربي بل والعالم كله دون أن تتاح أى امكانية حتى
الآن للعثور على وسيلة لوضع حد لها . وقد ساعد على
ذلك الوضع العام في منطقة الشرق الأوسط فبقدر
ما أثرت الحرب عليه نجد أنها أيضا تأثرت به .

وقد زاد على ذلك خصوصية العلاقة بين البلدين
المتحاربين وخاصة دورهم المتشابك بالنسبة للشعبة
ليس فقط في كل منهما بل وفي العالم . إذ أنه في الوقت
الذي تملك العراق الأماكن المقدسة للشعبة في الكوفة
وكربلاء تملك إيران مراكز الإشعاع الفكري للشعبة .
وهذا ما ساعد على المزيد من تعقيد الموقف وصعوبة
تراجع أى من الطرفين عن السعي لتحقيق انتصار على
الطرف الآخر .

ب - الصراع العراقي الإيراني (الصراع المسلح)

استمر الصراع المسلح بين العراق وإيران خلال عام
١٩٨٥ ، وليس هناك أى قرينة على قرب انتهائه رغم أن
إيران تواجه العراق الذي تدعمه دول عربية كثيرة ،
وتساعده بعض الدول الغربية والاتحاد السوفيتي ، في
حين تسعى إيران للحصول على احتياجاتها من كوريا
الشمالية والصين ، ولتهريب بعض الأسلحة من
الولايات المتحدة الأمريكية ، ومن بعض الدول الغربية
سرا ، وقد استمرت إيران مصره على استمرار القتال
ويفض كل المبادرات السلمية بحيث تبقى تقاعلات
السياسة الداخلية في كل من البلدين (إيران والعراق)
هي العامل الوحيد الذي يمكن أن يؤدي إلى وضع نهاية
للحرب . ولما كان الحكم في كل من الدولتين يتمتع بقدر
مناسب من التأييد الداخلي وأن كلا من الدولتين يتمتع
بوضع اقتصادي غير سيء بل يحقق تقدما محدودا فإنه
ليس من المتوقع أن ينهار أى من الحكم في الدولتين
أو أن يطاح به . وقد برز للعراق أنه لا يمكن أن يصل
إلى حل عسكري للصراع مما يبرز مبادرته المستمرة
لأنهاء الحرب وابتداء التفاوض لوضع تسوية للصراع ،
الا أنه يبدو أن الحكم في إيران وأية الله خوميني

ولكنه عاد بعد زيارته ليعلم أن الفارق بين الموقفين
مازال كبيرا ، وكانت أكبر مفاجآت هذا البعد هي زيارة
الأمير فيصل وزير خارجية السعودية لطهران في أول
زيارة لمسئول سعودي لإيران منذ سقوط الشاه ولم يعلن
شيء عن نتائج الزيارة وإن كانت أجهزة الإعلام قد قالت
أنها لم تحقق تغييرا بالنسبة لاستمرار الحرب .
والمواقف تؤكد هذا القول . وتؤكد ذلك عقب قيام وزير
خارجية إيران بزيارة السعودية وإعلان وزير الخارجية
السعودية أن إيران لم تستجب لاقتراحات إنهاء
الحرب .

وقد تحركت دول الخليج بتشكيل وفد عربي مساهم
لزيارة أعضاء مجلس الأمن الدائمين « الخمسة »
وبدأت زيارات الوفد ببيكين وذلك في مايو وقد نشرت
بعض صحف الخليج مشروعا لوقف الحرب قبل أنه
وضع بالتشاور بين السعودية والجزائر وموريا وفرنسا
وينص المشروع على وقف العمليات العسكرية ثم
التفاوض على مسألة الحدود بين الجزائر وتسمى كل من
الجزائر وفرنسا للأفراج عن ٨ مليارات دولار من
الأموال الإيرانية المجمدة في بنوك الولايات المتحدة .
وتقدم دول مجلس التعاون الخليجي ضمانا برسم
الحدود الجديدة بين البلدين . ورغم قرارات القمة
العربية الطارئة في المغرب في أغسطس بتأييد موقف
العراق إلا أنها في حقيقتها لم تعكس تغييرات العرب إذ
أن غياب خمسة دول عن القمة ترك الاستقطاب
العربي بين إيران والعراق قائما على حالة بل ويوصل إلى
درجة عقد اتفاق استراتيجي بين إيران وليبيا واتفاق
بعد سوريا بالبتروال الإيراني في وقت فشلت لجنة تنقية
الإجواء العربية في التخفيف من الخلاف العراقي
السوري .

وقد حاولت الأمم المتحدة معالجة بعض قضايا الحرب في
ظل العجز عن وقفها وفي مقدمة ذلك مشكلة أسرى
الحرب وكان السكرتير العام للأمم المتحدة قد شكل
لجنة دولية لبحث حالة الأسرى وانتهت اللجنة من
تقريرها الذي قدمته للسكرتير العام في فبراير وجاءت
ببيان السكرتير العام بعد تسليمه للتقرير أن الأسرى
الإيرانيين في العراق يتعرضون للإيذاء الجسدي بينما
يتعرض الأسرى العراقيين بإيران للإيذاء النفسي وذلك
من خلال محاولات تغيير عقائدهم .

وقد أكد التقرير أن كلا من الدولتين لا تتعامل مع
الأسرى وفق المواثيق الدولية وتشير المصادر الصحفية
إلى أن حجم المشكلة يصل إلى حوالي ٦٠ ألف أسير

بالذات - لم يقتنع بعد باستحالة الوصول إلى حل عسكري للصراع .

تواصل الدول العظمى التعامل بحرص مع الصراع المسلح بين إيران والعراق خوفاً من تعرض مصالحها للخطر ، ولتجنب حدوث تصادم بينهما على أنه يبدو أن كلا القوتين يتعامل بشكل غير علني مع العراق ، ولكنه لا يتدخل بشكل مباشر فيه ويكلف الاتحاد السوفيتي بإمداد العراق بكميات محدودة من الأسلحة غير واضحة ولذا فقد اتجهت إيران للحصول على الأسلحة من سويسرا والسويد والصين الشعبية بينما سعى العراق إلى الحصول على الأسلحة من أسبانيا والبرجتين والنمسا . أما الدول العربية فهي منقسمة في موقفها من إيران ففي حين أن كلا من سوريا وليبيا ومنظمة التحرير الفلسطينية والمقاومة الشعبية في لبنان تؤيد الجانب الإيراني ، وتشير العراق إلى تسرب أسلحة منهم إلى إيران ، فإن باقي الدول العربية تؤيد العراق ، هي أن دول مجلس التعاون الخليجي تظهر أغليبتها تأييدا متحفظا للعراق خوفاً من تعرضها لأعمال عدائية من إيران وغالبا ما يلتصق تأييدها للعراق على المعونة الاقتصادية حتى تتمكن العراق من مواجهة نفقات الحرب .

أثر الصراع المسلح على الملاحه في الخليج العربي وعلى أمن دول مجلس التعاون الخليجي ، ورغم تأكيدها على أن أهداف المجلس سياسية واجتماعية واقتصادية الا أنها اضطرت منذ عام ١٩٨٥ إلى دراسة عوامل الأمن المشتركة كما اهتمت بتقوية قواتها المسلحة وتدعيم عناصر التعاون العسكري فيها الا أن هذا التعاون تصاعد خلال عامي ٨٤ ، ١٩٨٥ نتيجة لتصاعد تعرض إيران للملاحه من هذه الدول كره على تعرض العراق لميناء خرج وقد قطعت هذه الدول شوطا مناسباً خلال عام ١٩٨٥ .

أثر الصراع المسلح سلبيا على العلاقات بين الدول العربية ، إذ اتهمت العراق كلا من سوريا وليبيا بأنها تزود إيران بالصواريخ أرض - أرض التي تنقص بها بغداد ، كما أن البيان المشترك الذي صدر في نهاية زيارة حجة الاسلام هاشمي رافسنجاني لليبيا في نهاية يونيو ١٩٨٥ ، والذي فهم منه قيام تحالف استراتيجي بين إيران وليبيا أدى إلى قطع العلاقات الدبلوماسية بين العراق وإيران . ومن جهة أخرى فإن استمرار الحرب ، وحاجة العراق إلى المساعدة العسكرية أدت إلى تقارب بين العراق وكل من الأردن وعصر التي تزود العراق

ببعض الأسلحة السوفيتية الصنع والذخائر التي تنتجها في مصانعها .

اتخذ الصراع المسلح صورا متميزة بالنسبة لكل جانب نتيجة لعناصر التلوق التي لديه ، والأوضاع الاستراتيجية وطبيعة مسرح العمليات . تميزت إيران بالقيام بهجمات برية ضخمة مستغمة تفوقها في التشكيلات البرية وطبيعة الأرض وبالقصف المركز بغيران المدفعية على مدينة البصرة العراقية وبالقصف العاصمة العراقية بغداد بالصواريخ أرض - أرض . وقد تركزت أغلب الهجمات الإيرانية في منطقة أغوار الحوزة بالقطاع الجنوبي من جهة القتال بهدف قطع الطريق بين بغداد والبصرة ، بينما تميز العراق بالقصف الجوي المركز على الأهداف الاستراتيجية العراقية سواء ضد ناقلات البترول قرب الميناء الرئيسي للبترول في جزيرة خرج . أو ضد المنشآت الصناعية والإدارية الهامة في عمق إيران . كما قام باستخدام الصواريخ أرض - أرض ضد بعض الأهداف القريبة من خط الجبهة ، وقد قام العراق بقصف الهجمات الإيرانية حاليا بتوجيه ضربة مسبقة إلى التحصينات الإيرانية للهجوم أو بقصف الهجوم مباشرة لحيث أضعافه ثم القيام بهجوم مضاد استراتيجي لتدمير القوات التي كانت قائمة بالهجوم وتشير المطومات إلى أن العراق قد استخدم غازات الحرب لمعاونة الهجوم المضاد الاستراتيجي .

اشتمل الصراع المسلح على مبادرت من العراق بوقف إطلاق النار في شهر رمضان ولكن إيران لم تستجب له ، كما اشتمل على إيقاف حرب المدن لمدة ١٥ يوما اعتبارا من ١٥ يونيو ١٩٨٥ دعا للقيادة الإيرانية لقبول تسوية من خمسة نقاط ، إلا أن إيران لم تستجب أيضا لهذه المبادرة . على حين بذلت عدة جهود دبلوماسية لإنهاء الحرب بمعركة نائب الرئيس السوري عبد الحليم خدام في عام ١٩٨٤ ، ورئيس منظمة التحرير الفلسطينية ياسر عرفات - ورئيس النواب لحركة عدم الانحياز راجيف غاندي والرئيس الليبي معمر القذافي كما دعا مؤتمر القمة العربي الطارئ في أغسطس ١٩٨٥ بالتحرك لوقف الحرب بين العراق وإيران ، الا أن جميع هذه الجهود لم تحلق تقدما ومازال المستوطنون الإيرانيون يصرون على شروطهم لإنهاء الحرب .

الميزان العسكري العراقي الإيراني :
عند مقارنة العراق بإيران نجد أن تعداد السكان في

لا تستطيع إيران استخدام اللواء المحمول جوا في ظل تفوق جوي عراقي ساحق وهو ما يفسر عدم استخدام إيران لأعمال النقل والابرار الجوى أثناء العمليات وأخيرا فانه يمكن اعتبار القوات الاحتياطية العراقية وجيش الدفاع الشعبي لها مساو عدديا لقوات حرس الثورة الا ان القوات العراقية تتميز بأن هذه القوات منتظمة في لواءات بينما تنتظم قوات حرس الثورة في كتائب ولا شك ان العراق أقدر بهذا الشكل على استخدام قواته من إيران .

يتفوق العراق أيضا تفوقا ساحقا في المدرعات عموما حيث لديه ٢٩٠٠ دبابة قتال رئيسية و ٢٥٠ دبابة خفيفة و ٣٥٠٠ عربة مدرعة ، في حين أن لدى إيران حوالي ١٨٥٠ دبابة رئيسية و ٥٠ خفيفة و ١٣١٠ عربات مدرعة . أى أن تفوق العراق بنسبة ١,٦ في الدبابة الرئيسية وخمسة أمثال في الدبابات الخفيفة ، و ٣,٣ في العربات المدرعة بتنوعها على أن هذا التفوق له تأثير محدود في الصراع مع إيران للأسباب السابق ذكرها .

يتفوق العراق أيضا في المدفعية بشكل عام حيث لديه حوالي ٣٥٠٠ قطعة مدفع وموتزير يقابلها ١٢٠٠ قطعة إيرانية بنسبة ٢,٩ مرة لايران على أن لدى إيران ٣٠ مدفعا ١٧٥ مم ذاتي الحركة و ١٠ قطع موتزير ٢٠٣ مم ذاتية الحركة ، ليس لدى العراق ما يماثل الأول في طول المدى والثاني في وزن الدانه كما يتفوق العراق في الصواريخ أرض/أرض حيث لديه ١٩ قاعدة صواريخ فوج ٧ ، ٩ سكود ب ، و ٥ أس س ١٢ ولا تبدو في الميزان المنشور دلائل على امتلاك إيران لصواريخ أرض/أرض رغم أنها استخدمت نوعا منها خلال عام ١٩٨٥ ومن المعتقد أنه كان لديها عدد محدود استنفذته أو استنفذت أغلبه وقد أشارت بعض المصادر الخليجية إلى أن إيران لديها ٥٠٠ صاروخ أرض/أرض حصلت عليها من ليبيا أو سوريا في حين أن ضابطا عراقيا كبيرا كان قد صرح بأن الصواريخ المستخدمة هي نماذج معدلة لصاروخ سوييتي قديم .

تتفوق إيران على العراق في القوة البحرية إذ للعراق فرقاطة واحدة للتدريب يقابلها ٣ مدمرات إيرانية اثنتان منها في الاحتياط و ٤ فرقاطات يعتقد أن أحدها غير صالحة ، وقرويلة أى أن لايران تفوقا حاسما في أعالي البحار وتتفوق العراق عدديا في زوارق الصواريخ السريعة حيث لها عشرة في حين لدى إيران سبعة . يحتمل أن تكون ثلاثة منهم غير صالحة مما يحقق تفوقا

إيران حوالي ٤٣ مليوناً وفي العراق ١٥ مليوناً أى أن سكان إيران حوالي ثلاثة أمثال العراق . وأن حجم القوات المسلحة في إيران ٦٢٥ ألفاً بالإضافة إلى قوات شبه نظامية تجند للعمليات الهجومية ٢٠٠ - ٢٥٠ ألف بما يساوى مجموعه حتى ٨٧٥ ألفاً يقابله في العراق ٥٢٠ ألفاً بالإضافة إلى الجيش الشعبي من ٦٥٠ ألفاً وحتى عشرة آلاف متطوع من الدول العربية بمجموع حتى ١,١٧٠,٠٠٠ فرد أى أن العراق يتفوق بنسبة ١,٣٤ إلى إيران ، الا أن الحرس الوطني الايراني والذي يعتبر حزب الله يقدر بحوالي ٢,٥ مليون فرد يمثل احتياطي كبير لايران . ويقدر الانفاق الدفاعي الايراني عام ١٩٨٤/٨٣ بحوالي ١٩٦ ، ١٧ بليون دولار ، أما في العراق فكان عام ١٩٨٣ حوالي ١٠,٢٩٣ بليون دولار أى يزيد الانفاق الايراني بحوالي ١,٧ إلى العراق .

يشتمل الجيش العراقي على ٦ فرق مدرعة و ٥ فرق مشاة ميكانيكية و ٥ فرق مشاة و ٤ فرق جبلية بالإضافة إلى فرقة حرس جمهوري و ٢ لواءات قوات خاصة و ٩ لواءات احتياط ، و ١٥ لواء جيش شعبي في حين يشتمل الجيش الايراني على ٣ فرق ميكانيكية و ٧ فرق مشاة ولواء محمول جوا ، وفرقة قوات خاصة وبعض اللواءات المدرعة المستقلة وما يساوى ١٠ فرق حرس ثوري ورغم صعوبة المقارنة للاختلاف في التنظيم الا أنه نلاحظ أن احتمالات استخدام الفرق الستة المدرعة العراقية في الصراع مع إيران محدودة جدا لعدم صلاحية الأرض في مسرح العمليات الشرقي لاستخدام تشكيلات مدرعة كبيرة لأن الأرض تغطيها المستنقعات في القطاع الجنوبي (الاتجاه التعموي الجنوبي) أو اراضى جبلية حيث السطوح الشمالية الغربية لجبال زاخروس في الاتجاهين الأوسط والشمالى ، وتفوق العراق أيضا في الفرق المشاة الميكانيكية بنسبة ١,٧ إلى إيران الا أن هذا التفوق له تأثير محدود لنفس الاسباب السابقة حيث يصعب استخدام التشكيلات الميكانيكية والاستفادة من خفة حركتها الا أن العراق يتفوق أيضا في فرق المشاة إذا أضفنا لها الفرق الجبلية التي تعتبر مناسبة تماما للقتال في الاتجاهين الأوسط والشمالى بحيث يتفوق العراق بنسبة ١,٣ تقريبا ، بينما يقل بالنسبة للقوات الخاصة التي تستطيع أن تكون ذات تأثير قوى على طول الجبهة ، إذ تكون نسبة العراق نصف قوة إيران . أما عن القوات المحمولة جوا فعلى حين يتفوق إيران فيها تفوقا مطلقا نظريا الا أننا بدراسة القوات الجوية الايرانية ومقارنتها بالعراقية نجدها عديمة القيمة ويمكن اضافتها إلى فرق المشاة إذ

عراقيا بحريا محدودا قرب الشواطئ العراقية ويقوى ذلك أن لدى العراق ٥ زوارق طوربيد سريع ليس لدى إيران أى منها كما تتفوق إيران في زوارق المرومركبات الوسادة الهوائية وسفن الإبرار ومشاة الأسطول .
الا أن التفوق الإيراني لم يبد له تأثير يذكر لعدة أسباب أولها أن العراق بطبيعتها ليست دولة بحرية لقصر سواحلها وأن القوات البحرية تحتاج عادة إلى حماية جوية لا تستطيع القوات الجوية الإيرانية توفيرها وأن سواحل إيران الطويلة معرضة وتجهل كثافة القطع البحرية على السواحل الإيرانية ضعيفة رغم تفوقها العددي . الا أن العراق رغم ذلك قد تعاقد على ٤ فرقاطات و٦ قرويطات ايطالية ٦٥٠ طن مما يمكن أن يقلب الميزان البحري في المستقبل لصالح العراق .

تضاعلت القوة الجوية الإيرانية بشدة منذ أن بدأت القوات الجوية العراقية هجومها في ٢٣ سبتمبر ١٩٨٠ ففى حين كان لدى إيران ٢٠٠ مقاتلة قاذفة من طراز ف ٤٠ فانتوم و ٥٥ ف ٥٠٠ ، في حين قدرت في نهاية يونيو ١٩٨٥ بأن لديها ٣٥ فانتوم ، ٤٥ ف ٥ بمجموع ٨٠ مقاتلة قاذفة . وكانت إيران قد استلمت ٧٧ طائرة ف ١٤٠ ثوم كات ، قدرت في نهاية عام ٨٤ بحوالى عشرة ، وفي نهاية مارس ١٩٨٥ بحوالى خمسة ويعتقد أنها لا تستطيع القيام بأكثر من الانذار المبكر وقد أثبتت الطائرات فانتوم الإيرانية قدرتها على التزود بالوقود جوا خلال عام ١٩٨٤ حيث قطعت أكثر من ٥٠٠ ميل للقصف قاعدة الوليد العراقية حيث تركزت القاذفات العراقية الا أنه لم يظهر لها نشاط مشابه خلال عام ١٩٨٥ .
وتقارن القوة الإيرانية بالقوة العراقية المشكلة من حوالى ١٥ قاذفة منها ٧ تو - ٢٢ ، ١٨١ قاذفة مقاتلة منها ٤٨ ميغ ٢٣ و ٧٥ سوخوى ٧ و ٥٠ سوخوى ٢٠ ، و ٢٧٥ مقاتلة اعتراضية منها ٢٥ ميغ - ٢٥ ، ٦ ميراج ف - ١ أى كير ، و ٤ ف - أب كير ، و ٥ طائرات استطلاع ميغ ٢٥ أى أن العراق يتفوق على عدد الطائرات المقاتلة بحوالى ستة أمثال القوة الجوية الإيرانية وقد تميزت الطائرات ميغ - ٢٥ والميراج ف - ١ بأداء جيد بشكل خاص ويبدو أن مصر وكوريا الشمالية قد قامتا بدور هام في الوساطة بين العراق ومنتجي السلاح وفي إعادة تزويده بالطائرات ، كما يحتمل أن تكون الصين الشعبية قد باعت للعراق ٤٠ طائرة ف - ٦ فانتان (النسخة الصينية من ميغ - ١٩ السوفيتية) كما يحتمل أن تكون قد باعت ٧٠ طائرة من نفس النوع لإيران ولكن لم يتأكد وصولها كما يحتمل

حصول إيران على قطع غير تكفى ٥٠ طائرة إيرانية من الولايات المتحدة الأمريكية بشكل غير قانوني وفي جميع الأحوال فإن هذه الأرقام لا تكفى لتعديل الميزان العسكري للطيران الإيراني بشكل حاد .
و جدير بالذكر أن إيران كانت قد طلبت في عام ١٩٧٩ قبل سقوط الشاه ٢٥٠ طائرة ف - ١٨ و ١١٠ ف - ٥ و ١٤٠ ف - ١٦ و ١٠ أو أكس الا أنها أوقفت في أعقاب إحتجاز موظفى السفارة الأمريكية في طهران وقيام الحرب العراقية الإيرانية .

يتفوق العراق أيضا في عدد الطائرات العمودية بمقدار الضعف بالنسبة لإيران إذ يملك حوالى ١٠٠ طائرة عمودية مسلحة بينما تملك إيران ٧٦ أغلبها غير مسلح . وقد كانت لدى إيران ١٥٠ طائرة عمودية هجومية من طراز كوبرا و ٢٠٠ طائرة عمودية قتالية من أنواع أخرى في حين كان لدى العراق ١٢٠ فقط وقد اشترى العراق أنواعا مختلفة منها سوهر فريولون وجازيل وبوما من فرنسا ويستخدمها في القصف التكتيكي والدعم التكتيكي وكذا في مهاجمة السفن خاصة وأن بعضها مسلح بصواريخ اكسوسيت ١-م - ٢٩ جولراض بينما تقوم إيران بتطوير استخدامها للطائرات العمودية لهجم مضادة للدبابات في حين أن متوسط الطلعات العراقية ١٥٠ طلعة في اليوم .

ويلاحظ أن ادعاءات الطرفين في تدمير الطائرات نادرة بالمقارنة بالقتال الجوى في باقي مناطق الصراع الحالية وقد استطاعت إيران إسقاط طائرة ميغ - ٢٥ مرة واحدة باستخدام الصاروخ فونيكس وادعت إسقاط حوالى أربع طائرات عراقية نقتها العراق بينما أعلن العراق إسقاط طائرة ف - ٥ ويبدو أن إيران أصبحت تتحاشى استخدام قواتها الجوية في القتال الجوى نتيجة للتفوق الجوى العراقي الساحق وخاصة بعد تزويده بصواريخ جو - جو حديثة ، إذ أن الطيارين العراقيين كانوا يتربصون في تعدى المقاتلات الإيرانية المسلحة بالصواريخ أسيد وايندر التى مداها ١١ ميلا وصواريخ سبارو ذات المدى ٢٥ ميلا في حين كانوا مسلحين بصواريخ ١-٢ اتول ذات مدى ٤ أميال فقط الا أن الاتحاد السوفيتى قد سلح العراق متأخرا بصواريخ ١-١ - ٧ أيجيسكس و ١-٨ أفيذ ذات مدى ١٠ و ٢٠ ميلا كما صدرت فرنسا إلى العراق صواريخ ماترا ماجيك يبلغ مداها ٦ أميال ومئاتها سوهر ٥٢٠ يبلغ مداها ٢٢ ميلا ويستخدمها العراق أساسا من الطائرات

الميراج خاصة وأنه يبدو في طريقه للاستفتاء عن الطائرات سوبر اتيندراد . وقد حصل العراق على الصواريخ اكسويت جو مسطح التي تستخدمها ضد ناقلات البترول عند ميناء خرج الا ان السوفييت بدؤوا في تزويده بالصواريخ اس ٦٠ كنج فيشر ويسعى العراق للضغط على السوفييت لتزويده باحتياجاته نظرا لشدة ارتفاع اسعار الاسلحة الفرنسية .

كانت الولايات المتحدة الامريكية قد بدأت في اواسط السبعينات في بناء شبكة دفاع جوى متقدمة نصف الية للدفاع عن ايران اطلق عليها الاسم الرمزي « سيك ستري » على اساس انها خطوة أولى في بناء نظام دفاع جوى موحد عن الخليج تحت اسم « بيس روبي » ولكن هذه الفكرة توقفت بعد سقوط حكم الشاه ، وقد تضمنت هذه الخطة شبكة من رادارات المدى الطويل ف - ب - س ١١٣ على قمم الجبال الرئيسية وشبكة من ٥٠ رادار ماركوتس س - ٥٣٠٠ وستيجهاوس « تدار من مركز قيادة رئيسي للدفاع الجوى مركزيا باستخدام الالات الحاسبة الالكترونية وتتصل بمواقع الرادارات ب - س ٤٣ و ١ - د - س ٤ في جميع انحاء ايران . وتشمل وسائل الدفاع الجوى الاجابى لايران على مدافع سوفيتية مجرورة من عيار ٢٢ مم و ٣٧ مم و ٥٧ مم و ٨٥ مم ومدافع ذاتية الحركة مجهزة قيادة نيران تكتيكية عيار ٢٢ مم رباعى و ٥٧ مم تتأتى بالإضافة إلى صواريخ هوك وصواريخ هوك معدلة ورايتير وصواريخ سام ٧ ، يعتقد ان ليبيا زودتها بها . كما تشكل اسراب الدفاع الجوى من ٤٦ طائرة سنسنا ١٨٥ و ٢١٠ و ١٠ طراز أو - ٢ إيه و ٢ ف - ٢٧ و ٥ شرايك كوماندر فالكون على ان بعض المصادر تشير إلى موقع صواريخ رابير وتايجر كات ومدافع أوليكون ٣٠ ، ٤٠ مم تتحكم فيها رادارات سوبر فيلدرموس سوريسية على ان وسائل الدفاع الجوى الإيرانية لم تبد فاعلية تذكر ضد الطائرات العراقية . وتتركز اغلب هذه الوسائل حول الميناء في جزيرة خرج وحول القواعد الجوية الإيرانية .

زود الاتحاد السوفيتى العراق بشبكة دفاع جوى متكاملة تشتمل على محطات رادار مختلفة الأنواع والأغراض ويتواجد بعناصر الدفاع الجوى عدد من المستشارين السوفيين ويختلف العراق في تنظيم الدفاع الجوى - عكس بعض المصادر الغربية - عن التنظيم السوفيتى حيث لا يشكل فرعاً رئيسياً للقوات المسلحة وتغطى شبكة الدفاع الجوى المدن الرئيسية والقواعد العسكرية والأهداف الاستراتيجية الحيوية وخاصة

مشتقات البترول وتشابه وسائل الدفاع الجوى العراقية مع الإيرانية في أنها تشتمل على مدافع ٢٢ مم و ٥٧ مم ثنائية ذاتية الحركة الا ان عددها يزيد في العراق (حوالى ٤٠٠٠ قطعة) عنه في ايران (١٥٠٠ قطعة) كما ان لدى العراق شبكة من صواريخ الدفاع الجوى السوفيتية طراز سام - ٢ و ٢ و ٦ و ٧ و ٩ وتشير بعض المصادر إلى وجود سام ٨ ويعتقد ان صواريخ سام - ٦ ذاتية الحركة تمثل الهيكل الرئيسى للدفاعات الجوية العراقية كما ان العراق اشترى ٣٠ مجموعة اطلاق صواريخ « رولاند » الفرنسية - الالمانية كما تشير بعض المصادر إلى أنه اشترى صواريخ دفاع جوى « كروتال » الفرنسية . ورغم ضخامة وسائل الدفاع الجوى العراقية فان فعاليتها في الفترة الأخيرة تعتبر محدودة من حيث اسقاط الطائرات وقد يكون ذلك نتيجة لندرة استخدام ايران للقوات الجوية أو لاستخدامها لصواريخ « هاريز » التي يبلغ مداها ٦٥ ميلاً بالإضافة إلى اعتمادها على المدفعية في قصف البصرة والصواريخ أرض/أرض في قصف بغداد .

على ان المعلومات السابقة يجب ان تؤخذ بحذر إذ انه نتيجة لاستمرار اعمال القتال وإخفاء كل جانب لخصائره وخاصة في المعدات فانه من الصعب بل من الخطأ ان تصور ثبات موجودات كل جانب على ما هي عليه ، كما ان كل جانب يحاول الحصول على المعدات اللازمة بكل الوسائل ، وليس بعيداً ما اكتشفته الولايات المتحدة الامريكية من تهريب الاسلحة إلى ايران كما اعلن وزير خارجية العراق ان الاتحاد السوفيتى يؤيد العراق ويؤده بكل احتياجاته من الاسلحة . كما ان سفير ايران في بون كان قد قدر خسائر ايران من حرب المدن بسطة الالف قتيل و ٢٩ ألف جريح ولم يذكر أية تفاصيل عن خسائر المعدات .

يحاول كل من الجانبين تنمية قوته العسكرية سواء عن طريق شراء الاسلحة والمعدات أو تصنيعها كما تستخدم بعض المعدات المستولى عليها في خدمة القوات التي استولت عليها . وتلاقى ايران مصعوبات أكثر في الحصول على الاسلحة وقطع الغيار حيث تقرض اغلب الحكومات حظراً على تصدير الاسلحة إليها ورغم ذلك فيبدو انها استطاعت ان تشتري اسلحة ومعدات وقطع غيار من حوالى ١٥ دولة هي كوريا الشمالية والجنوبية واسرائيل وبريطانيا وفرنسا وسويسرا وإيطاليا والصين الشعبية وتايوان وباكستان والارجنتين والبرازيل وبولندا والمانيا الديمقراطية بالإضافة إلى ما نشر أخيراً عن اكتشاف الولايات المتحدة الأمريكية

لعمليات تهريب لأسلحة وقطع غيار إليها خلال السنوات الماضية وتشتمل أغلب هذه الصفقات على طائرات وقطع غيار لها ، بالإضافة إلى بعض الذبابات وصواريخ للدفاع الجوي ومدفعية ١٢٠ مم كما أن هناك قرائن توحي بأن كلا من سوريا وليبيا قامتتا بتزويد إيران بصواريخ للدفاع الجوي وصواريخ أرض أرض وتشير التقارير أن إيران اشترت في أغسطس ١٩٨٤ حوالي ٨٠ طائرة تدريب ب.س. ٧ من سويسرا ، كما أعلن في مارس ١٩٨٥ بأنها اشترت كمية غير محددة من طائرات ف ٦ المقاتلة ، ذبابات ت- ٥٩ ومدفعية وقواعد صواريخ وصواريخ دفاع جوي سام ٧ من الصين الشعبية قيمتها ١,٦ بليون دولار وأنها تعاقدت في أبريل ١٩٨٥ مع السويد على شراء ١٠ بطاريات صواريخ دفاع جوي طراز ب- س رابيرايدر (بوفوريز) ومن المعروف أنها متعاقدة على سفينة تموين لأسطولها . يحصل العراق أساسا على أسلحته من الاتحاد السوفيتي بالإضافة إلى بعض المشتريات من الدول الغربية والمنشور أنه تعاقد على ١٤٠ دبابة قتال رئيسية م- ٧٧ ، ت- ٦٢ ، ١٠٠ عربية مدرعة و ٨٠ ناقلة جنود مدرعة و ٨٠ مدفع ذاتي الحركة ١٥٥ مم وماونزر ١٥ ذاتي الحركة ب.س. ٧٢ و ٢٨ مركبات صواريخ استروس متعددة المواسير وعدد من المقذوفات الموجهة المضادة للدبابات ب.س. ١١ والصواريخ أرض أرض طراز إكس- ٤٠ ، وسكوب ب وصواريخ الدفاع الجوي ٤ و فرقاطة طراز لوبو ٦ ، قروية إيطالية ٦٨٥ طن وحوالي ١٠٠ طائرة ميغ ٢٣ و ٢٥ و ٣٩ ميراج ف ١ و ٨٠ ام بي - ٣١٢ توكانو (طائرة تدريب) و ٣ طائرات عمودية سوبر فريلون و ١٠ جازيل ولينكس و ٢٦ بوما ومي ٢٤ ، ٦ إس- ١٦ ت س و ١٨ ب- ٢١٢ المستخدمة في مكافحة القواصص كما تعاقد على صواريخ جونطج طراز م ب س- ١ ، و ١٨ ب- ٢١٢ المستخدمة في مكافحة القواصص ، كما تعاقد على صواريخ جونطج طراز م ب س- ١ و ٢٠ أكسوسيت وصواريخ جو جو سوپر ٥٣٠ ويبدو أن العراق قد استلم ١٩ طائرة ميراج- ف- ١ في الربع الأول من ١٩٨٥ وقد جهزت ٢٤ طائرة الأخيرة برادار أنف المستخدم في نظام الصواريخ أكسوسيت كما تم تجهيزها بأجهزة رادار Star-Side-Looking تشمل وسيلة التوصليل بيانات فورية Real time data link ، كما أعلنت البرازيل عن عقد صفقة لبيع عربات صواريخ متعددة المواسير استروس- ٢ لم تحدد أعدادها تكمة لصفقة تجريبية سابقة ويمكن تقدير العدد بحوالي ٦٠- ٧٢

عربة كما نذكر أن الحكومة البريطانية وافقت على بيع العراق رادارات سميلين لكشف مرابض الهاونات المعادية ومن المحتمل أن يكون العراق قد حصل على صواريخ أرض أرض س.س. ٢١٠ السوفيتي الصنع أو أنه في طريقه إلى الحصول عليها ويتوقع أن يكون أكثر دقة وأطول مدى من الصواريخ فروج وسكوبب إلا أنه لم يظهر دليل على استخدامه حتى الآن .

بدأت إيران في إنتاج الأسلحة منذ عهد الشاه وكانت تنتج بندق ورشاشات «جي- ٣» الألمانية ، والرشاشات الإسرائيلية «عوزي» وقد بدأت منذ عام ١٩٨٤ إنتاج الهاونات عيار ١٢٠ مم بمعدل ٢٠٠٠ هاون في العام الأول ، ٤٠٠٠ في العام الثاني وأعلن عن النية في إنتاج هاونات عيار ٦٠ مم ومدافع عيار ١٠٦ مم في مرحلة تالية ويحتمل أن تكون مشتقة من الأسلحة الغربية المماثلة العاملة في صفوف القوات الإيرانية منذ حكم الشاه . وقد أعلنت المصادر الإيرانية في أكتوبر ١٩٨٤ عن قيام قسم هندسة العرس الثوري في خراسان بتطوير طائرة مروحية خفيفة ذات مقعدين بطول ٨,٥ م وعرض ٧ م وسرعة ١٥٠ - ٢٠٠ كم/ ساعة وأنها غير قابلة للكشف الراداري ولم يتأكد هذا الخبر . كما ذكرت مصادر إيرانية أنها تقوم بإنتاج قطع الغيار للمقاتلات الأمريكية التي في سلاحها الجوي وخاصة تلك الخاصة بالمقاتلات ف- ١٤ تم كات كما أكدت قدرتها على إصلاح صواريخ فوينكس جو- جو ومن تصنيع طائرات إيرانية بدون طيار لم تحدد مواصفاتها على أن هذه الاعلانات والتأكيدات لم تتأكد ويحتمل أن تكون قد تأثرت بالقصف الاستراتيجي العراقي للمراكز الصناعية . وقد أصبحت ورش صيانة البحرية الإيرانية قادرة على صيانة وإجراء كافة المركات التربينية للسفن العربية في ورش قاعدة بندر عباس البحرية ، بينما تدعى المصادر الإيرانية تطوير أجهزة حاسبة الكترونية لإدارة نيران المدفعية وأنها أدخلت أجهزة رؤية ليلية على الطائرات العمودية وإصلاح آلات تقدير المسافات بالليزر الموجودة في الدبابات ت- ٧٢ التي استولى عليها من العراق .

لا تزال الخطة الرئيسية للصناعة العسكرية في العراق تحت الدراسة كما قد ينقصها التمويل الكافي لاقامتها إلا أن العراق يقوم بمجهود متميز في مجال التصنيع الحربي . وقد اتجه العراق إلى التعاون مع أطراف اجنبية ، والسماح لهذه الأطراف في المشاركة في الانتاج ، وقد أدى هذا إلى توسيع نطاق العلاقات

الفرنسية أنه كان مصمما لأغراض سلمية . وقد أعلنت إيران في أبريل ١٩٨٥ أن العراق استخدم الغازات السامة وقد أدان مجلس الأمن استخدام الغازات في حرب الخليج دون إشارة واضحة للمستخدم مما يوحي بأن العراق قد استخدمها فعلا .

تطور الصراع المسلح :

ترى المصادر الرسمية العراقية أن الصراع المسلح بدأ بين البلدين في يوم ٩/٤/١٩٨٠ حين قامت القوات المسلحة الإيرانية لقصف المدن العراقية في خانقين وزيبابية ومخافر الحدود العراقية على طول جبهة القتال ببنيران المدفعية مما اعتبره العراق خرقا لاتفاقية الجزائر الموقعة في ١٢ يونيو ١٩٧٥ ، وقام من جانبه بإلغاء الاتفاقية وأندار إيران بإعادة الأراضي التي تجاوز عنها في الاتفاقية ورفض إيران لهذا الإجراء ، مما أدى إلى اندلاع القتال يوم ١٨ سبتمبر ١٩٨٠ على طول شط العرب ، وتكرر الاشتباكات يومي ٢٠ و ٢١ التي قصف فيها العراق الميناء الإيراني خورام شهر ، بينما هاجمت الطائرات الإيرانية المواقع العراقية في مدينة البصرة وفي ٢٢ سبتمبر ١٩٨٠ وجه العراق ضربة جوية شاملة إلى عشرة مطارات وعدة مدن إيرانية واختارت قواته الحدود الإيرانية وهو ما تعتبره إيران بداية الحرب .

مر الصراع المسلح منذ سبتمبر ١٩٨٠ بعدة مراحل ستمحاول أن نوجزها مع تركيز أكبر على عناصر الصراع في عام ١٩٨٥ . اشتملت المرحلة الأولى على عملية هجومية استراتيجية استولت فيها العراق على مساحات كبيرة من الأراضي الإيرانية ورفضت حصارا على بعض المدن الإيرانية الهامة مثل بدران وخوارم شهر وهدد فيها العراق بتقسيم إيران إلى دويلات صغيرة وقد استمرت هذه المرحلة حتى مايو ١٩٨١ بعد أن تولفت القوة الدافعة الهجومية العراقية وفشلت محاولات العراق لإجبار إيران على التفاوض لإنهاء الحرب .

قامت إيران في مايو ١٩٨١ - بداية المرحلة الثانية - بضربة مضادة حققت نجاحا في سوزانجر والمناطق المحيطة بها ، وقد طورت ضرباتها إلى أن استطاعت في سبتمبر من نفس السنة أن ترفع الحصار العراقي عن عبادان وأن تجبر القوات العراقية على الانسحاب عبر نهر القارون ، الأمر الذي شكل نصرا سياسيا ومعنويا هاما لإيران ، وقد حافظت القوات الإيرانية على القوة الدافعة للهجوم وشجعها للقيام بعملية استراتيجية جديدة خلال شهرى نوفمبر وديسمبر من نفس السنة

العسكرية العراقية ، وإلى زيادة عزلة إيران في الوقت نفسه ، وتنتج الصناعة العسكرية العراقية أنواعا مختلفة من الذخائر إذ تنتج ذخيرة الأسلحة الصغيرة والمدفعية حتى ١٢٠ مم ، والألغام بأنواعها المختلفة على الطراز السوفيتي كما تنتج قذائف مضادة للدبابات عيار ٤٠ مم « النصار » وهي مشتقة من القاذف السوفيتي ر.ب.ج - ٧ كما تنتج بعض أجهزة الاتصال اللاسلكي . وقد بدأت في إنتاج قطع غيار للمعدات السوفيتية بما فيها الدبابات ، وقد كشفت بعض المصادر بأن العراق قام بتجهيز طائرات تدريب مروحية « س - ٤٨ » سوسرية الصنع بنقط تحميل حتى تشارك في تنفيذ مهام الدعم الجوي التكتيكي للقوات البرية ، كما تشير إلى أنه قام بإدخال بعض التعديلات الفنية على طائرات القتال السوفيتية الصنع لتتلاءم مع طبيعة أعمال القتال في الصراع العراقي الإيراني . على أنه من المحتمل أن يعقد العراق اتفاقيات في المستقبل القريب لتطوير الصناعات الالكترونية العراقية بالتعاون مع فرنسا لإنتاج أجهزة الكشف الراداري والأجهزة الالكترونية اللازمة لقواته الجوية والبحرية ، كما يحتمل أن يشارك في مشروعات التصنيع العسكري في الأردن ومصر أو دول مجلس التعاون الخليجي .

وقد برز خلال الحرب ما تردد عن تقدم الدولتين نحو إنتاج واستخدام أسلحة التدمير الشامل إذ أشارت بعض المصادر إلى اقتراب قدرة إيران على إنتاج قنبلة نووية نتيجة لاكتمال تشييد منشأة نووية تقوم ألمانيا الغربية ببنائها في مدينة بوشهر جنوب إيران - وكانت الشركة الألمانية تقوم ببناء مفاعلين نوويين قبل عزل الشاة على أنه يبدو أن العمل قد توقف إذ عاد بعض التكنولوجيايين الألمان وصرحوا بأنه قيل لهم أن العمل سيتوقف لأسباب أمنية لحين انتهاء الحرب كما أن الطيران العراقي كلف من هجماته الجوية على مدينة بوشهر خلال عام ١٩٨٥ مما يوحي باحتمال حدوث خسائر في المنشآت وقد أشارت بعض المصادر الأمريكية إلى أن إيران حصلت على غازات سامة ودفعت الأسلحة التي تستخدمها إلى الجبهة مع العراق على أنه لم ترد أي أنباء عن استخدامها .

وكان العراق قد بدأ في إقامة مفاعل نووي بالتعاون مع فرنسا وقارب الانتهاء منه في يونيو عام ١٩٨١ حيث قامت إسرائيل بقصف المفاعل وليس هناك دليل على أن العراق يقوم بإعادة بنائه وقد ادعت إسرائيل أن العراق كان ينوي إنتاج أسلحة نووية في حين أكتت المصادر

جميع محاولات التوسط من الأمم المتحدة أو منظمة المؤتمر الاسلامي أو حركة عدم الانحياز أو مجلس التعاون الخليجي وكذا محاولات الوساطة الجزائرية والفلسطينية ونتيجة لذلك فقد تحولت الحرب إلى حلقة مفرغة تتخللها اصطدامات عسكرية دورية على الحدود .

حاول العراق كسر الحلقة المفرغة سياسية وعسكرية بأن أعلن عن استعداده لقبول التحكيم الدولي بينما قام بصدد هجمات إيران التي تركّزت أساسا في الاتجاه الجنوبي إلا أن القوات الإيرانية قامت بهجوم آخر في الاتجاه الشمالي كما هدد العراق بشل قدرات إيران على تصدير البترول بضرب منشآت بترونها الحيوية .

وفي المقابل هددت إيران بإغلاق مضيق هرمز الاستراتيجي إذا عرقلت العراق إنتاجها من البترول كما أعلنت أنها سترفض السماح لأي سفينة تحمل أسلحة أو معدات للعراق عبر مضيق هرمز . ومنذ ذلك الحين تقوم العراق بالتعرض لناقلات البترول قرب ميناء خرج في حين تقوم إيران دوريا بهجمات من موجات بشرية على الحدود الإيرانية منيت جميعها بالفشل حتى الآن .

كانت الهجمات الإيرانية حتى عام ١٩٨٤ - وقد استمرت بعد ذلك - تتميز بدفع مئات الآلاف من الفتيان الصغار المسلحين بأسلحة خفيفة والذين حصلوا على قدر ضئيل من التدريب ضد المواقع العراقية التي كانت تحصدهم النيران وتمزقهم انفجارات دانات المدفعية وقنابل الطائرات ، ولكن الموجات لا تتوقف ثم يقوم الجيش الإيراني بعدهم بالهجوم بمشاته وعرباته المدرعة ودياباته ليندفع خلال الثغرات التي أحدثها الفتيان بأجسادهم . وقد تركّزت الهجمات في منطقة السهول بين ديزفول والعمارة بهدف قطع طريق البصرة بغداد حيث الأرض شديدة الصعوبة وقد اختار الإيرانيون الهجوم إما عبر المستنقعات غير القابلة للاختراق تقريبا ، أو الأراضي المنبسطة نسبيا حيث يصبح جنودها معرضين تماما للتفوق الجوي العراقي . تميز الصراع المسلح عام ١٩٨٥ بتصاعد قصف ناقلات البترول وميناء خرج الإيراني ، وتصاعد قصف القوات الجوية العراقية للمدن والمراكز الصناعية والادارية الحيوية الإيرانية بما سمي « بحرب المدن » ، والقصف المدفعي الإيراني المركز على مدينة البصرة ، والقصف الصاروخي الإيراني للعاصمة العراقية « بغداد » بالإضافة إلى قيام إيران بعمليات هجومية كبيرة فاشلة في منطقة اهواز الحويّرة بقصد قطع طريق بغداد - البصرة .

حيث تمكنت من استعادة السيطرة على المدينة ذات الأهمية الاستراتيجية لشبان وقطع طرق الامداد بين مدينتي ديزفول والاهواز . وقد شجع هذا النجاح القيادة الإيرانية لتخطيط وشن عملية جديدة بهدف الاستيلاء على أهداف استراتيجية في منطقة ديزفول وتمكنت من تحقيق هدفها في مارس ١٩٨٢ . وتصاعدت القوة العسكرية الإيرانية وارتفع مداها إلى أن وصلت إلى ذروتها في مايو ١٩٨٢ حيث قامت إيران بهجوم كاسع استعادت به المدينة والميناء الإيراني الهام خوارم شهر .

وكان هذا الهجوم نقطة تحول هام في الصراع المسلح إذ أن النجاح أعطى للقيادة السياسية تصورا على القدرة على تحقيق نصر حاسم ، وفتح شهيتها للفتح وممارسة دور قيادي في المنطقة فهددت دول الخليج وأعلنت عن نيّتها في استمرار الحرب حتى تحقيق النصر النهائي ، وبناء السلام والاستقرار للمستضعفين ، وحددت أهدافا عسكرية باختراق الحدود الدولية وتحرير الأماكن المقدسة في العراق من قمع البعثيين . وفي أثر قرار العراق في يوليو ١٩٨٢ بسحب قواته من الأراضي الإيرانية بدأ الإيرانيون في تنفيذ تهديدهم بعبور حدود العراق وفي ٣٠ يوليو من نفس السنة بدأوا هجوما شاملا في منطقة البصرة الذي مثل بداية المرحلة الثالثة .

حينما أدركت القيادة الإيرانية أن العراق بدأ يركّز على الطبيعة الدفاعية للحرب أعادت صياغة أهدافها السياسية فيها بحيث تشتمل على الإطاحة بصدام حسين وحزب البعث العراقي . وقد كان الفشل الزريع للمحاولة الإيرانية لاقتحام البصرة في صيف عام ١٩٨٢ نقطة تحول جديدة في حرب الخليج إذ رفع الروح المعنوية للعراق وأضافت دليلا جديدا على صحة تحذيرات حزب البعث من المطامع التوسعية الإيرانية ، ورغم المحاولات المتتالية الإيرانية الفاشلة للاستيلاء على المدن ذات الأهمية الاستراتيجية داخل العراق ، فقد تحولت الاستراتيجية الإيرانية تدريجيا إلى حرب استنزاف على طول الحدود وأصبح الهدف السياسي العسكري الإيراني هو استنزاف الاقتصاد العراقي عن طريق شن حرب استنزاف ورقض إنهاء الحرب للأسراع بإسقاط الرئيس العراقي صدام حسين - وقد اعتمدت إيران في ذلك على عجز العراق عن تصدير بترولها من موانئ التصدير في البصرة والفو ، وإغلاق سوريا لأنبوب النفط العراقي على الحدود وتحول الصراع إلى صراع شخصي بين الرؤساء مما يفسر فشل

الشعبي واشتملت الضربة على توجيه ضربتين متقابلتين على اجناب قطاع الاختراق الايراني وقد بدأت المرحلة الثانية يوم ٨/٦/٧٨ وانتهت يوم ١٨ مارس باسترداد المنطقة المحتلة التي اشتملت على مناطق عجيرة والصخرة والمبضة وارستيك وخو الحويز وتدمير حوالى ثمانى فرق ايرانية وتوقف الهجوم الايراني . وقد اذاعت ايران أن العراق قد استخدم الأسلحة الكيماوية عدة مرات اثناء الهجوم وبعده .

كما قام العراق بتوجيه ضربة مسبقة في القطاع الجنوبي ووجه هجوما محدودا في القطاع الشمالي يوم ٢٥ مارس . وقد استمر العراق في ضرب ناقلات البترول المتواجدة قرب ميناء خرج وصلت إلى ١٥ ناقلة كما أصيبت منشآت الميناء بأصابات طفيفة - ونتيجة لأعمال القتل العنيفة والخسائر الشديدة في المدن الايرانية قامت القيادة الايرانية في ٢٤ مارس بإعلان عن مبادرة بإيقاف القصف الدفعي للبصرة في مقابل إيقاف العراق للقصف المدن ، إلا أن العراق رفضها فانتهت مبادرتها يوم ٢٦ مارس وحذرت من أنها ستنتقل الحرب إلى موانئ الخليج كما وجهت يوم ٢٩ مارس تحذيرا إلى كل من الكويت والاردن من مساعدتهما للعراق .

اشتمل شهرا ابريل ومايو على تبادل قصف المدن من الجانبين وتبادل اطلاق الصواريخ أرض أرض إذ استخدم العراق هذا النوع من الصواريخ لأول مرة خلال شهر ابريل ، وتركز القصف الجوي العراقي على مدن طهران وجيلان غرب وسربول الذهب وعيلام ومحطة ضخ البترول في جزيرة خرج بينما تركز القصف الايراني على مدن البصرة ومندلي ومحطات القوى الكهربائية في السليمانية وداقي ، وقصفت العراق مدن يفتاران واسلام ، ونهالوند وديزفول ورامهرمز بالصواريخ بينما قصفت ايران بغداد بالصواريخ ٤ مرات خلال ابريل ومايو ، كما استمر تعرض الطائرات العراقية لنافلات البترول .

وقد قدمت العراق مبادرة باقتراح لوقف اطلاق النار طوال شهر رمضان ، وسحب قوات الدولتين إلى ما خلف الحدود الدولية . والتبادل الشامل للأسرى وبدء مفاوضات مباشرة أو غير مباشرة للسلام إلا أن ايران رفضتها .

كان شهر يونيو امتدادا اساسا لشهري ابريل ومايو إذ استمر قصف المدن من الجانبين وضرب العراق ناقلات البترول إلا أنه تلاخط انخفاض معدل القصف الجوي الايراني الذي كان قد نشط في شهر مايو

ركزت الدولتان مع بداية عام ١٩٨٥ جهودهما على الحصار الاقتصادي للآخرى إذ قام العراق بالتركيز على قصف ناقلات البترول قرب ميناء خرج حيث نصب البترول الرئيسي ويوصل قصف الناقلات إلى ذروته في هذا الشهر إذ بلغ حوالى ٢٠ ناقلة بينما ركزت ايران على قصف ميناء البصرة العراقي بالدفعية على أنه نتيجة لذلك قل تردد الناقلات على الميناء خرج وبدأت ايران في استخدام سفن موكية لنقل البترول إلى مخازن عائمة وقامت ايران منذ أوائل فبراير بهجوم محدود في القطاعين الأوسط والجنوبي حقق نجاحا جزئيا وقامت العراق بهجومين مضادين محددين أديا إلى فشل الهجوم الايراني وإن احتفظت ايران ببعض المواقع وقد شهد شهر مارس أعنف وأقسى المارك بين الجانبين إذ بدأ العراق في القصف الاستراتيجي المركز للأهداف الصناعية والادارية العراقية بالقوات الجوية وقد ركز على المنشآت النووية الايرانية في بوشهر وقد شمل القصف حوالى ثلاثين مدينة ايرانية وعدة قرى وتركز القصف على مدينة طهران العاصمة ومدن سربول الذهب ، ومدينة لميران ، وديزفول ، وجيلان وأصفهان وكيرام وقزوين وهمدان في حين قامت ايران بقصف المدن العراقية قرب الحدود وتركز القصف الدفعي على مدينة البصرة بمعدل عال جدا بالإضافة إلى مدينتي مندلي وميناء الفاو وقد شمل القصف حوالى ١٢ مدينة عراقية ، كما أطلقت ايران حوالى ستة صواريخ أرض أرض على مدينة بغداد ويحتمل أن تكون مرابضها قريبة من كرمشاه الايرانية التي تبعد حوالى ١٢٠ كم من حدود العراق .

وقد بدأت ايران عملية هجومية كاسحة في ١٢ مارس اشتركت فيها حوالى ثمانى فرق معظمها من الحرس الخميني إذ وجهت ضربة في القطاع الجنوبي في منطقة اهور الحويزة في اتجاه العزيزة القرزة ، حيث انقسمت إلى شعبتين شمالا وجنوبا بهدف قطع طريق بغداد البصرة وكان عمق العملية حوالى ٣٠ كم ، وقد استخدمت ايران نفس أسلوبها السابق في دفع المقاتلين الصغار لفتح الطريق للقوات الرئيسية المدعمة بالدبابات لتطور الهجوم - وقد حقق الهجوم نجاحا محدودا في اوله إلا أن العراق كان متوقفا للهجوم وواجهه على مرحلتين : المرحلة الاولى اشتملت على صد الهجوم وامتصاص قوته الدافعة وقامت بها تشكيلاته الامامية ، والمرحلة الثانية واشتملت على توجيه ضربة استراتيجية مضادة بقوة ٢ فرق عراقية اشتركت فيها فرقة الحرس الجمهوري ، بالإضافة إلى ٩ لواءات وكثائب الجيش

وهكذا ركز العراق خلال عام ٨٥ على أهداف القيمة المضادة لاضعاف الاقتصاد الإيراني بدرجة تزعزع سلطة الحكم في إيران ، بينما ركزت القوات الإيرانية على أهداف القوة المضادة والهجوم بالقوات البرية لتدمير القوات العراقية وعزل مدينة البصرة عن بغداد بهدف زعزعة الثقة في القيادة العراقية واسقاطها . وقد فشل الجانبان في تحقيق أهدافهما حتى اعداد هذا التقرير على أن احتمال نجاح العراق في تدمير محطة ضخ النفط في جزيرة خرج كبير مما يؤثر بلا شك على قدرة إيران على مواصلة القتال ، ويمكن أن يؤثر على استقرار الحكم في إيران .

٣ - الصراع الليبي - القشادي

يعد الصراع بين ليبيا وتشاد المشكلة العربية الأفريقية الوحيدة التي يقع مسرحها بعيدا عن السواحل الأفريقية ، وتبدو أهمية تشاد في أنها تربط بين اقليمين أساسيين في أفريقيا هما : أفريقيا المتوسطة العربية في الشمال وأفريقيا السوداء أو الزنجية في الجنوب وهي فوق ذلك لها من الناحية الاستراتيجية في عصر الطيران أهمية كبرى ، إذا ما علمنا أنها قاعدة خلفية هامة للخطوط العربية التي تعبر الصحراء الكبرى في شتى الاتجاهات .

تشاد من المنظور الاستراتيجي الليبي :

ارتبطت تشاد على مر العصور بمراكز السيطرة والنفوذ في ليبيا ، فالقسم الأوسط من تشاد والذي يضم المراكز الرئيسية والنقاط العسكرية القوية ، ويضم على الأقل نصف مليون من السكان ذوي الأصل العربي أو الهوية العربية وهو ما يشكل حوالي ١٢٪ من اجمالي سكان تشاد . وتعلق ليبيا على تشاد أهمية قصوى لتدعيم نفوذها وهيمنتها إن لم يكن بضم تشاد فعلي الأقل ايجاد نظام حكم موال لها في نجامينا .

كذلك تهتم طرابلس بضممان الحصول على موارد بديلة لمواردها النفطية التي يقدر لها أن تنضب خلال فترة خمسين عاما أو أقل من ذلك ، ومن ثم يمثل البهرانيون الموجود في أراضي تشاد التيجر جاذبية قوية لامكانية الاستفادة منه في مفاعلات نووية . وهذا يفسر اعلان ليبيا ضمها لقطاع أوز المستقطع من شمال تشاد في عام ١٩٧٣ .

كذلك يطرح النقص في القوة البشرية في ليبيا (٣ ملايين نسمة) وما يفرزه من انعكاس سلبي على امكانية زيادة حجم القوة العسكرية الليبية (حوالي ٥٥

واعتمدت القوات الإيرانية على قصف المدفعية للمدن القريبة وقد تركزت على البصرة وخانقين وبصرة وخورملا وتتوقف استخدام العراق للصواريخ أرض أرض واقتصر استخدام إيران لها على قصف بغداد مرة واحدة وقد قام العراق بمبادرة من جانبها لاييقاف قصف المدن لمدة ١٥ يوما لافساح المجال للجهود الدبلوماسية إلا أنها أيضا لم تنجح . بينما قام إيران بتوجيه ضربة بالعملة الهجومية « نصر ٤ » ٢٢ يونيو ضد القوات العراقية في منطقة هور الحويزة بالقطاع الجنوبي مرة أخرى ، قام العراق بصددها ثم شن ضربة مضادة في ٢٨ يونيو أطلق عليها اسم « الغضب الصاعق » بقوة محدودة قادها اللواء ٢٨ التابع للليق الثالث العراقي وقد وجهت الضربة إلى أقصى الطرف الجنوبي لمنطقة اهور الحويزة وعلى مواجهة ضيقة ١٢٠٠ م بحيث استعادت العراق جزءا من جزر مجنون التي احتلتها إيران في هجومها المحدود في فبراير وهدد مؤخره القوات التي قامت بالهجوم .

تميز شهر يوليو بانتهاء الهدنة التي اعلنها العراق بالنسبة للقصف المدن إن لم يستأنفها بالصورة السابقة وقام بهجمات جوية محدودة . بينما قام إيران بعدة محاولات هجومية شملت جميع الاتجاهات التعموية الجنوبية والوسطى والشمالية وقد بدأ بتوجيه ضربة بفرقتين في الاتجاه الجنوبي والأوسط حققت نجاحا محدودا ثم بهجوم شامل في الجنوب في اتجاه اهور الحويزة تكرارا لما سبق ، تمكنت القوات العراقية من صدده بعد أن حقق نجاحا محدودا ، وفي نهاية الشهر قامت القوات العراقية بضربة مضادة ضد القوات الإيرانية التي كانت تحتل المرتفعات الواقعة في منطقة رأس العبد على الحدود الشمالية الشرقية ونجحت في الاستيلاء عليها . وكانت إيران قد هدفت في هجومها في القطاع الشمال إلى قطع خطوط امداد الثوار الاكراد الذين يطالبون بالانفصال عن العراق .

استمر القتال بشكل محدود خلال شهر أغسطس قام فيه الجانبان بهجمات محدودة في القطاع الجنوبي من الجبهة ، على أن العراق وجه ضربة قوية بالطيران إلى منشآت الميناء في خرج بهدف شل قدرته على تصدير البترول إلا أنه يبدو أن تأثير الضربة لم يكن كافيا بحيث استأنفت محطة النفط عملها مرة أخرى . وحتى نهاية عام ١٩٨٥ كرر العراق قصف ميناء خرج وشل بدرجة كبيرة ، بينما يستعد لصد هجوم إيراني كبير متوقع .

الف جندى) يطرح ضرورة جلب قوة بشرية من الدول المجاورة لتجنيدها الأمر الذى سيصبح أكثر سهولة إذا فرضت ليبيا هيبتها على دولة مثل تشاد .

الجنود الداخلية للحرب الأهلية في تشاد :

انطلقت الشرارة الأولى للحرب الأهلية بالتحديد في يوم ١٠ نوفمبر ١٩٦٥ وقد جاءت في شكل حركة تمرد قام بها الفلاحون في « منجالي » (إقليم غرة) عندما لجأوا إلى السلاح ، احتجاجا على تصرفات محصل الضرائب الحكوميين وكان ذلك في عهد الرئيس فرانسوا طمبالاي - الذى اغتيل في ١٣ ابريل ١٩٧٥ - خلال الانقلاب العسكري الذى أدى إلى تولي الجنرال فيليكس معلوم رئاسة البلاد .

وإذا كانت السلطات قد فشلت في اخماد الحركة منذ بدايتها ، فإن ذلك يرجع أساسا إلى عدة عوامل داخلية ، منها عوامل ترتبط بتاريخ تشاد القديم . وهى بذلك تشكل استمرارية في حياة شعبي . ومنها عوامل أخرى كرسها الحكم الاستعماري طوال الستين عاما التى تولى خلالها شؤون الإقليم . وأخيرا استمرار حكم التشاديين منذ الاستقلال في الاعتماد على العوامل التى أوجدها الاستعمار الفرنسى . إن كآل هذه العوامل كلها هو الذى أدى إلى الانفجار .

١ - فقد شهد تاريخ تشاد ما قبل الغزو الاستعماري في ١٩٠٠ صعود وانحيار أربع امبراطوريات ساحلية ، كان لكل منها مرحلة ازدهاره : الأولى امبراطورية « كانم » التى كانت في القرن الثالث عشر ، تسيطر على حركة التجارة عبر الصحراء وتحكم طرق القوافل المتجهة من تشاد إلى طرابلس الغرب وإلى تونس ، والثانية « بورنو » التى عرفت قمة ازدهارها في القرن الرابع عشر . والثالثة « ودى » في الشرق . التى كانت لها في القرن الرابع عشر علاقات وثيقة بدول وادى النيل - مثل السودان ومصر - كما كانت تسيطر على الطرق الصحراوية التى كانت تصل إلى البحر المتوسط مارة بقويرة وبنغازي وكانت « ابيشي » عاصمة ودى تعد في ذلك الوقت مركزا ثقافيا ودينيا هاما كما كانت نقطة مرور للحجاج الافارقة المنجهين إلى مكة عبر السودان ، ثم البحر الأحمر وأخيرا في القرن السادس عشر ، ولدت امبراطورية « باغيمى » التى استولت بدورها على الطرق الصحراوية ، وأمتد نفوذها إلى الجنوب ، شاملا إقليم « تشاد » وقد كانت لباغيمى علاقات تجارية وثيقة مع مصر وتركيا إلى أن هزمت على يد جيوش ودى « وخلال الربع قرن الذى سبق الغزو

الاستعماري الفرنسى (١٩٠٠) ظهر على ساحة وسط أفريقيا البطل الأفريقي « رياح » وكان من أصل سوداني فقام بغزو « باغيمى » و « بورنو » ولكن فشل في قهر شعب ودى وقد أقام رياح عاصمة الامبراطورية التاسعة مدينة « ديكاو » (نيجيريا) إلى أن هزمته الجيوش الفرنسية في معركة قوسورى التى تقع حاليا على الحدود بين تشاد ونيجيريا .

٢ - في ٥ سبتمبر ١٩٠٠ أعلنت فرنسا قيام الإقليم العسكري لبلاد ومحميات تشاد وهو يضم عرقيات مختلفة : في الشمال العرب والبربر المسلمين وفي الجنوب الزنوج الوثنيين في طريقهم إلى التبشير على يد الارسلات المسيحية ويلاحظ أن اقرار ادارة مدنية في إقليم « ودى » لم يتم حتى عام ١٩٢٠ ، كما بقى إقليم « بوركو » - « ايندى » - « تيبستى » في الشمال تحت ادارة عسكرية حتى يناير ١٩٦٥ أى بعد مرور خمسة أعوام على اعلان استقلال تشاد . وكان هذا يعنى أن العسكريين الفرنسيين كانوا حتى هذا التاريخ يقومون بأعمال المحافظين والقضاة في هذا الإقليم الشاسع الذى تبلغ مساحته حوالي ٨٠٠ ألف كيلو متر مربع وهو معروف بالإقليم « بيت » يجمع الحروف الأولى لكل من « بوركو » و « ايندى » و « تيبستى » . وفى هذا الإقليم تحيا قبائل « الطوبو » .

٣ - طوال ستين عاما من الحكم الاستعماري - مدنى وعسكري - دأبت الادارة الفرنسية على تحويل اقتصاديات تشاد عن اتجاهها الطبيعي إلى البحر المتوسط الذى كرسه تاريخه إلى الجنوب وذلك بهدف ربطها بالمحور الفيدرالى الذى أقامته فرنسا بين برازافيل (الكونجو الفرنسى) ولغورت لامي (تشاد) وهو المحور الذى كانت فرنسا تعدد العمود الفقري لما سمته « بالاتحاد الفيدرالى لافريقيا الاستوائية الفرنسية » .

وكان من الطبيعي ، أن تقاوم الأغلبية العظمى لسكان الامبراطوريات القديمة ، الوجود الاستعماري الفرنسى لهذا اتجهت الادارة الفرنسية إلى التقرب إلى سكان الجنوب ، واستعان بهم ليشكلوا كوادرات ادارية في خدمة ادارة شؤون الإقليم . وهكذا تكونت في ظل الحكم الاستعماري وبغناية كوادرات تشادية منتقاة من سكان الجنوب ، ضمن عناصر اعتنقت الدين المسيحي . ومن العوامل التى ساعدت في قيام هذه الفئة من الاداريين انتقال النشاط الاقتصادي إلى إقليم الجنوب والجنوب الشرقي الذى اصبح يسمى في ذلك الوقت

« بالتشاد المفيد » .

ويلاحظ أن هذه الكوادر وخاصة تلك التي تنتمي إلى قبائل « السارا » وهي التي ستنزل شئون البلاد عقب إعلان الاستقلال في ١٩٦٠ . وهي التي ينتمي إليها أول رئيس لتشاد المستقل فرانسوا طمبالباي .

٤ - ثم إن السياسة التعليمية التي انتهجتها فرنسا في تشاد ، أحدثت أيضا خلا في موازين القوى الاجتماعية والثقافية ويرجع ذلك إلى تنوع التركيبة العرقية في تشاد التي يحكم وجودها في منطقة حساسة من القارة ، تفصل بين إفريقيا العربية وإفريقيا السوداء . وفي منطقة صحراوية تمتد من البحر الأحمر إلى المحيط الاطلنطي تضم في الشمال قبائل عربية وبربر تعبر الصحراء وأهم هذه القبائل الطوبو - وقد أسفر التركيز الاستعماري على الجنوب في ١٩٤٥ عن فوز ساحق للمرشحين الجنوبيين على قبائل الشمال ، عند إجراء أولى الانتخابات الشعبية وكان هذا الفوز أيضا تأكيد ودعم للوضع المميز للجنوبيين داخل الإدارة الاستعمارية وفي الوقت نفسه دعم الوسائل لتهمته الكوادر الجنوبية لتولي السلطة عقب الاستقلال .

٥ - دأبت السلطات الفرنسية على هدم المناهج الاقتصادية في الشمال والشمال الشرقي التي كانت لها قيمتها بالنسبة لسكان هذا الجزء من البلاد . وفي الوقت نفسه أحياء نشاط اقتصادي جديد لم يستفد منه سوى سكان متعاونين مع الإدارة الاستعمارية وعلى حساب الآخرين .

٦ - انعكس هذا الخلل في النمو الاقتصادي على المجتمع التشادي في شكل انقسام خطير ثم تكريسه في العهد الاستعماري بين سكان الجنوب ومعظمهم من المسيحيين - عن توليتهم الإدارة الفرنسية بالرعاية ، وبين سكان الشمال ومعظمهم من المسلمين وأدى استمرار تجاهل السلطات لهم إلى أن يحسوا - على نحو دائم - في ظل وجود عسكري فرنسي . وكان هذا هو مصير اقليم BET في الشمال حتى عام ١٩٦٥ .

بؤاد ظهور الصراع العرقي والديني في عهد الرئيس طمبالباي :

دأب الرئيس طمبالباي منذ أن تولى رئاسة البلاد على تكريس هذا الخلل ، كما دأب على تفضيل أبناء عشيرته - وهي قبائل السارا - التي تسكن أغنى اقليم وهو الشاري المتوسط . وكان طمبالباي يؤمن بما سعى بالقومية المركزية ، وهي نهج قاده إلى اتخاذ مواقف

صارمة إزاء السكان المسلمين تمثل رد الفعل الرئيسي تجاهه في انتقال موجة التمرد عامي ١٩٦٥ ، ١٩٦٦ إلى إقليم ودي الذي يقع على الحدود السودانية في الجزء الجنوبي الشرقي من البلاد ثم إلى الاقليم المجاور « سلامة » الممتد على حدود جمهورية وسط أفريقيا . نتيجة لتزايد نفوذ جبهة التحرير الوطني ، « فريديان » لتشمل جزءا هاما من السكان القرويين بزعماء الدكتور « أبا صديق » .

ولم يكن أمام الحكومة التشادية من خيار إزاء انتشار حركة التمرد في مناطق متنوعة مثل ايندي ويتستي وودي وسلامة سوى اللجوء إلى الدولة المستعمرة - فرنسا - لكي تمددها هذه الأخيرة بالعون العسكري . وهو ما قام به طمبالباي في مارس ١٩٦٩ .

الوجود العسكري من صيغة التعاون إلى صيغة التدخل العسكري :

يستند التعهد الفرنسي ببذل المعونة العسكرية لدولة تشاد إلى ما نصت عليه اتفاقيات التعاون المبرمة في ١١ أغسطس ١٩٦٠ ، وهذه نابعة من قانون ٢٨ يوليو ١٩٦٠ الذي صدق عليه البرلمان الفرنسي ، ويض على الالتزام الفرنسي بالتعاون العسكري مع سلطات الدول الأفريقية . من أجل إقامة قوات محلية قادرة على الدفاع عن أمنها الداخلي والخارجي ويتم كل هذا في إطار الدفاع عن « الجماعة الفرنسية » ، التي كان الجنرال ديغول جعلها الإطار العام لمخ المستعمرات الأفريقية استقلالها الوطني . وما دام أن تشاد عضو في هذه الجماعة فإن الالتزام الفرنسي يسرى عليه . وعلى هذا الأساس أيضا بقيت القوات الفرنسية في اقليم BET حتى عام ١٩٦٥ ومع ذلك يلاحظ أن الاتفاقيات المبرمة بين فرنسا وتشاد لم تنص صراحة على أي تدخل عسكري سافر من قبل فرنسا في تشاد ، بل كانت تقتصر على التزام فرنسي يدعم وسائل دفاع الجيش الوطني التشادي وامداده بالأسلحة والفنيين العسكريين كل هذا في نطاق التزام مشترك للدفاع عن « الجماعة الفرنسية » . ولكن سرعة تدهور الوضع العسكري في تشاد نتيجة لانتشار حركة التمرد حث بالمسئولية الفرنسية إلى أعضاء تفسيرات خاصة لهذه الاتفاقيات وعلى نحو يتيح للحكومة الفرنسية تلبية نداء الرئيس طمبالباي - وبذلك تم إرسال قوات عسكرية فرنسية إلى ساحة القتال . وكانت مهمة هذه القوات تتلخص في الآتي : إعادة حرية الاتصالات داخل تشاد ، وإعادة تنظيم الجيش الوطني والحسد من مناطق المقاومة مع

السماع للإدارة المدنية باستعادة سيطرتها وكسب ثقة السكان المقتدة وعلى هذا النحو أخذ الوجود العسكري الفرنسي يزداد أهمية في تشاد .

وعلى أية حال ، ففي منتصف عام ١٩٧١ كانت حركة التمرد تعاني من شدة الهجمات التي شنتها عليها القوات الوطنية والفرنسية فحققت الأخيرة نجاحا في بعض المناطق ولكنها فشلت في القضاء على الحركة فزادت القيادة العسكرية الفرنسية ، أن مهمتها قد تحققت وانسحبت من تشاد ولم يبق منها سوى ٥٠٠ إلى ٦٠٠ جندي في العاصمة متمركين داخل قاعدة مؤجرة لهم يبلغ سنوي قدره ٦٠ مليونا من الفرنكات وتلا ذلك أن قام الجنرال مبابي أولانجا على رأس القوات المسلحة بانقلاب عسكري في ١٢ أبريل ١٩٧٥ أدى إلى الإطاحة بحكم طمبالباي وبمصرعه وإلى إحلال الجنرال فيليكس معلوم رئيسا للمجلس العسكري الأعلى ، ثم رئيسا للبلاد .

ظواهر الصراع العربي - الديني في عهد فيليكس معلوم (١٩٧٥ - ١٩٧٩) :

بادر النظام الجديد بحل الحركة الوطنية للثورة الثقافية والاجتماعية ولكنه مع ذلك لم يصرح بقيام الأحزاب السياسية الأخرى . ثم أقام حكومة مؤقتة (١٢ مايو ١٩٧٥) مع توجيه النداءات إلى المتمردين من أجل التصالح الوطني . ولكي يدعم هذه النداءات أطلق النظام الجديد سراح عدد من المعتقلين من كوادر جبهة فرولينات ونجح في تعيين بعض منهم في مناصب هامة . ثم توج النظام الجديد شعبيته التي اكتسبها لدى الرأي العام التشادي عندما طلب من الحكومة الفرنسية سحب قواتها الباقية في قاعدة نجامينا . وبانسحاب القوات الفرنسية عن قاعدة نجامينا زادت مشاكل تشاد الاقتصادية .

ومن جهة أخرى فإن النظام الجديد كان يواجه مشكلة اقلية ورثها من العهد السابق : فمنذ يونيو ١٩٧٢ شرعت ليبيا في احتلال تدريجي لمنطقة شاسعة تبلغ مساحتها حوالي ٨٠ ألف كيلومتر مربع تقع في شمال منطقة « التبستي » وتعرف بشريط « أوزو » ويعرف أنه غني باليورانيوم والمجنيز وقد استندت ليبيا في مطالبتها بهذا الجزء من الأراضي الصحراوية إلى اتفاق قديم أبرم في ١٩٣٥ بين موسوليني ولافال وإن لم يصدق عليه الطرفان .

ولكن جميع هذه المبادرات التي شرع فيها النظام الجديد بهدف تمهيد الطريق أمام التصالح الوطني لم

تأت بشمارها المنشودة . وربما كان ذلك لأن المتمردين كانوا يسيطرون على كامل الجزء الشمالي كما أن القوات المسلحة التشادية فشلت في احتلال مركز القيادة للعمليات وأركان حرب لحركة التمرد وهو مركز يقع في داخل مثلث بارداي - زوار - بيبى بو ويحكم حوالي ألف رجل من المسلحين .

كما يلاحظ من جهة أخرى أن جبهة « فرولينات » التي أسسها « أبا صديق » قد شهدت انشقاقات في صفوفها :

١ - ففي الشمال كان حسين حبري يقود ما سمي بالقوات المسلحة الشمالية Forces Armées du Nord (FAN) ويعد حسين حبري من أشد معارضي محاولات التوسع التي شرعت فيها ليبيا خلال عام ١٩٧٦ ، فيعد أن احتلت جزءا من شريط « أوزو » بدأت تتحرك جنوبا لاحتلال مزيد من الأراضي الصحراوية في محاولة للوصول إلى الحدود السودانية وكانت النتيجة أن اشتبكت قواتها مع قوات حسين حبري فيما بين أوزو وبيرداي .

٢ - أما في الجزء الشرقي من البلاد فنجد الجنرال برغلاني يقود ما سمي « بجيش البركان » .

٣ - وأخيرا انسحل جناح ثالث عن جبهة فرولينات يقوده حسن أحمد موسى ليشكل جبهة تحرير تشاد ولكن قائده لبي نداء النظام الجديد وانضم إليه .

التدخل العسكري الفرنسي الثاني :

(مارس ١٩٧٦ - ٢٠ مارس ١٩٧٩)

يمكن القول أنه في نهاية عام ١٩٧٥ بدأ من الواضح أن القوات الحكومية غير قادرة على القضاء على حركة المتمردين كما بدأ من الواضح كذلك أن هؤلاء غير قادرين على التغلب على القوات الحكومية . وهنا الحث الضرورة على النظام الجديد بالالتجاء إلى دفعة خارجية وقد جاءت هذه من فرنسا مرة أخرى عندما قام « جاك شيراك » في ٦ مارس ١٩٧٦ بزيارة لتشاد أسفرت عن إبرام اتفاقيات تعاون في شتى المجالات منها العسكري والفني وكان هذا يعني دعما جديدا للوجود العسكري الفرنسي في تشاد فقد نصت الاتفاقية العسكرية على زيادة عدد المدربين الفرنسيين من أجل التجهيز قدر المستطاع بإقامة جيش تشادي وإن كانت تنفي أي احتلال أو تدخل عسكري فرنسي ضد المتمردين ، وكان من الطبيعي أن يؤدي الدعم العسكري الفرنسي إلى تصاعد الحرب الأهلية . وفي يناير ١٩٧٧ اضطرت

القوات الحكومية إلى إخلاء مدن برداي ويزوار وعدة مراكز هامة في اقليم بوركينا - اتيدي - تيسني ، معقل قبائل الطوبو المتمردة ثم في فبراير ١٩٧٨ قام المتمردون بشن ما سمي بعملية (ابراهيم اباتشا) وهو البطل الذي لقي مصرعه في ١٩٦٨ ، وقد أسفرت عن احتلالهم للاقليم الشمالي بأكمله وفي الوقت نفسه قامت جبهة فرولينات بشن هجوم واسع النطاق في اتجاه العاصمة .

تعثر جهود التفاوض وازدياد التوتر العسكري الفرنسي :

ويشهد عام ١٩٧٨ مزيداً من الانفصالات في كلا الجانبين الحكومي والمتمردين سوف تؤدي إلى تعثر الجهود من أجل التفاوض والتي كانت تبذل في « صحبة » بليبي وفي الخرطوم في السودان . فبالرغم من التوصل إلى توقيع قرار بوقف إطلاق النار في بنغازي بين فرولينات والحكومة التشادية (٢٧ مارس ١٩٧٨) إلا أن جبهة فرولينات كانت ترى أن النصر حليفها ولهذا واصلت تقدمها معلنة أنها ستقتال إلى أن يتم الانسحاب الكامل للقوات العسكرية الفرنسية ، وقد جاء رد فعل باريس في شكل ارسالها ١,٢٠٠ إلى ٢,٥٠٠ جندي من الفرقة الأجنبية وكذلك ارسال عدد من أسراب الميراج والجاوار المقاتلة والحاملة للقبائل وفي الوقت نفسه كان البحث نفسه يدور بين باريس وطرابلس من أجل ايجاد تسوية سياسية لازمة تشاد الداخلية . وفي نهاية مايو ١٩٧٨ كانت القوات الفرنسية والتشادية قد تمكنت من هزيمة جبهة فرولينات في موقعة اتجا ثم عادت فعنيت بغسائر فادحة في معارك أخرى في أكتوبر من نفس العام . ثم شهد أغسطس ١٩٧٨ تطوراً هاماً على صعيد تشكيل القوى الداخلية حيث ترك حسين حبري صف التمرد والتحق بالحكومة التشادية فعينه الرئيس معلوم رئيساً للحكومة وقد أدى ذلك إلى مزيد من الخلافات التي تصاعدت بينه وبين الرئيس معلوم وهي تخلص أساساً بكيفية تفسير الميثاق الذي ينظم المؤسسات في البلاد . وقد أسهمت هذه الصراعات فضلاً عن تصاعد أعمال الارهاب في العاصمة إلى وصول الأوضاع في نهاية عام ١٩٧٨ إلى أقصى مرحلة من التدهور وبدأ من الواضح أن الرئيس معلوم غير قادر على السيطرة على الأوضاع في البلاد بل أنه أصبح محاصراً داخل جزء من العاصمة من قبل قوات حسين حبري . أما الشمال المتمرد فقد أصبح غارقاً في نزاعات وانقسامات جرت داخل جبهة فرولينات ، بينما الجانب الحكومي يعاني من أثر الخلافات المحتملة بين الرئيس فيليكس معلوم

وحسين حبري فلم يعد الميثاق الوطني الذي وضع في ٢٩ أغسطس ١٩٧٨ ليجل مؤقتاً محل الدستور الموقوف منذ استيلاء العسكريين على الحكم (أبريل ١٩٧٥) سوى ورقة بالية . أما مجلس الاتحاد الوطني ويضم ١٦ عضواً وكذا مجلس الدفاع والأمن الذي يضم أيضاً ١٦ عضواً فكل منهما يدور في فراغ وأصبحت عملية ممارسة الحكم مشحولة . ومن أهم أسباب الخلاف بين الرئيس معلوم وحسين حبري موضوع عملية ادماج القوات المسلحة الشمالية التابعة للثاني داخل الجيش الوطني التشادي وخاصة تحديد حجم الجنود التابعة لحبري والجيش الوطني الذي ستمركز في العاصمة . والخلاصة أن هذا الانقسام للجبهتين - الجبهة الحكومية وجبهة التمرد - كانت نتيجته الحتمية أن يستقر الصراع السياسي والمسلح دون أن يسفر عن غالب أو مغلوب وأصبحت البلاد على حافة الانهيار إلى أن جاءت مبادرة حسين حبري للتغلب على غريمه لتشكيل وضعاً جديداً في العاصمة التشادية .

مبادرة حسين حبري (٢٦ يناير - ١٣ فبراير ١٩٧٩) :

بدأ حسين حبري في توزيع قواته بالإضافة إلى عدة مئات من المناضلين التابعين له على عدة مراكز حساسة داخل العاصمة بينما واتجه الرئيس معلوم إلى جوكوي وددى الذي قدم إلى الشمال بعد أن قام بزيارة إلى طرابلس وحاول اقناع زعيم جبهة فرولينات بالانضمام إليه ولكن هذا الأخير اشترط اقضاء حسين حبري على الحكم . وفي الوقت نفسه كانت قوات « جيش البركان » في الجنوب الغربي من إقليم وددى توالى الهجمات ضد قوات جبهة الشمال التابعة لحسين حبري . أما الجيش الثالث الذي انتشر في جزر بحيرة تشاد فقد تولى عملية منع شركة أمريكية (كوكوك) من استغلال البترول الذي اكتشف في المنطقة . ثم نجحت قوات حسين حبري في الاستيلاء على محطة الاذاعة الوطنية في العاصمة ولكن القوات التابعة للرئيس معلوم قامت بحرقها منعاً من قيام انقلاب عسكري . وتصاعد القتال في العاصمة بين قوات جيش الشمال (حسين حبري) والقوات الحكومية (الرئيس معلوم) وأجبرت الأولى الثانية على التراجع حتى منطقة المطار الدولي في الجزء الغربي من المدينة حيث حاول رئيس فرقة البوليس الكولونيل كاموجي مقاومة قوات جيش الشمال .

التحرك السوداني وقرار وقف إطلاق النار (١٨ فبراير ١٩٧٩) :

وفي ٢٢ فبراير ١٩٧٩ نشب قتال دام في اقليم « لوجوني » بمدينة « موندو » بين السكان المسيحيين والوثنيين والتجار المسلمين بمدينة صرح باقليم تشاري المتوسط وهو وطن قبائل السارا . أما في العاصمة فقد توالى هجرة الكوادر من السارا الذين كانوا يشكلون نظام حكم الرئيس فيليكس معلوم وفي الوقت نفسه التفت مجموعة من الضباط حول الكولونيل ديوجو الذي تولى رئاسة القوات المسلحة التشادية وأخذوا يحثونه على تولى كافة سلطات السكان الجنوبيين لحين عقد مؤتمر القمة . أما في الغرب فإن كتية من قوات الجيش الثالث (جناح آخر منشق عن جبهة فرولينات ويقوده عبد الرحمن أبوبكر) احتلت مدينتي ماو ومصاكو . وحتى عشية يوم ٧ مارس ١٩٧٩ الذي تجدد لعقد مؤتمر القمة فإن القتال كان في تصاعد مستمر بين الأطراف المتنازعة . أما في نجامينا فقد وافق كل من الرئيس معلوم وحسين حبري على مبدأ قدوم قوات نيجيرية لمراقبة احترام قرار وقف إطلاق النار بين قوات جيش الشمال والقوات المسلحة التشادية .

جهود المصالحة :

مؤتمر كانو الأول (٧ - ١٦ مارس ١٩٧٩) واثاره على مسار الصراع :

تقرر عقد مؤتمر القمة في مدينة « كانو » (بنيجيريا) على أن يرأسه رئيس أركان حرب القوات النيجيرية الجنرال شهوبار عدا كما تحضره وفود من الدول المجاورة الستة (ليبيا ، النيجر ، نيجيريا ، الكاميرون ، جمهورية وسط افريقيا ، السودان) . يحضره ممثلون عن الأطراف الخمسة المتنازعة (الرئيس معلوم ، حسين حبري ، جوكوني ودي ، أصيل أحمد ، إبا صديق) وقد بدأ المؤتمر بتأجيل أعماله لمدة ٢٤ ساعة ويرجع السبب إلى أن كلا من الرئيس معلوم وحسين حبري كان يرفض الرحيل عن العاصمة قبل الآخر ، وأخيرا تم الاتفاق على قدوم قوات نيجيرية للحفاظ على وقف إطلاق النار في العاصمة . وبهذا بدأ المؤتمر أعماله في ١٠ مارس وتوصل في ١٦ مارس ١٩٧٩ إلى اتفاق مبدئي أهم ما نص عليه :

- ١ - تشكيل حكومة مؤقتة للوحدة الوطنية من أجل الإعداد للانتخابات العامة .
- ٢ - إقامة منطقة منزوعة السلاح حول نجامينا على قطر يبلغ ١٠٠ كم .
- ٣ - العفو عن جميع المعتقلين السياسيين .
- ٤ - يبقى الاتفاق مفتوحا أمام أطراف أخرى لم

كان من الطبيعي أن يؤدي هذا التدهور في أوضاع العاصمة إلى إثارة قلق الدول المجاورة لتضاد وخاصة السودان . ومن جهة أخرى كانت القوات المسلحة الفرنسية الموجودة في نجامينا قد اتخذت هذه المرة موقفا محايدا . فبذل السودان جهودا دبلوماسية بين أطراف الصراع أسفرت عن توقيع اتفاق في ١٨ فبراير ١٩٧٩ لوقف إطلاق النار لإعادة الحياة الطبيعية بين أطراف الصراع في إطار مؤتمر مصالحة على مستوى القمة . وأهم ما نص عليه الاتفاق :

- ١ - ضرورة بقاء القوات الموجودة في مراكزها وعدم القيام بعمل من أجل دعمها .
- ٢ - تشكيل لجنة للإشراف على قرار وقف إطلاق النار ، تضم ممثلين عن الأطراف المتنازعة بالإضافة إلى اثنين من الفرنسيين .
- ٣ - ضرورة ضمان حرية المرور للسكان المدنيين .
- ٤ - عقد مؤتمر للقمة يضم ممثلين عن جميع أطراف النزاع : الرئيس فيليكس معلوم وحسين حبري وجوكوني ودي (رئيس المجلس الثوري لجبهة فرولينات) وربما أيضا أصيل أحمد قائد قوات جيش البركان .

ويلاحظ أن التفاوض من أجل قرار وقف إطلاق النار قد طرح فكرة التسوية الفيدرالية كحل لحسم الصراع القائم في تشاد ، ولكن الأطراف لم تتفق عليها . فقد صرح الرئيس معلوم أنه لا يعارض مثل هذه التسوية ولكنه لا يريد أن يتخذ أي مبادرة في هذا الشأن حتى لا يبدو المسئول عن انقسام تشاد . أما جبهة فرولينات فقد عارضت بشدة أية فكرة فيدرالية كما صرح د . إبا صديق في الجزائر أن مثل هذه الفكرة تعني تقسيم تشاد وقد أدى التطلع إلى هذا المؤتمر إلى سياق محموم بين أطراف النزاع من أجل الحصول على مركز أفضل وقت للتفاوض . وكان هذا يعني تصاعدا جديدا في القتال ليس فقط في نجامينا بين حسين حبري وفيليكس معلوم بل أيضا في سائر أنحاء البلاد بين مختلف أجنحة جبهة حركة التمرد والقوات الحكومية وقوات جيش الشمال التابعة لحسين حبري . فلم يمض أيام قليلة على توقيع الاتفاق حتى شنت قوات جبهة فرولينات هجوما أدى إلى احتلالها كافة منطقة الحدود الفاصلة بين تشاد والسودان كما وصلت وحداتها القادمة من الشمال إلى مسافة تقل عن ٢٠٠ كم من نجامينا بعد أن احتلت ثلاث محافظات وأربع بلديات (بول ، بلتين ، أراضا ، ايريا ، غيرة ، ادري) .

توقع بعد ، ولم تمثل في المؤتمر .

٥ - تشكيل لجنة مراقبة محايدة ، يرأسها ضابط نيجيري ، وتضم عضوين من كل من الدول الست المجاورة . وتختصر مهمة اللجنة في مراقبة الاتفاق .

٦ - عقد مؤتمر ثان في كاتو في بداية ابريل ١٩٧٩ لمواصلة الجهود المبذولة من أجل تسوية النزاع التشادي .

وقد وقع الاتفاق كل من الرئيس فيليكس معلوم وحسين حبري وجوكوني ودي وأبو بكر عبد الرحمن (زعيم الحركة الشعبية لتحرير تشاد المنشقة عن الجيش الثالث) .

ويكمن استخلاص العوامل الجديدة التي أدخلها مؤتمر كاتو الأول على الرقعة السياسية التشادية كالآتي :

١ - أنه لأول مرة في تاريخ تشاد المستقل ، ومنذ قيام حركة التمرد يأتي بتسوية أفريقية وبالتالي فقد أصبح الوجود العسكري الفرنسي لا محل له في تشاد لهذا أعلنت باريس في ٢٠ مارس ١٩٧٩ قرارها بسحب قواتها عن تشاد .

٢ - أن المؤتمر أبرز نقطة التقاء بين جميع الاتجاهات السياسية التشادية وهي الرغبة المشتركة في الحفاظ على وحدة البلاد داخل الحدود التي ورثتها عن العهد الاستعماري .

ومنذ تشكيل المجلس المؤقت ، بدأت الحياة السياسية في تشاد تتجه إلى تحقيق الوحدة الوطنية وإلى محاولة تقادي انفصال الاقليميين الجنوبيين (لوجوني وشاري) وكان المجلس المذكور يضم ٤ وفود تمثل : القوات المسلحة التشادية وقوات جيش الشمال (حسين حبري) وفرويلينات (اتجاه جوكوني ودي رئيس المجلس والجيش الثالث (أبو بكر عبد الرحمن) .

مؤتمر كاتو الثاني (٣ - ١١ ابريل ١٩٧٩) :

لم تكن مراقبة تنفيذ اتفاق المؤتمر الأول مهمة يسيرة وهو ما بدا واضحا عند عقد مؤتمر كاتو الثاني . فقد طرح هذا الأخير مشكلة تمثيل الاتجاهات السياسية التي يحق لها التوقيع على اتفاق كاتو الأول . ثم أن الاتجاهات الأربعة الممثلة داخل المجلس المؤقت لم تتفق على صيغة الحكومة الديمقراطية التي ستؤدى إليها أعمال المجلس ولكن أهم مشكلة لاحت للنقاش عليها خلال المؤتمر الثاني تتعلق بمشاركة ليبيا في المؤتمر ،

فقد أوضح وفد فرويلينات وقوات جيش الشمال أن ليبيا لا يحق لها المشاركة لأنها قد انتهكت اتفاق ١٦ مارس بمنحها مساعدة إلى أصيل أحمد وتسليحها جيش البركان مما أتاح لهذا الأخير التقدم في اتجاه الجنوب كما أن ليبيا حشدت قواتها على الحدود . كذلك رفض الوفدان اشتراك د . أبأ صديق الذي يمثل جناحا من فرويلينات وأصيل أحمد في التوقيع على اتفاق كاتو . ثم أن القوات النيجيرية التي تشكل « القوة المحايدة » من أجل احترام وقف إطلاق النار أصبحت غير قادرة على أداء مهمتها حدث من الوصول إلى اتفاق جديد .

تشكيل حكومة وحدة وطنية (مايو ١٩٧٩) :

ولكن في بداية مايو ١٩٧٩ ، تم تشكيل حكومة للوحدة الوطنية في تشاد لتحل محل مجلس الدولة المؤقت . . ومراعاة للوحدة اختار المسؤولون رئيسا للحكومة ينتمي إلى الجيش الثالث الجنوبي وهو السيد مصمد شأوا الذي تزعم الحركة منذ مصرع أبو بكر عبد الرحمن كذلك جاء تعيين الكولونيل كيروجو نائباً لرئيس الوزراء ترضية لسكان السارا الجنوبيين ولكن مع ذلك بقيت اليد العليا داخل الحكومة الجديدة بين أيدي جوكوني ودي وحسين حبري ، فإن الأول قد حصل على وزارة الداخلية بينما حصل الثاني على وزارة الدفاع وعلى أية حال فإن هذا التشكيل الحكومي الجديد ، لم يحسم الأوضاع في الجنوب حيث برز الكولونيل كامجي الذي رفض المشاركة في الحكومة الجديدة ، وقد أسفر استمرار الخلافات عن تجديد القتال في نجامينا وفي أغسطس ١٩٨٠ انسحبت القوات الفرنسية من تشاد ، وتدخلت ليبيا عسكريا لإقامة حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية في نجامينا تعرف باسم (الجونت) برئاسة جوكوني ودي وضمت حسين حبري ووزيرا للدفاع ، على أن تعمل الحكومة تحت إشراف منظمة الوحدة الأفريقية . وفي عام ١٩٨٢ تمرد حسين حبري ، وزير الدفاع في حكومة جوكوني ودي وانقسمت حكومة الائتلاف المكونة من ١٢ حزبا وولعت نجامينا في أيدي حسين حبري في ٧ يونيو ١٩٨٢ ، بعد فرار قوات جوكوني ودي ، وانسحبت حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية (الجونت) - حكومة جوكوني ودي - إلى تيبستي تحت الحماية الليبية .

التدخل العسكري الفرنسي في تشاد

أغسطس ١٩٨٣

(عملية ماننا)

ملايسات التدخل الفرنسي :

في ٦ ديسمبر ١٩٨٢ اتهم محمد نوري عضو مجلس قيادة الثورة التشادية (التابع لحسين حبري) الرئيس الليبي معمر القذافي بالتوحد إلى جمهورية أفريقيا الوسطى لاستخدام أراضيها كقاعدة لاثارة الاضطرابات في جنوب تشاد . ثم شهد شهر فبراير ١٩٨٣ تكرار اتهام تشاد ليبيا بتجديد المرتزقة للعمل على ضم تشاد ، واستعدادات الأخيرة لمواجهة النوايا التوسعية الليبية .

وقد أعقب ذلك عودة قوات جوكوني وددى إلى الزنجف جنوبا بدعم عسكري ليبي حتى سقطت مدينة فيالارجو الاستراتيجية في أيدي قوات جوكوني وددى ، فكان القرار الفرنسي بالتدخل فيما عرف باسم « عملية ماننا » .

عملية ماننا :

« عملية ماننا » هو الاسم الحركي للتدخل العسكري الفرنسي في تشاد .

وقد بدأت تلك العملية ، في ١٥ أغسطس عام ١٩٨٣ بنشر الليات ، قوامها ٣٥٠٠ جندي وسعت دورها تدريجيا من الدفاع عن نجامينا إلى حماية الجزء الأكبر من الأراضي التشادية جنوب خط عرض ١٥ من غارات جوكوني .

وقد تمثل الهدف الرئيسي لهذه العملية لتدعيم حكومة حسين حبري في إطار مهمة محددة تقتصر على « الردع » دون أن تطمح إلى استعادة الاقليم المحتل من قبل القوات المنشقة . أي أن هذه القوة ستدافع عن الخط الأحمر الذي يمر في وسط تشاد ويفصل بين قوات جوكوني وددى من جهة وقوات حبري من جهة أخرى ولكنها لن تتجاوز ، فالجيش الفرنسي يلعب لعبة الانتظار غير راغب في فرض الحل العسكري ، ولذا تمركزت القوات الفرنسية في أربع مدن رئيسية على خط عرض ١٥ هي صلال في الغرب وبيشي وادادا وبلتين في الشرق . والمعروف أن قرية أم شالوية التي تسيطر عليها قوات حسين حبري والواقعة على بعد ١٠٠ كم^٢ من المواقع الفرنسية فقد تعرضت في ١٩٨٢/٩/٨ لهجوم من قبل قوات جوكوني وددى التي تساندها القوات الليبية وقد صرح وزير الاعلام التشادي بأن القوات الفرنسية لم تشارك في صد هذا الهجوم مما يدل على أن هذه القوات خاضعة لأوامر مشددة بتجنب حدوث مواجهة مع القوات الليبية . حيث كان الخط الأحمر محددًا بخط عرض ١٥ شمالا ، ثم اضطرت فرنسا لاتخاذ بعض التدابير الوقائية بتجديدها خطا أحمر

جديدا يمر من الشرق موازيا لخط عرض ١٦ شمالا حتى كورتوري ثم يمر بعد ذلك من خط الأبار قبل الاتواء قليلا ، ناحية الشمال حتى الحدود النيجيرية ومن ثم فقد تقاربت مناطق تدخل الجيش الفرنسي ، من العناصر الليبية . وفق ما ادعت فرنسا بينما أنكرت ليبيا وجود قوات لها خارج حدودها الجنوبية وقد جاء هذا التحرك في يناير ١٩٨٤ بعد اشتباك في زيجوى في غرب تشاد أسقطت فيه طائرة جاجوار تابعة للقوة الفرنسية . بعد هذا استمرت حالة الجمود العسكري بينما تعددت الاتصالات بين فرنسا وليبيا على ما يلي بيانه . كانت عملية ماننا أكبر عملية عسكرية لفرنسا فيما وراء البحار منذ انتهاء حرب الجزائر . ويمكن تلخيص بواعثها فيما يلي :

١ - تحكم السياسة الفرنسية تجاه تشاد مصالح بعيدة المدى ، فمعظم صادرات تشاد وبصفة خاصة - القطن - المحصول الرئيسي - يورد إلى فرنسا ، كذلك احتفظت فرنسا بقاعدة عسكرية في بركي وايندي بعد الاستقلال .

٢ - تعمل فرنسا على توفير الحماية للنظم الموالية لها بين الدول الأفريقية الناطقة بالفرنسية . فقد سبق أن قامت فرنسا بإرسال فرقتين لتعزيز القوات الفرنسية المتمركزة في جمهورية أفريقيا الوسطى ، وأرسلت عددا من طائرات الجاجوار إلى الجابون فالتدخل الفرنسي في رأى بعض المراقبين - أسهم في إظهار مصداقية فرنسا لدى الدول الناطقة بالفرنسية في أفريقيا .

اتفاق الانسحاب المتزامن من تشاد بين ليبيا وفرنسا

سبتمبر عام ١٩٨٤

أهم تطورات الصراع وجهود الحل حتى سبتمبر ١٩٨٤ :

في فبراير ١٩٨٤ اتفق كلود شيسون وزير الخارجية الفرنسي السابق مع الرئيس الليبي القذافي على سحب القوات الفرنسية والليبية من تشاد في حالة التوصل إلى حل سياسي وسط بين حسين حبري وجوكوني وددى . لكن الخلاف اقدم بين فرنسا وليبيا مرة أخرى عندما أعلنت فرنسا عن رغبتها في سحب القوات الفرنسية والليبية على امتداد ٥٠ كيلومترا من المواقع المتمركزة فيها كاختبار لحسن نوايا الطرفين إلا أن طرابلس رفضت الاقتراح الفرنسي . ثم عرض الرئيس الليبي معمر القذافي على فرنسا عن طريق المستشار النمساوي

برونوكرايسكى في مايو ١٩٨٤ استمداده لسحب ما اسماء « بالخبراء الذين توجهوا إلى تشاد لمساندة الحكومة الشرعية فيها » وقد ساق اسبابا معينة لرغبته في الانسحاب المتزامن من تشاد تتمثل في الرغبة في دعم علاقات ليبيا مع فرنسا والتحرك المشترك معها مع افريقيا والعالم العربي .
ويضيف المراقبون إلى تلك الاسباب :

(١) أن الرئيس الليبي معمر القذافي اقتنع بأنه لن يكون هناك حل عسكري للصراع على السلطة في تشاد .
(ب) أن الشعب الليبي لم يشأ أن أكثر من ١٥٠٠ جندي قد قتلوا خلال التدخل العسكري في عامي ١٩٨٠ ، ١٩٨٢ .

(جـ) كما أن الشيخ ابن عمر - أحد أقطاب مجموعة ودي وزير دفاعه - قد أقر بأن من مصلحة ليبيا وفرنسا الانسحاب من تشاد .

ثم قام المستشار النمساوي السابق كرايسكى بالوساطة بين فرنسا وليبيا حيث نقل من الأخيرة اقتراحات بسحب قوات البلدين فوراً وبصورة متزامنة دون الانتظار حتى الاتفاق على حل سياسي بين الأطراف المحلية المتنازعة ولكن فرنسا لم تستجب لتلك الاقتراحات - كذلك استغل الرئيس الفرنسي ميتران الفرصة السانحة نتيجة إبرام اتفاق الوحدة الليبية المغربية لطلب وساطة العامل المغربي لإيجاد مخرج دبلوماسي لازمة تشاد بسحب القوات الليبية والفرنسية والعمل على حمل الأطراف التشادية المتنازعة على التفاوض لوضع نهاية للآزمة التشادية ، وقد أسفرت تلك الجهود عن توقيع الاتفاق الفرنسي الليبي في ١٦ سبتمبر ١٩٨٤ - بشأن الانسحاب المتبادل من تشاد والتي بدأ سريانها من ٢٥ سبتمبر ١٩٨٤ وهذا هو نص إعلان الاتفاق كما صدر عن الجانب الفرنسي :

توجه وزير العلاقات الخارجية الفرنسية ، إلى طرابلس ، تلبية لدعوة من على التركي سكرتير اللجنة الشعبية للمكتب الشعبي للاتصالات الخارجية واستقبله العقيد القذافي مرشد الثورة .

وقد أعربت الجماهيرية الليبية والحكومة الفرنسية عن رغبتها في تنمية العلاقات والتعاون بينهما وفي إزالة كل ما يعرقلها .

وقد قررت الجماهيرية الليبية والحكومة الفرنسية ، الشروع في أقرب وقت ممكن في الانسحاب الكامل والمتزامن للقوات المسلحة الفرنسية ، وعناصر المساندة الليبية لحكومة الوحدة الوطنية الانتقالية من تشاد ،

وكذلك سحب الأسلحة والمعدات .

وسوف يبدأ الانسحاب يوم ٢٥ سبتمبر ١٩٨٤ .

أهم بنود الاتفاق :

١ - انسحاب جنود عملية « ماننا » وعددهم ٣٠٠ جندي وبمدرعاتهم وطائراتهم الهليكوبتر ووسائلهم المضادة للطائرات والدبابات ، تدريجي ، من الخطوط المتقدمة موسور وصلال في الشرق وأرادا بيلتين ابيشيه في الغرب إلى نجامينا ومنها إلى دول أفريقية أخرى وإلى قواعدهم الفرنسية .

٢ - من الجانب الليبي - يتلخص الأمر في سحب العناصر العسكرية المساندة لحكومة الوحدة الوطنية الانتقالية في وقت متزامن . أي أولاً سحب عناصر الحشد العسكري الجنوبي (بين خط فيالارجو / قاد وخط أوجوت / جويو / أونيانجا كبير) وهذا الحشد الهجومي يقدر بحوالي ٦٠٠٠ جندي مزودين بمدرعات ثقيلة وبوسائل ضخمة مضادة للطائرات وبمدرعات وطائرات خفيفة . . وطائرات هليكوبتر للهجوم والنقل وبمدرعات الكترونية متطورة : وهذا هو التهديد العسكري الرئيسي ضد قوات حسين حبري ثم تأتي بعد ذلك القوات المنتشرة في المنطقة تيبستي في الطريق إلى زوار وبداءى .

موقف الاتفاق من قطاع أوزو :

تتمثل النقطة الهامة الوحيدة ، التي يبدو أنه لم يتم التوصل إلى أية تسوية لها والتي تظل نقطة الغموض الرئيسية في الاتفاق - الفرنسي الليبي في قطاع أوزو . ففي حقيقة الأمر أنه بصرف النظر عن مشكلة السيادة على هذا الجزء من أرض تشاد تطرح المشكلة العسكرية البعثة المتصلة بالوجود العسكري الليبي ، في هذه المنطقة ، التي لم يعرف ما إذا كانت قد أدرجت في الاتفاق أم لا ، ولا سيما مشكلة قاعدة أوزو حيث تنتشر عدة كتائب ليبية ودبابات ووسائل للدفاع الجوي وطائرات هليكوبتر ومقاتلات طراز ميراج وسوخوى ٢٢ .

بواعث طرق الاتفاق وراء إبرامه :

بواعث ليبيا للموافقة على الانسحاب :

١ - رغبة ليبيا في تهدئة مواقف الدول الغربية تجاهها (وبخاصة ألمانيا الغربية أكبر مستورد للنفط من ليبيا ، والولايات المتحدة التي ستولى شق نهر صناعي في ليبيا تكلفته بمشرات المليارات من الدولارات) .

٢ - رغبة ليبيا في تهدئة مخاوف الجزائر بعد اتفاق

المجال الصناعى إلى مليار دولار، وقيام الشركات الفرنسية بالتفقيب عن البترول، فضلا عن التعاون العسكرى) .

الأثر المباشر للاتفاق :

١ - إن تشكيلا فرنسيا كبيرا ، يتضمن وسائل جوية حول خط أوجيت/ جويو/ أونتيجا كبير سوف يبقى ، حول تشاد انتظارا لتسوية الصراع فيها . كما أنه يمكن الاعتقاد بأن ليبيا ستحتفظ بعدد كبير من القوات على طول حدودها الجنوبية .

٢ - إن انسحاب قوات (مانتا) لا يقتضى مطلقا وقف التعاون العسكرى بين باريس ونجامينا في إطار إتفاقية ١٩٧٦ . وسوف تترك باريس لدى القوات المسلحة التشادية بعثة كبيرة للمساعدة العسكرية الفنية ، وستمنح حسين حبرى مساعدة تتناسب مع المساعدة التى يقدمها القذافي إلى قوات الحكومة المؤقتة للوحدة الوطنية . وقد سلمت باريس إلى نجامينا مؤخرا نحو ألف بندقية . وتقرر أن تكون تشاد في عام ١٩٨٥ أحد البلدان الأفريقية القلائل التى ستقدم لمباريس مساعدة عسكرية أكبر حجما تزيد بنسبة عشرين في المائة من المساعدة المقدمة في عام ١٩٨٤ .

٣ - أصبح في مقدور ليبيا بعد اتفاقها مع فرنسا حول الانسحاب التزامن من تشاد ، واتفاقها الوجدوى مع المغرب ، أن تجرى خفضا ملحوظا في أسعار بترولها لاجتذاب العملاء التقليديين للجزائر . بل لقد سبق هذا أن فرنسا ضاعفت مشترياتها من البترول الليبي عامى ١٩٨٢ ، ١٩٨٤ مما أدى إلى انخفاض طلبها على البترول الجزائرى إلى النصف .

موقف اطراف الصراع الداخلى من الاتفاق :

موقف الرئيس حسين حبرى :

لوحظ أن الرئيس التشادى حسين حبرى لم يخطر بعزم فرنسا على توقيع الانسحاب التزامن مع ليبيا إلا في اليم الذى أعلن فيه التوقيع ، الأمر الذى لم يخفف من وقعه على حبرى إلا دعوة الرئيس الفرنسى ميتران له بزيارة باريس لتوضيح التحرك الفرنسى وقد قام الرئيس التشادى حسين حبرى بزيارة باريس في ٥ أكتوبر ١٩٨٤ أسفرت عن إعرايه بصفة عامة عن ارتياحه لاتفاق الانسحاب التزامن لمصلحة كافة الأطراف المعنية ، مع تمسكه بأن يكون الانسحاب شاملا وإن لم يخف استمرار أزمة الثقة بينه وبين الرئيس الليبي معمر القذافي . ولهذا أصر حبرى على رفض تواجد مراقبين من بنين لمراقبة الانسحاب

وجدة، بين ليبيا والمغرب ، حيث أن الجزائرمن أنصار المساس بالحدود الموروثة من أيام الاستعمار بينما ترى ليبيا أنه ينبغي إزاحة الوجود الاستعمارى حيث أمكن ذلك .

٣ - سعى ليبيا لتقنية العلاقات مع فرنسا لحياء دور الأخيرة في قضية الشرق الأوسط بما يقدم المنظور الليبي ، وأهم ما تسعى إليه ليبيا في هذا الصدد تعزيز دعوة فرنسا لانعاش فكرة المؤتمر الدولى في الشرق الأوسط .

٤ - ارتفاع تكاليف الوجود الليبي في تشاد في وقت انخفضت فيه عائدات البترول الليبي مع سعى ليبيا في الوقت نسه إلى انجاز مشاريع تنموية استراتيجية .

٥ - عدم قدرة أى من طرفي الصراع المباشرين على حسم الصراع لصالحه .

٦ - تنظر ليبيا بحدوث وتقرب لتطور الأوضاع الداخلية في تشاد ، فمصلحتها في تشاد تقتضى على أقل وجود حكومة موالية لها في نجامينا ، لا تكون من القوة بحيث تطالبها في مرحلة لاحقة بإقليم أوزو ، وهذا يقسر التواجد الليبي المسيطر على شمال تشاد .

٧ - قد تفسر رغبة ليبيا في الانسحاب من جزء من أراضي تشاد على ضوء حساباتها باحتمالات عودة الصدام بين الطرفين المتنازعين فتتقنع الدول الإفريقية بأهمية الوجود الليبي في حفظ الأمن والاستقرار الأمر الذى تترقب له فرنسا . حيث خرجت قواتها من تشاد لتتمركز في دولة قربية هي الكاميرون ، ويمكنها العودة بسرعة إذا عاودت ليبيا الزحف داخل أراضي تشاد .

بواعث فرنسا للموافقة على الانسحاب :

١ - التخلص من أعباء الاتفاق على الوجود العسكرى في تشاد (٣٠٠ ألف دولار يوميا) .

٢ - الرغبة في العودة للتعاون مع دمشق باستثمار العلاقات الوثيقة بين ليبيا وسوريا .

٣ - الرغبة في الحفاظ على علاقات جيدة مع كافة دول المغرب العربى .

٤ - استثمار تراجع مصداقية الولايات المتحدة في المنطقة العربية لطرح البديل الفرنسى في مجالات الوساطة والمبادرات وتسويق السلاح الفرنسى .

٥ - رغبة حكومة الرئيس ميتران في رفع رصيداها الداخلى قبل انتخابات ١٩٨٦ ، وهو الرصيد الذى امتاز بصورة ملموسة إثر التدخل في تشاد رغم حجم المصالح الفرنسية في ليبيا (هناك خمسون شركة فرنسية تعمل في ليبيا ، وتصل قيمة الاتفاقات بين فرنسا وليبيا في

المتزامن ، نظرا لأن آيبيا هي التي اختارتهم ، كما أن
بنين شاركت عام ١٩٨٠ في القتال إلى جانب القوات
الليبية ضد قوات حبري المسماه (الغانت) .

موقف جوكوني ودي :

رفض جوكوني وبدى اعتراض حبري على وجود
مراقبين من بنين واتهامه بمحاولة عرقلة الانسحاب ،
كما تمسك بأن مشكلة اختيار المراقبين تخص فرنسا
وليبييا والواقع أن الشاغل الرئيسي لجوكوني ودي كان
يتمثل في أن عناصر المساعدة الليبية داخل صفوف قواته
لا بد أن تغادر الأراضي التشادية نتيجة للاتفاق .

مواقف الأطراف الاقليمية والدولية من التطورات الاخيرة للصراع واتفاق الانسحاب المتزامن :

(١) الجزائر :

١ - في الوقت الذي أعلنت فيه الجزائر ارتياحها
للاتفاق كخطوة نحو تسوية النزاع فقد استأثرت لأبرام
الاتفاق بصورة تجعلها منظمة الوحدة الافريقية التي
تراها الجزائر الاطار الطبيعي لتسوية المشكلات
الافريقية ، وإن لم تتدخل الجزائر في هذه المشكلة
بصورة مباشرة .

٢ - تتخوف الجزائر من احتمالات قيام الجيش
الليبي - لدى عودته من الأراضي التشادية - بممارسة
ضغوطه على الحدود مع الجزائر .

٣ - تخشى الجزائر أن يكون هناك تقاضم ليبي -
فرنسي للسكوت عن مطالبة ليبيا بالانسحاب من قطاع
« اوزو » في شمال تشاد ، لأن معنى ذلك وجود سابقة في
القارة الافريقية لها اثارها السلبية بالنسبة للجزائر التي
تسعى لتسوية سلمية للخلافات حول الحدود مع ليبيا ،
كما نجحت من قبل في توقيع اتفاقات لتعين الحدود مع
كل من المغرب وموريتانيا والنيجر ومالي وتونس .

(ب) الدول الافريقية المجاورة :

(زائير - برازافيل - الجابون - افريقيا الوسطى) .
١ - ترى كل من زائير وبرازافيل والجابون أن تشاد
جزء من منطقة وسط افريقيا ومن ثم فإنها معنية
بالصراع في تشاد (رفض التشاديين التابعون للحزب
التقدمي التشادي بزعامة الانتقالي جيريل ليزيت الموافقة
على مشروع طرحه برتيمى يوجاندا رئيس المجلس
الاعلى لافريقيا الاستوائية قبل استقلال المستعمرات
الفرنسية في وسط افريقيا بإنشاء جمهورية افريقيا
الوسطى التي تضم الكونغو وأوجني شاري (افريقيا

الوسطى) وتشاد . . ويبنى التشاديون ذلك الموقف على
أساس أن وحدة الحدود لا تكفي لتحل محل وحدة
الثقافة) .

٢ - وقد قامت الجابون منذ عام ١٩٨٢ بمحاولتين
لترتيب لاعداد اجتماع للمصالحة بين الأطراف
المتصارعة في تشاد ، ولكن المحاولتين انتهتا إلى
الفشل .

٣ - كما هت زائير لنجدة حسين حبري وأرسلت
إليه قوات في الثالث من يولييه ١٩٨٢ وساهمت منذ ذلك
الحين في تشكيل قوة كوماندوز تابعة للقوات المسلحة
الوطنية التشادية .

٤ - أما برازافيل فإنها تلح مطالبتها بعقد مؤتمر
مصالحة ، خاصة بعد أن لجأ إلى برازافيل عدد كبير من
معارضى حبري .

٥ - يشعر الرئيس كولنجا رئيس جمهورية افريقيا
الوسطى بالقلق بسبب نزوح حوالى ٤٥ ألف لاجيء من
تشاد إلى أراضي جمهورية افريقيا الوسطى منذ
أغسطس ١٩٨٤ وهجمات بعض المتمردين الذين
تدعمهم ليبيا من أراضي تشاد على قرى الحدود في
افريقيا الوسطى وساعدتهم لمحاولة الانقلاب الفاشلة
ضد حكم الرئيس كولنجا على يد الجنرال ميكيو عام
١٩٨٢ .

الأطراف الدولية :

الولايات المتحدة :

تتمثل مصلحة واشنطن في تشاد في مجالين :

١ - المجال السياسي : وينطلق من نظرة إدارة
الرئيس ريجان إلى طبيعة الأزمة في تشاد في إطار
التنافس بين الشرق والغرب ، بحيث ترى أن النظام في
ليبيا عميل للاتحاد السوفيتي وجوكوني ودي عميل
لنظام القذافي في ليبيا ومن ثم فإن انتصاره يعنى نجاحا
للفوز السوفيتي ، ومن ثم فلا بد من تدعيم جناح حسين
حبري المعارض لنظام القذافي والاتحاد السوفيتي .
٢ - المجال الاقتصادي : ويتمثل في قيام شركة النفط
الامريكية « كوتكو » بالتنقيب عن البترول في الأراضي
التشادية .

ونتيجة لهذه العوامل فإن واشنطن ينتابها القلق
تجاه نوايا فرنسا في تشاد ونواياها على صعيد العلاقات
مع ليبيا ولذلك لم تتردد واشنطن في أن تدع صراحة
الاتفاق الفرنسي الليبي . كما أن عودة طائرات
الاستطلاع الفرنسية إلى التحليق فوق تشاد وتوسيع
كلود شيلسون في نوفمبر ١٩٨٤ حول احتمال عودة

من السنغال . وفي نهاية الأمر تحملت باريس وطرابلس عملية الاشراف على الانسحاب سواء في أقصى شمال تشاد حيث ترابطت القوات الليبية أو في المنطقة التي رابطت فيها القوات الفرنسية المشتركة في عملية «مانتا» .

٣ - تبين لفرنسا استمرار تواجد قوة ليبية في شمال تشاد .

ويتبين عدم وضوح الوضع بالنسبة لانسحاب القوات الليبية وفقا للاتفاق من تسلسل التصريحات والتطورات منذ توقيع الاتفاق حيث تكررت في الأشهر الثلاثة التالية على الاتفاق التصريحات الليبية باعتزام الانسحاب من تشاد مع التأكيد على أن قطاع أوزو في شمال تشاد «جزء لا يتجزأ من ليبيا» بينما تبين لفرنسا أن القوات الليبية لم تنفذ الانسحاب وفقا للاتفاق وأنها سحبت من «فايالاو» العقاد المستعمل فقط وأن لديهم في فايالاو ١٦ طائرة وأنهم يعدون ممرا للهبوب قد يمتد إلى ثلاثة آلاف متر . هذا في الوقت الذي أتمت فيه قوات كل من فرنسا وزائير انسحابها من تشاد ، وتركزت القوات الفرنسية المنسحبة في أراضي الكاميرون المجاورة .

التطورات الأخيرة في الجهود الدولية لحل الصراع : مؤتمر برازافيل (أكتوبر ١٩٨٤) :

في ١٣ سبتمبر ١٩٨٤ أعلن مستشار الرئيس الفرنسي للشؤون الأفريقية أن حكومة تشاد والأحزاب المعارضة لحبري وافقت على عقد مؤتمر للمصالحة الوطنية في برازافيل . وبما ذلك أن أعلنت الحكومة التشادية في بيان رسمي لها في ١٧ أكتوبر موافقتها على الاشتراك في الاجتماع التحضيري لمؤتمر المصالحة الوطنية في برازافيل وتحضره جميع الأطراف المتصارعة في تشاد . وقد جاء هذا الإعلان عقب لقاء قمة في باريس في ٥ أكتوبر ١٩٨٤ ضم رؤساء فرنسا وساحل العاج والجاون وتشاد بهدف إقناع الأخير بحضور مؤتمر برازافيل وبحث كيفية مراقبة انسحاب القوات الفرنسية والليبية من تشاد وإشراك خصوم حبري في الحكومة ثم أعلنت حكومة الاتحاد الوطني الانتقالية بزعامة جوكوي ودي في ٢١ أكتوبر موافقتها على اجتماع المصالحة في برازافيل في ٢٤ أكتوبر ١٩٨٤ بدا الاجتماع التحضيري لمؤتمر برازافيل وكان أول ما واجهه المؤتمر هو إعلان وزير خارجية تشاد رفض حكومته لتحويل تشاد إلى دولة فيدرالية أو تقسيم جيشها إلى وحدات محلية شبه مستقلة .

القوات الفرنسية إلى مواقعها في تشاد ، أثارت قلق الإدارة الأمريكية التي تعلن أنها تعتبر التفاوض مع الغدائي بمثابة التفاوض مع الشيطان .

مصر :

يرتبط الاهتمام المصري بتشاد بعاملين : الاهتمام بالدائرة الأفريقية عموما ، وأهمية تشاد للأمن القومي السوداني الوثيق الصلة بالأمن القومي المصري . وعندما استقبلت قوات جوكوي ودي على مدينة فايا لارجو بمساندة ليبية في مايو ١٩٨٢ أعلنت وزارة الخارجية المصرية أن (مصر تراقب باهتمام بالغ تطورات الموقف في تشاد ومحاولات التآمر الخارجية ضد سلامة تشاد واستقرارها) وفي ٢٧ يونيو صرح الرئيس مبارك « بأن ما يحدث في تشاد أمر محزن ومؤسف لأن ما تقوم به ليبيا هناك مبدأ خطير وفي أغسطس صرح بأن مصر لن تحارب أبدا ضد جيرانها بسبب الوضع في تشاد ، لأن ليبيا دولة عربية أفريقية وتشاد دولة أفريقية وعريقة واشترك مصر في الصراع الدائر لن يحل المشكلة ولكنه سيزيدها تعقيدا .

ويمكن بلورة الموقف المصري من الوضع في تشاد - والذي أعلنته مصر أمام اجتماعات القمة الأفريقية التاسعة عشرة في أديس أبابا (يونيو ١٩٨٢) - في النقاط التالية :

- ١ - انسحاب كافة القوات الأجنبية من أراضي تشاد .
 - ٢ - تأييد مبدأ الحوار والتفاوض بين الأطراف المتصارعة دون أية وصاية خارجية .
 - ٣ - دعم وتأييد الحكومة الشرعية في تشاد بزعامة الرئيس حسين حبري وهي الحكومة التي حظيت بتأييد منظمة الوحدة الأفريقية .
- وقد رحبت مصر بالاتفاق الفرنسي الليبي بشأن الانسحاب المتزامن من تشاد وهدت ليبيا إلى تنفيذ بنود الاتفاق بحسن نية وبما يتفق ومصالح شعب تشاد .
- الصعوبات التي حالت دون تنفيذ الاتفاق :

- ١ - قيام ليبيا ، وفقا لادعاءات حكومة نجامينا ، ببناء معمرات للطائرات شرق فيالارجو ، وإعداد مضايء للسلمة في أماكن مختلفة من مواقعهم السابقة .
- ٢ - اعتراض حكومة نجامينا على قبول مراقبين من بنين للأشراف على الانسحاب وهم مراقبون اختارتهم طرابلس بينما رحبت نجامينا بأن يتولى الاشراف على الانسحاب مراقبون من توغو ، واختارت فرنسا مراقبين

اسباب فشل مؤتمر برافيل للمصالحة الوطنية :
فشل المؤتمر نتيجة إصرار طرفي الصراع المباشرين على الحصول على « كل شيء أولا شيء » .

● **فيمينا** أكد وفد نجامينا أنه يمثل الحكومة الشرعية في تشاد وأن المفاوضات ستتم إنطلاقاً من هذه الخطوة وطالب وفد حسين حبري بضرورة الاعتراف أولاً بها كحكومة شرعية من قبل المتمردين في الحادثات وأن اجتماع برافيل ليس إلا لقاء الحكومة الشرعية مع معارضيه .

● **على الجانب المقابل** أكد وفد حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية أنه لم يأت لتثبيت حسين حبري في مركزه وأنه لا يرى فيه إلا زعيم أحد الاتجاهات وطالب بالعودة إلى اتفاقيات لاغوس التي وقعت عام ١٩٧٩ بالاتجاهات الأحد عشر التي تضمها حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية .

اجتماع ميتران - القذافي :

(كريت - ١٥ نوفمبر ١٩٨٤)

في ١٥ نوفمبر ١٩٨٤ التقى ميتران في كريت بترتيب من رئيس الوزراء اليوناني باباندريو مع الرئيس الليبي القذافي وتقرر في اللقاء أن يحل جميع الجنود الليبيين والفرنسيين عن أراضي تشاد نهائياً وأن للشعب التشادي وحده أن يقرر مصيره وتعهدت فرنسا من جانبها بعدم تأييد أي تدخل محتمل في تشاد من جانب أية دولة ثالثة ، بينما يكون لليبيا في حالة وقوع تدخل من هذا القبيل أن تتدخل من أجل ضمان أمنها . وقد قدر فرانسوا ميتران الجنود الذين لم تسحبهم ليبيا عن تشاد بـ ١٠٠ ألف ، بعد بيان فرنسا في ١٠ نوفمبر بإتمام الانسحاب وإمكان عودة العلاقات الطبيعية بين فرنسا وليبيا . وأضاف ميتران بعد لقاء كريت أن تلك القوات ليس لها طابع عدائي وإنما في تحرك نحو الانسحاب .

التطورات اللاحقة على اجتماع كريت :

أكد وزير الخارجية الفرنسي إثر اجتماع كريت احتمال عودة القوات الفرنسية إلى تشاد ما لم تلتزم ليبيا بسحب قواتها كاملة من تشاد . ولكن في ٢٠ نوفمبر وقع أول اشتباك حقيقي بين الجيش التشادي والقوات الليبية منذ توقيع الاتفاق يوم ١٦ سبتمبر في كاييت على بعد مائتي كيلو متر جنوب فيلا ريجو حيث أعلن وزير الإعلام التشادي أن طائرات هليكوبتر هاجمت مجموعة من القوات المسلحة الوطنية التشادية وإن لم يسفر

الهجوم عن خسائر في المجموعة التشادية . وأعرب عن رأيه في أن الاتفاق كان خدعة من جانب طرابلس لكي تسهل ما أسماه بعامتها التسوية في تشاد ، وأن ليبيا أعادت إلى شمال تشاد قواتها التي سحبتها وذلك عبر ممرات متعرجة في الصحراء . وأن هناك - حسب الوضع في نوفمبر ١٩٨٤ - حوالي ٤ آلاف جندي ليبي يتمركزون حول مدينة فاذا باستثناء الجنود المتمركزين في قطاع أوزو ، وأن الليبيين أوشكوا على الانتهاء من بناء ممر لهبوط الطائرات في أودي - دوم بمنطقة فيالارجو . وفي ٢١ نوفمبر ذكرت صحيفة (ليراسيون) الفرنسية أن ليبيا أرسلت قوات جديدة إلى شمال تشاد ليرتفع عدد هذه القوات إلى ٣٠٠٠ جندي متمركزين بالدبابات وطائرات الهليكوبتر وبطاريات الصواريخ . وفي اليوم نفسه ذكرت صحيفة (لوماتان) الفرنسية أن فرنسا وضعت قواتها المتمركزة في باغي في أفريقيا الوسطى في حالة تأهب (بينها وبين أراضي تشاد ساعتان ونصف طيران من بانجي وساعة ونصف فقط من بويار) ووضعت طائراتها المقاتلة في طراز جاجوار وميراج ف (في أفريقيا الوسطى والجابون . وفي اليوم نفسه أيضاً صرح لوران فايوس رئيس وزراء فرنسا أمام الجمعية الوطنية الفرنسية بأن فرنسا « ستتخذ كافة التدابير الضرورية ، لكي تحمل ليبيا على احترام الاتفاق الخاص بتشاد وأن الانسحاب الليبي يجب أن يكون كاملاً . ولكنه لم يحدد عدد الليبيين الذين لا يزالون في تشاد وقت ذلك التصريح .

في ٢٠ ديسمبر ١٩٨٤ أكد الرئيس الليبي القذافي أن قواته أتمت رحيلها عن شمال تشاد وأعلن أن التفاهم مع باريس حول تشاد أوجد علاقة أفضل بين ليبيا وفرنسا ، وسوف يترتب عليها أن ليبيا ستمنح فرنسا الأولوية دون سائر البلاد الأوروبية الأخرى في شتى مجالات التعاون الاقتصادي والثقافي .

وقد ساد تشاد خلال ديسمبر ١٩٨٤ هدوء مؤقت نتيجة عدم ملاسة فصل الجفاف للجماعات المتمردة المناهضة لحكم الرئيس حبري من جهة وتحسن محصول القطن في جنوب تشاد من جهة أخرى ، حيث إن فصل الجفاف في الشتاء يلائم قوات حسين حبري التي يتألف جزء كبير منها من مواطني الشمال والمناطق الصحراوية ، ومن ثم تصبح أكثر قدرة على القتال ومن هنا كان التحرك المكثف لدوريات قوات حكومة الرئيس حبري مؤكدة وجودها .

وفي أوائل أبريل ١٩٨٥ عاد إلى فرنسا ضباط فرنسيون كانوا في ليبيا منذ ديسمبر ١٩٨٤ لمراقبة

أوشك على الانتهاء . وإن اكتمال بناء هذا المرسي سيضع ليبيا باستخدام الطاقة الكاملة للطائرات المطاردة الليبية من طرازى ميغ وسوخوى السوفيتية الصنع .

الوضع الحالى للقوى السياسية المناهضة لحسنى جبرى :

تضم الآن حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية التى اجتمعت يوم ٧ أغسطس ١٩٨٤ فى سبها (جنوب ليبيا) وشكلت مجلسا وطنيا للتحرير - حزبين : (القوات المسلحة الشعبية) التى يتزعمها جوكوى وددى . (المجلس الديمقراطى للثورة) الذى يرأسه الشيخ ابن عمر ، وقد فقد الكولنيل كاموجى الذى ما زال يلقب بنائب رئيس حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية - قد فقد الكثير من نفوذه فى جنوب تشاد التى كانت تعتبر منطقة نفوذه ، ولم يعد يملك - بالفعل - أى قوات فى شمال تشاد حيث انسحبت العناصر المسلحة للقوات الشعبية والمجلس الديمقراطى للثورة . إلا أن المجلس الديمقراطى للثورة الذى يتزعمه الشيخ ابن عمر تعرض بدوره للانتشاق ، بعد أن أعلن سبعة من زعماء هذه الحركة يوم ٢٤ أغسطس ١٩٨٤ فى باريس ، تكوين لجنة للعمل والتنسيق ، وقد أعلن محمد السنوسى خاطر السكرتير الأول المساعد للمجلس الديمقراطى للثورة قائلا : « نحن نرفض سلطة حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية ونستنكر احتلال ليبيا الواضع لجزء من تشاد ، ونأمل فى أن يذعن الشيخ ابن عمر لصوت العقل ، أو بعبارة أخرى حتى يستجيب لنداء لجنة العمل والتنسيق ويقطع علاقاته مع طرابلس وجوكوى وددى . هذا ولا يبدى السنوسى خاطر وأصدقائه أى تفاؤل بهذا الشأن وذلك لأن الشيخ ابن عمر وصف لجنة العمل والتنسيق بأنها « منظمة زائفة » لا تتمتع بأى صفة لتتحدث باسم الآف المقاتلين والعسكريين والموظفين فى الداخل وفى الخارج . على أى حال فإن تكوين لجنة العمل والتنسيق يعد بمثابة ضربة جديدة إلى سلطة جوكوى وددى .

التطورات الأخيرة للصراع

فى النصف الثانى من عام ١٩٨٥ :

حتى ماير من العام الحالى كانت الحكومة التشادية تكرر تأكيداتها بأن ليبيا لم تكف عن تعزيز وجودها العسكرية فى شمال تشاد وأنها تستعد لشن هجوم نهائى على المناطق الجنوبية (تصريح لوزير خارجية تشاد فى ٢٦ مايو) .

ثم جاءت موافقة جبرى على عدم إثارة قضية منطقة

الانسحاب العسكرية من تشاد . وكانوا قد توجهوا إلى شمال تشاد - فى المنطقة التى استولى عليها معارضو الرئيس حسين جبرى ، بدعم من ليبيا - وذلك لاستطلاع ممر الطيران الجديد فى « وادى دوم » الذى يبلغ طوله ٤ كيلومترات ويصلح لاستقبال قاذفات القنابل الثقيلة ، إلا أن الضباط الفرنسيين تبينوا أن الممر لم يتم رصفه حتى الآن عدا ألف ومائة متر فقط وهى لا تكفى لهبوط طائرات ثقيلة أو طائرات عسكرية .

مؤتمر باماكو (١ أبريل ١٩٨٥) :

عقد فى باماكو يوم ١ أبريل ١٩٨٥ بين جوكوى وددى وحسين جبرى ، بحضور وزير خارجية مالى « بولنداي باي » اجتماع جديد للمصالحة . وقد فشل اجتماع باماكو بسبب إصرار جبرى على الجلوس على مائدة المفاوضات كرئيس شرعى لتشاد وليس كممثل لأحد الاتجاهات السياسية فى تشاد كما تريد حكومة الوحدة الوطنية بزعامة جوكوى وددى . ومن جهة أخرى طالب وددى بانعقاد مؤتمر المصالحة تحت إشراف منظمة الوحدة الأفريقية وحضور ممثل مختلف الاتجاهات .

تجدد الجهود الدبلوماسية الفرنسية لتسوية الصراع :

فى ١٩ أبريل ١٩٨٥ صرح رولان ديمبا وزير العلاقات الخارجية الفرنسية بأن الأطراف المتصارعة فى تشاد تتجه الآن نحو قبول تسوية سلمية لانتهاء الحرب الأهلية التى استمرت هناك ٢٠ عاما . وقال ديمبا عقب انتهاء جولته الأفريقية التى زار خلالها الجابون وجمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد أنه تس خلال اجتماعه أمس مع الرئيس التشادى حسين جبرى رغبته المتزايدة للاجتماع مع خصومه سواء داخل تشاد أو خارجها لاجراء مصالحة وطنية معهم . ثم التقى رولان ديمبا وزير خارجية فرنسا فى ٢٥ أبريل ١٩٨٥ بالرئيس الليبى القذافى بعد لقاء ديمبا بالرئيس التشادى حسين جبرى فى ١٩ أبريل ١٩٨٥ فى منطقة أم تيجان جنوب شرقى تشاد . وذلك للحوار حول مشكلة تشاد . وقد تلخص موقف فرنسا فيما يلى :

- ١ - باريس لا تحيد الوجود العسكرى الليبى فى شمال تشاد . وتأمل بالحوار اقناع ليبيا بذلك .
- ٢ - فرنسا تقدر عدد الجنود الليبيين حاليا فى تشاد بـ ٤٥٠٠ جنديا .
- ٣ - إن مد ممر هبوط الطائرات فى وادى دوم على بعد ١٥٠ كم شمال شرق فىا - الملقبة بعاصمة الشمال - قد

أوزو التشادية مقابل وعد من ليبيا بالانسحاب من
فايالاوجو وفادا .

بيد أن بياناً صدر عن لجنة العمل من أجل تشاد
بباريس في ١٠ سبتمبر أكد أن ليبيا قد عززت وجودها
العسكري في تشاد منذ نوفمبر الماضي .

وأوضحت اللجنة أن ليبيا قامت ببناء مطارات جديدة
على الأراضي التشادية ودعمت مطاراتها السابقة
بطائرات نقل ومقاتلات وقاذفات موجودة بصفة دائمة في
فايالاوجو وفادا وداجي والياجأ وأشارت اللجنة في بيانها
إلى أن القذافي قد عزز قواته في تشاد بحوالي ٦ آلاف
جندي في الوقت الذي عمد على نصف جميع مبادرات
المصالحة الوطنية سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة
مما يصعب مهمة الدول الوسيطة مثل الكونجو .

وفي أعقاب ذلك حدث تطور جديد في الصراع ، حيث
أعلنت الحكومة التشادية في ١٢ سبتمبر أن قتالا عنيفا
نشب بين القوات الليبية وحلفائها التشاديين المعارضين
للحكومة الشرعية التشادية في واحة فايالاوجو وأن هذا
القتال امتد إلى مدينة فادا في شمال تشاد مما أدى إلى
مقتل وإصابة مئات الجنود . وأن الطائرات الليبية قامت
بطلعات لمنع المتمردين من الهروب والانضمام للقوات
الحكومية في جنوب تشاد .

ويدل هذا التطور الأخير على زيادة تآكل التأييد
لليبية بين القوى المعارضة لحكم حسين هبري ،
وبالتالي زيادة فرص التقارب بين القوى السياسية
الداخلية لصالحه .

ولا تزال تقارير المراقبين التي نشرت حول الوضع في
تشاد تؤكد أن ليبيا عززت وجودها العسكري في شمال
تشاد بأن أقامت فيه منشآت تغير التوازن الاستراتيجي
في المنطقة وأن ضم ليبيا لشمال تشاد يتجسد بطرق
مختلفة ، بينما لا تزال فرنسا تؤكد - من جانبها -
ضمان الأمن في تشاد جنوبي خط عرض ١٦ اعتمادا
على القوات الفرنسية المتمركزة في أراضي جمهورية
أفريقيا الوسطى .

وتخلص تقارير المراقبين الغربيين إلى أن تقسيم
تشاد أصبح حقيقة سياسية في أفريقيا ، فهناك خمسة
الآلاف جندي ليبي يحتلون اليوم شمال تشاد (٥٠٠ ألف
كيلومتر مربع من الصحراء ويضع وأحات) الذي
أصبح مقسما إلى ثلاث مناطق عسكرية . وأصبح مقر
القيادة الليبية الجديد بالقرب من الممر الجوي في وادي
الدوم ، الذي تم بناؤه في الفترة ما بين أكتوبر ١٩٨٤
وأبريل ١٩٨٥ بمساعدات فنية من ألمانيا الشرقية .
ويبلغ طوله ٤٠٠٠ متر ويمكن أن تملكه طائرات نقل من
طراز (أيلوشن ٧٦) وطائرات قاذفة قنابل من طراز
(ميغ ٢٥) أو (ميغ ٢٧) وطائرات (توبوليف)
(سوخوي) ويقع وادي الدوم على بعد ١٥٠
كيلومترا فقط ، شمال فايالاوجو وفادا . ويستخدم من
الآن كقاعدة انطلاق لعمليات إنزال المعدات بالمظلات
لمعارضى حسين هبري عند الحدود بين جمهورية
أفريقيا الوسطى وجنوب تشاد . وهناك فنيون ألمان
شركيون على صيانة هذه المعدات .
وكان آخر تطور شهده هذا الصراع في ديسمبر
١٩٨٥ هو إعلان الرئيس التشادي حسين هبري في ١٠
ديسمبر عن استمرار التعزيزات الليبية في شمال تشاد
مما يؤكد اقتناعه بأن ليبيا تعد لتدخل عسكري جديد في
تشاد مستقلة في ذلك انشغال الرئيس ميتران في
الانتخابات البرلمانية الفرنسية القادمة .



النظام الاقليمي العربي

القسم الاول

الهيكل السياسي للنظام العربي

أن نمط التفاعلات داخل أى نظام إقليمي يتطور من خلال التداخل بين عاملين أساسيين وهما : درجة التماسك بين مواقف الأطراف تجاه القضايا الجوهرية للنظام ، وهيكـل القوة السائد في هذا النظام وتحولاته .

فالنظام الإقليمي يتطور تبعا لدرجة نضوج عملية بناء الاجماع داخله . إذ يستحيل إنشاء أى قاعدة أو قانون بدون التوصل إلى إجماع نحو الموضوعات المتضمنة في هذه القاعدة أو القانون ، والبديل الوحيد للاجماع هو الممارسة المستمرة للقـسر ، أى إعمال هيكل القوة السائد داخل الاقليم بصورة عنيفة . وهو ما ينتهي إلى حالة من التقلب والعنف المستديمين . وبطبيعة الحال فالاجماع ليس ضروريا نحو كافة القضايا والموضوعات ، ولكنه جوهرى بالنسبة لما يمكن تسميته بالقضايا النظامية أى التى تهم الغالبية من اطراف النظام الإقليمي .

أما هيكل القوة الإقليمي فـإن له أهمية مزدوجة في بناء النظام ، فهو يشير من زاوية معينة إلى موضوعات معينة تتطور من خلال معالجاتها الأنظمة الإقليمية إذ قد يتضمن هيكل القوة السائد تهديدات ومخاوف من سيطرة طرف أو عدد محدود من الأطراف على بقية الأطراف في النظام . ومن زاوية أخرى ، فإن عملية بناء الاجماع وقدرة النظام على الانجاز تتعلق جزئيا بهيكل القوة السائد فيه . إذ قد يتطور الاجماع في النظام على أساس درجة كبيرة من المشاركة عندما يكون هيكل القوة انتشاريا : أى يفتقر إلى تركـز موارد القوة في عدد محدود من الأطراف . ولكن ذلك يتطلب درجة مرتفعة جدا من الانسجام والتوافق بين غالبية الأطراف من حيث فلسفتها في النظر للقضايا وأساليبها في معالجتها . وحيث أن هذا الشرط قد لا يتوفر إلا في حالات استثنائية فإن درجة معينة من تركـز هيكل القوة قد تكون مطلوبة لعملية بناء الاجماع . ولكن هذا التركيز من ناحية أخرى لا ينبغي أن يكون على درجة تفوق تهديدا حقيقيا بالهيمنة ومخاوف من تهديد الأمن للأنظمة السياسية الحاكمة داخل أكرية الأطراف .

ومن هذا المنظور نستطيع أن نلاحظ التفاعل بين عملية بناء الاجماع الناشئة عن عوامل طوعية وعن الانسجام والتوافق التلقائي من ناحية والتحولـات التى تنتاب هيكل القوة . ولذلك فإن أى محاولة للامساك بالمنهجى بخصائص التفاعلات داخل النظام الإقليمي يجب أن تتناول هذين الجانبين .

يتميز أى نظام إقليمي بنمط معين من التفاعل بين أطرافه . ويحكم هذا النمط متغيران أساسيان : كمى وكيفى . يتعلق المتغير الكمى بدرجة النظامية في الساحة الإقليمية . أما المتغير النوعى فيتعلق بوصف طبيعة العلاقات السائدة بين هذه الأطراف .

ويعنى بدرجة النظامية مدى خضوع التفاعلات الصادرة في الساحة الإقليمية لقواعد وقوانين منتظمة ومعروفة سلفا ، والمدى الذى تأخذ فيه الأطراف بهذه القواعد والقوانين في الاعتبار لدى رسم سياساتها الإقليمية . وتطرد درجة النظامية في الساحة السياسية لاقليم معين مع زيادة قدرته وقدرة مؤسساته على السيطرة على عوامل عدم استقراره . ولا تلقى النظامية عوامل الصراع ولكنها تجعله صراما محكوما يتم حله بقواعد مرعية ومعروفة سواء صيغت في شكل أعراف وقوانين مكتوبة أو تنسيق للسياسات الاجتماعية والاقتصادية .

أما المتغير الكيفى ، أى طبيعة العلاقات السائدة بين أطراف النظام ، فيمكن دراسته من زاوية ثلاثة أبعاد أساسية ، وهى :

(أ) تكافؤ العلاقات داخل النظام ، فهناك أنظمة إقليمية تقوم على درجة كبيرة من المشاركة : أى حق كل طرف في المبادرة باقتراح سياسات عامة للنظام كله وتملكه لفرضه عادلة في مناقشة الاقتراح بجدية وتبنيه من قبل الأطراف الأخرى .

(ب) حركية وتنمية النظام ، بمعنى درجة مناسبة الترتيبات السائدة في النظام لتحقيق تحسن مطرد في مستوى إنجاز النظام ككل وإنجاز أطرافه المختلفة في المجال السياسى والثقالى والاجتماعى والاقتصادى . وتفترض تنمية النظام قدرته على التأقلم مع الظروف الجديدة ، أى على تعديل ترتيباته (أى أعرافه وقوانينه ومؤسساته) بما يتلاءم مع ضروريات الانجاز التنموى .

(جـ) تكاملية النظام : بمعنى قدرة النظام على تدعيم اتجاه طويل المدى نحو زيادة الزامية القواعد والقوانين السائدة في النظام وتقليص صفة السيادة التى تتمتع بها أطرافه ، ومن ثم بروز ميل نحو تكوين ولاءات اجتماعية - سياسية لسلطة واحدة داخل الاقليم ككل على حساب الولاءات المركزة حول السلطة داخل الدول والأطراف الأخرى المكونة لهذا النظام .

على أننا ينبغي أن نميز بين هذه المتغيرات بحد ذاتها وبين العوامل التى تتحكم في هذه المتغيرات . والواقع

أولا - قضايا النظام العربي حالة عملية بناء الإجماع

ثالثا :

وعلى الرغم من التجانس الثقافي العام للأقليم العربي فإن هناك خصوصية لا يمكن تجاهلها : وهي خصوصية مناطق العالم العربي وعملية نشوء الدول وتطورها فيه . وتستمد هذه الخصوصية من عوامل عديدة منها تنوع التكوينات الاجتماعية - الاقتصادية ، ونصيب البلدان العربية المختلفة من التطور الاقتصادي والثقافي ، ومن الثروة والموارد . كما أنّ التمايز الثقافي للأقليم العربي بالنسبة لغيره من الأقاليم لا يعززه انقطاع جغرافي عن هذه الأقاليم : إذ يتواصل العالم العربي مع أفريقيا وآسيا وأوروبا . وهما يجعل للمناطق المختلفة من العالم العربي أبعادا جغرافية سياسية متباينة إلى جانب التوجه العربي المشترك . وتتشأ من هذه الخصوصية مجموعة من القضايا المتميزة لمناطق العالم العربي ، والعالم العربي ككل في مواجهة النظام الدولي . إذ يحتل العالم العربي مكانة هامة ومتميزة من التوازنات الدولية خاصة تلك المتعلقة باستراتيجيات الأمن لدى المعاملين .

ونتيجة لهذه السمات الثلاث ، تميز البحث عن الإجماع في النظام الإقليمي العربي ببرز ثلاثة مجالات رئيسية : الأمن الخارجي والقوي ، الهوية القومية والوحدة ، التنمية الاقتصادية - الاجتماعية وتوجهاتها الأيديولوجية . إن الطبيعة النظامية لهذه المجالات يعنى ترابطها بصورة عميقة الدلالة . ولكن مصادر عدم الإجماع حول هذه المجالات من القضايا يعنى أيضا قابليتها للفصل من الناحية العملية والميل لترتيب القضايا المحددة البارزة فيها حسب أولويات متميزة تبعا لكل دولة على حدة . ومن الأمور الهامة كذلك أن نميز بين ثلاثة أنماط لتكوين الإجماع في النظام العربي وهي :

١ - الإجماع الدعائي السليبي : ونعنى به الالتزام من قبل غالبية أطراف النظام الإقليمي بنذب خط معين

يتمسك النظام العربي ، من منظور القضايا ، بثلاث سمات جوهرية ، وهي :

أولا :

إن هذا النظام لا يزال يواجه مشكلات استكمال الاستقلال السياسي ومقومات الأمن القطري والإقليمي . إن إقامة الكيان الصهيوني على تراب فلسطين قد أدرك في العالم العربي على أنه استمرار للموقف الاستعماري وتهديد خطير للأمن الإقليمي . وقد أخذ هذا الإدراك في التعمق نتيجة التهديدات التي نشأت عن احتلال إسرائيل لأراضي ثلاث دول عربية إضافية في ١٩٦٧ وسيلوك إسرائيل العدوانى الذى ظهر بصورة فادحة في غزو لبنان وقصف المفاعل النووي العراقي .

ثانيا :

إن النظام الإقليمي العربي لا يتأسس على مجرد علاقات الجوار الجغرافي . فالعالم العربي ليس إشارة إلى إقليم جغرافي فقط . وإنما يعكس المصطلح نفسه توجهها سياسيا نظاميا يستند إلى تجانس ثقافي فريد وله عمق تاريخي وحضارى خاص . ويتلخص هذا التوجه في الدعوة القومية العربية التي ترون إلى تحقيق وحدة سياسية للأقليم وتصفية التجزؤ إلى دول مستقلة ذات سيادة وبغض النظر عن النجاحات والانتكاسات التي عانتها الدعوة القومية العربية فإنها قد تمكنت من غرس تناقض أصيل في السياسات الإقليمية بين نظام إقليمي يقوم على الانفصال القطري إلى دول ذات سيادة من ناحية والشعور العميق بوحدة الهوية والانتماء من ناحية أخرى .

وتبرز أهمية هذا التناقض في التذبذبات التي تلحق ما يمكن تسميته بـ «رصيد القضايا المشاعى» . ونعنى بذلك تلك القضايا التي تتجاوز كونها نظامية إلى موقف الالتزام بوحدة القضية وعدم قابليتها للتجزؤ في الملكية والمسئولية . ومثل هذا النوع من القضايا يشكل محورا رئيسيا في الثقافة السياسية للأقليم .

ويظهر هذا المسار الفريد من عرض سريع للملامح الأساسية لتطوير النظام العربي :

المرحلة الأولى ١٩٤٨ - ١٩٦٧ :

ارتبط جل السياسة العربية في معظم هذه المرحلة بقضايا الاستقلال السياسي والأمن القومي والقضية الفلسطينية وتلاها في الترتيب قضية الوحدة . وقد ساد في هذه المرحلة نوع من الإجماع السلبي الدعائي نحو هاتين القضيتين في جوانبهما العربية . فإزاء القضية الفلسطينية أجمعت البلدان العربية على إنكار مشروعية تأسيس إسرائيل على حساب الشعب الفلسطيني والمطالبة بتحرير فلسطين . وكان أهم إنجازين عربيين في هذا الصدد هما بروتوكول فلسطين الذي الحق بميثاق جامعة الدول العربية ومعاودة الدفاع العربي المشترك على أن كلا من هاتين الوثيقتين ظلتا بدون مضمون عملي ولم يتضمن الالتزام بهما من غالبية الدول العربية الاستثمار الفعلي في جوانبهما الإجرائية ، إلا في حالة دخول مصر وسوريا لميدان القتال مع إسرائيل في يونيو ١٩٦٧ تنفيذاً لبنود المعاهدة . وحتى هذا الإجراء لم يأت تنويعاً للتنفيذ الفعلي لجمل بنود المعاهدة وإنما التزاماً بأحد مقتضياتها ، ودخلت التمارضات الحادة في التوجيهات الأيديولوجية نحو اختيار نمط التنمية الاقتصادية - الاجتماعية ميدان السياسة العربية منذ بداية الستينات ، ولكنها كانت في حقيقة الأمر تعبيراً إضافياً عن التعارض في الخطوط الأساسية لاستراتيجيات أمن النظم العربية وخاصة في مجال تحالفاتها الدولية المتناقضة .

المرحلة الثانية ١٩٦٧ - ٧٥ / ١٩٧٧ :

يمكن تشخيص هذه المرحلة بأنها قد شهدت محاولة للنظام العربي للتوصل إلى ، والتمسك بمنطلقات ارتكازية لإجماع موضوعي إجرائي . فمن ناحية أولى تغيرت أولوية المجالات ، فانداح الاهتمام بالتعارضات الأيديولوجية في اختيار أنماط التنظيم الاقتصادي - الاجتماعي وأصبحت قضية الوحدة والهوية القومية مؤجلة للمدى البعيد . وثالث قضية الأمن القومي العربي تركيزاً شبه قطعي من عدد كبير من الدول العربية إضافة إلى منظمة التحرير الفلسطينية .

ويمكن تقسيم هذه المرحلة إلى فترتين : الأولى من ١٩٦٧ إلى ١٩٧٥ ، والثانية من ٧٥ حتى ١٩٧٧ . في الفترة الأولى تحقق لدى النظام العربي درجة كبيرة من

السياسة استناداً إلى قيم وقواعد ثقافية تتسع للنطاق العربي كله دون الالتزام ببنيتي خط ما إيجابى ومترجم إجرائياً وتوزيع مسئوليات الاستثمار لتنفيذ هذا الخط السياسي ، سواء كان يتعلق بقضايا الأمن أو الهوية القومية .

٢ - الإجماع الموضوعي الإجرائي : ونعني به الالتزام من قبل غالبية أطراف النظام بموقف أو خط عملي وتوزيع مسئوليات الاستثمار لتنفيذ هذا الخط على الصعيد العربي . ويتعلق هذا الخط بأحداث تغييرات في صورة القضية في لحظة أو مرحلة معينة دون الاتفاق على الطريقة النهائية لحل هذه القضية .

٣ - الإجماع الاستراتيجي : ونعني به الالتزام من قبل غالبية أطراف النظام بموقف عملي وتوزيع مسئوليات الاستثمار في تنفيذ خط كامل للسياسة نحو قضية أو مسألة انطلاقاً من اتفاق التصور حول الطريقة النهائية لحل هذه القضية أو المسألة . مما يعني أن هذا الالتزام طويل المدى وعلى درجة من القوة بحيث لا يجرله اختلاف فرعى أو انحراف يسير في سير المسألة أو القضية .

ومن الواضح أن هذا التصنيف يجعل من الممكن التعرف على عدد من استراتيجيات بناء الإجماع في الأنظمة الاقليمية المختلفة . ولكن من الواضح أيضاً أن عملية بناء النظام الاقليمي وأحكامه هيكلية (أي زيادة درجة نظاميته ومن ثم طبيعته التنموية والتكاملية) تتوقف على بناء الإجماع الاستراتيجي تجاه القضية الجوهرية للنظام أو على الأقل إنشاء مكيانيزم لتحقيق سلسلة لا تتقطع من عمليات بناء الإجماع الموضوعي الإجرائي .

ومن هذه الزاوية يمكن القول بأن النظام الاقليمي العربي لم يستتب أو يكتسب بنية وهيكل قويا لأنه لم يستطع في أي لحظة من تطوره إنشاء إجماع استراتيجي أو إنشاء مكيانيزم لتحقيق سلسلة من عمليات بناء الإجماع الموضوعي الإجرائي تجاه قضايا الجوهرية . كما يمكن القول أيضاً أن مسار النظام العربي قد تميز بمرحلة تخبط ساد فيها مزيج من الإجماع السلبي نحو بعض القضايا وتعارض (أو تحطم للإجماع) نحو قضايا أخرى . أعقبتها مرحلة تميزت بنوع من الإجماع الموضوعي الإجرائي سريعاً ما انتهت تاركة النظام العربي فريسة ، إما للإجماع السلبي أو التعارض التام في الخطوط السياسية نحو القضايا الجوهرية .

الاجماع الموضوعى الاجرائى . وقد قام هذا الاجماع على الاسس التالية :

(١) تجنب الانفصاح والتعبير العنيف عن الخلافات بين النظم العربية .

(ب) التمسك بمجال ودائرة معينة للاجماع متصل بالصراع العربى الاسرائيلى . وتتخصص هذه الدائرة في رفض المفاوضات المباشرة مع إسرائيل والاعتراف بها ، ورفض المساومة حول المطلب العربى الجوهرى وهو الانسحاب من جميع الاراضى العربى المحتلة في يونيو ١٩٦٧ .

(جـ) قيام الدول العربية الفنية بدور مساند وذلك بتحمل جزء من الاعباء المالية لاعادة بناء الجيوش العربية لدول المواجهة في مقابل التنسيق الدورى مع دول المواجهة من خلال مؤتمرات القمة حول السياسات العامة .

ولا يعنى ذلك أن الاجماع العربى كان تاما أو بدون كوارث . ففي واقع الامر لم يبلغ النظام مستوى التنسيق الشامل أو الاعتماد المتبادل القائم على توزيع المسؤوليات بصدد المهام المشتركة . فعلى التنسيق السياسى والمسكرى بين مصر وسوريا لم يكن محكماً باى صورة . فإبان حرب الاستنزاف مثلاً لم تستطع الدولتان تطوير استراتيجية عسكرية مشتركة أو حتى خطة عمليات متكاملة . فدخلت سوريا حرب الاستنزاف شهوراً طويلة بعد أن كانت مصر قد فجرت هذه الحرب . وفى الوقت الذى قبلت فيه مصر مبادرة روجرز ١٩٧٠ وظلت فيه الجبهة المصرية مع إسرائيل هادئة تماماً لم تكف الاشتباكات بين سوريا وإسرائيل منذ أبريل ١٩٦٩ حتى قبيل حرب أكتوبر ١٩٧٣ .

بل إن النظام العربى لم يكن قادراً على تقادى أودره انتكاسات خطيرة للاجماع الاجرائى داخله . ومن أمثلة هذه الانتكاسات معارك التصفية الدموية للوجود المسكرى الفلسطينى في الأردن عامى ٦٩ و ١٩٧٠ . وأدت أحداث مثل هذه إلى انفجار أزمات شديدة في العلاقات الثنائية لعديد من البلاد العربية .

ومع ذلك فإن التأكيد على أن النظام العربى قد حقق درجة كبيرة من الاجماع الموضوعى يستمر صامداً . فعما يميز أية عملية لبناء الاجماع ليست بالضرورة قدرته على منع الانتكاسات ، وإنما العمل على استيعابها والاستمرار في التمسك بمجال الاجماع بالرغم من هذه الانتكاسات . وقد ظهرت هذه الخصيصة بصورة واضحة في التوصل لاتفاق القاهرة ١٩٧٠ بين لبنان

ومنظمة التحرير الفلسطينية إثر المعارك العسكرية الدامية بين الطرفين .

وقد انعكس هذا المستوى من الاجماع وطبيعته في حرب أكتوبر ١٩٧٣ . فمن الواضح أن الحرب قد اشتملت على درجة معينة من التنسيق الاجرائى بين مصر وسوريا على الصعيد المسكرى . كما أن هذا التنسيق قد ظهر أيضاً في المجالين الاقتصادى والسياسى مع الحظر الذى فرضته الدول العربية على صادراتها من البترول للولايات المتحدة وهولندا واستمر لأكثر من شهرين بعد حرب أكتوبر .

وقد مكن هذا الاجماع الموضوعى الاجرائى النظام العربى من تحقيق درجة ما من الانجاز . فعلى الصعيد المسكرى كانت حرب أكتوبر بلا منازع هى أفضل مستوى أداء مسكرى عربى منذ عصور طويلة . أما على الصعيد السياسى فقد بدأ العالم العربى إثر حرب أكتوبر وكأنه قد اقترب خطوات بعيدة من نيل هدفه في استعادة الاراضى المحتلة . وقد يشهد على ذلك واقعة أن كيسنجر قد عرض على الملك فيصل ما أسماه ضمناً أمريكياً - سوفيتياً بانسحاب إسرائيل من الاراضى المحتلة . في الوقت الذى اعتبر فيه الملك أن هذا الضمان غير كاف لتحفيز السعودية على رفع حظر تصدير البترول للولايات المتحدة (انظر تصريحات مسؤولين سعوديين في الأهرام ١٢ / ١٢ / ١٩٧٣) . ولكن ما أن انتهت الحرب حتى بدأ الاجماع العربى مهدداً بالتفجير . فثار الخلاف بين مصر وسوريا - شريكى الحرب الأساسيين - حول الادارة السياسية لنتائج الحرب . بل إن التحليل السورى الذى أفصح عنه فيما بعد يبين مدى اتساع نطاق الاختلاف في الفلسفة السياسية لحرب أكتوبر نفسها . فعلى خطابه في افتتاح الدورة الرابعة عشرة للمجلس الوطنى الفلسطينى في يناير ١٩٧٩ أكد حافظ الأسد « لقد خضنا حرب تشرين على أنها حرب تحرير وبخاصة غيرنا على أنها حرب تحريك ، مما أتاح لأعدائنا أن يحاولوا الانقضاض على نتائج حرب تشرين التى زعزت كيان إسرائيل » .

ولا تبدو الخلافات العربية في هذه الفترة مجرد نتيجة لخلو الواقع العربى من إجماع استراتيجى فقط . بل عكست هذه الخلافات ولو في أشكال أولوية تبايناً جذرياً في مضمون الخطوط السياسية في صدد القضية المركزية أى الصراع العربى الاسرائيلى . فعلى حين طرح القادة المصريون قبل وبعد حرب أكتوبر خط التسوية السلمية ، كان التحليل السورى مركزاً على أن تكتيك

التسوية السلمية يمكن أن يخدم المصالح العربية عندما يعبر في كل لحظة عن توازن استراتيجي موات للطرف العربي .

لقد بدأت حرب أكتوبر بتوقيت مشترك بين مصر وسوريا ، ولكنها توقفت بناء على قرارات منفصلة ، ثم ما لبثت سوريا أن أعربت عن رفضها المشاركة في مؤتمر جنيف في الثامن عشر من ديسمبر ١٩٧٣ . وعلى حين نجحت مفاوضات كيسنجر في مصر لعقد الاتفاق الأول لفصل القوات مع إسرائيل فشلت مفاوضاته في سوريا لتحقيق نفس الغرض في يناير ١٩٧٤ ، ولم يتم التوصل إلى مثل هذا الاتفاق إلا في مايو ١٩٧٤ .

ومع ذلك فإن الخلافات المصرية - السورية ، والخلافات العربية عموما لم تتفجر علنا إلا مع اتفاق الفصل الثاني للقوات بين مصر وإسرائيل في سبتمبر ١٩٧٥ ، فعلى حين أنكرت مصر الطبيعة السياسية لهذا الاتفاق أدانته سوريا صراحة واعتبرته خرقاً للاجماع العربي وتخلياً عن مبادئ الجوهري . أي أنه حتى الاتفاق الثاني لفصل القوات كان النظام العربي يسعى جاهداً للتغلب على الشرخ الذي أصاب الاجماع ، وخاصة في مجال العلاقات المصرية - السورية التي عكست تناقضاً جذرياً في الخطوط السياسية . أي أن النظام كان يحمل وكرانه لا يزال في إطار نفس الاجماع الموضوعي الاجرائي الذي تلف حوله حتى تلك الفترة . أما الفترة التالية ٧٥/ ١٩٧٧ فقد تغير الامر جوهرياً ، حتى وإن لم يكن الامر قد ظهر على هذه الصورة في ذلك الوقت . ويمكن تصوير هذا التغير بأنه ارتداد للنظام العربي من الاجماع الموضوعي الاجرائي إلى الاجماع الدعائي السلبى .

ويمكن تلخيص الملامح الأساسية للتفاعلات العربية في تلك الفترة كالآتي :

(١) إن المواقف الرسمية للنظم العربية كانت من حيث المضمون استمراراً لالتزاماتها السابقة ، ولكن المبنى الفعلي للسياسات قد جرى أحياناً في تناقض تام مع هذه المواقف والالتزامات . ويعنى ذلك أن النظم العربية كانت لا تزال حريصة على الكسب الدعائي والدبلوماسي في المجالين العربي والدول .

(ب) إن التناقض الفعلي بين الخطوط السياسية العربية الذي أقصع عن كامل نتائجه واثاره عام ١٩٧٧ كان قد حطم أسس الاجماع العربي مادي ولكن النظام العربي لم يكن مستعداً بعد لقبول نتائج تحطم الاجماع . إن ما يميز هذه الفترة هو أن مصر قد

انفردت بالمبادرة لتطبيق خط سياسي يختلف جذرياً عن خطها السابق ، أي الدفع نحو خطوات أوسع على طريق التسوية الدبلوماسية عن طريق تمتين علاقاتها بالولايات المتحدة الأمريكية ، ولم تكن المبادرات المصرية المتكررة واتفاقات فصل القوات مجرد معاهدات دبلوماسية وإنما كانت تغييرات مادية هائلة على جبهة الصراع العسكرى أدت بصورة مطردة إلى تفكك نظام التعيين في مواجهة إسرائيل . وقد وضع هذا الموقف سوريا في موقف حرج إذ سبب انكشافاً عسكرياً إضافياً لسوريا في مواجهة إسرائيل واختلالاً خطيراً للموازن العسكرية ضدها . وقد عنى ذلك أن سوريا لم تعد قادرة على المبادرة العسكرية في مواجهة إسرائيل وأقل رغبة في الانخراط العسكرى معها وحريصة إلى حد ما على تجنب محاولات إسرائيل لإجبارها على الدخول في معارك عسكرية . وقد أدى ذلك إلى عدم رغبة سوريا في تلقاها خصومتها السياسية مع مصر في نفس الوقت الذي لم تكن فيه رغبة في تتبع خطى مصر على نفس الطريق أو النكوص عن إعلان هذه الخصومة .

(جـ) وفي تلك الفترة أيضاً تشكلت المحاور الأساسية في النظام العربي : أي البلدان الداعية للتسوية الدبلوماسية مع إسرائيل في مواجهة البلدان التي تحالفت في إطار ما أسمى بعد ذلك بجبهة الصمود والتصدى . إذ عارضت كل من ليبيا والجزائر كافة الاجراءات الرامية إلى تهدئة الصراع العربي الاسرائيلي بدءاً من قرارات قبول وقف إطلاق النار حتى اتفاقيات فصل القوات وأخيراً مبادرة السادات لزيارة القدس . وفي سياق هذا الانقسام كان استمرار الاجماع العربي على صعيد دعائي ودبلوماسي رهناً بقدرة مجموعة ثالثة من البلدان العربية في القيام بدور موازن . وقد قامت السعودية وبلدان الخليج الصغيرة بهذا الدور ، مما مكن النظام العربي حتى ١٩٧٧ من الاحتفاظ بمظهر الاستمرارية .

المرحلة الثالثة ٧٧ - ١٩٨٥ :

تميز النظام العربي طوال هذه الفترة بما يلي :

(١) انهيار الاجماع الموضوعي الاجرائي ، والفشل حتى في التمسك بإجماع دعائي سلبى . وقد انعكس هذا الانهيار في تآجع الصراع بين خطين متناقضين استراتيجياً إزاء حل الصراع العربي الاسرائيلي عبرت سوريا عن الخط الاول القائم على المجابهة العسكرية ، وعبرت مصر عن الخط الثانى أي التسوية السلمية مع استبعاد الضغط العسكرى .

(ب) ظهور مصادر جديدة لعدم الاجماع والانشقاقات في النظام العربي من بينها الصراعات مع دول الجوار الجغرافي (الصراع العراقي - الايراني ، الصراع السوداني - الاثيوبي ، والصراع الليبي - التشادي) إلى جانب الصراعات التقليدية (الصراع العراقي - السوري ، الصراع الجزائري - المغربي) .

(ج) بروز طابع السيويلة في التحالفات العربية نتيجة للفشل في الحفاظ على تماسك جبهات الصراع حول الخط الاستراتيجي لحل الصراع العربي - الاسرائيلي .

(د) وفي سياق ذلك كله فشل الميكانيزمات التقليدية لحل المنافسات والنزاعات العربية والعجز عن ابتكار وتطوير ميكانيزمات جديدة مما أدى إلى تدعيم الاتجاه نحو الركود والفوضى في النظام العربي ، وبالتالي انقيار قدرة النظام على الأداء الفعال في مواجهة أزماته الخارجية والداخلية .

إن تأمل حالة عملية بناء الاجماع في النظام العربي خلال هذه الفترة تقتضي فحصا دقيقا للمواقف العربية إزاء ثلاثة مجالات للقضايا المثارة وهي : الصراع العربي - الاسرائيلي ، الصراعات الأخرى ذات الانعكاسات القوية على النظام العربي ، ومجالات التفاعل العربي الأخرى وخاصة على الصعيدين الاقتصادي - الاجتماعي ، والسياسي العام .

١ - الصراع العربي - الاسرائيلي :

يقوم المواقف السياسي من أي صراع على ثلاثة مكونات جوهرية ، وهي :

(١) التشخيص العام للصراع ، ويتضمن مثل هذا التشخيص تحليلا لطبيعة التناقض بين الخصوم ، وتقدير طبيعة الخصم أو الخصوم والأسلوب العام الذي يمكن به تصفية أو تسوية هذا التناقض أو الصراع في الاجمال .

(ب) التكتيك : ويشمل تقديرا لطبيعة المرحلة المحددة التي يمر بها الصراع وما تنتجه من إمكانيات لحل هذا الصراع لصالح الطرف المعنى ومن ثم طبيعة المكاسب التي يرغب في تحقيقها في هذه المرحلة والتي تتطور بمسار الصراع خطوة كبيرة إلى الامام لصالح هذا الطرف ، ويشمل التكتيك أيضا المزج بين الأساليب السلمية والعنيفة وتحديد الخصوم الرئيسيين والثانويين والحلفاء الرئيسيين والثانويين والضرورات

العملية لنظم ساحة الصراع بصورة مواتية للطرف المعنى .

(ج) العمليات والادوات والأنشطة التي تناسب وضع التكتيك موضع التنفيذ ، وحل تناقضات هذا التنفيذ . وبهذا المعنى يمكن القول بأن العالم العربي قد انقسم من حيث مواقف أطرافه من الصراع العربي - الاسرائيلي إلى ثلاث مجموعات أساسية . المجموعة الأولى تشمل دول جبهة الصمود والتصدي بالإضافة إلى منظمة التحرير الفلسطينية . ويمكن إيجاز موقف هذه المجموعة في طرح الجبهة العسكرية كإطار استراتيجي عام لتصفية الصراع العربي - الاسرائيلي . أما المجموعة الثانية فتشمل مصر أساسا مع عدد محدود من الدول مثل عمان والسودان في الفترة الأخيرة من حكم النعيري . ويقوم جوهر استراتيجية هذه المجموعة على التسوية السلمية للصراع العربي - الاسرائيلي مع استبعاد الاختيار العسكري ومن خلال أسلوب للتفاوض يحقق أو يفتح الباب أمام التدرج في حل المسائل المتنازع عليها وتجزئة هذه المسائل . أما المجموعة الثالثة فتشمل بلدان الخليج العربي بالإضافة إلى تونس والمغرب . ويصعب إيجاز موقف هذه المجموعة ولكنها تقوم على الاجمال في استراتيجية التسوية السلمية من خلال مفاوضات جماعية عربية أو على الأقل مفاوضات تقوم على مواقف عربي موحد تتناول جميع المسائل محل الصراع وتنتهي إلى حلها دفعة واحدة . ولا تستبعد هذه المجموعة إمكانية المواجهة العسكرية المحدودة مع غموض في أساليب التنفيذ .

وهناك مع ذلك دول عربية يصعب تصنيف موقفها إما لغموضه أو سرعة تغيره أو شموله على تناقضات هامة ، مثل العراق والسودان بعد الثورة الشعبية . وينبغي مع ذلك الإشارة إلى أن تداعي المواقف العربية قد شمل إمكانيات تغير وتنقل كبيرة . ولذلك يصبح من الضروري التعرض لشرح مواقف هذه المجموعات الثلاث وما قد تتضمنه من تحول مع الزمن .

مواقف دول جبهة الصمود والتصدي :

يقوم مواقف هذه الجبهة على أن الامبريالية والصهيونية هما عدوان متلازمان للأمة العربية ، وأن مضمون التناقض بين العرب من ناحية والصهيونية والامبريالية (الامريكية خاصة) من ناحية أخرى ينشأ عن تصميم الأخيرين على « السيطرة الكاملة على الوطن

للصراع العربي - الاسرائيلي وهو ما ينعكس في ميل نحو وضع تصورات متضاربة عن الاستراتيجية العربية العامة لحل هذا الصراع . فإن هناك اختلافات تكتيكية هامة بين الدول المشكلة لهذه الجبهة . إضافة إلى منظمة التحرير الفلسطينية ، وقد تذبذبت هذه الاختلافات صعودا وهبوطا مع اتجاه عام نحو زيادة الشقة بين حلفاء الجبهة خاصة بعد ١٩٨٢ . فقد مثل الغزو الاسرائيلي للبنان صدمة عنيفة لهذه الجبهة ، وأدت نتائجها السياسية والعسكرية إلى إفراز واقع جديد أفضى إلى تعذر الاتفاق حول كثير من الأمور وهو ما انعكس في الانخفاض الشديد في إيقاع عمل هذه الجبهة ، شاملا مؤتمرات القمة واجتماعات اللجنة السياسية .

وقد يستحق الأمر معالجة موجزة لموقف كل من الدول المشكلة لهذه الجبهة . أما موقف منظمة التحرير الفلسطينية فسوف يجد القارئ معالجة وافية له في القسم الخاص بالفلسطينيين من هذا التقرير .

(١) موقف سوريا :

تمثل سوريا القوة الأساسية سياسيا لجبهة الصمود والتصدى ، وهي بالتالي تشارك في التشخيص العام لطبيعة الصراع العربي الاسرائيلي الذي أعلنته هذه الجبهة كما أنها تشارك في التوجه الاستراتيجي العام الذي يقوم على أن حل هذا الصراع لن يتيسر في نهاية المطاف إلا عبر بناء الثقة العسكرية العربية . ومع ذلك فإن سوريا قد احتفظت لنفسها بمساحة مناورة تكتيكية كبيرة تتجاوز بكثير درجة المرونة المحدودة التي تصورتها الجبهة في التعامل مع التطورات المرتبطة بهذا الصراع . وتتضح المرونة التكتيكية التي تتمتع بها سوريا بصورة مستقلة عن عضويتها في الجبهة القومية للصمود والتصدى من خلال ثلاثة عناصر أساسية . أولا : عزوف سوريا عن قبول المعارك العسكرية المفروضة عليها من إسرائيل ، وقد كان إقدام سوريا على قبول وقف إطلاق النار في ٢٤ أكتوبر ١٩٧٣ وعلى محاولة تجنب الاشتباك مع القوات الاسرائيلية الغازية للبنان كان موضع انتقاد بقية أعضاء الجبهة . ثانيا : إمكانية مشاركة سوريا في مفاوضات مباشرة مع الولايات المتحدة وبغير مباشرة مع إسرائيل لأغراض محدودة مثل فض الاشتباك على الجبهة السورية ، وفي المساحة اللبنانية . كما أن سوريا قد أعلنت مرارا منذ مارس ١٩٧٣ قبولها للقرار ٢٤٢ لمجلس الأمن وللقرار ٢٨٢ وهو ما ترفضه الجبهة ككل . ثالثا : سعى سوريا

العربي ومحاولة إخضاع الأمة العربية بالقضاء على إنجازاتها الوطنية والقومية ونهب ثرواتها ووضع المنطقة العربية تحت المظلة الأمريكية الصهيونية ، وأن الهدف الرئيسي للمخطط الامبريالي الصهيوني يستهدف تصفية قضية فلسطين وتعزيز الشعب العربي الفلسطيني وطمس شخصيته الوطنية والقضاء على شعب فلسطين داخل وخارج الأرض المحتلة وكذلك القضاء على منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد للشعب العربي الفلسطيني . . (من بيان مؤتمر القمة الرابع للجبهة القومية للصمود والتصدى إبريل ١٩٨٠) . ويتضمن هذا التشخيص تحليل للصراع العربي - الاسرائيلي من المنظور العالمي . ويربط هذا الصراع بالتناقضات العامة في النظام الدولي بين قوى الاشتراكية والتحرر الوطني والسلام من ناحية والقوى الامبريالية والمعادية للتحرر السياسي والاجتماعي للشعوب وذات الميل العسكرية في الغرب الرأسمالي خاصة من ناحية أخرى .

ولذلك لا يكاد يغلو بيان لمؤتمرات قمة جبهة الصمود والتصدى أو اللجنة السياسية المنبثقة عن هذه الجبهة من إدانة للامبريالية - وللولايات المتحدة بصورة خاصة - ومن دعوة للحالف وتوثيق أواصر الصداقة مع الاتحاد السوفيتي باعتباره القوة الدولية الكبرى التي تناصر الموقف العربي من الصراع العربي - الاسرائيلي وبحركات التحرير بصورة عامة .

وينشأ عن هذا التشخيص العام تصور استراتيجي يقوم على مواجهة كل من الامبريالية والصهيونية وعدم التصالح معهما . ويمثل هذا التصور الاستراتيجي أساسا لمفهوم الأجماع العربي المطلوب حقا من وجهة نظر هذه الجبهة . فلي بيان للجنة السياسية للجبهة أكدت اللجنة على أن التضامن العربي هو التضامن القائم على أساس مواجهة العدو الحقيقي للأمة العربية والممثل بالكيان الصهيوني وحليفته الولايات المتحدة الأمريكية والبقاء على الخيار العسكري إلى جانب الخيار السياسي . . (بيان للجنة السياسية للجبهة القومية للصمود والتصدى حول توصياتها بخصوص جدول أعمال مؤتمر القمة العربي الثاني عشر) .

ومن الطبيعي لذلك أن يكون الموقف الموحد من الناحية التكتيكية هو رفض الجبهة أية تسوية لقضية فلسطين ، على أساس قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ وأى تعديل ينطلق من القرار المذكور . (البند رقم ٩ من بيان مؤتمر القمة للجبهة في ١٩٨٠) .

ولكن بالرغم من التقارب الملموس في التشخيص العام

للتوصل إلى حالة توازن استراتيجي مباشر بينها وبين إسرائيل أي توازن مستقل عن القوة العسكرية سواء لأعضاء الجبهة أو لبقيّة أطراف النظام العربي الأخرى .

وقد بدأ طرح هدف التوصل لتوازن استراتيجي مباشر بين سوريا وإسرائيل منذ ١٩٧٩ مع اتفاقية كامب ديفيد . ولكن الصياغة السورية كانت في ذلك الوقت قائمة على أساس مساهمة الدول العربية بتوفير « مستلزمات إعادة التوازن الاستراتيجي بين القطر العربي السوري باعتباره يمثل قوة الصدام الرئيسية في ساحة الصراع مع العدو الاسرائيلي » . ولكن مع اقتراب نهاية عام ١٩٨١ كان واضحا أن النظام العربي قد أصيب بدرجة كبيرة من الوهن ، ومن هنا جاءت إشارة وزير الخارجية السوري في ذلك الوقت إلى أن الوضع العربي الراهن قد شكل حافزا كبيرا بالنسبة لنا في سوريا لزيادة قدراتنا الذاتية والتركيز على إمكانياتنا الذاتية .

ومن الواضح كذلك أن مجمل مبدأ تحقيق التوازن الاستراتيجي المباشر بين سوريا وإسرائيل والاشارات المتعددة للمعارك الهامشية التي يتورط فيها العرب تعكس التوترات داخل جبهة الصمود والتصدي . ولكن الخلاصات التكتيكية حملت قضايا أوسع نطاقا من ذلك . فاهتمام سوريا بالعمل العربي المشترك في ساحته الواسعة وحرصها على التنسيق مع أطراف عربية خارج الجبهة وخاصة المملكة السعودية كان يتناقض مع التكتيك الصدامي الليبي الذي لم يستنكف من المبادرة بالتناطح مع أكثرية الدول العربية شاملة السعودية . فالتحليل السوري لطبيعة المرحلة كان يركز على آثار كامب ديفيد على مجمل الصراع العربي - الاسرائيلي وعلى الوضع العسكري السوري ، وعلى طبيعة حركة الخصوم وأهدافها ، ومن ثم على الخطوات الاجرائية الواجب اتخاذها في مواجهة هذه الحركة . فقد رفض السوريون كامب ديفيد قلبا وقالباً .

ويركز التحليل السوري على أن الخطوة التالية لإبرام اتفاق كامب ديفيد والمعاهدة المصرية الاسرائيلية هي عزل سوريا وضمها بغرض تصفية مقاومتها لهذا المخطط الامبريالي فجاء في البند الرابع من بيان مؤتمر قمة جبهة الصمود والتصدي الرابع أن « سوريا تشكل في هذه المرحلة الحلقة الرئيسية المطلوبة ضمها وتصفيته باعتبارها السند الأساسي للقوة والصمود » . ومن هنا كان اهتمام سوريا بتوسيع نطاق العمل العربي المشترك .

وتشير الصعوبات التي واجهتها سوريا في سياق معيها للتوازن الاستراتيجي المباشر مع إسرائيل إلى التناقض الذي أصاب الموقف التكتيكي السوري . إذ تدرك سوريا من ناحية « أن الوضع القائم في المنطقة والقائم بيننا وبين إسرائيل لا يتيح إمكانية تحقيق سلام عادل » . السلام لا يتحقق في غياب توازن استراتيجي شامل بين الطرفين المتحاربين » . (من حديث صحفي للرئيس حافظ الأسد - صحيفة الرأي العام الكويتية ١٢/١٢/١٩٨١) ولكنها تدرك أيضا أن العدو ما زال يملك القوة والقوة الأقوى في المنطقة ولهذا فقد اعتبرت سوريا أن هدف هذه المرحلة من النضال العربي هو العمل على محاصرة كامب ديفيد ، ومن أن تبديد ملامح أو وسائل محددة لتحقيق الهدف الاستراتيجي العام وهو استعادة كل شبر من التراب العربي المحتل . ولأن حلقات الوصل بين الهدف المباشر والهدف الاستراتيجي مفتقدة إلى حد كبير فإن الموقف السوري لا يستنكف عن اعتبار حل الصراع العربي - الاسرائيلي حلقة تاريخية كاملة قد تستغرق عدة أجيال وتجاهل عنصر الزمن واستخدام الحملة الصليبية كقياس على الصراع ضد إسرائيل ، وهو ما يتكرر كثيرا في خطب وتصريحات القادة السوريين .

(ب) مواقف ليبية :

يختلف الموقف الليبي تجاه الصراع العربي - الاسرائيلي عن الموقف المشترك للجبهة القومية للصمود والتصدي ومواقف الأطراف المكونة لها في ثلاث نقاط أساسية . أولا : في مجال تشخيص طبيعة الصراع يضيف الموقف الليبي صراحة الرجعية العربية إلى قائمة الخصوم الأساسيين للوطن العربي بعد الصهيونية والامبريالية . (انظر البيان الصادر عن المؤتمر الطارئ بين قادة الثورة الليبية . وقيادة الثورة الفلسطينية في ١٦ / ٦ / ١٩٧٩) .

وعلى هذا فإن المبدأ المشتق من إضافة الرجعية العربية إلى قائمة أعداء الأمة العربية أي حق الثورة ضد النظم العميلة لم يسقط أبداً من المواقف الاستراتيجية الليبية .

ثانياً وبالارتباط مع النقطة الأولى يعتبر الموقف الليبي أن مواقف النظم العربية مهما كان كفافها ضد الامبريالية والصهيونية يظل ناقصاً طالما أنه لا يقوم على إشراك الجماهير إشراكاً مباشراً ومستقلاً في الكفاح الوطني . ومن المؤكد أن الدعوة الجماهيرية للقيادة الليبية لا تتوافق مع طبيعة النظم الحزبية المؤسسية

للحكم في بقية بلدان الصمود والتصدى .

ثالثا : لا يميز الموقف الليبي بين التكتيك والاستراتيجية العامة في مجال إدارة الصراع العربي - الاسرائيلي . فقد كانت الصياغة الليبية الرامية إلى قفل أى اتصال مع السياسة والحلول الأمريكية بخصوص القضية الفلسطينية والأراضي العربية المحتلة سواء من اطراف فلسطينية أو عربية منسجمة وممتدة إلى نهلية الخط . وهو ما دعا القيادة الليبية إلى الاعراب عن خيبة أملها في مجرد الاتصالات السورية مع مبعوث الرئيس الأمريكى فيليب حبيب . إبان الغزو الاسرائيلي للبنان وتهديد الخصومة الليبية مع منظمة التحرير الفلسطينية بقيادة ياسر عرفات بعد ذلك (انظر رسالة معمر القذافي إلى الملك والرؤساء العرب في ١ / ٧ / ١٩٨٢ وحدث عبد السلام التريكي لجريدة الوطن الكويتية في ١٨ / ١٢ / ١٩٨٤) .

(جـ) موقف الجزائر :

يختلف الموقف الجزائري عن الموقف العام للجهة القومية للصمود والتصدى في ثلاثة جوانب أساسية وهي كالتالي :

١ - تعريف أصيق لطبيعة الصراع والخصوم : فقد مالت السياسة الجزائرية مع الزمن نحو فلسفة براجماتية ، خاصة بعد وفاة الرئيس هواري بومدين وتؤكد القراءة المعمقة لخطب الزعماء الجزائريين وبياناتهم وتصريحاتهم طوال هذه الفترة تخطيطهم التدريجي عن المفاهيم والنظام الاصطلاحي الفاس بالأيديولوجيات الراديكالية . ومن ثم فقد مالت السياسة الجزائرية نحو تعريف ضيق نسبيا لطبيعة الصراع العربي - الاسرائيلي . فعلى حين اعتبرت الدول الأخرى الأعضاء في الجبهة الصراع العربي الاسرائيلي جزءا من الصراع الدائر على الصعيد العالمى بين الامبريالية من ناحية وقوى التحرر الوطني والاشتراكية من ناحية أخرى ، ركزت التصريحات الجزائرية على أن المشكلة الأساسية مع الولايات المتحدة هي موقفها التمييز من اسرائيل ورفضها الضغط عليها من أجل إرساء سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط .

٢ - ويرتبط بذلك تبني الجزائر لمبدأ استقلالية القرار الفلسطيني وتشقّق أهمية هذا المبدأ من إمكانية قيام منظمة التحرير الفلسطينية باتياع تكتيك التسوية السلمية وهو ما يرفضه شركاء الجبهة الآخرين . ويصبح دفاع الجزائر عن استقلالية القرار الفلسطيني نوعا من التمييز لجانب منظمة التحرير في وجه الدول

الأخرى الأعضاء بالجهة ، بل وضد أحد المبادئ الجوهرية التي دأبت عنها الجبهة وهو مبدأ عدم أحقية أى طرف عربي في التصرف منفردا بأى جزء من القضية العربية المتكاملة إزاء إسرائيل والامبريالية وقد ساهم هذا الموقف الجزائري في الفجوة التي حدثت بين الجزائر وكل من ليبيا وسوريا بدءا من عام ١٩٨٢ (انظر الحديث الصحفي للرئيس الشاذلي بن جديد في مجلة المستقبل ٢٠ / ١٢ / ١٩٨٢ وفي مجلة الحوادث في ١٣ / ٤ / ١٩٨٤) .

٣ - تركيز الجزائر على تحسين العلاقات الرسمية بين الدول العربية واهتماماتها الأقل بتوجيه خطابها السياسى للجماهير العربية . فالتصريحات الجزائرية تؤكد أن الجزائر بحكم اختياراتها لا تدخل تحت مظلة العداوة مع أى قطر عربي وهي بحكم هذه الخيارات أيضا لا تعمل على تصدير أرائها وأفكارها للآخرين ولا تهدف الجزائر لاستغلال الآخرين ليسيروا وراء سياستها (من تصريح لمحمد الشريف بمجلة الحوادث في ١٣ / ٤ / ١٩٨٤) .

(د) موقف اليمن الديمقراطية :

يختلف موقف اليمن الديمقراطية عن المواقف العام للجهة القومية للصمود والتصدى إلى حد ما في جانبين أساسيين كالتالي :

١ - تعريف أوسع لطبيعة الصراع والخصوم : فالأيديولوجية الماركسية - اللينينية التي تدافع عنها اليمن تؤدي إلى تركيز أكبر على الطبيعة العالمية للصراع العربي - الاسرائيلي ، وإلى ربط أكثر قوة بين نضالات الشعوب العربية ونضالات الشعوب الأخرى ضد الامبريالية الأمريكية . وإلى جانب ذلك فإن اليمن الديمقراطية تنفرد بموقف أقوى من أوروبا التي حاولت دول الجبهة الأخرى إضافة إلى منظمة التحرير الفلسطينية العمل على تحييدها . فقد أعربت اليمن الديمقراطية عن إدانتها لبيان البندقي الذي أصدرته المجموعة الأوروبية في ١٩٨٠ . ولقد فعلت الأطراف الأخرى في الجبهة ذلك ، ولكن الصياغة اليمنية لم تكن فقط أكثر قوة وإنما أيضا أكثر جوهرية وإطلاقا إذا اعتبرت اليمن تحركات دول السوق المشتركة تجاه الصراع العربي - الاسرائيلي عامة ذات طابع امبريالي ولم تلقح الباب أمام احتمالات تبني هذه الدول لموقف أفضل كما فعلت الأطراف الأخرى في الجبهة . ومن ناحية ثانية ، فإن الأيديولوجية الماركسية توفر لصانعي السياسة في اليمن الديمقراطية معيارا لحسم الصراعات

المحملة داخل أطراف تنتمي إلى المعسكر الوطني لصالح القوى الأقرب للاشتراكية .

٢ - اهتمام أدنى بالتوصل إلى توافق رسمي عربي على حساب تنازلات مبدئية فقد اعتبرت اليمين أن الأساس في تحديد علاقاتها العربية يكمن في موقف هذا البلد أو ذلك من المؤامرات العدوانية للامبريالية الأمريكية تجاه المنطقة وتجاه مخطط كامب ديفيد . (انظر خطاب علي ناصر محمد في ٢١ / ٦ / ١٩٨٠)
وتقرير اللجنة المركزية للحزب الاشتراكي اليمني في ٢٨ / ٦ / ١٩٨٠ . والحديث الصحفي للرئيس علي ناصر محمد بمجلة التضامن في ٥ / ٥ / ١٩٨٤) .

مواقف المجموعة العربية الثانية :

« مجموعة المصالحة والتسوية مع إسرائيل »

تتمثل هذه المجموعة في مصر أساسا وقد انضمت إليها كل من عمان ثم السودان (حتى أبريل ١٩٨٥) ولكنها في نفس الوقت مجموعة مفتوحة مع بقاء مصر بمثابة قلبها ومحركها الفاعل .

ويتسم موقف هذه المجموعة - مصر خاصة - بأنه ينطلق - بادئ ذي بدء - من تشخيص يختلف جذريا للصراع العربي الإسرائيلي عن ذلك الذي تدافع عنه جبهة الصمود والتصدى ، بل وعن الموقف التقليدي لمصر حتى زيارة السادات للقدس في عام ١٩٧٧ . ويمكن تلخيص هذا التشخيص في الأفكار التالية :

أولا :

إنه مهما كانت جذور التناقض بين إسرائيل والبلدان العربية ، فإن إسرائيل قد أصبحت حقيقة واقعة لا بد من قبولها وتجاوز العوامل التي تعيق جعل هذا القبول مؤسسا على إطار قانوني دولي مقبول للطرفين . وإسرائيل المقصودة هنا هي تلك القائمة في حدود الاقليم المعين بحدود ما قبل ٥ يونيو ١٩٦٧ ، أي تلك التي أشار إليها قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ ، أما بقية الأراضي التي تنسبها إسرائيل لنفسها فهي أراض محتلة يجب أن تعود إلى السيادة العربية وفقا للمفاوضات .

ثانيا :

ومن هنا يصبح جوهر التشخيص مركزا لا على طبيعة إسرائيل ونشأتها وإنما على طبيعة العوامل التي سببت عدم قبولها كمرور في المنطقة العربية . وهنا يشار إلى ثلاثة أنواع من المتغيرات . فهناك أولا عوامل

نفسية نشأت عن المخاوف المتبادلة من تهديدات إسرائيل للعرب والعكس . وهناك ثانيا إشارات إلى تراكمات السلوك الإسرائيلي الذي لم يفسح مجالا للعرب لإعادة تقدير الموقف مع الشعور بالطمأنينة وكذلك إشارات أكثر إلى الانفعالية العربية أي العزوف عن التقدير الواقعي العقلاني للموقف وتغليب العاطفة ورد الفعل على الحساب الدقيق للأمر .

ولكن العامل الأساسي الذي يعيق قبول إسرائيل كامر واقع قد تغير في الإدراك المصري بين عهدي السادات ومبارك . فمن وجهة نظر السادات كان الاتحاد السوفيتي وراء استمرار الصراع العربي - الإسرائيلي نتيجة لرغبته في إبقاء حالة عدم الاستقرار في المنطقة ونتيجة لأطماعه الإقليمية ورغبته في السيطرة . وقد ذخرت خطاب السادات وتصريحاته طوال الفترة ٧٩ - ١٩٨١ بدعاية معادية للسوفييت اتخذت طابعا تبشيريا ضد الشيوعية وفي اتجاه الصراع ضدها وضد الاتحاد السوفيتي . ومن هنا ربط السادات بين الصراع العربي - الإسرائيلي والصراعات الدوائية بين الشرق والغرب ، ولكنه لكي يؤكد أن الصراع الثاني أهم ويحتل أولوية بالمقارنة بالأول ، بل إنه وراء استمرار الصراع الأول وأن حل الصراع العربي - الإسرائيلي يمكن أن يتم في سياق العداء والصراع ضد الاتحاد السوفيتي .

لقد فقد هذا التشخيص والموقف إزاء الاتحاد السوفيتي طبيعته التبشيرية المغالية في العداء ، أثناء حكم الرئيس مبارك . وأصبح الموقف الرسمي يركز على كل من التعتن الإسرائيلي (وأحيانا التعتن الأمريكي) واللاعقلانية العربية كأسباب لاستمرار الصراع بين العرب وإسرائيل .

ثالثا :

ومن هنا يمكن القول أن التشخيص المصري للصراع العربي الإسرائيلي يشمل إدراكا لمجاين للتناقض وهما :

(١) التناقض بين العرب وإسرائيل ، وقد تم توضيح هذا التناقض إلى مجرد التنازع على السيادة على الأرض العربية المحتلة بعد عدوان ٥ يونيو ١٩٦٧ . وهنا يتم التأكيد على أن هذا التناقض لا يشمل تعارضا أصيلا بين القومية العربية أو حركة التحرير الوطني العربية من ناحية والصهيونية وإسرائيل من ناحية ثانية .

ومن ناحية ثانية ، فإن العالم العربى فى الإدراك المصرى لم يصبح وطناً واحداً لقومية واحدة وإنما نظاماً لدول متعددة ينبغى الإقلاق عن الأمل فى توحيدها .

(ب) التناقض بين العالم العربى وخاصة مصر من ناحية والغرب وخاصة الولايات المتحدة من ناحية ثانية . وهو تناقض نشأ فى ظروف معينة وأدى إلى نزعة الولايات المتحدة للتحالف الاستراتيجى مع إسرائيل بما يؤول إلى استحالة حل التناقض مع إسرائيل لصالح العرب . ومن هنا استندت السياسة الرسمية المصرية أن إعادة رسم تحالفات مصر الدولية والارتباط مع الولايات المتحدة سوف يؤدي حتماً إلى حل التناقض مع إسرائيل حول السيادة على الأرض العربية المحتلة دون الحاجة لوسائل عنيفة .

وقد اتخذ هذا التصور صيغة حاسمة فى ظل إدارة السادات وأدى إلى توثيق عرى التحالف بين مصر والولايات المتحدة وإكسابه طابع التوظيف فى مواجهة الاتحاد السوفيتى والنشورية والراديكالية القومية والاجتماعية . أما فى ظل الرئيس مبارك فقد اتخذ صيغة العلاقات الخاصة التى تسمح بالتنسيق حتى فى الميادين العسكرية دون أن تصل إلى مستوى توظيف مصر لصالح الجهد الأمريكى العالمى فى الصراع ضد الاتحاد السوفيتى والحركات الراديكالية فى العالم العربى والعالم الثالث .

على أن هذا الموقف لا يعنى إنهاء الموقف المصرى الرامى إلى الارتباط النحوى مع الولايات المتحدة . فكما يشرح وزير الدولة للشئون الخارجية الدكتور بطرس غالى « هذا التوازن المنشود ، أو هذا البعد المتوازن لا يعنى إلا توجد علاقة خاصة مع أحد المعسكرين » . وقد وجدت علاقة خاصة فى الفترة ٦٠ - ١٩٧٠ بين مصر والمعسكر الاشتراكى ، وبين ٧٠ - ١٩٨٠ وجدت علاقة خاصة بين مصر والمعسكر الغربى وبالأذات بين مصر والولايات المتحدة الأمريكية (من حديث صفى لطرس غالى لجريدة السياسة ١٩٨٢/٣) . وذلك لأن توثيق عرى العلاقات المصرية الأمريكية الخاصة يمثل المدخل المصرى لحل الصراع العربى - الإسرائيلى كما أوجزنا من قبل .

ووفقاً لهذا التشخيص العام للصراع العربى - الإسرائيلى فقد رسمت السياسة المصرية على أساس استراتيجية التسوية السلمية مع إسرائيل . والملح

الأساس للاستراتيجية المصرية للتسوية السلمية مع إسرائيل هو استبعادها التام للحرب والصراع المسلح كدأة لتنفيذ هذه الاستراتيجية وخدمتها ، وذلك منذ زيارة السادات للقدس ، وخاصة بعد توقيع معاهدة كامب ديفيد ١٩٧٨ .

وفى السياق العربى العام فرضت هذه الملامح للتشخيص والاستراتيجية المصرية للصراع العربى - الإسرائيلى عدداً من السمات التى ميزت تكتيكات الدبلوماسية المصرية للتسوية . ومن هذه السمات التكتيكية ما يلى :

أولاً :

محاولة تحقيق تسوية شاملة ولكن تدريجية زمنياً وجغرافياً . فقد تناولت الاتفاقات والمبادرات المصرية - الإسرائيلى إلى جانب المطالب المصرية بعودة سيناء للسيادة المصرية القضية الفلسطينية أيضاً التى أدركها المسؤولون المصريون على أنها جوهر الصراع العربى - الإسرائيلى . كما كان مقصوداً من اتفاقية كامب ديفيد ١٩٧٨ والمعاهدة المصرية الإسرائيلى أن تكون نموذجاً يحتذى من جانب الدول العربية الأخرى ، خاصة سوريا والأردن ، إذا رغبتا فى التفاوض مع إسرائيل . ولكن شمول التسوية لا يعنى - لدى الدبلوماسية المصرية - وجوب إتمامها بصورة جماعية أو دفعة واحدة ، ومن هنا فقد عكف الساسة المصريون على التمييز بين المبادئ والإجراءات . وأصرروا على أن الاتفاقات المصرية - الإسرائيلى قد وضعت إطاراً للمبادئ يجب أن تتلوه مفاوضات مع كل طرف عربى على حده بخصوص الجانب الإجرائى ولكن مفهوم الإجراءات يتسع ليشمل قضايا على درجة خطيرة مسألة السيادة على الضفة الغربية وغزة التى نصت اتفاقية كامب ديفيد على التفاوض بشأن مصيرها بعد خمس سنوات من ترتيب انتقال يقوم على مفهوم الحكم الذاتى الكامل للفلسطينيين . ومن هنا فعلى الرغم من إصرار الساسة المصريون على أن التسوية مع إسرائيل جاءت شاملة إلا أن الواقع الفعل للمفاوضات والمعاهدات ، خاصة إطار كامب ديفيد قد أفضى إلى تحطيم وحدة الموضوعات المتضمنة فى الصراع العربى الإسرائيلى .

ثانياً :

تفضيل الحد الأدنى عن الجمود deadlock ؛ وتبعا لهذا التدرج فإن التكتيك المصرى يستند على ضرورة

وبصورة مباشرة) .

وقد اتبعت الدول الحليفة لمصر نفس هذا الخط للتطور . فوفقا ليويسف العلوى وزير الدولة للشئون الخارجية الصاعى « نحن أيدنا كامب ديفيد لأننا نؤمن إيمانا قويا بأن قضية الشرق الأوسط ومنها القضية الفلسطينية لا يمكن أن تحل إلا بالطرق السلمية . ولكن كون كامب ديفيد غير قادر على حل القضية فهذه مسألة مختلفة ... ونحن سنؤيد أى مجهود لحل القضية بالوسائل السلمية » من حديث صحفى بمجلة الوطن العربى فى ٢٠/١٠/١٩٨٤ ويؤكد السلطان قابوس « لقد كان رأى وعلى الدوام أن يعمل الأردن والفلسطينيين مع بعضهما كما حدث فى الماضى ... ويمكن للفلسطينيين التفاوض مع الأردن عما إذا كان يمكن أن تصبح الضفة الغربية دولة مستقلة أو جزءا من الأردن أو أى معادلة يراها الطرفان : الأردن والفلسطينيين » (جريدة الوطن ١٩/٣/١٩٨٤) .

مواقف المجموعة العربية الثالثة :

تضم هذه المجموعة غالبية الدول العربية الأعضاء فى جامعة الدول العربية . ومع ذلك فإنه من الممكن تقسيمها إلى أربع مجموعات فرعية ، ل نتيجة لتمايز مواقفها نسبيا من الصراع العربى الإسرائيلى فقط ، وإنما أيضا لأن وضعها على ساحة هذا الصراع ومن ثم مدخلها لعله تعتبر مختلفة إلى حد كبير .

(١) المجموعة الفرعية الأولى تضم السعودية والكويت وقطر والإمارات والبحرين أى أعضاء مجلس التعاون الخليجى - باستثناء عمان - بالإضافة إلى اليمن . وتتميز هذه المجموعة الفرعية بتبنى مواقف تقليدى معاد للشيوعية والاتحاد السوفيتى بصورة عامة وبخلفية من التحالف مع الغرب وبخاصة الولايات المتحدة الأمريكية .

إن تحالف الغرب ودعمه لإسرائيل يسبب مأزقا حادا لهذه المجموعة الفرعية من الدول العربية ، ولذلك فأن مواقفها المماثلة للغرب لا يظهر فيها تصدعه من تصريحات - بصدد الصراع العربى الإسرائيلى - وحتى فيما تفعله وإنما يظهر فيما لا تفعله .

فإذا أخذنا موقف هذه المجموعة من الدول العربية على الإجمال فأن السمة الأولى لهذا الموقف هو تجنب ربط العداء لإسرائيل بأى تصريح أو إجراء عدائى

الخروج من كل مرحلة بمكسب عملى محدد حتى لو كان أقل بكثير مما هدفت له السياسة . وذلك تفضيلا للحد الأدنى على الجمود . ويقوم هذا التكتيك على عدد من الافتراضات أهمها ما يلى :

(أ) افتراض أن الزمن يعمل بصورة مستمرة لصالح إسرائيل وضد الصالح المصرى والعربى .

(ب) افتراض القدرة على التحريك المستمر لعملية التسوية - عن طريق مبادرات مصرية منفردة عند الضرورة .

(جـ) افتراض أن إسرائيل ستجد نفسها ملزمة بالإستجابة للمبادرات المصرية .

(د) افتراض أن الأطراف العربية الأخرى - التى ستجد نفسها فى موقف أضعف نسبيا تجاه إسرائيل إثر المبادرات المصرية - سوف تتحدى للمثل المصرى وتلجأ لتكتيكات المصالحة والتسوية مع إسرائيل على اعتبار أن البدائل المتاحة لذلك لن تكون ميسرة .

وفى الواقع لم تثبت كل هذه الفروض صحتها ، فقدرة الدبلوماسية المصرية على التحريك المستمر لعملية التسوية تتوقف إلى حد كبير - فى ظروف غيبة قوة الضغط الناتجة عن الاستعداد والتهديد بالحرب أو الضغط المسكرى - على رغبة وقدرته السياسة الأمريكية على المشاركة النشطة بالضغط الفعال على إسرائيل . وهو أمر لا تستطيع السياسة المصرية أن تسيطر عليه . ومن هنا فقد اتسمت السياسة المصرية بتناقض هام . إذ مثلت الولايات المتحدة الأداة الأساسية التى تستطيع من خلالها العمل على تحريك عجلة التسوية . ولكن الولايات المتحدة اثبتت إما عجزها أو عدم رغبتها فى الضغط على إسرائيل لقبول حتى الحدود الدنيا اللازمة للتوصل إلى حد مقبول من الجانب العربى .

ومن هنا فقد أخذت السياسة المصرية فى توسيع فرص الضغط المتاحة على الولايات المتحدة ومن ثم على إسرائيل بالجور أولا إلى الساحة الأوروبية وثانيا بمحاولة تحسين مناخ موقفها العربى بصورة قد تؤدى إلى تهيئة أشكال وأطر جديدة متميزة عن - أو مكملة - لإطار كامب ديفيد .

ومن هنا فقد أخذت السياسة المصرية فى البحث عن إطار بديل لكامب ديفيد وتركز البحث فى محاولة تشكيل وفد أردنى فلسطينى للتفاوض مع الولايات المتحدة ثم مع إسرائيل (سواء فى إطار مؤتمر دولى أو يدونه

الصراع العربي - الإسرائيلي من ناحية وخصائص التحالفات الدولية لهذه المجموعة من الدول من ناحية أخرى .

ويشير الأمير سعود الفيصل وزير الخارجية السعودي إلى ذلك قائلا « بالنسبة للعلاقات مع الولايات المتحدة اعتقد أنه لا تناقض هناك من وجهة النظر العربية بإرساء علاقات جيدة ومبنية على المصالح المشتركة بيننا وبين واشنطن . إذا كان هناك من تناقض فالتناقض هو في سياسة الولايات المتحدة تجاه المنطقة وتجاه القضية الفلسطينية (من حديث صحفي لمجلة المستقبل في ١٩٨٤/١٢/١ . أي أن السياسة السعودية - ومنها بقية دول المجموعة تقوم على توطيد العلاقات مع الولايات المتحدة بالرغم من التناقض الظاهر في مجال الصراع العربي - الإسرائيلي .

وهذا التناقض في التشخيص العام للصراع العربي - الإسرائيلي وفي استراتيجية مواجهته ينعكس على المواقف التكتيكية لهذه المجموعة الفرعية من الدول العربية . إذ نبذت هذه المجموعة من الدول الاتفاقيات بين مصر وإسرائيل ولكنها تفضل الحل السلمي للصراع العربي - الإسرائيلي . وهي تهتم بحل يقوم على الاعتراف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني ولكنها لا تهتم بطبيعة الإطار الذي يتحقق - أو يمكن أن يتحقق - ذلك من خلاله . فقد رفضت المملكة العربية السعودية اتفاقيات كامب دافيد . وفي مواجهة تلك الاتفاقيات قدم الملك فهد مشروعه الشهير لحل الصراع العربي - الإسرائيلي حلا سلميا والذي أصبح مع تعديلات بسيطة هو المشروع العربي المعروف بمشروع قمة فاس العربية في نوفمبر ١٩٨٢ .

ولكن نقطة الضعف الضخمة في هذا المشروع تكمن في عدم توفر القوة الدافعة لوضعه موضع التطبيق . ولا يبدو أن هذا الموقف يتضمن تصورا محددا حول كيفية تحقيقه ولذلك فإن تصريحات المسؤولين في هذه الدول تقبل مختلف الإطار من حيث المبدأ . « المؤتمر الدولي موجود في مقررات فاس ، الإطار ليست مهمة المضمون في نظرنا وفي أي شكل من الأشكال : في مؤتمر في مجلس الأمن في أية صيغة من الصيغ حيث يمكن أن تجرى فيها مفاوضات لا اعتقد أن هناك هدفا خاصا لتحديد إطار معين ، وكما قلت المضمون هو المهم » هكذا يطرأ الأمير سعود الفيصل موقف السعودية من صيغة المؤتمر الدولي المقترحة للتفاوض حول حل الصراع العربي - الإسرائيلي ومن هنا أيضا يمكن لنا

وتصادم مع الغرب والولايات المتحدة على وجه الخصوص . ويتصف التشخيص العام للصراع العربي - الإسرائيلي من وجهة نظر هذه المجموعة بمحاولة الفصل بين التناقض الكامن في هذا الصراع من ناحية والتناقضات الدولية التي تشتمل عليها علاقات العرب الدولية من ناحية أخرى . فالصراع العربي - الإسرائيلي يوصف بصورة أساسية من منظور ديني فبناء إسرائيل وتضخم قدراتها العدوانية يمثل حربا دينية (يهودية) وعنصرية ضد المسلمين من الناحية الأساسية والعرب باعتبارهم مسلمين على الأغلب من ناحية ثانية . ويتضمن هذا التشخيص طبيعة الاستراتيجية التي تطرحها هذه المجموعة من الدول لحل هذا الصراع . وقد تجسدت هذه الاستراتيجية في دعوة الملك فهد الشهيرة للجهاد المقدس عام ١٩٨٠ .

وتتلخص هذه الاستراتيجية في اختفاء تحديد واضح لعلاقات العدو الدولية . فالعدو يعرف بأنه الطبيعة العنصرية الدينية العسكرية لإسرائيل ، وكان هذه العنصرية معزولة عن التحالف الدولي الذي يجعلها ممكنة .

إن الميل نحو فك الارتباط بين الصراع العربي الإسرائيلي والصراعات الدولية يجعل من الممكن لهذه المجموعة من الدول أن تبدو بمظهر المحايدين الحريصين على إبعاد بلادهم عن مجال المنافسات الدولية .

ولكن المظهر المحايد لا ينفي إمكانية الاستعانة بالقوات الأجنبية - الأمريكية خاصة - حال تعرض أمن هذه المجموعة من الدول أو النظم الحاكمة فيها للخطر . ويبدو ذلك واضحا من تصريح الشيخ مبارك آل خليفة ، إذ يؤكد « نحن في الخليج لم نصل إلى أي ترتيبات تتعلق بالاستعانة بقوات أجنبية في هذه المرحلة .. إننا نبذل كل ما في وسعنا لتجنب جلب قوات أجنبية إلى هذه المنطقة . فنحن نرى أن أهل المنطقة قادرين على حل ما يواجهها من أزمات . لكنني مع ذلك لا أريد أن أسبق الأحداث .. لأنه من السابق لأوانه التحدث عن إدخال قوات أجنبية إلى المنطقة في الوقت الراهن » (من حديث صحفي لمجلة الحوادث في ١٩٨٤/٧/٦) .

إن رفض قطع الطريق على احتمال الاستعانة بقوات عسكرية أجنبية - أمريكية خاصة - في حالة تعرض منطقة الخليج والنظم الحاكمة فيها للخطر يعبر عن الموقف الحقيقي لمجموعة مجلس التعاون الخليجي . وهو موقف يشير إلى تناقض مبدئي بين تكيف ظروف

أن نفهم قبول هذه المجموعة من الدول العربية لعدد من المبادرات الدولية لحل الصراع شاملا ذلك بالمبادرة الأردنية (أو مبادرة البندقية) في ١٩٨٠ .

إن عدم الإصرار على صيغة معينة للمفاوضات حول تسوية الصراع العربي - الإسرائيلي لا ينشأ عن عجز هذه الدول عن فهم ما تؤدي إليه الفوارق في الشكل من اختلافات واضحة في النتائج النهائية للتسوية ، وإنما عن طبيعة الدور الذي ارتضت هذه الدول القيام به ، ألا وهو موقف الدعم لدول المواجهة ومنظمة التحرير لا موقف المشاركة المباشر والفاعل القائم بعبء ومسئولية الدفاع عن تصور مسبق لأسلوب حل الصراع العربي - الإسرائيلي ومن هنا تنطلق النشاطات الدبلوماسية لهذه الدول من اهتمام دعائي كبير بقضية التضامن العربي ومناصرة منظمة التحرير الفلسطينية .

(ب) المجموعة الفرعية الثانية تضم دولا ثلاث ذات حالات خاصة وهي الأردن ولبنان والعراق . وبطبيعة الحال فإن ما يجمع بين هذه الطائفة من الدول العربية ليس هو وحده الموقف وإنما صعوبة إدراجها في أي من المجموعات أو المجموعات الفرعية السابقة .

فالأردن تمثل إحدى البؤر الأساسية للصراع العربي الإسرائيلي نتيجة لعلاقتها التقليدية بالصفة الغربية المحتلة . وهي علاوة على ذلك كانت تمثل من وجهة النظر الأمريكية والإسرائيلية إحدى البوابات الهامة لتحرير تسوية سياسية للصراع ، كما أن الأردن قد عملت تقليديا على الدفاع عن استراتيجية التسوية السلمية إلى الحد الذي ترددت فيه مرات عديدة إبداعات بقاءات سرية بين الملك حسين ومسؤولين إسرائيليين بحثا عن صفقة تسوية عبر الأردن .

ومن ناحية أخرى فإن الأيديولوجية المعادية بعمق للشيوعية والاشتراكية للنظام الأردني وفرداها أرضية موضوعية وذاتية للتصالح مع الغرب وخاصة الولايات المتحدة . ويعبر الملك حسين عن مازق مثل هذا الموقف في العالم العربي بقوله « أنا اعتقد أنه ما لم يكن ذلك الوضع السيئ الخاص بفلسطين فإن العالم العربي ربما كان عضوا في نفس العائلة التي تضم الولايات المتحدة والعديد من الدول الأخرى » (من حديث صحفي للملك حسين نشر بجريدة الفجر في ٢٧/٨/١٩٨٠) .

ومن هنا فقد كان الأمر الطبيعي أن تكون الأردن إحدى الدول النشطة في مجموعة الدول التي تقودها

مصر في اتجاه التسوية السياسية مع إسرائيل والتحالف مع الولايات المتحدة والعداء للاتحاد السوفيتي منذ البداية . ومن هذا المنظور لم يعترض الملك على زيارة السادات للقدس ، ولا على جملة من المبادرات التي قادها السادات حتى توقيع اتفاقية كامب ديفيد في ١٩٧٨ ويبرر الملك ذلك قائلا « وفوجئنا بما سمي بالمبادرة المصرية .. وقلنا اختار هذا الطريق لعله بطبيعة الحال ملتزم بكل ما قاله بما يتطوّل بالحل الشامل ويعودة الأرض ويعودة الحقوق والقدس . ومن جهة أخرى لعل العالم لم يعرف ، طمنا أن الحدث وقع : يعرف بأننا طلاب سلام في الواقع وسارت الأمور إلى أن فوجئنا بكامب ديفيد » .

إن البراجماتية السياسية التي يتسم بها الموقف الأردني - والذي يظهر من الاستشهاد السابق يبدو بصورة أكثر وضوحا في معارضة الملك حسين لطبب الرئيس السادات منه بالوقوف بجانبه بقوله « ليس من الطبيعي أن يثبت لنا وللغرب وللتاريخ نجاح أسلوبه وسياسته قبل أن يطالبنا بتأييد مثل هذا الأسلوب أو تبني مثل تلك السياسة ؟ » (من تصريح صحفي للملك حسين مجلة المستقبل في ١٦/٦/١٩٧٩) . وما أفضى بالنظام الأردني إلى معارضة الاتفاقيات المصرية - الإسرائيلية بالتالي لم يكن تصورا مبدئيا مختلفا ، وإنما العوامل المحددة التي جعلت سياق المفاوضات بين مصر وإسرائيل يستبعد الدور الأردني وينتهي إلى حل لا تقوم إسرائيل بموجبه بالانسحاب التام من الضفة الغربية وغزة : أي ما يسمى بحل الحكم الذاتي . ومن هنا أيضا كان من الطبيعي أن تقود الأردن الاتجاه نحو إحياء صيغة المؤتمر الدولي لتنفيذ قرارات مجلس الأمن رقم ٢٤٢ و ٢٢٨ عوضا عن صيغة كامب ديفيد .

لقد تغيرت التكتيكات المحددة التي اتبعتها الأردن في سياق الفترة ٧٧ - ١٩٨٥ ولكن هناك ثلاث علامات تكتيكية جوهرية ، وهي :

أولا :

الاستبعاد الفعلي لإمكانية استخدام القوة العسكرية لتحرير الأرض المحتلة بمشاركة أردنية مباشرة وكاملة والاعتماد على الولايات المتحدة في نهاية المطاف للتوصل إلى حل أو تسوية سياسية مرضية .

ثانيا :

التأكيد على عدم إمكانية الاستغناء عن الدور الأردني المتميز في التفاوض حول الانسحاب الإسرائيلي

السياسي (غير العسكري) .

ومن منطلق هذا الموقف قاد العراق أو ساهم بنشاط في قيادة الاتجاه المناهضة خط كامب ديفيد وعزل مصر ومقاطعتها ليس فقط في الساحة العربية (مؤتمر قمة بغداد ١٩٧٨) وإنما أيضا في حركة عدم الإنحياز الذي قدم لمؤتمرها في ١٩٧٩ مشروع قرار يقضي بإدانة الموقف المصري في حركة المؤتمر الإسلامي وفي غيرها من المحافل الدولية .

وربما لا يكون الموقف العراقي قد تغير نظريا بعد ذلك ، غير أن المحتوى المعلن لهذا الموقف قد انتابته ثلاثة أوجه للتغير ، كالتالي :

أولا :

إعادة صياغة الأوليات الصراعية للجهد العراقي والعربي بصورة تعطي الأولوية للصراع العراقي - الإيراني على الصراع العربي - الإسرائيلي . وفي الواقع نادرا ما تطرح السياسة العراقية الأمر على هذه الصورة .

كما أن التناقض في الأولوية لم يحدث قبل تحول ميزان القوى في الصراع العراقي - الإيراني لصالح الأخيرة قرب نهاية عام ١٩٨٢ وبداية ١٩٨٣ . وحتى هذه الفترة كانت العراق تربط بين الصراعين بصورة متوازنة عن طريق تصوير السلوك الإيراني نحوها كجزء و انعكاس للوأمرات الصهيونية والامبريالية الرامية لغرض السيطرة على العراق وتجزئته .

ثانيا :

تحول شبه جذري في طبيعة الخطاب السياسي العراقي . لقد كان الخطاب والرؤية السياسية العالمية للعراق حافلا دائما بعناصر براجماتية قوية بالمقارنة بمجموعة الدول الراديكالية ولكن هذه العناصر قد أصبحت تمثل الطابع الرئيس للخطاب والرؤية السياسية العالمية للعراق بعد التحول في موازين القوى في الحرب العراقية الإيرانية . ولا تزال العراق مثلا تشير إلى الامبريالية كمصدر للعدوان ضد الشعوب ولكن ذلك قد أصبح الاستثناء أكثر منه القاعدة . ويات من الضروري أن تبادر العراق إلى وضع الاسس النظرية والعملية للمصالحة مع الولايات المتحدة والغرب عموما وهو ما ينعكس على تكييفها للصراع العربي - الإسرائيلي ، وتفضيلاتها التكتيكية والعملية نحو سبل حله . ومن نفس هذا المنطلق تنظر العراق بطريقة مختلفة إلى البيئة السياسية الدولية والعربية المحيطة

من الضفة الغربية وغزة . وفي إطار قرارات مؤتمرات القمة العربية باعتبار منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني فقد كان من المحتم أن يتم الاعتراف بهذا الدور الأردني من خلال صيغة للتوافق مع منظمة التحرير حول التوجهات والمبادئ على أعلى مجرد الترتيبات والإجراءات كما ربما قد رغبت منظمة التحرير .

ثالثا :

محاولة تعبئة أكبر قدر من التأييد العربي وخاصة من الدول ذات العلاقات التقليدية مع الغرب والولايات المتحدة للدور الأردني المتميز في إطار الدفع نحو مرحلة وصيفة جديدة للتسوية السياسية في المنطقة .

ومن أجل تعبئة هذا التأييد فإن السياسة الأردنية دائما ما تشير إلى ثلاثة عوامل أساسية . فمن ناحية أولى تشدد السياسة الأردنية على الأثر السلبي لمعامل الزمن الذي يسير لصالح إسرائيل إذ تتمكن من استيعاب الأراضي المحتلة من خلال سياسة الاستيطان وتغيير التركيب الديموجرافي إلى جانب الإجراءات العسكرية والاقتصادية الإسرائيلية الرامية لتحقيق نفس الهدف . ومن ناحية ثانية تشير السياسة الأردنية إلى افتقار مشروع السلام العربي (فاس) إلى القوة الكافية لتحقيقه إذ أن « مقررات فاس هي مجموعة من المبادئ ، والعناوين » وأن المطلوب هو إعطاؤها ميكانيكية التحلق في الواقع من خلال مشروع أمريكي محدد . ومن ناحية ثالثة تؤكد السياسة الأردنية على ضرورة الاعتراف بأن الموقف الدولي لا يسمح بأكثر من صيغة معينة للتسوية « ترى بالإمكان استرجاع الأراضي العربية المحتلة من خلال صيغة أردنية فلسطينية ترتب على الطرفين التزامات يعتبرها العالم ضرورية للوصول إلى تسوية سلمية عادلة ومتوازنة » . (من خطاب الملك حسين في افتتاح الدورة السابعة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني في ١٩٨٤/١١/٢٢) .

أما موقف العراق إزاء الصراع العربي الإسرائيلي فإنه يتسم أيضا بالوضوح نتيجة انفجار الحرب العراقية الإيرانية . فقبل ١٩٨٠ كان مضمون الموقف العراقي يستند على نفس التشخيص والتوجه الاستراتيجي لمجموعة دول الجبهة القومية للصمود والتصدى . وربما كان الفارق الرئيس بين الموقفين هو أن العراق كان يفسح المجال لإمكانية حل للصراع العربي الإسرائيلي يتم إنجازها عن طريق النشاط

بالصراع العربي - الإسرائيلي فأصبحت محاور تحالفاتها تتجه إلى الدول والقوى المحافظة وتورطت في العداء للقوى الراديكالية . ويتضح ذلك بصورة هائلة الدلالة في حالة الموقف العراقي إزاء الصراع والإنتشاق داخل منظمة التحرير الفلسطينية إذ ناصرت العراق إتجاه « المشروعية » ضد إتجاه « الإصلاح » داخل المنظمة .

ثالثا :

تحول في المواقف العملية إزاء خط كامب ديفيد واحتمالات تجاوزه على طريق التسوية السلمية مع إسرائيل . وهو تحول يبرز في موقف العراق من الدعوة لعقد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الأوسط الذي تقوده الأردن ومصر .

أما لبنان ، فإن خصوصية موقفها تتبع من الاستقطابات الحادة بين طوائفها المختلفة ، وارتباط هذه الاستقطابات ببيئة الصراع العربي الإسرائيلي ووجود قوات وهياكل الثورة الفلسطينية على أراضيها حتى الفوز الإسرائيلي للبنان في ١٩٨٢ . وقد أنتجت هذه العوامل نزعتين داخل السياسة اللبنانية إحداهما تتجه للتحالف مع سوريا والأخرى تتجه للتحالف مع إسرائيل . وفي سياق الصراع بين هاتين النزعتين والذي اتخذ شكل حرب أهلية ممتدة ٧٥ - ١٩٨٥ ، والتدخل السوري لوضع حد للحرب في ١٩٧٥ ، والتدخل الإسرائيلي لفرض هيمنة النزعة اليمينية المتحالفة معها والطوائف التي تساندها من خلال حرب عدوانية مدمرة في ١٩٨٢ أضعبت هياكل الدولة الرسمية ولم يكد يبقى لها سوى وجود رمزي .

ويمكن القول بأن الفترة الممتدة بين الفوز الإسرائيلي للبنان والذي توجهت اتفاقية السابع عشر من مايو ١٩٨٢ حتى إسقاط هذا الاتفاق بقرار مجلس الوزراء اللبناني في الخامس من مارس ١٩٨٤ قد شهدت تمولا جذريا في ميزان القوى بين النزعتين المتصارعتين في لبنان لصالح تلك المتحالفة مع سوريا والمتضامنة مع موقفها من الصراع العربي - الإسرائيلي على الإجمال .

(ج) المجموعة الفرعية الثالثة : تضم ثلاث دول عربية - أفريقية وهي الصومال وموريتانيا وجيبوتي . ولا يختلف موقف هذه المجموعة الفرعية عن المجموعة الفرعية الأولى سوى في ضعف اهتمامها بالصراع العربي - الإسرائيلي وضعف التزامها بهذا الموقف . فهي دول ذات أهمية تصويتية داخل أروقة وهيئات جامعة الدول العربية شاملا ذلك مؤسسة مؤتمرات

القمة ، ولكن ليس لها من أهمية سياسية مباشرة على الساحة العربية ، وإن كان لها بالطبع أهميتها الذاتية . كما أن هذه الأهمية تزداد في المواقع الإقليمية الفرعية التي تشغلها . وبشكلات هذه الدول خاصة الصومال أثر مباشر على مضاعفة حدة الاستقطابات العربية .

٢ - الصراعات الأخرى في النظام العربي :

يتعرض النظام العربي لأثار نوعين من الصراعات . النوع الأول يتضمن تناقضا بين أحد أطراف النظام العربي وأطراف أخرى خارج هذا النظام أي صراعات الجوار الجغرافي . أما النوع الثاني فيتضمن تناقضات بين أطراف عربية . ولكل من هذين النوعين من الصراعات أهميته الذاتية . ولكن اهتمامنا بالصراعات مع دول الجوار الجغرافي يتركز على ما تولده من تناقضات في مواقف أطراف النظام العربي : أي فشل (أو نجاح) النظام العربي في التوصل إلى إجماع سواء بشأن صراعات مع أطراف خارجية أو بين أطراف عربية . وهناك ثلاث بؤر أساسية للصراعات العربية مع دول الجوار الجغرافي ذات الانتكاسات الهامة على عملية بناء وتحطم الإجماع داخل النظام العربي . وهذه الصراعات هي : الصراع العراقي الإيراني ، الصراع في القرن الأفريقي ، والصراع في تشاد .

الصراع العراقي - الإيراني :

تستمد الحرب العراقية - الإيرانية أهمية بالنسبة لتطور النظام العربي من ثلاث عوامل جوهرية كالاتي :

أولا :

أثبتت هذه الحرب أنها بالغة الضراوة وذات طابع ممتد . وينخرط فيها أحد الفاعلين الأساسيين في النظام العربي : أي العراق . ولكن دائرة الاهتمام والمشاركة شبه المباشرة فيها تتسع لتشمل مجموع دول الخليج العربي . وسواء نظرنا إلى هذه الحرب من زاوية الجهد والاستنزاف الذي تسببه للفرقاء ، أو من زاوية عدم الاستقرار والتهديد للامن لمجمل منطقة الخليج فإنها تشكل بؤرة صراعية تكاد تنافس الصراع العربي - الإسرائيلي في الإلحاح والاهتمام العربي والعالمي بها . أي أنه بالقدر الذي يضطر أويجتذب النظام العربي للاهتمام بهذه الحرب بالقدر الذي يهبط اهتمامه بمتابعة الصراع العربي - الإسرائيلي .

ثانيا :

تنشأ الطبيعة الممتدة لهذه الحرب من تشابك عوامل

عميقة يطرح في سياقها للمناقشة أسس تكون المجتمعات العربية المعاصرة . فإلى جانب العامل القومي البحث : أى التنافس بين العراق وإيران - وربما بين القومية العربية والقومية الفارسية كأيديولوجيات سياسية وبغض النظر أيضا عن الأسباب المباشرة والإدعاءات المتبادلة الكامنة وراء انفجار وتطور هذه الحرب ، فإن الوجه الأساسى للصراع يظهر كتنافس بين أيديولوجية قومية علمانية الطابع وأيديولوجية دينية ذات مشروع يتجاوز أفق أى دولة أو قومية إلى العالم الإسلامى بأسره . وتشقق أهمية هذا العامل من أن الحركات الدينية السياسية في العالم العربى قد قويت واشتد ساعدها وأصبحت تقدم ذاتها كبديل للنظم السياسية العلمانية ولجمال نموذج القومية العربية ، وأن هذه الحركات تستلهم النموذج الإيرانى ، بل ويخضع بعضها لنفوذه المباشر ، ولا بد أن يكون لذلك انعكاساته الخطيرة على مستقبل النظام العربى .

ثالثا :

كان الأثر المباشر للحرب العراقية الإيرانية من الناحية السياسية مزجوا فمن ناحية أجهضت الحرب إمكانية تمتين روابط التحالف بين العراق ومجموعة جبهة الصمود والتصدى . ومن ناحية ثانية أدت الحرب أيضا إلى تصدع التحالف العريض المهادى لكلمب ديفيد والذى برز في مؤتمر قمة بغداد في ١٩٧٨ ومؤتمر وزراء الخارجية والاقتصاد العرب الذين فرضوا إجراءات عزل مصر في ١٩٧٩ . ويظهر تضعف هذا التحالف من عرض سريع لمواقف الدول العربية الأساسية من الحرب العراقية - الإيرانية .

فالموقف العراقى يمكن تلخيصه في الحاجة لتسوية سلمية مع إيران تعترف الأخيرة بمقتضاها بضرورة الانسحاب من الجزر العربية الثلاثة : الطيب الكبرى والصغرى وأبو موسى التى احتلتها إيران ، وبالاتزام بتطبيق ما ورد باتفاقية مارس ١٩٧٥ بصدد الحدود البرية بين إيران والعراق ، ويعدم التدخل في الشؤون الداخلية للعراق .

أما موقف دول الخليج العربى الأخرى فإنه يتركز في ثلاث نقاط أساسية : فدول الخليج العربى تعرب دائما ومنذ انفجار الحرب عن اهتمامها بوقف القتال وإنهاء حالة الحرب بين العراق وإيران والدخول في مفاوضات من أجل التوصل إلى تسوية سلمية للنزاع . وتعلن هذه الدول عن إتخاذها موقف الحياد بين الدولتين . ومع ذلك فإن هذه الدول لا تتردد في الوقت نفسه في الإعلان

عن تفضيلها لموقف العراق . لانه أظهر استجابة للمبادرات السلمية التى جاءت من جهات مختلفة على عكس إيران التى تحملها دول الخليج بالتالى مسئولية استمرار الحرب والمخاطر المترتبة على ذلك . ومن ناحية ثالثة ، فإن دول الخليج العربى قد أعلنت عن محاولتها من اتساع نطاق الأعمال العدوانية الإيرانية - لتشمل هذه الدول نفسها أو ضد مصالحها البحرية والبرتولية . وحول هذا الجانب صدر البيان الختامى للاجتماع الاستثنائى لوزراء خارجية اقطار مجلس التعاون الخليجي بإدانة الاعتداءات الإيرانية على حرية الملاحة في الخليج العربى وقصف ناقلات نفط تابعة للبلدان العربية الواقعة على الخليج في مايو ١٩٨٤ وبعرض القضية على مجلس الأمن . ونجحت هذه الدول في استصدار قرار مجلس الأمن الصادر في أول يونيو ١٩٨٤ بإدانة ووقف هذه الاعتداءات وتأكيد حق حرية الملاحة واحترام السيادة الإقليمية للدول التى ليست طرفا في الأعمال العدائية .

وإضافة لذلك فقد حفزت الحرب العراقية - الإيرانية دول الخليج العربى على إتباع سياسة تنسيق أمنى عسكري بينها موجه أساسا وبوضوح ضد احتمالات عدوان إيرانى وكذلك إلى استدعاء الاتفاق العربى على وجوب تطبيق معاهدة الدفاع المشترك بين الدول العربية حال قيام إيران بعدوان عسكري على أى من هذه الدول .

وعلى نقض المواقف السابقة تأتى مواقف دول الجبهة القومية للصمود والتصدى : أى سوريا وليبيا واليمن الجنوبي ، وإلى حد ما الجزائر . أما موقف منظمة التحرير الفلسطينية فقد اتسم بطبيعة خاصة . ويمكن تلخيص موقف الدول الثلاث الأساسية في هذه الجبهة كما يلي :

فبادئ ذى بدء تقوم هذه الدول بتحصيل العراق مسئولية انفجار الحرب العراقية - الإيرانية . وهى في هذا الصدد واضحة ولا يتسم موقفها بأى غموض . وبناء عليه فإن الاتهام الموجه إلى العراق هو إتباع سياسة انتهازية اغتصمت في سياقها فرصة الفوضى والضعف التى أصابت إيران إثر الثورة الشعبية التى أسقطت الشاه لقرض مطالبها الإقليمية بالقوة التى تقاعست العراق عن التأكيد باستخدامها لتحقيق نفس المطالب ضد نظام حكم الشاه . وتكتشف هذه الدول عدم معقولية هذا العمل العراقى بالقول بأنه ليس من المنصور أن يقوم طرف عربى بالسكوت على مواقف

الشاه الإيراني العدواني والمائلة لإسرائيل والأمبريالية الأمريكية وأن يقوم بعقاب إيران بعد أن تحولت إثر ثورتها الشعبية لصالح الموقف العربي وضد إسرائيل والصهيونية .

وتصنيف المواقف السورية واللبنية واليمينية الجنوبية بأن إهدار الموارد العربية في حروب هامشية يخدم موضوعا المصالح الامبريالية والصهيونية في الوطن العربي بغض النظر عما إذا كان العدوان العراقي قد تم تدبيره بتواطؤه تآمري مع الامبريالية الأمريكية أم لا . ومن ثم فإن هذه الدول قد أجمعت على ضرورة مساعدة إيران لصد الهجوم العراقي والدفاع عن نفسها ودرء الطوفان التي قد تؤدي إلى سقوط نظام الحكم الثوري الديني المؤيد للموقف العربي من الصراع ضد الغرب وإسرائيل في إيران .

ومع ذلك ، فإن مواقف دول جبهة الصمود والتصدي تنأى إلى نقطة تفتقر عندها على الأقل من الناحية النظرية والدعائية . فتنفرد ليبيا بموقف تأييد للنظام الإيراني ودعم موقفه العسكري ضد العراق حتى في حالة تقضي إيران لحالة الدفاع عن النفس إلى الهجوم على العراق . أما سوريا واليمن الجنوبي فقد ميزتا بين حالتى الدفاع والهجوم ووافقت سوريا على اعتبار الهجوم الإيراني على أراضي العراق وخاصة على أراضي دول الخليج العربية الأخرى عدوانا يستوجب تطبيق معاهدة الدفاع العربي المشترك .

ويتميز الموقف الجزائري من الحرب العراقية الإيرانية منذ البداية بروح محايدة وسعت الجزائر للقيام بدور الوساطة بين الطرفين نتيجة لمسئوليتها عن اتفاقية مارس ١٩٧٥ . ويمكن تسكين موقف منظمة التحرير الفلسطينية في نفس التصور الجزائري نتيجة للمساعدة والدعم الذي تلقاه من إيران مع عدم قدرتها على انتقاد العراق في نفس الوقت .

وفي واقع الامر ، فإن مسئولية انفجار الحرب العراقية - الإيرانية مشتركة بين كل من العراق وإيران . ولكن على حين أن مسئولية العراق كانت أكبر كثيرا في الفترة الأولى من الحرب وفي انفجارها ، فإن مسئولية إيران أكبر عن استمرارها وتفاقمها وما يبدو من تعذر وضع حد لها أو توفير الشروط اللازمة لانهاؤها .

ومع ذلك فإن من الصحيح أن الثورة الإيرانية ذات الايديولوجية الدينية كانت تحمل بالتأكيد طابعا تبشيريا معاديا للنظم العلمانية في العالم العربي وللنظم الدينية

ذات الطابع المحافظ والموال للغرب في الخليج . وأن أحد الخطوط الأساسية للسياسة الإيرانية بعد الثورة قد تمثلت في دفع الطوفان على الصعيد الاقليمي والداخلي بما يلائم ثورات دينية من الطبيعة الإيرانية داخل المجتمعات العربية في العراق ودول الخليج العربية . وكذلك فإن هذه الروح التبشيرية نفسها التي لا تائب بمبادئ مثل حق الأمم في تقرير المصير وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى هي المسئولة عن نبذ كافة عروض المصالحة وجهود التسوية السلمية للصراع العراقي - الإيراني . وهي بالتالي العلة الرئيسية وراء استمرار هذه الحرب التي تحولت من الدفاع عن التكامل الاقليمي لإيران إلى محاولة السيطرة على العراق وإقامة حكومة عميلة لإيران فيها وربما من عدد من الدول العربية الخليجية الأخرى .

إن مثل هذا الواقع كان في مجال ادراك كل من مجموعة الدول الخليجية وغالبية دول جبهة الصمود والتصدي . ومثل هذا الإدراك قد منع تحول الاختلاف البين في المواقف إلى صدام بين هاتين المجموعتين من الدول العربية . بل أن دول مجلس التعاون الخليجي قد تمكنت من استصدار عدة قرارات من مؤتمر القمة العربي من فاس ابريل ١٩٨٢ ومن اجتماعات مجلس جامعة الدول العربية بالتزامن مع العراق ضد إيران . ومن المؤكد أن تفاهما بين السعودية من ناحية وسوريا من ناحية أخرى حول عدم حضور الأخيرة لبعض مؤتمرات القمة وموافقتها على القرارات الصادرة لصالح العراق في الاجتماعات التي حضرتها كان ضروريا لمنع تحول الخلاف بينهما إلى صدام وصراع علني كان من شأنه أن يضاعف من وهن النظام العربي .

الصراع في القرن الأفريقي :

يقدم الصراع في القرن الأفريقي حالة اضافية لانقسام مواقف الدول العربية من صراع حاد انخرطت فيه عدة دول عربية مباشرة ضد إحدى دول الجوار الجغرافي وهي اثيوبيا . وقد كان لاختلاف مواقف الدول العربية إزاء هذا الصراع اثر مشابه لنتائج الصراع العربي - الإيراني على حالة تكون وتحلم الاجماع في النظام العربي .

ويمثل القرن الأفريقي محضنا لتفريغ عدد من الصراعات فهناك أولا الحرب الاريترية الناجمة عن مطالب عدد من المنظمات العسكرية في اريتريا للانفصال التام عن اثيوبيا وتكوين دولة مستقلة ذات طبيعة

لها أن تعكس اتجاه تأييدها فظلت تبدي تعاطفا واضحا مع مطالب الارتبيين الانفصالية .

وفي الطرف المقابل ، قامت بقية الدول العربية بتأييد ودعم الصومال وحركات التحرير الارتبية ضد النظام في إثيوبيا . وقد كان لصر والسعودية والعراق دور بارز في قيادة هذا التأييد ولكن من مداخل مختلفة .

فقد أيدت مصر الصومال وارتريا من منظور التحالف مع السودان التي كانت قد اجتذبت إلى بؤرة النزاع . وبرزت مصر هذا الموقف بنوعين من المبررات . الأول يرتكز على مخاطر قيام نظام معاد في إثيوبيا للمصالح المصرية في مياه النيل وفي السودان . أما الثاني فيركز على الاستفراق ضد النظام الشيوعي في إثيوبيا .

أما العراق فقد عملت على تشخيص الصراع في القرن الأفريقي بنفس الطريقة التي شخصت بها بعد ذلك الصراع ضد إيران : أي باعتباره صراعا بين القومية العربية والقوميات الأخرى سواء الأفريقية أو الآسيوية .

أما السعودية فهي تستدعي تشخيصا يقوم على الدين فهي تؤيد ارتريا والصومال باعتبارهما عربا ومسلمين يكافحون لاسترداد حقوق مفتصبة .

وقد ترددت بقية البلدان العربية بين هذه المداخل الثلاثة لتشخيص الصراع في القرن الأفريقي . ولكن بدرجة أقل من الحدة والالتزام . وقد أدى ذلك إلى تفاقم التناقض بين التكتل الأول - ليبيا واليمن خاصة - من ناحية والتكتل الثاني الذي تزعمته مصر والعراق والسعودية من ناحية ثانية ، خاصة إبان انفجار الموقف في القرن الأفريقي ، أي طوال السنوات ٧٩ - ١٩٨٢ ومع ذلك فقد استمرت تعقدات الموقف في القرن الأفريقي تعكس نفسها على العلاقات العربية خاصة بين ليبيا والسودان ومصر حتى بداية عام ١٩٨٥ نتيجة لتجدد حركة التمرد في جنوب السودان .

الصراع في تشمس :

عانت تشمس منذ استقلالها من صراع عسكري ضاربين قطاعاتها المختلفة . وفي البداية كان الصراع يدور بين الشمال المسلم الأفقر والجنوب المسيحي الأغنى . وما أن حسم الصراع لصالح الشمال حتى بدأ يدور بين عشائر الشماليين أنفسهم . وفي الواقع كان يمكن لهذا الصراع أن يكن صورة تقليدية للصراع الأهلية الممتدة في أفريقيا مجردا من الأهمية السياسية المباشرة للعالم العربي لولا التدخل الليبي الفعال فقد

عربية . وهناك ثانيا النزاع بين الصومال وإثيوبيا حول السيطرة والسيادة على منطقة الأوجادين . وهناك ثالثا عدد من الحركات الانفصالية من تجمعات عرقية - لغوية متباينة داخل إثيوبيا التي تقاثل الحكومة المركزية بعد ثورة ١٩٧٤ للانفصال في شكل دول . وقد انتهى هذا الأمر إلى جر السودان إلى الصراع في القرن الأفريقي حيث أنها تلوى المصابات المسلحة لهذه الحركات ، وفي المقابل تقوم حكومة إثيوبيا بمساعدة وابواء الحركة الانفصالية في جنوب السودان .

وقد تدهور الموقف في القرن الأفريقي بصورة خطيرة منذ ١٩٧٤ وتطور إلى حروب دولية خطيرة بين الصومال وإثيوبيا في الفترة ٧٩ - ١٩٨٠ واستمر بعد ذلك على درجة عالية من التوتر نتيجة لتراكم الخصومات ولتدخل أطراف دولية وعربية أخرى في هذه الصراعات ، وقد انشق العالم العربي - من حيث موقفه من الصراع في القرن الأفريقي - إلى كتلتين . تشمل الأولى دول جبهة الصمود والتصدي وبخاصة ليبيا . أما الثانية فتشمل بقية البلدان العربية وبخاصة مصر والسعودية .

فدول جبهة الصمود والتصدي تكيف الصراع في القرن الأفريقي من زاوية الصراع العالمي ضد الامبريالية . أي أن محاولة تحطيم إثيوبيا - من وجهة النظر هذه - إلى عدد من الدويلات القائمة على أسس عرقية ودينية ولغوية يخدم مصالح الامبريالية وخط كاسب ديفيد . وقد طرح هذا التشخيص لقضايا القرن الأفريقي أثر ثورة إثيوبيا في ١٩٧٤ مما دعا هذه الدول العربية إلى الانقلاع عن تأييدها التقليدي للصومال وحركات تحرير ارتريا والاتجاه نحو تأييد إثيوبيا ضد المطالب الإقليمية والانفصالية .

ومع ذلك فلم يكن هذا الموقف عاما بين دول جبهة الصمود والتصدي ، ولم يتم تبنيه بنفس الدرجة من الالتزام والحدة . فعلى حين كان لكل من ليبيا واليمن الجنوبي دور بارز في تدعيم الحكومة المركزية في إثيوبيا في خضم نضالها ضد الصومال وحركات التحرير الارتبية والحركات الانفصالية الأخرى ، سعت كل من سوريا والجزائر إلى تمويه تعاطفهما الرمزي مع إثيوبيا بإعلان صراعات أزاء صراعات القرن الأفريقي .

وفي الوقت نفسه كان موقف منظمة التحرير الفلسطينية مناقضا - على الإجمال - لموقف دول جبهة الصمود والتصدي ، خاصة أزاء حالة حركات التحرير الارتبية . فقد كانت منظمة التحرير إحدى القوى الحليفة الأساسية لهذه الحركات . ولم يكن من الممكن

أصبحت ليبيا طرفاً أساسياً في الحرب الدائرة في تشاد منذ نحو منتصف السبعينات وتلجأ ليبيا إلى نوعين من المبررات لتفسير تدخلها في تشاد . النوع الأول عام ويستند إلى الصراع بين الامبريالية الغربية وعمالها من جانب وقوى التحرر من جانب آخر . على أن هذا التبرير يصعب مصادقته إلى حد كبير نتيجة لواقع نقل التحالفات الليبية من أحد أطراف الحرب الأهلية في تشاد (أي من تأييد تمرد حسين حبري ضد حكومة عويضي) إلى الطرف الآخر (أي تمرد عويضي ضد حكومة حسين حبري) ولذلك فإن النوع الثاني الذي يستند إلى سياسات المصالح والقوة يبدو أكثر بروزاً . إذ تعترف ليبيا بأنها تنظر إلى تشاد باعتبارها إحدى مناطق النفوذ الليبية . ويؤكد العقيد القذافي أن ذلك كان محورياً للتفاهم بينه وبين الرئيس السادات الذي طلب من جانبه أن تكون السودان منطقة نفوذ مصرية غير منازعة .

وفي المقابل فقد أبدى كل من السودان ومصر اهتماماً مباشراً بالحرب الأهلية الدائرة في تشاد ليس نتيجة لأهميتها السياسية الذاتية وإنما لاجهاض محاولات ليبيا لبسط نفوذها في تشاد . إذ خشيت السودان حتى سقوط نميري من أن تتحول تشاد إلى معبر لليبى إلى السودان لاثارة الفلأقل بها ، خاصة مع تكرار محاولات ليبيا لبناء حركات تمرد عسكرية من السودانيين ضد النظام . إلى جانب دعم ليبيا لحركة التمرد في جنوب السودان . وتنتظر مصر بنفس الطريقة إلى قضية تشاد ، هذا إلى جانب استنزاف نظام العقيد القذافي في حرب استنزاف في تشاد واحباط آمال النظام الليبي فيها . أما بقية الدول العربية فإن اهتمامها بقضية تشاد هو إما ثانوى أو تابع لمواقفها المتغيرة من النظام الليبي . ويصدق الجانب الأخير بصفة خاصة على بلدان شمال أفريقيا وإن لم يكن لديها مدخل مباشر للتأثير على مجرى الأحداث في تشاد .

الحرب الأهلية في لبنان :

يتسم الصراع في لبنان بالتعدد البالغ نتيجة لتمازج عدة مصادر للتناقضات هناك مصادر طائفية وبلطية وجيلية وايدولوجية داخل لبنان ذاتها . ثم هناك تشابكاً معقداً للصراع العربي الاسرائيلي بالنزاع الداخلي . ومن خلال انعكاسات الصراع العربي - الاسرائيلي وأحياناً بصورة مستقلة نسبياً عنه هناك آثار الصراع الدولي على الوضع الداخلي في لبنان . غير أن الواقع أن الوضع الاقليمي العربي بمعنى المناقشات والمشاحنات

بين الدول العربية ذاتها لم تشكل عاملاً هاماً في تفذية الحرب اللبنانية ، كما انها لم تمثل عاملاً هاماً في الدفع نحو وضع نهاية لهذه الحرب . وكل ما يمكن قوله هو أن الحرب الأهلية اللبنانية قد اشتعلت وتفاقمت بصدد قضايا ترتبط ارتباطاً عميقاً بمستقبل ومصير النظام العربى ، وأن الفضل الأوسع نطاقاً للنظام العربى قد عبر عن نفسه في حالة لبنان بجهد ملموس عن انتهاء الحرب الأهلية لصالح المستقبل العربى .

ويحتاج هذا التشخيص العام لبعض الشرح نوجزه فيما يلي :

فقد انعكست الأوضاع العربية على تفجر وتفاقم الحرب الأهلية اللبنانية من خلال عوامل وهى :

أولاً : اشتعلت الحرب الأهلية في لبنان نتيجة اختلال التوازنات الطائفية التى يستند عليها نظام الحكم اللبناني القديم . والواقع أن النظام العربى القائم على مفهوم وايدولوجية القومية العربية لم يستطع التغلب داخل أقطاره على الممارسة السياسية الطائفية . ول كثير من البلدان انتهت الممارسات الطائفية إلى بروز مشكلة اقلية لم تستطع التيارات السياسية الأساسية في العالم العربى أن توفر الضمانات المادية لها حل ديمقراطياً . ولا يعنى ذلك أن النظام القديم والقوى البيعنية في لبنان قد لجأت إلى السلاح لخوفها من حل لا ديمقراطى للامنة اللبنانية . ولكن الخوف من احتمالات استبدال الطائفية المسيحية بطائفية اسلامية قد افضى إلى دفع جمهرة المسيحيين في لبنان إلى مساندة القوى البيعنية وخاصة حزب الكتائب التى تقاوت بالفعل للدفاع عن مصالحها المادية وبمبنتها الايدولوجية والسياسية المعادية للتقدم وذات الافق العنصرى الموالى للغرب ولإسرائيل على حساب العالم العربى .

ثانياً : ضاعف بروز التيارات الدينية في العالم العربى ككل ، وفي لبنان من أثر العامل الطائفى البحث .

ثالثاً : وقد جعلت هذه العوامل - التى قد تكون عارضة - تدفع في اتجاه تحول طبيعة الصراع في لبنان من صراع طبقي إلى صراع طائفى . ويتعبير آخر فقد مكنت هذه العوامل القوى البيعنية والطبقات الحاكمة - التى حدث أن غالبيتها تنتمى إلى طوائف مسيحية - من تحويل حرب أهلية بدأتها للدفاع عن مصالحها إلى خطوط تعبئة طائفية بالرغم من واقع انتماء غالبية أبناء الطوائف المسيحية طبقياً إلى الطبقات الدنيا المقبورة والوسطى المستبعدة من الحكم والمشاركة الفعالة فيه . وقد شكك من الصعب على النظام العربى الذى يشهد

تحولا أوردة نحو الليبرالية الاقتصادية أن يحسم الصراع من الناحية الاجتماعية لصالح الطبقات الدنيا والوسيلة ، إذ أن ذلك يقتضى برنامجا راديكاليا اقتصاديا واجتماعيا .

رابعا : أن توقيت ، ونمط تشابك أو نماذج الصراع العربى - الاسرائيلى من ناحية والحرب الأهلية اللبنانية من ناحية أخرى لم يؤد إلى توطيد الأسس اللازمة لانتصار المصالح العربية في كلا الحالتين من الصراع .

فقد عكست كافة اللحظات الشديدة التجزؤ في الحرب الأهلية اللبنانية أزمتا كبرى في خط سير المواجهة العربية لاسرائيل . وتمثل الاتجاه العام في أن النظام العربى قد تحرك نحو تسوية سياسية مع اسرائيل ، في الوقت الذى أصبح من الممكن فيه للهياكل العسكرية للثورة الفلسطينية أن تتوغل ويشبك ساعدها في لبنان وقد ترتب على ذلك العوامل الفرعية التالية :

(أ) مع كل لحظة كان العالم العربى يشهد تدهورا خطيرا في قدرته على مواجهة اسرائيل أو فرض الاجماع داخله انتهزت القوى اليمينية الفرصة لمحاولة تصفية وجود الثورة الفلسطينية داخل لبنان . فقد تفجرت الحرب لأول مرة في مايو ١٩٧٢ عندما كان المناخ النفسى الفاتم من استئناف حرب الاستنزاف قد تسيد المجتمعات العربية . وهدأت الأوضاع مع حرب أكتوبر ، ومع المفاوضات حول اتفاقيات فصل القوات ، وبدأت الحرب الأهلية مع حادث عين الرمانة في مارس ١٩٧٥ .

(ب) كادت الحرب الأهلية تنتهى إلى انتصار التحالف الوطنى اللبناني - الفلسطينى في ١٩٧٦ لولا تدخل الجيش السورى . وقد تدخل هذا الجيش ليس فقط لإعادة حفظ التوازن ومنع نشوء وضع الغالب والمغلوب في لبنان وإنما أهم من ذلك لخشية سوريا من تحول لبنان إلى ساحة مباحة لاسرائيل التى لا بد وانها كانت ستعتبر لبنان منطقة حرب مفتوحة ، ومن ثم نشوء وضع يهدد الأمن السورى في لبنان في وقت أدى فيه موقف مصر نحو التسوية السلمية إلى إضعاف قدرة سوريا على مواجهة اسرائيل منفردة .

(ج) تراكمت مرارة لبنانية تجاه هياكل الثورة الفلسطينية في لبنان طوال الفترة ٧٦ - ١٩٨٢ نتيجة لسياسات الانتقام الاسرائيلى الثقيل في الجنوب واحساس قطاعات كبيرة من المواطنين وخاصة سكان الجنوب من الشيعة بأن عليهم أن يدافعوا وحدهم ثمن الكفاح ضد اسرائيل ، في الوقت الذى حرصت فيه دول عربية كبيرة إما على المصالحة مع اسرائيل أو على

تجنب الاشتباك معها في معارك كبيرة . وكان للأخطاء اليومية الفلسطينية دورها في تغذية هذه المرارة ، كما أن أخطاءا تكتيكية من جانب منظمة التحرير قد أدت إلى فشلها في عقد أواصر التحالف الحقيقى مع القطاعات الاجتماعية الهاشمية في لبنان ، وخاصة في الجنوب .

(د) أدى الاجتياح الاسرائيلى للبنان في يونيو ١٩٨٢ والعجز العربى الشامل أمامه إلى خلق وهم بالجسم العسكرى لدى القوى اليمينية في لبنان ، مما جعلها تتصرف وكأنها قد فرضت حلا كثنائيا في لبنان . وقد خلق ذلك فجوة أعمق بين أطراف الحرب اللبنانية وزاد من جمود مواقفها وتعذر الوصول إلى حل وسط ينهى الحرب الأهلية .

(هـ) باعتبار أن لبنان هو البلد العربى الوحيد المفتوح أمام العمل العسكرى الفلسطينى المباشر ضد اسرائيل ، فقد أصبحت أيضا الساحة الأساسية لتحديد موازين القوى وتصفية التناقضات بين قوى الثورة الفلسطينية . ومن ثم فقد شهدت لبنان أشد المعارك العسكرية بين الشرعية الفلسطينية الممثلة بقيادة ياسر عرفات والمراغبة في استكشاف سبل الحل السلمى للقضية الفلسطينية من خلال تحالفات عربية موأكبة وقوى الإصلاح الفلسطينى الراضية لهذه الطول السلمية المطروحة والممكنة في الوقت الراهن . كما أصبحت مخيمات اللاجئين الفلسطينيين نوعا من شاهد على السيادة العسكرية في لبنان ، بمعنى أن فرض هيمنة أى قوة عسكرية في المناطق الإسلامية يعتمد في المخيمات الفلسطينية وقد كان ذلك سببا وراء الهجوم الشيعى الضارى على المخيمات الفلسطينية في بيروت وفي منطقة الجنوب .

إن العجز العربى قد أفضى إلى واقع أن القوة العربية الرسمية الوحيدة ذات الفعالية على الساحة اللبنانية هي سوريا ومع ذلك فلا يمكن القول بأن النفوذ والسياسة السوريين في لبنان كانا سببا لتعاطف الشقاق أو تحطم الاجماع في النظام العربى . ولكن الفشل السورى في وضع نهاية مقبولة للحرب الأهلية هناك قد وفر مجالا لانتقاد السياسة والنظام في سوريا من جانب الأطراف العربية الرسمية التى تملك أسبابا أعقق للاختلاف معها على الساحة العربية ككل . والاستثناء الأساسى من هذا التشخيص هو الخلافات بين سوريا والقوى الفاعلة في الساحة اللبنانية وخاصة منظمة التحرير الفلسطينية . ويتمثل جوهر السياسة السورية في استمرار إعادة التوازن بين معسكرى الحرب الحرب الأهلية في لبنان

بصورة تحول دون نشوء وضع انتصار وهزيمة مع بقاء السياسة العامة للدولة في نطاق مقبول بالنسبة لسوريا بمعنى أن تتحقق فيه الحدود الدنيا للانسجام مع الموقف السوري من الصراع العربي - الإسرائيلي . وتأمل سوريا أن تضغط سياستها في الحيلولة دون انتصار أحد أطراف الحرب الأهلية أو حسم الحرب لصالحه على كل الأطراف من أجل القبول بالحوار والمصالحة . ويتمثل تكتيكها في التلاعب بالموازن السياسية والعسكرية بين فرقاء الحرب الأهلية بصورة تعيد الاقتراب من نقطة التوازن وتحول دون انتصار تام لأي طرف . وتعتقد سوريا أن مثل هذا الوضع يؤدي إلى حل الأزمة اللبنانية عن طريق تحقيق مشاركة متوازنة متساوية في الحكم بين الطوائف الإسلامية وتلك المسيحية .

ولا يختلف هذا الإعلان السوري عن النوايا عن الرسمية للغالبية الساحقة من الدول العربية . تقع الأمور فقد أضفت مؤتمرات القمة العربية نوعاً من الشرعية وصفة التمثيل للموقف العربي الموحد على وجود السوري في لبنان وخاصة مؤتمر قمة القاهرة في ١٩٧٦ . على أن ذلك لا يمنع حقيقة أن الإجماع العربي حول المسألة اللبنانية لم يكن في أي وقت من الأوقات تاماً أو خالياً من التناقضات والشواك وقد تركزت هذه التناقضات في الشك في أن يكون إعلان النوايا السوري تعبيراً عن حقيقة سياستها ومراميها في لبنان ، وبحول المصادمات العسكرية والسياسية التي أملت سياسة التوازن السوري مع فرقاء الحرب الأهلية في لبنان ، وخاصة الطرف الفلسطيني مما يعمق من الشكوك ، وأحياناً الادانات - العربية في حقيقة السياسة السورية . وبطبيعة الحال فإن المواقف التفصيلية للدول تختلف كما أن هذه الاختلافات قد تراوحت من حيث العمق والانتساع مع المراحل المختلفة من تطور الأزمة اللبنانية .

فقد أثار الغزو السوري للبنان - بغض النظر عن كونه تم بناء على طلب من السلطة الشرعية موجة استياء في عديد من الدول العربية ، وخاصة أنه قد مكن الميليشيات الكاثوليكية من القيام بمذابيح ضد المخيمات الفلسطينية في بيروت . وكان هذا الاستياء والانتقاد حاداً في الكويت وإثيوبيا ومصر . على أنه سريعاً ما أضفيت الشرعية العربية على الوجود السوري في لبنان نتيجة لصفقة عقدت بين مصر وسوريا والسعودية في مؤتمر قمة الرياض المصغرة في ١٩٧٥ ، وتم نوع من التصالح بين منظمة التحرير والحكومة السورية كما أن

سوريا ذاتها كانت حريصة على إشراك الدول العربية في قوات الردع المشكلة أساساً من قواتها في لبنان وفي الاشراف على مجمل حركة المصالحة الوطنية في الفترة ٧٦ - ١٩٨٢ من خلال قرارات مؤتمر القاهرة واللجنة العربية السباعية ، ثم الرباعية التي شكلت في ١٩٨١ - على أن الفضل السوري في توفير الشروط الملائمة لانتهاء الحرب الأهلية اللبنانية قد عمق الشكوك تجاه نوايا سوريا . على أن هذه الشكوك لم يتم التعبير عنها رسمياً إلا في مصر ولم يقدم للوجود والسياسة السورية في لبنان بديل حقيقي مقبول من بقية الأطراف العربية . أما الفترة ٨٣ - ١٩٨٥ فقد شهدت المصادمات العنيفة بين سوريا والقيادة الشرعية لمنظمة التحرير الفلسطينية والحرب الأهلية الفلسطينية في لبنان وما صاحبها من وضعية ثم المصادمات الدامية بين حركة أمل الشيوعية التي هدفت للاستيلاء وفرض السيادة على المخيمات الفلسطينية في لبنان . وقد أثارت السياسة السورية المعادية للقيادة الشرعية لمنظمة التحرير موجة انتقادات عنيفة في العالم العربي ككل ، وتعرضت سوريا لأحراج حقيقي في اجتماعات مجلس الجامعة العربية ومؤتمر قمة الرباط ١٩٨٥ .

ومن هنا يمكن القول بأن الفترة الأخيرة ٨٣ - ١٩٨٥ قد شهدت أعلى مستوى للخلافات العربية حول المسألة اللبنانية - ويمكن القول أن ذلك يعود بصورة أساسية إلى تحالف مجموعة دول مجلس التعاون الخليجي مع كل من الأردن والعراق في نقد السياسة السورية . بل أن هذا النقد قد امتد أيضاً إلى ليبيا والجزائر فيما يتصل بالموقف السوري من القيادة الشرعية الفلسطينية ومن النزاع بين حركة أمل الشيوعية والفلسطينيين على اختلاف تياراتهم في لبنان طوال الأعوام ٨٤ - ١٩٨٥ . وعلى الأغلب فإن فجوة الشك والتضيق التي يعاني منها الموقف السوري في لبنان تعود أساساً إلى فشل سوريا في وضع نهاية للحرب الأهلية . ويمكن أن يعزى هذا الفشل إلى امرين : الأول أن سوريا قد ترتكب خطأ تكتيكياً بالغا إذ تعتقد أن مجرد فرض التوازن العسكري سوف يقضي إلى إجبار مختلف أطراف الحرب الأهلية إلى السعي نحو المصالحة . فقد أصبح من الواضح أن مثل هذا الوضع يطرح اختياراً تفضيل بقاء الأحوال على ما هي عليه من تجزئة وتعدد فعلي للسيادات في لبنان على المصالحة التي لا تحقق الحد الأدنى من مطالب القوى الوطنية . كما أن هذا التكتيك يقدر عند القوى اليسارية أزاء الدفاع عن هيمنتها على النظام السياسي الطائفي بأقل ما هو

فشكلت الجزائر وتونس وموريتانيا محورا في المغرب العربي يؤيد استقلال الاقليم . ووقعت هذه الدول على معاهدة حسن جوار وأخوة في بداية ١٩٨٤ . وفي المقابل تحولت ليبيا عن موقفها المؤامري للمغرب إلى اعلان الوحدة تبعا لما سمي بوثيقة الاتحاد العربي الأفريقي في أغسطس ١٩٨٤ . وقامت كل من ليبيا والمغرب بتصفية المعارضة المتوطنة فيهما للنظام السياسي للبلد الآخر منذ يوليو ١٩٨٤ وامتنعت ليبيا تماما عن مد البوليساريو بالأسلحة والأموال . بل ونصت المعاهدة الليبية المغربية على بند يلزم الطرفين بالتضامن إزاء وقوع اعتداء على أحدهما . ومع كل هذه التغيرات ظلت حالة العداء بين الجزائر والمغرب على حالها . ويبدو أن الفجوة بين موقفى البلدين إزاء قضية الصحراء تتعاظم ولا تنقضي إذ يستند تشخيص الجزائر للصحراء إلى التصراء الغربية على مفهوم حق تقرير المصير . ووفقا للرئيس الشاذلي بن جديد « فلقضية الصحراء الغربية مطروحة على منطقتنا كما هي مطروحة على أفريقيا والمجتمع الدولي بأسره باعتبارها قضية تتعلق بحق شعب في تقرير مصيره بنفسه . وموقف الجزائر من هذه القضية معروف وواضح فالجزائر تناصر حقوق الشعوب المناضلة في كل مكان » (من حديث صحفي لجريدة الشرق الأوسط في ١٩٨٤/٨/٢٩) .

ولكن العضلة هي أن الرئيس الجزائري لم يذكر على وجه التحديد فيما يفتقر الشعب الصحراوي من بنية الشعب المغربي لوما هي القومات الفريدة التي تجعل هذا الشعب أمة ينطبق عليها مبدأ حق الأمم في تقرير مصيرها ؟ . أما موقف المغرب فهو يتلخص في انكار استقلالية الشعب الصحراوي والاصرار على اعتباره جزءا لا يتجزأ من الشعب المغربي وأن للمغرب حقوقا تاريخية على هذا الاقليم لا يصح انكارها . وعلى هذا الأساس فإن « الصراع في شمال غرب أفريقيا والاعتداءات التي تستهدف المغرب تشكل في فصولها وظواهرها خلافا بين المغرب والجزائر » (من حديث صحفي لوزير المغربي الأول في ١٩٨٠/٤/١٤) . ولذلك يصير ملك المغرب على أن « الأمر الأساسي بالنسبة لي هو ألا تكون مغربية الصحراء موضع مجادلة . . . إنما الأمر الذي لا جدال فيه هو رسوخ مبدأ السيادة » (من حديث صحفي لجريدة العلم في ١٩٨٤/٨/١٢) . إن هناك نزاعا حول تقدير عدد سكان إقليم الصحراء . . فتقدير منظمة البوليساريو يتراوح بين ثلاثة أرباع والمليون نسمة (انظر حديث السيد ماء العينين ولد الصديق للنهار في ١٩٨٠/٧/٣٠) . أما تقدير المغرب

عليه : وثانيا : أن التكتيكات السورية في لبنان تقضى إلى مصادمات دورية بينها وبين مختلف القوى اللبنانية بشكل دوري ، وهو ما يجعل من المعتد الربط بين تكتيكات التوازن والهدف الاستراتيجي لسوريا في لبنان ، أي المصالحة والحفاظة على وحدة لبنان . ويفضى ذلك بدوره إلى التشكك في السياسة السورية في العالم العربي وجعل طبيعة السياسة في لبنان قائمة على التلاعب المتبادل بالقوى والظروف أكثر منها محاولة لنظم الساحة في اتجاه بناء نظام سياسي يرضى آمال الغالبية ويحقق الصالح العربي في لبنان .

حرب الصحراء المغربية .

أصبحت ساحة الصحراء المغربية ميدانا لحرب استنزاف عسكري وسياسي ممتد ليس فقط بين الأطراف المباشرة (أي المغرب ومنظمة البوليساريو) وإنما أيضا لمجال منطقة المغرب العربي . فسنذ انضمام القوات الأسبانية من الاقليم عام ١٩٧٥ وهو يشهد صراعا ضاريا حول السيطرة على الاقليم بين قوات البوليساريو التي أعلنت نشأة دولة الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية في فبراير ١٩٧٦ والقوات المغربية وقد شاركت موريتانيا في القتال ضد قوات البوليساريو منذ ١٩٧٥ حتى توقيع اتفاقية سلام في الجزائر عام ١٩٧٩ .

وبالرغم من شمول الصراع لمجال المغرب العربي على الصعيد السياسي فإنه ليس من الواضح على وجه الدقة ما إذا كان التنازع حول مصير الصحراء الغربية سببا لم نتيجة للتناقضات والمناقصات بين دول المغرب (ليبيا ، تونس ، الجزائر ، المغرب ، موريتانيا ومنظمة البوليساريو ذاتها) . فالواقع أن الطرفين الأساسيين للصراع هما الجزائر والمغرب . أما بقية الأطراف التي شاركت في هذا الصراع فقد تغيرت مواقفها أحيانا من النقيض إلى النقيض .

ففي البداية مالت كل من تونس وموريتانيا إلى تأييد موقف المغرب . وكانت لموريتانيا آمال في الحصول على حق السيادة على الاقليم ولذلك فقد شاركت في القتال ضد جبهة البوليساريو وعلى النقيض أيدت ليبيا موقف الجزائر ، بل وكان لدعمها العسكري لجبهة البوليساريو دور ملموس في نمو القدرات العسكرية لهذه الجبهة مما مكنتها من الاحتفاظ بالقدرة على الهجوم العسكري ضد القوات المغربية في الاقليم وداخل الجنوب المغربي ذاته حتى نهاية السبعينات . ولكن مع بداية عام ١٩٨٤ كان واضحا أن معادير الصراع قد انعكست تماما .

فيقل عن المائة ألف نسمة . ولكن السؤال الذي يطرح
بعدد الموقف المغربي هو إذا كانت مستعدة لمواصلة
الحرب حتى لو أدى ذلك إلى تحويل مثل هذا العدد الذي
قدروه لسكان الاقليم إلى لاجئين ؟ .

وتكمن أهمية الصراع حول مستقبل الصحراء
الغربية في عاملين : الأول يرتبط بالانشقاق الحاصل في
المغرب العربي . وربما يصعب القول أن الصراع حول
مستقبل الصحراء يشكل سببا أساسيا لبناء محاور
مقابلة في المغرب العربي ككل ، ولكن من المؤكد أن هذا
الصراع قد أعطى تحديدا واضحا لمنافسات عميقة

ولكنها غير محددة الملامح والعلل . والعامل الثاني يرتبط
بإضافة تناقضات جديدة داخل جبهة الصمود
والتصدي وخاصة بين ليبيا والجزائر . وهنا يجدر
التنويه أيضا بأن قضية الصحراء ليست سببا في تدهور
العلاقات الجزائرية - الليبية الذي يعود إلى فترة سابقة
على تحول الموقف الليبي في اتجاه المغرب . ولكن من
المؤكد أيضا أن بناء المحور المغربي - الليبي قد عمد
الانشقاق بين ليبيا والجزائر بصورة تجعل من المتعذر
المحافظة على هيكلية جبهة الصمود والتصدي مما أدى
إلى تضعفها وانحدارها .



ثانيا : هيكل القوة في النظام العربي

الاجماع ترتبط طرديا مع درجة تركيز علاقات القوة فيه .

فإذا كانت مواقف أطراف هذا النظام متباينة ، وكان لكل منها نصيب من علاقات القوة مثل ما للآخر ، فإن من الواضح أنه لا توجد طريقة لبناء الاجماع في النظام ومع أطراف تركيز هذه العلاقات : أي مع ميل النظام إلى حالة تحتكر فيها حصة أقل فأقل من الدول القدرة على التأثير على الآخرين تتعالم فرصة هذا النظام لبناء الاجماع .

ومن هذا المنظور فإن الأنظمة السياسية الدولية والاقليمية يمكن تشخيصها بالإشارة إلى درجة تركيز أو انتشار القوة فيها . ومن التصنيفات الشائعة في هذا الصدد التمييز بين الأنظمة ذات القطب الواحد Unipolar (أي التي يحتكر فيها طرف واحد في النظام القدرة على التأثير في هذا النظام) وذات القطبية الثنائية bipolar ، أو ذات الأقطاب المتعددة (ويسمى ذلك نظام توازن القوى) . ويمكن أيضا في إطار نظام يقوم على توازن القوى (أي على تعدد الأقطاب القادرة على التأثير في النظام) أن يبرز طرف واحد متفوق . أو طرفان bi-multipolar .

ولكل من هذه الأنظمة قدرة محددة على بناء الاجماع . فالنظام ذو القطب الواحد يتضمن واقع الغضوض والهيمنة وهو نوع من الاجماع المفروض ، والنظام ذو القطبية الثنائية يتضمن انشقاقا في النظام بين كتلتين ، وذلك القائم على تعدد الأقطاب يلغى إلى حالة معقدة فقد يؤدي إلى تعذر الاجماع سواء انتهى ذلك إلى الصراع المستمر أو بقاء الحال على ما هو عليه . ولكن هناك فرصة ما في مثل هذا النظام لبناء الاجماع إذا ما توافقت وانسجمت المواقف .

ولكن مثل هذه التصنيفات قد تكون خادعة نتيجة لطبيعتها الثبوتية ولعدم قدرتها على ادراك التغير التراكمي والاحتمالات المتعددة للتحالفات داخل الأنظمة الاقليمية . ولذلك ينبغي استكمالها بخلفية عامة تقوم

كما اسلفنا القول ، بتحقيق عملية بناء الاجماع إما نتيجة تجانس ووحدة المواقف تجاه القضايا الكبرى لنظام اقليمي ما ، أو نتيجة لقدرة هذا النظام على التوفيق والتوصل إلى حلول وسط Compromises بين المواقف المختلفة للأطراف الأساسية في النظام .

وقد يتم التوصل إلى حلول وسط نتيجة للاتناع الذهني والحوار المتواصل بين الأطراف . فإذا لم تكن مواقف الأطراف متعارضة كلياً ، فإن ثمة دائماً طريقة للتوفيق والمقاربة بينهما ، ويقتضي ذلك حداً أدنى من العقلانية ونمطاً فعالاً للاتصال وقدرة فنية على تحليل القضايا موضع النزاع وإعادة توزيع عناصرها ومسئولياتها وإعادة تركيبها بصورة تحقق المقاومة المطلوبة لحلول وسطى مقبولة من الأطراف .

على أن أكثر الحلول الوسط لا تأتي عن طريق الانعاز والحوار الذهني وحده ، بل نتيجة لممارسة القوة بين أطراف النظام . بل قد تكفي علاقات معينة للقوة لبناء الاجماع في نظام اقليمي بالرغم من التباين النسبي في مواقف الأطراف المكونة له . فعلى الرغم من تمتع الدول بالسيادة القانونية على اقليمها وحققها في رسم سياساتها واتخاذ القرارات اللازمة لوضع هذه السياسة موضع التطبيق إلا أن الممارسة الواقعية للسياسة الدولية والاقليمية تضطر كثيراً من الدول للسير في ركاب دول أقوى ومسايرتها في جوانب هامة من السياسات الاقليمية (الدولية) بل والداخلية أيضاً . ويحدث ذلك نتيجة لرغبة الدول الأضعف في الحصول على مزايا أو خشيتهما من التعرض لمقوبات تستطيع الدول الأقوى أن توزعها .

والصفة الأساسية التي ننحصر على أساسها طبيعة هيكل القوة في أي نظام دولي أو اقليمي هو درجة تركيز علاقات القوة بين أطراف أو دول هذا النظام . ويمكن القول أنه مع مع بقاء جانب الوحدة والتجانس التفاضلي للمواقف إزاء القضايا الكبرى للنظام على حاله فإن قدرة النظام على التجاوز وبناء

على مفهوم درجة تركيز وانتشارية علاقات القوة .
 فإذا جئنا لهيكل القوة في النظام العربي لأمكن القول بأن هذا النظام قد تعرض لتأثير ثلاثة عوامل أساسية وهي : (أ) نمط توزيع موارد القوة ، (ب) طبيعة الارتباطات ونمط التحالفات (ج) قائمة الأولويات السياسية للنظم العربية الأساسية .

٢ - نمط توزيع موارد القوة في العالم العربي :
 ثمة بعدان أساسيان لنمط توزيع موارد القوة في أي نظام إقليمي :

• البعد الأول يرتبط بالتركيز المكاني للموارد : أي نسبة الموارد المتولدة في دولة واحدة إلى مجموع الموارد المتاحة في الإقليم ككل .

• والبعد الثاني يرتبط بالتركيز النوعي للموارد : أي مدى توافق توطن الأنواع المختلفة من موارد القوة في دولة واحدة أو عدد قليل من الدول . فإذا افترضنا أن موارد القوة الأساسية هي عسكرية ، واقتصادية ومعنوية أو أيديولوجية فإن درجة التوافق تعنى توافق كل هذه الصور للقوة معاً في الدولة . وينشأ عن التوزيع غير المتوافق نوعياً للموارد القوة نوع من التشتت مشابه للانتشار المكاني مع ادراك أن نوعاً ما من موارد القوة قد يكون له أثر حاسم في وقت معين وقد يصبح عديم الأثر في وقت آخر تبعاً لشدة الحاجة له .

والواقع أن الصفة الأولى لهيكل القوة في النظام العربي هي وجود درجة متوسطة من الانتشار المكاني والنوعي لموارد القوة بما يعطى أساساً لتكون نظام توازن القوى أو تعددية الاقطاب . فمن ناحية عدد السكان نجد أن نحو ٧٢,٥٪ منهم في العالم العربي يتوطن في خمس دول فقط من إجمالي عدد ١٨ دولة فيه ، وسبع دول تشتمل على ٩٠,٦٪ من إجمالي عدد السكان في هذه الدول الثمانية عشرة . وتتربع هذه الدول كالآتي : مصر ٢٥,٧٪ والمغرب والجزائر والسودان بنسبة ١١,٧٪ لكل منها ثم العراق بنسبة ٨,٢٪ ثم سوريا والسعودية بنسبة ٥,٨٪ لكل منهما (وفقاً لإحصاءات ١٩٨٢) .

ويظهر توزيع حجم الجيوش العاملة حتى أول يوليو ١٩٨٥ تركيزاً أشد . فجد أن ثلاث دول فقط تحتفظ بنحو ٦٣,٦٪ من إجمالي حجم القوات في ١٨ دولة عربية . وهذه الدول هي العراق (٢٤٪) ومصر (٢٠,٧٪) ثم سوريا (١٨,٧٪) . فإذا أضفنا المغرب

(٦,٩٪) والجزائر (٧,٩٪) أصبح نصيب خمس دول عربية نحو (٧٨,٤٪) من إجمالي حجم القوات العسكرية المتواجدة في العالم العربي . ويلاحظ أن السودان لا توجد في قائمة الدول الخمس الأولى من حيث حجم الجيوش بالرغم من وجودها ضمن الخمس دول الأولى في العالم العربي من حيث عدد السكان . كما يلاحظ أن ترتيب الدول يختلف كثيراً بين نصيبها في عدد السكان وحجم الجيوش العاملة فيها وذلك نتيجة لمستوى التعبئة الكبير في كل من سوريا والعراق .

ويعطينا حجم أنظمة التسليح الحديثة مؤشراً آخر للقوة العسكرية . فإذا اعتمدنا على عدد الدبابات وطائرات القتال فإننا نحصل على ترتيب ثالث . فهناك خمس دول عربية تحتفظ بنحو ٨٣,٨٪ من حيازة العالم العربي من الدبابات . وتتربع هذه الدول كالآتي : سوريا (٢٥,٧٪) العراق (٢٢,٩٪) ليبيا (١٧,١٪) ، مصر (١٢,٢٪) والأردن (٤,٩٪) . أما من حيث عدد طائرات القتال فإن الدول العربية الخمس الأولى نحو ٧٢,٦٪ من إجمالي العالم العربي ، وتتربع هذه الدول كالآتي : ليبيا (١٧٪) والعراق (١٥,٨٪) سوريا (١٥,٨٪) مصر (١٢,٥٪) والجزائر (١٠,٥٪) ، وذلك كله وفقاً للإحصاءات المتاحة لعام ١٩٨٤ (انظر تقرير : الميزان العسكري العربي - الاسرائيلي - جدول (١) .

ويبين الفارق بين حجم الجيوش العاملة في البلدان العربية الخمس الأولى بالنسبة لإجمالي حجم الجيوش العربية وحيازة الدول العربية الخمس الأولى من الدبابات وطائرات القتال أساليب مختلفة في بناء الجيوش العربية ومستويات مختلفة من الكثافة التسليحية . فبالمقارنة بعدد السكان يمكن القول أن العراق تضطر إلى مستوى تعبئة بشرية زائدة وأنه بمقارنة حيازتها من الدبابات والأسلحة بحجم الجيش العامل فيها ربما كانت تتمتع بأقل مستوى من الكثافة التسليحية . كذلك الأمر بالنسبة لمصر وإن كانت الظاهرة أقل حدة . وعلى النقيض نجد أن ليبيا تستند على مستوى مغالى فيه من الكثافة التسليحية ، أي نصيب الجندي من الدبابات والطائرات . أما سوريا فتتمتع بمستوى تعبئة مرتفع ، إذ تساهم بنصيب من حجم الجيوش العربية أعلى كثيراً من نصيبها من حجم السكان في العالم العربي ، ولكن مستوى حيازتها من الدبابات والطائرات يتوأكب مع مستوى التعبئة البشرية ، ويتضمن ذلك مستوى مناسباً من الكثافة

التسلحية .

ويعلينا حجم الاتفاق الدفاعي في البلدان العربية مؤشرا ثالثا لموارد القوة العسكرية . وهنا نلاحظ أيضا أن الدول الخمس الأولى من حيث الاتفاق العسكري مسئولة عن ما يقل قليلا عن ٨٠٪ من حجم هذا الاتفاق على المستوى العربي وتتربط هذه الدول كالتالي : السعودية (٤٥,٣٪) العراق (٢٠,٦٪) مصر (٧,٦٪) سوريا (٦,٤٪) وعمان (٣,٩٪) . وذلك عن عام ١٩٨٣ . وربما كان الاتفاق العسكري في الدولة الأخيرة قد تعاضل بصورة خاصة في العام المذكور نتيجة صفقات أسلحة كبيرة ولذلك فقد لا يشير ذلك إلى حقيقة مستقرة . كما أن الاتفاق العسكري لليبيا مقدر في هذا العام بأقل كثيرا من حقيقته وبأقل كثيرا من مستواه في بقية السنوات . ولذلك يمكن القول بأن أكثر الدول العربية اتفاقا على التسليح هي السعودية ، العراق ، سوريا ، ليبيا ومصر . وعلى العموم فإن المستوى المرتفع من الاتفاق العسكري في السعودية وبلدان الخليج الصغرى مع الضالة النسبية لحجم القوات ونصيبها من الدبابات والطائرات يوضح أن الجيوش في هذه البلدان ذات طبيعة دفاعية صرفة وأن الجزء الأكبر من هذا الاتفاق يتجه إلى أنظمة الدفاع الصاروخية بما تتطلبه من أنظمة اتصالات وإنذار مبكر متقدمة للغاية وذلك على عكس طبيعة الاتفاق العسكري في مصر وسوريا والعراق التي تحرص على تكوين قوة هجومية أيضا .

ويستخلص من ذلك العرض أن البلدان العربية الأكثر تمتعا بموارد القوة العسكرية في العالم العربي هي على الترتيب العراق ، مصر ، سوريا ، ليبيا ، والجزائر . ويتلوها في ذلك كل من السعودية والمغرب والأردن .

أما من ناحية موارد القوة الاقتصادية فإننا نجد توزيعا مختلفا إلى حد ما . فالدول العربية الخمس الأولى من حيث النصيب من إجمالي الناتج المحلي الكلي للعالم العربي تسيطر على نحو ٦٦٪ من هذا الإجمالي . وتتربط الدول كالاتي : السعودية ٣١,٨٪ الجزائر ١٠٪ مصر ٨,٥٪ ليبيا ٨,١٪ العراق ٧,٦٪ . وذلك عام ١٩٨٢ وبطبيعة الحال فقد جاء هذا الترتيب متأثرا بشدة بالانتاج البترولي الضخم للسعودية وليبيا والجزائر والعراق . أما إذا اعتمدنا على مؤشر التطور الصناعي فإننا نجد الترتيب التالي : السعودية وتتبع ٢٣,٤٪ من

إجمالي الناتج من الصناعة التحويلية في العالم العربي . أما الجزائر وتتبع ١٣,٤٪ منه وسوريا بنسبة ١٢,٦٪ ومصر بنسبة ١١,٩٪ ثم الإمارات وتتبع ٧,٨٪ من إجمالي الصناعات التحويلية . أي أن الدول الخمس الأولى تستحوذ على ٦٩,١٪ من إجمالي ناتج الصناعة التحويلية في العالم العربي .

وبطبيعة الحال فإن العنصر البترولي المتمثل هنا في صناعة التكرير والبتروكيماويات يؤثر إلى حد كبير في الأوزان النسبية للدول حيث أن الصناعة في السعودية والأنشطة . فإذا أضفنا المغرب وتتبع ٧,١٪ من الناتج من الصناعة التحويلية في العالم العربي والعراق بنسبة ٦,٩٪ منه لأصبح نصيب الدول السبع الأولى نحو ٨٣,١٪ من الإجمالي . وإذا حذفنا صناعة التكرير والبتروكيماويات لأصبح من المؤكد أن تأتي سوريا في المقام الأول من حيث النصيب في توليد ناتج الصناعة التحويلية في العالم العربي ويتلوها مصر والجزائر ثم السعودية والمغرب . ويتضح من ذلك كله أن النظام العربي يتضمن الميل لتركيز القوة وتشبثها في نفس الوقت . فإذا اقتصرنا على المؤشرات السابقة كل على حدة فسوف نجد أن الدول الخمس الأولى تكاد تحتكر موارد القوة في النظام . وفي كل من هذه المؤشرات تستأثر الدولتان الألمان بأكثر من ٥٠٪ من مواد القوة . وفي نفس الوقت نجد درجة واضحة من الانتشار النوعي لموارد القوة ، ويتضح ذلك من عدم توافق هذه الموارد معا في معظم الدول . فهناك عشر دول عربية مسجلة في قائمة الدول الخمس الأولى لمؤشرات القوة السالفة الذكر ، وبينها دول صغيرة مثل البحرين والإمارات والأردن .

ومع ذلك ، فإذا نظرنا للقوة لا باعتبارها مجموعة من المواد المتفرقة ، وإنما كقدرة كلية فإننا نجد أن هناك ست دول عربية تتمتع بالقدرة على اظهار علامات القوة في النظام وهي : مصر ، سوريا ، ليبيا ، السعودية ، العراق والجزائر . وفي المقابل هناك مجموعة تالية من الدول العربية التي تتمتع ببعض موارد القوة المادية والتي تستطيع مبادلتها في إطار النظام والحصول على درجة من النفوذ والقدرة على التأثير . ومن هذه الدول الأردن والمغرب ، وتتلو هذه الدول مجموعة ثالثة من الدول الأقل تأثيرا والمعرضة للتأثير بنفوذ الآخرين ، ومنها تونس والسودان واليمن الشمالي ولبنان . .

فإذا تناولنا الدول الست الأولى من حيث موارد القوة

هذا الصدد هي عجزها عن تولى مسئولية قيادة العالم العربي في مواجهة إسرائيل نتيجة لاستمرار التزامها باتفاقيات كامب ديفيد .

رابعا : ميل المركز المعنوي لكل من ليبيا والعراق والجزائر للتدهور في السنوات الأخيرة . فقد تدهور المركز المعنوي لليبيا في العالم العربي نتيجة لتفجر تناقضاتها مع بقية أطراف جبهة الصمود والتصدي . وخاصة المصادمات العدائية مع منظمة التحرير الفلسطينية ، وكذلك نتيجة لعدم انسجام السياسات الليبية وطبيعتها المتقلبة . ومال المركز المعنوي للجزائر للتدهور نتيجة تدهور اهتمامها بالقضايا العربية الكبرى . أما العراق فقد تدهور مركزها ورصيداها المعنوي نتيجة لحربها الطويلة وغير المجدية مع إيران . خامسا : نجاح سوريا في المحافظة على رصيدها المعنوي في العالم العربي نتيجة لطابع المنسجم والمنظم لسياساتها والمواجهة السياسية والعسكرية مع إسرائيل التي تنفرد بها سوريا بين جميع الدول العربية . وبرغم اهتزاز صورة سوريا نتيجة لفشلها في وقف ومزمنة الغزو الإسرائيلي للبنان في ١٩٨٢ ، إلا إنها نجحت في استعادة هذه الصورة مع نجاحها في إسقاط اتفاق ١٧ مايو ١٩٨٢ بين إسرائيل ولبنان .

وقد ضاعفت هذه التطورات كلها من وهن النظام العربي على الأجمال وزيادة انتشارية توزيع القوة داخله نتيجة لعجز أى طرف عربي على حدة عن فرض قيادته على النظام العربي .

٢ - طبيعة الروابط والعلاقات في النظام العربي :
إن مجرد وصف نمط توزيع موارد القوة لا يكفي للتعرف على هيكل القوة السائد في النظام الإقليمي . فامتلاك قدر معين من القدرات الاقتصادية والعسكرية لا يضفي بهد ذاته قوة على الدولة المالكة ، خاصة إذا لم تكن هذه الدولة رافعة في استثمار جزء من هذه الموارد في الساحة الإقليمية وقادرة على القيام بهذا الاستثمار في القنوات الملائمة . فممارسة القوة تتطلب ارتباطا وعلاقة وانخراطا في شؤون النظام . ومن هنا يتطلب تشخيص هيكل القوة في النظام الإقليمي وصفا لاتساع وعمق وطبيعة التفاعلات بين أطراف هذا النظام .

وفي مجال تحديد طبيعة التفاعلات والروابط بين أطراف النظام الإقليمي ينبغي التمييز بين أنماط القوة وفقا لطبيعة استخدامها . فهناك أنظمة وعلاقات تتسم

المادية في النظام العربي فسوف نجد أن مراكزها النسبية قد تعرضت للتغير والتبدل نتيجة للتحويلات في نصيبها من موارد القوة المادية مع الزمن وكذلك نتيجة للتحسن والتدهور في مواردها من القوة والنفوذ المعنوي .

ويمكن إيجاز التغيرات في المركز المادى والمعنوي للدول العربية الآتية فيما يلي :

أولا : هبوط المركز النسبي للدول العربية المصدرة للبترول منذ أوائل الثمانينات فقد كانت الزيادة السريعة في صادرات البترول عام ١٩٧٩ هي الأخيرة وبدأت أسعار البترول في الهبوط نتيجة هبوط شروط التجارة ضد البترول والتخفيض الرسمي للأسعار . ومع قرارات الأوبك المتتالية بتخفيض الإنتاج اتجهت عائدات البترول للانخفاض الذريع وباتت الدول العربية المصدرة للبترول تتحول إلى الاعتماد على احتياطاتها الدولية التي تتآكل بسرعة نتيجة العجز الكبير في الميزانية العامة في كافة هذه الدول . وبطبيعة الحال فإن هذه التغيرات في الوضع الاقتصادي لا بد وأن تنعكس على القوة العسكرية . كما أن هذه التغيرات تمس أكثر كلا من السعودية وليبيا والعراق أكثر من دولة مثل الجزائر .

ثانيا : تعززت القوة المعنوية للسعودية لفترة امتدت من نهاية السبعينات حتى عام ١٩٨٢ ، ثم مالت للهبوط المتواصل بعد ذلك . ويعود التعاطف في القوة المعنوية للسعودية في البداية لأمرين . أولا : زيادة اهتمام السعودية بالعالم العربي كبديل قيادي لمصر التي انسحبت من الساحة العربية مع اتفاقيات كامب ديفيد . ونجاح السعودية في دفع مشروع الملك فهد وجعله مشروع فاس المقبول من الدول العربية باعتباره المشروع العربي للسلام . وثانيا : تعاطف نفوذ الحركات الدينية السنية في عديد من دول العالم العربي مثل تونس ومصر وسوريا ، مع ما لهذه الحركات من روابط مع السعودية .

ثالثا : استمرار الصعوبات التي تواجهها مصر لاستعادة الرصيد المعنوي الذي تمتعت به في العالم العربي قبل زيارة الرئيس السابق للقدس . وقد اعتمدت القيادة المصرية في محاولتها لاستعادة هذا الرصيد على نموذج الليبرالية السياسية الذي أنشأته منذ تولى الرئيس مبارك والذي يكاد يكون فريدا في العالم العربي وخاصة في الشرق الأوسط ، وعلى تجميد عملية التطبيع مع إسرائيل . والشكلة الأساسية التي نجدها مصر في

بطبيعية صراعية ، وأنظمة وعلاقات أخرى تنسم بطبيعة تكاملية .

ويوجد في النظام العربي كل من نوعي الروابط والتفاعلات ، التي تمارس من خلالها أشكال القوة العسكرية والاقتصادية .

١ - فستطيع بعض الدول العربية الضغط على دول أخرى مجاورة بأساليب عسكرية مباشرة وغير مباشرة . وقد تصل أساليب الضغط العسكري المباشر إلى موقف الحرب المعلنة مثل النزاعات العسكرية بين اليمن الديمقراطي وجمهورية اليمن (الشمالية) ، والحرب بين مصر وليبيا عام ١٩٧٦ . كما قد تعتمد بعض الدول الدول العربية إلى تحريك جيوشها على الحدود والتهديد بالحرب لفرض تنازلات من دول مجاورة ، وكثيرا ما تقوم سوريا بذلك في مواجهة الأردن ، كما استخدمت اليمن الجنوبية هذا التكتيك في مواجهة عمان . واستخدمته مصر في مواجهة ليبيا ، كما استخدمته ليبيا في مواجهة تونس ، واستخدمته الجزائر في مواجهة المغرب .

وإلى جانب هذه الأساليب المباشرة تستطيع بعض الدول العربية الضغط بأساليب عسكرية غير مباشرة على دول عربية أخرى إذا ما توفرت في هذه الأخيرة قوى وجماعات على استعداد للتعاون مع الأولى والتمرد على النظام القائم . ويظهر هذا في العلاقات بين كل من المغرب والجزائر ، وبين ليبيا والسودان وبين سوريا ولبنان . وبالمقابل نجد أن المساعدة العسكرية بمستوياتها فنية وتكتيكية واستراتيجية ، تخلق نوعا من القوة الناشئة عن حاجة دولة عربية لدولة عربية أخرى ويظهر ذلك في علاقة مصر بالسودان المتعلقة بالتمرد في جنوب السودان وبالتوتر في منطقة القرن الأفريقي وأيضا في علاقة مصر ببلاد الخليج والمتعلقة بالتهديد الإيراني لدول الخليج العربية .

وفي ضوء التوازنات الراهنة للحرب العراقية - الإيرانية لا زالت دول الخليج تعرب عن اعتقادها بضرورة إبعاد المنطقة عن صراعات الدول الكبرى . غير أن الواقع أن هذه الدول لا تستبعد إمكانية الاتجاه إلى الدول الغربية وخاصة الولايات المتحدة للدفاع عنها إذا ما حاق بها الخطر الإيراني - بل لقد ثار الحديث بالفعل في الصحافة الأمريكية عن وثائق سرية متبادلة بين السعودية ومجلس التعاون الخليجي والولايات المتحدة حول ضمانات للأمن الخليجي . وفي هذا السياق يصعب على دول مجلس التعاون الخليجي الاستغناء عن

المساندة العسكرية المصرية التي قد تأتي في صورة تسهيلات لوجستية بالإضافة إلى تدعيم محدود من القوات الخاصة والمليان . ويعطى ذلك مصر نوعا من القوة التي تظهر على المستوى الاعمق للعلاقات العربية .

٢ - وتمثل الروابط الاقتصادية بين الدول العربية فرصة أخرى لاشتقاق القوة في النظام العربي . ومن الواضح أن هذه الروابط يمكن أن تخدم أغراض التحالف والصراع .

ويتبين هيكل الروابط الاقتصادية في النظام العربي بالتحيز لصالح الروابط غير التقليدية وخاصة المساعدات المالية وحركة العمالة بين الاقطار . أما المجال التجاري فلا يكشف عن إمكانيات كبيرة لاشتقاق القوة بين الدول العربية نتيجة لضعف التجارة المتبادلة . كما أن المشروعات المشتركة واستثمار رؤوس الاموال لا زالت أشكالا محدودة وضئيلة القيمة إلى حد كبير . والاستثناء الأساسي من ذلك كان هو الهيئة العربية للتصنيع العربي التي انسحبت منها الدول العربية الممولة الأساسية مع توقيع مصر لاتفاقية كامب ديفيد والمعاهدة المصرية - الاسرائيلية .

ومع ذلك فإن المساعدات المالية وحركة العمالة بين الدول العربية تتضمن عوامل قوة كبيرة في النظام العربي .

وتتنوع صور المساعدات المالية العربية بين مباشرة وغير مباشرة . ومن أهم صور هذه الأخيرة تلك التي تذهب إلى بلدان عربية من خلال المنظمات المالية والنقدية العربية . وتمويل هذه المنظمات بصورة أساسية من البلدان العربية التي تتمتع بفوائض مالية كبيرة : أي البلدان العربية المصدرة للبتروöl . ويمنح هذا التمويل البلدان العربية القريبة فرصة السيطرة شبه الكاملة على هذه المنظمات وخاصة صندوق النقد العربي . ومن خلال هذه السيطرة تستطيع الدول الممولة أن تحقق نفوذا كبيرا ، وإن كان غير مباشر على الدول العربية التي تلجأ لاستخدام قروض هذه المنظمات .

أما المساعدات المباشرة فيمكن تقسيمها حسب الغرض وربما كانت أهم صور هذه المساعدات هي مساعدات التنمية ومساعدات الدعم . وبالرغم من أن مساعدات التنمية العربية ليست ضخمة بأي مقياس فهي تشكل بالنسبة للبلدان المتلقية أداة هامة للاستقرار الاقتصادي ولتصويل النمو الاقتصادي ، مما يعطي للدول المانحة فرصة كبيرة لبناء النفوذ على الدول

المتلقية . وأهم الدول المانحة للمساعدة المالية هي السعودية والكويت والإمارات وقطر . وقد كانت مصر أهم الدول المتلقية لمساعدات التنمية العربية حتى ١٩٧٨ إذ بلغ نصيبها ٤٠٪ من الإجمالي عام ١٩٧٤ و ٣٦,٥٪ عام ١٩٧٦ و ٢٧,٥٪ عام ١٩٧٨ . ويتلو مصر مباشرة سوريا ثم الأردن والمغرب والسودان واليمن الشمالي واليمن الجنوبي . أما بعد ١٩٧٨ فقد أصبحت سوريا هي أهم الدول العربية المتلقية للمساعدات المالية العربية إذ حصلت على نسبة ٣٥٪ منها عامي ١٩٨٠ و ١٩٨٢ . ويتلوها في ذلك الأردن واليمن الشمالي والمغرب والسودان والصومال .

وتعمل مساعدات التنمية العربية الأداة الأساسية لوضع الاقتصاديات العربية تحت الهيمنة الخليجية باعتبار دول الخليج العربي هي المصدر الأساسي لهذه المساعدات . فمن الصحيح أن هذه المساعدات قد تمثل نسبة صغيرة من الناتج القومي الإجمالي للبلدان العربية المتلقية . ولكن المقارنة الصحيحة لا ينبغي أن تكون مع الناتج القومي وإنما مع الميزانيات العامة للحكومات العربية ، وهي لا شك تمثل نسبة كبيرة من الموارد العامة في غالبية الدول المتلقية . ويتيح ذلك دون شك فرصة تكوين نفوذ مرتفع للدول العربية الغنية في الدول الأفقر .

والنوع الثاني للمساعدات المالية العربية هو مساعدات الدعم . والمقصود بها هي تلك المعونة المالية التي خصصت وفقاً لقرارات مؤتمرات القمة العربية لدعم الصمود العسكري في الدول المواجهة مع إسرائيل كما وإن نوعاً مشابهاً لمخصصات الدعم قد أنشئ أيضاً لسد متطلبات العراق في مواجهتها العسكرية مع إيران ، وللصومال في مواجهتها العسكرية مع إثيوبيا . ولكن الميكانيزم الذي استخدم في الحالة الأخيرة يختلف عن مؤتمرات القمة ، حيث أن هذه القضايا لا تغطي بإجماع عربي . وقد بدأ إنشاء نظام الدعم المالي لدول المواجهة العسكرية مع إسرائيل في مؤتمر قمة الخرطوم في أغسطس ١٩٦٧ . ولم يكن دور هذا النمط من المساعدات الاقتصادية مجرد مساعدة الدول العربية التي تشترك في صراع عسكري مع إسرائيل على تحمل تكاليف المواجهة وإنما تعدى ذلك إلى أن أصبح أحد أعمدة النظام العربي في الفترة التي أعقبت هزيمة ١٩٦٧ . فمن ناحية أولى تمثلت مخصصات الدعم أساساً للمصالحة على نطاق النظام العربي ككل بين الدول العربية ذات التوجه القومي الراديكالي خاصة

مصر وسوريا ، وتلك ذات التوجه الديني المحافظ والمرتبط بالغرب أي السعودية ودول الخليج الأخرى . وقد كان هذا التصالح هو أساس تكون الإجماع العربي نحو قضية الصراع العربي الإسرائيلي باعتبارها القضية المركزية في النظام العربي . ومن ناحية أخرى جاء نظام الدعم الاقتصادي بحل مناسب لتوزيع مسئوليات المواجهة العربية لإسرائيل . إذ وفر نوعاً من الميكانيزم الذي يربط البلدان العربية غير المواجهة جغرافياً لإسرائيل وذات القدرات المالية الأكبر بقضية الصراع المصيري مع إسرائيل . أي أنه جعل هذه الدول تتخبط من خلال مسئولية معينة في مشكلات هذا الصراع كما مكنتها من الحصول على فرصة المشاركة في القرارات الأساسية المتصلة بمجرى هذا الصراع . ومع إنشاء هذا الميكانيزم اعترف النظام العربي ككل والدول القيادية عسكرياً وسياسياً في هذا النظام بمركز وأهمية الدول الغنية المحافظة وخاصة السعودية وضرورة المحافظة على رضاها عن هذا المركز في النظام السياسي العربي .

وقد كانت أهم التطورات التي لحقت بمساعدات الدعم العربية هي حرمان مصر من مخصصات الدعم . وفقاً لقرارات مؤتمر قمة بغداد التي فصلتها قرارات اجتماع وزراء الخارجية والاقتصاد العرب في بغداد عام ١٩٧٩ كرد فعل لتوقيع المعاهدة المصرية - الإسرائيلية . وقرر مؤتمر قمة بغداد أيضاً زيادة مخصصات الدعم العربي لكل من سوريا والأردن . ووفقاً لتصرّيات وزير الخارجية السوري بلغت مخصصات الدعم العربي لسوريا نحو ١,٣ بليون دولار سنوياً . ويمكن القول أن قرارات مؤتمر قمة بغداد عام ١٩٧٨ قد جاءت بمرحلة تطور حاسمة تبلورت معها ملامح أساسية للنظام العربي في الفترة ١٩٧٨ - ١٩٨٤ .

فكما كان ميكانيزم الدعم ركناً أساسياً للمصالحة بين الدول الراديكالية وعلى رأسها مصر والدول المحافظة وعلى رأسها السعودية في أعقاب هزيمة ١٩٦٧ ، لعب هذا الميكانيزم الدور الرئيسي في منع تفجر التناقضات بين جبهة الصمود والتصدي وعلى رأسها سوريا والدول المحافظة في الخليج وعلى رأسها السعودية في أعقاب توقيع اتفاقيات كامب ديفيد بين مصر وإسرائيل وربما يتعذر القول بأن النظام العربي الذي يمثل الدعم لدول المواجهة أحد أعمدته في أعقاب ١٩٧٨ قد استند على تحالف alliance بين دول جبهة الصمود والتصدي من

ناحية والدول العربية الفنية والمحافظة في الخليج من ناحية أخرى . ولكن كان هناك بكل تأكيد نوع من التفاهم understanding أو الاتفاق accord مضمونه هو الاتفاق على منع تفجر التناقضات والمحافظة على مجال معين لحرية حركة كتلتى الدول ، مع استمرار التفاوض حول مجالات الاختلاف والتوصل دائماً إلى صيغة توافق لضبط الاختلاف . وفي هذا السياق أمكن التغلب على حالات الانفجار مثل قطع العلاقات الليبية - السعودية عام ١٩٨٠ .

ومع ذلك فإن هذا التفاهم يتعرض لضغوط حقيقية . وقد ظهرت الضغوط التي قد تقضى إلى تصدع هذا التفاهم مع قرار الكويت في يونيو ١٩٨٥ يقطع معونة الدعم لكل من سوريا والأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية . وقد اتخذت الكويت هذا القرار الانفرادى نتيجة شعورها بأن سوريا لم تعد تحترم أساس التفاهم الكامن وراء مخصصات الدعم : أى الامتناع عن التلاعب بالاستقرار الداخلى للبلدان المانحة للدعم من قبل الدول المتلقية له . وقد تطور هذا الشعور الكويتى نتيجة لسلسلة الانفجارات وأعمال التخريب التى تعرضت لها الكويت عامى ١٩٨٤ و ١٩٨٥ .

٣ - ويقودنا ذلك إلى المجال الثالث للروابط العربية : أى الروابط السياسية ونمط التحالفات العربية . والتحالف هو التزام متبادل بين مجموعة من الدول يحمل خلفاتها الثنائية بما لا يضير موقفها المشترك إزاء قضية أو مجموعة من القضايا محل الصراع في نظام اقليمى أو دولى . ويستهدف من التحالف تعزيز هذه المواقف بقوة أكبر مما هو متاح لأى دولة منفردة وبهذا يمل التحالف توزيعاً للمسئوليات بين الدول المنضمة للتحالف .

ويمكن القول بأن الساحة العربية قد انتهت في منتصف الثمانينات إلى النتائج التالية :

١ - تضعضع تحالف دول جبهة الصمود والتصدى : إذ ما لبثت هذه الجبهة أن تكونت حتى بدأت في التدهور نتيجة تغليب التناقضات الثنائية . وقد بدأ التضعض ينال هذه الجبهة مع تفجر الخصومة بين ليبيا ومنظمة التحرير الفلسطينية منذ ١٩٨٠ . ثم استقر العداء بين ليبيا والجزائر وخاصة منذ ١٩٨٣ . وإنزلق الصراع المستتر بين سوريا والقيادة الشرعية لمنظمة التحرير الفلسطينية إلى صراع مسلح في لبنان عامى ١٩٨٣ و ١٩٨٤ . ولم يبق من أركان هذا التحالف غير سوريا وليبيا التى تعانى العلاقات بينهما من فترات

جفاء طويلة .

٢ - تضعضع التحالف بين مصر والسودان نتيجة للثورة السودانية وقد نشأ الجفاء بين مصر والقيادة الجديدة للسودان نتيجة عوامل تتصل بالمرارة السودانية من دعم مصر لنظام الدكتاتور السابق والخلافات حول تكييف مشروع التكامل وشعور السودان بالحاجة لتهدئة صراعاتها مع الدول المجاورة خاصة ليبيا وأثيوبيا وإلى معونة الدول الخليجية لحل مشكلاتها الاقتصادية المتفاقمة .

٣ - تدعم تحالف الدول الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي . ففى واقع الأمر يستند هذا التحالف إلى ميراث طويل وإلى علاقات ايدولوجية مشتركة وإلى الحاجة للتنسيق إزاء المخاطر الأمنية الداخلية والخارجية . وعلى الرغم من أن مجلس التعاون الخليجي ليس تحالفاً بالمعنى السليم للكلمة حيث أنه لا يمل التزاماً سياسياً خارجية مشتركة ومتمايزة عن مواقف مؤتمرات القمة العربية إلا أنه ككتل من الدول كان وراء الكثير من هذه القرارات .

وقد توافقت مجموعة التحولات هذه في بنية التحالفات العربية إلى ميل موازين القوى الإجمالية لصالح دول مجلس التعاون الخليجي التى أصبحت تتصرف كتحالف سياسى له ملامح واضحة يقوم بتنسيق المواقف إزاء القضايا المتجددة على الساحة العربية .

٣ - قائمة الأولويات السياسية للنظام العربي : تتطلب ممارسة القوة قدرة ورغبة في تخصيص موارده القوة لأغراض وقضايا معينة ويتناسب هذا التخصص والاستثمار مع تهمين النظام السياسى في أى دولة لمجموعة القضايا الجارية في النظام وفقاً لدرجة أهميتها . وينتهى هذا التهمين بنوع من قائمة الأولويات ، أى قائمة القضايا التى يربط النظام السياسى في الانشغال بها والاستثمار فيها من موارد قوة الدولة . وبطبيعة الحال ، فإن هذه القائمة للأولويات ليست انتخائية أو اختيارية بل تتأثر بعدة القضايا كما هى مطروحة في الساحة السياسية وبمجم المشكلات المترافقة معها .

وربما كان التغير الأساسى في النظام العربى في الثمانينات لا يتعلق بنمط التحالفات وإنما بتحديد قائمة الأولويات . فبالنسبة للعالمية العظمى من النظم السياسية في العالم العربى تكاد قضية الصراع العربى - الاسرائيلى تكون قد خسرت أولويتها

القاطعة ، برغم استمرار مركزيتها في تطور النظام العربي ككل . وفي المقابل تعاطف الاهتمام بالمشكلات الداخلية لكل دولة على حساب السياسة العربية . كما تضخمت أهمية المشكلات المباشرة والتي ترتبط عادة بعلاقات الجوار الجغرافي لمختلف الدول العربية .

ومع ذلك ، فإن حدة هذه التغيرات تختلف من دولة لأخرى ، فإذا اقتصرنا على كوكبة الدول العربية الأقوى في النظام العربي يمكن ملاحظة التغيرات التالية .

١ - تقلص الاهتمام بمجرى الصراع العربي - الإسرائيلي بالنسبة للعراق ، وتراجعت العراق عن كثير من مواقفها الدولية والعربية التي لا تخدم جهودها العربي ضد إيران .

٢ - تحولت كل من مصر والجزائر منذ أوائل

الثمانينات بصورة شبه حاسمة عن الاهتمام بالقضايا العربية والسياسة الخارجية بصورة عامة بالمقارنة بالسياسة والمشكلات الداخلية .

٣ - أنتج الاحباط العربي العام نتيجة للفشل في مواجهة إسرائيل في لبنان عام ١٩٨٢ وسلسلة الانتكاسات العربية التي أعقبت هذا الفوز مناخا عاما من العزوف عن المشاركة الجادة في شئون النظام العربي وتحمل تبعات ومسئوليات انتشاره من أزمته لدى العديد من الدول العربية الأقل قوة وخاصة تلك التي تعاني من مشكلات داخلية متفجرة .

وقد تركت تلك التحولات مجال الاهتمام بقضية الصراع العربي - الإسرائيلي لكل من سوريا والسعودية ، كل حسب مواقفه وتوجيهاته إزاء هذا الصراع ، وإزاء بقية قضايا النظام العربي .



ثالثا - اتجاهات تطور النظام العربى

علنية ودون دعاية صاخبة . وقد يكون لمل هذا الاختيار العديد من المزايا لكل من سوريا والسعودية . إذ يمكن لسوريا أن ترضى بنوع من تقسيم العمل السياسى فتترك الأردن ومنظمة التحرير يعضيان فى استكشاف امكانيات تسوية عادلة مع اسرائيل تحت اشراف أمريكى فعلى ويغطاء دولى « مناسب » . فإذا ما بشرت المفاوضات بنتائج ايجابية يمكن لسوريا أن تلتحق بها فى وقت لاحق . فإذا فشلت تستطيع سوريا أن تبرهن على صحة رؤيتها وصواب تحليلها السياسى بما يضاف من تعزيز مركزها فى السياسة العربية . وفى نفس الوقت ، فإن السعودية قد تغتم إذا ما جلبت المفاوضات المحتملة نتائج طيبة . وإذا ما فشلت فإنها تستطيع أن تبعد عن نفسها المسؤولية المباشرة ، وتعود إلى الاسماك بحلقه التوازن فى الساحة العربية .

على أن هذا الاختيار - لو كانت افتراضاته صحيحة - له أيضا عيب عديدة لمفاوضات الدولية لم تعد نوعا من المغامرة أو المقامرة غير معروفة النتائج . بل لقد أصبحت علما يمكن تقنيه . ومن المؤكد أن مثل هذه المفاوضات تنتهى إلى نتائج تعكس إلى حد بعيد طبيعة موازين القوى المادية . ومن هنا فإن العالم العربى لا يستطيع أن يتوقع أن يحصل على حل عادل للصراع مع اسرائيل طالما استمرت موازين القوى على الدرجة الحالية من الاختلال . ومن هنا فإن الأمر أن المفاوضات التى قد تجرى على أساس الاتفاق الأردنى الفلسطينى قد تنتهى بأحدى نتيجتين . الأولى تنتهى إلى الفضل التام بعد أن يكون العرب قد خسروا مزيدا من الوقت الذى تستثمره اسرائيل فى تحقيق استيعاب اعظم للأراضى المحتلة وتعظيم قدراتها العسكرية . والثانية أن يجد الطرف العربى (الأردنى - الفلسطينى) ذاته مجبرا - بعد أن يكون قد قطع شوطا مكثفا فى الالتقاء مع الشروط الإسرائيلية - على بذل تنازلات جوهرية فى مجال الأرض والسيادة على الأقل فى مقابل السلام مع اسرائيل .

فإذا ما حدث السيناريو الأخرى فإن النظام العربى

تبيين دراسة التفاعلات السياسية فى النظام العربى منذ خروج مصر بتوقيع اتفاقات كامب ديفيد ، أنه فيما يتعلق بالتفاعلات السياسية فى منطقة القلب العربى وخاصة تلك المرتبطة منها بالصراع العربى الاسرائيلى تمثل كل من السعودية وسوريا الطرفين الأساسيين الفاعلين فيها . فالسعودية من جانبها ترعى الاتجاه الداعى للتسوية السلمية للصراع العربى الاسرائيلى ، وقد بلغت هذه السياسة ذروتها بالتوصل إلى الاتفاق الأردنى الفلسطينى برعاية سعودية . أما سوريا فإنها على العكس تعمل على تقويض أى تحرك للتسوية لا تتوفر فيه الشروط التى تراها لازمة لتحقيق تسوية عادلة ، خاصة شروط تحقيق توازن استراتيجى عربى - اسرائيل . فى نفس الوقت فإنه على الرغم من حدة التناقضات بين معسكرى الراديكاليين والمحافظين العرب فإن التوافق السعودى السورى يحول دون انفجار الصراعات فى العالم العربى ووصول العلاقات العربية - العربية إلى مستوى الفوضى .

ويعنى التوافق السورى السعودى اتفاقهما على تنظيم التناقض بينهما عن طريق تحديد مدى ونطاق الحركة السياسية لهما فى مواجهة بعضهما ، وفى ساحة النظام ككل ، كما يتضمن تبادل المساعدة والتسويق الدائم للمواقف الملته . وينبنى على هذا الواقع ثلاثة احتمالات لتجاوز الأزمة التى يعانيتها النظام العربى .

الاحتمال الأول : يقوم على استمرار نجاح كل من سوريا والسعودية فى المحافظة على الوفاق القائم بينهما . وفى هذه الحالة يقوم استمرار الوفاق على أساس استمرار عزل مصر عن المؤسسات العربية وخاصة جامعة الدول العربية . وتتقدم سوريا بعدم قطع الطريق على إمكانيات تحريك التسوية انطلاقا من الاتفاق الأردنى الفلسطينى حتى يثبت فشله أو ينحرف إلى اتفاق ثنائى منفرد بين الأردن واسرائيل . وفى المقابل تستمر السعودية فى الالتزام بتمهيداتها المالية لسوريا . ويمكن للطرفين باستثناء ذلك ممارسة التناقض أو التعارض بينهما فى المجالات الأخرى طالما ظلت غير

قد يسقط في قاع التفتت والصراع الداخلي إذا ما وجدت سوريا من يساندها في الهجوم على النتائج ومن يتحملوا مسؤوليتها . ولكن العالم العربي قد يجد ذاته مندفعاً نحو مباركة النتائج ومن ثم يصبح من المتوقع أن يتم عزل سوريا أو تصفية خطها المعارض . ولكن إذا ما تم ذلك يكون النظام العربي قد تغير جذرياً إذ يفقد الأركان الأساسية التي استند إليها منذ أنشائه بعد الحرب العالمية الثانية .

والاحتمال الثاني : يتمثل في رفض سوريا الامتناع عن قطع الطريق على المبادرة الأردنية والاتفاق الأردني الفلسطيني واسقاطه . ويعني ذلك عمليات إنهاء التوافق السوري - السعودي على اعتبار أن السعودية تمثل قوة المساندة العربية الرئيسية لهذا الاتفاق . ويتضمن ذلك إثارة صراع مفتوح ضد السعودية على أمل إما إضعافها أو العمل على توليد تغيرات راديكالية مواتية بها . ويتروك ذلك السعودية أمام اختيار عقد تحالف مع مصر . ومن الطبيعي أن يؤدي ذلك إلى انشقاق في النظام العربي وشل مؤسساته وتغيير تركيبة السياسة العربية . فعلى صعيد إقليم الشرق الأوسط يفتح ذلك الباب أمام تحالف سياسي وعسكري بين إيران ، وكل من سوريا وليبيا ، بالإضافة إلى دول الحيرة الجغرافية الأخرى ذات المصلحة في إضعاف النظام العربي وذلك في مواجهة تحالف سياسي وربما عسكري بين مصر والسعودية والأردن والعراق ومثل هذا السيناريو يفضي ليس فقط إلى مجرد انقسام العالم العربي إلى تحالفين متعارضين وسقوط النظام العربي الحالي ، وإنما أيضاً إلى جر العالم العربي إلى مجال الصراع الدولي مباشرة .

وقد يكون مثل هذا الاختيار أو السيناريو بعيد الاحتمال ، ولكنه غير مستبعد ، فهناك من الظروف ما قد يجعله مغرياً . فمن ناحية أولى قد يضارب البعض على أن الهبوط الذريع في عوائد صادرات البترول العربي بعد فترة من الازدهار قد يفضي إلى موجة من عدم الاستقرار والصعود السريع للراديكالية السياسية في بلدان الخليج . ومن ناحية ثانية ، قد يدفع الضيق المتزايد لساحة المناورة السياسية أمام كل من سوريا وليبيا ، والشعور بالتهديد بالعزلة واحتمالات الخطر الخارجي إلى المغامرة بمثل هذا الحل باعتباره الاختيار الأخير . ومن ناحية ثالثة ، فإن التطورات على صعيد العلاقات بين الدولتين العظيمتين قد تدفع أيضاً نحو هذا التوجه . فإذا فقد الاتحاد السوفيتي كل الأمل في

إيقاف برنامج حرب الكواكب الأمريكي ومشروع المبادرة الاستراتيجية فإنه قد يلجأ إلى محاولة حرمان الولايات المتحدة من مواقع نفوذها التقليدية في المجال الجغرافي الأقرب له ، أي الشرق الأوسط كما أن بعض القوى المؤثرة في السياسة السعودية قد تدفعها إلى البدء بالقيام برد فعل قوي إزاء السياسة السورية في لبنان والتي تتحيز ضد القوى السنية الدينية وضد الموقف السوري من الحرب العراقية - الإيرانية . ومن المتوقع في هذه الحالة أن يتخذ رد الفعل شكل تقليص المساعدات الثنائية ومعونة الدعم لسوريا ، وخاصة أن السعودية قد اضطرت لمواجهة التقلص الشديد في عوائدها البترولية إلى إعلان سياسة انكماشية وضغط الاتفاق العام . وبالتالي ستعبر سوريا مثل هذا العمل عدائياً وتحل نفسها من التزامها بالوفاق مع السعودية ودول الخليج الأخرى .

على أن هذا الاختيار الثاني يبدو بعيداً لأنه نوع من هدم المعبد على الجميع ، أي أن أضراراً الشديدة لن تتوقف على طرف واحد ، بل ستشمل الأطراف المباشرة والنظام العربي ككل . ومن ناحية ثانية ، فإن طبيعة الظروف السياسية والاجتماعية القائمة في السعودية ودول الخليج العربي لا تنبئ بتحويلات راديكالية أو حتى بإفراز قوى راديكالية فعالة ، والأغرب إلى التصور أن يتخذ عدم الاستقرار الذي قد يتولد عن الضيق الاقتصادي الراهن شكل الخصومات والتوترات الطائفية ، وربما نوعاً من انقلابات القصور ، وهي كلها أشكال لا تبدو مفيدة لهدف اتمام تحول عميق في التوجهات الخليجية نحو السياسة العربية ، ونحو سوريا على وجه التحديد . وفوق ذلك فإن سوريا تبدو أكثر انشغالاً بمواجهة صعوباتها في الساحة اللبنانية وعليها في نفس الوقت أن تتوخى الحذر من الضربات العسكرية الإسرائيلية في أي وقت .

الاحتمال الثالث : يتمثل في عقد مصالحة مصرية - سورية . وفي هذه الحالة سيكون من المحتم أن تتضمن السعودية بحيث يتكون قلب أو مثقل فعال للنظام العربي ، ويتوقف هذا الاحتمال على اقدام مصر على نيز منهج كامب ديفيد بغض النظر عن الغاء الاتفاقيات المصرية - الاسرائيلية من عدمه . بل أن الواقع أنه لم توجد أي معاهدة أو التزام قانوني دولي قد منع أية دولة بعد ذاته من تنفيذ سياسة معاكسة لروح هذا الالتزام أو المعاهدة . فقد أصبح من الواضح أن اتفاقية كامب ديفيد والمعاهدة المصرية - الاسرائيلية قد فشلت في

فان عودة مصر إلى العالم العربي على أساس سياسة قومية وللقيام بتطوير سياسة دفاعية فعالة سيكون لها أثر معنوي جبار . وليس من المستبعد أن يؤدي هذا العامل المعنوي بعد ذاته إلى تحول جذري في اتجاه السياسة العربية . فبعد فترة طويلة من التدهور والهزيمة والتقت والاحباط سوف تقضى عودة مصر إلى اتباع سياسة قومية في مواجهة إسرائيل أى عودة القوى الأساسية في المجتمعات والسياسة العربية إلى الالتفاف حول برنامج قومي للحد الأدنى ، وحل كثير من الصراعات الدائرة حاليا في نطاق العالم العربي . ومن ناحية ثانية ، فإن تحقيق وفاق سورى ، مصرى - سعودى سوف ينعكس حتما على الحرب العراقية الايرانية ويوفر اداة دفع قوية لوضع أساس للتسوية السلمية العادلة لها . إذ يمكن أن يتم ذلك إما عن طريق تحول سوريا ولبنيان عن تأييد ايران إلى تأييد موقف عربى موحد للتسوية . بل وقد يتخذ ذلك شكلا ما من التضامن المادى والعسكرى يقنع ايران بقبول مثل هذه التسوية ، أو قد يتم عن طريق تغيير المناخ المعنوى والسياسى في العالم العربى والإسلامى بما يلضى إلى ضغوط حقيقية على ايران للقبول بحل وسط ، ومثل هذا التطور لا شك أنه سيفضى إلى تحرير موارد دول الخليج وفتح الباب أمام اعادة توجيهها لصالح التضامن العربى ضد التوسعية العسكرية الإسرائيلية . كما لا شك أيضا أن مثل هذا الوفاق سيكون انقذا حقيقيا لسوريا من موقفها السياسى والعسكرى الهش الحالى في مواجهة إسرائيل ، وحلفاء إسرائيل على الساحة اللبنانية . وبالتالي فانه سوف يجتهد بها نحو فرض موقف المصالحة الوطنية في لبنان لصالح القوى والجماعات القومية والوطنية وتحقيق اصلاح تقدمى في هيكل السلطة والاقتصاد اللبنانيين .

على أنه ينبغي أن نعترف بأن مثل هذا الحل للأزمة العربية يواجه مصاعب عديدة . فمن ناحية أولى هناك المصاعب التى تعترض طريق مصر نحو تبني منهج كاسب ديفيد . فهناك مصاعب دولية ، حيث أنها لا بد وأن تتوقع على الأقل جفاء وربما قطعية غربية سوف تترجم إلى منع المساعدات العسكرية وتقليص أن لم يكن قطع المعونة الاقتصادية . ولا شك أن هذه ضريبة ضخمة قد لا تستطيع مصر دفعها بدون توفير بديل في وقت تعاني منه من مصاعب اقتصادية جمة كما أن هناك مشكلة امكانية ضريبة اجهاضية اسرائيلية تسمى العسكرية الصهيونية عن طريقها إلى قطع الطريق على بناء سياسة

المرمى الجوهري الذى استهدفه الا وهو أحداث تحول في السياسة الاسرائيلية بعيدا عن منحه العدوان واحتلال اراضى الغير بالقوة والاحتفاظ بها بالرغم من نصوص وروح جميع الموائيق والقوانين الدولية . وعلى النقيض فقد اتسم السلوك الاسرائيل بعد توقيع هذه الاتفاقيات بطبيعة هجعية تعكس غطرسة القوة وتجاهل واحترار جميع الموائيق الدولية والمبادئ العامة لحقوق الانسان والدول . وقد ظهر ذلك قبل كل شيء في السياسة الاسرائيلية البربرية ازاء سكان وحقوق الفلسطينيين في الارض المحتلة وفى الغزو الاسرائيل للبنان وما تم في سياقه من عدوان هجعى ، وفى الغارة الاسرائيلية على المفاعل الذرى العراقى ١٩٨١ وفى الغارة الاسرائيلية على مدينة تونس ومواقع منظمة التحرير الفلسطينية بها فى ١٩٨٥ . كما ظهر فى عشرات الامثلة من أعمال الارهاب الدولى .

وقد أصبح من الواضح أن احتكار اسرائيل للقانون الدولى ولقرارات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية في سياق سياستها العدوانية لا يمكن الا أن ينعكس في النهاية على الأمن القومى المصرى الصرف بالضرر . بل أن الظروف التى أدت إلى هذه المعاهدات كان من شأنها أن تضمن التثقيق العسكرى الاسرائيلى ، وأن تجعل مصر واقعة تحت مظلة الارهاب الاسرائيلى . ومن هنا فان نبذ مصر لمنهج كامب ديفيد يعنى على وجه التحديد التضامن مع العالم العربى على بناء سياسة دفاعية فعالة . وأن التوافق المصرى مع سوريا والسعودية يمكن أن يكون لها مضمون واحد الا وهو الاضطلاع بمهمات قيادة تحقيق هذه السياسة الدفاعية . ومن الواضح أن نصوص اتفاقية كامب ديفيد ، والمعاهدة المصرية الاسرائيلية لا تعارض قانونا مع التزام مصر بسياسة دفاعية عربية فعالة في اطار معاهدة الدفاع العربى المشترك .

على أن مصر لى تقدم على مثل هذا الاختيار تحتاج قبل كل شيء إلى دعم اقتصادى فعال أولا لمواجهة أى نقص محتمل في المعونات الغربية والأمريكية على وجه التحديد ، وثانيا لتلبية متطلبات التعجيل بتحديث هيكلها العسكرية . ويحتم ذلك أن ترفع السعودية من مستوى التزامها بالقضية العربية المركزية : أى قضية الصراع العربى - الاسرائيل إلى مستوى كفى جديد ، لا ماليا فقط ، بل وسياسيا أيضا .

ومن الواضح أن مثل هذا الاختيار له مزايا جوهريه لجميع الاطراف وللنظام العربى ككل . فمن ناحية أولى

دفاعية عربية فعالة . وقد تأخذ هذه الضربة صورة محاولة إعادة احتلال سيناء من أجل أن تتمكن إسرائيل من فرض شروطها ومنع التصالح المصري مع سوريا والسعودية ، وهناك مصاعب أساسية تتمثل في عدم اليقين الموكب للتحويلات الراهنة في المناخ الدولي ، وخاصة في علاقات القوتين العظميين ومدى انعكاس هذه التحويلات على قدرة مصر على ضمان مصدر فعال ومضمون للأسلحة المتقدمة من أجل الدفاع عن نفسها والمساهمة في برنامج دفاعي عربي قوى .

وهناك أيضا مصاعب قد تواجه السعودية لدى الاقدام على هذا الاختيار فهناك اولاه صعبية ايدولوجية . إذ أن السعودية قد مثلت المعارضة الاولى لتصعيد التوتر مع الغرب ، والولايات المتحدة خاصة ،

وقد يمثل الموقف العربي الجديد ذلك . وهناك صعوبات تتعلق بحسابات السعودية بصدد أمن الخليج وعدم اليقين المتضمن في امكانية حل الصراع الايراني حلا سلميا وضمنان عدم توسعه ليشمل بقية الدول العربية في الخليج . وهناك أيضا مصاعب اقتصادية ترتبط بالانخفاض الكبير في عوائد تصدير البترول السعودي ، وما ترتب على ذلك من اهتلاف كثير من برامج التحديث والنمو الهيكلي والاقتصادي .

وبالرغم من هذه الصعوبات فان مزايا هذا الاحتمال او الاختيار الأخير تتلوق على جميع التكاليف والتضحيات التي يفرضها كما أنها أيضا لا تفرين بالصعوبات التي قد يواجهها النظام العربي مع الاحتمالين او الاختيارين الآخرين .



القسم الثاني
مؤسسات وعمليات النظام العربي

للدول العربية . ولكن هناك نوع آخر من التفاعلات تتم بصورة جزئية أو كلية بين المجتمعات العربية . ونحن نتبنى هنا التمييز بين الدولة والمجتمع لا فقط نتيجة لأهميته النظرية وإنما أيضا بسبب ما يعطينا إياه من دلالات تحليلية وقدره على التنبؤ . وذلك على اعتبار أن المجتمع هو مضخة التغيير في شكل الدولة وطبيعتها ومن ثم في سياساتها وتوجهاتها الخارجية . وتنتظم التفاعلات المجتمعية حول عدد من المحاور التي تشكل « عمليات » أو ظواهر على درجات متباينة من الفعالية . وقد اخترنا لتقرير هذا العام أن نتحدث عن مستويات التجارة بين البلاد العربية واتجاهاتها ، وهجرة العمالة العربية بين الدول المختلفة ، وعن التفاعل الفكري والثقافي ومؤسساته .

ومن هنا ينقسم هذا الجزء من التقرير إلى ما يلي :

١ - مؤسسات النظام العربى : جامعة الدول العربية .

٢ - ظواهر وعمليات النظام العربى :

(أ) التجارة بين الدول العربية .

(ب) هجرة العمالة في المنطقة العربية .

(جـ) التفاعل الفكري والثقافي ومؤسساته .

١ - جامعة الدول العربية

انجلترا التي كان التحول في موقفها تجاه المنطقة وكذلك ضعف قبضتها عليها عاملا مهما ساعد على انشاء الجامعة .

وفي أعقاب الحرب العالمية الثانية كان هناك عاملان هامين لعبا دورا في الاتجاه نحو تأسيس الجامعة . الأول هو مشكلة فلسطين التي كانت تعمل هما مشتركا للدول العربية . فبالرغم من عدم وضوح الأبعاد الأمنية والاستراتيجية لهذه المشكلة في الوعي العربى حتى ذلك الوقت الا أن العوامل الثقافية والمعنوية لعبت دورا أساسيا في إثارة الاهتمام العربى بها . ثانيا هذه العوامل هو صعود التيار القومى العربى في مرحلته الجديدة تحت قيادة الطبقة الوسطى الناشئة خاصة في بلاد الهلال الخصيب ودرجة أقل في مصر . وذلك بعد الانتكاسة التي لحقت بالتيار القومى العربى في أعقاب الحرب العالمية الأولى .

وطبقا لميثاق الجامعة فإن هيكلها التنظيمى يتكون

بتميز أى نظام اقليمى بكثافة التفاعلات التي تتم بين مكوناته . وعلى الأرجح تتم هذه التفاعلات انطلاقا من القواعد الفعلية التي تحكم علاقات هذه المكونات ولكن أى نظام اقليمى يتميز أيضا بوجود عدد من المؤسسات والعمليات التي تتدخل في تكوين النظام . ويقصد بالمؤسسات تلك المنظمات التي تضم دول وحكومات الاقليم ، والتي تتفاوت في قوتها وفعاليتها تبعاً لعدد ونوع الوظائف التي تقوم بها في الاقليم بصورة مستقلة عن الدول الاعضاء ، أى تبعاً للدرجة التي ترتضى بها الدول التنازل عن بعض جوانب وحقوق سيادتها على اقليم الدولة لصالح المؤسسة أو المنظمة الاقليمية . وفي نطاق النظام العربى هناك مؤسسة رئيسية تنشر مظهرتها على عدد كبير من الأنشطة السياسية والتنوعية في العالم العربى ، وهى جامعة الدول العربية وهناك أيضا عدد آخر من المنظمات التي تعمل بصورة مستقلة عن الجامعة ولكنها تركز في هذا التقرير على تقديم وصف عام لطبيعة عمل الجامعة وأنشطتها في عام ١٩٨٥ وما سبقه مباشرة على أمل أن تتوسع في هذا الجزء في السنوات القادمة .

ومهما كان من أمر تلك المنظمات أو المؤسسات الاقليمية فانها تعكس بصورة وثيقة التفاعلات الرسمية

تأسست جامعة الدول العربية عام ١٩٤٥ لتكون أول محاولة من الدول العربية لبناء مؤسسة اقليمية تنتظم خلالها العلاقة بين دول المنطقة . ويمكن القول أن الدول العربية المستقلة في ذلك الوقت وعددها سبع دول لم تتأخر في انشاء الجامعة وإنما جاء تأسيسها في أول لحظة تاريخية مناسبة للقيام بهذا العمل . فدولتان من السبع دول - هما سوريا ولبنان - كانتا قد استقلتتا فقط قبل عام واحد من تأسيس الجامعة . أما السعودية ومصر والعراق فقد حصلت على شخصيتها الدولية قبل ذلك ولكن في فترة كان العالم يموج فيها بالاضطراب استعدادا لدخول الحرب العالمية الثانية وبما لا يتيح الفرصة لانشاء منظمات اقليمية جديدة يكون لها طابع الاستقرار خاصة وأن المحاولة الأولى لانشاء تنظيم دولى شامل - عصبة الأمم - كانت تواجه عثرات شديدة . أيضا فإن الدول العربية المستقلة قبل ذلك كانت تعاني من تبعية سياستها الخارجية للدول الامبريالية خاصة

من :

١ - مجلس الجامعة وهو السلطة العليا في الجامعة ويتكون من ممثلي الدول الأعضاء .

٢ - اللجان الدائمة التابعة لمجلس الجامعة والتي تتولى القيام بالأعمال الفنية والتخصصية ويبلغ عددها ١٢ لجنة .

٣ - الأمانة العامة وتتكون من الأمين العام ، والأمانة المساعدين وموظفي الأمانة العامة . وتتبع الأمانة ١٥ دولة فرعية .

- بمقتضى معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي ١٩٥٠ تم انشاء مجلس الدفاع المشترك والهيئة الاستشارية العسكرية واللجنة العسكرية الدائمة والقيادة العربية كهيئات عسكرية والمجلس الاقتصادي كهيئة اقتصادية للإشراف على تنفيذ المعاهدة .

- كذلك يتبع الجامعة عدد من المنظمات المتخصصة التي تم انشاؤها بموجب اتفاقيات مستقلة وافق مجلس الجامعة على مشروعاتها ودعا الدول الأعضاء إلى الارتباط بها ويبلغ عددها ٢٢ منظمة .

وبين ميثاق جامعة الدول العربية طبيعة هذه المؤسسة باعتبارها منظمة اختيارية تطوعية بين الدول العربية الأعضاء فيها على أساس المساواة واحترام استقلال وسيادة الدول الأعضاء . فالدولة هي وحدة بناء الجامعة ، واحترام استقلال وسيادة الدول الأعضاء هو أمر مكفول بمقتضى الميثاق . وهذا يعكس التناقض الذي تعاني منه أهم مؤسسات النظام الاقليمي العربي كمؤسسة تقوم على أساس قطري تنص موائيقها على احترامه من ناحية . وبين الهوية . القومية المشتركة بين دول المنطقة والتي كان قيام الجامعة جزءا من حركة ازدهار الحركة القومية المطالبة بالوحدة . ايضا فانه بالاستبعاد العمل للوحدة العربية كهدف للجامعة ، جرت صياغة هياكل المنظمة وادائها بما يحقق التكامل الاقليمي بين الدول العربية وهو المنهج الذي يفترض ان الدول الأعضاء هي هياكل كاملة النمو ، وهو افتراض غير صحيح حيث كانت الدول اعضاء الجامعة كدول حديثة الاستقلال مشغولة ببناء هياكل الدولة الوطنية وعناصرها بما فيها الهوية الوطنية المتعارضة بالضرورة مع الهوية القومية .

وقد تفاوت الدور الذي لعبته الجامعة في النظام الاقليمي العربي من حيث الامة تبعاً للمرحلة المعنية

التي يمر بها النظام وهي المراحل التي تعاقبت تبعاً لهيكل بناء وتوازن القوة داخل النظام ، وانماط التحالفات داخله ، والقضايا المطروحة عليها وسلم أولوياتها . وقد تمكنت الجامعة من الحفاظ على استمراريتها في كل هذه المراحل بما يعنى انها قد تمكنت من ان تثبت لنفسها موقعا داخل بنية النظام . ولكن لما كانت الجامعة في الأساس منظمة تضم دول الاقليم العربي ، فانه ما كان لها ان تستمر لهذه الفترة الطويلة التي بلغت اربعين عاما الا لان الدول الأعضاء فيها قد وجدت في استمرار الجامعة ما يحقق فائدة لها . ومن وجهة نظر الدول الأعضاء فان الجامعة تمثل قناة هامة للاتصال بين الدول الأعضاء كما تمثل رديفاً للدول الأعضاء في علاقتها بالعالم الخارجى . والامم من ذلك انها تمثل مركزاً للعمل العربي تجاه القضايا المشتركة التي تهم دول الاقليم بالرغم من تفاوت هذه الامة بين دولة وأخرى ، ومن مرحلة لأخرى . وحتى في المراحل التي تغفل فيها الجامعة في القيام بدور هام في تنظيم العمل العربي المشترك تجاه القضايا التي تواجه الاقليم ، فان استمرارها يترك الباب مفتوحاً لمرحلة لاحقة يزدهر فيها العمل العربي .

وبالرغم من بنية الجامعة العربية المعتمدة على الدولة القطرية ومن ان استمرار الجامعة كان مرهونا باتفاق الدول الأعضاء على ذلك ، الا ان الجامعة ليست فقط مجرد قناة لتنظيم العلاقة بين الدول العربية ، وانما تمكنت ايضا من ان تصبح طرفاً في النظام العربي . ويعكس هذا قدرة الجامعة على اكتساب قد هام من الاستقلال عن الدول الأعضاء ومن ثم يعكس قدرتها على التأثير في البيئة الاقليمية . ويظهر دور الجامعة كطرف في النظام الاقليمي العربي في عدة مجالات اهمها قدرتها على طرح وبلورة اهتمامات جديدة على النظام ومن ذلك الدور الهام الذي لعبته في طرح قضايا كالمعمل الاقتصادي والاجتماعي والثقافي العربي المشترك . وانتاجها لهياكل تنظيمية تتولى ادارة هذه الشؤون بالإضافة الى نجاحها في اقرار بعض الموائيق الهامة بهذا الخصوص . كذلك فان الجامعة تقوم باداء دور الرمز المتجسد لفكرة الوحدة العربية ولقيمة الالتزام بالقضايا القومية ومن هذه الزاوية فان الجامعة تمثل قياداً على قدرة الدول العربية على التصرف بشكل يتناقض - على الأقل - بصورة واضحة مع مقتضيات الالتزام بالقضايا العربية حتى ولو على مستوى المواقف العامة المعلنة ، اى ان الجامعة كرمز للالتزام العربي

تؤدي على الأقل دورا في تحقيق الإجماع السلبي بين الاقطار العربية . أيضا فإن الجامعة وخاصة في علاقة ذلك بطبيعة وظيفة أمينها العام لها قدرة - ولو محدودة - على تنشيط الاتصالات العربية وتشجيع الدول العربية على الخوض في العمل المشترك من خلال المبادرات والاتصالات التي يقوم بها الأمين العام ، ومن الناحية المؤسسية فإنه يمكن القول أن الجامعة العربية كاهم مؤسسات النظام الاقليمي العربي تنسم بعدد من الخصائص أهمها :

١ - قدرتها العالية على التكيف وهي القدرة التي تنعكس في قدرتها على الاستمرار بالرغم من الظروف الاقليمية المتغيرة التي واجهتها وتعرضها لنقل المقر ، وتوالى أكثر من جيل على قيادتها وتصديدها لمواجهة اعداد كبير من المهام المتنوعة التي لم تكن مطروحة عليها لحظة تأسيسها .

٢ - تعقد البنية التنظيمية للجامعة لبالإضافة الى الأمانة العامة الدائمة التي يتبعها عدد كبير من الإدارات يتبع الجامعة ٢٢ منظمة متخصصة تهتم بمجموعة متنوعة من المجالات . وبالإضافة الى ذلك فقد تطورت ظاهرة مؤتمرات القمة العربية منذ عام ١٩٦٤ لتصبح إحدى أهم أدوات التعامل العربي وبالرغم من أنه لا يوجد نص في ميثاق الجامعة على ذلك إلا أنها استوعبت هذه الظاهرة بسرعة وأصبحت تشارك في تنظيم أعمال القمة وكذلك في الاشراف على المساهمة في تنفيذ قراراتها كما لو كانت جزءا من مؤسسات الجامعة .

٣ - تتمتع الجامعة بدرجة محدودة من الاستقلال تجاه الدول الأعضاء ، وتتفاوت درجة استقلال الجامعة تجاه الدول الأعضاء تبعاً لموقع الدولة العضو في هيكل بناء وتوزيع القوة العربية وايضا تبعاً لمساهمة الدول المعنية في تمويل نشاط المنظمة وأن كان نفوذ الدول المتعارضة داخل الجامعة يوازن بعضها بعضا الى حد كبير .

٤ - لا تظهر الجامعة درجة كبيرة من الفعالية في أداء مهامها ويتضح ذلك من مراجعة نشاط وانجازات الجامعة منذ تأسيسها . فإذا كان الفرض من تأسيس الجامعة هو توفير قناة للتنسيق بين الدول الأعضاء لمواجهة القضايا التي تهم العالم العربي فإن المحصلة المعروفة للانجاز العربي في مجالات القضية الفلسطينية والنزاعات بين الدول العربية والتكامل الاقتصادي العربي والاداء العربي تجاه

العالم الخارجي تشير لضعف نجاح الجامعة في انجاز تلك المهام .

غير أنه ليس من العدل تحميل الجامعة العربية مسؤولية ذلك القصور ، فالجامعة في التحليل الأخير لا تستطيع أن تتجاوز حدود الحركة التي ترضاها الدول الأعضاء في نطاق ضيق . في نفس الوقت فقد تمكنت الجامعة من تحقيق بعض الانجازات الهامة في الحالات التي تراضت فيها ارادات الدول الاعضاء مع ذلك او في المجالات التي تتيح فيها الدول الاعضاء للجامعة هامشا اوسع من حرية الحركة .

ايضا فإن ظهور مؤتمرات القمة كواحدة من الظواهر السياسية الهامة في العالم العربي قد اعطى دفعة لنشاط الجامعة بالرغم من أن ذلك التطور قد حدث خارج الجامعة ولم يتم تحويله الى واحدة من مؤسساتها الا ان الدور الذي لعبته مؤتمرات القمة في السياسة العربية لم يكن بالضرورة على حساب الجامعة ، ربما أنه بالعكس قد يكون اضاف قيمة جديدة لها من زاوية المساهمة التي قدمتها الجامعة في تنظيم مؤتمرات القمة اولى الاستفادة من الجامعة كقناة متابعة تنفيذ قرارات القمة . بحيث أنه في بعض الأحيان يصعب التمييز بين انجازات القمة وانجازات الجامعة ، ويذكر في هذا المجال ان وثائق الجامعة العربية تشير الى مؤتمرات القمة العربية باعتبارها « مجلس الجامعة منعقدا على مستوى ملوك ورؤساء دول الجامعة » كما أن مشروع تعديل ميثاق الجامعة يعتبر القمة العربية هي السلطة العليا فيها .

وبالرغم من القصور الذي تعاني منه الجامعة العربية إلا أنه لا بد من الاشارة لبعض الانجازات التي قدمتها ، فبالإضافة الى الوظيفة الهامة التي تؤديها الجامعة كرمز لطموح العرب الى التضامن والوحدة وكقناة لتكثيف وتدعيم الاتصالات بين الدول العربية كان للجامعة بعض الاسهامات في مجال العمل العربي المشترك :

في مجال القضية الفلسطينية :

أقرت الجامعة مبدأ مقاطعة إسرائيل ونظمت ادارة المقاطعة واسهمت بجهود في الدعاية للقضية الفلسطينية . أما على مستوى القمة العربية فقد قررت قمة القاهرة عام ١٩٦٤ انشاء منظمة التحرير الفلسطينية التي يعد ظهورها أهم التطورات الايجابية على ساحة القضية الفلسطينية منذ عام ١٩٤٨ ،

اداء الجلسة العربية في العام ١٩٨٥ :

لا يعكس مستوى ونمط اداء الجامعة العربية في الجزء المبحوث من هذا العام - حتى يوليو ١٩٨٥ - سمة متميزة عنه في فترات سابقة . فاهم ما يتسم به اداء الجامعة العربية هو تقاتل مستوى الانجاز بين المنظمات والفروع المختلفة المكونة للجامعة حيث تتزايد قدرة الفروع المعين او المنظمة المعنية على الانجاز كلما ضاق مجال نشاطه واصبح اكثر تحديدا وتخصصا وبعبارة عن السياسة بمعناها الضيق .

فمجلس الجامعة وهو السلطة العليا فيها والجهة المعنية يرسم التوجه السياسى العام لها ، ومعالجة القضايا الكبرى للسياسة العربية لا يقدم سوى مستوى منخفض من الانجاز ، اذ انه يتحول عند اجتماعه الى ساحة للخلافات العربية والصراع بين المحاور المتنازعة في المنطقة . ويعكس هذا نفسه في انخفاض مستوى الانجاز ، إما بتأجيل نظر القضية المعنية ، أو تأجيل اتخاذ موقف تجاهها ، أو بالتوصل الى تسويات وسطية تمل المشكلات في مجال الصناعة وليس في الواقع ذاته او الخروج بقرارات لا تجد طريقها الى التنفيذ غالبا بحكم طبيعة القضايا التي تعالجها كقضايا كبرى قد يحتاج تنفيذها الى تعديل في التوجه العام للاداء السياسى للبلدان العربية وهو الامر الذى يصعب تحقيقه نزولا على قرار من مجلس الجامعة .

لفى هذا العام اجتمع مجلس الجامعة في اربع دورات منها ثلاث طارئة بالإضافة الى دورة اجتماعه العادية في مارس . في الدورة العادية كثر المجلس اسفه وقلقه لاستمرار الحرب العراقية الايرانية بسبب تهادى ايران في رفض جميع المبادرات السلمية وأجل موافقتها على اشتراك جبهة البوليساريو ضمن المجموعة الافريقية في اجتماعات اللجنة العربية الافريقية على مستوى وزراء الخارجية بعد ان هددت المغرب بالانسحاب اذا قبلت عضوية البوليساريو .

وفي الدورة الطارئة الاولى ابريل ١٩٨٥ ادان المجلس الممارسات الصهيونية ضد القوى والمدن اللبنانية والمخيمات الفلسطينية في جنوب لبنان ، و أكد دعم الطارئة الثانية في يونيو ١٩٨٥ دعا المجلس الى الوقف الفوري الشامل لاطلاق النار في المخيمات الفلسطينية في بيروت والى فك الحصار المضروب حولها وفي هذا الاجتماع تحفظ الوفد السوري على البحث في مسائل لبنانية في غياب الوفد اللبناني .

كما اعترفت قمة الرباط عام ١٩٧٤ بالمنظمة ممثلا شرعيا وحيدا للشعب الفلسطيني واقرت مبدأ الدعم المالى لدول المواجهة العربية بما فيها منظمة التحرير .

في المجال العسكري :

اقرار اتفاقية الدفاع المشترك وتأسيس القيادة العربية الموحدة وان كانت هذه الاتفاقية والهيئات الناشئة عنها لم تجد الافرصة ضمنية لتمارس فاعليتها .

في مجال العلاقات السياسية بين الدول العربية :

لعبت الجامعة دورا مهما في تصفية بعض المنازعات بين الدول العربية . وكانت ابرز نجاحاتها في تصفية النزاع الكويتى العراقى عام ١٩٦١ والنزاع بين شطرى اليمن عام ١٩٧٢ والنزاع المصرى الليبى عام ١٩٧٧ . كما كانت الجامعة قناة هامة لتسوية الحرب الاهلية في اليمن وذلك في اطار مؤتمر قمة الخرطوم عام ١٩٦٧ والنزاع بين المغرب والجزائر عام ١٩٦٢ والذى تم تصفيته في اطار قمة القاهرة عام ١٩٦٤ .

في المجال الاقتصادى :

تم في اطار الجامعة اقرار عدد كبير من الاتفاقيات التى تهدف الى تنمية التعاون الاقتصادى العربى ومنها اتفاقيات تسهيل التبادل التجارى وتنظيم تجارة الترانزيت وانتقال رؤوس الاموال والجدول الموحد للتعريف الجمركية وانشاء السوق العربية المشتركة وتأسيس عدد من الشركات العربية المشتركة ويأتى في مقدمة هذه الانجازات اقرار ميثاق العمل القومى الاقتصادى الذى اقره الملوك والرؤساء العرب في القمة العادية عشرة في عمان عام ١٩٨٠ .

في مجال علاقات العرب الدولية :

ساهمت الجامعة العربية في تمثيل العالم العربى في الامم المتحدة من خلال بعثتها في مقر المنظمة الدولية كما مثلت العالم العربى في الحوار مع كل من الجماعة الاقتصادية الأوروبية ومنظمة الوحدة الافريقية .

في مجال حصول الدول العربية على الاستقلال والحرر من الاستعمار :

كان للجامعة دور في دعم الكفاح الوطنى في كل البلاد العربية التى استقلت بعد تأسيس الجامعة فساهمت في دعم الحركة الوطنية في المغرب العربى وجنوب اليمن والخليج العربى بالإضافة الى دورها في دعم الكفاح الوطنى للشعب الفلسطينى .

اما في الدورة الطارئة الثالثة (يونيو ١٩٨٥) انهى المجلس اجتماعاته دون ان يتخذ قرارا بتحديد موعد عقد القمة العربية الطارئة بعد ان رفضت اربع دول هي ليبيا والجزائر وسوريا واليمن الديمقراطية عقد القمة .

وعلى عكس حال مجلس الجامعة تبدي الفروع والمنظمات المتخصصة قدرة اكبر على الانجاز ويأتى في مقدمة هذه المنظمات هيئات التمويل العربية . فقد قام الصندوق العربي للانماء الاقتصادى والاجتماعى في عام ١٩٨٤ بتمول تسعة عشر مشروعا في اربعة عشر بلدا عربيا قيمتها ٤٧٤ مليون دينار كويتي اما في الفترة يناير - يوليو ١٩٨٥ بلغ حجم الالتزامات الجديدة للصندوق ٤٧,٧٢٥ مليون دينار كويتي ، قدمت الى تسع دول لتمول بها احد عشر مشروعا . وربما يشير هذا الى تقلص حجم نشاط الصندوق وهي الظاهرة التي يعانى منها بشكل واضح صندوق النقد العربي . ففي الفترة موضع الدراسة لم يمنح الصندوق سوى قرضين اثنين فقط قيمتهما ١٤,١ مليون دينار حسابى عربى . وقد انخفضت قيمة القروض التي قدمها الصندوق من ٨٤,٧ مليون دينار حسابى عربى عام ١٩٨٢ الى ١٨,٥ مليون دينار حسابى عربى عام ١٩٨٤ . ويرجع هذا الى ظروف الأزمة الداخلية التي يمر بها الصندوق كما يرجع الى تقلص نشاط هيئات التمويل العربية بسبب انخفاض الفوائض النفطية .

ومن انجازات المنظمات والفروع المتخصصة التابعة لجامعة الدول العربية كذلك نجاح المؤسسة العربية للاتصالات الفضائية في اطلاق القمر الصناعى العربى (عربسات - ف ١) وكذلك نشاط مكتب مقاطعة اسرائيل الذى نشط في متابعة اثار مشروع اقامة منطقة التجارة الحرة بين اسرائيل والولايات المتحدة واتخاذ اجراءات المقاطعة ضد شركة الطيران البلجيكية التي تولت نقل يهود الفلاشا الى اسرائيل وايضا اقامة عدد من الندوات في أوروبا والولايات المتحدة لشرح اسس المقاطعة العربية وبيان مشروعيتها .

القمة العربية الطارئة في الدار البيضاء (أغسطس ١٩٨٥) :

تعد القمة العربية الطارئة أبرز نشاطات الجامعة العربية في عام ١٩٨٥ ، في نفس الوقت فإن القمة تقدم حالة نموذجية لدراسة أداء مؤسسات الجامعة العربية من ناحية ودراسة مجمل التفاعلات العربية من ناحية ثانية .

كان الملك الحسن الثاني قد وجه الدعوة لعقد القمة في اقرب وقت ممكن عبر برقية وجهها الى مجلس الجامعة المنعقد في اجتماع طارئ في الثالث الأول من يونيو لبحث الاعتداءات على الخييمات الفلسطينية في بيروت وانقسمت الدول العربية تجاه هذه الدعوة ، ففي البداية أعلنت كل من الأردن وتونس ، المغرب ، جيبوتي ، السعودية ، العراق ، موريتانيا ، اليمن ، اليمن الديمقراطية ، منظمة التحرير الفلسطينية ، قطر البحرين ، والامارات موافقتها على عقد المؤتمر ، اما الكويت والسودان وليبيا فقد قبلت الدعوة من حيث المبدأ بينما أجلت الجزائر اعلان موقفها وعلن لبنان انه لا يمكنه حضور قمة لا يكون البحث فيها شاملا لقضايا المنطقة ككل . وكان موقف سوريا رافضا للفكرة منذ البداية . وعندما اجتمع مجلس الجامعة في اجتماع طارئ جديد في الثالث الاخير من نفس الشهر كانت كل الدول العربية قد وافقت على حضور القمة ما عدا اربع دول هي سوريا وليبيا والجزائر واليمن الجنوبي . وبهذا فإن سوريا تكون قد نجحت في اجتذاب ثلاث دول الى موقفها . اذ يلاحظ أن كلا من ليبيا واليمن الديمقراطية قد وافقت في البداية على عقد القمة . بينما لم تتخذ الجزائر موقفا محدد . اما لبنان فقد قاطع اعمال الدورة الاستثنائية لمجلس الجامعة وتمسك برفض المشاركة في القمة .

وعلى هذا تكون جبهة الصمود والتصدي قد اظهرت درجة واضحة من التماسك اذ اتخذت كل اطرافها - باستثناء منظمة التحرير الفلسطينية - نفس الموقف . ايضا تمكنت الجبهة من اجتذاب لبنان الى جانبها باثر من النفوذ السوري الكبير فيها . وقد كان لكل من اطراف الجبهة منطقة الذى رفض المشاركة في القمة طبقا له . فسوريا لا تريد انعقاد قمة تتحول الى ساحة محاكمة لسياساتها تجاه لبنان ومنظمة التحرير الفلسطينية كما تعمل على تجنب اسباب الشريعة العربية على الحركات الفلسطينية الأردنية المشتركة . اما الجزائر فهي تريد ان تفتت على المغرب فرصة تدعيم مكانته العربية عبر دعوته لعقد القمة وتجاهه في لم شملها على ارضه - اما التردد النسبي في الموقف الليبي فيعكس التمزق الذى تعانيه سياسة هذه الدولة بين انتمائها التقليدي للاراديكالية العربية وبين تصالفها الجديد مع المملكة المغربية املا في تعديل موقفها . وقد مثل الموقف الليبي الاخير خفصا من الحسابات المغربية وغير عن عمق التحالفات القائمة بين الدول العربية

وبالنسبة لليمن الديمقراطية فإن موقفه من انعقاد القمة هو استمرار لسياسته المبدئية الملتزمة بالموقف الراديكالي المتشدد .

بسبب موقف الدول الراضية لعقد القمة تأجل اجتماع الرؤساء والملوك العرب طوال شهر يونيو ويوليو ، حتى أعلن الملك الحسن الثاني في ٢٩ يوليو عقد القمة بمن يحضر من الدول العربية . وكان القرار المغربي مفاجئاً حتى للأمين العام للجامعة العربية - ولهذا الأمر دلالة التي لا تخفى . فقد أعلن الأمين العام للجامعة العربية قبل ذلك بأيام قليلة بعد لقاء له مع العامل المغربي ان « التأجيل أفضل من التعجيل في الظروف الراهنة » .

ويرجع اصرار المغرب على عقد القمة الى ان الفشل في عقدها يعد هزيمة سياسية له خاصة وأن الجزائر خصمه العربي الاساسي هي من بين الراضين ، كذلك كان المغرب مدفوعاً بتأييد تكتل عربي مكون من العراق والأردن والمنظمة وهو التكتل الذي توقع ان يخرج من القمة وقد حقق بعض المكاسب . فالحزب العراقي يريد ان يجدد التأييد العربي له في الحرب ضد ايران ، ويريد ايضا ان يحلل سوريا عن الساحة العربية بإفشال خطتها لمنع عقد القمة . أما منظمة التحرير الفلسطينية فكانت تنتظر الفوز بعون القمة لها في لبنان بعد الاعتداءات التي تعرضت لها المخيمات الفلسطينية في بيروت ، وهي مع الأردن مجتمعين أرادتا الفوز بالشرعية العربية لخطه تحركهما المشترك المعروفة بالاتفاق الأردني الفلسطيني .

أما السعودية ودول الخليج ، فإنه لم يكن من صالحهم الا تنعقد قمة تمسحوا لها منذ البداية خاصة وأن عقد القمة في التحليل الأخير يعكس قوة معسكر المحافظين العرب التي لابد من التأكيد عليها حتى لا يبالغ الراديكاليون في شططهم .

ألا ان اجتماع القمة بحضور سبع عشرة من الدول العربية ، وغياب الدول الراديكالية لم يكن يعنى مرور القمة بلا مشكلات برغم درجة الانسجام التي يوفرها غياب الراديكاليين ويعبر ذلك عن مدى تشابه التفاعلات العربية ، وصعوبة استبعاد أى طرف من معادلات السياسة العربية .

وقد ظهر ذلك في جدول أعمال القمة الذي تكون من ثلاث نقاط :

١ - تنقية الأجواء العربية وهو الموضوع الذي اعتبر الهدف الاساسي للمؤتمر .

٢ - الاتفاق الأردني الفلسطيني .
٣ - الحرب العراقية الإيرانية .

ويلاحظ على هذا الجدول اعطاؤه أهمية كبيرة لاستعادة المغائبين للصف العربي واستعباده لقضية اوضاع الفلسطينيين في لبنان كموضوع خلال هام مع اطراف رئيسية غير مشاركة في القمة .

انقسم المشاركون في القمة الى قسمين : الأول منهما يدعو الى اتخاذ قرارات وتوصيات ملزمة باعتبارها صادرة عن الأغلبية العربية بغض النظر عن غياب بعض الدول عن القمة . وكانت الأردن والعراق والمغرب والمنظمة من انصار هذا الاتجاه . بينما طالب الفريق الثاني المكون من دول الخليج بضرورة مراعاة موقف المغائبين واعتبار القمة عملاً تمهيدياً للقمة العادية المقبلة في الرياض وعليها بالتالي ان تتكفل بتصفية الخلافات بين الدول العربية .

ويتضح من مراجعة نتائج القمة انحصار وجهة نظر الفريق الثاني في بشأن الاتفاق الأردني الفلسطيني اكتفى المؤتمر بالاشارة الى وجهة النظر الأردنية - الفلسطينية دون تبني المشروع ذاته ، في نفس الوقت الذي أعلن فيه المؤتمر تمسكه بمقررات قمة فاس التي تمثل الحد الأدنى المتفق عليه مع المغائبين الذين حققوا مكسباً برغم غيابهم .

ايضا رفضت القمة اتخاذ قرار بشأن اوضاع الفلسطينيين في لبنان بسبب غياب لبنان عن القمة . وفي هذا ايضا مراعاة لموقف سوريا يعكس نفوذها برغم عدم مشاركتها . أما القرار الوحيد الحاسم الذي اتخذته القمة فكان بشأن الحرب العراقية الإيرانية وأعاد فيه المجتمعون تكرار تأييدهم للعراق دون أن يرتبط ذلك باتخاذ اجراءات عملية محددة .

أما القرار الذي اتخذته القمة وقد تكون له آثار هامة تنعكس على مجمل السياسة العربية . فهو القرار الخاص بتكوين لجان تنقية الأجواء بين الدول العربية ، فتشكلت لجنتان الأولى من كل من السعودية وتونس ومهمتها تنقية الأجواء بين سوريا والأردن ، وسوريا والعراق ، واللجنة الثانية من كل من الامارات والمغرب وموريتانيا لتنقية الأجواء بين العراق وليبيا والمنظمة وليبيا .

وقد نهجت هذه اللجان في اعادة الحرارة للعلاقات السورية الأردنية ، وهو ما قد يسفر عن اعادة ترتيب التحالفات في منطقة القلب العربي . ومن الواضح ان تحسن العلاقات الأردنية السورية يرجع الى تغيير في

والمنظمة بحيث لا يبدو واضحاً أن كانت جهود لبنان تنقية الأجواء ستؤدي إلى تقدم ما له أهمية في العلاقات بين هذا الأزواج من الدول العربية .

الظروف المحيطة بالصراع العربي الاسرائيلي والتوقعات المختلفة بشأنه . وهي تغيرات لا نجد مشابها لها في بيئة العلاقات بين سوريا والعراق ، والعراق ، وليبيا ، وليبيا .

٢ - ظواهر وعمليات النظام العربي

١ - التجارة بين الدول العربية

بالنظر إلى بنية التجارة العربية الخارجية يتضح لنا أن تركيز الصادرات في المنتجات الأولية يمثل ظاهرة عامة لكافة الاقطار العربية ، ويحتل النفط رأس قائمة الصادرات تليه بعض المنتجات الزراعية والمعدنية وإن كانت تمثل نسبة ضئيلة من اجمالي الصادرات .

أما بالنسبة للمستوردات فتتصف بنيتها بظلة المنتجات التحويلية والزراعية وبخاصة الغذاء .

ورغم امكانيات التعاون العربي بشكل فعال في المجالات الاقتصادية وامكانية تحقيق منجزات تنموية بالتعاون المشترك بين الاقطار العربية الا اننا نرى تحركا في الاتجاه المضاد ، فإذا ما أخذنا نسبة التجارة بين الاقطار العربية كمؤشر لواقع التعاون العربي فاننا نجد تدهورا مطردا في العلاقات التجارية بين الدول العربية حيث تصل نسبة التجارة بينها في أوائل الثمانينات إلى أقل من مستواها الذي كانت عليه في بداية الحقبة السبعينية ، وراجع هذا تزايد تجارة المجموعة النفطية العربية مع الخارج منذ منتصف السبعينات ، كما يلاحظ أن بعض الدول العربية قد وصل حجم تجارتها مع الوطن العربي إلى مستوى الصفر .

وتتراوح نسبة الصادرات بين الدول العربية بين ٦٪ - ٦٨٪ من اجمالي صادرات الوطن العربي في الفترة الممتدة من سنة ١٩٧٥ إلى سنة ١٩٧٩ . كما تراوحت نسبة الواردات بين الدول العربية إلى اجمالي الواردات العربية خلال ذات الفترة بين ٧,٥٪ - ١٢,٧٪ . بينما تحصل الدول الغربية المتقدمة على ٧٥,٦٪ سنة ١٩٧٨ من اجمالي الصادرات العربية ، ٧٧,٦٪ من اجمالي وارداتها في الوقت الذي لا يتجاوز فيه نصيب الدول الاشتراكية في الصادرات العربية ٢,٩٪ من اجمالي الصادرات ، ٦,٢٪ من اجمالي الواردات في نفس العام أما نصيب الدول النامية مجتمعة في التجارة العربية فكان ١٥,٤٪ من اجمالي الصادرات العربية ، ٨,٧٪ من اجمالي واردات الوطن

العربي في عام ١٩٧٨ .

ولطبقا لبيانات عام ١٩٨١ ، فإنه من زاوية القيمة المطلقة للصادرات تأتي العربية السعودية في مقدمة الدول العربية المصدرة للعالم العربي بقيمة قدرها ٥٧٣٨ مليون دولار وبنسبة حوالى ٤٨,٣٪ من اجمالي الصادرات العربية ، وتأتي الكويت في المرتبة الثانية بما قيمته ١٣٦٨ مليون دولار بنسبة حوالى ١١,٥٪ ثم البحرين بقيمة ٩٦٦ مليون دولار بنسبة حوالى ٨,١٪ ثم الامارات ولبنان بقيمة ٧٧٧ مليون دولار ، ٧٢٠ مليون دولار لكل منهما وبنسبة ٦,٥٪ ، ٦,١٪ .

أما أقل الدول مساهمة في حجم الصادرات بين الدول العربية وبمضها فهي على الترتيب عمان ، موريتانيا ، الجزائر ، جمهورية اليمن ، الصومال .

أما في مجال الواردات فإن البحرين تأتي في مقدمة الدول المستقبلية للتجارة العربية بقيمة قدرها ٢٥٧٨ مليون دولار بنسبة ٢١,٧٪ من مجمل تجارة الواردات العربية تليها العربية السعودية بقيمة قدرها ١٤٤٢ مليون دولار بنسبتها ١٢,١٪ ثم الامارات العربية بقيمة قدرها ١١,٨٪ ثم سوريا بقيمة قدرها ١١,٤٪ ثم بقيمة قدرها ٨٧٤ مليون دولار بنسبتها ٧,٤٪ . ثم المغرب ٨٦٣ مليون دولار بنسبتها ٧,٢٪ .

أما الدول الأقل استقبالا للتجارة العربية فهي موريتانيا ، الصومال ، ليبيا ، الجزائر ، قطر .

غير أنه إذا أعدنا ترتيب هذه القوائم على اساس النسبة التي تشكلها تجارة البلد المعين مع العالم العربي في مجمل تجارتها مع العالم الخارجي نجد أنه في مجال الصادرات تحتل الصومال المقدمة بنسبة ٨٧,٢٪ تليها لبنان ٦,٥٪ ، اليمن ٤٤,٧٪ ، الأردن ٤٢,٥٪ ثم اليمن الديمقراطي ٤٢,٤٪ .

وأقل الدول العربية في هذا المجال هي على الترتيب : عمان (.) ، الجزائر ١٪ ، موريتانيا ٢٪ ، ليبيا ٧,٧٪ قطر ٣,٥٪ .

للبرميل في ١٩٧٩ ثم إلى ٣٤ دولاراً في بداية ١٩٨٢ وزيادة المتوسط السنوي للعائدات لبرميل البترول من ١,٩٠ دولار عام ١٩٧٣ إلى ٢٩,٠١ دولار في ١٩٨٠ إلى زيادة دخول الدول العربية المصدرة للبترول بمعدلات غير مسبوقه .

فنتيجة لذلك نمت عائدات البلدان العربية الأعضاء في منظمة البلدان المصدرة للبترول (الامارات العربية المتحدة - الجزائر - المملكة العربية السعودية - العراق - قطر - الكويت - ليبيا) من ٤,٥ مليار دولار في ١٩٧٠ إلى ٥٥,٦ مليار في ١٩٧٥ ثم إلى ٢٠٤ مليارات في ١٩٨٠ .

وقد مكنت هذه العائدات المالية الضخمة الدول المصدرة للبترول من الشروع في اقامة مشروعات البنية التحتية والخدمات الاجتماعية وصاحب ذلك اتساع القطاع الحكومي اللازم لتنفيذ تلك المشروعات .

ولما كانت اقامة تلك المشروعات تستلزم امكانيات فنية وبشرية تفوق تلك المتوفرة بالدول المصدرة للبترول فقد لجأت الأخيرة إلى استقدام العمالة من داخل وخارج المنطقة العربية ونتيجة لذلك ارتفع تدفق العمالة الأجنبية إلى دول البترول الرئيسية من ٧٧٩ ألف عامل خلال المدة ٧٥ - ١٩٨٠ إلى ١,٥٧٢ ألف خلال ٨٠ - ١٩٨٥ (السعودية من ٣٤٩ ألف إلى ٦٧٩ ألف والكويت من ٣٧ ألف إلى ١٦٣ ألف والامارات من ١٦٨ ألف إلى ٢٥١ ألف والعراق من ٨٠ إلى ٤١٠ آلاف وليبيا من ١٤٥ إلى ٦٩ ألف ، كمتوسطات سنوية .

وتشير أرقام ١٩٨٠ إلى احتلال السعودية المرتبة الأولى في استقبال العمالة الوافدة في العالم العربي (٣,٠١٠,٠٠٠ مليون) برصيد يبلغ حوالى ٣٤٪ من اجمالي العمالة الوافدة تليها ليبيا ١٨,١٪ فالامارات ١٣,٧٪ فالكويت ١٢,٥٪ فالعراق ٨,٩٪ فعمان ٤,٨٪ فقطر ٢,٧٪ والأردن (الضفة الشرقية) ٢,٧٪ ، والبحرين ٢,٣٪ وأخيراً جمهورية اليمن العربية ٠,٦٪ .

وبلغت نسبة العمالة العربية في اجمالي العمالة الوافدة حوالى ٦٢,٥٪ بينما بلغت نسبة الآسيويين ٢٩,٢٪ والجنسيات الأخرى ٨,٣٪ .

وعلى جانب الدول المصدرة للعمالة ، جاءت مصر في المقدمة برصيد ٢٦,٧٪ من اجمالي العمالة المصدرة تليها اليمن العربية ١١,٢٪ فالأردن والفلسطينيون ٨,٢٪ .

ويلاحظ أيضاً وجود بعض الدول في قائمة الدول

وفي مجال النسبة التي تحتلها تجارة واردات البلد المعين من العالم العربي الى مجمل وارداتها من العالم تأتي البحرين في المقدمة بنسبة ٤٤,٦٪ ، اليمن الديمقراطي ٤١,٨٪ ، اليمن ٢٥,١٪ ، سوريا ٢٢,٢٪ ثم المغرب ٢٠,٨٪ واقل الدول العربية في هذا المجال هي موريتانيا ٧٪ ، الجزائر ٧٪ ، ليبيا ١,٣٪ ، مصر ١,٨٪ ، ثم العراق ٤٪ .

وتبين الأرقام ان العربية السعودية تحتفظ بعلاقات تجارية مع كل الدول العربية تقريباً ، تليها في ذلك كل من الكويت ولبنان ، اما اقل الدول العربية تكاملاً مع العالم العربي على المستوى التجارى فهي عمان والجزائر وموريتانيا .

ويتضح من هذه المراجعة السريعة ان أياً من نمط التنمية الاقتصادية او طبيعة النظام السياسي لا تلعب دوراً هاماً في توجيه تجارة البلدان العربية تجاه بعضها ، وإنما تتأثر التجارة بين الدول العربية بعوامل أخرى اهمها العوامل الاقتصادية المتعلقة بمدى توافر احتياجات دولة معينة لدى دولة أخرى ، وقدره دولة معينة على دفع قيمة مستورداتها وفرض تسويق منتج معين خارج العالم العربي . اما العوامل غير الاقتصادية فإن العلاقات السياسية بين الدول العربية تؤثر بحسم على علاقتها التجارية وهوما تبينه مراجعة الآثار التجارية لتطوير العلاقات السورية الأردنية او العلاقات الأردنية العراقية - وذلك في الحدود التي تملها طبيعة الهياكل الاقتصادية العربية .

(ب) هجرة العمالة في المنطقة العربية

تشير التقديرات إلى أن حجم العمالة المهاجرة في المنطقة العربية بلغ حوالى ١,٦ مليون مهاجر (منهم حوالى ١,٠٦٧ مليون من العرب) في ١٩٧٥ .

وارتفع العدد إلى حوالى ٣,٠١٠ مليون (منهم ١,٨٨ مليون من العرب) في ١٩٨٠ .

وتشير نفس المصادر إلى توقع ارتفاع حجم العمالة المهاجرة في المنطقة العربية ليصل إلى ما بين ٣,٣٩٥ مليون و ٤,٠٥٩ مليون طبقاً لسيناريوى نمو بطيء وسريع وذلك في عام ١٩٨٥ .

ملامح الهجرة : (الاسباب والتوزيع الجغرافى والمهنة) .

أدى ارتفاع أسعار بترول المنطقة العربية من ٣,٦٥ دولار للبرميل يوم ٥ أكتوبر ١٩٧٣ إلى ٣٢ دولار

المرسلة والمستقبلية للعمالة في آن واحد مثل اليمن العربية والأردن وبدرجة أقل العراق وعمان ومصر .

وتنتج هذه الظاهرة بسبب الهجرة غير المخططة للعناصر الماهرة من قوة العمل والتي تم تعويضها فيما بعد بعناصر مستوردة على مستوى مهاري أقل كحالة الأردن التي تصدر العمالة الماهرة إلى الخليج وتستورد العمالة الأقل مهارة من مصر وهي الظاهرة التي تعرف باسم « الهجرة الاحلالية » .

التوزيع المهني لقوة العمل المهاجرة :

نتيجة لضعف القاعدة الاقتصادية في الدول المنتجة للبرترول لعب قطاع البناء والتشييد الدور الأساسي في النشاط الاقتصادي لتلك الدول خلال السبعينات وتركزت أعمال الإنشاء بصورة كبيرة في مشروعات البناء التحتية الأساسية مثل إنشاء المطارات وتوسيع الموانئ وبناء المجمعات الوزارية ومد الطرق والجسور وشبكات الكهرباء والمياه والمجاري .

وبالتالي لعب قطاع التشييد الدور الأكبر في التشغيل وفي اجتذاب العمالة إلى دول الخليج ففي عام ١٩٧٥ استوعب قطاع التشييد حوالي ٣٥,٢٪ من إجمالي العمالة الوافدة للبلدان السبع الرئيسية المستقبلية للعمالة (البحرين ، الكويت ، ليبيا ، عمان ، قطر ، السعودية ، الإمارات العربية المتحدة) يليه قطاع الخدمات ٢٨,٦٪ فالتجارة والمال ١٣,٨٪ فالتنقل والمواصلات ٧,٤٪ فالصناعات التحويلية ٦,١٪ فالزراعة ٥,٩٪ ثم المرافق العامة ١,٥٪ والمناجم والمهاجر ١,٥٪ ويتوقع أنه بحلول ١٩٨٥ ستبقى معظم هذه النسب على ما كانت عليه في ١٩٧٥ باستثناء استبدال المراكز بين قطاعي التشييد والخدمات وارتفاع نصيب الزراعة .

أما فيما يتعلق بالتركيب المهاري لقوة العمل الوافدة فقد تركزت في القطاعات الدنيا من السلم المهاري .

فطبقاً لتصنيفات البنك الدولي شكلت العمالة غير الماهرة حوالي ٤٧,٢٪ من إجمالي العمالة الوافدة في المنطقة العربية عام ١٩٧٥ بينما شكلت العمالة شبه الماهرة حوالي ١٩,٦٪ .

وعلى الجانب الآخر مثلت الدرجتان العاليتان من السلم المهاري حوالي ٢,٧٪ و ١٪ من إجمالي العمالة الوافدة . إلا أن النصف الثاني شهد تغيراً في هذا التركيب لصالح المستويات المهارية الأعلى حيث ارتفع نصيب المجموعتين الأعلى من ٨,٧٪ إلى ١٠,٢٪

وانخفض نصيب المستويين الأدنى من ٦٦,٨٪ إلى ٦٣,٤٪ وذلك ما بين عامي ١٩٧٥ و ١٩٨٠ .

آثار الهجرة على الدول المصدرة للعمالة :

التحويلات : تعتبر زيادة دخل العمالة المهاجرة مقارنة بدخلها في بلدان المنشأ ، أهم دوافع الهجرة بالنسبة للأفراد ، وذلك بهدف تحسين مستوى معيشتهم والحصول على المزيد من السلع المعمرة والاستهلاكية وزيادة المدخرات وكذلك بالنسبة للحكومات لما لهذا الارتفاع من أثر على زيادة مستوى التحويلات النقدية للمهاجرين .

وبالفعل ارتفعت تحويلات العاملين المهاجرين بدول الخليج ارتفاعاً كبيراً ما بين ١٩٧٣ و ١٩٨٢ .

ففي مصر ارتفعت المدخرات والتحويلات المسجلة للمصريين بالخارج من ٢٤,١ مليون جنيه عام ١٩٧٣ إلى ١٤٧٠ مليون في ١٩٨٢ بعد أن وصلت إلى ٢,٤٩ بلين في ١٩٨٠ وأسهمت التحويلات في تغطية حوالي ٣٠٪ في المتوسط من واردات مصر خلال الفترة ١٩٧٠ - ١٩٨٢/٨١ .

وفي الأردن ارتفعت قيمة تحويلات العاملين بالخارج من ٧,٤١ مليون دينار عام ١٩٧٢ إلى ٤٠٨,١٢ مليون في ١٩٨١ أي من حوالي ٣,٤٪ من الناتج القومي الإجمالي إلى ٢٧,٨٪ ومن ٤,٦٪ من الصادرات إلى ١٦,٨,٣٪ .

وفي الجمهورية العربية اليمنية زادت التحويلات الخاصة من ٥٦٤ مليون ريال في ١٩٧٢/٧٣ إلى ٤٩٣٦ مليون في ١٩٨٠/٨٠ بعد أن وصلت إلى ٦٤٠٤ ملايين في ١٩٧٩/٨٠ .

ويلاحظ أنه في عام ١٩٨٠ شكلت العمالة المهاجرة من مصر حوالي ٤٣٪ واليمن العربية ١٨٪ والأردن والفلسطينيين ١٣٪ من إجمالي العمالة العربية المهاجرة .

ويرجع ارتفاع معدل التحويلات داخل العالم العربي إلى أن غالبية المهاجرين هم من الذكور في سن العمل والذين تركوا عائلاتهم في دول المنشأ .

وهنا تجدر الإشارة إلى بعض الآثار السلبية لتحويلات العاملين بالخارج فحتى بداية الثمانينات كان اتجاه تحويلات ومدخرات العاملين بالخارج إلى تلبية احتياجات استهلاكية أساسية وغير أساسية .

وبالإضافة إلى أهدار فرصة استغلال تلك الأموال في

مشروعات انتاجية أدت هذه الطفرة الاستهلاكية من خلال اثر المشاهدة والمحاكاة إلى ظهور تطلعات استهلاكية لا تتناسب والقدرات الانتاجية للمجتمع وإلى أحداث توتر اجتماعي وفساد أخلاقي وثقافي وإلى اضعاف قيمة العمل .

كما أدى توجيه هذه الأموال إلى المضاربة على الأراضي والعقارات إلى ارتفاع أسعار المباني والسكن وأدى الزحف العمراني على الأراضي الزراعية إلى تدهور الانتاج الزراعي وارتفاع ثمن الأراضي الزراعية .

وبالإضافة إلى تحويلات العاملين بالخارج ، تضم قائمة الفوائد « النظرية » للهجرة العديد من العناصر مثل اتجاه رؤوس الأموال المحولة إلى الاستثمار الانتاجي واكتساب المهاجرين خبرات ومهارات جديدة ورفع مستوى الانتاجية في الدول المرسلة للعمالة نتيجة للتخلص من العمالة الزائدة .

إلا أن هذه المنافع المفترضة قد اصطدمت بواقع في المجتمعات المرسلة للعمالة يعوزها الكثير من التخطيط والتحكم والاستقلال .

الأثر على سوق العمل :

على الرغم من أن نسبة العمالة المهاجرة إلى إجمالي قوة العمل في الدول المصدرة للعمالة (مصر - الأردن - الجمهورية العربية اليمنية - جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية - سوريا - عمان - تونس - لبنان - السودان) قد بلغت حوالي ٥,٢٪ في ١٩٧٥ . يتوقع أن تصل إلى ما بين ٧,٩٪ و ٧,٥٪ بحلول عام ١٩٨٥ . طبقا لسيناريوهي نمو سريع ويطيء على التوالي إلا أن الطبيعة الانتقائية للهجرة بالإضافة إلى هيكل أسواق العمل والتركييب العمري للسكان بالدول المصدرة للعمالة قد أدت إلى أحداث تشوهات في أسواق العمل بترك الدول .

ففي مصر ، وعلى الرغم من أن ٤٪ فقط من قوة العمل كانت بالخارج في ١٩٧٥ إلا أنها اشتملت على ٢١٪ من عمال التشييد الأمر الذي أدى إلى ارتفاع أجور عمال البناء وبالتالي ارتفاع تكلفة السكن .

وفي السودان ، قدرت نسبة العاملين بالخارج في ١٩٧٥ بحوالي ٧٪ من قوة العمل السودانية إشمملت على حوالي ٤٤٪ من الفنيين والحرفيين .

وفي بداية الثمانينات بلغت نسبة العمالة المهاجرة إلى العاملين بالسودان في نفس المهن ٢٨,٧٪ للأطباء وأطباء الأسنان ٣٨٪ للمهندسين و ٥٨٪ للمدرسين كما

فقدت الإدارات الحكومية أكثر العناصر كفاءة مثل إدارة الإسكان التي سافر منها حوالي ٥٠٪ من كفاء مهندسيها ومعماريها ومخططيها وجغرافيتها وجامعة الخرطوم التي فقدت حوالي ٢٥٪ من محاضريها .

وفي الأردن ، التي ارتفعت نسبة العمالة المهاجرة منها إلى إجمالي القوة العاملة ما بين ٣٠٪ و ٤٠٪ ، اشتملت قوة العمل المهاجرة في ١٩٧٧ على حوالي الثلثين من المهندسين ونصف المهندسين الزراعيين وثلث الأطباء ونصف الممرضات وثلث خريجي المدارس التدريبية والمهنية .

وبالمقابل توفرت في الدول المصدرة للعمالة نوعية من العمالة غير ذات أهمية بالنسبة للدول المستوردة للعمالة من ناحية التوزيع القطاعي والمستوى المهاري .

وهكذا أنتج اختلاف التركيب المهاري والقطاعي بين قوة العمل المحلية بالدول المصدرة وقوة العمل المهاجرة حدوث العديد من الاختلالات في أسواق العمل تسبب في ارتفاع الأجور في بعض القطاعات وحدث عجز وبطالة في أن واحد في قطاعات مختلفة أو تصدير واستيراد عمالة في بعض الأحيان وظلت أسواق العمل بالدول المصدرة للعمالة بعيدة عما يعرف بمعدل الهجرة الفعال ، خاصة في الدول التي تعاني من ضعف الحراك المهني عبر السلم المهني مثل مصر .

الأثر على القطاعات السلعية :

مما لا شك فيه أن الطفرة في مداخل دول البترول قد امتدت آثارها إلى العديد من فقراء العالم العربي الذين ارتفعت مستويات استهلاكهم بشكل عام ، إلا أن أثر ذلك الارتفاع في المستويات الاستهلاكية على القدرات الانتاجية للمجتمعات الفقيرة كان سلبيا .

فقد أدى العجز في العمالة الفنية إلى ارتفاع تكلفة الانتاج ، صاحبه حمى استهلاكية ذات مكونات استيرادية عالية أدت إلى اضعاف الصناعات المحلية .

ففي مصر قدرت قيمة الانتاج الضائع بسبب العمالة المهاجرة بحوالي ٦٨٨,٢ مليون جنيه في ١٩٨١/٨١ تمثل حوالي ٢,٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي و ٢٥٪ من التحويلات النقدية والعينية في عام ١٩٨١ .

وفي القطاع الزراعي أدت جملة عوامل متشابهة إلى اضعاف القدرات الانتاجية الزراعية في مصر والأردن وعمان .

فمع تزوج أهل الريف للعمل بالخارج أو لاحتلال العمالة المهاجرة من المدينة تكونت مدخرات استثمرت

غالبا في شراء ارض زراعية واقامة مبان سكنية عليها
اول مشروعات صغيرة غير انتاجية وظهرت أنشطة
مدرة للدخل في الريف إلى جانب النشاط الزراعي .
وتقدر إحدى الدراسات الفاقدة من الأراضي الزراعية
في مصر بحوالى ٦٠,٠٠٠ فدان في عام واحد ، يستلزم
تعويضها زراعة ١٨٠,٠٠٠ فدان (لفارق الجودة المقدر
بثلاثة أضعاف) قدرت تكلفة استزراعها بحوالى ١٨٠
مليون جنيه بحسب أسعار ١٩٨١ .

التضخم :

ازدادت القوة الشرائية الضخمة للعاملين بالخارج
نيران التضخم في المجتمعات المصدرة للعمالة نتيجة
قصور العرض عن تلبية الطلب المتزايد على السلع
والخدمات وبعض عناصر القوى العاملة وفاقم من الأمر
ارتفاع نصيب الواردات في قوائم المواد الاستهلاكية
الجديدة .

كما أدت الهجرة إلى أحداث اختلالات في توزيع
الدخل والعلاقات الطبقية لصالح المهاجرين على حساب
الباقين ولصالح قيمة رأس المال على حساب قيمة
العمل .

بالإضافة إلى سلبات هجرة العمالة ينبغي اضافة
تكلفة اعداد العناصر البشرية المهاجرة من تعليم
وتدريب والتي بلغت في مصر حوالى ١٤٢ مليون جنيه
سنة ١٩٨١ ممثلة حوالى ٥,٤٪ من التحويلات النقدية
والعينية .

ويزيد من مضار الهجرة ، احتمالات العودة الفجائية
أو التدريجية تلك العودة التي سيفاقم من أثارها انها
ستشمل أولا العمالة غير الماهرة التي تقل الحاجة إليها
بالدول المصدرة والتي ستعود بمطالبات واحتياجات
يصعب الوفاء بها ، بالإضافة إلى أن هذه العودة
سيصاحبها انخفاض متزامن في التحويلات .

الثار الهجرة على الدول المستقبلية للعمالة :

نتجت ظاهرة الهجرة من المنطقة العربية بسبب
اختلاف توزيع الثروات فيما بين دول تتمتع بثروات
طبيعية كبيرة وعجز في الموارد البشرية وأخرى تعاني
زيادة سكانية وفقير في الموارد الطبيعية .

وقد مكنت هجرة العمالة إلى الدول الغنية نفطا
والفقيرة بشرا ، من أن تقوم هذه الدول بتنفيذ
مشروعات اقتصادية طموحة خاصة في مجال
الانشاءات .

ففي السعودية مثلا خصصت الحكومة حوالى نصف
انفاقها المخطط (١٩٢ بليون دولار) خلال الخطة
الخامسة الثانية لمشروعات البنية التحتية من زيادة
طاقات الموانئ بحوالى تسع مرات واقامة الطرق
والمستشفيات وشبكات المجارى والمياه وغيرها .

وحيث أن حوالى ٥٠٪ من سكان دول الخليج يقعون
في المجموعة السنية الأقل من ١٥ عاما بالإضافة إلى
انخفاض مساهمة المرأة في قوة العمل وقلة عدد السكان
بالنسبة للمساحة بشكل عام فقد اضطرت هذه الدول إلى
استيراد العمالة الأجنبية بمعدلات مرتفعة بحيث
أصبحت العمالة الوافدة تشكل نسبة كبيرة مقارنة بقوة
العمل والسكان المحليين .

فقد بلغ عدد الأجانب في السعودية حوالى ٢ مليون في
تعدادها البالغ ٩ ملايين نسمة ولى الكويت البالغ
تعدادها ١,٣ مليون كانت نسبة الأجانب حوالى ٦٠٪
ومن سكان البحرين البالغ عددهم ٣٥٠,٠٠٠ شكل
الأجانب ٣٥٪ وفى الامارات شكل الأجانب ٧٥٪ وفى
قطر ٨٠٪ من جملة السكان .

أما كنسية من قوة العمل فقد شكلت العمالة الوافدة
حوالى ٤٤٪ من اجمالى قوة العمل في البلاد الرئيسية
المستوردة للعمالة في ١٩٧٥ (السعودية ٢٤٪ ، ليبيا
٢٨,٢٪ ، الكويت ٧٠,٨٪ ، الامارات ٨٤,٧٪ ، عمان
٥٣,٧٪ ، البحرين ٣٧٪ ، قطر ٨٣,١٪) .

وتشير التوقعات إلى بلوغ هذه المعدلات ما بين
٥٦,٨٪ و ٥٣,٧٪ بحلول ١٩٨٥ وذلك طبقا لسيناريوى
نمو سريع ويطوى على التوالى ، حيث تتحقق زيادة
عددية في كل هذه الدول وارتفاع في نسبة العمالة
الأجنبية في جميعها ما عدا الكويت وعمان .

وبالإضافة إلى مخاطر اعتماد دول النفط الغنية على
العمالة الوافدة والمخاطر الأمنية من جانب العمالة
الاسيوية فإن الجانب الاقتصادى يظوى أيضا على
تكلفة ينبغي احتسابها عند موازنة النفع والخسارة
الناتجة عن الهجرة .

وهذه التكلفة تتمثل في العبء الذى تلقىه العمالة
الوافدة على الخدمات الاجتماعية والاجهزة الادارية
بدول النفط وما يستلزمه ذلك من زيادة في التشغيل
والطلب على العمالة .

وقد قدر أحد أعضاء مجلس الأمة في الكويت عدد
الوظائف اللازم ايجادها لكل ١٠ آلاف وافد بحوالى
٥٦٠ وظيفة منها ١٤ وظيفة اضافية في التعليم و ١٢٥

في الصحة و ١٣٥ في الأمن و ١٦٧ في الخدمات المنزلية والنظافة و ١١٢ في الإصلاح والصيانة و ٧ للعدل . ويرى بعض المحللين أن التوسع في مشروعات البناء والخدمات في الدول المصدرة للنفط قد أدى إلى أعمال قطاعي الزراعة والصناعة باستثناء بعض المشاريع ذات كثافة رأس المال المرتفعة .

مستقبل هجرة العمالة .

في مارس ١٩٨٣ قامت أوبك بإجراء أول تخفيض في أسعار بترولها منذ نشأتها في ١٩٦٠ .

فنتيجة لهبوط الطلب على البترول بسبب الانكماش في العالم الراسمالي خلال نهاية السبعينيات وبداية الثمانينات والاتجاه المتزايد لحفظ الطاقة واستخدام مصادر الطاقة البديلة للبترول بالإضافة إلى ارتفاع انتاج الدول المنتجة للبترول لغير الأعضاء بالأوبك والسياسات المتبعة من قبل شركات البترول فقدت الأوبك انتاجا يعادل حوالي ١٢ مليون برميل يوميا ما بين ١٩٧٩ و ١٩٨٢ .

وهبط نصيب أوبك في إجمالي انتاج البترول العالمي من ٦٧٪ في ١٩٧٣ إلى ٤٤,٦٪ في ١٩٨٢ ثم إلى ٣٣٪ فيما بعد .

وبالتالي هبط انتاج الدول العربية المنتجة للبترول بمعدلات كبيرة . فبين عامي ١٩٧٩ و ١٩٨٢ هبط انتاج السعودية بحوالي ٥٧٪ والكويت ٦٨٪ والإمارات ٣٣٪ وصاحب ذلك انخفاض دخول تلك الدول التي يشكل البترول العنصر الرئيسي في دخلها وصادراتها .

وحيث أن الطفرة في أسعار البترول بعد ١٩٧٣ كان لها الفضل الأكبر في نمو الاستثمارات وتدفق العمالة إلى الدول العربية المنتجة للبترول فإن من المتوقع أن يؤدي انخفاض دخول تلك الدول التي تغير سياستها الاستثمارية وبالتالي معدلات وأنماط استيراد العمالة بها .

وهناك إلى جانب انخفاض الدخل ، عوامل أخرى ستؤثر على استقدام العمالة إلى تلك الدول فبينما شكلت مشروعات البنية التحتية من شبكات الكهرباء والمياه العذبة والطرق والموانئ والمطارات والتليفونات والخدمات الاجتماعية مثل المستشفيات والمدارس والعيادات والمساكن وتوسيع القطاع الحكومي والإداري الجانب الأكبر من استثمارات تلك الدول بعد ١٩٧٣ لا يتوقع أن يستمر هذا النمط الاستثماري خلال عقد الثمانينات .

فمثلا بينما وجهت السعودية حوالي نصف انفاقها الحكومي خلال الخطة الخمسية الثانية لإقامة مشروعات البنية التحتية تهدف خططها الثالثة إلى زيادة الاستثمارات الصناعية مع توقع هبوط نصيب الانشاءات ويتوقع كذلك أن تكتسب عوامل الانتاجية ومعدلات الإغالة اعتبارا متزايدا عند استجلاب العمالة الأجنبية .

ونتيجة لذلك يتوقع أن يصل النصيب النسبي للفئتين الأعلى مهارة في السلم المهني إلى ١١,٦٪ و ١٢,٣٪ حتى ١٩٨٥ مقابل ٨,٧٪ في ١٩٧٥ بينما ينخفض نصيب الفئتين الدنيتين في السلم المهاري من ٦٦,٨٪ عام ١٩٧٥ إلى ما بين ٥٥,٣٪ و ٤٩,٢٪ من إجمالي الزيادة حتى ١٩٨٥ في الدول الرئيسية المستقبلية للعمالة (البحرين - الكويت - ليبيا - عمان - قطر - السعودية - الإمارات) كذلك بدأت بعض الدول تضاعف قريبا على تحويلات العمالة الأجنبية بها للخارج بالإضافة إلى إيلاء اهتمام متزايد لتعليم وتدريب العمالة المحلية بتلك الدول كما في حالة الخطة الخمسية الرابعة للسعودية .

هذه العوامل ستدفع في اتجاه خفض معدلات الطلب على العمالة الأجنبية خلال الثمانينات مقارنة بعقد السبعينات .

وسيكون هذا الانخفاض المتوقع ملحوظا أكثر في الدول العربية المصدرة للعمالة حيث تشير التقديرات إلى انخفاض نصيب العمالة العربية بالنسبة لإجمالي العمالة الوافدة من حوالي ٦٥٪ عام ١٩٧٥ إلى ٥١,٩٪ عام ١٩٨٥ وأن ينخفض نصيب مصر واليمن والأردن من ٥١٪ إلى ٣٦,٢٪ للفترة نفسها .

وقد بدأت تصريحات المسؤولين في الدول المرسله للعمالة تشير إلى احتمالات عودة العمالة حيث صرح وزير القوى العاملة والتدريب في مصر بأن انخفاض أسعار البترول وانكماش خطط التنمية الاقتصادية في الخليج قد أدبأ إلى الاستغناء عن جزء من العمالة المصرية في بعض المهن .

إلا أن هناك على الجانب الآخر بعض العوامل التي ستلعب دورا في التخفيف من اتجاهات انخفاض الطلب أو الاستغناء عن العمالة الأجنبية في الخليج على الأقل في المدى القصير .

فقد أدت الطفرة في أسعار البترول إلى تكوين احتياجات مالية ضخمة بلغت في حالة السعودية أكثر من ١٥٠ بليون دولار . كما بدأت الدول البترولية

والاقتصادية والعالية والاعلانية والرياضية أقل مما هو ممكن . ف خارج نطاق جامعة الدول العربية ومنظماتها المتخصصة (٢٢ منظمة) يوجد الآن ٩٩ اتحاداً ومنظمة عربية في المجالات التالية :

المجال	عدد الاتحادات والمنظمات
المهني	٢٢
الثقافي والرياضي	١٠
العمالي	١٣
الاجتماعي	١٢
الاعلامي	٤
الاقتصادي	١٣
النقل والسياحة	٩
الرياضي	١٦

وقد نشأ ما يقرب من ثلث هذه المنظمات والاتحادات منذ نهاية الستينات أي في مرحلة تدور الحركة القومية العربية .

وثمة اعتقاد شائع في الفكر العربي بأن هذا النمو الكبير يعكس اتجاه النظام العربي للأهتمام بعملية التكامل الوطني وإنشاء الاطوار التنظيمي اللازم لذلك . ويؤكد هذا الاعتقاد آمال متنامية في أن يؤثر هذا التطور بالإيجاب على مستقبل الفكرة القومية العربية . لكن الظاهر حتى الآن أن هذا النمو العددي في المنظمات والاتحادات العربية لم يقترن به تطوير كفي في مجال تأثيرها على البيئة العربية لأسباب أهمها .

١ - فقدان هذه الاتحادات والمنظمات للاستقلال الحقيقي عن الحكومات العربية فكل اتحاد منها وهو تجمع لنقابات أو اتحادات أو منظمات قطرية تعاني كلها من ضعف درجة الاستقلال التي تتمتع بها المؤسسات غير الرسمية عموماً في النظم السياسية العربية .

٢ - خضوع الاتحادات والمنظمات العربية في الغالب للاعتبارات السياسية وانتقال الخلافات السياسية إلى الاتحادات التي لا يتغلغل نشاطها باتخاذ القرار في المشكلات السياسية (كاتحادات المحامين والصحفيين) . . وحتى إلى الاتحادات ذات الطبيعة الاجتماعية والاقتصادية والسياحية . لكن الملاحظ بوجه عام زيادة المد الحكومي داخل كثير من الاتحادات مما تسبب في مشكلات تتعلق بانتخابات مجالسها

تحرص على تنويع مصادر الدخل ، ففي الكويت بلغ مستوى الدخل المتولد عن الاستثمارات حوالي ٥,١٧ بليون دولار عام ١٩٨٢ أي أكثر من ٧٠٪ من دخل البترول بعد أن كان ١,٤ بليون دولار في ١٩٧٦ أي أقل من ٢٥٪ من دخل البترول حينذاك .

كذلك فإن تحول العراق إلى بلد مستورد للعمالة مع بداية الثمانينات واتباعه سياسات ليبرالية تجاه العمالة الوافدة ، خاصة العربية ، قد أدى إلى ارتفاع العمالة المستوردة حيث يتراوح عدد المصريين بالعراق ما بين مليون ومليون ونصف في ١٩٨٢ . ويتوقع أن يستمر تدفق العمالة إلى العراق سواء استمرت الحرب العراقية الإيرانية أو توقفت .

كذلك فإنه من المتوقع استمرار توظيف العمالة الوافدة في تشغيل وصيانة العديد من الأعمال التي أقيمت خلال السبعينات واحتكارها لبعض المهن التي لا يتوقع حدوث انخفاض كبير عليها بالنظر لطبيعة القوى العاملة المحلية في دول الخليج المستقبلية للعمالة مثل مهن الخدم والطباخين وعمال المرافق والحراس والسائقين .

أما محصلة تفاعل هذه العوامل في المستقبل فسقودى إلى استمرار الطلب على العمالة الأجنبية وأنه بعدلات تأخذ في التناقص بمرور الوقت مع احتمال تغير الأهمية النسبية لبعض الدول المستقبلية للعمالة وبدون شك تغير في نوعية المهارات والتخصصات المطلوبة .

التفاعل الفكري والثقافي ومؤسسته

شهد العالم العربي عام ١٩٨٥ استمراراً لظاهرة الحوار الفكري والثقافي على المستوى غير الرسمي . وكانت هذه الظاهرة قد تصاعدت تدريجياً خلال السنوات العشر الأخيرة ، في عملية تفاعل تقوى ما كان معروفاً في مرحلة صعود الحركة القومية العربية في الخمسينات والنصف الأول من الستينات . أي أن ظاهرة الحوار الفكري والتفاعل الثقافي انتعشت في مرحلة الجيز التي تعرضت لها - ولم تنزل الحركة القومية العربية .

ورغم بروز أدوار فردية في عملية التفاعل الفكري والثقافي ورغم دعم بعض الحكومات العربية لجانب من هذه العملية يتمثل في إصدار المجالات والدوريات العربية التي يجري على صفحاتها حوار بين أعداد كبيرة من المثقفين العرب . . رغم ذلك يظل دور الاتحادات العربية ، المهنية والثقافية والعلمية والاجتماعية

وانتظام دوراتها وأساليب عملها . فالاتحادات والنقابات والمنظمات القطرية تتعرض لضغوط حادة لتأييد مواقف حكوماتها أو استنكار مواقف حكومات أخرى أو اتخاذ موقف معين . كما ازداد الاتجاه لاستغلال انعقاد دورات الاتحاد في بعض العواصم العربية لاستصدار قرارات بتأييد مواقف الحكومة في البلد مقر الاجتماع .

ويؤدى كل ذلك إلى انقسامات داخل هذه الاجتماعات وبين وفود الأقطار المختلفة مما يؤثر على قدرة الاتحادات والمنظمات العربية على الانجاز في مجالات نشاطاتها .

٣ - تفتيت النشاط العمالي العربي بالذات وتوزعه على عدد كبير من الاتحادات فبعد أن كان هناك الاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب عام ١٩٦٧ أصبح يوجد الآن ١٣ اتحادا عماليا عربيا في مختلف المجالات .

٤ - تدنى قدرة المنظمات والاتحادات العربية على التعبير عن الجموع التي تمثلها . فإذا كانت هناك هوة بين مجالس الاتحادات والنقابات القطرية وبين أعضائها فالهوة أوسع بين قيادات الاتحاد العربية وبين الجماهير التي يفترض أنها تمثلها على المستوى القومى .

وقد ساهمت هذه العوامل مجتمعة في الجيلولة دون انجاز الاتحادات والمنظمات العربية لجميع الوظائف الأساسية المنوطة بها وهى :

١ - تكوين نخب مهنية موحدة أو مندمجة أو متقاربة الفكر وعلى صلة ببعضها البعض .

٢ - توحيد ظروف العمل في البلاد العربية أو التقريب بينها .

٣ - انتقال الأفكار وتبادلها بين الأقطار العربية .

٤ - القيام بدور الوسيط بين النظم من خلال المسالك الخلفية .

٥ - تبادل الخبرات في مجال العمل .

ويبدو أن الاتحادات والمنظمات العربية لم تستطع تحقيق انجاز إلا في الوظائف الأولى والثالثة . فأصبحت في العالم العربى نخب مهنية وثقافية تتبادل الزيارات وتتصل ببعضها البعض . وساهم ذلك في تبادل وانتقال الأفكار الذى يعتبر الظاهرة الإيجابية الأكثر وضوحا في النظام العربى على المستويات غير الرسمية فإلى جانب دور الاتحادات والمنظمات العربية في مجال تبادل وانتقال الأفكار أصبح للندوات الفكرية والثقافية والعلمية دور هام في هذا المجال .

كما ساهمت فيه أيضا بقدر ملموس المجالات العربية التى تزايد عددها بأطراف في السنوات الأخيرة .

والظاهرة الأهم في هذا المجال هي ظهور عدد من مراكز البحث والهيئات الثقافية العربية الأقل خضوعا لنفوذ الحكومات العربية . والتى تلعب دورا نشيطا في إثارة الحيوية في التفاعل الفكرى والثقافى والمهنى بين النخب الثقافية العربية ومن ذلك معهد التخطيط العربى بالكويت ومنندى العالم الثالث بالقاهرة ومركز الدراسات والأبحاث الاقتصادية والاجتماعية في تونس ومنندى الفكر والحوار في المغرب ومركز دراسات الوحدة العربية في بيروت . ومن خلال الندوات والمنشورات والأنشطة الثقافية الأخرى تساهم هذه الهيئات في توحيد توجهات المثقفين العرب تجاه بعض القضايا الهامة مثل قضايا التنمية والديمقراطية والصراع العربى الاسرائيلى .



القسم الثالث
(التجمعات الاقليمية الفرعية)

مقدمة :

المشتركة . وعلى المستوى السياسى تكونت لجنة من ممثلى الاتحاد الاشتراكى السودانى والاتحاد الاشتراكى العربى تعقد اجتماعاتها بصورة دورية ربع سنوية بهدف تدعيم العلاقات بين التنظيمين السياسيين . أما على المستوى الاقتصادى فقد تكونت لجنة فنية لمتابعة المشروعات الزراعية وشركة مشتركة للنقل النهري ، وبالإضافة إلى الاعلان عن البدء فى اعداد التسهيلات اللازمة للافاء القيود على انتقال البضائع والأشخاص بين البلدين .

وفى المرحلة اللاحقة لاعلان منهاج التكامل جرى الاتفاق على عدد كبير من المشروعات المشتركة ، غير أن ما تم تنفيذه منها فعلا كان قليلا . حتى انتصف عام ١٩٧٦ ، وتعرض حكم الرئيس نميرى لمحاولة انقلابية كادت تنجح لولا المساعدة المصرية ، وفى أعقاب ذلك مباشرة وقعت بين البلدين اتفاقية للدفاع المشترك فى الخامس عشر من يوليو ١٩٧٦ ، وكان حظ هذه الاتفاقية من التطبيق أفضل من سابقتها ، فأجبرت القوات المسلحة للبلدين عددا من التدريبات المشتركة ، وأرسلت مصر بعض وحداتها العسكرية لتغطية حاجات أمن السودان عند الحاجة ، كان آخرها عندما أرسلت مصر بعض وحدات دفاعها الجوى للدفاع عن السودان فى أعقاب ما ادعته السلطات السودانية من تعرض محطة إذاعة أم درمان للاعتداء من جانب طائرة ليبية فى مارس ١٩٨٤ . وبالرغم من أن العلاقات المصرية السودانية قد تأثرت بسبب قطع السودان علاقاته الدبلوماسية مع مصر بعد توقيع معاهدة السلام المصرية الاسرائيلية ، إلا أن الالتزام بتطبيق معاهدة الدفاع المشترك لم يتأثر بذلك على أى نحو .

بعد ثمانى سنوات من اعلان منهاج التكامل بين مصر والسودان ، توصل البلدان فى أكتوبر عام ١٩٨٢ إلى اتفاق جديد بينهما ، وهو ما عرف بميثاق التكامل وبمبينا قد يكتن توقيع الميثاق تطورا للخطوات السابقة ، فإنه أيضا يعد اعترافا بمحدودية فعاليتها بما

يحتوى هذا الجزء من التقرير على تناول سريع للتفاعلات العربية على مستوى الأفاق القطرية والاقليمية الفرعية .

فقد أصبحت عملية تكوين كتلتات اقليمية فرعية فى النطاق العربى على درجة كبيرة من الاهمية والخطورة بحيث لا يصح تجاهلها فى دراسة النظام الاقليمى العربى ككل . فقد تختلف نتائج الحكم القيمى على التكتلات الاقليمية من حيث ارتباطها بالهدف المركزى للوطن العربى ككل وهو التوصل إلى نوع ما من الوحدة الشاملة . ولكن أحدا لا يختلف حول حقيقة أن جزءا كبيرا من التفاعلات الرسمية والمجتمعية العربية تتم لا على النطاق العربى الاجمالى وإنما فى نطاق اقليم فرعية محددة .

وفى هذا السياق نقدم تحليلا سريعا لثلاثة تجمعات اقليمية فرعية وهى مجلس التعاون الخليجى ، ودول وادى النيل العربية ، ودول المغرب العربى . وقد تتباين نظرة كل محلل حول ضم واستبعاد دول معينة من كتل اقليمى ما . ويظل التقسيم الذى اعتمدناه هنا ناقصا إلى حد كبير إلى الدرجة التى استبعدت دول معينة من نطاق تكتلات اقليمية فرعية ، ولكن المعيار الذى استخدم هنا على بحث ويتصل إما بطبيعة المنظمة الاقليمية من حيث العضوية او بنظرة الدولة إلى ذاتها ومجال نشاطها الخارجى وما إذا كانت الدول العربية تفرق فى توزيع جهودها العربية بين المجال الاقليمى المباشر والمجال العربى الكلى أم لا .

التكامل المصرى السودانى

بدأت العملية التكاملية بين مصر والسودان فى ١٢ فبراير ١٩٧٤ عندما وقع الرئيسان جعفر نميرى وأنور السادات منهاج التكامل السياسى والاقتصادى ، وبمقتضاه تم الاتفاق على بعض الترتيبات كفؤة لانشاء مؤسسات التكامل بين البلدين فتم الاتفاق على ترتيب لقاء سنوى بين الرئيسين المصرى والسودانى ، وتشكيل لجنة وزارية عليا بغرض تطوير المشروعات

أوجب التوصل إلى اتفاق جديد . بل أن السنوات الثماني الأولى من عمر التكامل كان لها أثر عكسي إذ أسفرت عن انخفاض حجم التجارة بين البلدين بنسبة ٢٠٪ سنويا ، كما تراجع نصيب السودان من تجارة مصر مع العالم الخارجي من ١,٧٪ إلى ١٪ سنويا . وربما يجد ذلك تفسيره في الطبيعة المتوجهة للخارج لاقتصاد كل من البلدين ، وهي الطبيعة التي ازداد تأكيدها بعدلات متسارعة خلال السنوات الماضية . كما قد يكون تفسير ذلك في الأولوية التي اعطاها البلدان لمسألة التعاون الأمنى بينهما ، بحيث تم التعامل مع الأبعاد الأخرى لعملية التكامل كما لو كانت غطاء لتعاونهما الأمنى .

وإذا تتبعنا تطور مشروع التكامل المصرى السودانى وجدناه يتطور وفقا لمنطق معين ، فقد تم التوصل لمنهاج التكامل بعد أن تحول النظام السودانى دورة كاملة في توجهاته على المستويين الداخلى والخارجى ، ولكد بشكل نهائى انحيازه للرأسمالية والغرب خاصة الولايات المتحدة ، وهي نفس الدورة التى اندفع إليها النظام المصرى في أعقاب حرب أكتوبر ١٩٧٣ . كذلك كان توقيع منهاج التكامل جزءا من عملية تحلل وإعادة تكوين التحالفات العربية التى أعقبت حرب أكتوبر . فانهض التحالف السورى - المصرى ، كما وصلت العلاقات المصرية الليبية إلى نقطة اللامعة ، في وقت كانت فيه ليبيا تأخذ جانب العداء من النظام السودانى . كل هذا كان يجرى في الوقت الذى كانت فيه قواعد حكم الرئيس نميرى الداخلية تتعرض للتآكل .

دفعت هذه التطورات الرئيس نميرى إلى السعى للارتباط بأكثر الدول المجاورة له انسجاما مع سياساته المتبعة داخليا وخارجيا كوسيلة لتدعيم نظامه . أما من ناحيتها فقد أعتبرت مصر ذلك التطور مفيدا لها من زاوية أنه يضيف لها حليفا أكيدا في شبكة التحالفات العربية المتغيرة ، وتعبيرا عن تزايد اهتمام مصر بحدودها الغربية والجنوبية بعد أن بدأت تدريجيا في تخفيف الاهتمام التقليدى بحدودها الشرقية مع إسرائيل . ومع اشتداد ساعد المعارضة الداخلية للنظام السودانى ، والدعم الذى تلقت هذه المعارضة من ليبيا ، والذي وصل إلى ذروته في المحاولة الانقلابية الفاشلة في ٢ يوليو ١٩٧٦ ، اختار النظام السودانى أن يعقد توجهاته السابقة ، ومن ثم تدعيم علاقاته مع مصر ، وادخالها في مرحلة جديدة فتوصل الطرفان إلى اتفاقية

الدفاع المشترك بينهما والتى تم توقيعها في ١٥ يوليو ١٩٧٦ . صحيح أن النظام المصرى ساعد النميرى قبل ذلك على الحفاظ على نظامه إلا أن النظام السودانى مع تزايد الضغوط الواقعة عليه رأى أنه من الأفضل أن يكسب التعاون الأمنى بين البلدين الصفة الرسمية . أما النظام المصرى فقد وجد أنه من صالحه أن يحافظ على نظام متعاون معه على حدوده الجنوبية نظرا للمصالح المصرية الهامة هناك . كذلك كانت الموافقة المصرية على التقدم هذه الخطوة استهلالا لمرحلة جديدة تغير فيها دور النظام المصرى في المنطقة العربية وأفريقيا ، وهي المرحلة التى حاول فيها أن يلعب دورا لحماية النظم الموالية للغرب في المنطقة مستخدما امكاناته العسكرية الكبيرة ، وموظفا ذلك لصالح إقامة علاقات خاصة بالولايات المتحدة .

غير أن اغتيال الرئيس السادات في أكتوبر ١٩٨١ أدى إلى ادخال بعض التحولات على سلوك النظام المصرى داخليا وخارجيا ، ويبدو أن الرئيس نميرى قد أصابه بعض القلق بسبب هذه التحولات خشية أن تمتد لتؤثر على العلاقات المصرية السودانية ، وكان ذلك واضحا في حرص الرئيس نميرى على التواجد في مصر في الأيام التى أعقبت حادث الاغتيال ، ومشاركته في مراسم تسلم الرئيس مبارك السلطة ، فكان الشخصية غير المصرية الوحيدة التى تابعت هذه العملية من بدايتها حتى نهايتها . ويبدو أن رغبة الرئيس نميرى في الحصول على تأييد الرئيس الجديد في مصر شخصيا للعلاقات الخاصة بين السودان ومصر ، والحصول على توقيعه على وثيقة جديدة تنظم العلاقات بين البلدين ، كان هو الدافع الحقيقى لإعلان ميثاق التكامل المصرى السودانى في أكتوبر ١٩٨٢ بعد عام واحد من تسلم الرئيس مبارك السلطة .

على هذا فقد كانت ضرورات الأمن وتنافس القوى الإقليمية تمثل الدوافع الرئيسية وراء الدخول في تجربة التكامل المصرى السودانى ، يدل على ذلك انخفاض معدلات الانجاز إلى درجة تقرب من الصفر في المشروعات الاقتصادية المشتركة بين البلدين ، وعدم الحماس الذى تعاملت به الجهات المسئولة مع هذه المشروعات .

وفي العام السابق على سقوط نظام الرئيس نميرى كانت مصر قد بدأت تبدي ضيقها بالأعباء التى تتحملها بسبب التزامها بأمن للنظام السودانى ، والتى لم تكن

الأطراف السودانية المحلية تدعيم علاقاتها مع مصر كعامل قوة في مواجهة خصومها السياسيين .

أما العوامل الإقليمية فإنها تؤثر على العلاقات السودانية المصرية بأكثر من طريقة ، فالسودان يمثل نقطة جذب لنفوذ وتأثيرات عدد من الأطراف العربية والأفريقية ، فليبيا تفوذ قوى في السودان يستند إلى دورها في مساعدة فصائل المعارضة السودانية في العهد السابق ، بما فيها المعارضة الجنوبية المسلحة التي استمرت في دعمها حتى فيما بعد الثورة لاستخدامها كورقة ضغط ضد النظام الجديد . أيضا فإن ليبيا انصارها المباشرين في السودان فيما يعرف بالجنان الثورية التي تتبنى أفكار العقيد القذافي وتستند إلى الدعم الليبي لها . وقد ازداد النفوذ الليبي في السودان بعد توقيع اتفاق التعاون العسكري السوداني الليبي في يوليو ١٩٨٥ .

أما اثيوبيا فإنها هي الأخرى تلوح بالورقة الجنوبية في وجه النظام الجديد لدفعه للقبول بالتصورات الاثيوبية لحل المشكلة الأريتيرية . وعلى المستوى العربي فإن السودان الجديد تحت وطأة أزمة الاقتصاديات الحادة في حاجة إلى الدعم المالي القادم من البلاد العربية الغنية وخاصة المملكة العربية السعودية التي عقد في عاصمتها في شهر أكتوبر من هذا العام اجتماعا شاركت فيه الدول العربية الغنية وهيئات التمويل العربية لبحث دعم الاقتصاد السوداني . أيضا فإن السودان في حاجة لإعادة الدفء لعلاقاته التي تدهورت ببعض الأطراف العربية في العهد السابق وخاصة بسبب علاقاته المتميزة مع مصر ، وهو الأمر وثيق الصلة بالموقف السوداني من قضية الصراع العربي الإسرائيلي .

ويمكن أن نقسم الفترة بعد ثورة السادس من أبريل فيما يخص العلاقات المصرية السودانية إلى مرحلتين ، وبالمطبع يصعب وضع خط فاصل بين هاتين المرحلتين ، وإن كان يمكن تقديم تحديد عام لكل منهما . ففي المرحلة التي أعقبت الثورة اتسمت العلاقات المصرية السودانية بالفتور في علاقة ذلك بالدعم الذي قدمته مصر لحكم الرئيس نميري حتى قبل فترة قصيرة من سقوطه ، وبإقامة نميري في مصر بعد خله . وذلك بالرغم مما جاء في البيانات التي أصدرتها القيادة العسكرية بعد نجاحها في الاستيلاء على السلطة والتي أكدت فيها حرصها على تنمية العلاقات مع مصر دون إشارة إلى اتفاق التكامل والاتفاقات الأخرى الموقعة بين

مصحوبة بعائدات هامة . خاصة بعد حادث قصف اذاعة أم درمان التي تردد أن النظام السوداني السابق قد استغلها - أو افعلها لزيادة التزام مصر بأمنه . بالإضافة إلى ذلك فإن موقف مصر في السودان صار حرجا بعد أن أصبحت موضع انتقاد القوى السياسية والشعبية السودانية باعتبارها المسئولة عن استمرار حكم الرئيس نميري ، وبعد أن أصبح التزام السودان بتطبيق الشريعة الإسلامية يستخدم كورقة ضغط في يد قوى المعارضة الدينية في مصر . كما أساء التزام مصر بأمن النظام السابق إلى موقف مصر في العالم العربي بعد اكتشاف فضيحة تهريب يهود الفلاشا عبر السودان إلى إسرائيل .

ولهذا فإن مصر لم تبدل جهدا في الدفاع عن استمرار الرئيس نميري كما فعلت في مرات سابقة ، غير أنها - طبقا لما هو متاح من معلومات - لم تبادر إلى اختيار البديل الذي جاءت به ثورة ٦ إبريل ١٩٨٥ ، والتي تطلعت هل أثرها أي أنشطة تكاملية ، كما جرى تجميد نشاط الأمانة العامة للتكامل في القاهرة بقرار من الحكومة المصرية في يناير ١٩٨٥ ، وربما كان ذلك في جانب منه استجابة لمطالب أغلب القوى السياسية السودانية بإعادة النظر في اتفاقات التكامل ، وفي العلاقات المصرية السودانية بصورة عامة ، وهو ما أعلنت القيادات المصرية الرسمية أكثر من مرة استعدادها له .

وكما كانت العلاقات السودانية المصرية قبل الثورة محصلة للمتغيرات الداخلية في البلدين - خاصة في السودان - وكذلك للصراعات الإقليمية في المنطقة ، فإنه يبدو أن نفس العوامل ستظل تتحكم بها في المرحلة القادمة .

لئن جانبها تهو مصر حريصة هامة على إقامة علاقات متينة مع السودان دون اعتبار كبير لطبيعة نظام الحكم السوداني . أما في السودان فإن حرص مصر على العلاقات مع مصر لا يبدو بنفس القدر . فالعلاقات المصرية السودانية هي موضوع للصراع بين القوى السياسية السودانية حيث يوجد تقاليد واضح في تدهيراتها لما يجب أن تكون عليه طبيعة العلاقات مع مصر ، استنادا إلى عوامل تاريخية وأيديولوجية بالإضافة إلى ذلك فإن العلاقات المصرية السودانية ليست فقط موضوعا للصراع بين القوى السياسية السودانية ، ولكنها أيضا تستخدم من جانب هذا الطرف أو ذاك كدابة في هذا الصراع حيث تحول بعض

البلدين .

في هذه المرحلة كان موقف السلطة الجديدة في السودان من مصر محصلة للانتقادات الشديدة التي وجهتها إليها بعض القوى السياسية السودانية مثل الحزب الشيوعي وبعض فصائل حزب الأمة ، والاتجاه نحو التقارب مع مصر ، وتقوية العلاقات معها من جانب قوى أخرى مثل الحزب الاتحادي الديمقراطي ، كما عبرت عن ذلك الزيارة التي قام بها وفد من قيادة الحزب إلى القاهرة في أغسطس ١٩٨٥ . أما مصر فقد أظهرت من ناحيتها قدرا كبيرا من الحذر والترقب تجاه تطور موقف حكام السودان الجدد إزاءها وإزاء القوى الاقليمية الأخرى .

ومن المؤشرات على تطور العلاقات بين البلدين في تلك الفترة ، المطالبات المتكررة من قوى سياسية سودانية عديدة بتسليم نميري إلى سلطات الخرطوم . وقد مارست هذه القوى ضغوطا على القيادة السودانية الجديدة لتولى هذه القضية الأولية في علاقتها مع مصر . وإذا كانت القيادة السودانية لم تستجب لهذه الضغوط فلم تتقدم بطلب رسمي لتسليم نميري إليها ، وأبدت تفهما للموقف المصري الراض لتسليم نميري . إلا أن الضغوط الواقعة عليها لم تمكنها من المضي في اتجاه تحسين العلاقات مع مصر . كذلك قامت مصر في هذه الفترة بتجديد نشاط الأمانة العامة للتكامل في القاهرة ، وذلك بالرغم من إعلان مسئولين سودانيين أكثر من مرة التمسك بالاتفاقيات الموقعة بين البلدين . ويبدو أن هذا التطور قد جاء إما محاولة من مصر لإعلان حسن نواياها تجاه السودان بعد أن طالبت قوى جديدة في السودان بإلغاء اتفاقيات التكامل أو إعادة النظر فيها ، أو تعبيراً عن استياء مصر من الانتقادات العنيفة التي وجهتها إليها أطراف سودانية ومن بعض سياسات الحكام الجدد التي قد تكون مصر اعتبرتها سياسات غير ودية خاصة في مجال تحسين العلاقات السودانية الليبية .

في هذه الفترة أيضا تاجلت زيارته التي كان من المقرر أن يقوم بها وزير الدفاع السوداني إلى القاهرة . ويذكر أن الوزير السوداني قد تراجع عن زيارته الأولى للقاهرة والتي كان مقررا أن يقوم بها في ٧ يناير حين تقديم اعتذار أو طلب تأجيل ، وقام بدلا من ذلك بزيارة إلى ليبيا وقع خلالها مروتوكولا للتعاون العسكري بين البلدين .

إلا أن هذه المرحلة شهدت أيضا مؤشرين إيجابيين

الأول هو : استمرار الاتصالات السياسية والفنية بين البلدين ، فقد قام وزراء الري والعمل والتجارة السودانيون وكذلك أحد أعضاء المجلس العسكري الانتقالي للحاكم بزيارة القاهرة وهي الزيارات التي تم فيها عقد بعض الاتفاقات الفنية ومنها رفع التبادل التجاري بين البلدين إلى ما قيمته ١٤٠ مليون دولار سنويا . كما قدمت مصر بعض المعونات الطبية والغذائية إلى السودان لمكافحة آثار المجاعة . أما المؤشر الثاني فهو اللقاء الرئيس مبارك بالفريق أول عبد الرحمن سوار الذهب رئيس المجلس العسكري الانتقالي في السودان مرتين أولاها في الزيارة الخاطفة التي قام بها الرئيس مبارك إلى الخرطوم في ١٧ يونيو ، والثانية أثناء انعقاد مؤتمر القمة الأفريقي في أديس أبابا في ١٤ يوليو .

ويمكن أن تعتبر المحاولة الانقلابية الفاشلة التي وقعت في الخرطوم في ٢٧ سبتمبر بداية للمرحلة الثانية في العلاقات المصرية السودانية . فقد أظهرت تلك المحاولة أن تداعيات الصراعات الداخلية في السودان - خاصة في الجنوب - في علاقاتها بالصراعات الإقليمية المحيطة به تمثل تهديدا لإستقرار الأوضاع في السودان . ويبدو أن تزايد هذا الاحتمال قد دفع القادة السودانيين لتحسين العلاقات مع مصر باعتبارها حليفا يمكن الاعتماد عليه . فقد شهد شهر أكتوبر تطورات إيجابية هامة في مجال العلاقات بين البلدين ظهرت في الزيارات التي قام بها كل من وزير الدفاع ورئيس الوزراء ورئيس المجلس العسكري الانتقالي الحاكم في السودان إلى القاهرة . وهي الزيارات التي جرى فيها الاتفاق على إعادة الحياة الإتفاقية الدفاع المشترك وميثاق التكامل ، على أن يتم تخليصه من كافة مظاهر الأسراف والبذخ التي صاحبته مثل برلمان وادى النيل الذي لم يأت ذكره في الاعلانات الصادرة في نهاية أي من هذه الزيارات . وتشير التطورات إلى أن آمالا كبيرة تنطق في البلدين على تحويل التكامل إلى إطار مناسب للتنمية الاقتصادية خاصة في مجال الإنتاج الزراعي شديد الحيوية بالنسبة للبلدين . وكذلك في مجال زيادة قدرات السودان الدفاعية للتصدي للصراعات الإقليمية والداخلية التي تواجهه .

وهي هذا فإن تطور العلاقات المصرية السودانية يسير في اتجاه إعطاء محتوى جديد لاتفاقيات قديمة دون الحاجة إلى خلق وتطوير إطارا تصنعها اتفاقيات جديدة ، بل وحتى دون إدخال تعديلات رسمية على

الاتفاقات القديمة وإنما فقط بتعديل شكل الممارسة بالتأكيد على هذا الجانب دون ذلك . فهل سيؤدي هذا الأسلوب إلى تطوير التكامل المصري السوداني فعلا ؟ ، أم إلى الوقوف بعلاقات البلدين عند مستوى العلاقات بين بلدين يجمعهما إقليم واحد وروابط جغرافية وتاريخية هامة ؟

٢ - مجلس التعاون الخليجي

من بين الاقاليم الفرعية المكونة للعالم العربي ، يتميز اقليم الخليج بأنه أكثرها تجانساً ، فالدول المكونة له - باستثناء العراق - تتميز بنسب اجتماعية متشابهة تقوم على قاعدة القبيلة كوحدة للتنظيم الاجتماعي ، ومصدر لشرعية السلطة السياسية . في نفس الوقت فإنها تشترك في تعرضها لعملية تحديث واسعة النطاق بآثر الوفرة المالية التي أتاحتها العوائد النفطية الهائلة . وهذا فضلاً عن تشابه البيئة الجغرافية والمناخية فيها .

أيضا يتميز الخليج بوجود دول غير عربية بين أعضائه ، إذ تمثل إيران طرفاً أساسياً في النظام الإقليمي بالخليج ، بل إنها تمثل أكبر دول الاقليم بالنظر إلى مساحتها وسكانها ودرجة تحديثها وتنوع هيكلها الاقتصادي ، حتى أنه يصعب فهم شبكة التفاعلات المختلفة في الخليج دون أخذ إيران بعين الاعتبار .

ومشروع إنشاء منظمة تشمل البلدان المطلة على الخليج هو مشروع قديم يرجع إلى بداية النصف الثاني من السبعينات ، ففي مايو ١٩٧٦ دعا الشيخ جابر الاحمد الصباح ، وكان وقتها ولياً لعهد الكويت ورئيساً لمجلس وزرائها ، إلى « إنشاء وحدة خليجية بهدف تحقيق التعاون في جميع المجالات السياسية والاقتصادية والترابية والإعلامية ، وإيجاد نوع من الوحدة والاتحاد القائم على أسس سلمية ومبتنية لمصلحة شعوب هذه المنطقة واستقرارها » . وفي العام التالي عقد وزراء خارجية الدول الخليجية - بما فيها العراق وإيران - اجتماعاً في مسقط ، إلا أنه لم يسفر عن شيء محدد . ولم تجد الفكرة حظاً من التنفيذ إلا مؤخراً مع مطلع الثمانينات عندما اجتمع قادة دول الخليج الست : السعودية ، الكويت ، قطر ، البحرين ، الإمارات ، وعمان في أبوظبي في ٢٥ مايو ١٩٨١ ليعلموا ميلاد مجلس التعاون الخليجي . والظروف التي أتاحت إمكانية تأسيس هذه المنظمة في هذا الوقت وتلك التي منعت ذلك من قبل ، كلها هامة لفهم الظاهرة الخليجية . حتى نهاية الستينات لم تكن من بين دول مجلس

التعاون الحالي سوى ثلاث دول مستقلة هي السعودية والكويت وعمان . بينما كانت باقي إمارات الخليج تحت السيطرة البريطانية . إلا أن انسحاب إنجلترا المفاجيء من المنطقة ، ترتب عليه ما عرف (بالفراغ) ، حيث غابت عن الخليج قوة سياسية كبرى قادرة على فرض النظام في المنطقة وحمايتها . وقد أثار هذا الوضع رغبة إيران - الدولة الأكبر في الخليج - للقيام بهذا الدور . فكانت وقائع التدخل الإيراني في عمان . وكذلك احتلالها لبعض جزر الخليج العربية تحمل أكثر من دلالة . فهي من ناحية علامة على استعداد إيران للقيام بالدور الذي أصبح ينتظر لاعبا ، وهي من ناحية ثانية نوع من استعراض القوة الإيرانية لإيهاب الآخرين وإرغامهم على القبول بالدور الإيراني الجديد . ومن ناحية ثالثة ، فإن هذه التطورات تشير إلى أن قيام إيران بدور « شرطي الخليج » لن يكون مجانياً وإنما لابد أن يرجع عليها بعداً مجز .

وكان انتظام دول الخليج في تنظيم إقليمي واحد في مثل هذه الظروف هو مغامرة محفوفة بالمخاطر إذ تهدد بتنظيم وتقنين السيطرة الإيرانية على الخليج وهو من ثم ظرف غير مناسب بالمرّة للشرع في هذه الخطوة . من ناحية أخرى فقد كانت في الخليج في نفس الوقت دولتان كبيرتان أخريان هما العربية السعودية والعراق . إلا أن أياً منهما لم تكن مؤهلة لمواجهة إيران بشكل حاسم . ومن باب أولى لم تكن قادرة على الحل محلها . فكلهما كان أضعف من إيران كما أن تزايد الدور العراقي في الخليج في تلك الفترة لم يكن محل ترحيب من باقي دول الخليج التي تتبع سياسات محافظة نظراً لتوجهات العراق الراديكالية طوال الفترة الممتدة حتى منتصف السبعينات .

وفي بداية الثمانينات كان الخليج مسرحاً لمتغيرات هامة أثرت على هيكل العلاقة بين أطرافه ويمكن أن نميز من هذه المتغيرات ، ثلاثة متغيرات أساسية :

- ١ - انتصار الثورة الإيرانية في فبراير ١٩٧٩ .
- ٢ - نشوب الحرب العراقية الإيرانية في سبتمبر ١٩٨٠ .
- ٣ - احتدام الصراع الدولي حول المنطقة وزيادة الاهتمام العالمي بها .

أولاً : انفصالي الثورة الإيرانية :

كان لموقف دول الخليج العربية من نظام الشاه أكثر من جانب ، فهي في الوقت الذي كانت ترتاب فيه من

وبالرغم من أنه من الأرجح أن يكون العراق هو البادئ بتوجيه العمليات العسكرية ضد إيران ، إلا أن الصراع كان قد بدأ قبل ذلك بزمان منذ انتصار الثورة الإسلامية ، فقد كان لحالة الفوضى التي اجتاحت إيران في أعقاب سقوط نظام الشاه ، أثرها السلبي على قوة وتماسك الجيش الإيراني ، وبذلك تفككت تحالفات إيران الدولية بعد تدهور علاقة النظام الجديد مع الولايات المتحدة ، في الوقت الذي لم يكن فيه مستعدا لتطوير علاقة وثيقة مع الاتحاد السوفيتي ، لقد أثارت هذه المتغيرات الطموحات العراقية لتولي مركز الزعامة في الخليج . وعلى جانب آخر ، فقد أثار انتصار الثورة الإيرانية مخاوف نظام الحكم في العراق من الآثار السلبية لهذا الحدث على الاستقرار في العراق ، خاصة وأن العراق من بين دول الخليج العربية ، معرض بشكل خاص لآثار الثورة الشيوعية في إيران نظرا إلى أن حوالي نصف سكان العراق من أتباع المذهب الشيعي ، والذين كانوا هدفا للدعاية الثورية الإيرانية ، كما ظهرت بينهم مظاهر الاستجابة لأفكار الثورة الإيرانية خاصة وأنهم يحتلون موقعا أقل تميزا من السنة العرب العراقيين الذين لهم المواقع المتقدم في مؤسسات الدولة والحزب .

وبالنسبة لباقي دول الخليج - فإن الحرب العراقية الإيرانية تحمل معنى مزدوجا ، فهي من ناحية تعمل لبلاد المنطقة مخاطر أمنية إضافية بسبب مجاورتها لمسرح العمليات العسكرية المتهب ، مع ما يعنيه ذلك من احتمالات امتداد الحرب إلى أراضيها أو مصالحها ، ومن ناحية أخرى ، فإن الحرب بين قوتي الخليج الكبيرتين وما يتضمنه ذلك من انشغال كليهما عن الاهتمامات الخليجية ، بما يخفف ضغوطها على دول المنطقة متحيا لها أن تتحدر من نفوذها كما ينتج لها مامشا أوسع من حرية الحركة والمناورة في المنطقة .

وبالرغم من صدور إعلانات متكررة ومتتالية عن بلدان الخليج العربية - فرادى ومجموعة - تحمل رغبته في إنهاء الحرب إلا أنه لا يمكن القول بدرجة عالية من الثقة أن هذه هي الرغبة الحقيقية لبلدان الخليج أو على الأقل أنها رغبته جميعا ، فالدول الأكبر - العربية السعودية مثلا - والتي ترى نفسها قادرة على الدخول في المنافسة حول القيام بدور قيادي في المنطقة ، والتي ترى نفسها في الوقت ذاته قادرة على مواجهة التداعيات السلبية لاستمرار الحرب قد يكون من المناسب لها عدم التعجيل بإنهاء القتال لما في ذلك من إتاحة الفرصة لها لتدعيم دورها وتأكيد نفوذها على باقي دول المنطقة . أما الدول الصغيرة وخاصة منها تلك التي

نوايا الشاه في الخليج ، كانت إيران كقوة إقليمية كبرى تتبع سياسة محافظة تمثل خطا دفاعيا هاما عن استمرار النظم المحافظة في المنطقة . ويبدو أن محصلة تجاذب هذين العاملين لدول الخليج قد أدت إلى استقرار العلاقة بين إيران ودول المنطقة عند نقطة معينة قبلت فيها دول الخليج العربية بقدر من النفاذ الإيراني في مقابل الاعتماد على إيران كقوة استقرار محافظة في المنطقة .

ومن ناحية إيران ، فإنه يبدو أن هذه المحصلة كانت مرضية لها ، حتى أن العلاقات الإيرانية العربية في الخليج منذ بداية النصف الثاني من السبعينات وحتى سقوط الشاه لم تشهد توترا هاما ، خاصة بعد توصل العراق وإيران لاتفاقية الجزائر لتسوية نزاع الحدود بينهما عام ١٩٧٥ .

إذن ، فقد كان قبول أغلب دول الخليج العربية الاعتراف بنوع من الهيمنة الإيرانية على الخليج مشروطا بالتقارب السياسي بين الطرفين من ناحية وباحترام إيران لاستمرار النظم الحاكمة من ناحية أخرى . وهو الوضع الذي تغير بانتصار الثورة الإسلامية في إيران - فبالرغم من أنه يصعب حتى الآن أن نجهز بأن إيران تقدم تجربة اجتماعية تؤدي في النهاية إلى الإخلال بالتركيب الاجتماعي ونمط توزيع الثروة في مجتمعات الخليج العربية ، إلا أنها على كل الأحوال تطرح نمطا للشرعية يختلف عن ذلك القائم في بلدان الخليج العربية وهو الذي يهدد في التحليل الأخير استمرار النظم الحاكمة في المنطقة . إن نمط العلاقات السابق بين دول الخليج العربية وإيران كان مشروطا باستمرار التوجهات السياسية اللطيفة ، ومع تغير توجيهات إيران السياسية أصبح من الصعب على دول الخليج العربية أن تقبل باستمرار وضع إيران المميز في الخليج وإن كان ميزان القوى المائل لصالح إيران منع تحول المواقف الخليجية الجديد إلى فعل إيجابي مباشر .

ثانيا : نشوب الحرب العراقية الإيرانية :

يحمل نشوب الحرب العراقية الإيرانية في سبتمبر ١٩٨٠ أكثر من دلالة فهو من ناحية يعتبر مؤشرا على عمق صراع القوى الدائر في المنطقة منذ فترة ، والذي حال التفوق الإيراني الواضح في عهد الشاه دون تفجيره . وهو يعكس من ناحية أخرى لتسارع الهوة الأيديولوجية السياسية بين نظام الحكم الجديد في إيران من ناحية ، ونظم الحكم في العراق والدول العربية الأخرى في الخليج من ناحية أخرى .

والتناقضات داخله ، وأيضا فإنها تسمح بتوزيع أعباء الحلف بطريقة ليست بالضرورية تحقق التوزيع العادل لها ، وإنما بطريقة تجعل لأطرافه مصلحة في استمراره .

ثالثا : احتدام الصراع الدولي حول المنطقة :

وهي النتيجة المترتبة على العاملين السابقين ، بالإضافة إلى غيرهما من العوامل وخاصة تزايد النفوذ السوفيتي في بعض المناطق القريبة من الخليج مثل أفغانستان والقرن الأفريقي والمحيط الهندي ، وهو الذي ولد لدى دول المنطقة مخاوف من إمتداد النفوذ السوفيتي إليها ، كما ولد لديها مخاوف من محاولات زيادة النفوذ الغربي وخاصة الأمريكي كمحاولة لمواجهة النفوذ السوفيتي وتطبيقا لسياسات التصعيد الأمريكي في العالم منذ نهاية السبعينات .

بالمقابل كان على دول الخليج أن تحاول تكوين إطار للأمن الجماعي والتعاون فيما بينها لسد احتياجات الأمن الناشئة في المنطقة ، وللمد من الضغوط والإغراءات التي قد تدفع الدول الكبرى للاهتمام بالمنطقة .

بالإضافة إلى العوامل الثلاثة السابقة كانت هناك عوامل أخرى تدفع باتجاه شكل ما من التعاون بين دول الخليج ، أهم هذه العوامل هو المتعلق منها بالدور الذي بدأت دول الخليج الغنية تقوم به في المنطقة العربية منذ عام ١٩٦٧ وخاصة منذ الثورة في أسعار النفط بعد حرب عام ١٩٧٣ ، وهو ما عبر عنه أمين عام مجلس التعاون الخليجي بقوله « إن انتقال صنع القرار السياسي من المناطق التقليدية سواء في القاهرة أو في عاصمة أخرى إلى الجزيرة العربية فرض على دول الخليج أن تكون لديها قدرة إتخاذ القرار السياسي مجتمعة اقتصاديا وسياسيا وعسكريا . ول الحقيقة فإن مجلس التعاون باختصار هو محاولة لحماية قدرة اتخاذ القرار السياسي الذي انتقل من القاهرة ومن الشمال إلى الرياض وسواحل الخليج » ويعكس مشروع السلام العربي الذي تم إقراره في قمة فاس العربية في نوفمبر ١٩٨٢ ، والطريقة التي تم بها تحويل المشروع من مبادرة سعودية إلى مشروع عربي الدور الذي طمح القادة الخليجيون في أن تلعب منظمته الناشئة ، كما يعكس أيضا كيف أن السعودية استفادت من المجلس كحلفاء بسيطة في تنظيم تعاملها مع العالم العربي ، وتطبيقا على هذا قال أمين عام مجلس التعاون « إن قرار مجلس التعاون أصبح الباب الذي يمر من

لا ترى أنه من المناسب لها خضوعها للهيمنة المنفردة لواحدة من أي من القوى الثلاث الرئيسية بالمنطقة - مثل الكويت - والتي يكون من الملائم أن تعادل القوى الثلاثة نفوذ بعضها البعض في لعبة توازن القوى الدائمة دون أن تتحول هذه اللعبة إلى معركة حقيقية بالسلاح خاصة بسبب موقع الكويت الملائم للأطراف الثلاثة ، وبسبب ما قد يفرضه احتدام الصراع من إتخاذ جانب هذا الطرف أو ذاك . أو ما يتجسد عدم مشاركة أحد الأطراف الثلاثة الرئيسية بشكل مباشر في الحرب من فرصة لتمكينه من الإنفراد بالدول الصغيرة محاولا فرض هيمنته عليها . هذه الأطراف الصغيرة قد تجد أن من المناسب لها بالفعل التعجيل بإنهاء الحرب .

وعلى أي الأحوال ، فإن الواقع الناجم عن الحرب والذي بلغ الآن عامه الخامس قد أتاح للدول العربية غير المشاركة في القتال ، والتي تتشابه إلى درجة كبيرة في واقعها الاقتصادي والاجتماعي والسياسي وكذلك الجغرافي أتاح لهذه الدول التي توجد إمكانيات كبيرة للعمل المشترك فيما بينها أن تتحول هذه الإمكانية إلى واقع عملي ظهر في إنشاء مجلس التعاون الخليجي وذلك بعد تخفيف الضغوط الواقعة عليها من جانب العراق وإيران ، تحت وطأة التهديد الأمني الناجم عن الحرب بما يدفع هذه الدول للتعاون في محاولة لتجنب هذه المخاطر .

من ناحية أخرى فإن إنفراد السعودية بدول المنطقة أتاح الفرصة لوجود مركز قوة واحد فيها ، ومن ثم فقد قلل هامش الحركة المتاحة للدول الصغيرة للعب على التوازنات بين القوة الكبيرة في المنطقة وبالتالي أتاح للسعودية قيادة المنطقة في الطريق الذي يناسبها . ومجلس التعاون الخليجي بهذا المعنى هو ترجمة للمشروع السعودي في الخليج وإقرار بالمكانة التي تحتلها السعودية فيه ، وفي هذا السياق لا يفوتنا أن نشير إلى دلالة اختيار الرياض مقرا للأمانة العامة لمجلس التعاون الخليجي .

وإذا كان من الممكن اعتبار مجلس التعاون - بالنظر إلى بعض جوانب نشاطه المرتبطة بمجالات الدفاع والأمن - حلفا . فإن التفاتير الواضح بين قوة العربية السعودية وقوة باقي أطراف المجلس ، تجعله حلفا غير متكافئ تحتل السعودية فيه المكانة المتميزة ، ويبدو أن هذا الوضع بالذات هو الذي أتاح للمجلس فرصة الاستمرار والإنجاز حتى الآن . فالطبيعة غير المتكافئة للحلف تخفض إلى درجة كبيرة حدة المنازعات

خلاله نجاح العمل العربي » .

ويمكن تقسيم مجالات نشاط مجلس التعاون الخليجي إلى ثلاثة أقسام رئيسية : دفاعي ، أممي ، واقتصادي .

المجال الدفاعي :

بدأ الاهتمام بهذا المجال متأخراً نسبياً ، وربما كان ذلك يرجع إلى حرص أعضاء المجلس على عدم تقديمه للقوى الإقليمية والدولية كحلف عسكري ، كما يرجع أيضاً إلى طابع الحذر والتمهل الذي يميز أداء دول المجلس بحيث يبدو أنها فضلت أن تختبر قدرتها على العمل الجماعي في مجالات أقل حساسية من الدفاع . وقد وجهت القمة الخليجية الثانية المنعقدة في الرياض في شهر نوفمبر عام ١٩٨١ الدعوة لوزراء دفاع المجلس للاجتماع من أجل تحديد الأولويات التي تحتاجها دول المجلس لتأمين استقلالها وسيادتها . وقد احتاج العمل المشترك في مجال الدفاع إلى بعض الوقت لكي تتم بشأته إنجازات محددة . ففي قمة الدوحة ، نوفمبر ١٩٨٣ ، تم الاتفاق على إنشاء صناعة سلاح خليجية ، وفي قمة الكويت ١٩٨٤ تم الاتفاق على إنشاء قوة خليجية موحدة تحمل اسم « درع الجزيرة » وتقوم بدور قوة الانتشار السريع وقد أجرت هذا العام عدة مناورات عسكرية مشتركة تحمل هذا الاسم . بالإضافة إلى ذلك يجري التنسيق بين دول المجلس في مجال الحصول على صفقات السلاح من العالم الخارجي لتحقيق الانسجام في أنظمة التسليح وتوزيع مصادر السلاح .

وتجدر الإشارة إلى أن التقدم في مجال التعاون العسكري الخليجي ارتبط بتخلي سلطنة عمان عن مطالبتها بالاعتماد على دول غربية في الدفاع عن الخليج وهو ما كانت ترفضه باقي دول المجلس رغبة في تجنب إدخال الخليج في نطاق الصراعات الدولية بشكل مباشر .

وتأخذ العلاقات العسكرية بين دول مجلس التعاون شكل الحلف العسكري غير المتكافئ حيث تحتل السعودية النصيب الأكبر من نفقات الحلف بالنظر إلى حجم قوتها العسكرية وكذلك بالنظر إلى المعونات التي تقدمها لبعض دول المجلس للأغراض العسكرية ، فهي تقوم منذ عام ١٩٨٣ بتقديم ٥٠ مليون دولار لكل من البحرين وعمان بشكل سنوي لتنفيذ لخطّة إنشاء شبكة دفاع جوي عن المنطقة تتكلف مليار دولار وهي الخطّة التي اقترتها قمة الدوحة ١٩٨٣ .

المجال الأمني :

تواجه دول مجلس التعاون تحديات أمنية متشابهة بسبب مشكلات العمالة الوافدة ، والإرهاب السياسي ، وأثار الثورة الإيرانية وبرغم أنه يوجد قدر من التنسيق بين دول الخليج في هذه المجالات من خلال اللقاء بين وزراء الداخلية لدول المنطقة ، وكذلك اللقاءات الكثيرة التي تعقد على مستوى أقل من ذلك ، إلا أن محاولة ترجمة التنسيق الأمني بين دول الخليج في شكل اتفاقية أمنية جماعية قد قوبل بمعارضة كويتية بسبب تعارض نصوص الاتفاقية المقترحة مع الدستور الكويتي ، وقد تم توقيع اتفاقيات أمنية ثنائية بين السعودية وباقي دول المجلس ما عدا الكويت للتغلب على هذه العقبة .

المجال الاقتصادي :

تم في قمة الرياض في نوفمبر ١٩٨١ توقيع الاتفاقية الاقتصادية الموحدة لدول مجلس التعاون ، وبعد استكمال إجراءات المصادقة على الاتفاق دخل مرحلة التنفيذ ابتداء من الأول من مارس ١٩٨٣ .

ويشمل الاتفاق إعفاء المنتجات المختلفة من الرسوم الجمركية بين دول المجلس ، وعدم التمييز بين مواطني دول المجلس في مجال الاستثمار والاستئجار في بعض المهن ، وأيضا عدم التمييز بين وسائل النقل التابعة لأي من دول المنطقة .

وتحقق هذه الشروط مصلحة للسعودية باعتبارها الطرف الأكبر من حيث السكان والطاقة الإنتاجية ، خاصة وأن المنتجات والمشروعات الاستثمارية السعودية تحصل على دعم مالي من الحكومة السعودية لا تقدمه مثل حكومات الدول الأخرى . وهذا ما جعل بعض دول المجلس وبخاصة عمان تثير بعض الاعتراضات ضد تطبيق الاتفاقية وتطالب إما بتعديلها بحيث يتم إنشاء صندوق يجري من خلاله تعويض الأطراف المتضررة من تطبيق الاتفاق ، أو أن تترك الحرية لكل دولة للعمل بالاتفاق في الحدود التي تراها مناسبة وهو ما تراه دول أخرى مساوية لإلغاء الاتفاقية . وقد تم بحث هذا الأمر في القمة الخليجية في مسقط - نوفمبر ١٩٨٥ - وإن كان لم يتم اتخاذ قرارات نهائية في هذا الشأن بعد .

قمة مسقط : نوفمبر ١٩٨٥ :

تابعت هذه القمة اهتمام القمم الخليجية السابقة بمجالات التعاون الاقتصادي والدفاعي ، وإن كان

أدائه في مجال الدفاع والاقتصاد بما يوفر صيغة أكثر إرضاء لكل أطرافه .

٣ - شبكة العلاقات في المغرب العربي

على خلاف التجمعين الاقليميين الآخرين المبحوثين في هذا القسم ، يشير عنوان هذا الجزء المتعلق بالتجمع الاقليمي العربي في منطقة المغرب إلى أن الواقع الاقليمي المشترك للاستعمار الفرنسي ، وأيضا حقيقيا . وحسب تعبير أحد الباحثين ، فإن المغرب العربي الكبير مشروع لم يزل مقربا يكاد أن يكون ، وأنه قد لا يزيد عن كونه وعيا باختيار ممكن ... لا يغير ذلك الواقع تنصيب الدساتير الوطنية على اعتبار كل دولة جزءا من المغرب العربي الكبير ، ولا تأكيد مواثيق الأحزاب السياسية على هذا الانتساب .

وعلى هذا فإن العلاقات بين الدول والمجتمعات في المغرب العربي لا تمثل أكثر من شبكة من العلاقات كان لها طابعها الخاص بسبب عوامل القرب الجغرافي والخضوع المشترك للاستعمار الفرنسي ، وأيضا العوامل المشتركة في تجربة الكفاح الوطني من أجل الاستقلال ، بالإضافة إلى بعض العناصر الاجتماعية الموحدة مثل انتشار قبائل البربر بين بلاد المغرب خاصة في الجزائر والمملكة المغربية ، وكذلك التجربة التاريخية المتشابهة لدول المغرب العربي مع الإسلام .

لقد عززت شعوب المغرب العربي طويلا عن منطقة المشرق بالصحراء الليبية الواسعة قليلة السكان ، والتي جرى احتلالها في بداية العقد الثاني من هذا القرن من جانب إيطاليا ، فكانت عازلا بين الاستعمار الأنجلوفرنسي في الشرق والاستعمار الفرنسي في المغرب العربي . وكانت هذه العزلة سببا في تكثيف العلاقات بين مجتمعات المغرب العربي ، وفي تكوين الشعور والوحي بالتميز الاقليمي لهذه المنطقة .

والمقصود بالمغرب العربي في الفقرات السابقة هي تلك الدول الثلاث - المغرب - الجزائر - تونس ، التي ترد إلى الذهن بمجرد سماع مصطلح المغرب العربي أما الدولتان الأخريين - ليبيا وموريتانيا - فقد دخلتا إلى شبكة العلاقات في المغرب العربي متأخرتين نسبيا . فقد رحبت الجزائر بحماسة بقيام الثورة الليبية في سبتمبر ١٩٦٩ . ويبدو أن القيادة الجزائرية تصورت أن جذب ليبيا إلى الساحة المغربية قد يكون عوناً إضافياً لها بسبب التوجهات الراديكالية للنظام الجديد ، والمنسجمة مع توجهات النظام الجزائري ، إلا أن

التطور الهام الذي أبرزته هو التغيير الذي طرأ على موقف المجلس من الحرب العراقية الإيرانية ، إذ تعامل البيان الصادر عن القمة مع كل من العراق وإيران على قدم المساواة ، على عكس المرات السابقة التي طالب فيها المجلس إيران بإعلان قبولها لمبادرات التسوية العديدة التي قدمت لها .

ويشير هذا التحول إلى أن دول المجلس أصبحت راغبة فعلا في إنهاء الحرب العراقية الإيرانية بعد أن طالتها هذه الحرب في شكل تهديد لحرية الملاحة في الخليج ، وبعد أن ضعفت قدرة دول المجلس على دعم العراق بسبب انخفاض عائدات النفط ، وربما أيضا بعد أن اطمان أعضاء المجلس إلى أن الحرب عند هذا المستوى قد حققت أهدافا ملائمة من وجهة نظر توازن القوى في الخليج .

ومن المهم الإشارة إلى أن المساواة بين العراق وإيران في بيان مجلس التعاون لم تؤد إلى سحب تأييد دول المجلس للعراق في تصديدها لمحاولة إيران لتخطي الحدود العراقية خوفا من أن يؤدي ذلك إلى اجتياح إيران لدول أخرى في المنطقة .

لقد نشأ مجلس التعاون الخليجي أساسا بآثر من المتغيرات الخارجية والاقليمية والدولية - وسنظل نلعب تلك المتغيرات دورا هاما في مستقبل المجلس ، ولكن المجلس قد نجح في سنوات عمره الخمس في أن يخلق (إرادة جديدة موحدة) في المنطقة بما سيكون له أثر هام على صراعات القوى في الخليج في الفترة المقبلة خاصة بعد انتهاء الحرب بين العراق وإيران .

ويبدو أن نجاح المجلس حتى الآن في تجنب أعضائه القبول بالضغط الخارجية خاصة الإيرانية سيكون عاملا هاما لصالح حرص دول المجلس على استمراره في مواجهة الضغوط الخارجية .

غير أن المجلس أصبح يشكل كيانا متميزا له حياته الداخلية التي تشتمل على نواح تتعلق بهيكل توزيع القوة داخل المجلس ذاته ، ومن ذلك العلاقات الاقتصادية بين دول المجلس التي تمثل موقفا هاما للخلاف بين دول المجلس .

فالعربية السعودية تريد أن تحصل على ما يعوضها عن بعض من أعبائها المتزايدة بسبب إلتزامها الدفاعي تجاه المجلس ، بينما ترى دول أخرى في المجلس أن ذلك يمثل تعطيلًا لإمكانات نموها الوطني ، ويبدو أنه سيصبح على المجلس في الفترة المقبلة - خاصة مع التطورات في السوق العالمي للنفط - أن يوجد توازنا بين

الاهتمام الليبي الكثيف بوادئ النبل والمشرق العربي لم يكن طرفا ملامتا لإنقفاص ليبيا في شبكة التفاعلات المغربية . غير أن الإحباط الذي صادف ليبيا في سياستها المشرقية من ناحية ، وبرز مشكلة الصحراء من ناحية ثانية قد ادخلا ليبيا طرفا في التفاعلات المغربية .

أما بالنسبة لموريتانيا فإنها كانت قد انسحبت - جزئيا من شبكة العلاقات المغربية عام ١٩٧٠ عندما أنهت المغرب مطالبتها تجاهها ، ولكنها عادت للدخول في شبكة العلاقات بالمغرب العربي على مرحلتين : الأولى - ولم تكن الحاسمة - عندما التحقت بجامعة الدول العربية في نوفمبر ١٩٧٣ ، وهو الذي أدى عموما إلى زيادة انتمائها بالشئون العربية ومن ضمنها الشئون المغربية . أما المرحلة الثانية فجاءت نتيجة لظهور المشكلة الصحراوية التي كانت موريتانيا طرفا مباشرا فيها .

ويتحمل الطابع الصراعى الذى اتخذته العلاقات بين الجزائر والمملكة المغربية النصيب الأساسى في إكساب العلاقات بين المنطقة هذا الطابع باعتبارهما البلدين الكبيرين في الأقليم . وترجع الأسباب المباشرة للصراع المغربى الجزائرى إلى النزاع الذى نشأ حول مسألة رسم الحدود بينهما ، وهى قضية من مخططات العهد الاستعماري وقد وقع صدام عسكري بين البلدين في أكتوبر ١٩٦٣ ، ورغم التوقف السريع لهذا الصدام إلا أنه خلف وراءه أثرا سلبية عميقة على العلاقات بين البلدين ، فبدأ كل منهما يأخذ حذره من الفطر الذى ظنه محدقا به من الجانب الآخر من الحدود . ساعدت على ذلك التوجهات السياسية والاجتماعية المختلفة للنظامين الحاكمين في البلدين . وفي فترة احتدام الحرب الباردة العربية حتى بعد منتصف الستينات جرى تصنيف بلدى المغرب الكبيرين بين معسكرى المحافظين والثوريين العرب ، فكان أن أصبحت الصراعات العربية حول القضايا المختلفة مبررا لاستمرار الصراع الجزائرى المغربى .

وقد تم حل نزاع الحدود المغربى الجزائرى على دفعتين في مايو ١٩٧٠ ، مايو ١٩٧٣ كجزء من عملية المصالحة التى بادرت الجزائر بها ، والتى أسفرت عن قيام الرئيس الجزائرى هوارى بومدين بأول زيارة له إلى المغرب في شهر يناير من عام ١٩٦٩ ، والتى أعقبها إعادة فتح الحدود بين البلدين ، والاتفاق على تنظيم استغلال المناجم الغنية في المنطقة الحدودية التى جرت تسوية

النزاع الدائر حولها . وتم في سياق هذه العملية الاتفاق على التعاون بين البلدين بالإضافة إلى موريتانيا - للعمل على إنهاء الوجود الإشباني في شمال أفريقيا . وبالرغم من كل تلك التطورات الإيجابية الهامة فإن الطابع الأساسى للعلاقات بين البلدين كان قد استقر عند شكل التفافس بين قوتين إقليميتين كبيرتين بحيث أنه يبدو أن المبادرة الجزائرية كانت تستهدف إضفاء طابع السلم والاستقرار على هذه العلاقات وليس تغيير طبيعتها .

ومما يذكر أن سياسة المبادرات التعاونية الجزائرية تجاه المملكة المغربية في هذه المرحلة كانت جزءا من سياسة جزائرية مماثلة تجاه دول المغرب العربى الأخرى فقد جرى توقيع اتفاقيات مشابهة لتلك التى جرى توقيعها مع المغرب مع كل من موريتانيا وتونس في ديسمبر ١٩٦٩ ، ويناير ١٩٧٠ ، والتى تضمنت ضمن ما تضمنته تسوية نزاع الحدود مع تونس .

ويبدو أن الشروع الجزائرى تجاه المغرب العربى في تلك الفترة كان منحازا إلى جانب الواقعية فاختار طريق تنمية التعاون والعلاقات الودية مع الدول المجاورة بعد أن استطاعت كل منها الصمود محتفظة بانظمتها وتوجهاتها الاجتماعية والسياسية في خضم الصراع الذى دار منذ مقبل الستينات .

إن الواقعية التى التزمت بها دول المغرب العربى في هذه المرحلة هى واقعية الإقرار بالامر الواقع ،والذى استمر برغم الصراع الحاد بين دول المنطقة . بعبارة أخرى فإن محصلة الصراع أثبتت أنه لا يوجد فراغ قوة بالمنطقة ، فالكيان القائمة فيها ، كل في حدوده ، قادر على ضمان وحماية استمراره ، ولهذا فإن ظهور مناطق « فراغ القوة » في بعض جهات الاقليم قد أعاد إحياء الصراع بين دولها ، خاصة بين المغرب والجزائر ، فمن مفارقات القدر المنسجمة مع منطق توازن القوى أن تحقق الهدف الخاص بتسوية الوجود الإشباني في شمال أفريقيا - في معظمه - والذي انتقلت الدولتان - المغرب والجزائر - على تحقيقه في الاتفاقية الموقعة بينهما في مايو ١٩٧٠ ، قد أعاد تأجيج الصراع بينهما فقد أدى إعلان إسبانيا عن استبعادها للانضمام من إقليم الصحراء المغربية عام ١٩٧٤ ، إلى خلق منطقة لفراغ القوة في الصحراء وكان على الأطراف الرئيسية في المنطقة أن تتسابق لشغلها ، وبهذا عاد جو الصراع من جديد يقيم على المنطقة بعد أن زال الشرط الرئيسى لاستمرار المصالحة التى بدأت منذ

نهاية الستينات .

إن تاريخ المغرب العربي منذ ذلك الحين هو تاريخ للصراعات وتكوين التحالفات ثم فكها ، وإعادة تكوينها بشكل جديد لتتلاءم مع المعطيات المتغيرة في المنطقة في إطار سياسة توازن القوى التي يبدو أن كل الأطراف خاصة الرئيسية منها أجادت لديها بدليل استمرار الصراع بنفس الدرجة من الكثافة حتى اليوم .

ففي ٢٧ فبراير ١٩٧٦ سلمت إسبانيا إقليم الصحراء إلى كل من المغرب وموريتانيا وفي نفس اليوم أعلنت جبهة البوليساريو قيام جمهورية الصحراء الديمقراطية بدعم وتأييد الجزائر ، وكانت موريتانيا أضعف من أن تقاوم هجمات البوليساريو على حصنها من الصحراء ، ولا على الأراضي الموريتانية بما فيها العاصمة نواكشوط ذاتها . وبعد مناورات عنيفة في الساحل الدولية المختلفة أعلنت موريتانيا اتجاهها للتخلل عن حصنها من الصحراء ، ووقعت في ٥ أغسطس ١٩٧٩ في الجزائر اتفاقا مع البوليساريو لهذا الغرض ، غير أن الجيش المغربي تدخل ووضع يده على الصحراء كاملة .

سيولة التحالفات :

تميزت التحالفات والمحاور في المغرب العربي منذ نشوب مشكلة الصحراء بالسيولة الشديدة ، فعول دولتي المغرب الكبيرتين تراوحت مواقف باقي الأطراف في المنطقة ، ذلك أنه باستثناء المغرب والجزائر - بالإضافة إلى البوليساريو فإن باقي دول المنطقة ليس لها مصلحة واضحة في هذا الصراع . أخذا في الاعتبار أن موريتانيا قد أنهت مصلحتها المباشرة فيه عندما تخلت عن نصيبها في الصحراء في أغسطس ١٩٧٩ . وعلى هذا فإنه بسبب غياب المصلحة المباشرة والمستمرة لدى الدول أعضاء الأقليم - باستثناء المغرب والجزائر - فإنه من المفهوم أن تتبدل مواقعها في التحالفات الإقليمية طبقا لحاصلها المتغيرة . فتخلى موريتانيا عن مطالبتها في الصحراء تحت وطأة التكلفة العالية للاحتفاظ بنصيبها فيها قد أخرجها من التحالف مع المغرب الذي كان قائما على الحفاظ على الوضع القائم والمتمثل في اقتسام الصحراء فيما بينهما حيث أدى ذلك إلى إخراج المغرب بإجبارها على احتلال نصيب موريتانيا من الصحراء بما لا يسمح بظهور كيان سياسي مستقل في هذا الجزء من الأقليم . ولهذا أصبحت المغرب تتدف وحدها بلا حلفاء مؤكدين في هذا الصراع بل أن موريتانيا

انتقلت إلى تبني موقف البوليساريو المطالب باستقلال الصحراء ، فقدمت لها تسهيلات هامة للعمل انطلاقا من أراضيها ، كما وصلت إلى حد الاعتراف بالجمهورية الصحراوية في فبراير ١٩٨٤ ، وذلك بغرض عدم تمكين المغرب من ضم الصحراء بجمعتها بما يزيد من قدراتها بشكل يخل بالتوازن في المغرب العربي ، ويفرض إيجاد دولة صحراوية صغيرة تلعب دور العازل بين المغرب وموريتانيا لتخفيف الضغوط المغربية عن موريتانيا .

وبسبب هذه التطورات توترت العلاقات بين المغرب وموريتانيا حتى وصلت إلى حد قطع العلاقات الدبلوماسية بينها في مارس ١٩٨١ بعد الكشف عن تورط المغرب في محاولة انقلابية فاشلة ضد الحكومة الموريتانية ، واستمرت العلاقات مقطوعة حتى تم استعادتها مرة أخرى في أبريل ١٩٨٥ بعد الانقلاب العسكري الأخير في موريتانيا . ويبدو أن التقارب الجديد بين المغرب وموريتانيا يقوم على تقديم المغرب لبعض المساعدات والتسهيلات الاقتصادية لموريتانيا ومن ذلك قيام المغرب بإلغاء دين موريتاني بقيمة ٤٠ مليون دولار ، مقابل تخفيف الدعم الموريتاني للبوليساريو . ولكن حتى الآن لم يترتب على ذلك تحول كامل في الموقف الموريتاني ، وهو الأمر الذي يصعب حدوثه بسبب العلاقة القانونية والتاريخية السابقة بين موريتانيا والصحراء وبسبب المصلحة الموريتانية في عدم وقوع الصحراء بأكملها تحت السيطرة المغربية .

أما تونس فقد تبنت تقليديا مواقف متقاربة مع المغرب بسبب تشابه التوجهات الاجتماعية والسياسية للنظام السياسي في البلدين . وحتى فترة قريبة لم تدخل تونس في أي تحالف واضح مع دول أخرى بالمغرب العربي ، وذلك بسبب محدودية قدراتها وبسبب بعدها الجغرافي عن المغرب حليفها المتوقع . لهذا فإن تونس كانت حريصة على عدم التوريط في صراعات إقليمية يكون من شأنها استئثار عداة أطراف إقليمية قوية . لهذا كان ارتباط تونس باتفاقية الأخوة والصداقة مع كل من الجزائر وموريتانيا في مارس ١٩٨٤ مفاجئا ، فالاتفاقية لها طابع سياسي واضح ، وهي جزء من عملية توازن القوى في المغرب العربي ، كما تشمل موقفا واضحا من قضية الصحراء إذ تنص إحدى موادها على تمسك أطرافها بحق تقرير المصير ، وهي إشارة واضحة إلى قضية الصحراء .

ويبدو أن دوافع تونس إلى هذه الخطوة تتعلق بأمنها الوطني بسبب استمرار التوتر بينها وبين ليبيا ،

وبسبب تفاقم الصراعات الاجتماعية الداخلية بها ، والتي تحاول ليبيا الاستفادة منها . ومنذ منتصف عام ١٩٨٢ ، كان واضحا أن العلاقات الليبية المغربية تنجه إلى التحسن . وهي العملية التي بدأت مع زيارة الرئيس الليبي معمر القذافي إلى المغرب في يونيو عام ١٩٨٣ ويبدو أن التطور في العلاقات الليبية المغربية قد أثار قلق تونس فدفعها للتقارب مع الجزائر .

وعلى الرغم من ذلك فإن تونس ما زالت لا تبدى حساسا شديدا لتبني موقف أى طرف من أطراف الصراع في المغرب الكبير بما فيه مواقف حلفائها ذاتهم ، وهي لا تستثمر من جهدها في شبكة الصراعات والتحالفات بالمنطقة إلا ما يضمن لها تحقيق مصالحها وخاصة الحفاظ على أمنها الوطني فليس لتونس طموحات كبيرة في الاقليم . لهذا فإنها تحمل لواء الدعوة إلى عقد مؤتمر قمة لدول المغرب العربي يتم فيه الاتفاق على تسوية النزاعات بينها ، وهو المناخ الذي تراه تونس أكثر ملاءمة لتحقيق أهدافها .

وتشير التطورات إلى أن الاتفاق التونسي الجزائري يتقدم بمعدلات مناسبة فقد انعقد في يونيو ١٩٨٥ - في موعده المقرر سلفا - اجتماع اللجنة العليا المختلطة الجزائرية - التونسية في مدينة الجزائر ، كما تم تنفيذ بعض المشروعات الاقتصادية الهامة المتفق عليها بين البلدين ، ومن العلامات الهامة في هذا الاتجاه الزيارة التي قام بها الرئيس الجزائري بن جديد إلى تونس مطلع سبتمبر ١٩٨٥ كإشارة إلى التزام الجزائر بأمن تونس وذلك في أجواء الأزمة الليبية التونسية الحادة المترتبة على طرد ليبيا لآلاف من العمال التونسيين بها .

أما بالنسبة لليبيا ، فإن انحيازها المبكر للبوليساريو والجانب الجزائري في صراع الصحراء كان جزءا من التوجه الراديكالي العام للسياسة الليبية ، لهذا كان تحول الموقف الليبي تجاه قضية الصحراء مثيرا للارتباك خاصة وأن ذلك ارتبط بتوقيع اتفاقية وحدة مع المغرب في أغسطس ١٩٨٤ ، ثم إعلان قيام الاتحاد العربي الأفريقي بينهما في أكتوبر من نفس العام ، وهما خطوتان تتناقضان بشكل واضح مع المزايم الراديكالية لليبيا . فقد أسفرت هذه التطورات عن وقف الدعم الليبي للبوليساريو ، ويبدو أن جوهر الاتفاق يقوم على مقايضة الموقف الليبي من نزاع الصحراء ، بالموقف المغربي تجاه تشاد ، إذ كانت المغرب من أنشط المعارضين للسياسة الليبية هناك . ورغم استمرار الاتفاق الليبي المغربي وانتظام عمل الهيئات الناتجة

عنه ، إلا أنه يصعب القول بأن هناك شيئا ما قيد الإنجاز ، وليس أدل على هشاشة الاتفاق من فشل الوساطة المغربية في الأزمة الليبية التونسية في الوقت الذي نجحت فيه الوساطة الكويتية في التوصل ولو إلى اتفاق جزئي ، وأيضا استمرار نط التحالفات العربية والدولية لكل من المغرب وليبيا دون تعديل برغم اتفاق الوحدة بينهما .

أما في عام ١٩٨٥ فإن الأزمة التي بدأت بطرد ليبيا للعمالة التونسية المهاجرة إليها في أغسطس بطريقة أهدرت كافة حقوقهم وأخلت بالاتفاقيات المعقودة بين البلدين في هذا المجال ، وما استتبعه من تصعيد خطير في الموقف ، إذ قامت تونس بطرد أكثر من ٢٥٠ ليبيا بها كما طردت ٣٠ دبلوماسيا ليبيا وأغلقت القنصلية الليبية في صفاقس والمركز الثقافي الليبي في تونس ، أما ليبيا فقد ردت على ذلك بحشد قواتها على الحدود مع تونس واختزلت الطائرات الليبية المجال الجوي التونسي ، ويذكر أن التوتر في العلاقات بين البلدين لم يهدأ إلا لفترات محدودة طوال العام ، فقد اعتقلت تونس في هذه السنة أعضاء أكثر من شبكة تخريب وتجسس ليبية فيها ، كما توترت علاقات البلدين بسبب الإذاعة الليبية الموجهة لتونس باسم « صوت الثار ، صوت الحقد المقدس » .

وقد كان لهذه التطورات انعكاساتها على العلاقات بين دول المغرب العربي فقد قام الرئيس الجزائري شاذلي بن جديد بزيارة تونس مرتين في شهرى أغسطس وسبتمبر وأعلن تأييده لتونس واعتبر أن أى اعتداء عليها هو اعتداء على الجزائر كما جرت لقاءات بين القادة العسكريين في البلدين ، وقدمت الجزائر بعض المساعدات العسكرية لتونس . وعلى هذا فإنه في هذه الحدود أثبتت اتفاقية الأخوة والصداقة فعاليتها ، وأن كان من غير المعروف إن كانت الاتفاقية ستبدي نفس القدر من الفعالية في حالة وصول النزاع التونسي الليبي إلى حالة الحرب الفعلية .

أما المغرب فانه لم تستثمر كثيرا من جهدها في هذه الأزمة واكتفت بمحاولة الوساطة بين الطرفين ، وهي الوساطة التي لم تحقق نتائج ايجابية . ويبدو أن المغرب وجد أن بإمكانه الاستفادة من هذا النزاع سواء بشغل الجزائر في الصراع مع ليبيا بما قد يؤدي إلى تخفيف ضغوطها على المغرب في الصحراء ، أو باتاحة الفرصة للعمال المغاربة للطلول محل العمالة التونسية المطرودة ، كلها أو بعضها بما يخفف من ضغط أزمة البطالة على

أوضاع جغرافية وعسكرية معروفة - تونس كحليف يقيمها شر مقامرات جيرانها - الأرجح أن تغيراً بهذا الشكل لا يرتبط بالضرورة بتخلل الجزائر عن التزاماتها تجاه تونس ، وذلك قياساً على الفترة السابقة لعام ١٩٨٤ أى قبل توقيع اتفاقية الأخوة بين تونس والجزائر ، على العكس فإن تونس قد ترى في تحسين علاقات ليبيا والجزائر مبرراً لتخفيف الضغط الليبي عليها بحيث أنه في مثل هذه الحالة سيكون المغرب هو الخاسر الأكبر ، وإن كان ذلك سيعود به إلى أوضاع ما قبل توقيع اتفاق وحدة ، وهي الأوضاع التي أثبتت فيها قدرة عالية على تحقيق أهدافه برغم المصاعب الخارجية .

الاقتصاد والمجتمع المغربي .

لقد تمت محاصرة الأزمة ، ولكن الأرجح أن يستمر الطابع الصراعى مهيمنا على العلاقات التونسية الليبية ، وهي الظاهرة الملازمة للعلاقة بين البلدين منذ انسحاب تونس من اتفاقية الوحدة قصيرة العمر الموقعة بينهما في جربا عام ١٩٧٥ ، فإذا استمرت ليبيا في تحالفها مع المغرب ، فإن هيكل التحالفات بالمنطقة سيظل مستقرا في غالبه ، أما إذا أقدمت السياسة الليبية شديدة التقلب على إعادة تعديل هيكل تحالفاتها فإن ذلك سيؤدي إلى إعادة تشكيل المحاور بالمنطقة بصورة جديدة وفي هذه الحالة هل تفضي الجزائر نظرها عن طموحات ليبيا في تونس ، وهل يكفى المغرب في ظل



القسم الرابع
السياسات العربية لأطراف النظام العربي

١ - السياسة العربية لسوريا

عبد الآله ، والذي سعى لتحقيق مشروع الهلال الخصيب الذي يهدف إلى بناء دولة واحدة تضم كلا من العراق وسوريا والأردن ولبنان ، وحيث كانت الأردن ولبنان أضعف من معارضة هذا المشروع ، كما كانت السياسات المحافظة التي يتبعها نظاما الحكم في كليهما لا يجعله شديد الحساسية تجاه المطمحوات العراقية ، كما أن اللقاء النظامين العراقي والأردني في الانتساب إلى الأصل الهاشمي قد قرب المسافات بينهما بدرجة محسوسة . فإن سوريا كانت هي الطرف الأساسي الذي كانت لديه القدرة على منازعة هذا المشروع ، والذي كان فيه قطاع واسع من الشعب السوري معارضا للمطوحات العراقية . بل أنه يمكن القول أن الأردن ولبنان برغم تقاربهما مع العراق ، لم يكونا متحمسين للاستجابة لشرورته التهديدية ، ولكنهما أثرا ترك هذه المهمة لسوريا حتى يجنبا نفسيهما الدخول في الصراع مع النظام في العراق .

ومن ناحية أخرى ، فإن القوتين الأساسيتين الآخرين بالنظام العربي وهما مصر والسعودية كانتا معارضتين للمطوحات العراقية ، بسبب الأثر المترتب عليها من إخلال بميزان القوى بين أطراف النظام العربي الأساسية في ذلك الوقت ، فتشكل محور مصري سعودي هدفه عرقلة المشروع العراقي ، وتلاعب الطرفان المصري والسعودي من ناحية ، والعراق من ناحية أخرى بالقوى الاجتماعية والسياسية الداخلية في سوريا بغرض التأثير على توجهها لصالح هذا القطب أو ذلك . في هذه المرحلة لم تكن سوريا قادرة ولاطامحة إلى الانتقال إلى دور الفاعل المبادر في النظام ، وإنما كانت حركتها انحيازا لهذا الطرف أو ذلك من طرق الصراع والعامل المرجح بين القوى الأساسية في النظام .

وكانت الاضطرابات السياسية والانقلابات العسكرية المتتالية في سوريا في هذه المرحلة في جانب منها نتيجة لهذا الصراع . وكان انصار الأيديولوجية القومية العربية في سوريا يركّزون جهدهم لا في تحويل بلدهم المتوسط القوة بالنسبة إلى أقرانه إلى موضع ريادي باتجاه تحقيق الوحدة العربية ، وإنما في دفعه باتجاه التقارب والوحد مع الطرف الذي يرويه أكثر انسجاما مع مشروعاتهم ، وحتى حوالى منتصف الخمسينات ، كان القوميون العرب في سوريا أكثر حرصا على إبعاد بلدهم عن الارتباط بالعراق بسبب الاختلاف الكبير بين توجهاتهم الراديكالية والنظام المحافظ في العراق ، وكان اقترابهم من السعودية

أكثر من سبب ، تمثل سوريا أحد الأطراف الأساسية الفاعلة في النظام العربي ، وواحدا من أهم الأطراف التي حاولت تقديم صياغة معينة للملامح مشروع عربي يحمل تصورها لمستقبل المنطقة . فسوريا من ناحية هي الموطن الأصلي للفكر القومي العربي ، كما تبلور في نهايات القرن الماضي وحتى الحرب العالمية الأولى ، كما أنها قدمت التطورات التالية التي لحقت بالفكر القومي ليصبح متناسبا مع التطورات التي لحقت بالواقع الاجتماعي العربي ، ورفعته إلى مستوى الأيديولوجية ، التي تكون على أساسها حزب البعث أول وأهم الأحزاب القومية التي ظهرت في التاريخ العربي الحديث ، وهو الحزب الذي لا تزال تحكم سوريا باسمه إلى يومنا هذا ، وهو الذي يدفع السلطة في سوريا إلى تكوين تصورها لمشروع عربي ينبثق من فرضيات الأيديولوجية القومية ، ويراعى الضغوط والضوابط التي يفرضها انتشار الوعي القومي في صفوف الجماهير السورية .

ومن ناحية أخرى ، فإن قدر سوريا الجغرافي قد أوقعها ملامسة للفلسطين التي هي جزء من سوريا الكبرى التاريخية ، وهو ما جعلها طرفا في تفاعلات صدامية مكثفة مع إسرائيل سواء بسبب الطبيعة التوسعية لإسرائيل ، أو بسبب مساعدة سوريا لعمليات المقاومة ضد إسرائيل عبر الحدود السورية ، أو بسبب احتلال إسرائيل لجزء من الأرض السورية منذ عام ١٩٦٧ .

ولأن القضية الفلسطينية كانت نقطة تقاطع أغلب التفاعلات العربية منذ عام ١٩٤٨ فإن سوريا بالتالي كانت طرفا أساسيا في هذه التفاعلات من خلالها في شبكة التفاعلات العربية العامة . غير أن موقع سوريا في التفاعلات العربية المختلفة قد اختلف عبر الزمن ، إما بسبب التغيرات الداخلية في سوريا ذاتها ، أو بسبب التغيرات التي لحقت بالنظام العربي من حولها ، وتغيرت تبعاً لذلك ملامح المشروع العربي لسوريا ، ونستطيع أن نميز في هذا السياق بين أربعة مراحل أساسية .

المرحلة الأولى :

من استقلال سوريا حتى عام ١٩٦٦ : وفي هذه المرحلة كانت سوريا موضوعا للتفاعلات العربية ، أكثر من كونها طرفا فاعلا فيها . فقد كانت سوريا في هذه المرحلة موضع اهتمام العراق تحت حكم الملك

ومصر - وخاصة الأخيرة - هو نوع من المناورة التي تستهدف تدعيم موقفهم النسبي في مواجهة الطموحات العراقية . أما منذ منتصف الخمسينات ومع انتصاح الاتجاهات الراديكالية لمصر الناصرية بدءا من المعركة ضد الاحلاف . اتجه القوميون العرب في سوريا بثبات نحو الارتباط بمصر وترتب على ذلك الاتجاه مجموعة من التداعيات التي أسفرت في النهاية عن الوحدة المصرية السورية .

وبرغم وقوع الانفصال ، ثم عودة حزب البعث إلى الحكم وانفراداه بالسلطة لأول مرة عام ١٩٦٣ ، إلا أنه لا يبدو أن قادته كانوا يعد طامحين للعب دور ريادي باتجاه تحقيق الوحدة العربية ، وأخذت حركتهم شكل المواجهة بين مصر والعراق أو باتجاه كليهما فيما عرف بمشروع الوحدة الثلاثية ، الذي لم يسفر عن شيء بسبب غياب الثقة والصراعات بين البعث والناصرين . لقد أسفرت هذه المرحلة عن احباط كبير لمشروع الوحدة العربية الذي تبناه البعث السوري ، يعد أن أخفقت محاولات اقامتها بين ثلاث دول تتبنى نفس البرنامج الوحدوي والتوجه الاجتماعي - تقريبا .

كما أسفر هذا الفشل من ناحية أخرى عن زيادة تمسك البعثيين في سوريا ببلدهم ، كقاعدة لتحقيق المشروع الوحدوي . وعدم استعدادهم للتفريط فيه بادخاله في دولة اكبر الا بشروطهم ، وبقدر ما يعكس هذا تشددا ايديولوجيا ، فإنه يعني أيضا تمسكا بالقطرية . وهو من ناحية ثالثة يشير إلى اتجاه سوريا لمحاولة القيام بمهمة الريادة القومية اعتمادا على نفسها ، وليس من خلال قبولها بالارتباط الذي يحمل بعض معالم التبعية تجاه قوى عربية أخرى ، أي أن سوريا في هذه المرحلة بدأت في محاولة ممارسة دور مستقل في النظام العربي ، والطريف أن الحفاظ على الدولة القطرية والتمسك بها كان هو الوجه الآخر للتشدد الايديولوجي ذلك باعتبار الدولة القطرية قاعدة للمشروع القومي الراديكالي .

المرحلة الثانية ١٩٦٦ - ١٩٧٠ :

ينسجم الأداء السوري في هذه المرحلة مع طبيعة النخبة الحاكمة في القطر السوري ، فقد تمكن الجناح الراديكالي في حزب البعث من الانفراد بالسلطة من خلال الانقلاب العسكري الذي جرى في فبراير ١٩٦٦ ، فراديكالية النخبة السورية الحاكمة في هذه المرحلة أعطت لها شرعية العمل المستقل والكف عن أن تكون سوريا شريكا من الدرجة الثانية في التحالفات

الاقليمية ، الا ان توازنات القوى لم تكن تسمح لسوريا بأن تتحول من طرف تابع في هذا التحالف أو ذاك . إلى صانع للتحالفات ، والنتيجة أن سوريا أصيبت بحالة من العزلة الاقليمية شبه الكاملة .

والذي عمق من حدة المأزق الذي عانته سوريا في هذه المرحلة ، أنها لم تستطع أن تتفكر فوق حاجز العزلة الاقليمية المفروض عليها من النظم العربية المجاورة باتجاه اقامة مرتكزات شعبية تؤيد سياساتها ، تقوم بدور عامل الضغط على الانظمة إما باتجاه تحويلها ، أو لدفعها للاقترب من سوريا ، هذا العجز يرجع إلى القدرات السورية المحدودة ، ومن ثم عدم قدرتها على أن تتحول إلى القطر الذي يجتذب تأييد الجماهير العربية لها باعتبارها القوة القادرة على تحقيق الاهداف العربية ، خاصة وأن استمرار الدور الذي لعبته مصر الناصرية في هذه المرحلة فوت على سوريا فرصة القيام بهذا الدور ، كما أن الحملات الاعلامية بين البعث في سوريا وبعد الناصر كانت نتيجتها تشويه صورة البعث وتوليد حالة من النفور الشعبي تجاهه . بالإضافة إلى ذلك فإن حالة عدم الاستقرار الزمن في سوريا لم تكن عاملا مساعدا على اكتسابها تقدير الجماهير العربية ، كما أن هذه الحالة ، وما ترتب عليها من تماقير تغيير القيادات السياسية ، لم يمكن أيا من الزعامات السورية من اكتساب تقدير وثقة الجماهير العربية .

لكل هذا فإن نفوذ سوريا الراديكالية لم ينتشر في هذه المرحلة في ارجاء واسعة من العالم العربي ، وإنما انحصر في منطقة النفوذ السوزي التقليدية في منطقة الشام وتشمل لبنان والأردن وفلسطين ، وهي بالرغم من أنها لا تمثل الا عددا محدودا من الدول العربية ، الا أنها تحتل موقع القلب الجغرافي ونقطة التقاء وتقاطع التفاعلات بين أغلب دول المنطقة . وتدرجيا أصبح الدور السوري في المنطقة أمرا تقر به باقي دول النظام العربي ، أما سوريا فأنها من ناحيتها ركزت اهتمامها على هذا الجزء لأنه كان من ناحية مجالها الحيوي الطبيعي الذي تكونت فيه قدرتها على التأثير ، والفعالية بحكم عوامل تاريخية وجغرافية وثقافية متشابهة وهي كلها عوامل لن تساهم القيادة الراديكالية في سوريا أن توليها . ومن ناحية أخرى ، فقد اكتشفت سوريا أن استمرارها في التأثير الفعال في هذا الاقليم هو شرط استمرارها في التأثير بفعالية على شبكة التفاعلات العربية عموما .

وهذه المرحلة أصبحت تدعم النفوذ السوري في

هذه المنطقة هو واحد من الأهداف الرئيسية للنخبة الحاكمة في سوريا . ومرة أخرى فإن الميزة الهامة التي اتاحها هذا الاقليم لسوريا هي شموله على فلسطين بكل ما تحمله من أهمية في شبكة التفاعلات العربية ، وهو الذي اتاح لسوريا قدرة عالية على التأثير في القضية الفلسطينية إما عبر دعمها ، أو معارضتها . لمنظمات المقاومة الفلسطينية أو عبر نفوذها على قطاعات واسعة من الشعب الفلسطيني المقيم في بعض اجزاء المنطقة في سوريا أو في لبنان ، وكذلك من خلال سياستها تجاه اسرائيل .

غير ان الهزيمة السورية في حرب يونيو قد أدت إلى زعزعة ثبات الخط الراديكالي للنخبة الحاكمة وإلى تعجير الصراعات داخلها بين الجناح المتشدد والجناح الأقل تشددا ، والذي أخذ شكل الصراع بين المدنيين والعسكريين ، والذي انتهى بانتصار العسكريين في الانقلاب الذي قاده حافظ الأسد في نوفمبر ١٩٧٠ م .

المرحلة الثالثة : ١٩٧١ - ١٩٨٥ :

وهي مرحلة طويلة - كما هو واضح - بالقياس إلى سابقتها ، وبينما كانت الصراعات والتغيرات الداخلية هي سبب لقصر المرحلة الثانية - فإن طول المرحلة الثالثة يرجع إلى تمكن النخبة الحاكمة من تصفية المعارضة السياسية تصفية شبه كاملة وأحكام سيطرتها على الجيش وأجهزة الأمن التي تم بناؤها بأحكام شديد لتمكينها من أداء مهمة ضمان استمرار النظام . على العكس من ذلك فإن الطول الزمنى الذي تميزت به المرحلة الأولى يرجع إلى عكس هذا السبب الأخير بالضبط . إذ أدى التفتت الشديد في القوى السياسية ، بالإضافة إلى ضعف أجهزة الأمن المختلفة ، إلى دخول سوريا في حالة عدم الاستقرار ، والتي لم تتمكن خلالها أي حكومة تتولى السلطة من حسم وانهاء حالة المراوحة التي عاشتها سوريا ومن ثم إنهاء هذه المرحلة .

وفي المرحلة الثالثة هذه هناك استمرار وقطعية مع المرحلة السابقة ، فقد استمرت سوريا في محاولة تدعيم دورها في المنطقة المحيطة بها ، بل إن اهتمامها بهذه المسألة تزايد بشدة ، فقد انعكست في محاولة سوريا إنهاء العزلة التي فرضت عليها في المرحلة السابقة . فبادر النظام إلى المشاركة في اتحاد الجمهوريات العربية مع كل من مصر وليبيا ، وتحسين علاقته بالدول العربية المحافظة خاصة مع المملكة العربية السعودية ، كما تمكن من تحسين علاقته بالعراق بدرجة مناسبة . هذه العملية أسفرت في النهاية عن تكوين الحلف المصري

- السوري - السعودي ، الذي خاض حرب أكتوبر ١٩٧٣ . وهو الحلف الذي تفكك بسرعة بعد فترة قصيرة من انتهاء الحرب ، وبينما اتجهت العلاقات المصرية السورية للتدهور الشديد ، وصلا إلى مستوى القطيعة الكاملة بعد زيارة الرئيس السادات للقدس وذلك بسبب اختلاف البلدين حول مسار تسوية الصراع العربي الاسرائيلي . وكذلك فإنه يرغم التدهور الحاد في العلاقات السورية العراقية ، الا ان سوريا لم تعد إلى موقف العزلة الذي عانت منه قبل ذلك .

اما فيما يتعلق بالاهتمام السوري بالمنطقة المحيطة بها ، فإن الدور السوري في لبنان ، وإحكام القبضة السورية على منظمات المقاومة الفلسطينية ، وكذلك المسار الذي اتخذته العلاقات السورية الأردنية كلها تشير إلى تزايد الاهتمام السوري بهذا الاقليم .

غير ان هذا وحده لا يكفي لفهم المشروع العربي لسوريا الذي سنحاول أن نعطيه قدرا اكبر من الاهتمام في الفترة بدءا من عام ١٩٧٥ ، إذ لا يبدو أن التصور السوري للمنطقة والمصالح السورية فيها لم تدخل عليه تعديلات هامة منذ ذلك الحين ، ويدور هذا المشروع حول عدد من الماور .

المصالح السورية في المنطقة :

تتركز المصالح السورية في المنطقة حول أربع قضايا رئيسية :

أولا : تحرير الأرض السورية المحتلة : فتحيرير الأرض المحتلة هو جزء من منطق ومستلزمات السيادة للدولة القومية الحديثة ، وهي مهمة يؤدي عدم القيام بها إلى افتقار السلطة الحاكمة للشرعية وتعرضها لضغوط داخلية شديدة قد تؤدي إلى تهديد استمرارها وبسبب علاقاتها الوثيقة بقضية استمرار النظام ، فإن تحرير الأرض هو واحد من الأهداف التي تحتل أهمية مقدمة لدى الحكم في سوريا .

ثانيا : مصالح ايديولوجية : ينفرد حزب البعث بحكم سوريا منذ عام ١٩٦٣ ، وللميث ايديولوجيته القومية الاشتراكية المحددة ، وبسبب هذه الايديولوجية القومية التي لا تلق عند الحدود القطرية ، فإن لدى البعث طموحات تخص الأمة العربية جميعها ويصبح اكساب هذه الايديولوجية المصادقية اللازمة لانتشارها وفعليتها في أرجاء الوطن العربي واحدا من مصالح السلطة السورية ، حيث يترتب على ذلك زيادة التأييد الشعبي للسياسة السورية في الاقطار العربية الأخرى ، بما يزيد من احتمال تحقق الهدف الوحيد الذي يمثل

الهدف الرئيسى لايديولوجية البحث ..

الفلسفة : المصلحة الامنية ، فبرغم من أنه يمكن اعتبار تحرير الأرض السورية المحتلة هدفاً آمناً ، إلا أن اقتراحه بهدف السيادة الوطنية والتكامل الاقليمى ، يتبع لنا أن نميزه مؤقتاً عن المصالح الامنية للنظام السورى ، فالمصلحة الامنية المعنية هنا تشير إلى المخاطر الخارجية التى يمكنها أن تهدد الأمن السورى والتى يستلزم اتخاذ اجراءات معينة لمواجهتها والنجاح فى اتخاذ هذه الاجراءات يعنى تحقق المصالح الامنية السورية .

وبطابقاً لنظرية توازن القوى التقليدية ، فإن سوريا ترى فى منافستها بالمنطقة المجاورة لها تهديداً لامنيتها ، إذا تكتنا من تحقيق تفوق استراتيجى واضح عليها والاطراف المجاورة التى يمكنها تحقيق مثل هذا التفوق ومن ثم تهديد الأمن السورى هى اسرائيل والعراق ، ومن ثم فإن مواجهة هاتين القوتين إما عبر تحسين الأوضاع بالنسبة للعسكرية السورية ، أو عبر تكوين شبكة تحالفات تؤدى إلى تعديل الميزان الاستراتيجى للقوى لصالح سوريا هو واحد من أهداف السياسة السورية .

رابعا : المصلحة السورية فى تحقيق حل مناسب للقضية الفلسطينية : لهذا يعد من ناحية امتداداً للمصالح الايديولوجية السورية ، كما يعد من ناحية أخرى امتداداً للمصالح الامنية السورية بما يؤدى اليه من أضعاف القبضة الاسرائيلية على الأرض العربية المحتلة عام ١٩٦٧ ، ومن ناحية ثالثة فإنه يمكن أن يكون وثيق الصلة بالمصالح السورية فى تحرير الأرض السورية المحتلة ، حيث أن التفاوض من أجل حل القضيتين معا يمنح صانع القرار السورى قوة اضافية .

هذه هى المصالح السورية الاربعة الاساسية فى المنطقة ، والتى سنرى كيف أنها حاولت تحقيقها فى الفترة من ١٩٦٥ - ١٩٨٥ .

انفض الحلف الذى خاض حرب اكتوبر بعد فترة قليلة من نشوب الحرب ، وقبل انتهائها إذ بينما تم التوصل بسرعة إلى اتفاق لفصل القوات على الجبهة المصرية فى يناير ١٩٧٤ ، فإن هذه الخطوة أخذت فى الحالة السورية وقتاً أطول إذ لم تتم الا فى مايو ١٩٧٤ ، وحتى ذلك الوقت كانت المعارك لا تزال مستمرة على الجبهة السورية ، هذا التطور وما أعقبه من توقيع اتفاقية ، فك الاشتباك الثانى على الجبهة المصرية فى

سبتمبر ١٩٧٥ ترتب عليه حالة من فقدان الثقة بين حليفى اكتوبر ، وهو ما اقنع سوريا بضرورة العمل بشكل مستقل من أجل تحقيق المصالح السورية .

من ناحية أخرى ، فإن انسحاب مصر التدريجى من ساحة العمل العربى وتخليها عن التصدى لمهام القيادة القومية التى كانت تقوم بها حتى حرب اكتوبر فى نفس الوقت الذى لم تكن فيه أى من الاطراف العربية الأخرى قادرة على الحلول محل مصر فى موقع القيادة الخالى ، دفع الاطراف العربية الأخرى ومنها سوريا إلى الانتكاس على الاقاليم المجاورة لها والتى يمكنها أن تقوم فيها بمهام قيادية من ناحية ، والتى اتاح لها انسحاب مصر من العمل على المستوى القومى أن تتفرغ للعمل فيها دون منافسة من ناحية أخرى .

هذه التطورات جميعها مكنت سوريا من الاهتمام أكثر فاكتر بالمنطقة التى تجمعها مع العراق والأردن ولبنان وفلسطين .

إن الصراع الحاد بين جناحى البحث الحاكمين فى سوريا والعراق من ناحية والمنافسة الحادة بين الدولتين على تولى مهام القيادة الاقليمية من ناحية أخرى ، قد أدى إلى تأجيج حدة الخلاف بين الدولتين ، فحذور الخلاف قديمة ، غير أن كثيف اهتمام الدولتين بالمنطقة الصغيرة التى تضمها وغيب مصر عن ممارسة مهام القيادة الاقليمية قد أطلق طموح كل منهما لشغل موقع القيادة الخالى ، فاحتدمت المنافسة ، ذلك أن نجاح سوريا فى تصفية الدور العراقى يعنى إزاحة أغلب أو كل العقبات فى طريق ممارسة القيادة الاقليمية ، على عكس مرحلة سابقة ، كانت فيها العقبات متعددة من ناحية ، وكانت تضم مصر التى يصعب منافستها من ناحية أخرى ، فالمرحلة الجديدة من السياسة السورية بدأ من انتهاء حرب اكتوبر ١٩٧٢ وخاصة منذ عام ١٩٧٥ ، هى مرحلة التنافس السورى العراقى الحاد .

وبرغم المصالحة السورية العراقية القصيرة التى جرت فى اعقاب توقيع اتفاقيات كامب ديفيد ، والتى جاءت كرد فعل لمحاصرة الآثار الناجمة عنها ، فإن الانهيار السريع لهذه المصالحة أثبت أن عمق الخلاف بين النظامين السورى والعراقى اكبر من أن يتم تجاوزه تحت ضغط الخطر الصهيونى . بل يبدو أن الطرف الذى جرت فيه المصالحة بالذات كان أقل الظروف مناسبة لامتامها ، حيث أدى انسحاب مصر من محيطها العربى إلى تشجيع الطموحات العراقية والسورية للحلول محلها ، كل منهما على حساب الآخر . فكانت

عن الضغوط السورية .

غير أن تطورات الأحداث أعادت الأمور إلى وضعها السابق ، وربما إلى وضع أكثر ملاءمة للسياسة السورية ، فقد أجبرت المقاومة الوطنية وتعقيدات الوضع اللبناني كلا من الولايات المتحدة واسرائيل على الانسحاب من لبنان مما أعاد لسوريا مكانتها المقتدة فيه ، وباعتراف من كل القوى اللبنانية والدولية بأهمية وجدارة الدور السوري في لبنان .

من ناحية ثانية فإن سوريا تعمدت أضعاف القيادة الرسمية لمنظمة التحرير الفلسطينية بدعم الانتشاقات عليها ، وهي العملية التي أسفرت عن خروج قوات ياسر عرفات من لبنان كله بعد إخراجها من طرابلس في خريف عام ١٩٨٢ ، وفي نفس الوقت الذي أسفر فيه هذا الصراع عن انشقاق المنظمة إلى جناحين سيطرت سوريا على الجناح المتشدد منهما .

ويبدو أن الفصل الذي حدث بين القضية اللبنانية والقضية الفلسطينية بعد الغزو الاسرائيلي للبنان كان ملائماً للسياسة السورية ، إذ أدى إلى تسهيل إدارة السياسة السورية للصراع في كلا الجبهتين دون تحمل مخاطر انتشار الآثار السلبية من إهدامها للآخرى الا بقدر محدود .

في نفس الوقت ، فإن سوريا لم تسقط اسرائيل من حسابها سواء بسبب دواعي الايديولوجية القومية او الدواعي الأمنية او دواعي التنافس الاقليمي والارجح أن يكون لكل نوع من هذه الاسباب نصيبه في صياغة السياسة السورية تجاه اسرائيل . والمشكلة التي تواجه دارس السياسة السورية في هذا المجال تتعلق بصعوبة الفصل بين هذه الدوافع أو إعادة ترتيبها تبعاً لأهميتها في التأثير على السياسة السورية .

فاذا كان ذلك مفهوماً في حالات الصراع الدولي المختلفة ، فإنه في حالتنا هذه يصبح أكثر صعوبة بسبب التداخل الشديد بين هذه الأنواع الثلاثة من الاسباب ، حيث تختلط الدواعي الأمنية مع دواعي التنافس الاقليمي . وهذا أمر شائع في نفس الوقت الذي تختلط فيه بدواعي الالتزام بالايديولوجية القومية . والتي توفر أيضاً ستاراً للتعمية على الأهداف الأمنية والاقليمية دون أن تكون - ربما - هي الأهداف الايديولوجية بعد ذاتها مأخوذة بنفس القدر من الجدية الذي تبدو عليه لأول وهلة .

ويسبب ميزان القوى السوري الاسرائيلي المختل لصالح الأخيرة ، فإن سوريا لا تملك سوى هامش ضيق من القدرة على الضغط المباشر على اسرائيل ويصبح على

المهمة المطروحة على كل منهما في هذا السياق هي اضعاف فرصة الآخر في تحقيق طموحه وليس التعاون معه ، وفي هذا الإطار يمكن النظر إلى الموقف السوري من الثورة الإيرانية ثم من الحرب العراقية الإيرانية بسعيها لأضعاف العراق وشغله عن الاهتمام بالعالم العربي .

أما بالنسبة للأردن ، فإن العلاقات السورية الأردنية تراوحت بين الصعود والهبوط تبعاً لتطور الموقف الأردني من القطبين المتنافسين سوريا والعراق . وتبعاً لتطور الموقف الأردني من القضية الفلسطينية . أما لبنان ، وفلسطين التي مثلتها في هذا السياق منظمة التحرير الفلسطينية فقد كانتا تمثلان الحلقة الضعيفة في هذا الاقليم . الذي يمكن لسوريا بسهولة نسبية أن تفرض سيطرتها عليهما وكان نشوب الحرب الأهلية اللبنانية عام ١٩٧٥ هو الفرصة الملائمة لتحقيق هذا الهدف ، فقد اتاحت تطورات الحرب الفرصة لدخول الجيش السوري إلى لبنان في صيف ١٩٧٦ وهي العملية التي أسفرت عن إحكام القبضة السورية على منظمة التحرير الفلسطينية ، واكتسابها موقع الرقعة الحاكم في المعادلة اللبنانية . غير أن الخطوة الهامة في هذا السياق كانت هي فوز سوريا باعتراف عربي يرضى على سلوكها في لبنان وتجاه منظمة التحرير الفلسطينية رداء الشرعية وهو ما تم في قمة الرياض المصغرة والتي وافقت على تكوين قوة الردع العربية لتحفظ الأمن في لبنان والتي كانت القوات السورية تمثل قوامها الرئيسي ، والقرار كان في حقيقته إقراراً بالامر الواقع الذي خلقته سوريا بإدخال قواتها إلى لبنان ، وكان لتشكيل مؤتمر الرياض أهمية خاصة في هذا السياق ، إذ شاركت فيه كل من السعودية ومصر حليفتا أكتوبر والقتان الكبيرتان في العالم العربي ، بما أعطى شرعية نظامية للسياسة السورية تجاه لبنان وم . ت . ف . وكانت الموافقة المصرية بالذات اعترافاً من مصر بلبنان كمجال حيوي لسوريا وإعلاناً عن عدم وجود طموحات لمصر في منطقة الشام وإعطاء الضوء الأخضر لسوريا لممارسة الدور الذي تريده هناك .

لقد استمرت الأمور على هذا الحال بلا تعديلات هامة حتى كان الغزو الاسرائيلي للبنان في صيف عام ١٩٨٢ ، والتي أدت مؤقّتاً إلى أضعاف القبضة السورية على لبنان ، كما أدى أيضاً إلى إخراج منظمة التحرير الفلسطينية من تحت الهيمنة السورية بعد إجبار القوام الأكبر من قواتها على الرحيل من بيروت ومن ثم إبعادها

سوريا إما أن تكتفى بأساليب الضغط غير المباشر أو أن تحسن بشكل ملموس من ميزان القوى مع إسرائيل . ونظرا للأهمية الحيوية الكبيرة للمصالح السورية موضوع الصراع مع إسرائيل خاصة ما يتعلق منها بالأراضي السورية المحتلة ، فإن أساليب الضغط غير المباشر لا تكون مفيدة الا في تحقيق بعض الانجازات الجزئية المتفرقة التي قد لا تؤثر على موضوعات الصراع الفعلية الا من بعيد .

لهذا ، فإنه لا خيار أمام سوريا الا تحسين وضعها الاستراتيجي تجاه إسرائيل إما بالدخول في تحالفات متينة عند مستوى القوى السورية القائم ، وهو ما لا توجد امكانية عملية للقيام به بسبب خروج مصر من ساحة الصراع العربي الاسرائيلي منذ اتفاقيات كامب ديفيد من ناحية ، والتدهور الشديد في العلاقات السورية العراقية من ناحية أخرى ، ومصر والعراق هما القوتان في المنطقة التي يمكن لسوريا بالتحالف معها اوسع اعداءها أن تعمل بدرجة مناسبة من وضعها الاستراتيجي تجاه إسرائيل . وهنا لا بد من الإشارة إلى الكيفية التي يمكن أن تتعارض بها أهداف التنافس الاقليمي التي تقوم بالدور الأهم في توجيه مسار العلاقات العراقية السورية ، مع الأهداف الأمنية الايديولوجية المرتبطة بالصراع ضد إسرائيل . ويعكس تعاطف شأن هذا التناقض المازق الذي يقع فيه صانع القرار السوري في التوفيق والاختيار بين أهدافه المختلفة ، كما يعكس قدرا من عدم التوفيق في توجيه سياسة سوريا لتحقيق مصالحها الاستراتيجية .

ولا يصعب على سوريا أن تجد بعض الحلفاء من بين الدول أو الجهات العربية ، غير أن كلها عموما أقل من أن تمكن سوريا من معادلة التفوق الاستراتيجي الاسرائيلي ، وإن كانت لها ضرورتها من زوايا أخرى . على هذا فإنه كان على سوريا أن تبحث لنفسها عن حلفاء من خارج المنطقة العربية . في هذا السياق كان توثيق التحالف مع الاتحاد السوفيتي هو الخيار الوحيد المتاح أمام سوريا والذي وصل إلى ذروته بتوقيع معاهدة الصداقة بين البلدين في ديسمبر ١٩٨٠ .

ويختلف تحالف سوريا مع الاتحاد السوفيتي عن تحالفها مع مصر أو العراق مع عدة جوانب أهمها أنه ينقل سوريا من خيار تحسين وضعها الاستراتيجي عبر بناء التحالفات إلى خيار تحسين أوضاعها الاستراتيجية عبر بناء القوة الذاتية ذلك أنه ليس من المرجح أن يدخل الاتحاد السوفيتي الحرب بجانب سوريا إذا ما نشبت

المواجهة بينها وبين إسرائيل ، لهذا فإنه على سوريا أن تسعى لتجاوز حدود قوتها القائمة ، وهو ما يتيح تحالفها مع الاتحاد السوفيتي كمصدر للسلاح بالإضافة إلى بعض الدعم العسكري المباشر من خلال الأفراد العسكريين السوفيتي .

وقد انعكس التحالف السوري السوفيتي بوضوح على القوة العسكرية السورية خاصة في السنوات منذ عام ١٩٦٥ حيث قفز الجيش السوري إلى مرتبة الجيش العربي الأول وشاقت الفجوة بينه وبين نظيره الاسرائيلي بشكل ملحوظ .

ورغم ذلك تظل الفجوة بين إسرائيل وسوريا أوسع من أن تمكن الأخيرة من أكثر من منع إسرائيل من القيام بمغامرات عسكرية ضدها دون تكلفة كبيرة . وبالتالي فإن سوريا تظل أضعف من أن تتمكن من استخدام القوة المسلحة لتحرير أرضها المحتلة أو تحقيق حل مناسب للقضية الفلسطينية ، هذا هو المازق الحرج الذي يعاني منه صانع القرار السوري والذي يجعله يفضل اتباع سياسة انتزاعية تجاه إسرائيل تحسبا للحظة لتتعديل فيها الأوضاع الاستراتيجية في المنطقة ، وهذه السياسة بمعنى ما ليست أكثر من انتظار لصدفة تاريخية ملائمة لا تملك سوريا أن تصنعها . وعلى هذا فإن سوريا تحرص على عدم دفع الأمور بينها وبين إسرائيل إلى مستوى الصدام الذي قد يؤدي إلى اجهاض القوات المسلحة السورية ودون أن تكون مستعدة في نفس الوقت لتقديم تنازلات سياسية مجانية أمام الضغوط الاسرائيلية .

ويبقى أن ننقل لآليات توظيف سوريا لهذه القدرات التي جمعت لديها . إذ يمكن القول أن سوريا قد تحركت تبعا لثلاث آليات : الأولى منها يتعلق بعدم التخلي عن الخيار العسكري كأحد الأدوات لتحقيق أهدافها خاصة فيما يتعلق بالصراع العربي الاسرائيلي . وهي في هذا تبذل جهدا مقاربا للاتجاه المصري المضاد ورغم أن سوريا لم تدخل في حرب مع إسرائيل منذ انتهاء حرب عام ١٩٦٧ إلا أنها تبذل جهودا كبيرة لتطوير قواتها العسكرية كما أنها تدخل بين الحين والآخر في بعض المعارك العسكرية المحدودة - التي كانت لبنان عادة ساحة لها - لتؤكد دائما أن الخيار العسكري لا يزال مطروحا ولتعمق لموقفها السياسي المتصلب المصدقية اللازمة .

وتبعا لمكانيزم ثان تحركت سوريا للعمل على حفظ

أذن فإن وضع حد للآزمة اللبنانية يمثل بالنسبة لسوريا محكاً لاختبار الصداقية السورية ، ونجاحها في ذلك يضيف إيجابياً إلى رصيد السياسة السورية في المنطقة كما أن مشروع الحل المقترح يؤدي إلى تأمين سوريا من جهة لبنان ، ويمثل خطوة في اتجاه تحقيق طموحات سوريا الإقليمية .

أما النقطة الثانية الهامة على جدول الأعمال السوري في هذا العام فكانت تلك المنطقة بمعارضة الاتفاق الأردني الفلسطيني ، والذي رأت سوريا أن نجاحه يقود إلى التوصل إلى تسوية دون مشاركتها بما ينتج عنه تركها منفردة في ساحة الصراع مع إسرائيل كما يؤدي إلى عزلها في المنطقة . وقد اتبعت سوريا لتطبيق هذا الغرض أسلوبين : الأول هو محاولة تعطيل الاتفاق بإعلان معارضتها الشديدة وكذلك حلفائها الفلسطينيين والعرب له ، وقد حققت في هذا الاتجاه نجاحاً كبيراً تمثل في نتائج مؤتمر قمة الرباط الذي رفض إسباغ الشرعية العربية على الاتفاق . أما الأسلوب الثاني فتتمثل في الاتجاه نحو التقارب مع الأردن بهدف إبعادها عن التعاون مع منظمة التحرير وبالتالي عزلها ولو جزئياً عن المحور الفلسطيني المصري الأردني ، والحقيقة أنه لا يمكن فصل الحركة في الاتجاهين عن بعضهما ، فالإخفاقات التي تعرض لها الاتفاق الأردني الفلسطيني وأن لم تكن كلها نتيجة للجهود السورية شجعت الأردن على التقارب مع سوريا كمثل الطرح البديل تجاه الصراع العربي الإسرائيلي .

لقد اجادت سوريا حتى الآن توجيه البات تحالفاتها الإقليمية لكي تؤدي دور العنقبة الصلبة التي تمنع تدهور الأوضاع المحيطة بسوريا ، وبالقطع فإن السمة العامة المميزة للأوضاع في العالم العربي في السنوات الأخيرة هي التدهور المستمر ، ولا يبدو أن سوريا قد نجحت حتى الآن في إيقاف هذا التدهور ، إلا أنها على الأقل قد تمكنت من منع إسباغ الشرعية عليه عبر استمرارها وحلفائها في الترويج للأفكار والمبادئ الراديكالية للأيديولوجية القومية ، وعبر عرقلتها لأي تسوية يمكن أن يتم التوصل إليها كمحصلة لهذا التدهور ، بهذا المعنى فإن سوريا تقوم بتوظيف قدراتها شاملة تحالفاتها لممارسة النقص ضد السياسات العربية الميالة للقبول بتسوية لا تحقق المطالب السورية ولو على الأقل في حدها الأدنى المتمثل في استعادة الأرض السورية المحتلة .

يؤثر التوتر المختلفة الموجودة في المنطقة ساخنة ، وقابلة للانفجار بشكل يهدد بانفجارها في أي وقت مما يعرض المصالح المستقرة في المنطقة للخطر ، وذلك لاقتران أصحابها بأن استمرار الوضع القائم يمثل تهديداً لمصالحها ، وأنه لابد للحفاظ على هذه المصالح من معالجة أسباب التوتر ، وهي المعالجة التي ستتضمن بالضرورة مراعاة المصالح السورية سواء في استرداد أرضها المحتلة ، أو في تأكيد نفوذها الإقليمي ، في هذا السياق يمكن النظر إلى السياسة السورية تجاه كل من الحرب العراقية الإيرانية والحرب الأهلية اللبنانية . وعلى هذا فإنه يمكن القول أن سوريا تسلك في هذا الاتجاه مسلكاً هجوماً يستهدف تغيير الوضع القائم الذي لا تراه ملائماً لمصالحها . وسياستها في هذا تختلف عن السياسة الدفاعية أو التكتيكية التي تتبعها أغلب البلدان العربية حيث توطن نفسها على التعايش مع الظروف السلبية التي تحيط بمصالحها .

وفي هذا السياق ضم جدول أعمال القيادة السورية في عام بئدين أساسيين ، أولهما هو الاهتمام السوري المكثف بلبنان ، فقد حاولت سوريا مساعدة الأطراف اللبنانية على التوصل لحل ينهي الأزمة اللبنانية ، ومن خلال الجهود السورية المكثفة في الفترة من أغسطس - أكتوبر تم التوصل إلى وضع مشروع لاتفاق الثلاثي بين الميليشيات الشيعية والدروزية والمارونية . وهو الاتفاق الذي يضمن لسوريا وجوداً مقترفاً به في لبنان من خلال مساهمتها الأساسية في فرض الأمن والمحافظة على احترام الاتفاق وتنفيذه إلا أن إقرار هذا الاتفاق قد تعثر في اللحظات الأخيرة بسبب اعتراض الطرف الماروني على بعض بنوده .

ويمثل هذا المنحنى في السياسة السورية تحولا ملحوظا ، يجري بمقتضاه استبدال سياسة الحفاظ على التوتر في لبنان بالعمل على فرض السلام له ، وذلك بعد أن استلذت السياسة السابقة أغراضها ، حيث تمكنت سوريا من خلالها من التوصل إلى تقليص نفوذ القوى الخارجية الأخرى في لبنان خاصة بعد انسحاب إسرائيل من أغلب الأراضي اللبنانية في مطلع هذا العام ، وبعد أن أدت السياسة إلى خلق حالة من التوازن بين أطراف الأزمة اللبنانية المختلفة وهي الحالة التي تراها سوريا أكثر ملاءمة للتوصل إلى تسوية للأزمة اللبنانية خاصة وأن حالة التوازن هذه قد أسفرت عن إقرار كل الأطراف اللبنانية لسوريا بدور متميز في لبنان .

٢ - السياسة العربية للعراق

دخلت الحرب العراقية الإيرانية عامها السادس ، وأوشكت على اتمامه ، في الوقت الذي لا يبدو فيه أن الجهود المبدولة لانتهاء هذه الحرب قد تسفر عن شيء قريب .

فالمحلة الحالية في السياسة العراقية هي مرحلة الحرب مع إيران ، إذ لا يبدو أن العراق منذ اتخذ قراره الكبير بالدخول في الحرب ضد إيران في عام ، قد اتخذ قراراً آخر سوى إعلان رغبته في إنهاء هذه الحرب ، بعد أن فشل في تحقيق أغراضه منها ، ولكن إذا كان قرار طرف دولي بالدخول في حرب هو قرار لا يعتمد إلا على إرادته المنفردة ، فإن إنهاء الحرب هو بالضرورة نتيجة لاتفاق لإرادة الأطراف المتحاربة ، وهذا هو المآزق الحالي للسياسة العراقية .

غير أن الحرب مع إيران هي عمل موجه ضد طرف خارجي غير عربي ، فهل لهذا علاقة بالمشروع العربي العراقي ؟

في الواقع فإن خصوصية العراق كما في بعض الدول العربية الأخرى هو أنها تقع في إقليم جغرافي تشاركها فيه دول أخرى غير عربية ، بحيث أن سياسة الدولة العربية المعنية تجاه جاراتها العربيات ستتأثر بالضرورة بسياساتها تجاه جاراتها غير العربى ، وبسياسة هذا الجار تجاهها وتجاه غيرها من البلاد العربية .

ويسحب تصور أن لدولة معينة أكثر من سياسة خارجية واحدة ، تنجم بكل منها إلى دولة أو مجموعة من الدول الأخرى ، وإنما الأرجح أن تنتظم السياسات المختلفة التى تتبعها دولة معينة في كيان منسجم واحد ، بحيث تخدم جميعها هدفاً رئيسياً أو مجموعة من الأهداف الرئيسية ، ولا مانع من أن تهدف بعض هذه السياسات إلى تحقيق أهداف أخرى أقل شأنًا ، أو أضيق نطاقًا من الناحية الجغرافية ، بحيث لا تتعارض أى من هذه الأهداف مع الأهداف الرئيسية للسياسات الخارجية للدولة .

لهذا فإنه في حالة المشروع العربي للعراق ، لا بد وأن يكون لإيران موقع ما في هذا المشروع .

بعض المؤشرات حول السياسة العراقية تجاه العالم العربي :

أولاً : الحزب الحاكم في العراق منذ عام وهو حزب البعث العربي الاشتراكي يتبنى أيديولوجية قومية هدفها تحقيق الدولة العربية الاشتراكية الواحدة .

ثانياً : دعم العراق نشاط الحركات القومية في البلاد الأخرى طوال السبعينات وكان من نتيجة ذلك أن تكونت في عدد من البلدان العربية تنظيمات قطرية تابعة للجناح الموالي للعراق من حزب البعث .

ثالثاً : تراوح موقف حزب البعث في العراق بين إثارة وتهديد النزاع حول المطالب الاقليمية بينه وبين إيران . وكان العراق قد توقف عن إثارة مطالبه الاقليمية منذ توقيع اتفاقية الجزائر بين البلدين عام ١٩٧٥ ، ثم عاد لإثارة القضية مرة أخرى بعد انتصار الثورة الاسلامية في إيران وهو الأمر الذي أسفر بالإضافة إلى تطورات أخرى عن اشتعال الحرب بين البلدين عام .

رابعاً : إن قدرات العراق لا تمكنه من القيام بدور سياسي عبر المنطقة العربية ككل ، ربما باستثناء امكانياته المالية الهائلة المرتبة على القفزة في عائدات النفط منذ عام ، وقد دخل العراق في عملية تنمية واسعة استنفدت الجزء الأكبر من هذه العائدات .

إلا أنه قد تبقى لديه فائض ما تمكن من استخدامه كإداة في سياسته الخارجية بالمنطقة العربية ، ولكن ما تبقى من هذه العائدات لم يكن كافياً لبروز العراق كقوة مالية قادرة على استخدام قدراتها المالية في توجيه سياستها الخارجية . فقدرات العراق لا تمكنه غالباً إلا من القيام بدور اقليمي في منطقة الخليج .

خامساً : يلعب العراق دوراً هاماً في الربط بين منطقتي الخليج ومنطقة القلب العربى في الشام - سوريا الكبرى - وذلك من خلال حدوده الطويلة مع كل من الأردن وسوريا . وهو من خلال تأثيره في أى منهما - نظراً لأهميتها القصوى - يكتسب مكانة ونفوذ متزايدين في العالم العربى ككل .

سادساً : يتميز المجتمع العراقي بتعدد مظاهر الانقسام داخله بين انقسامات دينية وقومية وقبيلية وجهرية وطبقية وسياسية ، وتتقاطع محاور الانقسام هذه لتمثل قياداً هاماً على أداء العراق في مجال السياسة الخارجية ، وخاصة على المستوى الاقليمي . ذلك أن حالة عدم الاستقرار المرتتبة على هذه الانقسامات تضعف من قدرة العراق على الأداء الخارجى الكفء . لذلك فإنه يمكن اعتبار سياسة العراق العربية دالة في درجة كثافة الصراعات الداخلية .

العراق والعالم العربى - :

كان تولى حزب البعث للسلطة في العراق عام ١٩٦٨ متغيراً هاماً انعكس في أداء السياسة الخارجية العراقية

المنظمة كانوا من غير الفلسطينيين ، كان فشل الجبهة في القيام بدور مؤثر على الساحة الفلسطينية لصالح العراق .

وعند منتصف السبعينات كانت المحصلة التي جناها العراق من وراء سياسته هذه محدودة للغاية ، فالتحول اليميني في العالم العربي كان متجزأ ، بينما كانت قوى المعارضة التي حاول العراق الاعتماد عليها عاجزة عن عرقلة ، وتبين قادة العراق أن النجاح في لعب سياسة اقليمية نشطة لن يكون بالتصدي للتيار العام السائد بين الدول العربية وإنما بمحاولة مسابرة ، وكانت الفرصة مواتية عندما اتضح - تدريجياً - أن الاتجاه الجديد للنظام المصري هو الانسحاب المنظم من الساحة العربية ، مما ضلّف الاغراء بالسعي لاحتلال موقع القيادة العالي لدى العراق .

وحاول العراق أن يصوغ سياسة ينهى بها عزله تجاه الدول العربية التي طالما اتهمها بالرجعية وربما بالخيانة في فترة سابقة ، في نفس الوقت الذي يسعى فيه إلى الحفاظ على البريق الراديكالي الذي اكتسبه في الفترة السابقة ، وفي هذا السبيل اتبع العراق سياسة مزوجة على مستويين .

فعل المستوى الأول قلص العراق بشدة من انتقاداته للدول العربية الأخرى تبعاً لطبيعة النظام الاجتماعي السائد فيها فترجع عن استخدام المصطلحات الطبقية في تبرير سياسة العراق الخارجية وزاد من استخدام الحجج المتعلقة بالتضامن العربي خاصة في مواجهة الاخطار الخارجية .

في الوقت الذي احتفظ فيه بتشدده في الأمور المتعلقة بالمسائل القومية خاصة الصراع العربي الاسرائيلي .

أما على المستوى الثاني ، فقد ميز العراق في سياسته العربية بين سياسته تجاه مجموعة دول الخليج والجزيرة العربية ، وبين سياسته تجاه الدول العربية الأخرى وخاصة دول القلب العربي المحيطة بإسرائيل .

فبينما عمل العراق على تهدئة الصراع مع الدول المحافظة في الخليج والجزيرة عبر تسوية خلافات الحدود مع كل من الكويت والعربية السعودية عام ولحد من إيقاف الصلات الدعائية ضد هذه الدول واكتساب ثقته عبر الضغوط التي مارسها على اليمن الجنوبي لسحب قواته من اليمن الشمالي عام .

وفي مقابل ذلك استمر العراق في تصعيد الهجوم على دول القلب العربي خاصة مصر وسوريا مهما اياه

على المستوى الاقليمي . فقد صعد البعث إلى السلطة في ظروف فراغ نسبي لموقع القيادة الاقليمية بعد اهتزاز المكانة المصرية إثر الهزيمة العربية في حرب يونيو وتقلص الدور المصري في المنطقة وخاصة لتخليه بدرجة كبيرة عن طابعه الراديكالي الذي تميز به في الفترة من ١٩٥٥ - ١٩٦٧ .

وحاول العراق مستنداً إلى الايديولوجية القومية لحزب البعث أن يتصدى لهام قيادة المعسكر الراديكالي في العالم العربي . فالبرغم من أن السياسات الداخلية للنظام العراقي الجديد كانت أقل راديكالية من تلك المطبقة في غيره من الدول أعضاء المعسكر الراديكالي العربي ، فقد كان الجناح اليميني في حزب البعث هو المهيمن في الفرع العراقي للحزب . الا أن العراق تبني سياسة خارجية أكثر تشدداً من الاقطار العربية الأخرى .

ولما كانت الاقطار العربية الراديكالية الأخرى - خاصة مصر وسوريا - في موقف دفاعي لم يسمح لها بانتقاد الاداء الداخلي للنظام العراقي ، تمكن العراق من الاحتفاظ ببريق راديكالي متوهج طوال الفترة حتى منتصف السبعينات محاولاً توظيف هذا البريق لصالح تنشيط الدور العراقي على المستوى القومي .

في هذه الفترة عانى العراق من العزلة الاقليمية الشديدة ، فقد تباعدت المسافة بينه وبين النظم العربية المحافظة بسبب انتقاده الدائم لطبيعته الاجتماعية ولعلاقته مع الولايات المتحدة وموقفها المتخاذل من الصراع العربي الاسرائيلي في نفس الوقت الذي انعزل فيه عن الانظمة الراديكالية بسبب خلافه معها حول القضايا المتعلقة بالصراع العربي الاسرائيلي بالإضافة إلى الخلافات العقائدية والحزبية .

في هذه المرحلة حاول العراق أن يعتمد في فاعليته في المجال العربي على التعاون مع قوى غير حكومية ، فاستفاد من قدراته الايديولوجية والمالية في تأسيس عدة منظمات تابعة لحزب البعث في عدد من البلدان العربية ، كما تعاون مع منظمات المعارضة السياسية الراديكالية في كثير من الاقطار العربية وفي هذا السياق نذكر أن العراق حاول أن يوفر لنفسه أداة مستقلة للتأثير على الساحة الفلسطينية في خلال تأسيسه لجبهة التحرير العربية الموالية له في ابريل ، والتي كان تكوينها من جانب العراق عملاً فيه كثير من الاقتتال بسبب بعد العراق عن ساحة الصراع ، وعدم تواجد أعداد كبيرة من الفلسطينيين على أرضه ، حتى أن أغلب أعضاء

بالتفريط في القضية الفلسطينية .

وقد توج العراق هذا التحول الكبير باتفاقية الجزائر التي عقدها مع إيران عام ١٩٧٥ لإنهاء النزاع حول شط العرب بالاستجابة للمطالب الإيرانية مقابل وقف الدعم الإيراني للتمرد الكردي في شمال العراق ، وهو الذي مكن العراق من متابعة تنفيذ سياسته الجديدة متخلصا من المشكلة الكردية باعتبارها أهم مشاكله الداخلية ومتخلصا من ضغوط ومضايقات جاره الشرقي القوي .

وفي هذا السياق كانت زيارة الرئيس السادات للقدس ثم توقيع اتفاقية كامب ديفيد والمعاهدة المصرية الإسرائيلية كلها تمثل فرصة ذهبية للعراق لتعميق سياسته التي بدأ في اتباعها منذ منتصف السبعينات .

فتصاعد الخطر الصهيوني المرتبط على السياسة المصرية من ناحية ، والحاجة لأوسع تضامن عربي للتصدي لهذا الخطر من ناحية ثانية ، والموقف الذي أبدته الدول العربية المحافظة في الخليج وغيره ضد السياسة المصرية من ناحية ثالثة ، كلها عوامل كانت ملائمة للاستمرار في اتباع وتعميق نفس الخط ، مع بعض التعديلات .

فالفترة الفاصلة بين زيارة السادات للقدس ، وانعقاد قمة بغداد العربية الثانية في مارس ١٩٧٩ هي فترة حاسمة في تتبع ودراسة المشروع العراقي في العالم العربي ، فقد انسحب العراق بعد قمة الصمود والتصدى الأولى المنعقدة في طرابلس في نوفمبر ١٩٧٧ من الجبهة الناشئة احتجاجا على قبول بعض أطراف الجبهة - ويقصد سوريا - بالتسوية السلمية على أساس القرار ٢٤٢ ، ثم يعود العراق للقبول بالتسوية السلمية في قمتي بغداد .

وكان العراق بين هاتين القمتين سيتيمر ، مارس قد توصل إلى اتفاق للمصالحة والتحالف فيما عرف بالميثاق القومي مع سوريا وهي المصالحة التي أدت إلى إخراج مؤتمر بغداد الثاني بنجاح شديد دون معارضة عربية لقراراته سوى تلك المعارضة الهامشية من جانب سلطنة عمان والصومال وأصبحت قمة بغداد ومقرراتها رمزا للتصدي العربي لسياسة الصلح مع إسرائيل كما عبر عنها السادات التي انتهت فترة السلام السوري العراقي بعد ذلك ويعود العراق لاتباع سياسته السابقة .

فالعراق الذي كانت له مصلحة هامة في نجاح قمة بغداد كطريق لزيادة مكانته العربية وقيامه بدور قيادي في المنطقة كان مدفوعا للتخفيف من حدة مواقفه الثورية تولد لديه بادرار بأن الاعتدال يمكن له أن يكون أكثر

فعالية من الثورية الأرثوذكسية في التأثير على الاتجاهات والسياسات العربية .

الحرب العراقية الإيرانية - احباط المشروع العراقي :

وكما ارتكز التحول في السياسة العراقية في منتصف السبعينات على الاتفاق الإيراني العراقي في الجزائر فإنه من المفهوم أن يمثل انتصار الثورة الإيرانية في فبراير ضربة للمشروع العراقي . فاهم المكاسب التي جناها العراق من توقيعها اتفاقية الجزائر هي إنهائه للتمرد الكردي دون اضطرابه لتقديم تنازلات داخلية تذكر ، ومن ثم تفرغه لممارسة سياسة خارجية نشطة ، أما بعد سقوط الشاه وقيام النظام الاسلامي الثوري في إيران ، فإن الاستقرار الداخلي في العراق لم يعد مضمونا ولكن ليس تخوفا من الاكراد في هذه المرة ، وإنما خوفا من الشيعة العراقيين الذي يمثلون اغلبيّة بين سكان العراق - حوالي ٥٢٪ - والذين ابدوا استعدادا لقبول دعاية النظام الإيراني الجديد .

في الوقت الذي تصاعدت فيه مصادمات الحدود والحرب الاعلامية مع النظام الثوري في إيران .

ومن بين عدة خيارات للتعامل مع هذا الموقف المستجد اختار العراق أن يشن حربا استباقية ضد إيران مستفيدا من فرصة حالة عدم الاستقرار التي سادت في إيران بعد الثورة ، وتفكك الجيش الإيراني وتدهور العلاقات الاميركية الإيرانية بسبب أزمة الرهائن .

وكانت الخطة العراقية تقوم على شن حرب خاطفة تؤدي إلى تدمير قسم كبير من الجيش الإيراني ، واحتلال مناطق واسعة من إيران تشمل بعض المناطق الهامة وطرق المواصلات الحيوية التي يسهل الدفاع عنها ، ومن ثم إرغام إيران على القبول بتسوية تتلأم المصالح العراقية .

وكان لهذه الخطة في حال نجاحها أن تؤدي إلى تنويع العراق كقوة إقليمية كبرى في الخليج ، ومن ثم تحقيق الهدف الذي عمل العراق من أجله منذ عام ١٩٧٥ . ومنه يجري الانتقال لمرحلة جديدة في السياسة العراقية تعمل على استثمار النصر على الجبهة الإيرانية لتأكيد الدور القيادي للعراق في العالم العربي .

إلا أن المقاومة الإيرانية ثم النجاح الذي أحرزه الإيرانيون في إرغام الجيش العراقي على العودة إلى الأراضي العراقية ، بل واحتلال إيران لبعض أجزاء من الأقاليم العراقية ، ثم دخول البلدين في حرب استنزاف

السياسة العربية للمملكة السعودية

منذ امتدت الموجة الراديكالية في العالم العربي في نهاية الخمسينات لتشمل أقطاراً رئيسية فيه خاصة مصر وسوريا والعراق ، وما تلا ذلك من انقسام العالم العربي بين راديكاليين ومحافظين ، احتلت السعودية مكانها كزعيم للمعسكر المحافظ بالنظر إلى موقعها بالقرب من قلب العالم العربي ، وعدد سكانها الكبير بالنسبة إلى الدول المحافظة الأخرى في المنطقة ، وراثتها المتزايد بسبب مخزون النفط الهائل في باطن أرضها ، وأيضاً بسبب موقعها الهام في العالم الإسلامي حيث تضم أرضها أهم المقدسات الإسلامية في مكة والمدينة . وقد استفادت السعودية من هذا العامل الأخير لتوفير أيديولوجية مضادة للأيديولوجية القومية الراديكالية في المعسكر الآخر ، وليأخذ الصراع شكله كصراع بين أيديولوجية قومية راديكالية علمانية في جانب ، وأيديولوجية إسلامية محافظة في الجانب الآخر . أما المستوى السياسي لهذا الصراع فقد كان صراعاً بين توجه اشتراكي وميل لتحالف مع الاتحاد السوفيتي والعداء للغرب في جانب ، واختيار رأسمالي وتحالف مع الولايات المتحدة والغرب والعداء للسوفييت في جانب آخر .

اتبعت العربية السعودية في عقد المد الراديكالي بين منتصف الخمسينات والستينات سياسة دفاعية في محاولة منها للحد من انتشار النفوذ الراديكالي خاصة بعد أن وصل إلى مواقع شديدة القرب منها في الجزيرة العربية كما أوضحت الثورة اليمنية عام ١٩٦٢ ، إلا أن هذا التكتيك لم يخل من بعض إجراءات هجومية مثل دعم جماعات المعارضة الدينية والجماعات المحافظة في البلدان الراديكالية ، كما حدث مع جماعة الإخوان المسلمين في مصر . وبالرغم من الطابع الدفاعي للسياسة السعودية في هذه المرحلة ، إلا أن هذا لم يمنعها من الوصول إلى مستوى استخدام القوة المسلحة بغرض إحباط التحولات الراديكالية ، كما حدث في حرب اليمن . وفي كل هذا كانت العربية السعودية تلقى تأييداً واسعاً من دول المعسكر الغربي ، وفي مقدمتها الولايات المتحدة . أما بعد هزيمة يونيو ١٩٦٧ ، وما ترتب عليها من إتكسار موجة المد القومي الراديكالي ، فقد أتت للعربية أن تخفف من حدة عدائها للنظم القومية دون أن يتربط على ذلك تخليها عن مواقعها المحافظة ، فقد اتبعت سياسة جديدة حاولت بمقتضاها أن تمارس نوعاً من الاختراق البطيء للعالم العربي وزيادة نفوذها على

مريية ، أدت إلى استنزاف موارد العراق وتعطيل خطط التنمية الاقتصادية فيه ، وإعتماده على الدعم المالي من دول الخليج البترولية الغنية ، ومن ثم إضعاف موقفه في مواجهة هذه الدول التي يبدو أنها ستكون مستفيداً أساسياً من نتائج الحرب - ما لم تطل أراضيها ومواردها - بسبب ما سوف تؤدي إليه من إضعاف أكبر قوتين في المنطقة لفترة طويلة ومن ثم التخلص من طموحاتها للهيمنة والسيادة لفترة مقبلة .

وعلى المستوى الاقليمي أيضاً ، فإنه كانت للحرب العراقية الإيرانية آثار سلبية هامة على المشروع العراقي ، إذ اضطر العراق للاستفادة من كل إمكانية يتيحها أي من الأقطار العربية لمساعدة العراق في الحرب ، بغض النظر عن موقف هذه الدولة من القضايا الأخرى ، خاصة قضية الصراع العربي الإسرائيلي الذي نجح العراق لبعض الوقت - خاصة في قمة بغداد - أن يوظفها لصالح تحقيق مشروعه الاقليمي ، غير أن ضمان استمرار هذه المساعدات كان لا بد وأن يقابله تنازلات من الجانب العراقي لصالح الدول مانحة المساعدة ، ويعد التقارب المصري - العراقي هو أهم التطورات التي حدثت في هذا المجال وأكثرها دلالة ، والتي ارتبط بها قبول العراق لخطط التسوية السلمية المطروحة للصراع العربي الإسرائيلي مثل خطة فاس أو الاتفاق الأردني الفلسطيني بحيث يبدو أن المشروع العربي للعراق في هذه المرحلة يحمل بنداً واحداً هو حشد أكبر قدر من الامكانيات العربية لمساعدة العراق في الحرب ضد إيران .

وقد دخل على السياسة العراقية تجاه الحرب مع إيران في عام ١٩٨٥ تطوران هامين ، الأول هو التصعيد الذي بدأه العراق في أغسطس عندما قام بقصف ميناء خرج أهم موانئه تصدير البترول الإيراني ، وقد شنت الطائرات العراقية خمسين غارة على ميناء خرج حتى قبل منتصف ديسمبر مما أثر بشدة على حجم صادرات النفط الإيرانية ، ويهدف العراق من وراء ذلك إلى تشديد الضغط على إيران لاجبارها على التفاوض لإنهاء الحرب . أما التطوير الثاني فهو ذلك الذي ظهر في القمة الخليجية السادسة في مسقط حيث ظهر لدى الدول الخليجية اتجاه للتقارب مع إيران ، وقد قبل العراق هذا الاتجاه ، ولم يعلق عليه تعليقاتاً سلبية خاصة وأنه غير مصحوب بالحد من الدعم المادي الخليجي للعراق ، فالعراق يقوم بتشديد الضغط على إيران لاجبارها على التفاوض من ناحية ، في الوقت الذي يعمل فيه على توفير بيئة إقليمية مناسبة للتفاوض من ناحية ثانية .

حساب النظم الراديكالية . وفي هذا السياق كان مؤتمر قمة الخرطوم ١٩٦٧ يمثل نقطة تحول هامة . إذ تمكنت العربية السعودية في هذا المؤتمر من اختراق الحاجز الراديكالي والفوز بنتازلات هامة :

١ - كف الراديكاليين وخاصة قيادتهم في مصر عن الحديث عن النظام الرجعي السعودي الذي مصيره إلى زوال ، وعن عمالة هذا النظام للمصالح والجهات المعادية للعالم العربي .

٢ - أتاح الاتفاق على تقديم الدعم العربي لدول المواجهة ، أتاح للعربية السعودية المساهمة ربما لأول مرة منذ عام ١٩٤٨ في الجهاد العربي المضاد لإسرائيل ، ومن ثم أصبح للسعودية نصيب في المساهمة في صياغة السياسة العربية تجاه الصراع العربي الإسرائيلي .

٣ - أنهى مؤتمر قمة الخرطوم حرب اليمن التي استمرت حوالي خمس سنوات ، فقبلت مصر سحب قواتها من اليمن بما يعني ضمنا قبولها بانتقاد تواجدتها السابق هناك ، واعتراها بحق السعودية في ممارسة النفوذ في الجزيرة العربية .

لقد ساد بعد الهزيمة مفهوم التضامن العربي يتضمن القبول بقدر واسع من التفاوتات بين طبيعة وشكل النظم السياسية المختلفة في مقابل الاستفادة من كل الجهود ضد إسرائيل ، وأتاح هذا المفهوم للعربية السعودية أن تحتل مكانا بارزا في الصف العربي بالنظر إلى قوتها البترولية التي تجعل لها وزنا دوليا هاما ، وكذلك بالنظر إلى إمكانياتها المالية التي كانت دول المواجهة ، في حاجة إليها . لقد أسفرت هذه المرحلة ، عن الانتصار العربي المحدود في حرب أكتوبر ، والذي ساهمت فيه السعودية سواء بشكل غير مباشر من خلال دعمها لدول المواجهة ، أو بشكل مباشر من خلال قيادتها للحظر النفطي الذي فرض على الدول المؤيدة لإسرائيل ، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية ، وهو ما ترتب عليه تدعيم مكانة العربية السعودية في المنطقة .

وأسفر الحظر النفطي الذي صاحب حرب أكتوبر عن ارتفاع كبير في أسعار النفط ، وهو الذي أدى إلى بروز العربية السعودية كقوة اقتصادية لديها فائض مالي كبير في منطقة لديها قدر هائل لتمويل التنمية ورفع معدلات الاستهلاك ، مما جعل دول المنطقة تنظر إلى السعودية باهتمام متزايد راجية كسب ودها طمعا في نصيب من ثروتها . أما السعودية ، فانها من ناحيتها حاولت الاستفادة من هذا التوجه لتحقيق مكاسب سياسية

تتعلق بزيادة نفوذها في المنطقة من ناحية ، وبإعادة صياغة التوجهات الاجتماعية والسياسية لدول المنطقة لتقليص النفوذ الراديكالي فيها تدريجيا من ناحية أخرى ، وهي المهمة التي استطاعت السعودية أن تحققها بنجاح ملحوظ ، خاصة وأن الجهد السعودي في هذا المجال قد ارتبط بنضج التحولات الاجتماعية في بعض الدول الراديكالية - خاصة في مصر الخصم اللدود السابق للسعودية لاستقبال مثل هذه التحولات .

كان لمجموع هذه العملية أن تغذي في التحليل الأخير الطموحات السعودية للعب دور أكبر في المنطقة ، وخاصة في علاقة ذلك بتقليص النفوذ الاقليمي لمصر منذ هزيمة يونيو ، وميل مصر للانسحاب من المنطقة وترجعها عن ممارسة سياسية اقليمية نشطة ، وهو ما ظهر قبل حرب ١٩٧٣ في الانسحاب المصري من اليمن ، وبعدها في تراجع مصر عن القيام بدور نشيط في الأزمة اللبنانية ، واعترافها بدلا من ذلك بالدور السوري فيها من خلال مشاركتها في اسباب الشرعية العربية على التدخل السوري في لبنان .

ويلاحظ ان العربية السعودية ساهمت في الحالتين في اخراج الحدث ، ففي الحالة الأولى كانت السعودية هي الطرف الاقليمي الأول المستفيد من الانسحاب المصري من اليمن ، أما في الحالة الثانية فقد شاركت السعودية مصر في اضعاف الشرعية على السلوك السوري تجاه لبنان حيث كانت الرياض مقرا لاجتماع القمة السداسي الذي جرى فيه الاتفاق على تكوين قوة الردع العربية التي شاركت فيها قوات عربية رمزية - بينها قوات سعودية - للتواجد الى جانب القوات السورية في لبنان .

لقد كانت المشاركة السعودية في الجهود المبذولة لمحاورة الأزمة اللبنانية عام ١٩٧٦ تدشيناً لمرحلة جديدة في السياسة السعودية تجاه المنطقة ، وهي المرحلة التي أصبح فيها لراى السعودية قيمته التي تعترف بها كل الأطراف عند معالجة الأوضاع العربية . وأصبحت السعودية طرفا له القدرة على التقريب بين الأطراف العربية المتنازعة كما حدث في هذه المرحلة بين مصر وسوريا ، بل وأصبح لدى السعودية الاستعداد للمساهمة في فرض التصورات والحلول التي تراها مناسبة في جهات بعيدة عن العالم العربي كما حدث عندما شاركت في تشكيل قوة الردع العربية في لبنان . وهو ما يعكس انتقال السعودية لمرحلة أصبحت فيها أكثر استعدادا للتورط في شؤون العالم العربي .

نستطيع اذن ان نعتبر ان كلا من مؤتمر القمة العربى فى الخرطوم ١٩٦٧ والقمة السادسة فى الرياض ١٩٦٧ علامتان هامتان على طريق توسيع الدور السعودى فى السياسة العربية . ففى قمة الخرطوم اتبع للسعودية ان تلعب دورا فى مجال الصراع العربى الاسرائيلى ، وهو الدور الذى اكدته بقيادتها للحظر النفطى الذى صاحب حرب اكتوبر . اما فى قمة الرياض فقد اتبع للعربية السعودية ان تقوم بدور ليس فقط فى ادارة العلاقات العربية كما حدث فى معالجتها للامنة فى العلاقات المصرية السورية ، بل وايضا فى صياغة مستقبل بعض الاقطار العربية كما يبين دورها فى لبنان . ومن المهم الاشارة الى ان الدور السعودى فى لبنان لم يكن فقط تعبيرا عن طموح سعودى للقيام بدور اكبر فى المنطقة ، وإنما ايضا تعبيرا عن وجود قاعدة اجتماعية وسياسية مؤيدة للدور السعودى ، فبينما كانت السعودية تلقى تأييد فئات المسلمين السنة بسبب الطابع الطائفى للنظام السياسى فى لبنان وللأزمة اللبنانية ، خاصة بعد انسحاب مصر وتراجعها عن التزامها تجاه سنة لبنان وهو الدور الذى قامت به قبل ذلك ، فان الدور السعودى من الناحية الاجتماعية والسياسية كان موضع ترحيب التيارات المحافظة المختلفة فى لبنان بغض النظر عن انتمائها الطائفى .

إن خطورة التطورات التى لحقت بالسياسة السعودية منذ ١٩٦٧ هى نفسها مصدر أهميتها ، ان أصبح على العربية السعودية ان تتعامل مع كافة مشكلات العالم العربى بعد ان برزت كقوة اقليمية اساسية ، ومصدر الخطوة هنا هو ان السعودية رغم مكانتها الاقليمية لا تبدو قادرة على توفير شروط مواجهة المشكلات العربية بنجاح ، مما قد يؤدى بها الى الوقوع فى العرج الناتج عن العجز واضعاف امكانية توسيع الدور السعودى فى المنطقة .

ويمكن ان نقسم الفترة منذ عام ١٩٦٧ فيما يتعلق بالسياسة العربية للمملكة السعودية الى اربع مراحل :

اولا : المرحلة ١٩٦٧ - ١٩٧٣ :

تميزت هذه المرحلة بتوفر اجماع اجرائى عربى بغرض توفير شروط المواجهة العربية مع اسرائيل دون الاتفاق على الاهداف النهائية لهذه المواجهة ، وقد مارست السعودية دورها فى هذه المرحلة من خلال الدعم المالى لدول المواجهة ثم من خلال حظر تصدير النفط فى اثناء الحرب .

وشهدت هذه المرحلة ايضا زيادة الاهتمام السعودى بمنطقة الخليج ، فاذا كانت السعودية لم تكف ابدا عن الاهتمام بهذه المنطقة كاولوية اساسية ، فان الانسحاب البريطانى من الخليج فى نهاية الستينات قد اثار التنافس بين الدول الكبيرة فى الخليج ايران والعراق والسعودية للقيام بدور القوة الاقليمية الكبرى فيه عبر ملء الفراغ الناتج عن الانسحاب البريطانى . وبينما اعتمدت ايران فى هذه المنافسة على قوتها العسكرية والسكانية الكبيرة ، وكذلك على توظيف بعض الادعاءات بحقوق تاريخية لها فى المنطقة ، اعتمد العراق على قوته السكانية والعسكرية الصاعدة موظفا الايديولوجية القومية لحزب البعث الحاكم . اما بالنسبة للسعودية فان التشابه فى مستوى التطور الاقتصادى والاجتماعى ، وكذلك التشابه فى نظم الحكم والتوجهات السياسية والاجتماعية مع الدول العربية الاخرى فى الخليج قد اتاح لها توظيف قوتها النسبية الاقتصادية والعسكرية والسكانية لتحقيق مكانة متميزة بين هذه الدول . ومنذ بداية السبعينات اهتمت السعودية بتسوية منازعات الحدود بينها وبين امارات الخليج ، كما شجعت قيام دولة الامارات العربية المتحدة فى نهاية عام ١٩٧٠ ، وحاولت توسيعها لتضم اليها كلا من قطر والبحرين . وكان غرض السعودية من ذلك هو تمكين الامارات من التصدى للأطماع الاجنبية خاصة الايرانية ، وكذلك توفير مناخ ملائم لاحتواء الخلافات بين دول الاقليم بما يقلل فرص التدخل الاجنبى فيه ، بالإضافة الى خلق اطار مناسب لتسهيل التعاون بين السعودية وامارات الخليج .

ثانيا : المرحلة ١٩٧٣ - ١٩٧٧ :

فى هذه المرحلة تفكك الاجماع الاجرائى العربى على اثر ائتلاف مصر وسوريا خليجى اكتوبر على طريقة استثمار نتائج الحرب وانقسم العالم العربى بخصوص هذه القضية الى معسكرين احدهما متشدد بقيادة سوريا والآخر معتدل بقيادة مصر . اما العربية السعودية فانها لم تورط نفسها فى تبني موقف اى من الطرفين ، وإن كانت اقرب - تبعا لعدد من الاعتبارات الى الفريق المعتدل . فقد أثرت السعودية ان تقوم بدور العامل المهدئ للصراعات العربية اوبدور ضابط الحركة الذى يسعى لعدم تفجر الصراع بين المعسكرين ، وهو ما يبينه السلوك السعودى للتقريب بين مصر وسوريا عام ١٩٧٦ . وفى هذه المرحلة تمكنت السعودية من الفوز بجد الاطراف الاساسية المختلفة

على هذا خلو موقع قيادة معسكر المعتدلين ، فاضطرت السعودية الى التقدم لشغل هذا الموقع ، وهو ما فرض عليها القبول بقدر من التوتر في علاقاتها بأطراف المعسكر الراديكالي .

ويلاحظ ان السعودية ترددت في اداء ذلك الدور طوال الفترة ١٩٧٧ - ويبدو ان هذا التردد كان يمثل جانبا من الارتباك الذى اصاب العالم العربى في اعقاب التحول العميق في السياسة المصرية . ولكن في عام ١٩٨١ تقدمت السعودية الى مجلس التعاون الخليجى المؤسس حديثا بالمبادرة التى عرفت وقتها باسم مشروع الأمير فهد للسلام في الشرق الأوسط . وبعد ان حازت المبادرة السعودية على تأييد دول الخليج في قمتهم المنعقدة في ١١ نوفمبر ١٩٨١ ، ادرجت المبادرة السعودية على جدول أعمال قمة فاس العربية المنعقدة في ٢٥ نوفمبر ١٩٨١ . غير ان المشروع السعودى لم يتمكن من الفوز بالتأييد العربى نتيجة لمعارضة اطراف جبهة الصمود والتصوى له وكانت هذه اول مواجهة مكشوفة بين العربية السعودية وفريق المتشددين العرب الذى نجح في هزيمة المشروع السعودى غير ان الحصيلة كانت مؤسفة اذ تعطلت اعمال القمة العربية يوم بدئها بسبب الخلاف الناشب حول المشروع السعودى الذى كان عليه ان ينتظر عاما آخر حتى انعقاد القمة العربية مرة اخرى في فاس في سبتمبر ١٩٨٢ في اعقاب كارثة الغزو العربى لمشروعها بعد ادخال بعض التعديلات عليه .

لقد كان هذا انذارا للسعودية بعدم الخوض كثيرا في اتجاه التصدى لقيادة المعتدلين العرب ، وتجسيدا للمأزق الذى وقعت فيه السعودية منذ خروج مصر من العالم العربى بعد توقيع اتفاقات كامب ديفيد ، فبينما اتاح ذلك للسعودية التخلص من اهم منافسيها في قيادة العالم العربى . فانه اوقعها في حرج التصدى لمهام قيادة تيار الاعتدال العربى وهى المهمة التى كانت مصر تقوم بها قبل ذلك .

في هذه المرحلة ايضا اكتسبت جبهة الخليج بالنسبة للسياسة السعودية اهمية اضافية وذلك بمناسبة انتصار الثورة الاسلامية في ايران ، ثم نشوب الحرب العراقية الايرانية . فقد اثارت الثورة الايرانية بعض مظاهر عدم الاستقرار في الخليج مما دفع السعودية لزيادة اهتمامها بأمن الخليج كجزء لا يتجزأ من أمنها . وكان نشوب الحرب العراقية الايرانية - برغم ما يتضمنه من مخاطر . فرصة مواتية لكى تتقدم

التي حاولت ان تجتذب السعودية الى جانبها ، او على الأقل اقناعها بعدم الاندفاع في تأييد الجانب الآخر .

وقد وفر هذا الوضع للسعودية ميزات هامة اذ جنبتها تقدم مصر الحديث على طريق التسوية تحمل تكلفة قيادة معسكر معتدلين ، وفي الوقت الذى كانت المملكة تشجع فيه مصر على الخوض في هذا الطريق الذى كان ربما يمثل قناة سعودية ، او على الأقل كنوع من التجريب لاحدى الطرق المحتملة لتسوية الصراع العربى الاسرائيلى ، فانها كانت تلجم مصر عن الاندفاع بمزيد من الجراة في هذا الطريق بما يعطل القدرة السعودية على القيام بدور الضابط للحركة العربية . فالتحرك المصرى المتأنى على طريق التسوية يمكن السعودية من اداء الدور الذى رسمته لنفسها دون مشقة كبيرة .

في هذه المرحلة استندت العربية السعودية الى الفائض المالى الكبير الذى تجمع لديها نتيجة ارتفاع اسعار النفط في مد نفوذها الاقتصادى ومن خلاله نفوذها السياسى الى المنطقة العربية . فقد اضافت الفواض المالية للسعودية اداة هامة لصنع سياستها الخارجية تمكنت من خلالها من نسج شبكة واسعة من المصالح الاقتصادية تربط السعودية بدول العالم العربى الاخرى . الاخطر من هذا ان السعودية قد وضعت هذه الاداة لتحفيز عمليات التحول الاجتماعى التى كانت قد بدأت في بعض البلدان الراديكالية ، ودفعها الى التخل نهائيا اوجزيا عن راديكاليته . كما حدث مع مصر كمثال .

ثالثا : المرحلة ١٩٧٨ - ١٩٨٢ :

ادت زيارة الرئيس السادات للقدس في نوفمبر ١٩٧٧ ، ثم توقيع اتفاقات كامب ديفيد في سبتمبر ١٩٧٨ الى اتساع الشقة بين معسكرى المعتدلين والمتشددين العرب ، اوبعبارة اكثر دقة بين مصر ومعسكر المتشددين العرب بعد ان تعرض معسكر المعتدلين الى الانقسام بعد خروج مصر منه نتيجة لاندفاعها على طريق التسوية مسافة ابعد من تلك التى كانت اطراف معسكر الاعتدال الاخرى مستعدة لقطعها .

لقد ادى هذا الموقف الى تعطل الدور السعودى كضابط للحركة العربية بعد ان ادى السلوك المصرى الى استحالة استمرارها في القيام بهذا الدور الذى يتطلب وجود حدود معينة لا يستطيع اى من المعسكرين تجاوزها ، وهو ما تجاوزته مصر بكل الغايبس ، وترتب

المتشددين والمعتدلين العرب ، يساعدها على ذلك ان مصر قد عادت لقيادة فريق المعتدلين العرب وهى العودة التى بلغت ذروتها فى رعاية مصر لاتفاق الاردنى الفلسطينى .

ان عودة مصر لممارسة دورها فى قيادة معسكر المعتدلين العرب يطرح من جديد قضية عودة مصر للعالم العربى من زاوية الموقف السعودى منها ، اذ تشير بعض الدلائل الى المعارضة السعودية لعودة مصر الى العالم العربى . وفى هذا السياق يمكن ان تقدم بعض التفسيرات ، وأول ما يرد الى الذهن فى هذا المجال التفسير الخاص بحرص السعودية على استبعاد اهم منافسيها الاقليميين كنزوح من الحرص على المكانة التى احتلتها فى المنطقة منذ غياب مصر . ويقوم هذا التفسير على اعطاء اهمية كبيرة للخبرة التاريخية السعودية فى العقد الممتد بين منتصف الخمسينات ومنتصف الستينات ، حيث واجهت السعودية مشكلات عديدة بسبب الدور المصرى فى المنطقة ، وهذه الخبرة قد تكون لها روايتها لدى صانعى القرار فى المملكة .

غير ان الافتراض المضمن فى هذا التفسير والخاص بالآثر السلبى لعودة مصر على الدور السعودى هو افتراض غير صحيح بالضرورة ، خاصة وان مصر برغم غيابها عن مؤسسات النظام العربى ما زالت تمارس دورا هاما فى المنطقة . بل ان هذا الدور يتجه للتعاظم منذ تولى الرئيس مبارك حكم مصر . فعناصر القوى العربية قد اصبحت مقسمة بين اكثر من طرف من اطراف النظام ، بحيث يصعب ان يكون الدور الذى يؤديه احد الاطراف على حساب الاطراف الاخرى الا اذا ارتبط ذلك بزيادة عناصر قوته الذاتية ، وهو ما لا يبدو ان مصر المثقلة بالهموم قادرة على الوصول اليه فى زمن قريب .

ايضا فان مصر الراغبة فى العودة للعالم العربى ليست هى مصر التى ازعجت العربية السعودية فى الخمسينات والستينات وذلك بعد التحولات العميقة التى شهدتها مصر على مختلف المستويات فى العقد الاخير ، والتى ساهمت السعودية نفسها فى حدوثها . وعلى هذا فانه لا يوجد ما يبرر مخاوف السعودية تجاه عودة مصر للعالم العربى . ومن ثم فان هذا التفسير برغم وجاهته التى تبدو للوهلة الاولى ليس مقنعا بالقدر الكاف بسبب استناده الى العوامل النفسية المرتبطة بصانع القرار السعودى دون ان يأخذ فى الاعتبار الهيكل الفعلى لتوزيع القوى فى المنطقة ، وكذلك

العربية السعودية خطوة اضافية الى الامام باعلان تأسيس مجلس التعاون الخليجى فى مايو ١٩٨١ ، مستفيدة من ذلك من انشغال كل من ايران والعراق بالحرب بينهما مما اضعف مقدرتها على معارضة هذا التطور الذى اتاح للسعودية فرصة بناء مؤسسة للنظام الاقليمى العربى فى الخليج تكون لها فيها اليد الطولى بعد استبعاد العراق وايران منها . وهذا يعنى ان نشوب الحرب العراقية الايرانية كان ظرفا ملائما لتحقيق الطموحات السعودية فى الخليج ، فهى من ناحية تؤدى الى الحد من الطموحات الايرانية سواء فى التوسع فى المنطقة او نشر مبادئها الثورية فيها . ومن ناحية اخرى فانها تؤدى الى اضعاف كل من الطرفين - العراق وايران - لفترة تتمكن خلالها السعودية من تدعيم مركزها فى المنطقة . ويرغم دعواتها المتكررة لوقف الحرب ، فقد اخذت السعودية منذ اللحظة الاولى لنشوب القتال جانب العراق . وقدمت له مساعدات كبيرة كان لها اثر هام على ادائه فى الحرب .

المرحلة الرابعة : منذ ١٩٨٣ .

ان مرور كثير من الوقت منذ فوز المشروع السعودى بالتأييد العربى دون ان يسفر التحرك العربى الذى تم تخطيطه على اساسه عن شئ ايجابى ، ربما يكون قد اثبت للسعودية عدم جدوى الدخول فى معارك مكشوفة مع اطراف المعسكر الراديكالى حول مشروعات للسلام تفقروا الى القوة الضرورية لتحويلها الى واقع ، ولا تؤدى الا الى اهراج السعودية ، وبيان حدود قدراتها . والارجح ان هذه التجربة قد دفعت السعودية للكف عن محاولة التقدم بمشروعات او مبادرات جديدة لتسوية الصراع العربى الاسرائيلى ، كما قلصت دورها كزعيم لفريق المعتدلين العرب لصالح العودة مرة اخرى للقيام بدور الضابط للعلاقات بين الفريقين . ظهر هذا فى احجام السعودية عن اعلان تأييدها العمل لاتفاق الاردنى الفلسطينى الذى تم التوصل اليه فى فبراير ١٩٨٥ برعاية مصرية . وبرغم ان السعودية فى تحركاتها لم تظهر معارضتها لاتفاق ، إلا انها فى القمة العربية فى الدار البيضاء فى اغسطس ١٩٨٥ تزعمت الفريق الداعى الى عدم اضافة الشرعية العربية عليه وذلك لصالح ما أسمته القمة تنقية الاجواء العربية . وهى المهمة التى لعبت فيها السعودية دورا بارزا عندما نجحت وساطتها فى تحقيق تقارب اردنى سورى .

بهذا تكون السعودية قد عادت لممارسة الدور الذى كانت تلعبه قبل عام ١٩٧٨ فى ضبط العلاقة بين

السياسات الفعلية التي تتبعها الأطراف المختلفة .

في مقابل ذلك فإن من يتصدى لتفسير الموقف السعودي تجاه مصر ، عليه ان يلاحظ ان تصلب السعودية ضد عودة مصر ليس قويا كما يصوره التفسير السابق ، وهو ما يتبينه ملاحظة الموقف السعودي من عودة مصر لمنظمة المؤتمر الاسلامي في يناير ١٩٨٤ . وكذلك موقف السعودية من الدول العربية التي تحتفظ بعلاقات رسمية او فعلية مع مصر . ومن بينهم بعض حلفاء السعودية المقربين فالأرجح ان العربية السعودية ترى ان عودة مصر خاصة اذا جاء ذلك بدعم منها سيفرض عليها تحمل عداء الدول الراديكالية ، وبالذات سوريا التي تعتبر ان عودة مصر محملة باتفاقات كامب ديفيد سيؤدى الى تقوية فريق المعتدلين العرب .

من ناحية اخرى فإن عودة مصر الى قيادة اطراف معسكر الاعتدال بشكل كامل سيزيد من اتساع الهوة بين فريقى المعتدلين والمتشددين العرب ، وبالتالي فإنه يؤدى الى زيادة تعقيد مهمة السياسة السعودية في ضبط العلاقة بين الفريقين ودون ان يؤدى بالضرورة الى زيادة فرص تحقيق تقدم على طريق تسوية الصراع العربي الاسرائيلي ، وهو ما قد يضطر المملكة لحظلات الصراع الحرجة الى التبنى الصريح لموقف اى من الفريقين بما يكسبها عداة الفريق الآخر ، وعلى هذا فإن قبول السعودية بعودة مصر من الأرجح الا يتم الا على اساس تخلي الأخيرة عن جانب من التزاماتها تجاه اسرائيل بما يؤدى الى تخفيف معارضة المتشددين لتلك العودة .

فالسعودية تتمسك باتباع دور الضابط للعلاقات العربية لأنه يحقق لها عددا من المزايا :

اولا : يجنبها الدخول في مواجهات سياسية حادة قد تمتد الى داخل السعودية ذاتها .

وثانيا : فإن هذه الطريقة تجنب السعودية التصدى لمهام قيادة اى من الفريقين مما لا يفرض عليها تحمل نتائج الفشل الذى قد يعنى به الفريق الذى قد تتحاذى اليه ، خاصة وأنه لا يبدو في الأفق ان هناك امكانية لنجاح اى من البديلين المتنافسين .

ثالثا : ان القرارات السعودية المالية اساسا لا توفر لها القوة اللازمة للتمسك بأحد البدائل المطروحة ومساندته حتى تتمكن من فرضه في الواقع .

رابعا : تمكنت السعودية من خلال شبكة العلاقات والمصالح التي تربطها بالاطراف المختلفة في العالم

العربي من اكتساب مكانة هامة تضعها في مصاف الدول المؤثرة في سياسات المنطقة في نفس الوقت الذى تحظى فيه بحرص الآخرين - بما فيهم المختلفين معها - على الحفاظ على علاقات طيبة بها . وهى بذلك تضرب مثلا في الزعامة الاقليمية لم تعرفه المنطقة من قبل اذ ارتبط الدور المؤثر لدولة معينة في المنطقة باكتسابها لعداء شديد من جانب خصومها . وهو ما يتبينه متابعة السياسة العربية في الخمسينات والستينات ، كما يبينه النموذج السوري في هذه المرحلة .

اما في الخليج فقد شهدت السياسة السعودية في هذه المرحلة تطورا هاما تمثل في اضافة قدر اكبر من الجدية على الدعوة السعودية لوقف الحرب العراقية الايرانية . ظهر ذلك في الزيادة التي قام بها وزير الخارجية السعودي الى طهران في يونيو ١٩٨٥ . ثم في البيان المتوازن الصادر عن قمة مجلس التعاون الخليجي في نوفمبر ، واخيرا في الزيارة التي قام بها وزير خارجية ايران الى الرياض في ديسمبر . ويبدو ان ذلك التطور قد حدث في علاقته بتوقف الحرب العراقية الايرانية عن ان تكون مفيدة للسعودية بعد ان تمكنت من تثبيت اركان مجلس التعاون الخليجي ، بل وباحتمال امتداد اثار الحرب لتؤثر سلبيا على مصالح السعودية ودول الخليج الاخرى الاعضاء معها في مجلس التعاون الخليجي وخاصة في تأثيرها على حرية الملاحة في الخليج . ولكن يلاحظ ان تطور الموقف السعودي لم يرتبط بتوقفها عن تقديم الدعم للعراق وذلك بعد ان اصبح صمود العراق في الحرب يمثل اهمية حاسمة لاستقرار الخليج .

٤ - السياسة العربية لليبيا

تواجه دراسة السياسة الليبية على المستوى العالمى او الاقليمى - مشكلات هامة تتعلق بصعوبة فهمها استنادا الى ما يمكن اعتباره مصلحة وطنية لليبيا . ذلك ان مد خطوط مستقيمة تبدأ من المصالح الليبية في التنمية الاقتصادية والأمن الوطنى - وهى اهم ما تحرص الدول المختلفة على تحقيقه من مصالح - لا تصل بنا عادة الى السياسات التي يلتزم بها نظام القذافي . فاذا كانت ليبيا لم تواجه بعد مشكلات حادة فيما يتعلق بقضايا التنمية والأمن ، فإن هذا لا يعنى بالضرورة ان الاختيارات الليبية كانت دائما الأكثر ملاءمة لتحقيق مصالحها . ففي عقد السبعينات حقق الاقتصاد الليبي نموا سلبيا قدره ٢,٩٪ ، محتلا المكانة الرابعة بين اسوأ الاقتصادات الافريقية بعد انجولا وموزمبيق وتشاد . غير ان العائدات الهائلة من النفط

والفارق بين التجريبتين يتعلق من ناحية بالفارق في الأثر الشخصي لكل من الرئيسين عبد الناصر والقذافي حيث يؤدي كل منهما الدور الأساسي في توجيه سياسة بلاده . ومن ناحية أخرى فإن الفارق بين البيئة الداخلية والخارجية في كل من التجريبتين له أثر حاسم في توجيه سياستها .

فموقع مصر في قلب الوطن العربي يجعلها مركزاً أو على الأقل طرفاً في الجانب الأكبر من التفاعلات بين الدول العربية ، ساعداً على هذا ثقلها السكاني والثقافي والصناعي والعسكري بالمقارنة بالدول الأخرى في المنطقة . بالإضافة إلى ذلك ، فإن موقع مصر المجاور لإسرائيل ، ودخولها في عدة مواجهات مسلحة معها ، أتاح لها أن تكتسب أسباباً جديدة لزيادة مكانتها في المنطقة باعتبارها طرفاً مباشراً في الصراع العربي الإسرائيلي .

من ناحية أخرى ، فإن صعود الراديكالية الناصرية في مصر كان جزءاً من صعود راديكالي عام في العالم العربي ، حيث التقت عدة دول عربية مع مصر في توجهاتها القومية المعادية للإمبريالية وإسرائيل ، ول اختياراتها الاجتماعية الراديكالية ، بحيث لم يكن الأداء السياسي الناصري غريباً عن الأداء العام لجانب هام من النظم العربية ، وقد جعل هذا من السياسة العربية لمصر الناصرية موضوعاً قابلاً للنهم والتحليل ، ومن ثم كان لها طابعها المنطقي .

على عكس ذلك كان الحال بالنسبة لليبيا التي كان صعود الراديكالية فيها - مصحوباً باتجاه عكسي في الأداء الخارجي للنظم العربية عموماً والراديكالية منها خصوصاً ، بحيث بدت السياسة الليبية نشاطاً في الأداء العربي العام ، وبالتالي فإنه كان من الصعب على ليبيا أن تجد لها حليفاً أكيدا بين الدول العربية ، فاعلمت الدول العربية هو خصم لليبيا بهذه الدرجة أو تلك .

من جانب ثالث فإن موقع ليبيا الجغرافي من ناحية ، وامكاناتها الاقتصادية الكبيرة من ناحية ثانية لا تضم قيوداً هامة على السياسة الخارجية الليبية . فالدول المجاورة لليبيا قد تكون أضعف أو أقوى منها ، ولكنها على أي الأحوال ليست لديها نوايا عدوانية أو توسعية تجاهها . فعلى ضوء الصراع المصري الليبي الذي أخذ شكل الصدام العسكري في عام ١٩٧٧ لم تكن مصر من جانبيها تستهدف أكثر من معاقبة النظام الليبي الذي يابر بالقيام ببعض الأعمال العدوانية ضدها ، ولم يثبت حتى الآن أن لمصر نوايا تتعلق بإسقاط النظام

الليبي تمنع - في المدى القصير - ظهور هذا التدهور في شكل أزمة اقتصادية خانقة ، وإن كانت لا تضمن من ذلك في المدى المتوسط أو الطويل . أما على مستوى الأمن الوطني ، فإنه لا يبدو أن هناك أخطاراً خارجية هامة تهدد الوحدة والتكامل الوطني لليبيا ، أو تهدد استمرار النظم السياسي الليبي غير أن العداء الحاد الذي تبديه قوى اقليمية ودولية عديدة تجاه النظام الليبي من الممكن أن يتحول تحت شروط معينة إلى خطر مباشر يمثل تهديداً للأمن الليبي ، وليست ببعيدة عن ذاكرتنا الصدامات العسكرية التي وقعت بين ليبيا ومصر في منطقة الحدود بينهما في صيف عام ١٩٧٧ والتي تمكنت خلالها القوات العسكرية المصرية من اجتياز الحدود الليبية . وكذلك الحركة الجوية بين طائرات أمريكية وأخرى ليبية فوق خليج سرت في صيف ١٩٨١ والتي أسقطت فيها طائرتان ليبيتان . بالمقابل ، فإنه يمكن القول أن ليبيا تضحي بالأداء الأمثل باتجاه تحقيق هذه المصالح ، يفرض التمكن من تحقيق مصالح أخرى . غير أنه لا يمكننا بالضبط تعيين المصالح التي من الممكن أن تكون السياسة الليبية قد حققتها من وراء سياستها هذه .

إن المصلحة الوطنية مفهوم متلازم مع مفهوم النخبة الحاكمة ، فالأخيرة هي التي تتولى تحديد الأهداف التي تسعى الدول إلى تحقيقها ، كما تختار الطريقة التي يمكن بها تحقيق هذه الأهداف . وعلى هذا فإن النخبة الحاكمة الليبية قد لا ترى أهداف الأمن والتنمية مطابقة لمفهوم المصلحة الوطنية ، أو أنها قد تختار لتحقيقها وسائل لا تقود إليها . وقد يكون من المفيد الرجوع إلى أيديولوجيا النخبة الحاكمة في ليبيا للتعرف على أولويات القيادة الليبية ووسائل تحقيقها . فالكتاب الأخضر الذي يمثل الوثيقة الأيديولوجية الأساسية في ليبيا هو طبعة معدلة من الأيديولوجية الناصرية . وفيها تمثل الأهداف الوحدة القومية ومعاداة الإمبريالية والصهيونية موقفاً رئيسياً . غير أنه من الملاحظ أن هناك فرقاً واضحاً بين أداء السياسة الخارجية الليبية وتلك المصرية في عهد الرئيس جمال عبد الناصر . وهو الفارق الذي يجعل السياسة الليبية تبدو أقل عقلانية من مثيلتها المصرية . فلم يخرج علينا أي ياحث أو مسئول ليصف السياسة الناصرية بأنها سياسة (مجنونة) كما حدث أكثر من مرة في وصف الناصرة الليبية ، فقد كان هناك قدر أكبر من الترابط والانسجام يمكن العثور عليه بين أهداف السياسة المصرية ووسائلها في عهد الرئيس ناصر .

السياسة الاقليمية لليبية :

تتسم اهداف السياسة الليبية ودوائر اهتمامها عن نطاق العالم العربى ، فى نفس الوقت الذى لا يمكن فيه فصل سياستها العربية عن تلك غير العربية . ويطبق لما يصرح به القادة الليبيون والجهات الرسمية فى ليبيا فانه يمكن وضع اهداف السياسة الليبية الاقليمية على النحو التالى :

١ - العمل على صعيد القضية الفلسطينية ، فليبيا هى الدولة العربية الوحيدة التى لا تزال تتمسك الى اليوم بالاهداف الاصلية للعرب فى صراعهم ضد اسرائيل فهى تدعو الى تصفية الكيان الصهيونى . فليبيا لم تعلن فى اى وقت قبولها لجهود التسوية ايا كان نوعها ، كما لم تقبل القرار ٢٤٢ او غيره من القرارات الدولية التى تتخذ اساسا لعملية التسوية .

٢ - تحقيق الوحدة العربية . وتعد ليبيا برغم قصر الفترة التى تبنت فيها اتجاها وحدويا اى منذ قيام ثورة الفاتح من سبتمبر ١٩٦٩ اكثر الدول العربية دخولا فى محاولات وتجارب للوحدة فقد شاركت فى اعلان طرابلس مع كل من مصر والسودان وسوريا ، وكانت طرفا فى اتحاد الجمهوريات العربية ١٩٧١ ، أعقبت ذلك محاولتها الوحدة الاندماجية مع مصر ١٩٧٢ والوحدة مع تونس ١٩٧٥ ، وسوريا ١٩٨٠ ، وأخيرا الاتحاد مع المغرب تحت اسم الاتحاد العربى الافريقى .

٣ - محاربة الامبريالية . وليبيا لا تقصر نطاق تلك الحرب على المنطقة العربية وانما تمدد الى بقاع متعددة فى العالم فى شرق اسيا واوروبا وامريكا اللاتينية .

٤ - معارضة النظم العربية المحافظة بهدف محاصرة نفوذها كحد ادنى وصولا الى تغييرها كحد الاقصى وان كان هذا الهدف يلحق به الشك بعد ارتباط ليبيا مع المغرب فى الاتحاد العربى الافريقى منذ اغسطس ١٩٨٤ ، كما ان هذا الاتحاد ذاته يشكك فى مصداقية الاهداف الليبية تجاه الصراع العربى الاسرائيلى بسبب موقف المغرب المعروف من قضية فلسطين .

٥ - زيادة النفوذ الاقليمى لليبيا وهذا هدف مطلوب لذاته ، كما انه من ناحية اخرى يعد اداة لتحقيق الاهداف الليبية الاخرى .

اما عن دوائر النشاط الاقليمى لليبيا فانه يمكن تقسيمها الى ثلاث مناطق اساسية :

اولا : المشرق العربى وتضم اسيا العربية بالاضافة الى

الليبي او باطماع فى الاراضى الليبية ، بالاضافة الى ذلك فان مصر لديها من المشكلات ما يمثل قيودا هامة على حركتها ، والتي تمنعها من الرد بحرية كاملة على الاستفزازات الليبية .

اما امكانيات ليبيا الاقتصادية الكبيرة ، فانهما يتيح لها ان تدعم وسائل تنفيذ سياستها الخارجية ، سواء عبر تقديم المساعدات الاقتصادية ، او دعم الاتجاهات المالية لها ، او تمكينها من بناء جيش قوى ، فليبيا تقدم مساعدات هامة لكثير من الحركات الثورية فى العالم العربى وخارجة كما تقدم مساعدات لبعض الدول الصغيرة ، بالاضافة الى دخولها فى بعض المغامرات العسكرية المكلفة .

فى نفس الوقت فان الصورة التى تحاول ليبيا ان تقدمها عن نفسها للعالم ، وخاصة للعالم العربى ، هى واحدة من ادوات السياسة الخارجية الليبية . هذه الصورة التى هى عبارة عن محاولة لتحويل المشروع المتضمن فى الكتاب الأخضر الى واقع ، تعنى الدخول بليبيا فى تجارب للتنظيم واعادة التنظيم الداخلى فى مجالات الاقتصاد والاجتماع والسياسة ، وهى محاولات كانت لها تكلفتها الاقتصادية العالية التى انعكست على معدلات النمو الاقتصادى هناك . غير انه يبدو ان الامكانيات المالية الليبية الكبيرة لا تجعل النظم الحاكم يشعر بوطأة التكلفة الاقتصادية لمثل هذه المشروعات بحيث انها لا تمثل اقيدا ضعيفا على ادائه السياسى الخارجى .

إلا ان القيود المحدودة التى تواجه صانعي السياسة الليبية ، يقابلها من ناحية اخرى ضعف هيكل فى القدرات الليبية خاصة السكانية منها ، اذ يبلغ عدد سكان ليبيا اقل من ثلاثة ملايين نسمة ، بالاضافة الى انخفاض مستوى التطور الثقافى الذى ينعكس فى محدودية المهارات البشرية . من ناحية ثانية فان انخفاض مستوى التطور الاقتصادى فى ليبيا ، واعتمادها شبه الكامل على استخراج النفط ، والضعف الشديد للقاعدة الصناعية التى تمثل اساسا لتخفيف الاعتماد على الخارج فى الوفاء بالاحتياجات الصناعية ولتنمية المهارات التكنولوجية اللازمة لتكوين جيش حديث ، ناهيك عن اعتماد ليبيا شبه الكامل على استيراد احتياجاتها الغذائية من الخارج ، كل هذه تمثل قيودا هيكلية على اداء سياسة ليبيا الاقليمية والدولية .

مصر وإيران .

ثانياً : المغرب العربي وتضم تونس والجزائر والمغرب وموريتانيا بالإضافة الى اقليم الصحراء .

ثالثاً : الدول الإفريقية الواقعة في منطقة الصحراء الكبرى وتشمل مالي والنيجر والسنغال وتشاد بالإضافة الى السودان وإثيوبيا ودول أخرى .

على مستوى الأهداف ، فانه من الواضح العلاقة الوثيقة التي تربط الأهداف الليبية ببعضها أما على مستوى الدوائر ، فانه يجب النظر إليها نظرة ديناميكية بحيث تتقاطع هذه الدوائر في مساحات تتسع وتضيق تبعاً لظروف أهمها طبيعة القضية موضوع الصراع في اللحظة المعنية . فالصراع العربي الإسرائيلي هو الموضوع الرئيسي الذي تدور السياسة الليبية حوله في الدائرة الشرقية ، وبحكم أن هذا الصراع هو موضوع اهتمام من جانب كافة الدول العربية ، فانه في هذه الحالة تتطابق الدائرة الشرقية مع الدائرة المغربية ، كما تقاطعاً مع الدائرة الأفريقية عند السودان .

ومنذ انتصار الثورة الإيرانية عام ١٩٧٩ ، اتجهت ليبيا لتوثيق علاقاتها بإيران . وكان لهذا التحالف اصداء هامة في الشرق العربي وخاصة في منطقة الخليج بسبب الابعاد الإقليمية للثورة الإيرانية . وقد تحول هذا التحالف الى قضية إقليمية هامة وأحد المحاور الأساسية للسياسة الليبية في الشرق العربي مع نشوب الحرب الإيرانية العراقية ، فقد قدمت ليبيا لإيران تأييداً سياسياً غير مشروط كما زودتها بكميات كبيرة من السلاح الذي واجهت إيران صعوبة كبيرة في الحصول عليه بسبب الحظر الذي يفرضه عليها بعض مصدري السلاح الكبار في العالم خاصة الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي وفرنسا .

ويمكن تصنيف السياسة الليبية تجاه إيران في خانة العداء للإمبريالية ، وذلك بالنظر الى موقف الثورة الإسلامية في إيران من الولايات المتحدة . وخاصة عند مقارنة ذلك بموقف نظام الشاه السابق منها . أيضاً فإن تأييد الثورة في إيران يمكن أن يندرج في خانة معارضة النظم العربية المحافظة حيث شكلت إيران تحدياً هاماً لهذه النظم . وقد جعل التحالف بين إيران وليبيا الأخيرة أكثر انغماساً وتأثيراً في شؤون الشرق العربي . ولكن لأن هذا التأثير يمر عبر إيران التي لها مصالحها وخطتها الخاصة في المنطقة ، ولأن الدعم الليبي لإيران لا يمثل نسبة كبيرة من الطاقة التي توظفها إيران في سياستها الخليجية ، فإن انغماس ليبيا في شؤون الشرق

العربي عبر إيران لا يترتب عليه بالضرورة زيادة النفوذ الليبي في المنطقة بشكل محسوس .

أما في الدائرة الأفريقية ، فانه يبدو أن ليبيا تتعامل معها على مستويين :

الأول : ك مجال حيوي للحركة ، وبمنطقة جذب للنفوذ الليبي بسبب فراغ القوة الناشئ فيها عن ضعف دولها ، وقابليتها للاختراق .

وعلى المستوى الثاني : فإن الاهتمام المتناحر للسياسة الليبية بهذه المنطقة والذي بدأ مع نهاية السبعينات قد يكون نوعاً من التعويض عن الإحباط الذي أصاب ليبيا في مجالات حركتها العربية ، كما تمثل نوعاً من التجريب لاطروحات نظرية العقيد القذافي الثالثة في مجال جديد عالم ثالث - إسلامي غالباً - وتتقاطع هذه الدائرة مع الدائرة المغربية بسبب تأثير النشاط الليبي في أفريقيا على توازنات القوى في المغرب العربي ، حتى أن الاتحاد الليبي المغربي قد أخذ اسم الاتحاد العربي الإفريقي ليتيح مجالاً لانضمام دول أخرى إفريقية من تلك الواقعة في منطقة الصحراء الكبرى إليه .

وفي الدائرتين المغربية والأفريقية تتبع ليبيا سياسة القوة وتوسيع مجالات النفوذ في المجالات التي ترى فيها نوعاً من فراغ القوة يتيح لها فرصة زيادة نفوذها أو تحقيق مكاسب إقليمية معينة ، وهو ما تبينه السياسة الليبية تجاه كل من تونس وتشاد ، خاصة الأخيرة التي فرضت ليبيا سيطرتها العسكرية على الأقليم الشمال الغني بالمعادن الاستراتيجية فيها .

أيضاً فإن الدائرة الإفريقية تتقاطع مع تلك الشرقية عند أقصى جنوب الأخيرة ، إذ يكون الحلف الليبي - الأثيوبي - اليمنى الديمقراطية نقطة نقل حيوية في السياسة الليبية تجاه الدائرة الأفريقية ، واتجاه الدائرة الشرقية ، يحدث هذا التقاطع عند السودان ذلك البلد العربي الإفريقي الهام .

التطور الأهم في السياسة الليبية في الفترة الأخيرة ، هو انضمامها للمغرب فيما يعرف بالاتحاد العربي الإفريقي والمشكلة التي تثيرها هذه الخطوة هي تعارضها مع الأهداف الأساسية للسياسة الليبية ، ربما باستثناء هدف الوحدة العربية الذي حتى لا يبدو أن الاتفاق مع المغرب قد أضاف إيجابياً له . فقد استفاد المغرب من تبدل الموقف الليبي تجاه الصراع حول الصحراء ، بينما لم تحقق ليبيا مكسباً هاماً اللهم

الاتحاد العربي الأفريقي أو للاتجاه الإسلامي الأفريقي، وهي النواة التي لا يبدو حتى الآن أنها قابلة للنمو.

هذا التطور الأخير قد يكون محصلة للاحياطات التي صادفها سياسة ليبيا الإقليمية بحيث أن هذا التحول يمكن فهمه باعتباره نوعاً من التجريب في اتجاه جديد كما أنه قد يكون رد فعل مباشر للفشل الليبي في الفوز برئاسة منظمة الوحدة الأفريقية بسبب موقفها من قضية الصحراء الغربية. غير أن الالتفات للانتباه أنه في الوقت الذي تبدل فيه ليبيا موقفها من هذه القضية، تعود منظمة الوحدة الأفريقية لتبني الموقف الذي سبق لليبي أن فشلت في دفعها إليه، بما قد يعكس مظهراً من مظاهر اخفاق السياسة الليبية.

وعموماً فإن من الصعب انتقاد الأهداف التي تتبناها دولة معينة، باعتبار أن تحديد أهداف الدولة هو عمل يتعلق بسيادتها في المقام الأول من ناحية، وأنه يتعلق برؤيتها لمصالحها دون غيرها من ناحية ثانية، وذلك باستثناء الحالات التي تتعارض فيها أهداف دولة معينة مع المبادئ المستقرة في العرف والقانون الدوليين، أو في المبادئ الإنسانية العامة غير أنه يمكن وصف سياسة الدولة بالعقلانية أو انحراف هذه الصفة عنها من زاوية علاقة هذه الأهداف بالوسائل التي يجري اتباعها لتحقيقها. وفي هذا السياق، فإنه لا يبدو من السهل وصف مشروع ليبيا الإقليمي بالعقلانية. فليبيا تتبع أساليب هجومية في تحقيق سياساتها. وهو ما لا يتسجم مع البيئة الإقليمية التي تتحرك فيها في هذا الوقت، ولا مع إمكانياتها كدولة صغيرة. وهو ما يعود عليها بالضرر، ويؤثر سلباً حتى على إمكانية بناء ذاتها كدولة وكمجتمع بما يضمن لها التأثير والفعالية فيما لو تغيرت الظروف الإقليمية المحيطة.

إن السياق المحلي والإقليمي يجعل الهدف والوظيفة الأساسية للمشروع الليبي الإقليمي هو إشاعة أكبر قدر ممكن من عدم الاستقرار في المنطقة كنوع من الاحتجاج على مسار السياسة العربية والإقليمية، وربما كنوع من محاولة وضع بعض القيود على مسارها. وهو الذي يعكس في النهاية الفجوة بين آمنيات القادة الليبيين والبيئة التي يتحركون في إطارها. غير أنه في عام ١٩٨٥ دخل تطوران هامان على الشروط التي تتحرك السياسة الليبية وفقاً لها، فقد تفاقمت الآثار السلبية للانداء الاقتصادي الليبي إلى الحد الذي دفع ليبيا للتخلص من جانب كبير من العمالة الأجنبية، خاصة تلك العمالة

القادمة من تونس ومصر، وذلك للحد من تيار التحويل النقدي إلى خارج ليبيا. ولكن القيادة الليبية وهي تفعل ذلك أثرت أن تفعل دوافع سياسية للقرار مخفية أسبابه الاقتصادية الأكثر واقعية، فدعت العمالة المصرية والتونسية فيها إلى التخلي عن جنسياتها والحصول على الجنسية الليبية وفي إطار حملة من الدعاية المضادة للسياسات التي يتبعها النظامان الحاكمان في مصر وتونس. ثم قامت بطرد الآلاف من عمال البلدين الذين رفضوا العرض الليبي بطريقة استفزازية أحدثت أزمة عنيفة في علاقات ليبيا بكل من البلدين. وكادت ليبيا تبادر بالحرب ضد تونس لولا التأييد الذي لاقته الأخيرة من أطراف إقليمية - مصر والجزائر - وأطراف دولية - الولايات المتحدة وفرنسا - كذلك تعرض الأمن الليبي للخطر بسبب العشود العسكرية المصرية على الجبهة الليبية في شهر نوفمبر في أعقاب ما ادعته مصر من المسئولية الليبية عن حادث اختطاف الطائرة المدنية المصرية في نفس الشهر.

فاذا كان هذان الحدثان قد مرا دون أن يترتب عليهما أضرار بأمن ليبيا بشكل مباشر، إلا أنهما قد أثارا حماسة وعداء أطراف إقليمية ودولية ضد نظام الحكم في ليبيا.

وقد استمرت ليبيا في هذا العام في تحالفها الذي بدئته منذ أكثر من خمسة أعوام مع إيران. وقد دخل هذا التحالف مرحلة جديدة كما ظهر في مناسبتين الأولى هي اكتشاف امتلاك إيران لصواريخ أرض - أرض سوفيتية الصنع اعترف العقيد القذافي في سبتمبر أنه قد زود إيران بها، بالإضافة إلى أنواع أخرى من الأسلحة. وقد استخدمت إيران هذه الصواريخ في قصف بغداد في مارس.

أما المناسبة الثانية - فهي الاتفاق الذي أعلن عن اتقوصل إليه بين البلدين في يونيو أثناء زيارة هاشمي رافسنجاني رئيس البرلمان الإيراني إلى طرابلس وفيه تم الاتفاق على إنشاء لجنة سياسية - عسكرية مشتركة يرأسها وزيراً خارجية البلدين فيما أسمته وكالة الأنباء الليبية تحالفاً استراتيجياً. وهو الذي ترتب عليه سحب العراق اعترافه بالنظام الليبي. ومن الغريب أن وكالة الأنباء الليبية قد عانت وفقدت عقد اتفاق استراتيجي مع إيران، وادعت بالمقابل أن ليبيا عرضت على إيران مقترحات محددة لوقف الحرب العراقية الإيرانية ولكن إيران رفضت الاستجابة لمقترحاتها. وبغض النظر عن صحة أي من الخبرين فإن الواقعة برمتها تعكس مدى

التخبط، الذى تعانى به السياسة الليبية .

ويذكر انه قبل الاعلان عن الاتفاق الليبي الايرانى
بأيام قليلة كان وزير الخارجية الليبي قد انتهى جولة في
عدد من العواصم العربية حمل فيها الى قادتها رسائل
من العقيد القذافي تتعلق بمشروع للوحدة العربية لم
تستجب له اى من الدول العربية . ويكشف هذا السلوك

عند مقارنته بباقي مظاهر السياسة الليبية تجاه العالم
العربى عن المنطق الغريب الذى تدار السياسة الليبية
وفقا له ، والذى يؤدى بها الى الانتقال بسهولة بين عدد
من الخيارات المتطرفة بين القطبين صراع - تعاون .
وتحت هذه الظاهرة يندرج كثير من تناقضات السياسة
الليبية .



القسم الخامس
اتجاهات التطور الداخلي
في الاقطار العربية

مقدمة :

قد تدخلت في تقديم هذه التقارير ولكننا نأمل أن تطور هذه التقارير في الأعوام القادمة .

١ - صعود دور الإسلام السياسي

في رأى كثير من الدارسين أن حركات المعارضة الدينية هي أهم الظواهر السياسية في العالم العربي في العقد الأخير .

وخاصة أنها الظاهرة السياسية الجماهيرية - ربما الوحيدة - التي تتسع لتشمل أغلب البلدان العربية بما يتيح إمكانية دراستها من منظور عربي عام .

وتتميز هذه الظاهرة بعدد من السمات :

أولاً : من حيث الاتساع تمتد ظاهرة المد الإسلامي لتشمل عدداً كبيراً من البلدان العربية : الجزائر ، تونس ، مصر ، السودان ، سوريا .

وبالطبع فإننا نلاحظ وجوداً لنفس الظاهرة في بلاد عربية أخرى إلا أنها لا تبلغ فيها نفس الدرجة من العمق أى نفس الدرجة من النفوذ والفاطية التي بلغت في هذه البلدان الخمسة .

ثانياً : تنتشر الحركة الإسلامية أساساً وبشكل يكاد يكون شبه حصري في أوساط التكوينات الاجتماعية الحديثة ، خاصة في أوساط الطبقة الوسطى الدينية وهي من ثم تختلف عن الحركات الدينية التي شهدتها العالمان العربي والإسلامي لفترة امتدت حتى بعد نهاية القرن التاسع عشر ، حيث تركز جمهور الحركة الإسلامية في الفئات الاجتماعية التقليدية .

ثالثاً : يتركز وجود التيارات الإسلامية ، الحديثة في أوساط الفئات المتعلمة وينسجم هذا مع انتشارها في أوساط الفئات الاجتماعية الحديثة .

رابعاً : وبالرغم من أنه يمكن اعتبار الحركات الإسلامية الحديثة نوعاً من حركات الرفض الاجتماعي والسياسي إلا أنها تتميز بعدم امتلاكها لبرنامج سياسي واجتماعي واقتصادي واضح ، وإنما تكتفي برفع شعارات عامة يكتنفها قدر عال من الغموض تدور حول العودة إلى الدين وبناء المجتمع المسلم .

يتناول هذا الجزء من التقرير اتجاهات التطور السياسي والاجتماعي العربي ، وينقسم هذا الجزء بدوره إلى دراسة للملامح العامة لاتجاهات هذا التطور ، أخذاً في الاعتبار مجمل الساحة العربية ، وبصورة مقارنة ، وإلى تقارير موجزة عن أهم التطورات التي لحقت بالحياة السياسية والاجتماعية في سبع عشرة دولة عربية وهي : السودان ، الصومال ، ليبيا ، تونس ، الجزائر ، المغرب ، موريتانيا ، الأردن ، سوريا ، لبنان ، العراق ، الكويت ، المملكة السعودية ، الإمارات ، قطر ، الجمهورية العربية اليمنية ، وجمهورية اليمن الديمقراطية .

ولا يستنفذ القسم الخاص بدراسة الملامح العامة لاتجاهات التطور السياسي والاجتماعي في الساحة العربية كافة الظواهر والعمليات المشتركة أودات المفزى النظامي والمقارن ولا حتى كل هذه الظواهر . فقد اكتفينا في هذا التقرير على التركيز على ظاهرتين أساسيتين وهما :

- صعود الحركات السياسية الدينية (الإسلامية) وهي ظاهرة تغطي عدداً كبيراً من البلدان العربية .

- الاتجاه نحو الليبرالية السياسية وانكسارها على قضية مدى استقرار نظم الحكم في البلدان العربية .

ولا شك أننا نرى أن هذه الظواهر قد لا تكون في نظر العديد من المطبين أهم الظواهر المشتركة وذات المفزى المقارن في الساحة العربية ، ولكننا بهذا الاختيار نفتح الباب أمام أفق جديد للدراسات العربية ، وهو ذلك الذى يستكشف إمكانيات الدراسة المقارنة للحياة السياسية والاجتماعية في الأقطار العربية المختلفة . ولدينا أمل أن نواصل تقديم ملامح أخرى وظواهر نوعية من هذا المنظور المقارن في التقرير الاستراتيجي العربي في الأعوام القادمة .

وكذلك لا يفوتنا التأكيد على أن تقارير التطور السياسي والاجتماعي على الصعيد القطري لا هي كاملة ولا هي بالضرورة تحتوي على أفضل منظور لتقديم هذا التطور ، فلاشك أن الموارد المحدودة واعتبارات المساحة

تشهد حركة مماثلة في أوساط السنة حيث أدى الطابع الطائفي - القومي للحركة الشيعية إلى دفع السنة للمقاومة اعتمادا على مفاهيم وتصورات أيديولوجية مختلفة .

وإذا نظرنا إلى البلاد العربية التي شهدت بروزا لدور الحركة الدينية فسندجها جميعا قد شهدت عمليات تحديث مكثفة امتدت لعدة عقود وإن زادت معدلاتها في العقدين الأخيرين .

وكان أهم مظاهر هذه العملية اتساع نطاق التعليم والتصنيع ونمو المدن التي كان الاتساع الهائل في حجم الطبقة الوسطى هو النتيجة المهمة لها .

فالطبقة الوسطى بما تملكه من حيوية سياسية عالية - بالقياس إلى التكوينات الاجتماعية الأخرى - ومن طموحات ضخمة تتعلق بالمشاركة السياسية والحياة الأفضل اندفعت بحماسة للمشاركة في الحياة السياسية في مجتمعاتها .

غير أن عوامل معينة دفعت نسبة كبيرة من أبناء الطبقة الوسطى الحديثة للانخراط في صفوف الجماعات الدينية .

(١) أثر التعليم الحديث :

تتضمن العملية التعليمية خلق قيم جديدة ، واستبدالها بالقيم التقليدية والتعليم أيضا يمثل أداة للحراك الاجتماعي ، ولهذا فإنه يمثل أحد عوامل تفكيك روابط المجتمع التقليدي .

وهناك جانب هام للعملية التعليمية في البلاد العربية تجدر الإشارة إليه وهو ذلك المتعلق بمناهج التعليم الديني في نظم التعليم الحديث .

فأى من البلاد العربية بما فيها تلك التي قطعت شوطا بعيدا في تبني الأفكار العلمانية لم تلتزم بهذه الأفكار التزاما دقيقا في مجال التعليم ، فظلت مناهج التعليم الديني موجودة ضمن مواد الدراسة في صفوف التعليم المختلفة ، وإن تفاوت الاهتمام بها من بلد إلى آخر ومن مرحلة تعليمية إلى أخرى .

والدراسات الدينية في نظم التعليم العلماني ورغم أنها لا تقدم مفهوما أو صياغة دينية شاملة للمجتمع ، إلا أنها تقدم المعارف الدينية بشكل أكثر معقولة من ذلك الشائع في المجتمع التقليدي بعد تخليصها من كافة الأساطير والخرافات التي غلفت بها عبر الزمن ، وحتى من تلك الأفكار الأصلية التي يصعب قبولها من متعلمي القرن العشرين .

خلاصا : بدأت موجة صعود الحركات الدينية منذ نهاية الستينات في أعقاب هزيمة جيوش ثلاث من الدول العربية أمام إسرائيل ، إلا أن عدم امتلاك الحركة لبرنامج واضح لمواجهة هذه الكارثة يجعلها أقرب إلى أن تكون إحدى نتائج الهزيمة والانهيار القومي الشامل الذي أعقبها ، أكثر منها رد فعل لها .

ويقتضى الأمر إجراء بعض التمييزات الهامة في مجال دراسة الحركات الإسلامية :

١ - صاحب صعود موجة المد الإسلامي صعود موجة طائفية ، وبينما يوجد بجانب طائفي واضح في حركة المد الإسلامي سواء باعتبارها نتيجة للهزيمة المادية والمعنوية التي يعيشها العالم العربي في مواجهة الغرب (المسيحي) ، أو بالنظر إلى موقفها من الأقليات الدينية المختلفة في العالم العربي ، إلا أن الجانب الطائفي في هذه التيارات يظل ثانويا بالقياس لابعادها الأخرى .

فبرغم التزامن بين الظاهرتين إلا أنه لا بد من التمييز بينهما ، فالحركات الإسلامية الحديثة موضوع هذا التقرير هي حركات لديها مشروع يتوجه - برغم غموضه - لصياغة مستقبل الأمة ككل . على عكس الحركات الطائفية التي لا يتجاوز مشروعها حدود تحسين أحوال الطائفة المعينة .

٢ - أيضا فإنه لا بد من التمييز بين الحركات الإسلامية الحديثة التي يتكون قوامها الأساسي من أبناء الطائفة السنية وتلك الشيعية ، فبالرغم من تزامن صعود المد الشيعي مع المد الإسلامي السني منذ منتصف السبعينات ، فإن تركيز المسلمين الشيعة أساسا في إيران ، والتداخل بين المذهب الشيعي والقومية الفارسية ، قد جعل للإسلام الشيعي بعدا قوميا واضحا .

أما الطوائف الشيعية في بعض البلاد العربية ذات الأغلبية السنية ، فإن المد الديني بينها أخذ طابع حركة الأقليات الدينية المطالبة بتحسين نصيبها السياسي والاجتماعي والاقتصادي في المجتمع .

وعلى هذا فإنها بالرغم من مجيئها في السياق العام لحركة المد الإسلامي إلا أن طابعها القوي أو الطائفي يظل جوهريا . ومن ثم تظل هناك ضرورة تمييزها عن حركة المد الإسلامي التي يعنى بها هذا التقرير .

ومن الشواهد المهمة في هذا المجال ، أن البلاد التي عرفت تزايدا في الدور السياسي للطوائف الشيعية لم

ومن أبرز ما تقدمه الدروس الدينية هو درس التاريخ الاسلامي التي يتم اختيارها بعناية فائقة تؤدي في النهاية إلى تقديم النموذج الاسلامي كنموذج مشرق خال من النواقص .

إن هذه العملية التي يكون غرضها عادة خلق حالة من الاعتزاز بالتراث والتاريخ القومي تؤدي في النهاية إلى تكوين تصور روماني عن النموذج الاسلامي لديه جاذبية كبيرة تثبت في اذهان الطلاب باعتبارها الملجأ الاخير الذي يمكن اللجوء اليه إذا أردنا التخلص من نواقص الحاضر .

وينطبق هذا نفسه على دروس التاريخ التي يهتل التاريخ الاسلامي منها جانباً هاماً والتي تقود إلى نفس النتيجة في النهاية .

وبهذا تكون الفئات المتعلمة في المجتمع قد تعرضت دون باقي فئات المجتمع لتأثير ايديولوجية دينية ذات طابع روماني تترك عليها أثراً قوياً فيما بعد .

(ب) اثر التجوية السياسية :

الاسلام السياسي كما عرفت بعض المجتمعات العربية برغم جذوره الضاربة في تاريخ الامة ، فانه في حد ذاته ظاهرة حديثة ترجع فقط إلى العقود القليلة الماضية .

فقد سيطر على الساحة السياسية في كل هذه البلدان عدد من التنظيمات السياسية والاحزاب التي كانت تمثل قطبا جاذبا للطبقة الوسطى الحديثة ، ومن خلالها لأغلب طبقات الامة .

إن تاريخ بروز حركات المعارضة الدينية هو في الحقيقة تاريخ إنكشاف الايديولوجيات والاحزاب التي سبق وقوات تمثيل الطبقة الوسطى .

وقد جرت هذه التعرية إما من خلال ممارستها للسلطة (وفشلها) في التجربة او من خلال تعرضها لقمع سياسي مكثف اجبرها على الانسحاب وفقدان الفاعلية ومن ثم افقدها شرعية تمثيلها للطبقة الوسطى .

ومن الأمثلة العكسية الهامة في هذا المجال ، مثال المملكة المغربية . حيث حافظت احزاب المعارضة الطلمانية خاصة الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية على مصداقيتها ، وعلى وجودها الفعال ، ومن ثم لم يكن المجال متاحاً لبروز دور جماعات الاسلام السياسي .

(ج) اثر التحديث :

إن الاندفاع في تجوية التحديث السريع في المجتمعات التي ظهر فيها دور الجماعات الاسلامية بارزاً ، وما ترتب على ذلك من تداعيات سريعة يمثل عاملاً هاماً في انهيار المؤسسات السياسية والاجتماعية القائمة .

مقابل ذلك فإن المجتمعات التي لم تتعرض لعمليات التحديث المكثفة اوتلك التي لم تتعرض لها الا منذ اعوام قليلة ، لم يظهر فيها دور هذه الجماعات بارزاً ، والواقع السياسي في بلاد الخليج العربي يشهد على ذلك .

(د) اثر الأزمة الاقتصادية :

يعد عجز التنظيم الاقتصادي القائم عن الاستجابة للطموحات المتزايدة للطبقة الوسطى في ترقية مستوى معيشتها احد اهم مظاهر عجز النظم القائمة وفي نفس الوقت احد اهم اسباب انكشاف احزاب الطبقة الوسطى الطلمانية في تجربة ممارستها للسلطة .

إن الأزمة الاقتصادية وبخاصة الأزمة المالية للدولة ، وبالتالي عجزها عن الاستجابة لطموحات الطبقة الوسطى ومن ثم استيعاب السخط المتولد لديها هو واحد من اهم اسباب انتشار الموجة الاسلامية .

(هـ) اثر طابع الأزمة التي تتعرض لها المنطقة العربية :

تتعرض المنطقة العربية جميعها ، والبلاد العربية كل منها على حدة لازمة هيكلية عميقة تطول كل جوانب الحياة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية .

غير أن الأزمة لا تعكس نفسها في جوانب الحياة الاجتماعية المختلفة بنفس القدر فهي اوضح ما تكون في مجال السياسة وكذا في المجال الثقافي ، بينما تساهم الوفرة المالية المترتبة على عامل النفط وانتشار آثاره في كافة اقطار العربية ، في التعيم على الطابع الهيكلي اللازمة في المجال الاقتصادي .

ويؤدي هذا التفاوت في التحليل الاخير إلى تصوير الامة وكأنها مهددة بوجودها ، وفي ثقافتها القومية ، ويؤدي الاسلام المجاهد ، وكذلك الرجوع إلى المنابع الثقافية الاسلامية العريقة دور المقاومة لمظاهر الأزمة ، بينما لا يقدم بديلاً مناسباً لأزمة التطور الاقتصادي والاجتماعي التي تغطيها عوامل الانحطاط السياسي والثقافي ، وكذلك عوامل الأزمات الاقتصادية المصطنع .

(و) اثر التحول الراسمالي :

الظاهرة الاقتصادية والاجتماعية الاساسية في العالم العربي في العقد الماضي هي ظاهرة التحول السريع نحو الرأسمالية سواء في تلك المجتمعات التي كانت لها محاولة لسلوك طريق التنمية المخططة في العقد السابق ، او تلك التي عاشت حتى قبل حوالى عقدين من الزمان في اسار نظام يهودي بجنوده الى العصور الوسطى .

إن ظاهرة التحول الرأسمالي السريع ، التي هي في نفس الوقت تجربة للتحديث قد أدت إلى انهيار المؤسسات الدنيا والوسيلة في التنظيم الاجتماعي والسياسي ، ومن ثم خلقت مجتمعا جماهيريا يمثل الشروط الأكثر ملاءمة لنمو الجماعات الاسلامية .

ويشهد عام ١٩٨٥ تصاعدا في حركة المد الاسلامي في بعض الاقطار ، وانحسارها في اقطار أخرى ، وتحولا في شكل حركتها في فئة ثالثة . فقد تصاعدت الظاهرة في كل من الجزائر وتونس بشكل ملحوظ ، حيث أخذت في الأولى بعدا جديدا بانتقالها إلى مرحلة استخدام القوة المسلحة ضد بوليس وجيش الدولة . ففي الفترة اغسطس - نوفمبر وقع عدد من المصادمات العسكرية بين المتطرفين المسلمين وقوات الدولة راح ضحيتها عدد من القتلى من الجانبين . وقد كشفت مصادر جزائرية لأول مرة أن زعيم المتطرفين المسلمين هو شخص يدعى مصطفى بو يوالى ، وهو أحد المقاتلين السابقين الذين شاركوا في حرب التحرير الوطنية .

أما في تونس ، فقد استمرت حركة الاتجاه الاسلامي في توسيع نفوذها ، ويذكر أنها في هذا العام حققت نجاحا ملحوظا في تأكيد نفوذها داخل الاتحاد التونسي للشغل الذي كان في السابق حكرًا على الاتجاهات العلمانية بما يشير إلى اتجاه الحركة لتوسيع نفوذها ، وإن كانت تبدو في الفترة الأخيرة ميلا للصدام مع الدولة على عكس تكتيكها السابق .

وفي سوريا يبدو أن حملة القمع المكثف التي شنتها الدولة ضد حركة الإخوان المسلمين في بداية الثمانينات كانت من الفسوة بحيث لم تتخلص الحركة من آثارها حتى الآن ، فلم يسجل هذا العام نشاطا بارزا للإخوان المسلمين في سوريا .

أما في مصر والسودان فقد أخذت الحركة الاسلامية في كليهما في اتباع أساليب جديدة ، ففي مصر تستفيد الحركة من مثليتها في مجلس الشعب للضغط على الدولة للمطالبة بتحويل النظام التشريعي والقانوني في البلاد لكي يتطابق مع الشريعة الاسلامية . ومساندة هذه المطالبة خارج المجلس من خلال انشطة دعائية واسعة

بالاضافة إلى بعض التظاهرات التي واجهتها الشرطة بالعنف . إذن ، تحاول الجماعات الاسلامية في مصر في هذه المرحلة الاستفادة بدرجة اكبر من القنوات الشرعية التي يتيحها مناخ الحريات النسبية في مصر . وهي تقريبا نفس الظاهرة التي نجدها في السودان حيث تستفيد حركة الإخوان المسلمين من المناخ الليبرالي والحريات الواسعة التي أتت بها ثورة السادس من أبريل ، وتنشط كحزب سياسي يسعى إلى تنظيم صفوفه ، وجمع التأييد الشعبي له ، وهو ما تظهر فيه درجة مناسبة من النجاح استنادا إلى تنظيمها القوي وامكانياتها الكبيرة .

٢ - الاتجاه نحو الليبرالية السياسية

يلاحظ في السنوات الأخيرة بالنسبة للنظم السياسية العربية أن هناك اتجاها نحو الليبرالية السياسية ، ولا يقصد هنا بالليبرالية السياسية حالة اطلاق الحريات لمختلف القوى السياسية في المجتمع للتعبير عن نفسها بكافة الصور والأشكال الممكنة . فهذا امر غير وارد في كافة النظم السياسية العربية باستثناء حالة السودان في فترة ما بعد ثورة أبريل عام ١٩٨٥ .

ولكن ما يقصد به هو وجود تعددية سياسية مقيدة لاعتبارات مختلفة تختلف من نظام سياسي إلى آخر ، وهذا ليس موجودا في كافة النظم السياسية بل تلك التعددية السياسية (المقيدة) توجد في بعض النظم دون غيرها .

وبمعنى آخر أكثر دقة أن الاتجاه نحو الليبرالية السياسية في بعض النظم السياسية العربية هو انفتاح سياسي نسبي تجاه بعض القوى السياسية في المجتمع المعين ، بمعنى أن النظام السياسي في حالة ما إذا سمح بدرجة من التعددية السياسية ، فلأنها تكون تجاه قوى سياسية لا تطرح توجهات راديكالية معادية ومتناقضة مع النظام ، ويذكر هنا حالة تونس حيث تم السماح في عام ١٩٨٢ لـ ١٢ حزبا سياسيا بحق المشاركة السياسية رسميا وهما حركة الديمقراطية الاشتراكية وحركة الوحدة الشعبية ، هذا في نفس الوقت التي تتخذ فيه الحكومة التونسية اجراءات وعقوبات صارمة على حركة الاتحاد العام للشغل في أبعادها السياسية وكذلك موقف النظام السياسي من حركة الاتجاه الاسلامي ، وعدم الاعتراف بها كحزب سياسي لأنها في فلسفتها تمثل خروجًا عن اطار النظام السياسي ولذلك يبدو أن أقصى ما يمكن أن يسمح لها به هو تكوين جمعية ثقافية يمكن من خلالها التعبير عن افكارها .

ويمكن أن نقسم النظم السياسية العربية من حيث التعددية السياسية كالتالي :

(١)

النظم التي يوجد بها تعددية سياسية :

مصر - المغرب - تونس - السودان - العراق - سوريا (جبهة وطنية) لبنان (طوائف سياسية) الكويت (تيارات سياسية) .

(ب)

النظم التي لا يوجد لها تعددية سياسية :

السعودية - الامارات العربية المتحدة - اليمن الشمالية - اليمن الجنوبية - عمان - البحرين - قطر - الصومال - جيبوتي - موريتانيا - ليبيا - الجزائر .

ويتضح لنا من الجدول السابق أن عدد النظم السياسية العربية التي لا يوجد فيها تعددية سياسية يفوق تلك التي يوجد بها تعددية سياسية .

وعلى الرغم من ذلك فإن النظم السياسية الأخرى التي لا يوجد بها تعددية فإن بعضها يشهد حالات من الماضي الديمقراطي ، فعلا في السعودية خاصة بعد أحداث مكة عام ١٩٧٩ كان قد أعلن عن قيام برلمان استشاري تمثل فيه القبائل بالأساس . وكذلك هناك حالة أكثر وضوحاً في دول الخليج حدثت خلال هذا العام وهي حالة دولة الامارات العربية المتحدة ، حينما قدم المجلس الوطني الاتحادي برلمان استشاري معين في أول يونيو عام ١٩٨٥ طلباً إلى الحكومة الاتحادية لدولة الامارات لعقد اجتماع مشترك بين الحكومة والمجلس ، ورفضت الحكومة ذلك الطلب ، فرفع الطلب إلى المجلس الأعلى للامارات ، وعقد المجلس الوطني اجتماعاً في ٢٥ يونيو وشهدت الجلسة اتهامات للحكومة بتجاهل اجراء مراجعة شاملة للمسيرة الاتحادية منذ قيام الدولة في ديسمبر ١٩٧١ كما تم عرض المذكرة التي رفعت إلى المجلس الأعلى للاتحاد حول قضايا الديمقراطية من قبل جمعيات الحقوقيين والاقتصاديين وغيرهم . علاوة على مطالب أخرى حول اجراء تعديلات قانونية فيما يتعلق بجرائم أمن الدولة وتأجيل اقرار مشروع قانون العقوبات الاتحادي . ولكن المجلس هذا بعد تدخل الشيخ زايد بن سلطان رئيس الدولة واجتماعه بوفد من المجلس الوطني يضم ممثلين للامارات السبع وبعد بحث تلك المطالب .

وتعتبر تلك الحالة بداية لمناخ ديمقراطي في احدى

دول منطقة الخليج المعروف عنها أنها دول تقليدية محافظة ، خاصة فيما يتعلق بحق المشاركة السياسية ، ما عدا الكويت والتي تمثل حالة خاصة في دول الخليج .

وفي الواقع أن حرمان قوى سياسية معينة من حق المشاركة السياسية في معظم النظم السياسية العربية يدفع تلك القوى إلى العمل خارج أبنية النظام السياسي وخارج اطار الشرعية وقنوات التعبير السلمية مما يعطى مؤشراً لعدم الاستقرار داخل النظم السياسية .

ويمكن لنا التأكيد على أن الاتجاه نحو الليبرالية السياسية في بعض النظم السياسية العربية هو انفرجاق سياسي نسبي إذا ربطنا ذلك بعدة متغيرات مثل :

- (١) مدى التمتع بحقوق الانسان للفرد العربي .
- (ب) حقوق التعبير .
- (جـ) حقوق التنظيم .
- (د) مدى التنافس الحر حول السلطة .

وفي الحقيقة إذا نظرنا لتلك المتغيرات في واقع النظم السياسية العربية جميعها بما فيها تلك التي يوجد فيها تعددية سياسية (مقيدة) نجد أن في معظم الدول العربية هناك انتهاكات لحقوق الانسان توجه لقوى المعارضة السياسية ، وبالنسبة لحق التعبير فهو غير متاح لبعض التيارات السياسية كما هو الحال بالنسبة للشيعيين في مصر أو غيرمتاح نهائياً كما هو في حالة ليبيا .

أما عن حقوق التنظيم فإن النظم السياسية العربية تضع قيوداً أشد على ذلك الحق فقد يكون لبعض التيارات السياسية حق التعبير لكن لا يتاح لها حق التنظيم كما هو الحال بالنسبة للاتجاهات الاسلامية في مصر وتونس على سبيل المثال .

أما عن مسألة التنافس الحر حول السلطة فهو أمر غير وارد بالنسبة لكافة النظم السياسية العربية ، فكل النظم العربية في عملية بنائها لشرعيتها السياسية وديناميكيات اللعبة السياسية لا تسمح لقوى سياسية أخرى بإمكانية الوصول إلى السلطة بشكل سلمي .

وعلى الرغم من ذلك يظل هناك اتجاه نحو الليبرالية السياسية بالمفهوم السابق تمديد ، فمآذاً عن العوامل التي ساعدت على ذلك :

١ - الاعتبارات الداخلية :

ونقصد بها هنا ديناميكيات النظام السياسي متفاعلا

مع التطورات الاقتصادية والاجتماعية حيث أن قضية الديمقراطية هي قضية تكوين الدولة وتحولها وهي قضية شكل التنظيم الاجتماعي وعلاقاته ، ومن ثم فإن التطور الديمقراطي أو الممارسة السياسية في أي بلد لا يمكن دراسته بمعزل عن عملية التطور الاجتماعي عموما .

وبالنسبة للمجتمعات العربية كدول حديثة الاستقلال فإنها تتعرض لتغيرات اقتصادية واجتماعية تتركز في النهاية قوى اجتماعية معينة تسمى إلى المشاركة السياسية . وفي هذا الصدد يمكن لنا ذكر حالة السودان وكيف أن القوى الحديثة ، ممثلة ومجتمعة في نقاباتها المهنية والعمالية والفلاحية ومراكزها الثقافية ، وفي مقدمتها الجامعات قامت بدور التلقيح الديمقراطي للقوى التقليدية ، وذلك عندما بلغ الوضع الاجتماعي والسياسي حد الأزمة العامة بادرت بالتحرك مع انحياز المؤسسة العسكرية لها ، مما جعل ذلك التجمع النقابي القوة الاجتماعية الحاضنة للديمقراطية في السودان .

٢ - الميراث التاريخي :

يلاحظ أن المجتمعات التي نجحت في انتزاع حق التعددية السياسية ولو بشكل نسبي - هي عادة مجتمعات لها خبرة سابقة بالتعددية السياسية ، ووجهت فيها اطرار تنظيمية أو دوافع فكرية ومعنوية كدوافع للمطالبة بالتعددية ، أو كقنوات جاهزة لانتظام الاتجاهات الجديدة المشاركة في الحياة السياسية . وهو ما تبينه حالات مثل مصر والسودان وتونس والمغرب .

٣ - استقرار نظم الحكم في المنطقة العربية :

ونشير بالاستقرار هنا إلى استمرار نظم الحكم العربية لفترة طويلة ، بمعنى استمرار الحكم في أيدي النخبة نفسها . وبالرغم من العديد من الظواهر السلبية المصاحبة للاستمرار بهذا المعنى ، خاصة ما يرتبط منها بقضايا الديمقراطية والحريات السياسية ، فإن تعمرس النخبة المعنية بأمور الحكم ، ونجاحها في الاستمرار في السلطة لفترة طويلة ربما يجعلها أقل قلقا تجاه الخطر الذي يمكن أن يعمل لها الانفراج الديمقراطي المحدود ، ويجعلها أيضا أكثر ثقة في قدرتها على الامساك بخيوط اللعبة السياسية بما يتيح لها أن تخوض في تجربة انفراج ديمقراطي نسبي محدود دون خشية من أن تفقد سيطرتها عليها .

أما عن كون تلك التعددية مقيدة فإنه يمكن الإشارة إلى بعض أسباب ذلك .

١ - ضعف حركة التطور الاجتماعي بصفة عامة :

إن مشكلة دول العالم الثالث ومنها الدول العربية أنه لا يوجد الأساس الطبقي القادر على أن يفرز قوى اجتماعية فاعلة تكون حاضنة لنظام ديمقراطي ، وبالتالي فإن القوى المسيطرة غالبا ما تعصف بكل محاولة لإقامة نظام حكم ديمقراطي حقيقي وينتهي الأمر بسقوط السلطة في أيدي القوى الأكثر تنظيما وقدرة على الحركة وهي في العادة الجيش . وكذلك فإن الجيش يكون أداة الحسم اللازمة في الموقف السياسي لجميع النظم السياسية العربية . فنذكر هنا الانقلابات العديدة والمتكررة في النظم العربية في موريتانيا واليمن الشمالي واليمن الجنوبي والسودان أخيرا . كما أن نزول الجيش إلى الشوارع السياسي يكون البديل الأكثر فعالية في مواجهة المعارضة السياسية في حداثها مثل مصر عام ١٩٧٧ وتونس عام ١٩٧٨ .

٢ - عدم الاكثريات السياسي :

من المعروف أن درجة المشاركة السياسية في النظم السياسية في العالم الثالث منخفضة بشكل كبير وذلك إما بسبب القيود الصارمة المفروضة والتي تحول دون المشاركة السياسية ، أو بسبب السلبية السياسية للمواطن في تلك النظم . سواء نتيجة لنقص الوعي السياسي أو تراكمات أدت إلى تلك السلبية . ونفس الأمر ينطبق على النظم السياسية العربية . ومن المؤلم حقا أن معظم المثقفين في المنطقة العربية يجمعون عن الاشتراك في اللعبة السياسية لنظم الحكم وهي في الغالب نتيجة عدم الاقتناع بقواعد وأبعاد وأهداف تلك اللعبة .

٣ - الانسحابية السياسية :

ويرتبط بالعامل السابق ما يسمى بالانسحابية السياسية لقوى سياسية معينة إما بسبب الحظر المفروض عليها أو نتيجة للمكاسب التي حصلت عليها في فترة سابقة أو في الوقت الحاضر بما يمثل بالنسبة لها نوعا من الترضية .

وقد عزز من تلك الانسحابية السياسية استقرار بعض المبادئ العامة في الضمير العربي نتيجة حدة الانتكاسات بعد عام ١٩٦٧ ، استخدام القمع ، اعتزاز الشرعية ، ضعف عملية التنمية الاقتصادية .

كل ذلك أدى إلى وجود ظاهرة ملموسة في النظم السياسية العربية هي أن الغالبية لا تريد أن تشارك وعن يريده أن يشارك قد لا تعطى له فرصة المشاركة ، وفي الاغلب يمنع من المشاركة ، حتى وإن أعطى لقوى سياسية معينة حق المشاركة فهي تكون داخل اطار

النظام السياسي ولا تمثل خروجاً راديكالياً عن ذلك الإطار .

٤ - دور العامل الخارجي :

إن النظم السياسية العربية هي في حالة تبعية واعتماد بدرجات مختلفة على قوى خارجية وبالتالي فإن القوى الخارجية تلك تعمل على دعم القوى السياسية التي في السلطة وبالتالي فإنها تعمل بشكل أو بآخر على محاولة منع ظهور قوى سياسية معادية لها في نظام سياسي معين بحيث لا تستطيع في وقت ما أن تخل بتلك العلاقة . وبالتالي تهدد مصالحها مع ذلك النظام .

إن مستقبل هذه الظاهرة يتحدد بعدد من الاعتبارات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي يكون لها تأثيرها على استقرار النظم السياسية التي ساهمت في هذه العملية .

فالواقع أنه في أغلب البلدان التي شهدت تحولاً من هذا النوع لا توجد قاعدة اجتماعية وسياسية قادرة على حماية هذه المكتسبات الديمقراطية بقوة ، ناهيك عن تطويرها . وعلى هذا فإنه بقدر ما يكون اتساع القاعدة الاجتماعية للديمقراطية مفيداً لدفع التجربة إلى الامام ، فإن زيادة مظاهر عدم الاستقرار السياسي في سياق هذه العملية قد يشجع النخب الحاكمة على إجهاد التجربة كلها قبل أن تهدد بتحويلات جادة في النظام السياسي . أي أن النخب الحاكمة ربما تكون مستعدة لتوسيع هامش الحريات السياسية بقدر ما يكون ذلك مفيداً لتحقيق الاستقرار .

وهنا يبرز أثر عوامل اقتصادية واجتماعية وسياسية معينة ، فالإلزامات الاقتصادية وما يترتب عليها من توترات اجتماعية قد تكون ذات طابع انفجاري ، بالإضافة إلى الدرجة من الكفاءة السياسية التي ستعامل بها القوى السياسية الصاعدة مع مثل هذه التطورات . ستكون عوامل حاكم مستقبل التجربة . أي أن مستقبل الاتجاه نحو الليبرالية السياسية في بعض النظم العربية هو دالة في مدى اتساع قاعدة التطور الديمقراطي والقدرة من الاستقرار السياسي الذي تشهده هذه المجتمعات .

السودان

إن دولة السودان واجهت في الفترة الأخيرة مجموعة من القضايا الداخلية وبرزت بحدة أثارها السلبية بحيث أطاحت بنظام حكم نميري في أبريل من العام الماضي ولا زالت تلك القضايا تواجه النظام الانتقالي الحاكم في السودان ومن المنتظر أن تمثل تحدياً لأي نظام سوداني

لفترة طويلة نسبياً قادمة ويمكن بيان أهم تلك القضايا في الآتي :

١ - أزمة النظام السياسي :

لقد عانى نظام الحكم السوداني « حكم نميري » من أزمة مشاركة بمعنى عدم إتاحة الفرصة للقوى السياسية المختلفة على الساحة هناك بالمشاركة . فبدأ نميري منذ تولي السلطة عام ١٩٦٩ بالتحالف مع الشيوعيين والقوميين العرب ثم ما لبث أن تخلص منهما ، واعتمد بصفة أساسية على الجيش والاتحاد الاشتراكي السوداني . وفي إطار ذلك وغياب الفلسفة السياسية حرمت قوى المعارضة من المشاركة سواء كانت طوائف إسلامية ، الحزب الشيوعي ، القوى الوطنية الديمقراطية .

وزادت تلك الأزمة عندما برز الدور المؤثر للطلاب والنقابات والاتحادات المهنية . وحاول نميري عمل توازنات بين القوى السياسية . ففي بداية حكمه تحالف مع الشيوعيين والقوميين وفي نهاية حكمه تحالف مع الإخوان المسلمين ، وقد طبق الشريعة الإسلامية عام ١٩٨٣ وعارضتها قوى المعارضة ومنها قوى إسلامية كالحزب الجمهوري الإسلامي وصناديق المهدي زعيم طائفة الانتصار على أساس أن ما طبق لا يتفق مع جوهر الشريعة الإسلامية ، كما عارضها المتمردين في الجنوب ووصلت حدة الأزمة مرتبطة بأزمة توزيعية نتيجة الأوضاع الاقتصادية المتردية ، وأزمة التكامل القومي بسبب مشكلة الجنوب ، وذلك مع تمرد كل القوى السياسية في السودان حتى الجيش . فقامت الثورة على ذلك النظام في أبريل من هذا العام ولم تلق مقاومة شديدة من جهاز أمن نميري وحزبه .

وجاء نظام انتقالي حيث تم تشكيل مجلس عسكري حاكم انتقالي وتم تشكيل حكومة تكنوقراطية انتقالية على اتفاق بأن تجري انتخابات عامة في أبريل من العام القادم .

والتحدي الذي يواجه النظام السوداني هو عملية بناء نظام جديد وهم أركان النظام القديم .

فبالنسبة لهم أركان النظام القديم فإن المحاكمات للمسؤولين في النظام السابق ، وعودة الأحزاب وإطلاق الحريات العامة وإعادة التوازن في العلاقات الخارجية لدولة السودان ، كلها جاءت تأكيداً على ذلك ، هذا وإن كان يتردد أن هناك بطء في التغيير المطلوب .

أما بالنسبة لمحاولة بناء نظام جديد فهذا هو التحدي

الاكبر حيث أن النظام السوداني الحالي هو نظام انتقالي . وبناء نظام جديد هو ما يشغل كل القوى السياسية الآن في السودان حيث أنه وبعد الفترة الانتقالية لابد من التوصل إلى دستور دائم . ولذلك فإن السودان يمر الآن بمرحلة انتقالية سوف تعدد مستقبل السودان .

٢ - مشكلة الجنوب :

إن مشكلة جنوب السودان من أعقد المشاكل التي واجهت السودان منذ حصوله على الاستقلال وذلك لما لها من آثار سياسية واقتصادية بالغة الخطورة .

وفي الواقع أن مشكلة الجنوب السوداني هي في الأساس أزمة الثقة بين الشمال والجنوب والتي تركز على موارد اجتماعية وفكرية ودينية واقتصادية أيضا . كما أن خطورة تلك المشكلة ، أن لها أبعادا اقليمية ودولية حيث أثرت تلك المشكلة على علاقة السودان بليبيا وأثيوبيا . هذا وقد ساعدت تلك المشكلة مع المشكلات الأخرى على الإطاحة بنظام حكم نميري بسبب السياسة التي كان يتبعها على أساس المواجهة العسكرية وسياسة التمييز الاقتصادي وإعادة تقسيم مناطق الجنوب ، وأيضا بسبب السياسة الاستفزازية التي كان يتبعها مع ليبيا وأثيوبيا وأخيرا تطبيق الشريعة الإسلامية .

وعندما جاء النظام السوداني الجديد الحالي عمل على تهدئة الأوضاع في الجنوب على أمل التوصل إلى المصالحة مع المتمردين . كما حرص النظام الجديد على إعادة العلاقات مع كل من ليبيا وأثيوبيا وهما الدولتان اللتان كانتا تؤيدان المتمردين في الجنوب ، وذلك من أجل وقف تأييدهما لهم .

٣ - المشكلة الاقتصادية :

لقد عانت السودان في الفترة الأخيرة من نظام حكم نميري من أزمة اقتصادية حادة تمثلت في ارتفاع نسبة التضخم وزيادة حجم الدين ، وارتبط ذلك بأزمة توزيع الدخل وإنهار الخدمات مما أدى إلى سوء الأوضاع الاجتماعية وتدهورها . وأدى كل ذلك إلى تدمير شديد في الشارع السوداني وما لا شك فيه أن تدهور الأوضاع الاقتصادية مع الآثار السلبية للجفاف الذي عم غرب وشرق السودان أساسا ، مع تدفق اللاجئين من الدول الأفريقية المحيطة من نيجيريا ، أثيوبيا ، أوغندا ، وإريتريا ، قد كان من العوامل الأساسية التي أطاحت بنظام حكم نميري .

وجاء النظام الجديد الانتقالي ، وسعى إلى التوصل إلى حل لمشكلة اللاجئين لتحسين العلاقات مع الدول المحيطة خاصة أثيوبيا ، ثم إعلان هدنة بحيث يتم التوصل إلى حل لمشكلة الجنوب المرهقة اقتصاديا للسودان في حالة استمرار الحرب الأهلية ، كما أن الاكتشافات البترولية الجديدة في الجنوب مع كون الجنوب السوداني هو ركيزة المستقبل الاقتصادي الأساسية للسودان قد يساعد كل ذلك في الخروج من الأزمة .

وفي الواقع أن عملية الخروج من الأزمة الاقتصادية مرتبطة بالأساس بالنظام السياسي المنتظر وطبيعته وحل مشكلة الجنوب واتباع سياسة اقتصادية رشيدة تقضي على الفساد ، وتقوم على أساس العدالة الاجتماعية .

الصومال

يواجه الصومال أربع قضايا رئيسية تمثل محاور الحياة السياسية فيه :

١ - قضية الصومال الكبير .

٢ - قضية اللاجئين .

٣ - قضية الجفاف والمجاعة .

٤ - أزمة النظام السياسي .

١ - قضية الصومال الكبير :

لذلك القضية الأولى رقم واحد في جدول اهتمامات الصومال منذ استقلاله وتتلخص في ادعاء الصومال بحقه في استعادة ثلاثة أقاليم يزعم أنها جزء تاريخي منه وهي الأقاليم التي يتبع أحدها أثيوبيا ، بينما يتبع الآخر كينيا ، أما الأقاليم الثالث فهو الذي يكون دولة جيبوتي المستقلة منذ عام ١٩٧٧ . وقد أدت المطالب الصومالية إلى توتر العلاقات بينها وبين جيرانها وهو التوتر الذي وصل إلى درجة خطيرة عندما وصل إلى مستوى النزاع المسلح مع أثيوبيا في نهاية السبعينات وارتبط به تشجيع الصومال لحركة الانفصال في إريتريا كنوع من الضغط على النظام الأثيوبي . ورغم ضعف حماس الصومال للاستمرار في مطالبتها تجاه جيرانها في الفترة الأخيرة تحت وطأة مشكلاتها الداخلية ، إلا أن استمرار القضية دون حل حاسم يؤدي إلى استنزاف جانب هام من الموارد الاقتصادية المحدودة للصومال لتوفير الاستعداد العسكري اللازم لمواجهة التوتر في المنطقة . كما أنه يجعل منطقة القرن الأفريقي نقطة جذب للقوى الكبرى وقوى أخرى من خارج المنطقة بما يهدد أمن الأقاليم .

٢ - قضية اللاجئين :

من أهم القضايا التي تواجه دولة الصومال هي قضية اللاجئين حيث أن تدفق اللاجئين إلى أراضي الصومال يؤثر عدة متاعب خاصة المتاعب الاقتصادية في الصومال .

وتنتج هذه المشكلة من الاسباب الآتية :

١ - دعم الصومال للثوار في حربهم مع إثيوبيا خاصة في اريتريا والأوجادين ومناطق أخرى ، الأمر الذي يؤدي إلى أن سكان تلك المناطق يلجأون إلى الصومال .

٢ - حالة الفيضانات والجفاف الذي تعاني منه الصومال والدول المجاورة خاصة إثيوبيا ومن المفارقات العجيبة أن المناطق التي يتنازع عليها كل من إثيوبيا والصومال هي أكثر المناطق معاناة من المجاعات الأمر الذي يزيد من حدة مشكلة اللاجئين وتزايد الأعداد المتدفقة منهم إلى الصومال مما يمثل متاعب اقتصادية خاصة في الفترة الأخيرة حيث تعاني الصومال من الجفاف والمجاعة .

٣ - قضية الجفاف والمجاعة :

تتعرض الصومال في فترات مختلفة للفيضانات والجفاف والآن يعاني الصومال بحدة من الجفاف مثل باقي دول أفريقية أخرى ولكن الجفاف تزداد حدته في الصومال وإثيوبيا الأمر الذي أدى إلى تزايد حدة المجاعة ونقص المواد الغذائية الأمر الذي يهدد مئات الآلاف من الصوماليين بالموت نتيجة الجوع .

٤ - أزمة النظام السياسي :

في الواقع أن النظام السياسي الصومالي يواجه أزمة ذات استمرار نسبي وهي تتمثل في الآتي :

١ - المجتمع الصومالي مجتمع قبلي وأن القبيلة تلعب دورا حاسما في السياسة الصومالية حيث أن اختيار الوزراء وكبار رجال الدولة يتم بناء على حجم وهيبة القبيلة .

٢ - أن النظام السياسي يواجه مشكلة خاصة بالصراع بين النظام السياسي خاصة منذ الانقلاب العسكري عام ١٩٦٩ والقوى المعارضة الأخرى والتي تتمثل في كل من الحركة الوطنية الصومالية وكذلك الجبهة الديمقراطية للخلع الوطني وهاتان حركتان مسلحتان تعارضان نظام سياد بري وتصلحان في صراعات مسلحة مع قوات الجيش الصومالي يضاف إلى

ذلك دور المعارضة الطلابية .

٣ - هناك محاولات انقلابية متعددة تعرض لها النظام السياسي في الصومال وهذه تمثل إحدى العقبات أمام استقرار النظام السياسي الصومالي مما لا يساعده على مواجهة القضايا الأخرى .

وفي عام ١٩٨٥ استمرت مظاهر أزمة النظام السياسي في التداعي . ففي فبراير هاجمت قوات الجبهة الديمقراطية لخلع الصومال وحدات الجيش في ضواحي مدينتي ماثيتان وسيل على الطريق الرئيسي الموصل بين شمال وجنوب البلاد فقتلت - حسب مصادر الجبهة - ٥٨ جنديا وأصاب ١٨٠ آخرين . وفي يونيو أعلنت الجبهة أن قواتها قتلت ١١ جنديا حكوميا وأصاب ١٨ ، وأسرت ١١ جنديا آخر ، وذلك في الغارة التي شنتها على قاعدة للجيش في قرية ماثيران في منطقة جالجادود بوسط الصومال . ويذكر أن الجبهة الديمقراطية لخلع الصومال تعمل انطلاقات من الحدود مع إثيوبيا ، بينما تنشط الحركة الوطنية في مناطق شمال غرب الصومال ، وتطالب الحركتان بإقامة نظام ديمقراطي يتضمن حق تعدد الأحزاب .

أيضا شهد هذا العام بدء مفاوضات بين الحكومة والقيادات القبلية في شمال البلاد حول إطلاق سراح عدد من المحتجزين السياسيين ، وتعويض أسر الطلاب الذين لقوا مصرعهم في اضطرابات وقعت شمال البلاد عام ١٩٨٥ . وقد تعرضت هذه المفاوضات بسبب رفض الحكومة إطلاق سراح اسماعيل علي النائب السابق لرئيس الجمهورية وعمر غالب وزير الخارجية السابقين اللذين تم اعتقالهما عام ١٩٨٢ . ويذكر أن قبيلة « غيس » التي تجرى معها المفاوضات تعمل قاعدة التأييد « للحركة الوطنية الصومالية » المسلمة .

ليبيا

تواجه دولة ليبيا ونظامها السياسي عدة قضايا داخلية لها سمة الاستمرار النسبي منذ ثورة الفاتح من سبتمبر عام ١٩٦٩ ، ومحاوله بناء دولة ليبيا وفقا للكتاب الأخضر للقداني ، ويمكن ايجاز أهم تلك القضايا في الآتي :

١ - قضية بناء الدولة وفق الكتاب الأخضر :

إن أهم قضية داخلية تنبأها النظام السياسي الليبي هي قضية بناء الدولة وفقا للأفكار النظرية الواردة في الكتاب الأخضر للقداني ، وهي ما تعرف باسم الثورة

يوجد بين الطلاب كافة الاتجاهات السياسية التي تتعارض مع السياسات التي تتبناها الحكومة الليبية وكثيراً ما حدث الصدام بين الطلاب واللجان الثورية ، ونذكر منها الاضطرابات في جامعة طرابلس عام ١٩٧٦ وكذلك الاضطرابات في جامعة بنغازي في نفس العام وايضا المظاهرات الطلابية عام ١٩٨٤ في جامعة طرابلس . أما بالنسبة للقبائل حيث المجتمع الليبي مجتمع قبلي بالاساس كما ان الجيش الليبي يأتي ضباطه وجنوده من تلك القبائل . ولدى الرئيس القذافي الرغبة لالغاء النظام القبلي في عام ١٩٨١ ، قرر الغاء النظام القبلي وثارت القبائل على اثر هذا القرار فقام القذافي باعتقال ١٨١ من زعماء القبائل ، الامر الذي ادى إلى وجود تدمير بين أبناء تلك القبائل في الجيش من ضباط وجنود ، مما دفع القذافي إلى الافراج عن هؤلاء الزعماء .

وبالإضافة إلى ذلك هناك قوى معارضة أخرى مثل جبهة الخلاص الوطني وهي موجودة في الخارج وهناك جبهة التحرير الاسلامي والطليعة الاسلامية ، وعناصر ذات توجهات يمينية ويسارية . وتلك القوى محظورة نشاطها علوة على ما تتعرض له من قمع .

أما بالنسبة للجيش فقد أخذ يظهر بين صفوفه حالات للاستياء والتذمر خاصة مع تزايد دور ونفوذ اللجان الثورية . واعتماد القذافي بصورة رئيسية الامر الذي ادى إلى تردد أبناء عن محاولات انقلابية قام بها الجيش في السنوات الأخيرة ونذكر منها المحاولات التي حدثت في مارس وأبريل من هذا العام .

ويمكن بيان اسباب تدمير الجيش الليبي في الآتي :

١ - اللجان الثورية هي التي تتولى السلطة وتحرك الجماهير ، كما انها تراقب وحدات الجيش . ولا تردّد في الإبلاغ عن أي عسكري يقدم على أي تصرف مريب . كما أن أعضاء هذه اللجان مسلحين بصفة دائمة بينما تخضع الذخائر الموزعة على القوات النظامية لرقابة صارمة .

٢ - ضعف وزن الجيش مقارنا باللجان الثورية كخطوة نحو التحول إلى الشعب المسلح ، يثير الحساسية تجاه تلك اللجان وتجاه النظام .

٣ - هناك بعد آخر للاستياء بين صفوف الجيش وهو ناتج عن الحساسية بين الضباط الذين تلقوا تدريبهم قبل عام ١٩٧٨ في الغرب وزملائهم الذين تخرجوا من الاكاديميات العسكرية في الدول الشرقية ولا سيما في الاتحاد السوفيتي .

الشعبية والتي تهدف إلى تملك الجماهير الليبية مقاليد السلطة على المستويات المختلفة ، الامر الذي ادى إلى تكوين اللجان الشعبية سواء على المستوى المكناني او على مستوى وحدة العمل وهي التي تقوم بتصرف الامور ولها سلطة اصدار القرار في نطاق اختصاصها .

إن مسألة الثورة الشعبية بمعنى أن تمتلك الجماهير السلطة من خلال اللجان الشعبية تقوم على افتراض أن الاستيلاء على السلطة يكون بدون تنظيم أو حزب يسيطر على كافة المواقع في الدولة ، حيث أنه ومن وجهة النظر الكتاب الأخضر يصعب بناء التنظيم السياسي لأنه يحتاج إلى وقت طويل وأن الثورة الشعبية وتكوين اللجان الشعبية هي التي تنقل السلطة إلى الجماهير . ووفقا لمفاهيم الثورة الشعبية فإن اللجان الشعبية المنتخبة انتخاباً حراً وشعبياً تهدف إلى :

(١) قطع الطريق أمام القوى الرجعية .

(ب) أنها فرصة لخلق الطاقات وتفجيرها حتى يتم تكوين طليعة قيادية .

(جـ) إن اللجان الشعبية هي التمهيد والاداة لتحويل المجتمع الليبي ومبادئه وفقاً للأفكار النظرية الواردة في الكتاب الأخضر ، كما أنها أداة للتعبيل بقيام الوحدة العربية الشاملة .

وفي الواقع أن اللجان الشعبية هي التي لها النفوذ الأكبر والسلطة العليا في ليبيا مقارنة بآية قوى أخرى ، وللجان كيانها المستقل من حيث القوة المادية والنفوذ الاجتماعي والسياسي حتى أن الرئيس القذافي يعتمد عليها بصفة أساسية بدرجة تفوق الاعتماد على القوات المسلحة الليبية .

ولكن يرتبط بتزايد سلطاته ونفوذ اللجان الشعبية وجود حساسيات واحتمالات تدمير من جانب بعض القوى الأخرى في المجتمع الليبي خاصة من قبل الجيش أو القبائل .

القوى المعارضة :

في الواقع أن سيطرة اللجان الثورية على مقاليد الامور وتزايد نفوذها في المجتمع الليبي قد جاء على حساب قوى أخرى في المجتمع ، الامر الذي جعلها في عداد القوى المعارضة وهي الطلاب ، القبائل ، الاتجاهات السياسية المحافظة واليسارية ، وأخيراً موقف الجيش من النظام ككل ودور اللجان الثورية بالاساس .

وانخفاض مستوى الدخل القومي ، وزيادة حدة الديون الخارجية وضعف عملية التنمية الريفية .

هذا ووفقا لوجهة النظر التونسية فإن أحد أبواب الخروج من تلك الأزمة هو رفع الدعم عن الحبوب ومشتقاتها . وهذا ما جاء في خطة تونس في الموازنة لعام ١٩٨٤ . وفي أثر اعلان القرار اندلعت الاضطرابات وبدأت من الجنوب التونسي لأنها أكثر المناطق التونسية معاناة بسبب ضعف عملية التنمية هناك عامة بسبب الفيضانات عام ١٩٨٢ والجفاف عام ١٩٨٣ .

وقد امتدت تلك الاضطرابات وشملت جميع أنحاء الدولة الأمر الذي هدد بانتهيار النظام التونسي .

وعلى اثر تلك الاضطرابات وتزايد خطرها أعلن الحبيب بورقيبة قرارا في ١٩٧٦/٨/٦ بإلغاء القرارات الخاصة برفع الدعم حينئذ خرجت الجماهير مرة أخرى مهلة لقرار بورقيبة .

وقد رأت القوى السياسية غير الرسمية وبالدوات زعماء العمال ورجال الأعمال المعارضين أن الحكومة التونسية كانت قد فقدت صلاتها بالشعب وضرورة اجراء اصلاحات اقتصادية واجتماعية لمعالجة أسباب تلك الأزمة . هذا بينما رأت - المصادر الرسمية - أن الاضطرابات جاءت نتيجة للصراع على السلطة وتدخل عناصر أجنبية معادية . ومما لاشك فيه أن الاضطرابات كانت نتيجة أزمة اقتصادية بالاساس ولذلك تغير موقف الجماهير بعد اعلان بورقيبة إلغاء قانون إلغاء الدعم عن الحبوب ومشتقاتها .

٢ - أزمة النظام السياسي « قضية المشاركة السياسية » :

من أهم مميزات النظام السياسي التونسي منذ الاستقلال هو هيمنة الحزب الدستوري على كافة مستويات الادارة وعلى النشاط السياسي في تونس . ولذلك اتخذت الحكومة اجراءات صارمة في مواجهة قوى المعارضة السياسية ونذكر هنا محاكمات أعضاء الجبهة الشعبية في يونيو ١٩٧٧ وأدى ذلك إلى نزول الجيش إلى الشارع السياسي ومنذ ذلك الحين ثارت أزمة المشاركة السياسية بشكل صارخ وتوالت الاحداث حتى عام ١٩٨٢ حيث أعطت الحكومة التونسية الترخيص القانوني لحركتين سياسيتين معارضتين وهما حركة الديمقراطيين الاشتراكيين وحركة الوحدة الشعبية .

وعلى الرغم من ذلك فإن تلك الحركات السياسية لم تعمل خروجاً راديكالياً عن اطار النظام السياسي كما أنها

ولذلك فإن الجيش بدأ يشهد محاولات انقلاب وتمرد ونذكر هنا محاولة التمرد في مارس ١٩٨٥ في قاعدة بومبا الجوية بين درنة وطبرق . وكذلك التمرد الذي حدث في أوائل شهر سبتمبر هذا العام ، بين القوات الجوية والبرية ، في قاعدة الوابيا الجوية الواقعة على مقربة من الحدود التونسية .

تونس

تواجه تونس عدداً من القضايا الهامة في السنوات الأخيرة والتي لازال على النظام السياسي التونسي مواجهتها لأن استعمارها من شأنه زعزعة أسس النظام ويمكن بيان أهم تلك القضايا في الآتي :

١ - الأزمة الاقتصادية .
٢ - أزمة النظام السياسية « قضية المشاركة السياسية » .

١ - الأزمة الاقتصادية :

واجهت تونس في السنوات الأخيرة أزمة اقتصادية ولا زالت تمثل أولوية كبيرة للنظام السياسي وتلك الأزمة جاءت نتيجة لتراكمات خلفتها سياسات الحزب الدستوري منذ وصل إلى السلطة والتي تمثلت في بعدين أساسيين :

(أ) اخفاق مشاريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي تبناها الحزب والحكومة منذ الاستقلال . فقد تراوحت سياسات الحزب في مجال التنمية ما بين نمطين ، الأول نمط التنمية ذات الصبغة الاشتراكية واعتماد أسلوب التخطيط (١٩٦١ - ١٩٦٨) ونمط الليبرالية الاقتصادية (١٩٧٤ - ١٩٨٠) وفي أي من الحالتين لم تحقق مشروعات التنمية الآمال المعقودة عليها .

(ب) سوء توزيع العائد من التنمية : في الواقع إن من أهم أبعاد الأزمة الاقتصادية التونسية في الفترات الأخيرة هو سوء توزيع عائد التنمية وخاصة تجاه الطبقات محدودة الدخل والخطر من ذلك هو التفاوت بين الشمال والجنوب وبين المدينة والريف ولذلك نجد أن اضطرابات عام ١٩٧٩ قد بدأت من الجنوب كما أنه نتيجة سوء الأوضاع وضعف عملية التنمية الريفية أدت إلى هجرة كبيرة من الريف إلى المدن التونسية وكونت أجرة فقر أصبحت عناصرها قابلة للاستغلال السياسي .

وأخذت تلك الأزمة مظاهر منها زيادة حدة البطالة

حصلت على نسبة ضئيلة بينما حصل حزب الحكومة على نسبة ٩٤,٦٪ في انتخابات عام ١٩٨١ واعتبر ذلك بمثابة فشل لمزالي في أحداث ليبرالية سياسية .

وعلى الرغم من ذلك فإن هناك قوى أخرى في المجتمع التونسي بدأت تأخذ حركتها إبعادا سياسية على درجة عالية من الأهمية والخطورة بالنسبة لمستقبل النظام السياسي التونسي ويمكن بيانها حتى الآن - الطلاب - الاتحاد العام للشغل - حركة الاتجاه الإسلامي .

الطلاب :

لقد ارتبط الاتحاد العام للطلبة بالحزب الدستوري الحاكم في تونس وكانت مهمة الاتحاد العمل على إقامة حوار بين الأجيال الموجودة في السلطة السياسية (الحزب) وبين الأجيال الشابة واستطاعت الحكومة أن تستوعب الخريجين من الجامعات والمدارس في مؤسساتها الحكومية غير أن الأمور لم تستمر على حالها ففي أحداث يوليو ١٩٦١ ظهر الخلاف بين الحكومة والاتحاد .

ونتيجة للازمة الخطيرة التي مرت بها الحياة الجامعية عام ١٩٦٧ عدل نظام اتحاد الطلبة الأمر الذي تفلت على أثره الاتحاد إلى فروع مستقلة في كل كلية وهكذا استطاع الحزب امتصاص المعارضة الطلابية وقد أصبح دور الطلبة يأخذ أبعادا خطيرة في الشارع السياسي حيث لعبوا دورا بارزا في أحداث يناير ١٩٨٤ .

الاتحاد العام للشغل :

يلعب الاتحاد العام للشغل دورا هاما في الحياة السياسية التونسية ويرجع ذلك إلى الدور الذي لعبه الاتحاد في مرحلة الكفاح من أجل الاستقلال علاوة على أنه القوة الوحيدة تقريبا المنظمة تنظيما محكما إلى جوار الحزب الدستوري ، ويبلغ عدد العمال المنضمين إليه ما يقرب من نصف مليون عامل هذا وقد يزيد الثقل السياسي للاتحاد في ظل الأزمة الاقتصادية وكان للاتحاد قد تقدم بمطالب اقتصادية واجتماعية ووجه انتقادات شديدة للحزب والحكومة ووصل الأمر إلى صدام عنيف بين الجيش والاتحاد عام ١٩٧٨ وقد هاجم الاتحاد سياسة الحكومة إزاء أحداث يناير ١٩٨٤ وعملت الحكومة على تحقيق مصالحة مع الاتحاد وتم توقيع اتفاق للسلام الاجتماعي في أبريل ١٩٨٤ رغم ذلك كان الاتحاد مستعدا لمرحلة جديدة وقد دعا إلى اضطرابات في شركة المسك الحديدية وديوان الحبوب ومصالح التشغيل والتأهيل وبدأت جولة جديدة من الصراع بين

الحكومة والاتحاد ففي أواخر أغسطس عام ١٩٨٥ قامت الحكومة التونسية بوقف اثنين من التسهيلات الممنوحة للاتحاد منذ عام ١٩٥٧ وهي خصم نسبة ١٪ من مرتبات الإدارة العامة لتخصيصها لتمويل النقابات والفصل النقابي للشخصيات الإدارية وأعلن السكرتير العام للاتحاد بأن تلك الإجراءات هي إجراءات إجرامية .

وقالت المصادر الحكومية أن السبب في ذلك يرجع إلى عدم رد الاتحاد بصورة واضحة على دعوة الحكومة لوقف الاضطرابات وذلك في ضوء المخاطر التي تواجهها البلاد من أزمة اقتصادية وخاصة مع ما أثارته عودة ٢٧,٨٢٢ نسمة من العمال التونسيين العاملين في ليبيا وكانت الحكومة قد دعت الاتحاد إلى هدنة نقابية ولكن استمر الإعلان عن قيام اضطرابات جديدة في قطاع الحديد والصلب ، البريد والبنوك .

وكان مزالي منذ صيف ١٩٨٤ قد اتبع في مواجهة الاتحاد العام للشغل أسلوب الادانة الوطنية والجنائية من ناحية علاوة على الضغط المالي كما سبق القول من ناحية أخرى . أما بالنسبة لأسلوب الادانة الوطنية اتهم مزالي الاتحاد ورئيسه الحبيب عاشور بالتهاون في موقفه تجاه ليبيا وانذرته بأن أي عمل مضاد للحكومة سوف يعتبر خيانة وطنية ، واتباع ذلك باتخاذ إجراءات قضائية بإيقاف جريدة الاتحاد « الشعب » بحجة المساس بموظفين ممثلين لرئيس الدولة كما تم اعتقال عبد السلام جراد عضو المكتب التنفيذي بتهمة أخلاقية وخير الدين بوضلاح لاهانته رئيس تونس . وأبن الحبيب عاشور لمخالفات جمركية كما دفعت الحكومة البنوك التونسية بمطالبة الاتحاد بمديونياتها ووصل الأمر إلى اعتقال أعداد كبيرة من كوادر الاتحاد الاقليمي للشغل في العاصمة وصفاقص ووصلت تلك الإجراءات إلى هجوم ميليشيات الحزب على مقر الاتحاد في نوفمبر ١٩٨٥ .

وفي الواقع أن تلك الإجراءات أثارت ردود فعل قوية داخل تونس الأمر الذي أدى بخمسة أحزاب وحركات تونسية إلى الاعراب في بيان مشترك عن تضامنهما مع الاتحاد .

حركة الاتجاه الإسلامي :

لقد أخذت حركة الاتجاه الإسلامي إبعادا سياسية في السنوات الأخيرة وهي جماعة دينية تسير على نهج الأخوان المسلمين وجرى اعتقال قياداتهم عام ١٩٨١ ثم تم إطلاق سراحهم في عام ١٩٨٤ . وللحركة هدف

الجزائر

استقلت دولة الجزائر عام ١٩٦٣ بعد استعمار دام أكثر من ١٣٠ عاما . ويواجه النظام السياسي في الجزائر المشكلة عددا من القضايا :

- (١) قضية التعريب .
- (ب) قضية التكامل القومي .
- (ج) أزمة النظام السياسي ، الاضطرابات السياسية .

(١) قضية التعريب :

في الواقع أن الجزائر كانت أكثر الدول العربية تأثرا بمحاولة محو اللغة العربية وفرنسة الحياة الجزائرية وكانت هذه القضية الكبرى أول مشكلة واجهت الجزائر بعد الاستقلال ولما كانت مشكلة التعريب أكثر حدة في الجزائر كان الاتجاه نحو معالجتها أكثر وضوحا من غيرها في الدول العربية في المغرب العربي وجاء التأكيد على ضرورة تحقيق عملية التعريب في كافة موانئ الثورة الجزائرية .

وعلى الرغم من ذلك التأكيد على أهمية التعريب إلا أن هناك اتجاهات بخصوص هذه المسألة :

- (أ) دعاة الفرنسية .
- (ب) دعاة الاندواجية .
- (ج) دعاة التعريب والاصالة وتبني هذا الاتجاه الحزب والدولة في الجزائر ليس فقط في مجال التربية والتعليم ولكن في الادارة والثقافة ووسائل الاعلام والمحيط الاجتماعي .

ولذلك تكونت اللجنة الوطنية للتعريب كجزء من اللجنة الوطنية للفكر والثقافة التابعة لحزب جبهة التحرير الوطني طبقا لتوجيهات بومدين لدراسة مشاكل التعريب وطرق التغلب عليها وكيفية التخطيط العلمي ولذلك كانت الدعوة الوطنية الاولى للتعريب في ١٤ - ايار/ مايو ١٩٧٥ .

٢ - قضية التكامل القومي :

تعتبر قضية التكامل القومي في الجزائر من القضايا الداخلية ذات الحساسية التي يجب على النظام الجزائري مواجهتها ويقصد بها التكامل بين العرب والبربر ، هذا وقد برزت تلك القضية بعد الاستقلال . وكانت هناك محاولات ترمز من جانب سكان « منطقة جبال القبائل » واتهمت الجزائر المغرب بدعم هؤلاء

سياسي هو اقامة دولة اسلامية . وهي حركة طلابية بالاساس حيث يسيطرون على اللجان الطلابية في كافة الكليات في جامعة تونس .

هذا وقد اثارت تلك الحركة ردود فعل داخلية في تونس خلال عام ١٩٨٥ بعد اقتراحها اعادة النظر في قوانين الاحوال الشخصية المطبقة منذ بداية عهد الاستقلال ، هذا مع تحالفها مع الحبيب عاشور الأمين العام لاتحاد الشغل ضد الجناح اليساري داخل الاتحاد برعاية الطيب البكوش الأمين العام المساعد الامر الذي زاد من الصراع بين عاشور والبكوش إلى حد تبرؤ عاشور من جريدة « الشعب » الناطقة باسم الاتحاد ومطالبة الحكومة بمصادرتها .

هذا علاوة على الاقلام الناطقة باسم الحركة والتي تروج لافكار معادية للديمقراطية في الوقت الذي تسعى فيه القوى السياسية جميعها إلى تدعيم التجربة الديمقراطية هذا علاوة على الصدامات بين الأجنحة الطلابية التي تتبع الحركة والتيارات الطلابية الأخرى .

هذا وتطالب الحركة بأن يتم الاعتراف بها كحزب سياسي ولكن لانها تسمى إلى أو بمعنى أدق تهدف إلى دولة اسلامية على خلاف الدولة التونسية الحالية فليس هناك في المستقبل القريب امكانية الاعتراف بها كحزب سياسي . ولذلك ترد في الفترة الأخيرة أن الحكومة قد تسمح لهذه الحركة بتأسيس جمعية ثقافية تنتمي للحركة التعبير عن ارائها ووجهات نظرها وذلك بعد لقاء بين مزالي رئيس الوزراء وقادة تلك الحركة .

ازاء ما سبق يمكن القول بأن التطورات الأخيرة في تونس تثرى التجربة الديمقراطية على الرغم من الجوانب السلبية في التجربة . ويبدو أن القوى السياسية التونسية على استعداد للذهاب إلى مدى بعيد في حماية التجربة الديمقراطية فهي تتضامن مع بعضها البعض في مواجهة الحكومة . وتتضامن مع الحكومة في حالة موقف قومي « كعودة العمال التونسيين من ليبيا » باستثناء الاتحاد العام للشغل . وهي في نفس الوقت اخذت موقفا مناقضا للحكومة على اثر ضرب اسرائيل لمقر قيادة التحرير الفلسطينية حيث طالبات بقطع العلاقات الدبلوماسية مع الولايات المتحدة بعد المظاهرات الغاضبة التي شهدتها تونس على اثر الغارة . ولكن الحكم على التجربة التونسية سيكون أكثر دقة في مرحلة ما بعد بورقيبة .

التمردين ووصل الأمر إلى حد تدخل الجيش لردع التمردين ووقوع اشتباكات على الحدود بين المغرب والجزائر وكان ذلك في سبتمبر ١٩٦٣ .

وظلت احتمالات تجدد اندلاع تمرد البربر قائمة فكانت المظاهرات التي اندلعت في الجزائر في ابريل عام ١٩٨٠ وقد قام بها الطلبة البربر وطلابو بإباجة استخدام لغة البربر القديمة في التعامل واحياء الثقافة البربرية بل ووصل الأمر إلى المطالبة بدولة مستقلة للبربر في المغرب العربي . هذا وقد أعلن في مارس ١٩٨٠ عن تشكيل جبهة تحرير البربر من أجل العمل على تحقيق الهدف السابق ، أما عن موقف الحكومة الجزائرية من ذلك أعلن بن جديد بأن الحكومة سوف تتصدى لمحاولات التشكيك في الوحدة الوطنية وقامت بالتالي بقمع وسجن هؤلاء المتمردين سواء من البربر او الجماعات المسلحة المتطرفة التي تشترك في تلك التمردات ويهدى النظام الجزائري وعيا بتلك القضية وهو حريص على المصالحة الوطنية بين العرب والبربر ونذكر هنا قول بن جديد في مؤتمر جبهة التحرير الوطنية في كانون الثاني (يناير ١٩٨٤) أن جذور تاريخ الجزائر تمتد إلى الماضي البربري قبل عهد طويل من الفتح العربي الأمر الذي أدى إلى شعور البربر بالارتياح وبقدرة النظام الجزائري على تحقيق المصالحة الوطنية تكون تحقيق التكامل القومي .

٣ - أزمة النظام السياسي (الاضطرابات الداخلية) :

لقد كانت انقلابات ومحاولات انقلابات في الجزائر بعد الاستقلال ونذكر هنا انقلاب بومدين على بن بيلال في يونيو ١٩٦٥ . وحدثت محاولات انقلاب ضد بومدين نذكر منها محاولة (طاهر الزبيري) رئيس الأركان وعلى أثر ذلك تولى بومدين قيادة القوات المسلحة . وكذلك حدثت محاولات انقلاب ضد بن جديد الذي تولى السلطة بعد بومدين ونذكر هنا محاولة في يونيو ١٩٧٩ قام بها عدد من العسكريين الذين قاموا بأدوار قيادية في عهد بومدين ، وكذلك محاولة في أكتوبر ١٩٧٩ وكان فيها مدنيين انصار عبد العزيز بوتفليقة وزير الخارجية الجزائري السابق بسبب عدول بن جديد عن الخط السياسي لبومدين . واطلاق سراح بن بيلال .

ويبدو أن الأمور مستقرة في القوات المسلحة في عهد بن جديد بعد تعيين الجنرال مصطفى بن لوكيف رئيسا للأركان في نوفمبر ١٩٨٤ وتغيير قادة ثلاث مناطق عسكرية وخفض عدد المناطق العسكرية من ٧ إلى ٦

فقط . ولكن يواجه بن جديد ونظامه في السنوات الأخيرة وحتى الآن مجموعة من الاضطرابات والمظاهرات خاصة من جانب الطلبة ، القيادات الاسلامية ، الرابطة الجزائرية لحقوق الانسان ولجنة أبناء الشهداء .

فبالنسبة للطلبة نجد انهم أكثر قابلية من غيرهم للقيام بمظاهرات في الجزائر ونذكر هنا المظاهرات في ديسمبر ١٩٧٠ احتجاجا على نظام التعليم والعمل وضرورة الإصلاح الأمر الذي وصل إلى الصدام بين الطلبة والبوليس والجيش وتم حل اتحاد الطلبة الجزائريين في يناير ١٩٧١ . ونذكر أيضا مظاهرات ابريل عام ١٩٨٠ وقام بها الطلبة البربر لاقامة دولة بربرية وقبل ذلك المطالب الخاصة باحياء الثقافة والاحياء البربرية وتجدد الاضطرابات من قبل الطلبة المتدينين المسلمين في أكتوبر عام ١٩٨٥ .

أما الاضطرابات التي شغلت المجتمع الجزائري في السنوات الأخيرة خاصة خلال عام ١٩٨٥ فهي الاضطرابات التي تسببت بها التيارات الاسلامية . هذا وقد جرت محاكمات لـ ١٩ من هؤلاء في سبتمبر ١٩٨٤ وهم من المشاركين في اضطرابات نوفمبر ١٩٨٢ في جامعة بن اكنون وكذلك محاكمة أخرى في الفترة من ٧ - ٢٩ ابريل ١٩٨٥ لـ ١٣٥ كانوا ضمن ١٧٥ سجنوا في أواخر عام ١٩٨٢ وبداية عام ١٩٨٣ وفي نهاية المحاكمة أطلق سراح ٤٠ أما الباقون فقد تراوحت مدة سجنهم من ٣ - ١٢ سنة وكذلك خمسة من الهاربين بما فيهم زعيم المجموعة «مصطفى بويالي» والذي حكم عليه غيابيا مدى الحياة . هذا وقد تجددت الاضطرابات من قبل تلك العناصر الاسلامية بعد الهجوم على أحد ثكنات البوليس الجزائري ومقتل ٥ من رجال الأمن في منطقة « صومع » على بعد ٥٠ كم جنوب غربي الجزائر في ٢٦ أغسطس ١٩٦٥ .

الآن ، وقد تشكلت في يونيو ١٩٨٥ الرابطة الجزائرية لحقوق الانسان والمضطهدة من قبل السلطات الجزائرية في ١٢ أغسطس ١٩٨٥ ومنذ بداية يوليو الماضي ألقي القبض على ٢٠ شخصا من أعضاء الرابطة او من أعضاء لجنة أبناء الشهداء .

هذا وقد تشكلت تلك الرابطة دفاعا عن المعتقلين السياسيين في الجزائر وقد واجهت تلك الرابطة نفس المصير من الاعتقالات . مما أدى إلى إثارة الاضطرابات في منطقة تيزي أوزو في نوفمبر ١٩٨٥ التي قامت بها لجنة أبناء الشهداء في الذكرى ٢١ للثورة الجزائرية . وطالب المظاهرون بإطلاق سراح أعضاء لجانهم

زراعي حقيقي ثم ارتفاع أسعار الفوسفات ثم تدهورها بعد ذلك بسبب تدهور أسعار المعادن وارتفاع قيمة فاتورة البترول والجفاف والتضخم العالمي وعدم فعالية الإدارة وانعدام التخطيط وكذلك مشكلة الصحراء التي تستنزف البلاد منذ عام ١٩٧٥ .

وقد عكست الأزمة الاقتصادية نفسها في شكل انتشار البطالة وتجميد الأجور وانخفاض القوة الشرائية لأغلب فئات السكان وتفشى البطالة .

٢ - أزمة الفظلم السياسي « أزمة المشاركة السياسية - الاضطرابات السياسية » :

الآزمات التي واجهها نظام الحكم في المغرب قليلة ابان فترة حكم محمد الخامس لحيولة الوطنية المعتدلة وكذلك لكونه رمزا للاستقلال الوطني إلا أن الآزمات صارت متكررة في أيام حكم الملك الحسن الثاني الذي تولى الحكم في سنة ١٩٦١ .

وفي هذا الصدد نذكر محاولة اغتيال الملك عام ١٩٦٣ والحركة الطلابية عام ١٩٧٠ وتمرد الفلاحين عام ١٩٧١ ومحاولة الاغتيال في يوليو ١٩٧١ (حادث قصر الصخيرات) ومحاولة الاغتيال في اغسطس ١٩٧٢ « حادث القنيطرة » وفي الأخيرتين كانت من قبل الجيش .

وقد أثبتت قضية المعارضة السياسية في المغرب خلال عام ١٩٨٥ حيث اتهمت قوى المعارضة المغربية بقيادة الاتحاد الاشتراكي مع حزب الاستقلال وحزب الحركة الشعبية الحكومة بدعم أحزاب جديدة وزودتها بأغلبية برلمانية لا تتناسب مع حداثة هذه الأحزاب وذلك بالتزوير في انتخابات المجالس البلدية والانتخابات التشريعية وذلك على حساب الأحزاب الرئيسية والعريقة في الحياة السياسية في المغرب .

هذا وقد أثر في قضية المعارضة عند تشكيل الحكومة الجديدة في أبريل ١٩٨٥ من التكنوقراطيين المستقلين و١٢ وزيرا يمثلون ثلاثة من الأحزاب الستة الرئيسية وهي التجمع الوطني للأحرار برئاسة أحمد عصمان والاتحاد الدستوري برئاسة المعطي بوعبيد والحزب الوطني الديمقراطي برئاسة محمد ارسلان الصديدي والحزب الثلاثة مجتمعة (١٦٨) مقعدا برلمانيا بينما تملك المعارضة مجتمعة (١٣٢) مقعدا برلمانيا وتتكون من حزب الاستقلال برئاسة محمد بوسنة والاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية « برئاسة عبد الرحيم بوعبيد وحزب التقدم والاشتراكية (الحزب

وأعضاء من الرابطة الجزائرية لحقوق الانسان والتي ألقى القبض عليهم في يوليو وأغسطس الماضيين . هذا وقد حدث اضطراب لمدة ٢٤ ساعة في ميلايا تيزي أوزو من قبل لجنة تنسيق للتلاميذ والطلبة والعمال وطلبا بالافراج عن المعتقلين السياسيين ووضع حد لأعمال القمع وضروعة انتخاب ممثلي العاملين في المصانع والادارات .

إلا أن أهم الأحداث السياسية التي تشهدها الجزائر في هذا العام هي العملية التي تجرى لاعادة النظر في الميثاق الوطني الذي تم اقراره عام ١٩٧٦ وينتظر أن تسفر هذه العملية عن اعادة رسم التوجهات الجزائرية خاصة فيما يتعلق بقضية التنمية بحيث يتم تخفيف قبضة الدولة على الاقتصاد لصالح زيادة دور القطاع الخاص .

المملكة المغربية

تواجه دولة المغرب ونظامها السياسي عدة قضايا داخلية أهمها :

- ١ - القضية الاقتصادية .
- ٢ - أزمة النظام السياسي « قضية المشاركة السياسية والاضطرابات السياسية » .
- ٣ - مشكلة الصحراء .
- ١ - القضية الاقتصادية :

لقد اندلعت اضطرابات في يناير عام ١٩٨٤ هددت المغرب كله واضطرت معها قوات الجيش والبوليس إلى التدخل والاشتباك مع المتظاهرين . وقد بدأت هذه الاضطرابات بمظاهرات طلابية بالمدارس الثانوية احتجاجا على سوء الاطعمة وزيادة رسوم الامتحانات ثم انضم إليها المواطنين المغاربة للاحتجاج على زيادة أسعار المواد الغذائية خاصة الخبز ومواد الوقود وزيادة الضرائب المحلية .

وعلى أثر اجتياح الاضطرابات معظم مناطق المغرب قرر الملك الحسن الثاني في ٢٢ يناير ١٩٨٤ إلغاء زيادة الأسعار واتهم اليساريين وأسرانيل وإيران بثارة تلك الاضطرابات .

ومصدر الضخوة أن هذه الأحداث قد ارتبطت بأزمة اقتصادية خطيرة بعد الانتعاش الذي شهدته البلاد في بداية عقد السبعينات بفضل السياسات الرشيطة في بناء السدود على مجاري المياه . ولكن لم يصاحبها اصلاح

الشيوعي) ومنظمة العمل الديمقراطي (يسار راديكالي) برئاسة بن سعيد وحزب الحركة الشعبية وذلك في الانتخابات البرلمانية في سبتمبر عام ١٩٨٤ .

ويعتبر استبعاد قوى المعارضة من التشكيل الوزاري الأخير في المغرب ملمحا من ملامح أزمة المشاركة السياسية خاصة وانها تأتي ضد الأحزاب الرئيسية والعريقة في الحياة السياسية المغربية .

وأهم ما يلاحظ في الوزارة الجديدة أن وزارة الخارجية والتعاون والأعلام قد أصبحت وزارة واحدة يتولاها السيد الكيلاني بينما استحدثت وزارة جديدة تابعة للوزير الأول محمد كريم العمراني مكلفة بالعلاقات مع المجموعة الاقتصادية الأوربية حيث أن المغرب قدمت طلبا رسميا للانضمام إلى السوق الأوربية المشتركة .

وبالإضافة إلى أزمة المعارضة السابقة فإن المغرب قد شهدته خلال عام ١٩٨٥ مجموعة من الاضطرابات والمحاكمات . ونذكر هنا اضطراب ٧٠٠ من مندوبي التسوية العاملين في المكتب المغربي للتسوية الخارجي في الدار البيضاء احتجاجا على فصل ٧٠ زملائهم وكانوا يعملون في فروع المكتب وخاصة في قطاع الأغذية المحفوظة والذي عهد بها إلى القطاع الخاص .

وكذلك حدثت اضطرابات عن الطعام في سجون المغرب خاصة في سجنى مراكش وقنيطرة احتجاجا على ظروف الاعتقال وقامت الرابطة المغربية لحقوق الانسان ورابطة المغرب للدفاع عن حقوق الانسان وهما منظماتان لهما صفة شرعية وكذلك الاتحاد الديمقراطي للعمل وهو ثاني نقابة مغربية .

وعلى الرغم من عفو الملك الحسن عن ١٦٥ معتقلا سياسيا في الذكرى ٢٢ لنفي السلطان محمد الخامس لكورسيكا ومدغشقر عام ١٩٥٣ إلا أنه لا زال هناك معتقلون سياسيون يعانون من سوء المعاملة والتي تحركت قوى المعارضة والروابط المغربية لحقوق الانسان للدفاع عنهم واثارة قضيتهم أثناء زيارة الملك الحسن لمغربا في نوفمبر ١٩٨٥ .

وقد جرت في شهر سبتمبر ١٩٨٥ محاكمة ٢٩ مواطنا بتهمة التآمر لقلب نظام الحكم وإقامة جمهورية اسلامية وهم أعضاء منظمة الشبيبة الاسلامية برئاسة الشيخ عبد الكريم موسى وأعترفوا بأنهم تلقوا تدريباتهم في الجزائر على أيدي البوليساريو .

وفي الواقع أن زيادة حدة الاضطرابات في المغرب

تكشف عن حجم التوتر الموجود في الشارع السياسي المغربي سواء بسبب القمع السياسي وسوء أحوال المعتقلين السياسيين وتضييق نطاق حركة المعارضة السياسية أو بسبب النشاط المتزايد للقيادات الاسلامية مؤخرا .

مشكلة الصحراء :

لقد مثلت مشكلة الصحراء منذ بدايتها أهم القضايا التي تواجه النظام السياسي المغربي للاعتبارات الآتية :

١ - انها تستنزف الموارد الاقتصادية للبلاد بسبب زيادة ميزانية الجيش خاصة في ظل الأزمة الاقتصادية للمغرب .

٢ - هناك جنود مغربيين يرفضون الخدمة في جنوب المغرب في مواجهة البوليساريو وذلك بسبب صلات القبائل واعتادها ما بين جنوب المغرب ومنطقة الصحراء وحتى موريتانيا .

٣ - لقد كانت مشكلة الصحراء وراء توتر علاقات المغرب بالدول العربية الأخرى في منطقة المغرب العربي خاصة الجزائر، هذا وقد دخلت مشكلة الصحراء مرحلة جديدة بعد استكمال المغرب بناء الحائط الأمني لوقف هجمات البوليساريو ضد القوات المغربية . ومع ذلك لم يتغير الموقف في الصحراء منذ الاعتراف بالجمهورية الصحراوية في مؤتمر القمة الأفريقي قبل المؤتمر الأخير وانسحاب المغرب من منظمة الوحدة الأفريقية على أثر ذلك .

ويلاحظ أن موقف المغرب أصبح أكثر تشددا بعد اتفاق الوحدة مع ليبيا واستكمال الحائط الأمني هذا وقامت المغرب بطرح مبادرة جديدة في الأسبوع الأول من شهر نوفمبر عام ١٩٨٥ القاه رئيس الوزراء كريم العمراني أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة وهي تتضمن اعلانا لوقف إطلاق النار من جانب واحد . وتحديد بداية العام القادم كموعدا لاجراء الاستفتاء تحت اشراف دولي . وجاءت تلك المبادرة جزءا من المناورات السياسية والدبلوماسية التي تخوضها المغرب بعد أن قطعت شوطا كبيرا في اتجاه إحكام قبضتها على الصحراء والسير قدما في خطة التنمية والاستيعاب الاقتصادي والاجتماعي لها وذلك لكي تكسب التأييد الدولي بعد أن خسرت التأييد الأفريقي .

ولا زالت الأمور متشابكة فيعد ايام قليلة من مبادرة المغرب تقدمت ٤٠ دولة إلى اللجنة الرابعة لتصفية الاستعمار التابعة للأمم المتحدة باقتراح يطالب فيه كل

من المغرب والبوليساريو بيد» المفاوضات وهذا ما رحبت به البوليساريو بينما رفضته المغرب لأنه يتضمن اعترافا بالبوليساريو .

موريتانيا

لقد استقلت موريتانيا عام ١٩٦٠ وانضمت إلى الأمم المتحدة في أكتوبر ١٩٦١ وقبلت في الجامعة العربية في نوفمبر عام ١٩٧٢ .

هذا وتواجه دولة موريتانيا ونظامها السياسي عددا من القضايا الداخلية الهامة تمثل معضلات لموريتانيا المستقبل ويمكن بيانها في الصفحات التالية :

١ - قضية التكامل القومي .

٢ - المشكلة الاقتصادية .

٣ - أزمة النظام السياسي « عدم الاستقرار السياسي » .

٤ - مشكلة الصحراء .

١ - قضية التكامل القومي :

تعاين موريتانيا من وجود انقسامات عرقية ولغوية تؤدي إلى احتمالات إثارة الصراع الاجتماعي بشكل أو بآخر في ظل ظروف معينة فمن حيث الأصول العرقية نجد هناك العرب والزنوج ، فالعرب يقيمون في شمال البلاد بينما يتركز الزنوج في جنوب البلاد . وهناك التعدد اللغوي فهناك اللغة العربية واللغة البولارية والسوفنكية والولونية وهي أربع لغات وطنية معترف بها . وهناك اللغة الفرنسية والتي لا تزال هي المهيمنة كلفة للتعليم في مراحل التعليم المختلفة وهي اللغة الرسمية للبلاد . هذا وتحاول موريتانيا في محاولات التعريب التي تقوم بها أن تعطى اللغة العربية وضع اللغة الرسمية مع الاعتراف باللغات الوطنية الأخرى مع الفساح المجال للغة الفرنسية كاختيار في مراحل التعليم المختلفة .

وفي الواقع أن إمكانية تهديد التكامل القومي تأتي بالأساس من احتمال تجدد الصراع بين العرب والزنوج . على الرغم من أنه كان هناك إصرار على ضرورة الوحدة الوطنية بين القبائل الزنجية والعربية في مواجهة الاستعمار فإن محاولة اندماج جنوب البلاد في الحياة السياسية ومع الشمال بعد الاستقلال لم يصل إلى تلك الدرجة من الاستقرار الذي يدعم الوحدة الوطنية فأهالي الجنوب ما زالوا يعملون في مجالات عمل على هامش وسائل الإنتاج الأساسية في موريتانيا

« التجارة الادارة ، المعادن » بالإضافة إلى ذلك هناك مشكلة العبودية ونظام الرق الذي لا زال قائما فهناك أكثر من ٤٠٠ ألف شخص بين رجال ونساء وأطفال لا زالوا يعانون من نظام العبودية .

٢ - المشكلة الاقتصادية :

تعتمد البنية الأساسية للاقتصاد الموريتاني على انتاج المواد الأولية وبالتالي ارتبط بعلاقة التبعية باقتصاد الدولة المستعمرة فرنسا باقتصاديات الدول الرأسمالية الغربية . وعلى الرغم من الاتجاه القومي للعمل على دعم الاقتصاد الوطني من خلال الاشراف والسيطرة على شئون الاقتصاد إلا أن الأزمة الاقتصادية كانت ولا تزال قضية هامة تواجه النظام السياسي الموريتاني ويمكن بيان أبعاد الأزمة الاقتصادية في موريتانيا في العناصر الآتية :

١ - التأثيرات السيئة للجفاف على القطاع الريفي سواء الزراعي أو قطاع الماشية وبلغت الخسائر في عام ١٩٨٤ في قطاع الماشية بنسبة ٧٪ والذي يساهم بـ ١/٤ حصة القطاع الريفي من إجمالي الناتج القومي هذا مع زيادة حدة مشكلة التصحر وزحف الصحراء التي تشكل أربعة أخصاس مساحة البلاد على الأرض الزراعية .

٢ - وجود عجز في الحبوب مقداره ١٨٠ ألف طن واعتماد موريتانيا على استيراد المواد الغذائية من الخارج .

٣ - عدم استقرار السياسة الاقتصادية خاصة في مجال صناعة التعدين وبالذات مناجم الحديد فأنشئت في عام ١٩٦٣ وأمت عام ١٩٧٩ ولكنها أعيدت إلى الملكية الخاصة عام ١٩٧٨ .

٤ - ٥٠٪ من ميزانية موريتانيا تذهب إلى الجيش بسبب مشكلة الصحراء الغربية .

٥ - زيادة حدة الدين مما أدى بموريتانيا إلى تخفيض قيمة عملتها الوطنية بمقدار ٣٠٪ وتحويل ١١ شركة من القطاع الخاص ، هذا وتعمل موريتانيا على مواجهة تلك المشكلة بالوسائل الآتية :

١ - اعطاء مشروعات الري الأولوية الكبرى ولا سيما بعد تشغيل السدود التي تقام من أجل تنظيم استغلال نهر السنغال وماى وموريتانيا والسنغال من أجل تحقيق الاكتفاء الغذائي .

٢ - تعتمد موريتانيا على ثرواتها المنجمية مثل الحديد وثورتها السمكية .

هذا وإن كانت برامج الإصلاح التي وضعت لم تحقق الأهداف المطلوبة منها بسبب ركود سوق الحديد والجفاف وحرب الصحراء .

هذا وتعمل موريتانيا خاصة منذ عام ١٩٧٩ على وضع اجراءات تقشفية وذلك قام العقيد معاوية بوضع خطة اصلاح اقتصادى جديدة من أجل اعادة التوازن للاقتصاد الموريتانى وكانت موريتانيا قد توصلت إلى اعادة جدولة ديونها الخارجية وتقدر بحوالى مليار دولار وتحصل فى نفس الوقت على مساعدة خارجية خاصة من فرنسا ٤٠ مليون فرنك فرنسى ومن السعودية ٣٠ مليون دولار لعام ١٩٨٥ .

وترجع هذه المساعدة الدولية إلى التوجهات الجديدة المعتدلة لنظام الحكم الذى أطلق سراح المسجونين السياسيين واتخذ موقفا مرنا بشأن مسألة الصحراء وفى هذا الاطار اعادت الرباط ونواكشوط العلاقات الدبلوماسية بينهما فى ابريل عام ١٩٨٥ بعد فترة انقطاع عام ١٩٨١ .

وفى الحقيقة إن مواجهة المشكلة الاقتصادية الموريتانية يجب أن يقوم على أساس تنمية القطاعات الأساسية للاقتصاد الموريتانى وتحديثها وبناء تنمية صناعية لاستغلال مواردها المعدنية مع ضرورة استقرار سياستها الاقتصادية بحيث تبني اقتصادا وطنيا مستقلا بعيدا عن محاور التبعية للاقتصاديات الدول الرأسمالية .

٣ - أزمة النظام السياسى ، عدم الاستقرار السياسى :

لقد استقلت موريتانيا عام ١٩٦٠ وقد دعا مختار ولد داداه رئيس الجمهورية إلى مؤتمر عام ١٩٦٠ واستجابت له المعارضة وتم فيه تشكيل حزب الشعب الحاكم وهو يتكون من ٤ احزاب ، حزب التجمع الموريتانى ، حزب النهضة ، الاتحاد الوطنى الموريتانى ، واتحاد الاشتراكيين المسلمين .

واستمرت الأوضاع إلى أن تمت الاطاحة بمختار ولد داداه فى يوليو ١٩٦٨ وترتب على ذلك تولى لجنة عسكرية للإصلاح الوطنى السلطة وأوقفت العمل بالدستور وأقالت الحكومة وحلت البرلمان وحزب الشعب الحاكم . وفاد الانقلاب محمد ولد سالك رئيس أركان الجيش وقت رئاسة مختار ولد داداه .

وفى الواقع أن عدم الاستقرار السياسى الذى شهده النظام السياسى قد تمثل بشكل أساسى فى تزايد دور

الجيش وأخذة للمبادرة فى كل التغيرات داخل النظام سواء بالانقلابات المتكررة أو محاولات الانقلاب المستمرة وتزايد وجود التيارات السياسية المختلفة داخل الجيش خاصة التيارات المتصارعة حول موقف موريتانيا من مشكلة الصحراء وضرورة تحقيق السلام ووضع حد للحرب الدائرة بين البوليساريو وموريتانيا وذلك بعد انقلاب عام ١٩٧٨ بقيادة محمد خونا ولد هيد الله الذى تم الاطاحة به فى انقلاب ديسمبر ١٩٨٤ بقيادة العقيد معاوية بن احمد ولد طاية .

هذا وقد جاءت القيادة الجديدة بتوجهات داخلية أهمها المصالحة الوطنية بالغفو العام عن المسجونين السياسيين والذين ينتمون إلى تيارات سياسية مختلفة من حزب البعث والقوى الناصرية واليسار الماركسى والتيار الدينى . والانفتاح على الخارج ، هذا مع توجهات خارجية تنسم بالحياد تجاه القضايا الخارجية التى تواجهها خاصة منطقة المغرب العربى وبالذات الصحراء هذا بالإضافة إلى توسيع العلاقات مع الغرب وبالذات فرنسا والولايات المتحدة .

٤ - مشكلة الصحراء :

تمثلت مشكلة الصحراء الغربية معضلة لموريتانيا ونظام حكمها لما لها من أبعاد وتأثيرات داخلية ، حيث كانت موريتانيا طرفا دائما فى قضية الصراع القائم فى تلك المنطقة سواء فى فترة مواجهة الاستعمار أو فى فترة ما بعد انسحاب إسبانيا عن منطقة الصحراء . وكان للصدام بين القوات الموريتانية وقوات البوليساريو آثار داخلية سلبية فى موريتانيا يمكن إيجازها فى الآتى :

١ - وجود هجمات متكررة من جانب قوات البوليساريو على نواكشوط عاصمة موريتانيا .

٢ - إن ٥٠٪ من ميزانية موريتانيا كانت تذهب إلى الجيش فى صراعه مع البوليساريو وكذلك معظم المساعدات الخارجية .

٣ - إن الصحراء تمثل امكانية وجود قلاقل قبلية داخل موريتانيا حيث هناك قبائل فى منطقة الصحراء لها امتداد فى الجنوب المغربى وكذلك فى موريتانيا وهناك مسئولون فى كل من المغرب والصحراء وموريتانيا لهم أصول مشتركة بل وواحدة .

ولذلك جاء انقلاب عام ١٩٧٨ بقيادة محمد حيد الله على أثر الصراع بين التيار المؤيد لتسوية مشكلة الصحراء والتيار المعارض لذلك وكان الانتصار للتيار

الذي رأى ضرورة تسوية مشكلة الصحراء وتم اعتراف موريتانيا رسمياً بالجمهورية الصحراوية في فبراير ١٩٨٤ .

وعندما حدث انقلاب ديسمبر ١٩٨٤ أعلن قادة الانقلاب الجديد اتخاذ موقف الحياد تجاه مشكلة الصحراء فاستمر الاعتراف بالجمهورية الصحراوية والابقاء على معاهدة التعاون والأياء بين الجزائر وموريتانيا وتونس هذا مع تحسين العلاقات مع المغرب ولذلك تم عودة العلاقات الدبلوماسية بين المغرب وموريتانيا المقطوعة منذ عام ١٩٨١ ، وذلك في ابريل عام ١٩٨٥ .

الملكة الأردنية الهاشمية

لقد كانت هناك مجموعة من التطورات الداخلية في دولة الأردن عكست بوضوح أهم القضايا الداخلية التي تواجهها الدولة وكذلك النظام السياسي الأردني ويمكن إبراز أهم تلك التطورات في الآتي :

١ - استقالة وزيرة الاعلام الأردنية .

٢ - تشكيل حكومة أردنية جديدة .

٣ - جهود المصالحة مع سوريا .

١ - استقالة وزيرة الاعلام الأردنية :

لقد قدمت ليلى شرف وزيرة الاعلام الأردنية في بداية عام ١٩٨٥ استقالتها إلى رئيس الوزراء أحمد عبيدات الذي قام بتشكيل الوزارة في فبراير ١٩٨٤ . وجاءت تلك الاستقالة ، وهي أول استقالة في تاريخ الأردن منذ عشر سنوات منذدة بالحاساسية المفرطة للسلطة العامة فيما يتعلق بحرية الاعلام . وجاء في خطاب استقالتها أن الاتصالات بين مجلس الوزراء ووزارتها بشأن اعداد سياسة اعلامية كانت قد توقفت وأعربت عن أسفها لأن القرارات الخطيرة تتخذ دون مناقشة في مجلس الوزراء وأنه ليس مسموحاً للصحف بمناقشة هذه القرارات وكما أن قنوات الاتصال بين وزارة الاعلام ومراكز اتخاذ القرار قد توقفت .

وجاءت تلك الاستقالة بعد التوجيهات التي وجهها الملك حسين إلى رئيس الوزراء أحمد عبيدات بشأن ما يفسر في الصحف من انتقادات للعشائر الأردنية الأمر الذي أدى إلى مزيد من الرقابة على وسائل الاعلام .

هذا وكان خلاف في مجلس الوزراء الأردني قد ثار في اواخر عام ١٩٨٤ وبداية عام ١٩٨٥ بشأن وقف العمل

بالاحكام العشائرية حيث كان قد تم اتخاذ قرار بالغاء قانون العشائر لما كان زيد الرفاعي رئيساً للوزراء عام ١٩٧٥ . وقد صاحب ذلك الالغاء ردود فعل واسعة بين القبائل مما أدى إلى تجميد قرار الالغاء هذا . وكان قد تم تأسيس محكمة الجنايات الأردنية عام ١٩٧٦ على أن يكون النظام القضائي الحديث هو أداة الفصل في القضايا القانونية واحتفظ قانون التأسيس بحق القبائل في الفصل في قضايا العرض بالاساس . ورغم هذا القانون استمرت العشائر تفصل في منازعاتها وفق احكامها . ولذلك جاءت استقالة الوزيرة الأردنية دنيلاً على النفوذ الاجتماعي والسياسي للعشائر في الأردن .

٢ - تشكيل حكومة أردنية جديدة :

قدم أحمد عبيدات استقالة وزارته التي شكلت في فبراير ١٩٨٤ عندما استعادت الأردن مجلس النواب الذي ظل معلقاً لمدة عشرة أعوام وكانت مهمة تلك الوزارة الأساسية هي حماية الأمن الداخلي للأردن خاصة مع شيوخ أعمال العنف والانفجارات والاعتداء على الدبلوماسيين الأردنيين في الخارج . وكانت المنظمات التي تقوم بأعمال العنف والانفجارات إما منظمات منشقة فلسطينية أو حركات اسلامية موالية لايران .

وعلى أثر قبول استقالة وزارة أحمد عبيدات تم تكليف زيد الرفاعي بتشكيل الوزارة الجديدة وكان الرفاعي قد شكل الوزارة الأولى له في مايو ١٩٧٣ والثانية في نوفمبر ١٩٧٤ والثالثة في فبراير ١٩٧٦ .

وقد ارتبطت بتشكيل الحكومة الجديدة في أول ابريل عام ١٩٨٥ دالتان لهما أهميتهما :

فالحكومة الجديدة قد ضمت ١١ وزيراً فلسطينياً بعد زيادة عدد الوزراء إلى ٢٧ وزيراً ومعنى ذلك أن الوزراء الفلسطينيين يشكلون نصف الوزارة الجديدة تقريباً . وهذه أول مرة يشارك فيها وزراء فلسطينيين بهذا العدد منذ عام ١٩٧٤ . وقد كانت الوزارات الأردنية تشكل قبل احتلال الضفة الغربية عام ١٩٦٧ مناصفة أي نصف الوزارة من الضفة الشرقية والنصف الآخر من الضفة الغربية ويعد مؤتمر الرباط عام ١٩٧٤ تلخص عدد الوزراء الفلسطينيين في الحكومات الأردنية حيث كان لا يتجاوز عدد الفلسطينيين فيها أربعة وزراء .

٣ - جهود المصالحة مع سوريا :

لما عن الدلالة الثانية لتشكيل الحكومة الأردنية فيمكن ابرازها من جهود المصالحة بين كل من الأردن

وسوريا مؤخرا .

الرسمية المنقسمة بين تأييد هذا المرشح للخلافة
أوذاك ، والذين يأتون جميعهم من خلفيات عسكرية بما
يعكس مدى أهمية دور الجيش في النظام السياسي في
سوريا . وقد تمكن النظام من استيعاب ذلك الصراع
ومنع تفجره وتحقيق التعايش بين المتنافسين عبر النفوذ
القوى للرئيس الأسد الذي بمجرد عودته للسلطة
السياسية قام باتخاذ عدد من الإجراءات كان أهمها
إبعاد شقيقه رفعت الأسد ذي الطموحات السياسية
الواسعة والمعتمد على قوة تشكيلات سرايا الدفاع التي
يقودها إلى موسكو ثم إلى جنيف في مايو ١٩٨٤ وخلال
غيابه اتخذ عددا من الإجراءات للحد من قاعدة نفوذه .
ففي منتصف يوليو ١٩٨٤ جرى تخفيض قوة سرايا
الدفاع من ٣٠,٠٠٠ إلى ١٨,٠٠٠ جندي كما تم
تخفيض مستوى الأجور في سرايا الدفاع لتصبح في
مستوى الأجور العادية في القوات المسلحة . كما تم حل
بعض التشكيلات العسكرية الخاصة - خاصة العاملة
منها في مجال المخابرات والأمن وإعادة دمجها في الجيش
وأصدرت قيادة حزب البعث أوامر إلى أعضاء الحزب
لفصل أنفسهم من « الرابطة » وهي مؤسسة تدريب
ديبلوماسية عالية أنشأها رفعت الأسد في سنوات
السبعينات وأصبحت أداة لزيادة نفوذه في الدائرة
الفكرية في سوريا .

وقد عاد رفعت الأسد إلى سوريا في نوفمبر ١٩٨٤
واستقبله أنصاره بحماس شديد بينما قام الرئيس
الأسد باختيار ثلاثة نواب كان ترتيبهم رفعت الأسد
الثاني بينهم وفي عام ١٩٨٥ تمكن الرئيس حافظ الأسد
من السيطرة على الموقف وإعادة الهدوء والاستقرار إلى
البلاد وإن كان هذا لم يحسم مشكلة الخلافة وقد تم
ذلك على ثلاث خطوات أساسية :

١ - المؤتمر الثامن لحزب البعث ٥ - ٢٠ يناير
١٩٨٥ وفيه جرت استعادة جانب هام من حيوية الحزب
ويبدو أن ذلك كان ضروريا لموازنة - ولو جزئية - لنفوذ
التشكيلات العسكرية .

٢ - إعادة انتخاب الرئيس الأسد رئيسا للجمهورية
للمرة الثالثة في استفتاء قومي أجري في ١١ فبراير بعد
ترشيح مجلس الشعب له في ٣٠ يناير بناء على توصية
القيادة القطرية للحزب . وجرى التصويت لصالح
الرئيس الأسد بنسبة ٩٩,٩٧٪ من مجموع الأصوات .

٣ - تم تشكيل وزارة سورية جديدة في ٨ أبريل
١٩٨٥ برئاسة الدكتور عبد الرؤوف الكسم رئيس
الوزراء السابق وتكونت الوزارة من ٢٥ وزيرا بينهم ١٢

لقد جاءت وزارة زيد الرفاعي وإحدى مهامها تحقيق
التقارب الأردني السوري ، فكان زيد الرفاعي من بين
رؤساء الوزارات الذين لعبوا دورا هاما في التضامن
العربي وخاصة مع سوريا ، على أن يكون ذلك الاتجاه
كثور من إحداث التوازن للتنسيق والحركة مع منظمة
التحرير وفقا لاتفاق فبراير ١٩٨٥ . وظلت تلك الجهود
في طور الاستعداد حتى مؤتمر القمة العربي الطارئ
الذي عقد في الرباط هذا العام ، وتم تشكيل لجان
مصالحة بين الدول العربية من بينها الأردن وسوريا .
هذا وقد حدث بالفعل اتصالات ولقاءات أردنية
سورية على مستوى عال تسعى إلى إزالة الخلافات
المترسبة بين الدولتين ووضع أسس مشتركة للاتفاق
عليها في عملية التسوية للصراع العربي الإسرائيلي .
هذا وقد ساعد على زيادة احتمالات الاتفاق بين كل
من الأردن وسوريا فثور العلاقات الأردنية الفلسطينية
بعد الغاء لقاء لندن في ١٤ أكتوبر بين الوفد الأردني
الفلسطيني والمسئولين البريطانيين كما أن كلا الطرفين
يحاول الضغط على المنظمة بذلك التقارب . فالأردن يريد
الضغط عليها لتقديم مزيد من التنازلات وسوريا تريد
جذب الأردن إليها خارج إطار التنسيق المصري
الفلسطيني .

ويذكر أن الحكومة الأردنية قامت باعتقال عدد كبير
من أعضاء تنظيم الإخوان المسلمين المعادي لنظام
الحكم في دمشق بعد أن حملتهم مسئولية تدهور
الأوضاع السورية الأردنية عام ١٩٨٠ وذلك كخطوة
لايذاء حسن النية الأردنية تجاه سوريا كأحد العوامل
المساعدة على انجاح المصالحة بينهما .

سوريا

يواجه النظام السياسي في سوريا ثلاث قضايا داخلية
رئيسية :

- ١ - مسألة خلافة الرئيس حافظ الأسد .
- ٢ - المعارضة السياسية .
- ٣ - المشكلات الاقتصادية .

أولا : مسألة خلافة الرئيس الأسد :

تجبر الصراع بين عدد من القيادات السورية حول
هذه المسألة بمناسبة المرض الطويل الذي أصاب
الرئيس الأسد عام ١٩٨٢ . وقد وصل هذا الصراع إلى
حد الصدام المسلح بين بعض التكوينات العسكرية

وزيرا من أعضاء حزب البعث ، ٣ وزراء من حركة الاشتراكيين الوحدويين ، وزيرا من كل من الحزب الشيوعي السوري والحركة الاشتراكية العربية وهي الأحزاب الاربعة المكونة للجبهة الوطنية التقدمية منذ عام ١٩٧٢ بالإضافة إلى ستة وزراء مستقلين .

ثانيا : المعارضة السياسية :

يواجه النظام السوري معارضة سياسية كان لها نشاطها وخطورتها في بعض الأحيان ومن ذلك المحاولة الانقلابية التي جرت في أعوام ١٩٧٩ ، وأحداث مدرسة المدفعية عام ١٩٨٠ ومحاولة التمرد واغتيال الرئيس الأسد التي قام بها ضباط سلاح الجو السوري عام ١٩٨٢ بالإضافة إلى ذلك توجد عدة تنظيمات للمعارضة السياسية أهمها هي جماعة الإخوان المسلمين التي شنت الكفاح المسلح ضد النظام منذ نهاية السبعينات ، أسفرت عن تعرض هذه الجماعات إلى موجة من القمع الشديد أدت إلى تصفيتها تقريبا ، بالإضافة إلى ذلك توجد عدة فصائل للمعارضة العلنية تنتمي إلى أحزاب اليسار القومي والتي تنظم معا فيما يعرف بالجبهة الديمقراطية وأن كان لا يبدو أن لهذه الجماعات نفوذا كبيرا في سوريا . هذا وقد تم في مارس ١٩٨٥ بمناسبة انتخاب حافظ الأسد رئيسا للمرة الثالثة اعلان العفو عن المسجونين السياسيين بحيث يبدو أن النظام السوري قد دخل عام ١٩٨٥ وقد حجم بشكل ملحوظ مشكلة المعارضة السياسية وإن كان لا يبدو أن هذا الحل نهائي بسبب وجود عدة تناقضات مثيرة للصرع في داخل بنية المجتمع والنظام السياسى السوري نفسه .

ثالثا : المشكلات الاقتصادية :

يواجه الاقتصاد السوري نقصا متزايدا في العملة الصعبة فتقول آخر التقديرات بأن الاحتياطيات من العملات الصعبة لا تتجاوز ١٤٠ مليون دولار . لا تكفى الاستيراد إلا لفترة أسبوعين أو ثلاثة أسابيع فقط وكان الاقتصاد السوري في حالة أفضل في أواخر السبعينات بفضل المساعدات المالية من الدول العربية البترولية منذ عام ١٩٧٨ علاوة على أن المساعدة المقدمة من الاتحاد السوفيتي بفضل معاهدة التعاون عام ١٩٨١ . أما الآن فقد زادت اعباء الانفاق العسكرية . ففي ميزانية عام ١٩٨٥ يصل حجم النفقات المتصلة بالدفاع إلى أكثر من ٣ مليارات من الدولارات أى إلى ٣٠٪ من النفقات وإلى أكثر من ٥٠٪ من النفقات الجارية للدولة . وتقدر تكلفة بقاء القوات السورية في لبنان وحدها بقرابة ٢٥٠ ألف دولار يوميا .

ومنذ عامين أخذ حجم المساعدة العربية التي تحدتت في بادئ الأمر بمبلغ ١,٨٥٠ مليار دولار في التناقص ليس فحسب من جراء ما يواجه المانحين من صعوبات مالية ولكن أيضا نتيجة لما يثيره الدعم المقدم من سوريا إلى إيران من غضب واستياء ، وقد تفاقم الوضع مؤخرا حين اتخذ الكويت وهو من البلدان الممولة الرئيسية قرارا بوقف مساهمتها في مخصصات الدعم لدول المواجهة التي يذهب منها لسوريا ١٩٠ مليون دولار وإن كانت الكويت استمرت في دفعها تحت تسميات أخرى .

وعلى الرغم من الاكتشافات البترولية في أوائل عام ١٩٨٤ والتوقعات بزيادة الانتاج فإن إيران تستمر في امداد سوريا بـ ٨ ملايين طن من البترول سنويا منها مليون طن تقدمه لها كمحنة والباقي بسعر تفضيل يقل كثيرا عن الاسعار المعمول بها في السوق . ولذلك فإن سوريا تظل بلدا مستوردا للبترول هذا فضلا عن أن البترول السوري من النوع الثقيل الأقل جودة . كما يعد انهيار الإيرادات البترولية التي تسهم بـ ٦٠٪ من اجمالى حصيلة الصادرات سببا رئيسيا في صعوبة الوضع المالى الخارجى لسوريا .

لذلك شرعت الحكومة السورية في عامى ١٩٨٣ و ١٩٨٤ في انتهاج سياسة تقييد صارم للواردات ولا سيما السلع الاستهلاكية وما زال التقييد مستمرا فميزانية عام ١٩٨٥ بلغت ١١ مليار دولار أى بزيادة ٤٪ بالمقارنة مع عام ١٩٨٤ . وقد خفت وطأة الضغوط على القطاع الخاص بعض الشيء . كما أصبح القطاع الزراعى الذى اهل في السنوات القليلة الماضية قطاعا يحظى بالأولوية في تخصيص الموارد . وينصب اهتمام السلطة اليوم على تشجيع الانتاج ولهذا تم توسيع المساحات الزراعية ، كما أن مخصصات القطاع الزراعى تشهد زيادة قدرها ٢٢٪ بالمقارنة مع السنة المالية السابقة . كما أصبحت المساعدة التقنية والمالية من جانب المنظمات الدولية مطلوبة على نطاق واسع .

لبنان

يواجه لبنان قائمة طويلة من الأزمات إلا أنه بسبب انفجار الأوضاع منذ اشتعال الحرب الأهلية في منتصف السبعينات حدث تداخل شديد بين مجمل هذه الأزمات وأصبح من الصعب الفصل بين مشكلة التكامل الوطنى أو أزمة المشاركة السياسية ومشكلة الدور الذى تلعبه القوى الخارجية في الواقع اللبناني . ناهيك عن الأزمات الاقتصادية والاجتماعية الأخرى .

قوات المقاومة الفلسطينية من لبنان على دفعتين عامي ١٩٨٢ ، ١٩٨٣ .

- تقلص النفوذ الاسرائيلي في ساحة ضيقة من جنوب لبنان وهي المعروفة بالمنطقة الامنية بالإضافة إلى بعض النفوذ الذي تمارسه على بعض القوى اللبنانية .

- سيطرة القوات اللبنانية على الجناح العسكري لحزب الكتائب على بيروت الشرقية ودخولها في صراع مع القيادات المسيحية التقليدية المهيمنة على حزب الكتائب والجبهة اللبنانية ومن ضمنها الرئيس أمين الجميل .

- الانهيار التام لمؤسسات الدولة التي لم يبق منها إلا بعض الرموز القليلة كدولة على بقايا الأمل لدى اللبنانيين في استعادة وحدة لبنان .

ولعل أبرز التحركات السياسية على الساحة اللبنانية في العام الأخير هي تلك المرتبطة بمحاولة سوريا فرض الاستقرار في لبنان من خلال مشروع يضمن لها الاعتراف بدورها فيه . وأبرز المحاولات تلك التي تمكنت من مشروع الاتفاق الثلاثي بين ميليشيات الشيعة والدروز والقوات اللبنانية الذي كان من المتوقع التوقيع عليه في شهر أكتوبر غير أن الاتفاق تعثر بسبب تحفظ الطرف المسيحي على تقليص دور الطائفة المارونية وتقليص سلطات رئيس الجمهورية وهي المسائل التي أثارت معارضة في أوساط القيادات المارونية بما فيها تلك الموالية لتقليديا لسوريا مثل الرئيس السابق سليمان فرنجية ويقوم مشروع الاتفاق الثلاثي على التوصل إلى دستور جديد في لبنان يقوم على إلغاء الطائفية السياسية واتخاذ سلسلة من الترتيبات الأمنية التي تشارك سوريا في تنفيذها بنصيب كبير .

وبرغم قصر محاولة التوصل لاتفاق للمصالحة الوطنية ، إلا أن مشاورات لا زالت تجرى لاستيعاب تحفظات بعض الأطراف وكانت آخر الخطوات الهامة في هذا المجال هي اعلان الزعيم الدرزي وليد جنبلاط في منتصف ديسمبر موافقته على الملاحظات المارونية على المشروع الاصل للاتفاق . وإن كان الطرف الشيعي القوي لا يزال عند موقفه من رفض الملاحظات المارونية . وعلى أي الأحوال فإنه بقدر ما أن التوصل لاتفاق للمصالحة الوطنية هو امر ضروري للبنان فإنه بنفس القدر من الاهمية عند سوريا التي اخذت فرصتها كاملة في ادارة الأزمة اللبنانية بحيث يمثل نجاحها في هذه المهمة اختيارا للمصداقية السورية في لبنان والعالم

قام النظام السياسي في لبنان منذ عام ١٩٤٣ على اساس قاعدة الطائفية السياسية بحيث كان للطائفية المارونية الدور المهيمن على النظام بحكم اكثريتها العددية والنفوذ الاقتصادي والاجتماعي الذي تمتعت به كبار عائلات الطائفة . إلا أن انقلابا قد حدث في التركيب السكاني للبنان صعدت بمقتضاه الطائفة الشيعية إلى المرتبة الأولى من حيث عدد السكان كما تغيرت مواقع الطوائف الأخرى بما لا ينسجم مع القواعد التي وضعها الميثاق الوطني عام ١٩٤٣ بالإضافة إلى ذلك ساهمت عدة عوامل أخرى في اضعاف الأساس الذي قام عليه النظام السياسي في لبنان نذكر منها :

- انتشار الافكار الراديكالية القومية واليسارية بين الشباب اللبناني فائتر من موجة المد القوي الراديكالي في الخمسينات والستينات . ساعد على ذلك الانفتاح الثقافي وحرية النشر والتعبير التي تمتع بها اللبنانيون .

- الوجود الفلسطيني في لبنان وخاصة مع انتقال القواعد الرئيسية للمقاومة الفلسطينية إلى لبنان بعد خروج الفلسطينيين من الأردن عامي ٧٠ ، ١٩٧١ .

- الدور الاسرائيلي الذي اخذ شكل الاعتداء على المخيمات والمسكرات الفلسطينية في لبنان أو مساندة بعض الطوائف التي اعتبرتها اسرائيل موالية لها .

- زيادة حدة الصراع الاجتماعي في السبعينات بسبب تفاقم التفاوت الاجتماعي بين اللبنانيين .

وبعد الغزو الاسرائيلي في صيف ١٩٨٢ وبعد فترة قصيرة من الهيمنة المارونية شبه الكاملة على لبنان بدعم من اسرائيل استقرت الأوضاع في لبنان على الشكل التالي :

- التزايد الشديد في قوة الميليشيات المسلحة (الشيعية والدرزية) المدعومة من سوريا وبروزها كطرف اساسي لا يمكن اغفاله وقادر على منح الهيمنة المارونية على لبنان من العودة إلى سابق عهدها .

- النفوذ الكبير لسوريا كونها أهم الأطراف الخارجية تأثيرا على الوضع اللبناني واكثرها قدرة على التعامل مع تعقيدات الأزمة اللبنانية حتى اتفقت جميع القوى السياسية اللبنانية مع استفتاءات قليلة على الاعتراف بالدور السوري المتميز في لبنان .

- تقلص دور المقاومة الفلسطينية بعد خروج اغلب

العربي وهذا عامل ايجابي يدفع سوريا إلى الحرص على التوصل لحل الازمة اللبنانية .

العراق

يواجه النظام السياسي العراقي خاصة منذ اندلاع الحرب العراقية الايرانية عدة قضايا داخلية :

- ١ - آثار الحرب مع ايران .
- ٢ - قضية المشاركة السياسية .
- ٣ - المشكلة الكردية .

١ - الحرب العراقية الايرانية :

منذ نشوب الحرب العراقية الايرانية عام ١٩٨٠ واستمرارها حتى الآن كان لايد لها من أن تترك أثارا داخلية يواجهها المجتمع والنظام العراقيان ويمكن بيان تلك الآثار الداخلية للحرب في الآتي :

(١) الأثر على معنويات العراقيين : عندما اندلعت الحرب العراقية الايرانية بسبب النصر الجزئي للعراق في بداية الحرب لم يعيا العراقيون بالحرب ولكن مع اعادة التوازن بين العراق وايران واستمرار الحرب كان على العراقيين أن يتحملوا الحرب ، يعمل النظام على تخفيف وزن الحرب عن كاهل المدنيين واعتمد في ذلك على التوسع الاقتصادي المذهل الذي حدث في نهاية السبعينات وباتباع أسلوب التعويضات الكبيرة لضحايا الحرب وأسرههم .

وعلى الرغم من كبر حجم الضحايا البشرية فإن الحرب قد وجدت العراقيين . فالهرب تدور على بعد ١٢٥ كم من بغداد و ٢٠ كم من البصرة . لذلك أصبح العراقيون بعثيون أو غير بعثيين مدركين لخطورة استمرار الحرب ولذلك فإن حرب المدن والتي هدفت إلى توليد ضغط شعبي يؤدي إلى الاطاحة بنظام الحكم لم تؤد إلى ذلك وإن كان الضغط الداخلي على النظام أمرا واردا بعد انتهاء الحرب .

(ب) الأثر الداخلي على الجيش : لقد استطاع الجيش العراقي العودة إلى الحدود وبدأ جهده يأخذ الطابع الدفاعي بالاساس ويتعرض لضغوط متزايدة نتيجة الحشد البشري الايراني المتزايد . ولكن الجيش العراقي استطاع بفضل تفوق سلاح طيراته الحفاظ على التوازن العسكري .

وتمكنت القيادة العراقية من بناء نظام دفاعي من

قادر على التصدي للهجمات الايرانية وفي سياق هذه العملية تم لأول مرة بناء جيش عراقي محترف وغير متورط في الصراعات السياسية الداخلية وهو تطور هام بالنظر إلى الدور السياسي الذي لعبه الجيش قبل ذلك .

لقد زاد اجمالي الناتج القومي العراقي في الفترة من ٧٤ - ٨٠ بمعدل ١٢٪ سنويا وصادرات البترول تصل إلى ٣ ملايين برميل يوميا مما أتاح للعراق تكوين احتياطي نقدي بلغ أكثر من ٣٥ مليار دولار وشجع هذا الحكومة على بدء تنفيذ تنمية طموحة ثم نشبت الحرب وانخفضت مبيعات البترول بنسبة الثلثين وتم استنزاف النقد الأجنبي كما استقطبت نسبة كبيرة من مخصصات التنمية للمجهود الحربي . وانخفض اجمالي الناتج القومي ٢٠٪ من عام ١٩٨١ ثم انخفض بنسبة ٥٪ عام ١٩٨٢ و ١٩٨٣ ثم بنسبة ٣٪ في عام ١٩٨٤ . وتبلغ ديون العراق ٤٠ مليار دولار ثلثاها دعم مالي من دول الخليج أما الدين الاقتصادي فتبلغ ١٠ مليارات دولار .

هذا وقد استطاعت العراق الخروج من الازمة الاقتصادية فهناك الدعم المالي لدول الخليج للعراق واستطاعت الشركات الأجنبية هناك التفاوض مع الحكومة لتأجيل السداد كما بدأ التخفيف من سياسة الاشتراكية بهدف اثابة المزيد من المجال للقطاع الخاص واعطاء الاولوية لمشروعات التنمية والمتعلقة بالحرب .

هذا عن الأثر الاقتصادي بصفة عامة أما عن أثر الحرب على قطاع البترول الميوي للبلاد ، فقد كان حجم الانتاج عام ١٩٨٠ عندما نشبت الحرب يصل إلى ٣,٢ مليون برميل يوميا ، بلغت إيراداته ٢٦ مليارات من الدولارات . ولكن استمر الانخفاض المتتالي في حجم الانتاج خاصة بعد تدمير محطة فار على الخليج واغلاق خط الأنابيب العابر لسوريا في عام ١٩٨٢ حتى وصل الانتاج إلى ٧٠٠ ألف برميل يوميا . وحقق إيرادات قدرها ٧ مليارات دولار مما أدى إلى خفض الواردات من السلع الكمالية كالسيارات واجهزة التلفزيون والحد من الطموحات الإنمائية وعمل العراق على تضاعف الانتاج بعد رفع قدرة الخط العابر عبر تركيا وربط حقول زبير البترولية في جنوبي العراق بخط الأنابيب العابر للمملكة العربية السعودية . كما أن هناك مشروعا بإنشاء خط أنابيب يتجه نحو ميناء العقبة الأردني ولكن هناك مخاوف من أن يتعرض لهجمات اسرائيلية كما طرحت عطاءات لإنشاء خط أنابيب ثان عبر تركيا . وكل ذلك

يمثل ضرورة للعراق إذ عليها أن تنتج ٣,٢ مليون برميل يوميا في عام ١٩٨٨ .

٢ - قضية المشاركة السياسية :

من القضايا الداخلية التي يواجهها النظام السياسي العراقي هي قضية المشاركة السياسية حيث هناك قوى شعبية وكردية وشيعوية ليس لها حق رسمي في المشاركة السياسية فعزب الدعوة الشيعي الموالي لايران ممنوع وهناك اعتقالات مستمرة لأعضاء ذلك الحزب خاصة مع استمرار الحرب مع ايران ، كما أن هناك الحزب الديمقراطي الكردستاني الذي يبنّي قضية الاكراد وهو الحزب الذي رفض الانضمام إلى الجبهة الوطنية عام ١٩٧٢ ورفض الدخول في انتخابات مجلس الأمة في أكتوبر ١٩٨٤ كما أن هناك عمليات قمع للحزب الشيعوي الذي شارك مع حزب البعث في تكوين الجبهة الوطنية عام ١٩٧٢ والتي تفككت عام ١٩٧٩ . وبذلك انفرد حزب البعث بالسيطرة على مقاليد الأمور سياسيا وعسكريا فقد حصل على نسبة ٧٣٪ من المقاعد في انتخابات مجلس الشعب في أكتوبر ١٩٨٤ وتوزعت النسبة الباقية بين المستقلين والأحزاب الصغيرة والتي تشكل الجبهة الوطنية التقدمية .

وقد ساعدت ظروف الحرب النظام على أخذ موقف متشدد من المعارضة السياسية ولذلك من المتوقع أن يبرز دور القوى السياسية المعارضة بعد انتهاء الحرب ، حينئذ يكون على النظام السياسي ضرورة التوصل إلى صيغة حوار مع تلك القوى السياسية .

٣ - المشكلة الكردية :

يمثل الاكراد بين ١٥ - ٢٠٪ من عدد سكان العراق وترتبط المشكلة الكردية بمشكلة اكبر في العراق وهي مشكلة التكامل القومي في المجتمع العراقي الذي يعاني من الانقسام القومي فهناك عرب واكراد وتركمان ايرانيون وتعدد ديني ، فهناك الديانة الاسلامية والمسيحية واليهودية إلى جانب اقليات أخرى كاليزيدية والبهائية والصائبة . وهناك تباين في التركيب الحضاري في العراق ، فهناك مجتمع بدوي ومجتمع ريفي ومجتمع حضري .

يبدأ مشكلة الاكراد تأخذ ابعادا سياسية منذ تشكيل الحزب الديمقراطي الكردستاني عام ١٩٤٦ وبعد تولي حزب البعث السلطة عام ١٩٦٨ تم التوصل في مارس ١٩٧٠ توقيع اتفاق للحكم الذاتي بين الحكومة العراقية والحزب لحل المشكلة ولكن تنفيذه تعثر لأسباب

عديدة .

وقد مثلت المشكلة الكردية خاصة مع دعم ايران لها أداة ضغط على النظام السياسي العراقي ووضح أثرها في اتفاقية الجزائر عام ١٩٧٥ وتوقيع العراق عليها تحت ذلك الضغط .

وقد وقعت عدة اشتباكات بين قوات الجيش والاتحاد الوطني الكردي خلال عام ١٩٨٤ بالرغم من الاتفاق بين الحكومة العراقية والاتحاد الكردي في يناير ١٩٨٤ . ولكن الأوضاع هدأت حتى وصلت في أغسطس ١٩٨٤ إلى إعلان الاتحاد الكردي استعداده للانضمام إلى الجبهة الوطنية التقدمية وقد انتقد الحزب الديمقراطي الكردستاني ذلك التطور بالرغم من استمرار المفاوضات بين الاتحاد الكردي والحكومة في العراق في يناير ١٩٨٥ فإن اشتباكات وقعت بين ميليشيات الاتحاد الكردي وقوات الجيش في ارميل وكركوك .

ويستغل المشكلة الكردية قضية داخلية يجب مواجهتها بالحوار والمصالحة الوطنية من أجل دعم التكامل الوطني لدولة العراق وإن كان هذا غير وارد بصورة جادة إلا بعد انتهاء الحرب مع ايران .

السكويث

تعتبر الكويت من الدول الخليجية المتميزة سواء من حيث نظامها السياسي حيث أنها الدولة الوحيدة هناك التي يوجد بها برلمان منتخب من طريق انتخابات عامة تخوضها تكتلات سياسية .

وقد خاضت الانتخابات عدة قوى هي التجمع الديمقراطي ويهتم بمسألة الديمقراطية ، التجمع الوطني ويمثل التيار القومي ، المستقلون وهم أشخاص ذوو توجهات مختلفة ، التجار ويمثلون العائلات القوية والتجمعات والأحزاب الدينية وتهتم بمسألة عدم الفصل بين الدين والسياسة وأخيرا القبائل وهي تجرى انتخابات داخلية لانتخاب مرشحين في البرلمان . وأهم الملاحظات على نتائج هذه الانتخابات هي :

١ - حدوث تغيير في أعضاء مجلس الأمة بنسبة ٥٦٪ وهي نسبة لم تحدث في المجالس السابقة .

٢ - بلغ عدد الأعضاء الجدد في المجلس ٢٩ عضوا .

٣ - تقدم التيار القومي وتراجع السلفيين ، فقد حصل أصحاب التيار القومي (التجمع الديمقراطي والتجمع الوطني) على ٤ مقاعد ولم يكونوا ممثلين في المجلس السابق .

١٩٨١ .

واستمرت تلك الاعمال واتسع نطاقها فحدث الهجوم على السفارتين الامريكية والفرنسية ومنشآت حيوية هامة في ديسمبر ١٩٨٢ . وحدثت محاولة اغتيال لرئيس تحرير جريدة السياسة الكويتية في ابريل ١٩٨٥ وأعلنت الالوية الثورية العربية مسؤوليتها عن الحادث كما حدثت محاولة اغتيال لأمير الكويت في مايو عام ١٩٨٥ .

هذا كما حدث انفجاران كبيران في مقهيين شعبيين اديا إلى مقتل ١١ شخصا وإصابة ٨٩ آخرين وذلك في يوليو ١٩٨٥ كما أعقبها حريق في مصفاة بترويل وسوق السلاح . وقد أعلنت عدة منظمات مسؤوليتها عن هذه الاعمال :

منظمة الجهاد الاسلامي كما حدث بالنسبة للهجوم على السفارتين الامريكية والفرنسية عام ١٩٨٢ او الالوية الثورية العربية في محاولة اغتيال رئيس تحرير جريدة السياسة الكويتية أو حزب الدعوة المعارض للنظام العراقي والحوالي لايران والذي اشارت أصابع الاتهام إليه في محاولة اغتيال أمير الكويت .

إن أهمية تلك الأحداث تنبع من دلالتها على عدم الاستقرار في منطقة الخليج والتي تنعكس على الأوضاع الداخلية في الكويت . فمعد نجاح الثورة الايرانية ومحاولتها تصدير الثورة خاصة إلى دول الخليج ثم نشوب الحرب العراقية الايرانية واستمرارها حتى الآن . كل ذلك خلق عوامل قلق واضطراب شديدة الفت بنفسها في داخل المجتمع الكويتي ذلك لأن الكويت قريبة من أرض المعارك كما أنها تؤيد العراق في حربها ضد ايران الأمر الذي جعلها عرضة لتلك الاعمال من جانب العناصر الموالية لايران مثل منظمة الجهاد الاسلامية وحزب الدعوة العراقي . ويزيد من خطورة هذا الوضع أن نسبة ٦٠٪ من سكان الكويت من غير المواطنين .

وإذ ذلك فإنه عقب محاولة اغتيال أمير الكويت اتخذت الكويت في شهر يونيو ١٩٨٥ مجموعة من الاجراءات الامنية المشددة مثل وقف منح تأشيرات دخول للعاملين في مشروعات خاصة . كما قامت بطرد عدد من الاجانب الذين يقيمون هناك بصورة غير شرعية كما شددت اجراءات الامن حول مقر المؤسسات العامة والسفارات الاجنبية كما اقر البرلمان الكويتي في يوليو ١٩٨٥ قانونا باعدام من يستخدم المتفجرات .

هذا وإن كانت تلك الاجراءات قد تخفف من حدة ونطاق اعمال العنف هذه فإن دولة الكويت ستكون

٤ - سقوط اثنين من الرموز القيادية من التيارات الدينية وهما عيسى ماجد الشاهين وعدنان عبد الصمد .

٥ - سقوط رئيس مجلس الامة السابق محمد العدساني .

وعلى الرغم من ذلك فإن لعبة التوازن لا تزال موجودة بين التجمعات القومية والدينية والقبلية والمستقلة .

وعلى اثر اعلان نتائج الانتخابات في ١٩٨٥/٧/٢١ قدم الشيخ سعد العبد الله الصباح إلى الأمير جابر الاحمد الصباح أمير الكويت استقالة الوزارة ويعدّها كلفة الأمير بتشكيل الوزارة الجديدة وعدد اعضائها ١٥ وزيراً .

واهم ما يلاحظ على تلك الوزارة :

١ - حدوث دمج لبعض الوزارات مثل وزارتي النفط والصناعة ووزارتي المالية والاقتصاد .

٢ - وجود ٨ وزراء جدد بينما ترك ٦ وزراء مناصبهم وشمل الوزراء الجدد وزارة الاعلام والمالية والاقواق والشئون الاسلامية والتعليم والشئون الاجتماعية والعمل والاشغال العامة والاسكان وشئون مجلس الوزراء والكهرباء والماء .

هذا وقد حدث تغيير وزارى في الكويت في ١٩٨٥/٨/١٠ حيث قدم الشيخ « سلمان الصباح » استقالته من منصبه كوزير للعدل وهو المنصب الذي استحدث لأول مرة في التشكيل الوزارى في ١٩٧٦/٨/٨ وجاءت الاستقالة على اثر تقديم نواب البرلمان الكويتي مذكرة بسحب الثقة منه في شهر مايو من هذا العام وذلك في اعقاب الازمة المالية « في البورصة الموازية » في سوق المناخ الكويتي . هذا وقد تم تعيين مسعود العصيمي « وزيراً للعدل » .

ويأتى ذلك التعديل الوزارى دليلاً حياً على حيوية الحياة السياسية في الكويت وتزايد الحياة الديمقراطية ثراءً والتي يامل فيها الكثير هذا وإن كانت أعمال العنف والانفجارات التي شهدتها الكويت قد تضع الكثير من القيود على امكانية تطوير تلك التجربة الديمقراطية المتميزة بين دول الخليج .

أما عن أعمال العنف والانفجارات فإن دولة الكويت تعاني الكثير من جراء تلك العمليات أكثر من غيرها من دول الخليج وقد اندلعت تلك الموجة من أعمال العنف على اثر نجاح الثورة الايرانية ونشوب الحرب العراقية الايرانية وأدى ذلك إلى فرض قانون الطوارئ في أكتوبر

عرضة لتلك الأعمال من الداخل أو من الخارج طالما استمرت الحرب العراقية الإيرانية وأيضا بسبب عدم قدرة الكويت المطلقة على طرد العناصر الأجنبية إما لحاجتها إليها كعمالة أو لأسباب سياسية .

المملكة السعودية

على غير ما هو الحال بالنسبة للنظم السياسية العربية الأخرى لا يبدو أن النظام الحاكم في العربية السعودية يواجه مشكلات ملحة تمثل تحديا خطيرا في المدى القصير . إلا أنه يمكن القول أنه توجد مسألتان تشغلا بال صناع السياسة السعودية أكثر من غيرها في علاقتها بالأوضاع الداخلية في المملكة .

١ - الأوضاع في منطقة الخليج :

رواضح أن لهذه المشكلة طبيعة خارجية بالنسبة للنظام السعودي ويعكس هذا عدم وجود مشكلات داخلية ملحة من ناحية كما يعكس من ناحية أخرى حساسية النظام السياسي في السعودية للتأثيرات الآتية من الخارج .

تزايد اهتمام السعودية بمنطقة الخليج من زاوية أثرها على الأوضاع الداخلية في المملكة منذ انتصار الثورة الإيرانية بسبب ما يطرحه النظام الثوري في إيران من توجهات سياسية مختلفة جذريا وخاصة أن النظام الثوري في إيران يستند إلى تفسيرات خاصة للدين الإسلامي الذي هو نفسه مصدر أساسي لتشريع النظام السعودي بالرغم من الاختلاف المذهبي بين السنة والشيعة في البلدين وقد شهدت السعودية عدة مظاهر لتأثيرات الإسلام السياسي لإيران أبرزها حادثة اقتحام المسجد الحرام عام ١٩٧٩ .

وينشوب الحرب بين إيران والعراق أضيف بعد جديد للاهتمام السعودي بالمنطقة فاستمرار الحرب يهدد بامتداد عملياتها خارج ساحاتها الحالية وهو ما حدث بشكل أو بآخر سواء فيما عرف بحرب النواقلات أو في تهديد إيران لحرية الملاحة في الخليج وغير ذلك من الأشكال التي قد تؤثر على المصالح السعودية في تأمين حقول النفط ومصافيه وطرق نقله أو بالتأثير على أمن النظام السياسي في السعودية نفسه حيث يمثل انتقال الحرب إلى خارج ساحاتها الحالية وخاصة إذا وصلت إلى السعودية ظرفا مشجعا لبعض الفئات الاجتماعية والقوى السياسية المتريصة بالنظام السعودي .

لهذا عملت السعودية على محورين أولهما هو محاولة

احتواء الحرب للحد من امتداد أثارها كحد أدنى . أو لوضع نهاية لها كحد أقصى وهو ما تحاولته السعودية من خلال تشجيعها أو مشاركتها في بعض جهود الوساطة وقد أثبت السلوك السعودي في هذا المجال جديته مؤخرا في قمة مجلس التعاون الخليجي الأخيرة في مسقط .

أما المحور الثاني فيتعلق ببناء القوة العسكرية اللازمة للتصدى لخطر انتشار الحرب سواء بشكل منفرد أو بالتعاون مع دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى فيما عرف بقوات درع الجزيرة المسلحة بالمملكة .

٢ - أزمة المشاركة السياسية :

لا يمكن لأحد أن يزعم أن النظام السياسي السعودي يعاني بشكل جاد من مشكلة المشاركة السياسية فرغم وجود بعض التيارات الفكرية والسياسية القومية واليسارية وآخرين من الليبراليين دعاة الديمقراطية وتحديث النظام السياسي في السعودية إلا أن نفوذ هذه التيارات شديد الهامشية وقد ازداد ضعف هذه الجماعات منذ حرب ١٩٦٧ وما تلاها من تراجع المد القومي اليساري في العالم العربي عموما وفي مرحلة لاحقة مع الثورة التي أصابت أسعار النفط طوال النصف الثاني من السبعينات وما أتاحت من إمكانية ترضية فئات اجتماعية واسعة في المجتمع السعودي كان من الممكن أن تصبح مصدرا للمعارضة السياسية إلا أن هناك عددا من العوامل التي قد تساعد على إثارة هذه المشكلة في وقت قريب منها :

- التراجع في أسعار النفط في نصيب العربية السعودية من سوق النفط العالمي بما يهدد بعجز النظام السعودي عن الاستمرار في اتباع نفس خطط التنمية المطوحة التي اتبعتها قبل ذلك والتي مكنت من ترضية فئات اجتماعية كانت محرومة .

- الانفتاح على العالم الخارجي بما يعنيه ذلك من انتقال تأثيرات تيارات فكرية وسياسية مختلفة إلى داخل المملكة .

- التوسع في التعليم وما يستتبع من اتساع الطبقة الوسطى الحديثة التي لا يسمح النظام السياسي السعودي بتركيزه القليل باستيعابها سياسيا وتبعية طموحها للمشاركة السياسية .

وقد عبر النظام السياسي في السعودية عن ادراكه للمخاطر المحتملة إذا ما تفجرت هذه المشكلة وتمثل ذلك

فيما جاء على لسان الملك فهد بالاعداد لتشكيل مجلس استشاري كخطوة أولى نحو الديمقراطية وإن كان يبدو أن حركة النظام السعودي لازالت بطيئة في هذا الاتجاه .

دولة الامارات العربية المتحدة

تتكون دولة الامارات العربية المتحدة من سبع امارات هي ابوظبي - دبي - الشارقة - عمان - أم القيوين والفجيرة - ورأس الخيمة وأسست عام ١٩٧١ وأعلن الاتحاد برئاسة الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان وأعلن الاتحاد في ٢ ديسمبر ١٩٧١ .

ويلاحظ أن دولة الامارات العربية المتحدة تعاني من مشكلتين داخليتين أساسيتين هي :

- ١ - الجاليات والعمالة الأجنبية .
- ٢ - الأثر الاقتصادي لانخفاض انتاج وأسعار النفط .

١ - الجاليات والعمالة الأجنبية :

تمثل تلك المشكلة أهمية كبيرة بالنسبة للدولة حيث أن ٩٠٪ من سكان دولة الامارات غير مواطنين كما تضاعف عدد سكان دولة الامارات ٣ مرات خلال السنوات الثلاث الأخيرة وهناك ١٠ الاف عامل بدون عمل على الرغم من دخولهم الدولة بطريقة شرعية وترجع تلك الظاهرة إلى قلة الأيدي العاملة المواطنة ووقوع دولة الامارات العربية من حيث موقعها الجغرافي إلى جوار دول أسيوية تكتظ بالسكان ولا تتمتع بنفس مصادر الثروة الموجودة بالامارات . وتثير تلك الظاهرة مشكلات أمنية واجتماعية وثقافية وسياسية خطيرة لدولة الامارات .

٢ - الأثر الاقتصادي لانخفاض انتاج وأسعار النفط :

نتيجة لازمة النفط في السوق العالمي انعكس ذلك على دولة الامارات فادى إلى انخفاض عائد النفط بنسبة ١٣,٥٪ عام ١٩٨٢ .

- فقد انخفضت عوائد الحكومة من البترول بنسبة ٣٣٪ حيث كان اجمالي العائد لها عام ١٩٨٢ هو ٣٤,٦ مليار درهم أي ٩,٢ مليار دولار عام ١٩٨٢ . وانخفض عام ١٩٨٤ إلى ٣٣,٢ مليار درهم إلى ٨,٨ مليار دولار .

- انخفضت صادرات الامارات إلى أقل من ٥٦ مليار درهم / ١٥,٣ مليار دولار عام ١٩٨٢ بعد أن كانت

٦٦,٩ مليار درهم / ١٨,٣ مليار دولار مع انخفاض الصادرات البترولية ٥٣,١ مليار درهم / ١٣,٥ مليار دولار عام ١٩٨٢ إلى ٣٢ مليار درهم / ١١,٣ مليار دولار عام ١٩٨٤ .

- انخفض حجم الواردات من ٢٤ مليار درهم / ٩,٣ مليار دولار عام ١٩٨٢ إلى ٣٣ مليار درهم / ٩ مليار دولار عام ١٩٨٤ .

- أصاب العجز الميزانية في دولة الامارات للمرة الأولى منذ عشر سنوات عام ١٩٨٢ حيث بلغ العجز ما قيمته ٥,٤ مليار درهم أي حوالى ١,٦ مليار دولار .

وقد شهدت دولة الامارات العربية في نهاية شهر يونيو عام ١٩٨٥ تطوراً داخلياً هاماً تمثل في رفض الحكومة الاتحادية لدولة الامارات الطلب المقدم من المجلس الوطني الاتحادى (برلمان استشارى معين) لعقد اجتماع مشترك بين الحكومة والمجلس لدراسة المطالب الديمقراطية المقدمة من المجلس فقام المجلس بتصعيد الخلاف مع الحكومة إلى المجلس الأعلى للامارات الذى يضم حكاه الامارات السبع .

ولكن تأجل انعقاد المجلس مرتين في شهر يونيو ولذلك عقد المجلس الوطني الجلسة الأخيرة لدورة عام ١٩٨٥ يوم ٢٥ يونيو فكانت الجلسة قد شهدت اتهامات للحكومة بتجاهل اجراء مراجعة شاملة للمسيرة الاتحادية منذ قيام دولة الامارات في ديسمبر ١٩٧١ . كما عرضت فيها المذكرة التي رفعتها الجمعيات المختلفة إلى المجلس الأعلى للاتحاد حول قضايا الديمقراطية وهي جمعيات الحقوقيين والمعلمين والاقتصاديين وغيرها وتؤكد هذه المذكرة على نفس المطالب الديمقراطية للمجلس الوطني : انتظام اجتماعات المجلس الأعلى وتشكيل حكومة قومية ووضع دستور دائم للاتحاد وانشاء مجلس وطنى منتخب وتوسيع صلاحيته لتشمل التشريع والرقابة على أعمال الحكومة . كما شهدت نفس الجلسة اصرار أعضاء المجلس الوطني على تأجيل اقرار مشروع قانون العقوبات الاتحادى الذى يتكون من ٤٥٠ مادة والمطالبة باجراء تعديلات في الباب الخامس بجرائم أمن الدولة وعقوباتها .

وعلى أثر ذلك تدخل الشيخ زايد بن سلطان رئيس الدولة واجتمع بولده من المجلس الوطنى يضم ممثلين للامارات السبع ووعد ببحث مطالب المجلس ولكن حذر من الاندفاع في ذلك .

ويعتبر الصدام بين المجلس الوطني وحكومة الامارات تجربة جديدة في الديمقراطية لدولة الامارات فهل سيتم ميلاد ديمقراطية أخرى في دول الخليج بعد تجربة الكويت ؟ الأرجح أن يكون هذا التطور محكوما بعاملين متعارضين ، البيئة الاقليمية التي توجد فيها قوى مناهة للتطور الديمقراطي في المنطقة ، والأزمة الاقتصادية التي تقف على النظام تعويض المطالب الديمقراطية لبعض الفئات الاجتماعية بمكاسب اقتصادية .

قسطر

إن دولة قطر تعاني من عدة قضايا ومشاكل داخلية يمكن ايجازها في الآتي :

- ١ - الجاليات الأجنبية ونقص الكوادر البشرية الوطنية .
- ٢ - الآثار الاقتصادية لانخفاض انتاج وإسعار البترول .
- ١ - الجاليات الأجنبية ونقص الكوادر البشرية الوطنية :

إن دولة قطر تعاني من مشكلة نقص الكوادر البشرية الوطنية المؤهلة ، وترتبط تلك المشكلة بمشكلة الجاليات الأجنبية حتى أن الأجانب ارتفعت نسبتهم في قطر إلى درجة أن القطريين هم الأقلية في دولتهم ولا يمثلون إلا ٢٤٪ من مجموع السكان الذي بلغ نحو ربع مليون نسمة . واحد جوانب هذه المشكلة أن جانباً كبيراً منهم من الأيرانيين الذين يبلغ عددهم هناك ٤٠ ألفاً بالإضافة إلى ٦٥ ألف باكستاني و ٢٠ ألف فلسطيني و ١٥ ألف هندي و ٦ آلاف سوري وغيرهم بضعة ألوف من كل من مصر واليمن .

وبالتالي كان قرار الحكومة بالحد من استيراد العمالة الأجنبية وترحيل كل من تنتهي فترة عمله وإلى جانب ذلك قررت عدم التوسع في تنفيذ مشروعات الامتداد في داخل الصحراء كما أصدر أمير دولة قطر في ٢٥ يونيو قراراً بتعديل القانون الخاص بتنظيم دخول وإقامة الأجانب بفرض مزيد من السيطرة على هذه الظاهرة .

- ٢ - الآثار الاقتصادية لانخفاض انتاج وإسعار البترول :

لقد عانت قطر أكثر من غيرها من دول مجلس التعاون الخليجي من انخفاض الانتاج النفطي وأسعار النفط وبدأ الانخفاض في عام ١٩٨١ حيث انخفضت

الصادرات بين عام ٨٠ ، ١٩٨٢ بنسبة ٣٠٪ وهبطت العائدات النفطية بحوالى ٢٤٪ ونتيجة لذلك تبنت الحكومة سياسة تقشفية استدعت تخفيض الواردات وكذلك الاتفاق على عدة مشروعات تنمية أخرى تتلطف بالنقط والغاز .

وقد انعكس الانخفاض النفطي على معدل اجمالي الناتج المحلي ، الذي هبط بنسبة ١٩,٩٪ خلال عام ١٩٨٢ .

وقد ارتبط بذلك انخفاض معدلات النمو الاقتصادية سواء القطاعات النفطية أو غير النفطية خاصة الصناعية خلال المدة الأخيرة - ووجود عجز في ميزانية الدولة بلغ ٥ ملايين ريال قطري عام ١٩٨٢ وتم تأجيل بعض المشاريع إلى أن يتم تحقيق الانتعاش الاقتصادي ولذلك فإن الدولة تعمل على تنمية القطاعات غير النفطية خاصة الصناعات الثقيلة والغاز الطبيعي استعداداً لمرحلة ما بعد النفط .

الجمهورية العربية اليمنية

تواجه دولة اليمن الشمالي منذ قيام الجمهورية اليمنية قضيتين هامتين وهما :

- ١ - قضية استقرار نظام الحكم ودور الجيش .
 - ٢ - العلاقات مع اليمن الجنوبي وانعكاساتها الداخلية في اليمن الشمالي .
 - ١ - قضية استقرار نظام الحكم ودور الجيش :
- لقد اتسم النظام السياسي في اليمن الشمالي منذ قيام الجمهورية اليمنية بدرجة عالية من عدم الاستقرار تمثلت في الآتي :

تعدد محاولات الانقلابات فكانت هناك محاولة انقلاب عام ١٩٧١ والانقلاب العسكري عام ١٩٧٤ وتولى مجموعة من الضباط السلطة وأعلن الطوارئ برئاسة إبراهيم الحمدي ثم اغتيال إبراهيم الحمدي في أكتوبر ١٩٧٧ وتشكيل مجلس برئاسة حسين الفاضلي ثم مصرع الفاضلي بعد ذلك ببعوة ناسفة واتهام اليمن الجنوبي بتدبير الحادث . وتم تشكيل مجلس رئاسة الجمهورية يتولى القيام بمهام رئيس الجمهورية ثم تولى علي عبدالله صالح منصب رئاسة الجمهورية في أغسطس ١٩٧٨ ومع ذلك فإنه كانت هناك محاولات للانقلاب ضده في أكتوبر ١٩٧٨ وكذلك في عام ١٩٧٩ وكذلك في نوفمبر ١٩٨٤ .

ناصر محمد والمدافع عن تحسين العلاقات مع الدول المجاورة لليمن الجنوبي يسعيان إلى تحسين وتوطيد العلاقات بين البلدين . هذا وإن كان البعض يتوقع أن تؤدي الاكتشافات البترولية في اليمن الشمال على الحدود مع اليمن الجنوبي وعودة عبد الفتاح اسماعيل (المدافع عن عدم تحسين العلاقات مع الدول المجاورة لليمن الجنوبي) ، إلى إثارة التوترات على الحدود مما قد يؤثر سلباً على العلاقة بين الدولتين .

وعلى الرغم من تلك التوقعات يبدو أن النظامين في الدولتين حريصان على دعم التعاون والتنسيق فيما بينهما . وهناك لجان مشتركة في المجال الاقتصادي والشئون الخارجية . والاتجاه نحو التعاون في أنشطة اكتشاف البترول ويعتبر النظامان على أن ذلك التعاون والتنسيق والزيارات المتبادلة للمسؤولين بين البلدين هي خطوات تمهيدية نحو توحيد شطري اليمن .

اليمن الديمقراطي

تواجه دولة اليمن الجنوبي عدة قضايا داخلية رئيسية مستمرة نسبياً يمكن بيانها في الآتي :

- ١ - قضية مدى استقرار نظام الحكم ودور الجيش .
- ٢ - العلاقات مع الدول المجاورة وانعكاساتها الداخلية .
- ١ - قضية مدى استقرار نظام الحكم ودور الجيش .

لقد واجه النظام السياسي من اليمن الجنوبي محاولات انقلابات متكررة ، نذكر منها محاولة عام ١٩٦٨ ، ثم الانقسام بين أعضاء الجبهة الوطنية الأمر الذي أدى إلى استقالة قطلان الشعبي عند عام ١٩٦٩ وتولى مجلس جماعي للرئاسة ، ثم محاولة الانقلاب عام ١٩٧١ ثم الانقلاب عام ١٩٧٧ بقيادة عبد الفتاح اسماعيل .

هذا ومثل عبد الفتاح اسماعيل الجناح المتشدد في الحزب الحاكم ومثل على ناصر محمد الجناح الأقل تشدداً وحدث خلاف بين الجناحين خاصة حول التغيير الاقليمي والخاص بعلاقة اليمن الجنوبي بالدول المحيطة (السعودية - اليمن الشمالي - عمان) بالاساس ، وعلى اثر ذلك توجه عبد الفتاح اسماعيل إلى موسكو . ولم يتوقف التيار المؤيد لعبد الفتاح اسماعيل عند هذا الحد بل أخذ ينمو حتى حدث تعديل وزاري في يوليو ١٩٨٤ وضم ٣ وزراء جدد تحت ضغط كل من « على عنتر » نائب رئيس الوزراء و « صالح مصلح » وزير الدفاع

ومعنى ذلك أن الجيش يلعب دوراً رئيسياً في تسخير دفة الأمور ويزيد من تعقيد هذه الظاهرة الطبيعية القبلية للمجتمع اليمني حيث تتداخل التأثيرات القبلية مع تلك المقاومة من الجيش بما يؤدي إلى صعوبة احكام السيطرة على الجيش أو محاولة استخدامه للسيطرة على القبائل . ومن أمثلة تلك الصعوبات انه عندما أصدر الرئيس على عبد الله صالح قراراً بإحالة ٢٠٠ من الضباط من أبناء قبيلة « الباقها » التي تسكن شمال البلاد إلى الاستيداع تمردت القبيلة واضطرت الحكومة لاستخدام القوة لفرض النظام .

وفي هذا السبيل جاءت الانتخابات الأخيرة والتي أجريت في أغسطس عام ١٩٨٥ والتي هدفت إلى توسيع قاعدة المؤتمر الشعبي العام وانتخابات المجالس المحلية وهي أول تجربة من نوعها في تاريخ اليمن الحديث . ويعتبر ذلك خطوة ايجابية نحو تطوير سبل المشاركة السياسية على المستوى العام والمحلي ، الأمر الذي يسهم بدرجة أو بأخرى في خلق الولاء للنظام مما يساعد في النهاية على دعم استقراره .

وقد تساعد الاكتشافات البترولية الأخيرة في اليمن الشمال في يوليو ١٩٨٤ على يد شركة (هنت أوبل أوف تكساس) الأمريكية على تهيئة المناخ لدعم استقرار النظام اليمني لأن تلك الاكتشافات ستقضي بالاحتياجات الداخلية من البترول وقد يكون هناك جزء للتصدير مما يفيدي عملية التنمية هناك ويؤثر بالتالي على الاستقرار السياسي .

٢ - العلاقات مع اليمن الجنوبي وانعكاساتها الداخلية :

إن علاقة اليمن الشمالي والجنوبي أهم ما يميزها التغير السريع ما بين مفاوضات للوحدة إلى اشتباكات على الحدود وفي أغلب الأحيان تنهمق اليمن الشمالي اليمن الجنوبي بتدمير أعمال عنف وتخريب ودعمها للجبهة الوطنية الديمقراطية المعارضة للنظام من اليمن الشمالي . ونذكر هنا اتهامها لليمن الجنوبي باغتيال أحد أعضاء مجلس الرئاسة من اليمن الشمالي في مايو ١٩٨٢ . وكذلك اتهامها لليمن الجنوبي في حادث مصرع الفاشمي رئيس اليمن الشمالي بعبوة ناسفة تسلمها من رئيس اليمن الجنوبي سالم ربيع الأمر الذي أدى إلى قطع العلاقات الدبلوماسية بينهما في يونيو ١٩٧٨ .

ومع ذلك فإن النظامين الحاليين في اليمن الشمالي بقيادة على عبد الله صالح وفي اليمن الجنوبي بقيادة على

انصار عبد الفتاح اسماعيل .

هذا ولم يقتصر الخلاف عند ذلك الحد بل كان انصار عبد الفتاح اسماعيل يوجهون في اللجنة المركزية للحزب الحاكم انتقادات حادة لسياسة الرئيس على ناصر ، وطالبوا في النهاية بعودة عبد الفتاح اسماعيل . وقد عاد عبد الفتاح اسماعيل بالفعل في فبراير من هذا العام . وحدث تعديل وزاري على اثر عودته حيث قدم على ناصر استقالته من منصب رئيس الوزراء وتم تعيين حيدر ابوبكر العطاس رئيسا للوزارة الجديدة واحتفظ على ناصر بمنصب رئيس الجمهورية ومنصب الامين العام للحزب الاشتراكي الحاكم . هذا وقد تم تعيين عبد الفتاح اسماعيل سكرتيرا عاما للقيادة العامة للجنة المركزية للحزب الحاكم .

وجاءت تلك التطورات دليلا على الاتجاه نحو المصالحة السياسية بين جناحي الحزب الحاكم وقد أكد ذلك النتائج التي توصل إليها المؤتمر الثالث للحزب الاشتراكي الحاكم في عدن . حيث تم اعادة انتخاب على ناصر معمر رئيسا وتم توسيع نطاق العضوية من كل من المكتب السياسي واللجنة المركزية . فاصبحت اللجنة المركزية تضم الآن ٧٧ عضوا بدلا من ٤٧ عضوا من قبل ويضم المكتب السياسي ١٦ عضوا بدلا من ١٣ ومن بين الثلاثة الجدد عبد الفتاح اسماعيل .

وفي الواقع فإن التوسع في عضوية اكبر جهازين لصنع القرار السياسي في الدولة اتجاه جديد نحو تقاسم المسؤوليات والمصالحة المؤقتة بين التيارين الرئيسيين في الحزب الحاكم .

٢ - العلاقات مع الدول المجاورة وانعكاساتها الداخلية :

في الواقع أن علاقة اليمن الجنوبي بالدول المحيطة المذكورة اعلاه بالاساس تثير خلافا لدى النخبة الحاكمة في الحزب الحاكم في عدن حيث أن على ناصر ومؤيديه يعملون على تحسين العلاقات مع تلك الدول أما عبد الفتاح اسماعيل وانصاره فهم لا يحدون ذلك ولذلك فإن العلاقات بين اليمن الجنوبي وتلك الدول تنسم بالتقلب الشديد ما بين التطبيع إلى الاشتباكات على الحدود .

فبالنسبة للسعودية فهناك حذر شديد متبادل بينها وبين النظام في عدن وكثيرا ما اتهمت عدن السعودية والولايات المتحدة بتدبير محاولات انقلاب هناك كما أن السعودية تهتم بتعزيز حشودها العسكرية على الحدود مع عدن . أما عن علاقة اليمن الجنوبي باليمن الشمالي فهي تنسم بالتغير السريع ما بين مفاوضات الوحدة إلى الاشتباكات على الحدود ودعم القوى المعارضة للنظامين . وهذا احتمال يتركز خاصة على الاكتشافات البترولية الجديدة في اليمن الشمالي والتي تقع على منطقة الحدود مع اليمن الجنوبي وعودة عبد الفتاح اسماعيل . هذا وإن كانت قد حدثت مفاوضات خلال عام ١٩٨٤ وبداية عام ١٩٨٥ بين لجان مشكلة بين البلدين في الشؤون الاقتصادية والخارجية ، تبادل الزيارات لكبار المسؤولين في البلدان وزيارة الرئيس اليمني الشمالي لعدن في يناير ١٩٨٥ ، ثم زيارة رئيس اليمن الجنوبي لصنعاء في مارس ١٩٨٥ . وجاءت تلك اللقاءات دولية على رغبة الدولتين في العمل على التنسيق فيما بينهما في المجالات الاقتصادية والسياسية الخارجية كخطوة نحو الوحدة .

أما عن علاقة عدن بعمان فإن السمة المميزة لها هي التوتر الذي وصل إلى حد الاشتباكات المتكررة على الحدود ودعم اليمن الجنوبي لجبهة تحرير عمان وثوار إقليم ظفار . هذا علاوة على الاختلافات الايديولوجية والحملات الاعلامية بين الدولتين وعلى الرغم من ذلك تم التوصل إلى مصالحة عام ١٩٨٢ بواسطة الكويت ، كما أن الخلافات على الحدود قد تم التوصل إلى تسوية لها هذا العام ، وهنا يمكن ربط اعادة عمان لعلاقتها الدبلوماسية مؤخرا بالاتحاد السوفيتي في أحد ابعادها بتسوية خلافات الحدود مع عمان .

هذا ويتوقف مستقبل علاقات اليمن الجنوبي بتلك الدول بالاساس على مواقف كل من التيار المؤيد لذلك في الحزب الحاكم في اليمن الجنوبي بقيادة على ناصر والتيار المعارض بقيادة عبد الفتاح اسماعيل ومدى الاتفاق والخلاف حول ذلك المتغير الاقليمي خاصة مع التوزيع الجديد للتيار داخل الحزب الحاكم كما يتوقف ايضا على رغبة هذه الدول وثقتها في تحسين علاقاتها مع اليمن الجنوبي .



القسم السادس :
الاداء الخارجى للنظام العربى

١ - النظام العربي والعالم الثالث

يمكن التمييز في دراسة علاقات الوطن العربي بالعالم الثالث بين عدة مستويات ، فهناك أولا علاقة الدول العربية عموما بدول العالم الثالث الأخرى داخل الأطر الخاصة التي تجمعها باعتبارها تحتل جميعها مراكز متشابهة في التقسيم الدولي للعمل وإن لها نتيجة ذلك مطالب واحدة فيما يتعلق باستبدال النظام الاقتصادي الدولي بنظام آخر جديد أكثر تكافؤا . وأهم هذه الأطر بلا شك هو مجموعة الدول النامية في إطار الأمم المتحدة ، وهي المعروفة بمجموعة الـ ٧٧ . ولا يوجد داخل هذا الإطار مستوى كثيف من التعامل ، وإنما يقتصر التعامل هنا على حضور بعض الاجتماعات الدولية والاشتراك في أنشطة هذه المجموعة داخل منظمة الأمم المتحدة وكالاتها المتخصصة وترديد مطالبها في المحافل الدولية الأخرى وخصوصا المؤسسات المالية الدولية التي تمنى بقضايا التعاون الاقتصادي والتنمية .

وتوجد داخل هذا الإطار العام حلقات أخرى للعلاقات بين العالم العربي وبعض التجمعات فيما بين دول العالم الثالث والتي تقوم على أسس جغرافية أو سياسية أو دينية . وهنا يكون التعامل أكثر كثافة ومن بين هذه التجمعات مثلا منظمة الوحدة الأفريقية أو حركة عدم الانحياز أو منظمة المؤتمر الإسلامي وتضعف العلاقة مع دول العالم الثالث الأخرى التي لا تنتمي إلى أي من هذه التجمعات .

ويمكن القول بأن العوامل التي تحكم علاقة الوطن العربي بهذه الحلقات المختلفة من العالم الثالث تتفاوت من حلقة إلى أخرى . فعلى المستوى الأكثر عمومية فإن الذى يشكل علاقة الوطن العربي بدول العالم الثالث هو درجات التطور الاقتصادي داخل أقاليم العالم الثالث المختلفة وفيما بينها وتطور الإمكانيات الاقتصادية والمالية لدول العالم العربي ذاته . وإذا كانت الحلقات الأخرى تتأثر أيضا بهذا العامل العمومي إلا أنها أكثر حساسية وتأثرا بأنماط التحالفات داخل الوطن العربي

حرصنا في هذا التقرير على تقديم رؤية سريعة لتطورات الأداء الخارجى للنظام العربي . وربما يكون التعبير نفسه مبالغا فيه . إذ أن ما يقدم من الناحية العملية هو شبكة من العلاقات الثنائية التي تربط بين أقطار ودول عربية من ناحية والعالم الخارجى من ناحية ثانية . على أن ما يتضمنه هذا الجزء هو نوع من الفعالة التي تكونت لدى كتاب هذا التقرير بأنه حتى تلك الخطوط المتعددة والمتفرقة أحيانا . من العلاقات الثنائية تعكس تأثير الأوضاع الكلية التي اسميناها « النظام العربى » .

ويعتبر الأداء الخارجى للنظام العربى محصلة طبيعية للتفاعلات السياسية العربية ، ولفعالية أداء المؤسسات العربية ولاتجاهات التطور الداخلى فى الاقطار العربية . وسوف يجد القارئ أن النتائج التى تضمنها هذا الجزء من التقرير منسجمة مع نتائج الأجزاء السابقة لهذا السبب .

وبطبيعة الحال ، فإن أوجه الأداء الخارجى للنظام العربى متعددة جدا . فكثير من أوجه هذا الأداء تتم فى أروقة المنظمات الدولية ، وكثيرة أيضا تلك الجوانب التى تتصل ببناء وتدفعات حركات سياسية دولية مثل حركة عدم الانحياز وحركة مجموعة الـ ٧٧ وما يتصل بها من ضغوط عالمية لتكوين نظام اقتصادى عالمى جديد . وبالإضافة لذلك فإن العلاقات العربية مع العالم الخارجى تتم إما على نحو ثنائى أو فى صورة علاقات بين تكتلات : مثل العلاقات العربية الأوروبية والعلاقات العربية مع مجموعة دول جنوب شرق آسيا ... الخ .

ونتيجة لتعدد أوجه التفاعلات العربية مع العالم الخارجى والمنظمات الدولية فقد كان من المستحيل حصرها وبشمول ودقة . ولذلك رأينا التركيز على مناطق النمو الاستراتيجية للداء العربى على الصعيد العالمى . ومن هنا اشتمل هذا الجزء من التقرير على جانبين : الأول يتعلق بعلاقات النظام العربى مع العالم الثالث .

والثانى يتعلق بأداء النظام العربى فى الأمم المتحدة .

وما يطرأ عليها من تغيرات نتيجة حسابات سياسية أو تغيرات داخلية حاسمة في بعض البلدان العربية الأعضاء فيها .

وهكذا ، فإن التطورات التي عرفتها سوق النفط العالية في السنوات الخمس الأولى من عقد الثمانينات قد طبعته علاقة الوطن العربي عموماً بدول العالم الثالث . فقد ترتب على هذه التطورات انخفاض الفوائض المالية لدى الدول العربية المصدرة للنفط وتحوله إلى عجز في بعض الحالات مما كانت له انعكاساته على أوضاعها الاقتصادية الداخلية وكذلك قدرتها على دعم سياساتها الخارجية المنفردة أو الجماعية بسلح المعونة المالية والذي كان قد أصبح عنصر قوة في تعامل العالم العربي مع بعض تجمعات دول العالم الثالث منذ سنة ١٩٧٣ .

أما العلاقات بين الوطن العربي والتجمعات الخاصة داخل العالم الثالث فقد تأثرت بامتداد التحالفات القائمة داخل النظام الإقليمي العربي والتطورات الداخلية في الدول العربية على نحو يمس تلك التحالفات . ويمكن القول بأنه كانت هناك في النصف الأول من الثمانينات ثلاثة تجمعات واضحة داخل النظام الإقليمي العربي ، وكانت هناك مجموعة رابعة من الدول تتذبذب مواقفها بين هذه التجمعات الثلاثة . أول هذه التجمعات هو دول مجلس التعاون الخليجي التي تمثل فريق الأغنياء في العالم العربي . والتجمع الثاني الواضح في العالم العربي هو التجمع الذي كان يطلق عليه من قبل تجمع دول الرافض ويضم كلا من سوريا وليبيا وجمهورية اليمن الديمقراطي والجزائر . وقد أصبحت الحكومة اللبنانية تتخذ مواقف في السياسة العربية تكاد تتطابق مع المواقف السورية ، ولا شك أن للوجود العسكري السوري القوي في لبنان ، ودور سوريا النشط على المسرح اللبناني ثقل كبير في تحديد ذلك التوجه . ويضم التجمع الثالث كلا من مصر والسودان والصومال وعمان ، والدول الثلاث الأخيرة هي الدول التي لم توافق على قرارات قمة بغداد عام ١٩٧٩ بمقاطعة الحكومة المصرية بسبب إبرامها لمعاهدات كامب ديفيد وقد انضم الأردن إلى هذا التجمع في ٢٥ سبتمبر سنة ١٩٨٤ عندما قررت حكومته استئناف العلاقات الدبلوماسية مع مصر . وبالإضافة إلى ذلك يوجد فريق رابع من الدول العربية تحاول الاحتفاظ بعلاقات طيبة مع سائر الدول العربية وهي المغرب والعراق وتونس وجيبوتي

وموريتانيا وقيادة منظمة التحرير الفلسطينية . وقد حدث تطوران هامين داخل هذه التحالفات العربية في سنة ١٩٨٥ أولهما في إبرام كل من الأردن وقيادة منظمة التحرير الفلسطينية اتفاقاً اعتبراه أساساً لتسوية مقبولة للقضية الفلسطينية وقد أيدت الحكومة المصرية هذا الاتفاق فأصبحت قيادة منظمة التحرير الفلسطينية أقرب في مواقفها إلى التجمع المصري الأردني الذي تساندته العراق . كما أدت الثورة ضد نظام حكم جعفر النميري إلى تدخل القوات المسلحة السودانية وخلعه في ٦ إبريل ١٩٨٥ . وقد أعقب هذا التغيير الهام في السودان استئناف العلاقات بين السودان والجبهة الليبية .

لقد كانت سمة التحالفات داخل النظام الإقليمي العربي هي ثقلها الدائم وعلى الرغم من أن هذه التجمعات الثلاث قد ظلت تمثل الأركان الأساسية فيه في الشهور الأخيرة لعام ١٩٨٥ إلا أن علامات التآكل قد أخذت تدب في بعض هذه الصروح . فقد التقي الرئيسان الجزائري والمصري أثناء اجتماعات القمة الأفريقية في أديس أبابا في يوليو ١٩٨٥ وجرى تبادل للزيارات بين التنظيم الشبابي لحزب جبهة التحرير الجزائرية والشباب المصري . وأيدت حكومة كل من المغرب وجمهورية اليمن (الشمالي) أشد الحماس لعودة الحكومة المصرية إلى ممارسة نشاطها في منظمة المؤتمر الإسلامي وفي المحافل العربية الأخرى التي سحبت عضويتها منها في سنة ١٩٧٩ وإن لم يشأ ملك المغرب أن يطرح هذا الموضوع في اجتماع القمة العربي الطارئ الذي عقد في أغسطس ١٩٨٥ بناء على دعوته .

علاقات النظام الإقليمي العربي بالعالم الثالث

يمكن القول باختصار أن السنوات الخمس عشرة الماضية قد شهدت قفزة كبرى في التدفقات التجارية والمالية والعسكرية بين دول النظام الإقليمي العربي وسائر دول العالم الثالث ، كما شهدت بداية مثيرة للتعاون بين دول الجنوب عموماً من أجل إحداث تغييرات جذرية في النظام الاقتصادي الدولي ومع أن الآمال الأولى التي أحدثتها هذه التطورات قد انهارت تقريباً إلا أن الواقع الجديد الذي قام في أعقابها ما زال يشير إلى إمكانية معاونة المحاولة على ضوء الدروس المستفادة من تجارب ما اصطلح على تسميته بالحقبة النفطية .

نمو التبادل التجاري بين الدول العربية ودول العالم الثالث الأخرى

ربما لا يكون من المفيد أن تجارة الدول العربية مع دول العالم الثالث تلحق كثيرا في حجمها ونسبة التجارة فيما بين الدول العربية ذاتها . فعلى حين لا تتعدى التجارة العربية البينية - أي فيما بين البلدان العربية - ٥,٥ ٪ بالنسبة للصادرات و ١١ ٪ بالنسبة للواردات فإن الدول العربية تصدر إلى دول العالم الثالث الأخرى عشر صادراتها الإجمالية كما أنها تستورد منها خمس وارداتها الكلية . صحيح أن الشريك التجاري الأول للدول العربية سواء في صادراتها (٧٤ ٪) أو وارداتها (٧٨ ٪) ما زال هو الدول الصناعية الغربية إلا أن حصة العالم الثالث في صادرات و واردات الدول العربية قد نمت كثيرا . وهي قابلة للزيادة في مجالات عديدة .

و الحقيقة فإن نمو التبادل التجاري بين النظام الإقليمي العربي ومصادر دول العالم الثالث كان جزءا من ظاهرة أكثر عمومية وهي نمو التبادل التجاري داخل بلدان الجنوب ، فقد قفزت قيمة التجارة فيما بين هذه الدول من ٦٧٢٠ مليون دولار في سنة ١٩٧٢ إلى ٤٢٩٠٠ مليون دولار في سنة ١٩٨٢ أي أنها زادت من حيث قيمتها المطلقة بما يقرب من ٥٤٠ ٪ أو أقل من عشر سنوات . وقد شاركت البلدان العربية في هذه الزيادة في التبادل داخل الجنوب وكانت أكبر الزيادات هي في وارداتها من البلدان الآسيوية حيث قفزت هذه الزيادة من ٥,٩ ٪ في سنة ١٩٧٢ إلى ١٢,٨ ٪ في سنة ١٩٨١ وذلك بالنسبة لبلدان الشرق الأوسط فقط ، وزادت هذه البلدان أيضا من صادراتها إلى البلدان الأفريقية والتي ارتفعت من ١,١ ٪ إلى ١,٨ ٪ من إجمالي المبادلات التجارية فيما بين بلدان الجنوب . ولكن ظلت صادرات بلدان الشرق الأوسط إلى دول العالم الثالث الأخرى تمثل نسبة محدودة من إجمالي الصادرات فيما بين هذه البلدان ، إذ لم تصل إلى ١ ٪ في حالة البلدان الآسيوية . وكانت أقل من ذلك كثيرا في حالة بلدان أمريكا اللاتينية وإذا ما نظرنا إلى أهم دول العالم الثالث من حيث قيمة الصادرات إلى دول الجنوب الأخرى فإن الصين وتايوان والبرازيل تأتي في المقدمة وتحتل المملكة العربية السعودية المرتبة الثانية عشرة وتبعها الكويت في المرتبة السادسة عشرة . وعلى حين أن الدول العربية في شمال أفريقيا تحتل المرتبة السابعة عشرة إلا أنها توجه ٣١ ٪ من صادراتها إلى دول العالم الثالث

الأخرى ، أما فيما يتعلق بقيمة الواردات من بلدان الجنوب فإن هونج كونج تحتل المرتبة الأولى وتبعها مباشرة المملكة العربية السعودية إذ تحصل بلدان الجنوب على ١٢ ٪ من وارداتها . وتأتي دولة الإمارات في المكانة الثامنة وتبعها الكويت ، أما دول شمال أفريقيا الست فإنها تأتي في المرتبة التاسعة عشرة ، فلا تمثل مشتروات دول الجنوب الأخرى منها سوى ٧ ٪ في سنة ١٩٨٢ . ولا ينتظر أن تكون هذه الاتجاهات قد اختلفت منذ ذلك الحين .

وعلى الرغم من أن معظم هذه المبادلات تتم مع البلدان المجاورة للشرق الأوسط في آسيا أو الدول العربية في أفريقيا ، إلا أن بعض البلدان الآسيوية والأمريكية اللاتينية قد برز كشريك تجاري هام للدول العربية . ومن بين هذه الدول الهند وكوريا الجنوبية في آسيا ، إذ صدرت الأولى في النصف الأول من الثمانينات نسبة تتراوح بين ١٤ و ٢٧ ٪ من إجمالي صادراتها إلى بلدان الشرق الأوسط ، وارتفعت هذه النسبة في الحالة الثانية إلى ٤٥ ٪ من صادراتها إلى بلدان العالم الثالث . كما أن قيمة الصادرات البرازيلية إلى بلدان الشرق الأوسط كانت تتجاوز بليون دولار سنويا خلال نفس الفترة .

وتحتل المنتجات الصناعية نسبة كبيرة في صادرات بلدان الشرق الأوسط إلى بلدان العالم الثالث الأخرى . وعلى الرغم من أن نسبة كبيرة من هذه الصادرات في منتصف السبعينات كانت تتألف من بضائع عماد تصديرها إلا أن نسبتها قد انخفضت في أوائل الثمانينات - وحلت محلها منتجات صناعية مثل الأسمدة والمواد الكيماوية ومنتجات البلاستيك ومنتجات أخرى تصف مصنعة بعضها يحمل علامات فردية الشركات الدولية النشاط التي سعت إلى هذه البلدان ذات الطاقة الوفيرة والرخيصة منذ أزمة النفط في أوائل السبعينات .

ومن السمات الأخرى الهامة في هذه المبادلات التجارية بين النظام العربي وبلدان الجنوب الأخرى استخدام أسلوب المقايضة في إتمام بعض الصفقات وذلك بسبب صعوبات النقد الأجنبي التي واجهتها بعض هذه البلدان وقد لجأت إلى ذلك الأسلوب دول عربية عديدة منها السودان وكذلك ليبيا التي قاومت نفضها بإنشاء ميناء بواسطة شركات يوغوسلافيا والعراق التي قايمته بإنشاء شبكة طرق بواسطة شركات برازيلية .

الفوائض أو ما يقدر بـ ١٠٠ بليون دولار .

وقد كانت الأسواق المالية في أوروبا الغربية والولايات المتحدة هي مجال النشاط الأول لهذه المصارف إلا أن نشاطها قد اتسع بعد ذلك وامتد إلى البلدان النامية في القارات الثلاث . وأنشئ العديد من المصارف الجديدة لتسهيل توجيه الاستثمارات العربية إلى هذه البلدان . وإذا كانت الدراسات تتوافر بالنسبة للمصارف العربية العاملة في القارتين الأفريقية والآسيوية إلا أنه من الجدير بالذكر أن الاستثمارات العربية قد امتدت لتشمل القارة الأمريكية اللاتينية وأن أحد القنوات الهامة لهذه الاستثمارات هو المصرف العربي لأمريكا اللاتينية ومقره ليما عاصمة بيرو وله فروع في خمس بلدان هي البحرين ولندن وفي كل من الأرجنتين والبرازيل وكولومبيا وقد كان إجمالي رأس ماله المدفوع ١٥٠ مليون دولار في يوليو ١٩٨٢ قدم ٦٠٪ مصادر عربية وعربية - دولية وساهمت مصادر أمريكية لاتينية بالباقي . وقد شارك في تأسيسه ٢٩ مصرفاً ومؤسسة مالية هامة في ٢٠ دولة . والهدف من إنشاء المصرف هو توسيع حجم التعاون الاقتصادي بين الدول العربية ودول أمريكا اللاتينية وقد صرح مؤسسوه له بالقيام بكل الأنشطة المصرفية والمالية وتعزيز التجارة وبالإشتراك في الاستثمارات وفي تنمية الأعمال التجارية والصناعية والخدمية . وقد نجح المصرف في زيادة أصوله من ١٥٢٤ مليون إلى ٢٠٨٨ مليون كما ارتفعت قيمة السندات التي استثمر فيها موارده من ٧٠٦ ملايين إلى ١,٢ بليون دولار ، كما شارك حتى نهاية ١٩٨٢ في تعبئة قروض بلغت قيمتها ٥,٩ بليون دولار لتمويل مشروعات مختلفة في أمريكا اللاتينية .

المعونة الإنمائية :

أصبحت المعونات الإنمائية العربية عنصراً أساسياً في تدفقات الموارد الرسمية الموجهة لأغراض التنمية في بلدان القارات الثلاث منذ سنة ١٩٧٤ . وقد ارتفع حجم هذه التدفقات تدريجياً منذ ذلك العام حتى أصبحت تمثل ربع إجمالي المعونات الإنمائية الرسمية على مستوى العالم في سنة ١٩٨٠ وانخفضت في سنة ١٩٨٢ إلى ١٥,١٪ فقط وعلى الرغم من الانتقادات التي وجهت إلى برامج المعونة الإنمائية العربية ، وكثير من هذه الانتقادات مشروعة وصحيحة ، إلا أنه لا يمكن إنكار أنها قد أصبحت بحجمها وشروطها التيسيرية مثلاً طيباً للسعي نحو الاعتماد الجماعي على الذات بين دول العالم الثالث في مجال تنميتها .

وأخيراً فإن قطاع المقاولات في بلدان الجنوب هو حقل هام لتعاونها المشترك . ولقد قدرت قيمة مشروعات الأشغال والأبنية العامة التي تعاقدت عليها شركات الجنوب في بلدان الجنوب في سنة ١٩٨٢ بما يتجاوز ٢١ بليون دولار . ومن بين الشركات النشطة العاملة في هذا المجال شركات دول الخليج التي مارست نشاطها في جنوب شرق آسيا وجنوب أفريقيا ، وكذلك شركات من الهند وباكستان وتايلاند والبرازيل نفذت مشروعات هامة في دول الشرق الأوسط .

حركة رؤوس الأموال :

وإذا كان قسماً ضئيلاً من الصادرات العربية (١٠٪) يتوجه إلى أسواق البلدان النامية الأخرى ، فإن أحد التطورات الهامة منذ سنة ١٩٧٢ هو نصيب البلدان النامية الأكبر من الاستثمارات الخارجية للدول العربية المصدرة للنفط . لقد تدفقت الاستثمارات الخارجية لهذه البلدان بمعدل يتراوح بين ٧ بلايين دولار سنوياً خلال الفترة ١٩٧٤ - ١٩٨٠ و ٤ بلايين سنوياً خلال الفترة ١٩٨١ - ١٩٨٣ وذلك بالنسبة للاستثمارات طويلة الأجل . وقد شكلت هذه الاستثمارات قرابة ربع إجمالي الاستثمارات الخارجية لبلدان الأوبك (معظمها بلدان عربية) أو ٢٤,٦٪ في المائة على وجه التحديد . أما إذا أضيفت الاستثمارات قصيرة الأجل ومعظمها في البلدان المتقدمة فإن هذه الحصة تنخفض إلى ١٦,٤٪ وقد بلغ إجمالي التراكم من هذه الاستثمارات طويلة الأجل في البلدان النامية في الفترة ١٩٧٤ - ١٩٨٢ قرابة ٥٨,٧ بليون دولار . ومن المعروف أن معدل تدفق هذه الاستثمارات قد تضائل في الثمانينات ، فهبط من ٧,٢ بليون دولار في سنة ١٩٨١ إلى ٣,٩ بليون دولار في سنة ١٩٨٢ ثم إلى ١,٦ بليون دولار في سنة ١٩٨٣ . وقد توقع تقرير منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط ألا ينخفض هذا المعدل عن ذلك كثيراً في سنة ١٩٨٤ .

والجدير بالذكر أن أحد التطورات الهامة في أسواق المال الدولية هو ظهور المصارف العربية في المجال الدولي وتحولها تدريجياً إلى قناة فعالة لتوظيف الفوائض المالية لدى بعض الدول العربية في الأسواق الخارجية في البلدان المتقدمة والنامية على حد سواء . ويشير أحد التقديرات إلى أن حصة هذه المصارف في البداية من إجمالي الفوائض المادية لدى البلاد العربية لم يكن يتجاوز في منتصف السبعينات حوالي الـ ١٠٪ إلا أن نصيبها قد ارتفع بعد ذلك ليصل إلى حوالي ثلث هذه

للتنمية (١٩٧٥) وأخيراً الصندوق العراقي للتنمية الخارجية (١٩٧٨). وقد وصلت نسبة المعونات المقدمة من خلال هاتين اللغتين ٨١,٦٪ من العون العربي الإجمالي .

أما القناة الثالثة فهي مؤسسات المعونة متعددة الأطراف ويوجد منها قسمان :

١ - المؤسسات التابعة للبلدان العربية ذاتها وهي الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي والذي تأسس عام ١٩٦٨ ويبلغ رأسماله حوالي ٣ مليارات دولار ويقتصر نشاطه على دعم الدول العربية والمصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا وتأسس عام ١٩٧٤ برأسمال قدره ٧٢٨ مليون دولار لتمويل مشاريع التنمية في الدول الأفريقية غير العربية . وصندوق النقد العربي الذي تأسس عام ١٩٧٦ برأسمال قدره ١٠٠٠ مليون دولار بهدف دعم موازين مدفوعات الدول المؤسسة له .

٢ - مؤسسات تابعة لبلدان العالم الثالث بصفة عامة ، وتشمل صندوق الأوبك للتنمية الدولية ورأس ماله ٤٠٠٠ مليون دولار تساهم الدول العربية بأكثر من نصفها . والبنك الإسلامي ورأس ماله ٢٦٤٠ مليون دولار تساهم الدول العربية بـ ٧٠٪ من موارده . والقناة الرابعة هي المؤسسات المالية الدولية وخصوصاً البنك الدولي ووكالة التنمية الدولية . وقد بلغت مساهمات ثلاث دول عربية هي المملكة العربية السعودية والكويت والإمارات العربية المتحدة ٤,٧٧٪ من رأس المال المكتتب به في البنك ، وكذلك ٤,٧٪ في وكالة الإنماء الدولية التابعة له وذلك في بداية الثمانينات .

وقد زاد حجم رؤوس الأموال المصرح بها للصناديق العربية في عامي ١٩٨١ ، ١٩٨٢ مما أدى إلى ارتفاع مقدرتها التمويلية التي وصلت إلى حوالي ٨٠ بليون دولار نظراً للسماح لها بالاقتراض من الأسواق التجارية الدولية بما يساوي ضعف رأسمالها وقد استفادت هذه المؤسسات من قدرتها المتزايدة في توسيع نشاطها الإقراضى الذي امتد إلى ٩٨ دولة نامية في قارات العالم النامي الثلاث . وقد بلغت القيمة التراكمية لهذه القروض ١٧ بليون دولار في سنة ١٩٨٢ . وتحاول هذه المؤسسات تحقيق التوافق في عملياتها وذلك من خلال لجنة التنسيق التي كونتها . وتضم هذه اللجنة البنك الإسلامي للتنمية وصندوق أبوظبي للإنماء وصندوق الأوبك الخاص والصندوق السعودي للتنمية

وقد تراوحت قيمة التدفقات الرسمية من دول الفوائض العربية حسبما يشير التقرير الاقتصادي العربي الموحد من ٣ بلايين دولار في سنة ١٩٧٤ إلى ١١ بليون دولار في سنة ١٩٨٠ وانخفضت إلى ٩,٤ بليون دولار في سنة ١٩٨١ . وقد بلغ إجمالي التدفقات الرسمية العربية خلال الفترة ١٩٧٤ - ١٩٨١ ما قيمته ٥٥,١ بليون دولار وكانت نسبتها إلى الناتج المحلي الإجمالي للبلدان العربية المقدمة للمعونة تتراوح بين ٥,٧ في المائة في سنة ١٩٧٥ و ٢,١٨ في المائة في سنة ١٩٨٣ بينما لم تصل إلى ٤٪ منذ بداية السبعينات في بلدان لجنة مساعدات التنمية بمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وهي جميعها من البلدان الصناعية المتقدمة . وفي الحقيقة فإن هذه التدفقات الرسمية كانت تشكل نسبة عالية من الفوائض المالية بلغت في بعض السنوات (١٩٧٨) أكثر من النصف ٥١,٥٪ .

والمؤكد أنه مع تساؤل الفوائض فقد تضاعفت أيضاً مبالغ هذه المعونة في السنوات الأخيرة وإن ظلت تمثل نسبة هامة من كل من الفوائض والناتج القومي الإجمالي . فقد قدر تقرير البنك الدولي انخفاضها من ٩٥١٥ مليون دولار في سنة ١٩٨٠ إلى ٥١٥٩ مليون دولار في سنة ١٩٨٣ وانخفضت نسبتها من الناتج القومي الإجمالي من ٢,٧٣٪ إلى ٢,١٠٪ بالترتيب .

وقد اتخذت هذه التدفقات الرسمية صوراً عديدة فمنها القروض والمنح وكذلك المعونة الفنية والملاحظ أن عنصر المنحة مرتفع في هذه التدفقات يصل وفقاً للتقرير العربي الموحد إلى ٩٠٪ . ويعود ارتفاع نسبة المنح إلى أن القروض المقدمة ذاتها تشتمل على عنصر منحه مرتفع يصل إلى حوالي ٩٠٪ . كما تقدم المعونة أيضاً في صورة عينية مثل شراء الدول العربية لها قيمته ١٦٢ مليون دولار من الحبوب لتقديمها لعشر من دول الساحل في سنة ١٩٨٢ .

وهناك أربع قنوات أساسية للمعونات الإنمائية العربية فهناك أولاً القنوات الثنائية أو المعونات التي تقدمها حكومات عربية ذات فائض إلى حكومة دولة نامية أخرى . ويرتبط بهذه القناة المعونات التي تقدمها صناديق التنمية القطرية التي يوجد منها في العالم العربي خمسة صناديق هي الصندوق الكويتي للتنمية الذي تم تأسيسه عام ١٩٦٢ . والمصرف الليبي الخارجي (١٩٧٣) وصندوق أبوظبي للإنماء الاقتصادي العربي (١٩٧٤) والصندوق السعودي

والصندوق العراقي للتنمية الخارجية والصندوق العربي للإنماء والصندوق الكويتي للتنمية والمصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا والمصرف العربي الليبي الخارجي .

وقد بلغ إجمالي قيمة العمليات التمويلية التي قدمتها مؤسسات التمويل العربية للبلدان النامية في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية حتى نهاية ١٩٨٢ مبلغ ٧٩٧٤,٤٦ مليون دولار أو ٤٨,٧٪ من إجمالي عملياتها حيث توجهت العمليات الأخرى إلى البلاد العربية بنسبة ٥١,٣٪ . وقد حصلت البلدان الأفريقية على ٢٠,٢٪ من إجمالي هذه العمليات ، وحصلت البلدان الآسيوية على ٢٦,٢٪ بينما لم يتجاوز نصيب بلدان أمريكا اللاتينية ١,٩٪ . واختصت بلدان أخرى بالباقي ٠,٤٪ .

وقد توجهت النسبة الأكبر من هذه العمليات إلى قطاعات المرافق وخصوصاً الطاقة والكهرباء (٢٧٪) والنقل والاتصالات والتخزين (١٤,١٪) وحظيت قطاعات الإنتاج السلمي بنسب أقل من هذه المعونات ، فكان نصيب الصناعة والتعدين ١٧٪ والزراعة والثروة الحيوانية ٢٤,١٪ . ويكاد هذا النمط يعكس نفس توجه سياسات المعونة التي تتبعها المؤسسات المالية الدولية مثل البنك الدولي والتي تسير وفقاً لها أيضاً الدول الغربية أعضاء لجنة المساعدة الإنمائية .

أما بالنسبة للدعم المقدم على أساس ثنائي فإن التقرير الاقتصادي العربي الموحد يشير إلى أنه كان يقدم عادة على شكل دعم لموازين المدفوعات والميزانية العامة . وأضاف أنه « من الصعب تحديد اتجاه عام لمثل هذا العون ، حيث أنه أعطي بصورة تلقائية ولا اعتبارات مختلفة واستجابة لطلبات عاجلة من الدول . » . والأرجح أن الاعتبارات السياسية كانت تنطبق بدرجة أكبر على المعونات الثنائية وأن أغلبها كان يذهب لذلك السبب إلى الدول العربية أو الدول الإسلامية .

ويشير تقرير البنك الدولي في سنة ١٩٨٥ إلى أن هذه الاتجاهات قد استمرت تقريباً حتى عام ١٩٨٢ .

وتعتبر القروض التي قدمتها صناديق التنمية العربية إلى دول العالم الثالث ميسرة الشروط إلى حد كبير ، إذ تراوحت أسعار الفائدة عليها بين ٥٪ ، ٧٪ ، وإن كانت الكويت تفضل في الغالب أن تقدم القروض بأسعار الفائدة الصافية . وتتراوح آجال السداد بين ٢٠ ، ٣٠ سنة وقد تصل في بعض الأحيان إلى ٥٠ سنة . وقد وفرت صناديق التنمية العربية درجة

كبيرة من حرية استخدام قروضها لا يتضمن الاتفاق على تملك القروض في الغالب أي شروط خاصة باستخدام القرض في شراء سلع من الدول العربية المقرضة أو ضرورة التعاقد مع شركاتها لتنفيذ المشروعات التي تقدم القروض لتمويلها . ويرجع ذلك إلى أن حجم الصادرات من غير النفط في تلك الدول منخفض جداً ولكن في ظل تدهور نصيب دول الأوبك العربية وغير العربية من الإنتاج والصادرات النفطية العالية فإنه من المحتمل أن تلجأ الدول العربية المقرضة إلى وضع شروط خاصة باستخدام القروض التي تقدمها صناديقها التنموية في شراء نفطها . كما أن السعودية التي أصبحت منتجاً كبيراً للبتركيماويات وتحاول أن تجد لمنتجاتها سوقاً من المحتمل أن تلجأ إلى وضع شروط خاصة باستخدام جزء من القروض التي تقدمها في شراء منتجاتها البتركيماوية . كذلك فإن حرية استخدام القروض العربية كانت ترجع إلى عدم وجود شركات في الدول العربية المقرضة يمكنها تنفيذ المشروعات موضع الاتفاق وإن كانت هذه الحرية أخذت في التقلص بعد تكوين العديد من الشركات في الدول العربية المقرضة يمكنها تنفيذ المشروعات موضع الاتفاق . خاصة في مجال المقاولات ، فإنها وبالتحديد العربية السعودية أصبحت تشترط أن تكون الأولوية لشركاتها في تنفيذ المشروعات التي تقدم قروضها لها .

حركة العمالة :

ولا يكتمل عرض صورة العلاقات الاقتصادية بين العالم العربي ودول العالم الثالث الأخرى دون ذكر حركة العمالة الأجنبية في العالم العربي . فكما خلقت الفوائض المالية المتولدة عن تصدير النفط انقساماً داخل الوطن العربي بين دول الفوائض المستوردة عموماً للعمالة ودول العجز المصدرة للعمالة ، فقد اجتذبت دول الفوائض فئات عديدة من العمالة الأجنبية المهاجرة برز من بينها خصوصاً العمال الآسيويين .

وقد اكتسبت هذه الظاهرة أهمية خاصة بسبب تضخم أعداد العمال الآسيويين في دول الخليج خصوصاً وظهور تجمعاتهم في دول أخرى لم تكن تعرفهم من قبل مثل العراق والأردن والجمهورية العربية اليمنية ومصر وليبيا . وتشير بعض التقديرات إلى أن حجم العمالة الآسيوية قد وصل إلى المليون تقريباً أو ٩٥١٠٠٠ عامل في بلدان الخليج وليبيا ونسبة ٣٥,٤٪ من العمالة الأجنبية في تلك البلدان . وقد مثل هذا الرقم ٢٥٪ من القوة العاملة فيها ، وتشير نفس التقديرات إلى أن نفس

هى ٦٤٠١ ، ٩٨٩٦ ، ٨٧٦٤ مليون دولار ، وتشمل هذه الأرقام قيمة الإنتاج المحلى من السلاح بموجب رخصة مع إحدى الشركات فى البلدان المتقدمة .

وإذا كان من المعتقد أن التصنيع المحلى للسلاح فى بعض بلدان العالم الثالث لم يقض على تبعيةها فى مواجهة البلدان الصناعية المتقدمة ، وأنه على العكس قد غير فقط من مظاهر التبعية فاصبحت التبعية التكنولوجية هى السائدة فى هذا المجال فى أعقاب اختفاء التبعية فى استيراد بعض الأسلحة إلا أن المؤكد من ناحية أخرى هو أن واردات السلاح من بلدان العالم الثالث الأخرى هى حصة متزايدة فى ترسانات السلاح فى بلدان القارات الثلاث بما فى ذلك البلدان العربية . واستنادا إلى البيانات التى نشرها كل من معهد استكهولم لأبحاث السلام وكالة مراقبة السلاح ونزع السلاح بالولايات المتحدة الأمريكية يمكن تحديد أربعة أدوار يقوم بها العالم العربى فى تجارة السلاح فى العالم الثالث :

١ - تستورد بعض البلدان العربية جانبها هاما من سلاحها من بعض دول العالم الثالث الأخرى . ومن بين أهم دول العالم الثالث التى تصدر السلاح إلى الوطن العربى كل من الصين والبرازيل .

٢ - تقوم بعض البلدان العربية بتصدير بعض إنتاجها المحلى من السلاح إلى دول عربية وإلى دول أخرى فى العالم الثالث .

٣ - تقوم بعض الدول العربية بإعادة تصدير بعض ما حصلت عليه من سلاح إلى دول أخرى صديقة وأغلب الظن أن ذلك كان على سبيل الإهداء أو بشروط تيسيرية مثل السلاح الذى وفرتة الجماهيرية الليبية لنيكاراغوا .

٤ - دخلت بعض البلاد العربية مع بعض دول العالم الثالث الأخرى فى اتفاقات للتصنيع المشترك للسلاح . وأبرز الأمثلة على هذا التعاون هو اتفاق كل من البرازيل والحكومة السعودية على إقامة صناعة للسلاح فى الخارج . ومن المحتمل أن تساعد البرازيل السعودية على إنتاج قاذفات الصواريخ من طراز استروس ٢ ، والعربة المصفحة أوسوريو ، وطائرة التدريب توكانو .

ويعرض الجدول التالى تفاصيل العلاقات القائمة بين الدول العربية وبعض دول العالم الثالث فى مجال تجارة السلاح وفقا لما جاء فى الكتاب لمعهد استكهولم لأبحاث السلام .

الرقم والنسبة سيرتفعان إلى ٢٥٪ فى عام ١٩٨٥ . وقد تجاوزت نسبة هذه القوة العاملة الأجنبية أى قوة عاملة أخرى فى بعض بلدان الخليج حيث بلغت ٧١,٨٪ فى الإمارات و ٦٤,٩٪ فى قطر ، وذلك بالمقارنة بقوة العمل العربية والوطنية التى بلغت ١٨,٤٪ و ٩,٨٪ فى الأولى و ١٩,٨٪ و ١٥,٢٪ فى الثانية فى عامى ٨٠ ، ١٩٨١ على التوالى .

وقد شجع على انتشار هذه الظاهرة قدوم هؤلاء العمال على تاشيرات دخول عمل جماعية ورفض أجورهم وعدم مطالبة هؤلاء العمال بأى التزامات خاصة تجاههم .

وقد أدت الأزمة فى أسواق النفط الدولية إلى ظهور علامات الكساد فى كل دول الخليج منذ سنة ١٩٨٢ . وترتب على ذلك إنخفاض الطلب على العمالة الأجنبية بصفة عامة ويدات أعداد كبيرة من العمال العرب والأجانب فى العودة إلى بلادهم ولكن لا تتوافر أى تقديرات دقيقة فى الوقت الحاضر لأعداد هؤلاء العمال العائدين ولا لتوزيعهم بحسب الجنسية . ولكن المؤكد أن العمالة الآسيوية ما زالت سمة أساسية من سمات العمل والمجتمع فى أغلب البلدان المصدرة للنفط بالإضافة إلى الأردن . وما زال وجودها يؤثر الكثير من الفلق بالنسبة لما يترتب على هذا التواجد بأعداد كبيرة من آثار ثقافية واجتماعية وكذلك سياسية محتملة .

تجارة السلاح :

احتلت البلدان العربية عموما وبلدان الشرق الأوسط على وجه الخصوص مكانة كبيرة بين مستوردي السلاح على مستوى العالم . وبدرجة أكثر بروزا فى إطار العالم الثالث وذلك منذ منتصف الستينات حيث كانت بلدان الشرق الأوسط وحدها تستوعب قرابة ثلث واردات السلاح فى العالم كله (٣٦,١٪ فى الفترة ١٩٦٤ - ١٩٦٨) وقد ارتفعت هذه النسبة إلى قرابة النصف منذ منتصف السبعينات ، وثبتت منذ ذلك الحين على ذلك المستوى (٤٨,٣٪ فى الفترة ١٩٧٦ - ١٩٨٢) . وقد كانت قيمة واردات بلدان الشرق الأوسط من السلاح فى المتوسط ٣٤٧٥ مليون دولار سنويا خلال الفترة ١٩٧٠ - ١٩٧٥ ارتفعت إلى ٤٢٧٣ فى الفترة ١٩٧٦ - ١٩٨٠ ، وبلغت ٤٩٠٦ ملايين دولار عام ١٩٨٢ . أما بلدان شمال أفريقيا فكانت الأرقام الخاصة بها على الترتيب هى ٦٠٢ ، ١٤٥٩ ، ٥٧٦ مليون دولار . وفى نفس الفترات كانت الأرقام الإجمالية لبلاد العالم الثالث

تجارة السلاح بين الوطن العربي وبلدان العالم الثالث
١ - بلدان عربية مستوردة

البلد	المصدر	نوع السلاح	سعة الطلب	سعة التوريد	ملاحظات
الجزائر	البرازيل	عربات مدرعة	١٩٨٢	٤٠٠ عربية مدرعة	
مصر	البرازيل	عربة مدرعة	١٩٨٢	التتليم	
		طائرة تدريب نوكلنو	١٩٨٢	١٢٠ حوالى ١٨٨ مليون دولار	
	الصين	٧٠ طائرة مقاتلة	١٩٨٢	١٩٨٢	
		٦٠ طائرة مقاتلة	١٩٨٢	١٩٨٢	تجميع محل تقارير غير
		٦ غواصة	١٩٨٢	١٩٨٧	مؤكدة عن صفقة بحرية
		٨ فرقاطة			كبيرة
العراق	البرازيل	٢٠٠ عربية مدرعة	١٩٨٢	٢٥٠ مليون دولار	
	الصين	٢٥٠ دبابة ت ٥٩	١٩٨٢	١٩٨٢	
		٢٠٠ دبابة ت ٥٩			
ليبيا	البرازيل	عربات مدرعة	١٩٨٤		
		اوروتو كاسكافال	١٩٨٢		مباحثات متقدمة تشمل طائرات
		عربات صواريخ استرويس	١٩٨٢	١٩٨٢	
		١٠٠ طائرة تدريب	١٩٨٤		مفاوضات شراء
		نوكلنو			١٠٠ - ١٥٠ طائرة
المملكة العربية السعودية	البرازيل	عربات مدرعة اوروتو	١٩٨٢	حوالى ٢٠	
	اندونيسيا	٤٠ طائرة نقل	١٩٧٦		
تونس	البرازيل	عربات مدرعة اوروتو	١٩٨٢	١٩٨٢	١٨ عربية
		٩ عربات مدرعة كاسكافال	١٩٨٢	١٩٨٢	
الامارات العربية المتحدة	البرازيل	٩٦ عربية مدرعة اوروتو	١٩٨٠	١٩٨٢	منها ٢٣ لىبى

٢ - بلدان عربية مصدرة

البلد العربي	البلد المستورد	نوع السلاح	سعة الطلب	سعة التوريد	ملاحظات
ليبيا	نيكاراجوا	طائرات تدريب	١٩٨٢	١٩٨٢	٦ غير مؤكدة
		طائرة نقل	١٩٨٢	١٩٨٢	لاستخدام شخصية عامة
مصر	غينيا	٥٠ عربية مدرعة	١٩٨٢	١٩٨٢	٣٥ عربية
	رايد		١٩٨٤	١٩٨٤	٣٥ عربية
					الطلب يشمل ايضا
					مدافع آلية وذخيرة

العام على أعمالها المالكوفة في إطار الأمم المتحدة ومنظماتها الإقليمية ، وإن كانت مساندة بلدان العالم الثالث لمواقف البلدان العربية قد أحدثت أزمة في بعض هذه المؤسسات .

لقد تولت مصر منذ ٢٤ أغسطس سنة ١٩٨٤ رئاسة مجموعة الـ ٧٧ في إطار الأمم المتحدة وقد ناقشت المجموعة في اجتماعاتها في الأمم المتحدة عدداً من القضايا ذات الأهمية للعالم العربي . وكان من بين هذه القضايا خطط إسرائيل الخاصة بحفر قناة تصل ما بين البحر الميت والبحر المتوسط . وقد أدانت المجموعة في ٢٢ مايو سنة ١٩٨٥ هذه الخطة باعتبار أنها تلحق أضراراً اقتصادية بالأردن . ومن ناحية أخرى فقد سيطرت على مناقشات مجموعة الـ ٧٧ في الأمم المتحدة القضايا الخاصة بالدول الأقل نمواً ومشاكل المجاعة والتصحر في أفريقيا ، وتمكنت من استصدار قرارات عديدة من الجمعية العامة للأمم المتحدة بتقديم مساعدات خاصة لهذه الدول . وقد ساهمت الدول العربية وصناديق المعونة التابعة لها في تقديم المساعدات لهذه الدول .

وقد تفاقمت أزمة منظمة الأمم المتحدة للترقية والعلوم والثقافة (اليونسكو) بسبب تطبيق الولايات المتحدة لقرارها بالانسحاب من المنظمة واعتيقها الملكة المتحدة عام ١٩٨٥ . ولهذه الأزمة أسباب عديدة أهمها عدم قبول الولايات المتحدة لارادة الأغلبية في هذه المنظمة وغيرها من منظمات الأمم المتحدة على حين أنها تساهم بقسط كبير في ميزانيتها . ولكن مما ضاعف من حقن الولايات المتحدة على هذه المنظمة هو تبنيها لقرارات الأمم المتحدة الخاصة بالنزاع العربي الصهيوني وخصوصاً اعتبارها أن الصهيونية هي صورة من صور العنصرية .

على أن أكثر التطورات المثيرة للقلق خلال ذلك العام كان هو تدرى علاقات التضامن فيما بين دول العالم الثالث داخل محفل كان يعتبر أروع صور وحدتها وفعالية عملها المشترك ألا وهو منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) وقد كانت أهم مظاهر هذه الأزمة تعدد اجتماعات المجلس الوزاري للمنظمة ولجانها المتخصصة دون الوصول إلى أي اتفاق واضح (الاجتماع نصف السنوي العادي في ١٩ ديسمبر ١٩٨٤ ، واجتماع لجنة الخبراء في ٢٠ يناير ١٩٨٥ بالرياض) ، واحتجاج بعض الدول الأعضاء على قرارات المجلس الوزاري وتجاهلها عملياً لقراراته

ويلاحظ أن هذا الجدول لم يشتمل على تجارة السلاح فيما بين البلاد العربية وقد كانت هناك صفقات هامة بين مصر والعراق . وأبرز ما يوضحه هذا الجدول أن البرازيل هي البلد الوحيد في العالم الثالث الذي يتمتع بتجارة سلاح متنوعة وممتدة في العالم العربي شملت ست بلاد عربية هي مصر والعراق وليبيا والملكة العربية السعودية وتونس والامارات العربية المتحدة ، بينما امتدت علاقات الصين في هذا المجال إلى مصر والعراق فقط . وقد كانت أهم صادرات السلاح في البرازيل هي العربات المدرعة وطائرات التدريب ، وإن كانت بعض التقارير الصحفية قد أشارت إلى اهتمام المملكة العربية السعودية بالطائرة المطاردة « توكانو » التي تفوق سرعتها سرعة الصوت والتي ستخرجها المصانع البرازيلية بموجب رخصة من شركات إيطالية في ١٩٨٧ . أما صادرات الصين فقد اشتملت على الطائرات المقاتلة والدبابات وأغلبها من التصميم السوفييتي .

ويلاحظ من ناحية أخرى أن مصر هي البلد العربي الوحيد الذي قام بتصدير سلاح من انتاجه إلى دول أخرى في العالم الثالث . وقد صدرت مصر انتاجها المحلي من السلاح إلى دول عربية كذلك ، وقدرت بعض المصادر دخلها من صادرات السلاح بما يتجاوز المليون دولار في بعض السنوات .

العلاقات السياسية :

وعلى هذا المستوى فإن الإطار الوحيد الذي يجمع البلدان العربية مع سائر بلدان العالم الثالث الأخرى هو مجموعة الـ ٧٧ في إطار منظومة الأمم المتحدة . فهذه المجموعة هي أوسع إطار يشمل دول العالم الثالث . صحيح أن حركة عدم الانحياز قد اتسعت عضويتها فشملت ٩٢ دولة في مؤتمر هافانا في سنة ١٩٧٩ .

وانضم إليها عدد من دول أمريكا اللاتينية ولكن ما زالت شروط عضويتها الواسعة جداً لا تنطبق على بعض دول العالم الثالث ، ومن ثم فإنها لا تحضر اجتماعاتها ، وهكذا فعل الرغم من الاتساع الكبير في عضويتها فإنها ما تزال نظرياً على الأقل تجمعها سياسياً بين بلدان العالم الثالث .

ولم تكن هناك تطورات ذات شأن في علاقة بلدان العالم العربي السياسية ببلدان مجموعة الـ ٧٧ الأخرى خلال عام ١٩٨٤ واقتصرت نشاط المجموعة هذا

الخاصة بتحديد الاسعار أو تجاوز حصص الانتاج المحددة لهم في هذه القرارات (نيجيريا ، والامارات ، واتونيسيا ، والعراق ، والكويت ، وقطر طوال عام ١٩٨٤) . وقد فشل اجتماع المنظمة في ٢٨ يناير ١٩٨٥ بجنيف في الوصول إلى هيكل تسعير يرضى جميع الدول الأعضاء فصدرت قرارات هذا الاجتماع بموافقة ٩ أعضاء فقط واعتراض كل من ليبيا والجزائر وإيران وامتناع الجابون عن التصويت .

وأخيرا قرر المجلس الوزاري للمنظمة في اجتماعه في شهر نوفمبر ١٩٨٥ رفع الحد الأقصى لانتاج دول الأوبك والانخراط في المضاربة في سوق البترول الدولي ويستهدف هذا القرار إما اجبار الدول المصدرة للبترول من غير أعضاء الأوبك على قبول التنسيق مع المنظمة بشأن حجم الانتاج والأسعار أو إزاحة هذه الدول من جزء كبير من اسواقها الحالية عن طريق المنافسة السعرية القاضية .

ولكن نجاح هذه الاستراتيجية رهن بقدرة المنظمة على منح المنافسة بين أعضائها ذاتهم والتزامهم بحصص انتاج مناسبة .

النظام العربي والاطر التنظيمية الخاصة في العالم الثالث

وبالإضافة إلى مجموعة الـ ٧٧ توجد اطرارات تنظيمية خاصة تربط العالم العربي بتجمعات معينة لدول العالم الثالث ، يقوم بعضها على أساس سياسي مثل حركة عدم الانحياز ، أو على أساس ديني مثل منظمة المؤتمر الاسلامي ، أو على أساس جغرافي مثل منظمة الوحدة الافريقية .

ويلاحظ تعدد مجالات النشاط داخل كل من هذه الاطر ، والتي تغطي التعاون بين أعضائها في ميادين عديدة لا تقتصر فقط على التنسيق السياسي ، ولكن تشترك كل هذه في أن السلطة الأعلى فيها تتجسد في مؤتمر للجنة يجمع رؤساء الدول أو الحكومات في الدول الأعضاء فيها ، ويعقد هذا المؤتمر بصفة دورية في حركة عدم الانحياز (مرة كل ثلاث سنوات تقريبا) وسنويا في حالة منظمة الوحدة الافريقية ، بينما لم يعقد مؤتمر للجنة في منظمة المؤتمر الاسلامي سوى أربع مرات منذ انشاء المنظمة سنة ١٩٦٩ . والسلطة التالية لمؤتمر القمة في الاطر الثلاثة هي المجلس الوزاري أو مؤتمر وزراء الخارجية . وقد شهدت فترة العامين الاخيرين انعقاد مؤتمر قمة ومؤتمر لوزراء الخارجية

داخل كل اطار ، فعقد مؤتمر القمة السابع لدول عدم الانحياز في نيودلهي في مارس ١٩٨٤ وعقد مؤتمر وزراء خارجية الدول غير المنحازة في لواندا في سبتمبر ١٩٨٥ واجتمع رؤساء دول وحكومات منظمة المؤتمر الاسلامي في الدار البيضاء في مؤتمر قمتهم الرابع في يناير ١٩٨٤ والتقى وزراء خارجيتهم في صنعاء في ديسمبر من نفس العام ، كما التقى رؤساء الدول الافريقية في مؤتمرهم العشرين في أديس ابابا في نوفمبر ١٩٨٤ وفي نفس المدينة في سنة ١٩٨٥ لبحث الموقف الاقتصادي في القارة الافريقية . وسبق المؤتمر في الحالتين انعقاد المجلس الوزاري .

ونظرا لأن الرؤساء ووزراء الخارجية هم الاقدر على حسم الخلافات العربية للوصول إلى موقف عربي موحد ، إذا ما قورنوا بكيار الموظفين فإن دراسة أعمال مؤتمر القمة والمجلس الوزاري في كل من هذه الاطر هي الأنسب للتعرف على الأداء الخارجي للنظام الاقليمي العربي فيها .

وأولى الملاحظات الواجبة في هذا السياق هي أن الدول العربية لم تذهب إلى أي من هذه المؤتمرات بموقف موحد . لقد ظهر الانقسام في الصفوف العربية واضحا منذ عام ١٩٧٩ نتيجة لابرام الحكومة المصرية لمعاهدات الصلح مع اسرائيل وهو ما ترتبت عليه المقاطعة العربية لمصر ، ويمكن القول بأن التطورات التي جرت في سنة ١٩٨٤ قد اظهرت تآكل اثار هذه المقاطعة . بالإضافة إلى ذلك انعكست الخلافات العربية في الانقسام حول قضايا أخرى مثل تحديد الحكومة الشرعية في تشاد ، أو من له السيادة على الصحراء الغربية ، وغيرها . بل لقد بدأت تظهر خلافات بين البلدان العربية حول قضية المدينة واصلاح النظام النقدي العالمي . ونتيجة لذلك كله فإن الحكومات العربية لم تستطع أن تصل إلى أي من هذه المؤتمرات بموقف واحد ، أو أن تقتصر خلافاتها على المحافل العربية وحدها . وإنما تعجزت الخلافات العربية علانية في كل من هذه الاطر ، وكانت السمة الرئيسية لبعض اجتماعاتها .

وعلى الرغم من الانقسام في الصفوف العربية فقد ظلت القضايا العربية تلقى تفاعلا كبيرا داخل كل هذه الاطر ، فاستمرت هذه التجمعات الثلاثة تؤيد حق الشعب الفلسطيني في استعادة حقوقه الوطنية المشروعة ، وظلت تعترف بمنظمة التحرير الفلسطينية ممثلا شرعيا ووحيدا له ، واتخذت كل من حركة عدم

ومنظمة التحرير وقد نجحت الأردن في اقناع المجموعة العربية بالاشارة إلى اجزاء البيان الخاصة بمشكلة الشرق الاوسط إلى خطة السلام العربية وقرارات القمة العربية المطارة في فاس ، وقد وافق المؤتمر على هذه الصياغة التي قدمتها المجموعة العربية ، وتحفظت عليها كل من سوريا واليمن الجنوبية . وقد انطوت قرارات المؤتمر فيما يخص القضية الفلسطينية على نقض ضمنى لسوريا فقد أكد الوزراء التزامهم بعدم التدخل في الشؤون الداخلية والخارجية للشعب الفلسطيني وحق المنظمة في اتخاذ قراراتها بحرية واستقلال .

والجديد في هذا المؤتمر هو حدوث انقسام فيه حول قضية الدين امتدت اطرافه إلى داخل المجموعة العربية فقد ظهر اتجاهاً بالنسبة لهذه المشكلة ، يطالب أولهما بوقف هذه الدين باعتبارها تتفق طاقة الدول غير المنحازة وامكاناتها وتبنته مجموعة من الدول على رأسها كويا وانجولا والهند ، ورأى الاتجاه الثانى ضرورة سداد هذه الدين وتبنته مجموعة من الدول المصدرة للنظف على رأسها المملكة العربية السعودية ، وقد كان الموقف المصرى من هذه القضية غير معدد ، فقد اكتفى الدكتور عصمت عبد الجيد في بيانه إلى الدعوة إلى تضافر الجهود لحل هذه المشكلة .

وأخيراً فقد اختلفت الدول العربية بالنسبة لتحديد مكان مؤتمر القمة المقبل فبينما ايدت المغرب دعوة ليبيا إلى استضافته كانت الدول العربية الأخرى تميل إلى عقده في مكان آخر . وقد سهل هذا الانقسام على المجموعة الافريقية تبنى اقتراح رئيسها بعقد هذا المؤتمر في هراى عاصمة زيمبابوى ، وترك وزراء الخارجية لمؤتمر القمة تحديد مكان عقد المجلس الوزارى المقبل . ومن المعروف أن مؤتمر القمة السابع كان قد قرر عقد القمة الثامنة في بغداد في سنة ١٩٨٦ الا ان العراق اعتذرت مرة أخرى عن استضافة المؤتمر . ومن الواضح أن استمرار الحرب العراقية الايرانية هو سبب هذا الاعتذار .

النظام الاقليمي العربي ومنظمة المؤتمر الإسلامي :
وإذا كانت الخلافات العربية قد ظهرت في إطار حركة عدم الانحياز كقضايا ثانوية لم تمنع مؤسسات الحركة من بحث قضايا أخرى أهم بالنسبة لإجمالى البلدان غير المنحازة فإن هذه الخلافات قد سيطرت تماماً على أعمال القمة الرابعة لمنظمة المؤتمر الإسلامي . فلقد كانت عودة مصر إلى احتلال مقعدها في هذه المنظمة هي الموضوع الاساسى في مناقشات هذه الدورة الرابعة ،

الانحياز ومنظمة المؤتمر الاسلامى مبادرات لانهاء الحرب العراقية الايرانية . ومع ذلك فقد بدأ النظام العربى ضعيف الفعالية بالنسبة لبعض القضايا في اطار كل من حركة عدم الانحياز وبدرجة اكبر في القارة الافريقية ، مما يثبتم تفصيله في الفقرات التالية :

الاداء العربى الخارجى في محيط حركة عدم الانحياز :

تشارك كل الدول العربية في عضوية حركة عدم الانحياز التي تضم الأغلبية الساحقة من دول العالم الثالث والتي مع ذلك لا تستوعب كل دول العالم الثالث أعضاء مجموعة السبع والسبعين والذين بلغوا مائة وسبع عشرة دولة في سنة ١٩٨٥ .

وقد كانت أهم الخلافات العربية التي ظهرت في هذا المؤتمر هي الخلاف بين ليبيا من ناحية ومصر والسودان من ناحية أخرى . وقد كانت هناك ابعاد لهذا الخلاف . فقد طالب ليبيا بتعليق عضوية مصر في حركة عدم الانحياز بسبب ابرامها لمعاهدات الصلح مع اسرائيل والولايات المتحدة ، بينما طالب مصر والسودان بتعليق عضوية ليبيا في الحركة بسبب ما ذكره من انتهاك ليبيا المستمر لمبادئ الحركة وتدخلها في دول عدم الانحياز مثل السودان وغزوها لتشاد . ولكن لم يقدم أى مشروع قرار خاص بتعليق العضوية .

وقد دبت الخلافات داخل المجموعة العربية كذلك ، فقد تقدمت كل من سوريا بمشروع قرار خاص بمشكلة الشرق الاوسط . وتقدمت الحكومة اللبنانية بمشروع قرار حول الوضع في لبنان لم يحظ أى منها بموافقة كل المجموعة العربية . وقد ذكرت بعض المصادر الصحفية اخلاق وزراء الخارجية العرب في الاجتماع احياناً لتتنسيق مواقفهم ، وانفضاض واحد من هذه الاجتماعات بعد ربع ساعة من انعقاده بسبب الخلافات بين دول المجموعة .

أما في المؤتمر الوزارى في لواندا في سبتمبر سنة ١٩٨٥ ، فقد تعددت القضايا الخلافية فشمملت قضية الشرق الاوسط ومشكلة الصحراء الغربية ومسألة الدين الدولية وكذلك مقر انعقاد مؤتمر القمة القادم لدول عدم الانحياز ، فليما يتعلق بقضية الشرق الاوسط طلب المندوب السوري استبعاد المندوب المصرى ل لجنة الصياغة عند نظر الاجزاء الخاصة بالشرق الاوسط ، وتبادل المندوبان الاتهامات علناً واعترض المندوب السوري على اقتراح معتل منظمة التحرير الفلسطينية بالاشارة إلى اتفاق ١١ فبراير ١٩٨٥ فيما بين الأردن

وإن لم يكن قد أدرج من قبل على جدول أعمالها .

وقد انقسمت الدول العربية أيضا حول الاقتراح الذى قدمه الرئيس الغينى الراحل أحمد سيكوتورى بمناقشة هذه القضية . وقد كانت ليبيا وسوريا هما أشد المتراضين وساندتهما جمهورية اليمن الجنوبي ، وكان أشد المؤيدين السيد ياسر عرفات رئيس منظمة تحرير فلسطين وكل من الأردن والعراق والسودان والصومال . واتخذت السعودية وسائر الدول العربية الأخرى مواقف وسط .

وكان الاقتراح الخاص بعودة مصر إلى استئناف عضويتها بمنظمة المؤتمر الإسلامى قد عرض على التصويت السرى بناء على اقتراح وفدى الصومال والسودان وقد كانت نتيجة التصويت كما يلي :

- ١ - ٣٢ دولة مؤيدة .
- ٢ - ٦ دول اعترضت ولم تشارك فى التصويت على الأغلب وفقا للتقارير الصحفية وهى : ليبيا وسوريا والجزائر وتونس ولبنان وفولتا العليا .
- ٣ - ٣ دول سلمت أوراقا بيضاء .
- ٤ - دولة لم تشارك فى الجلسة وهى اليمن الجنوبية .

ورغم عودة مصر إلى استئناف عضويتها بمؤسسات منظمة المؤتمر الإسلامى ، ومن بينها مؤتمر وزراء خارجية دول المنظمة الذى عقد فى صنعاء من ١٨ إلى ٢٢ ديسمبر سنة ١٩٨٤ إلا أن ذلك لم يجل دون إصدار ذلك المؤتمر بيان شدد على الاستمرار فى مقاومة نهج واتفاقيات كامب ديفيد وما يترتب عليها من آثار حتى يتم إسقاطها وإزالة آثارها ، وكذلك ضرورة الاستمرار فى مقاومة أى مبادرة تنطلق منها . وقد استسلم مندوب مصر لصدور مثل هذه التوصية باعتبارها أمرا حتميا فى مثل هذه المنظمة .

وكذلك فعل الرغم من قرار مؤتمر الدار البيضاء بعودة مصر فقد أثارت كل من سوريا وإيران هذا الموضوع من جديد فى اجتماع كبار الموظفين الذى سبق المؤتمر الوزارى . ورفض الاجتماع إدراج هذا الموضوع على جدول أعمال المؤتمر الوزارى وقد أيدت ليبيا كل من سوريا وإيران فى هذا السعى .

ومع ذلك يمكن القول أن الخلافات العربية العربية قد دارت على نطاق ضيق نسبيا فى هذا المؤتمر الذى أصدر عديدا من القرارات تؤيد مواقف الجانب العربى من ناحية وتدعو إلى دعم التعاون بين أعضائه من ناحية أخرى . فبالنسبة للقضايا العربية دعا المؤتمر إلى إنشاء المكتب الإسلامى العسكرى لتحقيق هذا التنسيق بين

الدول الإسلامية ومنظمة التحرير الفلسطينية ، كما دعا الدول الأعضاء إلى التعاون مع لجنة المساعى الصميدة لإنهاء الحرب العراقية الإيرانية ، وقد أعلنت إيران عدم استعدادها للتعاون مع هذه اللجنة .

النظام الإقليمى العربى ومنظمة الوحدة الأفريقية .

وإذا كان يبدو الآن أن الخلافات العربية - العربية قد تم احتواؤها داخل كل من حركة عدم الانحياز ومنظمة المؤتمر الإسلامى ، وأنها لم تؤد إلى شل فعالية أى من هذين التجمعين فى أى وقت من الأوقات ، إلا أن الأمر كان جد مختلف من منظمة الوحدة الأفريقية . ورغم أن عدد الدول العربية الأعضاء فى منظمة الوحدة الأفريقية لا يشمل كل الدول العربية ، وإنما يقتصر فقط على الدول العربية الأفريقية (دول شمال أفريقيا الست بالإضافة إلى السودان والصومال وجيبوتى) إلا أن قلة العدد هنا لم تقتدر بسهولة بتنسيق المواقف وإنما تقاس بتوجه الخلافات فضلا عن الانقسام العام فى النظام الإقليمى العربى بين أصحاب العلاقات المتباينة مع الحكومة المصرية وخصوم هذه العلاقات ، فقد انقسمت الدول العربية الأفريقية حول قضايا أخرى هى قضية الصحراء الغربية والمثل الشرعى لتشاد ، بالإضافة إلى مسألة رئاسة منظمة الوحدة الأفريقية طوال عامى ١٩٨٢ و ١٩٨٤ . وقد أدت هذه الخلافات إلى استقالة عقد مؤتمر القمة الأفريقية فى طرابلس فى سنة ١٩٨٢ وأخرت عقدها فى أديس أبابا فى سنة ١٩٨٣ ، ومن ناحية أخرى فإن الخلافات فيما بين الدول العربية قد حالت دون انعقاد مؤتمر ثان لوزراء الخارجية العرب والافارقة بعد المؤتمر الأول الذى عقد سنة ١٩٧٧ ، وفق ما كان مفروضا ، لمناقشة قضايا التعاون العربى الأفريقى داخل إطاره المؤسسى المشترك بين جامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الأفريقية . وبالإضافة إلى أثر هذه الخلافات المؤقت على فعالية منظمة الوحدة الأفريقية ، فقد أثرت سلبا على نظرة الدول الأفريقية إلى الدول العربية ، فتبددت فى جوانب منظمة الوحدة الأفريقية انتقادات علنية لتدخل بعض الدول العربية فى شئون منظمة التحرير الفلسطينية ، وأعرب البعض عن خيبة الأمل فى تعثر التعاون العربى الأفريقى ، وأخذت آثار المقاطعة الأفريقية لإسرائيل تتآكل تدريجيا ، وظهرت فى القارة الأفريقية دعوات لتشكيل تجمعات جديدة تقتصر عضويتها على دول أفريقية السودان فستبعد منها الدول العربية الأفريقية .

البوليساريو باختياره بناء على رجاى الحكومة الاثيوبية فانسحب الرئيس القذافى غضبا لذلك ، كما قرر المؤتمر بالنسبة لقضية تشاد تمثيل حكومة حسين حبرى وإحياء لجنة الوساطة بين ليبيا وتشاد .

وأخيرا فقد اعتبر الحاضرون أن مؤتمر اديس أبابا هو القمة الأفريقية التاسعة عشرة وليس مؤتمر طرابلس الثالث ، وبالتالي يسقط حق ليبيا في رئاسة المنظمة ، ورجوا رئيس الدولة المضيفة أن يقبل رئاسة المنظمة فقبل الرئيس منجستو أمام هذا الإلحاح .

وهكذا جاءت قرارات القمة الأفريقية التاسعة عشرة على حساب الحكومة الليبية ، وجاءت قرارات القمة الأفريقية العشرين في العاصمة الإثيوبية في نوفمبر ١٩٨٤ على حساب الحكومة المغربية . فبالنسبة لقضية الصحراء المغربية تقرّر قبول عضوية جبهة البوليساريو كممثل لشعب الصحراء الغربية ، وأدى ذلك إلى إنسحاب المغرب من المنظمة وقرار حكومة زانير تجميد نشاطها فيها مع استمرار عضويتها في مؤتمر القمة وذلك تضامنا مع المغرب . أما بالنسبة لقضية تشاد فقد استمر الاعتراف بحكومة حسين حبرى باعتبارها حكومتها الشرعية وقرر المؤتمر الموافقة على استمرار رئيس جمهورية الكونغو الشعبية في إجراء الحوار مع الفصائل التشادية بغية تحقيق التصالح الوطنى في ذلك البلد .

وإذا كانت هذه الخلافات العربية - العربية لم تحل دون قيام دول المنظمة بالتأكيد في قرارات القمة العشرين على موقفها المبدئى من مساندة الحقوق العربية ، والذي يتضمن الدعم الأفريقى الثابت للشعب الفلسطينى بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية والتي مثلها مراقب في هذه الدورة وكذلك لدول الواجهة العربية بالإضافة إلى إدانة مخططات إسرائيل التوسعية ، فقد سمعت هذه الدورة انتقادا وجهه رئيس دولة أفريقية (كينيث كاوندرا رئيس زامبيا) لدولتين عربيتين هما سوريا وليبيا لتدخلهما في شئون منظمة التحرير الفلسطينية .

كذلك ترددت الانتقادات لبرامج التعاون العربى الأفريقى ، وكان هذا التعاون قد تلقى دفعة منذ عام ١٩٧٢ فتدفقت المساعدات العربية على أفريقية وبلغ إجمالى هذه المساعدات في الفترة ١٩٧٢ - ١٩٨٤ ما قيمته ٩,٤ بليون دولار وقد توج هذا التعاون بانتقاد مؤتمر القمة العربى الأفريقى في القاهرة في سنة ١٩٧٧ ، إلا أن خطط التعاون قد تعثرت منذ ذلك

فقد انقسمت الدول العربية الأفريقية حول قضية الصحراء الغربية ، وكان لكل فريق من هذه الدول انصاره بين الدول الأفريقية غير العربية ، فمن ناحية كانت المغرب ترفض إجراء استفتاء لتقرير المصير في الصحراء المغربية باعتبارها اقليما مغربيا وترفض بالتالى التفاوض مع جبهة البوليساريو ولا ترى أحقيتها بالاشتراك في أعمال منظمة الوحدة الأفريقية ، وقد لقيت المغرب أشد التأييد من زانير ، وكانت الجزائر ترى على العكس من ذلك أن جبهة البوليساريو هي الممثل الشرعى والوحيد لشعب الصحراء الغربية ولقيت تأييدا قويا من جانب كل من بوركينا فاسو (فولتا العليا) ونيجيريا . وقد تطور الموقفان المصرى واللىبى ، فقد كانت مصر تميل في سنة ١٩٨٢ و ١٩٨٣ إلى تأييد الموقف المغربى بينما كانت ليبيا تميل إلى تأييد جبهة البوليساريو وقد أدى التقارب اللبى المغربى إلى تحول ليبيا عن جبهة بوليساريو وكذلك تحول مصر إلى مواقف أقرب إلى الرؤية الجزائرية .

وقد كانت المشكلة الثانية التي انقسمت حولها الدول العربية والأفريقية هي الحكومة الشرعية لتشاد . فبينما كانت كل من الحكومتين المصرية والسودانية تعترفان بحكومة حسين حبرى ، كانت الحكومة الليبية ترى أن جويكنى عريضى هو الممثل الشرعى لشعب تشاد ، وتباينت المواقف داخل المنظمة من هذه المسألة .

وأخيرا ، فعل الرغم من أن القمة الأفريقية الثامنة عشرة لم تنعقد في طرابلس في سنة ١٩٨٢ ، فإن رأى الحكومة الليبية كان هو أن مؤتمر الرؤساء التالى في اديس أبابا في سنة ١٩٨٣ هو إمتداد لمؤتمر طرابلس ومن ثم يحق لليبيا الاستمرار في رئاسة المنظمة . وكانت دول أفريقية كثيرة بالإضافة إلى كل من مصر والسودان والصومال لا تود أن ترى القذافى رئيسا لمنظمة الوحدة الأفريقية .

لقد حالت هذه الخلافات دون انعقاد مؤتمر القمة الأفريقى مرتين في طرابلس في سنة ١٩٨٢ وذهبت الدول العربية بهذه الخلافات إلى مؤتمر اديس أبابا في يونيو سنة ١٩٨٣ ، وقد أخرجت هذه الخلافات انعقاد المؤتمر في اديس أبابا لمدة ٤٨ ساعة ولم يتم حسم هذه الخلافات إلا في مؤتمر تال عقد في سنة ١٩٨٤ . أما في يونيو ١٩٨٣ فقد انتهى رأى الدول الأعضاء بالنسبة لقضية الصحراء المغربية إلى ضرورة التفاوض بشأنها بين كل من الحكومة المغربية وجبهة البوليساريو وتنظيم استفتاء لتقرير المصير فيها ، وقد انسحب ممثل جبهة

الذي يعتري الجانب العربي وتعرثر التعاون العربي الأفريقي .

٢ - الأداء العربي في الأمم المتحدة

منذ بدء اشتراك العرب في الأمم المتحدة كانت نشاطاتهم تعبر عن الاتجاه العام لسياساتهم ، ففي الفترة التي سعت فيها البلاد العربية لتحقيق استقلالها كان التمثيل العربي في الأمم المتحدة يترجم هذه المساعي في هيئة جهود مضمّنة لتحريك قضايا الاستقلال العربي . فإذا أردنا تقييم الأداء العربي في الأمم المتحدة في الفترة الأخيرة لنقل من يونيو ١٩٨٤ يمكننا الإشارة إلى الصفات المميزة لهذا الأداء من خلال تسجيل جهودهم في مختلف هيئاتها .

أولاً : مجلس الأمن :

كان هناك حضور عربي ملموس لتحريك الموضوعات الملحة وذلك عن طريق المشاركة في حضور جلسات المناقشة وطلب اللقاء الكلمة من جانب الدول التي لم يكن لها حق التصويت في مجلس الأمن وعن طريق طلب عقد اجتماعات عاجلة للمجلس . وشملت الموضوعات التي تطرق إليها العرب قضايا عربية وقضايا خاصة بالعالم الثالث وقضايا عالمية . ومن أهم القضايا العربية التي حرصت الدول العربية على المشاركة في دفعها قضية الانتهاكات الإسرائيلية في الجنوب اللبناني وقد عرض الموضوع للمناقشة بدءاً من نهاية أغسطس ١٩٨٤ وحتى أول سبتمبر وانتهت المناقشة برفض مشروع القرار المقدم بهذا الشأن حيث صوتت الولايات المتحدة ضده في ٦ سبتمبر ١٩٨٤ . وقد أعيدت مناقشة الموضوع بناء على طلب مجموعة البلاد العربية في فبراير ومارس ١٩٨٥ ولم تقض المناقشات إلى الهدف منها وهو اتخاذ قرار يطالب إسرائيل بالانسحاب الفوري من الجنوب اللبناني وكلف انتهاكاتها واتخاذ التدابير اللازمة لجلبها على ذلك ، ويرجع هذا للصوت المعارض الذي أدلت به الولايات المتحدة للمرة الثانية بشأن هذا الموضوع في ١٢ مارس ١٩٨٥ . وكان الحضور العربي ملموساً طوال هذه المناقشات ويشمل هذا الدول العربية المقلّة في نشاطها كالكويت والسودان واليمن . ومن ذلك إشارة ممثل الكويت إلى ما ساهم بالنوايا الحقيقية لإسرائيل ومن ذلك تحويل مياه نهر الليطاني إلى بحيرة طبريا . ومن أمثلة ذلك أيضاً مشاركة كل من الامارات والسودان وقطر واليمن في جلسة ٣٠ أغسطس ١٩٨٤ ، حيث أشار ممثل اليمن إلى أن الاحتلال الإسرائيلي هو بمثابة محاولة من جانب إسرائيل لسلخ الجنوب عن

الحين ، وقد كان لهذا التعثر أسباب كثيرة ربما كان يمكن تخفيف بعضها لو استمر العمل بالإطار المؤسسي الذي أوجده مؤتمر القمة الأول إلا أن الخلافات العربية - العربية حالت دون مواصلة استخدام هذا الإطار ، فلم يعقد المؤتمر العربي الأفريقي على مستوى وزراء الخارجية منذ سنة ١٩٧٧ وكان السبب الأساسي في ذلك هو ضرورة حضور الحكومة المصرية هذا الاجتماع باعتبارها عضواً في منظمة الوحدة الأفريقية وهو ما كانت ترفضه بعض الدول العربية التي قاطعت مصر . وهكذا فقد انقطعت اجتماعات اللجنة الدائمة للتعاون العربي الأفريقي في الفترة من ١٩٧٨ إلى ١٩٨٢ ، وعقدت اجتماعاً في طرابلس في أغسطس سنة ١٩٨٤ ولكن ليبيا اعتذرت في مارس ١٩٨٥ عن استضافة المؤتمر المشترك لوزراء الخارجية فلم ينعقد وكان سير طرح عليه النظر في خطط التعاون التي كان مؤتمر القمة الأول قد وافق عليها ومع ذلك لم يتم تنفيذها .

وفي هذه الظروف فقد أخذت علامات الضعف تظهر في جدار المساندة الأفريقية للقضايا العربية ، فقد ظهر تيار قوي يدعو إلى عودة العلاقات الدبلوماسية بين الدول الأفريقية وإسرائيل ، وقد تزعم هذا التيار كل من فيليكس هوفوييه بوانتييه رئيس ساحل العاج ومويونو رئيس زائير ونجحت إسرائيل في أن تقيم في ١٩٨٤ علاقات دبلوماسية كاملة مع ثلاث دول أفريقية (زائير ، أفريقيا الوسطى ، وليبيريا) وأن تستمر في الاحتفاظ بمكاتب اتصال في ٢٢ دولة أفريقية وأن ترفع عدد شركاتها العاملة في الدول الأفريقية إلى ٦٠ شركة . كما قررت ساحل العاج إعادة علاقاتها الدبلوماسية مع إسرائيل وصدر إعلان بذلك عام ١٩٨٥ لكي يوضع موضع التطبيق أوائل ١٩٨٦ .

وقد توج التعاون الإسرائيلي الزائيري بعقد اتفاق اقتصادي بينهما في ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٨٤ ستقوم الشركات الإسرائيلية بمقتضاه باستثمار حوالي ٤٠٠ مليون دولار في زائير . وقد قام الرئيس الزائيري من ناحية بالدعوة إلى تشكيل تجمع جديد في أفريقيا يضم الدول الأفريقية السوداء ويزيل التناقض القائم في رأيه بين اشتراك بعض الدول في عضوية كل من الجامعة العربية ومنظمة الوحدة الأفريقية ، وقد عرض هذه الفكرة على الرئيس الكيني دانييل أراب موي ولكن هذه الفكرة لم تصادف حتى الآن صدى كبيراً وإن كانت تشكل تطورا له مغزاه في ظل ظروف الانقسام

فيصدد القضايا العربية ، تحركت الدول العربية كجموعة للمبادرة بتقديم المقترحات والحلول ومن ذلك موضوع الحالة في الشرق الأوسط وضرورة إيجاد حل شامل للمنطقة . هذا إلى جانب الاشتراك في مناقشة وتحريك موضوعات تتفق مع الرأي العام العربي ومن ذلك ادانة الاعتداء على الدول الاسلامية وخاصة افغانستان وموضوع الاعتداء الاسرائيلي المسلح على المنشآت النووية العراقية وموضوع ادانة الممارسات الاسرائيلية في الاراضي المحتلة - وهو موضوع اثير أخيراً في الدورة الـ ٤٠ وقدمت ٧ مشروعات قرارات في نوفمبر بهذا الصدد .

ولكن من الملاحظ أنه في أي من تلك المقترحات التي قدمت في هيئة مشروعات قرارات تخلفت بعض الدول العربية عن المشاركة في عقديهما أو إعلان تأييدها لها بإضافة اسمها لجموعة مقدمي مشروع القرار وذلك لأسباب خاصة بسياساتها . ومن أمثلة ذلك عدم اشتراك اليمن وسوريا والعراق وليبيا في مشروع قرار ادانة التدخل الأجنبي في افغانستان . كذلك نجد مظاهر التضارب في الاداء العربي بالنسبة للحلول المقترحة لاجهاد سلام شامل في المنطقة . ومن ذلك مشروعات لقرارين تقدمت بهما الدول العربية إلى جانب مجموعة من دول العالم الثالث . وقد شاركت فيهما الامارات والبحرين وقطر والجزائر وقطر والكويت والمغرب والسعودية واليمن واليمن الديمقراطية والأردن وسوريا والعراق وعمان في الفترة ما بين ٢٧ نوفمبر و ١٤ ديسمبر ١٩٨٤ . في هذين المشروعين طالبت الدول بالتوصل لحل شامل في المنطقة وأبدت قلقها بشأن استمرار احتلال الاراضي الفلسطينية والعربية منذ ١٩٦٧ . كما أعلنوا أن فلسطين هي لب النزاع في الشرق الأوسط والحل الوحيد هو اعادة الحقوق الفلسطينية والانسحاب من الاراضي المحتلة وطلبوا يشجب الصوت السليبي الذي أدلى به عضو دائم في مجلس الأمن وشجب أي دعم سياسي أو اقتصادي أو استراتيجي لاسرائيل . ونجد هنا أن معنى المشروعين قد اتسما بالقوة في تقديم وجهة نظر الدول التي تبنته إلا أنه يمكننا الكشف عن أوجه التضارب في وجهات النظر العربية فيما يتعلق بالتفاصيل الهامة لتحديد منهاج تحقيق السلام الشامل . فبين أحد المشروعين يقترح عقد مؤتمر دولي وهو مضمون الاقتراح السوفيتي والذي أعلنت منظمة التحرير الفلسطينية ترجيحها في حين خلا المشروع الآخر من مثل

الوطن الأم والسيطرة على ثرواته الطبيعية . ويصدد موضوع لبنان أيضاً طلبت مصر عقد اجتماع طارئ في ٣٠ مايو ١٩٨٥ لبحث الحالة المتدهورة في لبنان .

كذلك تطرقت الدول العربية لموضوع الحرب بين العراق وإيران والمطالبة بوقف العمليات العسكرية ضد السفن في الخليج . وكذلك اثير موضوع الحالة في الشرق الأوسط في محاولة لتبني ما وصلت إليه الجمعية العامة بهذا الصدد . أما عن الدورة الأخيرة للأمم المتحدة فقد تركزت الجهود العربية حول نفس تلك الموضوعات . وقد تفجر موضوع الغارة الاسرائيلية على تونس وعبرت البلاد العربية عن غضبها الشديد بهذا الشأن وأيدتها في ذلك الكثير من الدول وخاصة دول العالم الثالث . وانتهت المناقشات بقرار ادانة اسرائيل مع امتناع الولايات المتحدة عن التصويت .

ومن قضايا دول العالم الثالث والقضايا العالمية التي شارك فيها ممثلو الدول العربية مسمالة جنوب افريقيا وناميبيا والحالة في قبرص ومن ذلك الطلب الذي تقدم به المحل الدائم للجزائر في ٨ أغسطس ١٩٨٤ بعقد اجتماع عاجل للمجلس للنظر فيما يسمى بالإصلاح الدستوري في جنوب افريقيا والذي كان من شأنه ترسيخ الفصل العنصري وحكم الأقلية البيضاء . وقد شاركت كل من سوريا واليمن ومصر في جلسة مناقشة هذا الموضوع يوم ٧ مارس ١٩٨٥ . أما بصدد موضوع فرض العقوبات ضد جنوب افريقيا ، فقد أيدت مجموعة البلاد العربية مشروع القرار الخاص بفرض العقوبات « الاجبارية » عليها وإن كان ذلك لم يفرض بشيء بسبب التصويت السلبي من جانب المملكة المتحدة والولايات المتحدة .

وبرغم هذا الحضور العربي الملموس فقد كانت هناك جوانب ضعف في الاداء العربي ومن ذلك الافتقار إلى التحركات الموحدة في تقديم الحلول للموضوعات المعروضة في هيئة مشروعات قرارات يكون من شأنها دفع القضايا العربية . ويأتي تفصيل هذا عند ذكر مشروعات القرارات التي قدمتها الدول العربية للجمعية العامة .

ثانياً . الجمعية العامة .

أما إذا تناولنا نمط الاداء العربي في الجمعية العامة نجد أنه يمكننا كذلك التمييز بين أنواع النشاطات التي قامت بها الدول العربية على حسب التباين الموضوعي لتلك النشاطات .

هذا الاقتراح ومال إلى الإشارة العامة لضرورة ايجاد حل واتخاذ التدابير اللازمة ضد اسرائيل .

اما بالنسبة للقضايا الخاصة بالعالم الثالث فقد مالت الدول العربية للمشاركة ومن تلك الموضوعات : مشكلة ناميبيا وسياسة الفصل العنصرى وموضوع تنفيذ اعلان منح الاستقلال للشعوب والدول المستعمرة وموضوع تشجيع التعاون بين منظمة الوحدة الافريقية والامم المتحدة وكذلك التعاون بين جامعة الدول العربية والامم المتحدة كما اثير موضوع مواصلة استخدام الطاقة النووية فى الأغراض السلمية واعيدت مناقشته فى الدورة الأخيرة فى اكتوبر الماضى .

ويلاحظ ان حجم نشاط الدول العربية فى مشاركتها فى تلك الموضوعات قد اختلف باختلاف الاتجاه العام لسياساتها . فمالت الجزائر وتونس والمغرب للمشاركة فى القضايا الافريقية . كما تخلفت دول أخرى (ليبيا وسوريا واليمن) عن موضوعات خاصة بالاتحاد السوفيتى ومن ذلك التصويت السلبى من جانب تلك الدول ضد مشروع قرار بدين التدخل الاجنبى فى افغانستان طرح للتصويت فى ١٥ فبراير ١٩٨٤ .

ثالثا : المجلس الاقتصادى والاجتماعى :

كان الاهتمام الأكبر فى المجلس ينصب على موضوعات خاصة بالعالم الثالث ، ومن ذلك مناقشة الحالة الاقتصادية الحرجة فى افريقيا والمساعدة الاقتصادية والمساعدة الانسانية والفوتية فى حالات الكوارث وموضوع السيادة الدائمة على الموارد الطبيعية فى الاراضى الفلسطينية وغيرها من الاراضى العربية المحتلة ، والتعاون فى ميدان التنمية الصناعية . وقد عمل ممثل الجزائر فى الدورة الـ ٣٩ على أن يعطى الاعضاء مسألة الحالة الاقتصادية الحرجة فى افريقيا الاولوية المطلقة . كذلك سعت مجموعة الدول العربية فى المجلس للدعوة بتكثيف الجهود لتقديم المساعدة الاقتصادية والاجتماعية للشعب الفلسطينى بالتعاون مع منظمة التحرير الفلسطينية . كذلك شاركت تونس وليبيا والأردن - بوصفهم أعضاء فى مجموعة العمل بالمجلس - فى اصدار مشروع قرار يطالب الجمعية

العامة بمطالبة المجتمع الدولى العمل على مساعدة الدول التى تأثرت بالجفاف . كما استمر ممثلو الدول العربية فى دفع قضايا بعينها فى المجلس من خلال دورتى عام ١٩٨٥ ومن ذلك مسألة حقوق الانسان وبالتحديد مسألة انتهاك حقوق الانسان فى افغانستان والأراضى العربية المحتلة ومسألة السيادة الدائمة على الموارد الوطنية فى الاراضى الفلسطينية والأراضى العربية المحتلة .

رابعا : هيئات أخرى تابعة للأمم المتحدة :

كان الموضوع الملح فى هيئة اليونسكو هرسد العجز فى ميزانيتها بعد قرار الولايات المتحدة بالانسحاب وبهذا الصدد فقد تطوعت ليبيا لزيادة حصتها فى الميزانية بمقدار مليون دولار . ومن ناحية أخرى أعلن برنامج الخليج العربى فى اكتوبر ١٩٨٤ مساهمته فى مشروعات الأمم المتحدة فى المجالات الانسانية بـ ١١٠ ملايين دولار .

أما عن النشاط العربى فى هيئة التنمية الصناعية (اليونيدو) فقد شاركت مصر والجزائر فى اشغسطس ١٩٨٤ مجموعة الـ ٧٧ فى المطالبة بأن تتعاون الدول الصناعية فى تخفيف ديون الدول النامية وتحويلها إلى منح .

فيذا جئنا لتحميل اتجاهات نشاط العرب فى الامم المتحدة استنادا لأنواع النشاط السابق ذكرها يمكن القول بأن الاتجاه العام عند الدول العربية هو الاتفاق العام على القضايا الهامة التى تتعلق بالمنطقة وأثبتوا حضورا ملموسا فى محاولة دفع هذه القضايا . ولكن ما زال هناك قدر من التضارب فى الأداء حيث اتفقت الدول العربية على المبدأ واختلفت بالنسبة للحلول ويرجع هذا إلى حقيقة عدم وجود تنسيق سابق يكون بمثابة خطة واضحة لتقديم قضاياهم فى الامم المتحدة . والجدير بالذكر أن نشاط الجامعة العربية كان غائبا فيما عدا المشاورات البروتوكولية التى قام بها مدير مكتب الجامعة بنينويروك مع ممثلى الدول العربية فى الجمعية العامة .



القسم السابع
الفلسطينيون

مقدمة :

التي جعلت المقاومة اللبنانية على هذه الدرجة من النجاح ومن ثم أسس تطوير المقاومة ضد التوسع الصهيوني في الاراضي العربية عامة ، وضرورات مواجهة الهيمنة الاسرائيلية على الوطن العربي سواء ارتبط باحتلال الاراضي أم بالتهديد والعنف العسكري وأساليب الضغط من خلال تحالفات دولية فعالة . . أى ما يمكن تسميته « السيطرة غير الرسمية عامة » .

١ - السياسات الاسرائيلية إزاء العرب داخل إسرائيل

يخضع العرب في الأرض الفلسطينية المحتلة عام ١٩٤٨ ، المعروفين باسم « عرب إسرائيل » لثلاث دوائر مستقلة هي :

- مكتب مستشار رئيس الحكومة للشؤون العربية .
- الدائرة العربية في الهستدروت .
- المخابرات الاسرائيلية .

وهذه الدوائر الثلاث هي التي تخطط وتنفذ سياسة استيعاب العرب في إسرائيل . لكن هذا لا يعنى أنها متسجمة في سياساتها تجاه العرب . فكثيرا ما ترى الدائرة العربية في الهستدروت مثلا التعامل مع إحدى العائلات المتعاونة أو الشخصيات العميلة للاحتلال بينما قد تفضل المخابرات عائلة أو شخصية أخرى . . وهكذا . لكن بشكل عام تنقسم سياسات هذه الدوائر الثلاث تجاه العرب إلى نوعين رئيسيين : سياسات الاستيعاب ، وسياسات الضد .

أولا - سياسات الاستيعاب الاجتماعي والثقافي :

قامت هذه السياسات ، منذ ١٩٤٨ ، على فكرة شموئيل طوليد أول من تولى مكتب مستشار رئيس الحكومة الاسرائيلية للشؤون العربية وهي تتلخص فيما يلي : (يجب ألا تنتظر من العرب أن ينجوا إسرائيل وأن يمنحوها ولاهم وجبهم المطلق . علينا ألا نعاملهم بمنطلق « إما معنا أو علينا » . كل ما نريده من العرب أن يكونوا مواطنين يخدمون القانون

يحتوى هذا القسم من التقرير العربي على مجالين للدراسة : يتصل الأول بقضايا وتطورات الشعب الفلسطيني تحت الاحتلال الاسرائيل ، ويتعلق الثاني بحركة الثورة الفلسطينية من زوايتها التنظيمية : أى تطور منظمة التحرير الفلسطينية .

وفي المجال الأول يركز التقرير على فحص السياسات الاسرائيلية إزاء الفلسطينيين داخل إسرائيل في نطاق الأرض الفلسطينية المحتلة قبل ١٩٦٧ . والمحاولات الرامية لاستيعاب الأرض المحتلة في ١٩٦٧ : أى الضفة الغربية وغزة . ويرصد التقرير هنا انعكاس هذه السياسات على أوضاع الفلسطينيين في الضفة والقطاع .

ومن الواضح أن حركة التحرير الفلسطينية قد وأجهت منذ البداية مشكلة التشرد والانسقام . ولكن هذه المشكلة احدثت في سياق المعضلة الفلسطينية بعد الخروج من لبنان في ١٩٨٢ وما أدى إليه من حرمان منظمة التحرير من قاعدة الانطلاق الارضية المجاورة مباشرة لإسرائيل والتي مكنت عاملا للضغط له وزن سياسى هام .

ومن هنا فقد أصبح من الهام رصد خريطة القوى والفصائل التي تضمها حركة التحرير الوطني الفلسطينية . ويركز التقرير على الأوضاع الراهنة لحركة الاصلاح والتحالفات الفلسطينية .

ويتابع هذا الجزء من التقرير أيضا تطورات الموقف الفلسطيني من قضايا التسوية السياسية وخاصة الاتفاق الأبدى الفلسطيني ، جنبا إلى جنب مع رصد تطور النضال الفلسطيني ضد الاحتلال الاسرائيلي لجنوب لبنان ، والذي أصبح مثلا رائعا لاستمرار ملكات وحيوية المقاومة العربية لجعل نتائج الواقع الانتهازمى العربي الراهن من ناحية والنضال العسكري الفلسطيني ضد الاحتلال الاسرائيلي للقطاع والضفة . ويسعى التقرير من خلال هذه المقارنة إثبات العوامل

ولا يشذون عنه) . وعادة ما تم إسناد مكتب مستشار رئيس الحكومة للشئون العربية إلى يهودي من أصل عربي . الذى يستعين ببعض العرب للقاء محاضرات مالية لإسرائيل في مواسم معينة إلى جانب عرض أفلام وثائقية في القرى العربية تتضمن مدى تطور الكيان الاسرائيلي . وتلعب الصحافة العربية التابعة للدولة دورا بارزا في عملية الاستيعاب (اليوم من ١٩٤٩ إلى ١٩٦٧ ثم الأبناء من ١٩٦٨ إلى أواخر ١٩٨٤) . ومن الأساليب المتبعة في الاستيعاب أيضا إقامة مخيمات صيفية يشترك فيها طلاب يهود وعرب في المرحلتين الثانوية والجامعية ، وتقوم الجماعات المشتركة بزيارات للقرى العربية ، وتلقى عليهم محاضرات تدور غالبا حول ضرورة التأخي اليهودي العربي .

وهكذا تقوم عملية الاستيعاب الاجتماعى الثقافى على أساس عملية تنشئة مبكرة يتم من خلالها تقديم جرعات مكثفة تهدف إلى تكوين ما يعرف في علم الاجتماع « بثقافة الضحية » التى تقوم على قيم الحفاظ على المعنوى وتبرير اعتدائه . أما بالنسبة للعمال ، وهم القطاع الأكثر أهمية بين عرب إسرائيل ، فيقوم الهستدروت (الاتحاد العام للعمال الاسرائيليين) بالانصراف على سياسات استيعابهم ، بعد أن ظل يحاربهم منذ تأسيسه عام ١٩٢٠ حتى عام ١٩٥٥ تحت شعار « العمل الحري » الذى يعتبر من أسس الايديولوجية الصهيونية الرامية إلى تهويد كل شيء في فلسطين . لكن منذ عام ١٩٥٥ فتح الهستدروت أبوابه للعمال العرب ، وأقام دائرة عربية داخلية تعمل في أربع مجالات :

النفابات المهنية ، والمنظمات الاقتصادية ، والنشاطات الثقافية وبرامج المرأة وهى إحدى ١٤ دائرة في الهستدروت ، ويشرف على نشاطها مجلس يتكون من ٣٠ عضوا عرب ومعهم ستة أعضاء يهود . وتقوم هذه الدائرة بتنظيم برامج ثقافية للعمال العرب الأعضاء في الهستدروت ، والذين يشكلون الآن حوالى ٢٠٪ من مجموع السكان العرب في إسرائيل . كما تشرف على افتتاح نوادى ومراكز تسليية في الوسط العربى . وغالبا ما تكون هذه النوادى بلا مكتبات . فحين وجدت فهم يحتوى على كتب دعائية لإسرائيل ، أو روايات قصصية تعيد الدور الاسرائيلية نشرها بعد صدورها في الدول العربية . وتنشط المخابرات الاسرائيلية في مثل هذه النوادى لتحسن أفكار العرب لإعادة تقييم سياسات الاستيعاب على أساسها . كما يقوم موعتست هيوعولوت (الفرع النسائى في

الهستدروت) ببعض النشاطات في القرى والمراكز العربية في مجال تدريب الفتيات العربيات على التدبير المنزلى وأعمال الخياطة . وتشرف على هذا الفرع في للعادة سيدة يهودية من أصل عربى ، وهى الآن نزهت قصاب العراقية الأصل .

وقد أقام الهستدروت ، منذ عام ١٩٥٨ تنظيميا جديدا منبثقا عنه للتصوي على قطاعات الرأى العام العربى التى تشك في نشاطات الهستدروت المباشرة في الوسط العربى .

وأطلق عليه اسم (الاتحاد الاسرائيل للصدافة والتفاهم) هدفه إقامة علاقات شخصية بين العرب واليهود ، ظاهرها التفاهم وباطنها غسل مخ جماعى للمواطنين العرب يشقى الأساليب والصيغ لسلخ العرب من القضية الفلسطينية والأمة العربية .

ثانيا - سياسات الاستيعاب السياسى :

وإلى جانب الاستيعاب الاجتماعى والثقافى للعرب في الكيان الاسرائيل هناك أيضا الاستيعاب السياسى . فبعد قيام إسرائيل عام ١٩٤٨ وتشريد الأغلبية العظمى من العرب ، وجدت الأقلية العربية التى بقيت في البلاد نفسها بدون قيادة سياسية وفكرية وقامت محاولات عربية ملء هذا الفراغ ، ولكنها فشلت بسبب سطوة سلطات الاحتلال لها . فقد حاربت تلك السلطات الأحزاب العربية المستقلة سواء منها التى تقوم بمبادرة أفراد أو التى تعتبر امتدادا لجماعات سابقة . وكانت القوائم العربية المرتبطة بحزب « مااباى » هى التشكيلات العربية الوحيدة التى سمحت لها سلطات الاحتلال بممارسة النشاط السياسى بين الأقلية العربية في البداية . وكانت تلك القوائم تشكل برضى حزب « مااباى » ثم حزب العمل ، وتظهر الحكومة أعضاءها في بمظهر « المكنين » للكفلية القومية وتبأهى بوجودهم في الكنيست كدليل على « الديمقراطية الاسرائيلية » .

وقد حذت معظم الأحزاب الصهيونية حذو « مااباى » في تكوين قوائم عربية مرتبطة بها كأداة للحصول على عدد من الاصوات العربية في انتخابات الكنيست ، وتعتبر هذه القوائم أبرز أساليب الاستيعاب السياسى للعرب حيث تركز دعاياتها على أمورهم اليومية والوعد بحل مشكلاتهم عن طريق التوسط لدى السلطات وهكذا شيئا فشيئا يرتبط المواطن العربى بإحدى هذه القوائم ويجد نفسه دائرا في طاحونة العمل الصهيونى .

وأهم الأحزاب الصهيونية التى نجحت في أن تجد لها قاعدة لدى العرب حزب « مااباى » والحزب الصهيونى

العمومي الذي أصبح حزب الأحرار شريك حيوي في تكفل ليكود حتى منتصف ١٩٨٥ لكن الحزب الوحيد الذي نالس ماباي ثم حزب العمل وتقوى عليه بين العرب هو الشيوعي الاسرائيلي (ملكي) حتى قبل انفصال الجناح العربي لتكوين حزب (ركاح) عام ١٩٦٥ . ولم يكن هذا الحزب مساهما في عملية استيعاب العرب بسبب موقفه المختلف الداعي إلى إقامة دولة عربية مستقلة على أساس قرار التقسيم الصادر عام ١٩٤٧ وبسبب دفاعه عن حقوق العرب في مواجهة إجراءات القمع الاسرائيلية .

والغريب أن المواسم الانتخابية تعتبر أكثر الفترات التي تنتعش فيها عملية الاستيعاب السياسي ، رغم أنها أكثر الأوقات ملامة لأن يستطيع العرب انتزاع بعض الحقوق من خلال المساومة بأصواتهم بسبب الحاجة الملحة لجميع الأحزاب الصهيونية لهذه الأصوات . وكانت انتخابات الكنيست الحادي عشر الأخيرة في يوليو ١٩٨٤ مثلا واضحا على تهافت هذه الأحزاب للحصول على الأصوات العربية ، التي اتجه قسم منها إلى تلك الأحزاب ، كدليل على فعالية سياسة الاستيعاب رغم وجود قائمة « ركاح » والقائمة التقدمية للسلام . فقد حصلت القائمتان مجتمعتين على أكثر من نصف الأصوات العربية بقليل (حوالي ٥٢٪) في حين وصل حزب العمل وليكود على بقية هذه الأصوات .

ورغم النجاح الواضح لعملية الاستيعاب السياسي للعرب في إسرائيل فما زالت هناك قطاعات منهم لم يتم تدجينها بالكامل في الأطار الاسرائيلي . وكان يوم الأرض (٣٠ مارس ١٩٧٦) مثلا على ذلك حيث انطلقت الانتفاضة ضد سلطات الاحتلال في منطقة الجليل التي ظلت ساكنة منذ ١٩٤٨ .

وقد شهدت السنوات التالية احتفالات معدودة بذكرى يوم الأرض في مناطق مختلفة لكن الاحتفال بذكرى يوم الأرض هذا العام (١٩٨٥) اقتصر على مدينة الناصرة العربية في منطقة المثلث . لكنه كان احتفالا هادئا اقتصر على عقد مؤتمر وإلقاء كلمات وأشعار على عكس احتفال نفس المدينة بعيد العمال هذا العام (أول مايو ١٩٨٥) حيث قامت مظاهرات ضخمة شارك فيها نحو ٢٠ ألفا من المتظاهرين مددة بسياسات الاحتلال الاسرائيلي .

وعلى أثر ذلك تحركت الحكومة الاسرائيلية لإجراء تغييرات تناولت منصب مستشار رئيس الحكومة للشئون العربية « بنيامين بوراريه » ، على نحو يعكس توجهها نحو سياسة جديدة تستهدف التصدي لتنامي

الشعور الوطني بين العرب في إسرائيل بطرق أخرى تختلف عن طرق ليكود القائمة على سجن وقمع المشتبه في انتمائهم إلى حركات قومية . ويقود عيزرا وايزمان الوزير بلا وزارة هذا الاتجاه حيث قام بوضع خطة لمعالجة الشئون العربية أهم ملامحها : إلغاء مكاتب المناطق الخمس التابعة للمستشار السابق بوراريه ، وإقامة ثلاثة مكاتب إقليمية بدلا منها وإنشاء لجنة تشرف على إدارة هذه المكاتب وتقوم بالمشاركة في كافة النشاطات التي تستهدف بلورة السياسة الجديدة ، واستيعاب العرب في الهيئات التي تعمل على معالجة أوضاعهم . . وتتكون اللجنة من ١٥ - ٢١ عربيا ، ويقتصر عملها على المجالات الأولية ذات العلاقة بتطوير أوضاع العرب في إسرائيل .

وتهدف هذه الخطة الجديدة إلى ضرب عصفورين بحجر . . أولا الإعيان بإصلاحات للعرب على الصعيد الإداري ، وثانيا إبعاد الحركات الوطنية عن التأثير على الشارع العربي والهدف النهائي بالطبع زيادة التحكم والسيطرة على الشارع العربي في إسرائيل .

ثالثا - سياسات القمع الاسرائيلية :

بدأت هذه السياسات فور فرض الحكم العسكري على المناطق التي يسكنها العرب بكثافة ، وأهمها الجليل والمثلث والقب ، بعد أربعة أيام من قيام إسرائيل . واستند الحكم العسكري إلى قوانين الدفاع التي تتألف من ١٧٠ قانونا مقسمة إلى ١٥ فصلا . وتشمل تحديد حرية التنقل والكلام والصحافة من جميع جوانبها . وأكثر هذه القوانين استخداما المجموعة الخاصة بسلطة الحكام العسكريين في إعلان مناطق معينة كمناطق مغلقة يحدود الخروج منها والدخول إليها وسلطتهم في الحكم على أي فرد بأن يكون تحت رقابة الشرطة خلال أية فترة لا تتجاوز السنة ، وفي اعتقال أي شخص في أي مكان لفترة غير محددة مع حق الشخص المفروض عليه هذا الأمر أن يعترض أمام لجنة يرأسها قاض أو شخص يشغل منصبا عاليا في الدولة ، وفي إصدار أمر بطرد أي إنسان خارج البلاد أو منعه من العودة إلى موطنه ، وفي مصادرة أو هدم ملك أي فرد إذا كان لدى القائد العسكري أساس للشك في أنه قد أطلقت رصاصه أو ألقى قنبلة من هذا الملك ، وفي إعلان منع التجول شاملا أو جزئيا في منطقة معينة ، وفي أمر سكان مكان معين بأن يقدموا مجانا للشرطة التي ترسل للقيام بعمل ما غذاء ومعبيت طوال أية فترة تراها السلطة العسكرية مناسبة وفي منع أو إبادة تحديد تنقل الناس والات

النقل والحيوانات في شوارع أو مناطق معينة .
و في هذا الاطار تم إجلاء الوف الفلاحين العرب من
أراضيهم وقراهم وإبعاد الكثيرين عن وطنهم عبر
الحدود ، كما تعرض غيرهم للبطالة والجوع بسبب
حجزهم في بيوتهم أو قراهم وعدم السماح لهم بالتنقل .
ويمكن تلخيص أهم أهداف الحكم العسكري
الإسرائيلي فيما يلي :

- تسهيل عمل السلطات حين تقدر مصادرة أراض
عربية ، وخاصة باستخدام الصلاحيات التي تخوله
إعلان « مناطق مغلقة » لمنع الفلاح العربي من الوصول
إلى أرضه .

- ضمان عدم تنفيذ أحكام المحاكم المدنية التي
تصدر لصالح العرب .

- منع قيام حركة سياسية عربية مستقلة .
- الهيمنة على التعليم والثقافة في الوسط العربي ،
نظرا لما يملكه الحكم العسكري من صلاحيات في تعيين
الدرسين ومديري المدارس .

- تشجيع العادات والتقاليد الريفية في القرى
العربية ، وتقوية مراكز العائلات المتعاونة مع الاحتلال .
- تدعيم مواقع العناصر الريفية والقوى التقليدية في
الوسط العربي ضد القوى النامية الفتية وخاصة إذا
كانت وطنية ومستقلة .

- عرقلة تطوير المجتمع العربي وتقنيته من الداخل
حتى لا يتسنى له اللحاق بالمجتمع اليهودي اقتصاديا
وثقافيا واجتماعيا وسياسيا .

- نشر حالة من اليأس والخائف في أوساط المجتمع
العربي حتى يرحل أبناؤه عن البلاد .

- إفساح المجال للتغلغل في حياة المواطنين العرب
أمام السلطات والجهات المختصة ، بما يملكه الحكم
العسكري من وسائل الترغيب والترهيب ، وحتى
يستطيع بالتالي أن يضع يده على مواطن الضعف في
العائلات العربية وعلى مستوى الأفراد . ليضع كل هذه
المعلومات في أيدي موجهي السياسة الصهيونية
لمساعدتهم على تحقيق أهدافهم البعيدة بالنسبة للإنسان
العربي .

و في هذا الاطار تظل مصادرة الأراضي العربية هي
أخطر وأهم الممارسات الإسرائيلية إزاء العرب ، والتي
تجسد وجها إلى جنب مع تهجير اليهود إلى فلسطين -
جوهرا للاستعمار الاستيطاني الصهيوني . فمنذما أعلن
قيام إسرائيل عام ١٩٤٨ ، لم يكن اليهود قد نجحوا في
الحصول على أكثر من مليون وثمانمائة ألف دونم من
أصل حوالي ٢٩ مليون دونم هي مساحة فلسطين .

أي ما يعادل نحو ٧٪ من الأراضي الفلسطينية .
وذلك أصبح على سلطات الاحتلال أن تحصل على
أكبر قدر ممكن من الأراضي العربية . ولذلك لجأت إلى
اتخاذ شتى الإجراءات الدامية لمصادرة الأراضي
العربية ، وسنت قوانين وتشريعات عديدة لا تزال تطبق
حتى اليوم من أهمها : قانون أملاك الفاتحين - وقانون
الدفاع - وقانون استغلال الأراضي غير المفلوحة وقانون
الاستملاك وغيرها من القوانين المسلحة على أعناق
العرب في إسرائيل .

المخطط الإسرائيلي لاستيعاب الأرض المحتلة :

نظرا للفروق الجوهرية بين ظروف الأرض
الفلسطينية المحتلة عام ١٩٤٨ ، والأرض المحتلة عام
١٩٦٧ التي لم يتم ضمها حتى الآن « للدولة
الإسرائيلية » يبدو المخطط الإسرائيلي لاستيعاب
الأراضي ١٩٦٧ مختلفا على الأقل من حيث حجم ونوع
الصعوبات التي تواجهها وأهمها وجود نحو ١,٣ مليون
فلسطيني في الضفة الغربية وغزة .

وعلى هذا النحو يمكن تلخيص أهم معالم المخطط
الإسرائيلي في الضفة وغزة كالآتي :

أولا - تفرغ الأراضي العربية من سكانها الأصليين :

ومن أهم الوسائل التي تلجأ إليها سلطات الاحتلال
لتحقيق هذا الهدف ، الضغوط الاقتصادية التي تجعل
الحياة مستحيلة على السكان العرب . ومنها أيضا القمع
والاعتقالات الإدارية والتعذيب في السجون والطرده ،
وغيرها من الأساليب التي ترغم المواطنين العرب على
الهجرة إلى خارج الأرض المحتلة .

ورغم عدم توفر الأرقام الدقيقة عن أعداد المواطنين
العرب الذين يهاجرون إلى خارج الأراضي المحتلة ،
فالتقديرات الإسرائيلية تشير إلى أن المواطنين العرب
الذين هاجروا في الفترة من ١٩٦٧ إلى ١٩٨٢ يبلغ
ما يقرب من ٢٥٠ ألفا .

وقد أشارت الدراسات الهامة حول الضفة الغربية
إلى أن عدد السكان العرب هناك انخفض من ٨٢٥ ألفا
قبل حرب ١٩٦٧ إلى ٦٥٧ ألفا عام ١٩٧٧ رغم نسبة
المواليد المرتفعة في هذه المنطقة ومصدر أهمية هذه
الدراسة أن كاتبتيها « آلن ليكن » وهي أمريكية عاشت
في إسرائيل لعدة سنوات درست السياسات الإسرائيلية
في الأراضي المحتلة عن قرب .

ثانيا - الاستيلاء على الاراضى العربية :

وهو نوع من الممارسة اليومية التى تقوم بها سلطات الاحتلال دون توقف ، حيث تستولى على الاراضى العربية سواء الزراعية او غير الزراعية وبصرف النظر عن كونها ممتلكات خاصة للمواطنين العرب او املاك عامة اميرية في إطار سياسة « الضم المتفران للاراضى العربية المحتلة » .

وتتبع سلطات الاحتلال في العادة الخطوات التالية للاستيلاء على الاراضى العربية :

- الاستيلاء على الاراضى وإحاطتها بسياج دون سابق إنذار بدعوى « الاعتبارات الامنية » .

- إتلاف المحاصيل الزراعية إذا قام المزارعون بزراعة الاراضى وأصروا على البقاء فيها بعد إحاطتها بالسياج .

- إقامة معسكر ناهال (مستوطنة عسكرية زراعية) بها .

- توسيع الناحل ليصبح كيبوتز أو موشاف .

- الاستيلاء على الحقول المجاورة تدريجيا وتطوير المستوطنة ودعمها وجلب المستوطنين للحياة فيها .

وتستخدم سلطات الاحتلال الاسرائيلية في هذا الصدد القوانين والتشريعات التى استخدمتها في الاراضى المحتلة عام ١٩٤٨م ، والتى تسهل عملية

الاستيلاء على الاراضى التى يملكها العرب ومن أبرزها قانون املاك الغائبين الصادر عام ١٩٥٠ ، كما أصدرت محكمة العدل العليا الاسرائيلية قرارا في فبراير ١٩٨٢

ينص على حق الحاكم العسكرى الاسرائيل في الضفة الغربية في الاستيلاء على أية أراض في الضفة وإعلانها « اراضى اميرية » .

ونتيجة لهذه الممارسات وغيرها ، استولت السلطات الاسرائيلية والمستوطنون اليهود على نسبة متزايدة من الاراضى في المناطق المحتلة .

وقد واصلت سلطات الاحتلال معاونة المستوطنين خلال الشهر الاوّل من عام ١٩٨٥ للاستيلاء على بعض الاراضى في جنوب شرقي طولكرم والقطاع الشمالى من

غور الاردن وجنوب معاليه افرايم ، واريحا ، ومنطقة جنوبى مدينة الخليل وقطاع عيسون .

وقد اختلفت التقديرات حول تكلفة إقامة هذه المستوطنات وفقا لتقدير نسيم زغيل رئيس دائرة الاستيطان بالمنظمة الصهيونية العالمية ، تبلغ تكاليفها ١٥ مليون دولار امريكى بينما قدرها ميكل دكل إخصائى الاستيطان في ليكود بحوالى ستة ملايين دولار فقط .

ويبدو أن الاتفاق على مواقع الاستيطان الست جاء حلا وسطا بين الموقفين المتعارضين للعمل وليكود .

فموقف ليكود يصر على إقامة المستوطنات في جميع أنحاء

المستولة في إسرائيل (اللجنة الوزارية للاستيطان) وفى

المنظمة الصهيونية العالمية (دائرة الاستيطان) في وضع الخطط للاستيطان اليهودى في تلك المناطق .

وتقول أحدث التقديرات المتوافرة حول عدد المستوطنات الاسرائيلية القائمة في الاراضى المحتلة أنها

تبلغ ١٧٩ مستوطنة وفقا لمشروع بيانات الضفة الغربية .

وهو عبارة عن مجموعة بحث مستقلة يرأسها نائب سابق لعمدة القدس (ميرون بنفنى) .

وفي يناير ١٩٨٥ أعلنت الحكومة الاسرائيلية ، أنه قد تم الاتفاق بين حزب العمل وتكتل ليكود ، للذين يشكلان العصب الرئيسى للحكومة الائتلافية المحلية ،

على البدء في إقامة ست مستوطنات إسرائيلية جديدة في مختلف أنحاء الضفة الغربية على أن ينتهى العمل بتلك

المستوطنات في سبتمبر ١٩٨٥ م .

ويمثل هذا الاتفاق تنفيذا لفقرة وردت في اتفاقية الائتلاف وتنص على أن (تعمل الحكومة على تعزيز وجود المستوطنات التى أقامتها حكومات إسرائيل وتقام

خلال عام خمس أوست مستوطنات تحدد أسماءها ومواقعها بالاتفاق بين أطراف الحكومة وتنفيذ سياسة الحكومة السابقة فيما يتعلق بإقامة المستوطنات التى لم

يتم تنفيذها بعد) .

والمستوطنات الست التى اطلق على إقامتها هى :

١ - مستوطنة أفنى هفتيز جنوب شرق طولكرم .

٢ - مستوطنة بليس في القطاع الشمالى من نهر الأردن .

٣ - مستوطنة مجد اليم جنوب معاليه افرايم على المنحدرات الشرقية لتلال الضفة الغربية .

٤ - مستوطنة نيعوت أدويم بالقرب من طريق القدس - أردى .

٥ - مستوطنة عسيل في منطقة التلال جنوب مدينة الخليل .

٦ - مستوطنة بيتار أوتزوريت بقطاع عيسون .

وقد اختلفت التقديرات حول تكلفة إقامة هذه المستوطنات وفقا لتقدير نسيم زغيل رئيس دائرة الاستيطان بالمنظمة الصهيونية العالمية ، تبلغ تكاليفها ١٥ مليون دولار امريكى بينما قدرها ميكل دكل إخصائى الاستيطان في ليكود بحوالى ستة ملايين دولار فقط .

ويبدو أن الاتفاق على مواقع الاستيطان الست جاء حلا وسطا بين الموقفين المتعارضين للعمل وليكود .

فموقف ليكود يصر على إقامة المستوطنات في جميع أنحاء

الضفة الغربية بينما يسعى حزب العمل لترك بعض المناطق خالية من الاستيطان حتى يمكن التوصل لحل وسط إقليمي بشأن الأراضي المحتلة في المستقبل .
وفي ١٤ يناير ١٩٨٥ صرح نعيم زغلي رئيس دائرة الاستيطان بالمنظمة الصهيونية العالمية أن المنظمة لن تقدم أي تمويل من ميزانيتها لإقامة هذه المستوطنات ، لأن قرار إقامتها قرار سياسي وعلى من اتخذه من السياسيين أن يجدوا الأموال اللازمة لتمويله .
وأكد في تصريحه أنه ليس ثمة ما يبرر إقامة مستوطنات جديدة ، لأن مشاريع التطوير في نهر الأردن ومرتفعات الجولان قد توقفت تماما لعدم توفر مصادر تمويلها .

وهكذا فرغم أن الاستيطان الإسرائيلي في الأراضي العربية المحتلة هدف استراتيجي ثابت ، إلا أن توقيت إقامة المستوطنات ومعدل إقامتها ومواقعها يخضع لعوامل واعتبارات عديدة . ولذلك أثارت موافقة الحكومة الإسرائيلية على إقامة المستوطنات الست في ظل ظروف الأزمة الحادة التي يواجهها الاقتصاد الإسرائيلي التساؤلات حول مغزى هذا الموقف . ومن التفسيرات التي قدمت لهذه التساؤلات :

- رغبة الحكومة الإسرائيلية في أن تؤكد إصرارها على عدم التخلي عن الأرض المحتلة وعلى أن ما حدث في سيناء ليس سابقة يمكن القياس عليها .

- ربط بعض المراقبين بين توقيت الإعلان عن إقامة المستوطنات وبين الجهود التي كانت تجرى للتوصل إلى اتفاق أردني - فلسطيني حول التسوية ، على أساس أن الإعلان عن المستوطنات يعتبر مجاملة من الحكومة الإسرائيلية لثلاثة بعض الأطراف العربية وخاصة الفلسطينيين ، ودفعها لاتخاذ مواقف متطرفة وعدم التوصل لاتفاق مع الأردن .

- ربط بعض المراقبين بين توقيت الإعلان عن إقامة المستوطنات وبين عقد لقاء أمريكي سوفيتي حول الموقف في الشرق الأوسط بفيينا (١٩ - ٢٠ فبراير) لأول مرة منذ فترة طويلة على أساس أن الإعلان عن المستوطنات يعتبر رسالة موجهة للقوتين العظميين بأن إسرائيل لن تتخلي عن الأراضي العربية المحتلة .

- و ربط بعض المراقبين بين توقيت الإعلان عن إقامة المستوطنات ، وبين عملية تهجير اليهود « الفلاشا » إلى إسرائيل . فقد كان التوافق بين الإعلان عن إقامة هذه المستوطنات وبين إتمام عملية « موسى » ، التي نقلت

خلالها إسرائيل ما لا يقل عن ١٢ ألف يهودي أثيوبي أمرا واضحا ، خاصة بعد نقل نحو ألف منهم إلى مستوطنة « كريات أربع » بالضفة ، وإن كانت الحكومة الإسرائيلية قد أعلنت أن بقايم في المستوطنة مؤقت بعد الاحتجاج الذي تلقت من الحكومة الأمريكية على توطين يهود الفلاشا في الضفة الغربية باعتباره عقبة أمام التسوية في الأراضي المحتلة .

- رغبة الحكومة الإسرائيلية في إرضاء الحركات الدينية والاستيطانية المتطرفة وخاصة جوش ايمونيم التي كانت قد قامت خلال ديسمبر ١٩٨٤ بعدة تحركات للاغراب عن احتجاجها على عدم إقامة مستوطنات جديدة والتهديد بأنها ستضع خطة لإنشاء المستوطنات بنفسها إذا لم تقم الحكومة بذلك .

رابعا : جلب مستوطني اليهود في المستوطنات :
فالمستوطنات تقام بهدف توطين اليهود فيها لإيجاد القاعدة البشرية الضرورية لاستمرار السيطرة على الأراضي العربية المحتلة .

ولا زالت السلطات الإسرائيلية تواجه مشكلة كبيرة في جذب اليهود إلى مستوطنات الضفة وغزة . وتتبع هذه المشكلة فرعين من العوامل : عوامل موضوعية ترتبط بانخفاض معدلات الهجرة اليهودية إلى إسرائيل ، وانخفاض نسبة المواليد بين اليهود . وعوامل خارجية خاصة بإحجام يهود إسرائيل عن المغامرة وبده حياة جديدة في الضفة وغزة بينما كانت المصاعب الاقتصادية التي يواجهونها في إسرائيل . ولذلك تواجه المستوطنات في الضفة وغزة مشكلة بشرية هامة ، باستثناء مستوطنات القدس المحتلة .

فاعداد المستوطنين في منطقة القدس وحدها يفوق مجموع المستوطنين في جميع أنحاء الضفة الغربية .
وفقا لآخر التقديرات (١٩٨٣) يبلغ عدد مستوطني القدس الشرقية ما بين ٤٥ ، ٥٠ ألفا في حين لا يتجاوز مجموع المستوطنين في أنحاء الضفة الغربية أربعين ألفا .

ووفقا لنتائج الدراسة التي قامت بها مجموعة « مشروع بيانات الضفة الغربية » السابق الإشارة إليها فقد بلغ العدد الإجمالي لمستوطني الضفة ، بدون القدس ، حوالي ٤٢ ألف نسمة حتى ١ يناير ١٩٨٥ م بينما بلغ عدد العرب الذين يعيشون في الضفة الغربية الآن حوالي ٨٠٠ ألف نسمة وفقا لأعلى التقديرات ، و ٦٥٧ ألف نسمة وفقا لأقل التقديرات .

عدد السكان	السنة
٣٤٥٦٠٠	١٩٦٨
٣٦٥٤٠٠	١٩٧٠
٣٩٢,٦٥٠	١٩٧٥
٤٠٤,٤٠٠	١٩٧٩
٤٣١,٩٠٠	١٩٨٠
٤٦٠,٠٠٠	١٩٨١

ويمكن تفسير هذه الظاهرة من مرحلتها الأولى عقب الاحتلال مباشرة بحالة الاضطراب والخوف التي تصيب المجتمع عند تعرضه للاحتلال الأجنبي ، خاصة وأن الاحتلال الاسرائيلي تمعد اتباع ممارسات عنيفة ضد السكان العرب ولازغام اكبر عدد منهم على الهجرة ، وتفاوت التقديرات المتوفرة حول اعداد الفلسطينيين الذين اضطروا لمغادرة الضفة وغزة خلال الفترة ما بين يونيو وسبتمبر ١٩٦٧ ، إلا أن الرقم الأكثر رجحانا لا يقل عن ٢٠٠ ألف شخص ويرتفع هذا الرقم إذا تم احتساب أولئك الذين تصادف وجودهم خارج الضفة وغزة للعمل أو التعليم ولم يتمكنوا من العودة إلى مناطق سكنتهم ويرم أنه من المنتظر نظريا أن تزول حالة الخوف المفاجيء الناجمة عن الاحتلال بعد فترة ، إلا أن استمرار الاسرائيليين في اتباع السياسات الهادفة لهجير العرب أدى إلى اطراد حالة الهجرة البشرية ، وقد أثرت هذه الهجرة على أوضاع الفلسطينيين الاجتماعية والاقتصادية حيث طبقت سلطات الاحتلال على أملاكهم قانون أملاك الغائبين ، الذي استلاعت بموجبه مصادرة أراضي وممتلكات الفلسطينيين خلال العشرين عاما السابقة على احتلال الضفة والقطاع .

وتشير التقديرات المتوفرة عن الهجرة من الضفة والقطاع منذ عام ١٩٦٧ إلى أن متوسط الهجرة السنوية يتراوح بين ٢٠ و ٣٤ ألف مهاجر على نحو يمثل

استنزافا للموارد البشرية في الأراضي المحتلة تفريفا للأرض الفلسطينية من سكانها .

وقد نجم عن استمرار هذه الهجرة ، مع معدلات المواليد المرتفعة ، بروز هرم سكاني مقلص للضفة والقطاع حيث يبلغ عدد السكان دون سن الخامسة عشرة حوالي ٤٥٪ من مجموع السكان وفي نفس الوقت تبلغ نسبة كبار السن (٦٥ فما فوق) حوالي ٢٠٪ في

وعلى أية حال يظل عدد السكان العرب في الضفة الغربية عدة اضعاف المستوطنين اليهود بما في ذلك مستوطني القدس الذين يصل عددهم إلى ما يقرب من عدد المستوطنين اليهود في بقية أنحاء الضفة الغربية . فالاحصاءات الاسرائيلية تمعد عادة إلى اسقاط مستوطني القدس عند حساب عدد المستوطنين اليهود في الأراضي المحتلة ، بهدف تأكيد أن القدس هي عاصمة اسرائيل وليست جزءا من هذه الأراضي .

٢ - اوضاع الفلسطينيين في الضفة والقطاع
رغم كل ظروف التشمت الفلسطيني ، لا تزال كتلة أساسية من شعب فلسطين تعيش على الأرض الفلسطينية سواء المحتلة عام ١٩٤٨ أو عام ١٩٦٧ . وقد تأثرت اوضاع الفلسطينيين في الأرض المحتلة عام ١٩٦٧ بمجمل سياسات سلطات الاحتلال وما تفرضه من نظم وقوانين تركت تأثيراتها على جميع جوانب الحياة في الضفة الغربية وقطاع غزة سواء الديمجرافية أو الاقتصادية أو الثقافية والتعليمية .

أولا : الاوضاع الديمجرافية :

لعل أبرز التغيرات التي طرأت على الضفة وغزة هي تلك التغيرات المرتبطة بتركيبتها السكانية . نتيجة لمختلف الاجراءات السياسية والاقتصادية و « الأمنية » التي اتخذتها سلطات الاحتلال ، أصبح النمو السكاني يتميز بمعدلات منخفضة للنمو الصافي في نفس الوقت الذي ظلت معدلات النمو الطبيعي على مستوياتها ويوضح الجدول التالي تطور عدد سكان الضفة الغربية بما فيها القدس الشريفه فيما بين عامي ١٩٦١ و ١٩٨٢ :

الفترة	عدد السكان	معدل النمو السكاني
أغسطس ١٩٦١	٩٠٥٤٥٠	٪ ٢,٥
سبتمبر ١٩٦٧	٦٦٤٤٤٤	٪ ١,٦
ديسمبر ١٩٧٢	٧٣٩٥٠٠	٪ ١,١
ديسمبر ١٩٧٩	٨٠٥٤٠٠	٪ ١
سبتمبر ١٩٨٢	٧٠٧٢٠١	٪ ٠,٨

كما يوضح الجدول التالي تطور سكان قطاع غزة فيما بين عام ١٩٦٩ و ١٩٨١ وفقا لمتوسط قامت بحسابه الباحث الفلسطينية جانبتي على أساس تقديرات عدد من المصادر العربية :

المنطقتين ، خاصة وأن الهجرة في معظمها ذكرورية بالرغم من تغيير تمت ملاحظته مؤخرًا نحو الهجرة العائلية وهو تغير يعود بالهجرة إلى مرحلتها الأولى في الشهر الثالتي لحرب ١٩٦٧ عندما رحلت عائلات باكملها .

ومع غياب أى برامج تنمية لتعليم وتشغيل المرأة في الضفة والقطاع ، يبدو واضحا كيف يؤدي ذلك إلى تردى الأوضاع الاقتصادية لعرب الضفة والقطاع .

ثانيا : الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية :

انعكست آثار الاحتلال الاسرائيلي على الأوضاع الاقتصادية للضفة والقطاع من خلال سياسة ربط اقتصاد المنطقتين بالاقتصاد الاسرائيلي وبسبب تلك التبعية أصبح اقتصاد الأراضي المحتلة يخدم في المقام الأول احتياجات الاقتصاد الاسرائيلي ويعانى من كل أزماته بما فيها التضخم الذى بلغ أرقاما قياسية في الشهر الأول من هذا العام ومع كل ذلك تسعى سلطات الاحتلال لاعادة الاستثمارات الانتاجية ومنع انشاء شبكات مالية وتسليفية كما منعت الحكومة الاسرائيلية فتح بنوك فلسطينية في الأراضي المحتلة كان بإمكانها أن تقدم خدمات مالية للسكان المحليين ، فضلا عن التقلص الشديد في الاعتمادات التى تقتطعها فروع البنوك الاسرائيلية العاملة في الأراضي المحتلة .

ومعذ منتصف السبعينات لم تخصص الحكومة الاسرائيلية أية ميزانية تطوير موجهة نحو الفروع الانتاجية في المناطق المحتلة فيما عدا - وبشكل جزئى - القطاع الزراعى وهى ميزانية أخذه في التقلص تدريجيا .

ومع انعدام الحماية الجمركية في مواجهة الصادرات الاسرائيلية للضفة والقطاع فإن هذه الصادرات تتغلغل في المنطقتين بحرية تامة وتبقى على أية امكانية للتطور الصناعى في المنطقتين ولذلك تظل الزراعة هى القطاع الأكثر تطورا هناك ، حيث تشكل ٣٧٪ من الناتج القومى للمنطقتين ومع ذلك يواجه المزارعون الفلسطينيون الآن مشكلة تقلص الأرض المزروعة لصالح المستوطنين ويتم ذلك عبر اشكال المصادرة المختلفة للأراضي ، فضلا عن النقص في مياه الرى وفقا للحصص التى فرضتها الادارة العسكرية والتى جعلت ضررا فادحا بالزراعة . فقد جرى فرض الرقابة على استخدام كافة مصادر المياه بما فيها الآبار ، وتعتبر كميات المياه التى تسمح بها الادارة العسكرية للمزارعين الفلسطينيين أقل من ثلث التى تعطى للمستوطنات الاسرائيلية ولذلك فالسياسة

الاسرائيلية تجاه الأراضي والمياه والاعتمادات وبيع المحاصيل الزراعية تحول دون نمو وتطور القطاع الزراعى في الضفة ، وتتسبب في تحويل الفلاحين الفلسطينيين إلى عمال يعملون في المصانع والورش الاسرائيلية ، أما الصناعة في الضفة الغربية فلا تمثل سوى ٦,٧٪ من الناتج القومى لعام ١٩٨٤ .

ويوجد في الضفة ٢٥٨٧ مصنعا وورشة عمل ، أكثر من نصفها بقليل لا يستخدم أكثر من ثلاثة عمال ، وهناك ثلاثة مصانع فقط تضم أكثر من مائة عامل . ويشكو الصناعيون من القيود المفروضة على استيراد الآلات ، وهى سياسة متبعة لحرمان الصناعة الفلسطينية من التطور ومنافسة الصناعة الاسرائيلية التى يتجه ١٥٪ من انتاجها إلى الأراضي المحتلة . ويشير التقرير الذى قدمه الهلال الأحمر الفلسطيني إلى منظمة الصحة العالمية في نهاية عام ١٩٨٤ إلى تقلص عدد المؤسسات الصناعية بنسبة ٤٥,٨٪ ، وفي الضفة الغربية في الفترة فيما بين ١٩٦٧ - ١٩٨٤ انخفض عدد العمال بنسبة ٤٧,٦٪ وفي المصانع التى كانت تعمل لا يوجد فيها مصنع واحد يعمل بكامل طاقته ٢٧,٧٪ تعمل بحوالى ٧٥٪ من طاقاتها الانتاجية في حين تعمل المصانع الأخرى بأقل من ٥٠٪ من طاقاتها لأسباب منها الرسوم الجمركية العالية التى تفرضها السلطات الاسرائيلية وتدهور قيمة العملة ، وفرض الضرائب الباهظة ، وهجرة العمال المهرة سواء خارج الأرض المحتلة أو للعمل بالاقتصاد الاسرائيلي ، وحرمان القطاع الصناعى العربى من الفوائد والمزايا التى يمكن أن تقدمها المصارف ومؤسسات بضمن محاولات توجيه الاستثمارات الصناعية الاسرائيلية للأراضي المحتلة فتم انشاء شركة استثمارية برأس مال قدره ٩ ملايين شكيل لهذا الغرض ، مما يعنى تدعيم سيطرة المال الاسرائيلي على فروع الاقتصاد الفلسطيني في الأرض المحتلة .

وساهم تدهور الصناعة في انخفاض قوة العمل في الضفة والقطاع إلى أقل من ٥٠ ألف شخص مما أدى إلى انخفاض مستوى المعيشة التى بلغت أدنى درجة لها في العامين الأخيرين (١٩٨٤ - ١٩٨٥) حيث وصل التضخم إلى أرقام قياسية تجاوزت نسبة ٥٠٠٪ مما أدى إلى حالة من الركود الاقتصادى الشامل في الأراضي المحتلة أدت إلى مزيد من البطالة والانخفاض المستمر في الأجور مع الزيادة المطردة في الأسعار وتدهور قيمة العملة . ويزداد تعرض العرب لآثار الأزمة الاقتصادية الاسرائيلية بسبب عدم تمتعهم بالخدمات

الاجتماعية التي توفرها الدولة للاسرائيليين مثل الرعاية الطبية والخدمات التعليمية وغيرها ، وقد نقلت صحيفة القدس في ٨ ابريل ١٩٨٥ على صفحتها الثانية تقريراً لمراسلها في مدينة الخليل عن تدرى مستويات المعيشة جاء فيه (الارتفاع الاقتصادي هنا مترد بشكل لم تشهد له المدينة مثيلاً من قبل . لقد ظهرت آثار للبطالة على كثير من الأسر والعائلات في أحياء ومناطق المدينة الداخلية . في كل يوم تشاهد طوابير العمال تحتشد بالمئات في ساحة البلدية القديمة وغيرها من المساحات وهم يحاولون العثور على عمل يسدّدون به رفق أطفالهم) . ولم يقتصر تأثير الأزمة على مستوى معيشة العمال المهاجرين فحسب ، بل امتد أيضاً إلى مثلث البورجوازية العربية وخاصة المرتبطة بالاقتصاد الاسرائيلي كالتجار والوسطاء والمتعهدين .

وتشير الأرقام المتوفرة من عام ١٩٨٤ إلى استمرار المعدلات المنخفضة للمشاركة في سوق العمل واتجاهها للاستقرار فيما بين ٢٤٪ و ٢٣٪ ، أي أقل مما كانت عليه قبل الاحتلال (حوالى ٥٧٪) وإن كان من المتوقع أن تنجّه النسبة للانخفاض عام ١٩٨٥ مع تقلص فرص العمل المتاحة في الوقت الذي يتزايد عرض اليد العاملة الراغبة في العمل ، ومع استغلال الموظفين الرئيسيين لامتصاص هذا العرض ومما الهجرة للخارج والعمل في اسرائيل ، ومعنى ذلك أن هناك احتياطياً كبيراً من قوة العمل التي تجد نفسها خارج اطار سوق العمل وتؤهلها لأن يهاجر بحثاً عن العمل أو تبقى كاحتياطى ملائم لسوق العمل الاسرائيلية وهذا احتمال أخير يعكس بوضوح تحول اقتصاد الضفة والقطاع إلى اقتصاد تابع للاقتصاد الاسرائيلي . وفي اطار هذه التبعية تبدو سياسة التمييز بين العرب (حوالى ١,٣ مليون) والاسرائيليين (أقل من ١٠٠ ألف) في الضفة والقطاع على هيئة وجود مجموعتين بشريتين تعيشان على الساحة نفسها من الأرض : أقلية تتمتع بكافة الحقوق ، بينما الأغلبية الساحقة لا تتمتع بأى حقوق ، وهذا ما بدأت بعض الحركات الاسرائيلية التقدمية تعترف به هذا العام ، ومنها حركة حقوق المواطن الاسرائيلية التي أصدرت وثيقة في مارس ١٩٨٥ م تحدث فيها عن تصاعد سياسة التمييز العنصرى ضد العرب في الاراضى المحتلة فتقول الوثيقة أن السياسة الاقتصادية لسلطات الاحتلال تهدف إلى التهديد لأرض المحتلة لاسرائيل . ومن مظاهر التمييز التي تعرضها الوثيقة أنه منذ عام ١٩٦٧ لم يسمح للعرب بحفر سوى خمسة آبار جديدة للمياه بينما تم تحديد ٤٠ منطقة

لاستخراج المياه بالنسبة للمستوطنين اليهود . وتقول الوثيقة أن سلطات الاحتلال أصدرت مجموعة كبيرة من الأوامر العسكرية الهادفة التي تقيد عملية الانتاج الزراعى في الضفة ، بينما سمحت للمستوطنين بالتصرف كما يشاؤون استثناء من هذه الأوامر . وحتى في مجال الخدمات الهاتفية يبدو التمييز واضحاً أيضاً فتضرب الوثيقة مثلاً بمنطقة جنوب بيت لحم حيث حصل المستوطنون على ٧٠٠٠ خط هاتف مقابل ٣٦٠ خطاً فقط للعرب . أما مدينة الخليل التي يقدر عدد سكانها العرب بحوالى ٢٠٠ ألف نسمة ، فقد حصل العرب على ٧٠٠ خط هاتف فقط ، بينما تم تزويد مستوطنة كريات أربع التي أقيمت على أراض عربية مصادرة بالقرب من تلك المدينة بأربعة آلاف خط هاتف . ومن مظاهر التمييز أيضاً أن سلطات الاحتلال تخصم من رواتب العمال العرب الذين يعملون في السوق الاسرائيلية ، نفس النسبة التي تخصم من رواتب العمال اليهود رغم أن العمال العرب يحصلون على رواتب أقل بكثير فضلاً عن حرمانهم من الاجازات والتعويضات ومختلف التأمينات التي تمنح للعمال اليهود .

وأكدت الوثيقة أيضاً أن سلطات الاحتلال تتدخل بصورة فظة في نشاطات النقابات والمنظمات المهنية وفي الجمعيات الثقافية والعلمية والخيرية .

٣ - منظمة التحرير الفلسطينية

أولاً : خريطة القوى والفصائل الفلسطينية
رغم ما جرت عليه العادة من بدء التاريخ لظاهرة المقاومة الفلسطينية مع نشوء منظمة التحرير في أوائل عام ١٩٦٤ ، فالثابت أن الساحة الفلسطينية شهدت في السنوات السابقة على قيام المنظمة تطلعات عديدة لاعادة صياغة الهوية الوطنية الفلسطينية في اطار تضال .

وقد تجسدت هذه التطلعات بالفعل في نشاط مجموعات من الشباب الفلسطيني في تنظيمات كان لبعضها طابع فلسطيني محض كما في حركة « فتح » وكان لبعضها الآخر طابع قومي عربي مثل حركة القوميين العرب وحزب البعث .

وكانت بعض هذه التنظيمات قد وصلت في فترة نشوء منظمة التحرير إلى درجة من التبلور بحيث أعلنت أو أوشكت أن تعلن عن بداية الكفاح المسلح .

ولم يكن هذا التطور على الساحة الفلسطينية بعيداً

وعندئذ اضطر الشقيرى إلى التنحي رسمياً في ٢٤ ديسمبر ١٩٦٧ .

وكانت هذه بداية مرحلة من الجهود الهادفة لإعادة صياغة العلاقات الفلسطينية الداخلية بما يتناسب مع متطلبات المرحلة ، بغرض التوصل إلى صيغة اتفاق على العمل الموحد أو المشترك . . في الوقت الذى زاد نشاط حركة المقاومة الفدائية وتأثيرها ، رغم ظاهرة الانشقاقات والاندماجات التى تميزت بها .

وانتهت تلك الاتصالات إلى اتفاق بين اللجنة التنفيذية للمنظمة وبين حركة « فتح » والجبهة الشعبية على تشكيل المجلس الوطنى من ١٠٠ عضو تختاره المنظمات الفدائية .

وعلى هذا الأساس انعقد المجلس الوطنى الفلسطينى الرابع بالقاهرة ١٠ يوليو إلى ١٧ يوليو ١٩٦٨ .

وكانت هذه بداية تحول منظمة التحرير إلى الصيغة الجبهوية .

وتم تعديل الميثاق الوطنى الفلسطينى ليصبح برنامج عمل لجميع القوى الفلسطينية الوطنية .

كما جرى تعديل النظام الأساسى لمنظمة التحرير الفلسطينية صوب مزيد من الديمقراطية الفلسطينية . وكذلك فصل رئاسة المجلس الوطنى عن رئاسة اللجنة التنفيذية وانتخاب المجلس الوطنى للجنة التنفيذية .

ويمكن تلخيص هذا التطور بأنه نتاج سيادة نهج الكفاح المسلح ، ويعبر عن استئثار القوى الثورية بزماء قيادة المنظمة .

وأصبحت جميع الفصائل الفلسطينية تعمل فى إطار منظمة التحرير كصيغة جبهوية .

ونظراً لكثرة الانشقاقات والاندماجات التى تعرضت لها تلك الفصائل ، نستعرض هنا الفصائل العاملة على الساحة الفلسطينية الآن مع بيان أصولها التنظيمية ، على اعتبار أنها حاصلة عملية طويلة مع التفاعلات الفلسطينية .

١ - حركة التحرير الوطنى الفلسطينى « فتح » :
هى أولى التنظيمات الفلسطينية التى أخذت بنهج الكفاح المسلح وقامت بأولى عملية لها فى أول يناير ١٩٦٥ بواسطة ذراعها العسكرى (العاصفة) .

وقد ظلت منذ نشأتها أكبر وأهم المنظمات الفدائية الفلسطينية ربما لعدم تقديدها بإطار أيديولوجى بعينه

من أسباب قيام منظمة التحرير نفسها ، فقد كان نشوؤها بعيداً عن هذه التطلعات ولكن بشكل غير مباشر . فلم يأت انشاء المنظمة كنتيجة مباشرة لارادة الشعب الفلسطينى ، وإنما نتيجة احساس الدول العربية أو بعضها بما يتفاعل داخل الساحة الفلسطينية وإن كانت هناك تفسيرات أخرى تنظر إلى قرار انشاء المنظمة باعتباره محاولة عربية لضبط التطورات الفلسطينية فى إطار رسمى .

ومن هذا المنظور يمكن فهم القواعد الذى ظل قائماً بين منظمة التحرير والتنظيمات الفلسطينية الأخرى . فلم تستطع المنظمة بصيغتها عام ١٩٦٤ أن تعبر عن الارادة النضالية الفلسطينية . كما لم تستطع التنظيمات النشطة المعبرة عن هذه الارادة أن تجد فى المنظمة مظلة تمثيلية لها .

ومع كل النتائج السلبية لحرب ١٩٦٧ ، كانت لها نتيجة ايجابية واحدة ، انبثاق الارادة الفلسطينية المناهضة ، واعتراف الدول العربية المهزومة بها بعد أن أزالته الهزيمة الهائلة التى كانت تتمتع بها . سقوط قيادة الشقيرى :

ومن تلك النتائج أيضاً تصاعدت الخلافات داخل منظمة التحرير ، وهى الخلافات التى بدأت منذ ١٩٦٥ منسبة على الطريقة التى أدار بها رئيس المنظمة أحمد الشقيرى الأمور .

فجرى اتهامه بالفردية والتسلط وبإطلاق تصريحات واتخاذ مواقف لا تتناسب مع آمال الشعب الفلسطينى . لكن المنظمة لم تواجه أزمة حادة إلا عقب حرب ١٩٦٧ نتيجة عجزها عن مواكبة تطورات الكفاح المسلح فى الأرض المحتلة .

ولذلك همد الشقيرى إلى تشكيل (مجلس قيادة الثورة لتحرير فلسطين) فى ديسمبر ١٩٦٧ فى محاولة لتطبيق التحولات التى تفاقمت داخل وخارج إطار المنظمة .

وأصدر المجلس بياناً يؤكد قيادة المنظمة للكفاح المسلح ، مما أثار ردود فعل سلبية فى أوساط المنظمات الفدائية وخاصة حركة « فتح » التى أعلنت عدم علمها بدور منظمة التحرير فى الأرض المحتلة .

وفى نفس الوقت تصاعدت مطالبات اللجنة التنفيذية للمنظمة باستقالة الشقيرى ، حتى حسم الأمر فى ٢٠ ديسمبر ١٩٦٧ عندما انضم عبد الحميد شومان رئيس الصندوق القومى الفلسطينى إلى المطالبين بالاستقالة .

٣ - الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين - القيادة العامة :

بدأت الخلافات تظهر داخل الجبهة الشعبية بصورة علنية في أبريل ١٩٦٨ مع بيان أصدرته إحدى الفصائل المكونة لها (جبهة التحرير الفلسطينية) بنفى أية علاقة لها بحركة القوميين العرب .

وكان هذا البيان رداً على بيان آخر صدر باسم « الجبهة الشعبية » . في بيروت يشير إلى اعتقال السلطات السورية لأحد عناصرها ، كمشاهدة من جبهة التحرير الفلسطينية لتأكيد أنها اندمجت مع منظمة شباب الناصر الفلسطينية فقط وليس مع حركة القوميين العرب (كانت منظمة شباب الناصر بمثابة التنظيم الفلسطيني في حركة القوميين العرب) .

لكن الخلاف تفاقم بسرعة حيث أصدر كل طرف من جهته بيانات يتهم فيها الطرف الآخر بتفريب الوحدة الفلسطينية ، حتى حسم الأمر في أكتوبر ١٩٦٨ بانسحاب « جبهة التحرير الفلسطينية » من الجبهة الشعبية لتعمل تحت اسم « الجبهة الشعبية - القيادة العامة » وبمعا مجموعة الناصريين المستقلين .

بينما احتفظ الطرف الآخر باسم الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين التي واصلت كفاحها المسلح داخل الأرض المحتلة وخارجها ، واختطت أسلوباً جديداً هو العمليات الخارجية وخطف الطائرات .

بينما ظل نشاط الجبهة الشعبية - القيادة العامة أقل وضوحاً وخاصة على الصعيد العسكري .

٤ - الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين :

لكن رغم الانجازات العسكرية للجبهة الشعبية فإنها تعرضت لانشقاق جديد مع مطلع عام ١٩٦٩ م .

وتعود جذور هذا الانشقاق إلى التطورات التي حدثت داخل حركة القوميين العرب وأهمها محاولة جناح يسارى داخلها التحري عن أفكار وبرامج البورجوازية الصغيرة والتقدم على طريق نهج جذري مسلح بالأيديولوجيا الاشتراكية العلمية .

وأخذ هذا الجناح يتهم قيادة الحركة ، ثم عناصر في قيادة الجبهة الشعبية باليمينية .

وبرز الصدام العلني بين الجناحين في مؤتمر أبريل ١٩٦٨ الذي حدد انحيازه للبرنامج الذي تقدم به الجناح التقدمي ببنى الأيديولوجية الاشتراكية ، ومبدأ المركزية الديمقراطية ، ونقل العمليات السياسية

وفتحها الباب لمختلف العناصر الوطنية في نطاق برنامج وطني ديمقراطي .

وهي التي لعبت الدور الأكبر في تطوير منظمة التحرير لتأخذ الشكل الجبهوى .

وكانت من أكثر التنظيمات الفلسطينية جاذبية للفصائل الصغيرة للاندماج فيها .

في عام ١٩٦٨ اندمجت فيها جبهة التحرير الوطنية الفلسطينية وحركة الشباب الثورى الفلسطينى ، والهيئة العاملة لدعم الثورة ، وجبهة الفداء القومى . وظلت حركة « فتح » أكثر الفصائل تماسكاً وأقلها عرضة للانشقاقات فطوال مسيرتها وحتى عامين مضياً لم تتعرض فتح سوى لانشقاقين محدودين . إنشاق صبرى البنا (أبو نضال) عام ١٩٧٣ احتجاجاً على قرار حظر ضرب الأهداف المدنية للعدو ، حيث عمل مع مجموعة صغيرة تحت اسم « الخط الصحيح لفتح » . ثم انشقاق عصام السرياني وعدد قليل من زملائه عام ١٩٧٤ احتجاجاً على ما اعتبره عدم التزام كامل بالسلام في البرنامج المرحلي الصادر في ذلك العام .

لكن حركة « فتح » تعرضت لحركة تمرد كبيرة قادها أبو موسى وأبو صالح ابتداء من مايو ١٩٨٣ احتجاجاً على أسلوب قيادة عرفات ، وقبوله بالانسحاب من بيروت ، وتعيين لقيادات ثبت تخاذلها في لبنان ١٩٨٢ في مواقع قيادية وانتشار الفساد في أجهزة « فتح » ومنظمة التحرير .

٥ - الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين :

كانت في بداية انطلاقها الفصيل الفلسطيني الموازى لحركة « فتح » سواء في مدى تأثيرها في أوساط الشعب الفلسطيني أو مدى فاعليتها العسكرية والسياسية .

ونشأت بعد خمسة شهور من حرب ١٩٦٧ كاندماج بين عدة فصائل : منظمة أبطال العودة ، وجبهة التحرير الفلسطينية ، والجبهة القومية لتحرير فلسطين (منظمة شباب الناصر) ومجموعات فلسطينية صغيرة أخرى أهمها (الناصريين المستقلين) .

ولمور تشكيلها بدأت تمارس نشاطها العسكري والسياسى ، وتفرض وجودها على الساحة الفلسطينية حتى بدأت الانشقاقات تنخر في عظامها .

فخرجت من تحت عباءتها منظمات هامتان خلال عام واحد .

والعسكرية إلى الأرض المحتلة ، وضرورة نشر المقاومة الشعبية على امتداد الضفة الشرقية لصد أية احتمالات للغزو الصهيوني .

لكن العناصر البعثية في قيادة الجبهة بقيادة وديع حداد بدأت تعمل منذ أواخر ١٩٦٨ لتطويق وتصفية الجناح التقدمي ، من خلال عملية اعتقالات نفذها وديع حداد بتعليمات منسوبة زورا إلى جورج حبش في رسالة مزورة من بيروت إلى عمان .

وعندئذ قررت مجموعة بقيادة نايف حواتمة الخروج من الجبهة والعمل المستقل تحت اسم « الجبهة الشعبية الديمقراطية » ، وأصبحت تعرف بعد ذلك باسم « الجبهة الديمقراطية » .

وانضم لها فيصلان صغيران هما المنظمة الشعبية لتحرير فلسطين وعصبة اليسار الثوري .

وكان هذا التطور صدمة لجورج حبش الذي أدرك خطورة العناصر البعثية في قيادة الجبهة الشعبية ، فعمل على تجميدها ثم إزاحتها .

ويشير تطور مواقف الجبهتين الشعبية والديمقراطية حتى الآن إلى أن الجبهة الشعبية ظلت دائما على يسار الجبهة الديمقراطية .

٥ - منظمة طلائع حرب التحرير الشعبية - قوات الصاعقة :

بدأ تأسيسها في سوريا قبل حرب ١٩٦٧ اعتمادا على كوادر الحزب من التنظيم الفلسطيني في حزب البعث . وفي يناير ١٩٦٨ اندمجت فيها جبهة ثوار فلسطين (قوات الجيل) وجبهة التحرير الشعبية الفلسطينية .

وفي مايو ١٩٦٨ ، عيت التنظيمات الفلسطينية لحزب البعث في غزة والضفة الغربية والأردن والكويت بالإضافة إلى سوريا لعقد مؤتمر تحضيرى أُنقِص عن التنظيم الفلسطيني الموحد للحزب .

وتقرر أن يشكل هذا التنظيم العمود الفقري لمنظمة الطلائع ، وأن تكون القيادة القطرية لهذا التنظيم هي قيادة المنظمة .

ومنذ ذلك الوقت أصبحت منظمة الطلائع ، المعروفة إعلاميا باسم « الصاعقة » هي المعبرة عن الخط البعثي السوري في العمل الفلسطيني .

٦ - جبهة التحرير العربية :

هي المنظمة التي توازى « الصاعقة » على الجانب البعثي العراقي .

فقد نشأت بمبادرة من المؤتمر القومي التاسع لحزب البعث ببغداد ، وبدأت عملها في أبريل ١٩٦٩ .

وتميزت تلك الجبهة في بدايتها بنشاطها بموقفها المعارض للمشاركة في المجلس الوطني الفلسطيني (الدورتين الخامسة والسادسة) حيث اعتبرتة أطارا قطرفيا وليس قوميا .

لكنها عادت للمشاركة فيه اعتبارا من الدورة السابعة مع الاحتفاظ بتحفظاتها عليه .

٧ - جبهة النضال الشعبي الفلسطيني :

بدأت نشاطها السياسي والعسكري داخل الأرض المحتلة بعد حرب ١٩٦٧ مباشرة . وتشكلت في الأساس من بعض قطاعات القوميين العرب ، وعملت بعد تشكيلها مع حركة « فتح » لمدة عام تقريبا ، ثم إنشقت عليها عام ١٩٦٨ في أعقاب العدوان الاسرائيلي على القواعد الفدائية في مدينة السلط وعادت لتعمل تحت اسمها الأول .

ويغلب على فكرها الطابع الناصري المعتزج ببعض الطروحات الماركسية .

٨ - جبهة التحرير الفلسطينية :

وهي انشقاق حديث عن « الجبهة الشعبية - القيادة العامة » في أواخر عام ١٩٧٧ م احتجاجا على موقف أحمد جبريل المؤيد للخط السوري في لبنان بشكل مطلق .

ثانيا - تطور حركة الإصلاح والوضع الراهن للتحالفات الفلسطينية :

كان الخلاف الذي شهدته حركة « فتح » منذ مايو ١٩٨٢ اهم وأخطر انشقاق تشهده الحركة والثورة الفلسطينية بأكملها طيلة العشرين عاما الماضية .

وكان المنشقون على قيادة ياسر عرفات قد طرحوا مجموعة من المطالب تشكل في مجملها برنامجا اصلاحيا يستهدف القضاء على نواحي الفساد في أجهزة الثورة الفلسطينية ، والتحقيق في بعض ملابسات الحرب اللبثانية ١٩٨٢ ، وبلورة وجهة نظر فلسطينية واضحة حول تحركات السلام في المنطقة ، ورفض أى تنازل عن الحقوق الفلسطينية .

لكن بدلا من الحوار حول البرنامج ، تورط الطرفان : المنشقون والمؤيدين لعرفات في إقتتال دام لأول مرة في تاريخ حركة المقاومة الفلسطينية .

ولعبت بعض الاطراف العربية «سوريا» دورا في

تصعيد النزاع بين الطرفين حتى وصلت الأمور بينهما إلى حد اللارجعة ، وأصبح الحوار العقلاني شبه مستحيل .

وفي مجرى هذا التطور - الكارثة - كان من الطبيعي أن تتخذ مختلف الفصائل الفلسطينية موقفا مما يجري على الساحة مع هذا الطرف أو ذاك أو في موقع مستقل . ومن خلال هذا التفاعل أخذت خريطة التحالفات الفلسطينية الجديدة تتحدد على أساس وجود ثلاثة تيارات :

أولاً : الأغلبية الساحقة من حركة « فتح » بقيادة ياسر عرفات وهي تمثل ٨٢٪ من قوة التنظيمات العسكرية المسلحة ٨٧٪ من كوادر التنظيمات الشعبية .

ومعها فصيل واحد هو جبهة التحرير العربية ، وجناح من جبهة التحرير الفلسطينية بزعامة أبو العباس .

ثانياً : التحالف الوطني المؤيد للمنشقين على حركة « فتح » والرافض لقيادة عرفات .

ويضم هذا التحالف الجبهة الشعبية - القيادة العامة بزعامة أحمد جبريل ، ومنظمة طلائع حرب التحرير الشعبية (الصاعقة) بزعامة عصام القاضي ، وجبهة النضال الشعبي الفلسطيني بزعامة د. سمير عوشة .

ثالثاً : التحالف الديمقراطي الذي احتفظ بموقف مستقل في البداية ينتقد بعض ممارسات قيادة « فتح » ومنظمة التحرير ، لكنه لا يدينها نهائياً ولا يتبنى الدعوة إلى إسقاطها ، أي يقف في منطقة وسط بين القيادة الفلسطينية الشرعية وبين التحالف الوطني .

ويضم التحالف الديمقراطي الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين بزعامة جورج حبش والجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين بزعامة نايف حواتمة ، وجناحاً من جبهة التحرير الفلسطينية بزعامة طلعت يعقوب والحزب الشيوعي الفلسطيني .

وكانت الساحة الفلسطينية قد شهدت جولات متتالية من الحوار بين التحالفين الوطني والديمقراطي من ناحية ، وبين التحالف الديمقراطي وحركة فتح من ناحية أخرى ، وبين أطراف من مختلف التحالفات من ناحية ثالثة .

كما قامت بعض الدول العربية ، وبالأخص الجزائر واليمن الديمقراطية بدور هام في محاولة راب الصدع .

وخلال الحوادث التي دارت تلبور اتجاهاً واضحا :

الاتجاه الأول : يرى أن العمل القيادي في منظمة التحرير يسير بأسلوب انفرادي ويعيد عن الديمقراطية ، مما أدى إلى التفاضل عن مواقف متخاذلة لبعض القيادات العسكرية في مواجهة الغزو الاسرائيلي للبنان .

لكن هذه الاخطاء تدخل في اطار المخالفات والتجاوزات التنظيمية ولا يرتفع إلى مستوى الخطيئة في عهد الثورة .

وبالتالي فإن مناقشتها والمحاسبة عليها تتم داخل المؤسسات الفلسطينية بالأسلوب الديمقراطي .

الاتجاه الثاني : يرى أن قيادة عرفات الانفرادية هي السبب في الهزائم التي منيت بها الثورة وأنها تسترت على ما حدث من اخطاء خلال مواجهة الغزو الاسرائيلي للبنان .

وازداد رفض هذا الاتجاه ، الذي يمثل التحالف الوطني ، لقيادة عرفات بعد زيارته للقاهرة في ديسمبر ١٩٨٢ حيث اعتبرها خيانة جديدة تستهدف نقل الثورة إلى خيمة كامب ديفيد .

وكان مطلب هذا الاتجاه ، قبل كل شيء هو تنحية عرفات ومساعدية ، ولذلك كان الحوار مستحيلاً بينه وبين القيادة الشرعية لفتح ومنظمة التحرير .

ولذلك تركّز الحوار بين هذه القيادة وبين التحالف الديمقراطي الذي يعبر عن الاتجاه الأول .

وقد أثمر ذلك الحوار اتفاقاً في يوليو ١٩٨٤ عرف باسم « اتفاق عدن » وهو يعيد التأكيد على أن منظمة التحرير هي الوعاء الجبهي للمنظمات الفلسطينية العاملة والمتمسك بالثبات الوطني الفلسطيني ، واعتماد قرارات الدورة السادسة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني بالجزائر باعتبارها المنطلق ورؤية وتحليل الوضع الراهن .

وكان الجديد الذي أتى به الاتفاق هو التراضي على تحويل قيادة منظمة التحرير إلى قيادة جماعية فعلياً من خلال تعيين ثلاثة نواب لعرفات ، وإدانة زيارة عرفات للقاهرة ، ووضع شروط محددة لأي اتفاق مع الأردن .

وعلى هذا الأساس تم الاتفاق على عقد المجلس الوطني الفلسطيني السابع عشر في موعد أقصاه ١٥ سبتمبر ١٩٨٤ .

ويبدو أن قيادات التحالف الديمقراطي كانت تأمل في إقناع المنشقين على فتح والتحالف الوطني بالمشاركة في المجلس الوطني على أساس اتفاق عدن .

لكن هذا الأمل تبدد عندما أصر التحالف الوطني على شرط تخيئة عرفات قبل المشاركة في أى نشاط لمنظمة التحرير .

وعندئذ أصبح موقف قيادات التحالف الديمقراطي في غاية الصعوبة .

وإزاء ذلك أعلنت «فتح» أنها ستدعو إلى عقد المجلس الوطني قبل نهاية نوفمبر ١٩٨٤ مهما كان موقف التحالفين الديمقراطي والوطني ، وأنها ستتولى تأمين النصاب القانوني اللازم لانعقادها .

وبذلت الجرائر آخر محاولة للتوفيق بين الفصائل الفلسطينية خلال الاحتفالات بذكرى الفاتح من نوفمبر ١٩٨٤ لكنها باءت بالفشل مرة أخرى .

وعندئذ دعت «فتح» ٥٥ شخصية من الفاعليات الفلسطينية ذات الثقل في الاتحادات الشعبية الممثلة بتسعين عضواً في المجلس الوطني ، وروى أن يمثلوا جميع الاتجاهات في الأرض المحتلة وخارجها .

وعرضت عليهم نتائج كل الجهود التي بذلت والحوارات التي تمت وما انتهت إليه من ضرورة تصديها للمنشقين وإقرارها بدعوة المجلس للانعقاد في ٢٢ نوفمبر ١٩٨٤ .

وكان انعقاد الدورة السابعة عشرة للمجلس الوطني بعمان (٢٢ - ٢٩ نوفمبر ١٩٨٤) بمثابة تكريس لانقسام منظمة التحرير رغم نجاح قيادة «فتح» في توفير النصاب القانوني لانعقادها فقد حضر الدورة ٢٥٧ عضواً بزيادة سبعة أعضاء عن النصاب المطلوب ، ٢٥٠ عضواً هم ثلثا أعضاء المجلس البالغ عددهم ٣٧٤ عضواً .

فقد قاطع التحالف الوطني الدورة كلية - أما التحالف الديمقراطي فقد تباينت مواقف فصائله : الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين كانت الوحيدة التي أصررت على المقاطعة .

أما الجبهة الديمقراطية فقد أرسلت جميع كوادرها الأعضاء في الاتحادات الشعبية الفلسطينية ، رغم امتناعها عن إرسال ممثليها الرسميين في المجلس (١١ عضواً) ومع ذلك ذهب هؤلاء الممثلون إلى عمان وجلسوا في صفوف المراقبين وكانوا على أهبة الاستعداد للانتقال إلى مقاعد الأعضاء إذا توقف اكتمال النصاب عليهم .

أما جبهة التحرير الفلسطينية ، وهي الطرف الثالث في التحالف الديمقراطي ، فقد حدث خلاف داخلها انتهى بمشاركة ثلاثة من أعضائها الأربعة في المجلس ، وعلى رأسهم أبو العباس الأمين العام المساعد للجبهة .

وكان الحزب الشيوعي الفلسطيني متواجداً أيضاً بالمجلس ، رغم أنه غير ممثل فيه بصفة رسمية ، من خلال أحد كوادره كمثل لاتحاد الطلاب الفلسطينيين بالمجلس . ورغم وضوح الانقسام الفلسطيني بانعقاد الدورة السابعة عشرة للمجلس الوطني في غياب معظم الفصائل الفلسطينية ، فقد أبدت قيادات «فتح» حرصاً على استمرار الحوار مع التحالف الديمقراطي بصفة خاصة بعد أن رفض التحالف الوطني أى حوار ومع ذلك تضمنت بعض كلمات قادة «فتح» إشارات الاستعداد للحوار مع التحالف الوطني أيضاً .

وكان الحرص على ترك المقعد المخصص لمنظمة الصاعقة في اللجنة التنفيذية دليلاً على هذا الاستعداد .

كما خرجت توصيات المجلس لتؤكد ذلك مرة أخرى ما نصت عليه من وحدة الشعب الفلسطيني بجميع فصائله دون إدانة فصليل بالاسم ، والاكتفاء بإدانة المحاولات الهادفة إلى شق منظمة التحرير وتمزيق صفوفها واصطناع قيادات بديلة .

وأياً كان تقييم أثار انعقاد المجلس الوطني الفلسطيني السابع عشر على الوحدة الوطنية الفلسطينية ، فقد بدأ العام ١٩٨٥ بتباشير تدعو إلى التفاوض حول إمكانية استعادة هذه الوحدة .

فشكلت في الكويت (اللجنة الوطنية المستقلة للحوار الفلسطيني الشامل) التي أجرت اتصالات مع قيادات «فتح» والتحالف الديمقراطي ، ومع سفيرى الجرائر واليمن الديمقراطية ، وهما الدولتان الرئيسيتان في عمليات الوساطة الفلسطينية . وقام تحرك تلك اللجنة على أساس مبادرة وإفاقية ترفض أى بديل لمنظمة التحرير وتعطى الأولوية للحوار بين «فتح» والتحالف الديمقراطي .

وأكدت اللجنة على طابعها الشعبي مؤكدة عدم وجود أية صفة سياسية أو تنظيمية لها وأن مهمتها تنتهى بنجاح الحوار الوطني .

وضعت اللجنة ٢٢٠ شخصية فلسطينية تنتمى إلى اتجاهات وقيادات مختلفة وتتفق على ضرورة استعادة وحدة منظمة التحرير الفلسطينية .

ومن خلال الاتصالات التي أجرتها اللجنة ، بدا أن

هناك خلافا بين أسلوبين :

الأول : أسلوب الحوار الوطني الشامل الذي تؤيده حركة « فتح » والجبهة الديمقراطية وبعض المستقلين .

الثاني : أسلوب الجبهة الوطنية العريضة داخل منظمة التحرير الذي تؤيده الجبهة الشعبية وفصائل التحالف الوطني .

ويقوم الأسلوب الأول على المساواة بين كافة الفئات التي تدخل الحوار وعدم وضع « فيتو » على أحد .

بينما يقوم الأسلوب الثاني على استبعاد ما يسميه « العناصر غير الوطنية » واقتراض أساس سياسي وتنظيمي سابق للوحدة الوطنية الفلسطينية يأخذ في الاعتبار وجود نهجين داخل منظمة التحرير أحدهما وطني والاخر استسلامي .

ورغم هذا الخلاف حول أسلوب استعادة الوحدة الوطنية الفلسطينية ، ظلت المحاولات مستمرة حتى جاء الاعلان عن اتفاق عمان ليضع المشهد الأخير في تلك المحاولات .

اتفاق عمان .. والعلاقات الفلسطينية العروية :

بعد ظهر ١١ فبراير ١٩٨٥ أعلن في عمان عن التوصل لاتفاق على صيغة التحرك المشترك بين الأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية . وكان هذا الاتفاق حصيلة حوار طويل داخل اللجنة المركزية لحركة « فتح » واللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير . كما كان حصيلة اتصالات فلسطينية أردنية ، وفلسطينية مصرية وفلسطينية جزائرية حول صيغة الرد الفلسطيني على التصور الذي طرحه الملك حسين في الجلسة الافتتاحية للمجلس الوطني الفلسطيني السابع عشر بعمان في ٢٢ نوفمبر ١٩٨٤ .

وتجنبنا المصادر الفلسطينية والأردنية في البداية إعطاء تفاصيل محددة عن الاتفاق ، مكتفية بعرض خطوط عامة لكن قبل الاعلان عن نص ذلك الاتفاق ، تعرض لهجوم حاد من منظمات التحالف الوطني ، ومن جميع منظمات التحالف الديمقراطي بما فيها الجبهة الديمقراطية .

فبالنسبة للتحالف الوطني ، وصفت منظمة الثلاث (الصاعقة) الاتفاق بأنه « خيانة لأهداف الكفاح المسلح الفلسطيني » .

وأعلنت جبهة النضال الشعبي الفلسطيني أن (الاتفاق يشكل خطرا كبيرا ليس على قضية فلسطين وحدها وإنما على النضال العربي بأسره) .

وبالنسبة للتحالف الديمقراطي ، أدانت الجبهة الشعبية الاتفاق ووصفته بأنه (يعكس المدى الذي وصلت اليه الخطوات التقريبية وأصرار الطرفين على المضي قدما في نهج التدمير الانتقاسي لمنظمة التحرير) .

بينما وصفته الجبهة الديمقراطية التي ظلت حتى ذلك الوقت أقرب فصائل التحالف الديمقراطي لفتح ، بأنه (يشجع الملك حسين على التوصل إلى تسوية استسلامية على حساب الحقوق الفلسطينية . وهو تخط فاضح من قرارات المجلس الوطني الفلسطيني) .

وقد أدى اتفاق عمان إلى جدل كبير داخل الأرض المحتلة حيث إنقسمت حوله التيارات الوطنية في الضفة الغربية وقطاع غزة ومن الشخصيات المؤيدة تقليديا لحركة « فتح » ولقيادة عرفات ، والتي عارضت اتفاق عمان : بشير البرغوثي رئيس تحرير مجلة الطليعة القدس ، ويسام الشكعة رئيس بلدية نابلس المعزول ، وحيدر عبد الشافي رئيس فرع الهلال الأحمر الفلسطيني بغزة .

بينما أيد الاتفاق كل من الياس فريج رئيس بلدية بيت لحم ، ومصطفى النتشه رئيس بلدية الخليل السابق ، ووشاد الشوا رئيس بلدية غزة السابق ، وأبراهيم قوالين رئيس تحرير مجلة العودة ، وحنا سنهوره رئيس تحرير صحيفة الفجر .

لكن قيادات حركة « فتح » تصدت للرد على الهجوم الذي تعرض له اتفاق عمان . صلاح خلف (أبو أياد) الرجل الثاني في « فتح » وصف الاتفاق مع الأردن بأنه تم في إطار ثلاث شرعية : قرارات الأمم المتحدة التي تعبر عن الشرعية الدولية ، وقرارات فاس التي تعبر عن الشرعية العربية ، وقرارات المجلس الوطني الفلسطيني التي تعبر عن الشرعية الفلسطينية .

ومع ذلك ظهر أن هناك خلافات بين بعض قيادات « فتح » حول مضمون اتفاق عمان وبدا أن لماروق القدومي (أبو اللطيف) رئيس الدائرة السياسية لمنظمة التحرير هو الذي يقود المعارضة للاتفاق . فأصدر بيانا منفردا أكد فيه أصرار منظمة التحرير على حق مطلق للشعب الفلسطيني في تقرير مصيره دون تدخل خارجي وفي إقامة دولة مستقلة على أرضه . كما أكد البيان على ضرورة التمثيل الفلسطيني المستقل في أية مفاوضات للتسوية العادلة رافضا للتقويض أو التمثيل المشترك مع أي طرف .

وقد تكشف بعد ذلك أن المفاوضات الأردنية

الفلسطينية التي أوصلت إلى اتفاق عمان لم تكن سهلة . فكان هناك خلاف واضح من البداية بين الطرفين الأردني والفلسطيني .

للنص الأردني المقترح في البداية كان يتضمن العناصر التالية :

- ١ - الأرض مقابل السلام .
كما ورد في قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ .
أو كما ورد في قرارات مجلس الأمن .
- ٢ - تقرير المصير للشعب الفلسطيني .
في إطار علاقة أردنية فلسطينية سقفا كونفدرالي أو في إطار اتحاد أردني فلسطيني كونفدرالي .
- ٣ - وعلى هذا الأساس تجرى مفاوضات السلام في إطار مؤتمردولي تحضره الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن وسائر أطراف النزاع بما فيها منظمة التحرير الممثل الشرعي لشعب فلسطين وتكون المشاركة الأردنية الفلسطينية على قدم المساواة من خلال وفد مشترك .
- ٤ - حل قضية اللاجئين الفلسطينيين حسب قرارات الأمم المتحدة .

أما النص الفلسطيني الذي قدم في البداية من خلال ورقة عمل باسم منظمة التحرير فكان يستند إلى مشروع فاس العربي وليس إلى قرار ٢٤٢ . فنقول ديباجته : (انطلاقا من قرارات قمة فاس المتفق عليها عربيا ، وقرارات الأمم المتحدة المتعلقة بقضية فلسطين ، وتمشيا مع الشرعية الدولية ، وانطلاقا من الفهم المشترك لبناء علاقة مميزة بين الشعب الأردني والشعب الفلسطيني ..) وحدد النص المبادئ التالية للاتفاق مع الأردن .

- ١ - الأرض مقابل السلام كما ورد في قرارات الأمم المتحدة بما فيها قرارات مجلس الأمن .
- ٢ - حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني في إطار دولة فلسطينية ضمن اتحاد كونفدرالي أردني فلسطيني .
- ٣ - حل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين حسب قرارات الأمم المتحدة .
- ٤ - حل القضية الفلسطينية من جميع جوانبها .
- ٥ - وعلى هذا الأساس تجرى مفاوضات السلام في ظل مؤتمر دولي تحضره الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن وسائر أطراف النزاع بما فيها منظمة التحرير الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني .

وتكون المشاركة الأردنية الفلسطينية على قدم المساواة ضمن وفد عربي مشترك .

وبعد المفاوضات بين الطرفين تم توقيع الاتفاق التالي في ١١ فبراير ١٩٨٥ م .

انطلاقا من روح قرارات قمة فاس المتفق عليها عربيا وقرارات الأمم المتحدة المتعلقة بقضية فلسطين ، وتمشيا مع الشرعية الدولية ، وانطلاقا من الفهم المشترك لبناء علاقة مميزة بين الشعب الأردني والفلسطيني .. اتفقت حكومة المملكة الأردنية الهاشمية ومنظمة التحرير الفلسطينية على السير معا نحو تحقيق تسوية سلمية عادلة لقضية الشرق الأوسط ولإنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية المحتلة بما فيها القدس وفق الأسس والمبادئ التالية :

- ١ - الأرض مقابل السلام : كما ورد في قرارات الأمم المتحدة بما فيها قرارات مجلس الأمن .
- ٢ - حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني : يمارس الفلسطينيون حقهم الثابت في تقرير المصير عندما يتمكن الأردنيون والفلسطينيون من تحقيق ذلك ضمن إطار الاتحاد الكونفدرالي العربي المنوي إنشاؤه بين دولتي الأردن وفلسطين .

- ٣ - حل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين حسب قرارات الأمم المتحدة .
- ٤ - حل القضية الفلسطينية من جميع جوانبها .
- ٥ - وعلى هذا الأساس تجرى مفاوضات السلام في ظل مؤتمر دولي تحضره الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن وسائر أطراف النزاع بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني ضمن وفد مشترك .

وهكذا يبدو من مقارنة الاتفاق الأردني الفلسطيني بالنصين اللذين تقدم بهما الطرفان ، أن الاتفاق الأردني الفلسطيني أقرب إلى النص الفلسطيني وإلى المواقف الفلسطينية رغم تحفظات بعض قيادات حركة «فتح» على بعض نقاط ، أو بالأحرى عبارات هذا الاتفاق وتركزت التحفظات في موضعين :

- ١ - المادة الثانية وخاصة الفقرة التي تنص على (أن يمارس الفلسطينيون حقهم الثابت في تقرير المصير عندما يتمكن الأردنيون والفلسطينيون من تحقيق ذلك) وطالب المتحفظون وعلى رأسهم فاروق القدومي ، باستبدالها بفقرة تنص صراحة على أن حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني يتم بعد الانسحاب الإسرائيلي من الأراضي المحتلة .

٢ - المادة الخامسة ، وخاصة النص على تشكيل وفد أردني فلسطيني مشترك . فطالب المتحفظون باستبدال هذه الفقرة بأخرى تنص على تشكيل وفد عربي مشترك طبقا لقرارات قمة فاس للمشاركة في مفاوضات السلام في إطار مؤتمر دولي .

وانضم إلى قدومي في المطالبة بهذا التعديل كل من صلاح خلف (أبو اياد) ومحمود عباس (أبو مازن) . وبعد اتصالات بين القيادة الفلسطينية والحكومة الأردنية ، وافقت الأخيرة على التعديلات المطلوبين في ٤ مارس ١٩٨٥ .

فأصبحت المادة الثانية من الاتفاق كالتالي (حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني في دولة فلسطينية متحدة كونهنداليا مع المملكة الأردنية الهاشمية) . أما المادة الخامسة فأصبحت تنص على : (. . . وتشارك في هذا المؤتمر الأطراف المعنية العربية ويكون من بينها وفد أردني فلسطيني مشترك يضم بالتساوي ممثلين من حكومة المملكة الأردنية الهاشمية ومنظمة التحرير الفلسطينية) .

لكن هذا التعديل لم يغير موقف التحالفين الديمقراطي والوطني من اتفاق عمان . كما انضمت الجزائر إليهما في رفض ذلك الاتفاق بعد أن ظلت تلعب دور الوسيط بينهما وبين القيادة الفلسطينية لفترة طويلة . لكن الموقف الجزائري لم يصل إلى مستوى حدة الموقف السوري الذي اعتبر اتفاق عمان (تنويرا لمئات الخطوات التي قطعتها قيادة عرفات على طريق الاستسلام وخيانة الثورة ، ومقدمة لجولس هذه القيادة إلى طاولة المفاوضات مع العدو الصهيوني ، يعد أن أخذت تتصرف منذ الغزو الإسرائيلي للبنان صيف ١٩٨٢ من منطلق أن الثورة الفلسطينية قد هزمت وأن عليها بالتالي أن تقبل الشروط التي يفرضها المنتصر . .) .

وتحت رعاية الحكومة السورية ، أعلن في ٢٥ مارس ١٩٨٥ عن تشكيل جبهة فلسطينية معارضة لقيادة منظمة التحرير تحت اسم (جبهة الانتقاذ الوطني الفلسطيني) تضم فصائل التحالف الوطني ، وفصليين من التحالف الديمقراطي هما الجبهة الشعبية وجبهة التحرير الفلسطينية ، بينما غاب عنها الجبهة الديمقراطية والحزب الشيوعي الفلسطيني .

وجاء في بيان إعلان المبادئ الأساسية لهذه الجبهة أنها (إطار مؤقت يعمل لاستعادة منظمة التحرير الفلسطينية لخطها الوطني المعادي للامبريالية

والصهيونية والمشاريع الاستسلامية ، لاسقاط نهج الانحراف وعمومه ، وإضمان استمرار الثورة الفلسطينية) ، كما هاجم البيان قيادة عرفات بسبب ما أسماه (موقفها من المشاريع والحلول الأمريكية التصفية واتصالاتها مع النظام المصري) . وتدد البيان باتفاق عمان على أساس أنه (يأتي في سياق التحرك الهادف إلى التلاقي مع مشروع ريجان واتفاقات كامب ديفيد والحق الفدح الاضرار بمنظمة التحرير التي تتمسك بها لأنها وحدها تمثل الشعب الفلسطيني كما تتمسك بتصعيد الكفاح المسلح ضد إسرائيل والعمل على إعادة تنظيم قوات الثورة الفلسطينية واسقاط اتفاق عمان ، وتوطيد التحالف مع سوريا والدول العربية المتقدمة .

وكان رد فعل قيادة منظمة التحرير لإعلان تلك الجبهة أنه (تعزيز لمحاولات الانتقام وخلق أجواء التشرذم داخل الساحة الفلسطينية ، وهي المحاولات التي لن يكتب لها النجاح) .

٤ - التحرك الأردني الفلسطيني بعد اتفاق عمان وبعد أيام من توقيع اتفاق عمان ، بدأت المحاولات الأمريكية لاستثماره . وكانت جولة مساعد وزير الخارجية الأمريكي لشؤون الشرق الأوسط ريتشارد ميرفي في المنطقة خلال النصف الثاني من إبريل ١٩٨٥ تجسيدا لهذا الاتجاه . فقد تقدم ميرفي بعرض إلى الحكومة الأردنية ، خلال محادثاته في عمان ، يتلخص في استعداده لبدء الحوار الأمريكي مع وفد أردني فلسطيني مشترك فورا ، وقبوله لأن يكون الفلسطينيون في الوفد من أعضاء المجلس الوطني الفلسطيني ، بشرط أن يظل ذلك على الكتمان فلا يعلن لأجهزة الإعلام ولا تعلن منظمة التحرير أن هؤلاء الأعضاء يمثلونها ، وأن تقبل المنظمة في نفس الوقت بدخول ذلك الوفد في مفاوضات مباشرة مع إسرائيل بعد ذلك .

وعرض ميرفي بعض الاسماء الفلسطينية ، منها بعض الاساتذة الفلسطينيين في الجامعات الأمريكية . د . هشام شرابي ، د . وليد الخالدي ، د . إدوارد سميد ، وبعض الشخصيات الفلسطينية في الضفة الغربية : إلياس فريج رئيس بلدية بيت لحم ، وحكمت المصري أحد قادة نابلس ، ود . نبيل شعث مستشار ياسر عرفات للشؤون الدولية بالإضافة إلى رشاد الشوا رئيس بلدية غزة السابق .

وفي نفس الوقت كانت الشخصيات الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة تسلم ريتشارد ميرفي وثيقة

مواجهة المناورات الامريكية التى استهدفت جذب الاردن إلى المفاوضات وعزل منظمة التحرير واستبدالها بعناصر فلسطينية تحظى برضاء إسرائيل .

ولأن تلك المرحلة فى عملية التسوية كانت مرحلة استطلاعية تسعى فيها مختلف الأطراف ، بما فيها الطرف الأمريكى لاستطلاع المواقف من خلال الاتصال المباشر ، فقد ظلت الاتصالات الامريكية مع الاردن ومصر مستمرة حول طريقة ومعيار اختيار الاعضاء الفلسطينيين فى الوفد المشترك للحوار مع واشنطن .

ورغم تعثر هذه الاتصالات فقد بدأ بعض الوقت أن يقول بريطانيا لبدء حوار مع الوفد المشترك خلال زيارة رئيسة وزرائها تاتشر لعمان فى منتصف شهر سبتمبر إنجازا لا بأس به ودليل نجاح لاتفاق عمان .

وظل هذا التطور بمثابة قشة يتعلق بها انصار التسوية رغم الأحداث الدامية التى شهدتها المنطقة منذ الغارة الإسرائيلية على مقر منظمة التحرير بقبوتس أول أكتوبر وفى وسط تلك الأحداث الساخنة وصل الوفد المشترك إلى لندن ليقابجا العضوان الفلسطينيين فيه بمحاولة توريث ، يشارك فيها الاردن لانتزاع توقيع فلسطينى على بيان يتضمن إشارات صريحة إلى حق إسرائيل فى الوجود ضمن حدود أمنة فيما لا يشير بأى شكل إلى حق الشعب الفلسطينى فى تقرير مصيره ولا حتى إلى منظمة التحرير الفلسطينية كمثل شرعى لهذا الشعب ، فيما كانت الرؤية الفلسطينية لهذا الحوار هى طرح مبادئ عامة للنقاش مع لندن ومتابعتها فى فترات لاحقة حتى يمكن تقريب وجهات النظر نحو مرحلة الاعتراف البريطانى الكامل بمنظمة التحرير . فرفضت منظمة التحرير محاولة التوريث التى تعنى تنازلها عن كل شيء مقابل لاشيء .

وعلى اثر إخفاق اللقاء الرسمى بين الوفد المشترك ووزير الخارجية البريطانى بدت فى الأفق ملاحم أزمة تواجه اتفاق عمان ، بسبب الموقف الأردنى الذى حاول تبثيرة بريطانيا من السعى لإبتزاز منظمة التحرير ولإنتزاع ورقة الاعتراف بإسرائيل منها ، والزعم بأن كل شيء كان قد تم نقاشه والاتفاق عليه مسبقا .

ورغم ما واكب هذه التصريحات من تأكيد على استمرار الاتفاق الأردنى الفلسطينى فقد أوضحت أحداث لندن أنه لا يلف على أرض صلبة وأن المازق الفلسطينى الزاهن يجعل من الأردن الطرف الاقوى الذى يتوقف على سلوكه مستقبل هذا الاتفاق .

هامة ليسلمها للإدارة الامريكية . وتؤكد تلك الوثيقة على أن منظمة التحرير هى التى تملك حق تمثيل الشعب الفلسطينى فى كل ما يتعلق بقضيته على كل المستويات وفى كل المواقع ، وترفض أى شكل من أشكال الانابة أو التفويض أو المشاركة فى التمثيل .

ومن أبرز الموقعين على تلك الوثيقة ١٩ رئيسا وعضو مجلس بلدى فى الضفة الغربية ورئيس جمعية الهلال الأحمر فى قطاع غزة (د . حيدر عبد الشاق) ورئيسة اتحاد لجان العمل النسائى فى المناطق المحتلة (زهيرة كمال) ورئيس اتحاد الكتاب الفلسطينيين فى الضفة (خليل توما) وأمين سر اتحاد نقابات عمال المؤسسات والمهن الحرة فى الضفة الغربية (على أبو هلال) بالإضافة إلى حوالى مائتى شخصية نقابية واجتماعية وعدد كبير من الهيئات الجماهيرية ، وتتبع أهمية تلك الوثيقة من أنها قطعت الطريق على أى تراجع قد تقدم عليه قيادة منظمة التحرير تجاه المحاولات الامريكية للالتفاف على مسألة تمثيل منظمة التحرير فى مفاوضات السلام .

وإزاء ذلك اتفق ياسر عرفات والملك حسين على ثلاث نقاط أساسية ، عشية زيارة شولتز وزير الخارجية الأمريكى للمنطقة (١٠ - ١٤ مايو ١٩٨٥) ، للتحرك المشترك وهى :

١ - استبعاد إجراء مفاوضات مباشرة مع إسرائيل .

٢ - عدم القبول بأى تحرك سياسى لتسوية الصراع بالمنطقة دون مشاركة الاتحاد السوفيتى .

٣ - البدء فى إدارة الصراع السياسى عبر إرسال وفود إلى الدول الخمس دائمة العضوية فى مجلس الأمن .

وبدا الطرفان على الفور فى تنفيذ البند الثالث الخاص بإرسال الوفود إلى الدول الخمس . وكانت الصين أول دولة تستقبل وفدا أردنيا فلسطينيا فى مايو ١٩٨٥ برئاسة ياسر عرفات وعبد الوهاب المجالى نائب رئيس الوزراء الأردنى ووزير الخارجية وقتها .

وقد شهدت الفترة الممتدة من مايو إلى أوائل أكتوبر ١٩٨٥ تنسيقا أردنيا فلسطينيا مصريا على مستوى عال فى اتجاه الولايات المتحدة ومحاولة البدء فى حوار أردنى فلسطينى أمريكى كمرحلة أولى لمفاوضات السلام فى المنطقة . تميزت تلك الفترة باتصالات بين الأطراف الثلاثة بعضها البعض وبينها وبين الإدارة الامريكية ، وخلالها أثبت اتفاق عمان قدرته على الصمود فى

اليمني المتطرفة لتوسيع نطاق مستوطناتهم بالاستيلاء على الأراضي المجاورة لها .

ورغم كل ممارسات سلطات الاحتلال ضد سكان مخيمى الدهيشة والجلزون ، لجا المستوطنون إلى اتخاذ إجراءات أكثر صرامة ، وقامت بعض مجموعاتهم بمطاردة الشباب الفلسطيني مما أدى إلى إثارة روح التحدى لدى فلسطينى الضفة الغربية على نحو تجسد في مناهج انتفاضة امتدت إلى الجامعات خاصة جامعتى بيرزيت والتجاح وعدد كبير من قرى الضفة الغربية . وأهم ما تميزت به انتفاضة ١٩٨٥ أنها أخذت شكلا جديدا فبدلا من استخدام الحجارة ، تم استخدام قنابل « المولوتوف » .

وبدلا من التراجع أو التوقف ، تميزت انتفاضة ١٩٨٥ بالصمود والمجاهبة والروح الصدامية العالية واستخدام سياسة النفس الطويل مع القوات المعتدية من المستوطنين والقوات العسكرية الإسرائيلية . وتعتبر هذه هي الانتفاضة الرابعة من الضفة الغربية منذ احتلالها في يونيو ١٩٦٧ .

كانت الانتفاضة الأولى في عام الاحتلال بعد أن انقضت فترة الصدمة التي استغرقت شهرين والنتيجة عن مأساوية الهزيمة العربية ، وأعقبها الصمود التي ساعد على إنقاذها ضم القدس فعليا .

عندئذ حدثت ثورة بالمعنى الحقيقي ، وليس مجرد انتفاضة : إضرابات تجارية واسعة ، وتعلل وسائل المواصلات ، وإضرابات المدارس والجامعات ، ومظاهرات عنيفة ، ومعارك للمقاومة المسلحة على أراضي نابلس وأريحا وغيرها .

وفي غزة أيضا انتفض معسكر الشاطئ بعد شهرين من الاحتلال ، وبمساعدة النضال بدءا بالمشورات ثم الصحفية السرية ثم المظاهرات والإضرابات السياسية التي تصاعدت بدورها إلى المقاطعة والعصيان وصولا إلى الكفاح المسلح .

لكن هذه الانتفاضة الأولى أجهضت بسبب خلل ما أدى علاقة بضعف الإعداد والتسلح فضلا عن أساليب العدو في القمع الفردي والجماعي وتشريعية قادة الكفاح الوطنى ونقيهم إلى الخارج ، فضلا عن معاناة حركة المقاومة المسلحة من بعض الأمراض الذاتية مثل الاستعراضية والفردية وعدم الانضباط .

وكانت الانتفاضة الثانية عام ١٩٦٧ المعروفة باسم

وبرغم ذلك فالواضح أن الخيارات الأردنية الأخرى تكاد تكون مغلقة ، سواء التصوية المنفردة مع إسرائيل أو تطوير المصالحة مع سوريا . وإذلك يظل التنسيق مع منظمة التحرير هو الخيار الأكثر احتمالا للسياسة الأردنية في المدى القريب ، بحيث يزيل هذا التنسيق أويقل وفقا للمتغيرات الإقليمية والدولية ، ومع إدراك الطرفين لحدودية أحداث التنسيق والتي تكاد تنحصر في الحفاظ على شكل العلاقة الأردنية الفلسطينية من غير ارتباط واضح بمضمون عملية التسوية في الشرق الأوسط .

تطور النضال الفلسطيني ضد الاحتلال الإسرائيلي

رغم تصاعد الميل إلى تفصيل التسوية السلمية للقضية الفلسطينية لدى القطاع الرئيسى في منظمة التحرير (حركة فتح) تدريجيا منذ اعتماد برنامج النقاط العشر في المجلس الوطنى الثانى عشر عام ١٩٧٤ ، لم يعلن أى فصيل فلسطينى حتى اليوم تخليه عن الكفاح المسلح كوسيلة لتحقيق الأهداف الفلسطينية .

ويتركز جانب هام من الخلاف بين الفصائل الفلسطينية حول الأولوية التي يمنحها كل فصيل للكفاح المسلح أو للعمل السياسى .

لكن الواضح أن حجم الكفاح المسلح يظل عموما من عام إلى آخر على الساحة الفلسطينية سواء داخل الأرض المحتلة أو خارجها .

(١) النضال الفلسطيني داخل الأرض المحتلة .

ورغم استمرار تناقص العمليات الفدائية المنظمة داخل الضفة الغربية وغزة في السنوات الأخيرة ، فقد عاشت الضفة مناخ انتفاضة منذ بداية العام ١٩٨٥ . وبدأت تلك الانتفاضة كرد فعل للممارسات الوحشية لسلطات الاحتلال ضد سكان الضفة في مخيمى الدهيشة والجلزون : اقتحام قوات الاحتلال للمخيمين الواقعين قرب بيت لحم ، واعتقال عشرات الشباب بتهمة تأييد منظمة التحرير والقاء الحجارة والقنابل الحارقة على المستوطنين الإسرائيليين في المنطقة . والواقع أن ما قام به سكان المخيمين من هجوم على المستوطنين لم يكن أكثر من محاولة للدفاع عن النفس إزاء تضطيق المستوطنين المنتمين لحركة « تحيا »

« يوم الأرض » والتي بدأت كاحتجاج من عرب منطقة الجليل على مصادرة بعض الأراضي العربية ، ثم امتدت لتشمل مناطق عديدة داخل الكيان الإسرائيلي ، وفي الضفة الغربية .

وتمثلت هذه الانتفاضة في مظاهرات وإضرابات واسعة هزت الأرض المحتلة ، لكن تلك الانتفاضة حرمت أيضا من إمكانية التصعيد إلى درجة الانفجار الكامل والتثوير المستمر .

وجاءت الانتفاضة الثالثة عام ١٩٨٢ بمناسبة فرض سلطات الاحتلال إدارة مدنية عميلة تحت اسم (روابط القرى) كمحاولة لجمها بدلا عن منظمة التحرير الفلسطينية التي أصبحت في ذلك الوقت نقطة استقطاب كبيرة لجماهير الأرض المحتلة فحدث تصعيد للنضال على صعيد غير مسبوق منذ عام ١٩٧٦ رغم استمرار الاحتفال للنضال بذكرى الأرض كل عام .

وكان شهر مارس ١٩٨٢ قمة الانفجار الذي استمر طيلة الشهرين التاليين ، لكنه أخذ يتوقف ابتداء من يوليو ١٩٨٢ مع ذهاب القوات الإسرائيلية إلى لبنان وما جرى لقوات منظمة التحرير هناك مما أصاب جماهير الأرض المحتلة بنوع من الإحباط .

ولذلك تعتبر انتفاضة عام (١٩٨٥) الرابعة منذ بدء الاحتلال الصهيوني .

وهي تتميز بتواكبها مع تصاعد المقاومة الوطنية اللبنانية التي استحوذت على الاهتمام العربي مما أدى إلى نوع من التعيم على ما جرى في الضفة الغربية خلال هذا العام .

فلا عجب إذن أن تستنضخ مقاومة جديدة الروح الكفاحية لثورة أقدم .

وهذا ما حدث في الأرض المحتلة خلال هذا العام خلال الانتفاضة الرابعة التي أخذت ، بالإضافة إلى ما سبق ، الأشكال التالية :

- مسلسل تفجيرات لعدد من المنشآت الإسرائيلية في بعض مدن الضفة ، وبعض وسائل المواصلات النخالية من الركاب خلال وقوفها بمواقف الباصات .

وقد حظيت مدن القدس والخليل وتل أبيب وعسقلان بنصيب الأسد من عمليات التفجير الفلسطينية .

- انتشار عمليات التفجير داخل المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية بنفس الأسلوب السابق .

- الاشتباك مع وحدات قوات الاحتلال الإسرائيلية في بعض مدن الضفة الغربية وخاصة خلال شهرى مارس وإبريل ١٩٨٥ بعد قرار المجلس العسكري الأعلى للثورة الفلسطينية بتصعيد الكفاح المسلح .

فحدث حوالي ٤٠ اشتباك من هذا النوع خلال الشهرين .

وفي مناخ انتفاضة ١٩٨٥ عجزت الحكومة الإسرائيلية عن تدبير محاولة جذب بعض قيادات الضفة الغربية وغزة للمشاركة السورية مع وفد أردني يلتقي بالبعوث الأمريكي ريتشارد ميرز خلال جولته بالمنطقة في النصف الثاني من إبريل ١٩٨٥ وبالمقابل اشتركت أغلب هذه القيادات في تقديم الوثيقة التي سبق الإشارة إليها للبعوث الأمريكي .

وواكب ذلك تصعيد عمليات الكفاح المسلح في الضفة الغربية على إثر قرار اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير في بغداد في يوليو ١٩٨٥ برغم هذه العمليات لتتوكل مع الجهود التي تبذلها المنظمة على الصعيد السلمي .

وقد بلغ هذا التصعيد ذروته عشية الغارة الإسرائيلية على تونس وفي أعقابها مباشرة حيث شهدت الفترة الممتدة من أول سبتمبر إلى منتصف أكتوبر عددا من العمليات التي تعين بالاشتراك مع قوات العدو بدلا من الأسلوب الذي كان سائدا (أضرب وأهرب) .

والواقع أن تطورات الأحداث الساخنة التي بدأت بالغارة على مقر منظمة التحرير بتونس تشير أكثر من احتمال لتطور الكفاح المسلح الفلسطيني :

الاحتمال الأول : أن يؤدي الإحباط الفلسطيني الناجم عن المساعي الأمريكية الإسرائيلية لاستبعاد منظمة التحرير من عملية التسوية إلى العودة لتقليب خط الكفاح المسلح وتهيئ خطة النضال السياسي ، ويفتضى هذا الاحتمال توفر إمكانيات مادية وعسكرية وبشرية لتصعيد العمليات العسكرية في الأراضي المحتلة .

والاحتمال الثاني : أن تؤدي الضغوط المتتالية على منظمة التحرير إلى قبولها باستبعاد الكفاح المسلح ضمن صفقة تدخل بمقتضاها لعبة التسوية السلمية بموافقة أمريكية إسرائيلية ، وفي هذه الحالة يرجح أن تنقل العمليات العسكرية في الأراضي المحتلة إلى الحدود التي تقدر عليها الفصائل الرافضة وذات الوجود المسلح فيها .

عاد رجال المقاومة الفلسطينية إلى الجنوب للمشاركة في عمليات المقاومة .

وتم الاتفاق بين قيادة منظمة التحرير وبين قيادة جبهة المقاومة الوطنية اللبنانية على إخفاء الدور الفلسطيني في عمليات المقاومة اللبنانية ، حتى لا يكون ذريعة جديدة لإسرائيل في لبنان .

وكان هذا في إطار اتفاق أكبر بين جميع القوى العاملة في إطار جبهة المقاومة اللبنانية على أن تنسب كل العمليات العسكرية إلى الجبهة دون إشارة إلى الفصيل الذي قام بكل عملية .

وفي إطار هذا الاتفاق عادت أعداد من رجال المقاومة الفلسطينية إلى جنوب لبنان .

وقامت المقاومة الفلسطينية بدور في العمليات التي قامت بها المقاومة الوطنية اللبنانية .

لكن من الصعب حصر العمليات التي نفذتها المقاومة الفلسطينية وحدها نظرا لاتفاق المشار إليه .

كما قامت المقاومة الفلسطينية بدور بارز في الدفاع عن المخيمات الفلسطينية ضد الهجمات الكثائية ، وبالأذات مخيم عين الحلوة الذي تعرض لهجوم كتائب في آخر إبريل ١٩٨٥ عقب الانسحاب الإسرائيلي من صيدا وتساعد القتال بين القوات الكتائبية والقوات الوطنية شرقى منطقة الانسحاب .

وكانت قوات المقاومة الفلسطينية قد تصدت ، مع أهالي مدينة صيدا ، لمحاولات قوات الزعيم الكتائبي سمير جعجع المتحالف مع جيش لبنان الجنوبي العميل بزعماء أنطون لحد وبعض قوات الجيش اللبناني الهادفة لاحتلال المدينة عقب انسحاب القوات الإسرائيلية منها .

لكن الهجوم الذي تعرضت له المقاومة الفلسطينية في لبنان خلال شهور مارس وإبريل ومايو ١٩٨٥ لم يكن مصدره الكتائب فقط ، وإنما أيضا بعض فصائل الحركة الوطنية اللبنانية وبالأذات حركة « أمل » الشعبية الموالية لسوريا .

فقوات المقاومة الفلسطينية التي عادت إلى جنوب لبنان وإلى بيروت كلها من أنصار الزعيم الفلسطيني ياسر عرفات .

فشهدت بيروت خلال إبريل ١٩٨٥ عمليات عسكرية تستهدف الفلسطينيين الموالين لعرفات وحلفائهم من تنظيم « المرافطين » الناصري الذي يقترعه إبراهيم قليات وبعض المجموعات المسلحة السنية التي قدمت

أما الاحتمال الثالث والأكثر رجحانا فهو استمرار الخط الراهن للكفاح المسلح بمعدله المتوسط أو دون المتوسط بالقياس إلى الفترة التالية لحرب ١٩٦٧ ، باعتباره خطا موازيا أو مكملا للنضال السياسي الهادف إلى إيجاد دور لمنظمة التحرير على خريطة الشرق أوسطية .

(ب) النضال الفلسطيني في لبنان :

كانت الأراضي اللبنانية أهم قاعدة انطلاق للمقاومة الفلسطينية منذ الخروج الفلسطيني من الأردن في يناير ١٩٧١ .

فأصبح جنوب لبنان هو القاعدة الرئيسية التي تنطلق منها العمليات الفدائية إلى داخل الأرض المحتلة في شمال فلسطين .

ويلج العمل الفدائي الفلسطيني المنطلق من جنوب لبنان ذروة انتعاشه عامي ١٩٧٢ و ١٩٧٣ ، الأمر الذي أثار رد فعل إسرائيلي منظما في شكل عمليات انتقامية موجهة ضد سكان جنوب لبنان بفرض إثارة نفقتهم على العمل الفدائي الفلسطيني وإحداث الواقعة بينهم وبين المقاومة الفلسطينية .

وساهمت بعض الأخطاء الفلسطينية في التعامل مع أهل جنوب لبنان في تسهيل مهمة الإسرائيليين .

ومع ذلك ظل جنوب لبنان أهم قاعدة للمقاومة الفلسطينية في منطقة الشرق العربي بعد تعطيل قاعدتها في الأردن وسوريا .

ولذلك قامت القوات الإسرائيلية بعدة عمليات هجرية كبيرة على جنوب لبنان خلال السبعينات تستهدف القواعد الفدائية الفلسطينية .

ورغم النضال البطولي الذي قامت به قوات المقاومة الفلسطينية ، جنبا إلى جنب مع فصائل عدة في الحركة الوطنية اللبنانية ، في مواجهة هذا الغزو ، فقد اضطرت المقاومة للانسحاب من بيروت وأجزاء كبيرة من لبنان .

وكان هذا الانسحاب بداية لحركة من التفاعلات داخل المقاومة وبداية لحركة انشقاق رفعت شعارات الإصلاح داخل « فتح » ومنظمة التحرير .

وبسرعة اشتعل القتال بين أبناء الثورة الواحدة ، وانطلق الرصاص إلى صدور الأشقاء ، مما أدى إلى غياب النضال الفلسطيني عن لبنان لأكثر من عام . لكن مع تشكيل جبهة المقاومة الوطنية اللبنانية وتضامن عملياتها ضد قوات الاحتلال في جنوب لبنان ،

إلى بيروت من منطقة إقليم الخروب .

وكانت حركة « أمل » قد اتهمت « المرابطين » بتسهيل عودة المقاتلين من أنصار عرفات إلى بيروت . وقامت قواتها حوالى شهر إبريل ١٩٨٥ لعمليات هجوم واعتقال وحملات تفتيش في منازل الفلسطينيين في مخيم برج البراجنة انتهت بالسيطرة على أسلحتهم واعتقال عناصر فلسطينية .

وشاركت الميليشيات الدرزية التابعة للحزب الاشتراكي التقدمي الذي يتزعمه وليد جنبلاط في هذه العمليات ضد أنصار عرفات والمرابطين والتي أدت إلى مقتل حوالى ٢٠ فلسطينياً (متوسط تقديرات المرابطين) بينهم مدنيون لا علاقة لهم بحركة المقاومة وتنظيماتها المسلحة .

أما العناصر التابعة لحركة الانشقاق على عرفات فقد استطاع السوريون الإفادة من معارك مدينة صيدا وما حولها وإدخالهم إلى مخيمى المية مية وعين الطوة مسلحين بأسلحة ثقيلة أبرزها صواريخ « جرار » ومدفعية بعيدة المدى ، مما أدى إلى سيطرتهم على المخيمين .

وهكذا أصبح على المقاومة الفلسطينية التابعة لعرفات أن تواجه في الشهور الأولى من عام ١٩٨٥ هجوما مزدوجا من الكتائبيين ومن الفصائل الرئيسية للحركة اللبنانية في آن واحد .

والطريف أن قادة الحركة الوطنية اللبنانية انتفخوا مع قادة الكتائب و « القوات اللبنانية » على إطلاق تعبير « الغرباء » على رجال المقاومة الفلسطينية .

وبلغ التصعيد اللبناني « الوطنى » ضد المقاومة الفلسطينية ذروته بإقتحام مدينة طرابلس وإغلاق مينائها الذى كان المنفذ الرئيسى للمقاتلين الفلسطينيين إلى لبنان ، وإنهاء سيطرة حركة التوحيد السنية - الحليف الرئيسى لعرفات في لبنان - على المدينة .

والواضح من تطورات أحداث عام ١٩٨٥ أن ثمة علاقة عكسية بين الوجود الفلسطينى في لبنان وبين التقدم في إتجاه فرض الحل الذى ترعاه سوريا للآزمة اللبنانية .

نظرة مقارنة - المقاومة العربية :

من الضفة وغزة إلى جنوب لبنان

كان احتلال الضفة الغربية في هزيمة ١٩٦٧ ، ثم كان احتلال الجنوب اللبناني في هزيمة ١٩٨٢ . تلك

كانت حرباً من دول لم تشهدهما الشعوب ، وهذه حرب خاضها الشعبان اللبناني والفلسطينى بوقائعها . هذا الفارق - ربما الجوهرى - ترتب عليه أن معظم الاستنتاجات التى تلت هزيمة ١٩٦٧ كانت أطروحات يأس وتعليل للقوة الإسرائيلية ، في حين أن معظم الأطروحات التى أبرزتها حرب ١٩٨٢ وضعت القوة الإسرائيلية في حجمها الطبيعى ، بعد أن خاضت أطول حروبها ضد قوى شعبية مفككة بفعل حرب أهلية طويلة . العدو في الحالتين واحد ، لكن النتيجة مختلفة رغم أن الهزيمة العربية قائمة في الحالتين . لكن في حالة ١٩٦٧ انتهت المقاومة الوطنية والمنظمة للاحتلال في الضفة الغربية وقطاع غزة بسرعة ، أما في حالة ١٩٨٢ فقد تصاعدت المقاومة الوطنية في لبنان وحقت إنجازات عظيمة لا تزال مستمرة حتى عام ١٩٨٥ .

هذا الفارق الهام بين الحالتين يثير التساؤل : لماذا أخفقت المقاومة في الضفة الغربية وغزة بعد ١٩٦٧ ، ونجحت المقاومة في جنوب لبنان بعد ١٩٨٢ ؟

ورغم أنه لا يزال من المبكر دراسة الأبعاد الحقيقية للمقاومة اللبنانية التى لا تزال بعض جوانبها غامضة ، يمكن إبراز بعض الفروق الموضوعية والذاتية بين الحالتين :

أولا :

افتقاد جنوب لبنان إلى هيكل الدولة منذ فترة طويلة بالمقارنة مع الضفة الغربية وغزة التى أكملت الأردن ومصر بالتوالى سيطرتهم الإدارية عليهما منذ ١٩٤٨ إلى ١٩٦٧ ، على نحو أسكت الدور الجماهيرى وقمع المبادرات الشعبية التى تمثل عنصرا جوهريا لأية حركة مقاومة مسلحة منظمة .

أما في جنوب لبنان فقد أدى غياب هيكل الدولة إلى تحرر المقاومة الجماهيرية التى لعبت أفضل دور في دعم جبهة المقاومة الوطنية اللبنانية .

ثانيا :

مستوى التمايز الاجتماعى في الضفة الغربية من ناحية وإلى جنوب لبنان من ناحية أخرى . ففي الضفة ، وكذلك في غزة بدرجة أقل ، كانت علاقات الإنتاج شبه الإقطاعية عائقا حقيقيا دون استمرار المقاومة المسلحة ، حيث رفضت القوى التقليدية تقديم أى عون لها ، بل على العكس وقفت في مواجهتها بوسائل عديدة غير مباشرة ، فكان هذا الموقف ينطلق من مصالحها الطبقة المحددة التى سعت إلى إعادة ترتيبها مع سلطات

الاحتلال الصهيوني التي حلت محل السلطات الأردنية .

أما في جنوب لبنان يندر وجود الإقطاع الزراعي في التركيبة الاقتصادية والاجتماعية التي تائثر بشدة بالبناء الفوقي (القيم الشيوعية) وأخذت شكلا عائليا عشائريا في الأساس .

وبذلك أصبح النفوذ للعائلات والعشائر الكبيرة جنبا إلى جنب مع رجال الدين الشيعة .

وقد قامت معظم العشائر الجنوبية بدور هام في دعم حركة المقاومة الوطنية وتأمين التلاحم الاجتماعي الضروري لها ولحمايتها ، بل وإلى استنهاض الجماهير في قرى ومدن الجنوب .

والقرن بذلك دور الإسلام الشيعي بطقوسه وأماكُن عبادته (الحسينيات) وبرجال الدين الثائرين على الاحتلال ، ومنظماته السياسية وعلى رأسها حركة « أمل » ومشقاتهم . ولأن هذا الدافع الديني عميق الجذور في ذاكرة معظم جماهير الجنوب ، كان قادرا على نسج الاستمرارية للمقاومة . وقد أوضحت استمرارية المقاومة هناك ، بالمقارنة مع الضفة وغزة بعد ١٩٦٧ وجود علاقة هامة بين محدودية التمايز الاجتماعي وبين القدرة على استمرار المقاومة ويضاف إلى ذلك أن المستوى المطلق للمعيشة منخفض في جنوب لبنان عنه في الضفة الغربية . ففي الجنوب اللبناني تقل نسبة المزارعين المستقرين وينخفض مستوى تطور القوى المنتجة وبالتالي تظهر في الجنوب وبوضوح حقيقة أنه لا خوف من فقدان شيء .

ثالثا :

مستوى التدريب على السلاح ، وهويرتبط في أحد جوانبه بوجود هيكل الدولة أوغيابه .. ففي الضفة الغربية وغزة حيث تدعمت سلطة الدولة تدنى مستوى التدريب على السلاح ، وأصبح وجود السلاح في حد ذاته من الأمور التي تعرض للخطر .

بينما أدى ضعف هيكل الدولة في جنوب لبنان إلى وجود السلاح والتدريب عليه وخاصة مع وجود قواعد ، أو بقايا قواعد للمقاومة الفلسطينية .

وينشوب الحرب الأهلية اللبنانية في إبريل ١٩٧٥ ، لم يعد السلاح والتدريب عليه شائنا فلسطينيا فقط . بل غدا شائنا لبنانيا بالأساس .

وهكذا أصبح في جنوب لبنان ١٩٨٢ ، على عكس الضفة وغزة ١٩٦٧ ، تراث هائل من حمل السلاح

والتدريب عليه . فجماهير الضفة وغزة خضعت لقمع سلطوى طويل ، ولم تعرف السلاح إلا بأيدى أجهزة السلطة ، ولم تتمتع بقدر من الحريات يتيح وجودا حزبيا أو تنظيميا إلا على مستوى محدود للغاية .

ولذلك فالمقاومة التي بدأت أثر الهزيمة كانت آتية من الخارج ومن غير الأطراف الحزبية الصغيرة الموجودة في الأرض المحتلة . بينما كان الجنوب اللبناني يخزن تراثا عسكريا لا بأس به ومقدرة صمود وقاتل أكبر ومتمتع بوجود تنظيمي حزبي مزود بخبرات العرب الأهلية .

رابعها :

اختلاف الوضع الطوبوغرافي لكل من المنطقتين : فقد حالت طوبوغرافية الضفة وغزة دون سهولة وسرعة إمداد المقاومة الفلسطينية بالسلاح والذخيرة والمؤن والغذاء ومختلف الضروريات اللازمة لاستمرار المقاومة .. وعلى العكس من ذلك ساهمت طوبوغرافية جنوب لبنان في إنجاح المقاومة ، لأن كل لبنان يعتبر أرضا خلفية للمقاومة لا يفصلها عن الجنوب حاجز طبيعي صعب الاجتياز مما سهل وصول الإمداد البشري والعسكري والفدائي بسرعة .

خامسا :

العنصر الذاتي في المنطقتين : فعند احتلال الضفة وغزة كان الشيوعيون الفلسطينيون الفصل الأكثر نشاطا ، وكانوا يشكلون واحدة من منظمات الحزب الشيوعي الأردني ، الذي كان موقفه يؤيد المساعي التي تستهدف تحقيق تسوية سلمية على أساس انسحاب القوات الإسرائيلية من الأراضي العربية المحتلة عام ١٩٦٧ وضمان الحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني . ولم يكن متمحسا لدعوة الكفاح المسلح . أما فروع المنظمات الفدائية في الضفة وغزة فكانت ضعيفة ومحدودة ، وكانت قيادات هذه المنظمات منشغلة في الشهور التالية لحرب ١٩٦٧ بمحركاتها مع الشقيري في منظمة التحرير والإعداد للتبديل الذي تريده في قيادتها وكان لهذا تأثيره الضروري على محاولات إقامة قاعدة للمقاومة المسلحة في الأراضي المحتلة .

وعندما انتهت معركة الشقيري في نهاية ١٩٦٧ ، كان الوقت قد مضى من زاوية استقرار الأوضاع لصالح الاحتلال والاستعداد الإسرائيلي لمواجهة أية انطلاقة مسلحة على عكس الأيام التالية للاحتلال والتي اتسمت ببسولة كانت تتيج بناء قاعدة للمقاومة لو تركزت الجهود

في هذا الاتجاه .

ومع تزايد الخلافات بين المنظمات الفدائية الآن وفروعها في الأراضي المحتلة تبدد آخر أمل في بناء هذه القاعدة .

على العكس من ذلك كان الوضع في لبنان مساعدا على انطلاق المقاومة المسلحة ، فقد اجتمعت كلمة القوى الوطنية والتقدمية على إقامة جبهة المقاومة الوطنية اللبنانية التي بدأت أولى عملياتها في ١٨ سبتمبر ١٩٨٢ .

وضمت هذه الجبهة مختلف فصائل الجبهة الوطنية الديمقراطية بالإضافة إلى المنظمات الشعبية العاملة في جنوب لبنان مثل حزب (الله) وحركة أمل ومشتقاتها . وانضمت إليها بقايا المقاومة الفلسطينية في لبنان لتعمل كجبهة واحدة اتفقت أطرافه على عدم التنازع على

العمليات وعلان هذه العمليات باسم جبهة المقاومة الوطنية منعا لأي تشتيت للجبهة في معارك فرعية . ورغم أن هذا الاتفاق لم يعد يحترم الآن ، وأصبحت كثير من المنظمات تنسب بعض العمليات إلى نفسها ، فالمؤكد أن العنصر الذاتي كان عاملا دافعا للمقاومة اللبنانية إلى حد كبير بالمقارنة مع المقاومة في الضفة وغزة عام ١٩٦٧ حيث تفرعت إلى جهات وداخل كل جهة تيارات ، وتزايدت الانشقاقات ... لينعكس كل ذلك على العمليات العسكرية ذات الدوى الإعلامي حتى وصل التناهر إلى حد إيجاد شهود إثبات لمن قام بالعملية عبر مكتب التنسيق في الكفاح المسلح .

فأحد الفروق الجوهرية بين جنوب لبنان وبين الضفة الغربية وغزة ، أن العمليات الإعلامية شغلت المقاومة في الضفة وغزة بقيادتها الخارجية والداخلية عن العمليات العسكرية نفسها .



جمهورية مصر العربية

القسم الأول
الملاحح الاستراتيجية العامة

كان قيام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ أبرز نقاط التحول في تاريخ مصر المعاصرة بعد ثلاثة عقود من تجربة شبه ليبرالية مثيرة للجدل أعقبت الحصول على الاستقلال المشروط عام ١٩٢٢.

وطبعت القيادة القوية لجمال عبد الناصر عقدي الخمسينيات والستينات بحيث كان من الطبيعي وصف هذين العقدين « بالناصرية » أكثر من أي شيء آخر . ثم كانت هزيمة النظام الناصري في يونيو ١٩٦٧ ووفاء عبد الناصر نفسه عام ١٩٧٠ مقدمة لمرحلة تالية متميزة في حياة مصر المعاصرة لا يقل عمق التغيرات التي أحدثتها عن الحقبة التي سبقتها . وإذا كان تولى أنور السادات لرئاسة مصر هو - بمعيار ما - بداية تلك الحقبة الجديدة فإن وفاته لم تمن انتهاءها على الإطلاق .

ومثلما خاض جمال عبد الناصر صراعاً على السلطة في مارس ١٩٥٤ ليحكم قبضته على مقاليد الحكم ، خاض السادات أيضاً صراعاً خطراً على السلطة في مايو ١٩٧١ ليفرض هو أيضاً بالحكم . ومثلما كانت حرب السويس ١٩٥٦ نقطة الانطلاق لزعامة عبد الناصر المنفردة لمصر (بل وللعالم العربي أيضاً) ، كانت حرب أكتوبر ١٩٧٣ نقطة الانطلاق لدى أنور السادات لكي يقيم شرعيته الجديدة . ومثلما وجدت التحولات الناصرية مبرها في عيب وأخطاء النظام الليبرالي السابق عليها فإن تحولات السبعينات تجد جذورها أيضاً في أخطاء النظام الناصري في الستينات .

وفي جميع تلك المراحل (أي الليبرالية والناصرية ثم مرحلة السبعينات وما تلاها) لم يكن التطور السياسي في مصر يخضع فقط لاعتبارات « داخلية » ، وإنما خضع أيضاً لاعتبارات خارجية وإقليمية ودولية حكمت التطور السياسي والاقتصادي للمجتمع المصري مثلما أسهمت في تشكيل توجهاته الاستراتيجية الخارجية .

على أن أوجه التشابه الشكلية بين تطور نظامي عبد الناصر والسادات لا تفي الفروق الموضوعية الأساسية بينهما .

فابتداءً من ١٥ مايو ١٩٧١ أخذ المجتمع المصري يشهد التحولات الكيفية التي أخذ إيقاعها يتسارع بشدة بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣ : من الاقتصاد المخطط ذي السمة الاشتراكية ، إلى الانفتاح الاقتصادي ذي السمة الرأسمالية ، ومن التنظيم السياسي الواحد إلى التعدد الحزبي ، ومن العلاقة الخاصة مع الاتحاد السوفيتي إلى العلاقة شديدة الخصوصية بالولايات

المتحدة ، ومن القوة المسلحة المعدة للقتال في الحرب ، إلى القوة المسلحة التي أنهت قتالها وانتقلت إلى أجواء السلام ، ومن العداء الكامل لاسرائيل إلى الصلح معها .

هذه التغيرات الكبرى التي شهدتها المجتمع المصري منذ أوائل السبعينات ما تزال هي التي تشكل قسماته الأساسية اليوم في منتصف الثمانينات . حقاً ، لقد خلف الرئيس حسني مبارك أنور السادات عقب اغتياله عام ١٩٨١ ولكن هذا لم يمن أبداً حدوث تغيير جذري في مقومات النظام الذي ورثه . وأكد الرئيس حسني مبارك نفسه هذا التوجه : أي نفي التغيرات الجذرية أو العنيفة . والواقع أن الملامح التي اكتسبها النظام السياسي المصري في السبعينات لم تكن مرهونة بمجرد الإرادة المنفردة لأنور السادات بقدر ما كانت مرهونة أيضاً بتطور قوى اجتماعية واقتصادية وسياسية محددة . وبالمثل ، فإن استمرارية تلك الملامح لا تعكس مجرد نفور الرئيس مبارك من التغيرات الفجائية والعنيفة بقدر ما تعكس استمرارية الظروف الاقتصادية والاجتماعية التي فرضتها حقبة السبعينات والتي جرت تحت شعارات الانفتاح الاقتصادي والديمقراطية والتخلص من العلاقة الخاصة مع الاتحاد السوفيتي . على أن استمرارية المطامع العام لخريطة القوى الاجتماعية والاقتصادية ومواقفها السياسية كما كانت عليه في ظل الرئيس السادات لا تنفي أن مجيء الرئيس حسني مبارك إلى السلطة حمل معه تغييراً في طبيعة القيادة السياسية تمثل في محاولة تحجيم النفوذ الكاسح الذي تمتع به ممثلو بعض القطاعات « الرأسمالية » في عهد الرئيس السادات . وفي ظل هذا التطور ، فإن الحفاظ على التوجه الانفتاحي - الرأسمالي ورافقه توجهات معكسة ، تحاول الإبقاء على اعتبارات العدالة الاجتماعية والمشروع العام وتقاوم فتح الأبواب بلا ضوابط للنشاط الخاص وللعلاقة غير المتكافئة مع العالم الخارجي .

إن هذه « التحفظات » أو « الضوابط » هي المشروع الاجتماعي الاقتصادي الذي دشّن في السبعينات لم تكن كافية لأن يثبني النظام الجديد « شرعية » جديدة أو « أيديولوجية » جديدة ، ولذا لم تشهد مصر في عهد الرئيس مبارك إعلاناً عن « ثورة جديدة » تالية لثورة ٢٣ يوليو « وثورة ١٥ مايو » ، كما أن نظام الرئيس مبارك لم يسمح لايجاد وثائق فكرية خاصة به تناظر الميثاق الوطني أو برنامج ٣٠ مارس لدى عبد الناصر أو تناظر برنامج العمل الوطني أو « ورقة أكتوبر » لدى الرئيس السادات .

وبعبارة أخرى ، فإنه مع استمرارية الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية لم تكن ثمة حاجة لأن يتبنى النظام صيغة «ايدولوجية» تكون مقارنا للخوف والمعارضة من جانب القوى والتيارات المختلفة .

وبدلا من ذلك ، حرص النظام السيفى على إبراز الإجماع القومى العام على وجود مشكلات اجتماعية واقتصادية وسياسية مترابطة محددة مع إبراز تلك المشكلات فى صيغتها العملية الفنية وليس فى صيغتها الايدولوجية .

وفى حين تمضى الدولة قدما فى أسلوبها الخاص لحل تلك المشكلات وتعمل على تكتيل رأى العام لتشجيع ذلك الحل فإن القوى الاقتصادية والسياسية الأكثر سطوة ونفوذاً فى المجتمع تتدخل بحسم إذا ما رأت فى تلك الحلول تهديداً للمسار العام لمشروعها السائد ، كما أن القوى المعارضة (بالمعنى الاقتصادى والاجتماعى أكثر منه بالمعنى السياسى) تسعى إلى التعبير عن أرائها المناقضة من خلال مناهذ التعبير المختلفة .

من هذا كله يمكن أن نخلص إلى :

١ - أن الملامح الأساسية للنظام الاقتصادى والاجتماعى والسياسى السائد الآن فى المجتمع المصرى (فى منتصف الثمانينات) وتوجهاته الخارجية إنما تمت صياغتها فى السبعينات خاصة بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣ وانطوت على تغييرات جذرية اجتماعية واقتصادية وثقافية وسياسية عن المرحلة التى سبقتها .

٢ - إن التغيير فى رئاسة الدولة من الرئيس أنور السادات إلى الرئيس حسنى مبارك أوجد مجموعة من « الضوابط » لترشيد ذلك النظام فى إطار الحفاظ على مساره العام . وتتعلق تلك الضوابط على وجه الخصوص بضرورة أخذ مصالح الجماهير الشعبية فى الاعتبار والتقليل من وطأة الاعتماد على الخارج .

٣ - إن هذا التوجه للنظام السياسى استلزم الابتعاد بقدر الإمكان عن الصياغات الايدولوجية والتوجه المباشر إلى المشاكل بمعناه فنى وإجرائى بالدرجة الأولى الأمر الذى انعكس بشكل مباشر على الخطاب السياسى لرئيس الدولة ولرئيس الحكومة وبياناتهما الرسمية . هذه الخصائص العامة للنظام الراهن للنظام السياسى فى مصر تنعكس فى استراتيجياته وسياساته الداخلية والخارجية على النحو التالى :

أولا : الملامح الاستراتيجية العامة على الصعيد الداخلى :

فى ضوء حقيقة الاستمرارية العامة للنظام منذ تحولات السبعينات يمكن القول أن الايدولوجية الكامنة أو غير المعلنة للنظام إنما هى ايدولوجية ذات ملامح « ليبرالية » عامة أو « شبه ليبرالية » والمثل الأعلى الذى تطرحه هذه الايدولوجية هو إطلاق الطاقات الفردية إلى مداها اقتصاديا بدون عوائق أو قيود وإقامة الحريات السياسية العامة أى هى الانفتاح اقتصاديا والديمقراطية سياسيا .

(١) الانفتاح اقتصاديا :

لم يكن الانفتاح الاقتصادى كما بشر به منذ أوائل السبعينات مجرد ترشيد للنظام الاقتصادى الذى ساد قبلها فى الستينات ولكنه حمل - فى واقع الأمر - تغييرات أساسية على ذلك النظام . وبمقتضى عديد من التشريعات التى صدرت ، وبفعل تحولات اقتصادية كبرى مصرية وعربية ودولية خاصة بعد حرب أكتوبر ، كان الانفتاح الاقتصادى هو الشعار الذى فتح تحتها الباب على مصراعيه للمشروع الخاص (المصرى والعربى والأجنبى) وللقنوات الاقتصادية المفتوحة بلا حدود مع العالم الخارجى .

لقد استمر التوجه العام للنظام الاقتصادى فى ذلك الاتجاه فى الثمانينات . ولكن نظام الرئيس مبارك ورث أيضا عديدا من الأوجه السلبية التى شابته هذا الاتجاه ، فى مقدمتها : المعدلات القياسية للتضخم التى شهدتها الاقتصاد المصرى ، والقاء أعباء ثقيلة على الطبقات الدنيا والمتوسطة ، وتزايد وانتعاش كثير من الأنشطة غير المنتجة التى وصفت بالطفيلية (وأبرزها تجارة العملة والوساطة) ، وتضخم أنشطة الخدمات على حساب أنشطة الإنتاج الزراعى أو الصناعى ، وتزايد الاستهلاك بمعدلات قياسية ، وفتح باب الاستيراد بلا حدود مما أسهم كله فى تراكم الدين الخارجى الثقيل . وقد اختلط كل ذلك بتفشى ظواهر الفساد واستغلال النفوذ من بعض عناصر القطاع الخاص ، وبعض كبار العاملين فى الجهاز الإدارى للدولة والقطاع العام ، وبالتحديد من خلال العلاقات غير المشروعة بين الطرفين .

وتحت شعارات « محاربة الفساد » والدعوة إلى « النقاء » والطهارة الثورية قام النظام بحملته لترشيد الانفتاح وتحويله من الانفتاح الاستهلاكى إلى الانفتاح

الانتاجي . واثت الدعوة لترشيح الانتاج من القيادة العليا للدولة مبررة - بالدرجة الأولى - عن وجهة نظر بعض قطاعات بيروقراطية الدولة في الحكومة والقطاع العام ، كما أبدتها بعض عناصر الرأسمالية الوطنية المنتجة التي تعترض على الاستيراد غير المقيد ، لتأثيراته الضارة على بعض قطاعات الصناعة الوطنية المصرية . ولكن هذا لا ينفى استمرارية التوجه الانتاحي العام مع تصاعد الدعوة إلى إطلاق المبادرات الذاتية ، وإلى تحقيق المشاركة الشعبية في الانتاج والتنمية ، والنفي القاطع لأي نوايا للتأميم أو المصادرة أو أي شكل من أشكال القيود على رأس المال الخاص ، والاهتمام بإزالة المعوقات الإدارية والبيروقراطية أمام الاستثمار الخاص . إن هذه المبادئ تشكل جزءاً أساسياً من الدعوة إلى « الصحوة الكبرى » التي أطلقها الرئيس مبارك في خطابه الذي لقيه في ١٣ نوفمبر ١٩٨٥ في افتتاح الدورة البرلمانية لمجلس الشعب والشورى ، كما أن بيان حكومة الدكتور علي لطفي في الثلاثين من نفس الشهر انطوى على مزيد من التفصيل في نفس الاتجاه .

وبعبارة موجزة ، فإن من بين المهام الأساسية التي أصبحت أجهزة الدولة السياسية والتنفيذية تضعها نصب عينها إتاحة أفضل الظروف أمام الاستثمار الخاص (المصري والعربي والأجنبي) لكي يعمل وينتج . ولذا فإن النجاح في إتاحة تلك الظروف أولاً ، ثم مدى ونوعية الإقبال الفعل الذي سيحدث ثانياً ، تمثل أسئلة حاسمة بالنسبة لمستقبل البلاد الاقتصادي بل والسياسي .

الديمقراطية سياسياً :

كانت الديمقراطية هي المبدأ الذي رفعه الرئيس أنور السادات محموراً لشرعية نظامه الجديد بعد ١٥ مايو ١٩٧١ . ومن خلال شعارى « دولة المؤسسات » و « سيادة القانون » قدمت ديمقراطية السبعينات باعتبارها البديل لما سعى « بالنظام الشمولى » في الستينات .

وشهدت فترة ما بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣ الخطى الحثيثة التي تمت على طريق التعدد الحزبى في مصر كإبراز المظاهر النظامية للديمقراطية والتي تجسدت في نوفمبر عام ١٩٧٦ بإعلان قيام الأحزاب وصدر قانون الأحزاب في يونيو ١٩٧٧ .

على أن قيام ديمقراطية « التعدد الحزبى » لم تكن مجرد استجابة لبحث نظام الرئيس السادات عن

خبريته الخاصة ولكنها كانت أيضاً استجابة لقوى اجتماعية وسياسية برزت بعد هزيمة ١٩٦٧ تطالب بتوسيع حقوقها الديمقراطية ، واتساقاً مع التوجه الليبرالى الذى انطوت عليه سياسة الانفتاح الاقتصادى ، وتشكيلاً لصورة النظام السياسى أكثر تلاؤماً مع توجهه الخارجى نحو الولايات المتحدة والعالم الغربى . على أنه إذا كانت ديمقراطية التعدد الحزبى قد ارتبطت في نشأتها بالرئيس السادات فلا شك أن ممارستها الأكثر استقراراً إنما بدأت تحديداً بعد وفاته . وفي واقع الأمر ، فإن ازدهار التعدد الحزبى في ظل حياة الرئيس السادات لم يتعد ثلاثة شهور : بين قيام الأحزاب في نوفمبر ١٩٧٦ وانتفاضة يناير ١٩٧٧ . ويصعب اعتبار أن الفترة بين يناير ١٩٧٧ وبين ١٩٨١ فترة ممارسة تعددية حزبية مستقرة : فغير مظاهرات يناير ١٩٧٧ وزيارة الرئيس السادات لاسرائيل في نوفمبر من نفس العام ثم توقيع معاهدة كامب ديفيد في ١٩٧٨ والمعاهدة المصرية الاسرائيلية في ١٩٧٩ وما صاحب كل ذلك من توترات داخلية وعربية ، لم يكن ممكناً للنظام السياسى ترك الحرية للمعارضة السياسية في أعاقه تقدمه على طريق التسوية السلمية مع اسرائيل ، بل على العكس لقد شهدت السنوات الأربع (من ١٩٧٧ إلى ١٩٨١) صدور القوانين الاستثنائية التى مثلت نقضاً خطيراً لتوجهه الديمقراطى المعلن للنظام .

ويفاة الرئيس السادات ، وتولى الرئيس حسنى مبارك للسلطة في مصر عام ١٩٨١ ومع استمرارية الظروف الموضوعية (السياسية والاقتصادية والاجتماعية) التى استوجبت التحول « الديمقراطى » ، شهدت مصر ممارسة تعددية - حزبية (أكثر استقراراً بالرغم من استمرار القوانين الاستثنائية وحالة الطوارئ في البلاد .

وواقع الأمر ، أن النظام السياسى في مصر في ظل رئاسة الرئيس حسنى مبارك شدد على الديمقراطية أكثر من أى شيء آخر كمصدر لشرعية النظام لا يمكن المساس به ، وشهدت مصر درجة من حرية التعبير خاصة من خلال الصحافة الحزبية لم يسبق لها مثيل منذ عام ١٩٥٢ على الأقل .

ومع ذلك ، فإن مدى فعالية الممارسات الديمقراطية وتجاوزها لنطاق « حرية التعبير » في البرلمان والصحافة الحزبية ، لم تتأكد بعد . فذلك الممارسات لم تتحول إلى آليات للتصحيح في النظام السياسى يتخلص بمقتضاها -

المعاصرة ، يمكن القول أن هناك خمسة ميادين أو مجالات للاستراتيجية القومية المصرية ، يمكن تتبع التوجه الاستراتيجي العام للدولة بشأنها وهي :

(١) مواجهة الخطر الاسرائيلي :

الخطر الاسرائيلي هو استمرار معاصر لسلسلة المخاطر التي توالى على مصر طوال التاريخ من الشرق عبر جزيرة سيناء ، كما انه يلخص عددا من التوجهات العدوانية تجاه مصر من قوى دولية مختلفة . وإذا افترضنا أن هناك ميولا متعاقبة لدى اسرائيل للتوسع (سواء بالشكل الاقليمي المباشر أو بالأشكال الأخرى غير المباشرة) فإن هذا يعنى وجود تناقض أساسى مع الحق الطبيعي للدولة المصرية في حماية أمنها الاقليمي ، كما أن الوجود الاسرائيلي يخلو على امكانية مستمرة لتعميق التنسيق بين البلدان العربية فضلا عن تحقيق الوحدة بينها .

وطوال العقود الثلاثة بين ١٩٤٨ و ١٩٧٧ ظلت الاستراتيجية المصرية في مواجهة الخطر الاسرائيلي قائمة على ربط التهديد الاسرائيلي للأمن المصري بتهديد الأمن العربي كله بما في ذلك اغتصاب حقوق الشعب الفلسطيني ، ومواجهة هذا الخطر بالتآلى بالتعاون مع البلاد العربية وبالاستناد إلى قوة المسلح الدولي المضاد للولايات المتحدة (الحليف الدائم لاسرائيل) . في هذا السياق فإن جوهر التغير الذى أحدثه الرئيس السادات في استراتيجية مواجهة الخطر الاسرائيلي لم يكن في مجرد استبدال الأسلوب السلمى بالأسلوب العسكرى وإنما في قيام هذا الأسلوب السلمى على استراتيجية تفصل بين التهديد الاسرائيلي لمصر وبين تهديدها للعالم العربى والقضية الفلسطينية . وبالتالي قامت مصر بالتفاوض منفردة مع اسرائيل حول قضيتها الخاصة (الانسحاب من سيناء) ، بالرغم من وثيقة كامب ديفيد المتعلقة بالحكم الذاتى الفلسطينى والتي لم يقدر لها أى تنفيذ حقيقى .

ولذلك فقد رأى المعارضون للاتفاق المصرى الاسرائيلي تهويها من الخطر الاسرائيلي ، وأهداروا لعناصر القوة المصرية : التاريخية والاقليمية بل والدولية .

ولقد ورث حكم الرئيس مبارك اتفاقية السلام مع اسرائيل وواصل الالتزام بها وتم الانسحاب الاسرائيلي من سيناء بعد وفاة الرئيس السادات بشهور قليلة . وتقديرا لعدم امكانية التفصل من المعاهدة المصرية

أولا بأول - من أوجه النقص أو القصور التى تنبه إليها المعارضة ، خاصة مع وجود أغلبية برلمانية كاسحة للحزب الحاكم . ولذلك لم تعمل الممارسات البرلمانية إلى المدى الذى تعرفه التجارب الديمقراطية الأكثر رسوخا من ممارسات مثل سحب الثقة أو الإقالة أو الاستقالة لأحد الوزراء أو الوزارة كلها ، بالرغم من توافر ظروف وقضايا كان يمكن أن تستلزم ذلك .

وفضلا عن ذلك ، فإن القيود القانونية على انشاء احزاب جديدة وعلى حريات التعبير غير حرية الصحافة والطابع النخبوى للممارسات الحزبية والاحتكار الفعلى للحكم من حزب واحد مهيمن ، والظروف الاقتصادية الصعبة ، تطرح تساؤلات هامة حول مستقبل الديمقراطية في مصر ما لم يتم عمل حقيقى لتجاوز تلك الحدود والقيود .

ثانيا : الملامح الاستراتيجية العامة على الصعيد الخارجى :

وبالرغم من أهمية وضوح الأهداف القومية أو « الأهداف الاستراتيجية » ، إلا أنه لا توجد وثيقة رسمية تحدد تلك الأهداف بصياغة واضحة ومحددة ، ومع ذلك فإن هناك تراثا من الوثائق والكتابات التى يمكن أن تمثل نقطة انطلاق نحو تحديد هذه الأهداف .

وإذا عدنا فقط إلى ٢٢ يوليو ١٩٥٢ بحثا عن الأهداف الاستراتيجية لمصر ، فإننا نجد عددا من المصادر المكتوبة أو المعلقة التى تضمنت تلك الأهداف والتي يمكن أن تقسم بشكل عام إلى نوعين : النوع الأول ، مصادر استرشادية سواء في شكل وثائق رسمية أو شبه رسمية أو اجتهادات فكرية ، وتشمل تلك المصادر وثائق مثل : كتاب فلسفة الثورة - واليثاق الوطنى (١٩٦٢) وبيان ٣٠ مارس (١٩٦٨) وبرنامج العمل الوطنى (١٩٧١) وورقة أكتوبر (١٩٧٤) كما تشمل اسهامات بعض كبار المفكرين والكتاب المصريين الذين اهتموا بالمعالجة المباشرة لذلك الموضوع وربما كان د . جمال حمدان هو أبرز الاسماء في تلك الناحية .

أما النوع الثانى ، فيتضمن مصادر رسمية ومعاصرة تسهم بشكل مباشر في التعريف الاجرائى للأهداف الاستراتيجية القومية وهى تشمل : الدستور وبرنامج الحزب الوطنى الحاكم وبيانات الحكومة المصرية ثم وثائق احزاب المعارضة القائمة .

في ضوء ما تحتويه تلك المصادر ، وفى ضوء دراسة المعطيات الجغرافية والتاريخية لمصر ، وتطور الوقائع

السوفيتي .

ويمكن القول إن عهد الرئيس مبارك شهد عودة للاهتمام بأفريقيا وبالدور النشط فيها . ومع أن دعم نظام الرئيس مبارك لنظام حكم الرئيس نيميري في السودان أدى إلى بعض الفئور أو التوتر في العلاقات المصرية - السودانية عقب الإطاحة بالرئيس نيميري إلا أن اعتبارات المصالح الاستراتيجية المشتركة بين الجانبين حثمت ضرورة تجاوز تلك الأزمة المؤقتة ، كذلك حرصت الحكومة المصرية على عدم تصعيد التوتر مع ليبيا حتى لا تكون الجبهة الغربية مصدر استفزاز وتشيت للجهد العسكري المصري . ولكن نظل ترسانة الأسلحة السوفيتية المكسدة في ليبيا مصدر خطر محتمل على الأمن المصري يستلزم التحوله دون مبالغة أو تهوين .

(ج) الالتزام القومي العربي :

يقع الالتزام القومي العربي في مقدمة الأهداف الاستراتيجية التي أجمعت عليها كافة الوثائق السياسية العامة في مصر المعاصرة ، فضلا عن الغالبية الساحقة من المفكرين المصريين . ومع أن هذا الالتزام القومي العربي في مصر يمكن تتبعه إلى فترات بعيدة في التاريخ الحديث ، إلا أن ثورة ٢٣ يوليو أكدت على ذلك البعد في الاستراتيجية المصرية أكثر من أي بعد آخر ، وإن شابت سياساتها في هذا الصدد بعض الأخطاء وهذا البعد العربي للاستراتيجية المصرية كان أول الأبعاد التي تلقت ضربة قاصمة عقب المعاهدة المصرية الاسرائيلية .

ويمكن القول أن السياسة العربية لمصر في عهد الرئيس حسنى مبارك استهدفت تقليل تلك الآثار السلبية إلى أقصى حد ممكن ، مع الاحتفاظ بالالتزام التعاقدى المصرى مع اسرائيل . وفى هذا الصدد فإن تقوية العلاقات مع منظمة التحرير الفلسطينية ، ودعم العراق في جريها ضد إيران ، وتقوية العلاقات مع البلاد العربية التي لم تقطع علاقاتها بمصر (مثل السودان وعمان والصومال) ، وتجنب الحملات الدعائية ضد بلدان مثل سوريا وليبيا ، كانت كلها مداخل هامة لتأكيد الالتزام القومي العربي لمصر في ظل المعطيات الجديدة للموقف في المنطقة .

(د) دعم العلاقات مع بلاد العالم الثالث والعالم الاسلامي على وجه الخصوص :

تتقاسم مصر مع بلدان العالم الثالث في آسيا

الاسرائيلية إستنادا إلى حقائق توازن القوى بين اسرائيل والبلاد العربية المواجهة لها جميعا ، وإلى الظروف السلبية المتطلقة بالوضع العربى الراهن ، لم تطرح مصر في عهد الرئيس مبارك امكانية إلغاء المعاهدة المصرية الاسرائيلية على الاطلاق ، ولم ترجع عن الالتزام المبذوب بالسلا ، ومع ذلك فإن الحديث الذى ساد في عهد الرئيس السادات باعتباره أن حرب أكتوبر هى آخر الحروب لم يتكرر ، كما عملت مصر على إعادة التأكيد على عناصر قوتها الاستراتيجية : عسكريا وعربيا ودوليا ، بالاهتمام بدعم القوات المسلحة وإعادة العلاقات مع العالم العربى ، والسعى لإيجاد حل للقضية الفلسطينية في اطار المعطيات الراهنة ، فضلا عن إعادة العلاقات المتوازنة مع الاتحاد السوفيتي .

(ب) تأمين العمق الأفريقى لمصر :

إن وقوع مصر في القارة الأفريقية عند بوابتها الشمالية الشرقية يجعل من القارة الأفريقية عمقا جديدا استراتيجيا لمصر على محورين : المحور الجنوبي والذى يشمل حوض النيل ، والمحور الغربى ويشمل ليبيا وبقيّة بلاد المغرب العربى . وأهمية المحور الأول (الجنوبى) ترتبط مباشرة بنهر النيل وضرورة حمايته من أى مخاطر تعوق تدفق مياه النيل إلى مصر ، أما المحور الثانى فترتبط أهميته باحتتمالات وجود قوة معادية على طول الحدود الغربية لمصر .

وقد اهتمت مصر الناصرية بالقارة الأفريقية ، وعملت على أن تلعب فيها دورا نشيطا خاصة من خلال منظمة الوحدة الأفريقية ، كما حرصت على توثيق العلاقات مع السودان ودول حوض النيل من ناحية ، ومع ليبيا من ناحية أخرى . هذا التوجه الاستراتيجي العام في السياسة المصرية طرأت عليه تغيرات هامة في ظل الرئيس السادات ، فضعف الاهتمام بالروابط الأفريقية ككل ، ولم تعكس السياسة المصرية في القارة توجهها مستقلا بقدر ما عكست الارتباط بالجهات الغربية أزاء القارة . وفى حين حرص نظام الرئيس السادات على دعم نظام الحكم في السودان كقضية لا تقلل التفريط ، فإن العلاقات مع ليبيا تعرضت لتوترات شديدة وصلت إلى حد الصدام المسلح المحدود . وكان أبرز النتائج الاستراتيجية في هذا الصدد هو اعتبار الجبهة الغربية مصدر خطر رئيسى على الأمن المصرى (ربما بشكل يفوق الخطر الاسرائيلى) وإن هذا الخطر يأتى من التحالف الليبى

وأفريقيا وأمريكا اللاتينية مشاكل التخلف الاقتصادى والتكنولوجى ، وتعثّر النظم السياسية ، والتبعية الثقافية إزاء العالم المتقدم تقاسمت معها فى الماضى الخضوع للاستعمار الأوروبى .

ولا شك أن مصر كانت فى مقدمة بلاد العالم الثالث التى أسهمت فى بلورة الحركة المشتركة لتلك البلاد خاصة منذ مساهمتها النشطة فى مؤتمر باندونج عام ١٩٥٥ للتضامن بين بلاد آسيا وأفريقيا ، ثم انشاء وتدعيم حركة عدم الانحياز بدءاً من مؤتمر القمة الأول لعدم الانحياز فى عام ١٩٦١ .

وفى داخل إطار بلدان العالم الثالث تمتعت مصر دائماً بمركز قيادى متميز إزاء البلاد الإسلامية على وجه الخصوص .

وسواء على صعيد العالم الثالث بشكل عام أو على صعيد العالم الإسلامى بوجه خاص ، يكمن مصدر هائل للدعم السياسى والدبلوماسى لمصر ، وكذلك التبادل الاقتصادى والعلاقات الثقافية الخصبة ، كما تتوافر الأرضية للعمل لتدعيم المصالح المشتركة على الأصعدة الاقتصادية والثقافية الأمنية فى مواجهة المصالح المتنامية للعالم المتقدم .

هذا الخط الاستراتيجى الثابت فى السياسة المصرية الذى تعرض أيضاً لبعض الفتور فى السبعينات عادت السياسة المصرية إلى تنشيطه فى الثمانينات فى إطار المعطيات الأساسية للسياسة الخارجية المصرية عموماً .

(هـ) الحياد بين الشرق والغرب :

إذا كان التمسك بسياسة عدم الانحياز بين الكتلتين الدوليتين المتنافستين فى الشرق والغرب خطأ معيماً للسياسة المصرية بعد يوليو ١٩٥٢ ، فلا شك أن جذور هذه السياسة وجدت أيضاً قبل ١٩٥٢ مما يعكس الوعى بأهمية هذا الخط الاستراتيجى للسياسة المصرية . وبعد ازدهار هذا التوجه فى الستينات فإن العلاقة الخاصة مع الولايات المتحدة والاقتراب الشديد من العالم الغربى فى السبعينات ترافق فى واقع الأمر مع سياسة « الوفاق » بين العملاقين التى أثرت على مضمون وفعالية سياسة الحياد الإيجابى وعدم الانحياز إلى حد ما . وإذا كانت سياسة الوفاق قد وهنت لتحل محلها فترة من « الحرب الباردة الجديدة » فإن بداية الثمانينات حملت معها أيضاً محاولة السياسة الخارجية المصرية لاستعادة نوع من التوازن فى علاقاتها الخارجية وإن ظلت العلاقات الخاصة مع الولايات المتحدة مستمرة ، استناداً إلى حقيقة أن الولايات المتحدة ما تزال هى المصدر الأساسى للسلاح والقمح لمصر .

فى ضوء هذه الملامح الاستراتيجية العامة الراهنة للمجتمع المصرى يعالج القسم المصرى من التقرير الاستراتيجى العربى التطورات السياسية والاقتصادية والدفاعية فى جمهورية مصر العربية ، فى خلال عام ١٩٨٥ . وذلك فى أربعة أقسام متوالية .

السياسة الداخلية

: الأوضاع الاقتصادية

: السياسة الخارجية

: الدفاع والقوة العسكرية



القسم الثاني

السياسة الداخلية

ويمكن القول بأن علم ١٩٨٥ كان بالنسبة لرئاسة الجمهورية من الناحية الموضوعية عام التفكير في البدائل وتطبيق بعض السياسات الإصلاحية ، كذلك بذل الرئيس مبارك جهدا كبيرا في التأكيد على أهمية القوة بالنسبة للقيادة السياسية ، وقام بزيارات عديدة لمواقع العمل والانتاج في القطاعين العام والخاص وغيرها .

أما الخطب السياسية التي توجه بها الرئيس مبارك مباشرة إلى المواطنين فقد ارتبطت بالمناسبات الوطنية والرسمية المعروفة وبخاصة خطاب عيد العمال في أول مايو وخطاب عيد الثورة في ٢٣ يوليو . إلا أنه يلاحظ أن خطاب عيد الثورة قد تم القاءه في إطار احتفال محدود ، كما أن احتفال ١٥ مايو جاء خفيا و اقتصر اسهام الرئيس مبارك فيه على بيان مكتوب نشر في الصحف وأحتوى القول بأن ١٥ مايو كان « بداية تحول جذري كبير إلى الشرعية الدستورية » . وبجانب هاتين المناسبتين كان للرئيس لقاء اذاعي وتلفزيوني بالمواطنين في مناسبة أعياد سيناء ، وخطاب في احتفال عيد الشرطة ، وخطاب في الافتتاح مؤتمر الحكم المحلي ، وخطاب في عيد محافظة البحيرة بمدينة رشيد وخطاب طويل في افتتاح الدورة البرلمانية الثانية لمجلس الشعب والشورى . والخط السائد في هذه الخطب هو التأكيد على استمرارية التجربة الديمقراطية والتحديث . من زعمتها بواسطة القوى المعارضة ، بجانب الإشارة لحجم الصعوبات الاقتصادية التي تواجهها البلاد والدفاع عن أداء الحكومة بصدد معالجتها .

وقد اعتبر أهم هذه الخطابات خطاب افتتاح الدورة البرلمانية (١٢ نوفمبر ١٩٨٥) الذي عرف بخطاب « الصحة الكبرى » التي وردت به كعنوان لبرنامج الإصلاح الذي عرضه الرئيس مبارك . أما على الصعيدين العربي والدولي فقد كان عام ١٩٨٥ عاما نشطا بالنسبة لرئاسة الجمهورية في مصر . فقد تكررت اللقاءات بين الرئيس مبارك والملك حسين في كلا البلدين ، وكان ذلك تدعيا للاتفاق الأردني الفلسطيني الذي أحت الولايتان على الولايات المتحدة أن تقبله كأساس للسلام .

ينقسم الحديث عن السياسة الداخلية المصرية في هذا القسم إلى ثلاثة أجزاء : الجزء الأول يعالج « سلطات الدولة » الثلاث ، أي : السلطة التنفيذية ، والسلطة التشريعية ، والسلطة القضائية . والجزء الثاني يتعلق بالأحزاب السياسية سواء الحزب الحاكم أو أحزاب المعارضة . أما الجزء الثالث فيعالج جماعات الضغط في المجتمع المصري ، ثم يركز على أنشطة تلك الجماعات في عام ١٩٨٥ ، أي : الحركة الإسلامية وجماعات رجال الأعمال .

وكما يظهر من العرض ، فإن محور دراسة وتقييم السياسة الداخلية المصرية في عام ١٩٨٥ إنما هو اقترابها أو ابتعادها عن النموذج الديمقراطي التعددي المطروح للممارسة السياسية : سواء من الناحية البنائية أو من الناحية الوظيفية . ولا يفصل ذلك - في واقع الأمر - عن دراسة وتقييم الأوضاع الاقتصادية (التي يتناولها الباب الثالث) والتي تتعلق - بدورها - بعرض وتقييم السياسة الاقتصادية المعلنة ، أي سياسة الانفتاح الاقتصادي .

أولا : سلطات الدولة

(١) السلطة التنفيذية :

(١) رئاسة الجمهورية

لعبت رئاسة الدولة دائما دورا مركزيا في إدارة المجتمع السياسي المصري عبر كافة مراحل تاريخه . وكان لتوجهات رئاسة الدولة أثر مباشر على المسار العام للنظام السياسي وما انتهى إليه من نجاحات وإخفاقات . إذ عرقل السراي الملكي الأداء الفعال للنظام الليبرالي وعجل بالقضاء عليه . كما كان لرئاسة الجمهورية دور مركزي في أحداث التحولات الاجتماعية والسياسية التي شهدتها مصر في الحقبة الناصرية ، ثم كان لها مرة أخرى نفس الدور في أحداث التحولات المعاكسة في الحقبة الساداتية .

ويعد اغتيال الرئيس السادات تطلّع رجل الشارع ومعه القوى السياسية المنظمة إلى رئاسة الرئيس مبارك ناشدا منها المبادرة بأحداث الإصلاحات الضرورية التي تمخض غيابها عن أزمة في النظام السياسي كان مظهرها البارز عملية الاغتيال نفسها . وبالفعل فقد كانت للرئيس مبارك تلميحات وتصرفات منذ الأيام الأولى لرئاسته أرشدت دعاة الإصلاح .

خاصة في خلال زيارة الرئيس مبارك الأولى للولايات المتحدة عام ١٩٨٥ وإن لم تحقق عائداً سريعاً . كذلك قام الرئيس مبارك بزيارة العراق مع الملك حسين برغم عدم وجود علاقات دبلوماسية بين مصر والعراق التزاماً بالمقاطعة العربية الرسمية لمصر التي تجاوزتها عملياً العلاقات الفعلية بين الدولتين خصوصاً مع تأييد مصر للعراق في الحرب العراقية الإيرانية . كذلك التقى الرئيس مبارك بالسلطان قابوس إلى جانب اللقاء مع الرئيس السوداني السابق في أسوان ، ثم اللقاء مع الرئيس السوداني الجديد في مطار الخرطوم في زيارة رمزية ثم لقاءه مرة ثانية بالقاهرة . وبالإضافة لهذا أدلى الرئيس مبارك بعدة أبحاث صحفية نشرت في الصحف والمجلات العربية .

وفي مواجهة مشكلة طرد العمالة المصرية من ليبيا صرح الرئيس مبارك بأن الذين أقدموا على طرد العمالة المصرية والتونسية من ليبيا لن يفلتوا من الجزاء . وقد استمرت الحملة ضد ليبيا مع عملية غطف الطائرة المصرية المنطلقة من مطار اثينا واقتحام رجال الصاعقة المصرية لها في مالطة ، وكانت تلك بدورها تالية لحادث اختطاف السفينة الإيطالية « اكيلي لاوور » ومضاعفاتها وفي الحالتين ، عبر رئيس الجمهورية بشكل مباشر وواضح عن رد الفعل المصري .

كذلك قام الرئيس بزيارات خارجية عديدة شملت زيارتين للولايات المتحدة ، وكانت ثانيتهما للمشاركة في الاحتفال بتأسيس الأمم المتحدة ولقاء الرئيس الأمريكي في نفس الوقت ، كما شملت زيارة دول أوروبية مثل بريطانيا وفرنسا وألمانيا وإيطاليا واليونان . هذا بالإضافة للمشاركة في القمة الأفريقية التي عقدت في أديس أبابا وانتهاز المناسبة لتحصين العلاقات مع إثيوبيا . وفي نفس الوقت استقبال الرئيس مبارك عدداً من رؤساء الدول الأجنبية في القاهرة منهم رؤساء ألمانيا وزامبيا وإيطاليا بجانب رئيسة الوزراء البريطانية . وقد التقى الرئيس مبارك في اجتماعين بالقاهرة مع ممثلي معهد الصحافة الدولي في مؤتمره الذي عقد بالعاصمة المصرية ، وصحفيي دول عدم الانحياز في اجتماع مماثل لهم . هذا بالإضافة للقاء عدة مرات

مع المراسلين الأجانب بالقاهرة وبالأخص بعد عودته من زيارته الخارجية بجانب أحاديته للصحف ومحطات الإذاعة والتلفزيون الأوروبية والأمريكية .

وبجانب هذا النشاط أثنى الرئيس بعض كبار المسئولين لالقاء كلمات نيابة عنه في احتفالات مثل تكريم الأطباء وتكريم الإعلاميين ويوم أفريقيا . كذلك فقد كان له نشاطه الذي قام به بصفته رئيساً للحزب الوطني خاصة في شكل اجتماعات مع المستويات التنظيمية المختلفة بالحزب ، أو بعض أماناته العامة .

وقد واصلت المعارضة حملتها من أجل تغيير الوضع الدستوري لرئيس الدولة وأسلوب انتخابه وانتخاب نائب الرئيس ، فضلاً عن معارضتها للجمع بين رئاسة الجمهورية ورئاسة الحزب الوطني .

(ب) مجلس الوزراء

تشكلت خلال الفترة ما بين تولي الرئيس مبارك للحكم عام ١٩٨٥ أربع وزارات استمرت الأولى سبعة شهور والثانية أقل قليلاً من سنتين ، وكلاهما برئاسة الدكتور فؤاد محيي الدين . والثالثة استمرت فوق العام بقليل وترأسها كمال حسن علي بعد وفاة الدكتور فؤاد محيي الدين . أما الوزارة الرابعة فقد تشكلت برئاسة الدكتور علي لطفي في سبتمبر ١٩٨٥ . أي أنه بالنسبة للثلاث وزارات الأولى بلغ عمر الوزارة في المتوسط ١٦ شهراً وتقصد منصب الوزارة خمسون شخصاً كانت نسبة العسكريين إلى المدنيين بينهم ١ : ١٠ .

وكانت وزارة كمال حسن علي - وهو من العسكريين وسبق له تولي وزارة الخارجية - قد قدمت بينائها للبرلمان أواخر عام ١٩٨٤ . ومع مطلع عام ١٩٨٥ أقر مجلس الشعب هذا البيان بعد بيان أعضاء لرئيس الوزراء رد فيه على ملاحظات أعضاء المجلس في نقاشهم لبيان الحكومة .

وخلال فترة رئاسة كمال حسن علي للوزارة أعلن تحديث جهاز رئاسة الوزراء من خلال ادخال الكمبيوتر وإيجاد بنك للمعلومات فيه . كما أقرت مجموعة التعيينات بالمناصب الكبرى بالجهاز مثل تعيين أمينين للجنة السياسات والاستثمار وعدد من المديرين

الوفود للخارج) كذلك بدت الوزارة حريصة على عدم ارتفاع الأسعار (قرار توزيع انتاج وزارة الزراعة على المستهلكين مباشرة بواسطة منافذ توزيع وزارة التموين ودون وسطاء . وقرار تشديد الرقابة على الاسواق) وصدرت عنها تلميحات للصرامة في تحصيل الضرائب ، إلا أنها أبرزت كذلك نية عدم مساسها بالاستثمارات الخاصة بل وخصصت نصف استثمارات خطة التنمية للقطاع الخاص ، ونفت أن يكون هناك اتجاه لفرض ضرائب جديدة بالاضافة إلى تدعيم علاقاتها برجال الأعمال الذين حضر رئيس الوزراء مؤتمرا لهم .

كما أعلن رئيس الوزراء في مؤتمر العمال بالاسكندرية عن تشكيل لجنة لتبادل الرأي بينهم وبين الحكومة ، تضم سبعة وزراء وضرورة ربط الأجر بالأسعار ، لكنه اشترط حدوث ذلك زيادة الانتاج أولا مفعلا للتخفيف إذا زادت الأجور دون الانتاج .

أما الموقف الأول للمعارضة من وزارة الفتنور على لطفي فقد اختلف طبقا للأحزاب السياسية . إذ صرح رئيس الوفد فؤاد سراج الدين بأن « إصدار الحكم على وزارة على لطفي يتوقف على برنامجها وطريقة تنفيذها » ، في حين لم يتخذ حزبا العمل والتجمع في القول بأن الوزارة ستسحب لرفع الأسعار والغاء الدعم على السلع والاستجابة عموما لشروط صندوق النقد الدول بخصوص السياسة الاقتصادية المصرية . وبرغم تأكيد الرئيس مبارك في خطبته برشيد على أن الذين حاربوا في أكتوبر لا يتلقون شروطا من أي جهة أجنبية إلا أنه أوضح أن مصر تنتظر إياها عصبية من الناحية الاقتصادية . وقد تأكد هذا في بيان الحكومة الذي قدمته لمجلس الشعب في لواخر العام ، والذي ركز على المشكلة الاقتصادية وطرح بشأنها عددا من الأفكار العامة ولم تدع هذه الأفكار مجالاً للشك في نية الحكومة للحفاظ على القواعد الأساسية لنظام الانفتاح الاقتصادي وتدعيم السوق الحرة والمستثمرين المحليين والأجانب .

(٢) السلطة التشريعية

مجلس الشعب هو سمن السلطة التشريعية في مصر . أما مجلس الشورى الذي يفترض أنه المجلس الثاني للبرلمان المصري فيتعذر اعتباره كذلك على وجه الدقة بسبب عدم وجود اختصاص تشريعي محدد له في الدستور المصري . وعلى ذلك لا يزيد مجلس الشورى عن كونه « مجلسا للعائلة المصرية » كما أراد له الرئيس

وبصورة تقديرية يمكن القول بأن أهم نجاحات وزارة كمال حسن على كانت في مجال أعمال سياسة منع تجريف الأرض الزراعية وإيقاف انتاج الطوب الأحمر ، إذ حددت لذلك مواعيد محددة واستخدمت الأجهزة العلمية لرصد التمددات على الأرض الزراعية ، كما واكب ذلك حملة إعلامية ويطت بين التمدد على الأرض والتمدد على الوطن نفسه . أما أهم إخفاقاتها فكانت بلا شك في مجال رسم وإعمال سياسة اقتصادية كلية . إذ بدا أن الوزارة منقسمة على نفسها بشأن القرارات الاقتصادية التي أصدرتها في يناير لتلقيها في أبريل من نفس العام . كذلك فقد انتاب هذه الوزارة سوء الطالع بيده عودة المصريين من ليبيا وغيرها ، وشهدت أخريات أيامها ارتفاعا كبيرا في الأسعار وتفاوضا منها مع المؤسسات المالية الدولية لمواجهة الدين الخارجي الذي تضافرت تصريحات وزير التخطيط بشأن مقداره . وقد أقيمت الوزارة بصورة مفاجئة ويطت باعتلال صحة رئيس الوزراء ، كما شهدت أخريات أيام هذه الوزارة حملة شديدة ضدها وضد رئيسها من قبل الأحزاب المعارضة .

وقد كلف الدكتور على لطفي - الذي سبق أن كان وزيرا للمالية في فترة حكم الرئيس السادات واحتل منصب رئيس اللجنة الاقتصادية بالحزب الوطني الديمقراطي - بتشكيل الوزارة الجديدة في الرابع من سبتمبر وأتم تشكيلها في اليوم التالي حيث ضمت أربعة نواب لرئيس الوزراء و ٢٧ وزيرا منهم ثمانية جدد .

ويلاحظ على هذه الوزارة عدة أمور أبرزها أنها جاءت بالأساس لمعالجة المشكلة الاقتصادية . وبرغم التصريح المبكر للدكتور على لطفي بأنها ليست وزارة اقتصادية بالمعنى الضيق إلا أنه لم يخف بعد ذلك حقيقة التركيز على المشكلة الاقتصادية ، وهو ما أكده الرئيس مبارك في خطبته بمدينة رشيد في ١٨ سبتمبر . كذلك فقد أبرزت الصحف القومية تعبير الوزارة عن حزب الأغلبية بدلالة إجراء مشاورات تشكيلها في مقر الحزب الوطني ، وهو ما أثار انتقاد دوائر المعارضة باعتبار أن الارتباط بين الوزارة والحزب الحاكم لا يكفي فيه أن تجري مشاورات تشكيل الوزارة في مبنى الحزب أو أن الاغراق في إبراز هذا الجانب يعني أنها وزارة للحزب وليست للأمة ككل . والصورة التي حاولت الوزارة الجديدة إبراز نفسها بها ميكرا هي صورة الوزارة الحريصة على موارد الدولة (قرار منع اعلانات الشكر والتعاني بواسطة الأجهزة الحكومية والقطاع العام ، وقرار تشديد نفقات سفر

المسادات . إلا أنه يلاحظ ضعف المشاركة الشعبية في الانتخابات التي جرت لمجلس الشورى . فحسباً عن مقاطعة أحزاب المعارضة لتلك الانتخابات بل ورفض وجوده من الأصل . ولكن ذلك لا ينفي وجود عدد من الكفاءات السياسية والثقافية في هذا المجلس وأصداره أحياناً لدراسات هامة حول الواقع المصري .

وكان مجلس الشعب قد تشكل بعد انتخابات مايو ١٩٨٤ من أغلبية كبيرة للحزب الوطني وأقلية معارضة من الوفد من بينهم عدد من الأعضاء ينتمون للأخوان المسلمين وضم إليه بالتعيين أربعة أعضاء من حزب العمل بينهم رئيس الحزب وعضو واحد من حزب التجمع لا يمثل الحزب رسمياً بسبب اعتراض الحزب على مبدأ التعيين . وكانت هذه الانتخابات نفسها موضعاً لثاني استجواب تقدمت به المعارضة البرلمانية في الأيام الأخيرة من عام ١٩٨٤ إذ اتهمت المعارضة الحكومة بتزوير الانتخابات على وجه الإجمال ، بينما نفت الحكومة ذلك وإن اقرت بوجود مخالفات فردية حلق فيها فوراً القضاة المشرفون على الانتخابات واتخذوا قراراتهم بشأنها . ولكت الحكومة على أن هذه كانت نزوة انتخابات في تاريخ مصر ، بينما اقرت المعارضة بأن ذلك يسرى فقط على فترة الدعاية الانتخابية دون يوم الانتخابات الذي شهد تزويراً فاضحاً . وعلى أية حال لم تزل تلك المسألة موضعاً للتناقض أمام المحاكم . أما على المستوى البرلماني فقد حسمتها الأغلبية البرلمانية لصالحها .

وبالإضافة لاستجواب الانتخابات فقد كان من أهم علامات عمل مجلس الشعب استجواب الطاقة الذي سبق استجواب الانتخابات حيث قدمته المعارضة البرلمانية في أواخر عام ١٩٨٤ . وقد تمحور الاستجواب حول رفض المعارضة لما أعلنته الحكومة من إقامة لمجموعة من المحطات النووية لتوليد الطاقة على اعتبار ما في هذا التوجه من مخاطر وضروية الحصول على تمويل أجنبي لاتجازه . وتصدر بعض نواب الوفد الموقف المعارض للحكومة والذي هزم كذلك بالأغلبية البرلمانية للحزب الوطني وإن أثار جدلاً شعبياً حول الموضوع كما طرح بعض التساؤلات حول الاجراء السليم للاستجوابات البرلمانية .

كذلك فقد كان من علامات العمل البرلماني اقرار مجلس الشعب لبيان الحكومة بالإجماع وليس فقط بالأغلبية ، والجدل الذي ثار حول ترميم قبة مسجد الحسين بين وزير الثقافة ولجنة الآثار حيث قدم زعيم

المعارضة البرلمانية المستشار ممتاز نصار طلب إحاطة للوزير حول الموضوع . ومن هذه العلامات أيضاً مناقشة موضوع الصرف الصحي في البحر بمدينة الاسكندرية ، وتشكيل لجنة تحقيق برلمانية بخصوص ما أثير حول تجاوزات محافظ الاسكندرية بشأن توزيع شقق الاسكان الشعبي بها . هذا بالإضافة لمناقشة موضوعات مثل تبوير الأرض الزراعية ، وتأييد سياسة الحكومة لمنع تجريف الأرض واستخدام الطوب الأحمر . كذلك عقدت جلسات استماع حول موضوع الشريعة الإسلامية حضرها ممثلو الأحزاب ورجال الدعوة واعتقبتها مناقشات برلمانية استقرت على تنقية القوانين القائمة مما يخالف الشريعة والقزام القوانين المقبلة بها . ونالش المجلس أيضاً قضية النهوض بالدعوة الإسلامية وأسعار الحاصلات الزراعية ، ومخزون المياه في بحيرة السد العالي ، وأحداث السودان بحضور وزير الخارجية ، والجريمة ، والاضطباط بحضور وزير الداخلية ، ومشاكل الاسكان وأسباب القاء الألبان في الترع والمصارف ، وانتشار المخدرات والأعداد المواجهة الجفاف ، وسياسة تعيين الخريجين التي دعا المجلس لاعادة النظر فيها .

وفي الدورة البرلمانية الجديدة كان أول عمل للمجلس هو مناقشة طرد العمالة المصرية من ليبيا . كذلك شهدت هذه الدورة جولة جديدة من هجوم نواب حزب الوفد على ثورة يوليو ومشروعاتها ، رد رئيس المجلس عليها بعنف ومواكبة للحملة القومية العامة ضد انتشار المخدرات عاود المجلس مناقشة الموضوع وأعد لمناقشته في جلسات استماع .

أما القرارات الاقتصادية التي اتخذتها الحكومة في يناير فقد عرضت على المجلس ثم عرضت عليه القرارات البديلة بعد المناقشة وتعين وزير اقتصاد جديد . ولم يمثل المجلس مركز ثقل في عمليتي الإصدار والالغاء برغم المعركة التي دارت حول هذه القرارات . وانعكست داخل المجلس فقط في صورة هجوم الدكتور مصطفى السيد على المدعى العام الاشتراكي بعدقالة الأول من وزارة الاقتصاد ، كذلك اقتصر دور المجلس إزاء حادثة اختطاف واقتحام الطائرة المصرية في ماطلة على تأييد موقف الحكومة في جلسة غلبت فيها التسييرات العاطفية من جانب الحكومة والمعارضة ، كما رفضت الغالبية طلب المعارضة بتشكيل لجنة لتقصي الحقائق حول الموضوع .

ومن بين القوانين والاتفاقيات التي أقرها المجلس

الفترة بيده حملتها ضد التعذيب الذي تعرض له المتهمون في قضية الجهاد . وهو ما أكتفه المحكمة التي أصدرت الحكم في هذه القضية بالشكل الذي دفع بالنيابة العامة إلى بدء التحقيق في قضايا التعذيب . وقد أجريت أواخر ١٩٨٤ انتخابات نأى القضاة التي كانت على عاداتها انتخابات حامية .

أما أهم إنجاز حققه القضاة في عام ١٩٨٤ فكان عودة المجلس الأعلى للهيئات القضائية كمجلس قضائي صرف . إذ كان رئيس الجمهورية السابق أنور السادات قد استحدث نظاماً جديداً يضعه بحكم منصبه على رأس هذا المجلس . وبرغم شهر الصل القصير بين القضاة والرئيس السادات (الذي أعلن في بداية حكمه مبدأ سيادة القانون كما قام بتكريم القضاة وأدانت الصحافة في عهده مذبة القضاء عام ١٩٦٨) إلا أن القضاة قد رفضوا النظام الجديد . وطلبوا بالغاءه ، حتى تم لهم ذلك في ظل رئاسة الرئيس مبارك . كذلك كسب النظام القضائي أسباع الحصانة على النيابة وعدم فصل أعضائها بغير الطريق القانوني . إلا أنه ظلت للقضاة مطالب أخرى على رأسها عدم جلوس غير القضاة في مقعد القضاة بما يعنيه ذلك من رفض لتشكيل المحاكم الاستثنائية التي تضم بعض العسكريين ، وكذلك رفض نظام محكمة القيم التي تضم بعض الشخصيات العامة . وبرغم ذلك فقد أقر مجلس القضاء الأعلى تشكيل محكمة القيم العليا والقيم بالنسبة للمستشارين الذين تضمهم . ومن التطورات التي ظهرت خلال عام ١٩٨٥ قرار وزير العدل بمحاكمة القاضي أو عضو النيابة إذا استغل موقعه ، وليس فقط مجرد مطالبة بالاستقالة . كما استمرت خلال العام مطالبة القوى السياسية المعارضة بالغاء نظام المدعي العام الاشتراكي .

وكانت أهم القضايا ذات الطابع العام التي نظرها القضاء المصري أو صدر أحكاما بشأنها خلال عام ١٩٨٥ قضية تنظيم الجهاد التي جاءت الأحكام مخفة ولم تشمل حكما بالإعدام . كما شملت الحكم ببراءة الشيخ عمر عبد الرحمن ، وحكم القضاء الإداري ببطان استثناءات القبول بالجامعات وقبول ٧٠ طالبا سبق أن رفضت الكليات قبولهم بسبب قبول المستثنين ، ثم حكم المحكمة الدستورية بعدم دستورية الاستثناءات ، وحكم محكمة القيم في قضية تجار العملة الذي شمل وضعهم تحت الحراسة ، كما شمل مجموعة من التوصيات الاقتصادية تقدمت بها المحكمة وعرضتها

مبدئيا أو نهائيا القانون الجديد لاحراز الأسلحة والذخائر بما له من انعكاسات على ظاهرة العنف في المجتمع . واقتراح بمشروع قانون حول رد الهدايا للدولة بالنسبة للعاملين بالحكومة . وقانون مزاولة مهنة العلاج الطبيعي الذي تعرض المجلس إزاءه لضغوط كل من وزارة الصحة المتشددة في الترخيص وطلبة وخريجي معهد العلاج الطبيعي المتضربين من موقف الوزارة . هذا بالإضافة لاتفاقية القمح مع أمريكا التي أقرها المجلس بالأغلبية بسبب اعتراض المعارض الرئدية عليها . والموازنة التي ناقشها المجلس ووافق عليها . وكان قانون الأحوال الشخصية الجديد هو أهم ما أصدره المجلس من قوانين في ظل اهتمام شعبي عقب الغاء القانون القديم باعتباره غير دستوري بحكم المحكمة الدستورية . وقد تم إصدار القانون الجديد بعد نقاشات طويلة داخل المجلس انتهت بأصداره بموافقة اجماعية في أول يوليو ١٩٨٥ . وبالإجماع أيضا وافق المجلس على عقرية الأشغال الشاقة لمن يعرج في المصنف الشريف .

وعلى وجه العموم فقد كانت الدورة البرلمانية الأولى للمجلس دورة نشطة اهتمت الصحف القومية والمعارضة بأبرز تفاصيلها ، حيث احتوت ١٠٠ جلسة ، وتكلم فيها الأعضاء ١٦٥٠ كلمة وقدموا ٢٨٤ سؤالا وطلب إحاطة واستجواب واقرروا ٥٠ قانونا و ١٥٠ اتفاقية دولية . إلا أنه يلاحظ أن الحكومة قد كلفت عرضها لمشروعات القوانين والاتفاقيات الدولية قبل فض الدورة مباشرة حيث قدمت ١٢ مشروع قانون و ٥٠ اتفاقية دولية . وقد دارت في ساحة البرلمان مجموعة من الممارك المتعلقة بأعضاء المجلس .

كذلك طرح موضوع الحصانة البرلمانية للمناقشة على صفحات الصحف وموضوع دور المنصة أو دور رئيس مجلس الشعب في إدارة العمل البرلماني .

٣ - السلطة القضائية

شهد النصف الثاني من عام ١٩٨٤ حركة قضائية شملت مختلف الهيئات القضائية بما فيها النيابة وإدارة قضايا الحكومة والمامون العامين . إلا أنه شهد كذلك مجموعة من الأحداث الالفة للنظر والمرتبطة بالقضاء . إذ كانت هناك حادثة تصنت أجهزة الأمن على غرفة الدوالة أثناء نظر محكمة أمن الدولة لقضية الجهاد ، كما كانت هناك حادثة اعتداء بعض المتهمين على هيئة محكمة الجنائيات . كذلك قامت صحف المعارضة في نفس

في مؤتمر صحفي أثار تحفظات بعض القانونيين ، والحكم برفض الفوائد لمخالفتها للشرعية الإسلامية رغم إقرارها في القانون المدني وبما أثار أيضا تعليقات بعض القانونيين . والحكم بعدم دستورية قانون الأحوال الشخصية لإصداره في غيبة البرلمان دون توافر وضع استثنائي يفرض ذلك ، والحكم لصالح ورثة أحمد أبو الفتح بالنسبة للأموال التي لم تقرر محكمة الثورة مصادرتها منهم ، وإن فعلت المحكمة ذلك ، والحكم بشرعية حزب مصر العربي الاشتراكي وحليفته في أمواله ، والحكم بالتعويض لصالح الاخوان المسلمين المضارين في حادث محاولة اغتيال الرئيس عبد الناصر في المنشية ، والحكم لصالح المضارين في مجموعة قضايا التعذيب والاعتقال ، هذا بالإضافة لاحالة قانوني الانتخاب بالقائمة والأحزاب إلى المحكمة الدستورية بمناسبة قضايا الانتخاب ، وقضية الحزب الناصري ، وإعادة نظر قضية أحداث يناير ١٩٧٧ التي أعيدت للمحاكم بعد رفض رئيس الجمهورية التصديق على الحكم السابق ، واستمرار نظر قضية الحزب الشيوعي المصري . كذلك كان هناك الحكم بالسبب المؤبد الذي أصدره القضاء العسكري ل حق الجندي سليمان خاطر لادانته بقتل سبعة من المائحين الاسرائيليين في سيناء ، وهي القضية التي كانت لها ردود فعل عنيفة داخل البلاد .

ويلاحظ أن موضوع الحكم طبقا لأحكام الشرعية الإسلامية قد طرح في ساحة القضاء المصري أكثر من مرة ، إذ ورد بهيئيات حكم قضية الجهاد الذي أصدرته محكمة أمن الدولة كما ورد بحكم لرئيس محكمة البلدية بالقاهرة في إحدى القضايا ، ورد أخيرا في حكم رفض الفوائد لثائب رئيس محكمة الاستئناف العالي بالقاهرة الذي قال في حيثيات حكمه : « ولما كان القضاء هم الذين يرتكبون إثم من يحكم بغير ما أنزل الله ويتمثلون بزيه فإن المحكمة لا تردد في أن تحكم بما أنزل الله » ، فتعفى برفض الحكم بالفوائد تأسيسا على بطلانه لمخالفته للشرعية الإسلامية التي تسمح على كل قانون أرضي ولو كان دستورياً . والمحكمة وهي أمام تطبيق الشرعية الإسلامية الذي أصبح مستقرا في أذهان وعقول وضامنه.ووجدان كل الناس تنقل إلى السيد رئيس الجمهورية ما يعانته القضاة من اضطرازم للحكم بغير ما أنزل الله » .

٤ - العلاقة بين سلطات الدولة .

لا ينطبق الجدل النظري للفصل الكامل بين السلطات

على مصر مملعا لا ينطبق على غيرها إلا بدرجة نسبية ، إذ تظل للسلطة التنفيذية اليد الطولى في إدارة المجتمع السياسي ، وتلعب رئاسة الجمهورية دورا مركزيا في ذلك . فحينما اتجه البرلمان السابق لوضع نظام انتخابي يشترط حصول الحزب على ١٠٪ من أصوات الناخبين ليمثل في البرلمان ، كان رئيس الجمهورية هو الذي ألح على تخفيض هذه النسبة إلى ٨٪ / ليتاح في البرلمان ، تمثيل حزبي أوسع يضمن استقرار النظام السياسي . وقد كان للرئيس ما أراد على مستوى تغيير التشريع وأن لم يمثل في البرلمان عن طريق الانتخاب سوى الحزب الحاكم وحزب معارض واحد . ثم كان الرئيس أيضا هو الذي حاول إعادة الأتزان للتشكيل البرلماني ولومرزيما عن طريق تعيين أربعة من قيادات حزب العمل وواحد من قيادات حزب التجمع . والرئيس أيضا هو الذي يعطي البرلمان الصفة الرمزية للاتزان الطائفي حين يعين مجموعة من الأقباط لعضويته . والرئيس هو الذي يحدد من يكون رئيس مجلس الشعب ولو كان من الأعضاء الذين عينهم بنفسه على نحو ما حدث بالفعل في البرلمان الحالي . ونابرا ما اصطدم البرلمان برئيس الجمهورية ورغم كونه رئيس السلطة التنفيذية .

أما الوزارة ورئيسها فوضعها عمريا قوى في مواجهة البرلمان بحكم السلطة المخولة لها من رئيس الجمهورية وبحكم أنها « وزارة أغلبية حزبية » تركيز الحكومة وتساندها وتدعمها . وهم دائما مستعدون للتصويت مع الحكومة وأيسر ضدها . وهذه أغلبية تقدر بمئات المقاعد التي تجعل وجود مقاعد المعارضة صورة استثنائية وسط مقاعد الأغلبية ، وتعمل احتمال رفض مطلب للحكومة احتمالا بعيدا ، ناهيك عن استحالة سحب الثقة منها . وجهود السلطة التنفيذية مطوية أصلا للوصول إلى البرلمان . حيث التاريخ البرلماني المصري هو تاريخ تدخل السلطة التنفيذية في الانتخابات بدرجة أو بأخرى . وتشاورات الوزراء مطوية دائما لتسيير المصالح الفردية لأبناء دوائر النواب الأفراد الباحثين عن تدعيم لقاعدتهم المحلية . فحشى في مجال صياغة التشريعات تتفق الحكومة في عدد ما وافق عليه مجلس الشعب من تشريعات اقترحتها بالمقارنة بالتشريعات التي اقترحتها أعضاء المجلس أنفسهم ، كما تتفق بما لديها من أجهزة فنية للتشريع (مجلس الدولة - إدارة الفتاوى - إدارة التشريع - الإدارات القانونية) لا تتوافر لمجلس الشعب بما يضعف دوره التشريعي . ويكفي كمثال يوضح ميزان القوى في العلاقة بين السلطتين التنفيذية والتشريعية ، أن معركة القرارات

بواسطة السلطات الحكومية جنباً إلى جنب مع مهاجمة عناصر يسارية في خارج الحزب ودخله ، هذا بالإضافة لمحاكية العناصر غير اليسارية التي إصطدمت بالحكومة بسبب هذه الأحداث .

وفي عام ١٩٧٨ أضيف للتجربة الحزبية عنصران هامان . الأول هو تأسيس الرئيس السادات للحزب الوطني الديمقراطي الذي تحول تلقائياً إلى حزب للأغلبية بانضمام الأغلبية الساحقة في أعضاء وقيادات حزب مصر والأعضاء الممثلين له في مجلس الشعب . والثاني هو إعلان قيام حزب الوفد الجديد قبل شهر من تأسيس الرئيس السادات لحزبه ، إلا أن حزب الوفد الجديد ما لبث أن انزوى عن الساحة السياسية احتجاجاً على إجراءات محاصرة النشاط الحزبي المعارض .

وقد شجع الرئيس السادات تأسيس حزب معارض جديد على يساره بهدف سحب البساط من تحت اقدام حزب التجمع اليساري مع بقاء حزب الأحرار كمعارضة على اليمين ، وبذلك تأسس حزب العمل الاشتراكي برئاسة المهندس إبراهيم شكرى .

وإثر توقيع الرئيس السادات لمعاهدة السلام مع إسرائيل قام بكل البرلمان وإجراء انتخابات جديدة اشترط لخوضها عدم المعارضة لمعاهدة السلام . وجاءت انتخابات ١٩٧٩ بعيدة عن النزاهة بالشكل الذي أدى إلى إسقاط كل المرشحين الذين سبق وأن عارضوا هذه المعاهدة في البرلمان السابق بما في ذلك خالد محيي الدين رئيس حزب التجمع ، وكان الاستثناء الوحيد بالنسبة للعناصر المعارضة هو حصول المستشار ممتاز نصار على مقعد برلماني وشكل حزب العمل ، الذي أيد اتفاقات السلام ، المعارضة البرلمانية . إلا أن الحزب قد غير موقفه من هذه الاتفاقات في أواخر أيام الرئيس السادات وقام بتحسين علاقته بأطراف المعارضة الأخرى خارج البرلمان .

وحتى مقتله في أكتوبر ١٩٨١ ، كان الرئيس السادات هو محور التجربة الحزبية منذ أعلن إقامة المناير وتحولها لأحزاب وحتى تأسيس حزب خاص به ، مروراً بمحاصرته للأحزاب والتناصر المعارضة إلى حد تحديد شكل ونوع المعارضة المسموح بتواجدها داخل البرلمان . وقبل أسابيع من مقتله بلغ الأمر أشده حين قام بالقبض على قيادات

الاقتصادية قد بدأت وانتهت بعيداً عن ساحة البرلمان بزعم ما أحقرته بين الاختيارات المطروحة على النظام السياسي ككل .

أما السلطة القضائية فتبقى على استقلالها النسبي ، وإن ظلت تشكو من أوجه عديدة للتدخل في شئونها ليس أقلها وجود محاكم استثنائية تتصل بين المواطن وقاضيه الطبيعي وجلس غير القضاة في مقاعد القضاء . إلا أن المسافة بين السلطة القضائية وكل من السلطتين التنفيذية والتشريعية ربما كانت مبدئياً هي المسافة الواجب أن تفصل بين السلطتين التنفيذية والتشريعية لكي تكون مصر دولة ذات سلطات ثلاث لا لكي يكون في مصر سلطة دولة ذات وجوه ثلاثة . وهذه مسألة يحسمها بالضرورة التطور السياسي العام للمجتمع المصري .

ثانياً الأحزاب السياسية

١ - خلفية التجربة الحزبية الراهنة في مصر

ترجع بداية التجربة الحزبية الراهنة في مصر إلى عام ١٩٧٦ حين قسم الاتحاد الاشتراكي العربي إلى ثلاثة منابر لليمين والوسط واليسار ، ما لبثت أن تحولت في نفس العام إلى ثلاثة أحزاب هي حزب مصر العربي الاشتراكي (الوسط) وحزب الأحرار الاشتراكيين (اليمين) وحزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي (اليسار) . ومنذ البداية انضوى معظم رجال السلطة في حزب مصر العربي الاشتراكي الذي أنيط به أن يكون حزبا للسلطة الجديدة . وقد أمنت نتائج انتخابات ١٩٧٦ على هذا التوجه حيث حظي حزب مصر بنصيب الأسد في مقاعد مجلس الشعب وشكل ممدوح سالم حكومة الأغلبية ، بينما تولى مصطفى كامل مراد رئيس حزب الأحرار موقع زعيم المعارضة . أما حزب التجمع فلم يثل سوى أربعة مقاعد برلمانية بينها واحد لرئيسه خالد محيي الدين . وقد خفضت مقاعد حزب التجمع إلى ثلاثة إثر قيام الحزب بطرد العضو على عبد الخالق جميل بسبب تأييده لزيارة الرئيس السادات إلى القدس عام ١٩٧٧ . وشكل المستقلون في برلمان ١٩٧٦ أكبر كتلة برلمانية بعد الحكومة - وإن تباينت مواقف أفرادها بين تأييد الحكومة ومعارضتها . وقد تعثرت التجربة الحزبية في مرحلة مبكرة إثر اندلاع أحداث يناير ١٩٧٧ التي اتهم حزب التجمع باشغالها بما أدى لمحاصرة نشاطه الحزبي

المعارضة وتعطيل الصحف الحزبية ومداومة مقار الأحزاب بذريعة مواجهة الفتنة الطائفية .

وبعد قول الرئيس مبارك للسلطة تغيير جو التجربة الحزبية بواسطة اجراءات مثل الافراج عن القيادات المعارضة والالتقاء بهم ، وتخفيف القيود عن النشاط الحزبي ، والسماح بمعاودة اصدار الصحف الحزبية . الا ان ميزان القوى السياسي قد استمر على حاله حيث استمر العمل بالدستور الذي سبق وان عدله الرئيس السادات واستمر رئيس الدولة زعيما للحزب الوطني ، واستمر برلمان ١٩٧٩ حتى اخر مدته في ١٩٨٤ بالإضافة إلى استمرار العمل بقانون الطوارئ ، وكانت خلاصة العلاقة بين الجو الجديد للتجربة واستمرار ميزان قواها ان اجريت انتخابات برلمانية جديدة عكست جانبى التجديد والاستمرار . وكان أول المستفيدين في الجانب الأول حزب الوفد الجديد الذي سمح بمعاودة نشاطه بناء على حكم قضائي ، بينما استعاد الحزب الوطني الديمقراطي في الجانب الثاني وبقي متربعا على قمة السلطة في مصر .

وقد جرت انتخابات مايو ١٩٨٤ في ظل قانون انتخابي جديد وسع نطاق الدوائر الانتخابية وجعل التمثيل البرلماني نسبيا بالنسبة للأحزاب السياسية مع استبعاد ترشيح المستقلين . وقد أثار القانون اعتراضا شديداً في اطراف المعارضة الا انها قبلت في النهاية خوض الانتخابات على اساسه بعد مبادرة حزب الوفد بإعلان قبله لذلك .

وبرغم حرية الدعاية التي اتاحت لحزب الأحزاب أيام الحملة الانتخابية الا ان ذلك لم يشمل سوى دلائق محددة في الاذاعة السموعة والمرئية لعرض برامج الأحزاب وقد شكت أحزاب المعارضة من عمليات عنف وتزوير جرت يوم الانتخابات نفسه . وفي النهاية جاءت النتيجة في صالح الحزب الوطني الذي حصل على ٣.٧ مليون صوت مقابل ٧٧٨ ألف صوت لحزب الوفد و ٣٦٤ ألف صوت لحزب العمل و ٢١٤ ألف صوت لحزب التجمع و ٣٣ ألف صوت لحزب الاحرار . أما حزب الأمة الذي ظهر إلى الوجود إثر حكم قضائي عام ١٩٨٢ فلم يكن قد شارك في الانتخابات . وقد حصل الحزب الوطني بذلك على ٣٩٠ مقعدا برلمانيا بينها ثلاثين من الواحد وثلاثين مقعدا المخصصة للمرأة . وحصل الوفد على ٥٧ مقعدا بينها مقعد

واحد للمرأة وسبعة مقاعد لأعضاء ينتمون لجماعة الإخوان المسلمين ، أما احزاب العمل والتجمع والاحرار فلم تمثل في مجلس الشعب بسبب عدم حصولها على نسبة الـ ٨٪ من اصوات الناخبين المستقلة لتمثل الحزب في البرلمان . وقد قام الرئيس مبارك بتعيين أربعة أعضاء في مجلس الشعب من بين قيادات حزب العمل بينهم رئيس الحزب ، وقد أدى ذلك إلى انقسام داخل صفوف الحزب . أما حزب التجمع فقد أعلن رفضه لمبدأ التعيين ، الا ان الرئيس عين احد قيادات الدكتور ميلاد حنا بصفته واحدا من الاقباط الذين يعينهم رئيس الدولة عادة للبرلمان . وقد أدى ذلك ايضا إلى نشوب خلاف داخل الحزب انتهى لتجميد عضوية الدكتور ميلاد حنا في الحزب .

٢ - الاداء البرلماني للأحزاب

قام نواب الحزب الوطني بدور نواب الاغلبية المؤيدين لمجمل سياسات الحكومة ، واقتصرت ضغوطهم على السلطة التنفيذية في المجالات المحلية التي تمثل قاعدة القوة السياسية للنواب بما يجعل الكثيرين منهم اكثر دراية وعناية بها ، من المسائل ذات الطابع القومي . وكانت حادثة الخلاف الوحيدة بين نواب الحزب الوطني والحكومة هي تلك التي دارت في كواليس المجلس حيث هدد النواب بأسقاط الحكومة بسبب سوء معاملة الوزراء لهم فيما يخص ما يتقدمون به في طلبات محلية ، كذلك فقد كانت هذه الطلبات المحلية موضع الكثير من أسئلة نواب الحزب الوطني إلى وزراء الحكومة . ويشير ذلك إلى أن الهيئة البرلمانية للحزب الحاكم انما تركز جهودها على هذا الجانب تاركة المسائل ذات الطابع القومي لعناية السلطة التنفيذية ، وعدد قليل من نواب الحزب .

كذلك فقد كان من العلامات المميزة لاداء الحزب الوطني في البرلمان الاداء الخاص لرئيس مجلس الشعب الدكتور رفعت الحجاب . وكان الرئيس مبارك قد عين الدكتور المحبوب لعضوية البرلمان ، لانه لم يكن قد شارك في الانتخابات ثم رشحه لرئاسته في اجتماع الهيئة البرلمانية للحزب الوطني . وقد تم ذلك برغم اعتراض أولى خافت الصوت من بعض نواب الحزب الوطني الذين لم يتقبلوا فكرة انتخاب عضو معين لرئاسة البرلمان

وقد وظف الدكتور المحبوب قدراته الفكرية والتنظيمية في إدارة مجلس الشعب بصورة تبرز للراى العام أهمية المؤسسة التشريعية . كذلك فتح لى لى لى للمعارضة أحيانا فرصة كافية للتعبير عن أنفسهم ، وهو أمر جاء متسقا مع سياسة إبراز أهمية المؤسسة التشريعية وأهمية المعارضة فيها إزاء الراى العام القومى والدولى .

أما المعارضة الوفدية فقد بدأت حياتها البرلمانى بالامتناع عن التصويت عند انتخاب رئيس المجلس على اعتبار أن المرشح عضو معين وهو الموقف الذى كثرته فى بداية الدورة البرلمانى الثانية . وفى ردها على بيان الموازنة دعت إلى « برنامج كامل للتقشف وليس تخفيض الاتفاق ١٠٪ » كما توافقت مواقفها مع مواقف الحكومة بشأن إصدار قانون جديد للأحوال الشخصية ، وفى مواجهة حادث اختطاف الطائرة المصرية ، كما وافقت على بيان الحكومة ، وتقدمت المعارضة الوفدية بمشروعات قوانين أحيل بعضها إلى اللجنة التشريعية بالمجلس ، من ذلك مشروع إلغاء السجون التابعة لى لى أمن الدولة ، ومشروع منع محاكمة المدنيين أمام القضاء العسكرية ومشروع إلغاء المحاكم الاستثنائية ومشروع منع كبار المسئولين من تلقى هدايا قيمتها تزيد على خمسين جنيهًا ، بالإضافة إلى عديد من الأسئلة كان أجراها سؤالات عن سياسة الإعلام وتلوث البيئة .

على أن أهم ما تقدمت به المعارضة الوفدية فى البرلمان كانا استجوابان للحكومة حول سياستها فى مجال الطاقة وحول الانتخابات البرلمانى فى مايو ١٩٨٤ . وجاء الاستجواب الأول رداً على قرار الحكومة بالشروع فى إنشاء مصطلات الطاقة النووية بتمويل أجنبى . وهو ما اعتبره الولد أمرا ذا مخاطر ، ويغرق قدرات مصر ، بالإضافة لتوافر مصادر بديلة للطاقة لم تبحث الحكومة فى شأنها . ورغم ما احتواه الموضوع من جوانب فنية إلا أنه جذب اهتمام الراى العام بحكم كونه الاستجواب البرلمانى الأول ويسبب عرض جواب منه فى الإذاعة المرئية . أما استجواب الانتخابات فقد تناول نماذج مما جرى فى هذه الانتخابات من عسف وتزوير من قبل الحزب الوطنى وسلطات الإدارة المحلية المتعاطفة معه وقد تولى حسن أبو باشا وزير الإدارة المحلية والذى كان وزيراً للدخالية أثناء

الانتخابات الرد على هذا الاستجواب مؤكداً نزاهة الانتخابات فى معظم الدوائر .

أما نواب حزب العمل الأربعة المعينون ، فقد قاموا بدور معارض ساعد على تحسين موقفهم إزاء العناصر الراقضة لتعيينهم داخل حزبه ، وقد شاركوا الوفد فى استجواب الانتخابات الذى تحدث فيه المهندس إبراهيم شكرى .

كذلك استخدموا البرلمان كجزء من حملتهم ضد وزير الاقتصاد وهاولوا استجوابه لكنهم لم يتمكنوا . وقد تناول نواب حزب العمل موضوع الشريعة الإسلامية أكثر من مرة مثمناً فعل نواب الوفد من الإخوان المسلمين . وقد مهد ذلك لعقد جلسات استماع فى البرلمان خاصة بالشريعة الإسلامية شارك فيها ممثلو مختلف الهيئات السياسية والدينية .

٣- اتجاهات التنظيم الحزبى والعمل الجماهيرى :

فور إعلان نتائج الانتخابات البرلمانى فى مايو ١٩٨٤ أهتم الحزب الوطنى بتجديد تنظيمه الحزبى بما يسمح له بصله أقوى بجماهير المواطنين . بعد أن كشفت المعركة الانتخابية أن سيطرة الحزب الوطنى على جهاز الدولة برغم أهميتها لضمان بقائه فى السلطة ، إلا أنها لم تحل دون وجود معارضة قوية له فى الشارع . وجاءت ولغة الدكتور فؤاد محبى الدين كمقدمة طبيعية لبعض التغييرات فى تنظيم الحزب والحكومة وبعد ذلك بشهور تم تشكيل المكتب السياسى للحزب الوطنى من ثلاثة عشر عضواً بينهم سبعة أعضاء جدد . وتبع ذلك تشكيل الأمانة العامة للحزب من ٢٢ عضواً بينهم ١٦ جدد ، كما اختير تسعة رؤساء جدد للجان النوعية والتقى الرئيس مبارك بالأمانة العامة فور تشكيلها ، وبذلك فإن نسبة التجديد فى عضوية الهيئات القيادية للحزب الوطنى قد بلغت ٥٣٪ فى المكتب السياسى و ٧٠٪ فى الأمانة العامة واللجان النوعية كما أن ٥٢ شخصية قيادية فى الحزب أضفى بينها ٣٤ شخصية جديدة .

ومن بين الأنشطة التى تقرر القيام بها فى إطار الحزب عقد اجتماع اسبوعى بمقر الحزب يشهده الوزراء ، وقد تم ذلك بالفعل على شكل « نادى سياسى » للحزب حضر الرئيس مبارك بعض اجتماعاته . وبدأت دراسة موضوعات إعداد الكوادر الحزبية وعمل دورات تدريبية لقيادات المحافظات فى مركز الدراسات الوطنى

وأعادة بناء التنظيم النسائي ، وإقامة مؤتمرات شعبية للحزب ، كما أصدرت الأمانة العامة للحزب توجيهها بعقد اجتماعات حزبية مفتوحة في المحافظات كل أسبوع . وقد اتضح اتجاه قيادات الحزب لأبراز أهمية التنظيم الحزبي من خلال مناقشة مشروعات القوانين والقرارات بلجان الحزب قبل عرضها على الحكومة .

ومع ذلك تجب ملاحظة أن الإعلان المتكرر بالصف عن أنشطة الحزب الوطني واتجاهات تنشيطه قد لا تعكس بدقة ما يتم تحقيقه في الواقع ، كذلك فإن بعض الأنشطة المفتوحة للحزب لا تتحقق لها صفة « العلاقة المباشرة » مع المواطنين وإنما تتم من خلال وسائل الإعلام التي يسيطر عليها الحزب من موقعه في الحكومة .

أما موقف حزب الوفد على صعيد التنظيم الحزبي والعمل الجماهيري ، فيتمدد من خلال ثلاثة مؤشرات : أولا أن حزب الوفد قد عاين نشاطه وهو يعمل بذور الانشقاق بين صفوفه ، حيث ظهرت انشقاقات الطليعة الوفدية بقيادة الدكتور عبد الحसन حموده ، والطمانيين الذين اتجهوا لتأسيس حزب المستقبل بقيادة الدكتور فرج فوده ، والوفديين المحافظين بقيادة ابراهيم طلعت . وأهمية تلك الانشقاقات أنها قد ظهرت في مرحلة مبكرة طرحت على قواعد الحزب قضايا فكرية قد يظهر تأثيرها على مدى زمني أطول ، وإن طمسته عملية تكثيف الصفوف في مواجهة المعركة الانتخابية . كذلك يلاحظ أن الهيئة البرلمانية لحزب الوفد تضم جناحا غير ملتزم بالحزب نفسه فكرا وتنظيما أي الأخوان المسلمون ، وقد بدأت بوادر هذا التناقض في أحداث بعض الأثر من خلال أمور مثل امتناع نواب الأخوان المسلمين عن حضور اجتماعات الهيئة البرلمانية للحزب ، ومثل اصطدام الشيخ صلاح أبو اسماعيل بالقيادة الوفدية وخرجه من الحزب ، وأخيرا تعاون بعض النواب الإخوان مع بقية أطراف الحركة الإسلامية في اجتماع مسجد النور والدعوة لتطبيق الشريعة بصورة لم ترتج لها القيادة الوفدية .

أما المؤتمر الثاني فيتعلى بإتمام تشكيل اللجان النوعية للحزب بدءا من أخريات عام ١٩٨٤ حيث اختير رؤساء اللجان النوعية للحزب ، وعبر عام ١٩٨٥ حيث تمت عملية تشكيل اللجان واختيار أعضائها وأعضاء أعضاء جدد . كذلك فقد تم تعيين اللجان القيادية للحزب على مستوى المحافظات .

إلا أنه ليس ثمة مؤشر مقابل لتشكيلات تنظيمية

لقواعد الحزب دون مستوى المحافظات وي طرح ذلك تساؤلا عما إذا كان الوفد الجديد سيكرر التجربة التاريخية لحزب الوفد الذي اتسم دائما بضعف التنظيم الحزبي ، والذي استعصى عنه بالجماهيرية الثلاثية للحزب . والمؤشر الثالث الذي يرتبط بهذه النقطة الأخيرة هو إبراز الحزب لقوته الجماهيرية من خلال الشعبية التي يتمتع بها زعيم الحزب وهو ما انتصح في خلال لقاءاته الجماهيرية .

وبالنسبة لحزب العمل فقد أجريت داخله بعض التشكيلات الحزبية في الفترة السابقة مباشرة على الانتخابات البرلمانية . إلا أن موضوع إعادة تنظيم الحزب قد طرح في أعقاب هذه الانتخابات مرة أخرى . كذلك فقد واصل رئيس الحزب زيارته لبعض المحافظات ، وكانت أهم أحداث العمل الحزبي هو انعقاد المؤتمر العام الثالث للحزب . وقد بدأ المؤتمر بداية متوترة نتيجة اعتراض بعض الأعضاء على قبول قيادة الحزب للتعيين في مجلس الشعب . وبحين عرض الأمر للتصويت قبل المؤتمر إجراء التعيين بأغلبيته ٧٨٤ صوتا إلى ٢٢٤ صوتا . وقد عكست هذه النتيجة صراعا حقيقيا داخل الحزب حول هذا الموضوع خاصة وأن هاشم الموالفة جاء ضيقا . إلا أنها من ناحية أخرى قد أكدت الانطباع بوجود ديمقراطية داخلية في صفوف حزب العمل ، وهو ما تأكد من خلال نتيجة انتخاب اللجنة التنفيذية للحزب حيث انتخبت عنصرا جديدة وشابه بينما فقدت بعض القيادات مواقعها . ويلاحظ أن العناصر الجديدة إنما تتيح كذلك فرصة التجديد الفكري في الحزب بحكم انتمائها لأجيال مخالفة لجيل حركة مصر الفتاة التاريخية الذي سيطر على الحزب حتى انعقاد مؤتمره الثالث . وقد قدمت في المؤتمر أوراق حول قضايا الدعم والانتخابات والشباب . أما القضايا التنظيمية المباشرة فقد أهتم بتنشيط الأيمن العام للحزب الدكتور حلمي مراد الذي دعا لتنشيط العمل الحزبي بمشاركة كافة أعضاء الحزب . وكان أهم ما تمخض عن المؤتمر في هذا الجانب إعلان تأسيس تنظيميين أحدهما لشباب الحزب (اتحاد شباب العمل) والآخر للمرأة ، وبالفعل شهدت الفترة التالية للمؤتمر تنشيطا للعمل الشبابي بوجه خاص .

أما حزب التجمع فقد عقدت لجنته المركزية سبع دورات فيما بين انتهاء الانتخابات البرلمانية وانعقاد مؤتمره الثاني أواخر يونيو ١٩٨٥ . وكان أهم ما لجأ إليه الحزب على مستوى التنظيم الحزبي هو إعادة

فليس ثمة معلومات كافية عن تنظيمه الحزبي سوى أن رئيسه أحمد الصباحي قد استقر في موقع القيادة بعد صراع أولي مع قيادات منافسة أبان التصريح القانوني للحزب بالنشاط. ويشير أحد المصادر إلى أن عضوية الحزب تبلغ الفين وخمسمائة عضو بينهم خمسة وعشرون أعضاء في لجته المركزية. إلا أن رئيس الحزب قد أشار إلى أن عضوية الحزب تبلغ خمسة آلاف. وليست هناك أية معلومات عن النشاط الجماهيري لهذا الحزب إن وجد، باستثناء إصداره لصحيفة أسبوعية. وما تريد من أن بعض شباب الجماعات الإسلامية المتشددة قد انضموا للحزب للاستفادة من شرعيته القانونية.

٤ - اتجاهات الصحافة الحزبية -

يصدر الحزب الوطني صحيفة « مايو » يوم الاثنين من كل أسبوع. وهي الصحيفة الرئيسية للحزب الذي يصدر بجانبها صحفيين آخرين هما « اللواء الإسلامي » ، « شباب بلاي » ، وتحدد شخصية صحيفة « مايو » في شعارها - « مصر فوق الأحزاب » .

وعموما تعبر الصحيفة عن الحكومة أكثر من تعبيرها عن الحزب في بابها المسمى « من أقوال المعارضة » والذي تقدم فيه ردودا حكومية لا وجهات نظر حزبية بشأن بعض ما تنشره صحف المعارضة. ومن الصعب تبين اتجاه محدد لصحيفة « مايو » غير اتجاه الدفاع عن الحكومة بسياساتها وأشخاصها، بالإضافة لاتجاه التأكيد على وسطية الحزب والحكومة من خلال الهجوم على اليمين الوفدي واليسار التجمعي. وأحيانا ما استخدمت « مايو » في ذلك لغة عرضتها للضوء أمام القضاء بل وسببت خسارتها فعليا لبعض القضايا. وربما كانت كل هذه هي الأسباب الكامنة وراء ما يشاع عن توزيع هذه الصحيفة لأعداد محدودة، وهو الأمر الذي يعوض باشتراكات المؤسسات الحكومية والعامّة.

ويصدر حزب الوفد صحيفة « الوفد » يوم الخميس من كل أسبوع. وهي أجود صحف المعارضة من الناحية الفنية وفي مزاواة الامكانات الصحفية. كما أنها أكثر هذه الصحف توثيقا.

وتتميز الوفد بكم اعلانات القطاع الخاص لا يناهزه سوى كم اعلانات القطاع العام في صحيفة الحزب الوطني، ويكتب فيها بصورة ثابتة عدد من الرموز المتفقة لليمين واليساريين الليبراليين

تسجيل عضوية الحزب لتحديد الحجم الراهن للحزب في مواجهة ما احتواه عبر السنوات الماضية من عضوية سلبية كبيرة. كذلك فقد بدأت ادبيات الحزب في رفع شعار بناء الحزب الجماهيري بعد التجربة المريرة للحزب في الانتخابات البرلمانية، حيث لم تتمكن جماهير الحزب من دفعه لقاعد البرلمان، أو الحيلولة دون تعرضه لعمليات العنف والتزوير التي ارتأت الحزب أنها المسؤولة عن نتيجته السيئة في الانتخابات

وقد أعدت اللجنة المركزية للحزب وثيقتين للعرض على المؤتمر العام للحزب، أولاهما مشروع التقرير السياسي، وثانيهما مشروع تطوير لأئحة النظام الداخلي للحزب. وقد شرعت قواعد الحزب في مناقشة هاتين الوثيقتين حيث طرحت نقاط خلافية تركزت بالنسبة للوثيقة الأولى حول مفهوم الطفيلية في مصر. وما إذا كانت هناك طبقة حاكمة يمكن أن يطلق عليها هذا الاسم، وحول تقييم الموقف الراهن لمنظمة التحرير الفلسطينية. وتركزت بالنسبة للوثيقة الثانية حول ما اقترحه البعض من تعديل للأئحة يجعل الاقسام والمراكز هي الوحدات الأساسية للحزب بدلا من الشياخات. كذلك أجريت انتخابات المستويات المختلفة في الحزب. وقد عقد المؤتمر العام للحزب ليقر هذه الوثائق دون تغيير كبير. كذلك أبقي المؤتمر على صورة التنظيم الحزبي وأعاد انتخاب القيادة الحزبية حيث أضيف إليها عدد محدود من الوجوه الجديدة من خلال توسيع الأمانة العامة للحزب. ورغم وجود عدد من الخلافات السياسية والتنظيمية داخل الحزب نجمت بالقيادة في السيطرة عليها.

وبالنسبة لحزب الاحرار فقد فرضت نتيجته السيئة في الانتخابات البرلمانية إعادة تنظيم الحزب من جديد لمواجهة متطلبات استمرار البقاء في الحلبة السياسية، حيث شكلت إثر الانتخابات لجنة قيادة لإعادة تنظيم الحزب مكونة من اربعين شخصية، وتم بعد ذلك إعادة تشكيل لجان وأمانات الحزب واستمرت عملية إعادة تشكيل هيكل الحزب كماً تم اختيار اربعة وكلاء للحزب بجانب رئيسه مصطفى كامل مراد. وفي سياق عملية إعادة بناء الحزب ظهرت بعض الانقسامات كذلك التي شهدتها تنظيم الحزب بعديّة الاسكندرية، ولم يد أن الحزب قد انطلق من عملية إعادة البناء التنظيمي إلى مجال العمل الجماهيري اللهم الا من خلال تطوير صحيفته بعد تعيين رئيس تحرير جديد لها.

أما حزب الأمة الذي لم يخض الانتخابات البرلمانية

وقد تمحورت اتجاهات الجريدة حول موضوعات يعينها اتخذ عرض بعضها على صفحاتها شكل الحملات التي تتناول الموضوع الواحد أكثر من مرة . وكان من أهم هذه الحملات ما يلي :

- الدفاع عن تاريخ الوفد ما قبل ثورة يوليو .
- الهجوم على نظام ثورة ٢٣ يوليو .
- حملة عن أرض كلية الزراعة التي خصصت للاسكان بمخالفة القانون .
- حملة عن الفساد الاجتماعي .
- حملة مكثفة ضد القرارات الاقتصادية ووزير الاقتصاد مصطفى السعيد .
- حملة عن جرائم اغتصاب .
- حملة ضد محافظ الاسكندرية والفساد في المحافظة .

ويلاحظ أن « الوفد » قد عالجت بعض هذه الموضوعات بأسلوب أقرب للآثار الصحفية المؤثرة في قطاع من جمهور القراء .

أما حزب العمل فيصدر صحيفة « الشعب » يوم الثلاثاء من كل أسبوع . وربما كانت « الشعب » أكثر الصحف الحزبية حزبية ، بمعنى أنها أكثرها تعبيراً عن النشاط الفعلي للحزب أكثر من كونها منبراً لتقديم فكر سياسي . حيث تفرد الصحيفة حيناً كافياً لعرض ندوة الحزب الأسبوعية كما يكتب على صفحاتها ساسة الحزب بجانب كتابها الصحفيين الثابتين .

ومن بين الموضوعات التي حظيت باهتمام « الشعب » موضوع تزوير الانتخابات وحملة الحزب ضد وزير الاقتصاد . والضرائب والمليونيرات المتهربين من دفعها .

ويلاحظ أن « الشعب » قد اتجهت أكثر فأكثر نحو تبني خط إسلامي تبدي في مختلف صفحاتها وليس فقط في باب « الدين للحياة » وهاجمت الصحيفة تسويق الحكومة في تطبيق الشريعة الإسلامية وأكدت أن « الشريعة الإسلامية محور اهتمامنا منذ العدد الأول » .

واعتباراً من عدد ٣ ديسمبر ١٩٨٥ تولى الأستاذ عادل حسين رئاسة تحرير الشعب وعهد لأخراجها في ثوب جديد مع كتابة افتتاحيات جديدة

ويصدر حزب التجمع صحيفة « الأمل » يوم الأربعاء من كل أسبوع . وهي من أقدم صحف المعارضة صدوراً في التجربة الحزبية الراحنة وكانت

أكثرها تعرضاً للمصادرة في عهد الرئيس السادات . ولئن كانت « الأمل » أضعف الصحف الحزبية من ناحية الإمكانيات الفنية فهي قد شرعت في معالجة هذا الجانب وخرجت في طبعة أفضل من الناحية الفنية اعتباراً من عدد مايو (١٥) ١٩٨٥ .

ومن الموضوعات التي إهتمت بها « الأمل » وأثار بعضها روية سياسية أو دينية موضوع دور المؤسسة العسكرية في المجتمع المصري وموضوع التسهيلات العسكرية الأمريكية في مصر ، وموضوع حجاب المرأة في الإسلام كما تابعت « الأمل » محاولات الحكومة لرفع الأسعار ، مثلما تناولت قضايا أخرى كالضرائب والتهرب الضريبي وتزوير الانتخابات وإيضاً دافعت عن مشروع السد العالي ، وانفردت « الأمل » بعنايتها لنظام التنمير في السودان . وأجرت أول لقاء صحفي مصري مع القيادات السياسية السودانية بعد سقوط النعير . كذلك انتصرت « الأمل » لحقوق المرأة وحذرت من تشريها من تغيير قانون الأحوال الشخصية .

على أن أهم حملات « الأمل » قد ارتبطت بموضوعين الأول هو موضوع التعذيب الذي تعرض له المعتقلين من أعضاء تنظيم الجهاد والذي جعلته « الأمل » فائحة لمناقشة موضوع تعذيب السياسيين في مصر على وجه العموم ، وكانت حملة ناجحة انخرطت فيها بقية صحف المعارضة وأدت لفتح ملف الموضوع بواسطة النيابة العامة . والموضوع الثاني : هو القرارات الاقتصادية التي أيدتها « الأمل » ونهت في نفس الوقت إلى ما بها من ثغرات ، كما توقعت الحملة المضادة لهذه القرارات .

أما حزب الأحرار فيصدر صحيفة « الأحرار » يوم الاثنين من كل أسبوع . وهي أقدم صحيفة معارضة في التجربة الحزبية الراحنة ولم تتوقف عن الصدور منذ ميلادها وفي الفترة التي توقفت فيها غيرها من صحف المعارضة لعبت « الأحرار » دور المنبر الديمقراطي المفتوح للجميع وانتشر توزيعها . إلا أنه بمعاودة بقية الصحف الصدور تراجع « الأحرار » إلى المستوى الذي سمحت به قواها الذاتية وبالأخص قوى حزب الأحرار نفسه الذي انتابه الضعف . وتركز الجريدة أساساً على القضايا الاقتصادية سواء تلك المتعلقة بالاقتصاد القومي ككل ، أو تلك المتعلقة بالمستوى المحلي في مختلف المحافظات .

واعتباراً من عدد ٢٣ ديسمبر ١٩٨٥ أسندت رئاسة

تحرير الصحيفة للصحفي المستقل محمود عوض الذي شرع في تطوير الصحيفة بشكل واضح ، واعتبرت هذه تجربة فريدة لصحيفة حزبية ذات رئاسة تحرير مستقلة .

وبالنسبة للصحيفة الأسبوعية الحزب الأمانة والمسماة باسمه فهي متواضعة الإمكانيات من حيث الشكل والمضمون ، وتلتزم أساسا بالخط الإسلامي والدعوة لتطبيق الشريعة الإسلامية ، وربما كانت ميزتها الأساسية أنها نجحت في الصدور بانتظام منذ بداية صدورها في منتصف مايو ١٩٨٤ .

ويلاحظ على وجه العموم أن صحف المعارضة قد انهمت بإبراز اختلافها مع الحكومة إزاء العديد من الأحداث والخلافات ذات الطابع القومي ، الأمر الذي دعا بعض دوائر السلطة التنفيذية للدعوة لوضع ضوابط للممارسة الصحفية .

٥ - العلاقات بين الأحزاب السياسية

تتسم العلاقات بين الأحزاب السياسية المصرية بالعداء الشديد في مجال الدعاية السياسية الذي تبرزه الصحافة الحزبية . وتختلف شدة العداء من علاقة ثنائية إلى علاقة ثنائية أخرى . وأقدم علاقات العداء هي تلك القائمة بين الحزب الوطني وحزب التجمع والتي بلغت من الحدة في عهد الرئيس السادات ما لم يجعل صحيفة « مايو » تقتصر فقط على الهجوم على حزب التجمع كحزب شيوعي ، وإنما وصل الأمر إلى حد استخدام الحزب لسلطة الدولة التي يمسك بها لمنع صدور صحيفة حزب التجمع تماما . وقد اختطف الأمر في عهد الرئيس مبارك حيث سمح لصحيفة « الأهالي » بالصدور إلا أن جوهر العلاقة العدائية استمر على حاله بحيث وأصلت « مايو » هجومها على حزب التجمع وبالأخص أثناء حملة الانتخابات البرلمانية حيث وصفته بأنه « حزب ماركسي لينيني ضد الدين » . كما قالت بأن إعلان التجمع أنه حزب ثورة ٢٣ يوليو هو مجرد « نكتة » وأنه يمثل « المعارضة الشيوعية » .

ومن ناحيتهم لم تال « الأهالي » جهدا في مهاجمة الحزب الوطني ، أما العلاقة بين الحزب الوطني وحزب الوفد فهي علاقة عدائية بالمثل حيث حكمتها اعتبارات المنافسة على السلطة السياسية وبالأخص أثناء حملة الانتخابات البرلمانية ودأبت « مايو » على التوقع المستمر لحدوث انقسام في حزب الوفد . كذلك هاجمت « الوفد » الحزب الوطني وصحيفة « مايو » بصورة منتظمة ويرغم سابق المودة التي نشأت مع النشأة المزعومة

الحزب الوطني وحزب العمل إلا أن علاقتهما استحوذت عدائية حسية تبدى على صفحات صحيفتهما .

كذلك فبرغم سابق التعاون بين حزب العمل من ناحية وحزب الوفد والتجمع من ناحية أخرى إلا أن معمة المعركة الانتخابية دفع قيادة حزب قيادة حزب العمل لاتهام حزب التجمع بالالهاد ، كما وضعته الشعب في خانة واحدة مع الوفد الذي وصفته بأنه « حزب رأسمالي يعادى ثورة يوليو ويريد أن يعيدنا إلى عهد الباشوات والطبقية » . ومن ناحيتها انتهرت الوفد بعض الفرص لرد هجوم العمل ، من ذلك مهاجمة مشاركته في ندوة بليبيا . أما حزب التجمع فكان أقل حدة في رده على حزب العمل وإن المحت « الأهالي » دوما إلى انتهازي حزب العمل .

أما العلاقة بين أقصى طرئ الحلية الحزبية في مصر - حزبا الوفد والتجمع - فمن الطبيعي أن تكون عدائية بالاعتبارات الايديولوجية لا بمجرد الصدام على مستوى الدعاية السياسية . إلا أن الاعتبارات التكتيكية لمواجهة قبضة الحزب الوطني على جهاز الدولة قد فتحت باب التعاون بين الطرفين حول الشعارات الديمقراطية وأرجأت الصدام بينهما حول القضايا الاجتماعية . وإذا كانت لهذا الصدام تلميحات المبكرة إلا أن شرارة اندلاع قد اتت بها القرارات الاقتصادية التي أيدها حزب التجمع بينما عارضها حزب الوفد . ومع ذلك فقد فأت التجمع إشعال الشرارة أثناء معركة القرارات الاقتصادية نفسها وترك ذلك لغزاد سراج الدين زعيم الوفد الذي يادر بمهاجمة « الأهالي » وحزب التجمع باعتبارهما يدافعان عن سياسة « الانفلاق » .

وقد ظهرت بوادر التعاون في علاقات الأحزاب السياسية المصرية سواء فيما بين أحزاب المعارضة وبعضها البعض من ناحية أو التعاون بينها والحزب الوطني من ناحية أخرى . ففي الناحية الأولى تمت عدة خطوات تعارفية مثل تشكيل لجنة الدفاع عن الديمقراطية قبل الانتخابات البرلمانية (وإن كانت اللجنة قد فشلت في دعوتها لتعديل النظام الانتخابي أو مقاطعة الانتخابات بصورة جماعية) . ومثل رفع دعوى من أحزاب المعارضة ضد وزير الاعلام لعدم تخصيصه وقتا كافي لعرض برامج الأحزاب في وسائل الاعلام ، والمقاطعة الجماعية للجان الاسرائيلي في معرض القاهرة الدولي للكتاب ، وتظاهر شباب الأحزاب داخل المعرض (يناير ١٩٨٥) ومثل التنسيق والتكتل في معركتي نقابة الصحفيين ونقابة المحامين (مارس

ومايو ١٩٨٥) ، ومقاطعة الجناح الاسرائيل في سوق القاهرة الدولية وتظاهر شباب الاحزاب داخلها (مارس ١٩٨٥) ثم مظاهرة شارع عدل احتجاجا على محاولة الاحتفال بقيام اسرائيل لدخل المعبد اليهودي (مايو ١٩٨٥) هذا بالإضافة إلى الحملات الصحفية المشتركة حول قضيتي التطذيب وتزوير الانتخابات .

وفي الناحية الثانية تمت خطوات مثل مقابلة رئيس الجمهورية لرعاة الاحزاب بين الحين والآخر . وكذلك اثناء بعض الأحداث القومية مثل الاختطاف الأمريكي للطائرة المصرية ثم بدء اتصال الدكتور يوسف والي برعاة الاحزاب نيابة عن الحزب الوطني . وكان هناك كذلك تشكيل وفد مصر للجمعية العامة للأمم المتحدة بمشاركة قياديين من حزبي الوفد والعمل ، وكذلك مشاركة د حفيد رافت في الوفد الرسمي المصري في مباحثات طابا . هذا بالإضافة لطلب الرئيس مبارك لدراسات حول موضوع الدعم من كافة الاحزاب . وهناك بجانب ذلك مشاركة بعض قادة المعارضة في بعض الاحتفالات أو المقابلات .

وبمع ذلك تبقى هذه مجرد ارمصاصات محدودة ، وقد دعا الكاتب عبد الرحمن الشرقاوي لتأسيس جبهة وطنية بين كافة القوى الوطنية الحاكمة والمعارضة . كما رأى البعض انه يمكن للصنف القومي أن تلعب دورا هاما كمنبر للحوار يفتح الباب لارساء العلاقة الديمقراطية بين الحزب الحاكم واحزاب المعارضة ، الا أنه برغم التمسك الذي طرأ على لغة تناول هذه الصحف لشئون المعارضة ونشرها احيانا المقالات بقلم قهادات معارضة ودعوة البعض منهم إلى ندواتها المنشورة ، فهي لم تزل بعيدة بمسافة كبيرة عن تطبيق هذه المهمة ، ذلك لانها بالاعتماد اقرب لأن تكون صمفا للحكومة لا للنظام السياسي بجملة مكوناته . وعلى أية حال فان قضية العلاقة بين مكونات النظام السياسي المصري لمي اكبر من أن تنقسم في الطليعة الصحفية وحدها ، بل هي اكبر من الحلبة الحزبية بما تحتويه من حزب حاكم واحزاب معارضة . إذن تتعلق هذه القضية بالابعاد الأكبر للتشكيل السياسي لمختلف القوى الاجتماعية وموقع جهاز الدولة في هذا السياق .

٦ - خاتمة : الحدود الموضوعية للحزبية الحزبية المصرية .

التجربة الحزبية الراهنة في مصر هي تجربة محدودة في الليبرالية السياسية المرتبطة بنظام القصادى ليبرالى ذى قاعدة انتاجية ضعيفة . الا أنه قد اتاحت لهذا

النظام حتى الآن مجموعة من الموارد الاقتصادية الخارجية التى خففت من حدة الصراع الاجتماعى بداخله وسمحت لتجربته الليبرالية أن تعيش . ولما كانت هذه الموارد الاقتصادية غير مضمونة في منظور المستقبل ، فان التجربة الحزبية الراهنة يمكن أن تهدد في المستقبل ، وأن يحول دون ذلك سوى بناء قاعدة انتاجية أقوى للاقتصاد المصرى وسوى تجذر الديمقراطية السياسية في صفوف المواطنين بما يجعل للمجتمع السياسى المصرى القدرة على مواجهة احتمالات الانكسار بالتجربة .

كذلك فان هذه التجربة تعد من الناحية السياسية غير مكتملة لأن خريطة الشرعية السياسية في مصر لا تنكس بنيان القوى الاجتماعية ولا بنيان السياسية الموجودة في الواقع . إذ مازال الحظر القانونى قائما على القوى الناصرية والاسلامية والماركسية بل وعلى بعض القوى الليبرالية الوسطية . ويمثل الحظر القانونى على القوى الاسلامية بالذات مشكلة ، بحكم أن البعض من هذه القوى يؤمن بالعنف المسلح لتغيير النظام السياسى ، كما أن توزيع الناصريين على ثلاثة احزاب سياسية يمثل علامة قصور بارزة .

إن هذا كله يمثل مصدرا من مصادر ضعف الابنية الحزبية بما يدعى للشك في قدرة الاحزاب الراهنة على التقدم بالتجربة الديمقراطية أو الدفاع عنها ضد خطر التكميس .

ومن المحددات الهامة لهذه التجربة السيطرة المركزية لجهاز الدولة على مجمل الحياة السياسية بحيث أن الحزب المسيطر على هذا الجهاز يظل دائما حزب الاغلبية والحكومة ، ويلاشك فان التجربة الحزبية التى لا تتضمن امكانية تبادل مواقع السلطة فيما بين الاحزاب هي تجربة محدودة ، بل اقرب في تعريفها إلى الاوتوقراطية متعددة الاحزاب . وحتى إذا كانت هناك امكانية لوصل حزب الوفد إلى السلطة فان احتكار مواقع السلطة بواسطة احزاب اليمين واليسار الاجتماعى يمثل حدا آخر من حدود التجربة .

وعلى ذلك فان ضمانات استقرار التجربة الحزبية الراهنة في مصر انما تشمل فيما تشمل استحداث تغييرات دستورية عديدة تهدف لتخفيف قبضة جهاز الدولة على المجتمع السياسى ، واتاحة فرصة أكثر تكافؤا للتنافس السلمى بين القوى السياسية الفعلية والتى يجدر الاعتراف بها جميعا من الناحية القانونية . أما الحصن الحصين للتجربة في نهاية المطاف فيكن في بناء

الجهاز البيروقراطي لوزارة التربية والتعليم على هذه النقابة بما أضف ذراعها السياسى .

وبين هذا وذاك توجد نقابتي الصحفيين والمهندسين . ويرغم أن الأولى (أسست عام ١٩٤٨) فهي من أصغر النقابات المهنية عددا إلا أنها تمثل معقلا للصفوة السياسية المنقسمة فكريا بين مناصرة توجهات النظام السياسى ومعارضتها . وهو وضع ينمكس فى الانتخابات الحامية التى تشهدها هذه النقابة . ول الحاح النظام السياسى على أن يحتل أحد انصاره موقع نقيب الصحفيين ويؤدى هذا الوضع السياسى إلى تقوية موقف النقابة على المستوى المهنى . أما نقابة المهندسين (تأسست عام ١٩٤٦) فقد صارت واحدة من كبريات النقابات المهنية نتيجة لتزايد عدد خريجي كليات الهندسة فى ظل التوسع التعليمى والصناعى لنظام الثورة . وتحتوى النقابة على عناصر سياسية نشطة تعكس ما عرفته كليات الهندسة من نشاط سياسى طلابى فاق غيرهما من الكليات . إلا أن هذه العناصر لم تتمكن من تأسيس النقابة فى عمومها بالدرجة التى تضمنها فى موقع سياسى مستقل إزاء النظام السياسى الذى لم يال جهدا فى مساعدة انصاره على السيطرة على قيادة النقابة . وبما يسر ذلك انقسام اعضاء النقابة إلى شعب مختلفة على أساس تخصصاتهم العلمية ، لا على أساس مواقع عملهم الفعلية ، بالإضافة لوجود قطاع مهندسى القوات المسلحة بين صفوفهم . وبعض اعضاء وقيادات هذه النقابة ينتمون موضوعيا إلى الشرائع الاجتماعية العليا بحكم حجم أعمالهم فى شركات المقاولات . إلا أن نقابة المهندسين لا تشذ فى عضويتها الغالبة عن قاعدة تمثيل النقابات المهنية كجماعات ضغط لمصالح الطبقة الوسطى فى المجتمع المصرى .

ويلاحظ أن النظام السياسى لثورة يوليو قد أرتأى فى هذه النقابات مواقع حساسة بذل جهودا كبيرة للسيطرة عليها . وقد اشتمل ذلك على ربطها بالتنظيم السياسى الحاكم « الاتحاد الاشتراكى العربى » وعلى دفع المهنين ذوى الاصل العسكرى لناسك بقيادها . إلا أن وضع هذه النقابات على وجه العموم قد ظل الفاضل نسبيا من وضع المنظمات المثلثة لمصالح القطاع الاجتماعى الأخرى ما بين الطبقة الوسطى . إذ تم ربط هذه الأخيرة ربطا شديدا بجهاز الدولة اقديا امكانية الضغط الفعال على هذا الجهاز كمنظمات مستقلة . وهذا هو الحال بالنسبة للمنظمتين المركزيتين

اقتصاد ذى قاعدة منتجة جنبا إلى جنب مع تحول التجريبى بمجملها إلى تجربة شعبية ذات قاعدة جماهيرية واسعة . ففى عن الذكر أن هناك قوة كبيرة بين المسموح بقبوله فى الصحافة الحزبية والمسموح بعمله فى مجال النشاط الجماهيرى للأحزاب ، وأن التجربة الراضة تكاد أن تكون شأنا من شئون الصفوة السياسية أكثر منها من شئون الأغلبية الشعبية .

ثالثا - جماعات الضغط

١ - مقدمة : جماعات الضغط فى المجتمع المصرى .

تتركز جماعات الضغط المصرية فى دائرة الطبقة الوسطى غالبا . والبعض من هذه الجماعات ينتقل من منظمات رسمية كالنقابات المهنية ، بينما يتواجد البعض الآخر فى صورة يخفى منها التنظيم النقابى المركزى ملما هو الحال بالنسبة لهيئات التدريس فى الجامعات المصرية .

وتعد النقابات المهنية بالفعل أهم جماعات الضغط فى المجتمع المصرى . وإن تمايزت عن بعضها البعض فى المدى الرضى لتكوين قوتها الضاغطة ، وبقوة الذراع السياسى لكل منها . إذ تأتى نقابة المحامين فى صدارة النقابات المهنية من حيث النشأة (تأسست عام ١٩١٢) ، ومن حيث القوة الضاغطة . ويرجع ذلك إلى تراث الطبقة الليبرالية المنعكس فى هذه النقابة بقوة لم يتمكن معها نظام ثورة يوليو ١٩٥٢ من السيطرة الكاملة على النقابة . حيث يلاحظ أن المحامين الذين مثّلوا قبل الثورة الصفوة الفكرية للنظام السياسى ، قد استمروا بعدها على اهتماماتهم السياسية التى وضعتهم أحيانا فى موقع المعارضة للنظام الجديد . وذلك برغم انضمام قطاع جديد من المحامين المتولدين فى قلب النظام ، وهم المحامون العاملون بالقطاع العام . وعلى ذلك فقد ساعد التماسك السياسى للنقابة على تماسك مواقفها المهنية بما جعلها فى صدارة جماعات الضغط المصرية .

وعلى الطرف المعاكس تأتى نقابة المعلمين التى وإن كانت الأكبر عددا بين سائر النقابات المهنية إلا أن قوتها الكمية لا تنعكس فى ذراعها السياسى . ورغم أن أحداث نشأتها (تأسست عام ١٩٥٥) فقد يسرت اختراعها سياسيا بواسطة نظام ثورة يوليو قبل أن ترسخ بداخلها تقاليد الحركة السياسية المستقلة . إلا أن العنصر الأهم كان هو تركيز جهود الائتواء فى هذه النقابة حيث كانت لفترة معقلا لخصم سياسى للنظام هو جماعة الإخوان المسلمين . وقد انتهى الأمر بسيطرة

٢ - جماعات الضغط النشطة

في الأونة الأخيرة

في الفترة المنقضية بين اغتيال الرئيس السادات والوقت الراهن نشطت مجموعة من جماعات الضغط بصورة فرضت على المجتمع السياسي مناقشة ما عرضته من مطالب . وقد أدى ذلك إلى استجابة سلطات الدولة إلى هذه المطالب بدرجة أو بأخرى . وكان المحامون هم أبرز هذه الجماعات التي سبق وأن أعلنت معارضتها الصريحة لسياسات الرئيس السادات بخصوص القضية القومية ولهذا السبب تعرضت نقابة المحامين وقياداتها المنتخبة لهجوم لفظي وبدني من قبل مجموعة من المحامين المؤيدين للرئيس السادات الذي أوعز إلى البرلمان بتغيير قانون النقابة . وقد قاوم المحامون ذلك بصورة حقلقت استجابة الإدارة الجديدة لبعض مطالبهم . فكان أن عادت نقابة المحامين نشاطها طبقا للقواعد الراسخة التي أرسيتها في هذا المجال وبعثت لثت انتخابات مجلس النقابة التي جرت عام ١٩٨٥ لتمثيل للقوى السياسية التي اعتيد تمثيلها في هذا المجلس .

وقد نشط بالمثل طلبة الجامعات الذين يشكلون في العادة قوة ضغط سياسية ذات إهتمام بالقضايا القومية إلا أن حركة الطلبة في الفترة المذكورة قد اتخذت شكل جماعة الضغط النشطة في سبيل تغيير القوانين المنظمة للنشاط الطلابي . فعند انتفاضة طلاب جامعة المنصورة في العام الدراسي ١٩٨٤/٨٣ إثر صدام مع أحد ضباط الحرس الجامعي ، تجبرت قضية وجود الحرس الجامعي في مختلف الجامعات المصرية . وقد اتضح رفض جمهور الطلاب لوجود هذا الحرس الذي كان الرئيس السادات قد أعاده إلى الجامعات بعد غياب عنها لمدة عشر سنوات شهدت العديد من الانتفاضات السياسية الطلابية . كذلك اتضح رفض الطلاب للائحة المنظمة لنشاط اتحاد الطلبة والتي كان قد أصدرها أيضا الرئيس السادات عام ١٩٧٩ لتشمل الإلغاء الفعلي للنشاط الطلابي المستقل على مستوى الكليات والجامعات والإلغاء الرسمي لنظرة اتحاد طلاب جمهورية مصر العربية . وعلى أبواب العام الدراسي ١٩٨٥/٨٤ استجابت سلطات الدولة لعدد من المطالب الطلابية حين عدلت اللائحة الطلابية بصورة أعادت نشاط اتحاد الطلاب إلى الكليات والجامعات بينما أبتقت على إلغاء اتحاد طلاب الجمهورية كما أبتقت على الحرس الجامعي .

للفلاحين والعمال في مصر : الاتحاد الزراعي المتعاون المركزي ، والاتحاد العام لعمال مصر . إذ تسيطر على هاتين المنطقتين صفوة قيادية شديدة الارتباط بجهات الدولة . كما يحتل رئيس الاتحاد العام للعمال منصب وزير العمل ، وهو ما بدأت تعلن رفضه بعض الدوائر العمالية والأحزاب المعارضة .

أما جماعات الضغط المعبرية عن مصالح الشرائح الاجتماعية العليا ، فقد اختلف وزنها النسبي طبقا للنشاط الاقتصادي لهذه الشرائح والتغيرات التي طرأت على النظام الاقتصادي في البلاد . من ذلك قوة ضغط اتحاد الصناعات في ظل سيطرة كبار الملاك الزراعيين على النظامين الاقتصادي والسياسي وتطور هذه القوة مع نمو الرأسمالية المصرية خصوصا خلال الحرب العالمية الثانية ، ثم إرتباط هذا الاتحاد بجهات الدولة ، مع نمو رأسمالية الدولة في ظل القطاع العام الصناعي الذي انشاء نظام ثورة يوليو . هذا بالإضافة لنمو دور جماعة ضاغطة مثل جمعية رجال الأعمال في ظل النظام الاقتصادي الليبرالي منذ منتصف السبعينات .

والملاحظ على وجه العموم أن جماعات الضغط في المجتمع المصري إنما ترتبط بجهات الدولة بدرجة أو بأخرى ولا تلقف بالضرورة كقوة مستقلة تماما عن تأثيراته ، كما أنها في كثير من الأحوال جماعات للصفوة النشطة التي تقودها ، دون تعمية كاملة لعضويتها القاعدية والتي كثيرا ما تكون خاملة ، ثم أنها لغيرها تتخذ اشكالا تنظيمية مختلفة مثل النقابة والجمعية المشهورة لدى وزارة الشؤون الاجتماعية . ويشمل هذا الجانب الأخير وجود منظمات تعكس فعليا مصالح قوى معينة ، وإن لم يكن هذا هو السبب المعلن لانتشارها رسميا ، مثلما هو الحال بالنسبة لأعضاء هيئة التدريس في الجامعات المصرية حيث تقوم نواديهم العلمية والاجتماعية بهذا الدور . كذلك كثيرا ما تلعب الشخصيات البارزة ضمن فئات اجتماعية معينة دورا ضاغطا سواء بجانب دور منظماتها الرسمية أو كبديل عن الدور الضيف للمنظمات حديثة النشأة لهذه الفئات (مثل دور كبار الأدباء بالمقارنة بدور اتحاد الكتاب) . وأحيانا ما تقوم بعض جماعات الضغط بتقديم مطالبها في صورة انتفاضة ثقافية بعيدا عن منظماتها الرسمية مثلما هو الحال بالنسبة لطلبة الجامعات وعمال المصانع .

كذلك فقد كان الأساتذة الجامعات مطالبهم المتعلقة بإصلاح أوضاعهم الوظيفية ، وإصلاح نظام التعليم الجامعي عموماً . وهى المطالب التي اضربوا من أجلها إضراباً رمزياً ليوم واحد في إبريل ١٩٨٤ . وقد أوضحت نتائج انتخابات نوابي أعضاء هيئات التدريس اتجاه أساتذة الجامعات أكثر فاكثرتحرمواقع المعارضة السياسية .

وكان للصنادلة معركة كبيرة مع الحكومة حول تحصيل الضرائب عن الادوية المحلية والأجنبية التي يقرعون بيوعها في صيدلياتهم . وقد اتخذ الصنادلة نقابتهـم - ربما للمرة الأولى - كمثير لعرض شكواهم والضغط على الحكومة لتحقيق مطالبهم . كذلك فقد نجح القضاة في تحقيق بعض مطالبهم المتعلقة بتشكيل المجلس الأعلى للقضاء .

أما جماعات الضغط الثلاث حققتا نجاحاً بارزاً في مجال استجابة سلطات الدولة لمطالبهما في عام ١٩٨٥ فكانتا جماعة رجال الأعمال الممثلين بواسطة أكثر من منظمة ضاغطة أهمها جمعية رجال الأعمال . والحركة الإسلامية بمنظوماتها المتعددة التي وإن شكلت في مجموعها حركة سياسية ساعية لتلوي مقاليدي السلطة وإقامة نظام سياسي إسلامي فهي قد شكلت في نفس الوقت جماعة ضاغطة مؤثرة .

٣ - رجال الأعمال ومعركة القرارات الاقتصادية

عاش الاقتصاد القومي المصري طوال سنى سياسة الانفتاح الاقتصادي أزمة مكتومة الصوت لم تنشر في البلاد توتراً اجتماعياً كبيراً إلا مرة واحدة عام ١٩٧٧ . وكانت موارد البترول العربي القادمة إلى مصر من طريق تعويلات المصريين العاملين في الدول العربية النفطية بالإضافة لتوافر موارد محلية أخرى مثل عوائد البترول وبسوم قناة السويس هي السبب الكامن وراء التاميم المؤقت للتوترات الاجتماعية من خلال الفصل بين اقتصاد الدولة ، واقتصاد المواطن . فبينما تمكن المواطنون من تدبير أمور معاشهم بصورة أو بآخرى وبخاصة من خلال إعادة تشغيل أموال البترول العربي ونمو القطاع الاقتصادي غير المنظم ، كانت دوائر الحكم تعيش قلق الأزمة الاقتصادية المحددة بأرقام تحت ناظرها أهمها أرقام الدين الخارجي وعجز ميزان المدفوعات وعجز الميزان التجاري وعجز ميزانية الدولة . ومنذ الأيام الأولى للإدارة الجديدة للرئيس حسنى مبارك ، أعلن اتجاه الإصلاح الاقتصادي ، وعقد مؤتمر

اقتصادي بإشراف وحضور رئيس الدولة . إلا أنه لم يتم خلق أطر مستقرة لإحداث الإصلاح ، بل ولم يتم الاتفاق على سياسة أصلية جديدة ، إلا أنه تم تشذيب بعض المظاهر الفجة لتعاملات السوق الحرة حين قدمت بعض قضايا الفساد الاقتصادية إلى محكمة القيم . ويبدو أن مجرد الإعلان عن نوايا الإصلاح الاقتصادي بجانب تقديم هذه القضايا قد أفرغ بعض القوى العاملة في السوق الحرة بما أضعف من اتجاه الإصلاح ، واكد سريان سياسة الانفتاح الاقتصادي على صورتها التقليدية ، وبرغم تكرار المناذاة بشعار الانفتاح الإنتاجي .

إلا أن الأعوام الممتدة بين ١٩٨٢ و ١٩٨٤ اكدت الحاجة لإجراء إصلاحات اقتصادية أكثر جذرية بدلالة ضعف موارد النقد الأجنبي الموجودة في حوزة الدولة ، حيث اتجه جزء من الموارد المتاحة لتمويل نظام استيراد السلع دون تحويل عملة ، ودون تحديد لهذه السلع نفسها . كذلك سيطر تجار العملة على سوق النقد الأجنبي ، بينما وقف البنك المركزي مؤلفاً ضعيفاً ، مما ألجأ الدولة لغرض النظر عن تجاوزات هؤلاء التجار والتعامل معهم من الجانب . وقدم ذلك التبرير للقرارات الاقتصادية التي عرفت باسم قرارات يناير ١٩٨٥ ، والتي كانت مقدمتها وخلفيتها إصدارها بتقديم مجموعة من تجار العملة إلى محكمة القيم وتأكيد عزم السلطات الاقتصادية على السيطرة على سوق النقد الأجنبي . وقد اشتملت القرارات على جوانب مثل تحديد البنك المركزي لسعر صرف العملة واستيعاب الجهاز المصرفي للنقد المتداول في السوق وإلغاء نظام الاستيراد بدون تحويل عملة واستبداله بالاستيراد بالجنينة المصري وبعد موافقة لجان ترشيح الاستيراد .

والواقع أن هذه القرارات قد أصدرت وهي فاقدة لقوة الدفع الكافية لأعمالها على المدى الطويل ، فبالرغم من أنها كانت صادرة عن السلطة التنفيذية ككل ، إلا أنها افتقدت عملياً تأييد أجنحة هامة في هذه السلطة وهي الحزب الحاكم . وقد التقي ذلك عملياً مع عناصر السوق الراضية تماماً للقرارات والقوى السياسية التي ناصرتها بالقوى الجهد . وعلى رأسها حزب الوفد الجديد الذي كانت صحيفته هي المبادرة بإعلان الحركة ضد القرارات . وقد ركزت صحيفة الوفد على شخص وزير الاقتصاد الدكتور مصطفى السعيد الذي لم يكن بالقصورية للشخص المثالي لقيادة معركة الإصلاح باعتبار ما له من تعاملات سابقة في السوق سواء

بشخصه أو من خلال أسرته أو من خلال تعامله باسم الدولة من الباطن مع تجار العملة . وقد سائر الوفد في هذا الاتجاه حزب العمل الاشتراكي المفترض نظريا أن يقف في صف القرارات إلا أنه ابتعد عن هذا الموقف بالصلة المركزة التي شنها ضد وزير الاقتصاد في نفس فترة إصدار القرارات . ولم تحظ القرارات بتأييد معن سوي من بعض العناصر الصحفية وأعضاء مجلس الشعب المناهضين للحكومة بالإضافة لتأييد اليسار السياسي المتمثل بحزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي ، الذي أبدى على أية حال مخاوف مبكرة من عدم سير الحكومة في الشوط إلى مده تطبيق هذه القرارات وتنفذ سياسة أشمل للإصلاح الاقتصادي .

وفي الوقت الذي كان معارضو القرارات يشنون فيه حملة شديدة ضدها ، بدت الحكومة مدافعة عن قراراتها على استحياء أو معترفة في دفاعها بأنها تواجه مقاومة شديدة . وقام حزب التجمع بتأييد القرارات على صفحات صحيفته دون تحويلها لمحركة سياسية أكبر ، كما جاء الدفاع عن الإصلاح الاقتصادي من عناصر صحفية وكاديمية خارج مواقع السلطة التنفيذية والحزب الحاكم وأحزاب المعارضة . على أن المناقشات المكثفة ، والضغوط العنيفة من كافة الأطراف والتي سادت منذ صدور القرارات وحتى آخر شهر مارس ١٩٨٥ إنما كانت إلى جانب صدور حكم محكمة القيم في قضية تجار العملة (الذي أشار لأخطاء وزير الاقتصاد) مقدمة لاستقالة الدكتور مصطفى السعيد في أول إبريل ١٩٨٥ وتعيين الدكتور سلطان أبو علي وزيرا للاقتصاد . وبذا أسدل الستار على القرارات الاقتصادية التي ألغيت قانونا بعد أن أثارت معركة سياسية هامة (تكرر إصدار إلغاء قرارات اقتصادية على نطاق أصغر في شهر أغسطس ، حينما تظاهر تجار مدينة بورسعيد ضد قرار تحصيل الرسوم الجمركية من المنبع في بعض السلع) .

وتشير تفاصيل هذه المعركة إلى أن الطرف الذي انتصر فيها أخيرا كان هو الجماعة الضاغطة لرجال الأعمال المثقلين سياسيا داخل الحكومة والمعارضة الوادية . أما التنظيم المهنى المعبة بداخله قوى هذه الفئة الاجتماعية . والمغرب عن مصالحها ، فيتوزع على ثلاث منظمات هي اتحاد الغرف التجارية ، واتحاد الصناعات ، وجمعية رجال الأعمال . وهناك محاولة لتأسيس منظمة رابعة هي اتحاد المصدرين والمستوردين . وبينما يتواجد في التنظيمين الأوليين

رجال القطاع الخاص والقطاع العام معا ، تقتصر العضوية العاملة في جمعية رجال الأعمال على رجال القطاع الخاص ويسمح بالعضوية المنتسبة فقط لرجال رجال القطاع العام والاقتصاديين التقيدين . وقد وصل عدد أعضاء الجمعية في مايو ١٩٨٤ إلى مائتين وخمسين عضوا من كبار رجال الأعمال يدفع الواحد منهم اشتراكا سنويا مقداره ألف جنيه بجانب ما تحصله الجمعية من اللجان الأجنبية المشتركة معها وبعض هيئات التمويل الدولية .

ويتوزع نشاط أعضاء الجمعية على الوجه التالي : ٢٨٪ يعملون في مجال التوكيلات التجارية والاستيراد والتصدير ، ١٧٪ يعملون في مجال الصناعات الغذائية والغزل والنسيج والأثاث ومستحضرات التجميل ، والباقي يعملون في مكاتب هندسية واستشارية وإعلانية وفي مجال السياحة والنقل . وتضم الجمعية في عضويتها المنتسبة عددا من الوزراء السابقين كما ضمت وزير الاقتصاد الحالي الدكتور سلطان أبو علي ، وكذلك وزير السياحة فؤاد سلطان .

ومن المعروف أن رفض القرارات الاقتصادية جاء إجماعيا من قبل كافة منظمات رجال الأعمال بما في ذلك اتحاد الغرف التجارية الذي يترأسه أحد قيادات الحزب الوطني . إلا أن كثيرين من المراقبين يرجعون الدور النشط في تمهيد قوى الضغط الاقتصادي والسياسي ضد القرارات إلى جمعية رجال الأعمال . ويرقم فئة التفصيلات المعروفة عن نشاط هذه الجمعية ، إلا أن افتراض لعبها للدور النشط في معركة إلغاء القرارات الاقتصادية لا يخرج عن الهدف الذي رسمته الجمعية أصلا لنفسها : « وضع تصورات رجال الأعمال أولا بأول أمام المسؤولين عن اتخاذ القرارات بأجهزة الدولة حتى يكون هناك وضوح وفكر وتصور القطاع الخاص أمام واضعي القرار وحتى يكون لرجال الأعمال دور إيجابي لرسم السياسة الاقتصادية للدولة » . ويطبق لمجموعة من رجال الأعمال ترى هذه الفئة إخضاع سعر صرف النقد الأجنبي للعرض والطلب ، والسماح بنظام الصبارة وقصر ترشيد الاستيراد على الرسوم الجمركية على الكاليتا دون مخالفة في رفع هذه الرسوم ، يجعل هيئة الاستثمار والتصنيع مجرة هيتيتن للدراسة والإرشاد . وكل هذا يتناقض مع مرامي القرارات الاقتصادية ويفتح أمامه الطريق بإلغائها ، ذلك الإلغاء الذي وإن حقق لرجال الأعمال مصلحتهم ، إلا أنه ساعد المجتمع السياسي المصري عموما على إدراك

أهمية جماعات الضغط بصورة غير مسبوقة . وقد تأكد هذا الإدراك بمجموع وزارة الدكتور علي لطفى التي بدت أكثر تقاعدا مع رجال الأعمال ، حتى أن رئيس الوزراء حضر أحد مؤتمراتهم وأعلن في أواخر العام عن تشكيل لجنة مشتركة لتبادل الآراء بين الحكومة ورجال الأعمال ، بحيث اعتبرت بعض دوائر المعارضة هذه الحكومة بالتحديد حكومة رجال الأعمال .

٤ - الحركة الإسلامية ومعركتنا الشريعة وقانون الأحوال الشخصية

بعد فترة من السكن إثر اغتيال الرئيس السادات عازبت الحركة السياسية الإسلامية نشاطها من خلال مجموعات الشباب المنطوية في جماعات متعددة منتشرة على اتساع البلاد . وكان قد سبق لجناح الحركة المتمثل بجماعة الإخوان المسلمين الانخراط في الإطار البرلماني للنظام السياسي من خلال التحالف مع حزب الوفد الجديد ، والتمثيل في مجلس الشعب بسبعة مقاعد تغطي بها الحركة الإسلامية للمرة الأولى في التاريخ البرلماني المصري . وكان خلف بروز نشاط الحركة الإسلامية مرة أخرى مجموعة من العوامل ساهم فيها للنظام السياسي نفسه بقواه الحاكمة والمعارضة بالإضافة لاختيار الحركة تصعيد نشاطها .

وكان العامل الأول المضيح لاسترداد الحركة الإسلامية قوة دفعها السياسي تلك الصلة المصطنعة المركزة التي شنتها صفح الأحزاب المعارضة ضد التعذيب الذي تعرض له أعضاء تنظيم الجهاد المدان بعض أعضائه بتدبير وتنفيذ عملية اغتيال الرئيس السادات . وحين أصدرت المحكمة حكمها في قضية الجهاد وهو غير الحكم السالف في قضية الاغتيال ، جاء الحكم مخففا حيث لم يحو على أحكام بالإعدام بل شمل الحكم ببراءة الشيخ عبد الرحمن ، أحد مفكرى الحركة الإسلامية . كما أشارت المحكمة إلى التعذيب الذي وقع على المتهمين ودعت النيابة للتحقيق مع المسؤولين عنه .

وبرغم أن هذين الأمرين قد وفرأ جوا للمصالحة الوطنية بين الحركة الإسلامية والنظام السياسي بقواه الحاكمة والمعارضة إلا أنهما قد وفرأ في نفس الوقت الجور النفس اللازم لمعاداة الحركة الإسلامية نشاطها المستقل

وكان العامل الثاني الذي دفع بهذا النشاط خطورة إلى الإمام قادما بالمثل من داخل النظام السياسي ، إذ أعلن

رئيس مجلس الشعب في بداية العام أن اجتماعا قد جرى بين ممثلي الأحزاب البرلمانية ليبحث الخطوات العملية لتطبيق الشريعة الإسلامية . وكانت الدوافع الإعلامية التي تعقد بين علماء الدين المسؤولين وشباب الجماعات الإسلامية مستمرة في نفس الفترة ، وفي نفس الفترة أيضا قدمت السلطات قضيتين قانونيتين لهما مضمون ديني حطيتا بتغطية إعلامية واسعة ، الأولى هي قضية الدكتور بريقع ، النبي المزعوم في الاسكندرية ، والثانية هي قضية التنظيم البهائي التي حظيت بتغطية إعلامية واسعة ، فضلا عن نشر مقالات المكربين إسلاميين يمحضون فيها البهائية .

وفي هذا الجو الذي تغلب عليه مناقشة القضايا الدينية جاءت مناقشة مجلس الشعب وما عده من جلسات استماع لممثل الأحزاب السياسية والفقوى الدينية وعلماء الدين . وهي الجلسات التي شارك فيها المرشد العام للإخوان المسلمين عمر التلمساني . وكان إجماع الرأي فيها حول ضرورة تطبيق الشريعة الإسلامية بصورة متدرجة بعد تنقية القوانين القائمة مما يخالف أحكام الشريعة . كذلك أوصت اللجنة الدينية بمجلس الشعب بتوصيات مثل زيادة البرامج الدينية في أجهزة الإعلام وإعداد مادة دينية سليمة وميسرة للطلاب ، وإقرار نظام مالي للدعاة وتوفير المساكن لهم .

وعلى ذلك اعتبرت الحركة الإسلامية أن الوقت قد نضج للمطالبة بالتطبيق المباشر للشريعة . فكان أن شهد مسجد النور بالعاصمة بالقاهرة - على وجه الخصوص اجتماعات حاشدة صدرت عنها بيانات بهذا المعنى وشارك فيها بعض أعضاء مجلس الشعب من الإخوان المسلمين . وفي هذه الاجتماعات طرحت فكرة الخروج بمسيرة « خضراء » للضغط على الحكومة للتعجيل بتطبيق الشريعة . وكان ذلك إعلانا للصدام مع النظام السياسي الذي اعتبر أن السماح بمسيرة تقوّم بها قوة سياسية غير شرعية من الناحية الدستورية يمثل تنازلا مرفوضا .

لذا ، وعند نقطة الصدام هذه ، انسحب الإخوان المسلمون ، أما المجموعات التي أصرت على الخروج بالمسيرة ، فقد منعتهم السلطات وكان ذلك مقدمة للقبض على العشرات من أعضاء الجماعات الإسلامية ، وظهور اتجاه يدعو لإعادة النظر في نشاط الجماعات الدينية . إلا أنه يلاحظ أن كلا من الحكومة والحركة الإسلامية قد حرصتا على إبراز سلامة موقفهما الدستوري ،

وتحاشيا تصوير الأمر كصراع عنيف على نظام الحكم ونوع السلطة الحاكمة ، ومن ناحية كانت المسيرة موضوعا لتنازعة قضائية أبدى فيها الطرفان التزامهما بحكم القضاء ، ومن ناحية ثانية لم تستخدم الحكومة كل قواها القمعية كما لم تستخدم الحركة الإسلامية كل قواها التحريضية وحفظ الأمر في إطار الصدام المحسوب .

وعلى أية حال فقد نجحت الحركة الإسلامية في فرض موضوع الشريعة كبنود في ملامدة جداول أعمال العمل الوطني ، فاصبح هذا الموضوع يغطي مساحة واسعة من صفحات الصحف القومية والحزبية كحوار فكري سياسي احتلت فيه الحركة الإسلامية موقع الهجوم المباشر على صفحات صحفها الخاصة بالإضافة إلى صحيفة الشعب لسان حال حزب العمل الاشتراكي وموقع الهجوم غير المباشر على صفحات الصحف القومية التي أفردت مساحة كبيرة لمفكرين إسلاميين دفعوا عن تطبيق الشريعة الإسلامية بما يخدم المواقف الهجومية العام للحركة الإسلامية وإن أبدوا تحفظات حول أفكار وسلوكيات العناصر الجذرية في الحركة . أما الموقف ضد الحركة فتصدره مجموعة من المفكرين واساتذة الجامعة البارزين .

ولكى يصبح عام ١٩٨٥ عام الحركة الإسلامية بحق جاءت مصداقة حكم المحكمة بعدم دستورية قانون الأحوال الشخصية الذي أصدره الرئيس السادات في شبعة البرلمان ، وبرغم أن حكم المحكمة قد انصب على الجانب الشكل المتعلق بطريقة صدور القانون لا بضمونه ، إلا أن الحركة الإسلامية معضدة بمواقف الكثيرين من علماء الدين والساسة الحاكمين والمعارضين ، نجحت دعائها في تركيز الأضواء على مضمون القانون الذي احتوى بنودا تعد أكثر تعبيريا عن الموقف المتصور إزاء حقوق المرأة منها عن الموقف الإسلامي المحافظ في هذا الشأن .

وقد استجابت الحكومة والبرلمان لهذا الاتجاه وعادلت مناقشة مضمون القانون بحيث خلصت إلى قانون جديد يقترِبُ خطى من مطالب الحركة الإسلامية وإن مثل حلا وسطا لا يعكس تماما كافة توجهاتها . ومن التراجعات الهامة عن القانون السابق عدم اعتبار الزواج بأخرى ضررا تلقائيا يبيح للزوجة الأولى طلب الطلاق حيث ترك القانون الجديد تحديد أمر الضرر للفاصل للزوجة ، وعدم التمسك ببقاء المطلقة الحاضنة في مسكن الزوجية بعد الطلاق في حالة عدم توفير بديل

مناسب حيث ترك القانون الجديد أمر توفير المسكن المناسب للزوج بعد الطلاق وإنقضاء ذلك انعكس في القانون الجديد اتجاه تأكيد الالتزام « بما يقره الشرع » لا بما يقضى به العرف .

ولئن أدى اتجاه الأمور على هذا النحو إلى تأكيد القوة الضاغطة للحركة الإسلامية بحيث اتفق النظام السياسي بجنائحه الحاكم والمعارض على الاستجابة لبعض مطالبها ، فقد أدى ذلك بالمثل إلى تفويت فرصة الصدام على النطاق الشعبي بين جماعتين للضغط تتخذ إحداهما موقفا علمانيا ، بينما تتخذ الأخرى موقفا دينيا من قضايا المرأة . فبرغم حالة اللامبالاة العامة في الشارع كان من الممكن لموضوع من هذا النوع أن يسمح لكلا الجماعتين بحشد قواهما على نحو ما تبدى في الاجتماعات النسائية الأولية لكلا الفريقين وعلى ذلك يتضح أن النظام السياسي المصري إنما كان يطبق على هذا الموضوع قاعدة عامة يميل بموجبه إلى تسوية الصراعات سريعا داخل المؤسسات الحاكمة طبقا لقياس التقدير لميزان القوى دون أن يصل الأمر إلى السماح للشارع الواسع بالنزول بظله في موضوع الصراع .

٥ - جماعات الضغط

ومستقبل النظام السياسي المصري

تتمتع جماعات الضغط المصرية حول جهاز الدولة . والبعض منها لا يعدو كونه فرعاً من فروع هذا البناء ويعتمد تمويل الكثير منها على الدولة لا على قدرتها الخاصة . ويمثل ذلك قيادا على القوى الضاغطة لهذه الجماعات بحيث تتفق قوى الضغط للجماعات ذات الاستقلال المالي الكامل والوارد الكبيرة ، والجماعات التي تحظى بتأييد شعبي واسع . وإذا كان ذلك يمثل اتساقا مع نظام الحكم المركزي غير القائم على التعددية السياسية ، إلا أنه يمثل اختلالا واضحا في سياق الحكم المفترض أن يكون ديمقراطيا وقائما على التعددية السياسية والتنافس المفروح . وتلك بالتحديد هي حالة النظام السياسي المصري الذي يعرف اختلالا آخر يمثل في تفوق الجماعات الضاغطة المعبرة عن مصالح الطبقتين الوسطى والعليا على الجماعات الضاغطة المفترض تعبيرها عن مصالح الفئات الاجتماعية الأدنى ، بينما هي في الحقيقة مرتبطة بجهاز الدولة كما هو الحال بالنسبة لاتحاد العمال . وعلى ذلك يكون النظام الديمقراطي قائما على نوع من الاختلال

الاجتماعى الذى يهدد هذه الصيغة السياسية نفسها وهوما يتخمس بجلاء حين تندفع الانتفاضات الاجتماعية للفئات الدنيا خارج المنظمات المفترض أن تعبر عنها رسميا .

والبديل الوحيد الذى يحول دون الوصول لهذا التهديد للنظام الديمقراطى هو إقرار حق هذه الفئات فى تنظيم نفسها بصورة مستقلة واختيار القادة المعبرين عن مصالح أعضائها لا عن مصالح السلطات الحاكمة . وبذلك فقط تتوزع القوة الضاغطة لهذه المنظمات دفاعا عن مصالحها بصورة يومية دون ضرورة لإختزان تبرمها انتظارا للحظة انفجار اجتماعى . وهذا بدوره لا يتصور حدوثه دون توسيع للنطاق العام للتجربة الديمقراطية المصرية سواء على مستوى الفرصة المتاحة للأحزاب السياسية القائمة أو إمكانية تأسيس أحزاب جديدة أو إمكانيات تطوير بنیان جماعات الضغط فى المجتمع المصرى بحيث يصبح أكثر استقلالا عن جهاز الدولة . وهذا أيضا لا يتصور حدوثه دون توسيع مقابل لنطاق العدل الاجتماعى والتوازن فى توزيع الثروة القومية ، إذ لا ينضبط ميزان القوى بين جماعات الضغط المختلفة فى ظل الاختلال الاجتماعى بين الفئات التى تعبر عن مصالحها هذه الجماعات ، وهوما تشير إليه تجربة المجتمعات الأوروبية التى تتواجد فيها مثلا

الاتحادات العمالية كثرة اجتماعية كبيرة لا كسود شكل ديمقراطى . ولعل تجربة القرارات الاقتصادية ، التى تشطت فى رفضها منظمات رجال الأعمال ، بينما ضمنت إزاعها اتحاد العمال ، تشير إلى حجم الاختلال القائم فى المجتمع المصرى والدور الذى يقوم به جهاز الدولة فى حسم الأمور فى الوقت الذى يتكرر فيه التأكيد على الديمقراطية . ونفس الأمر يتأكد من خلال الموقف من الحركة الإسلامية وعدم إقرار حقها فى التواجد السياسى الشرعى كحزب سياسى معن مع إقرار حق الجميع فى التنافس مع هذا الحزب على قدم المساواة بحيث يحسم الموقف من برنامجها بالإرادة الشعبية لا بمناورات جهاز الدولة .

ويبقى مع ذلك أن جماعات الضغط الراهنة فى مصر لم تزل فى الغالب جماعات للصفوة النشطة غير المستندة على قاعدة نشطة وهو وضع تضاعفه حالة اللامبالاة العامة فى الشارع المصرى . إلا أن تطوير عمل هذه الجماعات بما يجعلها أكثر تعبيرا عن قاعدتها سوف يساهم بدوره فى مواجهة ونهج اللامبالاة . أى أن المطلوب باختصار هو مساهمة جماعات الضغط - أثناء التعبير عن مصالح أعضائها - فى إصلاح النظام السياسى ككل ، مثلما أن إصلاح النظام السياسى يأتى ببيان آخر لجماعات الضغط فى المجتمع المصرى .



القسم الثالث
الأوضاع الاقتصادية

مقدمة .

استراتيجية الانفتاح الاقتصادي :

والاجتماعية والسياسية المتغيرة ، وعلى اساس الظروف الموضوعية والذاتية الداخلية والخارجية ، تحددت الخطوط الثابتة. للسياسة الاقتصادية والتطور الاقتصادي . وهكذا ، خلال العقد الاول من عمر الانفتاح الاقتصادي ، فإن سياسة « تطوير القطاع العام » التي تضمنت تغيير دوره ووضع ، قد أدت فعليا إلى إضعاف قيادته والفاء سيطرته ، ورغم بقاء وزنه النسبي كبيرا وبالأخص في الصناعة ، فقد احدثت مشكلاته الإنتاجية والتعميلية والتسويقية والتنظيمية وغيرها . وفي المقابل فإن سياسة « تحرير القطاع الخاص » كانت تعنى دعمه وتقديم ضمانات الامان والوان التشجيع بما أتاح له الازدهار ، وإن تمت استثماراته وأنشطته بالاساس بعيدا عن قطاعات الإنتاج المادي . وأما سياسة « تحرير القطاع المصرفي » ، وإن وسعت من سوق المعاملات المصرفية ، فقد تضمنت فضلا عن تقليص وزن بنوك القطاع العام التجارية وإضعاف سلطة البنك المركزي ، ودور البنوك العديدة المشتركة والأجنبية وخاصة في تحويل الودائع المصرية إلى الخارج ، تعديل سياسة الائتمان بما زاد من اسباب التضخم وأثر على متطلبات التنمية والتصنيع . ورغم العدد الكبير للمشروعات الأجنبية ، وخاصة المشتركة ، في كافة فروع النشاط الاقتصادي ، فإن سياسة « تشجيع الاستثمار الأجنبي » و « إقامة المناطق الحرة » لم تحقق حتى الآن الآمال المرجوة ، سواء من حيث حجم التدفق الفعلي لرؤوس الأموال من الخارج أو مستوى التكنولوجيا المستوردة أو إتجاهات توظيف ما تدفق منها بالفعل إلى مصر ، إذا استثنينا الاستثمار في مجال البترول . وجاءت سياسة « تحرير التجارة الخارجية » بتوجيه غير متوازن للعلاقات التجارية مع العالم ، وبشكل خاص لصالح البلدان الرأسمالية المتقدمة في الغرب ، فضلا عن تفاقم عجز الميزان التجاري مع تراخي الصادرات وانخفاض الاستيراد الاستهلاكي بما حمل من مخاطر وجلب من إضرار على الاقتصاد والصناعة . وفيما يتعلق بسياسة

في عام ١٩٨٥ استمرت سياسة « الانفتاح الاقتصادي » تحمل نفس المضمون الذي تبلور تدريجيا على امتداد العقد الأول لتطبيقها منذ بداية السبعينات وحتى بداية الثمانينات . وعلى الرغم من التغيرات التي شهدتها سنوات التطبيق ، بما في ذلك لحظتي الانعطاف مختلفي الاتجاه في منتصف الفترة وفي أواخرها ، فإن هذه الاستراتيجية للتطوير الاقتصادي والاجتماعي استمرت ثابتة الجوهر . وبقيت من حيث الأساس نقاط الانطلاق الأصلية لها ، التي تضمنها الاعلان الرسمي بتبني سياسة الانفتاح « الداخلي » و « الخارجي » .

وتتبع متابعة الأوضاع الاقتصادية في عام ١٩٨٥ من ناحية ، رصد حصيلة التغيرات ، في مجرى التطور الاقتصادي في هذا العام ، بما جمعه مع الاعوام الأخيرة من محاولات الترشيد والإصلاح . ومن ناحية أخرى ، تمكننا من تحليل نتائج « الثوابت » في تطور الاقتصاد المصري في ظل استراتيجية « الانفتاح الاقتصادي » .

إن التوجهات الاستراتيجية والأهداف المعلنة للانفتاح الاقتصادي كما حددتها ورقة أكتوبر ١٩٧٤ تلخصت في : توجيه القطاع العام إلى تنفيذ المشروعات الأساسية التي لا يقدم عليها غيره بهدف توفير الخدمات التي لا غنى عنها للقطاع الخاص المصري والأجنبي ، وتوفير الضمانات والظروف التي تشجع استثمارات القطاع الخاص المصري بهدف دفعه إلى النشاط الإنتاجي وسد حاجات المجتمع بعيدا عن الاستثمارات الطفيلية والإسراف الاستهلاكي ، والسعي إلى الحصول على موارد خارجية واستثمارات أجنبية بهدف دعم الاقتصاد القومي والتعميل بالتنمية وبالأخص الاسراع بالتصنيع بما في ذلك للتصدير على أساس التكنولوجيا الحديثة .

ومن أجل تحقيق الأهداف الأساسية المذكورة ، والأهداف الفرعية المكملة لها ، توالت التشريعات والإجراءات والتحويلات التي غيرت البنية الداخلية والعلاقات الخارجية للاقتصاد المصري . وانطلاقا من التوجهات الأصلية ، وفي ظل الأوضاع الاقتصادية

« أسعار الصرف الأجنبية » أدى « تحرير الجنيه المصري » إلى حدوث تخفيضات متتالية لقيمة الجنيه المصري ، فاقمتها المضاربة ، الأمر الذي عكس آثاره السلبية على مختلف الأنشطة الاقتصادية ، فضلا عن الآثار الاجتماعية للتضخم . وأما السياسة المالية والنقدية ، فهي لم تلجأ في علاج « عجز موازنة الدولة » ولم تحل دون تفاقم « التمويل التضخمى بالعجز » والتوسع النقدي ، بما يُلحق نمو الإنتاج ، في ظل احتدام أسياحه المزمنة ، أي استمرار الانفلاق الحكومي شبه الانتهائى ، وغير الإنتاجى الضخم .

وإذا كانت سياسة « إطلاق هجرة العمالة » قد أتت بموارد كبيرة من النقد الأجنبى المحول من المصريين العاملين في البلدان العربية البترولية ، فإن جزءا ضخما منها قد أهدر بشربه إلى خارج البلاد نقدا ، للتغليف خارجها ، أو مقابل وأردت غير ضرورية ، فضلا عن الآثار السلبية للهجرة ، ومنها تزايد اختلال هيكل العمالة نتيجة نقص العمالة الماهرة والمدربة والفنية – العلمية . ولم تتمكن سياسة العمالة الداخلية من حل مشكلات البطالة المقنعة وغير الإنتاجية . ولقد تفاقم « مشكلة الدين الخارجية » - رغم اعتبارها شرا في بداية الانفتاح ينبغي تجنبه بتشجيع الاستثمار الأجنبى المباشر - وذلك مع تزايد العجز الجارى في ميزان المدفوعات . ورغم التدفق الواسع نسبيا للقروض الخارجية ، فإنها لم توفى بما يستجيب للأولويات القومية ويخلق طاقات إنتاجية تكفى لسداها ، وجاء هذا التضخم في المديونية رغم تعاظم موارد النقد الأجنبى وتوسع قنواته في سنوات الانفتاح الاقتصادى .

وفي عام ١٩٨٥ توأصلت سياسات الإصلاح والتشريع التي مست أهم جوانب السياسة الاقتصادية ، في مجالات النقد والائتمان والصرف والاستيراد والاستثمار والموازنة ... الخ . وبشكل خاص ، فإن هذا العام مثل نهاية العام الثالث وبداية العام الرابع للفترة الخمسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ١٩٨٣/٨٢ - ١٩٨٧/٨٦ التي أشار إقرارها العام إلى جوهر الأزمة الهيكلية للاقتصاد المصرى التي ارتبطت بملافة السبب والنتيجة

بما أشرنا إليه اعلاه . كما لمس العديد من مظاهر الاختلالات والمشكلات التي يعانى منها ، ونعنى في المقام الأول اختلال التطور القطاعى للاقتصاد المصرى ، رغم الارتفاع النسبى في معدلات النمو الإجمالية خلال سنوات الانفتاح .

١ - تطور الهيكل الاقتصادى .

لقد اكتمل مشروع الخطة الخمسية ١٩٨٢/٨٢ - ١٩٨٧/٨٦ أن النمو بمعدلات « مقبولة » ، والذي تحقق بفضل سياسة الانفتاح كان « في صالح القطاعات غير الإنتاجية أكثر مما كان في صالح القطاعات الإنتاجية » . والواقع أنه بين عامى ١٩٧٣ ' ١٩٨٣/٨٢ هبط نصيب القطاعات السلعية أو قطاعات الإنتاج المادى في الاستثمار الثابت الإجمالى من ٦٣,٥٪ إلى ٥٤,٤٪ ، وفى الدخل المحلى الإجمالى من ٥٥,٩٪ إلى ٥٣,٦٪ ، وفى العمالة من ٥٣,١٪ إلى ٥٠,٨٪ . ويلاحظ أن تدهور النصيب النسبى للزراعة كان أشد على الرغم من النقد المتكرد في عهد الانفتاح الاقتصادى لتجاهل تنمية الزراعة لصالح التنمية الصناعية في الحقبة السابقة له . وهكذا هبط نصيبها من الاستثمار في نفس الفترة من ٤٦,٩٪ إلى ٣٥,٥٪ ، ومن الدخل من ٢١,٢٪ إلى ١٨,٤٪ ، ومن العمالة من ١٢,٤٪ إلى ٩,٨٪ . ولم يكن تراجع انصب الزيادة لصالح تطور الصناعة ، التي هبط نصيبها من الاستثمار من ١٢,٨٪ إلى ١٢,٧٪ ، وباستهلاك البترول ، فإن هذه النسبة تنخفض بدرجة

أشد من ١٢,٤٪ إلى ٢,٤٪ فقط . وأما بالنسبة للدخل فإن نصيب الصناعة قد هبط من ١٩,٧٪ إلى ١٣,٩٪ وللعمالة من ٣٧,٥٪ إلى ٢٨٪ . وفى المقابل زاد نصيب قطاعات التوزيع والخدمات الإنتاجية في الاستثمار من ١٤,٢٪ إلى ١٥,٤٪ ، وفى الدخل من ١٥٪ إلى ٢٨٪ ، وفى العمالة من ٢٧٪ إلى ٢٨٪ . ورغم هبوط نصيب قطاعات الخدمات غير الإنتاجية (الاجتماعية والسيدانية) في الدخل من ٢٩,١٪ إلى ١٨,٤٪ ، فقد زاد في الاستثمار من ٢٢,٣٪ إلى ٣٠,٢٪ وفى العمالة من ١٩,٨٪ إلى ٢١,١٪ ، كما يتضح من الجدول التالى .

جدول رقم (١)
تطور هيكل الاستثمار والدخل والعمالة
حسب القطاعات ١٩٧٣ - ١٩٨٣/٨٢

المساحة	الاستثمار الخاص بالإجمالي (٥)		الدخل للعمل الإجمالي (٥٥)		المساحة	
	١٩٧٣	١٩٨٣/٨٢	١٩٧٣	١٩٨٣/٨٢	١٩٧٣	١٩٨٣/٨٢
	مليون جنيه	مليون جنيه	مليون جنيه	مليون جنيه	الف	الف
٥ القطاعات السبعية	٥٩١.٤	١٣.٥	١٣٠.٤	٥١.٤	٥٣.١	١٩٠.١
٥٥ الصناعة	٤١٣.٨	٤٦.٩	٣٥٥.٥	٣١.٢	٣١٠.٤	٣٣٨.٢
٥٥ الصناعة والبترو	١٣٩.٠	١٢.٨	١٢٤.٣	١٢.٧	٣٧.٥	١٠٧٣.٧
٥٥ البترول	٣٢.٠	٠.٤	٣٣.١	١.٣	٣٧.٥	٠.٧
٥ قطاعات التوزيع	١٦٦.١	١٤.٢	١٨٩.٠	١٥.٤	١٢٥.٧	١٠٤.٧
٥ قطاعات الخدمات	٢٢.٣	٣١٩.٨	٣٠.٢	٨٩١.٣	١٩.٨	٢١.١
٥ الإجمالي	٨٨٨.٣	١٠٠.٠	٣١١.٧	١٠٠.٠	٣٧٢.٢	١٠٠.٠

المصدر : عام ١٩٧٣ - دلالة الإحصائية للمركب المركزي المصري - العدد الثاني - ١٩٧٥
عام ١٩٨٣/٨٢ - النشرة الإحصائية للبنك الدولي المصري - العدد الأول - ١٩٨٥ .

٥ باستثناء ٢١.٤ مليون جنيه غير موزعة لعام ١٩٨٣/٨٢
٥٥ تكلفة عوامل الإنتاج الخاصة لعامي ١٩٧٢ و ١٩٨٢/٨١

بين عامي ١٩٧٥ و ١٩٧٦ هبط معدل النمو (بالأسعار الثابتة) في الصناعة من ١١.٦٪ إلى ٨.١٪ ، وفي الزراعة من ٧.٤٪ إلى ١.٥٪ ، وفي القطاعات السبعية إجمالاً من ٩.٤٪ إلى ٧.٢٪ . وانعكست هذه الأزمات لهبوط الإنتاج على نمو الناتج المحلي الإجمالي ، الذي هبط معدله من ١٠.٥٪ إلى ١٠.٢٪ .

وبدوره فإن انخفاض المعدل الأخير بدرجة أقل ، قد عكس التزام تضخمية نجمت عن زيادة معدلات النمو لقطاعات التوزيع والخدمات . ومن حيث الأساس ، استمرت نفس الاتجاهات بين أعوام ١٩٧٩ و ١٩٨٥ . وهكذا على سبيل المثال ، بين عامي ١٩٧٩ و ١٩٨٠ هبط معدل النمو في القطاعات السبعية من ١١.٧٪ إلى ٧.٧٪ ، وبلاظ هبوط معدل النمو في قطاع الكهرباء وبدرجة أشد حدة في قطاع البترول بين نفس العامين . وبين العامين الأولين للفترة الخمسية ١٩٨٣/٨٢ - ١٩٨٧/٨٦ ، هبط معدل النمو بالأسعار الثابتة (لعام ٨١/١٩٨٢) في الصناعة من ٩.٦٪ إلى ٧.١٪ ، وفي قطاع البترول ومنتجاته من ١٢.٨٪ إلى ٥.٤٪ . وانخفضت القيمة الحقيقية للإنتاج الزراعي في العام

إن هذا التطور الإجمالي والقطاعي كان محصلة اتجاهات النمو التي قامت للاختلالات في هيكل الاقتصاد القومي ، وبالأخص في السنوات الأخيرة للفترة المدروسة ، مقارنة بالسنوات الأولى لها . وهكذا ، فإن معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي الذي قدر بـ ٨.٩٪ خلال السنوات ١٩٧٣ - ١٩٧٧ ، قد هبط إلى ٨٪ في الفترة ١٩٧٧ - ٨١/١٩٨٢ . وبين نفس الفترتين هبط هذا المعدل للقطاعات السبعية من ٧.٢٪ إلى ٥.٨٪ ، والخدمات الإنتاجية من ١٣.٣٪ إلى ١١.٤٪ ، وزاد للخدمات الاجتماعية والسيادية من ٤.٨٪ إلى ٧.٨٪ . ويكشف تباطؤ نمو الإنتاج السلمي عن الطابع المختل لهذا النمو الاقتصادي .

وتصبح هذه الخطوط الإجمالية لتطور الاقتصاد القومي أشد وضوحاً إذا ما انتقلنا إلى تحليل ملامحه القطاعية ، وبالأخص مثابة معدلات النمو السنوي والفرعي .

تشير البيانات المتاحة إلى تعمق أزمات الركود ، وتكرار الأزمات الدورية في الصناعة والزراعة خلال العقد الأول للانفتاح الاقتصادي . وهكذا يلاحظ أنه

الأول للفترة ١٩٨٣/٨٢ بنحو ٠,٦٪، ولم يتعد معدل النمو ٢٪ في العام الثاني ١٩٨٤/٨٣. وبين العامين هبط معدل النمو في قطاع التشييد من ١٢٪ إلى ٠,٣٪، وهبط هذا المعدل للقطاعات السليعية من ٧,٢٪ إلى ٤,٤٪. وهبط معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي من ٧,٥٪ إلى ٥٪، إلى جانب هبوط هذا المعدل في قطاعات التوزيع والخدمات.

٢ - توجهات الخطة الخمسية :

لقد تعاملت تلبية سلطات التخطيط، حتى فيما يتعلق بال مؤشر الوحيد الذي حمل صفة الإلزامية في الخطط السابقة إعلان الانفتاح، وتلقيد أرقام الاستثمار. وعلى امتداد العقد الأول من حياة الانفتاح الاقتصادي جرى تجاهل ثلاث خطط خمسية تم وضعها في أقل من خمس سنوات (١٩٧٦ - ١٩٨٠ و ١٩٧٨ - ١٩٨٢ و ١٩٨٠ - ١٩٨٤)، ولم تنفذ إلا الخطة الخمسية الأخيرة ١٩٨٣/٨٢ - ١٩٨٧/٨٦. وإذا نعينا جانباً تحليل أسباب استمرار الاختلالات الهيكلية والمشكلات المزمنة حتى العام الثالث للفترة الأخيرة، فإنه من الهام أن نرصد حقيقة تميز توجهاتها المعلنة عن الخطط السابقة لها. إن هذه الخطط، كما يتضح من وثائقها، عكست إتجاهاً متزايداً نحو تخصيص الاستثمارات الأوسع للدولة في القطاعات شبه الإنتاجية وغير الإنتاجية، فضلاً عن أولوية عامل الربح في اختيار استثمارات القطاع العام. ولم تعكس هذه الخطط أسبقية تطوير قطاعات الصناعة والزراعة. وهما القطاعان الرئيسيان اللذان يمثلان الركيزة الأساسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وهما في نفس الوقت بمثابة الرافعة المادية لتطوير القطاعات الأخرى، التي لا ينبغي أن تنمو استثماراتها إلا بالقدر اللازم لنمو الإنتاج أو التلائم مع مستوى هذا النمو.

والواقع أن الاختلالات الهيكلية التي أبرز خطورتها الإطار العام للفترة الخمسية الأخيرة، ترجع بالأساس إلى فعل القوى العنصرية التي أطلق العنان لتأثيراتها في ظروف التخلي عن التخطيط الفعلي للاستثمار. وعن برامج التصنيع الطموحة، وتراجع الأولويات القومية في التنمية أمام قوانين السوق الداخلية والمالية، ولقد جرى تغليب التجارة والاستهلاك على الإنتاج والاستثمار، بما دفع إلى المطالبة بـ « انفتاح إنتاجي » حتى في سنوات الانفتاح الأولى.

إن عنق الاختلالات الهيكلية وبقاء أسبابه، انعكس

في عدم إظهار الاتجاه الإصلاحي للفترة الخمسية ١٩٨٣/٨٢ - ١٩٨٧/٨٦ نحو تصفية الاختلالات التراكمية. كما تشير بيانات متتابعة العامين الأولين التي أوردها.

وفي التنفيذ، فإن الاتجاه نحو الإصلاح الذي فرضه واقع « قصور الإنتاج السليم في القطاعات الرئيسية - الزراعة والصناعة » من توفير الاحتياجات المتزايدة، لم يدفع إلى أن « يصبح إصلاح هيكل الإنتاج السليم أساساً عنصر الدفع الرئيسي خلال المرحلة القادمة » كما أشار الإطار العام للخطة.

ونكتلي هنا بملاحظة أن مشروع خطة السنة ١٩٨٥/٨٤ خصص للقطاعات السليعية ٤٩,٤٪ فقط من إجمالي الاستثمار الثابت، مقابل ٥٤,٤٪ في عام ١٩٨٣/٨٢ (و ٦٣,٥٪ في عام ١٩٧٢) . ويصبح منطقياً في ضوء هذا الهيكل الاستثماري المخطط أن يتوقع (في نفس السنوات) هبوط نصيب هذه القطاعات في الناتج المحلي الإجمالي من ٥٣,٦٪ إلى ٥٣,٢٪ (و ٥٥,٩٪) . وبغضاً عن هذا، فإن الارتفاع المتوقع للنصيب النسبي من العمالة في قطاعات الإنتاج من ٥٠,٨٪ إلى ٥٤,٧٪ (و ٥٣,١٪) يشير إلى نمو إضمار للبطالة المقننة القائمة فيها مع توقع ضيق فرص العمالة في القطاعات الأخرى.

وكما أورد الإطار العام لمشروع الخطة الخمسية الأخيرة، مشيراً إلى السنوات ١٩٧٧ - ١٩٨٢/٨١، التي وصفها بأنها فترة « الوفرة الظاهرية والتداول الكبير »، فإن تكلفة النمو كانت عالية، رغم ما أورته ويسبب ما أورته هذا النمو من اختلالات هيكلية عريضة لملامحها العريضة. وكما أكدت الوثيقة المذكورة فإن السياسات النقدية، والائتمانية وغيرها من جوانب السياسة الاقتصادية، أسهمت في تعجيب المشكلة، ولكنها لم تضع الحلول الحاسمة لها، وطبيعي أن تلك السياسات وحدها لا يمكن أن تضمن العلاج في ظروف سيادة الاختلالات الهيكلية.

إن تحليل أهم المشكلات والسياسات والقضايا الاقتصادية خلال العقد الأول للانفتاح الاقتصادي، ورصد تطوراتها في عام ١٩٨٥، يشير من ناحية إلى « التكلفة الهائلة بالفعل » لنمو اعتمد على مصادر خارجية تعرضت للتراجع والتقلب، بما دفع الوثيقة المشار إليها إلى التحذير من مخاطر الاعتماد عليها. ومن ناحية أخرى، فإن هذا التحليل يؤكد استمرار تلك المشكلات التي حددتها الوثيقة ولم تتمكن من حلها بعد

سياسات الإصلاح، والترشيد، وذلك كما يتبين من المؤشرات الاقتصادية الرئيسية.

ويمكن تحديد المشكلات الرئيسية للاقتصاد المصري في سنوات الانفتاح الاقتصادي خلال عقده الأول وحتى بداية عقده الثاني، طبقاً لما ورد في الإطار العام للخطة الخمسية ١٩٨٣/٨٢ - ١٩٨٧/٨٦. لقد تراجع حجم الصادرات وتعاظمت قيمة الواردات واحتدمت مشكلة الغذاء واستنزفت مصادر البترول، واتسم الاستثمار الأجنبي بالخضالة فضلاً عن ضعف التكنولوجيا المصاحبة له وتفضيله للانشطة غير الإنتاجية، وزادت أعباء الدينونة الخارجية واتجهت القروض الخارجية إلى مسارات لم تكن الأكثر اتفقا مع الأولويات القومية، واتجه الائتمان بعيداً عن متطلبات التنمية وحوالت البنوك الأجنبية ودانها إلى الخارج وفشلت تمويل الأنشطة غير الإنتاجية، وزاد اختلال هيكل العمالة مع هجرة العمالة للماهرة والمتخصصة إلى الخارج ونمو البطالة المقنعة، وزاد هجز الميزان التجاري وميزان المدفوعات رغم نمو الموارد من النقد الأجنبي، وزاد الاعتماد على الخارج وعلى عوامل دفع النمو يمكن أن تتحول إلى عوامل مدء، له تتمثل في مصادر خارجية غير مستقرة تتوقف على عوامل خارجية، وتعرضت بالفعل المصادر القومية للنقد الأجنبي إلى التقلب أوحلى التراجع وهي عائدات تصدير البترول، وإيرادات المرور بالقناة، وتحويلات العاملين بالخارج، والدخل من السياحة. ورغم نمو المدخرات المحلية استمر تعمل الموازنة العامة للدولة لعبء الدعم واعتمادها على التمويل التضخمي بالعجز، وعانى القطاع العام في الصناعة من مشكلات الإنتاج والتصريف والتمويل والإدارة والتنظيم وغيرها، وتواصل انخفاض قيمة الجنية وارتفاع مستوى الأسعار واختلال توزيع الدخل، الخ... ونكتفي هنا بتحليل بعض من هذه المشكلات والقضايا والتطورات.

٣ - الموازنة العامة للدولة :

إن تحليل تطور رقم العجز الكلي في موازنة الدولة، وتتبع مصادر تمويل هذا العجز، وتقصيل مكونات أرقام النفقات والإيرادات العامة، يلقي الضوء على العديد من مظاهر المشكلات وجوهر التطورات في الاقتصاد المصري.

لقد انخفضت نسبة العجز الكلي مع إنخفاض نسبة العجز الراسمالي في الموازنة، وزاد الوزن النسبي

لمصادر الاقتراض غير التضخمي من مصادر الإصدار المحلي في تغطية هذا العجز، وانخفضت نسبة الإنفاق العام إلى الناتج المحلي الإجمالي مع تناقص الوزن النسبي للنفقات العسكرية ومدفوعات الدعم والإنفاق الراسمالي واستخدامات القطاع العام بين عامي ١٩٧٤ - ١٩٨٤/٨٣، وانعكست هذه الاتجاهات لإصلاح عجز الموازنة وترشيد الإنفاق العام في أرقام موازنة ١٩٨٥/٨٤.

بيد أن عيب الإنفاق العام الذي تزايد خلال العقد الأول للانفتاح استمر مرتفعاً في عام ١٩٨٥. وظهر هذا في الارتفاع الكبير لمعدل النمو السنوي لإجمالي الإنفاق (١٦,٤٪) وبالذات للإنفاق الحكومي على القطاعات غير السليمة (١٩,٢٪) مقارنة بمعدل نمو الإنتاج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (٧,٦٪) بين عامي ١٩٧٤ و ١٩٨٥/٨٤. وترجع أسباب نمو الإنفاق الحكومي الجارى واستمرار ارتفاع حجم الإنفاق العام الإجمالي إلى عوامل متعددة منها تزايد أعباء الدين العام وانخفاض قيمة الجنية وارتفاع أسعار السلع المستوردة والمحلية والإنفاق على البنية الأساسية... الخ. على الرغم من تراجع العديد من بنود الإنفاق العام كما أشرنا.

ولقد زادت نسبة النفقات إلى الإيرادات في الموازنة من ١٠٧,٧٪ إلى ١٤٤,٧٪ وهبطت بشكل طفيف إلى ١٤١,٩٪ في أعوام ١٩٧٤ و ١٩٨٤/٨٣ و ١٩٨٥/٨٤ على الترتيب. ونجم عن هذا استمرار الحجم الكبير للعجز الكلي في الموازنة والذي بلغ ٢٠,٧٪ و ٢١,٣٪ و ٢١,٢٪ من الناتج المحلي الإجمالي في نفس السنوات.

ومن أجل تغطية العجز في موازنة الدولة، زاد الدين العام الداخلي بنحو ٧١٠ ملايين جنيه في عام ١٩٧٤ و ٣٦٦ مليون جنيه في عام ١٩٨٤/٨٣ ثم بنحو ٣٨٨ مليون جنيه في عام ١٩٨٥/٨٤، وإلى جانب الاقتراض غير التضخمي من المصادر المحلية للإصدار مثل الاقتراض التضخمي من الجهاز المصرفي حوالي ٥٠٪ من إجمالي الدين العام الداخلي بين عامي ١٩٧٤ و ١٩٨٥/٨٤. وزاد إجمالي الدين العام الداخلي من ٤٣٢,٣ مليون جنيه في آخر عام ١٩٧٤ إلى ١٨١٠,٧ مليون جنيه في منتصف عام ١٩٨٣، وزادت نسبة الدين المصرفية على حساب الأوراق المالية الحكومية من ٤,٦٪ إلى ٨١,٥٪. وإلى جانب تفاقم الضغوط التضخمية في الاقتصاد المصري بسبب الجوء

إلى التمويل الاقتراضى التضخمى لتعطى الإنفاق الجارى والاستثمارى غير الإنتاجى فى الموازنة، فقد زادت أعباء الأخيرة .

لقد زادت نسبة فوائد الدين العام الداخلى من ٢,٢٪ فى عام ١٩٧٤ إلى ١٠,٢٪ عام ١٩٨٤/٨٣ و ١٠,٩٪ فى عام ١٩٨٥/٨٤ من إجمالى الإنفاق الجارى . وبغضلا عن هذا فإن قيمة أقساط هذا الدين قد بلغت ٢٧,٤٪ و ٢٣,٥٪ ثم ٢٥٪ من إجمالى الإنفاق الرأسمالى فى موازنات نفس الأعوام على الترتيب .

ومن ناحية أخرى، جرى اللجوء إلى التمويل الخارجى لتغطية جزء آخر من عجز الموازنة . وهكذا زادت نسبة القروض الخارجية المستخدمة فى تمويل الموازنة العامة إلى إجمالى القروض الخارجية المستخدمة على المستوى القومى من ٢٩,٤٪ إلى ٧٧,١٪ بين عامى ١٩٧٤ و ٨٣/٨٢ . وزادت نسبة مساهمة القروض الخارجية فى تمويل الموازنة العامة من ٢١,٩٪ إلى ٥٦,٥٪ من إجمالى الموارد الرأسمالية بين عامى ١٩٧٤ و ٨٣/٨٢ . وفى عام ١٩٨٥/٨٤ بلغت هذه النسبة ١١٣,٧٪ من الإيرادات الذاتية المتاحة للاستثمار والتحويلات الرأسمالية . وترتب على هذا دفع فوائد للدين الخارجى بلغت ١,١٪ و ٠,٩٪ ثم ٢٪ من الإنفاق الجارى وبلغ عبء أقساطه ١٠,٩٪ و ١٠,٦٪ ثم ٨,٨٪ من الإنفاق الرأسمالى فى أعوام ١٩٧٤ و ٨٣/٨٢ و ٨٤/٨٣ على الترتيب .

ونلاحظ أن فوائد الدين العام الداخلى والخارجى قد مثلت ١٢,٩٪ من الإنفاق الجارى، وبلغت قيمة أقساطه ٣٢,٥٪ من الإنفاق الرأسمالى فى عامى ١٩٨٥/٨٤ .

ويشير تحليل جانب الإيرادات فى الموازنة العامة للدولة إلى هبوط نسبة الضرائب المباشرة إلى الإيرادات العامة الذاتية من ١٦,٧٪ إلى ١٢,٨٪ بين عامى ١٩٧٤ و ٨٤/٨٣ ، على الرغم من زيادة حصيلة الضرائب على دخول الأعمال بالنسبة لقطاع الأعمال العام . ويفسر عدم نمو الإيرادات من ناحية باتساع التهرب الضريبى حيث تهرب نحو ٧٠٪ من الممولين من ٨٢/٨١ (وقد تهرب بيليارجنه خلال تسعة أشهر فى ٨٤/٨٣) وتعدد الإعفاءات الضريبية ونمو الإعفاءات الجمركية (بما فى ذلك على السلع الاستهلاكية غير الضرورية) حتى وصلت إلى نحو ٤٠٪ من قيمة الواردات .

ومن ناحية أخرى، يلاحظ أن نفق البترول وإن مثل حوالى ٢١,٦٪ من إجمالى الإيرادات الجارية غير

السيادية فى عام ١٩٨٥/٨٤ مقابل ٩,١٪ فى عام ١٩٧٤ . فإن هذا الفائض قد شهد انخفاضاً مستمراً من حيث القيمة المطلقة والنسبية بدءاً من عامى ٨٠/٧٩ مع انخفاض أسعار البترول . وإذا كان الاتجاه الأول يشير إلى ضرورة تقليص الإعفاءات الضريبية والجمركية وزيادة تصصيل الرسوم والضرائب المباشرة لرفع إيرادات الموازنة (وموارد الاستثمار المحلى)، فإن الاتجاه الثانى يؤكد مخاطر اعتماد الموازنة (والاقتصاد القومى أجمالاً) على مصادر غير ثابتة للدخل تتجه إلى التناقص .

وفى جانب النفقات العامة يلاحظ انخفاض نسبة الإنفاق العسكرى إلى إجمالى الإنفاق الجارى من ٢٨٪ عام ١٩٧٤ إلى ٢٤,٤٪ فى ٨٣/٨٢ و ٢١,٩٪ فى عام ١٩٨٥/٨٤ . وإن شهد هذا الإنفاق ارتفاعاً فى عام ٨٢/٨١ نتيجة تكاليف قوات حفظ السلام وتكاليف استلام سيئات فضلاً عن المتطلبات الإضافية، كما يلاحظ من ناحية أخرى أن الإنفاق الحكومى الجارى والاستثمارى قد زاد مع توسع النشاط الاقتصادى المدنى للنوات المسلحة . وربما يفسر هذا جزئياً بتوسع الإنفاق الاستثمارى على الإدارة والخدمات الحكومية الذى زاد من ١٢,٨٪ من إجمالى الاستثمار فى الموازنة فى عام ١٩٧٤ إلى ٣٦,٣٪ فى عام ٨٤/٨٣ . ولقد ارتبط هذا بهبوط الإنفاق الاستثمارى الحكومى على الصحة والتعليم والبحث العلمى والخدمات الاجتماعية وأن زاد للسكان والتشديد . ويلاحظ تزايد نصيب الأجور فى الاستخدامات الجارية من ١٨,٩٪ إلى ٢٩٪ بين ٧٤/٧٣ و ٨٤/٨٣ الأمر الذى ينقسم بتضخم جيش العاملين فى القطاع الحكومى غير الاقتصادى وبالأخص النمو بمعدلات عالية لأعداد وأجور الوظائف الإدارية العليا والمعملة غير الدورية التى تضاعف نصيب البطالة الممنعة . ويلاحظ من ناحية أن عدد العاملين فى القطاع الحكومى قد زاد بنحو ٢٩,١٪ مقابل زيادة العاملين فى القطاع العام بنحو ١٩,١٪ بين عامى ٨٠/٧٩ و ٨٤/٨٣ . وبينما زادت مجموعة الوظائف العليا بنحو ٥٩,٦٪ ومجموعة الوظائف المكتبية بنحو ٤٠,١٪ فإن مجموعة الوظائف الفنية زادت بنحو ٢٤,٨٪ . وعلى حين لم تتعدد زيادة مجموعة الوظائف الشرفية (التى تهرب للأجور الأعلى) بنحو ٤,٨٪ ، فإن مجموعة وظائف الخدمات المعاونة غير الانتاجية زادت بنحو ٢١,٢٪ فى نفس الفترة . وبينما هبطت نسبة العاملين فى الصناعة والكهرباء والنقل والمواصلات وبقيت كما هى تقريبا فى الزراعة والرعى، فقد زادت فى

• وعلى الرغم من تراجع الوزن النسبي لقيمة الدعم المباشر ، فضلاً عن تراجع قيمته المطلقة الحقيقية بحسب معدل التضخم ، فقد مثل نسبة هامة من عجز موازنة الدولة . وكان الدعم المستقر المتمثل أساساً في التسعير الجبري للعديد من السلع المنتجة في شركات وهيئات القطاع العام الانتاجي (اذا استثنينا الخدمات المقدمة من الهيئات الاقتصادية الحكومية) ، أحد أهم اسباب انخفاض ربحيته وريعيته على مستوى الوحدات وعلى مستوى القطاعات فضلاً عن ضعف فعاليتها على المستوى القومي .

إن مثل هذا الدعم قد ارتبط من ناحية باعتباريات الضرورة الاجتماعية / السياسية فيما يتعلق بتسعير منتجاته الموجهة للاستهلاك النهائي للطبقات الفقيرة وللاستهلاك النهائي والوسيط للإغنياء والقطاع الخاص .

ومن ناحية أخرى ، فإن ما يسمى بدعم القطاع العام والهيئات الاقتصادية على حساب الموازنة العامة استمر بسبب الضرورات التي أملت استمرار الدور الاقتصادي الاجتماعي للنشاط الاقتصادي الانتاجي والخدمي للدولة . وفضلاً عن هذا فإن عائد اطلاق اسعار المنتجات الوسيطة للقطاع الدولة والتي يشتريها القطاع الخاص الى جانب مدفوعات الضرائب والرسوم المولدة من القطاع العام إلى الخزنة العامة فاق بكثير الدعم الذي تلقاه .

ونلاحظ هنا ان الدعم المباشر وغير المباشر لمستلزمات الانتاج الزراعي وخاصة الاسمدة وتقديم القروض الزراعية بفائدة تقل عن اسعار الفائدة السائدة تفرضه ضروريات وقف تدهور حجم الانتاج الزراعي وانخفاض معدلات نمو الانتاجية في الزراعة المصرية ، الامر الذي يعد من نمو مثل هذا الدعم بشكل غير مباشر . أضف الى هذا تعاطل القيمة المقدرة لما يسمى بالدعم المستتر ، أي الفرق بين الاسعار العالية والاسعار المبطلة لعدد من منتجات القطاع العام والهيئات الاقتصادية مثل الكهرباء والتبوتول . وتستفيد من جانب هام من هذا الدعم مشروعات الاستثمار الأجنبي والقطاع الخاص التي تعرض منتجاتها وتقدم خدماتها غير الخاضعة للقيود السعرية الحكومية بأثمان تقرب من اسعار السوق العالمية او حتى تتجاوزها .

ولقد بلغت قيمة الدعم المباشر نحو ٤٢٥,٤ مليون جنيه او نحو ٢,٥٪ من الاتفاق العام الجاري ، ومنه نال

القطاعات غير الانتاجية . وعلى حين ان كل ١٨٧ عاملاً في القطاع العام كان يقابله موظف واحد من شاغلي الوظائف العليا فإن هذه النسبة وصلت الى ١٦٢ : ١ في الجهاز الاداري . ومن ناحية أخرى فإن زيادة الاجور قد ارتبطت أيضاً برفع الحد الأدنى للاجور الامر الذي انعكس في تقليص الفوارق بينه وبين الحد الأعلى من ١ : ١٨,٥ طبقاً للقانون ٥٨ لسنة ١٩٧١ إلى ١ : ٨,٣ طبقاً للقانون ١١٤ لسنة ٨١ . وإن بقيت الاجور الحكومية وبالأذات للعمالة غير المدربة وغير الفنية اقل بكثير مقارنة بتلك المدفوعة في مشروعات الاستثمار المشتركة والاجنبية والقطاع الخاص وحتى بالنسبة لقطاع الأعمال العام .

ويبقى ان نلاحظ انخفاض نسبة مدفوعات الدعم المباشر الى الاتفاق الجاري وزيادة إيرادات الموازنة من فائض وأرباح القطاع العام ، مقارنة بتمويل عجز تحويلات الشركات ، الامر الذي يتطلب تحليلاً منفصلاً في اطار تحليل لازم لخصاييا الدعم والقطاع العام .

٤ - الدعم ومشكلة التضخم :

لقد مثل الدعم ، أو المدفوعات الحكومية المباشرة وغير المباشرة بفرض الحفاظ على مستوى منخفض نسبياً لاسعار عدد من السلع والخدمات بعيداً عن فعل قانون العرض والطلب ، أحد أهم القضايا الاقتصادية الاجتماعية التي أثارت جدلاً واسعاً رسمياً وغير رسمي في عام ١٩٨٥ كما في اعوام الانفتاح السابقة عليه .

ان تعاطل قيمة الدعم بين عام ١٩٧٤ وبدائية الثمانينات واستمرار الارتفاع النسبي لمخصصاته النقدية في موازنة الدولة في مطلع الثمانينات وحتى عام ١٩٨٥ ، يرجع الى الاختلال الذي رآيناه في هيكل الانتاج المحلي والمتمثل في انخفاض معدلات نمو الزراعة والصناعة ومشكلات وآزمات التطور ومستوى الانتاجية في هذين القطاعين الرئيسيين للاقتصاد القومي الامر الذي ادّى الى قصور انتاجهما عن تغطية الاحتياجات المحلية المتزايدة .

وفضلاً عن الارتفاع المتعاطل لاسعار الواردات من السلع الغذائية والانتاجية المدعومة ومن ثم زيادة مخصصات الدعم للحفاظ على مستوى أقل لاسعار البيع في السوق المحلية ، فإن تعاطل حجم الواردات من هذه السلع وخاصة الغذاء ، لتعويض عدم كفاية الانتاج المحلي ، زاد من قيمة الدعم وإبرز مخاطر التبعية الغذائية والاعتماد على المعونات والواردات عموماً .

دعم السلع الغذائية نحو ٧٥,٩٪ . أو حوالي ١٨,٣٪ من هذا الاتفاق . وبين عامي ١٩٧٤ و ١٩٨٤/٨٣ مثل الدعم المباشر ٢٤,٢٪ من اجمالي النفقات الجارية بالموازنة ، وبلغ الدعم المخصص للسلع التموينية حوالي ٧٧٪ من اجمالي الدعم في السبعينات وفي موازنة عام ١٩٨٥/٨٤ خصص للدعم المباشر ٥٨,٤ مليون جنيه ، وإن هبطت نسبته إلى ١٨,١٪ من الاتفاق الحكومي الجاري . وطبقا لبيانات الهيئة العامة للسلع التموينية ، فإن الدعم الذي تحصلته الحكومة للواردات من القمح والدقيق بلغ حوالي ٤٠٪ من اجمالي الدعم للسلع الغذائية والأذرة نحو ١٥٪ والزيوت والشحوم ١٤,٢٪ والسكر ٢٪ والعلوم والدواجن ١٠,٩٪ إلى جانب الدعم المقدم لهذه السلع وغيرها من المنتجات المحلية والمستوردة . إن مقري استمرار هذا الدعم رغم اتجاهه ونه النسبة للانخفاض يتضح إذا تعرفنا على اتجاهات تطور الأسعار وتوزيع الدخل القومي .

لقد هبطت إذن نسبة الدعم المباشر شاملا الدعم للسلع الغذائية إلى اجمالي الاتفاق العام ، وإلى اجمالي رقم العجز الكلي بالموازنة في إطار إجراءات ترشيد الدعم ، وأدى هذا في نفس الفترة إلى هبوط متوسط نصيب الفرد الكلي بنسبة ٢٥,٢٪ ، وتبلغ نسبة هذا الهبوط ٤٧٪ في نفس الفترة بحسب الرقم الرسمي لأسعار المستهلكين . وأما أرقامه الفعلية فقد قدر انخفاضاها بنحو ٣٠٪ في ١٩٨٤/٨٣ ، إذا استبعد ما يجعل به رسوم الجمارك والانتاج وأرباح الاستيراد والمناجزة ونفقات تدوير العملة بقيمة المعونات الغذائية ، وإلى جانب ذلك فقد اتفاد بجانب من هذا الدعم عن طريق الاستهلاك النهائي اصحاب الدخل المرتفعة ، وتسرب جانب من قيمته إلى السماسرة والوسطاء وتجار السوق السوداء ، واستخدمت كمستلزمات إنتاج من قبل اصحاب مزارع الدواجن والماشية واصحاب مصانع الحلوى والمشروبات الخ . لكن هذا الدعم استمر على أية حال يمثل نحو ٣٨,١٪ من اجمالي العجز الكلي ويزيد بنحو ٧١,٥٪ عن العجز الصافي (أو التمويل التضخمي من الجهاز المصرفي) في عام ١٩٨٥/٨٤ .

والواقع أن أهمية استمرار الدعم للسلع الغذائية والاستهلاكية الضرورية رغم عبئه على الموازنة العامة يؤكد ما ورد في التقرير عن أعمال ومداولات المؤتمر الاقتصادي الذي عقد في فبراير ١٩٨٢ بدعوة من الرئيس مبارك من المطالبة « بدعم المساس بالدعم ألا يعد استنفاد إجراءات الوفرة في أوجه الاسراف في

الاتفاق الحكومي ، ويقدّر ما يتحقق من زيادة في الأجور وتحسين في توزيع الدخل ، حيث أن الدعم يكفل الرعاية الضرورية للتطبيقات الشعبية من التضخم وارتفاع الأسعار وازدياد نفقات المعيشة » .

ويلاحظ في هذا الصدد التقلبات الشديدة بين التقديرات الرسمية وغير الرسمية لمعدل التضخم السنوي في مصر ، إلا أن كل التقديرات تشير إلى تواصل ارتفاع الأسعار بمعدلات كبيرة بين منتصف السبعينات ومنتصف الثمانينات . ونشير على سبيل المثال إلى أن الرقم القياسي الرسمي للطعام والشراب للمستهلكين في الحضر قد زاد من ١٥٢,٩٪ إلى ٦٤٧,٢٪ ، وفي الريف من ١٦٢,٦ إلى ٦٦٢ بين عامي ١٩٧٤ و ١٩٨٤ . ويرجع هذا التضخم إلى اسباب عديدة من بينها زيادة الواردات بسبب ضعف معدلات نمو الانتاج الزراعي والصناعي ، اطلاق حرية الاستيراد عن طريق القطاع الخاص ، التعرض المستمر لاستيراد التضخم السائد في البلدان الرأسمالية ، رفع قيمة الواردات بالجنبة المصرية نتيجة التخفيضات المتتالية في قيمته ، تراجع دور الدولة في مجال الرقابة على الأسعار ، انتهاء الوسطاء للندرة النسبية في عرض السلع خاصة الضرورية ، تزايد الاتفاق العام واللجوء إلى التمويل التضخمي لعجز الموازنة ، السماح برفع أسعار العديد من منتجات القطاع العام ، رفع أسعار الفائدة ومن ثم رفع تكلفة المنتجات وتحميل المستهلك لهذا الارتفاع ، الضغط على الموارد المحلية من قبل المستثمرين الأجانب والعاملين في الخارج ، زيادة الاستهلاك عموما سواء بسبب زيادة الدخل النقدية أو النمو السكاني ، الخ . .

وفي سنوات الانفتاح الاقتصادي هبط نصيب الأجور من الدخل القومي لصالح عوائد حقوق التملك التي نالت الجزء الأعظم من الزيادة في الدخل المحلي الإجمالي . ومع التضخم فإن الارتفاع الكبير نسبيا في الأجور النقدية في النصف الثاني من السبعينات تحول إلى انخفاض في الأجور الحقيقية في النصف الأول من الثمانينات . وطبقا لميزانية الأسرة بالعينة في عام ١٩٨٧/٨٦ فإن ادنى ٢٧,٢٪ من الأسر في الحضر نالت من الدخل على حين أن أعلى ٢١٪ نالت ٤٨٪ من الدخل .

وفي الريف فإن ادنى ٢٠,٥٪ من الأسر نالت ٦,٥٪ من الدخل وأعلى ١٩,٦٪ نالت ٢٩,٧٪ . وعلى المستوى القومي فإن ادنى ٤٤٪ من الأسر نالت ٢٠٪ من الدخل

وأعلى ٥٪ من الأسر ثالث ٢١٪ من الدخل .

وفضلا عن دعم السلع الغذائية ، نكتفى هنا بالإشارة إلى الدعم المقدم للمنتجين الزراعيين والشركات الصناعية . وهكذا ، جرى تقديم دعم للأسمدة ومقاومة الآفات الزراعية ، وخفض أسعار التقاوى وري القصب ومكافحة حشائش الأرز ، ودعم الحاصلات الزراعية ، وغير ذلك ، كما جرى دعم القروض الممنوحة للزراعيين في شكل تثبيت فوائد القروض المقدمة من البنك الرئيسي للتنمية والائتمان الزراعي . ومن ناحية أخرى ، جرى تقديم دعم للشركات المنتجة للأقمشة الشعبية والزيتون والصابون والمنظفات الصناعية والألبان والأغذية المخطوطة والاستمات فضلا عن الشركات التي تقدم مستلزمات الانتاج اللازمة لهذه السلع إلى جانب الهيئات العامة للثقل والمواصلات والكهرباء والتبريد .

وعلى الرغم من العديد من الانتقادات حول القيمة الحقيقية والتوزيع الفعلي لهذا الدعم بدوره ، نلاحظ هنا الأهمية الموضوعية الاقتصادية والاجتماعية لاستمرار هذا الدعم ، سواء لتأمين الرخص النصيب للسلع والخدمات الضرورية التي ينتجها القطاع العام ، وللدعم من انخفاض الانتاجية في الزراعة المصرية بالأخص في ظروف اعتماد المشكلة الغذائية .

٥ - أبعاد المشكلة الغذائية .

ترتبط قضية الدعم ارتباطا وثيقا بتقاع المشكلة الغذائية ، التي تتلخص في عجز الزراعة المصرية عن تغطية الاستهلاك المتزايد من الغذاء بما أدى إلى تزايد الواردات من السلع الزراعية الغذائية وخاصة من القمح والدقيق بمعدلات فاقت تطور الصادرات الزراعية وفي مقدمتها القطن .

لقد زادت قيمة الصادرات الزراعية بين عامي ١٩٧٤ و ١٩٨٠ من ٣٥٨,١ مليون جنيه إلى ٤٢١,٢ مليون جنيه بنسبة لم تتعد ١٧,٦٪ . ومنها زادت قيمة الصادرات من القطن من ٢٧٩,١ مليون جنيه إلى ٢٩٦,٤ مليون جنيه بنسبة ٦,٢٪ فقط ، وتراجع نصيبه في الصادرات الزراعية من ٧٧,٩٪ إلى ٧٠,٤٪ واستمر أهم هذه الصادرات . وفي نفس الفترة زادت قيمة الواردات الزراعية من ٣٨٥ مليون جنيه إلى ٥٢٩ مليون جنيه بنسبة ٣٧,٤٪ وهو ما تجاوز ضعف معدل نمو الصادرات الزراعية وزاد العجز في الميزان التجاري الزراعي من ٤٦,٩ مليون جنيه إلى ١٠٧,٨ مليون جنيه ، وزادت قيمة الواردات من القمح ودقيقه من

٣١٣,٩ مليون جنيه إلى ٢٨٠,٦ مليون جنيه وهو ما زاد بنحو ١٢,٥٪ و ٢٨,٥٪ عن قيمة صادرات القطن في نفس العامين . وبين نفس العامين زادت قيمة الواردات الغذائية من ٢٨٧,٢ مليون جنيه إلى ١٤٠٨,٨ مليون جنيه ، ومثلت هذه الواردات ٢٠,٩٪ و ٢٦,٦٪ من اجمالي قيمة الواردات و ٥٩,٢٪ و ٥٢,٢٪ من قيمة الصادرات السلعية .

ولقد زادت قيمة الصادرات من أهم المنتجات الخام والمصنعة الزراعية بين عامي ١٩٨٠ و ١٩٨٤ (القطن والبريقال والبطاطس والبصل الطازج والمجفف والأرز المقشر البنيض والسكر المكرر) من ٢٨٥,٤ مليون جنيه إلى ٤٤٠,٦ مليون جنيه بنسبة ١٤,٤٪ . ومنها زادت قيمة صادرات القطن من ٢٩٦,٤ مليون جنيه إلى ٢٤٠,١ مليون جنيه بنسبة ٢٢,٢٪ وتزايد نصيبه من هذه الصادرات الزراعية بدرجة طفيفة من ٧٦,٩٪ إلى ٧٧,٢٪ وهو ما يعزى إلى ارتفاع أسعاره . وفي نفس الفترة زادت قيمة أهم الواردات من السلع الغذائية عدا اللحوم (القمح ودقيقه والذرة والبقوم والحيواناتية والزيوت النباتية والألبان ومنتجاتها والسكر والشاي) من ٧٢٧,٨ مليون جنيه إلى ١١٠١,١ مليون جنيه بنسبة ٥١,٢٪ وهو ما تجاوز ٣,٦ مرة نسبة نمو قيمة أهم الصادرات الزراعية المشار إليها . وزادت قيمة الواردات من القمح ودقيقه من ٣٨٠,٦ مليون جنيه إلى ٦٤٧,٨ مليون جنيه بنسبة ٦٩,٩٪ وازدادت زيادة هذه القيمة مقارنة بقيمة صادرات القطن من ٢٨,٤٪ إلى ٩٠,٢٪ على الترتيب . وبين نفس العامين ، فرغم هبوط قيمة الواردات من القمح ودقيقه ١,٢٪ و ٨,٦٪ من اجمالي الواردات فقد زادت من ١٧,٩٪ إلى ٢٩,٥٪ من اجمالي قيمة الصادرات السلعية .

والواقع أن تراجع نصيب القطن في حصيلة الصادرات الزراعية وعجزه عن تغطية قيمة الواردات من القمح ودقيقه ، وتعاظم العجز في الميزان الزراعي ومن ثم في الميزان التجاري اجمالا ، ترتبط بالأساس بتعاظم فجوة الغذائية ، او تناقص معدل الاكتفاء الذاتي من المنتجات الزراعية الغذائية الرئيسية وبالأخص من القمح والذرة .

لقد هبط انتاج القمح والدقيق من ١٨٦٠ ألف طن إلى ١٧٩٦ ألف طن أو بنحو ٣,٤٪ بينما زادت الاحتياجات منه من ٤,٥ مليون طن إلى ٧,٢ مليون طن بنسبة ٦٢٪ بين عامي ١٩٧٤ و ١٩٨٠ .

وهكذا تراجع معدل الاكتفاء الذاتي أو نسبة تغطية

الانتاج المحلى للاستهلاك المحلى من القمح والدقيق من ٤٦,٧٪ الى ٢٤,٨٪ بين عامى ١٩٧٤ و ١٩٨٠ . وفى عام ١٩٨٤ زاد انتاج القمح الى ١٨٦٥ الف طن او بنسبة ١٪ مقارنة بعام ١٩٨٠ . ويشير بشكل غير مباشر الى ضلالة هذا النمو مقارنة بتزايد الاحتياجات ان نسبة نمو الواردات من القمح بلغت ٢١,٧٪ بين هذين العامين .

وعلى الرغم من زيادة انتاج عدد من المحاصيل الغذائية الرئيسية والمنتجات الغذائية المصنعة ، فقد بقيت هذه الزيادة اقل من معدلات الزيادة فى الاستهلاك طوال الفترة المشار اليها . ورغم هبوط متوسط استهلاك الفرد من عدد من السلع الغذائية ، فقد زاد بالنسبة لعدد من هذه السلع وهكذا ، على سبيل المثال ، ارتفع متوسط نصيب الفرد من القمح والدقيق من ١٢٢ كيلو جرام الى ١٧١ كيلو جرام ثم ١٨٥ كجم فى اعوام ١٩٧٤ و ١٩٨٠ و ١٩٨٥ على الترتيب وبلغ معدل نمو الاستهلاك القومى من القمح حوالى ٥٪ او نحو ضعف معدل النمو السكانى .

ونلاحظ من ناحية ، ان هذا الارتفاع فى متوسط نصيب الفرد من القمح يشير الى تمسك نوعية الغذاء من قبل السكان الزراعيين المهاجرين الى المدن بتحولهم عن الذرة او بتحولهم الى استهلاك القمح والدقيق فى الريف نفسه مستفيدين من الدعم . لكن تزايد هذا المتوسط يعزى بدرجة هامة الى تعاطم الاستهلاك الوسيط ، سواء كمثل فى تربية الدواجن والماشية مع توفر والرخس النسبى للقمح المدعم ومنتجاته من دقيق وخبز مقارنة بالبدائل الأخرى للغذاء الحيوانى ، او كمثل منتجات انتاج فى الصناعات الغذائية المتنامية للنبويات والحبوب والمشروبات . وبوجه عام فان تعاطم الواردات من الغذاء وان عكس تنامى الواردات من الأغذية الترفيحية ، فقد عكس بالاساس نمو الواردات من السلع الغذائية الاساسية ، الامر الذى يكرس اعتماد البلاد على الخارج ، ويقام على مشكلات عجز الميزان التجارى ويحبس المديونية الخارجية ويهدد من نمو الفائض المتاح للادخار والاستثمار القوميين ومعدلات النمو الاقتصادى .

ومن ناحية أخرى ، فان عدم كفاية الانتاج المحلى من السلع الزراعية الغذائية وحتى تنافسه لعدد منها مقارنة بالاحتياجات الاستهلاكية والوسيلة قد يفسر جزئيا عوامل مثل تحويل الغذاء الأدمى الى غذاء حيوانى من قبل مربي الدواجن والماشية ، واستخدام

الغذاء المدعم فى صناعة المنتجات الغذائية غير الضرورية ، والفاقد من الخبز والغذاء ، وعدم اقبال المنتجين على زراعة القمح وبغيره من المحاصيل الزراعية الاساسية لنقص الحوافز السعرية ، والاتجاه الى انماط من الاستهلاك الغذائى الترفىحى المستورد ، وبغير ذلك من الاسباب .

بيد ان السبب الرئيسى فى تراجع نسب الاكتفاء الذاتى من السلع الغذائية الضرورية وتزايد الفجوة الغذائية وتزايد الاعتماد على الخارج فى الغذاء ، وتعاطم التبعية الغذائية ، انما يرجع بالاساس الى ركود الانتاج الزراعى النباتى والحيوانى نتيجة اعتماد مشكلات التنمية الزراعية ويتوقف حل المشكلة الغذائية على ازاحة العقبات امام توسع ورفع انتاجية وزيادة كفاءة الانتاج فى الزراعة المصرية .

ان اختلال هيكل الناتج المحلى الاجمالى ، الذى راينا احد اهم مظاهره فى تراجع نصيب الزراعة فيه ، وتراجع معدلات النمو فى القطاعات السلمية والذى راينا احد اسبابه فى تدهور الانتاج الزراعى ، يجسد احد اهم مظاهر واسباب الازمة الاقتصادية الهيكلية فضلا عن الازمات الدورية والمشكلات الاقتصادية فى مصر .

٦ - انتاج واستهلاك الطاقة .

لقد شهد عام ١٩٨٥ ، مثل السنوات السابقة له مباشرة ركودا وانخفاضاً فى قيمة متحصلات مصر من صادرات البترول . وهكذا ، استمر تراجع دور هذه الصادرات فى توفير النقد الاجنبى اللازم لتغطية الواردات المتعاطمة ، وفى الحد من ازمات عجز الميزان التجارى وميزان المدفوعات وفى تقليص الحاجة للمزيد من الاقتراض الخارجى . والواقع ان اتجاه عائدات تصدير البترول المصرى الى الانخفاض يرجع الى انخفاض اسعاره العالمية ومن ثم الاضطراب الى التخفيض المتتالى لقيمة المصدر من البترول المصرى ، رغم زيادة كمية الصادرات من البترول المصرى فى محاولة للتقليل من اثار التصريف عند المستوى الجيد المنخفض للأسعار . ولقد ابرز هذا مخاطر استمرار الاعتماد الكبير على هذا المصدر القومى من الصرف الاجنبى ، حيث يتوقف حجم اسهامه فى الناتج القومى الاجمالى واثاره على مجمل الاقتصاد القومى ، على ظروف خارجية لا تملك البلاد التحكم فيها ، وحيث تتهدد بالانزوب السريع هذه الثروة القومية ، والاهم هو مخاطر الاعتماد على صادرات البترول من وجهة نظر تقادم ازمة الطاقة فى مصر .

ولقد ارتفعت كفاءة نقل البترول ومنتجاته داخل السوق المحلية من مواقع الإنتاج والتكرير الى المنشآت الصناعية وبمطاط الكهرياء ومستودعات التوزيع ، وذلك عن طريق زيادة الكميات المنقولة من الزيت الخام والمنتجات المكررة بواسطة خطوط الانابيب الى اجمال الكميات المنقولة بكافة وسائل النقل الساحلي والبري والنهري . وبشكل خاص ، تقدمت عملية انشاء شبكة قومية لخطوط الانابيب لنقل الغازات الطبيعية ، حيث زادت اطوالها من ٥٠ كم في عام ١٩٧٥ الى ٤٠٠ كم في عام ١٩٨٢ ثم الى ١٠٠٠ كم في عام ١٩٨٤ وفي نفس السنوات زادت الكميات المنقولة من مليون م^٣ الى ٦ ملايين م^٣ ثم الى ١٢ مليون م^٣ . وتظهر مزايا هذه الشبكة في الافادة من الهورات الناجمة عن التوزيع والتخزين بشكل اعل كفاءة ومرونة حسب امكانات وحاجات المناطق الانتاجية والاستهلاكية المختلفة .

ولا شك ان الامر الاهم في القامة هذه الشبكة هو ما اتاحته من امكانية الاستخدام الانتاجي القائم والجديد ، للغازات الطبيعية والمصاحبة للزيت في الصناعة وغيرها .

ونلاحظ هنا انه على الرغم من الاسهام الملموس للتكنولوجيا والاستثمارات الاجنبية في تطوير الانتاج من الزيت الخام والغازات الطبيعية ، فان الحصص الكبيرة التي تتلقاها الشركات الاجنبية من الكميات المنتجة طبقا للاتفاقيات مئزاة العدد لتتقسم الانتاج خلال سنوات الانفتاح الاقتصادي ، وتراجع حجم استثماراتها في السنوات الاخيرة فضلا عن غلبة نشاطها في مجال تطوير الحقول المكتشفة والمنتجة بالفعل ، وخضوع قرارات الاستثمار والكشف للأرادة الاجنبية في ظل استمرار الاعتماد الرئيسي على رأس المال الاجنبي في هذا المجال حاسم الامة اقتصاديا واستراتيجيا . . الخ . ان هذا كله في ظروف اهدام النقاش حول مستقبل الطاقة في مصر عام ١٩٨٥ والسنوات السابقة له ، قد ابرز ضرورة تطوير القطاع الوطني في مجالات الصناعة البترولية .

وليلخص العمل المرتقل للانتاج الى الاحتياطي هوهر ازمة استنزاف المصادر البترولية في مصر . وهكذا ، في عام ١٩٨٥ ، فان انتاج الزيت الخام البالغ نحو ٣٠٠ مليون برميل قد ابلتع نحو ١٠٪ من الاحتياطي المؤكد منه والذي لم يتعد ٣ مليارات برميل ، وأما انتاج الغازات الطبيعية البالغ ٤٠٥ مليار متر مكعب فقد تجاوز المعدلات المتناسبة مع حجم احتياطياتها المقدرة بنحو

وهكذا على سبيل المثال ، فان قيمة الصادرات من البترول المصري قد زادت من ٧٣,١ مليون جنيه الى ٢٤٠,٢,١ مليون جنيه بين عامي ١٩٧٤ ، ١٩٨١ ، ١٩٨٢ ، ثم تذبذبت في السنوات اللاحقة متجهة للانخفاض ولم تتعد ٢١٨,٩,٤ مليون جنيه في عام ١٩٨٤ . وتحول عجز المعاملات البترولية ، او ميزان المدفوعات لقطاع البترول البالغ ٦٥ مليون دولار في عام ١٩٧٤ الى فائض بلغ ٢٨٠٠ مليون دولار في عام ١٩٨١ ثم انخفض هذا الفائض الى ٢١٤,٧,٥ مليون دولار في عام ١٩٨٥/٨٤ ، في الوقت الذي زادت فيه كمية الصادرات باستيعاد حجم الاستهلاك المحلي من الانتاج الكلي من ١,١ مليون طن الى ١٩,٠ مليون طن ثم ٢٥,٨ مليون طن في نفس الاعوام على الترتيب .

إن الآثار الايجابية لتطور قطاع البترول في عام ١٩٨٥ ، وفي سنوات الانفتاح الاقتصادي السابق له ، انعكست في الاستثمارات المتزايدة المخصصة له بما قد من تعوير نصيب القطاعات السلفية من الناتج المحلي الاجمالي . وشهدت هذه السنوات توسعا في أنشطة الكشف والتطوير والانتاج كما تضاعفت طاقات تكرير وتصنيع الزيت الخام والاستخدام الجديد للغازات الطبيعية والمصاحبة للزيت في اغراض صناعية ، وزادت كفاءة نقله وتوزيعه خاما ومنتجات وغازا بين مناطق الانتاج والاستهلاك عن طريق خطوط الانابيب . وفي سنوات الخطة الخمسية الاخيرة نما بشكل محدد ولكن مستمر نصيب القطاع العام من الاستثمارات في مجال البترول .

لقد زاد نصيب قطاع البترول من الاستثمار المحلي الثابت من ٠,٤٪ إلى ١٠,٣٪ بين عامي ١٩٧٣ و١٩٨٢/٨٢ ثم هبط الى ٩,٩٪ في عام ١٩٨٥/٨٤ وارتبطت الآثار الايجابية لهذه الاستثمارات في عدم هبوط نصيب الصناعة والقطاعات السلفية عموما في الانتاج القومي الاجمالي بمعدلات اشد . لقد زاد الانتاج الكلي من الزيت الخام من ٢٠,٩ مليون طن الى ٤٣,٤ مليون طن ، ومن الغاز الطبيعي من ٠,٤ مليون طن الى ٣,٨ مليون طن بين عامي ١٩٧٧ ، ١٩٨٥/٨٤ . وزادت كمية الخام المعالج بمحاصل التكرير المصرية من حوالي ٦,٧ الى ١٦,٧ ثم الى ١٩,٥ مليون طن ، وبلغت منتجات تضاعفت من ٨,٧ الى ١٥,٧ ثم الى ١٨,٥ مليون طن في اعوام ١٩٧٥ ، ١٩٨٢ ، ١٩٨٤ على الترتيب . ووصلت طاقة التكرير الى ٢٣ مليون طن او نحو نصف الانتاج من الزيت الخام في عام ١٩٨٥ .

٢٠ ألف مليار متر مكعب . إن خطورة نفاد هذه الثروة الناضبة تبرز في ظروف لم تستثمر عائدات استنزافها في تطوير قاعدة انتاجية صناعية/ زراعية ثابتة .

ولقد زاد الاستهلاك المحلي من الزيت الخام والغاز الطبيعي من ٦,٤ مليون طن في عام ١٩٧٤ إلى ١١,٦ مليون طن في عام ١٩٧٩ ثم إلى ٢١,٤ مليون طن في عام ١٩٨٩/٨٤ . ورغم هبوط نسبة الاستهلاك الى اجمالي انتاج البترول من ٨٥,٢٪ الى ٣٩,٩٪ بين العامين الاولين ، فقد زادت الى ٤٥,٢٪ في العام الأخير . وبين عامي ١٩٨٧/٨٠ ، ١٩٨٥/٨٤ زاد الانتاج بنحو ٩,٠٪ سنوياً على حين زاد الاستهلاك بمعدل سنوي اعلى بلغ ١٠,٦٪ . وتظهر خطورة هذه الزيادة في الاستهلاك ، اذا عرفنا أن زيادة الانتاج لم ترتبط بزيادة الاحتياطي المؤكد وإنما جرت على حساب استنفاد الاحتياطي بما يفرق المعدلات الحالية ، الأمر الذي أدى الى انخفاضه ، بحيث لا تكفي كمياته لتأمين معدلات الانتاج واحجام التصدير واحتياجات الاستهلاك الحالية حتى نهاية العقد اللاحق لعام ١٩٨٥ .

وأما عن انماط الاستهلاك المحلي حسب المنتجات البترولية والقطاعات المستهلكة ، فنلاحظ من ناحية ، أن المازوت والسولار والكيروسين والبينزين والبيوتاجاز الى جانب الغاز الطبيعي قد مثلت اهم المنتجات المستهلكة محلياً حيث استوعبت حوالى ٩٣,١٪ في عام ١٩٨٤ من الاجمالي . ومن ناحية اخرى ، فإن المازوت والسولار والغازات الطبيعية قد مثلت اهم المنتجات البترولية المستخدمة للأغراض الانتاجية وشبه الانتاجية . ولقد نال قطاع الكهرباء ٣٦٪ والصناعة ١٩,٨٪ والنقل ٣,٥٪ من اجمالي الكميات المستهلكة منها في عام ١٩٨٤ وفي نفس العام نال قطاع الكهرباء ٥٠,٥٪ من اجمالي الكميات المستهلكة من الغازات الطبيعية ونالت الصناعة ٤٨,٨٪ منها .

وفي ظل المستوى القائم للاحتياطي والانتاج ، فإن أزمة الطاقة في مصر تتفاقم نتيجة اتجاه قسم متعاظم من حصة الاستهلاك المحلي الى قنوات الاستهلاك غير الانتاجي الشخصي والخدمي مع زيادة الاستهلاك غير الضروري والترف ، خصماً من احتياجات الانتاج الجارى والموسع في الصناعة وغيرها من الفروع الانتاجية وفروع الخدمات الانتاجية ، فضلاً عن تعاظم الاستخدام غير الرشيد للمنتجات البترولية في التوليد الحرارى للطاقة الكهربائية . وهكذا على سبيل المثال فإن استهلاك الصناعة والزراعة والكهرباء والنقل من

المازوت قد هبط من ٧٥,٩٪ في عام ١٩٧٥ إلى ٦٩,٦٪ في عام ١٩٨٤ وزاد نصيب الكهرباء من المازوت المستهلك من ٣,٢٪ الى ٤٣,٧٪ بينما هبط للصناعة من ٤,٨٪ الى ٢٥,٢٪ في نفس الفترة ، وزاد نصيب الكهرباء من اجمال الكميات المستهلكة من الغازات الطبيعية من ٤٩,٨٪ الى ٥٠,٥٪ بين عامي ١٩٨٢ ، ١٩٨٤ ، بينما زاد الاستهلاك بدرجة طفيفة في الصناعة من ٤٧,٨٪ الى ٤٨,٨٪ . وبينما زاد استهلاك منتجات تكرير البترول اقل من ٢ مرات بين عامي ١٩٧٠ ، ١٩٨٤ ، فإن استهلاك البينزين على الرغم من رفع اسعاره المحلية وبالأساس نتيجة تزايد استهلاك السيارات الشخصية قد زاد بأكثر من أربع مرات . وعلى حين هبط وزن استهلاك الكيروسين من ١٧٪ إلى ١٢٪ من اجمالي استهلاك المنتجات البترولية فقد بلغ استهلاك البيوتاجاز نحو ٣,٢ مرة في عام ١٩٨٣ مقارنة بعام ١٩٧٧ وزادت قيمة الواردات منه بنحو ٣,٥ مرة في نفس الفترة .

ويلاحظ انه على الرغم من رفع اسعار البيع المحلية للمنتجات البترولية بنحو ٢٠٪ في عام ١٩٨٥/٨٤ بهدف الحد من الزيادة في الاستهلاك منها ، فإن القيمة التقديرية للفرق بين الاسعار العالمية والمحلية لهذه المنتجات قد استمرت مرتفعة وتجاوزت حوالى ٢ مليار جنيه خلال العام المشار اليه . ومن هذه القيمة فإن مواد الاستهلاك الانتاجي والضروري مثل المازوت والسولار والكيروسين والبيوتاجاز نالت القسم الأكبر المتزايد . ورغم تراجع فرق الاسعار لبينزين المحركات للسيارات الشخصية وغيرها من الناحيتين المطلقة والنسبية بسبب رفع اسعاره بمعدلات اعلى ، فقد تزايدت الكميات المستهلكة منه .

وإذا كان معدل الزيادة السنوي لاستهلاك الزيت الخام قد هبط من ١٥٪ الى ٩٪ بين عامي ١٩٨٠ ، ١٩٨٥ ، فإن هذا الهبوط يتعسر بالاساس بتزايد نصيب الغاز الطبيعي في البترول المستخدم ليصل الى ٣٣٪ من الاجمالي عام ١٩٨٥ مقابل نحو ١٢٪ في عام ١٩٨٠ . ولم يمل هذا الاحلال بين نفس المصدرين المتاحين للطاقة البترولية دون مخاطر نشوبها حيث لم تسجل نسبة الزيادة الكلية لاستهلاك الزيت الخام والغاز الطبيعي معاً هبوطاً ملموساً .

وفي عام ١٩٨٥ ، فإن البترول مثل المصدر الرئيس للطاقة الكهربائية ، حيث وصلت نسبة التوليد الحرارى الى ٧٢,٥٪ من الكهرباء المتاحة في البلاد نتيجة

١٩٧٧/٧١ ، ولم يتعد ٢٪ من اجمالي استهلاك الكهرباء حتى نهاية ١٩٨٥/٨٤ رغم تضاعفه ثلاث مرات فاق التقدّم في مشروع كهرية الريف ، يعد اهم الملاحظ الايجابية لتطور استهلاك الكهرباء ، بما يتضمنه هذا المشروع من امكانيات للنفوس الصناعى والانتاجى والتقال والحضارى للريف المصرى .

ومن زاوية ازمة الطاقة في مصر ، نلاحظ ان تطوير انتاج الكهرباء الذى استند كلية تقريبا على استغلال المنتجات البترولية في التوليد الحراى ، قد فاقم من مشكلة النضوب المتسارع للموارد البترولية ، واهدر الفرصة البديلة لتصدير المنتجات البترولية ، وهدار امكانية التطور الاعلى انتاجية للصناعات البتروكيماوية . ويبقى الامر الاهم هنا ايضا هو تحليل مدى رشادة التطور في الاستهلاك غير الانتاجى والانتاجى للكهرباء والذى زاد بنحو ٢٧,٧٪ سنويا بين عامى ١٩٧٤ ، ١٩٨٥ . وفى هذا الصدد ، يلاحظ تزايد الاستهلاك غير الانتاجى والشخصى من التاجيين المطقلة والنسبية . وهكذا على سبيل المثال ، فان الاستهلاك للإنارة والاستخدام المنزلى قد زاد من ٢٤,١٪ الى ٢٨,٤٪ بين عامى ١٩٧٤ و ١٩٨٥ ، وفى عامى ١٩٨٢/٨٣ وصلت هذه النسبة الى ٣٠,٩٪ . وفى نفس الاعوام هبط بشكل متواصل نصيب الزراعة والرئى ، وبينما زاد نصيب الصناعة من ٥٤,٩٪ الى ٦١,٢٪ ، فقط هبط الى ٢٢,٧٪ . وبفضل ان انخفاض الاستهلاك الصناعى المحقق مقارنة بالمستهدف فقد تراجعت الكميات المستهلكة في العام الاخير .

ويلاحظ من ناحية اولى ، ان تزايد الاستهلاك المنزلى للكهرباء ، قد ارتبط بتوزيع غير عايل واستخدام غير ضرورى . وهكذا ، فان ٥٪ من اجمالي المشتركين قد استهلكوا حوالى ٢٩٪ من اجمالي استهلاك الطاقة الكهربائية المخصصة للاستخدامات المنزلية في مصر . ونال ١,٦٪ من المشتركين ١٧٪ من نفس الاجمال ، على حين استخدم ٥٠٪ من المشتركين ما لا يزيد عن ١٠٪ من الكهرباء . ولقد مكث الشريحة الاولى من استهلاك الكهرباء في حدود ١٠٠ كيلو وات/ساعة شهريا ٨٠٪ من الاستهلاك المنزلى ، والشريحة الثانية حتى ٢٠٠ كيلو وات/ساعة شهريا ١١٪ ، والشريحة الثالثة التى تزيد على ٥٠٠ كيلو وات/ساعة ٩٪ . ويلاحظ ان الاتجاه لترشيح الاستهلاك المنزلى من الكهرباء بتوجيهه لسعر الكهرباء المرتفع الجديد للشريحة الاولى بما في ذلك المتضمنة في الشرائح الاعلى ، ربما يس بشكل غير مرغوب فيه المستوى الأدنى الضرورى من الاستهلاك

استمرار تراجع التوليد المائى . ويلاحظ ان الطاقة الكهربائية المأداة بالشبكة الكهربائية الموحدة من طريق المصادر المائية قد هيبت من ٧١,٨٪ الى ٥٧,٨٪ بين عامى ١٩٧٤ ، ١٩٧٨ ثم الى ٢٧,٥٪ في عام ١٩٨٥ . وحتى نهاية العام الاخير فان الطاقة الهيدروليكية التى اقتصر توليدها على المساقط المائية لنهر النيل في مصطى كهرباء السد العالى وخزان اسوان قد مكث اكثر من ثلثى الطاقة الممكن توليدها من النيل ، واما الثلث الباقي فان استغلال معظمه تمثلى في بناء محطة كهرباء اسوان^(١) عند خزان اسوان الذى اوفكه على الانتهاء عند نهاية ١٩٨٥ ، حيث توفر المحطة حوالى ٢ مليار كيلو وات/ساعة سنويا ، وفى بناء محطات الفناطر على نهر النيل والتي لم يبد انشائها بعد توفر حوالى ١,٢ مليار كيلو وات/ساعة سنويا .

لقد وصل انتاج الكهرباء في مصر الى ٢٤,٤ مليار كيلو وات/ساعة في عام ١٩٨٥ مقابل ١٨,٥ مليار كيلو وات/ساعة في عام ١٩٨٠ ، ٨,٥ مليار كيلو وات/ساعة في عام ١٩٧٤ وزاد متوسط نصيب الفرد الى ٦٥٠ مقابل نحو ٢٢٤ كيلو وات/ساعة بين عامى ١٩٨٥ ، ١٩٧٤ . ان توسع انتاج الكهرباء الذى زاد اكثر من اربع مرات في عام ١٩٨٥ مقارنة بعام اعلان الانفتاح الاقتصادى ، قد مكث الى جانب التوسع في قطاع البترول ، اهم مصادر التطور في البنية الاساسية من زاوية تأمين مصادر الطاقة اللازمة لضمان استمرار الانتاج القائم وتأمين احتياجات التوسع الانتاجى . وبشكل خاص فان النصف الاول من الثمانينات قد شاهد انشاء ٩ محطات حراية لتوليد الكهرباء تستخدم المائز والغاز ، والى جانب توسيع وتجهيد عدد اخر من المحطات الحراية بدأ تشغيل محطة اسوان^(٢) المائية ، بما اضاف حوالى ١٦ مليار كيلو وات/ساعة سنويا من الكهرباء وخلال نفس الفترة تم انشاء وتشغيل محطات محولات جهد ٢٢٠ و ١٣٢ و ٢٢ كيلو فولت جملة سعتها حوالى ٧٢٢٩ ميجا فولت امبير . وكذلك انشاء وتشغيل خطوط كهرباء هوائية وكابلات ارضية بنفس الجهد بلغت اطوالها اكثر من الفى كيلو متر . وفى عام ١٩٨٥ وصلت الكهرباء الى اكثر من ٨٠٪ من سكان الريف المصرى ، بدخولها الى جميع القرى الرئيسية (٥٢٨١ قرية) بجميع التوابع الكهرية (الف نسمة فاكثر) وعدد كبير من التوابع الصغيرة (من مائة الى الف نسمة) .

ورغم محدودية الاستهلاك الريفى من الكهرباء والذى لم يتجاوز ٠,٧٪ من اجمالي الاستهلاك في عام

لصغار المشتركين ، على حين يشجع كبار المشتركين على الاستهلاك الترقى وغير الضروري بتمتعهم بالأسعار المنخفضة نسبيا للشرائح الأدنى .

ويبقى من الهام الإشارة الى ان التوسع في استخدام الطاقة الكهربائية في الصناعة ، استمر اقل من المعدلات المطلوبة من امدادات الكهرباء للوحدات الانتاجية القائمة لضمان عملية استمرار الانتاج بمستويات مرتفعة ثابتة ، ومثل قيودا على اقامة المشروعات الجديدة للقطاع العام التي تدخل الكهرباء كمكون رئيسي لها مثل مشروعات الاسمدة الفوسفاتية . ومن ناحية اخرى ، فان مشروعات الاستثمار الاجنبي والمشارك والخاص التي لا تخضع للقيود الحكومية في الاسعار فضلا عن تمتعها بالعديد من المزايا والاعفاءات قد تمتعت بأسعار رخيصة للطاقة الكهربائية (والبترولية) . ولأن ظهور اتجاه ايجابي للرفع التدريجي لأسعار الطاقة المقدمة لها برفع الدعم المستتر عنها .

ان توجيه المصادر الأساسية المتاحة من الطاقة (البترول والكهرباء) الى الاستخدامات الأعلى انتاجية وبالأخص في الصناعة ، والحد من الاستخدام غير الانتاجي وغير الرشيد لها ، وتنمية المصادر المتاحة وتأمين البدائل الأكثر وفرة من الطاقة ، والاتجاه الى الاستخدام الاقتصادي للغاز المصاحب مع استغلال « عادم الاحتراق » الخاص بمحطات توليد الكهرباء الغازية ، الخ . ان هذا كله يمثل السبيل لتجنب كارثة نزوب الطاقة ، او قصورها الشديد عن تغطية حاجات استمرار الانتاج الجاري والموسع والاستهلاك غير الانتاجي وشبه الانتاجي الضروري للإنارة والنقل وغيرها .

إن صعوبة نصيب الصناعة من استهلاك الطاقة الكهربائية من ٥٤,٩ إلى ٦٢,٥ ٪ بين عامي ١٩٧٤ ، ١٩٧٧ يرجع الى استمرار النصيب المرتفع لمصانع كيميا للاسمدة ، ومجمع الحديد والصلب ، وغيرهم من كبار المشتركين ، فضلا عن بدء تشغيل مجمع الألوومنيوم . ونلاحظ على سبيل المثال ، أنه رغم النقد الذي وجه الى ضخامة استهلاك المجمع الأخير من الكهرباء الرخيصة ، فإن هذا الاستهلاك كان بالاساس لطاقة مهدورة غير مستعملة آنذاك . ولقد ساهم في انشاء قاعدة لأحد أهم فروع الصناعات الثقيلة ، وادى الى تطوير قوى الانتاج في منطقة من أكثر المناطق تخلفا في البلاد ، وشغل مشروعا منتجا يتسم بارتفاع جداره الاقتصادية ، ويمكن من تشغيل عدد كبير من الأيدي

العاملة ، ووفر الامكانية لتشغيل العديد من الصناعات الملحقه به والمعتمدة على منتجاتها الوسيطة ، وغير ذلك من الآثار الإيجابية .

ولقد حقق العديد من هذه الآثار الى جانب تأمين امكانيات رفع انتاجية الزراعة ، وخلق صناعة بناء الآلات ، بفضل تأمين الطاقة الكهربائية لمصناعة الاسمدة الكيماوية والحديد والصلب . واجمالا فان تأمين الكهرباء للصناعة اجمالا ، والصناعات الأساسية خصوصا ، مع البحث المتواصل من بدائل الطاقة وتكنولوجيا الانتاج وأشكال الاستخدام الأشد وفرا ، قد مثل أهم الجوانب الإيجابية للتعاطل في انتاج واستهلاك الكهرباء خلال الفترة المدروسة حتى عام ١٩٨٥ .

وعلى الرغم من ضالة متوسط نصيب الفرد من الطاقة في مصر مقارنة بالبلدان المتقدمة ، فإنه أعلى بكثير من المستوى المفترض في ظل الفرق بين متوسطات الدخل الفردية ، ويشير هذا الى امكانية خفض الاستهلاك الشخصي/ المنزلي والاستهلاك في المصالح الحكومية بوضع سقف له او رفع اسعاره بالنسبة للمستهلكين من الشرائح العليا بما في ذلك المنشآت التجارية والسياحية وغيرها . فإنه يمكن خفض الاستهلاك بوضع معدلات قياسية لاستهلاك الطاقة ، وتطوير التكنولوجيا الموفرة للاستهلاك وبيع الطاقة بأسعار أعلى لمشروعات الاستثمار الاجنبي والمشارك والخاص ، وينطبق هذا على مشروعات القطاع العام المنتجة لسلع استهلاكية غير ضرورية او سلع انتاجية (يمكن ان تباع بأسعار أعلى للقطاع الخاص) . وبالإضافة الى هذا ، يمكن ترشيد استهلاك الطاقة بوضع قيود على اقامة المنشآت عالية الاستهلاك منها ، طالما لا تتفق مع الأولويات القومية لتأمين المنتجات والخدمات الضرورية سواء استهلاكية او انتاجية .

إن امكانية كبيرة لزيادة نصيب مصر من البترول تتوقف على توسيع نطاق مساهمات البحث ووزارة الاستثمارات المخصصة للقطاع العام في مجال الاستخراج ، وعلى تحسين شروط الاتفاقيات البترولية مع الشركات الغربية باستغلال المنافسة بين بعضها البعض ، اوبينها ككل وبين شركات البلدان الاشتراكية . والى جانب التشغيل الكامل لمحطة كهرباء اسوان الثانية ، واقامة محطات الكهرباء للقنطرة القائمة والجديدة على النيل ، فإن تنفيذ مشروع كهرباء منخفض القطار ، يمكن ان يزيد من الطاقة الكهربائية

الأرض المولدة من المصادر المائية المتاحة .

وعلى الرغم من أن الفهم الممكن استقراجه في مصر غير قابل لإنتاج فحم الكوك ، فإنه يمكن استخدامه بالخلط مع الفحم المستورد في توليد الكهرباء ، ورغم أن البهرانيوم موجود بكميات ضئيلة غير اقتصادية في حال استغلالها في تأمين الوقود لتوليد الكهرباء ، فإن استقراجه يمكن أن يصبح اقتصاديا ضمن برنامج لاستخراج المواد الخام المصاحبة .

وعلى الرغم من أن إمكانات استخدام طاقة الرياح في توليد الكهرباء أو رفع المياه الجوفية ما زالت محدودة ، وأن استخدام الطاقة الشمسية ما زال على نطاق ضيق بما في ذلك السفنات الشمسية ، فإن هذه المصادر للطاقة تمثل بدائل متاحة ينهض تطويرها .

وتتعدد المحاذير المتعلقة بإنشاء المحطات النووية لتوليد الطاقة الكهربائية ، ومنها مخاطر التلوث التكنولوجية والمالية والفنية وغيرها نظرا للاعتماد على الخارج في بناء المحطات وتمويل الإنشاء والتشغيل إلى جانب المواد المشعة غير المتوفرة محليا . بيد أن تأمين الشريط الأفضل ، وتصفية الصعوبات السابقة وغيرها ، يمكن أن يؤمن مصدرا أساسيا لمضاعفة الطاقة الكهربائية بالمعدلات المطلوبة لتحقيق تنمية اقتصادية ثابتة ومتسارعة .

إن تعاطف الفجوة الغذائية ، واستنزاف الموارد البترولية ، في ارتباطهما بزيادة المدفوعات عن الواردات الزراعية الغذائية وتناقص المخصصات من الصادرات البترولية/الصناعية ، قد جسدا أزمة الميزان التجاري وميزان المدفوعات في مصر ، وأنكسسا في علاقة متبادلة من حيث التأثير والتأثر مع تفاقم أزمة الدين الخارجي لمصر .

٧ - أزمة الدين الخارجي :

إذا استبعدنا الدين السكيري التي لا تتوفر بيانات دقيقة وموثوقة عنها ، فإن تحليل تطور الدين الخارجي لمصر منذ إعلان الانفتاح الاقتصادي في عام ١٩٧٤ - يمثل أحد المداخل الرئيسية لفهم مشكلات الاقتصاد المصري في تطورها حتى عام ١٩٨٥ .

ول في هذا الصدد فإن تطور أرقام الدين الخارجي لمصر ، وأنواعه واستخداماته وأعبائه ومصادره ومخاطره وأساليبه الخ . . يشير إلى تعاطفه بمعدلات هائلة ، وتزايد الاعتماد على التمويل الخارجي ، واتجاهه إلى الاستهلاك أو إلى استثمارات غير إنتاجية ، لا تكفل

مواردا لسداده ، وتعاطف أعباء سداد اقتساطه وفوائده ، واتجاهه إلى التركز في عدد محدود من البلدان الرأسمالية المتقدمة ، والمنظمات الدولية الخاضعة لها ، بما يحمله هذا التركز من مخاطر تسم حرية الإرادة الاقتصادية والسياسية للبلاد ، وتهدد استقلالها الاقتصادي والسياسي . وتتعد أسباب هذا التعاطف ، من تراجع الإنتاج السلمي لحساب القطاعات غير الانتاجية ، وتعاطف الواردات وتراخي الصادرات وتزايد العجز التجاري .

لقد زادت ديون مصر المدنية الطويلة والمتوسطة الأجل ، المتعاقد عليها شاملة المستخدمة وغير المستخدمة ، من ٣١١٩,٥ مليون دولار في عام ١٩٧٤ إلى ٢٠٧١٥,٣ مليون دولار في منتصف عام ١٩٨٢ ، ثم وصلت إلى ٢٤٠٦٨ مليون دولار في بداية العام المالي ١٩٨٥/٨٤ ، طبقا لتقديرات البنك الدولي . وفي آخر ١٩٨٥ بلغت هذه الديون طبقا للتقديرات الرسمية ٢٤,٢ مليار دولار . ولقد احتلت الدين الثنائية من الدول المرتبة الأولى في هذه الديون ، رغم هيمنة وزنها من ٧٥,٨٪ إلى ٥٧٪ ثم إلى ٤٩,٨٪ ، وأما متعددة الأطراف من المنظمات الدولية والإقليمية ، فقد زاد وزنها من ٨,٩٪ إلى ٢٠٪ ، ثم هبطت إلى ١٥,٣٪ . وفي نفس الأعوام ، فإن القروض بشروط السوق (تسهيلات الموردين والتسهيلات المصرفية وغيرها) زادت من ٣٪ إلى ٧٪ ، ثم هبطت إلى ٢,٨٪ فضلا عن هذا ، فإن سنوات الانفتاح الأولى شهدت تزايد اللجوء إلى القروض قصيرة الأجل عالية الفائدة . ورغم تراجع هذه القروض بعد حصول مصر على قرض هيئة الخليج للتنمية في مصر ، في عامي ١٩٧٧ ، ١٩٧٨ ، واستخدامها في إحلال القروض متوسطة الأجل وطويلة الأجل محلها ، فقد عاوت الزيادة في بداية الثمانينات .

وقد زادت هذه الديون من ٧١١ مليون دولار في عام ١٩٧٣ إلى ٢١٢٥ مليون دولار في عام ١٩٧٥ وإلى منتصف ١٩٨٣ بلغت ٢٤١٥ مليون دولار منها ١٣٠٠ مليون دولار تسهيلات مصرفية مستقاة على الحكومة ، ١١١٥ مليون دولار صافي الأصول والخطوبات من العملات الأجنبية بالبنوك التجارية . وإلى جانب هذه القيمة ، بلغت الديون غير المضمونة للقطاع الخاص نحو ٤٥٥ مليون دولار ، مما رفع الدين الخارجي لمصر إلى ٣٠,٨ مليار دولار . وأما عن استخدامات هذه القروض ، وإذا استبعدنا تلك المخصصة لشراء السلع الاستهلاكية الغذائية وغيرها ، فقد جدها من ناحية ،

تقييد مصر ، مثل غيرها من البلدان النامية المدينة ، بالاتفاق على مشروعات بينها ، فضلا عن شراء السلع والخدمات (مثل الشحن والتأمين ودراسات الجدوى وغيرها) بمبالغ القروض من البلدان الدائنة ، ومن ناحية أخرى باتجاهات التنمية الاقتصادية في مصر ، والتي عرضنا لأممها .

وهكذا ، ففي منتصف ١٩٨٢ ، توزعت القروض التي تلقتها مصر بحيث نالت القطاعات السلمية ٣٦,٣٪ فقط من اجمالي القروض ، ونالت الصناعة ١٥,٧٪ اتجهت الى فروع صناعة لا تؤمن بناء قاعدة صناعية قادرة على النمو الذاتي ، ونالت الزراعة والرعى والصرف ٥,٧٪ من هذا اجمالي . ونالت قطاعات الخدمات الانتاجية ٥٠٪ ، الامر الذي يتسبب بالاتجاه الى تطوير البنية الأساسية ، اللازمة لدفع نشاط وزيادة ارباح القطاع الخاص ، الاجنبي والمصري . والدور الجديد المناط بالقطاع العام . واما الخدمات الاجتماعية فقد نالت ١٣,٧٪ ، ولم يتعد نصيب الصحة والتعليم ١,٦٪ من نلس اجمالي .

ونلاحظ هنا ، ان الولايات المتحدة التي شغلت المركز الاول بين دائتي مصر في عام ١٩٨٥ ، بلغت القروض المقدمة منها منذ عام ١٩٧٤ ، وحتى عام ١٩٨٢ حوالى ٧,٦ مليار دولار . وتوزعت هذه القروض بحيث نالت الواردات من السلع الأمريكية ٣٢,٩٪ والقمح ٢٣,٧٪ والمرافق والكهرباء ٢١,١٪ ، ونالت المحافظات ٤,٢٪ . وتنظيم الأسرة والخدمات الصحية والتعليم الأساسى والتدريب المهني ٣,٢٪ ، واما الصناعة ، فان نصيبها لم يتعد في القروض الأمريكية ٩,٥٪ ، ولم تقل الزراعة سوى ٤٪ رغم النكد الأمريكي لتجاهل الزراعة في حقبة ما قبل الانفتاح . ان هذا التخصيص للقروض الأمريكية يشير الى دور « المساعدات » الأمريكية في تكريس الاختلال الهيكلي في الانتاج القومى المصرى . ونلاحظ هنا ، انه في مطلع عام ١٩٨٢ ، طالب الجانب المصرى في محادثات مع الجانب الأمريكى ، بأن يقدم الأخير « المساعدات » او قدرا منها في صورة نقدية ، والا يخصمها لمشروعات بينهما ، وأن يسمح بإعادة تخصيص المساعدات « المهددة » الى اخرى ، وأن يقدم تسهيلات في الاجراءات الادارية التي تعوق استخدام القروض . وعلى الرغم من أن مثل هذه الاستخدامات غير الانتاجية لا تؤمن مصدرا للسداد ، فان الدولة المتلقية هي الضامنة له . وإذا استثنينا من هذه الزاوية القروض المقدمة لاعادة فتح وتوسيع قناة

السويس التي نالت ٧١٪ من قروض المشروعات اجمالية ٩٩,٤٪ من قروض وكالة التنمية للمشروعات ، فان الفائدة الاقتصادية التي نالتها البلدان المقرضة من هذا التمويل غير خافية ، فضلا عن الاعتبارات السياسية المرتبطة بالتسوية السلمية للصراع المصرى الاسرائيلى . ونلاحظ هنا تزايد نصيب القطاع الخاص مع تزايد القروض من البلدان الرأسمالية الى مصر ، على حساب القروض التي يتلقاها القطاع العام .

وفي آخر عام ١٩٨٤ ، من حيث حجم الدين الخارجى ، احتلت مصر الترتيب السابع بين ١٥٥ دولة حيث ادى تعاظم الدين الخارجى الى جعل مصر من اكثر بلدان العالم مديونية . ومن وجهة نظر اعباء هذه الديون ، يلاحظ أن الدين المدنى المتوسط والطويل الاجل زاد عن حجم الناتج المحلى اجمالى ، وصار متوسط نصيب الفرد منه اكبر من متوسط نصيب الفرد من الدخل القومى ، وابتاعت مدفوعات خدمة الدين قدرا متزايدا من حصيله الصادرات .

وهكذا على سبيل المثال ، زادت نسبة الدين الخارجى القائم الى الناتج المحلى اجمالى من ٥٢٪ في عام ١٩٧٣ الى ١٢٠٪ في عام ١٩٨٢ . وعلى اساس السعر المعلى للدولار فان هذا الدين مثل نحو ١٢٨,٧٪ من ذلك الناتج في عام ١٩٨٥ . وزاد معدل خدمة الدين بين عامى ١٩٧٣ و ١٩٨٠ من ١٦,٤٪ الى ٢١,٤٪ . وزاد متوسط نصيب الفرد من هذا الدين من ٨٥,٧ دولار في عام ١٩٧٤ الى ٥٠٦,٣ دولار في عام ١٩٨٥ . وتظهر اعباء خدمة هذا الدين اذا عرفنا أن نسبة الانتقال الصالى له ، اى بعد خصم الانقضاء والفوائد من قيمة القروض المستخدمة سنويا قد هيئت في ٧٧٪ في عام ١٩٧٥ الى ١٧٪ في عام ١٩٨٢/٨١ . اضيف الى هذا ، ان للزام مصر باستيراد السلع والخدمات من البلدان المقرضة وقصر حق تقديم المطاوعات على شركاتها بما يرفع التكلفة والأسعار ، فضلا عن الالتزام بإتمام دراسات الجدوى باستخدام مكاتبها الاستشارية وخبرائها ، كما هو الحال في القروض الأمريكية مثلا ، يخفف بدرجة شديدة الأهل المستخدم من القروض ، بنسب تدنت الى ٣٥٪ للقرض الأمريكى بتطوير ميناء الادبية في السويس بحيث تعود القروض الأمريكية الى امريكا فضلا عن فوائدها . واما القروض قصيرة الاجل فان عيها يظهر من أن صالى المستخدم منها بعد دفع الانقضاء والفوائد قد انخفض من ٤٦,٧٪ الى ٣٠,٤٪

بين عامي ١٩٧٣ و ١٩٧٤ وكانت بالسالب في عام ١٩٧٥ .
ويبرز تحليل هيكل الدين الخارجي لمصر حسب البلدان الدائنة والمنظمات التابعة لها ، ومعرفة الآثار والمخاطر المباشرة وغير المباشرة ، الاقتصادية والسياسية ، الناجمة عن الاعتماد على التمويل الخارجي ، سواء لأغراض الاستثمار أو الاستهلاك ، ضرورة الاعتماد على الذات في تمويل الاحتياجات الضرورية للتنمية وخاصة للصناعات ، وتلبية التطلع المشروع لرفع مستوى معيشة الشعب المصري استنادا إلى توسيع قاعدة الإنتاج القومي .

لقد مثلت ديون مصر للبلدان الاشتراكية ٥,٩٪ من إجمالي الدين الخارجي في بداية العام المالي ١٩٨٥ ، مقابل ٥,١٪ من إجمالي الدين الثنائي في عام ١٩٧٤ . وزاد نصيب البلدان العربية في هذه الديون من ١٣,٧٪ إلى ٢٦,٦٪ بين نفس العامين . وتزايد الدين العربي بدرجة هامة إذا أضفنا قرض هيئة الخليج لتنمية مصر المقدم عام ١٩٧٧ . أما الوزن النسبي للبلدان الرأسمالية المتقدمة في هذه الديون ، فقد ارتفع إلى ٦٥,٢٪ مقابل ٣١,٤٪ . ويزايد هذا الوزن في إجمالي الدين ، إذا أضفنا قروض مجموعة البنك الدولي والتي مثلت ٦,٥٪ منه .

وهكذا في آخر عهد الانفتاح الاقتصادي مقارنة ببدايته تغيرت بشكل جذري ، خريطة المديونية الخارجية لمصر من حيث دائنيها . وتكتفي هنا بتحميل مغزى هذا التغير ، وتحديد آثار ومخاطر هذه المديونية في تطورها الجديد حتى منتصف الثمانينات .

لقد أشار تقرير لوزارة التخطيط في عام ١٩٧٤ إلى عزوف الوزارات عن استخدام القروض والتسهيلات التي تقدمها الدول الاشتراكية ، وأكد على ضرورة استخدام هذه الموارد المتاحة ، وطلب بالأسرعة إلى إعادة التفاوض في شأن القروض المخصصة لمشروعات عدلت مصر عنها أو أجلت تنفيذها ، وباستخدامها في مشروعات الخطة المقترحة .

وعلى الرغم من أن عهد الانفتاح الاقتصادي قد شهد استكمال وتنفيذ العديد من المشروعات الصناعية وغير الصناعية باستخدام القروض السوفيتية مثل مجمع الحديد والصلب ومجمع الألومنيوم وكهربية الريف ، فقد تراجع بشدة المجموع المطلق والوزن النسبي لهذه القروض . والواقع أن هذا التراجع كان منسجما من ناحية مع توجه السياسة الاقتصادية الجديدة ، المعلنة في عام ١٩٧٤ ، إلى إعادة رسم مجمل خريطة العلاقات

الاقتصادية الخارجية لمصر . وعكس من ناحية أخرى خفضا في حجم القروض المقدمة من الاتحاد السوفيتي وغالبية البلدان الاشتراكية ، فضلا عن عدم تقديم المعونات والتسهيلات السابقة ، في إطار رفض هذه البلدان للتطورات في السياسة الخارجية والأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الجديدة في مصر وبالأخص في أعقاب حرب أكتوبر ١٩٧٣ . وفي المقابل ، فإن إنجازات الجيش المصري في هذه الحرب وما تلاها من تطورات ، مثلت أساسا متينا استند إليه استمرار وتزايد الدعم المقدم إلى مصر من البلدان العربية ، حتى « إزالة آثار العدوان » أي « تحقيق التسوية السلمية الشاملة » .

وهكذا زاد هذا الدعم ، وتقلت مصر في عام ١٩٧٤ حوالي ٣,٨ مرة ما تلتقه في عام ١٩٧٣ دون حساب القيمة المقابلة له - منح « البترول العربي ، والتمويل المباشر لشراء السلاح - وبما منتصف السبعينات تركزت مصادر « المعونات » في دول الجزيرة العربية البترولية ، دعما لخط مصر من أجل التسوية السلمية في الشرق الأوسط ، ولدور الشريك الكامل للولايات المتحدة ، ومساندة للتحولات والأوضاع الجديدة في مصر ، بموازنة ومشاركة من الدول الغربية .

ونلاحظ هنا ، أنه إلى جانب تدفق هذه « المساعدات » ، في إطار عملية إعادة تدوير الفوائض البترولية العربية للتخفيف من آثار أزمات المدفوعات على مصر وغيرها من الدول المتلفة غير البترولية ، فإنها اتجهت إلى تخفيف حدة مظاهر الاختناقات في الاقتصاد المصري وإلى تحجيم إمكانيات تطور تناقضات اجتماعية وسياسية في مصر .

لقد تلت مصر العديد من القروض من صناديق التنمية العربية ، ومن هيئة الخليج لتنمية مصر ، وثالث قروضا أخرى حكومية وغير حكومية ، فضلا عن الودائع العربية لدى البنك المركزي المصري . وإذا أضفنا إلى هذا كله قيمة الدعم العسكري العربي وفقا لقرارات مؤتمر الخرطوم ، يصل ما تلتقه مصر إلى حوالي ٢,٩ مليار دولار في المتوسط سنويا بين بداية ١٩٧٥ وحتى منتصف ١٩٧٧ .

لقد مثلت قروض البلدان العربية المصدرة للبترول ٤٣,٦٪ من إجمالي القروض المقدمة بالعملة الحرة إلى مصر بين عامي ١٩٧٣ ، ١٩٧٨ . بيد أن نصيب مصر من قروض الأوبك هبط من ٥,١٪ من إجمالي ما تلتقه البلدان الأفريقية مقابل ٧,٨٪ ، وانخفض إلى ٨٪

مقابل ٤١,٩٪ من إجمالي ما حصلت عليه البلدان النامية في عامي ١٩٧٩ و ١٩٧٥ على الترتيب .

وعلى الرغم من القرض الكبير من هيئة الخليج للتنمية في مصر في عام ١٩٧٧ ، فإن إنشاء هذه الهيئة كان إعلاناً من المقرضين بوضع سقف لـ « مطالب » الجديدة ، قد توقفت بإعلان رفض التوجه المصري على طريق الحل السلمي والاعتراف بإسرائيل بعد إبرام معاهدة السلام . إن الآثار السلبية للهبوط الشديد في حجم هذه المساعدات ، ومخاطر الاعتماد عن التمويل الخارجي ، وإن كان عريباً ، تظهر من تقدير مدى الارتكان إليها في حل مشكلات ميزان المدفوعات .

لقد فاق « الدعم العربي » حصيلة أهم الصادرات السلعية المصرية بين عامي ١٩٧٣ ، ١٩٧٦ ، وفاق إجمالي حصيلة الصادرات غير السلعية في سنوات ثلاث بين ١٩٧٣ ، ١٩٧٧ ، ويبلغ أكثر من ٩٠٪ منها في العامين الأخيرين ، وتراوحت نسبته بين ١٧,٦٪ و ٣٠,٧٪ من العجز في ميزان المعاملات الجارية في عامي ١٩٧٣ و ١٩٧٧ ، وبين ١٠,٧,٢٪ و ١٢٪ من إجمالي التحويلات الرأسمالية من الخارج ، وبدون هذا الدعم فإن الفائض المتحقق في ميزان المدفوعات كان سيتحول إلى عجز في السنوات ١٩٧٣ حتى ١٩٧٦ .

وأما « القروض العربية » فزعم إسهامها في الحد من أعباء ديون مصر قصيرة الأجل ، فقد وفرت احتياجات تمويل نسبة هامة من الواديات ، ومكنت من دعم أنى لميزان المدفوعات ، وكانت تعني في ذات الوقت ترحيل عبء خدمة وسداد الديونية ومشكلات اختلال ميزان المدفوعات ، طالما أن شائنها شأن القروض الخارجية تستوجب دفع مبالغ هامة لسدادها ، ولم يتعد دورها دور جرعات التقوية جزئية للأثر للاقتصاد المصري .

ورغم دورها في خلق طاقات إنتاجية إضافية ، بقدر ما أتجه قسم محدود منها لتمويل إنشاء عدد من مشروعات الإنتاج السلمي والخدمي ، أو لتغطية تمويل مستلزمات الإحلال والتجديد للمشروعات القائمة ، فإن الدول المشاركة في هيئة الخليج لـ « تنمية مصر » لم تستجب لترحيب مصر بمساعدة أعضائها في دعم المرافق الأساسية المنهكة والمشاركة في إقامة مشروعات مشتركة ، وحالت شروط قروض الهيئة دون إمكانية تحقيق هذا . وإجمالاً ، فإن هذه القروض لم تنقق من حيث الحجم والاتجاهات والشروط مع احتياجات دعم قضية التنمية الحقيقية في مصر ، ولم تنم وفقاً لاحتياجات

التكامل الاقتصادي العربي على أساس المصالح المتبادلة للشعوب العربية .

أضف إلى هذا كله ، أنه إلى جانب انخراط البلدان العربية المقرضة في عملية دفع مصر للاندماج في السوق الرأسمالي العالمي ، بما فاقم من مشكلاته الهيكلية والديونية ، فقد أحاطت الشروط الثقيلة بالعديد من قروض « البلدان الشقيقة » ، وهكذا ، على سبيل المثال ، فقد أصرت السعودية وأبو ظبي والكويت في قروضها المقدمة إلى مصر ، على شروط بالاضراف على كافة تفاصيل عمليات الهيئات التي يتم إقراضها ، والرقابة على كل أعمال وتوسعات القطاع الصناعي الذي تقدم القروض لأحد مشروعاته ، والتدخل في تنظيم العلاقة بين الحكومة والهيئة المحلية التي يجرى إقراضها إلى جانب النص في اتفاقات القروض على جواز إجراء المحجز على ممتلكات الدولة المصرية ، بما في ذلك أقسامها السياسية والإدارية في حال الاخلال بالتزامات سداد الدين .

ولقد برزت اتجاهات تأثير ومخاطر الديونية الخارجية بالأساس في تعاطف البلدان الرأسمالية المتقدمة شاملة المنظمات المالية الدولية والأسواق المالية والبنكية والهيئات الحكومية الغربية . ولقد انعكس هذا في الصلة الرسمية وغير الرسمية في عام ١٩٨٥ ضد المخاطر والآثار الاقتصادية والسياسية للدين الخارجي والاعتماد على الخارج .

إن تأثير قروض المنظمات المالية الدولية تظهر على سبيل المثال من أن تقديم تسهيلات صندوق النقد الدولي وممارسة نفوذه في مجال استمرار تدفق القروض الغربية ، قد ارتبط بتنفيذ « الإصلاحات » الهيكلية والمالية التي يشملها برنامجها للاستقرار أو التثبيت وبمعدلات لا تتحملها الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الداخلية . ولقد شمل هذا البرنامج اتباع سياسة مرتبة لسعر الصرف ، وتخفيف القيود على الاستيراد والمعاملات الجارية ، وتشجيع القطاع الخاص والاستثمار الأجنبي ، ورفع أسعار منتجات القطاع العام وتخريجه من قيود التنظيم ، وتقليل اقتراض الحكومة من الجهاز المصرفي ، وزيادة الائتمان للقطاع الخاص ، ورفع الدعم من بعض السلع الخ . . وقادت الاستجابة لبرامجها في التقليل إلى مظاهرات « الفقراء » في مصر (عام ١٩٧٧) كما في العديد من بلدان العالم الثالث . .

وأما قروض البنك الدولي للتمتعير والتنمية ، فقد زاد متوسطها السنوي نحو ٨,٥ مرة في النصف الثاني من

برنامج المساعدات الأمريكية لمصر خدم المصالح الأمريكية ، سواء باستمرار التزام مصر بعملية السلام مع إسرائيل ، أو بمركزها الأساسي في توسيع نطاق اتفالق السلام الرامن ، أو بمساندتها لمصالح العالم الحر في الشرق الأوسط والقرن الأفريقي . وكانت مساهمة الولايات المتحدة هامة فيما يتعلق بتحقيق نفس اتجاهات برنامج التثبيت المشار إليه . . وإتاح برنامج المساعدات الفرصة بتحديد تخصيصه وتقديمه عينا لتوسيع الاستثمارات المباشرة والصناعات التجارية للشركات الأمريكية فضلا عن تسويق المنتجات الزراعية الأمريكية ، بما جعل الولايات المتحدة أكبر شريك تجارى لمصر . ولكنت الوكالة أن برنامج المساعدات الأمريكية سوف يواصل التأثير في اتجاه تحرك القطاع العام في اتجاه اقتصاد السوق ودعم الأهداف الاستثمارية للقطاع الخاص ، وانتقدت في ذات الوقت اختلال الأسعار في الاقتصاد المصري ، والافتقار إلى الاستقلال الإدارى الذاتى لمديرى شركات القطاع العام ، والقليد التى يفرضها نظام التراخيص الصناعية حماية لإنتاج القطاع العام .

ولى جانب التأثير الذى عمله هذا كله على البنية الانتاجية والمؤسسية للاقتصاد المصرى ، فإن مخاطر هذه الدين الأمريكية تظهر من أن الذى يحكمها هو المصالح الاستراتيجية السياسية والاقتصادية للولايات المتحدة ، وأن اتجاهات تخصيصها تتركس الاختلالات الهيكلية للاقتصاد المصرى ، وتمثل سلاحا يمكن استخدامه بالتهديد بمنعها في حال إذا ما استدعت مصالحها هذا أو عجزت مصر عن السداد في الميعاد . ويتعاطف خطورة مثل هذا التهديد بلنتج نظرا للون الكبير لفائض الحاصلات الأمريكى في واردات مصر الغذائية وخاصة القمح ، الذى لم تنزدد الولايات المتحدة في قطعه عنها حين كانت في أمس الحاجة إليها ، ولكن لم تكن مؤهلة من وجهة نظر السياسة الأمريكية للاستفادة من مخزون الغذاء وبإذات الجيوب .

إن التحد من الاعتماد على الدين الخارجية يوفر شروطا أفضل للاختيار الحر للشعب المصرى في تحديد اتجاهات التنمية المتوازنة وركزز التصنيع المتسارع والعلاقات الخارجية الواتية للتطور المستقل .

إن إعفاء وإثار ومخاطر الدين الخارجية تفرض ضرورة تجاوز أسباب تعاطفها ، وفى مقدمة هذه الأساليب ، تعاطف عجز الميزان التجارى وعجز ميزان المدفوعات ، في ظل تزايد الإنتاج والاستثمار والصادرات المحلية بمعدلات أقل من تزايد الاستهلاك والادخار والواردات المصرية .

السبعينات مقارنة بنصفه الأول ثم زاد بنحو ٥٠٪ في النصف الأول من الثمانينات . ولقد أسهمت قروض البنك الدولى في زيادة عبء الديونية الخارجية لمصر ، وخاصة مع قراره باستعمالها من دائرة المستفيدين بقروضه السهلة . ويتضمن تأثيره على تطور الاقتصاد تركيز الاختلال الهيكلى للاقتصاد ، إذ تركزت على تمويل مشروعات البنية الأساسية دون القطاعات السلمية . وجاء اتجاه هذه القروض مؤخرا نحو القطاعات الأخيرة دعما للقطاع الخاص والصناعة التقليدية . ولقد لعب البنك الدولى دور « منسق المعونات » المقدمة من البلدان الغربية المسيطرة عليه ، وكانت سياسته في الإقراض امتدادا لسياساتها الخارجية . ومن ثم فإن اتساع قروضه ارتبون بتطبيق سياسة الانفتاح الاقتصادى ، وتعميق العلاقات مع البلدان الرأسمالية المتقدمة ، وساهمت بهتاته في إعداد خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وشجع إعطاء قوى السوق سطوة أكبر في عملية توزيع الموارد الاقتصادية بدلا من التخطيط المركزى والأولويات الصابقة .

ولقد دعمت البلدان الرأسمالية المتقدمة التحولات الليبرالية الداخلية والانفتاح على السوق الرأسمالى العالمى ، عبر زيادة قروضها على مصر . ونلاحظ على سبيل المثال أن القروض الثنائية من بلدان لجنة المساعدة من أجل التنمية إلى مصر قد زادت من ١٩ مليون دولار إلى ١٠٠٢ مليون دولار ، وهو ما عا ٢٠٧٪ و ٣٤٥٪ من إجمالى ما تلقتة البلدان الإفريقية الأساسية المتتالية لهذه القروض في عامى ١٩٧٤ و ١٩٧٩ أو ٤١،٣٪ في هذه الفترة ، وفى العام الأخير نالت ١٧،٧٪ من إجمالى ما تلقتة إفريقيا كلها .

ويشكل خاص لفرن الولايات المتحدة دعمت سياسة الانفتاح الشامل بقروضها ومنعها ، التى بلغت نحو ٩ مليارات دولار حتى العام المالى ٨٤ / ١٩٨٥ . ولقد احتلت الولايات المتحدة المرتبة الأولى بين مقرضى مصر ومقدمى « المساعدات » لها بعد أن حلت جزئيا محل الموارد المالية البديلة التى ضاهت بسبب توجيهات السياسة المصرية ، فضلا عن دورها الرئيسى في فتح أبواب الاقتراض من السوق الرأسمالى العالمى ، بلدان ومنظمات ، مصر منذ عام ١٩٧٤ .

ومن تقريرها إلى الكونجرس ، أوضحت وكالة التنمية الدولية أهداف وإنجازات التعاون الاقتصادى بين مصر والولايات المتحدة ، بمناسبة مرور عقد في السنة المالية ١٩٨٥ على تجدد هذا التعاون . وطبقا للتقرير ، فإن

القسم الرابع السياسة الخارجية

ينقسم هذا القسم عن السياسة الخارجية المصرية لعام ١٩٨٥ إلى خمسة أجزاء ، يعالج أولها علاقات مصر مع العالم العربي ويعالج ثانيها العلاقات مع إسرائيل . أما الجزء الثالث فيتناول علاقة مصر بالقوتين الأعظم ، ويعالج الجزء الرابع العلاقات مع بلدان العالم الثالث . ويتوفر الجزء الخامس والأخير على تقديم المبادئ العامة للدبلوماسية المصرية كما يمكن استقراؤها من تطورات عام ١٩٨٥ .

على أنه من المهم ملاحظة أن هذه العناوين العامة تتضمن - في واقع الأمر - تركيزاً على أطراف أوضاعها بعينها . فمعالجة العلاقات مع العالم العربي تتركز على أكثر الأطراف أو القضايا العربية أهمية في الفترة محل الدراسة . والعلاقة مع القوتين الأعظم تستأثر فيها العلاقات مع الولايات المتحدة بنصيب الأسد . أما استعراض العلاقة مع العالم الثالث فيتم من خلال الحديث عن العلاقة مع أفريقيا من ناحية ، وعن حركة عدم الانحياز من ناحية أخرى .

أولا - مصر والعرب

مقدمة

بتوقيع معاهدة السلام المصرية - الإسرائيلية في مارس ١٩٧٩ ، وإقرار قمة بغداد العربية مقاطعة مصر سياسيا واقتصاديا ، دخلت العلاقات المصرية العربية مرحلة متميزة ، أصبحت فيها كل الدول العربية تقريباً في جانب ، ومصر في الجانب الآخر . في ذلك الوقت ظهر العرب وزعم ما بينهم من خلافات شتى وكانهم متضامنون جميعاً ، وأخذ تضامنهم هذا صورة الوقوف ضد السلوك المصري الخاص تجاه إسرائيل والتسوية السياسية للصراع معها . واستهدف هذا التضامن العربي عدم السماح لأي تأثيرات مصرية بأن تمتد لدولة عربية أخرى ، أي أنه أخذ صورة سلبية دون أن يقدم على تطوير الموقف العربي العام ، من حيث المبادئ أو من حيث السياسات ، تجاه مختلف جوانب القضية الفلسطينية .

وقد استمت مرحلة القطعية العربية لمصر ، بتبادل الحملات الدعائية بين مصر من جانب ، وباقي النظم العربية من جانب آخر ، وتضمنت توجيه الاتهامات للسياسة المصرية بالخيانة والانهزامية والاستسلام ، وكان الرد المصري على الاتهامات العربية اتهامات بعدم الواقعية والتردد ، وعدم الجسم وعدم تفهم حقائق الموقف في المنطقة العربية .

مع تولي الرئيس مبارك الحكم في مصر ، سرى تيار من القائل - عربيا ومصريا على السواء - ، وزادت توقعات إعادة النظر عربيا في مسألة مقاطعة مصر . ودعم من ذلك لجوء النظام الجديد في مصر إلى إيقاف الحملة الدعائية ضد البلدان العربية والرؤساء العرب كبادرة من السياسة المصرية تجاه الانشقاق العرب رغم إصرارهم على المقاطعة .

وفي حين طالب العرب مصر بالتخلل من اتفاقيات كامب ديفيد وما ترتب عليها من التزامات سياسية واقتصادية تجاه إسرائيل ، فإن السياسة المصرية لم تكن بمقدورها أن تحقق ذلك لاعتبارات دولية وعسكرية وقانونية .

وبمرور الزمن تبلورت ثلاثة تيارات سياسية عربية تجاه مسألة المقاطعة العربية لمصر وهي :

١ - تيار يدعو إلى أن المقاطعة كما كانت بقرار إجماعي عربي ، فإن الرجوع عنها لا بد أن يكون نتيجة قرار إجماعي عربي بحيث تلتزم مصر مسبقاً بالتخلل عن سياسة كامب ديفيد .

٢ - تيار يدعو إلى أن قرار المقاطعة وإن كان عربيا ، فإن مسألة إعادة العلاقات الدبلوماسية بين دولة عربية ومصر هو في الحقيقة قرار سيادي لهذه الدولة ، ومن ثم فإن لكل دولة الحق في أن تعيد علاقاتها أو أن تستمر في مقاطعة مصر دبلوماسيا .

٣ - تيار يرى أن المقاطعة كانت راجعة لسلوك مصري تجاه القضية الفلسطينية ، وأن الجهة الوحيدة التي لها الحق في الحكم على السلوك المصري سلبا أو إيجابا هي القيادة الشرعية لمنظمة التحرير وأن قرار الطرف الفلسطيني في هذا الشأن يجب أن يكون المحدد الرئيسي لقرار الدول العربية الأخرى .

لقد دال تنوع التيارات على النحو السابق على أن العالم العربي لم يعد ممكنا بوجهة نظر واحدة تجاه السياسة المصرية ، وأن هناك أطرافا عربية تبحث بالفعل عن الشكل القانوني - السياسي الذي تعيد من خلاله علاقاتها مع مصر . وعلى الجانب الآخر ، فإن هذا التنوع كان يعنى أن الدبلوماسية المصرية الموجهة تجاه العرب لم تنجح في دفع كل العرب للتخلل عن مقاطعتهم ، متلما أنت بهم من قبل للتمسك بهذه المقاطعة بصورة جماعية . على أن التقييم الحقيقي هو بالفعل في صالح الدبلوماسية المصرية في عهد الرئيس مبارك التي أمكنها أن تتحرر جزئيا من الحصار الجماعي الأمر الذي تأكد عمليا بقرار الأردن باستعادة علاقاته

الدبلوماسية مع مصر في خريف ١٩٨٤ وبتطوير العلاقات الثنائية بين البلدين في مختلف المجالات .

(١) مصر والأردن .

منذ أن اتخذ الأردن قراره بإعادة العلاقات الدبلوماسية مع مصر ، وعلاقات البلدين تشهد تطوراً كبيراً سواء على صعيد مجالات التعاون الثنائي أو في مجال القضية الفلسطينية ، والأخيرة تعد بمثابة الدافع الأكبر لعمق العلاقات السريع بين البلدين ، ومن أبرز ملامح التعاون تلك اللقاءات التي تمت سواء على مستوى القمة بين الرئيس مبارك والملك حسين ، أو على مستويات تنفيذية عليا كلقاءات رئيسي وزراء البلدين وزيري الخارجية .

وقد استهدفت لقاءات الرئيس مبارك بالملك حسين - بالأساس - تنشيط جهود التوصل إلى حل شامل لمشكلة الشرق الأوسط ، الأمر الذي يعني أن كلا البلدين وجد في تنسيق مواقفهم مع البلد الآخر جهداً حيويًا لكسر الجمود المحيط بالقضية الفلسطينية ، وإذا كانت القيادة المصرية ومنذ مطلع عام ١٩٨٥ قد سعت جادة في سبيل تحريك القضية الفلسطينية ووضعها على طريق التسوية السلمية ، فإنها وجدت في الموقف الأردني خير معين في هذا الصدد ، كما أنها شجعت الطرفين الأردني والفلسطيني على الحوار بهدف التوصل لتحرك مشترك في إطار الحلول السياسية . وقد بدأ أن يسعى مصر في هذا الاتجاه قد تعزز - بصورة جزئية - حينما أعلن الأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية اتفاقهما المشترك في ١١ فبراير .

وبإعلان الاتفاق الأردني - الفلسطيني ، ركزت الدبلوماسية المصرية على تأييده ودعوة الدول العربية ، وأيضاً إسرائيل لطرح اعتراضاتها جانباً ولاتخاذها قاعدة إيجابية لتحريك عملية التسوية السياسية ويمكن بلورة أسس الدبلوماسية المصرية في هذه الأثناء على النحو التالي :

١ - اعتبار الاتفاق الأردني - الفلسطيني معزواً أساسياً لتحرك السلمي ، وأن من الضروري المحافظة على قوة الدفع التي أوجدتها الاتفاق .

٢ - أنه ليس ليس من الدول العربية أن يعلى على منظمة التحرير حق اختيار من يمثلها في المفاوضات وأن القول الفصل هو للمنظمة وحدها التي لا يجب التدخل في شئونها .

٣ - أنه ليس لإسرائيل الحق في أن تبدي أفضليات

بشأن اختيار العناصر الفلسطينية ، مع دعوته إلى قبول التفاوض مع وفد أردني فلسطيني .

٤ - دعوة الإدارة الأمريكية إلى استثمار هذا الاتفاق لدفع السلام .

ويلاحظ في هذا الصدد أن الدبلوماسية المصرية كانت تتحدث عن تفاوض بين إسرائيل والوفد الأردني - الفلسطيني المشترك ، الأمر الذي تغير إثر لقاء الملك حسين والرئيس مبارك في الفردقة في الأسبوع الأول من مارس وهو اللقاء الأول بينهما في عام ١٩٨٥ ، وأثر اللقاء بدا أن الدبلوماسية المصرية قد بلورت اتجاهها محددًا يقوم على استثمار الاتفاق الأردني - الفلسطيني عبر عدة مراحل متتالية تكون المرحلة الأولى منها هي إقامة حوار بين الولايات المتحدة ووفد أردني - فلسطيني مشترك . وفي هذه المرحلة حرص الرئيس مبارك على التفرقة بين الحوار والتفاوض وأن التركيز هو على الحوار بين الوفد المشترك والولايات المتحدة باعتباره تبادلاً لوجهات النظر وتمهيداً لعملية تالية دون أن يعني ذلك استبعاد فكرة المؤتمر الدولي وأنه خلال الحوار يمكن أن تتحدد الخطوات التالية سواء كانت مفاوضات مباشرة أو مفاوضات على مستوى محدود ، مفاوضات على مستوى مجموعة من الدول ، أو مفاوضات على مستوى مؤتمر دولي بمعنى أن الحوار تبده الأطراف المعنية لتقريب وجهات النظر وهو الذي سيؤدي إلى بدء عملية التفاوض .

وفيما بين لقاء الفردقة المشار إليه ، واللقاء الذي تم في القاهرة بين الرئيس مبارك والملك حسين في شهر مايو حدثت جملة من التطورات أهمها زيارة الرئيس مبارك إلى الولايات المتحدة في منتصف مارس والتي دعا خلالها الإدارة الأمريكية رسمياً إلى إقامة الحوار مع الوفد الفلسطيني - الأردني المشترك ، وجملة شولتز وزير الخارجية الأمريكي في المنطقة التي التقى في خلالها والملك حسين والرئيس مبارك والمسؤولين في إسرائيل كما قام الملك حسين ومعه السيد ياسر عرفات بتحريك عربي استهدفنا من وراءه شرح أبعاد الاتفاق للقيادة العرب - ولا سيما في دول الخليج - لنيل تأييدهم ومساندتهم للاتفاق ولتعزيز الموقف الأردني في مواجهة الإدارة الأمريكية قبل مقابلة الملك حسين والرئيس ريجان التي تمت في نهاية شهر مايو .

وقبل توجه الملك حسين إلى الولايات المتحدة كانت زيارته للقاهرة لمرافعة الموقف المشترك ، خاصة وأن زيارته وزير الخارجية شولتز للمنظمة لم تسفر عن شيء

جدي في اتجاه الحوار بين الادارة الامريكية والوفد المشترك الاردني - الفلسطيني . ومن الاجراءات التي احاطت بقاء الرئيس مبارك والملك حسين قبيل سفره إلى الولايات المتحدة ، بدأ أن زعمى البلدين يتقلبان في النظر إلى التحرك الاردني الفلسطيني المشترك باعتباره يمثل فرصة أخيرة يجب على الجميع - العرب والولايات المتحدة وأيضا إسرائيل - استثمارها لايجاد سلام عادل في المنطقة ، وأنه على الولايات المتحدة تحديد أن تقابل خطوة الملك حسين بخطوة إيجابية ماثلة ، وأن تتحلل بقدر اكبر من المرونة في تقبل فكرة الحوار ومبدأ أن اختيار الأعضاء الفلسطينيين هو مسؤولية المنظمة وليس أي طرف آخر ، ويمكن استنتاج أن زيارة الملك حسين والتحركات الاردنية - الفلسطينية قبلها وكذلك التنسيق مع مصر كانت تستهدف إشعار الادارة الامريكية أن هناك تأييدا عربيا للخطوة الاردنية - الفلسطينية ، وذلك بهدف إقناع إدارة ريجان بالبدء جديا في إجراءات الحوار .

وعلى الصعيد الثنائي : حقلت العلاقات بين مصر والاردن خطوات هامة وشملت مجالات عديدة ، إذ تم وضع نظام لتبادل المعارف والخبرات العسكرية بين القوات المسلحة في البلدين ، واتفق على تسهيل إجراءات التنقل بين البلدين ، وأسلوب تنقل العبارات بين ميناء نويبع المصري وميناء العقبة الاردني ، ومنحت السلطات المصرية تسهيلات لاقامة الاردنيين في مصر ، فأصبحت الإقامة لمدة سنة بدلا من ستة أشهر . وفي ابريل اجتمعت اللجنة المشتركة العليا التي يرأسها رئيسا وزراء البلدين في عمان واتفق على الاجتماع على عدة إجراءات لدعم التعاون الاقتصادي والثقافي والفني والاعلامي .

(ب) التنسيق المصري - الفلسطيني :

منذ الزيارة التي قام بها السيد ياسر عرفات للقاهرة في نهاية عام ١٩٨٣ تعبيراً عن التقدير الفلسطيني للموقف المصري إزاء حصار مدينة طرابلس من قبل العناصر المنسقة على قيادة حركة فتح بدعم سووري ، تبلور قدر من التنسيق المصري - الفلسطيني اتخذ شكل اتصالات مباشرة أولقاءات بين مسئولين فلسطينيين ومسئولين مصريين . وقد دعم من هذا التنسيق أن الموقف المصري تجاه المنظمة لم يقل من قيادتها الشرعية ، ورفضت السياسة المصرية محاولة الانشقاق ضد قيادة ياسر عرفات للمنظمة ، وتأييدت استقلالية المنظمة واستقلالية قيادتها في اتخاذ القرار

الفلسطيني ، وساندت المنظمة في رفضها لاية محاولات عربية استهدفت الوصاية على حركة المنظمة السياسية او فرض حالة تبعية عليها .

وقد وجد الموقف المصري صدى طيبا لدى قيادة منظمة التحرير الفلسطينية مع التأكيد بأن الاتصالات مع مصر لا تعني قبول المنظمة باتفاقيات كامب ديفيد ، وقد حرص الجانب الفلسطيني في نفس الوقت على ترسيخ الموقف المصري المشار إليه لمواجهة التحديات التي يضعها بعض العرب أمام المنظمة . وقد ظهر هذا الحرص الفلسطيني في الإشادة بالدور الذي تلعبه مصر في المنطقة العربية ، وفي إجراء مشاورات مستمرة مع القيادة المصرية . ووضعت أهمية التنسيق المصري - الفلسطيني حين طرح الرئيس مبارك اقتراحه الخاص بالحوار الأمريكي مع الوفد الاردني - الفلسطيني المشترك بعد إعلان اتفاق عمان .

وفي ضوء لقاء الفرقة بين الرئيس مبارك والملك حسين في ٧ مارس ، وما أعلنه الرئيس مبارك بعد اللقاء من أن منظمة التحرير هي صاحبة الحق في اختيار ممثلها في المصادات ، وكذلك في ضوء الاتصالات المصرية الفلسطينية التي اتخذت شكلا مكثفا ، بدأ أن الموقف المصري قد تفتح وجهة النظر الفلسطينية . وتمت صياغة الموقف المصري بما يتلأم مع شرعية تمثيل المنظمة للشعب الفلسطيني ، الأمر الذي وضع تماما في أثناء زيارة الرئيس مبارك للولايات المتحدة ، التي تلت الاتصالات المصرية - الفلسطينية باقل من اسبوع . وفي خطاب الرئيس مبارك بمناسبة عيد العمال ، أعاد التأكيد على هذا الموقف المصري تجاه المنظمة ، والتي هي طرف أساسي لا يمكن تجاهله في أية مفاوضات ولابد من إشراك المنظمة في وضع التسوية السياسية .

ولم يلق التنسيق المصري - الفلسطيني عند حده جهود التسوية السياسية وحسب ، بل أتبع له أن يمتد لمجالات أخرى مثلما حدث أثناء ما عرف بحرب المخيمات في شهر مايو والتي ادانتها السياسة المصرية باعتبارها جزءا من مخطط يستهدف النيل من وحدة الحركة الفلسطينية وتشريد الشعب الفلسطيني وتصفيه قضيته . وفي محاولة مصرية لوقف القتال بين جماعات الفلسطينيين وحركة أمل الشيعية ، طلبت مصر من رئيس مجلس الأمن وسكرتير عام الأمم المتحدة ، تكليف قوات الأمم المتحدة في لبنان بجماعية المخيمات الفلسطينية ووقف المذابح التي ترتكب ضد الشعب الفلسطيني ، وجاء الطلب المصري نتيجة للتنسيق مع

الأردن ومنظمة التحرير ذاتها . كما تقدمت مصر بطلب لعقد جلسة خاصة لمجلس الأمن (بالتتسيق مع الأردن وفرنسا) ، وفي الجلسة التي استمرت يومين وأصدر بعدها مجلس الأمن قراره بوقف الأعمال العدوانية على المخيمات الفلسطينية في لبنان ، مع التأكيد على احترام سيادة واستقلال وحدة أراضي لبنان ، ودعوة الأطراف المعنية لاتخاذ الإجراءات الكفيلة بتخفيف المعاناة الناجمة عن أعمال العنف .

(جـ) العراق :

شهد النصف الأول من عام ٨٥ قفزة نوعية هامة في علاقات مصر والعراق ، وذلك على الرغم من استمرار انقطاع العلاقات الدبلوماسية بين البلدين . ويمكن القول ان هناك ثلاثة أسباب وراء هذا التطور الكيفي وهي :

١ - تأييد مصر للموقف العراقي في الحرب العراقية الإيرانية ومساندته عسكريا ودعم موقفه الساعي إلى إيقاف الحرب بصورة كلية وليست جزئية واعتماد أسلوب التسوية السياسية لحل المشكلات الناجمة عن الحرب .

٢ - وجود تطابق شبه كامل في موقف البلدين تجاه تحليل الوضع في المنطقة العربية والأزمة التي تتعرض لها البلدان العربية ، ومن ذلك تطابق موقف البلدين تجاه الدور السلمي الذي يلعبه النظامان السوري والليبي في حرب الخليج ودعمهما لإيران ، ومحاولة السيطرة على قيادة منظمة التحرير الفلسطينية وتأييد البلدين لاتفاق عمان .

٣ - تطابق الموقفين العراقي والمصري تجاه منظمة التحرير الفلسطينية باعتبارها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني ، وأهمية استقلال القرار الفلسطيني .

وتعد زيارة د. عصمت عبد المجيد وزير الخارجية المصري للعراق في ٣ مارس إحدى خطوات تنمية العلاقات بين البلدين . وخلال الزيارة أعلن الوزير المصري مساندة مصر للعراق في دفاعه عن أرضه وترابه الوطني كما أشاد بالتجاوب العراقي مع محاولات إنهاء الحرب سلميا ، مؤكداً أن مصر تسعى لوقف الحرب بدعوة كل القوى المحبة للسلام لتحقيق هذا الهدف . وفي خطوة غير متوقعة ، وأثناء زيارة الرئيس مبارك للأردن وتباحثه مع الملك حسين في نتائج مباحثاته مع بعض قادة الدول الأوروبية والرئيس ريجان ، قام الزعيمان بزيارة مفاجئة للعاصمة بغداد حيث التقيا

والرئيس صدام حسين وعقدوا معا لقاء قمة ثلاثيا تركز البحث فيه على تطورات الموقف المصري في الجبهة العراقية - الإيرانية بعد أحداث التصعيد العربي الذي تعرضت له في منطقة خور الحويبة في ذلك الحين ، فضلا عن استعراض شامل لتطورات القضية الفلسطينية والأوضاع العربية .

وقد جاءت هذه الخطوة المفاجئة لتعبر عن مدى تأييد مصر للموقف العراقي ، وأنه برغم انقطاع العلاقات الدبلوماسية مع العراق ، فإن القيادة المصرية لا تجد حرجا في تدعيم علاقتها مع القيادة العراقية ، بناء على أن مصر تهتم أساسا بوجود قنوات للاتصال مع الدول العربية .

وعلى هذا الأساس جاءت الزيارات المتبادلة ، فقد استقبلت القاهرة في منتصف يونيو وزير الخارجية العراقي الذي تباحث مع الرئيس مبارك حول تطورات حرب الخليج والتهديدات التي تواجه الأمة العربية . وبعد أيام قليلة استقبلت القاهرة أيضا طه ياسين رمضان النائب الأول لرئيس الوزراء العراقي لمدة ثلاثة أيام ، وأثناء هذه الزيارة تم توقيع ثلاث اتفاقيات للتعاون في المجالات العلمية والاقتصادية والزراعية ، كما تم الاتفاق على زيادة حجم التبادل التجاري بين البلدين ، وكذلك حجم الصفقة المتكافئة للوصول بها إلى ١٠٠ مليون دولار لكل منهما لعام ١٩٨٦ .

(د) السودان :

اتسمت العلاقات بين مصر والسودان دائما بسمات خاصة جميمة سواء على المستوى الحكومي او الشعبي . ومن الناحية الاستراتيجية (اقتصاديا وسياسيا وعسكريا) ترتبط تلك العلاقات الخاصة بحقيقتين أساسيتين :

أولهما : الاشتراك في مياه نهر النيل ، وبضرورة تنظيم تدفقها من منابعها وهذه المياه كانت بالنسبة لمصر ومنذ الأزل تمثل الشريان الرئيسي لكافة مظاهر الحياة فيها

والحقيقة الثانية : تتعلق بحقيقة أن السودان يمثل بالنسبة لمصر عمقا استراتيجيا لا يمكن التهاون من شأنه ، خاصة مع وجود أخطار أو مصاعب تواجهها السياسة المصرية في محيطها الاقليمي .

ول هذا الاطار ، كان من الطبيعي أن تزيد أهمية السودان الاستراتيجية بالنسبة لمصر في العقد الأخير مع تصاعد أحداث معينة مثل الخلافات المصرية - الليبية والخلافات بين مصر وأثيوبيا بعد سقوط

يهيئ لاسلامى عام ١٩٧٤ ، فضلا عن تفتت العلاقات المصرية - الاسرائيلية ، وكذلك استمرار المقاطعة العربية لمصر .

و في عهد الرئيس جعفر نميرى كانت « اتفاقيات التكاثر » بين البلدين بمثابة الاطار القانونى - السياسى الرسمى للعلاقات المتنامية بين البلدين ، إلا أن سياسات التكاثر هذه تعرضت لانتقادات حادة سواء فى مصر أو فى السودان . وكان المورد الذى دارت حوله هذه الانتقادات هو أن الاتفاقيات فرضت من أعلى وتجاهلت عنصر التفاعل الشعبى ، كما أن الرئيس نميرى ، لطروف خاصة بعدم استقرار نظامه داخليا ، لم يد فيها بالأساس إلا أداة لتدعيم حكمه ، مما أثر سلبيا على رؤية الشعب السودانى لتلك الاتفاقيات .

ورغم اتفاقيات التكاثر بين البلدين ، فقد حدث تباعد سريع بين النظامين السياسيين فيهما فى عهد الرئيس نميرى بعد أن اتجه النظام المصرى إلى تعددية الأحزاب والانتخابات البرلمانية وظهرت أحزاب المعارضة لها صحفها وجمهورها ، فى حين ظل النظام السودانى قائما على حزب واحد وبرلمان معين ، مع منع قيام أية أحزاب أخرى رغم امتلاء الشارع السياسى السودانى بالتنظيمات والقيادات المختلفة .

وبعد إعلان نظام النميرى تطبيق « الشريعة الإسلامية » بصورة فورية زادت الشقة بين سياسات البلدين الداخلية ، فضلا عن أن القيادة المصرية رأت فى خطوة الرئيس نميرى ما قد يثير مزيدا من القلاقل داخل مصر نفسها نظرا لوجود تيارات إسلامية سياسية تدعو للتطبيق الفورى للشريعة فى مصر مثلما حدث فى السودان . ورغم هذه التباينات وما يمكن وصفه بالمشكلات الصامتة بين البلدين ، فقد أثرت قيادات البلدين التفاضلى عنها ومحاولة تطويقها . ومن جانب مصر ، ورغم اهتمامها الحقيقى بما يجرى داخل السودان فقد اعتبرت علنا أن ما هناك هوشان داخلى سودانى وأن « للسودان طبيعته الخاصة التى يفهمها الرئيس نميرى ، والذى هو أكثر فهما لشعبه من الآخرين » .

وعلى صعيد الصراع العربى - الاسرائيلى ، سبب سماح نظام الرئيس نميرى بهجرة يهود الفلاشا من أثيوبيا عبر السودان إلى إسرائيل ، حرجا كبيرا للقيادة المصرية التى امتنعت عن انتقاد هذه المشاركة السودانية وفى نفس الوقت كان الحرس المصرى مركزا على أمرين :

(١) نفى أى علم مسبق أو مشاورات مصرية سودانية بهذه العملية ، وأن مصر حصلت على معلومات خاصة بالعملية من جهات غير الجهة السودانية . (ب) أن مصر حريصة على ألا يؤثر هذا الموضوع على حل المشكلة الفلسطينية ، وأنه إذا أدى هذا إلى استيطان الفلاشا فى الضفة الغربية ، فإن مصر تعتبر هذا الموقف خطيرا للغاية

ومع تصاعد مظاهر الرفض الشعبى السودانى ضد سياسات الرئيس نميرى واجهت القيادة المصرية مازقا حادا ، وأصبح البحث عن أسلوب للتعامل مع الاجتمعات المتوقعة لاستمرار مظاهر الرفض الشعبى السودانى أمرا ملقا . وفى هذه الأثناء تبلور اتجاهان : الاتجاه الأول : هو اعتبار ما يجرى فى السودان بمثابة تدخل من قوى إقليمية فى الشؤون الداخلية السودانية ، وأن آثار هذا التدخل ستصيب كلا البلدين ، الأمر الذى يدفعهما إلى العمل معا ، علا باتفاقيات الدفاع المشترك . واتصار هذا الاتجاه كانوا يدفعون باتجاه مساعدة النظام السودانى عسكريا لاحتواء القلاقل والاضطرابات القائمة هناك .

الاتجاه الثانى : ينظر إلى ما يجرى فى السودان باعتباره شائنا داخليا بين نظام حكم ومعارضيه ، وأن على مصر الامتناع عن التدخل وفق أية صيغة لتأييد ومساندة أحد الطرفين فى مواجهة الطرف الآخر ، وأنه يجب انتظار نتيجة تسوية الأوضاع فى السودان بين الأطراف السودانية وبعضها وأن الأفضل أن تتعامل مصر مع نظام سودانى قوى ويتمتع بتأييد شعبى واضح وليس مع نظام يتعرض لهزات أمنية عديدة ويفتقر إلى أبسط درجات التأييد الشعبى كما هو الحال مع نظام الرئيس نميرى .

ويبدو أن الاتجاه الثانى كان هو الموجه الرئيسى للسياسة المصرية فى الفترة السابقة مباشرة على سقوط نظام نميرى ، والذى أخذت تنظر ما يستتفر من المواجهة بين نظام نميرى ومعارضيه الذين ضمو كل القوى السياسية السودانية بلا استثناء .

بسقوط نظام نميرى وتولى مجلس عسكري سودانى برئاسة الفريق أول سوار الذهب مسئولية الحكم فى السودان ، دخلت العلاقات المصرية - السودانية طورا جديدا . وأكثر من ذلك فقد أعيدت صياغة التحالفات الإقليمية بفعل الثورة السودانية بحيث بدأ أن تخوفات مؤيدى الاتجاه الأول السابق الإشارة إليه قد أصبحت قاب قوسين أو أدنى من التحقق . ومن الناحية العملية

الصيغ القانونية . وفى خطوة عملية تم تجميد اتفاقيات التكامل كقديمة لمراجعتها بالاتفاق مع القيادة السودانية الجديدة .

وإزاء التطورات الإيجابية في علاقات ليبيا والسودان فإن مصر من جانبها وعملا بمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية السودانية اتخذت موقفا علنيا مؤاده أن من حق السودان أن يقيم علاقات طيبة مع أى دولة طالما كان هذا في صالح السودان ، وأن كل ما يحقق مصلحة السودان يحقق المصلحة المصرية .

ولكن هذا لا ينبغي أن القيادة المصرية أخذت للفترة معينة تنظر بقلق بالغ في ما يمكن أن تؤثر به علاقات ليبيا سودانية أكثر عمقا على علاقات مصر بالسودان وعلى مصر بصفة عامة ، وخاصة في ضوء الانتقال العسكري الليبي السوداني الذى يشج ليبيا إمداد وتموين وتدريب السلاحين الجوى والبحرى السودانيين . وقد دفع شعور القيادة السودانية بهذا القلق المصرى إلى التأكيد مرارا بأن أى علاقة تقيمها السودان مع دولة أخرى ليست على حساب العلاقة مع مصر .

ثانيا - مصر وإسرائيل

تقديم .

تعد زيارة الرئيس السادات للقدس في نوفمبر ١٩٧٧ نقطة بداية صالحة للحديث عن تفاعلات سياسية مصرية إسرائيلية . فبرغم أن معاهدة السلام المصرية - الإسرائيلية التى تحدد طبيعة العلاقات بين مصر وإسرائيل ومستوياتها ، والالتزامات الواجبة على كلا البلدين تجاه بعضهما البعض قد وقعت في مارس ١٩٧٩ ، أى بعد زيارة الرئيس السادات للقدس بعام وخمسة أشهر ، فإنه طوال هذه الفترة لم تنقطع التفاعلات بين البلدين ، وتتبدلت اللقاءات بين مسئولى الحكومتين المصرية والإسرائيلية ، ودارت مباحثاتهما للتوصل لآثار يمدد ما يجب عمله سواء على الصعيد الثنائى المصرى - الإسرائيلى ، أو الصعيد الخاص بحل القضية الفلسطينية .

ويمكن تقسيم الفترة التى مرت بها التفاعلات المصرية - الإسرائيلية قبل توقيع معاهدة السلام بعمرلتين أساسيتين : الأولى هى مرحلة ما قبل كامب ديفيد ، وقد تميزت هذه المرحلة بنشاطات واتصالات سياسية مكثفة ، وشارك فيها بصورة رئيسية كل من مصر وإسرائيل والولايات المتحدة . والمرحلة الثانية هى مرحلة اتفاق كامب ديفيد والتى بدأت في ٥ سبتمبر

لم يكن أمام السياسة المصرية سوى العمل على استمرار الاتصال والتفاهم مع القيادة السودانية الجديدة ، والسعى نحو بدء صفحة جديدة تمحو ما تراه بعض القوى السياسية من أخطاء مصرية اقترفت في حق الشعب السودانى في عهد الرئيس نميرى . وقد تبلورت عناصر السياسة المصرية تجاه الوضع الجديد في السودان على النحو التالي :

- ١ - إن ما يجرى في السودان هو شأن داخلى وأن مصر حريصة على استقرار الأوضاع هناك .
- ٢ - إن مصر لن تسمح لأية قوة إقليمية - في إشارة إلى ليبيا أساسا باستغلال الوضع الجديد بالسودان للتأثير على استقرار الأوضاع في المنطقة .
- ٣ - إن من حق الشعب السودانى تشكيل مساره السياسى والاجتماعى حسب رؤيته المستقلة .
- ٤ - إن مصر حريصة على تنمية العلاقات مع النظام الجديد .

٥ - إن مصر تعتبر الرئيس نميرى - والموجود في القاهرة - بمثابة لاجئ سياسى .

وقد اعتبرت القيادة السودانية الجديدة أن الموقف المصرى هو بمثابة دعم معنوى يجب تقديره ، مع الأخذ في الاعتبار أن القوى السودانية المختلفة لم تحبب بمسألة اعتبار الرئيس نميرى لاجئا سياسيا ، الأمر الذى جعلها إحدى المشكلات الهامة التى واجهت قيادة البلدين عند تصديهما لصياغة صفحة جديدة من العلاقات . ورغم الضغط الشعبى السودانى فإن القيادة السودانية لم تتقدم بطلب رسمى لمصر لتسليم نميرى ، كما حرص الرئيس مبارك في زيارته الأولى للخرطوم بعد ثورة ١٦ أبريل على تحديد الموقف المصرى بصورة لا تقبل المراجعة أو الضبط فمصر تحترم اللاجئ السياسى وأصالتها لا تسمح بأن تسلم أى لاجئ سياسى فالرئيس المصرى لا يسمح للحاكم المصرى بأن يسلم أى لاجئ سياسى . ولطمان القوى السياسية السودانية ، أعلنت التأكيدات المصرية بأن مصر لا يمكن إطلاقا أن تكون أداة أو مسرحا لعمل سياسى أو إعلاني أو عسكرى أو دبلوماسى أو دعائى معنويا كان أو ماديا ضد السودان وإن هذا هو الشرط الأول للصياغة المصرية .

وعلى عكس الموقف من مسألة تسليم نميرى فإن مصر أبدت تجاوبا مع المطالب الشعبية السودانية الخاصة بمراجعة اتفاقيات التكامل التى وقعت في عهد الرئيس نميرى على أساس أن العلاقة الإثنية والمصرية بين البلدين تتجاوز أى مواقف موضوعية كما تتجاوز

١٩٧٨ ، حيث اجتمع كل من الرئيس السادات ورئيس
حكومة إسرائيل بيجين والرئيس الأمريكي كارتر في
كامب ديفيد بقصد الوصول إلى صيغة اتفاق بينهم يضع
حدا للزراع في المنطقة . وفي ١٧ من الشهر نفسه ،
أعلنت الولايات المتحدة توصيل مصر وإسرائيل إلى
صيغة اتفاق بينهما . وقد ظهرت صيغة الاتفاق هذه
ضمن اتفاقيتي إطار سلام منفصلتين ، تتعلق الأولى
بموضوع حكم ذاتي إداري في الضفة الغربية وقطاع
غزة ، وتحدد الثانية أسس معاهدة السلام بين مصر
وإسرائيل .

ويعد أن نالت اتفاقيتا الإطار موافقة البلدين - مصر
وإسرائيل - ، وأصلحت أطراف كامب ديفيد الثلاثة
مفاوضات التسوية . وتوصلوا بعد لقاءات واتصالات
مكثفة إلى توقيع « معاهدة السلام الإسرائيلية -
المصرية » . في البيت الأبيض الأمريكى في ٢٦ مارس
١٩٧٩ بحضور كارتر ، السادات ، بيجين واعتبرت هذه
الخطوة مرحلة جديدة أخرى في تاريخ الصراع
العربي - الصهيوني عامة ، وفي العلاقات المصرية -
الإسرائيلية خاصة .

ولم يمنع اختلاف وجهات النظر المصرية
والإسرائيلية حول موضوع الحكم الذاتي ، ورفض
إسرائيل اتخاذ أى إجراء جدى نحو تحقيقه تطبيق
خطوات التبادل الدبلوماسي ، وما عرف بعملية التطبيع
التبادل بين البلدين في مختلف المجالات الاقتصادية
والثقافية . وبالرغم من الاعلان عن أن موعد ٢٦ مايو
١٩٨٠ ، هو موعد الانتهاء من الاتفاق الخاص بصيغة
الحكم الذاتي ، فقد بدأت العلاقات الدبلوماسية رسميا
بين البلدين قبل هذا الموعد بعدة أشهر إذ تم تبادل
السفراء في ٢٦ يناير ١٩٨٠ . ومنذ ذلك التاريخ تبلورت
التفاعلات الثنائية بين البلدين جنبا إلى جنب مع
التفاعلات الخاصة بالقضية الفلسطينية . وبمقتل
الرئيس السادات في ٦ أكتوبر ١٩٨١ ، وتولى الرئيس
مبارك الحكم في ١٣ أكتوبر ، شغلت العلاقات بين
البلدين بقضية مدى الالتزام باتفاقيات كامب ديفيد ،
والذى بناء عليه ستكون إسرائيل انسحابها من سيناء
وبالفعل أعلن الحكم المصري الجديد التزامه بالمعاهدات
الدولية المنعقدة في عهد الرئيس السادات بما فيها
اتفاقيات كامب ديفيد ، ومعاهدة السلام المصرية
الإسرائيلية . ونتيجة لذلك اكتمل الانسحابين
انسحابهم من سيناء في ٢٥ أبريل ١٩٨٢ ، فيما عدا
منطقة طابا . وقد بدأت العلاقات تعرف قدرا من التوتر
في أعقاب الغزو الإسرائيلي للبنان ، إذ قامت مصر

باستدعاء سفيرها من تل أبيب كتعبير عن احتجاجها
على الغزو الإسرائيلي ، كما بدأت العلاقات الرسمية
تتجه إلى الانكماش في مجالات الزراعة والثقافة والتجارة
والسليحة ، واقتصرت على بعض المساهمات الرمزية من
كالا الجانبين . وجاء عام ١٩٨٥ في ظل تفاعلات رسمية
محدودة مع التمسك بمنهج كامب ديفيد . وفيما يلي
عرض للقضايا والمشكلات والتفاعلات المصرية -
الإسرائيلية خلال عام ١٩٨٥ .

(١) قضية طابا .

طابا هي منطقة من الأرض المصرية تقع على الساحل
الغربي لخليج العقبة ، وترجع أهميتها الجغرافية إلى
قربها من أباب البترول ، وتحكمها في الممرات التي تصل
بين سيناء ورأس الطليح ، كما أنها تتحكم في طريق
غزة . ويعود ما يعرف الآن بمشكلة طابا إلى عدم قيام
إسرائيل بالانسحاب من هذه المنطقة ، مما يتناقض مع
نص المادة الواردة في المعاهدة المصرية الإسرائيلية ،
والخاصة بممارسة مصر لسيادتها الكاملة على المنطقة
التي تمتد إلى الحدود المعترف بها دوليا بين مصر
وفلسطين في فترة الانتداب . كما أن إسرائيل قامت
ببناء فندق سياحي في منطقة طابا ترسيما للأقاليم التي
تحتيط بميناء إيلات الإسرائيلي . وفي يوم ٢٥ أبريل
١٩٨٢ ، وهو التاريخ المحدد لانتهاء انسحاب إسرائيل
من كل الأراضي المصرية المحتلة ، ونظرا لتمسك
إسرائيل بعدم الانسحاب من هذه المنطقة ، وتمسك
مصر بضرورة تنفيذ نصوس المعاهدة المصرية
الإسرائيلية في هذا الشأن ، توصل الطرفان إلى اتفاقية
خاصة تعرف باتفاقية ٢٥ أبريل ، وتضمنت :

(أ) الانسحاب الإسرائيلي إلى ما وراء خط الحدود
الذي تراء مصر .

(ب) أن توجد القوات متعددة الجنسيات في المنطقة
المختلف عليها ، إلى أن يتم الاتفاق عليها بشكل نهائي .
(ج) ألا تقوم إسرائيل بأية إنشاءات جديدة في
المنطقة ، حتى يتم التوصل إلى حل نهائي للخلاف بين
مصر وإسرائيل بالتوفيق أو بالتحكيم في حالة فشل
التوصل إلى اتفاق مرضي للطرفين .

ومن توقيع الاتفاق المذكور وحتى بداية عام ١٩٨٥
ويعد عدة جولات من المحادثات لم يتوصل الطرفان إلى
حل . ومنذ بداية عام ١٩٨٥ أعلن الجانب المصري على
لسان الرئيس مبارك أن طابا تمثل قضية حيوية للشعب
المصري ، وأن التوصل إلى حل حاسم بالنسبة إليها هو
أحد الشروط الضرورية التي تضعها مصر لتحسين

العلاقات مع إسرائيل ، ولعقد لقاء قمة مع رئيس وزراء إسرائيل بيريز .

وفي ٢٧ يناير عقدت المباحثات بين الوفود المصرية والاسرائيلية والأمريكية على مستوى الخبراء في مدينة بنر سبع وبعد انتهاء هذه الجولة لم تشر الأنباء إلى حدوث تقدم ولو طفيف بشأن المشكلة . ومع اقتراب موعد زيارة الرئيس مبارك إلى الولايات المتحدة في منتصف شهر مارس عادت المشكلة مرة أخرى إلى الظهور دون أن يفتقر ذلك بعودة استئناف المباحثات مرة أخرى . على أن الرئيس مبارك قد أظهر أن تبادل الآراء مع شيمون بيريز رئيس الوزراء الاسرائيلي يتناول بالدرجة الأولى العلاقات الثنائية بين البلدين بما في ذلك المفاوضات المتوقفة بشأن عودة طابا إلى السيادة المصرية .

وقد أخذت الدوائر الرسمية المصرية تؤكد على فكرة أن التحكيم أصبح هو الحل الوحيد اللائق لإنهاء هذه القضية ، مما يعد تعبيراً عن التيقن من أن محاولات التوفيق بين مصر وإسرائيل عبر الاتصالات والمباحثات المتعددة المستويات قد فشلت في إيجاد حل مناسب ومرض للطرفين . وبالتالي فلا مفر من التحكيم طبقاً لما تنص عليه اتفاقية ٢٥ أبريل ١٩٨٢ .

وعلى الصعيد الرسمي ، قامت الخارجية المصرية بتوجيه دعوة في ٤ / ٤ إلى الجانبين الاسرائيلي والأمريكي لاستكمال مباحثات بير سبع ، فيما أعلن رئيس وزراء إسرائيل أن حكومته مستعدة للدخول في مفاوضات شاملة مع مصر مناقشة كل المسائل المختلف عليها بما في ذلك مطالبة القاهرة بإحالة الخلاف حول طابا إلى التحكيم الدولي . وفي نفس الوقت تقريباً اعتبر الرئيس مبارك في حديثه لصحيفة يديعوت أهرنوت الاسرائيلية أن مشكلة طابا هي مشكلة قومية وإنها أولى المشاكل التي يجب حلها في نطاق العلاقات المصرية الاسرائيلية ، وأن مصر قد طلبت اللجوء للتحكيم حتى تنتهي المشكلة التي تعتبر العائق الرئيسي ، وقد بدأت المباحثات بالفعل في ١٥ / ٥ ، ولكن لم ينتج عنها أي تقدم ملموس . وقد تواترت أثناء حول اقتراح اسرائيل بتحويل طابا إلى منطقة تجارة حرة بين مصر وإسرائيل وأن مصر رفضت هذا الاقتراح ، وتعمد هذا الرفض المصري بعد قرار مجلس الوزراء المصري في ٢٦ / ٥ (وذلك قبل أربعة أيام من استئناف الجولة الثانية من المباحثات المصرية - الاسرائيلية بالقاهرة) بتشكيل لجنة دائمة بوزارة الخارجية المصرية برئاسة د. عصمت عبد المجيد تتولى إعداد خطة العمل والوثائق

والمستندات اللازمة لتقديم وجهة النظر المصرية حول مشكلة طابا أمام هيئة التحكيم الدولية ، على أن تضم ممثلين من وزارات الخارجية والدفاع والعدل ومجلس الدولة والجمعية الجغرافية والتاريخية والجامعات . وأعلن د. عصمت عبد المجيد أن هذه الخطوة هي تأكيد لموقف مصر الذي سبق وأن أعلنه الرئيس مبارك في خطاب عيد العمال ، حيث ذكر أن موضوع إحالة طابا للتحكيم هو مطلب مصر ملتبس للجانب الاسرائيلي ، وأن مصر في انتظار ما تقرره اسرائيل .

وعقب الجولة الثانية من مباحثات طابا التي عقدت بالقاهرة بدا أن هناك بعض التقدم في محادثات الوفدين . وأعلن الجانب الاسرائيلي أن الحكومة الاسرائيلية تدرس « خطة دبلوماسية لتحسين العلاقات مع مصر » ولكن لم يرد سوى اسبوع واحد ، حتى قام مجلس الوزراء الاسرائيلي بالتصديق النهائي على إدخال طابا في إطار خطة تمويل إيلات لمنطقة تجارة حرة ، وأعلن القائم بالأعمال المصري في إسرائيل أن صدور هذا القانون وسريانه على طابا يعتبر خرقاً للاتفاق الموقع في أبريل ١٩٨٢ بين الدولتين ، وأن هذا الأمر سيسبب ضرراً خطيراً للعلاقات الثنائية خاصة عندما يتم ذلك بينما تجري محاولات لإيجاد مخرج للآزمة .

ومع ذلك فقد ظهر أن قرار مجلس الوزراء الاسرائيلي المشار إليه لم يهضم المسألة بشأن الموقف النهائي من مطالبة مصر بإحالة طابا إلى التحكيم الدولي . ولعل ذلك هو الانقسام في مجلس الوزراء الاسرائيلي حول هذا الموضوع . وفي حين أن رئيس الوزراء بيريز أكثر استعداداً لطرح مسألة طابا للتحكيم الدولي ، يرفض شامير وكنته اليكود هذا الاتجاه حيث يرى الأخير أن جميع إمكانيات التفاوض الثنائي حول المشكلة لم تستنفد بعد ونظراً للوضع القلق الذي تعيشه الحكومة الانتقالية في إسرائيل ، فإن بيريز غالباً لن يقدم على اتخاذ خطوة القبول بإحالة الموضوع للتحكيم الدولي بدون موافقة اليكود .

ونظراً لوجود مزيدات سياسية بين كتلتى اليكود والعمل اللتين تكونان الحكومة الاسرائيلية حول قضية طابا ، فإن الموقف الاسرائيلي لم يصل إلى صياغة محددة يتفاوض على أساسها مع الجانب المصري . وتجنبنا لنشوب أزمة وزارية بين بيريز وشامير ، فقد اتفقا على إرسال وفد إسرائيلي إلى القاهرة . وبالفعل استقبلت القاهرة ذلك الوفد واستمرت الاجتماعات لمدة يوم واحد فقط بحضور مندوب أمريكي . بتقديم الجانب الاسرائيلي بمقترحات على أساس تشكيل لجنتين تشتركان

فيهما وفود الدول الثلاثة إحداهما لمناقشة قضية طابا ،
والثانية خاصة بمناقشة المشاكل الأخرى المتعلقة
بالعلاقات المصرية الإسرائيلية .

وفي حين لم تعلن أية تفاصيل أخرى عما انتهت إليه
المباحثات التي تقدر أن تستمر في جولة أخرى بين
الجانبيين ، فإنه مع حدوث الغارة الإسرائيلية على مقر
قيادة منظمة التحرير الفلسطينية بتونس ، وإدانة مصر
رسميا لهذه الغارة الإسرائيلية ، قررت مصر عدم
استقبال الوفد الإسرائيلي في محادثات طابا .

(ب) فكرة عقد لقاء بين مبارك وبيريـز

منذ أن أصبح بيريـز رئيسا للوزارة الائتلافية
بإسرائيل في صيف ١٩٨٤ ، شغلت مسألة عقد لقاء قمة
بينه وبين الرئيس مبارك حيزا كبيرا من الاتصالات التي
دارت بين البلدين ، واعتبر الإسرائيليون أن لقاء القمة
هذا سوف يساعد على دفع العلاقات الثنائية التي تردت
كثيرا منذ الغزو الإسرائيلي للبنان . والمعروف أن فكرة
عقد لقاء قمة بين المسئول الإسرائيلي الأول والرئيس
مبارك كانت مطروحة منذ أن تولي الرئيس مبارك
الحكم ، إلا أن مصر رفضت هذه الفكرة لما ارتبط بها
من ضغط إسرائيلي بضرورة قيام الرئيس مبارك بزيارة
القدس نظرا لموقف مصر الرافض لاعتبار القدس
عاصمة لإسرائيل ، ولكل الإجراءات الخاصة بالتهويد
والاستيطان التي اتخذت منذ احتلالها بواسطة قوات
الغزو الإسرائيلي في ١٩٦٧ .

وبالرغم من كثرة التكهانات حول هذا الموضوع ،
والتي ثارت في أوقات متفرقة ، إلا أنه لم تحدث أي
تطورات إيجابية تجعل من تلك الزيارة أمرا قابلا
للتحقيق طوال عام ١٩٨٥ ، وفي أثناء زيارة عزرا
وايمزيم للقاهرة في ١٦ و ١٧ أبريل ، بحثت فكرة
اللقاء ، ولكنها علقـت على ضرورة الإعداد الجيد المسبق
لها ، وحدثت تقدم ملموس في العلاقات بين البلدين .

الموقف الإسرائيلي إزاء مقترحات الرئيس مبارك عن
التسوية السياسية .

في أعقاب إعلان الاتفاق الأردني الفلسطيني ،
طرحـت مصر على لسان الرئيس مبارك مقترحات اعتبرتها
عملية وخطرة في سبيل محادثات مباشرة وشاملة
للسلام . وتبليـرت هذه المقترحات في دعوة الرئيس مبارك
للرئيس الأمريكي ريجان بتوجيه الدعوة إلى وفد أردني
فلسطيني مشترك لإجراء حوار مع الجانب الأمريكي
كدياة لجولة تالية يشترك فيها وفد اسرائيلي لرساء

أساس على لعقد مباحثات مباشرة . وقد أوضح
الرئيس مبارك مقترحاته على النحو التالي .

(١) إن من أهم إجراء حوار مباشر بين إسرائيل
من جهة والوفد الأردني الفلسطيني المشترك من جهة
أخرى بالشتراك مصر أو بدون اشتراكها .

(ب) إن المنظمة يجب أن تتعاون مع الملك حسين
لاختيار عناصر معتدلة تشترك في الوفد .

(جـ) إن مصر تفضل أن يتم إجراء حوار مباشر
بين إسرائيل والوفد الفلسطيني الأردني المشترك على
أن يعقب ذلك انعقاد مؤتمر دولي تشترك فيه موسكو .

وقد أثارـت هذه المقترحات ردود فعل إسرائيلية
مختلفة لخصتها تصريحات كل من شامير وبيريـز . فقد
انتقد شامير وزير الخارجية الإسرائيلي مقترحات
الرئيس مبارك لأنها في رايه حاولت انتزاع اعتراف
إسرائيل بالمنظمة وإن إسرائيل لن تتفاوض مع المنظمة
حتى وإن اعترفت بحق إسرائيل في الوجود ، وإن
إسرائيل لن تعيد أية أراض جديدة لأي طرف عربي
لأنها في إعادتها سحرار سبواء مصر قد تخلت عن أكثر
من ٩٠٪ من الأراضي التي أشار إليها القرار ٢٤٢ .
أما شيمون بيريـز ، في خطاب له أمام أعضاء منظمة
الدعاة اليهودي الموحد ، فقد صرح بأن الجهود الرامية
للتشروع في محادثات سلام خاصة بالشرق الأوسط - في
إشارة لمقترحات الرئيس مبارك - تواجه صعوبات كبيرة
من بينها رفض إسرائيل لإجراء مفاوضات مع منظمة
التحرير الفلسطينية ، وإن هذه هي نقطة الخلاف
الرئيسية بين موقف إسرائيل ومقترحات الرئيس مبارك
للسلام ، ذلك أن إجراء محادثات مع ياسر عرفات -
مقلما ذكر بيريـز- مستحيلة لأنه ما زال يستخدم
الارهاب كوسيلة للوصول إلى هدفه ، ولا يمكن أن يسير
إطلاق النار والمادثات جنيا إلى جنب

الانسحاب من لبنان

كان الانسحاب الكامل من لبنان هو أحد الشروط
التي وضعتها مصر لتحسين العلاقات مع إسرائيل .
ومع إعلان إسرائيل نيتها للانسحاب من الجنوب
اللبناني ، بدا أن هناك قدرا من الارتياح في الموقف
المصري تجاه السياسة الإسرائيلية

ولكن ، نظرا لأن إسرائيل لم تنسحب كلية من الأراضي اللبنانية واحتفظت بقوات لها في شريط حدودي ، في حين كان الانسحاب الكامل أحد الشروط المصرية لتحسين العلاقات الثنائية بين البلدين فقد أوضحت مصر أن علاقات السلام والتطبيع التي تطالب بها تل أبيب لا يمكن أن تسود بين مصر وإسرائيل ما دامت السلطات الإسرائيلية لا تنفذ تعهدها بالانسحاب الكامل الشامل من كل الأراضي اللبنانية ، وإذا كانت مصر قد تمسكت دائما بمبدأ الانسحاب الإسرائيلي الكامل من كل الأراضي العربية المحتلة ، فإنها الآن تتمسك بنفس الدرجة بضرورة اتمام الانسحاب الإسرائيلي الكامل من الأراضي اللبنانية .

الموقف المصري من الغارة الإسرائيلية على مقر منظمة التحرير بقونص

في الأول من أكتوبر ، ويعد عودة الرئيس مبارك من جولة شملت ثلاث دول أوروبية إلى جانب الولايات المتحدة ، تركزت فيها مباحثاته حول جهود التسوية السياسية وأهمية إشراك منظمة التحرير الفلسطينية في هذه الجهود بصورة مباشرة ، قامت إسرائيل بالغارة الجوية التي قصفت خلالها مقر قيادة منظمة التحرير الفلسطينية في منطقة حمام الشط في مدينة تونس . وقد استهدفت الغارة تدمير مقر المنظمة بمن فيها من المسؤولين الفلسطينيين ، والذين كان متوقعا أن يكون بينهم ياسر عرفات زعيم المنظمة ، إلا أن عرفات وقيادة المنظمة الآخرين لم يصيب أحدهم بسوء رغم أن الضربة الإسرائيلية قد أتت على مقر المنظمة بصورة تامة . وقد أثارت الغارة الإسرائيلية ردود فعل عربية وعالمية غاضبة ، وتتلو الموقف المصري في إدانة الاعتداء الغاشم ، وجاء في بيان وزارة الخارجية المصرية أن مثل هذه الأعمال الإجرامية ضد أبناء الشعب الفلسطيني الشقيق إنما تزيد من الإحساس بالتمادي في أعمال العنف والتطرف في الوقت الذي تبذل فيه كل القوى المحبة للسلام أقصى جهودها من أجل التوصل لحل عادل للقضية الفلسطينية يحقق السلام الشامل في الشرق الأوسط . وأن مصر تعتبر العمل العدواني الإسرائيلي تهديدا خطيرا لفرض السلام وتحديدا سافرا لكل الجهود المبذولة من أجل التوصل إلى تسوية سلمية . وفي عبارات غاضبة أعلن الرئيس مبارك أن

الغارة الإسرائيلية على مقر منظمة التحرير الفلسطينية تعد عملا إرهابيا فظيعا يوقف عملية السلام ويصعبها في مقتل ، وأنه من الغريب أنه يتوافق العدوان الإسرائيلي على الفلسطينيين في تونس مع ما تشهده سوريا من حرب ضد الفلسطينيين وحلفائهم في طرابلس . وفي تطور آخر ، أكد الرئيس مبارك أن مصر تتمسك بالسلام مهما كانت الانتكاسات والعقبات التي يحاول البعض وضعها في طريق مسيرة السلام ، وأضاف أن أي تبرير تقدمه إسرائيل للعملية الإرهابية الإسرائيلية ضد مقر منظمة التحرير في تونس لن يكون مقفعا . وقد اعتبرت الدبلوماسية المصرية على لسان وزير الخارجية د. عصمت عبد المجيد أن العملية الإسرائيلية هي بمثابة ضربة لمحاولات السلام في الشرق الأوسط بعد أن دخلت مرحلة جديدة بزيارة الرئيس مبارك للولايات المتحدة والتحرك الذي بدأتها الأردن وتتلو في خطاب الملك حسين أمام الجمعية العامة في نهاية سبتمبر . وقد توافقت مع الادانة المصرية تأكيدات بأن الزعيم الفلسطيني ياسر عرفات هو أكثر العناصر اعتدالا في المنظمة ، وأنه لا يمكن أن يكون عرفات والمنظمة وراء عملية لارانكا التي قتل فيها ٢ إسرائيليين في هجوم على فندق لهم في قبرص ، كما تدعى بذلك إسرائيل وتبرر غارتها على تونس ، وأنه ربما كانت هناك مجموعة فلسطينية أخرى تعمل ضد السلام هي التي دعت بعض عناصرها إلى ارتكاب هذا الحادث لتخلق مزيدا من المتاعب لعرفات .

ومما سبق يمكن القول أن عناصر الموقف المصري إزاء الغارة الإسرائيلية هي :

١- إن الغارة الإسرائيلية هي عمل عدواني واعتداء على منظمة التحرير الفلسطينية بهدف تقويض عملية السلام .

٢- إن مصر رغم بشاعة الحدث فإنها لن توقف حركة عملية السلام .

٣- إن منظمة التحرير الفلسطينية بقيادة عرفات على وجه الخصوص هي أكثر الفصائل الفلسطينية اعتدالا وأنها ليست مسئولة عن حادث مقتل الإسرائيليين في قبرص .

واتساقا مع هذا الموقف أيدت مصر قرار مجلس الأمن الذي أدان الغارة الإسرائيلية بعد أن امتنعت الولايات المتحدة عن التصويت حتى يتسنى للمجلس أن يصدر قراره .

وعلى صعيد العلاقات الثنائية بين مصر وإسرائيل ، اتخذت مصر قرارين يعبيران عن استيائها من العدوان

الإسرائيلي ، الأول هو عدم استقبال الوفد الإسرائيلي الذي كان مقبرا وصوله للقاهرة لاستكمال المباحثات حول طابا ، والثاني هو رفض وزارة الثقافة المصرية طلب إسرائيل الاشتراك في معرض القاهرة الدولي للكتاب في يناير عام ١٩٨٦ .

البعد الشعبي في التفاعلات المصرية - الإسرائيلية

شهد عام ١٩٨٥ بروزا ملحوظا للتيار الشعبي الرفض لمظاهر التفاعلات المصرية الإسرائيلية في شقها الرسمي ، وقد بدأت مظاهر الرفض الشعبي تعبر عن نفسها منذ بداية العام تقريبا في كل مناسبة يثار فيها مثل هذا التعبير عن الرفض الشعبي . ومن المناسبات الأولى في هذا الصدد وجود تجمعات صاخبة حاصرت الجناح الإسرائيلي الذي شارك في معرض القاهرة الدولي للكتاب الذي أقيم في شهر يناير ١٩٨٥ ، وفي هذه التجمعات رفعت الشعارات المعادية لإسرائيل والمناصرة للحق الفلسطيني ، وقد تكررت هذه التجمعات الرفضية عدة مرات خلال فترة المعرض ، كما حدثت مصادمات بين المجتمعين وقوات الأمن .

أما المناسبة الثانية التي شهدت تعبيراً شعبياً عن الرفض لإسرائيل ، فكانت هي ذكرى إنشاء الكيان اليهودي في الخامس عشر من مايو ، وهو اليوم الذي توافق مع استقبال القاهرة لوفد إسرائيل بفرش التباحث حول قضية طابا ، وكانت قد نشرت أنباء في صفح الأحزاب المعارضة مفادها أن السفارة الإسرائيلية سوف تقيم احتفالا سياسيا بهذه المناسبة في المعبد اليهودي الكائن بوسط القاهرة . والواقع أن هذه الأنباء شكلت سببا حقيقيا للاستفزاز الشعبي ، وكانت الدافع الرئيس وراء تلك المظاهرات التي حدثت أمام المعبد اليهودي في ذلك اليوم معبرة عن رفضها لأية مظاهر سياسية إسرائيلية على أرض مصر ، وجرى أيضا مصادمات بين المتظاهرين وقوات الأمن . أما المناسبة الثالثة التي شهدت رفضا شعبيا عارما فكانت الغارة الإسرائيلية على تونس إذ خرجت في اليوم التالي المظاهرات الطلابية من جامعة القاهرة ثم جامعة عين شمس وبعض الجامعات الإقليمية كالتنصرية ، معبرة عن رفض وجود إسرائيل وسياسة الهيمنة والقوة التي تتبناها في المنطقة العربية واغتصابها للحقوق العربية والفلسطينية المشروعة ، وداعية للحكومة إلى اتخاذ مواقف أكثر حدة باتجاه إسرائيل وكذلك الولايات

المتحدة ولا سيما بعد اختطافها الطائرة المدنية المصرية التي كانت تقل الفلسطينيين الأربعة المتهمين في حادث الباهرة الإيطالية ومستوبلين آخرين .

والواقع أن الرفض الشعبي بعد العدوان الإسرائيلي شمل قطاعات عديدة من الشعب المصري ، كذلك فإن الأحزاب المعارضة ولا سيما حزبي العمل والتجمع (اللذين عبرا عن رفضهما لإسرائيل واعتداءاتها الوحشية في مناسبات مختلفة طوال العام) ، فقد نشطا في المظاهرات الطلابية .

كذلك فإن نقابات مهنية كالصحفيين والمعلمين والمحامين أصدرت بيانات عبرت فيها عن إدانتها للغارة الإسرائيلية . ول تطوّر ذي طبيعة خاصة جدا ، أطلق أحد الجنود المصريين الواقفين على خط الحدود في سيناء النار على سبعة من السائحين الإسرائيليين عشية الغارة الإسرائيلية فأرداهم قتل ، وقد اعتبر رسميا حادثا عاريا من جندي مسه شيء من الجنون ، أما شعبيا فقد اعتبر في نظر بعض القطاعات والقوى السياسية بطلا دافع عن كرامة وطنه وأرضه ، وكانت فترة محاكمة الجندي سليمان خاطر فرصة برزت فيها مظاهر عديدة للعداء الشعبي المصري لإسرائيل ، وصرخت أحزاب المعارضة على استثمارها بقوة ، وقد حكم عليه بالسجن المؤبد .

مشكلات وقضايا أخرى

(١) المستوطنات :

في بداية العام كان الموقف المصري الرسمي للرفض لسياسة بناء المستوطنات الإسرائيلية هو أول مناسبة تظهر فيها التحفظات المصرية تجاه المسلك الإسرائيلي في الأراضي العربية المحتلة . وجاء ذلك بعد أن أعلن في إسرائيل اتفاق حزبي العمل وتكتل الليكود على البدء في تنفيذ إقامة ست مستوطنات إسرائيلية جديدة في الضفة الغربية المحتلة على أن ينتهي العمل من إقامتها قبل نهاية عام ١٩٨٥ . وفي أعقاب إعلان الاتفاق أدانت وزارة الخارجية المصرية عملية بناء المستوطنات باعتبارها ليس فقط عقبة في طريق السلام ، وإنما كونها عملا غير قانوني ، وأن مصر تعارض أي إجراءات إسرائيلية من شأنها تغيير طبيعة الأرض المحتلة أو التكوين السكاني في تلك الأرض .

(ب) مصر ونقل المعتقلين اللبنانيين إلى داخل إسرائيل .

خلال قيام إسرائيل بحسب بعض قواتها من الجنوب

مبارك .

(هـ) اغتيال المحقق الإداري الإسرائيلي :

في أعقاب انتهاء نشرتها صحفية أهالي عن الكشف عن شبكة تجسس اسرائيلية - أمريكية - لم تعلق عليها الدوائر الرسمية بشيء - بحوالى أسبوع ، اغتيل المحقق الإداري للصفارة الإسرائيلية ، وفي بيان نشرته جماعة أطلقت على نفسها (ثورة مصر) أعلنت مسئوليتها عن الحادث ، أما البيان الرسمي الذي أذاعته الداخلية المصرية فقد أوضح أن الدبلوماسي الإسرائيلي جاء إلى مصر منذ فترة قصيرة وأنه على خلاف العادة لم تطلب السفارة الإسرائيلية تعيين حراسة خاصة له ، وأنه جارى البحث عن الفاعلين الذين ترددت أثناء متناقضة عنهم ، وعن طريقة هروبهم في أعقاب الحادث . وقد أعلنت الخارجية المصرية في حينه أسف مصر على الحادث ، وأمل مصر ألا يؤثر على علاقات البلدين . وجاء الرد الإسرائيلي متعاطلاً من حيث تلك الرغبة

ثالثاً : مصر والقوتان الأعظم

(١) مصر والولايات المتحدة

عبر ثلاثة عقود خلت ، شهدت العلاقات المصرية - الأمريكية تفاعلات عديدة صدامية أحياناً وتعاونية أحياناً أخرى . وكان أبرز تطويعين خلال هذه الفترة هما قطع العلاقات الدبلوماسية بين مصر والولايات المتحدة في أعقاب حرب يونيو ١٩٦٧ ، وهي الخطوة التي جاءت بمثابة ادانة رسمية للدور الأمريكي في هزيمة يونيو ١٩٦٧ . أما التطوير الثاني فهو استئناف العلاقات الدبلوماسية بين البلدين مرة أخرى في بداية عام ١٩٧٤ ، ومنذ ذلك التاريخ والعلاقات المصرية - الأمريكية تشهد قفزات نوعية سواء على الصعيد الثنائي أو بشأن تسوية القضية الفلسطينية . وقد وضحت كثافة العلاقات بين البلدين بأكثر من مؤثر أبرزها ولاشك هو الزيادات المطردة في كميات المعونة الاقتصادية والصكبرية التي أخذت الولايات المتحدة تقدمها إلى مصر مرة أخرى منذ عام ١٩٧٤ . ووجود نوع من التوافق الاستراتيجي في سياسات البلدين تجاه كثير من القضايا الإقليمية والدولية على السواء ، وهو الأمر الذي برز جلياً في لجوء الرئيس السادات ابتداء من نوفمبر ١٩٧٧ إلى صياغة سياسة خاصة بالقضية

اليمنية ، قامت باعتقال عدد من المدنيين اللبنانيين بحجة أن لبعضهم صلة بعمليات المقاومة اللبنانية ضد القوات الإسرائيلية ، كما إدمت أيضاً أن اعتقال هؤلاء المدنيين هو بمثابة ضمان لتأمين عمليات الانسحاب الإسرائيلي ، ثم ما لبثت أن قامت بنقلهم إلى معتقل عتليت داخل الأراضي الإسرائيلية ذاتها . وتأثرت هذه الخطوة الإسرائيلية بدور فعل كثيرة من بينها الموقف المصري من خلال بيان رسمي أصدرته الخارجية المصرية وصف فيه نقل المعتقلين المدنيين اللبنانيين من معسكر الانتصار بجنوب لبنان إلى الأراضي الإسرائيلية بأنه عمل يتناقض مع قواعد القانون الدولي ، ويعتبر خرقاً صريحاً لاتفاقية جنيف الرابعة التي تحظر نقل المدنيين إلى أراضي دولة الاحتلال ، وطالب البيان المصري الحكومة الإسرائيلية بسرعة تصحيح هذا العمل وإعادة المعتقلين إلى الأراضي اللبنانية واحترام حقوقهم الأساسية التي كفلتها الاتفاقيات الدولية .

(ج) مشكلة دير السلطان :

قبل الاجتماعات المصرية الإسرائيلية الثانية التي عقدت في ١٥ مايو وعالجت مشكلات العلاقات الثنائية اجتمع الدكتور عصمت عبد المجيد مع الأنبا باسيليوس مطران القدس للقباط الأرثوذكس أثناء زيارته لمصر ، وفي هذا الاجتماع أعلن الوزير المصري تمسك مصر بضرورة إعادة دير السلطان في القدس للكنيسة المصرية وكافة حقوق الاقباط المصريين هناك .

وكانت إسرائيل قد اغتصبت الدير في أعقاب عدوان يونيو ١٩٦٧ ثم صدر بشارته حكم من المحكمة العليا الإسرائيلية يقضي بإعادة الدير للمصريين ، وقد أوقفت الحكومة الإسرائيلية هذا الحكم بقرار استثنائي . ومعروف أن الكنيسة القبطية المصرية اتخذت قرارها بمنع سفر الحجاج المصريين لزيارة القدس حتى يعود دير السلطان الذي هو جزء من كنيسة القيامة إلى أصحابه الشرعيين .

(د) مباحثات بقرولية مصرية - اسرائيلية :

قام وزير البترول المصري عبد الهادي قنديل (كأول وزير مصري يزور إسرائيل منذ ثلاث سنوات) بزيارة لإسرائيل استمرت أربعة أيام تقابل خلالها مع نظيره الإسرائيلي ، وكان الغرض من الزيارة كما صرح الوزير المصري هو بحث العلاقات بين البلدين في مجالات الطاقة والبترول ، كما أنه اجتمع مع رئيس وزراء إسرائيل الذي حمل إليه رسالة شفوية من الرئيس

الفلسطينية تقوم على التعاون المطلق مع الولايات المتحدة .

وبتولى الرئيس مبارك الرئاسة ، لم تتغير السمات التعاونية في علاقات البلدين ، وشهدت تفاعلات عام ١٩٨٥ استمرار هذه السمات التعاونية حتى وإن برزت بعض الاختلافات في وجهات النظر تجاه بعض القضايا الإقليمية أو الدولية أو تجاه بعض الأحداث الجارية .

فمع بداية عام ١٩٨٥ ، بدا أن الطرفين المصرى والأمريكى يوليان علاقات التعاون الثانى مزيدا من الاهتمام ، ولا سيما في الجانب المتعلق بالمساعدات الاقتصادية والعسكرية المقدمة لمصر ، بجانب اهتمامها المشترك بعملية التسوية السياسية ومشاركة أطراف عرب آخرين فيها . وفى تطور هو الأول من نوعه طوال عشرة أعوام (هى عمر العلاقات المصرية - الأمريكية بعد استقلالها في ١٩٧٤) طلبت مصر رسميا زيادة المساعدة الاقتصادية والعسكرية الأمريكية خلال العام المالى الذى يبدأ في منتصف عام ١٩٨٥ بنحو مليار دولار ، وتعد هذه الزيادة المطلوبة حوالى ثلث المساعدات التى حصلت عليها في العام السابق ، ويشمل طلب مصر ١,٢ مليار دولار في شكل مساعدات اقتصادية و ٢٥٠ مليون دولار لبرنامج استيراد الحبوب ، ١,٧ مليار دولار للمساعدات العسكرية بما يعنى أن جملة المساعدات المطلوبة ٣,١٥ مليار دولار .

وقد جاء الرد الأمريكى على هذه الطلبات رابطا بينها وبين مشاركة مصر في عملية السلام إلى جانب إسرائيل ، وفى نفس الوقت مشيرا إلى أنه من غير المتوقع أن تحصل كلا الدولتين على نفس المعونة التى تحصل عليها الدولة الأخرى . وقد أوضحت مصادر أمريكية أن مثل هذا الاختلاف في كمية المعونة الأمريكية لكلا الدولتين راجع إلى أن إسرائيل تعاني من مشكلات اقتصادية أكثر حدة ، وإن كلا البلدين يحصلان معا على نصف ما تقدمه الولايات المتحدة من معونات خارجية .

وقد وضع اهتمام مصر بالزيارة التى قام بها الرئيس مبارك للولايات المتحدة عبر الاهتمام بالأعداد الجيد ، والتى تجسد في زيارة ثلاثة وزراء مصريين في منتصف شهر فبراير إلى واشنطن وهم المشير عبد الحليم أبو غزالة نائب رئيس الوزراء والذي كان عليه الأعداد للجانب العسكري ، والدكتور عصمت عبد المجيد وزير الخارجية ، والذي تولى الأعداد للشق السياسى ، ولا سيما موضوع إجراء حوار أمريكى فلسطينى ،

والدكتور كمال الجنزورى وزير التخطيط والذي تولى بحث المعونات الاقتصادية الأمريكية المقدمة لمصر عام ١٩٨٥ ، كذلك بحث مع مسئولى البنك الدولى للأشياء والتصميم وصندوق النقد الدولى ، الإسراع في استخدام الغروض المقدمة من البنك والصندوق الخاصة بعدد من المشروعات الائتمانية في مصر .

وقد تركزت المطالب المصرية فيما يلي :

١ - الشق العسكرى : زيادة برنامج المعونة العسكرية ، على أن تكون كلها مخمة لا ترد وتحديد مواعيد تسليم الدفعة الثالثة من طائرات اف - ١٦ الأمريكية المقدمة لمصر .

٢ - الشق السياسى : مطالبة الإدارة الأمريكية بإجراء حوار مع منظمة التحرير الفلسطينية قبل مطالبة المنظمة بالاعتراف بإسرائيل ، وذلك على أساس أن الولايات المتحدة تقاتلت مع الثوار الفيتناميين دون أن تعترف بهم وقت الحرب .

٣ - الشق الاقتصادى : مطالبة الجانب الأمريكى بزيادة المعونة الاقتصادية الأمريكية ، وإعادة النظر في مواعيد وتقليدات فوائد خدمة الدين المستحقة على مصر مع بحث إعطاء حرية أكبر للجانب المصرى في استخدام المعونة الأمريكية تبعا للقطاعات وليس للمشروعات .

وتشمل المطالب المصرية الثلاثة جانبي العلاقات المصرية - الأمريكية أى الجانب المتعلق بالتعاون الثانى ، والآخر المتعلق بعملية التسوية السياسية ، ولكن الدبلوماسية المصرية - رغم ما للجانبين من علاقة تكاملية معا - أثرت أن تبرز الشق المتعلق بالتسوية السياسية لما في ذلك من تأثيرات على دور مصر في المنطقة العربية .

وفى اثناء زيارة وزير الخارجية د . عصمت عبد المجيد لواشنطن - والتى جاءت في إطار الأعداد لزيارة الرئيس مبارك - حدد الوزير المصرى رؤية الدبلوماسية المصرية للعلاقات بين البلدين ولل قضايا العامة التى تجمعهما على النحو التالى :

(أ) أن مصر تهتم بزيادة المساعدات الاقتصادية التى تحصل عليها من الولايات المتحدة .

(ب) إن علاقات الصداقة القوية مع الولايات المتحدة لا تمنع من وجود نقاط اختلاف .

(ج) فيما يتعلق بقاعدة رأس بناس ، فإن مصر لا تقبل وجود أى قواعد عسكرية على أراضيها ،

ولكن إذا طلبت دولة عربية أو إسلامية المساعدة ، فمن الممكن أن تكون هناك تسهيلات للتعاون معها .

(د) أن مصر حريصة على صداقة الولايات المتحدة ، وهوطريق مزدوج وليس طريقا من جانب واحد .

(هـ) أن مصر ترى في علاقات الولايات المتحدة وإسرائيل أمرا من اختصاص الدولتين ، ولكن بشرط ألا يكون ذلك على حساب المصالح العربية أو لتغيير موازين القوى .

ولما كانت زيارة د . عصمت عبد المجيد لواشنطن في نفس الوقت تقريبا الذي كان يشهد المباحثات الأردنية - الفلسطينية ، والتي تمخض عنها اتفاق عمان ، فقد حرص الوزير المصري على إبلاغ المسؤولين الأمريكيين الذين تباحث معهم - وهم جورج بوش نائب الرئيس ، وجورج شولتز وزير الخارجية أهمية هذه المباحثات بالنسبة لعملية التسوية السياسية وما يمكن أن تقدمه من إسهام حقيقي لتنشيط هذه العملية ، وذلك على أساس « أن الولايات المتحدة شريك كامل في عملية السلام ، كما أن لها اهتماماتها في المنطقة ولها مصالحها في الشرق الأوسط ، وهي الدولة الوحيدة التي تستطيع الحوار مع الطرفين ، الطرف العربي والطرف الإسرائيلي ، ولها هدف ثابت ومحدد وهو تحقيق الاستقرار وهي نفس المبادئ التي تتنادى بها مصر والتي تتنادى بها الدول المعتدلة .

وقد وضح اهتمام القيادة المصرية بضرورة اتخاذ خطوات عملية بناء على الاتفاق الأردني الفلسطيني ، بصورة بارزة ، مع وصول الرئيس مبارك إلى واشنطن في زيارته الأولى للولايات المتحدة عام ١٩٨٥ ، وإن لم يكن هناك توقع باتخاذ الإدارة الأمريكية لقرارات سريعة في هذا الصدد .

وأوضحت كلمات الرئيس مبارك أمام مجلس النواب الأمريكي وأمام نادى الصحافة الأمريكي ، وكذلك لقاءاته مع كبار المسؤولين الأمريكيين - حرصه الدبلوماسي المصري على دفع التسوية السياسية من خلال إقامة حوار أمريكي فلسطيني يهدف للاعتراف الأمريكي بالمنظمة . وتبدو أهمية هذه الملاحظة ليس فقط في سياق تقييم زيارة الرئيس مبارك للولايات المتحدة وإنما أيضا لتقييم أداءه الدبلوماسي المصري برمته وطوال عام ١٩٨٥ . وقد طرح الرئيس مبارك الموقف على النحو التالي .

١ - إن مصر وأمريكا شريكان في عملية بناء السلام في المنطقة .

٢ - إن الولايات المتحدة ستخسر كثيرا إذا ما رفضت الحوار بناء على المتغيرات الجديدة الحادثة في المنطقة ، وإن تيارا من عمليات الإرهاب سيمم المنطقة ويصيب المصالح الأمريكية في مقتل .

٣ - إن التطورات الأخيرة تثبت أن منظمة التحرير الفلسطينية مستعدة لقبول قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ .

ورغم تقدير الجانب الأمريكي لأطروحات الرئيس مبارك - تبعا لتصريحات مسؤولين أمريكيين - فقد وضع أن هناك اختلافا كبيرا بين ما يطرحه الجانب المصري وما يصدر عليه الجانب الأمريكي ، الذي أشار على لسان الرئيس ريجان بعد انتهاء المباحثات الرسمية إلى « استمرار الولايات المتحدة في اعتقادها أن المفاوضات يجب أن تنجرى على أساس قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ الذي ينص على إعادة الأرض العربية وحق إسرائيل مثل كافة دول المنطقة في العيش في داخل حدود أمنه معترف بها . . . وإن الولايات المتحدة تعتقد أن نتائج هذه المفاوضات يجب أن تسفر عن الحقوق المشروعة للفلسطينيين .

والخلاف على النصوص السابق ، اتخذ أساسا صالحا في كثير من التحليلات للانهاء إلى فشل مهمة الرئيس مبارك ، وعدم النجاح في دفع الإدارة الأمريكية للاهتمام بمسألة الحوار مع وفد أردني - فلسطيني مشترك ، وحين عبر الرئيس مبارك عن رغبته في زيارة موسكو للمشاركة في جنازة الرئيس تشرنيكوف الذي توفي أثناء وجود الرئيس مبارك في واشنطن ، اعتبر الكثيرون مثل هذه الرغبة فضلا عن قيام الرئيس مبارك بزيارة السفارة السوفيتية بالقاهرة لتقديم واجب العزاء بمثابة رسالة ضمنية موجبة للدلالة الأمريكية تعبر عن استياء مصري من نتائج المباحثات .

على أن التمتع في الشق السياسي في زيارة الرئيس مبارك لا يهيج حدوث تطورات هامة فيما يتعلق باستجابة الولايات المتحدة لبعض المطالب المصرية الاقتصادية ، إذ أكد المسؤولون الأمريكيون أن مصر لديها مسؤوليات ضخمة لسداد فوائد الدين المستحق عليها ، وأن الولايات المتحدة ستساعد مصر في التغلب على هذه العقبات ، خاصة مع انخفاض أسعار البترول والدخل من السياحة وتحويلات المصريين العاملين في

الخارج وتجسيدا للاستجابة الأمريكية ، أعلن انهاء الزيارة عن موافقة الإدارة الأمريكية على منح مصر معونة إضافية قيمتها ٢٠٠ مليون دولار تدفع لمصر نقدا مساهمة في ميزان المدفوعات المصري ولتحسين الموقف الاقتصادي والمالي في مصر ، كما تم توقيع اتفاقيات ايجالها ٥١٥ مليون دولار منها ٢٠٠ مليون دولار لاستيراد السلع ومستلزمات الانتاج وبلغ ١٩٥ مليون دولار لمشروعات الصرف الصحي ، ١٠٠ مليون تحويلات نقدية ، ٢٠ مليون دولار للطاقة الخاص ، كما أعلنت الإدارة الأمريكية عن تمويل محطة الكهرباء الرابعة في شبرا الخيمة وخصص لها بصفة مبدئية مبلغ ٦٠ مليون دولار .

وتأسيسا على هذه التطورات ، اعتبرت نتائج الزيارة ايجابية سواء على مستوى العلاقات الثنائية بين البلدين او ما يتعلق بعملية التسوية السياسية في المنطقة العربية ، ورغم ولف الإدارة الأمريكية عند مواقفها المطلقة من قبل ، فهناك من رأى أن ثمة تغييرات ايجابية حدثت في الموقف الأمريكي ، لا يمكن اغفالها - رغم محدوديتها - تتعلق أساسا بتفهم أمريكي لا بأس به لأهمية اشراك العنصر الفلسطيني في أية مفاوضات للسلام .

وبين انتهاء زيارة الرئيس مبارك الأولى وزيارته الثانية التي تمت في الثالث الاخير من شهر سبتمبر (حيث شارك خلالها في احتفالات الذكرى الأربعين لانشاء الأمم المتحدة) يمكن القول أن الاهتمام المصري - الأمريكي المشترك فيما يتعلق لعملية التسوية انحصر في مسألة البحث في أسس اللقاء الأمريكي مع الوفد الأردني - الفلسطيني المشترك ، وقد عبر الجانب الأمريكي عن اهتمامه هذا بإيجاد ميعوث خاص إلى دول المنطقة المعنية بالامر - كعصر والأردن وسوريا واسرائيل ، فضلا عن جولتين قام بهما كل من وزير الخارجية شولتز ونائبه ويتهدد في وقتين مختلفين لنفس الغرض .

وبالنسبة لجولة ميرل الأولى ، فقد تمت في منتصف ابريل ، حيث زار خلالها مصر ، والأردن واسرائيل ، وقد وصفت هذه الجولة بانها استطلاعية للتعرف على آراء قادة هذه الدول فيما يتعلق بفكرة الحوار والشخصيات التي سوف تمثل الجانب الفلسطيني ومدى علاقتها بالمنظمة . وفي هذا الاطار حرص ميرل أثناء وجوده في اسرائيل على مقابلة عدد من الرضاء الفلسطينيين القيمين في الضفة وغزة الذين سلموا

ميرل بيانا يطلب باعتبار المنظمة هي الممثل الوحيد للشعب الفلسطيني ويحق تقرير الصير ، فيما اعتبر محاولة أمريكية للعثور على شخصيات فلسطينية تقبل المشاركة في الحوار مع الإدارة الأمريكية ودون أن يكون لها انتماء مباشر بمنظمة التحرير الفلسطينية أو إحدى هيئاتها وأجهزتها .

ويعد ما يقرب من شهر جاء شولتز إلى المنطقة وسط اتياء صحفية تامل احتمالات عالية بأن شولتز سوف يبلغ الرئيس حسني مبارك والملك حسين بموافقة بلاده على بدء الحوار مع وفد فلسطيني أردني مشترك بشرط الا يكون الفلسطينيون الذين يشتركون في هذا الوفد اعضاء في منظمة التحرير ، وإن كانوا في نفس الوقت من الممكن أن يكونوا اعضاء في المجلس الوطني الفلسطيني ، كما اشارت نفس اتياء الصحفية إلى أنه تم بالفعل اعداد قائمة بأسماء شخصيات فلسطينية ، وأنه تم تسليم هذه القائمة إلى الجانب الأمريكي رغم نفيه لذلك .

وقبل أن يأتي شولتز إلى القاهرة ، عرج على اسرائيل حيث تباهت مع مسئوليهما الذين رفضوا الاقتراح الأمريكي باشتراك اعضاء المجلس الوطني الفلسطيني ضمن الوفد المقترح باعتبار أن المجلس الوطني ومنظمة التحرير في مرتبة واحدة وبعد لقائه والرئيس مبارك لم يلصق عما دار في الاجتماع الذي وصفه الدكتور عصمت عبد المجيد وزير الخارجية المصرية بأنه « شهد بحث موضوعات كثيرة ومتشعبة ، ولكن لا أستطيع أن افصح عن أية تفاصيل حول هذه الموضوعات » ، ومثل هذا التعتيم من كلا الطرفين كان يعكس جو المباحثات الشاق وهوة الخلاف بينهما والذي يمكن رصد عناصره في امرين :

الأول : تشكيل الوفد المشترك وصلة الاعضاء الفلسطينيين بالمنظمة . ففي حين كانت مصر ترى ضرورة أن يكون الاعضاء الفلسطينيون المقترحون على صلة بالمنظمة اوبأى جهة من أجهزتها وهيئاتها السياسية ، لم يكن الجانب الأمريكي مجبذا لهذا الاقتراح ولا سيما بعد رفض اسرائيل الصارم لهذه الفكرة .

الثاني : الهدف من الحوار الأمريكي مع الوفد الأردني - الفلسطيني المشترك ففي حين كان الجانب الأمريكي ي طرح رسميا - ويشاركه في ذلك الموقف الاسرائيلي - إن الحوار هو الخطوة الأولى لمفاوضات مباشرة بين الجانب العربي واسرائيل ، كان الجانب

المصري يطرح أن الحوار هو مقدمة للاعتراف الأمريكي بالمنظمة واسقاط التحفظات الأمريكية عليها ، على أن يعقب ذلك الاتفاق على الإجراءات التالية لاستكمال عملية التسوية السياسية .

ونظرا لتعثر الاتفاق على أسس الحوار الأمريكي مع الوفد المشترك بدا أن الدبلوماسية المصرية قد غيرت قليلا من نظرتها لمسألة التسوية ودور الاتحاد السوفيتي بها ، إذ أزيلت تحفظاتها السابقة عن فكرة المؤتمر كإطار يتم من خلاله حل مشكلة الشرق الأوسط ، فصرم لم يعد لديها مانع من حضور مثل هذا المؤتمر والإشتراك فيه عندما تزول الصعوبات التي تواجهه على حد قول وزير الخارجية د . عصمت عبد الحميد الذي أشار أيضا إلى أن منظمة التحرير هي التي يجب أن تختار من يمثلها على أن يكون مقبولا من بقية الأطراف .

على أن موافقة مصر من حيث المبدأ على فكرة المؤتمر الدولي الذي توافق عليه الأطراف العربية الأخرى ، وعلى وجه الخصوص كل من الأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية ذوي العلاقات الطيبة مع مصر فضلا عن سوريا - لا يعنى يأسا مصرياً من احتمالات حدوث انفراج في الموقف العام ، ومن هنا جاءت زيارة رئيس الوزراء كمال حسن على واشنطن في الثالث الأخير من شهر يونية بمثابة محاولة لخلق المواقف الأمريكية ، ورفعها إلى اتخاذ إجراءات فعالة في ضوء تأكيد مصري ذى شقين :

(أ) إن الرفض الإسرائيلي يجب ألا يكون مبررا لمنع الحوار .

(ب) إن اقتراح الحوار التمهيدى الأمريكى - الأردنى الفلسطينى هو اقتراح عربى مصرى ، كما أن الحوار المقترح هو بين الولايات المتحدة وبين هذا البلد ، وليس بين إسرائيل والوفد المشترك .

وإثناء الزيارة التقى رئيس الوزراء المصرى بكل من بوش وشولتز وميرفى ، وفي هذه المباحثات تبلور الموقف المصرى على النحو التالى :

١ - ضرورة بدء الحوار الأمريكى مع الوفد الفلسطينى الأردنى دون التمسك بأسماء معينة أو إضاعة الوقت حول قبول ورفض هذه الأسماء ، والتأكيد على أن هذا الحوار هو محاولة لاشراك الفلسطينيين في حل قضيتهم وتضييق شقة الخلاف بين إسرائيل والفلسطينيين .

٢ - ضرورة استئناف مسيرة السلام ودفعها ودعم الأردن وتشجيع منظمة التحرير الفلسطينية .

٣ - إن قيام أمريكا بتحرك واسع لاعادة الحياة إلى مسيرة السلام يؤكد مصداقيتها وقدرتها على إيجاد الحل .

وقبل أن يبدأ ريتشارد ميرفى جولته الثانية في المنطقة ، التي تمت في منتصف شهر أغسطس ، بدا أن الموقف الأمريكى قد أصابته بعض المرونة فيما يتعلق بفكرة الحوار وعدم الاعتراض على أسماء فلسطينية مرشحة لأن تصبح أعضاء في الوفد الأردنى - الفلسطينى المشترك ، وفي كلمة ميرفى أمام اللجنة الفرعية للشئون الخارجية بمجلس النواب الأمريكى ، أكد أن حكومته تدرس ترتيب اجتماع ثلاثى بينها وبين الأردن والفلسطينيين من أجل الاسراع بتحرك عملي السلام ، ومشيرا في نفس الوقت إلى وجود فرق واضح بين الأعضاء النشطين في المنظمة ، وبين الذين يكتفون بتأييد الأهداف العامة لها ، وإن المجلس الوطنى الفلسطينى ليس مطابقا للمنظمة .

وفي ضوء هذا التطور ، اعتبر الجانب الاسرائيلى أن الأمر سيضع العلاقات الاسرائيلية الأمريكية أمام اختبار صعب ، وإذا ما اعتزمت واشنطن على حد قول شامير وزير الخارجية الاسرائيلية - عقد هذا الاجتماع بين ميرفى ووفد أردنى فلسطينى مشترك فستعد خطوة بالغة الخطورة ، ستضرب بعملية السلام في الشرق الأوسط كله . ولواجهة المعارضة الاسرائيلية أعلنت الخارجية الأمريكية « أن المبعوث الأمريكى قد يقرر خلال زيارته لعمان الاجتماع بالوفد الأردنى - الفلسطينى وأن ذلك إذا حدث ، فسيكون الهدف الأساسى منه هو التمهيد لمفاوضات مباشرة بين إسرائيل والأردن والفلسطينيين .

وبعد قيام ميرفى بلقاء المستوفين في كل من الأردن وإسرائيل وكذلك الرئيس مبارك وعودته مرة أخرى إلى عمان حيث قابل الملك حسين ، ظهر بوضوح أن الأمل العريضة التي علقت على بداية الحوار الأمريكى - الأردنى الفلسطينى مع وصول ميرفى إلى المنطقة قد تبددت تماما ، وذلك لاصرار كل طرف على مواقفه وتحيز الولايات المتحدة إلى جانب الطرح الاسرائيلى ، وتمسك الإدارة الأمريكية كما أكد ميرفى ، في بيان اللقاء عقب مباحثاته مع الملك حسين الثانية ، بأن يكون الاجتماع مع الوفد المشترك مقدمة للمفاوضات المشتركة .

النقاط الآتية :

(١) ضرورة عدم التمسك بنقاط فرعية ، والانتقال من مرحلة الحوار المبدئي إلى التفاوض على أساس أن يكون الهدف هو استعادة حقوق الشعب الفلسطيني وقيام سلام دائم وعادل بين اسرائيل وجيرانها .

(ب) على الادارة الأمريكية أن تتراجع عن تحفظاتها تجاه المنظمة ولا سيما بعد قرار رئيسة وزراء بريطانيا بدعوة زعماء من منظمة التحرير الفلسطينية ضمن وفد أردني - فلسطيني لزيارة لندن وأجراء محادثات مع كبار المسؤولين البريطانيين .

(ج) التأكيد على أهمية عنصر الوقت ولا سيما في ضوء استعداد كل الأطراف للتفاوض .

(د) إن على كل الأطراف عدم الخوف أو التردد من عقد مؤتمر دولي يشترك فيه الأعضاء دائمو العضوية في مجلس الأمن ، وعندئذ لا يجوز استبعاد أي طرف من الأطراف الرئيسية للمساعدة في تحقيق السلام . وأنه يمكن أن تعقد لجان فرعية بحيث تخصص كل لجنة من اللجان بمناقشة جانب من جوانب المشكلة .

وعلى صعيد العلاقات الثنائية فقد تخفضت الزيارة عن النتائج الآتية :

١ - قررت واشنطن اعطاء مصر في عام ١٩٨٦ مساعدات عسكرية في شكل منح لا تدر قيمتها مليار وثلاثمائة مليون دولار ، بالإضافة إلى مساعدات اقتصادية في شكل تحويلات نقدية أو منح للسماحة في مشروعات التنمية تبلغ ٨١٥ مليون دولار .

٢ - قدمت الولايات المتحدة لمصر قرضاً يبلغ قيمته ٢٧٠ مليون دولار لتمويل شراء كميات من القمح بفائدة قدرها ٢٪ تسدد على ٤٠ سنة مع فترة سماح قدرها عشر سنوات .

٣ - قررت الادارة الأمريكية اعطاء مصر منحة نقدية قيمتها ٥٠٠ مليون دولار تصرف خلال عامي ١٩٨٥ و ١٩٨٦ للمساعدة في تخفيف الأعباء الاقتصادية التي تواجهها مصر .

اعتراض الطائفة المصرية :

بعد انتهاء زيارة الرئيس مبارك للولايات المتحدة ، جاءت أحداث شهر أكتوبر سريعة وكثيفة بحيث لم تعط

ورغم أن قتل مهمة المبعوث الأمريكي من وجهة نظر الخارجية الأمريكية - ترجع أساساً إلى عدم قدرة ميرى على زحزحة الملك حسين عن أصراره على إجراء حوار بين واشنطن ومنظمة التحرير الفلسطينية واستئناف المفاوضات في إطار مؤتمر دولي للسلام يضم الاتحاد السوفيتي - وهما شرطان مرفوضان اسرائيلياً - فإن القيادة المصرية كانت ترى أن المسئولية تقع على عاتق واشنطن نفسها والتي تجعل من اختيار أسماء الفلسطينيين في الوفد المشترك عتبة توقف تحركات السلام . خاصة وأنه يمكن تشكيل الوفد بصورة ترضي الملك حسين والولايات المتحدة ، والشء المهم أنه يمكن اشراك شخصيات من منظمة التحرير الفلسطينية ولكنها ترفض الاهاب كوسيلة لتحقيق شئون سياسية .

وعلى هامش مشاركة الرئيس مبارك بالحضور في اجتماعات الذكرى الأربعين لنشأة الأمم المتحدة ، جرت مباحثات رسمية بين الرئيسين مبارك وريجان لمعالجة القضايا الثنائية وتلك المتعلقة بعملية التسوية السياسية . وجاءت هذه المباحثات في أجواء قتل مهمة ميرى وتحت الموقف برومته في مساهمة التسوية السياسية ، وبرز تعليقات وتفسيرات عربية تلقى بالوم على الموقف الأمريكي من فكرة الحوار والذي أثبت انهماجاً للجانب الاسرائيلي وتراجعا عن وعده كان قد سبق أن قدمها الرئيس ريجان لكل القادة العرب الذين التقى بهم من قبل .

وتكاد تتطابق الاهداف المصرية من المباحثات مع الرئيس ريجان وكبار المسؤولين في ادارته في شهر سبتمبر ، مع تلك الاهداف التي سمعت إليها مصر عند الزيارة الأولى للرئيس مبارك لواشنطن والتي تمت في منتصف شهر مارس وعليقاً لما نشرته « الأهرام » فقد استهدفت مصر حث الادارة الأمريكية على التخلى عن العقبات والشروط المسبقة التي وضعتها أمام عملية الحوار مع وفد أردني فلسطيني مشترك والمطالبة ببده الحوار مع الوفد الأردني الفلسطيني دون شروط مسبقة . أما على صعيد العلاقات الثنائية فقد طالبت مصر الادارة الأمريكية بتخفيض سعر الفائدة على الدين العسكري المستحق منذ العام الماضي ، وباعتبار أن المنح الجديدة كلها منح لا تدر ، كما طالبت مصر بالحصول على نفس المعاملة التي تحصل عليها اسرائيل بالنسبة للقروض والمعونات والمنح .

وقد أشارت مصادر متعددة إلى أن موقف الرئيس مبارك مثمناً لما يطور في مباحثاته مع الرئيس ريجان شمل

أية فرصة حقيقية - من حيث الفترة الزمنية المناسبة - لتقييم النتائج الحقيقية للمباحثات المصرية الأمريكية أو الأردنية الأمريكية التي تمت بعدها بوقت قليل ، فضلا عن عدم إمكانية التعرف على حجم التغير في الموقف الأمريكي تجاه فكرة الحوار مع الوفد الأردني - الفلسطيني المشترك ، والتي احتلت مساحة هامة في المباحثات المشار إليها .

ويمكن القول أن الأحداث التي شهدتها المنطقة العربية بداية بالغارة الإسرائيلية على مقر قيادة منظمة التحرير الفلسطينية بتونس ومرورا بمحادث اختطاف الباهرة الإيطالية ، أكمل لآرور ، وجهود مصر في إنقاذ ركابها ، ثم انتهاء باعتراض طائرات حربية أمريكية للطائرة المصرية التي كانت تقل المختطفين الفلسطينيين وأجبارها على الهبوط في مطار حربي إيطالي ، كل هذه الأحداث التي تمت في غضون عشرة أيام ، مثلت كسرا في الخط العام الذي كان يحكم تفاعلات الأطراف الإقليمية والولايات المتحدة أزاء قضية التسوية السياسية ، كذلك كان لهذه الأحداث تأثيراتها المباشرة على الدبلوماسية المصرية عربيا وأمريكا . ووضع حادث اعتراض الطائرات الأمريكية للطائرة المدنية المصرية ظللا سودا على العلاقات المصرية الأمريكية لفترة من الزمن ، وأثار تساؤلات خطيرة وجديدة على الصعيدين الشعبي والرسمي ، عن أفاق علاقات مصر بالولايات المتحدة وعن الدروس المستفادة من مثل هذا الحادث .

وقد أعلن الرئيس مبارك أن هذا الحادث هو « أمر محزن أصاب كل مصري بجرع عميق ولم تكن نتوقه من الولايات المتحدة كدولة صديقة ، وإنه لا يعتبر مثل هذا العمل بطوليا وإنما البطولة الحقيقية هي ما قامت به مصر من إنقاذ 400 راكب على متن السفينة المختطفة بدون إزهاق المزيد من الأرواح ... » . وإنه لكي ننسى هذا الجرح فالأمر يتطلب وقتا طويلا ، وإن على أمريكا أن تدرس بعمق ودقة نفسية الشعب ليس في مصر ومعهما ولكن في المنطقة ، كلها فما حدث لا يساعد إطلاقا على المضي في مسيرة السلام .

ول إشارة إلى تأثير هذا الحادث على عملية التسوية السياسية ، جاء في بيان وزارة الخارجية المصرية أن جمهورية مصر العربية وهي تدين تطورات الحادث تؤكد ما أعلنته مرارا من أن هذه الأعمال لن تخدم مسيرة السلام انطلاقا من الحقيقة التي تؤكدناها دائما وهي أن الإرهاب يؤدي إلى مزيد من الإرهاب ، وأن العنف يؤكد

مزيدا من العنف ، وأن السلام العادل والشامل هو السبيل الوحيد لاستقرار الشرق الأوسط وأمن جميع دوله .

على أن رفض الحادث وادانته لم يلق عند حدود الموقف الرسمي وحسب ، إذ تعدى كل الحواجز ، وعبر الشوارع السياسية المصرية عن رفضه للحادث عبر المظاهرات التي شاركت فيها جموع غفيرة من طلاب الجامعات وبعض المدارس الثانوية وجمع من أفراد الشعب ، وجاءت هذه المظاهرات كحلق من عدة حلقات بدأت في اليوم التالي للغارة الإسرائيلية على مقر منظمة التحرير الفلسطينية في تونس ، ووقع المظاهرون شعارات عديدة تدعو للرفض للسلوك الأمريكي ، وتعتبر عن ضرورة إعادة النظر في طبيعة العلاقات المصرية - الأمريكية التي سمحت بانتهاك أحد رموز السيادة المصرية . كما شاركت صحف أحزاب المعارضة في تنزيه روح الحساس للرفض للسلوك الأمريكي لدى الفئات الشعبية المختلفة ، ويمكن القول أن رد الفعل الشعبي بما تضمنه من غضب تجاه السلوك الأمريكي ، كان سابقة هامة وفريدة وشكلت في نفس الوقت نوعا من الضغط المعنوي على القيادة السياسية لاتخاذ موقف أكثر حسما تجاه الولايات المتحدة . وبعد أربعة أيام من الحادث ، جرت خلالها اتصالات أمريكية بالقيادة المصرية لاحتواء تأثيراته - أعلن الرئيس مبارك أن الرئيس ريجان قد بعث إليه - أي للرئيس مبارك - رسالة لم يقرأها بعد - وأنه لم يصله أي اعتذار كاف من جانب أمريكا ، وأن الاعتذار يجب أن يكون موجها لكل المصريين وليس لشخصه فقط .

وقد وضع من مجمل التصريحات والتعليقات الرسمية أن غضب القيادة المصرية كان نابعاً من امرين :

(أ) إن الحادث قلقت به الولايات المتحدة ضد مصر ، وهي ما لم تتوقعه القيادة المصرية استنادا إلى معايير الصداقة التي تربط بين البلدين .

(ب) إن القيادة المصرية أقدمت على قرارها بترحيل الفلسطينيين التمتعين بعملية الاختطاف على متن طائرة مصرية مدنية بعد موافقة شخصية من الرئيس ريجان على محاكمة المنظمة لهؤلاء المختطفين ، وأن تراجعها عن هذه الموافقة المبدئية ، ثم اختطاف الطائرة المدنية ، أثار شبهات عديدة من جانب المصادر الاعلامية

الغربية والأمريكية حول تواطؤ مصري مع الجانب الاسريكي لاختطاف العناصر الفلسطينية .

ويمكن اضافة عنصر ثالث وهو ان الفترة الفاصلة بين هذا الحادث وبين انتهاء زيارة الرئيس مبارك لم تجاوز الاسبوعين ، وهي الزيارة التي علقت عليها الدبلوماسية المصرية الكثير من الامل لدفع عملية التسوية السياسية المتجمدة ، وكان من شأن هذا الحادث أن يؤخر كثيرا تنشيط عملية التسوية السياسية التي ارادتها القيادة المصرية .

ولاحترام رد الفعل المصري الفاضب ، جنح الجانب الامريكي إلى عدة اجراءات كارسال رسالة من الرئيس ريجان إلى الرئيس مبارك لاداء الاسف العميق لحادث الاختطاف ، والتاكيد بأن اعتراض الطائرات الامريكية للطائرة المصرية لم يكن عملا موجها ضد مصر على الاطلاق والدعوة إلى ضرورة تجاوز الحادث والتركيز مرة أخرى على دفع مسيرة السلام ، وأخيرا ارسال مبعوث خاص هو جون وايتهد لمقابلة الرئيس مبارك في مهمة وصفت بأن الغرض منها تدارك أية آثار سلبية لحادث اختطاف الطائرة المصرية .

وإثر لقاء الرئيس مبارك والمبعوث الامريكي ، أعلن الأخير أن اللقاء ساهم في تلهم أفضل لوجهات نظر بعضنا البعض ، وأن الادارة الامريكية تقدر الجهود التي بذلتها مصر من أجل انقاذ حياة ما يزيد عن اربعمائة شخص ، وأن الأحداث الأخيرة لم تكن موجهة ضد مصر أو ضد شعبها ، وأنه يجب ألا تتعرض هذه الأحداث طريق العلاقات الوثيقة والصحية والهامة بين البلدين .

وبمرور الوقت بدا أن الدبلوماسية المصرية قد اتجهت إلى تجاوز الحادث ، وأخذت مرة أخرى تؤكد على أهمية دفع التسوية السياسية ، ومما ساعدها على هذا جملة الأحداث العربية التي كان أبرزها زيارة السيد ياسر عرفات ووفد رسمي فلسطيني إلى القاهرة ، واتفاق الجانبين على أهمية اظهار مزيد من المرونة في التحركات السياسية المقلبة والتي كان أبرزها ما سمي « بإعلان القاهرة » ، وهو الاعلان الذي قصد منه الجانب الفلسطيني التفرقة بين الارهاب المدان وبين حق النضال في داخل الأرض المحتلة ، وهو الاعلان الذي جاء بمثابة الخطوة الأولى لمواجهة التضييق الاعلامي والسياسي الذي أحاط بالنظرة بعد حادث اختطاف السفينة الايطالية ، ولإفشال أية مخططات تسعى إلى

تجاهل الدور الفلسطيني في عملية التسوية السياسية ، وهو الذي يعد واحدا من أهداف الدبلوماسية المصرية في عام ١٩٨٥ كـ .

(٢) مصر والاتحاد السوفيتي

لفترة طويلة بدا أن العلاقات المصرية مع إحدى القوتين العظميين تعنى انكماشاً في العلاقات مع القوة العظمى الأخرى . وحين كانت العلاقات المصرية السوفيتية على درجة عالية من العمق والكثافة في سنوات الستينات انزوت إلى حد القطيعة العلاقات المصرية الامريكية ، ونفس الامر ينطبق على سنوات السبعينات التي شهدت تدهورا في علاقات مصر السوفيتية ، وبرزوا تدريجيا لعلاقات مصر الامريكية . والامر على هذا النحو يطرح تساؤلات جديدة حول قدرة مصر على ممارسة علاقات تتسم بقدر من التوازن في علاقتها مع القوتين العظميين في آن واحد ، وبحول قدرتها الفعلية - بالتالي - على ممارسة عدم الانحياز باعتباره أحد م ركزات الدبلوماسية المصرية ، بصورة عملية وواقعية .

وقد تميزت سنوات السبعينات بالتدهور التدريجي في التفاعلات المصرية ، السوفيتية ولم تستطع حرب أكتوبر أن توقف هذا التدهور ، وجاء الاستعمار السياسي المصري لتناقض هذه الحرب ليزيد من الفجوة التي كانت قائمة مع الاتحاد السوفيتي إلى الحد الذي اتهمت فيه القيادة المصرية الاتحاد السوفيتي بالاعداد لمؤامرات مع قوى مصرية معارضة لقلب نظام الحكم . وفي أعقاب هذا الاتهام أبعث السفير السوفيتي من القاهرة ، وتجددت العلاقات بين البلدين عند أقل نقطة ممكنة .

وحين جاءت قيادة الرئيس مبارك كان امامها احد اختياريين ، إما الاستمرار في هذا الوضع وتجاهل دور الاتحاد السوفيتي في العلاقات الدولية ومحاربه سياسيا إن أمكن ، وإما البدء في صفحة جديدة للعلاقات بين البلدين . واختارت الدبلوماسية المصرية البديل الثاني ، ورغم بطله الخطي التي سارت بها التحركات المصرية ناحية الاتحاد السوفيتي ، فقد أمكن للبلدين أن يعملوا سويا على تخفيف حدة التوتر الكامن ويعود بطله الخطي في هذا الصدد إلى طبيعة المناخ السياسي الدولي الذي كانت الدبلوماسية المصرية معصورة داخله ، ولا سيما أن الدخايل العميق في العلاقات المصرية الامريكية لم يكن يسمح في أوائل الثمانينات بأية خطوة درامية مثل تلك التي حدثت بالنسبة لعلاقات مصر السوفيتية في بداية السبعينات مع

قرار مصر بإبعاد الخبراء السوفيت عن البلاد أو على الأقل إيجاد لسة إيجابية ما في التفاعلات المصرية مع القوة العظمى الأخرى . وثمة خضوض عديدة كان على الدبلوماسية المصرية أن تراجعها وهي بسبيل إعادة قدر من الدفء في الصلات مع السوفيت ، وهو الأمر الذي تبلور باتخاذ قرار استئناف السفيرين المصري والسوفيتي لعمليهما في يولية ١٩٨٤ والذي اعتبر خطوة في سبيل تفاعل أفضل بين البلدين .

والملاحظ أن عام ١٩٨٥ لم يتميز بالنسبة لعلاقات البلدين بوجود أية علامات بارزة فيه ، إذ ظلت التفاعلات المصرية - السوفيتية في أضيق نطاق كتيبال بعض الرسائل بين قيادتي البلدين في مناسبات مختلفة ، وقيام وفد برلماني مصري بزيارة لموسكو في شهر أغسطس ، وإجراء بعض المباحثات ذات الطابع الفني فيما يتعلق بتوفير عملية صيانة سوفيتية لبعض المصانع المصرية التي أقيمت بالمعونة الاقتصادية السوفيتية في سنوات الستينات ، ومباحثات اقتصادية وعالية على مستوى الخبراء بفرض إعادة جدولة الدين - خاصة العسكرية - للمصرية للاتحاد السوفيتي ، وأخيرا استقبال الرئيس مبارك للسفير السوفيتي في أعقاب لقاء القمة الذي تم بين الرئيسين جوربا تشوف وريجان في شهر نوفمبر لفرض اطلاع الرئيس مبارك على الموقف السوفيتي إزاء القضايا الدولية منمما تمت بلورته في قمة العملاقين .

وانحصار التفاعلات في هذا النطاق الضيق نسبيا لم يمنع وزير الخارجية المصري في بيان له أمام مجلس الشعب من وصف علاقات مصر السوفيتية بأنها تسير بتقدم يعكس رغبة الشعبين في التعاون من أجل المصالح المشتركة ، وعلى أساس الاحترام المتبادل والتفهم الكامل . وحقيقة الأمر أن هناك جملة من الأسباب الموضوعية ما زالت قائمة وتعمل على إبقاء التفاعلات المصرية السوفيتية في نطاق محدود ، وأبرز هذه الأسباب العلاقات الخاصة التي تجمع بين مصر والقوة العظمى الأخرى والتي تثير كثيرا من المشكلات أمام إقامة مصر لتفاعلات سياسية واقتصادية تتوازى مع دور الاتحاد السوفيتي في الدبلوماسية الدولية وكونه قوة عظمى مؤثرة في عالم اليوم ولا سيما في ظل قيادة جوربا تشوف التي تعمل على إحياء علاقات سياسية واقتصادية مع كافة الدول في العالم بغض النظر عن أوضاعها الفكرية والاجتماعية . والسبب الثاني هو إيمان الدبلوماسية المصرية بحويية الدور الأمريكي

بالنسبة لحل المشكلة الفلسطينية وأمكان التوصل إلى تسوية سياسية بغض النظر عن اشتراك الاتحاد السوفيتي في هذه الجهود . وثالثا هو اكتفاء الدبلوماسية المصرية بتدعيم التعاون الثنائي مع دول أوروبا الغربية بدرجة أكبر مما يحدث بالنسبة لدول أوروبا الشرقية ، فضلا عن وجود خلافات جوهرية بين الرؤيتين المصرية والسوفيتية تجاه بعض الأزمات الدولية ول مقدمتها أزمة أفغانستان ، على أن نهاية عام ٨٥ ومنذ الفترة التي سبقت مباشرة اجتماع القوتين العظميين تحولت مصر إلى تأييد مبدأ انقراض مؤتمر دولي يشارك فيه السوفيت لوضع تسوية سياسية شاملة للقضية الفلسطينية ، وهو موقف يعتبر إيجابيا فيما يتعلق بالتفاعلات المصرية السوفيتية التي ما زالت لا تقارب بما هو عليه الحال في العلاقات المصرية - الأمريكية .

رابعا - مصر والعالم الثالث

١ - مصر والافريقيا

بحكم الانتماء الجغرافي والديني والعربي تعددت الدوائر الثلاث المعروفة التي تدور في إطارها السياسة المصرية وهي الدائرة العربية والدائرة الإسلامية والدائرة الإفريقية ، وبحين استقر النظام السياسي في مصر منذ ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ، وحددت هذه الدوائر كسجال عمل السياسة المصرية لم يكن ممكنا جعل أحد هذه الدوائر بديلا عن الآخر أو تصادمها مع بعضها باعتبار أن كلا منها يعبر عن مجال عمل محدد ، ويتطلب شروط حركة تختلف عما تتطلبه الدائرتان الأخريان ، على أن الوضع العملي قد شهد ولا سيما في أواخر الخمسينات وأوائل الستينات قدرا من التصادم العنيف بين العربية والإسلامية - وفي نفس الوقت بقيت الدائرة الإفريقية على قدر من التقرد بالنسبة لعمل السياسة الخارجية المصرية ، لا سيما وأن هذه السنوات كانت تشهد مدا تحرريا في القارة الإفريقية . ومصر لريادتها في هذا المجال كانت تعد قبلة حركات التحرر الوطني الإفريقية التي كانت تجد في القاهرة كل دعم . وفي سنوات السبعينات والتي يصفها كثير من الباحثين بسنوات انتكاسة الثورة ، أصاب التغيير محاولات عمل السياسة الخارجية المصرية وأولويات التحرك الخارجي مما أدى إلى انزواء الدائرة الإفريقية إلى حد كبير في التحرك المصري الخارجي رغم ما لمصر من علاقات عضوية بالقارة الإفريقية ، ومن هنا فإن انفتاح الدبلوماسية المصرية مرة أخرى على شؤون ومشكلات القارة

الأفريقية يعد من قبيل العودة إلى الأصول التي حكمت السياسة المصرية بعد يوليو ١٩٥٢ .

ويعد الافتتاح المصري على القارة الأفريقية في عام ١٩٨٥ ، جانباً هاماً من تفسيره في وحدة الهموم والمشكلات التي تتمثل في تردى الوضع الاقتصادي في البلدان الأفريقية وتعرض خطط التنمية وتراكم الدين التي بلغت حوالي ١٧٠ مليار دولار مع نهاية العام ١٩٨٥ . ولكن تزيد عليها مشكلات الجفاف والتصحر بالنسبة للبلاد الأفريقية .

وهكذا شهد عام ١٩٨٥ اتصالات القاهرة مع قادة الدول الأفريقية المختلفة والسعى إلى مواقف محددة تجاه القضايا الأفريقية تتسق ودوح المواقف الأفريقية عامة وقرارات منظمة الوحدة الأفريقية ، وتوجيه الاهتمام الاعلامي المصري - والذي افتقد في نهاية السبعينات - ناحية المشكلات والاهتمامات الأفريقية . وقد استقبلت القاهرة عدداً من القادة الأفريقيين كالرئيس جوليوس نيريري رئيس تانزانيا والرئيس كينيث كلوندا رئيس زامبيا في شهرى فبراير ومارس ، وحرص الرئيس مبارك على حضور القمة الأفريقية الأخيرة التي انعقدت في ١٨ - ٢٠ يولية بالعاصمة الاثيوبية اديس ابابا باعتبارها دولة المقر .

هذا الاهتمام المصري بأفريقيا ، قابله اهتمام أفريقي بمصر وبدورها السياسى وبما يمكن أن تقدمه في المجالات الاقتصادية وفقاً لقدراتها المتاحة . فزُعماء ١٨ دولة أفريقية طلبوا الالتقاء بالرئيس مبارك أثناء تواجده في العاصمة الاثيوبية ، كما أنهم وافقوا على كلمة الافتتاح التي ألقاها الرئيس الإثيوبى ، وإذا كانت مصر في الخمسينات والستينات قد ساهمت مساهمة فعالة في تحرير القارة الأفريقية وكسب معركتها السياسية ضد قوى الاستعمار التقليدية فإن القيادة المصرية في عام ١٩٨٥ عبرت عن رغبتها في المساهمة في معركة إفريقيا ضد الجوع وضد التبعية وضد قوى الاستعمار الجديد ، ورغم المشكلات الاقتصادية الصادة التي تعاني منها مصر ، فهي أقل كثيراً مما تعانيه الدول الأفريقية الأخرى ، والفارق النوعى يبدو في توفر القاعدة الصناعية وتجربة حية في هذا المجال ، فضلاً عن بنية أساسية من طرق ومرافق وموانئ تتمتع بها مصر ، في حين أن الدول الأفريقية الأخرى تقتصر إلى مثل هذه القاعدة الصناعية . ومن هنا تبدو أفاق التكامل بين الصناعة المصرية والسوق الأفريقية أكثر ايجابية لكلا الطرفين ومثل هذا الأمر تبدو واقعته في ضوء

المشاكل التي يعاني منها الاقتصاد المصرى من جهة خاصة عند الوضع في الاعتبار أقول الحقيقة النفطية ، وتوقعات انكماشه في العشر سنوات القادمة - وفي ضوء معاناة الدول الأفريقية من التعامل مع الاحتكارات الرأسمالية الغربية الكبرى في عالم الغذاء والصناعة والأعمال من جهة أخرى .

وبجانب الاهتمامات الاقتصادية المتبادلة ، هناك اهتمامات مصرية على درجة عالية من الأولوية تحفز بدورها القيادة المصرية على تعظيم درجة الاهتمام تجاه القارة الأفريقية ، وأبرز هذه الاهتمامات تتمثل في مشكلة المياه التي ظهرت بقوة مع انتشار الجفاف وعدم هطول الأمطار بدرجة مناسبة فوق منابع النيل الأساسية طوال الأعوام السبعة الماضية والتي أدت بدورها إلى بروز مخاطر جدية على كمية مياه النيل المتدفقة إلى مصر لم يخفف منها سوى الاحتياطي المائى الذى تحفظ به بحيرة ناصر خلف السد العالى . وعلى الرغم من أن توقعات انفراج المشكلة المائية تبدو أكبر مما بدا في خريف ١٩٨٥ ، فإن هذا لا يقلل من حجم المشكلة ذاتها وما تتضمنه من مخاطر محتملة بالنسبة لمصر وغيرها من بلدان القارة

ومن هنا فإن رحلة الرئيس مبارك للعاصمة الاثيوبية (اديس ابابا) اكتسبت أهمية مضاعفة حيث ساعدت على إضفاء روح جديدة في العلاقات المصرية الأفريقية عامة والمصرية الاثيوبية خاصة بعد تدهورها في الأعوام السبعة الماضية .

فعل مصعيد العلاقات المصرية الإفريقية أكدت الزيارة المفزعة الواقعية التي باتت تصبغ الدبلوماسية المصرية تجاه المشكلات الإفريقية والتي عبرت عن نفسها في مناسبة سابقة في قرار مصر بتقديم معونات اضافية تزيد على ٣ ملايين دولار في شكل ايفاد خبراء مصريين إلى الدول المتضررة بالجفاف والتصحر وفي شكل منح دراسية وتدريبية لإنشاء هذه الدول . وفيما يطلق بالروح التجديدية في العلاقات الاثيوبية المصرية فترجع البدايات إلى شهر إبريل حيث بادرت القيادة الاثيوبية بمضاغبة القيادة المصرية وبفتحها لآليات سبل للتعاون المشترك واحتواء المشكلات الناتجة عن الاختلاف في التوجهات الاجتماعية والاقتصادية والدولية . وجاء الرد المصرى ايجابيا ادراكا لخطورة ترك المشكلات تزدد تلقائياً دون حلول . وأعمالا لقرار اتخذ في إطار منظمة الوحدة الافريقية باحترام سيادة واستقلال الدول الافريقية فإن مصر لم تعد تلح في هذا

بتصديق المواقف الدبلوماسية في إطار الأمم المتحدة وأطار حركة عدم الانحياز للتوصل إلى حل مشكلة ناميبيا .

٢ - مصر وحركة عدم الانحياز :

شهد عام ١٩٨٥ اهتماما مصرياً بتنشيط انتمائها وصلاتها بحركة عدم الانحياز وذلك لتأكيد نوع من المصادقية للاداء الدبلوماسي المصري في مواجهة ادعاءات الانحياز لاحدى القوتين العظميين ولإصلاح صورة عن السياسة المصرية ما زالت تستلزم المزيد من الجهد في هذا الإطار . وترجع الصلات بين مصر وحركة عدم الانحياز إلى بدايات وجود الحركة ذاتها باعتبارها إحدى الدول الرئيسية التي تزعمتها والتي تبلورت في الواقع الدولي منذ منتصف الخمسينيات حين عقد مؤتمر بانكوك ١٩٥٥ ثم مؤتمر بريوني في يوليو ١٩٥٦ وشاركت فيه كل القيادات السياسية لمصر ويوغوسلافيا والهند . وفي هذا المؤتمر ولدت حركة عدم الانحياز باعتبارها اتجاها جديدا في العلاقات الدولية ، وفتح فيها الباب لكافة دول العالم التي ترى في نفسها أهمية الانضمام للحركة ، والإيمان باتخاذ مواقف سياسية في الإطار الدولي من واقع مصالحها الوطنية الخاصة ودون تأثر بارتباطات أو علاقات تحالفية مع أي القوتين العظميين . وقد أثبتت الحركة لعدة سنوات تالية أهمية وجودها بالنسبة لتعزيز السلام والأمن الدولي والأوضاع تخفيف التوتر الفاشيء عن علاقات التنافس والصراع بين دول المسكرين الغربي والشرقي .

وقد تايبت مصر دورها في إطار الحركة باعتبارها من الدول المؤسسة ، وشاركت لعقدين من الزمن بفعالية قامة في مواجهة المشكلات التي واجهتها الحركة ذاتها سواء من داخلها أو نتيجة تفاعلها مع القضايا الدولية والتي يمكن حصرها في ثلاث قضايا رئيسية وهي تصفية الاستعمار وتدعيم دور الأمم المتحدة والعمل على نزع السلاح وتأكيد السلام العالمي .

وفي خضم الأزمة التي واجهت حركة عدم الانحياز منذ منتصف السبعينيات والتي اتسمت بظلمة الانقسام الإيديولوجي بين دول الحركة وبعضها ، تعرضت مصر بسبب سياستها الخاصة بتوسيع القضية الفلسطينية سياسيا ومهادتها للسلام مع إسرائيل لتهدى تعليق العضوية داخل الحركة ، ثم ما لبث أن انزوى هذا التحدي بفعل عدة عوامل موضوعية كان أبرزها التحول الذي طرأ على الاداء الدبلوماسي المصري في أعقاب تولي الرئيس مبارك سدة الحكم . ففي أعقاب

الصدد إلى فصل إقليم أرتيريا عن الدولة الأثيوبية ، وأخذت تفضل أسلوب توفير قدر من الحكم الذاتي للأقليم في إطار الدولة الأثيوبية ، وهو ما يراه الأثيوبيون تحولا ايجابيا . وعلى صعيد التعاون المستقبلي فإن أثيوبيا من ضمن عدة دول أفريقية أخرى - كالصومال وكينيا وتنزانيا يمكنها أن توفر لمصر جزءا من احتياجاتها الغذائية ولا سيما اللحوم وزيت الطعام النباتية وبعض المواد الغذائية أي أن إقبال صفحة الماضي يمدد لصفحة جديدة من التعاون الاقتصادي الثنائي .

وفيما يتعلق بمشكلة المياه ، فإن تعاون مصر وأثيوبيا والسودان كان أمرا ضروريا لمواجهة هذه المشكلة وتداعياتها الخطرة بل وتجتمعت المعاهدات الدولية المبرمة في هذا الشأن بالاتفاقية المبرمة ما بين مصر وبريطانيا العظمى - والأخيرة نيابة عن السودان وكينيا وتنزانيا وأوغندا - والموقعة سنة ١٩٢٩ تنص على تحريم إقامة أي مشروع من أي نوع على نهر النيل أو يوافده أو البحيرات التي تغذيها كلها إلا بموافقة مصر وخاصة إذا كانت لهذه المنشآت صلة بالرأى أو توليد الكهرباء ، كما تنص المعاهدة أيضا على أن لمصر الحق في إقامة الرقابة على طول مجرى نهر النيل من منبعه إلى مصبه . ومن هنا فإن مشروعات توليد الكهرباء أو تنظيم عمليات الرأى التي تنوى أثيوبيا القيام بها تتطلب التنسيق المباشرة مع مصر وهو ما يشكل أساس تطور العلاقات الثنائية بين البلدين في المستقبل .

وفي إطار اهتمام الدبلوماسية المصرية بدول حوض النيل ، والتي أخذت تعرف باسم « مجموعة اندجوه » ، قامت مصر برعاية الاجتماع الوزاري الثالث لدول المجموعة والذي عقد في ٧ ، ٨ أغسطس ١٩٨٥ . وتتكون المجموعة من مصر وزائير والسودان وأوغندا ، أفريقيا الوسطى كما اشتركت رواندا ، بوروندي وتنزانيا بصفة مراقب . وفي هذا الاجتماع تم الاتفاق على مجموعة إجراءات بهدف تعميق علاقات التعاون بين هذه المجموعة من الدول في عدة مجالات وهي مجالات النقل والاعلام ومجال الاتصالات اللاسلكية . كما بحث المؤتمر إمكانية دعم وتعزيز التعاون في مجال الموارد الطبيعية وبصفة خاصة موارد الأنهار والبحيرات ، ودعا المجتمعون زائير أن تعيد النظر في قرارها بوقف الاشتراك في أعمال منظمة الوحدة الأفريقية ، وأدان المؤتمر نظام بريتوريا العنصري وأعان المشاركين تأييدهم وتضامنهم الكاملين مع شعب ناميبيا ، واتخذ المؤتمر قرارا

هذا الحدث عاد التأكيد مرة أخرى على سياسة عدم الانحياز كحد الأسس الجوهرية في السياسة الخارجية المصرية وعلى إيمان القيادة السياسية بأن طريق عدم الانحياز هو الطريق الأمثل الذي يحقق مصلحة الشعوب في الحرية والإمان مثلاً عبر عن ذلك الرئيس مبارك نفسه في أول خطاب له في ٨ نوفمبر ١٩٨١ . وفي مناسبات تالية استهدفت القيادة المصرية التعبير عن أهمية محاربة سياسة مناطق النفوذ ومقاومة ظاهرة الاستقطاب الدولي وهما الأمران اللذان يؤيدان إلى حد كبير أهداف حركة عدم الانحياز . وبصارت دعوته مصر لدول الحركة قائمة على أساس مواجهة خطر الانقسام الداخلي والحاجة إلى مزيد من التماسك والتضامن ونقد الخلافات .

وفي إطار ممارسة مصر دورها النشط في أعمال الحركة ومؤتمراتها شاركت مصر في مؤتمر القمة السابع لدول عدم الانحياز الذي عقد ببيندلهي بالهند في مارس ١٩٨٢ ، وفيه قدمت مصر مشروعاً لأمن الدول غير المتحاربة استهدف تخفيف احتمالات المنازعات بين دول الحركة ، وقامت فكرته على أساس عقد ميثاق بين هذه الدول بغرض تحقيق هذا الهدف .

وعلى صعيد دفع علاقات مصر ببعض دول الحركة الرئيسية برزت العلاقة مع الهند . أهدى الدول الثلاث المؤسسة للحركة . ففي نوفمبر ١٩٨٢ قام الرئيس مبارك بزيارة للهند استهدفت - ضمن ما استهدفت - تدعيم دور حركة عدم الانحياز كقوة مستنيرة للسلام والأمن في عالم يسوده الاضطراب ولغرض توفير عالم أفضل لجميع الأمم » مثلما قال بذلك الرئيس مبارك . وفي فبراير ١٩٨٤ تم تجديد الاتفاقية الثلاثية للتعاون الاقتصادي بين مصر ويوغسلافيا والهند . أما في عام ١٩٨٥ فقد استقبلت القاهرة رئيس وزراء الهند راجيف غاندي في شهر يونيو . حيث تباحث مع الرئيس مبارك حول قضايا عديدة من بينها المشكلة الفلسطينية وحرب الخليج وتدعيم العلاقات الثنائية اقتصادياً وسياسياً وعلمياً وزراعياً وعلى صعيد نقل التكنولوجيا كذلك كانت هموم حركة عدم الانحياز مجالاً هاماً للمباحثات المشتركة ولا سيما التنسيق فيما يتعلق باختيار الدولة التي سيعقد بها قمة عدم الانحياز القادمة .

ولم تقتصر أهمية اللقاء المصري الهندي ، على اعتبار أن الدولتين غنوين مؤسسين في حركة عدم الانحياز

أو أن لهما علاقات ثنائية أخذت في التطور الحديث فقط ، بل هناك جملة من المخططات الأخرى التي تبلورت عبر أنشطة الدبلوماسية المصرية ، وجعلت من اللقاء المصري الهندي ذو أهمية خاصة . فالدبلوماسية المصرية خلال الشهور التي سبقت قدوم رئيس وزراء الهند إلى القاهرة كانت قد نشطت على جبهات دولية عديدة إذ قام الرئيس مبارك بزيارة لعدة دول أوروبية غربية مثل اليونان وإيطاليا وفرنسا وبريطانيا وألمانيا الاتحادية بالإضافة إلى رومانيا من دول أوروبا الشرقية ، وكان القاسم المشترك بين هذه اللقاءات المصرية الأوروبية هو القضية الفلسطينية تحت عنوان (الدور الذي يمكن أن تقوم به الدول الأوروبية للمشاركة في حل هذه القضية) بالإضافة إلى حرب الخليج والاهتمامات الثنائية . وعلى الرغم من أن غالبية هذه الدول معروف عنها ارتباطها الوثيق بالاستراتيجية الغربية فإن لقاءات الرئيس مبارك ورؤساء وقادة هذه الدول لم تترك تكتلات متباينة مثلما أثاره لقاء الرئيس مبارك والرئيس التركي في أول زيارة لرئيس مصرى إلى تركيا منذ أمد بعيد ، وحيث أثار هذا اللقاء تكتلات ينشوء محور مصر تركيا ينضوي تحت ظلال الاستراتيجية الغربية ، ولذلك فإن زيارة راجيف غاندي للقاهرة تجاوزت أهميتها التقليدية لتتبع مسعى دبلوماسي على جبهة مصر في التمسك بقوة بسياسة عدم الانحياز وعدم التورط في سياسة المحاور الدولية ، من ناحية أخرى ، وفي مقابل اللقاء المصري الهندي تم لقاء مصري باكستاني ، بقيام رئيس باكستان بزيارة للقاهرة في نوفمبر وكانت أهداف الزيارة المعلنه هي بحث اهتمامات البلدين دولياً وإسلامياً ونجاه حرب القضايا الإقليمية كالمشكلة الفلسطينية واحتواء حرب الخليج والمشكلة الافغانية . أما الأهداف غير المعلنة فكانت مصرياً تثبيت لمسات من التوازن في علاقات مصر الدولية مع القوى الإقليمية الفاعلة في القارة الآسيوية ، خاصة وأن اتجاهات هذه القوى الآسيوية موزعة في اتجاهات سياسية ودولية مختلفة .

خامساً - مبادئ الدبلوماسية المصرية في عام ١٩٨٥

في غضون ١٩٨٥ ، واجهت الدبلوماسية المصرية عدداً من التحديات التي يعود بعضها إلى سنوات سابقة ، والبعض الآخر منها نتج عن جملة التطورات والتفاعلات الإقليمية والدولية ذات الصلة بالاهتمامات والقضايا المصرية . ولقد حاولت الدبلوماسية المصرية أن تؤمن أكبر قدر من النتائج الطيبة ، وشملت جهود

القيادة السياسية مجالات عديدة عربية وإقليمية ودولية . ويبدو للمراقب مع انزواء الأيام الأخيرة من عام ١٩٨٥ محل الدراسة أن كثيرا من التناؤل الذي سرى مصريا وإلى حد ما عربيا في شهور العام الأول قد خفت كثيرا ، ولاسيما وأن تطورات الربيع الأخير من العام كانت من الكثافة والحدة بحيث خلطت الأوراق التي بدت واضحة إلى حد ما في الربيع الأول من العام . وفي هذا الجزء التحليل سوف تلقى الضوء على جملة المبادئ التي وجهت تحركات الدبلوماسية المصرية كما يمكن استخلاصها من نشاط عام ١٩٨٥ ، والتي تتمثل في :

١ - الاقتراب من العرب :

من بين ما استهدفته الدبلوماسية المصرية ، يأتي الاقتراب من الدول العربية كواحد من الأهداف الأساسية ، وقد ساعد على بروز هذا الهدف في سياق عام ١٩٨٥ استئناف الأربن لملاقات الدبلوماسية مع مصر قبل نهاية العام ١٩٨٤ واندفاع البلدين نحو مزيد من تنسيق المواقف السياسية والاقتصادية ، وقد اعتبرت خطوة الأربن آنذاك - وإلى فترة غير قليلة من عام ١٩٨٥ - مقدمة لخطوات عربية مماثلة في نفس الاتجاه ، ودليلا على صحة الأداء الدبلوماسي المصري بالنسبة للقضايا العربية . هذا التقييم المصري بما واجهه من تصلب وضغوط عربية عديدة في الاتجاه المغاير طوال عام ١٩٨٥ لم يقلل من قيمة الهدف في حد ذاته نظرا للروابط العضوية بين مصر والعالم العربي . وبالرغم من عنف الضغوط المغايرة ، أمكن للدبلوماسية المصرية ، لطرف عديدة خاصة بالأطراف العرب أنفسهم ، أن تلتف حول المقاطعة العربية ، وأن تعد من آثارها بعض الشيء . وأتت التطورات في علاقات مصر الفلسطينية والجزائرية والعراقية كعلامات بارزة في هذا الاتجاه .

والاقتراب المصري من العرب أو الاقتراب العربي من مصر بجانب ما يعني من الانفتاح حول المقاطعة الرسمية العربية لمصر ، فإنه يضيف رصيدا جديدا للصور المصرية ، حيث يسهل كثيرا من المهمة التي تتبناها مصر لنفسها ، وهي مهمة دفع تسوية سياسية للقضية الفلسطينية . كما أنه يدعم من الموقف المصري إزاء الأطراف الأخرى في الصراع ولا سيما إسرائيل والولايات المتحدة ، ويُنحج بدائل عديدة - مازالت مقلدة - للمناورة والحركة السياسية .

والاقتراب مع العرب يثير قضية الأساس التي بناء عليها ستعود العلاقات المصرية العربية إلى وضعها الطبيعي أو على الأقل استعادة مظهرها الرسمي معتلة في

التواجد الدبلوماسي العربي في القاهرة ، وبالمثل التواجد الدبلوماسي المصري في العواصم العربية ، وهذه بدورها قضية خلافية بين بعض العرب ومصر . ويعد الموقف من اتفاقيات كامب ديفيد جوهر هذه القضية الخلافية ، ففى حين يصر قطاع من العرب على اعتبار أن المخل الرئيسي لعودة مصر إلى الجامعة العربية يكمن في فهم مصر لارتباطها مع ما انتهت إليه اتفاقيات كامب ديفيد من نتائج سياسية واقتصادية وغيرها ، ترى مصر أن وضع الشروط المسبقة أمرا غير مقبول ، وتطرح في المقابل فكرة أن استئناف العلاقات الدبلوماسية مع الدول العربية يجب أن يتجاوز مسألة كامب ديفيد على اعتبار أن مصر تلتزم بمعهداتها السياسية مع أية دولة كانت . والواقع أن الخلاف بين مصر والدول العربية التي تضع التخل عن اتفاقيات كامب ديفيد كشرط لعودة مصر إلى الجامعة قد يعكس في نظر البعض التفاعل بين ريتين استراتيجيتين مختلفتين في معالجة القضية الفلسطينية ، ولكنه في نظر البعض الآخر بمثابة وضع شروط تعجيزية لعدم الرغبة الحقيقية في استعادة مصر لدورها المؤهلة له في العالم العربي .

على أن هذه الرؤى المتباينة وإن قدمت تفسيرات متعددة لمسألة استعادة مصر لملاقاتها العربية بصورة كاملة أوجزيتها ، إلا أنها لا تنفي أن الاقتراب من العرب كان دافعا رئيسيا في كافة الأنشطة التي اضطلعت بها الدبلوماسية المصرية في غضون عام ١٩٨٥ .

٢ - التسوية السياسية الشاملة للقضية الفلسطينية

يهدف هذا الهدف إلى عدة سنوات قبل عام ١٩٨٥ ، ويعمل لدى القيادة السياسية المصرية استراتيجية ثابتة وأساسية ، ولا سيما وأن القيادة السياسية قد عبرت في مناسبات عديدة عن إيمانها بوجود ارتباط وثيق بين السلام والتنمية ، وأن الطريق إلى تحقيق السلام في المنطقة العربية يأتي أولا عن طريق التوصل إلى تسوية سياسية للقضية الفلسطينية تشارك فيها الأطراف العربية المباشرة وهي تحايد الأربن ومنظمة التحرير الفلسطينية إلى جانب إسرائيل والفوتين العظميين . ويوضح هذا الهدف في كل أنشطة الدبلوماسية المصرية تقريبا وأخذ يتبلور في شكل تأييد أية خطوات عربية قد تصب في عملية التسوية السياسية ومحاولة لعب دور اقناعي لدى الولايات المتحدة بصفة رئيسية لكي تساهم بدور أكبر في تلك التسوية . والواقع أن مبررات الانتماء المصري بهذا الهدف

الآيرانية ، التواجد الليبي في تشاد ، وحرب الصحراء الغربية .

٣ - تدعيم الاستقلال السياسي وعدم التبعية :

استهدفت الدبلوماسية المصرية التأكيد على ممارسة الاستقلال السياسي ، وانطلاق القرارات التي تتخذها القيادة المصرية من اعتبارات المصلحة الوطنية المصرية ، وذلك في مواجهة الادعاءات حول عدم استقلالية الدبلوماسية المصرية واعتبارها مجرد أداة في يد الغرب الرأسمالي في اوسع معانيه والولايات المتحدة على وجه الخصوص . وتأسست هذه الادعاءات على بعض المعايير الموضوعية كالعلاقة السياسية والاقتصادية والعسكرية الخاصة بين مصر والولايات المتحدة ، وتأكيد مصر على الدور الأمريكي في حل المشكلة العربية الرئيسية وهي القضية الفلسطينية ، وانحسار التفاعلات المصرية مع دول المعسكر الشرقي في أضيق نطاق ممكن بالقياس إلى تفاعلاتها مع الغرب الرأسمالي على وجه العموم ، واقتصاد الانفتاح العربي على مصر من قبل دول عربية بعضها ذو علاقات وثيقة مع الغرب وبعضها الآخر أخذ ينشط توجهاته ناحية الغرب والولايات المتحدة . هذه المعايير الموضوعية لم تنفخ مصر ولكتها حاولت أن ترفض جوانب أخرى بشأنها ، مثل :

١ - أن علاقات مصر الوثيقة بالغرب الرأسمالي وفي مقدمته الولايات المتحدة لا ينفي عنها صفة الاستقلالية ، وكونها دولة تتمتع بعضويتها ونشاطها في حركة عدم الانحياز ، ومن هنا جاء الاداء الدبلوماسي المصري في عام ١٩٨٥ لينشط من هذا الانتماء بالاشتراك في أنشطة الحركة ومؤتمراتها المختلفة وبالتوجه المحسوب نحو دول المعسكر الشرقي وبصفة خاصة تنشيط العلاقات المصرية السوفيتية وإن كان يغطي ببطء .

٢ - أن هذه العلاقات الوثيقة مع الغرب لم تمنع مصر من الجهر برؤية مخالفة للرؤية الغربية في عدد من القضايا ذات الصلة بالأمن الدولي والحوار بين الشمال والجنوب ، وأن هناك رقعة من الخلاف والتباين موجودة ولتامة بين الرؤية المصرية والرؤية الأمريكية على وجه التحديد ، ولاسيما في معالجة القضية الفلسطينية .

٣ - أن وجود علاقات وتفاعلات متعددة المستويات بين مصر الرسمية وبين إسرائيل الناتج عن المعاهدة المصرية - الاسرائيلية ، لا يعني أن مصر فقدت رؤيتها الخاصة لحل المشكلة الفلسطينية ، أو أنها تعمل على

يمكن حصرها في أمرين :

الأول : دفع قطاع من العرب إلى اللحاق عمليا بما سارت عليه مصر منذ ثمانية أعوام مضت ، وبذلك تنقل مبررات المقاطعة العربية لمصر من الناحية العملية .

الثاني : اثبات رشد التوجهات المصرية الاستراتيجية فيما يتعلق بمعالجة القضايا الخلافية والصراعية والتي تعد القضية الفلسطينية أبرز نماذجها تعقيدا .

يخالف اليهما أن نجاح مصر في هذا الصدد سوف يثبت عمليا اعتبار مصر دولة قائدة في المنطقة العربية حتى بالرغم من معاصرة بعض العرب لتوجهاتها السياسية .

وليسما يتعلق بالأداء المصري ازاء القضية الفلسطينية فقد تركز حول الابداء الآتية

(١) أن المفاوضات المباشرة بين اطراف الصراع هي نقطة البداية للتوصل إلى حل شامل ، بحيث يشارك في هذه المفاوضات الطرف الفلسطيني ممثلا في منظمة التحرير الفلسطينية وقيادتها ممثلة في ياسر عرفات إلى جانب الفراق العرب الآخرين ولاسيما الأردن وسوريا .

(ب) أن الاعتراف المتبادل بين منظمة التحرير الفلسطينية وبين إسرائيل هو الصيغة التي تضمن للطرفين التوصل إلى صيغة سلام مقبولة .

(جـ) أن تحقيق السلام في المنطقة يفترض أن تشمل السياسة الاسرائيلية عن التوسع والاستيطان في أراضى الغير وهي الأراضي التي يجب أن تكون محلا للتفاوض .

(د) أن اعتبار منظمة التحرير الفلسطينية طرفا أساسيا لحل الصراع يفترض أن تقوم الولايات المتحدة - باعتبارها شريكا أساسيا في عملية التسوية السياسية - بمراجعة تحفظاتها على المنظمة وأن تبدأ في حوار سياسي معها كمنظمة الاعتراف بها في مرحلة لاحقة .

ويبدو أن انطلاق الدبلوماسية المصرية من فرضية أن التسوية السياسية للقضايا الخلافية إما كانت مبرراتها وأشكالها الصراعية هي الطريق الأمثل لاحتوائها قد جعل الاداء الدبلوماسي المصري مدفوعا إلى التأييد الطئي لكل أشكال التسوية السياسية التي طرحت كحلول لقضايا أخرى مثل العرب العراقيين -

٥ - الأمن في مواجهة العنف السياسي

واجهت الدبلوماسية المصرية خلال عام ١٩٨٥ تحديات أمنية متعددة المصادر ومتعددة المستويات . استهدفت أمن المواطن وأمن النظام على السواء . وحمل النصف الثاني من العام ذروة هذه التحديات الأمنية . وكان على الدبلوماسية المصرية أن تتحرك وفق أطر مختلفة ومتداخلة مع بعضها البعض لاستيعاب هذه الأحداث والتقليل من أثارها السلبية الجانبية أو الرئيسية ووفقا لما هو معن فان المصدرين الرئيسيين للذين وجه العنف السياسي ناحية النظام المصري وسياساته هما الجماهيرية الليبية وبعض الجماعات الفلسطينية المنشقة عن منظمة التحرير الفلسطينية . مع الأخذ في الاعتبار أن بعض القرارات السياسية الليبية الخاصة بطرد العمالة المصرية من ليبيا بصورة جماعية (مثلما حدث في شهر أغسطس) قد ربطت من جانب السلطات الليبية بمحاولة أحداث فلالق داخل مصر ، لأحداث تغييرات في السياسة الداخلية والخارجية ولا سيما فيما يتعلق بالوقف المصري من اتفاقيات كامب ديفيد ، وهي المرة الأولى التي استهدفت فيها مصالح المواطنين المصريين العاملين في ليبيا بغرض توظيفها في الخلاف المصري - الليبي .

وقد استهدفت أعمال العنف - مثلما أعلن رسميا - القيام ببعض عمليات تخريب داخل البلاد ، وكذلك اغتيال بعض اللاجئين السياسيين خاصة من الليبيين الذين يشاركون بدرجات مختلفة في أنشطة المعارضة لنظام حكم الرئيس القذافي ، وبعض الدبلوماسيين الأجانب بالقاهرة خاصة من الاسرائيليين الذين أودت عملية نسف محكمة بحياة أحدهم في صيف العام .

على أن هذه التحديات الأمنية لم تات فقط من جماعات ونظم معروف عنها معارضتها لكثير من السياسات المصرية ، بل أتت أيضا من قبل أوثق الاطراف الدولية علاقات مع الحكومة المصرية ، ونعني تحديدا الولايات المتحدة . ولقد جاء اعتراض الطائفة المصرية التي أكلت مختطفي تباخرة الاطالية « كيل لاو » من الفلسطينيين في منتصف أكتوبر لتثير أزمة حادة في العلاقات بين البلدين . ويطرح امكانية أن يثير الاصدقاء انقسامهم جملة من التحديات الأمنية في ظل ظروف معينة للحكومة المصرية كما يستدعي إعادة النظر في مصادر هذه التحديات الأمنية والتحصن لها من كل الاطراف دون استثناء ، والأخذ في الاعتبار أن

تعمير الرؤية الاسرائيلية في هذا الصدد . ويمكن الاستشهاد بوجود نقاط اختلاف - بعضها ثانوى وبعضها رئيسي - بين الموقفين المصري والاسرائيلي بشأن خطوات التنمية السياسية وهو ما تعتبره الدبلوماسية المصرية دليلا قاطعا على استقلالية القرار المصري

٤ - تأمين المعونات الاقتصادية

كان الحصول على معونات اقتصادية من بعض الدول العربية والأوروبية والولايات المتحدة أحد أبرز التطورات الاقتصادية في مصر في العقد الأخير . وأخذت هذه المعونات الاقتصادية صورة منح مالية أو صورة مشروعات أو قروض بأسعار فائدة بعضها مرتفع والآخر أقل من معدلات الفائدة العالمية .

وبعد المقاطعة العربية لمصر احتلت الولايات المتحدة رأس قائمة الدول المانحة للمعونات الاقتصادية للحكومة المصرية ، التي حرصت من جانبها على الحصول على كميات أكبر منها لمواجهة العجز الذي تعانيه الميزانية المصرية في مجالات وقطاعات عديدة . ومنذ مطلع العام ١٩٨٥ استمر حرص الدبلوماسية المصرية على تأمين أكبر قدر ممكن من المعونات الاقتصادية سواء من الدول الأوروبية الغربية أو الولايات المتحدة . ولأول مرة في تاريخ العلاقات بين البلدين تقدمت الحكومة المصرية بطلب زيادة المعونة الاقتصادية والعسكرية الأمريكية المقدمة لمصر وبأن تعيد الإدارة الأمريكية النظر في مواعيد وتبديرات فوائد خدمة الديون المستحقة على مصر مع بحث اعطاء حصة أكبر للجانب المصري في استخدام المعونة الأمريكية تبعا للقطاعات وليس للمشروعات .

وقد أوضحت هذه الخطوة الدور المحوري الذي يلعبه الحصول على المعونات الاقتصادية من الولايات المتحدة لدى صانع القرار المصري ، كما يلاحظ أن الجانب الأمريكي في إستراتيجيته الجزئية للمطلب المصرية قد ربط ذلك بتمسك مصر بمعاهدة السلام مع إسرائيل .

وبعكس الحرجس المصري على تأمين المعونات الاقتصادية الإحساس بأهمية هذه المعونات في معالجة قضايا ومشكلات داخلية حادة ، ذات صلة مباشرة باستقرار الأوضاع الداخلية وهو ما يشير بدوره تساوالات جديدة عن تأثير العوامل الخارجية على قدرات التحرك والمناورة السياسية التي تفترضها استقلالية القرار السياسي لدولة من الدول .

الدول العظمى في علاقاتها بدول أصغر تستهدف أولا وأخيراً مصالحها العليا وأهدافها الاستراتيجية وحسب ، دون أية اعتبارات أخرى . لقد كانت تلك هي الدلالات الحقيقية لحادث اعتراض الطائرة المصرية من قبل طائرات عسكرية أمريكية بالرغم من اجتناء الأزمة السياسية التي وقعت في إثر الحادث فيما بعد .

ثم جاء حادث اختطاف الطائرة المدنية المصرية في شهر نوفمبر وتحويل مسارها إلى مالطة ومصرع

ما يقرب من ستين شخصا في أثناء اقتحامها من قبل القوات المصرية الخاصة ، وما تلاه من اتهام رسمي مصري بأن ليبيا وراء العملية ، ليمثل قمة أحداث العنف السياسي ضد مصر ، ومن الناحية الرسمية أدانت الحكومة المصرية هذه الانتهكة كموقف ميداني ثابت .

ومن ناحية أخرى ، فإن هذه الأعمال زادت من هزيم القيادة المصرية على دفع التسوية السياسية للقضية الفلسطينية .



القسم الخامس
الدفاع والقوة العسكرية

يتركز الحديث حول الدفاع والوقو العسكرية لجمهورية مصر العربية ، في هذا التقرير على النقاط الآتية .

الميزان العسكرى المصرى - سياسة التسلح المصرية - تدريب القوات المسلحة - نشاط القوات المسلحة في مجال الصراع المسلح - نشاط القوات المسلحة في مكافحة الارهاب - ثم نشاط القوات المسلحة لصالح باقى اجهزة الدولة .

وإذا كان الجانب العسكرى في أى تقرير استراتيجى دولى هو من بين أكثر الجوانب أهمية ، فانه أيضا الأكثر صعوبة في الحصول على المعلومات المتعلقة به ، والأكثر حساسية في نشر تلك المعلومات ، وفي حدود تلك الاعتبارات تأتى معلومات وتحليلات هذا الفصل .

أولا - الميزان العسكرى المصرى .

مصر هى أكبر دولة عربية من حيث القوة البشرية ، وقد أهملها ذلك لإنشاء وبناء جيش وطنى كبير وقوى وصل تعداده في الفترة السابقة لاندلاع أعمال القتال في عام ١٩٧٢ إلى حوالى المليون جندى ، وأمكنها تجهيزه بكل ما أمكن توفيره من الأسلحة والمعدات المتقدمة ، بالقدر الذى سمحت به الظروف حتى بدء القتال ، وقد كان الجزء الأكبر من هذه الأسلحة والمعدات من انتاج الاتحاد السوفيتى أو دول الكتلة الشرقية الاشتراكية ، بينما كانت بعض الأسلحة والمعدات التكميلية من انتاج دول أخرى وبعضها من انتاج دول غربية رأسمالية ، وكانت مصر بذلك حتى بدء القتال تملك أقوى جيش عربى من حيث التعداد البشرى أو كمية الأسلحة والمعدات أو نوعيتها ، ومن حيث الكفاءة القتالية

تأثر الميزان العسكرى المصرى بعد وقف اطلاق النار ، ثم الاتفاقيات المتعاقبة ، وصولا إلى معاهدة السلام المصرية الاسرائيلية وما بعدها . وقد اشتملت هذه الفترة على تغيير ملموس في مكونات الميزان نتيجة لعدة عوامل ، كان بعضها خارجيا ، وبعضها داخليا ، والآخر مشتركا كما تغير الوضع النسبى للقوات المسلحة المصرية عند مقارنتها بباقى دول العالم العربى ودول الشرق الأوسط .

كان أهم العوامل المؤثرة على الميزان العسكرى المصرى هو التدهور السريع والشديد في العلاقات المصرية السوفيتية بعد إيقاف إطلاق النار ، وما صاحب ذلك من بدء التقارب المصرى مع الولايات المتحدة الأمريكية منذ نهاية عام ١٩٧٢ ، وتوقيع اتفاقية

فض الاشتباك الأولى ، وبعد أن ألغت مصر معاهدة الصداقة والتعاون التى كانت قد وقعتها في ٢٧ مايو ١٩٧١ مع الاتحاد السوفيتى توقف توريد الأسلحة من الاتحاد السوفيتى كما ضعف تدفقها مع الدول الاشتراكية الأخرى .

وقد استمر زود بعض قطع الغيار من وقت لآخر إلى أن توقف تقريبا في نهاية عام ١٩٧٧ .

لقد أدى تدهور العلاقات المصرية مع العسكر الاشتراكى إلى صعوبة استعواض خسائر الحرب ، وعدم القدرة على التوسع الاقوى في حجم القوات المسلحة ، أو التوسع الرأسى لتحسين نوعية الأسلحة والمعدات لفترة طويلة فضلا عن صعوبة المحافظة على كفاءة وقاعية الأسلحة التى من انتاج العسكر الاشتراكى .

وإذا كان هذا التدهور في العلاقات المصرية السوفيتية قد قابله نمو سريع ومطرد في العلاقات المصرية بالدول الغربية بشكل عام ، والولايات المتحدة الأمريكية بصفة خاصة ، فان هذا النمو لم تصاحبه استجابة مناسبة لتزويد مصر بالأسلحة والمعدات اللازمة لقواتها المسلحة مما زاد من صعوبة الموقف . وفي الواقع ، لم يعد في مقدور القيادة المصرية سوى أن تواجه التناقض الطبعى في قدرات وصلاحيات الأسلحة السوفيتية الصنع .

على أن الدول الغربية أصبحت أكثر استجابة لمطالب مصر بعد توقيع معاهدة السلام المصرية الاسرائيلية في ٢٦ مارس ١٩٧٩ ، وإن كانت القيادة المصرية ما زالت تشعر بأن هذه الاستجابة غير كافية .

على أن هذه الاستجابة المحدودة مكنت مصر من تحديث بعض الأسلحة والمعدات وحسنت نسبيا من وضع الميزان العسكرى المصرى .

وقد تغيرت الأوضاع العسكرية في المنطقة العربية بعد الحرب بشكل جذرى حيث زادت القوة العسكرية لدول عربية أخرى ، وتصاعدت القوة العسكرية الاسرائيلية ، بفضل المعونة العسكرية للولايات المتحدة الأمريكية ، والتصنيع الحربى الاسرائيل - بتحويل أساسى من الولايات المتحدة ، فضلا عن مشتريات السلاح من الدول الغربية الأخرى .

وقد صاحب هذه التغيرات انهيار في العلاقات المصرية اللبينية ، وصلت إلى حد المواجهة المباشرة والاصطدام المسلح في صيف عام ١٩٧٧ ، بعد أن مرت

هذه العلاقات بمراحل من التوتر ، وحوادث التسلسل عبر الحدود . وبعض الاشتباكات أو الاصطدامات المحدودة مما كان دافعا لمصر لتحسين الميزان العسكرى في مواجهة احتمالات الاصطدام على حدودها الغربية ، وإن كان هذا الاصطدام لم يؤثر بشكل ملموس على مكونات الميزان العسكرى المصرى .

وقد استمرت الجماهيرية العربية الليبية ومازالت في تحسين ميزانها العسكرى ، وتقوية موقفها الدفاعى على الحدود المصرية الليبية ، كما زادت من ارتباطاتها العسكرية وتدخلها العسكرى في القارة الافريقية وخاصة في تشاد وجنوب السودان ، فضلا عن علاقاتها مع اثيوبيا ، وارتباطها بجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية .

وقد التى كل ذلك عينا جديدا على الميزان العسكرى المصرى خاصة إذا وضع في الاعتبار احتمال اضطراب القوات المسلحة المصرية للاشتباك في اتجاهات أخرى ، وهكذا أصبح على مصر أن تحتفظ بجزء من قواتها وماكناتها العسكرية لمواجهة التهديدات سواء على الحدود الغربية ، أو بالقرب من منابع النيل ، أو في البحر الأحمر .

ولم يقتصر النمو العسكرى في المنطقة على اسرائيل وليبيا ، وإنما تعداه إلى سوريا ، وخاصة بعد الغزو اسرائيلى للبنان ، وإلى العراق ودول الخليج ، خاصة بعد اندلاع الحرب في الخليج ، وهكذا تغيرت موازين القوى في المنطقة بشكل جذرى وأصبح على القيادة المصرية أن تسعى لاستعادة مكانها في الميزان العسكرى في المنطقة .

وقد كان توقيع الاتفاقيات المتتالية ، ثم معاهدة السلام بين مصر واسرائيل ، أثره على مكونات الميزان العسكرى المصرى ، إذ شجعت القيادة على تخفيض نسب الاستكمال من الأفراد ، وزيادة الاعتماد على الأفراد الاحتياط عند التعبئة ، كما كانت دافعا لمنح الاسبقية لمواجهة المشكلات الاقتصادية على تحسين الميزان العسكرى ، كما كان لها تأثيرها في وقف الدعم العربى للإنفاق الدفاعى المصرى ، وتراجع الدول العربية عن برنامج التصنيع الحربى المشترك مع مصر ، وحرمان مصر من التمويل العربى لمشروعات الانتاج الحربى .

كما أن المعاهدة أدت إلى نوع من غموض الهدف من القوات المسلحة ومعناها بعد ثلاثين سنة من الصراع المسلح المباشر مع اسرائيل ، وقد زاد من ذلك ما أعلنه

الرئيس السادات عن أن حرب ١٩٧٣ « هي آخر الحروب » مما جعل من الصعب على المواطن الذى يشكل وعاء التجنيد - أن يتقنه دور القوات المسلحة في ظروف السلام .

وقد صاحب كل هذه العوامل تخفيض نسبى في النفقات الدفاعية للدولة ، ارتبطت بالتوجه السياسى للدولة نحو السلام ، والخطط الطموحة للاستثمار ، مما أثر من جانب آخر على الجانب التمويل للميزان العسكرى لمصر .

وتتبايع بعض الدراسات الأجنبية - وخاصة الغربية منها - في تقدير نتائج هذه العوامل على الميزان العسكرى لمصر ، إذ تقدر انخفاضاً في القدرات الحقيقية للقوات الحقيقية للقوات المسلحة المصرية في أواخر الثمانينات بمقدار يصل من ٥٠٪ إلى ٧٥٪ من قوتها في عام ١٩٧٣ منسوبة إلى قوة اسرائيل ، إلا أن هذه الدراسات تتجاهل السياسة التى إتبعتها القيادة المصرية لتحسين الميزان العسكرى للدولة ، وللحفاظ على القدرات القتالية للقوات المسلحة ، كما أنها تتجاهل قدرة الجنود والضابط المصرى على استيعاب الأسلحة الحديثة واستخدامها ، والمحافظة عليها ، بل وعلى تطويرها بما يضيف إليها خصائص أفضل ، وأبعاداً جديدة .

كذلك تتبايع هذه الدراسات في القدرات العسكرية الاسرائيلية رغم ما بدأ بها من قصور سواء في معارك ١٩٧٣ ، أو في معارك لبنان ، التى واجهت فيها هذه القوات فشلاً ذريعاً في تحقيق أى أهداف رغم بعض النجاح الذى حققته في بعض الاشتباكات .

استراتيجية مصر لتحسين الميزان العسكرى :

اشتملت استراتيجية القيادة المصرية لتحسين الميزان العسكرى على تغيرات هامة في التنظيم بهدف رفع كفاءة وقدرة القيادات والقوات ، وتحديث نظم القيادة والسيطرة والاتصالات والاستطلاع ، كما اتخذت عدة اجراءات للحفاظ على الأسلحة السوفيتية الصنع التى ما زالت في الخدمة ، وإطالة أعمارها ، بل وتحسين قدراتها ، وقد اعتمدت القيادة في ذلك على الامكانيات الذاتية ، والتعاون مع الدول الأخرى ، كما قامت - ولا زالت تقوم - بشراء بعض قطع الغيار وبعض الأسلحة من دول الكتلة الشرقية لاستعاضة الخسائر والتلف من المعدات السوفيتية الصنع ، كما قامت بشراء نظم تسليح ومعدات حديثة من الدول الغربية بهدف تحديث تسليح القوات ، والارتفاع

بقدراتها ، والانتفاع بتكنولوجيا الصناعة العسكرية في الدول الغربية .

ويمكن القول أن الاتجاه العام للقيادة المصرية كان الاهتمام بالاعتماد على نوعيات متقدمة لا تحتاج إلى أعداد كبيرة من الأفراد لتشغيلها ، وتستطيع في نفس الوقت تحقيق نتائج أفضل لزيادة دقتها ، وقوتها التدميرية ، ولذا فإن التطور اتجه نحو بعض الأسلحة والمعدات التي تتوافر فيها هذه الشروط بشكل أفضل ، كذلك فإن تخفيض نسب استكمال الأفراد في بعض التشكيلات العاملة صاحبة تطوير لنظم التعبئة وتدريب الاحتياط ، وزيادة تشغيل الاناث في الوظائف التي تلائم تكوينهن .

وأخيرا فإن مصر قد عمدت إلى زيادة الاعتماد على نفسها في مجال تصنيع الأسلحة والمعدات العسكرية سواء كان ذلك بالتعاون مع دول عربية أخرى أو معتمدة على نفسها بعد انسحاب هذه الدول بعد توقيع معاهدة السلام مع إسرائيل .

وقد اشتملت تغييرات التنظيم على تغيير ملموس في هيكل القيادة العامة وقيادات التشكيلات الكبرى كما اختصرت بعض القيادات وأدخلت عناصر جديدة كان أهمها ما تعلق بالالات الحاسوبية وبحوث العمليات ، كما طورت وسائل الاتصالات على المستويات المختلفة بحيث يمكن أن تواجه احتمالات الخسائر المتزايدة في القيادات في ظروف الحرب الحديثة .

وقد أوتت القيادة إهتماما خاصا بعناصر الاستطلاع لتوفير أكبر قدر من المعلومات ، وبأكبر دقة ممكنة ، وفي الوقت المناسب ، كما عدلت في نظم تداول المعلومات بحيث تستطيع أن تواجه حجم المعلومات المتزايدة نتيجة لزيادة قدرات عناصر الاستطلاع التي سعت مصر للحصول عليها ، وتم التعاقد على ٥ طائرات استطلاع من طراز EC-2 هوكاي ، على أن تصل ما بين نهاية عام ١٩٨٥ وعام ١٩٨٧ ، كما برز الاهتمام بتوفير أجهزة الرؤية الليلية ودرارات الاستطلاع الأرضي والجوي ، ودرارات ومعدات إدارة نيران المدفعية والمهاونات ولجهزة إدارة نيران الدبابات ، وإدخال الطائرات العمودية في أعمال الاستطلاع وإدارة النيران .

وقد صاحب الاهتمام بذلك خطوات جادة لاستخدام الطائرات الموجهة بدون طيار وإن كان ليس هناك ما يؤكد التعاقد لاستخدامها .

وفي نفس الوقت قامت القيادة المصرية بتحديث

وحدات الحرب الإلكترونية لتعمل في نظام متكامل بين التشكيلات الكبرى وأفرع القيادة العامة وبالتعاون مع طائرات الاستطلاع والاعاقة الإلكترونية .

واشتملت إعادة تنظيم أجهزة القيادة العامة للقوات المسلحة على اهتمام خاص بشؤون التسليح حيث أنشئت الهيئة الفنية التي اقتصت بالتأمين الفني واشرفت بشكل خاص على الإدارات المختصة بالإمداد بالأسلحة والمركبات والمدرعات ، وإصلاحها . ثم تطورت هذه الهيئة لتصبح هيئة التسليح واتسعت اختصاصاتها لتشمل كل ما يتعلق بالتدبير والاستلام والتوزيع والصيانة والإصلاح للمعدات المختلفة ، كما أنشئت الهيئة الهندسية لتشرف على كل الأعمال الهندسية التي كانت تقوم بها إدارات مختلفة وأجهزة أخرى لمواجهة المطالب المتزايدة من الأعمال الهندسية لتنفيذ التجهيزات ومناطق الإيواء والقواعد والمطارات وأراضي الهبوط والطرق والمساكن وخلافه ، كما أنشئت أجهزة الخدمة الوطنية لتنظيم اشتراك عناصر القوات المسلحة في المشروعات الوطنية المدنية التي يمكن أن تخدم المجهود الحربي ، وجهاز الخدمات لتوفير خدمات الفضل لأفراد القوات المسلحة وعائلاتهم .

كما شملت إعادة التنظيم إنشاء مركز لبحوث العمليات له ممثلون في قيادات التشكيلات الكبرى وقيادات الأفرع الرئيسية للقوات المسلحة .

وأعيد تنظيم القيادات الميدانية الكبرى وفقا لتطور المواقف السياسي العسكري ، فأنشئت قيادة المنطقة العسكرية الغربية التي توازي قيادة جيش ميداني لقيادة التشكيلات الميدانية في الاتجاه الاستراتيجي الغربي ، بينما خفضت التشكيلات الميدانية المشابهة في الاتجاه الاستراتيجي الجنوبي وفي منطقة الدلتا وشرقيها .

وقد اشتمل تطوير القوات البرية على زيادة الفرق المدرعة والميكانيكية على حساب فرق المشاة ، وعلى تجميع بعض لواءات المشاة المستقلة لتكوين تشكيلات مشاة ، وتكوين وحدات جديدة المقدرات الموجهة المضادة للدبابات سواء الحملة أو الميكانيكية أو المنقولة جوا ، أو وحدات الطائرات العمودية المسلحة بهذه المقدرات .

وفي المقابل ألغيت أغلب وحدات الدفاع الأتليمي التي كانت تقوم بحراسة وتأمين المنشآت الجوية في العقب ، ونقلت مسئوليتها إلى الأجهزة المدنية والشبه عسكرية .

ويمكن القول بأن القوات البحرية قد أعيد تنظيمها بشكل شامل إذ أن كثيرا من وحداتها لم يكن قد جدد منذ نهاية الخمسينيات ، (فيما عدا زوارق الصواريخ وبعض عناصر الإبرار البحري) إذ أضيفت إليها غواصات صينية جديدة كما يجري تطوير الغرقات خاصة بالتعاون مع إسبانيا ، وانضمت إليها زوارق صواريخ وبنوق دائرية كبير من الصين ، كما أدخلت الحوامات (مركبات الهوفر كرافت) لأول مرة ، وكذا الطائرات العمودية في مجال مقاومة الغواصات ، كما طورت المدفعية الساحلية بزيادة الوحدات المسلحة بالصواريخ الساحلية على حساب المدافع الساحلية المتقادمة .

وقد استتبع ذلك تطوير شامل في أجهزة القيادة ونظم التدريب البحرية .

واشتمل تطوير القوات الجوية على إلغاء القاذفات ، في حين زادت أعداد الطائرات العمودية سواء المسلحة منها أو طائرات النقل العمودية ، كما أعيد تنظيم أسراب الهجوم الأرضي (المقاتلات القاذفة) ، ووحدات المقاتلات ، لإدخال طائرات قتال جديدة وما تبع ذلك من تغيير في نظم القيادة والسيطرة ، والاتصالات والتعاون مع باقي القوات المسلحة وخاصة الدفاع الجوي .

أما قوات الدفاع الجوي فقد بدأ تطويرها بما يتماشى مع إمكانياتها الجديدة نتيجة لإدخال نظم جديدة للدفاع الجوي وتقدم بعض النظم السابقة ، ويجري تطوير نظم السيطرة عليها باستمرار ، وكذا نظم التعاون بين وسائل الدفاع الجوي الأرضية المختلفة وبينها وبين المقاتلات الاعتراضية ، كما برز الاهتمام بتزويد القوات البحرية (سفن السطح) بعناصر الكشف الراداري لأغراض الدفاع الجوي ، وبمكونات صواريخ الدفاع الجوي التي تتماشى مع قدراتها ، وبذا أمكن توسيع مجال الكشف الراداري على طرق اقتراب الطائرات المهاجمة ، وزادت القدرة على اعتراضها قبل وصولها إلى خطوط تنفيذ أهدافها .

وقد أدخلت تطورات هامة على الإدارات المختلفة التابعة لأجهزة القيادة العامة خاصة إدارات المدفعية والمهندسين والحرب الكيميائية وهيئة الإمداد والتأمين ، وكان الطابع الأغلبي زيادة قدرات الاستطلاع والقيادة والسيطرة وتحسين الاتصالات ، وزيادة كفاءة الوحدات وتجديدها لمواجهة متطلبات الحرب الحديثة على ضوء الدروس المستفادة من أعمال القتال في أكتوبر عام ١٩٧٣ .

أما بالنسبة للأسلحة السوفيتية الصنع فقد اتخذت إجراءات كثيرة لإحالة أعمارها والحفاظ على كفاءتها القتالية ، وقد اعتمدت القوات المسلحة أساسا على أجهزتها المختصة بالإصلاح والصيانة ، وكذا على المصانع الحربية في توفير قطع الغيار اللازمة أو البديلة للأصلية ، كما أنها تمكنت من توفير الكثير من هذه القطع من جمهورية الصين الشعبية التي تنتج معدات من نفس طراز المعدات السوفيتية الصنع أو القريبة منها ، كذا من بعض الدول الاشتراكية التي تحتفظ بعلاقات جيدة مع مصر مثل يوغوسلافيا ورومانيا والمجر .

كما جريت مصر تغيير مجموعات رئيسية من بعض المعدات بتغيير مدافع الدبابات أو تغيير محركات الطائرات وما شابه ذلك مما أدى إلى وجود معدات جديدة تختلف كثيرا عن المعدات الأصلية السوفيتية الصنع .

وقد قامت مصر بشراء بعض الأسلحة من الصين قريبة من الأسلحة السوفيتية الصنع ، خاصة قبل أن يتحول اعتمادها بدرجة أكبر على الدول الغربية .

وقد برز ذلك بصفة خاصة في الغواصات ، وزوارق الصواريخ ، والطائرات ف- ٦ ، كما قامت بشراء بعض المعدات الفرنسية مثل المقذوفات الموجهة (ميلان) ، ووسائل الدفاع الجوي (كروزال) والطائرات (ميراج) ، ومن بريطانيا بعض المقذوفات الموجهة كما قامت بشراء بعض القطع البحرية الأسبانية ، هذا بالإضافة إلى المعدات الأمريكية ، وخاصة في مجال الدبابات والطائرات والمقذوفات الموجهة المضادة للدبابات والصواريخ الموجهة جو- جو ، وجو- سطح ، وصواريخ الدفاع الجوي .

ويبرز من خلال المشتريات المصرية من السلاح تركيز القيادة المصرية على الاستعاضة عن العدد بالنوع ، إذ عمدت من خلال ذلك إلى شراء معدات متطورة تتميز بالدقة الكبيرة ، وبكبر القوة التدميرية نسبيا ، وخفة الحركة العالية ، وزيادة مدى الرمي أو العمل ، وقلة الأيدي اللازمة لتشغيلها .

ويبدو ذلك واضحا بشكل خاص من حيث تركيز الاهتمام على توفير طائرات متقدمة جدا ، وكذا تطوير وسائل الدفاع الجوي ، وزيادة التشكيلات المدرعة والميكانيكية ، والمقذوفات الموجهة المضادة للدبابات بأنواعها ، وتزويد القطع البحرية بصواريخ حديثة

سواء كانت بحر - بحر أو صواريخ دفاع جوي فردية . أما بالنسبة للرادار فقد تزايدت نسبة الأفراد من ذوي المستوى الثالث العالي نسبيا ، وأدى ذلك - مع عدة عوامل أخرى - إلى تقليص نسب استكمال بعض التشكيلات من الأفراد . وقد ساعدت الخطة الجديدة للرادار على خفض نفقات الدفاع ، وصاحب ذلك تطوير نظم استدعاء الأفراد الاحتياطيين وتميكنهم - وتجرى عدة تجارب لاختيار نظام التهيئة ، كما يستدعي أفراد الاحتياط لتدريبهم ، والمحافظة على كفاءتهم ، وتدريبهم على المعدات الجديدة التي تدخل إلى الخدمة . وبهذا تسعى القوات المسلحة إلى المحافظة على الكفاءة القتالية للقوات ، كما بدأت القوات المسلحة في التوسع في تشغيل الإثبات المشغولة في أصل السكرتارية وغيرها بالإضافة إلى أعمال الترميم .

وقد أدركت القيادة المصرية منذ نهاية الحرب ، أنها لابد وأن تعتمد بغير الإمكان على التصنيع المحلي لنظم الأسلحة ، حتى لا يصبح سير ومصير الصراع المسلح مرتبطا تماما بزيادة الدول المصدرة للسلاح ، ولذا فقد عملت على المحي في إنتاج الأسلحة محليا ، وبدا ذلك بمشروع الهيئة العربية للتصنيع بالتعاون مع بعض الدول العربية ، وخاصة دول الخليج ، وسارت شوطا ملموسا في هذا الاتجاه ، إلا أن هذه الدول انسحبت من المشروع بعد عقد معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية ، بينما احتفظت مصر بالمنشآت القائمة على أراضيها ، وقامت بإدارتها بنفسها بالتعاون مع باقي المصانع الحربية العاملة فيها منذ قيام ثورة يناير ١٩٥٢ تقريبا .

وقد تقدمت مصر في هذا المجال بدرجة ملموسة إذ أصبحت تنتج مجموعة كاملة من الذخائر ، والمدافع ، والصواريخ ، والقنابل ، وتصنيع الزوارق البحرية والمركبات الميدانية الخفيفة ، وتقوم بإنتاج مشترك لمظلات الهجوم الخفيفة ، الفاجيت ، ومظلات التدريب « توكانو » (لسانيا الضريبة وفرنسا ، والبرازيل) ، والمظلات الموجهة المضادة للدبابات « سوينج فاير » (عرب بريتش دينامكس) ، وإنتاج صاروخ الدفاع الجوي عين الصقر المشابه للصاروخ سام - ٧ بعد إدخال تحسينات عليه يجعله أكثر موقوتية ، وأسهل استخداما ، كما أنها تقوم بتطوير عربات إمداد للدفاع الجوي بالتعاون مع شركات أجنبية (الكرونيك سبرج داسو الفرنسية ، وهومسون س . ت . الأمريكية) كما تقوم بإنتاج ناقله الجنود

المدربة « قهد » ، والمدافع المشطورة ، وعربات الصواريخ المتعددة الماوسير ، بالإضافة إلى ما كانت تنتجه من الأسلحة الصغيرة .

وتعتزم مصر تجميع بعض مكونات الطائرة ميراج ٢٠٠٠ في مصر بموجب اتفاق مع شركة داسو بروجيه الفرنسية ، كما اتفقت مع الولايات المتحدة الأمريكية على تنفيذ برنامج لتحسين صواريخ « هوك » للدفاع الجوي بتطويرها بأجهزة إلكترونية جديدة ، كما اتفقت على نقل تكنولوجيا مقاومة الغواصات إليها مع شركة « ماركوني » البريطانية ، كما تجري مفاوضات لإنتاج الطائرة ف - ٢٠ الأمريكية وحصلت على تصديق بإنتاج محدود لعدد من القنابل المتعددة MK - 20 من شركة ISC الأمريكية ، ويحتمل أن تقوم بتزويد الطائرات ميغ ٢١ بمعدات ملاحية جديدة .

وهذه المعلومات مستفادة من بعض المصادر المنشورة ولابد أن هناك غيرها مما لا يزال في نطاق السرية .

تقييم النتائج :

إذا كنا قد سلمنا بأن القيادة المصرية قد قامت بالخطوات السابق ذكرها ، فلابد أن قيمة هذه الخطوات ليست في ذاتها ، ولكن فيما خلقت أو ستخلقه من نتائج .

وعند تقييم النتائج من المناسب أن نضع في الاعتبار أن بعض هذه الخطوات تحتاج إلى وقت كاف قبل أن تظهر نتائجها بما يمكن تقييمه ، إلا أن مضي الزمن نفسه يحسب على هذه الخطوات ما لم يكن هناك ما يعوضها .

كما أننا يجب أن نتوقع دائما ألا تسير كل الأمور كما خطط لها ، إذ أن هذا أيضا مخالف لطبيعة الأمور حتى في أحسن الظروف فما بالنا وأن هناك معدلات الحركة مثل نقص مصادر التوريد ، وحدوث الوعاء العشري ، واعتبارات السياسة الخارجية التي تحد للقيادة خطوطا لا تتخطاها ، ولغرفا يجب أن تراعىها ، كما أن تعاون الدول الأخرى مرتبط هو الآخر بسياساتها الخارجية . وتعاون الشركات الأجنبية مرتبط بطرقها الداخلية وعلاقاتها المختلفة .

ويمكن القول أن تغيير هيكل القيادات قد تم بنجاح ولقمت الهيئات والأجهزة والإدارات الجديدة بتحمل الأعباء التي أقيمت عليها وخاصة في المهام الهندسية ، ومهام تدريب وتوثيق صفقات الأسلحة الجديدة .

وانتقائها وتحديد مواصفاتها ، وأساليب الاستلام والتخزين والصرف* .وهي أمور لم تكن تحتاج سابقا إلى مثل هذا الجهد حينما كان يجري استيراد الأسلحة من المعسكر الشرقي ، حيث كان التعامل يجري أساسا مع الحكومات وليس مع الشركات ، وحينما كانت مواصفات المعدات مرتبطة بما تنتجه مصانع هذا المعسكر وما تسمح به قيادته فقط ، وليس ما تتطلبه القوات المسلحة المصرية .

كما أن القيام بالمهام الجديدة قد تتطلب بعض الزمن حتى تكتسب القيادات الجديدة المهارات اللازمة لإدارة هذه الأعمال ، وتدارك الأخطاء التي لابد قد وقعت فيها مع التغيير الجديد على أنه يمكن القول بأن هيئة التسليح أصبحت تقوم بعملها بشكل مناسب منذ بداية عام ١٩٨٥ .

وقد سبقته الهيئة الهندسية زميلتها هيئة التسليح في الميلاد ، ونتج ذلك عن الزيادة الكبيرة التي واجهت القوات المسلحة في الأعمال الهندسية المطلوبة سواء في مجالات إنشاء المدن العسكرية وأماكن إيواء القوات ، أو التخصيصات اللازمة للقوات في الاتصاحات الاستراتيجية المختلفة ومد الطرق العسكرية ، والمساهمة في المشروعات المدنية ، وتطوير المعايير المقامة على قناة السويس لتوائم التوسعات التي أجريت عليها والمشروعات التي أقيمت على ضفافها ، بالإضافة إلى احتياجات تطوير العناصر الهندسية المختلفة لمواجهة احتياجات العمليات الحربية الحديثة ، وكذا المساهمات في مشروعات اسكان أفراد القوات المسلحة . وإذا كانت أغلب هذه الأعمال لم تختلف كثيرا من حيث نوعيتها عن الأعمال التي كانت تقوم بها العناصر الهندسية قبل إنشاء الهيئة ، إلا أن حجمها تضاعف عدة مرات ، وأدى دور الهيئة الهندسية إلى توفير استقلال أفضل للإمكانات الهندسية وتحقيق معدلات أداء أعلى نوعيا وكثريا ، ويسير ذلك جنبا إلى جنب مع تطوير قوات الإدارات الهندسية ، وهي في كثير من أعمالها تستعين بالإضافة إلى قوات الإدارات الهندسية بإمكانات شركات المقاولات المدنية ، وخاصة فيما لا حاجة لإبقائه في نطاق السرية .

وقد ساعدت الأجهزة والمراكز المنشأة حديثا في حل كثير من المشاكل التي تواجه القوات وخاصة فيما يتعلق بتحسين الأحوال المعيشية للأفراد ، وإلى تطوير بعض النظم في القيادات ، إلا أن مصادر التمويل لم تكف لإدخال نظم السيطرة الآلية على المستوى المطلوب ،

كما أن استخدام الحواسيب الإلكترونية ما زال في مراحله الأولى بحيث لم يظهر لها تأثير ملموس على أعمال القيادة .

ورغم زيادة عدد التشكيلات المدرعة والميكانيكية في القوات البرية ، إلا أن عدد الدبابات لم يتزايد بنفس القدر مما يعني أن عدد الدبابات في التشكيلات انخفض عنه عند بدء القتال عام ١٩٧٣ ، وبذا تكون خفة الحركة قد زادت بينما لم توكبها زيادة في قوة الصدمة ، كما أن هذه الزيادة جاءت على حساب عنصر المشاة الذي أثبت فعالية خاصة في القتال عام ١٩٧٣ ، وإلى لبنان عام ١٩٨٢ .

يمكن القول أن القيادة المصرية تمكنت من تجديد عناصر ومعدات الصرب الإلكترونيات والإشارة (الاتصالات) تجديدا شاملا بعد حرب عام ١٩٧٣ بحيث أصبحت قادرة على مواجهة التطورات السريعة في الأجهزة الإلكترونية في جبهوش العالم ، إلا أنه ستبقى صعوبة أن هذه المعدات الغربية الصنع قد صممت أصلا لمواجهة الأجهزة الإلكترونية السوفيتية ، وبذا فهي قد تصلح لمواجهة بعض المعدات الإلكترونية الليبية لكنها لم تصمم لمواجهة المعدات الإلكترونية الإسرائيلية ، وهي معدات مكتسبة أساسا من المعدات الغربية المشابهة وإن كانت إسرائيل تقوم بتحديثها .

أما الاتصالات التي جددت هي الأخرى تجديدا شاملا فهي تواجه بعض صعوبات التمويل لإدخال نظم السيطرة الآلية على نطاق واسع ، وإن كان هذا لا يمنع أن نظم الاتصالات أصبحت تتناسب متطلبات العمليات الحديثة ، وتتناسب إلى حد كبير مع مستوى المستقدم وطبيعة المسرح .

ينطبق نفس الوضع على عناصر الاستطلاع ، وإن كانت القوات قد قطعت شوطا كبيرا في استخدام الرادارات بأنواعها ، إلا أن عدم توفر عناصر التمويل كان أحد العوامل التي أثرت على اختيار بعض المعدات ، إذ أن الغرض الأمريكي يروج في أحوال كثيرة اختيار معدات أمريكية ليست دائما هي أفضل المعدات المطلوبة .

لقد نهجت مصر في إطالة أعمار كثير من الأسلحة السوفيتية بدرجة جيدة ، خاصة في الحالات التي تمكنت فيها من توفير قطع الغيار اللازمة عن طريق دول اشتراكية أخرى سبق ذكرها كما نهجت في استبدال بعض المجموعات الرئيسية بمجموعات بديلة غربية مثل

وتدريبها يضاف إلى كفاءته النظم المعمول بها في الدول الأخرى، خاصة وأنها كانت قد قطعت شوطا كبيرا في هذا المجال قبل نشوب القتال في عام ١٩٧٢، إلا أنه في ظروف الحرب الحديثة، والتطور السريع والكبير في المعدات، وتطور التفكير العسكري وأساليب إدارة الصراع فإن كفاءة الفرد المستدعي من الاحتياط ستبقى دائما متخلفة بشكل ملموس عن الفرد في القوات العاملة، وأن مدة التجنيد أصبحت محدودة يعكس الفترة السابقة لعام ١٩٧٢ والتي استمر فيها استبقاء أعداد كبيرة من الجنود والضباط الذين اتوا خدمتهم الإلزامية لفترات طويلة، وصلوا فيها إلى درجة ممتازة من الاحتراف في استخدام الأسلحة والمعدات والادارية بأساليب العدو.

ساعد إمداد الوحدات والتشكيلات المقاتلة بالأفراد لدى المستوى الثقالي العالي نسبيا على سهولة وسرعة استيعاب الأسلحة الحديثة، والوصول إلى درجة عالية من كفاءة استخدامها إلا أن ذلك كان على حساب أفراد الوحدات المعاونة والإدارية وأجهزة القيادة نظرا لاستمرار انخفاض نسبة التعليم في الوعاء البشري للتجنيد.

وكان تشغيل الإناء وسيلة لسد جزء كبير من النقص في عناصر السكرتارية والتدريب وخاصة في أجهزة القيادة العامة والوحدات الطبية للقاعدة وقيادات المناطق إلا أن هذا لم يمنع تناقص وخلف السكرتارية والتدريب في الوحدات المقاتلة نتيجة لخروج الكثير من المتطوعين من الخدمة سواء بحكم السن أو الاستقالة وضغط إقبال الشباب من الذكور على التطوع بالخدمة العسكرية مما يضطر التشكيلات إلى شغل هذه الوظائف وأمثالها بما لها من أهمية بمجندين يفقدون الخبرة اللازمة لها بما يمثله ذلك من عبء على ميكل النظام الإداري والتعليمي والتدريبي للقوات.

تركز الإنتاج الحربي في الفترة الماضية على الأسلحة الصغيرة والمتوسطة والذخائر والمدافع بحيث يمكن الاعتماد عليها بدرجة معقولة، إلا أن الأسلحة الثقيلة وخاصة الدبابات والمدافع ذاتية الحركة، والطائرات ونظم الدفاع الجوي لازالت في مرحلة التجارب، ويتنظر الابدأ إنتاجها الاقتصادي قبل عام ١٩٨٦، كما أن الإنتاج البحري اقتصر على زوارق الصواريخ «رمضان» و«كتوير» وزوارق الدورية «تمساح» وعليه فإن القوات المسلحة المصرية لا تستطيع أن تعتمد على الإنتاج الحربي المصري من الدبابات

الحركات، والتسلح، وأجهزة الاتصال، وأجهزة إدارة النيران، إلا أنها أحيانا ما تصطبغ بنقص قطع الغيار الخاصة بالجسم وأجهزة نقل الحركة وما شابهها وهي تمثل عبدا كبيرا من القطع أو المجموعات الصغيرة التي يصبح تصنيعها على التكلفة، ويبدو أن هذا هو السبب في تناقص عدد المعدات السوفيتية المصنعة في الميزان العسكري المصري بالإضافة إلى تقادم العهد مما جعلها بعد فترة لا تتناسب مع متطلبات الحرب الحديثة وإن كانت بعض المعدات السوفيتية ليس لها مقابل في المعدات الغربية والتي تسعى مصر إلى الاحتفاظ بها في حالة جيدة ويكلفها ذلك الكثير.

ويمكن القول بأن مصر تحتفظ بعدد أقل بكثير مما كان لديها من المعدات السوفيتية بحالة جيدة وهائلة للقتال، وأن أغلب هذه المعدات أصبحت تتمتع بمزايا وخواص فنية جديدة غير تلك التي كانت معروفة عنها، وأن التعديلات التي أدخلت عليها لا تتوقف عند تلك التي أدخلت بالتعاون مع شركات أجنبية غربية، بل تعدتها إلى تعديلات أدخلت بمعرفة التصنيع العربي المصري وبأيدي مصرية.

وقطعت مصر شوطا كبيرا في مشترياتها من السلاح سواء من الصين الشعبية أو الدول الغربية وقد اشتملت على تجديد كبير للقوات الجوية والدفاع الجوي والقوات البحرية كما سبق ذكره، إلا أن بعض الأسلحة وخاصة الغربية قد لا تتمشى بدرجة كافية مع ظروف التشغيل في مسرح الحرب، أو أنها لا تتمشى مع الخبرة المصرية المكتسبة، وتعمل القوات المسلحة المصرية على إدخال التعديلات اللازمة على هذه المعدات سواء كان ذلك بالتعاون مع جهات الإنتاج، أو بواسطة التصنيع العربي المصري، كما يلاحظ أن ظروف التعاقد مع الدول الغربية تنسم بارتفاع الاسعار والتأخير في توقيات التسليم مما يبيط حركة التحديث المطلوبة.

وهكذا فإننا نجد المعدات الغربية تدخل إلى الخدمة ببطء نسبيا، وأن هذا يرجع إلى الشركات والجهات الموردة أساسا وليس لتأخير في إجراءات القوات المسلحة كما تدعى بعض المراجع الغربية^(١).

خفضت مصر نسب استكمال بعض التشكيلات والوحدات المقاتلة بالإضافة إلى الوحدات المعاونة والفنية والإدارية، واستعاضت عن ذلك بنظام تعبئة جديد ونظم لتدريب أفراد الاحتياط، وقد أصبح لدى القوات المصرية نظام جيد لاستدعاء القوات الاحتياطية

والمدافع ذاتية الحركة وأنظمة الدفاع الجوي بدرجة معقولة قبل بداية التسعينات ، كما لا يتوقع الاعتماد بدرجة كافية على طائرات الإنتاج المثل قبل منتصف التسعينات بينما يمكنها القيام بتعويض بعض المعدات التي تخرج من الخدمة قبل ذلك .

المقارنة الرقمية^(٣) :

رغم أن المقارنة الرقمية لا تعطي مؤشرات دقيقة إلا أنها تمثل أحد المؤشرات عن حسابات توازنات القوة ، إذ أنها تمثل أحد عناصر معادلة القوة التي تتكون أساساً من العدد والنوع بالإضافة إلى بعض عناصر الخبرة والتدريب والروح المعنوية والقيادة ... الخ .

ومن المفضل هنا أن نقارن القوة المسلحة المصرية بالقوات المسلحة التي يحتمل وفقاً للظروف السياسية أن تولجها في صراع مسلح شامل أو التي تقابلها على حدود يسودها التوتر وهي تتمثل هنا في كل من إسرائيل ، وليبيا .

وستنخذ الكتاب السنوى للتوازن العسكرى الذى صدر من المعهد الدولى للدراسات الاستراتيجية عام ١٩٨٦/٨٥ بلندن كأساس مع إضافة ما نشر فى الدوريات المتخصصة .

وقبل أن نبدأ المقارنة علينا ألا ننسى :

أولاً : أن الأرقام الواردة ليست مؤكدة ولكنها أقرب ما يمكن إلى التصديق من غيرها .

ثانياً : أن الميزان العسكرى للدول يتغير من يوم لأخر بل ومن ساعة لأخرى .

ثالثاً : أن هذه البيانات لا تشمل على بعض البيانات الضرورية والهامة مثل عناصر الاستطلاع والاتصالات الهندسية والفنية والإدارية وكلها عوامل لها تأثير كبير على كفاءة الميزان العسكرى .

وبالرغم من ذلك فإننا سنضطر أيضاً إلى انتقاء بعض العناصر الرئيسية التي نرى أنها لها الأسبقية الأولى في الميزان العسكرى

(١) المقارنة مع إسرائيل :

إجمالى القوات المسلحة المصرية حوالى ٤٤٥ ألف مقاتل والقوات الاحتياطية حوالى ٣٨٠ ألف بمجموع ٨٢٥ ألف مقاتل ، في حين أن إجمالى القوات المسلحة الإسرائيلية حوالى ١٤٢ ألفا تصل إلى ٥١٢ ألفا بعد التعبئة ، وبذا تقل القوات المسلحة المصرية العاملة

قليلا عن ثلاثة أمثال مثلثاتها الإسرائيلية ، بينما لا تزيد عن مرة ونصف بعد التعبئة ، وهو ما يمكن أن يوفر للقوات المصرية ميزة نسبية عندما تكون المبادأة بيدها ، وعند تحقيق المفاجأة ، بينما تفقد كثيرا من هذه الميزة عندما تكون المبادأة إسرائيلية ولعل هذا هو السبب في إنشاء مناطق للقوات المحدودة ، ومناطق منزوعة السلاح بين البلدين حتى لا تتمكن مصر - مرة أخرى - من تحقيق المفاجأة .

وتمثل القوات المسلحة الإسرائيلية (تسهل) بعد التعبئة ١١,٩٪ من تعداد السكان بينما هي في مصر حوالى ١,٧٪ مما يؤكد قدرة مصر على إدارة صراع طويل ، بينما تصاب إسرائيل بالشلل إذا واجهتها في صراع شامل لمدة طويلة .

الإنتفاخ الدفاعى لمصر عام ٨٦/٨٥ حوالى ٤,١٤٢ بليون دولار بينما الإنتفاخ الدفاعى لإسرائيل عام ٨٥ : ٣,٦٢١ بليون .

وهكذا فإن الإنتفاخ الدفاعى لمصر يزيد عن الإنتفاخ الدفاعى لإسرائيل . إلا أنه يرضع في الاعتبار حجم المساعدات العسكرية الأجنبية .

وتمثل النسبة - خاصة إذا قيسبت كمجم القوة العاملة - درجة أعلى من التقدم الفنى والتكنولوجيا والمستوى المعيشى ، وهي توضع مدى فداحة أى خسائر إسرائيلية سواء في الأفراد أو المعدات من وجهة النظر الاقتصادية .

كما أن هذه النسبة تمثل - ثانياً - حوالى ١٢,٢١٪ من الناتج القومى العام لعام ١٩٨٢/١٩٨٤ في مصر ، بينما تمثل ١٥,٥٪ من الناتج القومى العام لإسرائيل ، وهو ما يؤكد صعوبة مواجهة إسرائيل لمواجهة شاملة طويلة مع مصر في حين تستطيع مصر إدارة مواجهة عسكرية طويلة شاملة مع إسرائيل .

وفقا للمصادر المشورة فإن عدد الفرق في مصر ١٢ فرقة ، منها ثلاث مدرعة ، وست مشاة ميكانيكية ، وثلاث مشاة ، بينما لإسرائيل إحدى عشرة فرقة كلها مدرعة ، ولدى مصر ٤٣ لواء مستقلا منهم ٢٣ مدرعة ، و ٥ مشاة ميكانيكية ، وخمس عطلات في حين أن لدى إسرائيل إثني عشر لواء اقليميا أو حدود أو هـ ناهل .

على أنه من المتوقع أن تكون مصر قد حولت أغلب فرقها المشاة إلى فرق ميكانيكية ، وأن تحول إحدى الفرق الميكانيكية إلى مدرعة .

وتمثل المقارنة السابقة دليلا على أن إسرائيل تتمتع

يتفوق أكبر بكثير في قوة الصدمة وخفة الحركة إلا أن الصراع المسلح في أكتوبر عام ١٩٧٣ ثم في لبنان عام ١٩٨٢ أبرز أهمية المشاة التي تعمل في تعاون وثيق مع الدبابات وباقي القوات والأسلحة الأخرى مما يمكن أن يملأ تفوقا نوعيا للقوات المصرية في مواجهة إسرائيل، حيث أنها ليس لديها القدرة على زيادة وحداتها من المشاة، كما أن قدرة مشاتها على القتال المبرجل محدودة للغاية، بل شبه معدومة^(١).

تمتلك مصر حوالى ٢١٥٩ دبابة قتال رئيسية، منها حوالى ٦٥٩ دبابة م-٦٠، ٣١، ٦٠٠ ت-٦٢ سوفيتية، والباقي من دبابات سوفيتية ت-٥٤ و٥٥ التي تقدمت، في حين أن لدى إسرائيل ٣٦٠٠ دبابة قتال منهم ١٢١٠ م-٦٠، ٢٥٠ جيركافا ٢، ١ إسرائيلية الصنع وهما من أحدث الدبابات.

وهكذا تتفوق إسرائيل على مصر بمقدار الثلثين تقريبا كما ونوعا.

وفي المدفعية تمتلك القوات المصرية ١٧٠٠ مدفع مختلف الأنواع، و٤٠٠ هاون، وحوالى ٣٠٠ عرية صواريخ متعددة المواسير، و٢١ قاذبة إطلاق (قاذف) صواريخ أرض-أرض وأغلب هذه المعدات سوفيتية الصنع وتشمل قذائف الصواريخ أرض-أرض على ٩ قاذفات سكود. ب لها مدى ٣٠٠ كم من إنتاج عام ١٩٦٥، أما إسرائيل فلهذا حوالى ألف مدفع مختلف الأنواع وحوالى ٩٠٠ هاون، وعددا من عربات الصواريخ متعددة المواسير، وحوالى ٢٤ قاذف صواريخ أرض-أرض لانس بالإضافة إلى عدد غير معروف من صواريخ أريحا وأريحا-٢. وتوضح المقارنة أن مصر تتفوق في المدفعية عدديا إلا أن إسرائيل تتفوق في عدد الدافع ذاتية الحركة (٧٨٠ قطعة) والدافع ذات العيار الكبير أكثر من ١٢٢ مم (٤٨٠ على الأقل).

وتشير البيانات المنشورة عن الصواريخ أريحا وأريحا-٢ بأنها تتميز بمداهم بعيد إذ يصل مدى الصواريخ أريحا إلى حوالى ٣٥٠ ميل (حوالى ٥٦٠ كم) والصواريخ أريحا-٢ إلى ٧٠٠ ميل (١٠٢٠ كم) وأنها صواريخ ذات رؤوس حربية نووية.

وهكذا يبدو أن إسرائيل تتفوق على المدفعية المصرية في المدى وخفة الحركة وقوة النيران وفي القدرة على استخدام الأسلحة النووية.

تصعب إجراء مقارنة رقمية لوسائل الدفاع المضادة للدبابات إذ أنها تمثل قدرات فنية على صعد الدبابات المعادية فقط، أى أنها تقارن بدبابات الجانب الآخر وليس وسائله المماثلة، بالإضافة إلى أنه لا توجد أرقام متيسرة يمكن الاعتماد عليها في تقدير أعداد هذه الوسائل في جيش الدفاع الإسرائيلي، ويقدر المعهد الدولى للدراسات الاستراتيجية بلندن الوسائل المصرية بتسعمائة مدفع، وتسعمائة مدفع عديم الارتداد، وألف قاذف للمقذوفات الموجهة المضادة للدبابات.

بينما تشير بعض المصادر الطلمعية الأخرى إلى أن لدى إسرائيل ١٠٠٠ مقذوف موجه مضاد للدبابات وتشارك كل من مصر وإسرائيل في أملاك المقذوفات من طراز «ميلان» و«تو»، بينما تنفرد مصر بمقذوفات «ساجر» و«سناجر» و«سواتر» السوفيتية الصنع و«بيسونج» و«سوينج فاير» من التصميم الغربى وهى صواريخ متقدمة، بينما لدى إسرائيل صواريخ «كوبرا» و«دراجون» و«بيكيت» وهى أيضا غربية ومتقدمة.

تتفوق البحرية المصرية على الإسرائيلية في عدد الغواصات إذ يصل إلى أربعة أمثالها، وتتفوق تفوقا مطلقا في المدمرات والفرقاطات المسلحة بالصواريخ حيث لا تملك إسرائيل سفنا مشابهة، بينما تتميز إسرائيل بأن لديها ٦ قرويطات «سعر» سريعة مسلحة بالصواريخ بما لا يوجد لها مقابل في البحرية المصرية.

ويمكن استنتاج أن السفن المصرية تتميز بطول المدى بحيث يمكنها العمل بعيدا عن قواعدهم، كما أن الغواصات تمكنها من تحقيق أغلب المهام البحرية على مسافات بعيدة ويقل تعرض.

إلا أن سفن السطح المصرية تتصف بالبطء النسبى عن الغرويطات ولا توضح المراجع أنواع التسليح التي أدخلت حديثا على سفن السطح المصرية، مما يشير إلى احتمال قصر مدى الصواريخ المسلحة بها بالمقارنة بالصواريخ الإسرائيلية.

(1) Danny Reachard, "The Middle East Military Structure".

1985, Pg

(2) IISS, "The Military Balance 1985 - 1986, pp 69 - 81

(٣) ريتشارد غابرييل ويدرس تكتيكات عملياته من تجربة إسرائيل في حرب لبنان ١٩٨٢ - القضية الإستراتيجية مجلد ٥ عدد ٢٤/٢٦. مركز الشرق الأوسط للأبحاث والمعلومات في لندن - يناير ١٩٨٥ ص ١١.

ويزيد عدد زوارق الصواريخ المصرية قليلا عن إسرائيل فلهيها في مقابل ٢٤ لدى إسرائيل . إلا أن زوارق إسرائيل (٩ ريشيف و ٦ سحر - ٢ ، و ٦ سحر - ٢ ، ٢ فلاج ستاف ، وديورا ، وسنابرت كلها حديثة ومسلحة بصواريخ جابريل وهاريون الحديثة إذ تحمل ٦٣ صاروخا جبريل ٢ ، وحتى ٣٢ صاروخا جابريل ٢ ، ٥٦ صاروخا هاريون بينما يحمل زوارق الصواريخ المصرية ٣٦ صاروخا اتومات الحديث ، و ٣٢ صاروخا ستيكس ، و ٢٤ هاى پنج ، و ٨ س س - ن - ٢ ، والأخيرين سوفيهيى الصنع وتقدموا إلا أنها ما زالت في الخدمة لدى بعض دول حلف وارسو .

وهكذا فإن تفوق إسرائيل النوعى ما زال يغطى التفوق العددي المصرى .

تتفوق مصر على إسرائيل تفوقا كاسعا في كمع الاغنام البحرية حيث لديها ١٢ كاسعة الغام منها عشرة يمكنها العمل في المحيطات وأعالى البحار ، بينما لا تلك إسرائيل أيا منها ، أى أن قدرات مصر على مواجهة الاغنام البحرية والتغلب عليها كبيرة بينما إمكانيات إسرائيل محدودة جدا مما يعرضها لقطع مواصلاتها البحرية .

وتتفوق إسرائيل على مصر في مجال الاستطلاع البحرى إذ لديها ٧ طائرات مخصصة لهذا الغرض وتتفوق مصر في مجال مكافحة الغواصات بوجود ٥ طائرات عمودية سي كنج لهذا الغرض .

وتتميز إسرائيل في مجال الإبرار البحرى بأن لديها ٣ سفن إنزال متوسطة بالإضافة إلى ٦ زوارق إنزال دبابات و ٣ زوارق إنزال معاون في مقابل ١٣ زورق إنزال معاون لدى مصر مما يوفر لإسرائيل تفوقا عاما محددا في مجال الإبرار والنقل البحرى والعسكرى .

كما تتميز مصر في مجال مركبات الوسادة الهوائية (هوفر كرافت) إذ لديها ثلاثة منها يقلبها لدى إسرائيل زوارق الهيدروفيل فلاج ستاف المسلحة بالصواريخ .

أما مشترتيات الأسلحة البحرية فقد تعادلت مصر على شراء ٤ سمحات وفرقاطتين و ٦ زوارق صواريخ وغواصتين بينما تعادلت إسرائيل على ١٠ زوارق هيدروفيل فلاجستاف لتصبح الأعداد متقاربة مرة أخرى ، بينما تشتري إسرائيل ٥ قروطة سحر - ٥ لزيد من قدراتها بعيدا عن سواحلها وتشتري مصر

١٤ مركبة وسادة هوائية و ١٦ صاروخا ساحليا حديثا ، و ٢٤ زورق مرور ، و ٦ سفين إنزال دبابات . ويبدو من الدراسة السابقة أن إسرائيل تتفوق على البحرية المصرية بصفة خاصة في المناطق القريبة من سواحلها ، بينما يمكن للبحرية المصرية تحقيق التفوق كلما ابتعدت عن السواحل الإسرائيلية إذا لم يواجه ذلك بتدخل الولايات المتحدة الأمريكية .

بمقارنة القوات الجوية المصرية بالقوات الجوية الإسرائيلية نجد أن مصر لديها ٤٢٧ طائرة قتال في مقابل ٦٨٤ لدى إسرائيل أى أن مصر لديها ما يساوى ٦٧٪ من عدد طائرات القتال الإسرائيلية ، ولديها ٤٨ طائرة عمودية مسلحة مقابل ٦٠ لدى إسرائيل بما يساوى ٨٠٪ من العدد الإسرائيلى .

وبمقارنة النوعية نجد أن لدى مصر ١٦٧ طائرة حديثة من طراز ف - ٤ أى (فانتوم يتوقع أن تباع إلى تركيا) ، وميجاج ٥ س د اى ٢ ، وف - ١٦ ، ١٦ ، ويتنظر أن تتسلم حتى ٨٠ طائرة ف ١٦ س ، ودى ، و ٤٠ ميجاج - ٢٠٠٠ ، و ٤ بى إم ، و ١٦ ميجاج ٥ اى ٢ و ٤٠ جيه ٧ ، وتملك إسرائيل حاليا ٤٦٥ طائرة حديثة من طراز ف - ١٥ وف ٤ اى ، كلفير ، ف - ١٦ ب . ويتنظر أن تزيد باستلام ١٤٠ طائرة من طراز ف - ١٥ ، ف - ١٦ كلفيرسى - ٧ .

وهكذا فإن عدد الطائرات الحديثة المصرية ٢٩٠ ، منها في إسرائيل حاليا ويتنظر أن تصبح ٤٥ ، بعد استلام الجانبين لما تفاقدوا عليه .

تتعادل القدرات المصرية والإسرائيلية تقريبا في قدرات النقل الجوى خاصة إذا استبعدنا الطائرات السوفيتية المتقدمة .

وتتفوق إسرائيل في مجال طائرات الإنذار إذ لديها أربع طائرات إنذار مبكر ، وأربع للسحب الإلكترونية في حين أن لدى مصر طائرتين للاستطلاع الإلكتروني وطائرة هوكاى . ويتنظر أن يتحسن التوازن باستلام مصر حتى ٤ طائرات هوكاى .

ينتظر أن تتسلم مصر ٢٤ طائرة عمودية كوبرا مسلحة بالمقذوفات تو ، وحوال ١٢ طائرة عمودية جازيل مسلحة بالمقذوفات هوت ليصبح عدد الطائرات العمودية المسلحة ٨٤ وتتفوق في هذا المجال على إسرائيل بنسبة ١ : ١ ، ٤ .

الناتج الداخلى العام في ليبيا كان عام ١٩٨٣ يساوى ٢٦,١ بليون دولار تقريبا مقارنا بالناتج القومى العام في مصر عام ١٩٨٣ : ٢٣,٦٦٢ بليون دولار .

ويصعب مقارنة التشكيلات المصرية الليبية لاختلاف المصادر نحوها إلا أنه من الواضح أن مصر تتفوق تقوفاً سلاحها في مجال تشكيلات المشاة الميكانيكية التي برزت أهميتها في أكتوبر ١٩٧٣ وفي لبنان .

إلا أن إجمالى عدد دبابات القتال الرئيسية المصرية يشكل ٠,٧٧ من عددها في ليبيا (٢٨٠٠ دبابة) ولدى مصر ٦٥٩ دبابة م - ٣١٦٠ في حين أن لدى ليبيا ٢٠٠ دبابة ت - ٧٢ إلا أن الأخيرة تعتبر أكثر تقدما من الأولى .

تزيد عدد المدافع في مصر عنها في ليبيا (١١٦٦) أى بنسبة حوالى ١,٢ لصالح مصر بينما تتفوق ليبيا في عدد المدافع ذاتية الحركة الحديثة (٢٤٤ قطعة ولا يقابلها إلا عدد محدود من الهاوتزر ١٥٢ مم وحتى ٢٠٠ مدفع ١٠٠ مم ذاتي الحركة من طراز العرب العالية الثانية) كما يلاحظ أن أغلبية المدفعية الليبية من طرازات حديثة عن الموجودة لدى القوات المصرية .

وتتفوق مصر في عدد الهاوتزات بينما تتفوق ليبيا إلى الضعف في هزبات الصواريخ متعددة الماسير (٦٠٠ إلى ٢٠٠) ولديها حوالى ٢,٢٩ مثل ما لدى مصر من الصواريخ أرض أرض التكتيكية فروج ٧ وسكوب (٤٨ قاذفة) .

وهكذا فإن المدفعية المصرية تتفوق في المدى القصير بينما تتفوق المدفعية الليبية في المدى الطويل وخفة الحركة .

يتميز الدفاع الجوى الليبي عن الدفاع الجوى في مصر في عدد قوافل صواريخ الدفاع الجوى من طرازات حديثة حيث لديها ٢٥٠ من طرازات سام - ٦ و ٨, ٩, ١٣, و ٣٠ كروتال مقابل ١٢ هوك و ١٦ كروتال و ٧٥ سام - ٦, وإن كان عدد القوافل طراز سام - ٧ غير واضح بالنسبة للجانبين . على أن مصر تتفوق في أعداد القوافل من طراز سام - ٢, سام - ٣, المتقدمة حيث لديها ٥١٠ مقابل ٢١٦ لدى ليبيا وقد أضيف إلى الدفاع الجوى الليبي حوالى ١٢ صاروخ سام - ٥ في نهاية عام ١٩٨٥ .

تتفوق البحرية المصرية في عدد غواصاتها عن الليبية إلى أكثر من الضعف (٦) إلا أن الغواصات الليبية تتقدم في طرازها عن المصرية من طراز آر و 33 - 0

إذا كانت مصر تتفوق في مجال وحدات الدفاع الجوى الأرضية على إسرائيل (حوالى ٧٤٢ قاذف صواريخ) أى أكثر من ١٠٠ كتيبة صواريخ في مقابل ١٥ كتيبة إسرائيلية إلا أن هذا يرجع أساسا لانتساع مساحتها كثيرا من إسرائيل إلا أن هذه القوة تحسب لصالح مصر إذ تغطي جزءا من التفوق الإسرائيلي في القوات الجوية .

على أن الأرقام السابقة منصبة أساسا على الأسلحة التقليدية حيث أن الأسلحة فوق التقليدية لدى الجانبين تدخل في نطاق السرية ولا تتوفر عنها معلومات دقيقة بحيث يمكن الاعتماد عليها في المقارنة . على أن المؤكد أن إسرائيل تتفوق تقوفاً مطلقا في مجال الأسلحة النووية وينتظر ألا يكون لديها أقل من ٤٠ رأس نووى , بينما لا توجد لدى مصر أى منها وإن كانت الصواريخ سكوب تسمح باستخدامها في حالة ثورها .

وفي مجال الأسلحة الكيميائية ينتظر أن يكون لدى الدولتين مخزون منها على أن كمية محدودة منها يمكن أن تغطي مصر بعكس إسرائيل , وفي مجال الأسلحة البيولوجية يتوقع أن تكون إسرائيل متفوقة نتيجة لتقدمها في أبحاث الهندسة الوراثية .

يمكن من دراسة المقارنات الرقمية السابقة أن إسرائيل متفوقة عدديا في أغلب عناصر الميزان العسكرى على مصر وخاصة في أعداد الدبابات والطائرات والزوارق البحرية السريعة والصواريخ أرض أرض , وأن عدد الأسلحة الحديثة لديها يفوق كثيرا ما لدى مصر من هذه الأسلحة بحيث إذا تسارت باقي العناصر مثل الخبرة والتدريب والقيادة .. أو كانت في إسرائيل أفضل منها في مصر فإن إسرائيل تتفوق على البناء العسكرى المصرى الصالح وفى المستقبل القريب .

المقارنة مع ليبيا

عند إجراء نفس المقارنة مع ليبيا نجد أن مصر تتفوق على ليبيا في إجمالى تعداد القوات المسلحة الليبية بكثير من ستة أمثال , إذ أن الإجمالى الليبي ٧٣ ألفا ويزداد هذا التفوق عند احتساب الاحتمال إذ أن الاحتياطى الليبي حوالى ٤٠ ألفا مما يوفر لمصر قدرة على إدارة صراع طويل لا تنتهيها ليبيا .

كما أن حجم الإنفاق الدفاعى المصرى حوالى ثلاثة أمثال الإنفاق الليبي الذى كان عام ١٩٨٢ يساوى ٧٠٩,٢٢ مليون دولار تقريبا , وفى حين أن إجمالى

بعض الجنود من غير الليبيين بعضهم عرب فلسطينيون وسوريون ، وبعضهم من دول إسلامية كباكستان ، والبيض الآخر من دول شيوعية كالاتحاد السوفيتي وكوريا الشمالية .

الخبرة والتدريب القتال .

تتميز القوات المسلحة المصرية بثقافة خبرة القتال ، وهذه الخبرة ذات قيمة كبيرة في تقدير القدرة القتالية للقوات ، وقد اكتسبت هذه الخبرة من خلال خوضها لعدة جولات من الصراع المسلح تتمثل في أربع جولات في الصراع العربي الإسرائيلي ، فضلا عن الحرب في اليمن .

إلا أن هذه الخبرة تتناقص بسرعة نتيجة لتسريح جميع المجندين الذين خاضوها ، بقاعد الكثير من الضباط وضباط الصف المتطوعين بحكم قواعد الخدمة مثل السن وسلم الترقى أو بالاستقالة .

ولقد سعت قيادة القوات المسلحة إلى نقل الخبرة إلى الأجيال الجديدة ، إلا أنه لا يمكن نقل الخبرة بالكامل ، إذ يبقى ذلك الجزء من الخبرة الخاص بممارسة العمل في ظروف الصراع الحقيقي وما يتولد لدى الفرد من حاسة الحركة وهو أمر يستحيل تحليقه في ظروف السلم .

وهكذا لا تتوفر خبرة القتال حاليا إلا على مستوى القيادة في الكتائب المقاتلة فاعلى وكبار ضباط الصف .

وتسعى القوات المسلحة إلى تعويض هذا الفارق من خلال التدريب ، وتولى القيادة العامة للقوات المسلحة اهتماما به ، وخاصة على إدارة العمليات المتحركة والمرونة ، وبالإستفادة من التدريب المشترك مع الدول الأخرى كما تولى قدرا كبيرا من الاهتمام لتدريب القادة بالإضافة إلى العناية بتأهيلهم في المعاهد المحلية ، أو بإرسال البعثات إلى الخارج .. إلا أن العوامل الاقتصادية تعد من مستوى التدريب ويتعامل تأثير الأزمة الاقتصادية في تخفيض ساعات تشغيل المعدات ، والحد من استخدام الخبرة الحية في تمارين الرماية ، وإجراء التدريب بوحدة ومعدات منخفضة ، وتقليل معدلات المشروعات المشتركة ، وكانت قد بدأت هذه التخفيضات منذ بداية عام ١٩٧١ وزادت بعد عام ١٩٧٣ .

وتسعى القيادة إلى تعويض هذا النقص بالتوسع في استخدام المقاتلات والخيرة المنخفضة ، وميادين الرماية الإلكترونية وغيرها ، وهي بلا شك مفيدة وتتجهها

الصينية وديليو السوفيتية ، بينما تتفوق مصر في مجال الدمارات حيث لدى مصر ١١ مدمرة وفرقاطة مقابل فرقاطة ليبية واحدة . بينما تتميز ليبيا بأن لديها ٩ قروية حديثة مسلحة بالصواريخ ، وتكاد تعادل قوة زوارق الصواريخ لدى الدولتين (٢٥ في ليبيا) ، وتتفوق ليبيا في سفن الإبرار تفوقا مطلقا ، وكذا في زوارق إبرار الدبابات ، بينما تتفوق مصر في زوارق الإبرار العامة . على أنه بمقارنة القوة البحرية للدولتين تصبح مقاربة من حيث العدد والنوع وتتوقف نتيجة الصراع - في حالة حدوثه على درجة كفاءة المستخدمين .

تتميز القوات الجوية الليبية بزيادة عدد طائرات القتال عنها في مصر بنسبة ١,٢٥ ، وتتفوق مصر في عدد الطائرات العمودية بنسبة ١,١٤ (٥٢٥ طائرة قتال ، و ٤٧ طائرة عمودية مسلحة) كما يتميز بوجود سبع قاذفات من طراز تو-٢٢ ذات المدى البعيد والتي يمكنها إطلاق صواريخ على أهداف أرضية إيه - اس - ٤ لدى حوالى ٢٠٠ كم مقابل ١٣ تو-١٦ في مصر .

كما أن عدد الطائرات الحديثة من طراز ميراج . وميج ٢٣ ، و ٢٥ يصل إلى ٢٢٧ وهو ما يقرب من ضعفها في مصر وينتظر أن تصل إلى حوالى ١,٥ بعد وصول ما تعاقبت عليه الدولتين .

أما إمكانيات النقل الجوي فلدى ليبيا ٦٢ طائرة نقل مقابل ٥٩ لدى مصر .

وتتميز الطائرات العمودية الليبية بوجود ٣٠ طائرة عمودية م - ٢٤ الحديثة ذات إمكانيات النقل الكبيرة والتسلح القوي وهو ما لا يتوفر مثله لدى مصر . رغم أن لديها ٤٨ طائرة عمودية مسلحة ، و ١٥ نقل ثقيلة شينوك .

يبدو من الأرقام السابقة أن هناك نوعا من التوازن بين قوى مصر وليبيا نتيجة تفوق ليبيا في أعداد المعدات بشكل عام والمعدات الحديثة بشكل خاص ، بينما تتفوق مصر في أعداد القوات وخاصة المشاة الميكانيكية ، وفي الأسلحة التقليدية ، فإذا أضفنا احتمال التفوق النوعي للمعدات الغربية الصنع في مصر عن المعدات الليبية السوفيتية الصنع والمعاصرة لها يصبح احتمال توازن القوة أكبر ، إلا أن ليبيا تستخدم تشكيلات من الأسلحة والمعدات الغربية والشرقية الصنع قد تمكنها من مواجهة الفارق التكنولوجي في حالة وجوده ، وهنا يبقى الفارق النوعي للأفراد ، خاصة وأن ليبيا تستخدم

تقدمت خطوات تحت إشراف الضباط المصريين الذين تولوا مسئولية تدريبها بعد ثورة الفاتح من سبتمبر ، ومن المتوقع أن تكون قد وصلت تقدمها بمعاونة المستشارين السوفييت الذين حلوا محل الضباط المصريين .

وإذا كان من الصعب تقييم المستوى الذى وصلت إليه القوات الليبية ، فإنه يمكن استنتاج أن النجاح الجزئى لها فى تشاد يرجع إلى أن هذه القوات وصلت إلى مستوى جيد من التدريب القتال ، إلا أنه من المتوقع أن يقل مستوى تدريب القوات الليبية عن مستوى القوات المصرية لما للأخيرة من خبرة فى تخطيط وإدارة وتنفيذ التدريب للقيادات والوحدات ولصعوبة استعادة القوات الليبية من المستشارين السوفييت بشكل كامل لاختلاف اللغة وعدم القدرة على التكيف مع عاداتهم .

الروح المعنوية

تسعى القيادة المصرية إلى الاحتفاظ بروح معنوية عالية لدى القوات ، وأن تستغل ما حققته القوات من نجاح خلال العمليات ، وأكثرت عام ١٩٧٢ ، وتهتم بتحسين ظروف الإيواء للقوات والظروف المعيشية لأفراد القوات المسلحة وعائلاتهم برعاية أسر المقاتلين وخاصة المحترلين بتوفير المساكن ، والخدمات الترفيهية والعلاجية ، وتوفير المصايف وحرص أداء الحج والعمرة وغير ذلك . كما أن تزويد القوات المسلحة بالأسلحة والمعدات الحديثة ، وإرسال البعثات والوفود إلى الخارج ، وتشجيع المحفوقين ، وإجراء المسابقات بين الوحدات كلها إجراءات تهدف بشكل أو بآخر إلى رفع الروح المعنوية للقوات وقد حققت فى هذا المجال تقدما ملحوظا .

إلا أن الروح المعنوية يمكن أن تتأثر سلبا بتدري الأوضاع العربية بعد توقيع معاهدة السلام ، والعجز العربى فى مواجهة الاستفزازات الإسرائيلية ، وتوتر العلاقات المصرية الليبية ، كما يمكن أن تتأثر هذه الروح بظروف الأزمة الاقتصادية وتأثيراتها المباشرة على الحياة الاجتماعية .

وبمقارنة الروح المعنوية بها فى إسرائيل نجد أن الجيش الإسرائيلى قد تمتع لفترة طويلة بروح معنوية عالية نتيجة انتصاراتهم ، إلا أن هذه الروح تأثرت فى عام ١٩٧٢ وأصبحت بشدح كبير أثناء القتال فى لبنان وأهتزت الثقة فى قياداتها على مستوياتها المختلفة ، ومن المتوقع أن تعمل إسرائيل على معالجة هذا الضعف بعد

كل الدول الغربية وإسرائيل ، إلا أن التدريب والرماية الحية والقوات كاملة قد ساعد على التفوق على القوات الإسرائيلى عام ١٩٧٢ التى اكتشفت ضعف مستواها فى نواحى كثيرة أثناء القتال .

وبمقارنة عناصر الخبرة والتدريب القتالى مع الدول الأخرى التى تمثل احتمالات التهديد نجد أن إسرائيل عوضت تناقص خبرة القتال جزئيا من خلال ممارستها للأعمال العدوانية سواء ضد الأهداف الجوية العربية أو فى لبنان ، وبالتالي تحتفظ لجنودها وضباطها بخبرة قتالية محدودة إلا أن الخبرة القتالية المكتسبة من القتال فى لبنان كانت باهظة التكاليف سواء ماديا أو معنويا وقد اضطرت أخيرا إلى إيقافها تقريبا لهذه الأسباب ، ولأسباب اقتصادية أخرى . وتواجه إسرائيل نفس المشكلة فيما يخص بتدريب القوات الاحتياطية - التى كانت تعتمد عليها بدرجة أكبر من مصر - سواء من حيث تخفيض فترة استعدادها ، أو ساعات تدريبها على المعدات ، ويقتل أن تؤثر الأزمة الاقتصادية الأخيرة على تدريب القوات العاملة بدرجة أقل .

وبمصح مقارنة الخبرة والتدريب فى القوات المصرية بها فى ليبيا أهدم توفر كثير من المعلومات عنها ، إلا أننا نعرف أن القوات الليبية لم تكتسب خبرة قتالية منذ زمن طويل قبل قتالها الأخير فى تشاد ، وهى أيضا خبرة محدودة من حيث الحجم (أقل من ١٠٪ من إجمالى تعداد القوات المسلحة) ومن حيث النوعية إذ أنها لم تواجه قوات حديثة التنظيم والتسلح والتدريب مما يقلل من قيمة هذه الخبرة ، ولأن القتال فى حد ذاته يكسب القائد والجندي بعض الصفات التى لا يمكن اكتسابها بالتدريب بالإضافة إلى أنه من المحتمل أن القوات الليبية قامت بغير دورى للقوات مما يوسع من قاعدة الخبرة القتالية ولكنه لا يسمح بتعميقها .

وكانت القوات الليبية قد اكتسبت خبرة محدودة للغاية من خلال اشتراكها فى القتال عام ١٩٧٢ ، ولكنه انحصر على بعض عناصر المدفعية والقوات الجوية والدفاع الجوى ، ولا شك أن أغلب هذه القوات قد سمرت ولم تتراكم لديها خبرة جديدة ، كما أن أغلب الأسلحة التى استخدمت فى عام ١٩٧٢ أصبحت خارج الخدمة فى ليبيا .

وتقدر البيانات التى تتحدث عن تدريب القوات الليبية أو تحاول تقييم مستوى تدريبها إلا أنها كانت قد

الانسحاب من لبنان .

أما القوات الليبية فتمتيز بروح معنوية مرتفعة بعد النجاح الذي حققته في تشاد ، وللعناية بالمشئون الإدارية للقوات وتحسين أحوالها المعيشية ، إلا أن هذه الروح تتأثر بإجراءات الأمن السياسي المتشددة التي يمكن أن تؤدي إلى محاسبة من يبدى رأيا مخالفا ، أو تدور حوله شكوك في هذا المجال ، بالإضافة إلى وجود تناقض بين توجه العربي المعلن للدولة ، وواقع الخلاف مع الدول العربية المجاورة .

خاتمة :

يتلخص الميزان العسكري المصري بأن القوات المسلحة المصرية قد طرأت عليها تغييرات كثيرة بعد حرب ١٩٧٣ ، انقلبت بها من الاعتماد على أعداد كبيرة من الأفراد والمعدات إلى الاعتماد على نوعيات أفضل من الأسلحة والمعدات ، وازداد اهتمامها بنظم القيادة والسيطرة والاتصالات والاستطلاع ، وأصبحت تعتمد بصورة أكبر على خفة الحركة والمرونة وقوة النيران كما عمدت إلى زيادة الاعتماد على نفسها بدرجة أكبر في مجال التصنيع العربي ، ووسعت من قاعدة مشترياتها من الأسلحة .

إلا أن هذه التغييرات لم تحقق بعد النتائج المرجوة منها نتيجة لبطء تجارب السياسة الأمريكية مع المطالب الدفاعية لمصر ، والافتقار إلى مصادر التمويل اللازمة لتحديث القوات ، وازدياد سرعة الإنتاج العربي وخاصة في ظروف الأزمة الاقتصادية الراهنة .

كما أن الظروف العربية الحالية التي تتمثل في تفكك الدول العربية ، وابتعاد أغلبها عن التعاون الوثيق مع مصر في أعقاب معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية ساعدت على إنخفاض الميزان العسكري المصري ، وخاصة بمقارنته بالدول المجاورة لها والتي يمكن أن تمثل عناصر التهديد المحتملة لها .

وإذا كان من المتوقع أن يتحسن هذا الموقف مع مضي الزمن بزيادة معدلات الإمداد الأمريكي ، وبدء التصنيع العربي المصري مرحلة الإنتاج الكمي الواسع للمعدات الثقيلة وازدياد التعاون العربي مع مصر ، فلا شك أن عناصر الأزمة الاقتصادية واستمرار التفكك العربي ، وإصرار الولايات المتحدة الأمريكية على أن تظل مصر أضغف من إسرائيل ستظل مؤثرة على الميزان العسكري المصري طيلة الفترة الباقية من الثمانينات ما لم تستطع مصر توفير مصادر جديدة للسلاح

والمعدات تستطيع أن تتجاوب مع المطالب المصرية وتتناسب مع قدرات التمويل المحدودة والتي تتركز أساسا في مجموعة الدول الاشتراكية .

ثانيا : سياسة التسليح المصرية

بدأ اهتمام مصر بتسليح قواتها يتزايد بشكل واضح مع بداية دخول القوات المصرية إلى فلسطين في عام ١٩٤٨ ، إلا أن هذا الاهتمام أخذ يتزايد بمعدلات عالية مع قيام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ورغم ما أصاب الجيش المصري من خسائر أثناء العدوان الثلاثي في عام ١٩٥٦ ثم في حرب ١٩٦٧ إلا أنه وصل إلى أقصى قوته في الفترة ما بين عام ١٩٦٧ ، وعام ١٩٧٣ . على أن السياسة الخارجية المصرية اتخذت مسارا جديدا منذ وقف إطلاق النار في عام ١٩٧٣ أدى إلى عقد سلام مع إسرائيل ، الأمر الذي صاحبه اختلاف سياسة التسليح نتيجة لاختلاف الدور الذي تلعبه القوات المسلحة ، فلم تعد مهمة القوات المسلحة هي تحرير الأرض المحتلة واستعادة الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني كما كانت في السابق ، وإنما اقتصر دورها على ردع العدوان أو تهديد السلام ، ودعم الدور المصري في النظام الأمني العربي مع القدرة على تقديم الدعم غير المباشر للدول العربية ، والقدرة على العمل العسكري خارج الحدود في ظروف الضرورية الملحة .

وقد اعتمدت مصر في أثناء الاحتلال البريطاني على تسليح قواتها من الأسلحة البريطانية التي سمحت بها قوات الاحتلال ، ومع بدء الصراع المسلح في فلسطين واشتراك القوات المصرية فيه لجأت مصر إلى بعض الدول الغربية مثل الولايات المتحدة وإيطاليا وبلجيكا وأسبانيا بالإضافة إلى بريطانيا ، كذلك حاولت حكومات الثورة الحصول على أسلحة كافية للجيش وخاصة من الولايات المتحدة وفرنسا وألمانيا وأسبانيا إلا أنها بعد محاولات عديدة اقتنعت بأنها لن يمكن أن تسلم قواتها عن طريق الغرب فاتجهت إلى الكتلة الشرقية وأعلنت سياسة كسر احتكار السلاح . وقد حاولت مصر الاستمرار في تنويع مصادر السلاح بعد أول صفة مع الكتلة الشرقية في أواخر عام ١٩٥٥ لكن رفض الدول الغربية جعلها تعتمد بشكل متزايد على الكتلة الشرقية والاتحاد السوفييتي بشكل خاص بحيث أصبح الاتحاد السوفييتي هو المصدر الرئيس للغالبية العظمى من الأسلحة والمعدات في القوات المسلحة المصرية إلى ما قبل بدء الصراع المسلح عام ١٩٧٣ . وقد أدى

الدول التي تورد الأسلحة والمعدات إلى مصر :

تشمل قائمة الدول التي تباع الأسلحة والمعدات إلى مصر حوالي اثنتي عشرة دولة تقف على رأسها الولايات المتحدة الأمريكية ، ويليهما الصين وفرنسا وبريطانيا واسبانيا وإيطاليا والمانيا الغربية والبرازيل وكندا والنمسا وكوريا الشمالية ورومانيا .

الولايات المتحدة الأمريكية :

تعد الولايات المتحدة مصر بأثوار مختلفة من الأسلحة والمعدات لجميع أفرع القوات المسلحة إلا أنه من الملاحظ أن أمدادها للقوات البحرية محدود للغاية ، وأنها بدأت منذ عام ١٩٧٥ بإمداد مصر بعدد من المركبات الخفيفة جيب ، ثم في عام ١٩٧٧ بطائرات النقل قبل أن تبدأ في توريد معدات القتال في عام ١٩٧٨ .

وقد قامت حتى نهاية عام ١٩٨٤ بإمداد مصر بدبابات وعربات مدرعة والمقذوفات المضادة للدبابات TOW وصواريخ الدفاع الجوى هوك ، ودارات الدفاع الجوى في حين لم تمد القوات البحرية بغير سوى الصواريخ هاربرين ، أما القوات الجوية فاستمدتها في عام ١٩٧٧ بطائرات نقل في عام ١٩٧٨ بطائرات فانتوم ، وفي عام ١٩٨٦ بطائرات إف ١٦ ، كما أمدتها بطائرات الاستطلاع الإلكتروني وصواريخ جو-جو وصواريخ جو-أرض .

وقد وافق الكونجرس الأمريكي خلال عام ١٩٨٥ على إمداد مصر بمزيد من الدبابات إضافة إلى ما سبق المتعاقد عليه ، كما ينتظر إمداد مصر بعدد من العربات المدرعة والمدافع ذاتية الحركة ، والمدافع المضادة للدبابات ذاتية الحركة والمقذوفات الموجهة للدبابات ، ودارات الدفاع الجوى ، والصواريخ الساحلية ، والزوارق السريعة للقوات البحرية ، وطائرات الاستطلاع الإلكتروني والانتذار ، وطائرات النقل ، والطائرات العمودية المسلحة بالمقذوفات الموجهة م-١٠٠ ، والمقاتلات إف-١٦ والصواريخ جو-جو-جيو-أرض . وبالإضافة إلى ما سبق فقد زودت الولايات المتحدة مصر ببعض أجهزة إدارة النيران للدبابات ، ومقعد لتدريب وحدات الدفاع الجوى .

جمهورية الصين الشعبية :

كانت من أوائل الدول التي أمدت مصر بالأسلحة بعد انقطاع الإمداد السوفيتي في عام ١٩٧٥ ويلاحظ أن

اختلاف السياسة الخارجية المصرية أيضا إلى تدوير سريع في العلاقات المصرية السوفيتية تبعه انقطاع ورود الأسلحة من الاتحاد السوفيتي بصفة خاصة والكتلة الشرقية بدرجة كبيرة ، واتخذت مصر سياسة تنويع مصادر السلاح مرة أخرى مع انفتاح أساسي على دول الكتلة الغربية عموما والولايات المتحدة الأمريكية بصفة خاصة ، إلا أن دول أوروبا الغربية كانت أسرع استجابة من الولايات المتحدة ، ولما كانت مصر في حاجة شديدة إلى سد خسائرها من الحرب فقد اتجهت إلى جمهورية الصين الشعبية ، وكوريا الشمالية للحصول على بعض حاجتها من الأسلحة القريبة في طرازها من الأسلحة السوفيتية ، ومع تزايد استجابة الدول الغربية حصلت على بعض احتياجاتها منها ، إلى أن بدأت الاستجابة البليطة للولايات المتحدة الأمريكية لمطالب التسليح المصري في عام ١٩٧٧ . ومنذ ذلك التاريخ بدأت مشتريات مصر من الأسلحة والمعدات الأمريكية في تزايد مستمر لتلعب على مشاكل تمويل المشتريات من الدول الغربية بحيث أصبحت الولايات المتحدة هي المورد الرئيسي للأسلحة . إن هذا لا يعنى اقتصار شراء الأسلحة على الولايات المتحدة ، فمصر لا زالت تسعى إلى الحصول على قطع غير الأسلحة الشرقية من دول الكتلة الشرقية وخاصة رومانيا والمجر ويوغسلافيا ، كما أنها تحصل على بعض احتياجاتها من الصين الشعبية ، ومن دول الكتلة الغربية المختلفة ، خاصة أن الولايات المتحدة الأمريكية ما زالت لا تتجاوب بشكل كاف مع المطالب المصرية من الأسلحة ، كما أن الأسلحة والمعدات الأمريكية تتصف بارتفاع أسعارها بدرجة كبيرة ، وتستغرق زمنا طويلا نسبيا بين التعاقد والتسليم .

علمت مصر منذ توقيع اتفاقية الهدنة عام ١٩٤٩ أنها يجب أن تحقق نوعا من الاكتفاء الذاتي في احتياجاتها التسلحية وإقامة إنتاج عدد من المصانع الحربية خاصة بعد قيام الثورة عام ١٩٥٢ ، إلا أنها اضطرت إلى إقبال كثير من مشروعاتها بعد هزيمة ١٩٦٧ لتوجيه الموارد إلى شراء الأسلحة والمعدات وإلى احتياجات الاقتصاد القومي ، وقد رأت مصر بعد عام ١٩٧٢ أن تكثف من نشاطها في مجال التصنيع الحربي بحيث أصبح عنصرها هاما في توفير احتياجاتها من بعض عناصر التسليح ، بالإضافة إلى القدرة على التصدير مما يمكنها من الاستمرار في سياسة التصنيع الحربي .

لتنص الهدف وعلى مدافع للدبابات بالإضافة إلى إنتاج مشترك للطوربيدات والمدافع .

إسبانيا :

تركزت مشتريات مصر من إسبانيا على عربات القتال المدرعة للقوات البرية ، والفرقاطات البحرية والزوارق السريعة وقد تسلمت مصر خلال عامي ٨٤ ، ١٩٨٥ فرقاطتين بحريتين منها وقد أذيع خلال هذا العام أن إسبانيا ستزود مصر بأعداد كبيرة من سيارات النقل العسكرية والعربات المدرعة بموجب عقد قيمته ٤ ملايين دولار ، وإن هناك مفاوضات بشأن اتفاق جديد لتوريد عربات مدرعة وسيارات نقل أخرى .

إيطاليا والمانيا الغربية :

قامت إيطاليا خلال عام ١٩٨٠ - ١٩٨١ بتزويد القوات الجوية بطائرات عمودية من طراز أمريكي تنتجها إيطاليا بتصريح من الولايات المتحدة الأمريكية . وقد اشترت مصر كمية أخرى من هذه الطائرات ينتظر استكمالها خلال عام ١٩٨٥ . كما تقوم شركة إيطالية ألمانية مشتركة بتزويد مصر خلال عام ١٩٨٥ بنظام دفاع جوي يضم رادارات وصواريخ ومدافع للدفاع الجوي ، وتقدم ألمانيا الغربية مدافع ذاتية الحركة . وقد سبق لألمانيا الغربية في أعوام ٧٥ - ١٩٧٧ بتزويد مصر بكميات ومعدات اقتحام ومركبات جانبية لمعدات الاقتحام ، كما قامت بتقديم بعض سيارات النقل الثقيلة .

البرازيل :

اقتصر التعاون المصري مع البرازيل على شراء طائرات التدريب ، وتوكانو ، مع الحصول على حق إنتاج هذه الطائرات ، وقد ظهرت أول طائرة من هذا النوع خلال عام ١٩٨٥ .

كندا :

اقتصرت كندا على إمداد مصر خلال عام ١٩٨٢ على طائرات نقل ، وطائرات نقل الشخصيات الهامة .

النمسا :

اقتصر تعامل مصر مع النمسا على شراء المدافع المضادة للدبابات ذاتية الحركة ، وليست هناك أية تعاقدات جديدة معروفة .

كوريا الشمالية :

برزت أهمية كوريا الشمالية في الفترة التي تلت حرب

امداداتها تركزت في وسائل الدفاع الجوي والبحرية والقوات الجوية ولم تقدم شيئاً للقوات البرية . وقد كان من أوائل ما قدمته المدافع المضادة للطائرات ثم قطع غيار رادارات الدفاع الجوي البديلة للرادارات السوفيتية ب - ١٢ ، ب - ١٥ ، ب - ١١ ، ولكن امداداتها للقوات البحرية تبدو بارزة إذ تميزت بالفواصات وزوارق المرو الكبيبة ، وقدمت الطائرات ف - ٦ ، ف - ٧ ، للقوات الجوية ، ومن المتوقع أن تقوم الصين بتوريد معدات أخرى خلال عام ١٩٨٦ وصلت منها فعلاً ثمانية لنشات مرو كبيرة ، كما ينتظر أن تقوم بفوريد حوالي ٢٦ طائرة طراز ف - ٦ ، و ٤٠ طائرة ف - ٧ وبعض رادارات الدفاع الجوي .

فرنسا :

بدأ تعاونها مع مصر بشكل واضح عام ١٩٧٥ بتزويدها بطائرات ميراج ومعدات أخرى ، ويمتد تعاونها إلى جميع أفرع الأسلحة إذ أمدت القوات البرية بالأسلحة الموجهة المضادة للدبابات ، وأمدت القوات البحرية بالصواريخ البحرية والساحلية « أوتوما » ، وأمدت القوات الجوية بالطائرات الميراج والطائرات العمودية « جازيل » سواء الأسلحة بالقنذلفت الموجهة المضادة للدبابات أو المضادة ، أما قوات الدفاع الجوي فقد أمدتها بالصواريخ كروتال . وتشتمل قائمة مشتريات مصر من الأسلحة الفرنسية عامي ٨٥ ، ٨٦ على الصواريخ السطحية والطائرات ميراج ٢٠٠٠ ، وميراج ٥٠٠ ، والطائرة « الفاجيت » والطائرات العمودية « جازيل » مسلحة ، وعادية ، « سوبر بوسا » والصواريخ جو - سطح « اكسوسيت » .

بريطانيا (المملكة المتحدة) :

بدأت بإمداد مصر بطائرات عمودية وأسلحة موجهة مضادة للدبابات في أواخر عام ١٩٧٦ ، وتعتبر معاملاتها ما زالت محدودة ، وقد أمدت القوات البرية بالأسلحة الموجهة المضادة للدبابات ، والقوات البحرية بطائرات عمودية لمكافحة الغواصات ومركبات الوسادة الهوائية كما عاونت في إنتاج زوارق الصواريخ « رمضان » وأمدت القوات الجوية بطائرات عمودية للنقل بينما لم تدّم قوات الدفاع الجوي .

وتشتمل مشتريات مصر عام ١٩٨٦/٨٥ على طوربيدات بحرية لمكافحة الغواصات وطائرات عمودية

أكتوبر حيث زودت مصر بعدد من الدافع بعيدة المدى والعربات قاذفة الصواريخ متعددة المراسير . وليست هناك دلائل على تعاملات حديثة مع كوريا الشمالية ، ومن الجدير بالذكر أن المعدات الكورية على نفس نمط المعدات السوفيتية .

رومانيا ويوغسلافيا والمجر .

اقتصرت التعامل مع هذه الدول على قطع الفيار للمعدات السوفيتية الموجودة برصيد القوات المسلحة المصرية وبعض المعدات المشابهة لها تشتمل على بعض الدبابات ، كما تعاون مصر في بعض مشروعات التصنيع الحربى .

يوضح الجدول (١) موجودات القوات المسلحة المصرية من الأسلحة الرئيسية غير السوفيتية عام ١٩٨٥ والمشتريات من هذه الأسلحة في نفس السنة .

• الإنتاج الحربى :

سبق أن حاولت مصر منذ عام ١٩٤٩ الاعتماد على نفسها في مجال الإنتاج الحربى وقد شارك الإنتاج الحربى المحلى في الاعداد للصراع المسلح عام ١٩٧٣ بنصيب وإلّا إلا أن مصر قد سعت بعد اقباط اطلاق النار إلى توسيع قاعدتها الصناعية الحربية زيادة انتاجها الحربى ، وكانت ترى من وراء ذلك إلى عدة أهداف تستطيع أن تجعلها في الآتى :

١ - تهدير الإرادة السياسية الوطنية من الضغوط الأجنبية فيما يتعلق باستخدام القوة العسكرية .

٢ - ضمان توفير أكبر قدر من احتياجات القوات المسلحة لإدارة الصراع المسلح في الفترات الحرجة .

٣ - توفير فرص العمل لاعداد أكبر من الطميين والفنيين والعمال المصريين .

٤ - توفير أكبر قدر من العملة الصعبة المستخدمة في شراء الأسلحة من الخارج .

٥ - زيادة الدخل القومى عن طريق تصدير الأسلحة المصنعة محليا إلى دول المنطقة العربية والأفريقية أساسا وبإلى دول العالم وخاصة دول العالم الثالث .

٦ - توفير أسلحة ومعدات أكثر ملائمة للقوة البشرية والطبيعية والجغرافية والمناخية العربية .

وقد اعتمدت في ذلك على ثلاثة عناصر تنفيذية رئيسية هي :

١ - الورش الرئيسية للأفرع الرئيسية للقوات المسلحة ، وورش القاعدة .

٢ - الهيئة العامة للمصانع الحربية .

٣ - الهيئة العربية للتصنيع .

والتقلب على مشاكل التمويل فقد اتخذت أساليب مختلفة تتراوح بين الاعتماد الكامل على النفس ، والإنتاج العربى المشترك ، والإنتاج المشترك مع الدول الأجنبية .

ويلاحظ أن لكل أسلوب منها مزاياه وعيوبه إذ أن الاعتماد الكامل على النفس يوفر حرية أكبر في الإنتاج ، ويحافظ على سرية بدرجة كبيرة ، ولكن يعيبه ضيق هيئة نتيجة لانخفاض موارد التمويل ، وعدم ضمان متابعة التطور العلمى والتكنولوجى العالمى نتيجة للانغلاق الداخلى ، وصعوبة التسويق الخارجى لعدم تكافؤ فرص المنافسة مع الدول الأخرى السابقة في هذا المجال . أما الإنتاج العربى المشترك فقد يحد من حرية القرار نسبيا ، ولكنه يحافظ على سرية ويوسع مجالات الإنتاج نتيجة لتوفر موارد التمويل ، ويضمن مجالات للتسويق حيث يصبح لدى الدول المساهمة حافزا أكبر لشراء الإنتاج ، ولكنه قد لا يضمن متابعة التطور العلمى والتكنولوجى العالمى ، وإلا أنه يضيف في الوقت نفسه مجالات العلم والفتوة العربية التي لا تتوفر في مصر ، أما الإنتاج المشترك مع الدول الأجنبية فلا شك أنه يحد من حرية القرار ، ويجعل سرية مشكوكا فيها بدرجة كبيرة ، ولكنه يوفر مجالات للتمويل ، ويضمن متابعة مستمرة - وإن كانت محدودة - للتطور العلمى والتكنولوجى في العالم ، ويوفر حافزا للشركاء الأجانب للاشتراك في تسويق الإنتاج لتحقيق مصالحهم .

وكانت مصر قد ساهمت في تأسيس الهيئة العربية للتصنيع بالتعاون مع دول عربية أخرى تشمل المملكة العربية السعودية ، وقطر واتحاد الإمارات العربية ، والسودان في عام ١٩٧٥ ، إلا أن باقى هذه الدول العربية انسحبت من الهيئة نتيجة لتقارب مصر وإسرائيل . وقد ابلت مصر على هيكل الهيئة بها ، وسعت إلى استمرار عملها ، واشراكها في برنامج الإنتاج الحربى ، إلا أنها فقدت التمويل العربى واضطرت إلى الاستعانة عنه بالتأمين في الإنتاج المشترك مع دول أجنبية : المملكة المتحدة ، وفرنسا ، والولايات المتحدة ويوغسلافيا وإيطاليا والصين والبرازيل وألمانيا الغربية .

لقد خضت مصر خطوات واسعة في مجال التصنيع العربى خلال الثمانينات بحيث تضاعف انتاجها ، وأقامت معرضين لمنتجاتها من الأسلحة - الأول وكان

وقد شمل هذا الهاوتزر ١٢٢ مم د - ٣٠ السوفيتي الأصل .

الدفاع الجوي :

استطاعت مصر انتاج بعض وسائل الدفاع الجوي في مقدمتها الصاروخ « عين الصقر » على نمط الصاروخ السوفيتي المحمول على الكتف « ستريلا » (سام - ٧) بعد تطويره وطورت نظاما للدفاع الجوي يجمع بين المدفع ٢٣ مم الذي أصبحت تنتجه بالكامل وهو سوفيتي الأصل ، والعربة المدرعة الأمريكية والرادار الفرنسي والصاروخ « عين الصقر » بالتعاون مع فرنسا الا أنه لم يدخل بعد في مرحلة الانتاج الكمي ، كما تنتج بالونات الدفاع الجوي .

القوات البحرية :

نجحت البحرية المصرية بالتعاون مع هيئة قناة السويس والشركات الأجنبية في انتاج أنواع مختلفة من زوارق الهجوم السريعة من طراز « أكتوبر » ، و « رمضان » الذي طور بالتعاون مع المملكة المتحدة ، و « تمساح » بالتعاون مع هيئة قناة السويس .

القوات الجوية :

أما القوات الجوية فبرغم الاهتمام بها فإن الانتاج الكمي مازال يقتصر على الطائرات العمودية « جازيل » الفرنسية بينما ظهرت خلال عام ١٩٨٥ بالكونة الانتاج من الطائرة « الفاجيت » التي يتم جمعها بتعاون فرنسي ألماني ، والطائرة « توكاتو » بالتعاون مع البرازيل ، وتقوم بتجميع الطائرة ف - ٧ بالتعاون مع الصين .

الانتاج المحلي :

يتم انتاج بعض المعدات بمرحلة التجارب والاختبار ويشمل ذلك حاليا تطوير مدفع ذاتي الحركة بتحميل الهاوتزر ١٢٢ مم د - ٣٠ على شاسيه دبابة بالتعاون مع شركتي « ريوال أورد تانس » البريطانية ، و « بي - إم - واي » الأمريكية وقد اقتبحت كل من الشركتين نموذجا مختلفا وقدمت عينات من نماذجها ويمنظر بدء انتاج النموذج المختار عام ١٩٨٦ . وتقوم شركة « عرب بريتش دينامكس » المشتركة بتطوير نظام دفاع جوي مشتق من نظام سام - ٢ السوفيتي يعرف باسم « طير الصباح » ويمنظر البدء في انتاجه أوائل عام ١٩٨٦ ، كما تساهم في انتاج نظام الدفاع الجوي « سكاى جارد » بتعاون ايطالي ألماني ويمنظر أن تبدأ بالكونة لانتاجه في نهاية عام ١٩٨٥ . وتعاون شركة « ماركوبى »

محدودا عام ١٩٨١ ، والثاني أقيم على نطاق واسع في نوفمبر ١٩٨٤ وقد ظهر أن بعض المنتجات قد تحدت مرحلة التجارب إلى الانتاج الكمي ، بينما البعض مازال في مرحلة التجارب والاختبار ومازالت بعض الأنظمة في دائرة الدراسات . وقد اتسع نطاق التصنيع ليشمل أسلحة ومعدات مختلفة بعضها عام وبعضها يخص الأفرع الرئيسية للقوات المسلحة ، على أن انتاج الطائرات يستلقت النظر بما يبرز من اهتمام خاص به .

الأسلحة والمعدات العامة :

كان من الطبيعي أن تستمر مصر في انتاج الأسلحة الصغيرة بأنواعها ، والذخيرة حيث أنها كانت قد قطعت شوطا كبيرا في هذا المجال قبل الحرب عام ١٩٧٢ . وقد تطور هذا الانتاج واتسع في الثمانينات بحيث أصبح يغطي تقريبا جميع أنواع الأسلحة الصغيرة ، و ٩٥٪ من احتياجات القوات المسلحة من الذخيرة بأنواعها المختلفة ، كما أنها طورت قنابل مضادة للدبابات وقنابل شديدة الانفجار يمكن إطلاقها من أسلحة الدفاع الشخصي ، كما تنتج بعض عربات النقل الخفيفة « جيب » اللازمة للعمل السري . كما تطور انتاج المجلات بأنواعها الخاصة بالأفراد ، والامداد ، وفي مجال الاتصالات أنتجت كثيرا من نظم الاتصالات العسكرية ، وبالونات الاتصال اللاسلكي كما أنتجت بالونات الاعاقة الجوية .

القوات البرية :

وفي مجال انتاج العربات المدرعة طورت مصر انتاجها الذي بدأ في الستينات وأصبحت تنتج ناقلة الجنود « فهد » حمولة ١١ طن ، وتصل سرعتها إلى ٩٠ كم / ساعة أما في الدبابات فقد اقتصر الانتاج وحتى الآن على انتاج مسورة المدفع عيار ١١٥ مم المستخدم في الدبابة السوفيتية ت ٦٢ بالتعاون مع المملكة المتحدة .

وهبطت أسلحة المدفعية باهتمام خاص في انتاج احتياجاتها مبكرا إذ تقوم مصر بانتاج الأسلحة والمقذوفات الموجهة المضادة للدبابات « سوينج فاير » بالتعاون مع شركة « عرب بريتش دينامكس » وهي شركة عربية بريطانية مشتركة تساهم فيها الهيئة العربية للتصنيع ، كما تنتج عربات الصواريخ متعددة الفوهات المركبة على مركبات « ايسيزد » اليابانية . وبالإضافة إلى انتاج الهاوتز التي سبق للمصانع العربية إنتاجها قبل عام ١٩٧٢ أنتجت مصر الهاون ١٢٠ مم والمدافع المنطوية عيار ١٢٢ مم ، و ١٢٠ مم

يلاحظ أن بعضها يقوم فعلا بشراء الإنتاج المصري دون إعلان عن ذلك نتيجة للمقاطعة العربية في أغلب التقارب المصري الاسرائيلي ، وتوقيع معاهدة السلام مع اسرائيل الا أن الأردن والصومال والمغرب وتونس تعتبر من أولى الدول المرشحة لإعلان شرائها للأسلحة ، كما أن هناك احتمالات جيدة لتسويقها في أفريقيا وخاصة زائير وكينيا ، وفي بعض الدول جنوب شرق آسيا مثل ماليزيا وأندونيسيا .

يستعصى مصر إلى تنمية قاعدتها الصناعية الحربية في الفترة القادمة أفقيا ورأسيا ، ومن المنتظر حتى نهاية الثمانينات أن تبدأ في إنتاج الدبابات ، وسفن السطح الحربية الأكبر مثل القروبيات وربما الفرقاطات والغواصات ، والاستمرار في تطوير نظم الدفاع الجوي لتشمل الرادارات وصواريخ الدفاع الجوي ذات المدى الأبعد وذاتية الحركة ، وإنتاج المدفعية ذاتية الحركة ، كما قد تسعى لإنتاج الصواريخ أرض - أرض ، إلا أنها ستقابل مشاكل التمويل التي يمكن حلها جزئيا ، ولكن الحل الكامل لها يتم في إطار التعاون العربي إذا استطاعت أن تصل إلى مصالحة سياسية مع الدول العربية . وإذا كان بدء الإنتاج عن طريق التجميع مع زيادة نسبة الإنتاج بداية صحيحة فإن معدل هذه الزيادة يجب أن يكون سريعا ، كما أنه يجب الاستفادة من هذه المرحلة لاكتساب الخبراء والفنيين المصريين والعرب العلم والخبرة الكافيتين لتمكن الاعتماد على أنفسهم حتى لا يستمر الاعتماد على الخبرة الخارجية في تطوير الإنتاج بالقدر الذي تسمح به الدول المتعاونة وخاصة أن هذه الدول متحالفة مع اسرائيل ولديها جماعات ضغط يهودية قوية .

القوات البحرية المصرية في تطوير نوع جديد من الزوارق السريعة وإنتاج طوربيدات ، ستج رأى ، التي تعمل بتتبع الجهات الصوتية لمكافحة الغواصات ، كما تقدم تكنولوجيا مكافئة الغواصات عموما ، كما تقوم بالاعداد لإنتاج الطائرة المقاذية المقاتلة « ميراج ٢٠٠٠ » بالتعاون مع شركة « داسو بريجييه » الفرنسية .

ولازالت هناك دراسات تجرى لإنتاج أنواع أخرى من المعدات أهمها إنتاج الدبابة وتتركز الدراسات على اختيار نوع الدبابة التي يتم إنتاجها ، حيث تسعى مصر إلى إنتاج دبابة متقدمة تأخذ بأحدث التطورات في إنتاجها عالميا ، كما أنها تحتاج إلى استثمارات كبيرة تصل إلى ٩٠٠ مليون جنيه وقد أمكن توفير ما يقرب من ٢٩١ مليون منها وينتظر أن يبدأ الإنتاج بتصنيع أجزاء منها محليا وتجميع الباقي تمهيدا لإنتاجها بالكامل وقد دارت مباحثات لإنتاج المقذوفات الموجهة المضادة للدبابات "TOW" وقواندها ، إلا أنه تجرى الدراسة لتوفير الاستثمارات اللازمة . كما تجرى دراسات لبحث إنتاج الطائرة الخفيفة « ف - ٣٠ » بالتعاون مع شركة « نورثروب » الأمريكية وتتركز الدراسات حول تسويقها . كذلك جرت مباحثات مع ألمانيا الغربية حول إنتاج أجزاء هامة من رادار طائرة الاستطلاع الإلكتروني والاذنار المبكر "EC-2" هوك أي أسفرت عن توقيع عقد بين الدولتين تبلغ قيمته ٢,٥ مليون دولار .

التسويق

قامت مصر ببيع بعض إنتاجها إلى العراق وبعض الدول العربية وخاصة السودان ، وعموما فإن سوق الإنتاج العربي المصري المحتملة هي الدول العربية إذ



جدول (١)

موجودات القوات المسلحة المصرية من الأسلحة غير السوفيتية
عام ١٩٨٥ ومشترياتها من هذه الأسلحة الرئيسية :

العدد	موجود حاليا	مشتري تم يتأكد وصوله	المصدر	ملاحظات
قوات برية				
دبابة ت - ٥٥	٣١ - ٩٠	٢٥٩	رومانيا ويوغوسلافيا	
دبابة م - ٩٠	٣١ - ٩٠	٢٥٩	الولايات المتحدة	
مدافع دبابت ١٠٥ مم د ٣١٧	—	غ م	الحكومة المتحدة	شركة رويال لورينانس كيمته ١٢,٨ مليون دولار
هريك مدرعة ب م ٦٠/٢ ب	٢١٧	٣٥٠	اسبانيا	
هريك مدرعة م ١١٣ - ٢١	٥٥٠	٥٠٠	الولايات المتحدة	
هريك مدرعة م ٩٠١ توزج	—	٥٢	الولايات المتحدة	ذح - ذاتي الحركة
مدفع ١٠٩ - ١٥٥ ا - ١٠٩	—	٥٤	الولايات المتحدة	
مدفع ١٣٠ مم	غ م	—	كوريا الشمالية	
هريك صواريخ ١٣٧ مم	غ م	—	كوريا الشمالية	
سلاح موجه مضاد للدبابات	غ م	—	فرنسا	
سلاح موجه مضاد ميكان	غ م	٢٠٠٠	الحكومة المتحدة	المسجل هذه القذائف ، مشتري ٤٠٠٠ مقذوف
سلاح بيمونج وسويج فاير	غ م	٢٠٠	الولايات المتحدة	
سلاح نو	غ م	—	الولايات المتحدة	
مدفع مضاد للدبابات ذح ١٠٥ مم	—	٥٢	النمسا	
الدفاع الجوي				
لأعدة صواريخ دفاع جوي كرونل	٣٦	—	فرنسا	
لأعدة صواريخ دفاع جوي هوك	١٢	٩٦	الولايات المتحدة	٢٨٨ صواريخ (مشتري)
لأعدة صواريخ دفاع شابرال	—	٦٠	الولايات المتحدة	٤٥٠ صواريخ
تفكك دفاع - جوي - سكاي جارد (انجوى)	غ م	١٨	ايطاليا / النرويج	
مدافع مضادة للطائرات	غ م	—	الصين الشعبية	
رادار دفاع جوي	—	غ م	الصين الشعبية	سيارات
رادار دفاع جوي ANTP643	غ م	غ م	الولايات المتحدة	
رادار دفاع جوي ANTP573	غ م	—	الولايات المتحدة	
رادار دفاع جوي ANTP645	—	٨	الولايات المتحدة	
مقه دبجو ANTP699	١	٤	الولايات المتحدة	

القوات البحرية

فرقة مدفعية	٣	بريطانيا
فرقة ديستوريلا صواريخ	٢	أستراليا
فرقة جيا نجو صواريخ	٢	الصين
زورق مرور كبير هوان	٩	الصين
زورق هجوم سطحي	٢	الصين
زورق مرور سويك	—	الولايات المتحدة
زورق مرور تمساح	٩	مصر
مدمرة صاروخية لوبدا	—	الصين
زورق هجوم سريع صاروخ	٦	مصر
« زيفان »	٦	مصر
« الكوبر »	—	أستراليا
كور دوران	—	الصين
غواصة طراز يو - ٣٣	٤	الصين
طوربيدات تحت الماء مكافئة غواصات	—	الملكة المتحدة
صنوخ بحري اونومات	٣٠	فرنسا
صنوخ بحري هاروين	١٨	الولايات المتحدة
مركبة وسادة هوائية	٣	الملكة المتحدة
هليكوبتر مكافئة غواصات	٥	الملكة المتحدة
سي كينج	٦	الملكة المتحدة
سليمة انزال دبابات		
بالتماون مع الملكة المتحدة		
شركة ملاكوتي		

القوات الجوية

مقاتلة قتالة ف - ٤ فلتكوم	٣٣	—	الولايات المتحدة
مقاتلة قتالة ف - ٦	(1) ٨٢	٣٦	البحرين
مقاتلة قتالة ف - ٧	٢٠	٤٠	البحرين
مقاتلة قتالة ميراج	٥٤	١٦	فرنسا
مقاتلة قتالة الفاجيت	١٩ (٨)	١٨ (٩)	فرنسا
مقاتلة ف - ١٦	٣٢ (٦)	٨٠	الولايات المتحدة
مقاتلة ميراج	٥٤ (٦)	—	فرنسا
مقاتلة ميراج ٢٠٠٠	—	٤٠ (٥)	فرنسا
مقاتلة ميراج	٦	١٦	فرنسا
طائرة استطلاع ميراج	٦	—	فرنسا
طائرة تدريب توكاتو	—	(1٨)	البرازيل
طائرة استطلاع الكاروسى	٢	—	الولايات المتحدة
طائرة استطلاع هوك آى	٢	٣	الولايات المتحدة
هليكوبتر مقاتلة جازيل	٤٨ (٢٤)	٢٤ (1٧)	فرنسا/مصر
هليكوبتر مقاتلة كوبرا	—	(٢٤)	الولايات المتحدة
هليكوبتر غير مسلح جازل	٥٢	٤	فرنسا/مصر
هليكوبتر غير مسلح جازل	٤	١	فرنسا/مصر
هليكوبتر غير بل ٢٢٢	—	٤	الولايات المتحدة
هليكوبتر غير مسلح سوبر بوما	—	٤	فرنسا
هليكوبتر غير مسلح شينوك	١٥	١٥	إيطاليا
هليكوبتر غير مسلح كومانكو	٢٣	—	المملكة المتحدة
هليكوبتر غير مسلح VRI2-E	١٨	١٨	الولايات المتحدة
طائرة نقل C130	٤٤	٣	الولايات المتحدة
طائرة نقل لفتاوى ٢٠	٤	—	فرنسا
طائرة نقل يلفاوى	٩	—	كندا
صاروخ جو - جو سبارو	٤	٤	الولايات المتحدة
صاروخ جو - جو سينيوا ينس	٤	١٥٠	الولايات المتحدة
صاروخ جو - جو	٤	٤	الولايات المتحدة
صاروخ جو - أرض هافوك	٤	٤	الولايات المتحدة
صاروخ جو - أرض HOT	٤	٤	فرنسا
صاروخ جو - أرض اكسوسيسا	—	٤	فرنسا

معدات عامة

مركبات خلفية	٤	٤	الولايات المتحدة
مركبات نقل	٤	٤	الولايات المتحدة
مركبات نقل	٤	٤	ألمانيا
مركبات نقل	٤	٤	إسبانيا
معدات كبرى هندسية	٤	—	ألمانيا

شركة انسا

ثالثاً - تدريب القوات المسلحة المصرية خلال الثمانينات

وجهت القوات المسلحة المصرية اهتماماً خاصاً بتدريب القوات المسلحة خاصة بعد جلاء القوات البريطانية عن مصر وانسحاب قوات العدوان الثلاثي ، إلا أن هذا التدريب كان يجري بصفة دائمة في ظروف حالة الحرب مع إسرائيل ، وأعمال القتال في اليمن حتى عام ١٩٦٧ . وقد ازدادت معدلات التدريب بصفة خاصة بعد هزيمة عام ١٩٦٧ ، ووصلت خاصة في السفين التالية مباشرة للهزيمة إلى معدلات عالية جداً ، إلا أن متطلبات حالة الحرب وارتباط أجزاء كبيرة من القوات بمهام دفاعية مباشرة كان له أثره الواضح على تدريب القوات .

ومع بداية الثمانينات ، وبعد توقيع معاهدة السلام مع إسرائيل دخلت القوات المسلحة في فترة جديدة لم يتح لجيل كامل من القيادات والقوات أن يعرفها منذ أكثر من ثلاثين سنة ، إذ كان على القوات أن تعيد تنظيم تدريبها في ظروف السلام متخفية عن كثير من أعيانها الدفاعية السابقة ، وكان لابد لهذه الفترة أن تتميز عما سبقها في عدة نواح كان لها أثرها على تخطيط وتنفيذ التدريب ، على أنه يجب أن نلاحظ أن القوات المسلحة لا تنشر كل المعلومات عن تدريبها ، ولكنها دائماً تسمح بنشر جزء منها فقط ، وتتناول الدراسة المطومات المنشورة فقط عن هذا التدريب وهي كافية لإعطاء صورة عن العوامل المؤثرة فيه ، وملامحه الرئيسية ، فضلاً عن أنها تتم في كثير من الأحيان عما يحول بأفكار المخططين له .

لقد تميزت فترة الثمانينات بعدة ملامح أهمها :

- أنها أول بداية لتدريب القوات في ظروف السلام مع إسرائيل .
- أن التدريب صاحب تنفيذ انسحاب القوات المسلحة الإسرائيلية من سيناء ، واستمر بالطبع بعد انتهائه .
- أن القوات المسلحة اتجهت إلى الحصول على أسلحة ومعدات جديدة يلعب عليها الطابع الغربي ، وادخالها في خدمة القوات المسلحة .
- أن هذه الفترة اشتملت على إعادة تنظيم القوات المسلحة على أساس توفير نيران أكبر وأثقل ، وخفة حركة أعلى ، وبأفراد أقل .
- زيادة التعاون العسكري مع دول أجنبية غير عربية بالإضافة إلى تعاون محدود مع دول عربية .

• تغيير النظام العام للدولة ، بتغيير بدء السنة المالية ليكون شهر يوليو بدلاً من شهر يناير .

• إلغاء استعراض ٦ أكتوبر السنوي منذ نهاية عام ١٩٨١ .

لقد كان لهذه الخصائص انعكاسها على تدريب القوات المسلحة ، إذ أن ظروف السلام خفضت حجم القوات المسلحة التي يجب أن تبقى في حالة استعداد كامل لصعد الأعمال العادية المفاجئة ، مما أتاح فرصة أكبر لتدريب أحجام من التشكيلات والوحدات كان لابد إلى إعادة الانتشار الاستراتيجي للقوات على الاتجاهات الاستراتيجية المختلفة مما أدى إلى انتقال بعض القوات من أماكنها إلى أماكن أخرى ، واستدعى هذا الانتقال توقف التدريب المخطط أثناء فترة الانتقال بما فيها الاستعداد له وإلى حين استقرار القوات في أماكنها الجديدة ، كما أن السلام لم يتحقق في باقي المنطقة فظل هناك بعض التوتر وحدثت بعض التغيرات في الاتجاه الاستراتيجي الجنوبي مما استدعى تدريب القوات على المناورة من اتجاه استراتيجي إلى آخر بما يصحبه من تحميل على وسائل النقل وتنظيم التحرك ، وقد أدى كل ذلك إلى إعادة تخطيط مهام القوات وضرورة التدريب على المهام الجديدة مما استلزم تغييراً في موضوعات وأهداف تدريب بعض التشكيلات والوحدات . ولا شك أن هذا قد أدى إلى استقطاع فترة من تدريب القوات القيام لهذه المهام ويمتلكه في ذلك إعادة تنظيم القوات إذ ينحصر تدريب التشكيل أو الوحدة أثناء تنظيها في تدريب الأفراد أو الوحدات الفرعية إلى حين اكتمال إعادة التنظيم إذ تبدأ في التدريج للوصول إلى المستوى الذي يسمح لها بإجراء مشروعات تكتيكية كبيرة بكل الوحدة أو التشكيل . وقد استدعى إدخال أنظمة تسليح ووحدات ومعدات جديدة إلى خدمة القوات المسلحة إجراء بعض البيانات العملية على كيفية تداولها واستخدامها القتالي ثم اختبارها في مشروعات تكتيكية .

وقد سمح الانسحاب الإسرائيلي من سيناء بتنفيذ مشروعات في المناطق التي انسحبت منها القوات الإسرائيلية والحدود التي حددتها معاهدة السلام ، وهكذا يلاحظ ازدياد عدد حجم المشروعات التي تجري في سيناء تنسباً عن الفترات السابقة .

وقد أدى تغيير بدء السنة المالية للدولة إلى تغيير التدريب ليمتشي معها فنجد أن كثيراً من المشروعات أصبحت تجري في شهري أبريل ومايو من كل سنة .

بعد أن كان الجزء الأكبر يتم في النصف الثاني من السنة . وقد أثرت الحالة الاقتصادية عموماً على التدريب من حيث الاتجاه إلى خفض معدلات المشروعات التكتيكية على مستوى التشكيلات ، واقتصاره قدر الامكان على الوحدات الفرعية المتكاملة ، والوحدات ، وأجراء المشروعات أحياناً بمعدات مخفضة ، والتوسع في استخدام المقاتلات والعيارات المخفضة بدلاً من استخدام الذخيرة الحية .

وتساعد التعاون العسكري مع الدول الأجنبية وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية ، وبريطانيا ، وقد ظهر ذلك في إجراء مناورات مشتركة مع القوات الأمريكية « قوات القيادة المركزية المعروفة سابقاً بقوات الانتشار السريع » ، ومع القوات البحرية الأمريكية في البحر المتوسط (الأسطول السادس الأمريكي) ، والقوات البريطانية في البحر المتوسط

كما أن توقيع ميثاق التكامل بين مصر والسودان أدى إلى التفكير في إجراء مشروعات مشتركة ولكن لم يعلن عن تنفيذها ، وأدت عودة العلاقات الدبلوماسية بين مصر والأردن إلى تقارب عسكري مصري أردني تلاه إجراء تدريب مشترك بين القوات المسلحة المصرية والقوات الأردنية خلال عام ١٩٨٥ . إلا أن أهم التدريبات المشتركة هي مناورات « النجم الساطع » مع القوات الأمريكية ، وقد لوحظ في الفترة الأخيرة ازدياد نوع من السرية على هذه المناورات ، وتقليل حجم المعلومات المنشورة عنها .

ويلاحظ باستعراض المنشور عن تدريب القوات المسلحة أن أكثر ما نشر عنها كان خاصاً ببيانات عملية ومشروعات أسلحة مشتركة رئيسية ، وبعضها خاص بالقوات الجوية والقوات البحرية وقوات الأبرار الجوي ، والمناورات مع الدول الأجنبية ، بينما يقل ما هو منشور عن تدريب هيئات ومراكز القيادة المختلفة كما يبدو الاهتمام بالاحتفال بيوم التدريب وتوزيع الجوائز على المتفوقين في مسابقات للتدريب امتداداً لما كان معمولاً به في الفترة التالية لعام ١٩٧٢ وحتى بداية الثمانينات .

ويلاحظ المتتبع للنشاط التدريبي للقوات المسلحة أن هناك اتجاهات عامة متكررة في أغلب المشروعات التدريبية والبيانات العملية مما يمثل خطوطاً رئيسية في تدريب القوات المسلحة خلال الثمانينات .

من أهم الاتجاهات العالمة البارزة في المشروعات الأسلحة المشتركة الميل إلى إجراء المشروعات التكتيكية ذات الجانبين حيث أن الجانبين متماثلان في القوة والتنظيم والتسلح بدلاً من تمثيل العدو بقوات تتخذ تنظيمًا وأساليب مشابهة للتهديدات المحتملة ، كما يلاحظ الاهتمام بإبراز إعطاء الحرية الكاملة للقادة في التصرف في المواقف المختلفة والاعتماد بالتدريب على المعارك المتحركة وإجراء المناورة العالية بالقوات ، وإدارة المعارك التصادمية ، ثم الميل إلى استخدام الذخيرة الحية في بعض مراحل التدريب واشترك جميع الأفرع الرئيسية للقوات المسلحة والأسلحة المختلفة في المشروعات المشتركة قدر الامكان ، إذ عادة ما تشترك المشاة والمدفعات والمدفعية والمهندسون والحرب الكيميائية والحرب الإلكترونية وعناصر من القوات الجوية بما فيها الطائرات العمودية سواء في تنفيذ مهام القتل أو الاستطلاع وإدارة النيران ، وقوات الدفاع الجوي ، واشترك القوات البحرية في المشروعات المشتركة لقوات المنطقة العسكرية الشمالية ، والغربية كما لوحظ الاهتمام بتنفيذ مهام القتل نهاراً وليلًا ، وبز في السنوات الأخيرة اتجاه إلى زيادة المشروعات المشتركة التي تجري في سيناء .

وهناك أهداف تدريبية متكررة في أغلب المشروعات المشتركة إذ اشتملت أغلبها على تدريب القادة والقيادات على اتخاذ القرارات السريعة ، والارتفاع بمستوى مهارة القادة وحريتهم في اتخاذ القرار ، وكذا تدريب القادة والقوات على إدارة أعمال القتال الليلية ، وتحقيق التعاون بين القوات المختلفة المشتركة في المشروعات .

وقد هدفت بعض المشروعات إلى الابتعاد بالقادة عن اتخاذ القرارات النمطية ، وإلى نقل المعركة بسرعة إلى عمق قوات العدو ، كما اشتملت أهداف عدة مشروعات على اختبار الأسلحة الجديدة وخاصة طائرات « الميراج » و « دف - ١٦ » ، والدبابات « م - ٦٠ » ، والعربات المدرعة « م - ١١٣ » ، والطائرة العمودية « جازيل » والأسلحة الموجهة المضادة للدبابات « تاو » ، وأهرام » وبعض الأسلحة والذخيرة المصنعة في مصر والتي لم يعلن عنها بطائرة النقل العمودية « شينوك » .

واشتملت أغلب العناصر والموضوعات التدريبية للمشروعات المشتركة على تنفيذ التمرينات الليلية ومحو المانع المائي وتدمير العدو في معركة تصادية واحتلال المواقع الدفاعية ، وهند هجمات العدو المفاجئة ، وإدارة

المعركة الدفاعية ، وتدمير العدو بالهجمات المضادة ، والاستيلاء على أهداف ذات أهمية حيوية في العمق بالتعاون مع قوات أبرار جوى تكتيكية ، ويلاحظ أن أغلب المشروعات التي تجرى في الجيش الثاني والثالث يظف عليها موضوعات التحرك وعبور المانع المائى واحتلال الدفاع وإدارة المعركة الدفاعية والمعركة التصادمية أحيانا ، في حين يظف على مشروعات المناطق العسكرية المركزية والشمالية والغربية موضوعات التحرك والقيام بالضرربات المضادة ، وإدارة المعارك التصادمية ، وتطوير أعمال القتال واستكمال تدمير وهزيمة العدو .

ويلاحظ أنه منذ عام ١٩٨١ تقريبا دأبت القوات المسلحة على إجراء مناورة ذات جانبين يشترك فيها حوالى لواء مشاة ميكانيكى من كل من الجيشتين أو من لحد الجيوش والمنطقة العسكرية المركزية ، وعادة ما يهضرها وزير الدفاع أو رئيس أركان حرب القوات المسلحة ويدعى إليها أعضاء مجلس الشعب وبعض الشخصيات المدنية وبعض الضيوف من الدول الصديقة .

أما أماكن المشروعات المشتركة فيقع ثلث ما نشر في المنطقة قرب قناة السويس ، وحوال ربعها في سيناء ، وحوال ٢٠٪ في المنطقة العسكرية المركزية والباقي في المنطقة العسكرية الشمالية والغربية . وبعضها لم يعلن عن مكانه . وتلق أغلب هذه المشروعات في أشهر مارس وأبريل ومايو من كل سنة بينما يقع بعضها في نوفمبر وديسمبر وينأير .

وقد اشتملت البيانات العملية المعلن عنها عن بيان لأساليب قتال ، واستخدام أسلحة جديدة وقد برز منها أساليب القتال في المرات الجبلية ، وتحميل قوات احتياطية مدعمة استعدادا للتحرك ، كما اشتمل على استخدام نظم وأسلحة جديدة منها نظم « لوبلو » لإدارة نيران المدفعية ، والوسائل المضادة للدبابات من الجو ومن على سطح الأرض .

وقد برز في تدريب القوات البحرية إجراء مناورة خلال عام ٨٤ كان أساسها اختيار استخدام الأسلحة الجديدة مثل الفرقاطات « ديسكويرتا » والصواريخ البحرية « هاربون » ، كما لوحظ إجراء بيانات عملية بالوحدات البحرية في مناسبات زيارة رئيس الجمهورية للقوات البحرية أو وزير الدفاع لتدشين قطع جديدة تدخل في خدمة القوات البحرية المصرية . واشتركت القوات البحرية في عدة مناورات مشتركة مع دول أجنبية

كما اشتركت في المشروعات المشتركة المناطق العسكرية الشمالية والغربية وقد أجريت المناورة البحرية في شهر مايو بينما أجريت المناورة البحرية المشتركة في شهر أكتوبر ونوفمبر .

أما تدريب القوات الجوية فيستمر بالطبع طول السنة ، إلا أن ما ينشر عنه يقل عن تدريب باقى الأفرع الرئيسية للقوات المسلحة ، ويقتصر ما نشر عنه عن إجراء مشروع مشترك بين القوات الجوية وقوات الأبرار الجوى ، وقد اشتركت فيه وحدات من الطائرات العمودية ووحدات الأبرار الجوى ، وعناصر الاخلاء الطبي ، واشتمل على الاستيلاء على هدف حيوى في عمق دفاعات العدو وتأمينه ، وكانت أهم عناصره الاستطلاع بالطائرات العمودية المجهزة بمعدات الكترونية ، وإدارة النيران منها ، والأبرار الجوى ، واسقاط الامدادات .

على أن عناصر القوات الجوية تشترك كما سبق ذكره في جميع المشروعات المشتركة ، كما أن لها مشروعاتها الخاصة بها التي لا تطن عنها ، وقد برز خلال عام ١٩٨٥ أثناء زيارة وزير الدفاع لكلية الطيران بيان عمل عن استخدام الطائرة « الفاجيت » والإعلان عن الطائرة « توكانو » ، ثم أثناء عيد القوات الجوية بيان عمل عن الطائرة ميراج ٢٠٠٠ .

المناورات والتدريب المشترك مع قوات أجنبية وعربية :

اشتركت القوات المسلحة المصرية في مناورات وتدريب مشترك خلال فترة الثمانينات الماضية مع كل من القوات الأمريكية والبريطانية والسودانية والأردنية . وكان النصيب الأكبر من هذه المناورات مع القوات الأمريكية بينما اقتصر التدريب مع كل من القوات البريطانية والأردنية على مرة واحدة ولم يتأكد للتدريب المشترك مع القوات السودانية رغم الإعلان عن النية على إجرائه . وتحقق المناورات المشتركة مزايا للجانبين إذ يتعرف كل جانب على أسلحة الجانب الآخر وخواصها وأسلوب استخدامها ، كما يتعرف على أساليب التدريب والقتال المستخدمة في قوات الجانب المشترك ، كما يمكن للجانب الضيف التعرف على الطبيعة الجغرافية والمخاطر لسرح العمليات الذى يجرى التدريب فيه ويمكن اختبار استخدام أسلحته ومعداته في هذه الظروف . إلا أن إجراء التدريب المشترك يعنى في نفس الوقت احتمال استخدام قوات الضيف في منطقة القوات المضيفة في مهام قتالية واحتمال التعاون بين القوتين في تنفيذ مهام قتالية كما

إن المناورات عموما تعتبر أحد أساليب الردع بالتلويح باستخدام القوة ضد عدو مشترك ، وهكذا فإن إجراء هذا التدريب يسبب زيادة في التوتر العسكري مع الدول التي قد يوجه إليها هذا التهديد نتيجة لذلك .

المناورات المشتركة مع القوات الأمريكية :

بدأ التدريب المشترك مع القوات الأمريكية في أغسطس عام ١٩٨١ بتدريب مشترك بين القوات الجوية المصرية وعناصر من نظيرتها الأمريكية على إثر وصول الطائرات « ف - ٤ » فانتوم ، ودخولها الخدمة في القوات الجوية المصرية ، وفي نهاية عام ١٩٨٠ أجريت أول مناورة من سلسلة مناورات « النجم الساطع » ثم تكررت في نهاية عام ١٩٨١ ، وفي أغسطس عام ١٩٨٢ . وفي أكتوبر عام ١٩٨٤ أجريت مناورات بحرية مشتركة بين القوات البحرية المصرية وقوات الأسطول السادس الأمريكي أطلق عليها اسم « رياح البحر » ، وفي أغسطس عام ١٩٨٥ أجريت مناورة أخرى من سلسلة مناورات النجم الساطع . ومن اللافت للنظر أن المناورات البحرية الأمريكية المشتركة تجري كلها على أرض مصر ، وأنه على الرغم مما أعطه وزير الدفاع الراحل في أعقاب المناورة التي أجريت عام ١٩٨٠ عن أنه ستجري مناورات مشتركة بين قوة مصرية وقوة أمريكية في الولايات المتحدة الأمريكية فإن شيئا من هذا لم يحدث .

تشير المعلومات المنشورة عن مناورة النجم الساطع التي أجريت في نوفمبر ١٩٨١ إنها بدأت يوم ١٩٨١/٧/١٤ وأن القوات المشتركة بها شملت القوات الأمريكية التالية : ٨٦٦ جندى مظلي (كتيبة مظلات) من الفرقة ٨٢ المصونة جوا يصلون إلى موقع المناورة مباشرة ، وحوالي ٢٠٠٠ جندى من قوات الفرقة ٢٤ مشاة ميكانيكية ، وأطقم كاملة من الدبابات م - ٦٠ ، والطائرة المقاتلة ١٠ - AN وطائرات عمودية NH-58 ، NH-١ ، VH,O .

واشتملت القوات المصرية على كتيبة إبرار جوى وكتيبة دبابات ، وعدد من سرايا المشاة الميكانيكية ، وقد أجرى التدريب في منطقة جبل حمزة على بعد حوالي ٦٠ كم شمال غرب القاهرة واشتمل على عدة مراحل تشتمل الأولى على احتلال هدف معادي ، ثم القيام بهجوم مضاد سريع باستخدام المقاتلات الأمريكية والمصرية المعونة المشاة الميكانيكية ، ثم القيام بإبرار جوى من الطائرات المصونة للاستيلاء على هدف .

أما مناورة النجم الساطع عام ١٩٨٢ فقد أجريت في أغسطس من نفس العام وانتهت في أول سبتمبر وتشير للمعلومات المنشورة إلى أنه اشترك بها من ٥٠٠٠ إلى ٥٥٠٠ جندى أمريكي منهم حوالى ٢٠٠٠ من الفرقة ١٠١ محمولة جوا (حوالى كتيبتين) ، و ١٦ مقاتلة « ف - ١٦ » ، و « ف - ٤ » ، وطائرات انذار مبكر وسيطرة من طراز « أو كس » و ١٢ دبابة ، و ٢١ مركبة في حين اشترك من الجانب المصرى حوالى خمسة آلاف جندى عن لواء مشاة ميكانيكى ، وكتيبتى إبرار (مظلات) ، وكتيبة إبرار خاصة ومجموعتى صاعقة . وقد صار نقل القوات الأمريكية بتنفيذ مائة رحلة طائرة C - 141 .

وقد أجريت مراحل المناورة في الصحراء الغربية في مصر . وقد اشتملت المناورة على تدريب الطائرات العمودية من طراز « كوبرا الأمريكية » ، و « جازيل » المصرية على أعمال الستر والصماية من الجو وتدمير الأهداف المعادية التي تعترض هجوم القوات ، كما اشتملت على قصف المواقع الدفاعية المعادية بالطائرات ، وتضمنت مراحل المناورة إبرار لقوات الإبرار والصاعقة وقامت طائرات النقل الثقيل بنقل قوات المظلات من قواعد تبعد حوالى ٢٥٠٠ كم من ميدان الإسقاط أى من وسط أوروبا . وقد صرح قائد القيادة المركزية الذى حضر المناورة أن قواته تسعى إلى تحقيق خفة الحركة وسرعة رد الفعل تجاه الأحداث المتغيرة وأنها في طريقها إلى هذا الهدف منذ ثلاث سنوات ، وأن قواته يمكن أن تتحرك بسرعة من الولايات المتحدة إلى الخليج العربى في حالة تفجر الموقف هناك .

أجريت مناورة بحرية مشتركة مع القوات الأمريكية يومى ٦ ، ٧ أكتوبر ١٩٨٤ أطلق عليها اسم « رياح البحر » اشتركت فيها القوات المصرية : تشكيلات بحرية من القوات البحرية وتشكيلات مقاتلة من القوات الجوية وقوات الدفاع الجوى ، وطائرة انذار مبكر E-2C بأطقم مصرية ، في حين اشتركت من القوات الأمريكية عناصر من الأسطول السادس الأمريكى . وقد نشر أن الهدف من المناورة تدريب القوات المصرية على صد وتدمير هجمات جوية وبحرية معادية وتأمين القواعد البحرية والجوية على طول الساحل المصرى وقد أجريت المناورة في مياه البحر المتوسط في المنطقة من أمام بورسعيد شرقا حتى العلمين غربا ، وامتدت جنوبا إلى منطقة بنى سويف . اشتملت الوحدات

البحرية المصرية على المعدات التي دخلت في خدمة القوات البحرية المصرية حديثاً من الفرقاطات (فرقاطتين) ، والغواصات وبعض الوحدات والأسلحة الأخرى ، بينما اشتملت الوحدات الأمريكية المشتركة على غواصات وطرادات ومدمرات ، بالإضافة إلى عناصر جوية من حاملات الطائرات الأمريكية . وقد كانت العناصر التدريبية البارزة في المناورة ، هي اكتشاف هجمات العدو الجوية والبحرية وسدها وتدميرها بالتعاون المشترك بين القوات البحرية والجوية والدفاع الجوي ، والرماية بالذخيرة الحية من الأسلحة المنضمة حديثاً ، وتأمين السواحل ضد اقتراب الغواصات المعادية بالتعاون بين التشكيلات البحرية والقوات الجوية .

استمرت مناورة النجم الساطع ٨٥ التي أجريت في نهاية يوليو وأوائل أغسطس عام ١٩٨٥ بتأخر الإعلان من الجانبين لحين بدء المراحل النهائية واقتضاب المعلومات المنشورة ، كما استمرت بزيادة حجم وعناصر القوات الأمريكية المشتركة ، واشتراك البحرية الأمريكية لأول مرة في المناورات المشتركة ، وقدر حجم القوات الأمريكية المشتركة في المناورة بحوالي ٩٠٠٠ جندي ، بينما أشارت البيانات الرسمية إلى أن مجموع القوات المصرية والأمريكية عشرة آلاف جندي . وقد اشتملت القوات الأمريكية على وحدة مظلات (كتيبة على الأقل) ووحدات مشاة بحرية ، وطائرات ف-١٤ ، و ف-١٦ ، و ف-١٨ ، (لأول مرة) ، والقاذفات الاستراتيجية بعيدة المدى (التي تابعة للقوات الجوية الاستراتيجية الهجومية) ، و ب-٥٢ ، وطائرات الإنذار الجوي والسيطرة ، و أوكس ، وهد كبير من الطائرات العمودية ، وطائرات الأسطول السادس الأمريكي من حاملات الطائرات من طراز «نيمنز» بالإضافة إلى عناصر من الأسطول السادس الأمريكي ، ووسائل الإبرار البحرى . والمشارك في المناورة من الجانب المصرى ، وحدات مصرية مدعمة بعناصر من القوات الجوية والدفاع الجوي ، والحرب الإلكترونية ، وقوات الإبرار الجوية كما اشتركت بعض العناصر من القوات البحرية في المرحلة الأولى من المناورة المشتركة . وقد استخدمت القوات المصرية الطائرات ف-١٦ ، و ف-١٤ ، و ف-٤٠ ، فانتوم ، و ميغ - ٢١ ، و ف-٧ ، و ميغ - ٥ وقد مرت المناورة بعدة مراحل كان أهمها : تنفيذ إبرار جوى وبحرى على الساحل الشمالى لصر غرب الاسكندرية قريبا من منطقة الحمام ، والقيام بإبرار

جوى مشترك اشتمل على انزال جوى ثقيل ، وهجوم على أهداف حيوية والرماية بالذخيرة الحية من أسلحة كل من الجانبين المصرى والأمريكى سواء من أسلحة القوات الجوية ، أو المدفعية أو المدرعات أو المشاة . وقد تكرر تنفيذ القاذفات الأمريكية الاستراتيجية بعيدة المدى للرماية بقيامها مباشرة من الولايات المتحدة الأمريكية إلى منطقة المناورة ، كما استخدمت أنواع مختلفة من الذخيرة اشتملت على الغنابل الموجهة بالليزر ، والصواريخ TOW ، « أريجان » و « هوك » وقد صور الموقف في المرحلة الأخيرة بحيث تواجه قوة مصرية أمريكية مشتركة أهدافا استولى عليها العدو ، وتستولى عليها ، ثم تطور هجومها في عمق دفاعات العدو ، وتستولى على خطوط حيوية .

ومن الجدير بالذكر أن القوات الأمريكية قامت بتدريب مشترك مع قوات أخرى في منطقة الشرق الأوسط في كل من الصومال ومان والأردن سواء ذلك في إطار نفس المناورة أو خارجه كما أن عمان سبق أن اشتركت في المناورات السابقة أعوام ٨١ ، ٨٢ وأن لم تحل عن هذا الاشتراك عام ٨٢ وهذا العام . كما سبق اشتراك كل من الصومال والسودان في المناورات السابقة إلا أن السودان تراجع عن الاشتراك فيها هذا العام بعد انتفاضة أبريل ١٩٨٥ .

التدريب المشترك مع قوات بريطانيا :

اقتصر التدريب المشترك بين القوات المسلحة المصرية ، والقوات البريطانية على إجراء مناورة بحرية مشتركة عام ١٩٨٢ ، وقد أجريت هذه المناورة في الفترة من ٢٨ أكتوبر إلى ٢ نوفمبر من نفس العام واشتركت فيها من الجانب البريطانى حاملات الطائرات من طراز « هيرميز » ووحدات من مشاة الأسطول البريطانية في حين اشتركت من القوات المصرية وحدات من القوات البحرية ، ووحدات إبرار جوى ، وقد أعلن أن الهدف من المناورة هو تبادل الخبرات البحرية والبرية التي اكتسبتها القوات خلال حربي أكتوبر عام ١٩٧٣ ، والحرب البريطانية في جزر فوكلاند مؤخرًا .

التدريب المشترك مع قوات مسلحة عربية :

اقتصر التدريب مع القوات العربية على كل من السودان والأردن . فقد أعلن على إثر توقيع ميثاق التكامل بين مصر والسودان ، ومعاهدة الدفاع المشترك بينهما عن الأعداد لاشتراك القوات المسلحة السودانية مع نظيرتها المصرية في عمليات تدريبية في إطار اتفاقية

دم واحدة وإن تقم قواتها في أية قضايا هامشية ، كما أكد أنه لا توجد وحدات عسكرية أو جنود محاربين خارج الحدود المصرية .

وكانت قد ترددت أثناء عن وجود قوات مصرية بالسودان نقلا عن وزارة الخارجية الأمريكية بأن مصر تتوى سحب قواتها المتمركزة في الخرطوم وأن هذه القوات قد أرسلت إلى هناك في مارس عام ١٩٨٤ بعد قيام طائرة ليبية بغارة على محطة إذاعة أم درمان .

وقد امتنعت الدوائر الرسمية عن التعليق على هذه الاتباء حتى نهاية أبريل ١٩٨٥ حينما أعلن الرئيس التصريح السابق ، بينما نفى المتحدث الرسمي باسم القوات المسلحة السودانية هذه الأنباء في أوائل مارس من نفس السنة ، وأشار إلى أن هناك عددا قليلا من الخبراء يعملون لفترات قصيرة في إطار التعاون المشترك ضمن سياسة التكامل بين البلدين .

كما ترددت في شهر يونيو عام ٨٥ أثناء عن نقل مصر للوامين برى وجوى إلى الأردن ، وأعلن في نهاية هذا الشهر عن انتهاء أول مرحلة للتدريب العسكرى المشترك بين القوات المسلحة المصرية والأردنية بنجاح ، وأنها اقتصرت على وحدات القوات الخاصة من البلدين وأنها أقيمت في كل من الأرض الأردنية والمصرية وشملت عملية للإبرار الجوى والتدخل في أعماق أرض العدو . ويعتبر هذا بداية للتعاون العسكرى بين البلدين .

ولا يعنى عدم اشتراك القوات المسلحة المصرية بشكل مباشر في الصراعات المسلحة أنها لا تشترك إطلاقا في هذه الصراعات ، إذ أنها تقوم بالدعم العسكرى غير المباشر لعدد من القوات المسلحة العربية المشتركة في صراعات مسلحة أو المهددة بها ويكون ذلك بأعدادها بالسلاح والذخيرة ، وبالدربين والمستشارين والفنيين ، كما أنه من المحتمل أنها أمدت السودان بوحدة فرعية للرادارات لاكتشاف الهجمات الجوية ، وتبادل المعلومات . كما تفتتح مصر المجال لتدريب بعض الأفراد وخاصة الضباط من القوات المسلحة العربية في منشآتها التعليمية العسكرية المختلفة ، وتشير بعض الأنباء إلى أن مصر تسمح لبعض المواطنين الذين أنهوا خدمتهم العسكرية بالقتال في صفوف القوات العراقية إذا أبدى هؤلاء المواطنين رغبةهم في ذلك .

ويبدو أن السياسة المصرية تهدف من خلال تقديم الدعم العسكرى غير المباشر لبعض القوات المسلحة العربية إلى دعم الدور المصرى في نظام الأمن العربى ،

الدفاع المشترك بين البلدين ، إلا أنه لم يعلن إجراء التدريب ، ويحتمل أن يكون قد تعطل نتيجة لمركة التمرد في جنوب السودان ، أما التدريب مع القوات الأردنية فقد تم خلال عام ١٩٨٥ ، وإن كان لم يعلن عن تفاصيلها إلا أن ما أذيع في بعض الصحف يشير إلى اشتراك قوات الإبرار وعناصر من القوات الجوية ، ويرجح أن تكون قد اشتملت على قوات من الصناعة المصرية محملة على الطائرات العمودية وأنها قامت بالتدريب المشترك مع نظيرتها من القوات الأردنية بهدف اكتساب الخبرات المتبادلة لدى القوتين ، وتوثيق الروابط بين قوات البلدين .

وعلى لتصريحات المسؤولين في وزارة الدفاع فإن القوات المسلحة المصرية أدت مهامها التدريبية بنجاح وأن القوات وصلت إلى مستوى عال من التدريب ، إلا أنه من الطبيعى ألا تذكر أية قوات مسلحة شيئا عن نقاط الضعف الموجودة في تدريبها ، وأن تتخذ إجراءات قبل المشروعات والبيانات التى تدعى إليها جهات خارجية حتى لا تظهر نقاط الضعف أمام المختصين ، ويوقف الأمر في النهاية على مدى جدية تنفيذ التدريب لتحقيق الأهداف المنشودة ، والاستعداد لمواجهة الواقع ومعالجته . وأن يكون الهدف الحقيقى لدى جميع المشتركين في التدريب هو الوصول إلى مستوى عال من الكفاءة القتالية التى تمكنهم من مواجهة المواقف المختلفة التى يمكن أن يقابلوها في حالة نشوب الصراع المسلح ، وهو ما يامله كل مصرى في قواته المسلحة .

رابعا : نشاط القوات المسلحة المصرية في مجال الصراع المسلح

تعاثت مصر الاشتراك المباشر في الصراعات المسلحة منذ بداية الثمانينات ، وخاصة بعد توقيع معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية ، ثم بعد تولى الرئيس حسنى مبارك الحكم .

إذ من الملاحظ أن السياسة المصرية اتجهت بعد الرئيس السادات إلى التراجع عن الطموحات الاستراتيجية الواسعة ، ولم يعد لديها الاستعداد لد القوة والقيام بدور اقليمى عسكرى نشيط وبمباشرة سواء كانت منفردة أو بالتعاون مع أطراف دولية أو محلية أخرى ، وهذا لا يمنع من أن تحتفظ مصر بحفها في أن تواجه ما تراه من تحديات لصالحها الحيوية . وقد أكد رئيس الجمهورية أن مصر لن تسمح بأن تفرط في فترة

توفيرها .

إذا كان الدور المصري في الصراعات المسلحة قد اقتصر على الدعم غير المباشر للدول العربية على المستوى الإقليمي ، فإنه لم يشترك في صراع مسلح على المستوى الوطني منذ عام ١٩٧٧ بعد القتال المحدود مع ليبيا ، نتيجة لاستقرار الموقف على الحدود المصرية بعد تنفيذ معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية ، واتخاذ ليبيا أسلوب دفاعي على الحدود المصرية الليبية ، وتوقيع اتفاقية التكامل مع السودان .

أما على المستوى الدولي فقد اقتصر نشاط القوات المسلحة على قيادة عملية تطهير البحر الأحمر في عام ١٩٨٤ والاشتراك ببعض الوحدات البحرية في هذه العملية التي اشتركت فيها دول مختلطة ، ويرجع ذلك إلى الأهمية الاستراتيجية للبحر الأحمر لدول العالم المختلفة ، وأهميته لمصر على المستوى الوطني فضلاً عن أن أي خطر يهدد الملاحة فيه لا بد وأن ينعكس على حركة الملاحة بالقناة ، بما تمثله لمصر كممر هام من مواردها الاقتصادية ، ثم أهميته على المستوى العربي باعتبار أن سبعة دول عربية تطل عليه ، كما يمثل المنفذ الوحيد لكل من السودان ، والأردن ، والجمهورية العربية السورية إلى العالم الخارجي . على أن تطهير البحر الأحمر يعتبر عملاً محدوداً من أعمال الصراع المسلح خاصة وأن الأنغام لم يكن هناك من يدافع عنها وأنه لم تكن هناك أي محاولة لتكثيفها .

أما عن احتمالات المستقبل القريب ، فإن احتمالات اشتراك القوات المسلحة المصرية في صراع مسلح بشكل مباشر تظل قليلة إلى حد كبير نتيجة للآزمة الاقتصادية التي تعاني مصر منها ، والصعوبات التي تواجهها في تحديث القوات المسلحة نتيجة أن الولايات المتحدة الأمريكية لا تتجاوب بشكل كاف مع مطالب مصر في هذا الصدد ، وطول إجراءات الموافقة والتعاقد والتوريد ، وانخفاض نسب الاستكمال بالوحدات ، وتقدم المعدات السوفيتية وصعوبة الحصول على قطع الغيار اللازمة لها . وهكذا فإن الاحتمالات الاشتراك المباشر تتمصر في الاحتمالات الآتية

– تهديد الموارد المائية من نهر النيل بإقامة منشآت مائية على روافد النيل في جنوب السودان أو إثيوبيا وهو أمر غير متوقع لعدم توفر الموارد لكل من البلدين في الوقت الحاضر خاصة في ظروف الجفاف والمجاعة واحتمال توفر هذه الموارد من جهات أجنبية محدودة للغاية .

وإلى عدم الاخلال بالأوضاع في الشرق العربي بقيام قوة تزاحم القدرات المصرية . وقد زادت أهمية هذا الدعم بعد زيادة النقل النوعي للدور السوري في الشرق العربي وليدان بصفة خاصة ، ولحد من قدرة سوريا على التأثير على الأطراف العربية المستعدة للانفتاح على مصر .

كما تهدف السياسة المصرية من خلال تقديم الدعم العسكري غير المباشر إلى الدول العربية الأفريقية ، إلى عدم السماح للقوة الليبية لمزاحمة القدرات المصرية فيها وخاصة بعد قيام الوحدة الليبية المغربية ، والنشاط الليبي في تشاد ، ومعاينتها لحركة التمرد في جنوب السودان والتحالف الليبي الأثيوبي – اليمني الجنوبي كما أن السياسة المصرية تسعى إلى تأمين منابع ومياه النيل ، وتزاد أهمية ذلك بعد انتشار ظاهرة الجفاف والتصحر في أفريقيا .

وهكذا فإننا نجد أن الدعم العسكري غير المباشر للدول العربية يشتمل دول الخليج خاصة سلطنة عمان لما لها من علاقات كاملة مع مصر ، من خلال تقديم مستشارين عسكريين وفنيين أساساً ، والعراق بالامداد بالأسلحة والذخيرة والسماح للمواطنين الذين أنجزوا خدمتهم العسكرية بالقتال في صفوف القوات العراقية دون مسئولية على الحكومة المصرية ، والأردن بالتعاون في تبادل الخبرات والتدريب المشترك ، وقوات المقاومة الفلسطينية بالسماح لها بالتواجد والتدريب داخل العمق المصري بعيداً عن خطوط المواجهة مع إسرائيل ، والسودان (قبل الثورة السودانية الأخيرة على الأقل) ببعض الوحدات المعاونة لتأمين الأهداف وبعض المدربين ، ومع الصومال بالمدربين . وتستقبل المنشآت التعليمية المصرية دارسين من كثير من هذه الدول وخاصة السودان والعراق والصومال ، كما استقبلت مؤخرًا دارسين من الأردن .

على أن الدعم العسكري غير المباشر لا يمثل عيئاً على الاقتصاد المصري ، بل يعززه إذ أن أغلب هذا الدعم ليس منحة وإنما تتحمل الدول الدفعة تكاليفه ، وإذا فإنه دعم لنفقات الدفاع وليزانية الدولة ، كما يمثل مجالاً للتسويق أمام صناعة السلاح والتصنيع العسكري عمومًا في مصر ووسيلة مناسبة للتصرف في بعض الأسلحة أو الذخائر التي أصبحت غير مناسبة للصراعات المسلحة التي يحتمل أن تفوضها الدولة ، أو التي أصبح من الصعب الحصول على قطع غيارها من الكتلة الشرقية ويمكن لهذه الدول (المشتركة) ،

- استنزاف ليبيا لبحر بأعمال محدودة ولكنها تؤثر على الاستقرار في مصر ، وهو احتمال محدود ولكنه أقل حيوية من موارد النيل وينتطلب ردا محدودا ولكنه يجب أن يكون كافيا لردع القوة الليبية ومنعها من تكرار هذه الاستنزافات .

- اعتداء مباشر على الأراضي المصرية من إسرائيل ولو أنه احتمال ضعيف في المستقبل القريب إلا أنه الخطر الاحتمالات ولا يترك مجالاً للاختيار أمام القيادة المصرية لجباشرة الصراع المسلح بالدفاع عن أراضيها وحقوقها .

وينتظر في حالة وقوع لحد الاحتمالين الأولين أن يقتصر الصراع المسلح على اشتراك وحدات من القوات الخاصة مثل قوات الإبرار الجوي والصاعقة وربما بعض الوحدات البحرية بأهداف محدودة وأن يقتصر التعاون على السودان إذا كانت لديه موارد كافية في ذلك الوقت ، أما الاحتمال الثالث فهو صراع مسلح شامل بكل القوة المسلحة للدولة مع احتمال محدود لتعاون عربي واحتمال أقل لتعاون دول أمريكي أو سوفيتي أو مشترك .

أما مجالات التعاون غير المباشر فزنها تزداد مع تحسن العلاقات بين مصر والدول الإسلامية ، والعربية والأفريقية إذ ينتظر زيادة حجم المستشارين والفنيين والمدربين لدول الخليج العربي ، وأن يزداد الدعم بالسلح والذخيرة وتدريب الكوادر مع العراق والأردن والصومال ، وأن يزداد التدريب المشترك مع الأردن وتبقى العلاقات مع السودان غامضة ، ولكن احتمالات الدعم غير المباشر تبقى غير مستبعدة سواء مع السودان أو الصومال .

خلاصة : نشاط القوات المسلحة المصرية في مكافحة الإرهاب

عرفت ظاهرة العنف السياسي في مصر خلال القرنين التاسع عشر والعشرين وازدادت نسبيا منذ نهاية الحرب العالمية الثانية . وقد برز من هذه الحوادث قتل اللورد هورن البريطاني على أيدي عملاء عصابة « شتيرن » الاسرائيلية وحوادث نصف ممتلكات اليهود بواسطة جماعة الإخوان المسلمين عام ١٩٤٨ ، وحوادث تفجير القنابل وخاصة في الممتلكات الامريكية بواسطة عملاء المخابرات الاسرائيلية التي عرفت « بفضيحة لافون » ، والرسائل المتفجرة التي ارسلت إلى بعض ضباط المخابرات المصرية عام ١٩٥٦ (البكباشي مصطفى

حافظ رئيس مكتب مخابرات غزة ، والقائمقام صلاح مصطفى المحقق العسكري المصري بالأردن) ، ثم الرسائل المتفجرة التي ارسلتها المخابرات الاسرائيلية إلى الخبراء الألمان الذين كانوا يعملون في مهام التصنيع العربي المصري في أوائل الستينات ، بالإضافة إلى حوادث العنف السياسي لجماعات الإخوان المسلمين في لواخر الأربعينات ومنتصف الخمسينات والستينات . إلا أن هذه الحوادث كانت دائما تقع ضمن مسئولية أجهزة الأمن الداخلي الخاصة بالشرطة مع أجهزة الأمن في المخابرات العامة والمخابرات الحربية وكان دور القوات المسلحة فيها محدودا داخل المخابرات الحربية والشرطة العسكرية وما شابهها .

وقد تصاعدت موجة العنف السياسي بعد هزيمة عام ١٩٦٧ والنشاط الفدائي لقوات منظمة التحرير الفلسطينية ، وتصاعدت موجة غطف الطائرات ، كما تصاعدت هذه الموجة أيضا بعد وقف إطلاق النار في عام ١٩٧٣ ، إلا أن أغلب هذه الحوادث كان بعيدا عن مصر أو أن مصر لم تكن هدفا لثل هذه العمليات . إلا أن الأمر اختلف بعد قيام الرئيس السادات بزيارة القدس وما أثارته هذه الزيارة بعد غضب عربي عموما وفلسطيني بصفة خاصة ، مما زاد من تعرض مصر لحوادث العنف السياسي وكان أول حادث هام هنا هو قتل السيد يوسف السباعي في قبرص في فبراير عام ١٩٧٨ .

في ذلك الحين ، دارت مفاوضات بين مرتكبي الحادث والسلطات القبرصية طلب فيها مرتكبو الحادث سفرهم إلى خارج قبرص ، وقد أرسلت الحكومة المصرية في ذلك الوقت قوة من قوات الصاعقة المصرية بقيادة قائد هذه القوات إلى مطار لارنكا في قبرص بهدف منع مرتكبي الحادث من الإفلات بجرمتهم ، وكان أن تدخلت هذه القوة لمنع هؤلاء الأفراد من ركوب الطائرة التي كانت ستقلهم ، إلا أن الحرس الوطني القبرصي الذي لم يكن قد جرى التنسيق معه أطلق النيران على قوات الصاعقة المصرية وأصابها بضائر كبيرة ، ومنعها من القبض على مرتكبي الحادث ، وعادت القوة إلى مصر وقد تكبدت بعض الخسائر ، ودون تحقيق هدفها .

ويبدأ التفكير جديا على أثر ذلك في إنشاء قوة مصرية خاصة بمكافحة الإرهاب الدولي على غرار قوة « دلتا » الامريكية المخصصة لذلك الغرض ، وقد اختيرت قوات الصاعقة المصرية لتشكيل هذه القوة والإشراف على تدريبها ، وتشكلت هذه القوة الخاصة تحت اسم

« المجموعة ٧٧٧ » وقد تم تسليحها بأسلحة ومعدات أمريكية غير تلك التي تستخدمها القوات المسلحة المصرية . كما تلقت تدريباً في كل من ألمانيا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية .

وقد تعرضت مصر لحادث اختطاف طائرة مصرية بمطار أسوان عام ١٩٧٩ وكلفت المجموعة المذكورة بإنهاء اختطاف الطائرة ، وقامت القوة المخصصة بتنفيذ مهمتها بنجاح إذ أمكن القبض على المختطفين ، وإنقاذ الطائرة وركابها دون أي خسائر . وقد شجع هذا النجاح السلطات والقيادة المصرية على الاستمرار في إعداد وتسليح وتحديث وتدريب هذه المجموعة خاصة مع تزايد حوادث العنف السياسي في المنطقة ، وأجرت هذه القوات تدريباً مشتركاً مع القوات الأمريكية الخاصة خلال المناورات المشتركة التي أجريت في الأعوام الأخيرة تحت اسم « النجم الساطع » وإن كان ذلك خارج الإطار العام لهذه المناورات كما لم تعلن القيادة الأمريكية أو المصرية عن هذا التدريب وإن أشارت إليه وسائل الإعلام العالمية .

وفي عام ١٩٨٥ تدخلت مصر في حادثتين من حوادث العنف السياسي أولهما حادث خطف سفينة الركاب الإيطالية « إكبل لاويو » بواسطة مجموعة من إحدى المنظمات الفلسطينية في أوائل أكتوبر ١٩٨٥ وقد قبلت مصر التدخل بعد موافقة الأطراف المعنية وبالتعاون مع منظمة التحرير الفلسطينية ممثلة في قيادتها ، وقامت القوات البحرية بماء على تكليف من القيادة العامة بإرسال إحدى سفن السطح وعليها مندوبو المنظمة إلى السفينة المختطفة وقامت بإحضار المجموعة التي قامت بالاختطاف والتي سلمت نفسها ، دون أي مقاومة إلى القوات البحرية المصرية . وقد انتهى دور القوات المسلحة عند هذا الحد ولم يكن لها دور في التطورات التالية التي أدت إلى خطف طائرة الركاب المصرية التي أفلتت مجموعة الاختطاف إلى قاعدة أمريكية في سيجونلا بجزيرة صقلية .

وكان الحادث الثاني هو اختطاف طائرة الركاب المصرية القادمة من إثينا إلى القاهرة في أواخر نوفمبر ١٩٨٥ ، حيث أجبرت مجموعة الاختطاف الطائرة على الهبوط في مطار « فاليتا » في جزيرة مالطة بعد إجبارها على تغيير خط سيرها ، كما طالبت هذه المجموعة بتزويد الطائرة بالوقود وقبل إنهم كانوا يريدون الذهاب إلى ليبيا أو تونس . وقد أرسلت القيادة المصرية قوة من المجموعة « ٧٧٧ » تحت قيادة قائد قائد قوات الصاعقة إلى جزيرة مالطة بغرض إنقاذ الرهائن .

وقامت المجموعة ببناء على التعليمات الصادرة إليها بالاحتكام الطائرة عن طريق باب مخزن الركاب ثم باقى الأبواب إلا أن ذلك أدى إلى تبادل إطلاق النيران مع قوة الاختطاف واستخدام القنابل اليدوية مما سبب اشتعال الطائرة ووفاء حوالي ٥٩ من الركاب وطاقم الطائرة ، في حين أمكن إنقاذ بعض الركاب والمصابين وأحد أفراد مجموعة الاختطاف كما حدثت تلفات شديدة بالطائرة . وقد تعرضت عملية اقتحام الطائرة بواسطة قوة الاقتحام لانتقاد شديد من وسائل الاعلام الأجنبية في حين دافعت عنها وسائل الاعلام الرسمية المصرية . وتعرض أداء قوة الاقتحام لثقة فنى من خبراء أجانب ولكن لا يعتقد بصحتها لأنها مبنية على أسس خاطئة في أغلبها . ولكن قرار اقتحام الطائرات المختطفة بظل قراراً صعباً يمكن أن يؤدى إلى خسائر شديدة في الركاب المطلوب إنقاذهم ، وإذا فُزن اتخاذه يجب أن يتم في سياق مقتضيات عملية « إنقاذ الرهائن » كعملية تفارضية ونفسية صعبة وطويلة وليس كمجرد عملية عسكرية خاصة .

سادساً : نشاط القوات المسلحة المصرية لصالح باقى أجهزة الدولة

كانت القوات المسلحة المصرية - وما زالت - إحدى قوى الدولة الرئيسية التي تلجأ إليها لتنفيذ المهام الكبيرة التي تتطلب أداء متميزاً وسرعة في التنفيذ . ولم تنقطع الصلة بين هذه القوات المسلحة وباقى أجهزة الدولة ، وحتى قبل قيام هذه القوات نفسها بالثورة في ٢٢ يوليو عام ١٩٥٢ ، إذ كثيراً ما لجأت إليها هذه الأجهزة لتزود مهامها بعجزت باقى الأجهزة عن أدائها . وتميزت المهام التي كلفت بها القوات المسلحة قبل الثورة لصالح باقى أجهزة الدولة بأنها يلقب عليها طابع الأمن الداخلى . فقد كلفت بالمحافظة على الأمن في حالات إضراب العمال ، وبذلك عندما أضرب ضباط الشرطة (البوليس في ذلك الوقت) وبعد حريق القاهرة في يناير ١٩٥٢ ، هذا بالإضافة إلى الاستعانة بها لصالح وزارة الزراعة في مكافحة الجراد ، ووزارة الصحة عند التضرع للوبئة .

وقد كان من الطبيعي أن تكلف القوات المسلحة بعد قيام الثورة ببعض مهام الأمن وخاصة في الفترة التالية مباشرة لقيامها ، إذ كلفت بحفظ الأمن على إثر حوادث كثر الدوار بعد أيام قليلة من الثورة ، كما تولت الشرطة العسكرية صوماً ، والمباحث الجنائية العسكرية بعض

الأمن الداخلي بعد ذلك . وقد دعت القوات المسلحة إلى أداء بعض المهام لصالح باقي أجهزة الدولة كان أهمها المعونة في التغلب على ظاهرة التكدس في ميناء الاسكندرية ، بالإضافة إلى القيام بمشروعات إنتاجية زراعية لتحقيق الاكتفاء الذاتي للقوات المسلحة . وتخفيف العبء على الأجهزة القائمة بتوفير الأمن الغذائي للشعب .

ثم زاد اشتراك القوات المسلحة في نشاط باقي أجهزة الدولة في أعقاب توقيع اتفاقيات كامب ديفيد ، وكان على رأسها اشتراك وحدات الطرق في إنشاء الطرق لصالح القطاع المدني ، كما بدأ دخول وحدات الإشارة في منافسات إنشاء الشبكات السلكية واللاسلكية للمواصلات ، وأنشئ جهاز الخدمة الوطنية لتنسيق نشاط القوات المسلحة في خدمة باقي أجهزة الدولة ، وقد تضاعف اشتراك هذه القوات في المشروعات الوطنية منذ ذلك التاريخ ، وبدأت منذ أوائل الثمانينات في القيام بدور مضط لتحقيق أهداف محددة .

وقد تعدد الهدف العام لنشاط القوات المسلحة في مجال الخدمة الوطنية ، بالاستفادة من طاقات القوات المسلحة في اقتحام الشاكل التي تواجهها الدولة ، والمشاركة في بناء الاقتصاد القومي بأدائها المتميز . وترجمت القوات المسلحة هذا الهدف العام إلى عدة أهداف فرعية يمكن تصورها كالآتي :

١ - تحقيق الاكتفاء الذاتي للقوات المسلحة - قدر الامكان - بحيث يخرجها من سوق الاستهلاك المحلي بما يوفر الطاقة الانتاجية المدنية لخدمة القطاع المدني .

٢ - إنتاج متطلبات القوات المسلحة من الاحتياجات بالمواسفات التي تناسبها ، والتي تحقق إدارة علمية اقتصادية لحوارد وإمكانات القوات المسلحة .

٣ - التأكد من أن المشروعات التي تنفذ لصالح إعداد الدولة للحرب تنفذ بما يحقق هذا الغرض وبما يتناسب مع متطلبات العمل العسكري .

٤ - تحقيق الاستقرار لأسعار احتياجات القوات المسلحة حتى لا تتأثر بتذبذبات السوق وما به من تلاعب .

٥ - تحقيق عائد مادي لاهلاك بعض معدات القوات المسلحة - وخاصة ما يهلك بالتقادم - مما يمكن من تجديدها بما يتماشى مع التقدم التكنولوجي المعلى وبإقل عيه ممكن على موارد الدولة .

٦ - توفير متطلبات أفراد القوات المسلحة وعائلاتهم بأسعار مناسبة تشكل نوعاً من التعويض عن انخفاض دخلهم بالمقارنة بدخول العاملين في كثير من القطاعات

المهام الامنية لفترة أطول بعد قيام الثورة ، إلا أن دور القوات المسلحة لم يتوقف عند هذا الدور بل لجأت إليها حكومات ما بعد الثورة وخاصة في الفترة التي سبقت هزيمة عام ١٩٦٧ في تنفيذ مهام أخرى لصالح باقي أجهزة الدولة ، وقد غلب على هذه المهام طابع الخدمات إذ ساهمت في مشروع معمر الأمية ، والإشراف على هيئة النقل العام بمدينة القاهرة بعد فترة من تأميمها كما قامت ببعض المهام الانشائية مثل إقامة كبارى المشاة ، وإنشاء الطرق ، وساهمت بدور محدود في بناء السد العالي ، كما قامت ببعض المهام الانتاجية كان أهمها الإشراف على الهيئة العامة للثروة السمكية وتشغيلها ، وإقامة مزارع تجريبية خاصة .

وإذا كانت هزيمة القوات المسلحة في عام ١٩٦٧ قد عززت الرأي القائل بضرورة أن تحضر القوات المسلحة اهتماماتها في المهام العسكرية ، ولا تكلف بمهام مدنية ، كما كان من الطبيعي ألا يشغل هذه القوات أى واجب أو مهمة عن الدفاع عن الدولة والاستعداد لتحرير الأرض المحتلة ، بل وأن تعاون باقي أجهزة الدولة قواتها المسلحة في هذا الاستعداد ، فإن هذا لم يمنع من اللجوء إلى القوات المسلحة للقيام بمهمة خاصة ومحدودة الزمن لأغثة منكري السيل في محافظة قنا وإعادة تعمير المناطق التي تعرضت لهذه السيل ، كما دعت وحدات وتشكيلات القوات المسلحة إلى القيام بنشاط إنتاجي وخاصة في مجال توفير الغذاء لتحقيق نوع من الاكتفاء الذاتي لنفسها ، وخفض العبء الواقع على باقي الأجهزة المدنية ، خاصة وأن القوات المسلحة كانت قد استوعبت أغلبية القوة الانتاجية العاملة في الدولة . وقد بدأ ظهور بعض هذا الانتاج داخل بعض الوحدات بصفة خاصة في السنة السابقة لقيام الحرب عام ١٩٧٣ .

نشطت فكرة اشتراك القوات المسلحة في نشاط لصالح بعض أجهزة الدولة مرة أخرى في أعقاب توقيع اتفاقية فض الاشتباك الأول على أساس أن ما تميز به أداء القوات المسلحة في القتال يشجع على الاستفادة بهذا التميز في أداء مهام وطنية أخرى . وقد كانت العودة إلى استخدام القوات المسلحة في مهام الأمن الداخلي في يناير عام ١٩٧٧ عودة إلى الخلف ، إذ كانت قد حددت مهمة القوات المسلحة منذ عام ١٩٦٢ بجماعية عملية بناء المجتمع من الأخطار الخارجية ولم تستخدم القوات المسلحة بعد ذلك لتنفيذ مهام لها طابع الأمن . وأدى الدعم الواسع لقوات الأمن المركزي في أعقاب حوادث عام ١٩٧٧ إلى الاكتفاء بتلك القوات لمهام

الأخرى .

٧ - التأثير على أسعار السوق المحلي والعالمي بالدخول كمنافس في حدود ربحية معقولة .

٨ - توفير بعض متطلبات الدولة التي يصعب توفيرها بواسطة باقي أجهزتهم لقصور الطاقة البشرية .

إن الملاحظ لنشاط القوات المسلحة في مجال الخدمة الوطنية يستنتج أنها في اختيارها لمجالات نشاطها قد توخيت أن تخدم احتياجات القوات المسلحة ، وبرامج إعداد الدولة للحرب بالدرجة الأولى ، كما اختارت مجالات تتوفر لديها طاقات زائدة عن حاجتها في زمن السلم ولكنها ضرورية لمواجهة احتمالات الحرب كما أنها تقوم بتفليذ مشروعات قومية لها صفة عاجلة . ويوضح ما نشر عن نشاط القوات المسلحة في مجال الخدمة الوطنية أن ذلك النشاط يشمل قطاعات الانشاء والتشييد ، والتعليم والتدريب ، والمواصلات السلكية واللاسلكية ، والنقل البري والمائي ، والخدمات الصحية ، والزراعة والأمن الغذائي ، والإسكان .

اشتمل نشاط الانشاء والتشييد على مد الطرق العسكرية والمطارات الجوية ومد خطوط السكك الحديدية وبخطوط المياه وتشبيد الكبارى والانفاق وبناء المصانع والمجمعات . وقد أعلن في عام ١٩٨٢ في قيام القوات المسلحة بالبدء في إنشاء شبكة طرق في سيناء وفي محافظة مطروح ويبلغ مجموع أطوالها ٣١٥ كم ، وفي عام ١٩٨٢ عن قيامها بإصلاح ووصف طرق ترابية في محافظتي الشرقية والبحيرة ، وفي عام ١٩٨٤ عن بدء إنشائها لطريق دائري يربط الاسماعيلية وبور سعيد والقاهرة ، كما افتتح في ٢٦/٩/١٩٨٥ طريق تبادل للطريق الساحلي الاسكندرية - مطروح بطول ٢٨٠ كم بما يوفر ٧٥ كم للمسافر بين القاهرة ومرسى مطروح ، ويخلق طريقا لإنشاء مشروعات زراعية وصناعية ضخمة عند العلمين . وكل هذه الطرق تخدم نشاط القوات المسلحة بشكل أو بآخر . وقد كان من الطبيعي أن تشترك القوات المسلحة في إنشاء المطارات المدنية والعسكرية ، إذ أن جميعها صالح للاستخدام المزدوج وقد انتهت القوات المسلحة في سبتمبر ١٩٨٥ من إنشاء ٧٥٪ من مطار غرب الاسكندرية الدولي والذي يشمل جزءا خاص بالطيران العربي وينتظر افتتاحه كاملا في يونيو ١٩٨٦ . وبدأت القوات المسلحة خلال عام ١٩٨٢ في إنشاء خط حديدي من محطة درب العام شرق القاهرة إلى منطقة فايد على البحيرة المرة الكبرى جنوب الاسماعيلية ، وفي عام ١٩٨٢ بدأت في تجهيد ثلاثة

خطوط حديدية رئيسية هي : خط السولوم ويخدم الساحل الشمالي ، وخط الواحات البحرية وكلاهما في الاتجاه الاستراتيجي الغربي . بالإضافة إلى المهام المدنية وخط مترو حلوان . وقامت القوات المسلحة بعد خط أنابيب مياه من الاسكندرية إلى مطروح في عام ١٩٨١ ، وبمعدت خطوط مياه الشرب بمركز القنطرة ، وكلاهما له أهمية عسكرية . وقامت الوحدات الهندسية بإنشاء عدة كبارى علوية داخل مدينة القاهرة منذ عام ١٩٨٢ ، كما أنشأت نفقين لعبور المشاة بالقاهرة ، وفي عام ١٩٨٥ تقوم بإنشاء نفق مماثل في الاسكندرية ، ووافقت على المساهمة في إنشاء تسعة كبارى على ترعة الاسماعيلية في محافظة السويس . وفي مجال بناء المصانع أعلن في عام ١٩٨٢ عن بدء القوات المسلحة في إنشاء سبعة مصانع للاستمنت بطاقة إنتاجية سبعة ملايين طن لم يشر إليها بعد ذلك ، وفي عام ١٩٨٥ افتتحت القوات المسلحة مصنعا للبرصيات بهدف إلى إنتاج جميع أنواع الأجهزة البصرية وأشعة الليزر وأجهزة الرؤية الليلية ، كما سيقيم بإنتاج الميكروسكوبات والتسكوبات ، وتبلغ تكلفة المصنع ١١ مليون دولار ، وسيقوم بتوريد الميكروسكوبات إلى وزارة الصحة في يناير ١٩٨٦ ، كما سيوفر احتياجات القوات المسلحة من أجهزة إدارة التيزان البصرية والكهرومصرية ، وأجهزة أشعة الليزر ، وأجهزة تشخيص الدبابات والدفعية النهارية منها والليلية ، كما افتتح مصنع لإنتاج الأبواب والشبابيك الخشبية ، ومصنع للعبوات الدوائية بطاقة ١٢ مليون عبة سنويا من مختلف المقاسات ، ويتجه عب الكرتون اللازمة للأدوية والحلويات ويسد احتياجات القوات المسلحة ببولر فائضا للقطاع المدني . قامت القوات المسلحة ببناء مجمعات للمخابز الآلية والنصف آلية ومجمعا لمشروعات المصنع ١٨ العربي بأبي زعبل ويشمل عبادة مجمعة ، ومخبزا آليا ودارا للخصضاء ومشغلا للأسر المنتجة خلال عام ١٩٨٤ .

وأولت القوات المسلحة مجال التعليم والتدريب اهتماما خاصا منذ عام ١٩٧٨ بمرور أمة الجنود ومنع ارتدادهم إلى الأمية ، وقامت منذ نهاية عام ١٩٨٢ بتنفيذ خطة للتدريب المهني تستهدف تزويد العمالة الوطنية برباد وعشرين ألف عامل مدرب على حرف ومن مختلف ، منها اثني عشر ألفا مدربين على حرف التشييد والبناء وستة آلاف مدربين على سبع وعشرين مهنة صناعية مثل اللحام والبرادة والحدادة وخلافه ، وثلاثة آلاف مدربين على الغزل والنسيج .

وساهمت القوات المسلحة في مشروعات المواصلات السليكية والإسكانية منذ عام ١٩٨١ بلغت قيمتها حتى عام ١٩٨٣ ثلاثة وأربعين مليون جنيه مدت خلالها ٢٥٠ ألف خط تليفوني وقد أعلن عام ١٩٨٤ عن قيامها بإنشاء خمس شبكات تليفونية بالقاهرة والإسكندرية واستكمال إنشاء سنترال الزمالة الإلكتروني بسبعة وعشرين ألف خط ، كما قامت القوات المسلحة بمد كوابل بحرية تحت النيل .

ولا تقوم القوات المسلحة بأعمال نقل لصالح القطاعات المدنية إلا عند الضرورة ولأضيق الحدود ، نظرا لضخامة حجم النقل المطلوب لها ، وللحاجة إلى الاحتفاظ بوسائل النقل في حالة كفاءة عالية لمواجهة متطلبات الاستعداد القتالي ، ولذا فقد اقتصر هذا النشاط على المهام القومية للتغلب على تكسر أروسة الموانئ وسرعة تفريغ المواد الاستراتيجية مستقلة في ذلك حملة النقل البري ووحدات النقل المائي .

وقد بلغت قيمة أعمال النقل هذه خمسة ملايين جنيه عام ١٩٨٣ . كما أن إنشاء جهاز النقل العام للقوات المسلحة يساهم في رفع أعباء نقل أفراد القوات المسلحة عن كاهل أجهزة النقل المدنية .

وساهمت القوات المسلحة منذ الستينات في توفير الخدمة الصحية للمواطنين بأن سمحت لغير أفراد القوات المسلحة بالعلاج ببعض المستشفيات التخصصية بها وخاصة مستشفى القوات المسلحة بالمعادي ، كما أن علاج عائلات أفراد القوات المسلحة بمستشفياتها يخفف من عبء هذه الخدمة على مستشفيات القطاع المدني وقد سمح وزير الدفاع منذ عام ١٩٨٢ للهيئات المجهزة للقوات المسلحة والموجودة بالقرب من الأحياء باستقبال وعلاج المدنيين بتكاليف اقتصادية . كما أعلن في العام ١٩٨٣ عن بدء إنشاء مستشفى تخصصي للحروق . وافتتاح الأكاديمية الطبية العسكرية التي أنشئ بها بنك للمعلومات يسمح لغير العسكريين بالاستفادة من خدماته .

وساهمت القوات المسلحة بتصويب وافر في مجال الأمن الغذائي ، إذ ازدهر نشاط الوحدات والتشكيلات في توفير احتياجاتها من العناصر الغذائية ، وبالإضافة إلى ذلك فقد تعاونت القوات المسلحة مع وزارة التموين لإنشاء المخازن . ففي نهاية عام ١٩٨٣ افتتحت مجمعا للإنتاج الآلي للخبز يضم ستة خطوط آلية بطاقة إنتاجية ٧٥٠ ألف رغيف يوميا ، وفي بداية عام ١٩٨٣ تقدر أن تتولى إنشاء ٢٤ مخبزا نصف آلي ، ثم أعلن عن بدء

إنشاء مجمع آلي للخبز يضم ١٢ مخبزا وإنشاء ٣٠ خطا آليا في عام ١٩٨٤ وفي نهاية شهر يوليو ١٩٨٥ انقثت وزارة التموين مع القوات المسلحة على إنشاء مجمع للمخابز يضم ١٤ خطا طاقتها الانتاجية نصف مليون رغيف يوميا يبدأ تشغيله بعد ستة أشهر . وبدأت القوات المسلحة منذ عام ١٩٨١ في تعمير وزراعة مساحات كبيرة في منطقة السليم والفي إبدان شرق العوينات وإنشاء جمعيات تعاونية لهذا الغرض كما بدأت في عام ١٩٨٣ في إقامة مشروع لإنتاج بيض المائدة بطاقة ٦٠ مليون بيضة سنويا بالتعاون مع مؤسسة المانية ، وفي استصلاح ١٢٠ ألف فدان بمنطقة غرب النوبارية ، ومساحات أخرى في التل الكبير والفويم . وفي عام ١٩٨٤ وافقت على استخدام مخازن القوات المسلحة كمراكز لإمداد بالخبز والفاكهة والبيض للقطاع المدني ، وتعاقدت على إنشاء عدة مشروعات تشمل أربع مزارع البان بطاقة ٦ أطنان يوميا ، ومصنعا للجبين بطاقة ٦٠٠٠ طن جبنة بيضاء و ٣٠٠٠ طن جبنة مطبوخة سنويا ، ومجمعا لإنتاج البيض يشتمل على أربع وحدات إنتاج للبيض بطاقة كل منها ستين مليون بيضة سنويا ، ومحطات للامهات ومغفرات ومصنعا لإنتاج الحلف ، كما تعاقدت على إقامة مشروع لتربية الدجاج بطاقة ستة ملايين دجاجة سنويا ، ومشروع لإنتاج اللحوم الحمراء يشتمل على النتي عشرة وحدة لحوم بطاقة ١٢ ألف رأس سنويا ، من إجمال المستهدف ٤٢ ألف رأس سنويا ، وقد تعاونت القوات المسلحة مع وزارة الزراعة والأمن الغذائي في دراسة إنتاج الرقود الجبوي (بييجاز) وأعلن في عام ١٩٨٤ عن البدء في إقامة أكبر وحدة إنتاج لهذا الغاز في أفريقيا ، والدول العربية .

وتشترك القوات المسلحة في مواجهة مشكلة الاسكان بإقامة مساكن لعائلات أفراد القوات المسلحة ومدن عسكرية لايواء القوات وإقامة قرى أو مدن جديدة في مناطق مطلوب تعميرها لسد الفراغ الاستراتيجي بالإضافة إلى المساهمة في إعادة بناء القرى والمساكن التي تعرضت لكوارث طبيعية وأخيرا المعاونة في توفير مساكن للشباب . وقد أعلن في عام ١٩٨٣ عن قيام القوات المسلحة ببناء قريتين في سيناء إحداهما في العريش والأخرى للصيادين والعاملين بصناعة الأسماك . كما أعلن في عام ١٩٨٤ عن قيام القوات المسلحة بدراسة إنشاء مدينتين جديدتين إحداهما في القنطرة شرق والأخرى في الاسماعيليه الجديدة ، كما أعلن في عام ١٩٨٥ عن أن القوات المسلحة قد كلفت

جميع دول العالم تقود عملية التقدم داخل المجتمع ، وأن الدول الأجنبية على اختلاف مذاهبها السياسية تستفيد من طاقات قواتها المسلحة لصالح الاقتصاد القومى .

وتشير الآراء المعارضة لهذا النشاط إلى أن متطلبات الحرب الحديثة تستلزم تفرغ القوات المسلحة تماما لتأدية مهامها فى حماية البلاد والاستعداد لها بالتدريب ، والعمل العسكري الجاد الذى يصل بالمقاتل إلى درجة الاحتراف فى تأدية مهامه واستيعاب التكنولوجيا الحديثة ، ودراسة أعدائه المحتملين وما إلى ذلك ، كما تشير إلى أن انغماس القوات المسلحة فى نشاط غير عسكري يؤدي إلى ضعف مستوى تدريبها والضبط والربط فيها ، وإلى أن تنفيذ هذه المهام لا يمكن أن يكون مماثلا لما يتم فى التدريب نظرا لاستبعاد تصور تنفيذ المهام تحت احتمال تهديد العدو .

يستند كلا الرايين على أسباب لها وجهاتها ، لكن التفصيل يجب أن يكون هو المحافظة على الكفاءة القتالية للقوات ، أى أن قيام القوات المسلحة بمهام ذات طابع مدنى يجب ألا يخفض من درجة استعدادها القتال ، ولا يؤثر سلبيا على مستوى تدريبها القتالى حتى وإن أدى إلى رفع مستوى تدريبها الفنى ، أو على مستوى الروح القتالية لهذه القوات . ويمكن تحقيق ذلك بألا تكلف التشكيلات والوحدات المغالبة بأى نوع من أوجه هذا النشاط ، وأن يقتصر ذلك على وحدات وتشكيلات القاعدة من القوات المساعدة والخدمات ، وأن تكون هذه المهام قدر الإمكان خارج نطاق المناطق السكنية وإلى مناطق العمليات المحتلة بما يخدم إعداد القوات المسلحة للحرب وتجهيز مسارح العمليات ، وأن يخصص زمن مناسب خلال خطة تنفيذ هذه الوحدات لمهامها ذات الطابع المدنى للتدريب على موضوعات التدريب القتال التى لا تغطيها هذه المهام وخاصة اللياقة البدنية والرماية والتأمين الهندسى وما إليه ، وفى إطار الزمن المحدود .

وبذا تتحقق الأهداف القومية بتعاون القوات المسلحة دون الإخلال بدرجة كفاءتها القتالية التى تعتبر الضمان الرئيسى لأمن المجتمع .

برعاية بناء قرية الضميرية التى تعرضت لحريق مدمر بتكاليف ثلاثة ملايين جنيه ، وبناء مساكن بديلة لمن تهدمت منازلهم من السيول بقنا بما يساوى ٣٢٠ مسكنا كما أعلن عن بدء مشروع لإقامة سبعة آلاف وحدة سكنية لتطليها للشباب ، وكان قد أعلن خلال عام ١٩٨٢ عن قيام القوات المسلحة بإقامة خمسين حمام سباحة للشباب منها خمسة وعشرون بالمواصفات العالية والباقي للتدريب .

بالإضافة إلى ما سبق قامت القوات بعدة مهام وطنية يصعب على باقى أجهزة الدولة القيام بها ، إذ قامت فى عام ١٩٨١ بالبدء فى إزالة الألغام بمناطق تنقيب البترول فى سيناء والبحر الأحمر والصحراء الغربية ، كما قامت بعملية مسح جوى للمناطق القريبة من الحدود المصرية السودانية لاستغلالها فى مشروعات استصلاح الأراضي ، كما قامت خلال عام ١٩٨٢ برفع المخلفات الناتجة عن تطهير النزع بمحافظة الجيزة وفى خلال عام ١٩٨٥ قامت القوات الجوية بمسح للمناطق القريبة من مجرى النيل لكشف مناطق التجريف فى الأراضي الزراعية ، وتعتزم بناء مدينة للعلماء قرب القاهرة .

إن النشاطات السابقة تمثل أغلب ما نشر بوسائل الإعلام عن نشاط القوات المسلحة لصالح باقى أجهزة الدولة ، وهو - رغم ضخامته - أقل من الحجم الحقيقي لاسهام القوات المسلحة فى خدمة المصالح الوطنية ، خاصة وأنه يلاحظ أن القوات المسلحة قد عمدت إلى عدم الإعلان عن نشاطها فى هذا المجال خلال عام ١٩٨٥ ويرجع ذلك أساسا إلى ما يتعرض له هذا المجال خلال عام ١٩٨٥ ويرجع ذلك أساسا إلى ما يتعرض له هذا النشاط من نقد أحيانا وخاصة فى صحف المعارضة . ويمكن القول أن هذا النشاط كان محور جدل بين جانبيين أحدهما يعارضه ، والآخر يعبذه منذ بداية التوسع فيه خلال السبعينات .

يستند الرأى المؤيد لنشاط القوات المسلحة لصالح أجهزة الدولة إلى أنه ليس من المعقول أن تقتصر أعمال القوات المسلحة على التدمير والهدم ، وإنما يجب أيضا أن تساهم فى التعمير والبناء ، وأن الطاقات الموجودة داخل القوات المسلحة يجب ألا تبقى عاطلة ، وأن تستغل لصالح الاقتصاد الوطنى وأن القوات المسلحة فى



المحتويات

مقدمة تحليلية	نحويّة عربية للدراسات الاستراتيجية بقلم السيد يسين
موجز التقرير	٣

النظام الاقليمي والدولي

القسم الأول	الشرق الأوسط في السياسة العالمية	١٣
١ -	العلاقات السوفيتية الأمريكية بين الصراع الاستراتيجي والتعاون من أجل الحد من التسليح	١٤
٢ -	الميزان العسكري السوفيتي الأمريكي	٣٠
٣ -	الشرق الأوسط في العلاقات الأمريكية	٣٣
٤ -	السياسة العسكرية للولايات المتحدة في الشرق الأوسط	٣٧
٥ -	السياسة العسكرية للاتحاد السوفيتي في الشرق الأوسط	٥٥
٦ -	الميزان العسكري السوفيتي الأمريكي في الشرق الأوسط	٦٢
القسم الثاني	الصراعات الإقليمية	٦٧
١ -	الصراع العربي الإسرائيلي ١٩٨٥	٦٨
(أ)	محاولات التسوية	٦٨
(ب)	الاستراتيجية الإسرائيلية والاستراتيجية العربية	٧٨
(جـ)	اتجاهات الصراع المسلح	٩٣
(د)	الميزان العسكري في الصراع العربي الإسرائيلي	١٠٥
٢ -	الصراع العراقي الإيراني	١٣٠
(أ)	التطورات السياسية والاستراتيجية في الصراع	١٣٠
(ب)	الصراع العراقي الإيراني (الصراع المسلح)	١٣٤
٣ -	الصراع الليبي التشادي	١٣٣

النظام الاقليمي العربي

١٤٩	القسم الأول : الهيكل السياسي للنظام العربي
١٥١	ولا قضاياها : العربي : حالة عملية بناء الإجماع
١٥٥	١ - الصراع العربي الإسرائيلي
١٦٥	٢ - الصراعات الأخرى في النظام العربي
١٧٤	ثانيا . هيكل القوة في النظام العربي
١٧٥	١ - نمط توزيع موارد القوة في العالم العربي
١٧٧	٢ - طبيعة الروابط والعلاقات في النظام العربي
١٨٠	٣ - قائمة الأولويات السياسية للنظم العربية
١٨٢	ثالثا . اتجاهات تطور النظام العربي
١٨٧	القسم الثاني . مؤسسات وعمليات النظام العربي
١٨٨	١ - جامعة الدول العربية

١٩٤	٢ - ظواهر وعمليات النظام العربي
١٩٤	(١) التجارة بين الدول العربية
١٩٥	(ب) هجرة العمالة في المنطقة العربية
٢٠٠	(جـ) التفاعل الفكري والثقافي ومؤسساته
٢٠٣	القسم الثالث : التجمعات الإقليمية الفرعية
٢٠٤	١ - التكامل المصري - السوداني
٢٠٨	٢ - مجلس التعاون الخليجي
٢١٢	٣ - شبكة العلاقات في المغرب العربي
٢١٧	القسم الرابع : السياسات العربية لبعض اطراف النظام
٢١٨	١ - السياسة العربية لسوريا
٢٢٥	٢ - السياسة العربية للعراق
٢٢٨	٣ - السياسة العربية للمملكة السعودية
٢٣٣	٤ - السياسة العربية لليبيا
٢٣٩	القسم الخامس : اتجاهات التطور الداخلي في الاقطار العربية
٢٤٠	١ - صعود دور الاسلام السياسي
٢٤٣	٢ - الاتجاه نحو الليبرالية السياسية
٢٧١	القسم السادس : الاداء الخارجى للنظام العربى
٢٧٢	١ - النظام العربى والعالم الثالث
٢٨٥	٢ - الاداء العربى في الامم المتحدة
٢٨٩	القسم السابع : الفلسطينيون
٢٩٠	١ - السياسات الاسرائيلية ازاء العرب داخل اسرائيل
٢٩٦	٢ - اوضاع الفلسطينيين في الضفة والقطاع
٢٩٨	٣ - منظمة التحرير الفلسطينية
٣٠٦	٤ - التحرك الاردنى الفلسطينى بعد اتفاق عمان

جمهورية مصر العربية

٣١٥	القسم الاول : الملامح الاستراتيجية العامة :
٣١٧	اولا : الملامح الاستراتيجية العامة على الصعيد الداخلى
٣١٩	ثانيا : الملامح الاستراتيجية العامة على الصعيد الخارجى
٣٢٣	القسم الثانى : السياسة الداخلية :
٣٢٤	اولا : سلطات الدولة :
٣٢٤	١ - السلطة التنفيذية (رئاسة الجمهورية - الحكومة)
٣٢٦	٢ - السلطة التشريعية
٣٢٨	٣ - السلطة القضائية
٣٢٩	٤ - العلاقة بين سلطات الدولة

٢٣٠	ثانيا : الأحزاب السياسية
٢٣٠	١ - خلفية التجربة الحزبية الراهنة
٢٣١	٢ - الأداء البرلماني للأحزاب
٢٣٢	٣ - اتجاهات التنظيم الحزبي والعمل الجماهيري
٢٣٤	٤ - اتجاهات الصحافة الحزبية
٢٣٦	٥ - العلاقة بين الأحزاب السياسية
٢٣٧	٦ - خاتمة : الصدور الموضوعية للتجربة الحزبية المصرية
٢٣٨	ثالثا : جماعات الضغط
٢٣٨	١ - مقدمة : جماعات الضغط في المجتمع المصري
٢٣٩	٢ - جماعات الضغط النشطة في الآونة الأخيرة
٢٤٠	٣ - رجال الأعمال ومعركة القرارات الاقتصادية
٢٤٢	٤ - الحركة الإسلامية ومعركتنا الشريعة وقانون الأحوال الشخصية
٢٤٣	٥ - جماعات الضغط ومستقبل النظام السياسي المصري
٢٤٥	القسم الثالث : الأوضاع الاقتصادية
٢٤٦	مقدمة : استراتيجية الانفتاح الاقتصادي
٢٤٧	١ - تطور الهيكل الاقتصادي
٢٤٩	٢ - توجهات الخطة الخمسية
٢٥٠	٣ - الموازنة العامة للدولة
٢٥٢	٤ - الدعم ومشكلة التضخم
٢٥٤	٥ - أبعاد مشكلة الغذائية
٢٥٥	٦ - إنتاج واستهلاك الطاقة
٢٦٠	٧ - أزمة الدين الخارجي
٢٦٥	القسم الرابع : السياسة الخارجية
٢٦٧	أولا : مصر والعرب
٢٧٢	ثانيا : مصر وإسرائيل
٢٧٨	ثالثا : مصر والقوتان الأعظم
٢٧٨	١ - مصر والولايات المتحدة
٢٨٥	٢ - مصر والاتحاد السوفيتي
٢٨٦	رابعا : مصر والعالم الثالث
٢٨٩	خامسا : مبادئ الدبلوماسية المصرية في عام ١٩٨٥
٢٩٤	القسم الخامس : الدفاع والقوة العسكرية
٢٩٥	أولا : الميزان العسكري المصري
٤٠٨	ثانيا : سياسة التسليح المصرية
٤١٧	ثالثا : تدريب القوات المسلحة خلال الثمانينات
٤٢٢	رابعا : نشاط القوات المسلحة المصرية في مجال الصراع المسلح
٤٢٤	خامسا : نشاط القوات المسلحة في مكافحة الإرهاب
٤٢٥	سادسا : نشاط القوات المسلحة لصالح باقي أجهزة الدولة

التقرير الاستراتيجي العربي لعام ١٩٨٥

ليس هناك جدال حول الأهمية الاستراتيجية التي تمثلها منطقتنا العربية ، أو حول الدور التاريخي الذي لعبته وسوف تلعبه في الساحة العالمية وفي تقرير العديد من سياسات القوى الكبرى . كذلك فإن الوطن العربي يعيش مرحلة هامة من تاريخه تتصاعد فيه حدة التفاعلات الداخلية فيه بدرجة غير مسبوقه سواء على المستوى القطري أو الاقليمي العربي أو بينه وبين الإطار الاقليمي المحيط به أو بينه وبين النظام العالمي الذي يعيش في ظله . وفي ضوء هذه التفاعلات التي تتراوح بين التعاون والصراع ، أصبحت هناك حاجة ملحة الى اصدار « التقرير الاستراتيجي العربي » سنوياً من قبل مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بمؤسسة الاهرام لكي يرصد الاحداث والوقائع في المنطقة ويحلل انماط التفاعل داخلها وبينها وبين النظامين الدولي والاقليمي .

والتقرير الاستراتيجي العربي بهذا المعنى يسعى الى ان يكون أول سجل سنوي عربي يجمع بين مطالب الدراسة الأكاديمية الجادة ، مما سيجعله مصدراً يعتمد عليه الباحثون والدارسون في العالم العربي وفي الخارج ، والالتزام بوجهة النظر العربية القومية ، وهو بذلك يكون المعادل الموضوعي لما تخرجه مراكز الابحاث الأجنبية من تقارير استراتيجية عن المنطقة ، مشبعة بوجهات نظر مشوهة لوجهة النظر العربية ، مهما تقنعت بقناع الأكاديمية وارتدت مسوح العلم . وينقسم التقرير الى ثلاثة أجزاء رئيسية : أولها يسعى الى وضع منطقتنا في اطار النظام الدولي والثاني يعرض للنظام الاقليمي العربي والثالث والأخير يعرض للتطورات في جمهورية مصر العربية .

سعر النسخة خارج جمهورية مصر العربية
١٠ دولارات أو ما يعادلها

يطلب من وكالة الاهرام للتوزيع
شراء الجلاء - القاهرة ت : ٠٣

Bibliotheca Alexandrina



0527326

